



در الحاشیه شرح توفیر الابصار

۴۱۹

فهرس كتاب تنوير الابصار

كتاب الطهارة	باب المياه	فصل في البير	باب التيمم	باب السج على الخفين
باب الحيض	باب الانجاس	فصل في الاستنجاء	كتاب الصلوة	باب الاذان
باب شروط الصلوة	باب صحة الصلوة	فصل واذا اراد	فصل وجه الامام	باب الامامة
باب الاستحلاف	باب ما يفسد الصلوة وما يكرهه	باب الوتر والنوافل	الصلوة على العجزة والصلوة على الخيل والصلوة في الزناوح	باب ادراك الفريضة
صلوة الرغائب	باب قضاء الفوتات	باب سجود السهو	باب صلوة المريض	باب سجود التلاوة
باب صلوة السفر	باب الجمعة	باب العيدين	باب اكسوف	باب الاستسقاء
باب صلوة الخوف	باب صلوة الجنازة	باب الشهيد	باب الصلوة في الكعبة	كتاب الزكوة
باب السائبة	باب زكوة البقر	باب زكوة الغنم	باب زكوة المال	باب العاشر

باب الركاز	باب العشر	باب المصروف	بجواز اخذ الزكاة بطلب العلم او غنيها	باب صدقة الفطر
كتاب الصوم	يوم امر الصبي بالصوم اذا اطاقة ويضرب عليه اربع عشرة لصلوة في الاصح	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	فصل في العوارض	باب الاعتكاف
كتاب الحج	فصل في الاحرام	باب القران	باب التمتع	باب الجنائيات
باب الاحصار	باب الحج عن الغير	باب المصدى	كتاب النكاح	فصل في المحرمات
باب الولي	باب الكفارة	باب النهر	باب نكاح الرقيق	باب نكاح الكافر
باب القسم	باب الرضاع	كتاب الطلاق	باب الصريح	باب طلاق غير المدخول بها
باب الكنايات	باب تفويض الطلاق	باب الامر باليد	فصل في الشينة	باب التعليق
باب طلاق المريض	باب الرجعة	باب الايلاء	باب الخلع	باب الظهار
باب الكفارة	باب اللعاني	باب العينين	باب الغدة	باب في الحداد
باب في ثبوت النسب	باب الحضانة	باب النفقة	كتاب العتق	باب عتق البعض

باب الحلف بالعق	باب العتق على جمل	باب التدبير	باب الاستيلاء	كتاب الايمان
١٢٦	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩
باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والايات	باب ظهور عترته الازلي في ورق	باب اليمين في الاكل والشرب واللبس الكلام	باب اليمين في الطلاق والعناق	باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلوة وغيرها
١٣١	١٣٣	١٣٣	١٣٦	١٣٧
باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	كتاب الحدود	باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	باب حد الشرب
١٤٠	١٤١	١٤٣	١٤٥	١٤٥
باب حد القذف	باب التعزير	كتاب السرقة	باب كيفية القطع والجلد	باب قطع الطريق
١٤٦	١٤٧	١٤٩	١٥٠	١٥١
كتاب الجهاد	بطل السفر بطلب العلم بلا اذن الا بوجوب	باب المغنم وقسمته	فصل في كيفية القسم	باب استيلاء الكفار
١٥٣	١٥٣	١٥٣	١٥٤	١٥٥
باب المستأمن	فصل في استئمان الكافر	باب العشرة والمخرج والجرية	فصل في الجرية	باب كلام المرتد على محبي الدين العزفي
١٥٦	١٥٦	١٥٦	١٥٨	١٦٠
باب البغاة	كتاب اللقيط	كتاب اللقطة	كتاب الابق	كتاب المفقود
١٦٣	١٦٤	١٦٤	١٦٥	١٦٦
كتاب الشراكة	فصل في الشراكة العاسدة	كتاب الوقف	فصل في اربع شرط الواقف	كتاب البيوع
١٦٦	١٦٩	١٧٠	١٧٣	١٧٧
فصل فيما يدخل في البيع	باب خيار الشرط	باب خيار الرؤية	باب خيار العيب	باب البيع الفاسد
١٨٠	١٨١	١٨٣	١٨٤	١٨٧
فصل في العضوي	باب الاقالة	باب المراجعة والتولية	فصل في التصرف في البيع	فصل في القرض
١٩١	١٩٣	١٩٣	١٩٤	١٩٥

باب الربوا	باب الحقوق	باب الاستحقاق	باب السلم	باب المتفرقات
١٩٦	١٩٨	١٩٨	٢٠٠	٢٠٢
باب الصرف	بيع العين وبيع النجعة في رق	كتاب الكفالة	باب كفالة الرضيع	كتاب المعزاة
٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢١١	٢١١
كتاب القضاء	فصل في الحبس	باب التحكيم	باب كتاب القاضي مسائل شتى	باب مسائل شتى
٢١٢	٢١٤	٢١٦	٢١٨	٢١٩
كتاب الشهادة	باب القبول وعدمه	باب الاختلاف في الشهادة	باب الشهادة على الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة
٢٢٢	٢٢٣	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٨
كتاب الوكالة	باب الوكالة بالبيع والشراء	فصل في انعقد وكيل البيع	باب الوكالة بالخصومة القبض	باب عزل الوكيل
٢٢٨	٢٣٠	٢٣١	٢٣٣	٢٣٤
كتاب الدعوى	باب التحالف	فصل في رفع الدعاوى	باب دعوى الرضيع	باب دعوى النسب
٢٣٥	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠	٢٤٠
كتاب الاقرار	باب الاستثناء وما في معناه	باب اقرار المريض	فصل في مسائل شتى	كتاب الصلح
٢٤٣	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٨	٢٤٩
فصل في دعوى الدين	فصل في التجارح	كتاب المضاربة	باب المضارب يضارب	فصل في المتفرقات
٢٥١	٢٥١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤
كتاب الابداع	كتاب العارية	كتاب الهبة	باب الرجوع في الهبة	فصل في مسائل متفرقة
٢٥٥	٢٥٧	٢٥٩	٢٦٠	٢٦٢
كتاب الاجارة	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	باب الاجارة الفاسدة	باب ضمان الماجير	باب فسخ الاجارة
٢٦٣	٢٦٦	٢٦٨	٢٧٠	٢٧٣

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Hasan Husri Ps.

Eski Kayıt

4/4



بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقني

حمدك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابقا . ونورت بصائرنا
بتنوير الابصار لاحقا . وافضت علينا من اشعة شريعتك المطهرة بحرا
رايقا . واغدقت لدينا من بحار منحك الموفرة نهرا فايقا . واتممت نعمتك
علينا حيث سرت ابتداء تبيض هذا الشرح المختصر . بجاه وجه منبع الشريعة
والدرر . وصحبه الجليلين ابى بكر وعمر . بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم
وعلى اله وصحبه الذين حازوا من منحة فتح كشف فيض فضلك الوافي حقايقا .
وبعد فيقول فقير ذي اللطف الخفي . محمد علا الدين ابن الشيخ علي الامام
بجامع بني امية . ثم المفتي بدشق المحمية الخفي . لما بيضت الجزء الاول من
خزائن الاسرار . وبدايع الافكار . في شرح تنوير الابصار . وجامع البحار .
قدرته في عشر مجلدات كبار . فصرفت عنان العناية نحو الاختصار . **وسميته**
بالدر المختار . في شرح تنوير الابصار . الذي فاق كتب هذا الفن في الضبط
والتصحيح والاختصار . ولعمري لقد اضحت روضة هذا العلم به مفتحة
الازهار . سلسلة الانهار . من عجائبه ثمرات التحقيق تختار . ومن غريبه
دخاير التدقيق تحير الافكار . لشيخ شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
التمرتاشي الغزي عمدة المتأخرين الاحيار . فاني ارويّه عن شيخنا الشيخ
عبد النبي الخليلي عن المصنف الغزي عن ابن نجيم المصري بسنده الى صاحب
المذهب ابى حنيفة بسنده الى النبي المصطفى المختار . عن جبريل عن الله
الواحد القهار . كما هو مبسوط في اجازتنا بطرق عديدة عن المشايخ
المتبحرين الكبار . وما كان في الدرر والغرر . لم اعزه الا ما ندر . وما زاد
عن نقله عزوته لقائله روما للاختصار . وما ما مولى للناظر فيه ان
ينظر بعين الرضا والاستبصار . وان يتلاني تلافه بقدر الامكان
او يصف ليصفحه عنه عالم الاسرار والاضمار . ولعمري ان السلامة من هذا
الخطر . الامر يعز على البشر . ولا غرو فان النسيان من خصائص الانسانية .
والخطا والزلل شعار الادمية . واستغفر الله مستعيذا به من حسد يسد
باب الانصاف . ويرد عن جميل الاوصاف . الا وان الحسد حسك . من

تعلق به هلك . ولقي الحاسد ذما اخر سورة الفلق . في اضطرامه بالقلق .
لله در الحسد ما عدله . بداء بصاحبه فقتله . وما انا من كيد الحسود
با مني . ولا جاهل يترى ولا يتدبر . والله در القايل حيث قال **شعر**
محسودون وشرا الناس كلهم . من عاش في الناس يوما غير محسود .
اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح . وحسود يقدر . لا من حصد
الا من . حصد المحن . فالليم يفضح . والكتم يصلح . لكن يا اخي بعد
الوقوف على حقيقة الحال . والاطلاع على ما حرره المتأخرون كصاحب البحر
والنهر والفيض والمصنف وجدنا المرحوم وعزى زاده واخي زاده وسعد
افندي والزليعي والاكمل والحال وابن الكال . مع تحقیقات سنخ بها البال .
وتلقيتها عن قول الرجال . ويابى الله العصمة لكتاب غير كتابه . والمصنف
من اغتفر قليل خطاء المرء في كثير صوابه . ومع هذا فن اتقن كتابي
هذا فهو الفقيه الماهر . ومن طفى بما فيه . فسيقول بملاء فيه .
كم ترك الاول للآخر . ومن حصله فقد حصل له الحظ الوافر . لانه
البحر لكنه بلا ساحل . وابل القطر غير انه متواصل . بحسن عبارات .
ورمز اشارات . وتنقيح معاني . وتحرير مباني . وليس الخبر كالعيان .
وستقر به بعد التأمل العيان . في زمان نظرت من حسن روضة الاسماء . ودع
ما سمعت عن الحسن وسلمي . خذ ما نظرت ودع شيا سمعت به . في طلبة الشئ ما يتنك عن زحل
هذا وقد اضحت اعراض المصنفين . اغراض سهام السنة الحساد . ونفايس
نصايفهم معرصة بايديهم تتهب فوايدها نثر ترميها بالكساد . **شعر**
اخا العلم لا تعجل بعيب مصنف . ولم تتيقن زلة منه تعرف .
فكم افسد الواوي كلاما بعقله . وكمر حرف الاقوال قوم وصحفوا .
وكمر ناسخ اخفى لمعنى مغيرا . وجابشني لم يرد المصنف .
وما كات قصدي من هذا ان يدرج ذكرى بين المحررين . من المصنفين
والمولفين . بل القصد رياضة القرية . وحفظ الفروع الصحيحة . مع
رجاء الغفران . ودعا الاخوات . وما على من اعراض الحاسدين عنه حال
حياتي . فيتلقونه بالقبول ان شا الله بعد وفاتي . كما قيل **شعر**
تري الفتى ينكر فضل الفتى . لو ما وخشا فاذا ما ذهب .
لح لينة الحوص على نكتة . يكتبها عنه بماء الذهب .
فهاك مؤلفا مهذبا لمهمات هذا الفن . مظهرا لدقايق استعلت الفكر
فيها اذا ما الليل جن . متحريا ارجح الاقوال واجز العبار . معتمدا في دفع
الايراد الطف الاشارة . فرما خالفت في حكم او دليل . فحسب من لا اطلاع
له ولا فهم عد ولا عن السبيل . وربما غيرت تبعا لما شرح عليه المصنف
كلمة او حرفا . وما دري ان ذلك لنكتة تدق عن نظره وتخفي . وقد

انشدني شيخنا الحبر السامي . والبحر الطامي . واحد زمانه . وحسنه
 اوانه . شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرملي اطال الله بقاءه **نظم**
 قل لمن لم ير للعاصر شيئا . ويرى للاوائل التقديما .
 ان ذاك القديم كان حديثا . وسيبقى هذا الحديث قد يما .
 على ان المقصود والمراد . ما انشدينه شيخنا وبركتي . وولي نعمتي .
 راس المحققين والمدرفين والنقاد . محمد افندي المحاسني حفظه الله واجاده .
 لكل بني الدنيا مراد ومقصد . وان مرادى صحة وفراغ .
 لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا . يكون به الى الجنات بلاغ .
 ففي مثل هذا فلينا من اولوا النهى . وحسبي من الدنيا الغدور بلاغ .
 فما الفوز الا في نعيم مؤبد . به العيش رغد والشراب يساغ .
مقدمه حق على من حاول علما ما ان يتصوره بحده اورسمه . ويعرف
 موضوعه وغايته واستمداده . فالفقه لغة العلم بالشئ ثم خص بعلم
 الشريعة وفقه بالكسوف فقها علم وفقه بالضم فقاها صافقها
 واصطلاحا عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها
 التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة
 الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري اما الفقيه المرحوم عن الدنيا
 الزاهدة في الآخرة البصير يعيوب نفسه **وموضوعه** فعل المكلف ثبوتا
 او سلبا واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغايته
 الفوز بسعادة الدارين **واما فضله** فكثر شهره ومنه ما في الخلاصة
 وغيرها النظر في كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام الليل وتعلم
 الفقه افضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه وفي الملتقط
 وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والنحو لان آخر امره
 الى المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لان آخر امره الى مساحاة
 الارضين ولا بالتفسير لان آخر امره الى التذكير والقصص بل يكون
 علمه في الحلال والحرام . وما لا بد منه من الاحكام . كما قيل **نظم**
 اذا ما اعترز وعلم بعلم . فعلم الفقه اولى باعتزاز .
 فكم طيب يفوح ولا كمسك . وكم طير يطير ولا كبار .
 وقد مدحه الله تعالى بتسميته خيرا بقوله ومن يوت الحكمة فقد اوتي
 خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة ارباب التفسير بعلم الفروع الذي
 هو العلم الكبير ومن هنا قيل **شعر**
 وخير علوم علم فقه لانه . يكون الى كل العلوم توسلا .
 فان فقيها واحدا متورعا . على الفذي زهد تقضل واعتلا .
 وهما ما خوذات ما قيل للامام محمد رحمه الله تعالى **نظم**

مطالعة النظر في الكتب افضل من قيام الليل

تفقه فان الفقه افضل قايد . الى البر والتقوى واعدل قاصد .
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة . من الفقه واسبح في مجر الفوائد .
 فان فقيها واحدا متورعا . اشدر على الشيطان من الف عابد .
 ومن كلام حضرة الامام علي رضي الله عنه وكرم وجهه **شعر**
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم . على الهدى لمن استهدى ادسلا .
 ووزن كل امرئ ما كان يحسنه . والمجاهلون لاهل العلم اعداء .
 ففزع بعلم ولا تجهل به ابدا . الناس موتى واهل العلم احياء .
وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة . العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك .
 لولا العلم لهلك الامم . وانما العلم لاربابه . ولا ية ليس لها عزل .
 ان الامير هو الذي . يضحى اميرا عند عزله .
 ان زال سلطات الولاية . كان في سلطان فضله .
واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج لدينه
 وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومندوبا وهو التجريفة
 الفقه وعلم القلب وحرما وهو علم الفلسفة والسعفة والتنجيم
 والرمل وعلوم الطبائيعيين والسحر والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق
 ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقا ومكروها وهو اشعار المولدين
 من الغزل والبطالة ومباحا كاشعارهم التي لا يستحق فيها كذا في فوايد
 شتى من الاشياء والنظاير ثم نقل مسيلة الرباعيات ومحطها
 ان الفقه هو ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث
وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته
 تعالى غيب الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحديث الصادق
 المصدوق من يرد الله به خيرا يفقه في الدين **وفيها** كل شئ يسأل
 عنه العبد يوم القيمة الا العلم لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة
 منه فقال وقل رب زدني علما فكيف يسأل عنه **وفيها** اذا سئلنا عن
 مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوب مذهبنا صواب يحتمل الخطا
 ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقدنا ومعتقد
 خصومنا قلنا وجوب الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا
وفيها العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول
 وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق
 وهو علم الحديث والفقه **وقد قالوا** الفقه زرع عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه وسقاه علقمة وحصدته ابراهيم النخعي وداسه حماد
 وطحنه ابو حنيفة وعجنه ابو يوسف وخبزه محمد بن ابراهيم الناس
 يا كلون من خبزه وقد نظم بعضهم ذلك فقال **شعر**

تعلم العلم على انداع

الفقيه زرع ابن مسعود وعلقته **حصاة** نثر ابراهيم دواس
 نغان طاحنه يعقوب عاجنه **محمد** خابز والاكل الناس
وقدر ظهر علمه بتصانيفه كالجمايع والمبسوط والزبادات والنوادر
 حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعا وتسعين كتابا ومن
 تلامذته الشافعي رضي الله عنهما ونورج بام الشافعي وفوض اليه كتبه
 وماله فبسيه صار الشافعي فقيها ولقد انصف الشافعي حيث قال
 من اراد الفقه فليعلم اصحاب ابي حنيفة فان المعاني قد تبسرت لهم
 والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن **وقال اسماعيل بن ابي رجا**
 رايت محمد ابي المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لو
 اردت ان اعذبك ما جعلت هذا العلم فيك قلت له فاين ابو يوسف
 قال فو قنا بدرجة قال قابو حنيفة قال هيهات ذاك في اعلا عليين
 كيف وقد صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وحج خمسا وخمسين حجة
 وراى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة وفي حجة الاخيرة
 استاذن حجة الكعبة بالدخول ليلا فقام بين العمودين على رجليه اليمنى
 ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على
 رجليه اليسرى ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى
 وناجى ربه وقال الهى ما عبدك هذا العبد الضعيف حق عبادتك لكن
 عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمته لكان معرفته فتهتف هاتف من
 جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وخدمتنا فاحسنت الخدمة
 وقد غفرنا لك ولن اتباعك ممن كان على مذهبك الى يوم القيمة وقيل
 لابي حنيفة بهر بلغت ما بلغت قال ما بلغت بالا فاداة وما استنكفت عن
 الاستفادة **وقال** مسافر بن كرام من جعله بينه وبين الله رجوت ان
 لا يخاف وقاب فيه رحمه الله تعالى **شعر**

حسبي من الخيرات ما اعدته **يوم القيمة** في رضى الرحمن
 دين النبي محمد خير الورى **ثم** اعتقادى مذهب النعمان
وعنه عليه السلام ان آدم افتخرنى وانا افتخر برجل من امتى اسمه نعمان
 فكنت ابي حنيفة هو سراج امتى **وعنه** عليه السلام ان ساير الانبياء يوم القيمة
 يفخرون بى وانا افتخرى بى حنيفة من احبه فقد احببني ومن ابغضه
 فقد ابغضني كذا في التقدمة شرح مقدمة ابي الليث قال في الضياء المعنوى
 وقول ابن الجوزى انه موضوع تعصب لانه روى بطرق مختلفة **وروى**
 الجرجاني في مناقبه بسنده لسهل بن عبد الله الدستري انه قال لو كانت
 في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لما تهودوا ولما تنصروا ومناقبه اكثر
 من ان تحصر وصنف فيها سبط ابن الجوزى مجلدين كبيرين وسماه الانتصار

لامام ائمة الاصهار وصنف غيره اكثر من ذلك **والحاصل** ان ابا حنيفة النعمان
 من اعظم معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من مناقبه **اشتهر** بمذهبه
 ما قال قولا الا اخذ به امام من الائمة الاعلام وقد جعل الله تعالى
 الحكم لاصحابه واتباعه من زمنه الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهبه
 عيسى عليه السلام وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين
 ساير العلماء العظام كيف لا وهو كالصديق رضي الله تعالى عنه له اجره
 واجر من دون الفقه والفقه وفرع احكامه على اصوله العظام الى
 الحشر والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام ممن انصف
 بنبات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كابراهيم بن ادهم وشقيق
 البلخي ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود
 الطائي وابي حامد اللفاق وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك
 وكيع بن الجراح وابي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى لبعده ان
 يستقصى فلو وجدوا فيه شبهة ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه **وقد**
قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه
 في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذه
 الطريقة من ابي القسم النضر بادي وقال ابو القسم انا اخذتها من الشبلي
 وهو اخذها من السري السقطي وهو من معروف الكرخي وهو من داود
 الطائي وهو اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة وكل منهم اثني عليه واقر
 بفضلله **فجاء** لك يا اخي لم يكن لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة
 الكبار اكانوا متهمين في هذا الاقرار والافتخار ولهم ائمة هذه
 الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فلم
 تنبع وكلما خالف ما اعتدوه مردود ومبتدع وبالجملة فليس ابو
 حنيفة في زهره وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك وما قال فيه ابن المبارك

لقد زان البلاد ومن عليها امام المسلمين ابو حنيفة
 باحكام وآثار وفقه كايات الزبور على صحيفه
 فما في المشرقين له نظير ولا في المغربين ولا بكوفه
 بيت مشمر اسراليا الى وصام نهارة له خيفه
 فمن كابى حنيفة في علاه امام الخليفة والحليفة
 رايت العاييين له سفاها خلافا الحق مع حج ضعيفه
 وكيف يحل ان يوذى فقيه له في الارض آثار شريفه
 وقد قال ابن ادريس مقالا صحيح النقل في حكم لطيفه
 بان الناس في فقه عيال على فقه الامام ابي حنيفة
 فلعت ربنا اعداد رمل على من رد قول ابي حنيفة

يحكم عيسى عليه السلام
 بمذهبه ابي حنيفة

مقالة الامام الشافعي

وقد ثبت ان ثابتاً والد الامام ادرك الامام علي بن ابي طالب فدعاه له ولذريته بالبركة وصح ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في آخر منية المفتي وادرك بالسن نحو عشرين صحابياً كما بسط في اوائل الضياء وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد ابوالنضر بن عرب شاه الانصاري الحنفى منظومته الالفية المسماة بجواهر العقائد ودرر القلايد ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله تعالى عنهم اجمعين حيث قال —

• معتقداً مذهب عظيم الشان • ابي حنيفة الفتى النعمان •
• التابعى سابق الائمة • بالعلم والدين سراج الامة •
• جمعاً من اصحاب النبى ادركا • اثرهم قد اقتفى وسلكا •
• طريقة واضحة المنهاج • سالمة من الضلال الداجي •
• وقد روى عن انس وجابر • وابن ابي اوفى كذا عن عامر •
• اعنى ابا الطفيل ذابن واثله • وابن انيس الفتى واثله •
• عن ابن جزء قد روى الامام • وبنت عجر وهى التمام •
وتوفى ببغداد قبل في السجن ليل القضا وله سبعون سنة بتارخ حسين ومائة قبل ويوم توفى ولد الامام الشافعى فعد من مناقبه **وقد قيل** الحكمة في مخالفته تلاميذه انه راي صبياً يلعب في الطين فحذره من السقوط فاجابه بان احذر انت السقوط فان في سقوط العالم سقوط العالم فحينئذ قال لاصحابه ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل واحد يروي عنه وينحى عنها وهذا من غاية احتياطة وورعه وعلمه بان الاختلاف من اثار الرحمة فهما كان اكثر كانت الرحمة اوفر لما قالوا رسم المفتى ان ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة يفتى به قطعاً واختلف فيما اختلفوا فيه والاصح كما في السراجية وغيرها ان يفتى بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول زفر الحسن ابن زياد وصح في الحاوى القدسى قوة المدرك وفي وقفا البحر وغيره متى كانت في المسئلة قولان صحيحان جاز القضا والافتا باحدهما وفي اول المضمرات اما العلامات للافتا فيقول عليه الفتوى وبه يفتى وبه ناخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح والاصح او الاظهر والاشبه او الاوجه او المختار ونحوها مما ذكر في حاشية البزدوى انتهى قال شيخنا الرملى في فتاويه وبعض الالفاظ اكثر من بعض فلفظ الفتوى اكثر من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ به يفتى اكثر من الفتوى عليه والاصح اكثر من الصحيح والاحوط اكثر من الاحتياط انتهى **قلت** لكن في شرح المنية للحلى عند قوله لا يجوز من المصحف الا بغلافه اذا تعارض

طلب
ادرك الامام نحو عشرين
من الصحابة الاكابر

طلب
رسم المفتى

اما ما من معتبران عبر احدهما بالصحيح والآخر بالاصح فالاصح بالصحيح اولى لانهما اتفقا على انه صحيح والاخذ بالمتفق اوفق فليحفظ ثم رايت في رسالة اداب المفتيين اذا ذيلت رواية في كتاب معتمد بالاصح او الاولى او الارفق ونحوها فله ان يفتى بها وبخالفها ايضا ايا شأوا اذا ذيلت بالصحيح او لما خذ به اوبه يفتى او عليه الفتوى لم يفت بخالفه الا اذا كان في الهداية مثلاً هو الصحيح وفي الكافي لمخالفه هو الصحيح فيخير ويختار الا قوى عنده والاليق والاصح انتهى فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه انه لا فرق بين المفتى والقاضى الا ان المفتى مخير عن الحكم والقاضى ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع وان الحكم الملقق باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً وهو المختار في المذهب وان الخلاف خاص بالقاضى المجتهد واما المقلد فلا ينفذ قضاءه بخلاف مذهبه اصلاً كما في القينة **قلت** ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص في منشوره على نهيه عن القضا بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهبه فيكون مغزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاءه فيه وينقص كما بسط في قضا الفتى والبحر والنهر وغيرها قال في البرهان وهذا صريح الحق الذى يعرض عليه بالنواجز نعم امر الامير متى صادف فضلاً مجتهداً فيه نفذ امره كما في سير التاتار خانية وشرح السير الكبير فليحفظ **وقد ذكرنا** ان المجتهد المطلق قد فقد واما المقيد فعلى سبع مراتب مشهورة واما نحن فعلى اربع مراتب ما رجوه وما صحوه كما لو اختلفوا في حياتهم **فان قلت** قد يكون اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح **قلت** يعمل بمثل ما علموا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود عن يمين هذا حقيقة لا ظناً وعلى من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراة ذمته فسال الله التوفيق والقبول •
• بحاه الرسول • كيف لا وقد يسر الله تعالى ابتداء تبيينه في الروضة المحروسة • والبقعة الماثوسه • بتجاه وجه صاحب الرسالة • وجايز الحال واليساله • ونجيبه الجليلين • الضرغامين الكاملين • رضى الله عنهما وعن ساير الصحابة اجمعين • والذين اومقديهم باحسان الى يوم الدين • ثم تجاه الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الخطيم والمقام • والله الميسر للتمام **كتاب الطهارة** قدمت العبادات على غيرها اهتماً ما بشانها والصلاة تالية للايمان والطهارة متناه بالنص وشرط بها مختص لازم لها في كل الاركان وما قيل قدمت لكونها شرطاً لا يسقط اصلاً ولذا فاقد الطهورين يورخ الصلاة وما اورد من ان النية كذلك • مردود كل ذلك • اما النية ففي القينة وغيرها من قواله عليه

الرهوم تكفيه النية بلسانه واما الطهارة ففي الظهيرة وغيرها من
 قطعت يده ورجلاه وبوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا يتم ولا يعيد
 في الاصح واما فاقد الطهور ففي الفيض وغيره انه يتشبه عندها
 و اليه صح رجوع الامام وعليه الفتوى **قلت** وبه ظهران تعد الصلاة
 بلا طهر غير مكفر كصلاته لغير القبلة او مع ثوب نجس وهو ظاهر المذهب
 كما في الخائنة وفي سير الوهابية **نظم** وفي كفر من صلى بغير طهارة
 مع العمد خلف في الروايات يسطر ثم هو مركب اضافي مبتدأ او خبر او
 مفعول لفعل محذوف فان اريد التعداد بنى على السكون وكسر تخلصا من
 الساكنين واصافته لامية لا مفعلية وهل يتوقف حده لقبلا على معرفة
 مفردة الراجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لفة جعل شرعا عنوانا
 لمسايل مستقلة بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى
 النظافة لفة ولذا افردتها وشرعا النظافة عن حدث او خبث ومن جمع
 نظرا لانواعها وهي كثيرة شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها ونسبها
 الى سبب وجوبها ما لا يحل فعله فرضا كانت ام غيره كالصلاة ومسح المصحف
 الابهاى اى بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الاقوال وتقل كلام الكمال
 الظاهر ان السبب هو الارادة في الفرض والنقل لكن بترك ارادة النقل
 يسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الطهار وقال العلامة قاسم في نكتة الصحيح
 ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة او ارادة ما لا يحل الا بها وقيل
 سببها الحدث في الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الاعضاء بزيل الطهارة
 وما قيل انه مانعة شرعية قائمة في الاعضاء الى غاية استعمال المزيل
 فتعريف بالحكم والخبث من الحقيقية وهو عين مستفردة شرعا وقيل
 سببها القيام الى الصلاة ونسبها الى اهل الظاهر وفسادها ظاهر واعلم
 ان اش الخلاف انما يظهر في نحو التعاليق نحو ان وجب عليك طهارة
 فانت طالق دون الاثم للاجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في التوضيح
 وبه اندفع ما في السراج من اثبات الثمرة من جهة الاثر بل وجوبها موسع
 بدخول الوقت كالصلاة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا وشرائطها
 ثلاثة عشر على ما في الاشياء وشرائط وجوبها تسعة وشرائط صحتها اربعة
 ونظمها شيخنا العلامة على المقدسي شارح نظم الكنتى فقال **نظم**
 شرط الوجوب العقل والاسلام وقدره للماء واحتلام
 وحدث ونفي حيض وعدم تقاسها وضيق وقت قد هجم
 وشرط صحة عموم البشرية بما يه الطهور ثمرة المسرة
 فقد تقاسها وحيضها وان يزول كل مانع عن البدن
 وجعلها بعضهم اربعة شرط وجوبها الحصى وجود المزيل والمزال عنه والقدرة

على الازالة وشرط وجودها الشرعي كون المزيل مشروع الاستعمال في
 مثله وشرط وجوبها التكليف والحدث وشرط صحتها صدور المطهر
 من اهلها في محله مع فقد مانعه ونظمها بعضهم فقال

تعلم شروطا للوضوء مهمة **نظم** مقسمة في اربع وثلاث
 فشرط وجود الحصى منها ثلاثة **نظم** سلامة اعضاء وقدره امكان
 لمسته الماء الفراج وهو ماعا **نظم** وشرط وجود الشرع خزها باعان
 مطلقا ماعا طهارته ومع **نظم** طهورة ايضا فخر يديان
 وشرط وجوب وهو اسلام بالغ **نظم** مع الحدث التميز بالعقل بايمان
 وشرط تنقيح الوضوء زوال ما **نظم** يبعد ايصال المياه من ادران
 كشع ورمض ثم لم يتخلل ال **نظم** وضوء منافى باعظيم الشان
 وزيد على هذين ايضا تقاطر **نظم** مع الغسلات ليس هذا لدى الثاني
 وصفتها فرضا للصلاة وواجب للطواف قيل ومسح المصحف للقول بان
 المطهرين الملايكة وسنة للصوم ومندوب في نيف وثلاثين موضعاً
 ذكرتها في الخزانين منها بعد كذب وغيبة وقهقهة وشعر واكل جزور
 وبعد كل خطيئة والخروج من خلاف العلماء وركنها غسل ومسح وزوال
 نجس والتهام ما وثراب ونحوها ودليلها اية اذا قمتم الى الصلاة وهي
 مدنية اجماعا واجمع اهل السير ان الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض
 الصلاة بتعليم جبريل عليه السلام وانه عليه السلام لم يصل قط الا بوضوء
 بل هو شريعة من قبلنا بدليل هذا وضوءى ووضوء الانبياء من قبلي
 وقد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله
 ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه ففايدة نزول الآية تقرير
 الحكم الثابت وتاتي اختلاف العلماء الذي هو وجهه كيف وقد اشتملت
 على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيمم الضياء عن فوايد الهداية وعلى
 ثمانية امور كلها مشني طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد
 وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبيحين المرض والسفر
 ودليلين التقصيل في الوضوء والاجمال في الغسل وكنايتين الفايط
 والملاسة وكرامتين تطهير الذنوب واتمام النعمة اى بموته شهيدا الحديث
 من داوم على الوضوء مات شهيدا ذكره في الجوهره وانما قال امنوا بالغيبة
 دون امنتم ليعلم كل من آمن الى يوم القيمة قاله في الضياء وكانه مبنيا
 على ان في الآية التفاتا والتحقيق خلافه واتى في الوضوء باذا التحقيق
 وفي الجنابة بان التشكيكية للاشارة الى ان الصلاة من الامور اللازمة
 والجنابة من الامور العارضة وصرح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون
 الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والحدث شرط للثاني لا الاول

شرع من قبلنا شرع لنا

فيكون الغسل والتيمم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نوراً على نور
 أركان الوضوء أربعة عبر بالاركان لانه افيد مع سلامته عما يقال
 ان اريد بالفرض القطعي يرد تقدير المسح بالربع وان اريد العملي
 يرد المفسول وان اجيب عنه بما خصناه في شرح الملتقى ثم الركن
 ما يكون فرضاً داخل الماهية واما الشرط فما يكون خارجاً فالفرض
 اعم منها وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده كاصل مسح الرأس
 وقد يطلق على العملي وهو ما تفوت الصحة بفواته كالمقدار الاجتهادي في الفروض
 فلا يكفر جاحده غسل الوجه اى اسالة المآمع القاطر ولو قطرة وفي الفيض
 اقله قطرتان في الاصح مرة لان الامر لا يقتضي التكرار وهو مشتق من المواجهة
 واشتقاق الشلا في المزبد اذا كان اشهر في المعنى شائع كاشتقاق الرعد
 من الارقاع واليم من التيم من مبداء سطح جهته اى المتوضى بقربينة المقام
 الى اسفل ذقنه اى نبت اسنانه السفلى طولا كان عليه شعرا ولا عدل عن
 قولهم من قصاص شعره الجارى على الغالب الى المطرد فعم الاغم والاصلع والانع
 وما بين شحني الاذنين عرضاً وجنباً فيجب غسل الباقي وما يظهر من
 الشفة عند انضمامها وما بين العذار والاذن لدخوله في الحد وبه يفتى
 لا غسل باطن العينين والانف والفم واصول شعر الحاجبين واللحية والشارب
 وونيم ذباب المخرج وغسل اليدين اسقط لفظ فرادى لعدم تقييد الفرض
 بالانفراد والرجلين الباديتين السليمتين فان المجر وحيتين والمستورتين
 بالحف وظيفتهما المسح مرة لما مر مع المرفقين واللعبين على المذهب وما
 ذكر وامران الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والاخرى بدلالته
 ومن البحث في الى وفي القراتين في ارجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد
 انعقاد الاجماع على ذلك ومسح ربيع الرأس مرة فوق الاذنين ولو باصابة
 مطرا ويلل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان يتقاطر
 ولو مداصبعاً او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالابهام
 والسبابة مع ما بينهما او بمياه ولو ادخل راسه الاثا وخفه او جيره
 وهو محدث اجزاه ولم يصبر الماء مستعملاً وان نوى اتفاقاً على الصحيح كما
 في البحر عن البدايع وغسل جميع اللحية فرض يعنى عملياً ايضاً على المذهب
 المصحح الفتى به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في
 البدايع ثم لا خلاف ان المسترسل لا يجب غسله ولا مسحه بل ليس
 وان الحفيضة التي ترى بشرتها يلزم غسل ما تحتها كذا في النهر وفي
 البرهان يجب غسل بشرته لم يسترها الشعر كحاجب وشارب وعنفقة
 في المختار ولا يعاد الوضوء بل ولا يل المحل بخلق راسه ولحيته كما لا يعاد
 الغسل للمحل ولا الوضوء بخلق حاجبه وشاربه وقلم ظفره وكشط

جلده وكذا لو كان على اعضائه وضوءه قرحة كالدمله وعليها جلدة رقيقة
 فتوضا وامر الماء عليها ثم نزعها لا يلزم اعادة الغسل على ما تحتها
 وان تالم بالترع على الاشياء لعدم البدلية بخلاف نزع الحنف فصار
 كما لو مسح خفه ثم رحتته او قشره **فروع** في اعضائه شقاق غسله
 ان قدره ولا مسحه والا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء تيمم ولو
 قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان ورجلان فلو يبطش
 بهما غسلهما ولو باحدهما ففى الاصلية فيغسلها وكذا الزائدة ان بنتت
 من محل الفرض كاصبع وكف زايدتين والا فما حاذى منها محل الفرض
 غسله وما لا فلا لكن يندب مجتبي وسننه افاد انه لا واجب للوضوء
 ولا للغسل ولا للقدمه وجمعها لان كل سنة مستقلة بدليل وحكم وحكمها
 ما يوجب على فعله ويلازم على تركه وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع
 انتظارهم وعرفها الشئى بما ثبت بقوله عليه السلام او يفعله وليس بواجب
 ولا سبب لكنه تعريف لظلفها والشرط في المؤكدة مواظبة مع ترك ولو حكما لكن
 شان الشرط ان لا تذكر في التعاريف واورد عليه البحر المباح بناء على ما هو
 المنصوص من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثير اما يلجئون بان
 الاصل الباحة فالتعريف بناء عليه البداية بالنية اى نية عبادة لا تفصح الا
 بالطهارة كوضوء او رفع حدث او امثال امر وصرحوا بانه بدونها ليس لعبادة
 ويا شمر بتركها وبانها فرض في الوضوء المأمور به وفي التوضى بسور حمار
 ونبذ تمر كالتيمم وبان وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبغي ان تكون
 عند غسل اليدين للرسغين لينال ثواب السنن **قلت** لكن في القهستاني
 ومحلها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا تسنن عندنا قبيل غسل الوجه
 كما تفرض عند الشافعي انتهى وفيها سبع سوالات مشهورة نظمها العراقي فقال
 • سبع سوالات لذى الفهم انت • تحكى لكل عاكر في النية •
 • حقيقة حكم محل ذمت • وشرطها والقصد والكيفية •
 • البداية بالتسمية قولاً وتخصلاً بكل ذكر لكن الوارد عنه عليه السلام
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام قبل الاستنجاء وبعده الاحال
 الانكشاف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خاله لا تحصل
 السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقية لا في ما فات وليقل
 بسم الله اوله وآخره والبدائية بغسل اليدين الطاهرتين ثلاثاً قبل الاستنجاء
 وبعده وقيد الاستيقاظ اتفاقاً ولذا لم يقل قبل ادخالها الاثا لئلا
 يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف
 أكثر مفاهيم النصوص كذا في النهر وفيه من الحج المفهوم معتبر في الروايات
 اتفاقاً ومنه اقوال الصحابة قال وينبغي تقييده بما يدرك بالراى لا ما لم

الاصول في الاشياء التوقف

المفهوم معتبر

يدرك به انتهى وفي القسطنطيني عن حدود النهاية المفهوم معتبر في نظر العقوة كما في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما اعتباره في الرواية فالكثير لا كلى الى الرسغين بالضم مفصل الكف بين الكوع والكرسوع واما البوع ففي الرجل قاسم الشاعر

• وعظم يلى الابهام كوع وما يلى • المختصر الكرسوع والرسغ في الوسط
• وعظم يلى الابهام رجل ملقب • ببوع فخذ بالعلم واخذ من الغلط
شم ان لم يكن رفع الاثنا دخل اصابع يسراه مضمومة وصب على اليمنى
لاجل التيامن ولو ادخل الكف ان اراد الغسل صار الماء مستعملا وان
اراد الاغتراف لا ولو لم يمكنه الاغتراف بشئ ويداه نجستان تيمم وصلى
ولم يعد وهو سنة كما ان الفاتحة واجبة ينوب عن الفرض وبين علمها
ايضا مع الذراعين والسواك سنة مؤكدة كما في الجوهرة عند المضمضة
وقيل قبلها وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلاة كما يندب
للاصفرار سن وتغير راحته وقراءة قرأت واقله ثلاث في الاعلى وثلاث في
الاسفل بمياه ثلاثة وندب امساكه بيماه وكونه ليما مستويا بلا عقد
في غلظ خنصر وطول شبر ويستاك عرضا لا طولا ولا مضطجعا فانه
يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسه فان يورث
العمى ثم يغسله والا فيستاك الشيطان به ولا يزد على شبر والا فالشيطان
يركب عليه ولا يضعه بل ينصيه والا فخطر الجنون فاستاك ويكره بمؤذ
ويحرم بذي سم ومن منافع انه شفا لما دون الموت ومذكر للشهادة
عنده وعند فقده او فقد اسنانه تقوم الحرقعة الحشنة او الاصبع
مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه وغسل الفم اى
اى استيعابه ولذا عبر بالغسل او للاختصار بمياه ثلاثة والانف يبلوغ
الماء المارث بمياه وهما سنتان مؤكدتان مشتملتان على سنن خمس الترتيب
والثلاث وتجدد الماء وفعلها باليمنى والمباغة فيها بالغرغرة وبمجاورة
المارث لغير الصائم لاحتمال الفساد وسنن تقديهما اعتبارا ووصاف الماء
لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالضم وريحه بالانف ولو عنده ما يكفي
لغسل مرة معهما وثلاثا بدونهما غسل مرة ولو اخذ ما فضمض ببعضه
واستنشق بياقيه اجزاء وعكسه لا وهل يدخل اصبعه في فمه وانفقه
الاولى نعم فاستاك وتخليل اللحية لغير المحرم بعد التثليث ويجعل ظهر
كفه الى عنقه وتخليل الاصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بخنصر يده
اليسرى بايديا بخنصر رجلاه اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلاها فلو مضى
فرض وتثليث الغسل المستوعب ولا عبرة للغرفات ولو التفتي بمرة ان اعتاد
اشترى والا ولو زاد لطمانينة القلب ولقصده الوضوء على الوضوء لا بأس

به وحديث فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهم تكراره في
مجلس تنزيهية بل في القسطنطيني مغزيا للجواهر الاسراف في الماء الجاري
جائز لا فقه غير مضيع فتأمل ومسح كل راسه مرة مستوعبة فلو تركه
وداوم عليه اشهر واذنيه معا ولو بمايه لكن لو مسح عمامته فلا بد من ما جديد
والترتيب المذكور في النص وعند الشافعي فرض وهو مطالب بالدليل والاول
بكسر الواو وغسل التاخر ومسحه قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو فنى ماؤه
فصنى لطلبه لا بأس به ومثله الغسل والتيمم وعندما لك فرض ومن السنن
الدلك وترك الاسراف وترك لطم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج وسجده
ويسمى مندوبا وادبا وفضيلة وهو ما فعله عليه السلام مرة وتركه اخرى
وما احبه السلف التيامن في اليدين والرجلين ولو مسح الاذنين واخذ يدين
فيلغز اى عضوين لا يستحب التيامن فيهما ومسح الرقبة بظهر يديه لا الحلقوم
لانه بدعة ومن ادا به عبر عن ان له ادايا اخرها وصلها في الفسخ الى نيف
وعشرين واصلتها في الخناب الى نيف وستين استقبالات القبلة وذلك
اعشأيه في المرة الاولى واذ حال خنصره المبلولة صماخ اذ نه عند مسحها
وتقديمه على الوقت لغتير المعذور وهذه احدى المسائل الثلاث الستة
من قاعدة الفرض افضل من النفل لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده
فرض الثانية ابرأ المعسر مندوب افضل من انظاره الواجب الثالثة الابتداء
بالسلام سنة افضل من رده الواجب وتظمه من قاسم

• الفرض افضل من تطوع عابد • حتى ولو قد جا منه بالكثير
• الا التطهر قبل وقت وابندا • للسلام كذلك ابرأ معسر
وتحريك خاتمه الواسع وشله القروط وكذا الضيق ان علم وصول الماء
والا فرض وعدم الاستعانة بغيره الا العذر واما استعانتة عليه السلام
بالغيره فلتعليم الجواز وعدم التكلم بكلام الناس الحاجة تفوته والجلوس
في مكان مرتفع مخورا عن الماء المستعمل وعبرة الكمال وحفظ ثيابه
من التقاطر وهي اشمل والجمع بين نية القلب وبعل اللسان هذه رتبة
وسطى بين من سن التلطف بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف
والتسمية كما سر عند غسل كل عضو وكذا المسح والردا بالوارد عنده
اى عند كل عضو وقد رواه ابن حبان وغيره عنه عليه السلام من طرق
قال محقق الشافعية الرملى فيعمل به في فتايل الاعمال وان انكره النووي
فايدة شر العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت
اصل عام وان لا يعتقد سنية ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل
به بحال ولا روايته الا اذا قرن ببيانه والصلاة على النبي عليه السلام بعده
اى بعد الوضوء لكن في الزيلعي اى بعد كل عضو وان يقول بعده اى بعد الوضوء

الفضل افضل من النفل

شرح العمل بالحديث الضعيف

اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب بعده من فضل وضوئه كما زعم مستقبل القبلة قايما او قاعدا وفيما عداها يكره قايما تنزيها وعن ابن عمر كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن غشي ولشرب ونحن قيام ورخص للمساكين شربه ما شيا ومن الاداب تعاهد موقيه وكعبيه وعرقوبيه واخصيه واطالة غرته وتجيده وغسل رجله بيساره وبليها عند ابتداء الوضوء في الشتاء والتمسح بمنديل وعدم نقض يده وقرأة سورة القدر وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة ومكر وهذه لطم الوجه او غيره بالما تنزيها والتقيس والاسراف ومنه الزيادة على الثلاث فيه تحريم الوجا والنهر والملوك له اما الموقوف على من يتطهر به ومنه ما المدارس فخرام وتثليث المسح بما جديد اما بما واحد فتدوير او مسنون ومن منبهاته التوضي بفضل ما المرأة او في موضع نجس لان الماء الوضوء حرمة او في المسجد الا في انا او موضع اعد لذلك والقاء النجاسة والامتناع في الماء وينقضه خروج كل خارج نجس بالفتح وبكسر منه اي من المتوضي المحي معتادا او لا من السيلين او لا الى ما يطهر بالناء للمفعول اي يلحقه حكم التطهير ثم المراد بالخروج في السيلين مجرد الظهور وفي غيرها عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا لو مسح الدم كلما خرج ولو تركه لسال نقض والا لا كما لو سال في باطن عين او جرح او ذكر ولم يخرج وكدمع وعرق الاعرق من الخمر فناقض على ما سيذكره المصنف ولنا فيه كلام وخروج غير نجس مثل ریح او دودة او حصاة من دبر لا خروج ذلك من جرح ولا خروج ریح من قبل غير مضضة اما هي فيندب لها الوضوء وقيل يجب وقيل لو متنتة وذكر لانه اختلاج حتى لو خرج ریح من الدبر وهو يعلم انه لم يكن من الاعلا فهو اختلاج فلا ينقض وانما فيد بالريح لان خروج الدودة والحصاة منهما ناقضا اجماعا كما في الجوهره ولا خروج دودة من جرح او اذن او انف او فم وكذا لحم سقط منه لطهارتها وعدم السيلان فيما عليهما وهو مناط النقض والخروج بعصير والخارج بنفسه سيات في حكم النقض على المختار كما في البرازية قال لان في الاخراج خروج انصار كالفصد وفي الفتح عن الكافي انه الاصح واعتقد القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى انه الاشبه ومعناه انه الاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه وينقضه في ملاء فانه بان يضبط بتكلف من مرة بالكسري صفراء او علق اي سودا واما العلق النازل من الراس فغير ناقض او طعام او ما اذا وصل الى معدته وان لم يستقر وهو نجس مغلظ ولو من صبي ساعة ارتضاعه هو الصحيح لمخالطته النجاسة ذكره الحلبي ولو هو في المربي فلا نقض اتفاقا كقئ

عرق من الخمر

معنى الاشبه

ما فهم النائم والبيت

حبة او دود كثير لطهارته في نفسه كما فهم النائم فانه طاهر مطلقا به يفتي بخلاف ما فهم الميت فانه نجس كقئ عين خمر او بول وان لم ينقض لقلته لنجاسته بالا صالة لا بالمجاورة لا ينقض في من بلغ على المعتمد اصلا الا المخلوط بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا فكل على حدة وينقضه دم ما يبع من جوف او فم غلب على براق حكم للغالب او ساواه احتياطا لا ينقضه المغلوب بالبراق والقيح والدم والاختلاط بالمخاط كالبراق وكذا ينقضه علقه مصت عضوا وامتلأت من الدم ومثلها القراد ان كان كبيرا لانه حينئذ يخرج منه دم مسفوح سايل والا تكن العلقة والقراد كذلك لا ينقض كبعوض وذباب كما في الحائية لعدم الدم المسفوح وفي القهستاني لا نقض ما لم يتجاوز الورم ولو شد بالرباطان فقد البطل للخارج نقض ويجمع متفرق القئ ويجعل كقئ واحد للاتحاد السبب وهو الفتيان عند مسح وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا مانع كما بسط في الكافي وكل ما ليس بجدث اصلا بقربنية زيادة الماء كقئ قليل ودم لو ترك لم يسيل ليس بنجس عند الثاني وهو الصحيح رفقا باصحاب القروح خلافا للمحدثين الجوهره يفتي بقول محمد لو المصاب ما يبع وينقضه حكما نوم يربل مسكته اي قوته الماسكة بحيث تزول مقعدته من الارض وهو النوم على احد جنبيه او ركيه او قفاه او وجهه والآنزل مسكته لا ينقض وان تعمده في الصلاة او غيرها على المختار كالنوم قاعدا ولو مستندا الى ما لوازيل السقط على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في الصلاة على المعتمد ذكره الحلبي او مشورا او محتبيا ورأسه على ركبتيه او شبه النكب او في محمل او سرج او كاف ولو الدابة عريانا فان حال الهبوط نقض والا لا ولو نام قاعدا يتمايل فسقط ان انتبه حين سقط فلا نقض به يفتي كناعس يفهم اكثر ما قيل عنده والعتة لا ينقض كنوم الانبياء عليهم السلام وهل ينقض اغما وهم وعشيم ظاهر كلام المبيوط نعم وينقضه اغما ومنه العشى وجنون وسكر يدخل في مشيه تمايل ولو باكل الحشيشة وقهقهة هي ما يسمعه جيرانه بالغ ولو امرأة سهوا يقطان فلا يبطل وضوء صبي ونائم بل صلاتهما به يفتي يصلي ولو حكما كالباقي بطهارة صفري ولو تيمما مستقلة فلا يبطل وضوء في ضمن الفصل لكن رجح في الحائية والفتح والنهر النقض عقوبة له وعليه الجمهور كما في الزخاير الا شرفية صلاة كاملة ولوعند السلام عمدا فانها تبطل الوضوء لا الصلاة خلافا لزمركا حرره في الشرنبلالية ولو قهقهة امامه او احدها ثم قهقهة الموم ولو سبقا فلا نقض بخلافها بعد كلامه عمدا في الاصح ومن مسأيل الامتحان لو نسي الباقي المسح فقهرقه قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطلانها بالقيام اليها ومباشرة فاحشة بتماس الفرجين ولو بين

العتة ونوم الانبياء

مسألة الامتحان

يندب الخروج من الملاق

المراتين او الرجلين مع الانتشار للجانبين المباشر والمباشر ولو بلا بلل على
المعتد لا ينقضه سر ذكر لكن يغسل يده ندبا وامرأة وامر ذكر لكن يندب
الخروج من الخلاف لاسيما للامام لكن بشرط عدم ارتكاب مكروه مذهبه
كما لا ينقض لو خرج من اذنه ونحوها كعينه وثديه قبيح ونحوه كصديد وماسرة
وعين لا بوجع وان خرج به اي بوجع نقض لانه دليل الجرح فدمع من
بعينه رمد او عشى ناقض فان استمر صار داء عذر مجتبي والناس عنه
غافلون كما ينقض لو حشي احليله بقطنة وابتل الطرف الظاهر هذا والقطنة
عالية او محاذية لرأس الاحليل وان متسفلة عنه لا ينقض وكذا الحكم في
الدبر والفرج الداخِل وان ابتل الطرف الداخِل لا ينقض ولو سقطت فان
مبتلة انتقض والا لا وكذا لو ادخل اصبعه في دبره ولم يغيبها فان غيبها
او ادخلها عند الاستنجاء بطل وضوءه وصومه **فروع** يستحب للرجل ان يحتشي
ان ربه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الا به قدر ما يصلي باسوري
خرج دبره ان ادخله بيده انتقض وان دخل بنفسه لا وكذا لو خرج بعض
الدودة فدخلت من ذكره راسا فالذي لا يخرج منه البول المعتاد
بمثلة الجرح الحثي المشكل غير المشكل فرجه الآخر كالجرح والمشكل ينتقض
وضوءه بكل منكر الوضوء هل يكفي ان انكر الوضوء للصلاة نعم لغيبها لا
شك في بعض وضوءه اعاد ما شك فيه لو في خلاله ولم يكن الشك
عادة له والا لا ولو علم انه لم يغسل عضوا وشك في تعيينه غسل رجله
اليسرى لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس
اخذ باليقين ولو تيقنهما وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيمم
ولو شك في نجاسة ما او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر وتامه في الاثبات
وقرض الغسل اراد به ما يعم العمل كما مر وبالفصل المفروض كما في الجوهرة
وظاهره عدم شرطية غسل فيه وانفقه في السنون كذا في البحر يعني عدم
فرضيتهما فيه والا فلها شرط في تحصيل السنة غسل كل فيه ويكفي الشرب
عبا لان الحج ليس بشرط في الاصح وانفقه حتى مات تحت الدرن وباقي بدنه
لكن في المغرب وغيره البدن من المنكب الى الالية وحنيذ فالراس والعنق
واليد والرجل خارجة لغة داخلية تبعا شرعا لذلك لانه يتم فيكون مستحبا
لا شرطا خلا لما لك ويجب ان يفرض غسل كل ما يمكن من البدن بلا حرج
مرة كاذن وسرة وشارب وحاجب واثن الحية وشعر راس ولو تبدل الماء في
فاظهر من المبالغة وفرج خارج لانه كالقعر لا داخل لانه باطن ولا
تدخل اصبعها في قبلها به يفتي لا يجب غسل ما فيه حرج كعين
وان اكتمل بكل نجس وثقب انضم ولا داخل قلقة بل يندب هو الاصح
قاله الكمال وعمله بالجرح فسقط الاشكال وفي السعودي ان امكن فسخ

القلقة

القلقة بلا شقة يجب والا لا وكفى بل اصل صغيرتها اي شر المرأة المصفور
للجرح اما المنقوض فيفرض غسل كله اتفاقا ولو لم يبتل اصلها يجب
نقضها مطلقا هو الصحيح ولو ضرها غسل راسها تركته وقيل تمسحه ولا
تتمنع نفسها عن زوجها وسيجي في التيمم لا يكفي بل صغيرته فينقضها وجوب
ولو علويا او تركيا لا مكان حلقه ولا يمنع الطهارة ونيم اي خرو ذباب
وبرغوث لم يصل الماء تحته وحنا ولو جرمة به يفتي ودرن ووسخ عطف
تفسير وكذا دهن ودسومة وثراب وطين ولو في ظفر مطلقا اي قرويا
او مدنيا في الاصح بخلاف نحو عجيين ولا يمنع ما على ظفر صباغ ولا طعام
بين اسنانه او في سنه المجوف به يفتي وقيل ان صلبا منع وهو الاصح
ولو كان خاتمه ضيقا نزعها او حركه وجوبا كقرط ولو لم يكن بثقب
اذنه قرط فدخل الماء فيه اي الثقب عند مروره على اذنه اجزاء كسرة
واذن دخلها الماء والا يدخل ادخله ولو باصبعه ولا يتكلف لخبث ونحوه
والاعتبار غلبة طهارة بالوصول **فروع** نسي المضمضة او جزءا من بدنه
فصلى ثم تذكر فلو نفل لم يعد لعدم صحة شروعه عليه غسل وثمة
رجال لا يدعه وان راوه والمرأة بين رجال او رجال ونساء تؤخره لا
بين نساء فقط واختلف في الرجل بين رجال ونساء او نساء كما بسطه
ابن الشحنة وينبغي لها ان تيمم وتصلي لعجزها شرعا عن الماء واما
الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق لا يخفى وسننه كسني الوضوء سوى
الترتيب وادابه كادابه سوى استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع
كسف عورة وقالوا لو مكث في ماء جار او حوض كبير او طهر قدر الوضوء
والغسل فقد اكمل السنة البداية بغسل يديه وفرجه وان لم يكن بدخبت
اتباعا للحديث وحيث بدنه ان كان عليه خبث لئلا تشيع ثم يتوضا
اطلقه فانصرف الى الكامل فلا يؤخر قدميه ولو في مجمع الماء ان المعتد
طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن
كل البدن لانه في الغسل كعضو واحد فحينئذ لا حاجة الى غسلها ثانيا الا
اذا كان يبدنه خبث ولعل القايلين بتأخير غسلها انما استحبه ليكون
البدا والختم باعضا الوضوء وقالوا لتوضا او لا لا ياتي به ثانيا لانه
لا يستحب وضوءا للفصل اتفاقا اما لتوضا بعد الغسل واختلف المجلس
على مذهبينا او فصل بينهما بصلاة كقول الشافعية فيستحب ثم يفيض الماء
على كل بدنه ثلاثا مستوعبا من الماء العهود في الشرع للوضوء والغسل
وهو ثمانية ابطال وقيل المقصود عدم الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء
لانه غير مضيع وقد قدمناه عن القسطنطيني باديا بمكبه الايمن ثم
الايسر ثم براسه ثم على بقية بدنه مع ذلك ندبا وقيل يثنى بالراس

يندب بالوضوء لاختلاف المجلس

وقيل يبدأ بالراس وهو الأصح وظاهر الرواية والاحاديث قال في
 البحر وبه ضعف تصحيح الدرر وضع نقل بلغة عنقوا إلى عضو أخريه
 بشرط التقاطع لا في الوضوء لما مر أن البدن كله كعضو واحد وفرص الغسل
 عند خروج منى من العضو والا فلا يفرض اتفاقا قال لأنه في حكم الباطن
 منفصل من مقره هو صلب الرجل وشرايب المرأة ومنه ايضا ومنها اصفر
 قالوا اغتسلت فخرج منها منى أن منيها أعادت الغسل لا الصلاة والا لا
 بشهوة أي لذة ولو حكما كحتم ولم يذكر الدفق ليشمل منى المرأة فان الدفق
 فيه غير ظاهر وأما اسناده إليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق
 الآية فيحمل التغليب فالمستدل بها كالمقهورات تنعاه لا حتى جلي غير صيب
 تامل ولأنه ليس بشرط عندها خلا فاللثاني ولذا قال وإن لم يخرج من
 راس الذكر بها بشرطه أبو يوسف ويقول يفتي في ضيف خاف ريبه
 أو استحي كما في المستحى وفي القهستاني والثنا تارخاينه معن يا للنوازل ويقول
 إلى يوسف ناخذ لأنه ليس على المسلمين قلت ولا سيما في الثنا والسفر وفي
 الخائنة خرج منى بعد البول وذكره منتشر لزمه الغسل قال في البحر
 ويحمله أنه وجد الشهوة وهو يفيد قولهم بعدم الغسل بخروجه بعد البول
 وعند الإلاج حشفة وهي ما فوق الختان آدمي احتراز عن الجنى يعني إذا لم
 تنزل وإذا لم يظهر لها في صورة آدمي كما في البحر أو الإلاج قدرها من سقوطها
 ولولم ينق منه قدرها قال في الأشباه لم يتعلق به حكم ولم اره في أحد سبيلي
 آدمي حتى يجامع مثله سيجي محترزه عليهما أي الفاعل والمفعول لو كانا
 مكلفين ولو أحدهما مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من
 الصلاة حتى يغتسل ويومر به ابن عشر ناديا وإن وصليته لم ينزل ميتا
 بالاجماع يعني لو في دبر غيره أما في دبر نفسه فرجح في النهر عدم الوجوب
 إلا بالانزال ولا يرد الخنثى المشكل فإنه لا يغسل عليه بإيلاجه في قبل أو
 دبر ولا على من جامعه إلا بالانزال لأن الكلام في حشفة وسبيلين محققين
 وعند رواية مستيقظ خرج رؤية السكران والمغني عليه الذي ميتا أو مديا
 وإن لم يتذكر الاحتلام إلا إذا علم أنه مذى أو شك أنه مذى أو ودي
 أو كان ذكره منتشرا قبيل النوم فلا يغسل عليه اتفاقا كالودي لكن في
 الجواهر إلا إذا نام مضطجعا أو تيقن أنه منى أو تذكر حلا فعليه الغسل
 والناس عنه غافلون لا يفرض أن تذكر ولو مع اللذة والانزال ولم ير
 على راس الذكر بللا إجماعا وكذا المرأة مثل الرجل على المذهب ولو وجد
 بين الزوجين ماء ولا ميمر ولا تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلا أو لم
 حشفته أو قدرها ملفوفة بخرقه أن وجد لذة الجماع وجب الغسل
 والا لا على الأصح والاحوط الوجوب وعند انقطاع حيض ونفاس هذا

هذا وما قبله من إضافة الحكم إلى الشرط أي يجب عنده لا به بل بوجوب
 الصلاة أو إرادة ما لا يجزئ كما مر لا عند مذى وودي بل الوضوء منه ومن
 البول جميعا على الظاهر ولا عند إدخال اصبع ونحوه كذا غير آدمي وذكر
 خنثى وميت وصبي لا يشترى وما يصنع من نحو خشب في الدبر والقيل
 على المختار ولا عند وطئ بهيمة أو ميتة أو صغيرة غير مشتهة بان تصير مفضاة
 بالوطئ وإن غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الاغسل الذكر
 قهستاني عن التظلم وسيجيء أن رطوبة الفرج طاهرة عنده فتنبه بلا انزال
 لقصور الشهوة أما به فيحال عليه كما لا يغسل لراعي عذرا ولم ينزل عذرتها
 بضم فسكون البكارة فانها تمنع التقا الختانين إلا إذا حبلى لا تزالها وتعيد
 ما وصلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لأن خروج منيها من فرجها الداخل
 شرط لوجوب الغسل على المفتي به ولم يوجد قاله الحلبي ويجب أي يفرض
 على الأحياء المسلمين كفاية إجماعا أن يغسلوا بالتحفيف الميت المسلم إلا الخنثى
 المشكل فيسبح كما يجب على من أسلم جنبا أو حائضا أو نفسا ولو بعد الانقطاع
 على الأصح كما في الشرب لا لئلا عن البرهان وعلل ابن الكمال بسبق الحدث
 الحكمي أو بلغ لا بسن بل بانزال أو حيض أو وارت ولم ترد ما أو أصاب كل بدنه
 نجاسة أو بعضه وخفي مكانها في الأصح راجع للجمع وفي التنا تارخاينه معن يا
 للعتابية والمختار وجوبه على محنون أفاق قلت وهو يخالف ما يأتي
 عتنا إلا أن يجعل أنه رأى ميتا وهل السكران والمغني عليه كذلك يراجع والا
 بأن أسلم طاهرا أو بلغ بسن فتدوب وسن لصلاة جمعة ولصلاة عيد وهو
 الصحيح كما في غير الأذكار وغيره وفي الخائنة لو اغتسل بعد صلاة الجمعة
 لا يعتبر إجماعا ويكفي غسل واحد لعيد وجمعة اجتماع جنابة كما لعرضي
 جنابة وحيض ولا جمل أحرام وفي جبل عرفة بعد الزوال ونزول الجنون
 أفاق وكذا المغني عليه كما في غرر الأذكار وهل السكران كذلك لم اره وعند
 حجامته وفي ليلة براءة وعرفة وقدر إذا راها وعند الوقوف بمنزلة
 عذرة يوم النحر للوقوف وعند دخول منى يوم النحر في الجمر وكذا
 لبقية الرمي وعند دخول مكة لطواف الزيارة ولصلاة لسوف وحنوف
 واستسقاء وفرع وظلمة وريح شديد وكذا الدخول المدينة والحضور بجمع
 الناس ولمن لبس ثوبا جديدا وغسل ميتا أو يرا دقتله وتأييب من ذنب
 وقادم من سفر والمستحاضة انقطع دمها ثمن ما اغتسلها وهو وضوؤها عليه
 أي الزوج ولو غنية كما في الفتح لأنه لا بد لها منه فصار كالشرب فاجرة الحمام
 عليه ولو كان الاغتسال لأعن جنابة وحيض بل لازالة الشعث والتفت
 قال شيخنا الظاهر أنه لا يلزمه ويجوز بالحديث الأكبر دخول مسجد لا مصل
 عيد وجنابة ورباط ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحيض وقيل الوتر

الحال
 إيقاع الحمام على الزوج

الحال
 مصل العبد والمدرسة

لكن في وقت القنية المدرسة اذا لم يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها
فهو مسجد ولو للعبور خلا فالشافعي لا ضرورة بحيث لا يمكنه غيره ولو
احتلم فيه ان خرج مسرا يتعم نديا وان ملك لحوف فوجوبا ولا يصلي
ولا يقرأ ولا يحرم به تلاوة قرآن ولودون اية على المختار بقصده فلو
قصد الدعاء والتثنا واقتناع امره وتعليم ولحق كلمة كلمة حل في الاصح
حتى لو قصد بالفاخرة الثناء في الجنازة لم يكن الا اذا قرأ المصلي قاصدا
الثنا فانها تجزئه لانها في محلها فلا يتغير حكمها بقصده ومسئله مستدرك
بما بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ الشرح وكأنه لا يذكره في الحيض و
يحرم به طواف لوجوب الطهارة فيه ويحرم به اي بالاكبر وبالا صغر
مس مصحف اي ما فيه آية كدرهم وجدار وهل مس نحو التوراة كذلك ظاهر
كلامهم لا الا بغلاف متجاف غير شرزا وبصرة به يفتي وحل قلبه بعود واختلافها
في مسح بغير اعطاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة والمنع اصح
ولا يكره النظر اليه اي القرآن لجنب وحايض ونفسا لان الجنابة لا تحل
العين كما لا تتركه او دعية اي تحويما والا فالوضوء لمطلق الذكر مندوب
وتركه خلاف الاولى وهو مرجع كراهة التنزيه ولا يكره مس صبي لمصحف
ولوح ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه بحج للضرورة اذ الحفظ في الصغر
كالنقر في الحجر ولا تتركه كتابة قرآن والصحيفة او اللوح على الارض عند
الثاني خلا فالمحد وينبغي ان يقال ان وضع على الصحيفة ما يحول بينها
وبين يده يوجب بقول الثاني والا فيقول الثالث قاله الحلبي ويكره له
قراءة تورية وانجيل وزبور لان الكل كلام الله وما بدل غير معين وجزم
العين في شرح المجمع بالحرمة وخصها في النهر بما لم يبدل لا قراءة قنوت
ولا اكله وشربه بعد غسل يده وفم ولا معاودة اهله قبل اغتساله الا اذا
احتلم لم يات اهله قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما يفيد التدب لا نفى
الجواز المفاد من كلامه والتفسير لمصحف لا الكتب الشرعية فانه رخص
مسها باليد لا التفسير كما في الدرر عن مجمع الفتاوى وفي السراج المستجبان
لا ياخذ كتب الشريعة بالكم ايضا تعظيما لكن في الاشياء من قاعدة اذا اجتمع
الحلال والحرام وقد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا
بين كون الاكثر تفسيرا او قرانا ولو قيل به اعتبارا للغالب كان حسنا
قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر **فروع** المصحف اذا صار رجالا لا يقرأ
فيه يدفن كالمسلم ويمنع النمل في من مسه وجوزه محمدا اذا اغتسل ولا
باس بتعليمه القرآن والفقهاء عسى يهتدى ويكره وضع المصحف تحت راسه
الا للحفظ والمقلمة على الكتاب لا الكتابة ويوضع النخوف في التفسير ثم الكلام
ثم الفقه ثم الاخبار والمواظ على التفسير تتركه اذ اية درهم عليه اية الا

طلب
قصد الثنا

طلب
وضع الكتب

اذ الكره

اذ الكره رقية في غلاف متجاف لم يكره دخول الخلابه والاخترا افضل
يجوز رمي براءة القلم الجديد ولا ترمى براءة القلم المستعمل لاحترامه
لخشيش المسجد وكناسته لا يلقى في موضع يخل بالتعظيم ولا يجوز لفت
شيء في كاغذ فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولو فيها اسم الله والرسول فيجوز
محوه ليلف فيه شيء ويحوي بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو
اسم الله بالبزاق وعنه عليه السلام القرآن احب الى الله تعالى من السموات
والارض ومن فيهن يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور بساط
او غيره كتب عليه الملك الله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه للزينة وينبغي
ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره مجرد الحروف والا اول اوسع وثامه
في البحر **قلت** وظاهره انتفاء الكراهة بمجرد تعظيمه وحفظه علق او لا
زين به او لا وهل ما يكتب على المراوح وجدر المساجد والجوامع كذلك
يجوز **باب المياه** جمع ما بالماء ويقصر اصله بوه قلبت
الواو والفاء والها همزة وهو جسم لطيف سيال به حياة كل نام يرفع الحدث
مطلقا بما مطلق هو ما يتبادر عند الاطلاق كما سما او دية وعيون وابار
وبجار وثلاج مزاب بحيث يتقاطر وبود وجمد ونذا هذا تقسيم باعتبار
ما يشاهد والا فالكلام من السما لقوله تعالى الم تر ان الله انزل الانية والنكره
ولو مثبتة في مقام الامتنان نعم وما زمرم بلا كراهة وعن احمد يكره
وتما قصد تشميسه بلا كراهة وكراهته عند الشافعية طيبة وكره احمد المسخن
بالنجاسة ويرفع بما ينعقد به ملح لا بما حاصل بذوبان ملح لبقا الاول
على طبيعته الاصلية وانقلاب الثاني الى طبيعة المحمية ولا بعصير نبات
اي معتصر من شجر او ثمر لانه مقيد بخلاف ما يقطر من الكرم او الفواكه
بنفسه فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو الاظهر كما في الشربلالية عن
البرهان واعتمده القهستاني فقال ولا اعتصار ريع الحقيقي والحكمي كما الكرم
وكذا ما الدابوغة والبطيخ بلا استخراج وكذا نبيذ التمر ولا بما مغلوب
بشيء طاهر الغلبة اما بكمال الامتزاج بنشر نبات او بطيخ بما لا يقصد
به التنظيف واما بغلبة المخالط فلو جامدا فنبخانة ما لم يزل الاسم كنبذ
تمر ولو ما يعاقلو مياينا لا وصافه في تغيير اكثرها او موافقا كلين
فبا حدها او مما تلاك مستعمل فبا لا جزا فان المطلق اكثر من النصف
جاز التطهر بالكل والا لا وهذا يعمر الملقى والملاقي ففي الفساق يجوز
ما لم يعلم تساوي المستعمل على ما حققه في البحر والنهر والمنح **قلت** لكن
الشربلالية في شرح الوهبانية فرق بينهما فراجع متاملا ويجوز رفع
الحدث بما ذكر وان مات فيه اي الماء ولو قليلا غير مروي كذا في روضة غفر
وبق اي بعوض وقيل بق الحشب وفي المجتبى الاصح في علق مص الدم انه

طلب
برأة القلم وكناسته
المسجد

طلب
النية تعم

طلب
ماء الفساق

يفسد ومنه يعلم حكم بق وقراد وعلق وفي الوهبانية دور القز وماوه
 وبزره وخزوه طاهر كدودة متولدة من نجاسة وماى مولد ولو كلب
 الماء او خنزيره كسبك وسرطان وضفدع الا برياً له دم سايل وهو ما
 لا استرة له بين اصابعه فيفسد في الاصح كحبة برية ان لها دم والا لا
 وكذا الحكم لومات ما ذكر خارجة والقي فيه في الاصح فلو تقطعت فيه نحو ضفدع
 جاز الوضوء به لا شربه لحمة لحمه ويحس الماء القليل بموت ماى عاش
 برى مولد في الاصح كبط واوز وحكم ساير المايعات كالماء في الاصح حتى لو وقع
 بول في عصير عشرين عشرين لم يفسد ولو سال دم رجله مع العصر لا يحس
 خلافا لمحمد ذكره الشمني وغيره ويتغير احد اوصافه من لون او طعم او ريح
 يحس الكثير ولو جاريا اجماعا اما القليل يتنجس وان لم يتغير خلافا لما لك
 لا لو تغير بطول مكث فلو علم نتيته بنجاسة لم يحس ولو شك فالاصل الطهارة
 والتوضي من الحوض افضل من النهر رغما للمعتزلة وكذا يجوز بما خالطه طاهر
 جامد مطلقا كاشنان وزعفران لكن في البحر عن القنية ان امكن الصبح به
 لم يحس كنبذ تمر وفاكهة وورق شجر وان غير كل اوصافه في الاصح ان بقي
 رفته اى واسمه لا مرق ويجوز بجاى وقعت فيه نجاسة والجارى هو ما يعد
 جاريا عرفا وقيل ما يذهب بتبينة والاول اظهر والثاني اشهر وان
 وصليته لم يكن جريانه بمدد في الاصح فلو سد النهر من فوق فتوضا
 رجل بما يجري بلامدد جاز لانه جار وكذا لو حفر نهرا من حوض
 صغير او صب رقيقه الماء في طرف ميزاب وتوضا فيه وعند طرفه الاخر
 انا يجمع الماء جاز توضيه به ثانيا وثمر وثمر وتامه في البحر ان لم يراى
 يعلم اثره فلو فيه جيفة او بال فيه رجل فتوضا آخر من اسفله جاز
 ما لم يبر في الجوية اثره وهو اما طعم او لون او ريح ظاهره يعمر
 الجيفة وغيرها وهو ما رجحه الكمال وقال بتليذه قاسم انه المختار
 وقواه في النهر واقره المصنف وفي القهستانى عن المضمرات عن النضاب
 وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فالكثير لم يحس وهو احوط
 والحقوا بالجارى حوض الحمام لو الماء نازلا والفرق مقدار رك كحوض صغير
 يدخله الماء من جانب ويخرج من آخر فيجوز التوضي من كل جوانبه مطلقا
 به يفتى وكعين هي حنسة في حنسة يبيع الماء منه به يفتى قهستانى معزيا
 للتمتة وكذا يجوز بها كالكثير كذلك اى وقع فيه نجس لم يبر اثره ولو في
 موضع وقوع المربة به يفتى بجر والمعتبر في مقدار الماء كالكبر راي المتبلى
 به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص اى وصول النجاسة الى الجانب
 الآخر جاز والا لا هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد وهو الاصح
 كما في الغاية وغيرها وحقق في البحر انه المذهب وبه يعمل وان التقدير

الحية البرية

الماء كالماء

التوضي من الحوض افضل من النهر

اى ما يجوز التوضي به مرارا

حوض الحمام

بعشر في عشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة
 لكن في النهر وانت خبير بان اعتبار العشر لضبط ولا سيما في حق من
 لا راي له من العوام فلذا ائتمى به المتأخرون الاعلام اى في المربع باربعين
 وفي المدور بستة وثلاثين ومن المثلث من كل جانب خمسة عشر وربعيا
 وخمسا بذراع الكرباس ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز
 تيسيرا ولو اعلاه عشر واسفله اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه
 فوقع فيه نجس لم يحس حتى يبلغ العشر ولو وجد ماوه فتشعب ان الماء
 منفصلا عن الجذبان لانه كالمسقف وان متصلا لانه كالقصعة حتى
 لو ولغ فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه فمات لتسقله ثم المختار طهارة التنجس
 بمجرد جريانه وكذا البيئر وحوض الحمام هذا وفي القهستانى والمختار
 ذراع الكرباس وهو سبع قبضات فقط فيكون ثمانيا في ثمان بذراع زماننا
 ثمان قبضات وثلاث اصابع على القول المفتى به بالعشر اى ولو حكا ليغم
 ماله طول بلا عرض في الاصح وكذا بيئر عمقها عشر في الاصح وحينئذ فلو ماوها
 بقدر العشر لم يتنجس كما في المنيية وحينئذ فحق حنص اصابع تقريبا ثلاثة
 آلاف وثلثمائة واثنى عشر من الماء الصافي ويسعه غدير كل ضلع منه
 طولاً وعرضا وعمقه ذراعان وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا كل
 ذراع اربعة وعشرون اصبعاً انتهى **قلت** وفيه كلام اذ المعتد عدم اعتبار
 العمق وحده فتبصر ولا يجوز بما بالمدرا ل طبعه وهو السيلان والاروا والابنات
 بسبب طين كرق وما باقلا الا بما قصد به التنظيف كاشنان وصابون فيجوز
 ان بقي رفته او بما استعمل لاجل قربة اى ثواب ولو مع رفع حدث او من
 حمين او حايض لعادة عبادة او غسل ميت او يد لاكل او منه بنية السنة
 او لاجل رفع حدث ولو مع قربة كوضوء محدث ولو للتبرد فلو توضا وتوضي
 لتبرد او تعليم اولطين بيده مستعملا اتفاقا كزيادة على الثلاث بلانية
 قربة وكفيل نحو فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل ولاجل اسقاط فرض
 هو الاصل في الاستعمال كالبني عليه الكمال بان يغسل بعض اعضائه او يدخل
 يده او رجله في حب لغير اغتراف ونحوه فانه يصير مستعملا لسقوط الفرض
 اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه او جنباته ما لم يتم لعدم تجزئتهما زوالا
 وثبوتاً على المعتد **قلت** وينبغي ان يزاد او سنة ليعم المضمضة والاستنسا
 فتأمل اذا انفصل عن عضوه وان لم يستقر في شئ على المذهب وقيل اذا
 استقر ورجح الخروج ورد بان ما يصيب مندبل المتوضي وثيابه عفو
 اتفاقا وان كثر وهو طاهر ولو من جنب على الظاهر لكن يكره شربه والعجن
 به تنزيها للاستعانة وعلى رايه نجاسته تخريما وحكمه انه ليس بظهور
 لحدث بل لحدث على الراجح **فروع** اختلف في محدث النفس في يولد او او يبرد

ما يصيب مندبل المتوضي وثيابه عفو

سبحيا بالآ ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدك والاصح انه طاهر والماء
مستعمل لا بشرط الانفصال للاستعمال والمراد ان ما اتصل باعضائه وانفصل
عنها مستعمل لا كل الماء على ما مر وكل اهاب ومثله الثانية والكرش قاس
الفتنة في فالاولى وما دبغ ولو شمس وهو يحتملها طهر فيصلي به ويتوضا
منه وما لا يحتملها فلا وعليه فلا يطهر جلد حية صغيرة ذكره الزيلعي اما
قيصها فظاهر وفارة كما انه لا يطهر بذكاة لتقيدها عما يحتمله خلا جلد
خنزير فلا يطهر وقدم لان المقام للاهانة وادى فلا يدبغ لكرامته ولو
دبغ طهر وان حرم استعماله حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يوك في الاصح
احتراما وافاد كلامه طهارة جلد كلب وفيل وهو المعتمد وما اى اهاب
طهر به بدبغ طهر بذكاة على المذهب لا يطهر لحمه على قول الاكثر ان
كان غير مأكول هذا اصح ما يفتى به وان قال في الفيض الفتوى على طهارة
وهل يشترط لطهارة جلده كون الذكاة شرعية بان تكون من الابل في المحل
بالتمية قيل نعم وقيل لا والاول اظهر لان ذبح المجوسى وتارك التسمية
عمدا كلا ذبح وان صح الثاني صحه الزاهدى في القنية والمجتبى واقره في
البحر **فرع** ما يخرج من دار الحرب كسجائب ان علم دبغه بطاهر فظاهر
او نجس فنجس وان شك فضله افضل وشعر الميتة غير الخنزير على
المذهب وعظمها وعيها على المشهور وحافرهما وقرنها الحالية عن الرسوة
وكذا كلها لا تحل الحياة حتى الانقحة واللين على الراجح وشعر الانسان غير
غير المنتوف وعظمه وسنه مطلقا على المذهب واختلف في اذنه ففي
البدائع نجسة وفي الخانية لا وفي الاشباه المنفصل من الحي كميته الا في
حق صاحبه فظاهر وان كثر وفسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر
ودم سمك طاهر واعلم انه ليس الكلب نجس العين عند الامام وعليه الفتوى
وان رجع بعضهم النجاسة كما بسطه ابن الشحنة فيباع ويؤجر ويضمن
ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصب فيه الماء لا يفسد ما
البير ولا الثوب بانتفاضه ولا بعضه ما لم يبريقه ولا صلاة حامله
وكوكيرا وشرط الحلواني شدة فيه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره
والمسك طاهر حلال فيوكل بكل حال وكذا نأجته طاهرة مطلقا على الاصح
فتح وكذا الزباد اشباهه لا تحالته الى الطيبية وبول ما كوال اللحم نجس
نجاسة مخففة وطهره محم ولا يشرب بوله اصلا لا للتداوى ولا لغيره
عند ابى حنيفة **فرع** اختلف في التداوى بالحرم وظاهر المذهب المنع كما في
رضاع البحر لكن نقل المصنف ثمة وهنا عن الحاوى وقيل يرخص اذا علم
فيه الشفا ولم يعلم دوا آخر كما رخص الخمر للعطشان وعليه الفتوى والله اعلم
فصل في البش اذا وقعت نجاسة ليست بحيوان ولو مخففة او

طلب
التداوى بالحرم

قطرة بول اودم او ذنب فارة لم يشم فلو شمع ففيه ما في الفارة في بشر
دون القدر الكثير على ما مر ولا عبرة للعمق على المعتمد او مات بها او
خارجها والقي فيها ولو فارة يابسة على المعتمد الا الشهيد النظيف والمسلم
المغسول اما الكافر ينجسها مطلقا كسقط حيوان دموى غير ماى للمروا شفع
او تمعط او تفسخ ولو تفسخه خارجها ثم وقع فيها ذكره الوانى ينزع كل ما بها
الذى كان فيها وقت الوقوع ابن كمال بعد اخراجه الا اذا تعذر كحشية
وحرقه متنجسة فينزع الماء الى الحد لا يملا نصف الدلو يطهر الكل بشعا
ولو نزع بعضه ثم زاد في الغد نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصه قيد
بالموت لانه لو اخرج حيا وليس نجس العين ولا به حدث او خبث
لم ينزع شئ الا ان يدخل فيه الماء فيعتبر بسوره فان نجس نزع الكل
والا هو الصحيح نعم يندب نزع عشرة في المشكوك لاجل الطهورية
كما في الخانية زاد في التاترخاينه وعشرين في الفارة واربعين في سنور
ودجاجة مخلاة كادمى محدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة هاربة مزهر
ولا الهر من كلب ولا الشاة من سبع فان كان نزع كله مطلقا كما في الجوهرة
لكن في المنهر عن المجتبى الفتوى على خلافه لان في بولها شكا وان تعذر
نزع كلها لكونها معينا فقد مر ما فيها وقت ابتداء النزع قاله الحلبي
يؤخذ ذلك بقول رجلين لهما بصارة بالماء به يفتى وقيل يفتى بما تين الى
ثلاثمائة وهذا ايسر وذاك احوط فان خرج الحيوان غير مستنقع ولا متفسخ
ولا متعط فان كان كادمى وكذا سقط وسخلة وجدى واوز كبير نزع كله
وان كان كحامة وهرة نزع اربعون من الدلاء وجوبا الى ستين ندبا
وان كعصفور وفارة فعشرون الى ثلاثين كما مر وهذا يعم المعين وغيرها
بخلاف نحو صهرنج وحب حيث يهراق الماء كله لتخصيص الابرار بالاثار
بحر ونسرقا المصنف في حواشيه للكثرة ونحوه في التنف ونقل عن القنية
ان حكم الركية كالبير وعن الفوايد ان الحب المظهور اكثره في الارض
كالبير وعليه فالصهرنج والذير الكبير ينزع منه كالبير فاغتم هذا
التحرير انتهى بدلو وسط وهو دلو تلك البير فان لم يكن فابوسع صاعا
وغيره يحتسب به ويكفى ملا اكثر الدلو ونزع ما وجد وان قل وجريان
بعضه وغوران قدر الواجب وما بين حامة وفارة في الجنة كفارة
في الحكم كانه ما بين دجاجة وشاة كدجاجة فالحق بطريق الدلالة بالا صغر
كما ادخل الاقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهرتين كشاة اتفاقا ونحو
الفاريتين والثلاث الى الخمس كهمرة والست كشاة على الظاهر ويحكم بنجاستها
مغلظة من وقت الوقوع ان علم والا فمذموم وليلة ان لم يستنقع وهذا في
حق النجس والغسل وما عجن به فيطعم للكلاب وقيل يباع من شافعى اما في

عدين

طلب
الصهرنج والذير
الكبير

حق غير كفيل ثوب فيحكم بحجاسته في الحال وهذا لو تطهر عن حدث او غسل
عن خبث والا لم يلزم شيء اجماعا وجوهه ومنذ ثلاثة ايام بليا اليها
ان تقمح او تقسح استحسانا وقال امن وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله قيل
وبه يفتى **فرع** وجد في ثوبه منيا او بولا او دما اعاد من اخرا احتلام
وبول ورعاف ولو وجد في جبته فارة ميتة فان لا ثقب فيها اعاد مذ
وصنع القطن والا ثلاثة ايام لو متفحة او ناسفة والا فيوم وليلة ولا
تنزع في بول فارة في الاصح فيض ولا بخر حام وعصفور وكذا سباع
طير في الاصح لتعذر صونها عنه ولا بتقاطر بول كروس ابر وغبار
نجس للمفوعة بها وبعر في ابل وغنم كما يعفى لو وقعت في محلب وقت الحلب
فريتا فورا قبل تغت وتلون والتغير بالبرتين اتفاقا لان ما فوق ذلك
كذلك في الفيض وغيره ولذا قال قيل القليل المعفوع عنه ما يستقله الناظر
والكثير بعكسه وعليه الاعتماد كما في الهداية وغيرها لان ابا حنيفة لا يقدر
شيئا بالرأى **فرع** البعدين البيز والبالوعة بقدر ما لا يظهر للنجس اثر
ويعتبر سور عسير اسم فاعل من اسأراى ابقى لاختلاطه بلعابه فسور آدمي
مطلقا ولو جنبيا او كافرا او امرأة نعم يكره سورها للرجل كعكسه للاستلذاذ والتغال
ريق الغير وهو لا يجوز مجتبي وما كحل لحم ومنه الفرس في الاصح ومثله
ما لا دم له طاهر الفم طاهر لكل طاهر ظهوره بلا كراهة وسور خنزير وكلب
وسباع بهائم ومنه الهرة البرية وشارب خمر فور شربها ولو شاربه طويلا
لا يستوعبه اللسان فنجس ولو بعد زمان وهو فور كل فارة نجس مغلظ
وسور هرة ودجاجة مخلاة وابل وبقر جلالة قال الحسن ترك دجاجة ليغم
الابل والبقر قهتان وسباع طير لم يعلم ربها طاهرة متقارها وسواكن
بيوت طاهر للضرورة مكره تنزيها في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره
اصلا كما كره لفقير وسور حمار اهلي ولو ذكر في الاصح وبغل امه حماره
فلو فرسا او بقرة فطاهر كتول من حمار وحشى وبقرة ولا عبوة لعلبة
الشبه لتصرحهم بحل اكل ذيب ولدته شاة اعتبارا باللام وجواز الاكل
يستلزم طهارة كما لا يخفى وما نقله المصنف عن الاشياء من تصحيح عدم
الحل قال شيخنا غريب مشكوك في طهوريته لاني طهارته حتى لو وقع في ماء
قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس فولان فيستوضا به او يغتسل ويتيمم
اي يجمع بينهما احتياطا في صلاة واحدة لا في حالة واحدة ان فقد ما مطلقا
وصح تقديم ايها شاة في الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراقه لزمه اعادة التيمم
والصلاة لاحتمال طهوريته ويقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب المصحح
المفتى به لان المجتهد اذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ به وحكم العرق
كسور فغرق الحمار اذا وقع في الماء صار مشكلا على المذهب كما في المصنف

مطل
الاعتبار باللام

مطل
المجتهد اذا رجع

وفي المحيط عرق الجلالة عفوة الثوب والبدن وفي الخاتمة انه طاهر
على الظاهر **باب التيمم** ثلث به تاسيا بالكتاب وهو من خصا
هذه الامة بلا ارتياب هو لغة القصد وشرعا قصد صعيد شرط القصد
لانه النية مطهر يخرج الارض المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل
واستعماله حقيقة او حكما ليعم التيمم بالحجر الامس بصفة مخصوصة لهذا
يفيد ان الضربتين ركن وهو الاصح الا حوط لاجل اقامة القرينة خروج
التيمم للتعليم فانه لا يصلي به وركنه شيان الضربتان والاستيعاب
وشرطه سنة النية والمسح وكونه بثلاثة اصابع فالكثرة والصعيد
وكونه سطحا وفقد الماء وسننه ثمانية الضرب بياطن كفيه واقبالها
وادبارها ونفضها وتفتيح اصابعه وتسمية وترتيب وولا وزاد ابن
ولهبان في الشروط الاسلام فزادته وضمت سننه الثمانية في بيت اخر
وغيرت شرط بيته الاول فقلت **نظم**

• والاسلام شرط عذر ضرب ونية • ومسح وتيمم صعيد مطهر •
• وسننه سمي وبطن وفرس جنى • ونفض وترتب والاقبل وتدبر •
من عجز مبتدا جنة تيمم عن استعمال الماء المطلق الكافي لطهارة لصلاة
تقوت الى خلف لبعده ولو مقيما في مصر ميلا اربعة آلاف ذراع وهو اربع وعشرون
اصبعا وهي ست شعيرات ظهر لبطن وهي ست شعيرات بغل او لمض يمشد او يمشد
بغلبة ظن او قول حاذق مسلم ولو يتحرك او لم يجرد من يوضيه فان وجد
ولو باجر مثل وله ذلك لا يتيمم في طاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب
على احد الزوجين توضي صاحبه وتعهده وفي مملوكه يجب او يرد
يهلك الجنب او يرضه ولو في المراءى المترك له اجرة حمام ولا ما يد فيه
وما قيل انه في زماننا يتحيل بالعدة فيها لم ياذن به الشرع نعم ان كان له مال
غائب يلزمه الشراء نسيئة والا لا او خوف عدو كخية او نار على نفسه
ولو من فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة فمران نشاء الخوف بسبب
وعيد عبيد اعاد الصلاة والا لا لانه ساروا وعطش ولو لكلبه او
رفيق القافلة حال او مالا وكذا العجيين او ازالة نجس كما سيجي وقيد
ابن الكمال عطش دوابه بتعذر حفظ الغسالة لعدم الاتا وفي السراج
للمضطر اخذه قهرا وقتاله فان قتل رب الما فهدر وان المضطر ضمن
بقود او دية او عدم آلة طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاشا وان نقص
بأدلايه او شقه نصفين قدر قيمة الماء كما لو وجد من ينزل اليه باجر
تيمم لهذه الاعذار كلها حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يسبح التيمم
لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب
بالرخصة الاولى وتصور الاولى لم تكن جامع الفصولين فيلحظ مستوعبا

مطل
له قتله لاجل آتاه

مطل
اختلاف الرخصة

وجهه حتى لو ترك شعرة او رثرة متخذه لم يجوز ويديه فيخرج الخاتم
والسوار ويجزى به يفتي مع مرفقيه فيمسحه الاقطع بضريرتين ولو
من غيره او ما يقوم مقامهما لما في الخلاصة وغيرها لو حرك راسه او
ادخله في موضع الغبار بنية التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه
ولو جنباً او حائضاً طهرت لعادتها ونفساً بمطهر من جنس الارض وان لم
يكن عليه نقع اى غبار فلو لم يدخل بين اصابعه لم يحتج لضربة ثالثة
للتخلل وعن محمد يحتاج اليها نعم لو يمسح غيره يضرب ثلاثاً للوجه
واليمنى واليسرى فتستاقى وبه مطلقاً عجز عن التراب اولا لانه تراب
رفيق فلا يجوز بلولو ولو مسحوا لتولده من حيوان البحر ولا بمرجان
لشبهه للنبات بكونه اشجاراً نابتة في قعر البحر على ما حرره المصنف ولا
بمنطبع كفضة وزجاج ومنترمد بالاحتراق الارصاد الحجر فيجوز كحجر
مدقوق او مغسول وحائط مطين او مجصص واوان من طين غير مدقوقة
وطين غير مغلوب بما لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف فوت وقت ليلا
يصير مثله بلا ضرورة ومعادن في محالها فيجوز لتراب عليها وقيد
الا سيجازى بان يستبين اثر التراب بمد يده عليه وان لم يستبين لم يجز
وكذا كل ما لا يجوز التيمم عليه كخطة وجوخة فليحفظ والحكم للغالب
لو اخلط تراب بغيره كذهب وفضة ولو مسبوكين وارض محترقة فلو
الغلبة لتراب جاز والا لا خائنه ومنه علم حكم المساوى وجاز قبل الوقت
ولا اثر من فرض وجاز لغيره كالنفل لانه بدل مطلق عندنا لا ضرورى
وجاز لخوف فوت صلاة جنازة اى كل تكبيراتها ولو جنباً او حائضاً ولو
حيى باخرى ان امكنه التوضي بينهما ثم زال تمكنه اعاد التيمم والا لا به يفتي
او فوت عيد بفراغ امام اوزوال شمس ولو كان بينى بنا بعد شروعه
متوضئاً وسبق حدثه بلافق بين كونه اماماً اولا في الاصح لانت
المناط خوف الفوت لا الى بدل فجاز لكسوف وستن روات ولو ستة
فجر خاف فوتها وحدها ونوم وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به
قال في البحر وكذا كل ما لا تشترط له الطهارة لما في المبتغى وجاز لدخول
مسجد مع وجود الماء والنوم فيه واقتره المصنف لكن في النهى الظاهر
ان مراد المبتغى للجنب فسقط الدليل **قلت** وفي المينة وشرحها تيمم
لدخول مسجد وسى مصحف مع وجود الماء ليس بشئ بل هو عدم لانه ليس بعبادة
يخاف فوتها لكن في القهستاني عن المختار جوازه مع الماء لسجدة التلاوة
لكن سيجى تقييده بالسفر لا الحض ثم رايت في الشريعة وشرحها ما يؤيد
كلام البحر قال وظاهر النزاهة جوازه لتسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة
به **قلت** بل العشر اكثر لما من الضابط انه يجوز لكل ما لا تشترط الطهارة

له ولو مع وجود الماء واما ما تشترط له فيشترط فقد الماء كتيمة لم يصح
فلا يجوز لو اجد الماء واما للقرأة فان محدثاً فكالاول او جنباً فكالثاني وقالوا
لو تيمم لدخول مسجد او لقرأة ولو من مصحف او مسد او كتابته وتعليمه او لزيارة
قبور او عيادة مريض او دفن ميت او اذان او اقامة او اسلام او رده لم تجز
الصلاة به عند العامة بخلاف صلاة جنازة او سجدة تلاوة فتاوى شيخنا خير
الدين الرملى **قلت** وظاهره انه يجوز له فعل ذلك فتأمل لا يتيمم
لفوت جمعه ووقت ولو وثر الفواتها الى بدل وقيل يتيمم لفوت الوقت قال
الحلي فالاحوط ان يتيمم ويصلى ثم يعيد **ويجب** اى يفرض طلبه ولو برسوله
قدر عقوبة ثلاثية ذراع من كل جانب ذكره الحلي وفي البدايع الاصح طلبه
قد رما لا يضرب نفسه ورفقته بالانتظار ان ظن ظناً قويا قربه دون
ميل بامارة او اخبار عدل والا يغلب على ظنه قربه لا يجب بل يندب
ان رجاء والا لا ولو صلى يتيمم وثمة من يساله ثم اخبره بالماء اعاد والا لا
وشرط له اى للتيمم في حق جواز الصلاة نية عبادة ولو صلاة جنازة او
سجدة تلاوة لا شكر في الاصح مقصودة خرج دخول مسجد وسى مصحف
لاصح اى لا تحل ليعم قرأة القرآن للجنب بدون طهارة خرج السلام ورده فلما
تيمم كما قرأ وضوءه لانه ليس باهل للنية فما يفتقر اليها الا يصح منه وصح تيمم جنب
بنية الوضوء به يفتي وندب لراحيه رجاء قويا آخر الوقت المستحب ولو لم
يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بينه وبين الماء ميل والا لا صلى من ليس في
المران بالتيمم ونسى الماء في رحله وهو ما ينسى عادة لا اعادة عليه ولو
ظن فتا الماء اعاد اتفاقاً كما لو نسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه ركباً او
مؤخره سابقاً او نسي ثوبه وصلى عرياناً او في ثوب نجس او مع نجس ومعه
ما ينيله او توضأ بما نجس او صلى محدثاً ثم ذكر اعاد اجماعاً وبطله وجوا
على الظاهر من رفيقه من هو معه فان منعه ولود لانه بان استهلكه تيمم
لتحقق عجزه وان لم يعطه الا يثمن مثله او يغيب يسير وله ذلك فاضلا
عن حاجته لا يتيمم ولو اعطاه بالكثر يعنى يغيب فاحش وهو ضعف قيمته
في ذلك المكان او ليس له ثمن ذلك تيمم واما للعطش فيجب على القادر
شراؤه باضعاف قيمته احياناً لنفسه وانما يعتبر المثل في تسعة عشر موضعاً
مذكورة في الاشياء وقبل طلبه الماء لا يتيمم على الظاهر اى ظاهر الرواية
عن اصحابنا لانه مبذول عادة كما في البحر عن المبسوط وعليه فيجب طلب
الدلو والرشا وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو
كان في الصلاة ان ظن الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني عن المحيط
ان ظن اعطاء الماء والا لا وجب الطلب والا لا والمحذور فاقد الماء والتراب
الطهورين بان حيس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاجز

عنه المرض يوجبها عنده وقال لا ينشبه بالمصلين وجوباً فيركع ويسجد
 ان وجد مكاناً يابساً والا يومى قايماً ثم يعيد كالصوم به يفتى واليه صح
 رجوعه اى الامام كما في الفيض وفيه ايضا مقطوع اليدين والرجلين اذا
 بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يتيم ولا يعيد على الاصح وبهذا
 ظهر ان تعد الصلاة بلا طهر غير مكفر فيلحفظ وقدم وسيجي في صلاة
 المريض **فروع** صلى المحبوس بالتيمم ان في المصراعين والا لاهل يتيمم
 لسجدة التلاوة ان في السفر نعم والا الا الما المسبل في الفلاة لا يمنع التيمم
 ما لم يكن كثيراً فيعلم انه الوضوء ايضا ويشرب ما للوضوء الجنب اولى
 بمباح من حايض ومحدث وميت ولو لاحدهم منى او لى ولو مشتركاً ينبغي
 صرفه للميت جاز تيمم جماعة من محل واحد حيلة جواز تيمم من معه ماء
 زمزم ولا يخاف العطش ان يخلطه بما يغلبه او يهيمه على وجه يمنع الرجوع
 وناقضه ناقض **الحصل** ولو غسلا فلو تيمم للجنازة ثم احدث صار محدثاً
 لا جنباً فيتوضأ وينزع خفيه ثم بعده يمسح عليه ما لم يمر بالماء في
 عبارة صدر الشريعة بمعنى بعد كما في ان مع العسر يسراً فافهم وقدرة
 ما ولو اباحه في صلاة كاف لطهره ولو مرة مرة فصل عن حاجته كعطش
 وعجن وغسل نجس ما يع ولعة جانية لان المشغول بالحاجة وغيره الكافي للمعدوم
 لارادة وكذا ينقضه كل ما يمنع وجوده التيمم اذا وجد بعده لان ما جاز لحدوث
 بطل بزياله فلو تيمم لمرض بطل بزياله او لبرد بطل بزياله والحاصل ان
 كل ما منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا يمنع وجوده التيمم في الابتداء
 فلا ينقض وجوده بعد ذلك التيمم ولو قال وكذا زال ما اباحه اى التيمم
 لكان اظهر واخص وعليه فلو تيمم بعد ميل فسار فانتقض انتقض فليحفظ
 ومرو رناعسى متيمم عن حدث او ناييم غير متيمم عن جنابة على ماء
 كاف لمستيقظ فينتقض وابقيا تيممه وهو الرواية الصحيحة عند المختارة للفتوى
 كما لو تيمم وبقره ما لا يعلم به كما في البحر وغيره واقره المصنف تيمم لو كان
 اكثر اى اكثر اعضاء الوضوء عدداً وفي الغسل مساحة مجزوا او به جردى
 اعتباراً لاكثر وبجلسه يغسل الصحيح ويمسح الجرح وكذا ان استوى يغسل
 الصحيح من اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل ومسح الباقي منها وهو الاصح
 لانه احوط فكان اولى وصح في الفيض وغيره التيمم كما تيمم لو الجرح بيديه
 او وجد من يوضيه خلا فالحال لا يجمع بينهما اى تيمم وغسل كما لا يجمع بين
 حيض وحبل واستحاضة ونفاس ولا بين نفاس واستحاضة او حيض
 ولا زكاة وعشرا وخراج او قطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم او قصاص
 ولا ضمان وقطع او اجر ولا جلد مع رجم او نفى ولا مهر ومتعة او حد
 او ضمان افنائها او موتها من جماعه ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية

حيلة من معه ماء
 زمزم

وميرات وغيرها ما سيجي في محاله ان شاء الله تعالى من به وجع
 راس لا يستطيع معه مسحه محدثاً ولا غسله جنباً ففى الفيض عن غريب
 الرواية يتيمم وافتى قارى الهداية انه سقط عنه فرض مسحه ولو
 عليه جيرة ففى مسحها قولان وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جيرة
 ان لم يضره والاسقط اصلاً وجعل عادماً لذلك العضو حكماً كما في
 المعدوم حقيقة **باب المسح على الخفين** اخره لثبوت
 بالسنة وهو لغة امرار اليد على الشئ وشرعاً اصابة البلة لحف مخصوص
 في زمن مخصوص والحف شرعاً السائر للكعبين فاكثر من جلد ونحوه شرط
 مسحه ثلاثة امور الاول كونه سائراً محل فرض الغسل القدم مع الكعب
 او يكون نقصانه اقل من الخرق المانع فيجوز على الزبول لو مشدداً الا ان يظهر
 قدر ثلاثة اصابع وجوز مشايخ سمرقند سنو الكعبين باللفافة والثاني
 كونه مشغولاً بالرجل ليمنع سراية الحدث فلو واسعاً فمسح على الزايد ولم يقدم
 قدمه اليه لم يجز ولا يضر رويته رجلاه من اعلاه والثالث كونه مما يمكن
 متابفة المشي المعتاد فيه فرسخاً فاكثر فلم يجز على منخذه من زجاج او
 خشب او حديد وهو جائز بالغسل افضل الاتهمة فهو افضل بل ينبغي
 وجوبه على من ليس معه الا ما يكفيه او حاف فوت وقت او وقوف عرفة
 بحجرو وفي القهستانى انه رخصة معسقة للعزيمة ولهذا الوصل الما في حقه
 بنية الغسل ينبغي ان يصير اثماً بسنة مشهورة فنكره مبتدع وعلى راي
 الثاني كافي في التحفة ثبوتها بالاجماع بل بالتواتر رواية اكثر من ثمانين
 منهم العشرة قهستانى وقيل بالكتاب ورد بانها غير مغيية بالكعبين اجماعاً
 فالجواب الجواز لمحدث ظاهره عدم جوازه لمجدد الوضوء الا ان يتوكل ما حصل
 له القرينة بذلك صار كانه محدث لا جنب وحايض والمنفى لا يلزم تصوير
 وفيه ان النفي الشرعى يفتقر الى اثبات عقلى ثم ظاهره جواز مسح مغسل جمعة
 ونحوه وليس كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل حكمه فالا حسن
 لتوصلنى لا لغتسل والسنة ان يخطه خطوطاً باصابع يد مفرجة قليلاً
 يبدأ من قبل اصابع رجلاه متوجهاً الى اصل الساق وحمله على ظاهر خفيه
 من روس اصابعه الى معقد الشراك ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن ظاهر
 او جرمي وفيه لو فوق خف او لفافة ولا اعتبار بما في ثناوى الشاذى لانه رجل
 مجهول لا يقلد فيما خالف النقول او جرمي به ولو من غزل او شعر الخنثيين
 بحيث يمشى فرسخاً ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يشق الا
 ان ينفذ الى الخف قدر الفرض ولو نزع موقته اعاد مسح خفيه ولو نزع
 احداهما مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده تحتهما ومسح خفيه لم يجز
 والمنعيلين بسكون النون ما جعل على اسفله جلدة والمجلدين مرة ولو امرأة

او خشي ملبوسين على ظهر فلو احدث ومسح بحقه او لم يمسح قلبس بوقه
لا يمسح عليه تام خرج الناقص حقيقة كلمة او معنى كتييم ومعدور
فانه يمسح في الوقت فقطه الا اذا توضا وليس على الانقطاع فكلما يصح عند
الحدث فلو تخفف الحدث ثم خاض الماء فابتل قدماء فترسم وضوء ثم احدث
جاز ان يمسح يوما وليلة لمقيم وثلاثة ايام ولياليها المسافر وابند المدة من
وقت الحدث فقد يمسح المقيم ستا وقد لا يتمكن الا من اربع كمن توضا وتخفف
قبل الفجر فلما طلع صلى فلما تشهد احدث لا يجوز على عمامة وقلنسوة وبرقع
وقفازين لعدم الحرج وفرضه عملا قدر ثلاث اصابع اليد اصغرها طولا
وعرضا من كل رجل ولا من الخف فمنعوا فيه مد الا اصبع فلو مسح برؤوس
اصابعه وجا في اصولها لم يجوز الا ان يبتل من الخف عند الوضع قدر الفرض
قاله المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان الماء متقاطرا جاز والا لا ولو قطع
قدمه ان بقي من ظهره قدر الفرض مسح والا غسل كمن قطع من رجليه ولو
له رجل واحدة مسحها وجاز مسح خف مغصوب حلا فالحنابلة كما جاز
غسل رجل مغصوبة اجماعا والخرق الكبير بموحدة او مثلثة وهو قدر ثلاث
اصابع القدم الا اصابع بكاملها ومقطوعها يعتبر باصابع ماثلة يمنع الا ان
يكون فوقه خف اخر او جرموق فيمسح عليه وهذا هو الخرق على غير اصابعه
وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها اعتبر الثلاث ولو كبارا ولو عليه اعتبر
بدوا كثره ولو لم يمسح القدر المانع عند المشي لصلايته لم يمنع وان كثر
كما لو انفتقت الظهار دون البطانة وتجمع الخروق في خف واحد لا فيهما
بشرط ان يقع فرضه على الخف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير واقل خرق يجمع
لمنع المسح الحالى والاستقبال كما ينتقض الماضى قهستانى **قلت** ومران
ما ينتقض التيم بمنع ويرفع كنجاسة وانكشاف حتى انعقادها كما سيجي فيلحظ
ما تدخل فيه المسئلة لا مادونه الحاقا له بمواضع الخرز بخلاف نجاسة متفرقة
وانكشاف عذرة وطيب محرم واعلام ثوب خزرير فانها يجمع مطلقا واختلف في
جمع خروق اذ في اصحية وينبغي ترجيح الجمع احتياطا وناقضه ناقض وضوء لانه
بعضه وشرع خف ولو احدثا ومضى المدة وان لم يمسح ان لم يجزى بغلبة الظن
ذهاب رجلاه من برد للضرورة فيصير كالجبيرة فيستوعبه بالمسح ولا
يتوقف ولذا قالوا لو تمت المدة وهو في صلواته ولا ماء مضى في الاصح
وقيل تقصد ويتم وهو الاشبه وبعدها اى النزع والمضى غسل المتوضي
رجليه لا غير لحلول الحدث السابق قدميه الا المانع كبرد فيتيم حينئذ
وخروج الشرح قدمه من الخف الشرعى وكذا اخراجه شرع في الاصح اعتبارا
للاكثر ولا غيرة بخروج عقبه ودخوله وما روى عن النقض بزوال عقبه
فقيده بما اذا كان بنية شرع الخف اما اذا لم يكن اى زوال عقبه بنية بل

لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما يعلم من البرجندى معزيا
للهائية وكذا القهستانى لكن باختصار حتى زعم بعضهم انه فوق
الاجماع فتنبه وينتقض ايضا بغسل الشراجل فيه لو دخل الماء خفه
وصحبه غير واحد وقيل لا ينتقض وان بلغ الماء الركبة وهو الاظهر كما في
البحر عن السراج لان استئثار القدم بالخف يمنع سراية الحدث الى الرجل
فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح ثم يغسلها ثانيا
بعد المدة والنزع كما مروى من نواقضه الخوق وخروج الوقت
للمعدور ومسح مقيم بعد حدثه فسا فر قبل تمام يوم وليلة فلو بعده
نزع مسح ثلاثا ولو اقام مسافر بعد مضي مدة مقيم نزع والا اتمها
لان صار مقيما ولم يمسح جبيرة هي عيدان يجربها الكسر وخرقة قرحة وموضع
فصد وكى ونحو ذلك كعصابة جراحة ولو براسه كغسل لما تحته فيكون
فرضا يعنى عمليا لثبوته بظنى وهذا قولها واليه رجع الامام خلاصة
وعليه الفتوى شرح مجمع وقد مرنا ان لفظ الفتوى اكد في التصحيح من
الختار والاصح والصحيح ثم انه يخالف مسح الحق من وجوه ذكرتها ثلاثة
عشر فقال فلا يتوقف لانه كالغسل حتى يوم الاحد ولو بدلها باخرى
او سقطت العليا لم يجب اعادة المسح بل يندب ويجمع مسح جبيرة رجل
معه اى مع غسل الاخرى لا مسح خفها بل خفيه ويجوز اى يصح مسحها
ولو شددت بلا وضوء وغسل دفعا للحرج ويترك المسح كالغسل ان حصر
والا لا يترك وهو اى مسحها مشروط بالعجز عن مسح نفس الموضع فان قدر
عليه فلا مسح عليها والحاصل لزوم غسل الحبل ولو تجاوزا فان ضر مسح
فان ضر مسحها فان ضر سقط اصلا ويمسح نحو مفتصد وجرح على كل
عصابة مع فرجتها في الاصح ان ضره الماء او حلها ومنه ان لا يمكنه
ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها انكسر ظفره فجعل عليه دوا او وضعه
على شقوق رجلاه اجزى الماء عليه ان قدر والا مسح والا تركه والمسح
يبطله سقوطها عن برئ والا فان سقطت في الصلاة استأنفها وكذا
الحكم لو سقط الدوا او برئ موضعها ولم تسقط مجتنبى وينبغي تقييده بما
اذا لم يضرا زالتها فان ضره فلا يجزى والرجل والمرأة والمحدث والجنب في
المسح عليها وعلى توابعها سوا اتفاقا ولا يشترط في مسحها استيعاب
وتكرار في الاصح فيكفى مسح اكثرها مرة بدفقتى وكذا لا يشترط فيها بنية اتفاقا
بخلاف الخف في قول وما في نسخة المتن رجوع عنه المصنف في شرحه **باب**
الجيش عنوان عنه لكثرة واصالته والاخرى ثلاثة جيش ونفاس والا فاختصه
هو لغة السيلان وشرعا على القول بانه من الاحداث مانعة شرعية بسبب
الدم المذكور وعلى القول بانه من الانجاس دم من رجم خرج الاستحاضة

لفظ الفتوى اكد

ومنه ما تراه صغيرة وآيسة ومشكل لا لولادة خروج النفاس وسببه
ابتداء ابتلا الله تعالى الحيوان لا كل الشجرة وركن بروز الدم من الرحم
وشرطه تقدم نظاب الطهر ولو حكا وعدم نقضه عن اقله واوانه
بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز فيه تترك الصلاة ولو مبتدأة في
الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم صحة شمتي اقله ثلاثة ايام بلياليها
الثلاث فالاصح ان لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية للاختصار
فلا يلزم كونها ليالي تلك الايام وكذا قوله واكثره عشرة بعشر ليال كذا
رواه الدارقطني وغيره والناقص عن اقله والزايد على اكثره او اكثر
النفاس او على العادة وجاوز اكثرهما وما تراه صغيرة دون تسع على المعتد
وايسة على ظاهر المذهب وحامل ولو قبل خروج اكثر الولد استحاضة
واقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولياليها اجماعا ولا احد الاكثر
وان استغرق العر الا عند الاحتياج الى نصب عادة لها اذا استمر بها الدم
فيجد لاجل العدة شهرين به يفنى وعم كلامه المبتدأة والمعتادة ومن
نسب عاداتها وتسمى الحيرة والمضلة واضلالها اما بعدد ايامها
كما بسط في البحر والحاوي وحاصله انها تتحرى ومتى تردت بين حيض
ودخول فيه وطهر تتوضا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه تغتسل
لكل صلاة وتترك غير موكدة وسجدا وجماعا ونصوم رمضان ثم تقضي
عشرين يوما ان علمت بدايته ليلا والا فاشنين وعشرين وتطوف لركن
ثم تعيده بعد عشرة ولصدر ولا تعيده وتعد لطلاق بسبعة اشهر على
المفتي به وما تراه من لون كالدورة وتربية في مدته المعتادة سوى بياض
خالص قيل هو شئ يشبه الخيط الابيض ولو المربي طهرات تخللا بين
الدين فيها حيض لان العبرة لا اوله وآخره وعليه المتون فيلحفظ ثم
ذكر احكامه بقوله يمنع صلاة مطلقا ولو سجدة شكر وصوما ونقضيه
لزمادونها للحرج ولو شرعت تطوعا فيها فحاصت قصتها خلافا لما
زعمه صدر الشريعة تجزى وفي الفيض لو نامت طاهرة وقامت حايضا
حكم بحيضها مذقات وبعلكه مذنامت احتياطا ويمنع حل دخول مسجد
وحل الطواف ولو بعد دخولها المسجد وشرعها فيه وقربان ما تحت ازار
يعنى ما بين سرة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل يحل النظر
ومباشرتها له فيه تردد وقرارة قران بقصده ومسه ولو مكتوبا
بالفارسية في الاصح الابغلافة المنفصل كما مر وكذا يمنع حمله كلوح وورق
فيه آية ولا بأس لحايض وجنب بقراءة ادعية ومسها وحملها وذكر الله
تعالى وتسبيح وزيارة قبور ودخول مصلى عيد واكل وشرب بعد مضغنة
وغسل يد واما قبلها فيكره جنب لا حايض ما لم تخاطب بغسل ذكره الحلي

او النفاس والحيض

ولا يكره تحري يماس قران بكم عند الجمهور تيسير وصح في الهداية الكراهة
وهو احوط ويحل وطهرها اذا انقطع حيضها لاكثره بلا غسل وجوبا بل ندريا
وان انقطع لدون اقله فتوضا وتغسل في اخر الوقت وان لا اقله فان لدون
عادتها لم يحل وتغتسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل
حل في الحال والا لا يحل حتى تغتسل او تتيم بشرطه او يمضي عليها زمن يسع
الغسل ولبس الثياب والتحرمة يعني من آخر وقت الصلاة لتعليقهم
بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العيد لا بد ان يمضي وقت الظهر
كما في السراج وهل تعتبر التحريم في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا
وكذا الغسل لو لاكثره والا فن الحيض فتقضي ان بقي قدر الغسل والتحرمة
ولو عشرة فقد التحريم فقط ليلا تزيد ايام على عشرة فيلحفظ
وطهرها يكفر مستحله كما جزم به غير واحد وكذا مستحل وطى الدبر
عند الجمهور محبتي وقيل لا يكفر في المسيلتين وهو الصحيح خلاصه وعليه
المعول لانه حرام لغيره ولما يحكى في المرتد انه لا يفنى بتكفير مسلم كان
في كفره خلاف ولوراية ضعيفة ثم هو كبيرة لو عامدا مختارا عالما بالحرمة
لا جاهلا او مكرها او ناسيا فتكفره التوبة ويندب تصدقة بدينار او نصفه
ومصره كزكاة وهل على المرأة تصدق قاله الضيا الظاهر لا دم استحاضة
حكمه كرعاف دائم وقتا كاملا لا يمنع صوما وصلاة ولو نقلها وجماعا
لحديث توضى وصلى وان قطر الدم على الحصى والنفاس لغة ولادة المرأة
وشرعا دم فلورثه هل تكون نفسا المعتمد نعم يخرج من رحم فلورثته
من سرتها ان سال الدم من الرحم نفسا والا فذات جرح وان ثبت له
احكام الولد عقب ولدا واكثره ولو منقطع اعضوا اعضوا الا اقله تتوضا
ان قدرحت او تتيم وتؤم بصلاة ولا تؤخر فاعذر الصحيح القادر حكمه
كالحيض في كل شئ الا في سبعة ذكرتها في الخواين وشرحي للملتقى منها انه
لا حد لاقله الا اذا احتيج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت
مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني
باحد عشر والثالث بساعة واكثره اربعون يوما كذا رواه الترمذي
وغيره ولان اكثره اربعة امثال اكثر الحيض والزايد على اكثره استحاضة
لو مبتدأة اما المعتادة فترد لعاداتها وكذا الحيض فان انقطع على اكثرها اقبل
فالكل نفاس وكذا حيض وان وليه طهر تام والا فعداتها وهي تثبت وتنتقل
بمرة به يفنى وتماه فيما علقناه على الملتقى والنفاس لام تومين من الاول
هما ولدان بينهما دون نصف حول وكذا الثلاثة ولو بين الاول والثالث
اكثر منه في الاصح وانقضا العدة من الاخير وفاقا لتعلقه بالفراغ وسقط
مثلث السين اي مسقوط ظهر بعض خلقه كيدا ورجل او اصبع او طرف

طال
ثبت العادة بمرة

وزنه عشرون قيراطا في نجس كثيف له جرم وعرض مقعر الكف وهو داخل
مفاصل اصابع في رقيق من مغلظة كفورة آدمى وكذا كلما خرج منه موجبا
لوصوه او غسل مغلظ وبول غير مأكول ولو من صغير لم يطعم الا بول الحفاش
وخرجه فظاهر وكذا بول الفارة لتعذر التخرز عنه وعليه الفتوى كما في
التاترخاينه وسيجيء آخر الكتاب ان خرها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي
الاشباه بول السنور في غير اواني الماء عفو وعليه الفتوى ودم سفوح
من سائر الحيوانات الا دم شهيد ما دام عليه وما بقي في لحم منزول وعروق
وكبد وطحال وقلب ومالم يسيل ودم سمك وقمل وبرغوث وبق زاد في السراج
وكتان وهو كما في القاموس كرماني وبيبة حمرا لساعة فالمستثنى اثني عشر وحمرا
وفي باقي الاشربة روايات التخليط والتخفيف والطهارة رجح في البحر الاول
وفي النهر الاوسط وخرجه كل طير لا يزرق في الهوا كبط اهلي ودجاج اما ما
يزرق فيه فان مأكولا فظاهر والا فمخفف وروث وحشي افاد بهما نجاسة
خرجه كل حيوان غير الطيور وقال لا تخفقه وفي الشربلالية قولها اظهر
وطهرهما محمدا خرا للبلوى وبه قال مالك ولو اصابه من نجاسة غليظة
ونجاسة خفيفة جعلت الخفيفة تنعكس للغليظة احتياطا كما في الظهيرية
ثم متى اطلقوا النجاسة فظاهره التخليط وعنى دون ربع جميع بدن و
ثوب ولو كبير هو المختار ذكره الحلبي ورجحه في النهر على التقدير بربع
المصاب كيد وكره وان قال في الحقايق وعليه الفتوى من نجاسة مخففة
كبول مأكول ومنه الغرس وطهره محمد وخرجه طير من السباع او غيرها
غير مأكول وقيل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في غير الماء فيلحفظ وعنى
دم سمك ولعاب بغل وحمار والمذهب طهارتها وبول انتضخ كروسايس
وكذا جانبها الاخر وان كثرت باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء قليل
نجسه في الاصح لان طهارة الماء اكدر جوهره وفي القنية لو اتصل وانبسط
وزاد على قدر الدرهم يذهب ان يكون كالدهن النجس اذا انبسط وطهر
شارع وبخار نجس وغبار سرقين ومحل كلاب وانتضاح غسالة لا يظهر
مواقع فطهرها في الاثنا عفو وما بالمدور اى جرى على نجس نجس اذا ورد
كله او اكثره ولو اقله لا يحضه في نهر او نجاسة على سطح لكن قدمنا ان
العبرة للاكثر كعكسه اى اذا وردت النجاسة على الماء تنجس الماء اجماعا لكن
لا يحكم بنجاسته اذا لاقى المتنجس مالم ينفصل فيلحفظ لا يكون نجسا ماد
قذر والا لزم نجاسة الخبز في سائر الامصار ولا ملح كان خارا او خنزيرا
ولا قذر وقع في بئر فصار حمة الا انقلاب العين به يفتى وغسل طرف
لثوب او بدن اصابته نجاسة محلا منه ونسب المحل مطهر له وان وقع
الفعل بغير تحر هو المختار ثم لو ظهر انها في طرف اخر هل يعيد في الملازمة

طلب
بول الفارة والسنور

طلب
الخفة في غير الماء

طلب
طين الشارع

نعم وفي الظهيرية المختار انه لا يعيد الا الصلاة التي هو فيها كما لو بال حرم خصها
لتخليط بولها اتفاقا على نحو حنطة تدوسها فتقسم او غسل بعضه او ذهب
بهبة او اكل او بيع كما مر حيث يطهر لباقي وكذا الذهب لاحتمال وقوع النجس في كل
طرق كسيلة الثوب وكذا يطهر محل نجاسته اما عينها فلا تقبل الطهارة مرئية
بعد جفاف كدم بقلعها اى بزوال عينها واشرها ولو بمرة او بما فوق ثلاث في الاصح
ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وقوله ولا يضر بقا الشركون ونحوه لازم فلا
يكلف في ازالته الى ما حار او صابون ونحوه بل يطهر ما صبح او غصب نجس
بغسله ثلاثا والا لولى غسله الى ان يصفو الماء ولا يضر اشد دهن الا دهن وذك
ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدنغ به جلد بل يتصيح به في غير مسجد
ويطهر محل غيرها اى غير مرئية بغلبة ظن غاسل او مكلفا والا فتستعمل طهارة
محلها بلا عدد به يفتى وقد رد ذلك لموسوس بغسل وعصر ثلاثا او سبعا
فيما ينصرف سبالا بحيث لا يقطر ولو كان لوعصره غيره فطهره بالنسبة
اليه دون ذلك الغير ولو لم يبالغ لرقته هل يطهر الاظهر نعم للضرورة وقد ر
بتثليث جفاف اى انقطاع تقاطر في غيره اى في غير منصرف مما يتشرب النجاسة
والا فيقلعها كما مر وهذا كله اذا غسل في اجانة اما لو غسل في غير او صب عليه
ما كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتخفيف وتكرار غمس هو المختار
ويطهر لبن وعسل ودهن ودهن بغلي ثلاثا ولحم طبع نجس بغلي وتبي يد ثلاثا
وكذا دجاجة ملقاة حالة المتنجس غلي للتنف قبل شقها فتح وفي التجنيس حنطة
طبخت في خمر لا تطهر ابداه يفتى ولو انتفخت من بول تفتت وجفت ثلاثا
ولو عجن جنز نجس صب فيه خل حتى يذهب اثرها فتطهر **فصل الاستنجاء**
ازاله نجس على سبيل فلا يستن من ربح وحصاة ونوم وفصد وهو سنة مؤكدة
مطلقا وما قيل من افتراضه لنحو حيض ومجاورة نحره فتساج واركانه
اربعة شخص مستنجي وشئ مستنجي به كما وحجر ونجس خارج من احد السيلين
وكذا لو اصابه من خارج وان قام من موضعه على المعتمد ونحوه دبر او قبل بنحو
نجس ما هو عين طاهرة فالعلة لا قيمة لها كدر منق لانه المقصود فيختار الابغ
والاسلم عن التلوين ولا يتقيد باقبال وادبار شتا وصيفا وليس العدد
ثلاثا بمنسوخ فيه بل مستحب والفعل بالما الى ان يقع في قلبه انه طهر مالم يكن
موسوسا فيقدر بثلاث كما مر بعده اى الحجر بلا كشف عورة عند احد امامه
فيتركه كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا وكشف لاغتسال او تغوط كما بحثه ابن
الشمعة سنة مطلقا به يفتى سراج ويجب اى يفرض غسله ان جاوز النحر
نجس ما يع ويعتبر القدر المانع للصلاة فيما وراى موضع الاستنجاء لان ما على
النحر ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكرر الصلاة معه وكره تحريم اعظم
وطعام وروث يابس كعذرة يابسة وحجر استنجي به لا يحرف آخر واجز وخرف

طلب
يطهر ما صبح او غصب
نجس بغسله ثلاثا

ورجاء وشي محترم كحرقة ديباح ويمن ولا عذر بيسراه قلوب مشلولة ولم يجد
 ما جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شلتنا سقط اصلا كرمين ومريضته لم يجد من يحل
 جماعه وقحم وعلف حيوان وحق غير وكلما يتفجع به فلو فصل اجزاء مع الكراهة
 لحصول الانفا وفيه نظير لما مرانه ستة لا غير فينبغي ان لا يكون مقيما لها
 بالمنهي عنه كما كره تخريما استقبال قبلة واستدبارها لاجل بول او غائط فلو
 لا استنجأ لم يكره ولو في بنية ان لا يطلق النهي فان جلس مستقبلها غافلا ثم ذكره
 انخرق بد بالحديث الطبري من جلس يبول فبال القبلة فذكر فأنخرق عنها
 اجلا لا لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ان امكنه والا فلا بأس وكذا يكره هذه
 تعم التحريمية والتزويهيبة للمرأة امساك صغير لبول او غائط نحو القبلة وكذا
 مدرجها اليها واستقبال شمس وقمر لهما اي لاجل بول او غائط وبول وغائط في
 ما ولو جاريا في الاصح وفي البحرانها في الرأكد تحريمية وفي الجاري تنزيهية وعلى
 طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل
 ينتفع بالجلوس فيه ويجنب مسجد ومصلى عيدا وفي مقابر وبين دواب وفي
 طريق الناس وفي مهب ريح ويحرق فارة او حية او غملة او ثقب زاد العيني
 وفي موضع يعبر عليه احدا ويقعد عليه ويجنب طريق او قافلة او خيمة وفي
 اسفل الارض الى اعلاها والتكلم عليهما وان يبول قائما او مضطجعا او متجردا من
 ثوبه بلا عذر او يبول في موضع ويتوضأ هو او يغتسل فيه لحديث لا يبولن احكم
 في سجد فان عامة الوسواس منه **فروع** يجب الاستبراء بمشي وتنجس ونوم
 على سقم الايسر ويختلف بطباع الناس ومع طهارة المغنول تطهر اليد ويشترط
 انالة الرايحة عنها وعن المخرج الا اذا عجز والناس عنه غافلون استنجي المتوضي
 ان على وجه السنة بان ارخي انتفض والا لا نام او شئ على نجاسة ان ظهر
 عينها تنجس والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه ان ظهر تنجس والا لا لف
 طاهرا في نجس مبتل بما ان بحيث لو عصر قطرت نجس والا لا ولو لف في مبتل بنحو
 بول ان ظهر نداوته او اثره نجس والا لا فارة وجدت في خمر فريمت فتخلل
 ان تنفسه ينجس والا لا وقع خمر في خل ان قطرة لم يحل الا بعد ساعة وان
 كوزا حل في الحال ان لم يظهر اثره فارة وجدت في قمقمه ولم يدر هل ماتت
 فيها ام في جرة ام في بئر يحل على القمقمه ثلاث قرب من سمن وعسل ودبس
 اخذ من كل حصه وخلط فوجد فيه فارة يضعها في الشمس فان خرج منها الدهن
 فقربه والا فان بقي بحال الجدد فالعسل او سلقها فالدبس يجعل بنجر الحمة
 في الذبيحة وبنجر الحل في ماء وطعام يتجرى في ثياب اقلها طاهر واوان اكثرها
 طاهر لا اقلها بل يحكم بالاغلب الا لضرورة شرب يحرم اكل لحم انتن لا نحو
 سمن ولبن شعير في بعر او روث صلب يוכל بعد غسله وفي خثي لا مراا
 كل حيوان كبوله وحيرته كزبله حكم العصير حكم المارطوبية الفرج طاهرة خلافا

لها العبرة للظاهر من تراب وما اختلط به به يفتى مشي في حمام ونحوه لا ينجس مالم
 يعلم انه غسالة نجس لا ينبغي اخذ المأمن من الابنوبة لانه يصير لما ذكره التلبس
 الى الحمام ليس من المروءة لان فيه اظهار مقلوب الكناية ثياب الفسقة واهل
 الذمة طاهرة ديباح اهل فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه رأى في ثوب
 غيره نجسا ما نعا ان غلب على ظنه انه لو اجترع ازالها وجب والا لا فالامر بالمعروف
 على هذا حمل السجادة في زماننا اولى احتياط لما ورد اول ما يسأل عنه الطهارة
 وفي الموقف في القبر الطهارة وفي الموقف الصلاة **كتاب الصلاة**
 شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يحل عنها شريعة مرسل ولما صارت
 قرية بواسطة الكعبة كان دون الايمان لانه بل من فروعه وهي لغة الدعاء
 فنقلت شرعا الى الافعال المعلومة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء في الامم
 والاخرس هي فرض عين على كل مكلف بالاجماع فرضت في الاسرا ليلة السبت
 سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع
 الشمس وقبل غروبها شتمى وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد لا بخشبة
 لحديث مروا ولا ذكر بالصلاة وهم ابتاسيع واضربوهم وهم ابنا عشر **قلت** والصوم
 كالصلاة على الصحيح كما في صوم القهستان مغريا للزاهدى وفي حظر الاختيار انه
 يومر بالطهارة والصلاة وينهى عن شرب الخمر ليل الف الحيز وترك المحرم ويكر جاحدا
 لثبوتها بدليل قطعي وتاركها عمدا مجاناة اي تكاسلا فاسق يحبس حتى يصلى لانه
 يحبس لحق العبد بحق الحق احق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وعند الشافعي
 يقتل بصلاة واحدة حدا وقيل كرا ويحكم باسلام فاعلاها بشرط اربعة ان يصلى
 في الوقت حال كونه موقفا تماما وكذا الواذن في الوقت او سجد للتلاوة او زكى السائمة
 صار مسلما لا يصلى في غير الوقت او منفردا او اماما او افسدها او فعل بقية العبادات
 لانها لا تختص بشريعتنا ونظما صاحب النهر فقال
 • وكافر في الوقت صلى باقتدا • متمما صلاته لا مفسدا •
 • او اذن ايضا معلنا او زكى • سوا ما كان بسجدة تركى •
 • فلم لا بالصلاة منفرد • ولا الزكاة والصيام الحج زد •
 وهي عبادة بدنية محضة فلا ينافى فيها اصلا اي لا بالنفس كما صحت في الحج ولا
 بالمال كما صحت في الصوم بالفدية للفا في لانها اما تجوز باذن الشرع ولم يوجد
 سببها ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت اي الجز والاول منه ان افضل به
 الآد والا فما اي جزء من الوقت يتصل به الآد والا لا يتصل الآد بجز فالسبب
 هو الجز والاخير ولو ناقصا حتى تجب على مجنون ومغوم عليه افا قاضيا ونفسا
 طهر تاوصى بلغ ومرتد اسلم وان صليا في اول الوقت وبعد خروجه يضاف
 السبب الى جملة ليثبت الواجب بصفة الحال وانما الاصل حتى يلزمهم القضا
 في كامل هو الصحيح وقت صلاة الفجر قدمه لانه لا خلاف في طرفيه واول من

التلبس الى الحمام

حمل السجادة

صلاه آدم واول الخس وجوبا وقدم محمد الظهور لانه اولها ظهورا وبينا ولا يخفى
توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقض نبينا صلى الله عليه وسلم الفجر
صبيحة ليلة الاسرا ثم هل كان قبل البعثة متعبدا بغير احد المختار عندنا لا
بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وصح تعبد
في حرا بغير من اول طلوع الفجر الثاني وهو البياض المنتشر المستطير المستطيل
اليه قبيل طلوع دكا بالضم غير منصرف اسم الشمس ووقت الظهور من زواله
اي ميل دكا عن كبد السما الى بلوغ الظل مثليه وعنه مثله وهو قولها وزفر
والايمه الثلاثة قال الطحاوي وبه نأخذ وفي غير الاذكار وهو الماخوذ
به وفي البرهان وهو الاظهر لبيان جبريل وهو نص في الباب وفي الغييض
وعليه عمل الناس اليوم وبه يفتي سوى فيكون للاشياء قبيل الزوال ويختلف
 باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغزر اعتبر بقامته وهي ستة اقدام
ونصف بقدمه من طرف ابهامه ووقت العصر منه الى قبيل الغروب
فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب ووقت
المغرب منه الى غروب الشفق وهو الحمره عندها وبه قالت الثلاثة واليه
رجع الامام كما في شروح الجمع وغيرها فكان هو المذهب ووقت العشاء والوتر
منه الى الصبح ولكن لا يصح ان يقدم عليها الوتر الا ناسيا لوجوب الترتيب
لانها فرضان عند الامام وفاقد وقتها كالفار فان فيها يطالع الفجر قبل غروب
الشفق في اربعينيه الشتاء مكلف بها فيقدر لها ولا ينو القضا لقد وقت الاداء
به افتى البرهان الكبير واختاره الكمال وتبعه ابن الشحنة في الغايه فصحه فزعم
المصنف انه المذهب وقيل لا يكلف بها لعدم سببها وبه جزم في الكثر والدرر
والملتقى وبه افتى البقال ووافقه الحلواني والمرغيناني ورحمه الشربلاني والخللي
واوسع المقال ومنع ما ذكره الكمال **قلت** ولا يساعد حديث الرجال
لان وان وجب اثر من ثلاثه ظهر مثلا قبل الزوال ليس كسبيلتنا لان
المفقود فيه العلامة لا الزمان واما فيها فقد فقد الامران والمستحب للرجل
الابتداء في الفجر باسفار والختم به هو المختار بحيث يترقى اربعين اية ثم يعيد
بطهارة لو فسد وقيل يوحى جدا لان الفساد موهوم الحاج بمنزلة فالتقليد
افضل لمرأه مطلقا وفي غير الفجر افضل لها الانتظار فراغ الجماعة وتأخير ظهور
الصيف بحيث يمشي في الظل مطلقا كذا في الجمع وغيره اي بلا اشتراط شدة حر
وحارة بل وقصد جماعة وما في الجوهره وغيرها من اشتراط ذلك منظور
فيه وجعه لظهور اصلا واستجابا في الزمانين لانها خلفه وتأخير عصر
صيفا وشتا توسعة للنوافل ماله تغيير دكا بان لا تخاد العين فيها في الاصح
وتأخير عشا الى ثلث الليل قيد في الحاشية وغيرها بالشتا اما في الصيف فيندب
تجيلها فان اخرها الى ما زاد على النصف كره لتقليل الجماعة اما اليه فباح واخر

تعبده عليه السلام
قبل البعثة

العصر الى اصفرار دكا فلو شرع فيه قبل التغيير فده اليه لا يكره واخر الغر جالي
اشتباك النجوم اي كثرتها كره اي التأخير لا الفعل لانه ما مور به تخريما الا
بعد ركسفر وكون على اكل وتأخير الوتر الى اخر الليل لوانق بالانتباه والا فقبل
النوم فان فاق فانه الافضل **والسحب** تعجيل ظهر شتا يلحق به الربيع وبالصيف
الحريف وتعجيل عصر وعشا يوم غيم وتعجيل مغرب مطلقا وتأخير ركعتين
يكره تنزيها وتأخير غيرها فيه هذا في ديار ثلثها شتا وها ويقبل رعاية اوقاتها
اما في ديار ثلثها ربيع الحكم الاول وحكم الاذان كاصلاة تعجلا وتأخير وكره
تخريما وكل ما لا يجوز مكرهه صلاة مطلقا ولو قضا او واجبة او نافلة او على
جنازة وسجدة تلاوة وسهول اسكر قتيه مع شروق الا العوام فلا يمنعون
من فعلها لانهم يتركونها والاد الجائز عند البعض اولى من ترك اصلا كما
في القنية وغيرها واستوا الا يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتقد كذا في
الاشياء ونقل الحلبي عن الحاوي ان عليه الفتوى وغروب العصر يومه
فلا يكره فعله لادايه كما وجب بخلاف الفجر والاحاديث تعارضت فساقت
كما بسطه صدر الشريعة وينعقد بفعل بشروع فيها بكرهه التخييم لا ينعقد
الفرض وما هو ملحق به كواجب لعينه كوتر وسجدة تلاوة وصلاة جنازة
تليت الآية في كامل وحضرت الجنازة قبل لوجوبه كاملا فلا يتأدى ناقضا
فلو وجبت فيها لم يكره فعلها اي تخريما وفي التحفة الافضل ان لا توتر الجنازة
وصح مع الكراهة تطوع بداء به فيها ونذر اداه فيها وقد نذره فيها وقضا
تطوع بداء به فيها فافسده لوجوبه ناقضا ثم ظاهر الرواية وجوب القطع
والقضا في كامل كما في البحر وفيه عن البغية الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه
وسلم افضل من قراءة القران وكرهه لانها من اركان الصلاة فالاولى ترك ما
كان ركنا لها وكرهه نقل قضا ولو تحية مسجد وكل ما كان واجبا لا لعينه بل
لغيره وهو ما يتوقف وجوبه على فعله كمنذور وركعتي طواف وسجدة سهو
والذي شرع فيه في وقت مستحب او مكرهه نذر افسده ولو سنة الفجر بعد
صلاة فجر وصلاة عصر ولو المجموعة بعرفة لا يكره قضا فائتة ولو ورا ولا
سجدة تلاوة وصلاة جنازة وكذا الحكم من كراهة نقل وواجب لغيره لا
فرض وواجب لعينه بعد طلوع فجر سوى سنته لشغل الوقت به تقديرا
حتى لو نوى تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين وقبل صلاة مغرب لكراهة
تأخير الايسر وعند خروج امام من الحجرة او قيامه للصعود ان لم يكن له
حجرة لخطبة ما وسيجيئ انها عشر الى تمام صلاته بخلاف فائتة فانها لا تكره
وقيدها المصنف في الجمعة بواجبة الترتيب والا فيكره وبه يحصل التوفيق
بين كلامي النهاية والصدر وكذا يكره تطوع عند اقامة صلاة مكتوبة اي
اقامة امام مذهب حديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا سنة

لا يمنع العوام

قرآن لم يخف فوت جماعتها ولو بادراك تشهداتها فان خاف تركها اصلا وما ذكر
 من الخيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقبل صلاة العيدين
 مطلقا وبعدها بمسجد لا بيت في الاصح وبين صلاتي الجمع بعرفة ومزدلفة وكذا بعد
 كما مر وعند مدافعة الاجنبيين واحدها او الرجوع وقت حضور طعام تأقت نفسه
 اليه وكذا كل ما يشغل باله عن افعالها ويخل بخشوعها كما ينما كان فهذه نيف
 وثلاثون وقتا وكذا تركه في اماكن كفوف كعبة وفي طريق ومزبلة ومخزرة ومقبرة
 ومقتل وحمام وبطن واد ومعاطن ابل وغنم وبقر ناد في الكافي ومرابط دواب
 واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها ومسيل واد وارض مفضوبة او لغير لوزونة
 او مكروبة وصحرا بلا ستر لا يكره النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعده
 طلوع الفجر الى آدابه ثم لا بأس بمشيئه الى حاجته وقيل يكره الى طلوع ذكرا وقيل الى
 ارتفاعها فيض ولا جمع بين فرضين في وقت بعذر سفر ومطر خلافا للشافعي
 ومارواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا فان جمع فسد لو قدم الفرض على وقته وحرم
 لو علس اى اخره عنه وان صح بطريق القضاء الحاج بعرفة ومزدلفة كما سيحكي
 ولا بأس بالتقليد عند الضرورة لكن يشترط ان يلتزم جميع ما يوجبه ذلك الامام
 لما قدمنا ان الحكم الملق بالطل بالاجماع **باب الاذان** هو
 لغة الاعلام وشرعا اعلام مخصوص لم يقبل بدخول الوقت ليعم الغاية وبين
 يد الخطيب على وجه مخصوص بالفاظ كذلك اى مخصوصة سببه ابتداء
 اذان جبريل ليلا الاسرى واقامته حين امامته عليه السلام ثم روي ابي عبد الله
 ابن زيد اذان الملك النازل من السماء في السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل
 قيل وقيل وسببه بقاء دخول الوقت وهو سنة للرجال في مكان عال موكدة
 هي كالواجب في حقوق الاشياء للفرايض الخمس في وقتها ولو قضا لانه سنة للصلاة
 حتى يبرده لا للوقت لا يسن غيرها فيعاد اذان وقع بعينه قبله كاقامة
 خلافا للثاني في الفجر يترى في تكبيره ابتداءه وعن الثاني ثنتين ويفتح راء
 الكبر والعوام يضمنونها روضه لكن في الطلبة معني قوله عليه السلام الاذان جزم
 اى مقطوع المد فلا يقول الله لانه استفهام وان لم يكن شرعي او مقطوع حركة الآخر
 للوقوف فلا يصنف بالرفع فانه لحن لغوي فتاوى الصيرفية من الباب السادس
 والثلاثين ولا ترجيع فانه مكروه ملتقى ولا لحن فيه اى تغني بغير كلماته
 فانه لا يحل فعله وسماعه بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته ويلتفت
 فيه وكذا فيها مطلقا وقيل ان المحل متعاضدا يمينيا ويساريا فقط ليلا يستدبر
 القبلة بصلاة وفلاح ولو وحده او لمولود لانه سنة الاذان مطلقا ويستدير
 في المنارة لو متسعة يخرج راسه منها ويقول ندبا بعد فلاح اذان فخر الصلاة
 خير من النوم مرتين لانه وقت نوم ويجعل ندبا اصبعيه في صماخى اذنيه
 فاذا نه بدونه حسن وبه احسن والاقامة كالاذان فيما مر لكن هي اى الاقامة

ملاحظة
 التقليد عند الضرورة

ملاحظة
 يبرده بالاذان

وكذا

وكذا الامامة افضل منه فتح ولا يصنع المقيم اصبعيه في اذنيه لانها احضرت
 بالذال اى يسرع فيها فلو ترسل ليريدوها في الاصح وينزيد قد قامت الصلاة بعد
 فلاحها مرتين وعند الثلاثة هي فرادى ويستقبل غير الركب القبلة بهما ويكره
 تركه تنزيها ولو قدم فيها موقرا عاد ما قدم فقط ولا يتكلم فيها اصلا ولو رد سلام
 فان تكلم استأنفه ويشوب بين الاذان والاقامة في الكل للكل بما تعارفوه ويجلس
 بينهما بقدر ما يحضر الملازمون مراعى الوقت النذب الا في المغرب فيسكت قائما
 قدر ثلاث ايات قصار ويكره الوصل اجماعا **فائدة** التسليم بعد الاذان
 حدث في ربيع الآخر سنة احدى وثمانين وسبعماية في عشائ ليلة الاثنين ثم الجمعة
 ثم بعد عشر سنين احدث في الكل الا المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة
 ويسن ان يؤذن ويقيم لغاية رافعا صوته لوجاعته وصحرا لا يبيتته منقرا وكذا
 يسنان لاولى فوات لا الفاسدة ويخبر فيه للباقي لو في مجلس وفعله اولى ويقسم
 للكل ولا يسن ذلك فيما نصليه النساء اذ او قضا ولو جماعة كجماعة صبيان وعبيد ولا
 يسنان ايضا لظهور يوم الجمعة مصر ولا فيما يقضى من الفوات في مسجد لان فيه تشويشا
 وتغليطا ويكره قضاؤها فيه لان التاخير معصية فلا يظهرها بآذنه ويجوز
 بلا كراهة اذان صبي مراهق وعبد ولا يحل الا باذن كاجير خاص واعمى وولد
 زنا واعرابي وانما يستحق ثواب المؤذنين اذا كان عالما بالسنة والاوقات ولو
 غير محاسب بحر ويكره اذان جنب واقامته واقامته محدث لا اذانه على المذهب
 واذان امرأة وخنى وفاسق ولو عالما لكنه اولى بامة واذان من جاهل تنقى
 وسكران ولو عبا ح وصبي لا يعقل وقاعد الا اذا اذن لنفسه وراكب الا
 لمصافرة ويعاد اذان جنب ندبا وقيل وجوبا لا اقامته لمشرعية تكراره
 في الجمعة دون تكرارها وكذا يعاد اذان امرأة ومجنون ومعتوه وسكران
 وصبي لا يعقل لا اقامته لما مر ويجب استقبالهما لموت مؤذن وعشيته وخرجه
 وحصره ولا ملقن وذهابه للوضوء لسبق حدث خلاصة لكن عبوة السراج
 بيندب وجزم المصنف بعدم صحة اذان مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل
قلت وكافر وفاسق لعدم قبول قوله في الديانات وكره تركها معا
 لمسا فلو منفردا وكذا تركها لا تركه لحضور الرفة بخلاف مصل ولو جماعة
 في بيته بمصر او قرية لها مسجد فلا يكره تركها اذ اذان الحى يكفيه او مصل
 في مسجد بعد صلاة جماعة فيه بل يكره فعلها وتكرار الجماعة الا في مسجد على
 طريق فلا بأس بذلك جوهره اقام غير من اذن بغيبته اى المؤذن لا يكره
 مطلقا وان بحضوره ان لحقه وحشة كما كره مشيه في اقامته ويجيب
 وجوبا وقال الحلواني ندبا والواجب الاجابة بالقدم من سمع الاذان
 ولو جنبا لاحيايتها ونقبا وسامع خطبة وفي صلاة وحنارة وجماع واستراح
 واكل وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرآن بان يقول بلسانه كشاله ان سمع المسنون

منه وهو ما كان عربيا لا حن فيه ولو تكرر اجاب الاول الا في الحيعتين فيقول
وفي الصلاة خير من النوم فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع
الاذان بآذنيه ولم يذكر هل يستمر الى فراغه ويجلس ولوله يجيبه حتى فرغ لم
اره وينبغي تداركه ان قصر الفصل ويدعو عند فراغه بالوسيلة لرسول الله ولو
كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة ولو كان خارجا اجاب بالمشي اليه
بالقدم ولو اجاب باللسان لابه لا يكون مجيبا وهذا بناء على الاجابة المطلوبة بقره
لا بلسانه كما هو قول الحلواني وعليه فيقطع قراءة القرآن لو كان يقرأ بمنزله ويجيب
لو اذان مسجده كما ياتي ولو بسجدا لا لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع على قول
الحلواني والظاهر وجوبها بلسانه لظاهر الامر في حديث اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول كما بسط في البحر واقره المستف وقواه في الزهرنا فلا عن
المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب
ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي ان لا يجيب بلسانه اتفاقا في الاذان بين
يدي الخطيب وان يجيب بقره اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة لوجوب
السعي بالنص وفي التاتارخانية انما يجيب اذان مسجده وسئل ظهير الدين عن
سمعه في آن من جهات ماذا يجيب عليه قال اجابة اذان مسجده بالفعل وتجب
الاقامة ندبا اجماعا كالاذان ويقول عند قد قامت الصلاة اقامها الله وادامها
وقيل لا يجيبها وبه حزم الشمني **فروع** صلى السنة بعد الاقامة او حضر الامام
بعدها لا يعيدها بآذنيه وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعذر قاطعا كما كل ان
تعاد دخل المسجد والمؤذن يقيم قعدا الى قيام الامام في مصلاه رئيس المحلة لا
يتنظر ما لم يكن شريرا والوقت متسع فلو لم يكن في مسجد من ولاية
الاذان والاقامة لباني المسجد مطلقا وكذا الامامة لو عدل الافضل كون الامام
هو المؤذن وفي الضياء انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد
حققناه في الخزانين **باب شروط الصلاة** وهي ثلاثة انواع
شروط انعقاد كنية وخبرية ووقت وخطبة وشروط دوام كطهارة وستر عور
واستقبال قبله وشروط بقا فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنته بابتداء الصلاة
وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقديره ولذا لم
يجز استخلاف الامي ثم الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء
ولا يدخل فيه هي ستة طهارة بدنه اى جسده لدخول الاطراف في الجسد
دون البدن فليحفظ من حدث بنوعيه وقدمه لانه اغلظ وخبث مانع
لكذلك وثوبه وكذا ما يتحرك بحركته او يعد حاملا له كصبي عليه نجس ان لم
يستمسك بنفسه منع والا لاجنب وكلب ان شذفه في الاصح ومكانه اى موضع
قدميه او احداهما ان رفع الاخرى وموضع سجوده اتفاقا في الاصح لا موضع
يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا سجد على كف كما سيحى من الثاني اى الحنث

لقوله تعالى وثيابك فطهر فبدنه ومكانه بالاول لانها الزم والرابع ستر
عورتة وجوبه عام ولو في الخلوة على الصحيح الا لغير صحيح وله لبس
ثوب نجس في غير صلاة وهي للرجل ما تحت سترته الى ما تحت ركبته وشرط
احد ستر احد مكبيه ايضا وعن مالك في القبل والدر فقط وما هو عورة منه
عورة من الامة ولو خشي او مدبرة او مكاتبه او ام ولد مع ظهرها وبطنها
واما جنبها فتعبر لهما ولو اعتقها مصلية ان استترت كما قدرت صحت والا
لا علمت بعقدها ولا على المذهب قال ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها
فصلت بلا قناع ينبغي الخا القبليّة ووقوع العتق كارجحوه في الطلاق
الدورى والحرة ولو خشي جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصح خلا
الوجه واللفين فظهر الكف عورة على المذهب والقديس على المعتمد وصورتها
على الراجح وذراعيها على المرجوح وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه بين رجال
لا لانه عورة بل لخوف الفتنة كسه وان امن الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبتت
به حرمة المصاهرة كما ياتي في الحظر ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء فانه يحرم
النظر الى وجهها ووجه الامرء اذا شك في الشهوة اما بدنها فيباح ولو جلا كما
اعتمد الكمال قال فخل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج
لا عورة للصغير جدا مادام لم يشته فقبل ودبر ثم تغلظ الى عشر سنين ثم كبا الخ
وفي الاشباه يدخل على النساء الى خمسة عشر ويمنع حتى انعقادها كشف ربع عضو
قد اذ ركن بالاصبع من عورة غليظة او خفيفة على المعتمد والغليظة قبل
ودبر وما حولهما والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة وتجمع بالاجزاء لو
في عضو واحد والابن لا قدر فان بلغ ربع اذناها كان منع والشرط سترها
عن غيره ولو حكما مكان مظلم لا سترها عن نفسه به يفتى فلوراهما من ريقه
لم تفسد وان كره وعادم سائر لا يصف ما تحته ولا يضر التصاقه وتشكله ولو حبريا
او طينا يبقى الى تمام صلاته او ما كدرا لا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة
في جميع الانهر بخلاف نعم في الاضطراب لا الاختيار يصلي قاعدا كما في الصلاة وقيل
ما دار عليه موميا بركوع وسجود وهو افضل من صلاته قاعدا بركوع وسجود
وقايما باثما او بركوع وسجود لان السراهم من ادراك الاركان ولو ابعج له ثوب
ولو باعارة ثبتت قدرته هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم يخف فوت الوقت
هو الاظهر كراجي ما وثوب وطهارة مكان وهل يلزم منه الشرايين مثله ينبغي
ذلك ولو وجد ما اى ساترا كله نجس ليس باصلي كجلد ميتة لم يدبر فانه
لا يستتر به فيها اتفاقا بل خارجها ذكره الوافي اواقل من ربعه طاهر ندب
صلاته فيه وجاز الاثما كما مر وحتم محمد لبيه واستحسنه في الاسرار وبه قالت
الثلاثة ولو كان ربعه طاهرا صلى فيه حتما اذ الربع كالكل هذا اذا لم يجد
ما ينزله به النجاسة او يقللها فيتحتم ليس اقل ثوبيه نجاسة والهابط ان

من ابتلى بيلتين فان تساوى باخير او اختلفا اختار الاخف ولو وجدت الحرة
 البالغة سائر اسبوعين منها مع ربع راسها يحسب سترها فلو تركت ستر راسها
 اعادت بخلاف المراهقة لانه لا سقط بعدد الرق فبعدد الصبي اولى ولو كانت
 يستراقل من ربع الراس لا يجب بل يندب لكن قوله ولو وجد المكلف ما يستر
 بعض العورة وجب استعماله ذكره الكمال زاد الحلبي وان قل يقتضى وجوبه
 مطلقا فتأمل ويسترا قبل والدبر او لا فان وجد ما يسترهما قيل يسترا الدبر
 لانه الخش في الركوع والسجود وقيل القبيل حكاهما في البحر بلاتن جميع وفي النهر
 الظاهر ان الخلاف في الاولوية والتحليل يفيد انه لو صلى بالايام نغين ستر القبيل
 ثم فحذه ثم رطب المراء وظهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء واذ لم يجد المكلف
 المسافر ما يزيل به نجاسة او يقللها لبعده ميلا او لعطش صلى معها او عاريا
 ولا اعادة عليه ويلبغى لزومها لو عجز عن مزيل وسائر يفعل العباد كما مر في التيمم
 ثم هذا للمسافر لان للمقيم يشترط الساتر وان لم يملكه قهرا في الخامسة النية
 بالاجماع وهي الارادة المترجمة لاحد المتساويين اى ارادة الصلاة لله تعالى على
 الخلوص لا مطلق العلم في الاصح الاترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمعتبر
 فيها عمل القلب اللازم للارادة فلا عبرة للذكر للسان وان خالف القلب لانه
 كلام لا نية الا اذا عجز عن احضاره لم يحوم اصابتة فيكفيه اللسان مجتبي وهو
 اى عمل القلب ان يعلم عند الارادة بداهة بلاتامل اى صلاة يصلى فلو لم يعلم
 فلو الا بتامل لم يحز والتلفظ بها مسح هو المختار ويكون بلفظ الماضى
 ولو فارسيا لانه الاغلب في الانشآت وتصح بالمال تهستانى وقيل سنة
 يعنى احيه اوسنه علما ونا اذ لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة والتابعين
 بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم انى اريد صلاة كذا فيسرها الى وتقبلها
 منى وسيجى في الحج وجاز تقديمها على التكبيرة ولو قبل الوقت وفي البدائع
 خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضر النية جاز
 ومفاده جواز تقديم الاقتدا ايضا فليحفظ ما لم يوجد بينهما قاطعها من عيول
 غير لا يقبض الصلاة وهو كل ما يمنع البناء وشرط الشافعي قرانها فتندب عندنا
 ولا عبرة بنية متأخرة عنها على المذهب وجوزه الكرخى الى الركوع وكفى بطلق
 نية الصلاة وان لم يقل لله لنفل وسنة رابطة وترا ويح على المعتمد اذ نيتها
 بوقوعها وقت الشروع والتعيين احوط ولا بد من التعيين عند النية فلو جهل
 الفرضية لم يحز ولو علم ولم يميز الفرض من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز وكذا
 لوام غيره فيما لا سنة قبلها لفرض انه ظهر او عصر قرنه باليوم او الوقت او لا
 هو الاصح ولو الفرض فصلا لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتمد والاسهل نية
 اول ظهر عليه او آخر ظهر وفي القهستانى عن النية لا يشترط ذلك في الاصح
 وسيجى آخر الكتاب وواجب انه وترا ونذرا وسجود تلاوة وكذا شكر بخلاف

سهودون تعيين عدد ركعاته لحصولها ضمنا فلا يضر الخطا في عددها وينوى
 المقتدى المتابعة لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقتدا بالامام او الشروع في
 صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح وان لم يعلم بها لجعله نفسه تبعا لصلاة
 الامام بخلاف ما لو نوى صلاة الامام وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم نية الاقتدا
 الا في الجمعة وجنزة وعيد على المختار لاختصاصها بالجماعة ولو نوى فرض الوقت
 مع بقاياه جاز الا في الجمعة لانها يدل الا ان يكون عنده في اعتقاده انها فرض
 الوقت كما هو راي البعض فتصح ولو نوى ظهر الوقت فلو مع بقاياه اى الوقت جاز
 ولو في الجمعة ولو مع عدمه بان كان قد خرج وهو لا يعلم لا يصح في الاصح ومثله
 فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لجوازه مطلقا الصحة القضاء بنية الاداك عكسه هو
 المختار ومضى الجنازة ينوى الصلاة لله وينوى ايضا الدعاء الميت لانه الواجب
 عليه فيقول اصلى لله داعيا للميت وان اشتبه عليه الميت ذكر ام انثى يقول نويت
 اصلى مع الامام على من يصلى عليه الامام واذا في الاشياء بحثا انه لو نوى الميت
 الذكر فبان انه انثى او عكسه لم يحز وانه لا يضر تعيين عدد الموتي الا اذا بان
 انهم اكثر لعدم نية الزايد والامام ينوى صلاته فقط ولا يشترط لصحة الاقتدا
 امامته المقتدى بل ليسل الثواب عند اقتدا احده لا قيله كما بحثه في الاشياء
 لوام رجالا فلا يحز في الايوم احدا ما لم ينو الامامة وان ام نسا فان اقتدت
 به المرأة محاذية لرجل في غير صلاة جنازة فلا يد لصحة صلاتها من نية امامتها
 لئلا يلزم الفساد بالمحاذاة بلا التزام وان لم تعتد محاذية اختلف فيه فقيل
 يشترط وقيل لا الجنازة اجماعا والجمعة وعيد على الاصح خلاصه واشباهه عليه ان لم
 تحاذ احد تمت صلاتها والا لا ونية استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا على الراعي
 فما قيل لو نوى بتا اللعنة والمقام او محراب سجده لم يحز مفرغ على المرجوح كنية تعيين
 الامام في صحة الاقتدا فانها ليست بشرط فلواتم به يظنه زيدا فاذا هو بكر صح
 الا اذا عينه باسمه فبان غيره الا اذا عرفه بمكان كالقمام في المحراب او اشارة كهذا
 الامام الذى هو زيدا الا اذا اشار لصفة مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح
 وبعكسه يصح لان الشاب يدعى شيئا لعله وفي المجتبى نوى ان لا يصلى الا خلف
 من هو على مذهبه فاذا هو على غير لم يحز **فايدة** لما كان الاعتبار للسمية
 عندنا لم يختص ثواب الصلاة في سجده عليه السلام بما كان في زمنه فليحفظ
 والسادس استقبال القبلة حقيقة او حكما كعاجز والشرط حصوله لاطلبيه وهو
 شرط زائد لا يتلا بسقط للعجز حق لو سجد للعبة نفسها كفر فللملكى وكذا المدنى
 لثبوت قبلتها بالوحي اصابتة عينها يع المعايين وغيره لكن في البحر انه ضعيف
 والاصح ان من بينه وبينها حائل كالغايب واقره المصنف قائلا فالمراد بقول
 فالملكى ملكى يعاين اللعبة ولغيره اى غير معاينها اصابتة جهتها بان يسبق
 شى من سطح الوجه مسامتا للعبة اولها بان يفرض من تلقا وجه مستقبلها

لا يختص الثواب بما
 كان في زمنه عليه السلام

حقيقة في بعض البلاد خط على زاوية قائمة الى الاقمار على الكعبة وخط
آخر يقطعه الى زاويتين قائمتين عينة ويسمى **مصحح قلت** فهذا معنى
الناسم والتميز في عبارة الدرر فتنصر وتعرف بالدليل وهو في القري
والامصار بحاريب الصحابة والتابعين وفي المفاوز والبحار الجيوم كالقطب
والافق الاهل العالم بها من لوصاح به سمعه والعتبر في القبلة العرصة
لا البنا فهي من الارض السابعة الى العرش وقلة العاجز عنها لمرض وان وجد
موجهها عند الامام او خوف مال وكذا كل من سقط عنه الاركان جهة قدرته
ولو مضطجعا باي الخوف روية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاقة وتجرى
هو بذل المجهود لنيل المقصود عاجز عن معرفة القبلة بما س فان ظهر خطاه لم
يعد لما مر وان علم به في صلته او تحول رايه ولو سجود سهوا استدار وبني
حتى لو صلى كل ركعة لجهة جاز ولو بمكة او مسجد مظلم ولا يلزمه قرع ابواب
وسجود ولو اعنى فسواه رجل بني ولم يقتدر الرجل به ولا يتحرك ولو
ايتم يتحرك بلا تحرك لم يجز ان احط الا امام ولو سلم فتقول راي مسبق والحق
استدار المسبق واستأنف اللاحق ومن لم يقع تحويه على شئ صلى لكل جهة
مرة احتياطا ومن تحول رايه لجهته الاولى استدار ومن ترك شرك سجدة
من الاولى استأنف وان شرع بلا تحرك لم يجز وان اصاب لتركه فرض التحري
الا اذا علم اصابته بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا بخلاف مخالف جهة تحويه
فانه يستأنف مطلقا لمصل على انه محدث او ثوبه نجس او الوقت لم يدخل
فبان بخلافه لم يجز صلى جماعة عند اشتباه القبلة فلو لم تشبه ان اصاب
جاز بالتحري مع امام وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة فمن يتيقن منهم
مخالفة امامه في الجهة او تقدمه عليه حالة الا اذا اصابه فلا يضر لم يتحرر
صلاته لا اعتقاده خطأ امامه ولتركه فرض المقام ومن لم يعلم ذلك فصلاته
صحيحة كالم يتعين الامام بان راي رجلين يصليان فانه بواحد لا يعينه
فروع النية عندنا شرط مطلقا ولو عقبا بمشقة فلو مما يتعلق باقوال
كطلاق وعناق بطل والا لا ليس لنا من ينوي خلاف ما يودي الاعلى قوله
محمل في الجملة وهو ضعيف المعقد ان العبادة ذات الافعال تسحب نيتها على
كلها افتتح خالصا ثم خالطه الدنيا اعتبر السابق والرياء انه لو خلى عن الناس
لا يصلي فلو معهم يحسنها ووحده لا فله ثواب اصل الصلاة ولا يترك الخوف
دخول الرياء لانه امر موهوم ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب قيل
لشخص صل الظهر ولك دينار فضلي بهذه النية ينبغي ان تجزيه ولا يستحق
الدينار الصلاة لارضاء الخصوم لا تقيد بل يصلي لله فان لم يعف خصمه اخذ
من حسناته بما انه يؤخذ لائق ثواب سبعاية صلاة بالجماعة ولو ادرك
القوم في الصلاة ولم يدر فرض ام تراوح ينوي الفرض فان لم فيه صحح والا

نظر
صلى على انه محدث

تقع نقلا ولونوى فرضين مكتوبة وجنارة فلكتوبة ولومكتوبتين فلكوتية
ولو فائتين فللاولى لو من اهل الترتيب والاغا فليحفظ ولو فائتين
ووقتية فلفائنية لو الوقت متسعا ولو فرضا ونقلا فلفرض ولو فائتين كسنة
فجر ونجدة مسجد فنعها ولو نافلة وجنارة فنا فلة ولا تبطل بنية القطع بالم
يكسر بنية معايرة ولونوى في صلاته الصوم صح **باب** **صفة**
الصلاة شروع في المشروط بعد بيان الشروط هي لغة مصدر وعرفا كيفية
مشتملة على فرض وواجب وسنة ومندوب من فرائضها التي لا تصح بدونها
التحرية قايما وهي شرط في غير جنازة على القادر به يفتي فيجوز بنا النفل على
النفل وعلى الفرض وان كره لا فرض على فرض او نفل على الظاهر ولا تضامها بالاركان
روعي لها الشروط وقد منعه الزيلعي ثم رجع اليه بقوله ولين سلم نعم في التلويح
تقديم المنع على التسليم اولى لكن نقول الاحتياط خلافا وعبارة البرهان وانما
اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركبتها بل باعتبار اتصالها بالقيام
الذي هو ركبتها ومنها القيام بحيث لو مد يديه لا ينال ركبته ومفوضيه وواجبه
ومسنونه ومندوبة بقدر القراءة فيه فلو كبر قايما فركع ولم يقف صح لان ما اتي
به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه قنية في فرض وملحق به كذا وسنة
فجر في الاصح لقادر عليه وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود ندب اياه
وقاعدا وكذا من يسيل جرحه لو سجد وقد يتحتم القعود لمن يسيل جرحه اذا قام
او يسلس بوله او يبدو ربع عورته او يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم
رمضان ولو اضعفه عن القيام اخرج لجماعة صلى في بيته قايما به يفتي
خلافه للاشياء ومنها القراءة لقادر عليها كما سيحى وهي ركن زائد عند الاكثر
لسقوطه بلا خلاف بالاقتداء ومنها الركوع بحيث لو مد يديه نال ركبته
ومنها السجود بجهته وقدميه ووضع اصبع واحد منها شرط وتكراره تعد
ثابت بالسنة لعدد الركعات ومنها القعود الاخير والذي يظهر انه شرط
لان شرع الخروج كالتحرية للشروع وصح في البدائع انه ركن زائد بحيث
من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكره قدر ادى
قراءة التشهد الى عبده ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاصل لما في
الولوية صلى اربعا وجلس لحظة فظنها ثلاثا فقام ثم تذكر فجلس ثم تكلم
فان كلا الجلستين قدر التشهد صحت والا ومنها الخروج بصتعه كفعله
المنا في لها بعد تمامها وان كره تخنما والصحيح انه ليس بفرض اتفاقا قاله
الزيلعي وغيره وقره المصنف وفي المجتبى وعليه المحققون وبقي من الفروض تمييز
المفروض وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والقعود الاخير
على ما قبله واتمام الصلاة والانتقال من ركن الى آخر ومتابعته لامامه في الفروض
وصحة صلاة امامه في رايه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفته في الجهة وعدم

تذكر فائدة وعدم محاذاة امرأة بشرطها وتعديل الأركان عند الثاني والائمة الثلاثة
قال العيني وهو المختار واقره المصنف وبسطناه في الخرائين بشرط في ادائها اي
هذه الفرائض **قلت** وبه بلغت نيفا وعشرين وقد نظم الشرنبلالي في
شرحه للموهبانية للمخزومية عشرين شرطا ولغيرها ثلاثة عشر **فقال**
• شروط التحريم حظيت بحجمها • مهذبة حسنا مداد الدهر ترزهر •
• دخول الوقت واعتقاد دخوله • وستر وطهر والقيام المحور •
• ونية اتباع الامام ونطقه • وتعيين فرض او وجوب فيذكر •
• بجملة ذكر خالص عن مراده • وبسبلة عرباء ان هو يقدر •
• وعن تركها او اولها جلالة • وعن مدحرات وبابا اكبر •
• وعن فاصل فعل كلام مباين • وعن سبق تكبير ومثلك يعذر •
• فدونك هذي مستقيما لقبلة • لعلك تحظى بالقبول وتشكر •
• فحلتها العشرون بل زيد غيرها • وناظرها يرجو الجواد فيغفر •
• والحقة من بعد ذاك لغيرها • ثلاثة عشر للمصلين تظهر •
• قيامك في المفروض مقدار آية • ونقرا في ثنتين منه تحير •
• وفي ركعات النقل والوتر فرضها • ومن كان موثما فعن تلك يحظر •
• وبعد قيام فالركوع فسجدة • وثانية قد صح عنها تؤخر •
• على ظهر كفا وعلى فضل ثوبه • اذا تظهر الارض الجواز مقر •
• سجودك في عال تظهر مشارك • لسجدتها عند ازدهامك يغفر •
• اداوك افعال الصلاة بيقظة • وتعيين مقروض عليك مقر •
• ويختتم افعال الصلاة فعوده • وفي صنعها الخروج محور •
الاختيار اي الاستيقاظ اما للركوع وسجد ذاهلا كل الذهول اجزاء فان اتى بها
او باحدها بان قام او قرأ او ركع او سجد او قعد الاخير نايما لا يعتد بما اتى به
بل يعيده ولو القراءة او القعدة على الاصح وان لم يعده تنقصد لصدوره لا عن اختيار
فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون فلو اتى النائم بركعة تامة تنقصد صلاته
لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرقص والركوع او سجد فنام فيه اجزاء لحصول الرفع والوضع
بالاختيار ولها واجبات لا تنقصد بتركها وعود وجوبا في العمد والسهوان لم
يسجد له وان لم يعدها يكون فاسقا انما وكذا كل صلاة اديت مع كراهة التحريم تجب
اعادتها والمختار انه جابر للاول لان الفرض لا يتكرر وهي على ما ذكره اربعة عشر
قراءة فاتحة الكتاب فيسجد للسهو بترك اكثرها لا اقلها لكن في المجتبى يسجد بترك
اية منها وهو الواجب **قلت** وعليه فكل آية واجب لكل تكبيرة عيود وتعديل ركن
واتيان كل وترك كل كما ياتي فيلحفظ وضم اقصر سورة كالكوثر او ما قام مقامها
وهو ثلاث ايات فصار نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وكذا الوتر
كانت الاية والايتان تعدل ثلاثا فصار ذكره الحلبي في الاولين من الفرض وهل يكره

في الآخرين المختار لا وفي جميع ركعات النقل لان كل شفع منه صلاة وكل الوتر
اختياطا وتعيين القراءة في الاوليين من الفرض على المذهب وتقديم الفاتحة على
كل السورة وكذا ترك تكريرها قبل سورة الاوليين ورعاية الترتيب بين
القراءة والركوع وفيما تكرر اما فيما لا يتكرر ففرض كما مر في كل ركعة كالسجدة او
في كل الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الاول قضا ولو بعد السلام قبل
الكلام لكنه يشهد ثم يسجد للسهو ثم للشهد لانه يبطل بالعود الى الصلابة والتلاوة
اما السهوية فترفع الشهد لا القعدة حتى لو سلم بحمد رفعه منها لم تنقصد بخلاف
تلك السجدتين وتعديل الأركان اي تسكين الجوارح قدر تسيحة في الركوع
والسجود وكذا في الرفع منها على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان محل الفرض
واجب ومحل الواجب سنة وعند الثاني الاربعة فرض والقعود الاول ولو في نقل
في الاصح وكذا ترك الزيادة فيه على الشهد واداء الاول غير الاخير لكن يرد عليه
لو استخلف مسافر سبقه الحدث مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب
بانه عارض والشهدان ويسجد للسهو بترك بعضه كله وكذا في كل قعدة في الاصح
اذ قد يتكرر عشر اكن ادرك الامام في تشهدي المغرب وعليه سهو فسجد معه
وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد
معه ثم قضى الركعتين بتشهدين ووقع له كذلك **قلت** ومثل التلاوة تذكر
الصلابة فلو فرضنا تذكرها ايضا لما زيد اربع اخر لما مر ولو فرضنا انقضاء
التلاوة والصلابة لهما ايضا زيد ستون ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجدا
ولم يسجد لها معه فقتضى القواعد انه يقضيها فيزيد اربع اخر فتدبر ولم
ار من ينه على ذلك والله اعلم ولفظ السلام مرتين فالثاني واجب على الاصح
برهان دون عليكم وتنقضى قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور وعليه الشافعية
خلا فاللتكلم وقراءة قنوت الوتر وهو مطلق الدعاء وكذا تكبيرة قنوته وتكبيره
ركوع الثالثة زليجي وتكبيرات العيدين وكذا احدها وتكبير ركوع ركعة الثانية
كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة بحرف فيحفظ والجهر
لل امام والاسرار لكل فيما يجهر فيه ويسر وبقي من الواجبات اتيان كل واجب
او فرض في محله فلو اتم القراءة فكث متفكرا سهوا ثم ركع او تذكر السورة
راكعا فضمها قايما اعادة الركوع وسجد للسهو وترك تكرير ركوع وتثليث
سجود وترك قعود قبل ثمانية او اربعة وكل زيادة تتخلل بين فرض واضات
المقتدى ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه او بعدم
سنيته كقنوت فجر وانما تنقصد بخالفته في الفروض كما بسطناه في الخرائين
قلت فبلغت اصولها نيفا واربعين وبالسبب اكثر من مائة الفا اذا احدها
مينتج ثلاثا عشرة وتسعين من ضرب خمسة فعود المغرب بتشهدها وتركها نقص
منه وزيادة فيه او عليه في ثمانية وسبعين كما مر والتتبع ينفي الحصر فتبصر

مطل
السجودات

مطل
محل الفرض والواجب

مطل
يفرض القعود الاول

مطل
متابعة الامام

فيلغز اي واجب يستوجب ثلاثية وتسعين واجبا وسننها ترك السنة لايجب
فساد او لا سهوا بل اساءة لو عامدا غير مستخف وقالوا الاساءة ادون من الكراهة
بشرطي على ما ذكره ثلاثة وعشرون رفع اليدين للتخيم في الخلاصة ان اعتاد تركه
اشم ونشر الاصابع اي تركها بحالها وان لا يطاطا راسه عند التكبير فانه بدعة
وجهر الامام بالتكبير بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال وكذا بالتسليم والسلام
واما الموتر والمنفرد فيسمع نفسه والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين وكونهن
سرا ووضع يمينه على يساره وكونه تحت السرة للرجل لقول علي رضي الله عنه
من السنة وضعهما تحت السرة وخوف اجتماع الدم في روس الاصابع وتكبير
الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوي قايما والتسبيح فيه ثلاثا والصاق كعبيه
واخذ ركبتيه بيديه في الركوع وتفرج اصابعه للرجل ولا يندب التفرج الا
هنا ولا الضم الا في السجود وتكبير السجود وكذا نفس الرفع منه بحيث يستوي
جالسا وكذا تكبيره والتسبيح فيه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا
يلزم طهارة مكانها عندنا مجمع الا اذا سجد على كف كفا متر وافتراش رجله
اليسرى في تشهد الرجل والجلسة بين السجدين ووضع يديه فيها على
فخذه كالتشهد للتوارث وهذا مما اغفله اهل المتون والشروح كما في
امداد الفتاح للشرنبلالي **قلت** ويا في معزيا للمنية فانهم والصلاة على
النبي في العقدة الاخيرة وفرض الشافعي قول اللهم صل على محمد ونسبه الى
الشدوذ ومخالفة الاجماع والدعا بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي بقية
تليكات الانتقالات حتى تكبيرة الفتوى على قول والتسليم للامام والتحميد
لغيره وتخويل الوجه بمئة ويسرة للسلام ولها اداب تركه لا يوجب اساءة
ولا عتبا بالترك سنة الزايد لكن فعله افضل نظره الى موضع سجوده حال
قيامه والمظهر قدميه حال ركوعه والى اربنته حال سجوده والى حجر
حال قعوده والى منكبيه الايمن والايسر عند التسليمة الاولى والثانية لتحصيل
الخشوع وامساك فيه عند التشاوب ولو باخذ شفتيه بسننه فان لم يقدر
عظاه بظهر يده اليمنى وقيل باليمنى لو قايما والا فيساره بجبتيه وكنهه
لان التقطية بلا ضرورة مكروهة واخراج كفيه من كفيه عند التكبير للرجل
اللا ضرورة كبود ودفع السعال ما استطاع لانه بلا عذر مفسد فيجب عليه القيام
لامام وموتم حين قيل حي على الفلاح خلا فالزفر فعنده عند حي على الصلاة
ابن كمال ان كان الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام على
الاطهر وان دخل من قدام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا اقام الامام نفسه
في مسجد وان خارجه قام كل صف ينتهي اليه سجودا فلا يقفوا حتى يتم اقامته ظهر
وشروع الامام في الصلاة من قبل قد قامت الصلاة ولواخر حتى اتمها لا بأس
به اجماعا وهو قول الثاني والثلاثة وهو اعدل المذهب كما في شرح الجمع لمصنفه

وفي القهستاني معنى بالخلاصة انه الاصح **فروع** لوله يعلم ما في الصلاة من فرائض
وسنن اجزائه فنية **فصل** فاذا اراد الشروع فيها لير لو قادر الافتتاح
اي قال وجوب الله اكبر ولا يصير شارعا بالابتداء فقط كالله ولا يكبر فقط هو المختار
فلو قال الله مع الامام اكبر قبله وادرك الامام راكعا فقال الله قايما اكبر راكعا
لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام
خلا فالحذف بالحذف اذ مدح احد المزينتين مفسد وتعد كفرة وكذا الباقي الاصح
ويشترط كونه قايما فلو وجد الامام راكعا فلكبر متحنيا ان الى القيام اقرب
صح ولغت نية تكبيرة الركوع **فروع** كبر غير عالم بتكبير امامه ان اكبر راياه
انه كبر قبله لم يجز والا يجز محيط ولو اراد بتكبيره التعجب او متابعة المودن لم يصح
شارعا ويجزم الرأى لقوله عليه السلام الاذن جزم والا فامة جزم والتكبير جزم
ومر في الاذان وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بها وحدها بل هما
ولا يلزم العاجز عن النطق كاخريس واحي تحريك لسانه وكذا في حق القراءة هو الفصح
لتعذر الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل فتكفي النية لكن ينبغي ان يشترط فيها القيام
وعدم تقديمها لقيام مقام التسمية ولم اره ثم في الاشياء في قاعدة التابع تابع
والمقتضى له لزومه في تكبيرة وتلبية لا قراءة ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه
ما سا باها مية سمحتى اذنية هو المراد بالمحاذاة لانها لا تتحقق الا بذلك ويستعمل
بكفيه القبلة وقيل خديه والمرأة ولوامة كما في البحر لكن في النسخ عن السراج انها
هنا كالرجل وفي غيره كالحرة ترفع بحيث يكون روس اصابعها حذاء منكبيه وقيل
كالرجل وصح شروعه ايضا مع كراهة التحريم بنسب صحيح وتهليل وتحميد وسائر
كلم التعظيم الخالصة له تعالى ولو مشتركة كرجيم وكرم في الاصح وخصه الثاني
بالكبر وكبير منكرا ومعرفا زاد في الخلاصة والكبار مثقلا وخفقا كما صح لو شرع
بغير عربية اي لسان كان وخصه البردعي بالفارسية لمزيتها بجدث لسان
اهل الجنة العربية والفارسية الدرية بتشد يد الراقيستاني وشرطا عجزه وعلى
هذا الخلاف الخطبة وجميع اذكار الصلاة واما ما ذكره بقوله وامن اولى واسلم او
سمى عند ذبح او شهد عند حكم او رد سلاما ولم ار لو شتم غاطسا او قرا بها عجزا
فجازا جماعا فيد القراءة بالمعنى لان الاصح رجوعه الى قولها وعليه الفتوى
قلت وجعل العينى الشروع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند يقويه بل جعله
في التاترخانية كالتلبية يجوز اتقا فانظاره كالمقت رجوعه اليه لاهو اليهما
فاحفظه فقد اشتبه على كثير من القاصرين حتى الشرنبلالي في كل كتبه تنبيه
لا يصح ان اذن بها على الاصح وان علم انه اذن ذكره الحاردي واعتبر الزيلعي
المتعارف **فروع** قراء بالفارسية او التورية او الايجل ان قصة تفسد وان
ذكر الا والحق به في البحر الشاذ لكن في النهر لا وجه ان لا يفسد ولا يجزى كالتبجي
ويجوز كتابة اية او آيتين بالفارسية لا اكثر ويكفي كتب تفسير تحتها ولو شرع

لا يلزم العاجز تحريك لسانه

نقل
القراءة بالشاذ

تمشوب بحاجته كنعوذ وتسليمة وحوقلة واللهم اغفر لي وذكرها عند الذبح
لم يحسن بخلاف اللهم فقط فانه لا يجوز فيها في الاصح كما الله ووضع الرجل يمينه
على يساره تحت سرته اخذ راسها بيمينه واهامه هو المختار وتضع المرأة
والخنثى الكف على الكف تحت ثديها كما فرغ من التكبير بلا ارسال في الاصح وهو
سنة قيام ظاهره ان القاعد لا يضع ولما رآه ثمر رآيت في جميع الانهر المراد سن
القيام ما هو الا اعم لان القاعد يفعل كذلك له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشا
وفي الفتوت وتكبيرات الجنازة لا يسن في قيام من ركوع وسجود لعدم القرار
ولا بين تكبيرات العيد لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع سراج وقراء كما كبر
سبحانك اللهم تارك كل شئ واوك الاله الجنازة مقتصر عليه فلا يصح وجهت وجهي
الا في النافلة ولا تقصد بقوله وانا اول المسلمين في الاصح الا اذا شرع الامام في القراءة
سواء كان مسبقا او مدركا وسواء كان امامه يجهر بالقراءة او لا فانه لا ياتي به
لما في النهي عن الصغرى ادرك الامام في القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقيل في المخافة
يثنى ولو ادركه راكعا وساجدا ان الكبر رايه انه يدركه اني به وكما استفتح نعوذ
بلفظ اعوذ على المذهب سراجا في الاستفتاح ايضا فهو كالمتنازع لقراءة فلو ذكره
بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكملها نعوذ ويبلغ ان يستأنفها ذكره الحلبي ولا يتعوذ
التكبير اذا قرأ على استاذة خير اى لا يسن فيلحفظ فياتي به المسبوق عند
قيامه لقضاء ما فاتته لقراءته لا المقتدى لعدمها ويؤخر الامام النعوذ عن تكبيرات
العيد لقراءته بعدها وكما نعوذ سمي غير الموت بلفظ البسمة لا مطلق الذكر كما في
ذبيحة ووضوء في اول كل ركعة ولو جهرية لا تسن بين الفاتحة والسورة مطلقا
ولو سرية ولا تركه اتفاقا وما صححه الزاهدي من وجوبها ضعفه في البحر
وهي آية واحدة من القرآن كله انزلت للفصل بين السور فما في التمل بعض آية
اجامعا وليست من الفاتحة ولا من كل سورة في الاصح فتجزم على الجنب ولم تجز
الصلاة بها احتياط ولم يفرجها عنها الشبهة اختلاف ما لك فيها وكما سمي قرا الصلوة
اماما او منفردا الفاتحة وقراءتها وجوبها سورة او ثلاث آيات ولو كانت
الاية او الايتان تعدل ثلاث آيات قصار انتفت كراهة التخرم ذكره الحلبي ولا
تنتفي التزمية الا بالسنة وامن بمد وقصر ومالة ولا تقصد بمد مع تشديد
او حذف يابل بقصر مع احدهما ومد معها اى مع التشديد وحذف آليا وهما
تفردت بتخريجه الامام سراجا موم ومنفرد ولو في السرية اذا سمعه ولو من شله
في نحو جمعة وعيد واما حديث اذا امن الامام فامنوا فن التعليق بمعلوم الوجود
فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام الفاتحة بدليل اذا قال الامام ولا الضالين
فتولوا آمين ثم كما فرغ يكبر مع الخطوط للركوع ولا يكره وصل القراءة بتكبيره
ولو بقي حرف او كلمة فائمه حالة الخروا لا باس به عند البعض شيئا الصلوي ويضع
يديه معتدلا على ركبتيه ويفرج اصابعه للتمكن ويسن ان يلمص ركبتيه ويص

ساقية وبسط ظهره ويسوي راسه بعجزه غير رافع ولا يمسك راسه ويسبح
فيه واقله ثلاثا فلو تركه او نقصه تركه تنزيها وكراهة تخريما طالما لم يركع او قرأ
لا دراك الجأى اى ان عرفه والا فلا باس ولو اراد به التقرب الى الله لم يكره
اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسئلة الريا فينبغي التحرز واعلم ان ما يبتنى على لزوم
التابعة في الاركان انه لو رفع الامام راسه من ركوع او سجود قبل ان يتم المأموم
التسبيحات الثلاث وجب متابعتها وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين
بخلاف سلامة او قيامه لثالثة قبل اتمام المومن التشهد فانه لا يتابعه بل يتمه
لوجوبه ولو لم يتمه جاز ولو سلم والمومن في ادعية التشهد تابعه لانها سنة والتا
عنه غافلون فيرفع راسه من ركوعه مسمعا في الوالحيمة لو ابدل النون لاما
تفسد وهل يقف يحزم او تحريك قولان ويكتفى به الامام وقال لا يصح التمجيد
سراجا ويكتفى بالتحميد المومن وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم
حذف اللهم فقط ويجمع بينهما لو منفردا على المعتد فيسمع رافعا ويجد مستويا
ويقوم مستويا لما مرانه سنة او واجب او فرض ثم يركع مع الخروا ويسجد
واضع ركبتيه او لا تقر بها للارض ثم يدنو العذر ثم وجهه مقدما انقه
لما سريين كفيه اعتبارا لآخر الركعة با ولها ضما ما اصابع يديه لتتوجه
للقبلة ويعلس نهوضه وسجود بانقه اى على ما صلب منه وجهته حدها
طولا من الصدغ الى الصدغ وعرضا من اسفل الحاجبين الى التقف ووضع
الشرها واجب وقيل فرض كبعضها وان قل وكره اقتصاره في السجود على
احدهما ومنع الاكتفاء بالانق بلا عذر واليه صح رجوعه وعليه الفتوى كما حرراه
في شرح الملتقى وفيه يفترض وضع اصابع القدم ولو احدة نحو القبلة والا لم
تجز والناس عنه غافلون كما يكره تنزيها بكون عمامته العذر وان صح عندنا
بشرط لونه على جهته كلها او بعضها كما مر اما اذا كان الكور على راسه فقط
وسجد عليه مقتضرا اى لم تصب الارض جهته ولا انقه على القول به لا يصح لعدم
السجود عليه محاله وبشرط طهارة المكان وان يجدهم الارض والناس عنه غافلون
ولو سجد على كره او فاضل ثوبه صح لو كان المكان المبسوط عليه ذلك طاهرا والا لم
يعد سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو بعضه كلفه في الاصح
ونحوه لو بعدد لاركبته لكن صح الحلبي انها كخذه وكره بسط ذلك ان لم
يكن ثمة تراب او حصاة او حرا او برد لانه ترفع والا يكن ترفعا فان لم يخف
اذا لا باس به فيكره تنزيها وان خاف كان مياحا وفي الزيلعي انه لدفع التراب
عن وجهه كره وعن عمامته لا وصح الحلبي عدم كراهة بسط الخرقة ولو بسط
القباء جعل كنفه تحت قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع وان سجد
لغيره حرام على ظهره هل هو قيد احترامه لم اره مصل صلاته التي هو فيها جاز
للضرورة وان لم يصلها بل صلى غيرها او لم يصل اصلا او كان فرجة لا يصح

كيفية بسط القبا

وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرط في المجتبي سجود السجود
 عليه على الارض فالشروط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على ظهر
 الثالث وعلى غير ظهر المصلي بل على ظهر كل ما كوى بل على غير الظهر كالغذين
 للعدو ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لبنتين
 منصوبتين جاز سجوده وان اكثر لا الا الرحمة كما مر والمراد لبنة بخاري وهي
 ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعها نصف ذراع ثنتي عشر اصبع
 ذكره الحلبي ويظهر عنده في غير رحمة ويباعد بطنه عن تحذيه ليظهر كل
 عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد
 ويستقبل باطراف اصابع رجليه القبلة ويكره ان يفعل ذلك كما يكره لو وضع
 قدماء ورفع اخر بلا عذر ويسبح فيه ثلاثا كما مر والمرأة تخفض فلا تبدي
 عضديها وتلرق بطنها بتحذيه لانه استروحررنا في الخزانين انها تحالف
 الرجل خمسة وعشرين ثم يرفع راسه ملجوا ويكفي فيه مع الكراهة ادنى ما
 ينطلق عليه اسم الرفع كما صح في المحيط لتعلق الركبتين بالادنى كساير الاركان
 بل لو سجد على لوح فرفع فسجد بلا رفع اصلا صح وصح في الهداية ان كان الى
 القعود اقرب صح والا لا ورجحه في النهي والشرنبلالية ثم السجدة الصلواتية
 تتم بالرفع عند محمد وعليه الفتوى كالتلاوية اتفاقا مجمع وجلس بين السجرتين
 مطمئنا لما مر ويضع يديه على تحذيه كالشهادة منية الصلي وليس بينهما ذكر
 مسنون وكذا ليس بعد رفعه من الركوع دعاء وكذا لا ياتي في ركوعه وسجوده بغير
 التسبيح على المذهب وما ورد بحمول على النقل ويكبر ويسجد ثابته مطمئنا ويكره
 للمهوض على صدور قدميه بلا اعتماد وقعود استراحة ولو فعل لا بأس ويكره
 تقديم احدى رجليه عند النهوض والركعة الثانية كالاولى فيها مر غير انه
 لا ياتي بثنا وتعود فيها اذ لم يشع الامرة ولا يسن موكدا رقع يد الا في سبع
 موطن كما ورد بنا على ان الصفا والمروة واحد نظر السعي ثلاثة في الصلاة
 تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد وخسة في الحج استلام الحجر والصفا والمروة
 وعرفات والحجرات ويجمعها على هذا الترتيب بالنشر **فقدس صبح** وبالنظم لابن
 فتح قنوت عيد استلام الصفا مع مروة عرفات الحجرات
 والرفع بحذاء ذنبه كالخيرية في الثلاثة الاول ولما في الاستلام والرمي عند
 الحجرتين الاولى والوسطى فانه يرفع حذامتيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة
 ولما عند الصفا والمروة وعرفات فيرفعهما كالدعاء والرفع فيه وفي الاستسقا
 مستحب فيبسط يديه حذا صدره نحو السماء لانه قبله الدعاء ويكون بينهما
 فرجة والاشارة بسجته لعذر كبره وكفى والسبح بعده على وجهه سنة في الاصح
 شرنبلالية وفي وتر الحجر الدعاء اربعة دعاء رغبة يفعل كما مر ودعا رغبة يجعل كفيه
 لوجهه كالاستغث من الشئ ودعا تضرع يعقد الخضر والينصر ويخلق ويشير بسجته

سجد على النقل

الدعاء اربعة

ودعا الخفية ما يفعله في نفسه وبعد فراغه من سجدتي الركعة الثانية يفتوش
 الرجل رجله اليسرى فيجعلها بين اليدين ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه
 اصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة في الفرض والنفل ويضع يده على
 تحذيه اليمنى ويسره على اليسرى ويبسط اصابعه مفرجة قليلا جامعلا اطرافها عند
 ركبتيه ولا ياخذ الركبة وهو الاصح لتوجه القبلة ولا يشير بسبابته عند الشهادة
 وعليه الفتوى كما في الولو الجية والتجنيس وعمدة المفتي وعمامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه
 الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهنسي والباقاني وشيخ الاسلام الجدي
 وغيرهم انه يشير لفعله عليه السلام ونسبوه لمحمد والامام بل في متن درر البحار وشرحه
 غرر الاذكار المفتي به عندنا انه يشير باسطة اصابعه كلها وفي الشرنبلالية عن الرهان
 الصحيح انه يشير بسجته وحدها يرفعها عند الثغبي ويضعها عند الاثبات واخر زنا
 بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية ويقولنا بالمسجدة عما قيل يعقد
 عند الاشارة انتهى وفي العيني عن التحفة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة
 ويقرأ تشهدين مسعود وجوبا كما جت في البحر لكن كلام غيره يفيد ندبه وحرم
 شيخ الاسلام الجدي بان الخلاف في الافضلته ونحوه في مجمع الانهر ويقصد بالفاظ
 التشهد معانيها مرادة له على وجه الانشاء كانه يحى الله ويسلم على نبيه وعلى
 نفسه واوليائه لا الاخبار عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهره ان ضمير علينا الحاضر
 لاحكامية سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه اني رسول الله ولا ينبغي في الفرض
 على التشهد في القعدة الاولى اجماعا فان زاد عامدا كره فتجيب الاعادة او ساهيا وجب
 عليه سجود السهو اذا قال اللهم صلى على محمد فقط على المذهب المفتي به لا بخصوص
 الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ الموم قبل امامه سكك اتفاقا داما المسبوق فيترسل ليفرغ
 عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكره كلمة الشهادة والتفتي المفترض فيما بعد الاولين بالناظر
 فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به وهو بخير بين قراءة الفاتحة وصح العيني وجوبها
 وتسبيح ثلاثا وسكوت قدرها وفي النهاية قد رتب تسبيحة فلا يكون مسيا بالسكوت
 على المذهب على المذهب لبثت الخبير عن علي وابن مسعود وهو الصادق للمواظبة
 عن الوجوب ويفعل في القعود الثاني الافتراش كالاول وتشهد ايضا وصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار انك حميد مجيد وعدم كراهة
 الترحم ولو ابتدأ وندب السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الادب
 فهو افضل من تركه ذكره الرملي الشافعي وغيره وما نقل لا تسودون في الصلاة فكذب
 وقولهم لا تسيدوني بالآل الحن ايضا والصواب بالواو وخض ابراهيم لسلامه
 علينا اولانه سما نا المسلمين اولانا المطلوب صلاة يتخذ به خليلا وعلى الاخير
 فالتشبيه ظاهر اورد راجع لالمحمد والمشيبه قد يكون ادنى مثل نور كشكاة وفي
 فرض عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة اتفاقا في العمر فلو بلغ في صلاة
 نابت عن الفرض ثم جثا وفي المجتبى لا يجب على النبي ان يصلي على نفسه واختلف

سجدتين في الفرض

الطحاوي والكرخي وجوبها على السامع والذاكر كلما ذكر صلى الله عليه وسلم والمختار عند
الطحاوي تكراره كلما ذكر اي الوجوب كلما ذكر ولو اتخذ المجلس في الاصح لان الامر يقتضي
التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بشكره وتصوره
بالتوك فتقتضي لانها حق عند كالتشيت بخلاف ذكره تعالى والذهب استجابة اي
التكرار وعليه الفتوى والمعتد من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي في تبعه لما صححه
الحلي وغيره ورجحه في البحر باحاديث الوعيد كرمه وابعاد وشقا وجعل
ثم قال فتكون فرضا في العمر واجبا كلما ذكر على الصحيح وحراما عند فتح التاجر
متاعه ونحوه وستة في الصلاة مستحبة في كل اوقات الامكان ومكر وهه في صلاة
غير تشهد اخير فلذا استثنى في النهر من قول الطحاوي ما في تشهد اول وضعت صلاة
عليه ليلا يتسلسل بل خصه في درر البحار بغير الذكر لحديث من ذكرت عنده فلم يحفظ
وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهلا وانما هي دعاء والدعاء يكون بين الجهر والخافتة كذا
اعتمده الناجي في كثر العقاة وحرر انها قد ترد كلمة التوحيد مع انها اعظم منها
وافضل لحديث الاصمباني وغيره عن انس قال قال عليه السلام من صلى مرة واحدة
فتقبلت منه بحا الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقيدا لما مول بالقبول ودعا بالعربية
وحرم بغيرها انتهى كلفه وابويه واستأذنه المومنين ويحرم سوال العافية مدا
الدهر او خير الدارين ودفع شرهما او السجلات العادية كقوله المائدة قيل والشرعية
والحق حرمه الدعاء بالغفرة للكافر لا لكل المومنين كل ذنوبهم بحج بالادعية المذكورة في
القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس اضطرب فيه كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قاله
الحلي ان ما هو في القرآن او في الحديث لا يقصد وما ليس في احدهما ان استحالة طلبه
من الخلق لا يقصد ولا يقصد لو قبل قدس التشهد ولا تتم به ما لم يتذكر سجدة فلا
تفسد بسوا الغفرة مطلقا ولو لم يركع او لم يركع الرزق ما لم يقيد به مال ونحوه لا اشتراط
في العباد مجازا ثم يعلم عن يمينه ويساره حتى يرى بياض خده ولو عكس سلم عن
يمينه فقط ولو تلقا وجهه سلم عن يساره اخرى ولو نسي اليسار اتي به ما لم يستدبر
القبلة في الاصح وتقطع التحريم بتسليمه واحدة برهان وفي التاخر خاتمة ما شرع
في الصلوة متني فللواحد حكم المتني فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمتني وتنقيد
الركعة بسجدة واحدة كما تنقيد بسجدين مع الامام ان اتم التشهد كما مر ولا يخرج
الموتمر بخروج الامام بل يجهلها وحده عمدا لا تنقذ حرمتها فلا يسلم ولو اذعه قبل
امامه فتكلم جاز وكذا لو عرض مناف تفسد صلاة الامام فقط كالتحريم مع الامام
وقالا الافضل فيها بعده قايلا السلام عليكم ورحمة الله هو السنة وصرح الحدادي
بكرهه عليكم السلام وانه لا يقول هنا وبركانه وجعله النووي بدعة ورده الحلي
وفي الحاوي انه حسن وسن جعل الثاني اخفض من الاول خصه في الميتة بالامام
واقتره المصنف وينوي الامام بخطابه السلام على من في يمينه ويساره من معه
في صلواته ولو جئنا او نسا اما سلام التشهد فيعلم لعدم الخطاب والحفظه فيها بلانية

ط
2 الصلاة على الرسول

عدد كالايمان بالايتيا وقدم القوم لان المختار ان خواص بني آدم وهم الاتقياء افضل
من كل الملايكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملايكة والمراد بالاتقياء
من اتقى الشرك فقط كالغسقة كما في البحر عن الروضة واقتره المصنف قلت وفي
جميع الانبياء تبعات القهستان في خواص البشر واساطة افضل من خواص الملك واساطة
عند اكثر المشايخ وهل تتغير الحفظه قولان ويفارقه كاتب السيات عند جماع وخلا
وصلاة والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه ما اثر الله بعلمه نعم في حاشية
الاشياء تكتب في رق بلا حرف كنبوتها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى وتعالى
سطور في رق منشور وصحح النيسابوري في تفسيره انها يكتبان كل شئ حتى ايتيه
قلت وفي تفسير الديلميا يكتب المباح كاتب السيات ويحكي يوم القيامة وفي
تفسير الكاذري المعروف بالاخوين الاصح ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب
اليمن كالتا هدد على كاتب اليسار وفي البرهان ان ملايكة الليل غير ملايكة النهار
وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم ما سئلت عن احد الا وقد
وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملايكة قالوا واياك يا رسول الله قال واياي
ولكن الله اعاني عليه فاسلم روى بفتح الميم وضمها ويزيد الموشم السلام على
امامه في التسليمة الاولى ان كان الامام فيها والا ففي الثانية ونواه فيها لو محاذيا
وينوي المنفرد الحفظه فقط لم يقل الكتبة ليعلم الميضي اذا كتبه معه ولعمري لقد
صار هذا كالشرعية المنسوخة لا يكاد ينوي احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظر ويكره
تاخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام الخ وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاول
واختار الحال قال الحلي ان اريد بالكرهية التنزيهية ارتفع الخلاف قلت
وفي حفظي حمله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثا ويقرأ اية الكرسي والمعوذات
ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهلل تمام المائة ويدعو ويختم سبحان ربك
وفي الجوهره يكون للامام التسفل في مكانه لا للموشم وقيل يستحب كسر الصفوف وفي الخاتمة
يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار المصلي لتسفل او ورد وخير في الميتة
بين تحويله يمينه شمالا او اما ما وخلقها وذهابه ليمينه واستقباله الناس بوجهه
ولودون عشرة ما لم يكن بجذابه مصل ولو بعيدا على المذهب فصل
يجهر الامام وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اساء ولو اقر به بعد الفاتحة وبعضها سل
اعادها جهرًا بحج لكن في آخر شرح الميتة انه يرد بعد الفاتحة بحج بالسورة ان
قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر في الفجر واولى العشائين اذا وقضا وجمعة وعيد
وتراويح وتر بعد لها اي في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييده بعد لها
نظر الجهر فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القهستان في تبعها
للقاعدى لاهو بالمخافتة في غير الفريض كعيد وتر نعم الجهر افضل ويسن في غيرها
وكان عليه السلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر لدفع اذى الكفار كما في كتبتفل
بالنهار فانه يسر ويخسر المنفرد في الجهر وهو افضل ويكتفي بادناه ان ادى وفي السرية

ط
تذكر الجهر في الظاهر

يحتاج حتما على المذهب كتنقل بالليل منفردا فلو لم يجر له تنقل للفرض ز يلحق
ويحتاج المنفرد حتما اي وجوبا ان قضى الجهرية في وقت الخفاضة كان صلى العشاء بعد
طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عدل الواجبات **قلت** وهكذا ذكره ابن الملك في
شرح المنار من بحث القضا على الاصح كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد من نحو الخبير
لمن سبق بركعة من الجمعة فقام يقضيها بخير وادنى الجهر اسماع غيره وادنى
الخفاضة اسماع نفسه ومن يقربه فلو سمع رجل او رجلان فليس بجهر والجهر ان يسمع
الكل خلاصه ويجوز ذلك المذكور في كل ما يتعلق بتعلق كشيء على ذبيحة وجوب
سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء غيرها فلو طلق او استثنى ولم يسمع نفسه
لم يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري ولو ترك سورة اولي العشاء
مثلا ولو عدل اقراها وجوبا وقيل بدنا مع الفاتحة جهرا في الاخرين لان الجمع بين
جهر ومخافتة في ركعة شنيعة ولو تذكرها في ركوعه قراها واعاد الركوع ولو ترك الفاتحة
في الاولين لا يقضيها في الاخرين للزوم تكرارها ولو تذكرها قبل ركوعه قراها واعاد
السورة وفرض القراءة اية على المذهب هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة
اقلها ستة احرف ولو قد بدا كلم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها
مرارا الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني ولو قراء اية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة
انفاقا لا ان يزيد على قدر ثلاثة قصار قاله الحلبي وحفظها فرض عين متعين على
كل مكلف وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من التنقل وتعلم الفقه افضل
منها وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم وتكروه نقص شيء من الواجب ويسن
في السر مطلقا اي حالة قرارا وقرارا كذا المطلق في الجامع الصغير ورجحه في البحر ورد ما في
الهداية وغيرها من التفصيل ورده في التبر وحرران ما في الهداية هو المحرر الفاتحة وجوبا
واي سورة شأ وفي الضرورة بقدر الحال ويسن في الحضر لا امام ومنفرد ذكره الحلبي
والناس عنه غافلون طوال الفصل من الحجرات الى اخر البروج في الفجر والظهر ومنها
الى اخر لم يكن اوساطه في العصر والعشاء وبقية قصاره في المغرب اي في كل ركعة
سورة ما ذكره الحلبي واختاره في البدائع عدم التقدير وانه يختلف بالوقت
والقوم والامام وفي الحجة يقرأ في الفرض بالترسل حرفا حرفا وفي التراويح بين
بين وفي النفل ليلا له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن
الاولى انه لا يقرأ بالغربية عند العوام صيانة لدينهم وتطال اولى الفجر على ثابتهما
بقدر الثلاث وقيل النصف ندبا فلو خشي لا بأس به فقط وقال محمد اولى الكل
حتى التراويح قيل وعليه الفتوى واطالة الثانية على الاولى يكره تنويرها اجماعا
ان بثلاث ايات ان تقاربت طولا وقصرا والا اعتبرت الحروف والكلمات واعتبر
الحلبي فحش الطول لاعدد الآيات واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر
في النفل عدم الكراهة مطلقا وان باخل لا يكره لانه عليه السلام صلى بالعمودتين
ولا يتعين شيء من القرآن لصلاة على طريق الفرض بل يتعين الفاتحة على وجه الوجوب

من سبق بركعة من الجمعة

القرآن بالروايات السبع

ويكره التعيين كالسجدة وهل اتي للفجر كل جمعة بل يندب قراتها احيانا والموتم لا
يقرا مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرا
كره تخريا وتصح في الاصح وفي درر البحار عن مسبوط خواهر زاده انها تقصد ويكون
فاستقا وهو مروي عن عدة من الصحابة فالمنع احوط بل يسمع اذا جهر وينصت
اذا اسر لقول ابي هريرة كنا نقرأ خلف الامام فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا
وان وصلية قراء الامام اية ترغيب او ترهيب وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن
وما ورد حمل على النفل منفردا كما مر كذا الخطبة فلا ياتي بما يفوت الاستماع ولو كانت
اورد سلام وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه
فيصلي المستمع سرا في نفسه وينصت بلسانه عملا بما روي صلوا وانصتوا والبعد عن
عن الخطيب والقريب سيات في اقراص الانصات **فروع** يجب الاستماع للقرآن
مطلقا لان العبرة للعموم اللفظ لا بأس ان يقرأ سورة ويعيدها في الثانية وان يقرأ
في الاولى من محل وفي الثانية من اخر ولو من سورة ان بينهما ايتان فالتكرار يكره افضل
بسورة قصيرة وان يقل من سواها اذا ختم فيقرأ من البقرة وفي الغنية قرا في الاولى
الكافرون وبدا في الثانية الم تر اوتيت ثم ذكر يثم وقيل يقطع ويبدأ ولا يكره في النفل
شي من ذلك وثلاث تبلغ قدر اقص سورة افضل من اية طويلة وفي سورة وبعض سورة
العبرة للاكثر وبسطناه في الخوازمين **باب** **الامامة** هي صغرى وكبرى
فالكبرى استحقاق تعرف عام على الانام وتحقيقه في علم الكلام ونصبه اهم الواجبات
فلذا قدموه على دفن صاحب المعجزات ويشترط كونه مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغا
قادرا قريبا لاهاشميا علويا معصوما ويكره تقليد الفاسق ويعزل له الافتتنه
ويجب ان يدعى له بالصالح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا صبي وينبغي ان
يفرض امور التقليد على وال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو
الوالى لعدم صحة اذنه بقضا وجمعة كما في الاشياء عن البوارية وفيها لو بلغ السلطان
او الوالى يحتاج الى تقليد جديد والصغرى ربط صلاة الموتى بالامام بشرط
عشرة نية الموتى الاقتداء واتحاد مكانهما وصلاتهما وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة
امراه وعدم تقدمه عليه وعلمه بانتقالاته ومجاله من اقامة وسفر ومشاركته في
الاركان وكونه مثله اود ونهيتها وفي الشرايط كما بسط في البحر قيل وثبوتها بالركوع
مع الركعتين ومن حكمها نظام الالفه وتعلم الجاهل من العالم هي افضل من الاذان
عندنا خلافا للشافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلافة لاذنت اي مع الامامة اذ الجمع
افضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة ان يعاتبني الشافعي او قراتها يعاتبني
ابو حنيفة فاخترت الامامة والجماعة سنة مؤكدة للرجال قال الزاهد ي ارادوا
بالتأكيد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان
مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداوي مكرهة ومحققه ويكره
تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق او مسجد لا امام

مطل حد على النفل

مطل شروط الامام مع الامم

له ولا مؤذن واقلها اثنان واحد مع الامام ولو سمي او ملكا او جنيا في مسجد او غيره وتصح امامة الجنى اشباهه وقيل واجبة وعليه العامة اي عامة مشايخنا وبه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهو الرائج عن اهل المذهب فتس او تجب ثمرة تظهر في الاثر بتركها مرة على الرجال العقل البالغين الاحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج ولو فاتته ندب طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه فلا تجب على مريض ومقعور ومن ومقطوع يد ورجل من خلاف او رجل فقط ذكره الحدادي ومفلوج وشيخ كبير عاجز واعشى وان وجد قايما ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين وبرد شديد وظلمة كذلك في ليلا لانها راو خوف على ماله او من غريم او ظالم ومداغمة احد الاخشين وارادة سفر وقيامه بمريض وحضور طعام تتوقه نفسه ذكره الحدادي وكذا اشتغاله بالفقه لا يغيره كذا جزم به الباقي تبعاً للمعنى اي الا اذا واطب تكاسلا فلا يعذر ويعين ولو باخذ المال يعني بحبسه عنه مدة ولا تقبل شهادة الا بتاويل بدعة الامام او عدم مراعاته والاخر بالامامة تقدما بل نصبا يجمع الانس الاعلم باحكام الصلاة فقط صحة وفساد بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظ قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة ثم الحسن تلاوة وتجويد للقرآن ثم الاورع اي الأكثر اتقا للشبهات والتقوى اتقا المحرمات ثم الاسن اي الاقدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي التهر عن الزاد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال يقدم اقدمهم علما ونحوه جنيب فقلما يحتاج للقرعة ثم الاحسن خلقا بالضم الفة بالناس ثم الاحسن وجهها اكثر ثم تجد زادا في الزاد ثم اصحهم اي اسمهم وجهها اكثر ثم حسنا ثم الاشرف نسبيا زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشباه قبيح ثمن المثل ثم الاحسن زوجة ثم الأكثر مالا ثم الأكثر جاهاً ثم الانظف ثوبا ثم الأكبر راسا والاخصر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصل على المعتق ثم المتيمم عن حدث على متمم عن جنابة **فائدة** لا يقدم احد في التراحم الا بمنح ومنه السبق الى الدرس والافتاء والدعوى فان استوا في الحجى اقرع بينهم انتهى كلام الاشباه وفي الفصل الثاني والثلاثين من حذر التاثر خائنه وفي طلب العلم يقدم السابق فان اختلفوا وثمة بينة فيها والا اقرع كجنيهم معا كما في الحرقى والفرقى اذ لم يعرف الاول ويحمل كأنهم ماتوا معا انتهى وفي محاسن القراءين وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم من نشأوا اكثر مشايخنا على تقديم الاسبق واول من سنه ابن كثير فان استوا يقرع بين المستويين او الحيا لليقوم فلو اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير الاولى اسأوا بلا اثر واعلم ان صاحب البيت ومثله امام السرى الراتب اولى بالامامة من غيره مطلقا الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه لعموم ولايتهما وصرح الحدادي بتقديم الوالى على الراتب والمستعير والمستاجر احق من المالك لما مر ولوام تو ما رهم له كارهون ان الكراهة لفساد فيه والانه احق

السبق الحادرس

بالامامة منه كره له ذلك تحريم الحديث ابي داود لا يقبل الله صلاة من تقدم تو ما رهم له كارهون وان هو احق لا والكراهة عليهم ويكره تنزيها امامة عبد ولو معتقاً متبنا في عن الخلاصة ولعله ما قدمناه من تقديم الحر الاصل اذ الكراهة للترهيبية فتنبه واعرابي ومثله ترك كان واكراد وعامى وفاسق واعشى ونحوه الا على نهر الا ان يكون اي غير الفاسق اعلم القوم فهو اولى ومبتدع اي صاحب بدعة وطى اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول لا بمعاذة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلتنا لا يكفر بها حتى الخارج الذين يتحلون دمانا ومالنا ونسب الرسول وينكرون صفاته تعالى وجاز رويته لكونه عن تاويل وشبهة بدليل قول شهادتهم الا الخطائية ومناس كفرهم وان انكر بعض ما علم من الدين ضرورة كفر بها كقولهم جسم من الاجسام وانكاره صحة الصديق فلا يصح الاقتداء به اصلا فليحفظ وولد الزنا هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة يحرم بحثا وفي النهى عن المحيط صلى خلف فاسق او مبتدع نال فضل الجماعة وكذا تركه خلف امره وسفيه ومفلوج وابصر شاع برصه وشارب خمر وكل ربا وتمايم ومرأى وتصنع ومن امر باجرة فتبنا في زاد ابن ملك ومخالف كشافى لكن في وتر البحر ان تيقن المراعاة لم يكره او عدمها لم يصح وان شك كره ويكره تحريم تطويل الصلاة على القوم زائد على قدر السنة في قرأة واذا كره رضى القوم او لا لا طلاق الامر بالتخفيف نهر وفي الشربلية ظاهر حديث معاذ انه لا يزيد على صلاة اصغفهم مطلقا ولذا قال الكمال الا لضرورة وصح انه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي ويكره تحريم جماعة النساء ولو في التراويح في غير صلاة جنازة لانها لم تشرع مكررة فلو انفردن تقوتهن بفراغ احديهن ولو امت فيها رجال لا تعاد لسقوط الفرض بعصااتها الا اذا استغفها الامام وخلفه رجال ونساء تنفسد صلاة الكل فان فعلت تقف الامام وسطهن فلو تقدم اثنت الا لخشى فيتقدمهن كالمرأة فيتوسطهم الامام وتركه جماعة تحريم يفتح ويكره حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد وعظ مطلقا ولو عجزوا ليل على المذهب المفتى به لفساد الزمان واستثنى الكمال بحرف العجايز المتفانية كما تركه امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه كاختيه وزوجته وامه اما اذا كان معهن واحد من ذكر او امه في المسجد لا يكره تحريم ويقف الواحد ولو صبي اما الواحدة فتتأخر محاذيا او صاوي اليمين امامه على المذهب ولا عبرة بالراس بل بالقدم فلو صغيرا فالاصح ما لم يتقدم اكثر قدم الموم لا تقصد فلو وقف عن يساره كره اتفاقا وكذا يكره خلفه على الاصح لخاصة السنة والزائد يقف خلفه فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريم لوالاكثر ولو قام واحد يحجب الامام وخلفه صف كره اجماعا ويصف اي يصغفهم الامام بان يامرهم بذلك قال الشافعي وينبغي ان يامرهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل ويسوا منابكهم ويقف وسطا وخير صفوف الرجال اولها في غير جنازة ثم ولى صلى على دفوف المسجد ان وجد في

تلفيزا المبتدع

الاقتداء بشافعي

بحث الخوارج في الصف

صحته مكانا كونه قيامه في صف خلف صف فيه فرجة **قلت** وبالكراهة ايضا خارج
الشافعية قال السيوطي في بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل موقوف لتفضيله الجماعة
الذي هو التضعيف لا الاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود
بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق
الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم اليكم منكم في
الصلاة وبهذا يعلم جهل من يمسك عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن انه
رياء كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرها ما يخالفه ثم نقل
تصحيح عدم الفساد في مسيلة من جذب من الصف فتأخر فهل يفرق فليحرم
الرجال ظاهره يعم العبيد ثم الصبيان ظاهره تعدد هم فلو واحد دخل في الصف
ثم الخناثا ثم النساء قالوا الصفوف المكنة اثني عشر لكن لا يلزم صحة كلها المعاملة
الخناثا بالارض واذا حاذته ولو بوضو واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب
امراة ولوامة مشبهة حال الكنت تسع مطلقا وثمان وسبع لو ضحجة او ماضيا لمجوز
ولا حائل بينهما اقله قدر ذراع في غلظ اصبع او فرجة تسع رجلا في صلاة وان لم تتحد
كنتها ظهرا بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه يصح نقلا على المذهب بحجج مطلقه
خرج الحجازة مشتركة فحازة المصلحة لمصل ليس في صلاتها مكره ولا مفسد فتصح
تحريمه وان سبقت ببعضها واد او لوحكا كلا حقيقتين بعد فراع الامام بخلاف المسوقين
والمحاذاة في الطريق واتحدت الجهة فلو اختلفت كما في جوف الكعبة وليلة مظلمة ولا
فساد فسدت صلاته لو مكلفا والا لا ان نوى الامام وقت شرعه لا بعده
امانتها وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى امراة معينة او النساء الا هذه عملت
نيته والايوبيا فسدت صلاتها كما لو اشار اليها بالتأخير فلم تأخر لتركها فرض
المقام فتح وشرطا كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشر وطعشرة
ومحاذاة الامر بالصحيح المشتري لا يفسدها على المذهب تضعيف لما في جامع المحبوبي
ودور البحار من الفساد لانه في المرأة غير معلول بالشهوة بل بترك فرض القيام
كما حققه ابن الرمام ولا يصح اقتدار رجل بامراة وحنثي وصبي مطلقا ولو في جنازة
ونقل في الاصح وكذا لا يصح الاقتدار بمجنون مطبق او متقطع في غير حاله افاقته او
سكران او معتوه ذكره الحلبي والظاهر بمعدور هذا ان قارن الوضوء الحدث
او طرا عليه بعده وصح لو قوضا على الانقطاع وصلى كذلك كاعتد بمقتصد من
خروج الدم وكاعتد المرأة بمثلها وصبي بمثله ومعدور بمثله وذو عذرين
بذو عذر لا عكسه كذا في انفلات بذو سلس لان مع الامام حدث ونجاسة
وما في المجتبى الاقتدار بالماثل صحيح الاثلاثة الخنثى المشكل والصالة والمخاضنة
اي لاحتمال الحيض فلو انتفى صح ولا حافظ اية من القرآن بعين حافظ لها وهو الامي
ولا امي باخرس لقدرة الامي على التحريم فصح عكسه ولا مستور عورة بها فلو
ام العاري عريانا ولا بسين فصلاة الامام ومماثلة جائزة اتفاقا وكذا ذومرج

بمثله

بمثله وبصحيح ولا قادر على ركوع وسجود بعاجز عنها البنا القوي على الضعيف
ولا مفترض بمقتضى وبمقتضى فرضا آخر لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا ووضح ان
معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفلا ويقومه فرضا ولا نادر بمقتضى
ولا بمقتضى ولا بناذر لان كلاهما لمفترض فرضا آخر الا اذا نذر احدهما عين
منذور الاخر للاتحاد ولا نادر بحالف لان المنذورة اقوى فصح عكسه وبجالف
وبمقتضى ومصليا ركعتي طواف كذا ذرين ولو اشتركا في نافلة فافسداها صح الاقتدار
الا ان افسداها منفردين ولو صليا الظهر ونوى كل امامة الاخر صححت الا ان ينويها
الاقتدار والفرق لا يخفى ولا لاحق ولا مسبق بمثلها لما تقر بان الاقتدار في موضع
الافراد مفسد كعكسه ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر سواء
احرم المقيم بعد الوقت او فيه فخرج فافتدى المسافر بل ان احرم في الوقت فخرج
صح واتم تبع الامامة اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتدار بمقتضى في
حق قعدة او قرة باقتدائه في شفع اول او ثان ولا نازل براكب ولا راكب دابة
اخرى فلو سعه صح ولا غير الشفع به اي بالثغ على الاصح كما في البحر عن المجتبى وحرر
الحلبي وابن الشحنة انه بعد بذل جهده دايما حتما كالامى فلا يؤم الا مثله ولا
تصح صلاته اذا امكنه الاقتدار بمن يحسنه او ترك جهده او وجد قدر الفرض مما
لا يثغ فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الاثغ وكذا من لا يقدم على التلفظ بحرف
من الحروف او لا يقدر على اخراج الفا الابتكار واعلم انه اذا فسدا الاقتدار باى وجه
كان لا يصح شرعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الافراد على
الصحيح يحيط وادعى في البحر انه المذهب قال المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد ان
هذا قول محمد خاصة **قلت** وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه ان
المذهب انقلابها بقلاتنا مل وجنيد فالاشبه ما في الزيلعي انه متى فسد لفقد
شرطا كظاهر بعد ور لم تتعد اصلا وان اختلف الصلاتين تنعقد بقلاتنا غير
مضمون وثمرته الانتقاض بالتحققه وينع من الاقتدار صف من النساء بلا حائل قدر
ذراع وارتفاعهن قدر فامة الرجل مفتاح السعادة او طريق نمر فيه عجلة آلة
يجريها الثور او نهر يجري فيه السفن ولوز ورقا ولو في المسجد او خلاى فضا
في الصحرا او في مسجد كبير جدا كسيد القدس يسع صفيين الا اذا اتصلت الصفوف
فيصح مطلقا كان قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثاني لاواحدة اتفاقا لانه
لكراهة صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه والحائل لا يمنع الاقتدار ان لم
يشبه حال امامه يسمع او رويته ولو من باب مشبك يمنع الوصول في الاصح وكلم
يختلف المكان حقيقة كسيد وبيت في الاصح قيته ولا حكا عند اتصال صفوف ولو
اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يجوز لاختلاف المكان درر وبحر وغيرهما
واقره المصنف لكن تعقبه في الشربالية ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار
الاشباه فقط **قلت** وفي الاشباه وزواهر الجواهر ومفتاح السعادة انه

صلوة النادر

الاقتدار بالاثغ

متى تنقلب نقلا

الاصح وفي التهر عن الزاد اختيار جماعة من المتأخرين وصح اقتداء متوضي لا معه
 بمشيم ولومع توضي بسور حمار مجتبي وغاسل بما سح ولو على جيرة وقايم بقاعد
 يركع ويسجد لانه عليه السلام صلى آخر صلاة قاعدا وهم قيام وابوبكر يبلغهم تكبيره
 وبه علم جواز رفع المودتين اصواتهم في جمعة وغيرها يعني اصل الرفع اما ما تعارفوه
 في زماننا فلا يبعد انه منسند اذا الصياح لمحق بالكلام فتح وقايم باحدب وان بلغ
 حذبه الركوع على المعتد وكذا باعرج وغيره اولى وموم بمثله الا ان يومى الامام
 مضطجعا والموت قاعدا او قايما هو المختار ومتنفل بمقرض في غير التراويح في الصحيح
 خائنه وكانه لانها سنة على هيئة مخصوصة في راعي وصفها الخاص للخروج عن
 المهددة **فروع** صح اقتداء متنفل بمنفل ومن يرى الوتر واجبا عن يراه سنة
 ومن اقتدى في العصر وهو مقيم بعد الغروب من احرم قبله للاتحاد واذا ظهر حدث
 امامه وكذا كل منفسد في راي مقتد بطلت فيلزم اعادة التضمنها صلاة الموم
 صحة وفساد اكل يلزم الامام اجاز القوم اذا اصرهم وهو محدث او جنب او فاقد
 شرط او ركن وهل عليهم اعادة ان عدلا نعم والاندبت وقيل لا لفسقه باعترافه
 ولو زعم انه كما فر لم يقبل منه لان الصلاة دليل الاسلام واجبر عليه بالقدر الممكن
 بلسانه او بكتاب او رسول على الاصح لو معينين والا لا يلزمه حجر عن المعراج
 وصح في مجمع الفتاوى عدمه بطلقا لكونه عن خطا معفو عنه لكن الشرح مرجحة
 على الفتاوى واذا اقتدى امي وقارى باصمى تنفسد صلاة الكل للمقدرة على القراءة
 بالاقتداء بالقارى سواء علم به او لا نواه ولا على المذهب واستخلف الامام اميا
 في الآخرين ولو في التشهد اما بعده فتصح لخروجه بصنعه تنفسد صلاتهم لان
 كل ركعة صلاة فلا تخلى عن القراءة ولو تقديرا وصحت لو صلى كل من الامي والقارى
 وحده في الصحيح بخلاف حضور الامي بعد افتتاح القارى اذا لم يقتد به وصلى منزوا
 فانها تنفسد في الاصح لما رواه علم ان المدرك من صلاتها كالملة مع الامام واللاحق
 من فاته الركعات او لكن بعد اقتدائه بعذر كغفلة ورحمة وسبق حدث وصلاة
 خوف ومقيم اخر بمسافر وكذا من سبق امامه بركوع وسجود فانه يقضى
 ركعة وحكمه كونه فلا ياتي بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرصة بنية اقامة ويبدا
 بقضا ما فاته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه ادراكه والا تابعه ثم صلى
 ما نام فيه بلا قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح وانما
 لترك الترتيب والمسبوق من سبقه الامام بها او بعضها وهو منفرد حتى يثنى
 ويتعوذ ويقراء وان قراء مع الامام لعدم الاعتداد بها لكرهتها بفتح السجادة
 فيما يقضيه اى بعد متابعتها لامامه فلو قبلها فالظاهر الفساد ويقضى اول صلاته
 في حق قراءة واخرها في حق تشهد فدرك ركعة من غير فري باقى بركتين بفاتحة وسورة
 وتشهدين بها وبرابعة الرباعي بفاتحة فقط ولا يقعد قبلها الا في اربع فكمقتد احداهما
 لا يجوز الاقتداء به وان صح استخلافه في حد فاته لا حالة القضا فلا استثناء اصلا كازمه

مطلق المودتين برفع الصوت

في الاشياء نعم لو نسي احد المسبوقين ففرض ملاحظا للآخر بلا اقتداء صح وثانيها ياتي
 بتكبيرات الترتيب اجماعا وثالثها لو كبر ينوي استئناف صلاة وقطعها يصير مستأنفا
 وقاطعا لا اولى بخلاف المنفرد كما سيحى ورابعها لو قام الى قضا ما سبق به وعلى الامام سجودا
 سهوا ولو قبل اقتدائه فعليه ان يعود ويلبغى ان يصير حتى يفهم انه لا سهو على الامام
 ولو قام قبل السلام هل يعتد بآية ان قبل فعود الامام قدر التشهد لا وان بعده نعم
 وكره تخريما للعدركم فحدث وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور وتقام
 مرة سحر ومرو ما رين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت ولو لم
 يعد كان عليه ان يسجد للسهو في آخر صلاة استخانا قيدا بالسهو لان الامام لو تذكر
 سجدة صليبة او تلاوة في رضة المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام اليه سجدة اما بعده
 فتفسد في صليبة مطلقا وكذا في تلاوة وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان بعد
 امامه لزمه السهو والا لا ولو قام امامه الخامسة فتابعه ان بعد القعود تنفسد والا لا
 حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو فوجد له فتابعه فبان ان لا سهو فالاشبه
 الفساد لاقتدائه في موضع الانفراد **باب الاستخلاف** اعلم ان لجواز
 البناء ثلاثة عشر شرطا كون الحدث سماويا من بدنه غير موجب لفعل ولانا در وجود
 ولم يودركنا ولم مع حدث او شئ ولم يفعل منا فيا او فعلا له منه بد ولم يتراخ بلا
 عذر كرحمة ولم يظهر حدثه السابق كصلى مرة سحبه ولم يتذكر فائتة وهو ذو ترتيب
 ولم يتم الموم في غير مكانه ولم يستخلف الامام غير صالح لها سبق الامام حدث سماوى
 لا اختيارا للعبد فيه ولا في سببه كسفر حلة من شجرة وكحدثة من نحو عطاس على الصحيح
 غير مانع للبناء كما قدمناه ولو بعد التشهد لما في بالسلام استخلف اى جاز له ذلك
 ولو في جنازة باشارة او جرحا او جرحا ولو لسبوق ويشير باصبع لبقا ركعة وباصبعين
 لركعتين ويضع يده على ركبتيه لترك ركوع وعلى جبهته لسجود وعلى فمه لقراءة
 وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صدر لسهو ما لم يجاوز الصفوف ولو في الصلوات ما لم
 يتقدم فحده السترة او موضع السجود على المعتد كالمفرد وما لم يخرج من المسجد او
 الحيانة او الدار لو كان يصلى فيه لانه على امامته ما لم يجاوز هذا الحد ولم يتقدم احد
 ولو تنفسه مقامه ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى لو تذكر فائتة او تكلم لم تنفسد
 صلاة القوم لانه صار مقتديا ولو كان الما في المسجد لم يجز للاستخلاف واستئنافه
 افضل لخروجه عن الخلاف ويتعين الاستئناف ان لم يكن تشهد لجئون او حدث
 عجزا او خروجه من مسجد بظن حدث او احتلام بنوم او تفكر او نظرا وسى بشهوة او
 اغما او فقهة لندرتها وكذا يجوز له ان يستخلف اذا احضر عن قراءة قدر الفروض
 الحديث ابى بكر الصديق فانه لما احسن بالنبى صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتاخر
 فتقدم النبى صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلو لم يكن جازيما لما فعله بدائع وقالوا قد
 وبكس الخلاف لو حصر بيول او غايط ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة
 لم اراه لجل اى لجل وجل او خوف اعتراه لا يستخلف اجماعا لو نسي القراءة اصلا

لاذ صارا ميا او اصابه عطف على المنفى بول كثيرا ينجس مانع من غير سبق حدث
فلو منه فقط بني او كشف عورقه في الاستنجاء او المرأة ذراعها للوضوء اذا لم
يغطر له فلوا منظر لم تنسد او قرأ في حالة الذهاب او الرجوع لا ادا به ركن مع حدث
او شئ بخلاف تسبيح في الاصح او طلب الما بالاشارة او شرا به لمعاطة للمنا في اوجاز
ما الى اخره لا قدر صغين اولسيان او راحة اذ كونه يبر الان الاستنقاء يمنع البناء على
المختار او مكث قدرا اذ ركن وان لم ينو الا اذ بعد سبق الحدث الا العذر كنم ورعان
واذا ساع له البناء فوضا فور بكل سنته وبني على ما مضى بلا كراهة ويتم صلاة ثمة
وهو اولى بتقليل المنشئ او يعود الى مكانه ليتخذ مكانه لمنفرد فانه محبى وهذا ان فرغ
خليفته والاعاد الى مكانه حتما لو كان بينهما ما يمنع الاقتدا كما لمقتدى اذا سبقه
الحدث واعلم انه ان تعد عملا ينافيها بعد جلوسه قدر التشهد ولو بعد سبق
حدثه تمت تمام فلا يضاهي نعم تعاد لترك واجب السلام ولو وجد المنا في بلا
صنعه قبل القعود بطلت اتفاقا ولو بعده بطلت في المسائل الاثني عشرية
عنده وقالوا صحت ورجحه الكمال وفي الشربلية والاطهر قولها بالصحة في الاثني
عشرية وهي ما ذكره بقوله كما تبطل لو فرغ بالغاك في الدرر لكان اولى بقدر
التميم على الما واما مسئلة روية المتوضي الموت بميم الما ففيها خلاف زفر فقط
وتنقلب نفلا ومضى مدة صحته ان وجد ما ولم يخف تلف رجله من برد ولا
فيمضي على الاصح كما مر في بابيه وتعلم امية اي تذكره او حفظه بلا صنع ولو كان
الامى مقتدى ببقارى على ما عليه الا لترك في الظهيرة صح الصحة قال الفقيه
وبه ناخذ ووجود العارى سائرا تضح به الصلاة وشله لو صلى نجاسة فوجد ما
يزيلها واعتقت الامة ولم تنقح فورا ونزع الماسح خفة الواحد جعل يسير فلو
بكثير تتم اتفاقا وقدره يوم على الاركان وتذكر فائنة عليه وعلى امامه وهو صاحب
ترتيب والوقت متع وتقدم القارى اميا مطلقا وقيل الافساد لو كان استخلاف
بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح كما في الكافي لانه عمل كثير وطلوع الشمس في الفجر وزوالها
في العيد ودخول وقت من الثلاثة على مصلى القضا ودخول وقت العصر بان بقي في
قعدته الى ان صار الظل مثليه في الجمعة بخلاف الظهر فانها لا تبطل وزوال عذر
المعذور بان لم يعد في الوقت الثاني وكذا خروج ففته وسقوط جبرته عن يرو
واعلم انه لا تنقلب الصلاة في هذه المواضع العشرين نفلا اذا بطلت الا في ثلاث
فيما اذا تذكر فائنة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر في الجمعة كما في الجوهر زاد
في الحاوى والموصى اذا قدر على الاركان ويزاد مسئلة الموت بميم كما قدمنا
والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقات المكروهة في القضا كذلك ولم اره
ولما تخلف الامام مسبوفا ولاحقا او مقيما وهو مسافر صح والمذكرك اولى ولو
جهل التمية قعد في كل ركعة احتياطا ولو سبقا بركعتين فرضنا القعدتين ولو
اشار له انه لم يقرأ في الاوليين فرضت القراءة في الرابع فلو اتم المسبوق صلاة الامام

قدم مدركا للسلام ثم لو اتى بما ينافيها انضك تقصد صلاته دون القوم المدركين
لتام اركانها وكذا تقصد صلاة من حاله كماله للمنا في خلا لها وكذا تقصد صلاة
الامام الاول المحدث ان لم يفرغ فان فرغ بان قوضا ولم يفته شئ لا تقصد في الاصح
لما مر انه كوتم وتقصد صلاة مسبوق عند الامام بقهقهة امامه وحدثه العمدى اي
بعد فقوده قدر التشهد الا اذا قيد ركعته بسجدة لتاك انفراد ولو تكلم امامه
او خرج من سجدة لا تقصد اتفاقا لانها منهيان لا مفسدان ولذا يلزم المدركين
السلام ويقومون في القهقهة بلا سلام بخلاف المدرك فانه كلالامام اتفاقا ولو
لاحقا ففي فساد صلاة تصحيحان صح في السراج الفساد في الظهيرة عدمه وظاهر
البحر والنهر تايد الاول ولو احدث الامام لاحضوية له في هذا المقام في ركوعه
او سجوده قوضا وبني واعادها في البناء على سبيل الفرض مالم يرفع راسه منها مريدا
للاداما اذا رفع راسه مريدا به ادا ركن فلا يبني بل تقصد ولو لم يرد الادان واثنا
كما في الكافي وفي المجتبى ديتاخر محدودا ولا يرفع مستويا فتقصد ولو تذكر المصلى في
ركوعه وسجوده انه ترك سجدة صليبه او تلاوية فاختط من ركوعه بلا رفع او رفع
من سجوده فسجدها عقيب التذكر اعادها اي الركوع والسجود ندبا السقوطه بالنسيان
وسجد للسهو ولو اجزها آخر صلاة قضاها فقط ولو ام واحدا فقط فاحدث الامام
اي وخرج من المسجد والافه على امامته كما مر فحين الاموم للامامة لو صلح لها اي لامامة
الامام بلاينة لعدم المزاحم والا يصلح كصبي فسدت صلاة المقتدى اتفاقا ووت
الامام على الاصح لبقا الامام اماما والموت بلا امام هذا اذا لم يستخلفه فان استخلفه
فصلاة الامام والمختلف كلهما باطلة اتفاقا ولو ام رجل رجلا فاحدثا وخرجا
من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاته وفسدت صلاة المقتدى لما مر
اخذ رعان يملك الى المقطاعه ثم يتوضى ويبني لما مر باب

ما يفسد الصلاة وما يكره فيها عقب العارض الاضطرارى بالا اختيارى يفسدها
التكلم هو النطق بحرفين او حرف مفهم كع وق امر ولو استعطف كلبا او هرة
او ساق حمارا لا تقصد لانه صوت لا هجاء له عمده وسهوه قبل فقوده قدر التشهد
سيان وسوا كان ناسيا او نايما او جاهلا او مخطيا او مكرها هو المختار وحديث
رفع عن استي الخطا محمول على رفع الاثم وحديث ذي اليمين منسوخ بحديث
مسلم ان صلاتنا لا يصلح فيها شئ من كلام الناس الا السلام والتحليل اي الخروج
من الصلاة قبل اتمامها على ظن اكملها فلا يفسد بخلاف السلام على انسان للتحية او
على ظن انها ترويح مثلا او سلم قايما في غير جنازة فانه يفسدها مطلقا فان لم
يقبل عليكم ولو ساهيا فسلام التحية مفسد مطلقا وسلام التحليل ان عمدا ورد السلام
ولو سهوا بلسانه لا يبيده بل يكره على المعتمد نعم لو صاح في بنية السلام قالوا تقصد
كانه لانه عمل كثير وفي النهي عن صدر الدين العزى نظم

سلامك مكره على من ستمتع ومن بعد ما ابدى ليس ويشرع

تقصد صلاته دون القوم

تصل الاسلام عليه

• يصل وتال ذكر ومحدث • خطيب ومن يصغي اليهم ويسبح
 • مكر رفقه جالس لقضاء به • ومن يجتوا في الفقه دعهم لينفعوا
 • موذن ايضا او مقيم مدرسي • كذا الاجنبات الفتيات امتنع
 • ولعاب شطرنج وشبه بخلقهم • ومن هو مع اهل له يتمتع
 • ودع كافرا ايضا ومكشوف عورة • ومن هو في حال التقوط اشنع
 • ودع اكلا الا اذا كنت جايعا • وتعلم منه انه ليس يمنع
 • كذلك استاذ مغلن مطير • فهذا اختتام والزيادة تنفع
 وصرح في الضيا بوجوب الرد في بعضها وبعده بقوله سلام عليكم بحزم الميم والتخنج
 بحرفين بلا عذر امامه بان نشأ من طبعه فلا اوبلا عن صحيح فلو تخجن صوته
 اوله بتدي امامه او لا اعلام انه في الصلاة فلا ضار على الصحيح والدعا بما يشبه كلامنا
 خلافا للشافعي والاني هو قوله اه بالقصر والتاوه كقوله اه بالمد والتايف ان
 اوقف واليك بصوت يحمل به حروف لرجع او مصيبة قيد للاربعة الامرين لا
 يملك نفسه عن اثنين وتاوه لانه حينئذ كعطاس وسعال وجشأ وتثاوب وان
 حصل حروف للضرورة لا لذكر الخنة والنار فلو اعجبه قراءة الامام فجعل يبكي ويقول
 بلى او نعم او اري لا تقصد سر آجيه لدر الله على الخشوع ويفسدها تثميت عاظم لغير
 يبرحك الله ولو من العاطس لنفسه لا وبكسه التامن بعد التثميت وجواب خبر
 سوء بالاسترجاع على المذهب لانه يقصر الجواب صار كلام الناس وكذا يفسدها
 كلما قصد به الجواب كانه قيل مع الله اله فقال لا اله الا الله او ما مالك فقال الخيل
 والبالغ والحمير او من اين جيت فقال ويبر معطلة وقمر مشيد والخطاب كقوله
 لن اسمه يحيى او موسى يا يحيى خذ الكتاب بقوة او ما تلك يمينك يا موسى
 مخاطبا لمن اسمه ذلك اولن بالباب ومن دخله كان امنا **فروع** سمع اسم الله
 تعالى جل جلاله او النبي صلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تقصد ان
 قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعله تقصد وقيل لا ولو حو قل لدفع الوسوسة
 ان الامور الدنيا تقصد لا الامور الاخرة ولو سقط شيء من السطح فبسل او دعي لاحد
 او عليه فقال آمين تقصد ولا يقصد الكل عند الثاني والصحيح قولها عملا بقصد
 للتكلم حتى لو انتشل امر غيره فقبل له تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فوسع
 له فسدت بل يمكث ساعة ثم يتقدم برايه فمستأني مغزيا للزاهدي وقيل
 بعض الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لا تقصد اتفاقا
 ابن مالك وملتقى وفتح على غير امامه الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا
 تذكر فتلى قبل تمام الفتح بخلاف فتحه على امامه فانه لا يفسد مطلقا لفا تح
 واخذ بكل حال الا اذا سمعه الموتى من غير يصل ففتح به تبطل صلاة الكل ولو جرى
 على لسانه نعم او اري ان كان يعتادها في كلامه تقصد لانه من كلامه والا لا لانه
 قرآن والكلمة وشربه مطلقا ولو سمسمة ناسيا الا اذا كان بين اسنانه ما كول دون

الحصنة كما في الصوم هو الصحيح قاله الباقي فابتلعه اما المضع ففسد كسرف
 فيه يبتلع ذوبه ويفسدها انتقاله من صلاة الى مغايرتها ولو من وجه
 حتى لو كان منفردا فكبيري يئوى الا قترا او عكسه صار مستانفا بخلاف نية
 الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستانفا مطلقا وقرآنه من
 مصحف اي ما فيه قرآن مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرآن لاجل
 وقيل لا تقصد الا بآية واستظهره الحلبي وجوزه الشافعي بلا كراهة وهما بها
 للتشبه باهل الكتاب اي ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم
 وفيما يقصد به التشبه كما في البحر ويفسدها كل عمل كثير ليس من اعمالها ولا لاصلا
 وفيه اقوال خمسة اصحها ما لا يشك بسببه الناظر من بعيد في فاعله انه ليس
 فيها وان شك انه فيها ام لا فقليل فلا تقصد برفع يديه في تكبيرات الزوايد
 على المذهب وما روى من الفساد فيها ولا يفسدها سجوده على جنس وان اعاده
 على طاهر في الاصح بخلاف يديه ولركبته على الظاهر ويفسدها اذا ركن حقيقة
 اتفاقا وتمكنه منه بسنته وهو قدر ثلاث تشبيحات مع كشف عورة او نجاسة
 ما نغته او وقع الزحمة في صف نساء او امام امام عند الثاني وهو المختار في الكل
 لانه احوط قاله الحلبي وصلاته على صلى يضرب نجس البطانة بخلاف غير مضرب
 ومبسط على نجس ان لم يظهر لون او رشح وتخويل صدره عن القبلة اتفاقا
 بغير عذر فلو ظن حدثه فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل خروجه من المسجد
 لا تقصد وبعده فسدت **فروع** مشى مستقبل القبلة هل تقصد ان قد رصف
 ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا تقصد وان كثر ما لم يختلف
 المكان وقيل لا تقصد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا ذكره القهستاني
 هل يشترط في المفسد الاختيار في الخبازية نعم وقال الحلبي لا فان من دفع او
 جذبته الدابة خطوات او وضع عليها او اخرج من مكان الصلاة او مضى ثديها لانا
 او مرة ونزل لبنها او مسها بشهوة او قبلها بدونها فسدت لا لوقبلته ولم يشتهها
 والفرق في تقييله معنى الجماع معه حجر فرمى به طائرا لم تقصد ولو انسا نا تقصد
 كضرب ولو حرة لانه خاصة او تاديب او ملاءمة وهو عمل كثير ذكره الحلبي بقى
 من المفدرات ارتداد بقلبه وموت وجنون واغتيا وكل موجب وضوء وغسل وترك
 ركن بلا قضا وشرط بلا عذر ومساكنة الموتى بركن لم يشاركه فيه امامه كان
 ركع ورفع راسه قبل امامه ولم يعده معه او بعده وسلم مع الامام ومتابعة المسبوق
 امامه في سجود السهو بعد تاكدا انقراده اما قبله فتجب متابعتة وعدم اعادة
 الجلوس الاخير بعد آداء سجدة صليبية او تلاوة تذكروها بعد الجلوس وعدم اعادة
 ركن اداها نأيا وقهقهة امام المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها مد الهمزة التكبير
 كالمس ومنها القراءة بالالحان ان غير المعنى والا لا الا حرف مدولين اذا خش
 والا لا بناريزه ومنها زلة القاري فلو في اعراب او تخفيف مشدد وعكسه او بزيادة

التشبه باهل الكتاب

حرف فالتحرير الصراط الذين او بوصول حرف بكلمة نحو يا كعبدا او بوقف وايتدا
 لم تقصد وان غير المعنى به يقتضى بوزانية الاتشديد رب العالمين ويا ك
 تعبد فبتكره تقصد ولو زاد كلمة او نقص حرفا او قدمه او بدله بأخر نحو
 من ثمرة اذا اثمر واستحصل تعالى جدر بنا ان تجتهد بدل التفخيم اياب بدل
 او اب لم تقصد ما لم يتغير المعنى الا ما يشق تمييزه كالصناد والظا فالكثير هم
 لم يفسدها وكذا لو كرر كلمة وصحح الباقي الفساد ان غير المعنى نحو رب رب العالمين
 للاضافة كما لو بدل كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان الفجار في جنات وتامة في المطولا
 ولا يفسدها نظره الى مكتوب وفهمه ولو مستفهما وان كره ومرور مارة الصحرى
 او مسجد كبير بموضع سجوده في الاصح او مروره بين يديه الى حائط القبلة
 في بيت ومسجد صغير فانه كبقعة واحدة مطلقا ولو امرأة او كلبا او مروره
 اسفل من الدكان امام المصلي لو كان يصلي عليها اي الدكان بشرط محاذاة بعض
 اعضاء المار بعض اعضاءه وكذا سطح وسرير وكل مرتفع دون قامة المار وقيل
 دون السترة كما في غرر الاذكار فان اثمر المار الحديث البزار لو يعلم المار ما ذا
 عليه من الوزر لوقف اربعين خريفا في ذلك المرور ولو بلا حائل ولو مسارة
 ترتفع اذا سجد وتعود اذا قام ولو كان فرجة فللدخول ان يمر على رقبة من لم
 يسدها لانه اسقط حرمة نفسه قتيبة ويفرز ندبا بدائع الامام وكذا المنفرد
 في الصحرى او نحوها سترة بقدر ذراع طولا وغلظ اصبع لتدور للناظر بقربه
 دون ثلاثة اذرع على هذا الحد حاجبيه لابين عينيه والا عين افضل ولا يكفي الرضع
 ولا الخط وقيل يكفي فيخط طولا وقيل كالحجاب ويدفعه هو رخصة فتركه افضل
 بدائع قال الباقي في فلو صر به فمات لا شيء عليه عند الشافعي خلا فاننا على ما فهم من
 كتبنا بتسبيح او جهر بقرأة او اشارة ولا يزداد عليها عندنا فمستأق لا بها فانه يكره
 والمرأة تصفق بطن على بطن ولو سجدت وصفق يكره وكفت سترة الامام لكل ولو
 عدم المرور والطريق جاز تركها وفعلها اولى وكرة وهذه نعم التنزيهية التي مرجعها
 خلاف الاولى فالفاروق الدليل فان تهيا ظن الثبوت ولا صار في فتحية والانتزيعية
 سدل تحريمها للذي ثوبه اي ارساله بلا لبس معتاد وكذا القبا بكم الى ورا ذكره الحلبي كشد
 وعند بل يرسله من كتفيه فلو من احداهما لم يكن كحالة عذرو خارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة
 اذا لم يكن يدخل اليد في كمر الفرجي المختار انه لا يكره وهل يرسل الكمر ويمسك خلاف والاحوط
 الثاني فمستأق وكرة كفة ولو لثياب كثر كمر او ذيل وعنده به اي ثوبه ويجسده للذي
 الحاجة ولا لباس به خارج صلاة وصلاته في ثياب بذلة يلبسها في بيته ومهتفا اي
 خدمة ان له غيره والا لا واخذ درهم ونحوه في فيه لم يمنع من القرأة فلو منع تقصد وصلاته
 حاسرا اي كاشفا راسه للتكاسل ولا لباس به للتذلل واما الالهانة بها فكفر ولو سقطت
 فاعادتها افضل الا اذا احتاجت لتكوير او عمل كثير وصلاته مع مدافعة الاخشين
 او احدهما والريح للذي وعقص شعره للذي عن كفه ولو جمعه او ادخل اطرافه في اصوله

قبل الصلاة اما فيها ففسد وقلب الحصى للذي السجود التام فيرخص مرة وتركها
 اولى وفرقة الاصابع وتشبيكها ولو منظر الصلاة او ماشيا اليها للذي ولا يكره خارجها
 الحاجة والتخصر وضع اليد على الخصر للذي ويكره خارجها تنزيها والالتفات بوجهه
 كله او بعضه للذي ويكره تنزيها وبصده تقصد كما مر وقيل قايله فاضى خان
 تقصد بتحويله والمعتد لا واقعاوه كالطلب للذي واقتراش الرجل ذراعية للذي وصلاته
 الى وجه انسان ككراهة استقباله فالاستقبال لو من المصلي فالكرهية عليه والا فعلى
 المستقبل ولو بعيدا ولا حائل ورد السلام بيده او براسه كما مر **فروع** لا لباس بتكلم
 المصلي واجابته براسه كما لو طلب منه شيء او ادى درهما وقيل اجتهد فادما بدم او لا مالم
 قيل له تقدم فتقدم او دخل احد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره الحلبي وغيره خلافا
 لما مر عن البحر ذكره التربع تنزيها لترك الجلسة المسنونة بغير عذر ولا يكون خارجها
 لانه عليه السلام كان جل جلوده مع اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله عنه والتناوب
 ولو خارجها ذكره مسكين لانه من الشيطان والابنبا محفوظون منه وتقيض عينيه للذي
 الا لكال خشوع وقيام الامام في الحرب لا سجوده فيه وقدماه خارجه لان العبرة للقدم
 مطلقا وان لم يشبه حال الامام ان علل بالتشبه وان بالاشتباه ولا اشتباه في منفي
 الكراهة واقتراد الامام على الدكان للذي وقدر الارتفاع بذراع ولا لباس بما دونه وقيل
 ما يقع به الامتياز وهو الاوجه ذكره الكمال وغيره وكره عكسه في الاصح وهذا كله عند
 عدم العذر كجمعة وعيد فلو قاموا على الرفوف والامام على الارض او في الحراب لضيق
 المكان لم يكره كما لو كان معه بعض القوم في الاصح وبه جرت العادة في جوامع المسلمين
 ومن العذر ارادة التعليم والتبليغ كما بسط في البحر وقد منا كراهة القيام في صف
 خلف صف فيه فرجة للذي وكذا القيام منفردا وان لم يجد فرجة بل يجذب احدا
 من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اولى فلذا قال في البحر يكره وحده
 الا اذا لم يجد فرجة وليس ثوب به تماثيل ذي روح وان يكون فوق راسه او بين
 يديه او بجذازية يمينه او يسرة او محل سجوده تمثال ولو في وسادة منصوبة
 لا مفروشة واختلف فيما اذا كان التمثال خلفه والظاهر الكراهة ولا يكره
 لو كانت تحت قدميه او محل جلوسه لانها ما تداوى في يد عبادة الشئ بدنه لانها مستورة
 بثيابها وعلى خاتمة بنقش غير مستبين قال في البحر ومفاده كراهة المستبين لا المستتر بلبس
 او صرة او ثوب اخر وافر المصنف او كانت صغيرة لا تتبين تفاصيل اعضائها
 للناظر قايما وهي على الارض ذكره الحلبي او مقطوعة الرأس او الوجه المحوه عضو لا تعيش
 بدونه او غير ذي روح لا يكره لانها لا تعبد وخبر جبريل بخصوص بغير الممانعة كما بسطه
 الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملايكة الرحمة بما على التقدين فنفاه عياض واشتبه
 النووي وكره تنزيها عدا الاي والسور والتسبيح باليد في الصلاة مطلقا ولو قللا اما
 خارجها فلا يكره كعده بقلبه او بغزاة مله وعليه يحمل ما جاز صلاة التسبيح **فروع** لا
 باس باتخاذ المسبحة لغير رياء كما بسط في البحر لا يكره قتل حية او عقرب ان خاف الاذى

مطلب
 الدخول في الصف

اذا امر بالتحرك لانه متعذر ان لا يترك الحنية اليها الحرف الذي مطلقا ولو حمل
 كثير على الظاهر كمن صح حملوا الفساد ولا تتركه صلاة الظهر قاعدا وقام ولو تحركت لا
 اذ خيف الغلط بحدوثه ولا الوضوء او سيف مطلقا او سراج او نار توفد
 لان الجوس انما تعبد للحر والحر النار الموقدة فنية او على بساط فيه ناييل ان لم يسجد عليها
 لما من **فروع** يكون الشمار الصناديق والاعتبار بالنظم والتميم وكل عمل قليل لا يضر كتحريك
 القبله قبل الاذي ويترك كل سنة او سجد وحمل الطفل وما ورد في سجدة بحيث ان في
 الصلاة لشغلها ويباح قطعها لغيره قبل حية ونحو ذلك في ركنه وصياح ما قيمته
 درهم لما لا يضره ويستحب لدعوة الاخيين والخروج من الخلق ان لم يخف فوت وقت
 او جهل وجب الاغتسال بغير وضوء وحرق النار اذا بدا به بلا استغناء في النفل
 فان علم انه يصلي لا بأس ان لا يحبه وان لم يعلم جازبه وكره تحريم استقبال القبلة بالفرج
 ولو في الخلا بالمذنبات التعوط وكذا استدبارها في الاصح كما كره لبالغ امساك صبي ليبول
 تحت القبلة وكما كره مدرج عليه في نوم او غيره اليها اي عدل لانه اساءة ادب قاله مثلا بالكر
 او الى مصحف او شئ من الكتب الشرعية الا ان تكون على موضع مرقع عن المحاذاة فلا يكره
 قاله الكمال وكما كره غلق باب المسجد الا خوف على متاعه به مفتي وكره تحريم الوطى فوقه
 والبول والتعوط لانه سجد الى عنان السماء والتخل هذه طريقا بغير عذر وصرح في القنية
 بنفسه باغتياؤه وادخال نجاسة فيه وعليه فلا يجوز الاستصحاب بدخول نجس فيه
 ولا يطمئنه نجس ولا البول والقصدي فيه ولو في انا ويجرم ادخال صبيان ومجانين حيث
 غلب نجسهم والا فليكره وينبغي لداخله تعامد نعله وخفه وصلاته فيها افضل لا يكره
 ما ذكره فوق بيت جعل فيه مسجد بل ولا فيه لانه ليس بمسجد شرعا واما التخذ لصلاة
 جنازة او عيد فهو مسجد في حق جواز الاقتداء وان افضل الصفوف رفقا بالناس لا في
 حق غيره به مفتي نهية في دخوله جنب وحايض كفتا مسجد ورباط ومدرسة ومساجد
 وحياض واسواق لا قوارع ولا باس بنقشه خلا مجرابة فانه يكره لانه يلهي المصلي ويكره
 التكلف بدقايق النقوش ونحوها خصوصا في جدار القبلة قاله الحلبي وفي نظر المجتبي
 وقيل يكره في المحراب دون السقف والمخراجه وظاهره ان المراد بالمحراب جدار
 القبلة فليحفظ بحرص وما ذهب لوجاهة الحلال لان مال الوقف فانه حرام وضمن
 متوليه او فعل النقش والياض الا اذا خيف طمع الظلمه فلا باس به كافي والا اذا كان
 للحكام البناء والواقف فعل مثله لقولهم انه يعمر الوقف كما كان وتعامه في البحر **فروع**
 افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد
 استاذة لدرسه او لسامع الاخبار افضل اتفاقا والصحيح ان ما الحق بمسجد المدينة لمحق
 به في الفضيلة نعم تحرى الاول اولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره مثلا على في شرح
 لباب المناسك ويجرم فيه السؤال ويكره الاعطاء وقيل ان تحطأ وان شاذ ضالة او شعر
 الامانة ذكره دفع صوف بذكر الاللفقه والوضوء الا فيما عد لذلك وغرس الاشجار
 الاستع كمنقلش وتكون للمسجد واكل ونوم الاعتكف وغريب ودخول اكل نحو نوم

ويمنع منه وكذا كل موز ولو لبسائه وكل عقدا الاعتكف بشرطه والكلام المباح وفقد
 في الظهيرية بان يجلس لاجله لكن في النهر الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه
 وليس له انزعاج غيره منه ولو مدرسا واذا اضاقت فللصلي انزعاج القاعد ولو
 مشغلا بقراءة او درس بل ولا لاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلاة فيه ولم يهر
 نصب منولى وجعل المسجد بين واحد او عكسه لصلاة لا للدرس او ذكر في المسجد
 عظة وقراء فاستماع العظة اولى ولا ينبغي الكتابة على جدران ولا باس برمي
 عش خفاش وحام لتقنيته **باب الوتر والنوافل** كل سنة
 نافلة ولا عكس هو فرض علا وواجب اعتقاد او سنة ثبتوا بهذا وفقوا بين
 الروايات وعليه فلا يكفى بضم فسكون اي لا ينسب الى الكفر جاحده وتذكره في الفجر
 مفسد له لعل به شرطه خلا فالها ولكنه يقضى ولا يصح قاعدا ولا راكبا اتفاقا
 وهو ثلاث ركعات بتسليمه كالمغرب حتى لو نسي القعود لا يعود ولو عاد ينبغي الفناء
 كما ينبغي ولكنه يقرأ في كل ركعة منه فاتحة وسورة احتياطا والسنة السور الثلاث
 وزيادة العودتين لم يجزها الجمهور وكبر قبل ركوع ثالثة رافعا يديه كما سر
 ثم يعيد وقيل كالداغى وقتت فيه وبين الدعاء المشهور ويصلي على النبي به مفتي
 وصح الجذب بالكرس بمعنى الحق وملحق بمعنى الحق ونحوه بدل سهلة **فروع** فان
 قرأ بمحبة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة سهلة مخافتا على الاصح مطلقا ولو اما ما الحديث
 خير الدعاء الحق وصح الاقتداء فيه ففي غيره اولى ان لم يتحقق منه ما يفندها في اعتقاده
 في الاصح كما بسط في البحر بشافعي مثلا لم يفصل بسلام لان فضله على الاصح فيهما
 للاتحاد وان اختلف الاعتقاد ولذا ينوي الوتر لا الوتر الواجب كما في العيدين
 للاختلاف وباقى المأموم بقنوت الوتر ولو بشافعي فيقت بعد الركوع لانه مجتهد
 فيه الا الفجر لانه منسوخ بل يقف ساكنا على الاظهر من سلايديه ولو نسيه اي القنوت
 ثم تذكره في الركوع لا يثبت فيه لفوات محله ولا يعود الى القيام في الاصح لان
 فيه رفض الفرض للواجب فارجا دالية وقتت ولم يعد الركوع لم تقصد صلاة لكون
 ركوعه بعد القراءة تامة وسجد لله وقتت اول الزواله عن محله ركع الامام قبل
 فراغ المقتدى من القنوت قطعه وتابعه ولو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركعة
 معه بخلاف التشهد لان المخالفة فيما هو من الاركان او الشرايط مفسدة لا في غيرها
 درر قنوت في اولى الوتر او ثانيه سهوا لم يقنوت في ثالثة اما لو شك انه في ثانيه
 او ثالثة كرهه مع القعود في الاصح والفرق ان الساهي قنوت على انه موضع القنوت
 فلا يتكرر بخلاف الشاك ورجح الحلبي تكراره لها واما المسبوق فيقت مع امامه
 فقط ويصير مدر كاله بادراك ركوع الثالثة ولا يثبت لغيره الا لانه فيقت
 الامام في الجهرية وقيل في الكل **فايدة** خمس يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول
 تكبير عيد وسجدة تلاوة وسهوا ربعة لا يتبع زيادة تكبير عيد وجنازة وركن
 وقيام الخامسة وثمانية تفعل مطلقا الرفع التحريمة والسنة وتكبير انتقال وتسميع

بطل
 المخالفة المفسدة

وتسبيح وقرآن تشهد وسلام وتكبير تشرية وسن موكدا أربع قبل الظهر وأربع قبل الجمعة وأربع بعدها بتسليمة فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة ولذا ونذرهما لا يخرج عنه بتسليمتين وبعبارة يخرج وركتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء شرعت البعدية لجبر النقصان والقبيلية لقطع طمع الشيطان ويستحب أربع قبل العصر وقبل العشاء وبعدها بتسليمة وإن شارك ركتين وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار وست بعد المغرب ليكتب من الأوابين بتسليمة أو ثنتين أو ثلاث والأول ادوم واشق وهل تحسب الموكدة من المستحب ويؤدي الكل بتسليمة واحدة أختار الكمال نعم وحررا باحة ركتين خفيفتين قبل المغرب وأقره في البحر والمصنف والسني أكدها سنة الفجر اتفاقا ثم الأربع قبل الظهر في الأصح لحديث من تركها لم تنل شفاعتي ثم الكل سوا وقيل بوجوبها فلا تجوز صلاتها قاعدا ولا راكبا اتفاقا بلا عذر على الأصح ولا يجوز تركها لما صار مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنن فله تركها لحاجة الناس إلى فتواه ويخشى الكفر على منكرها وتقضى إذا قامت معه بخلاف الباقي ولو صلى ركتين تطوعا مع ظن أن الفجر لم يطالع فإذا هو طالع أو صلى أربعة فوقع ركتان بعد طلوعه لا تجزيه عن ركتيهما على الأصح بتحسب لأن السنة ما واظب عليه الرسول بنحرمة مبتدأة وتكره الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة لأنه لم يورد والأفضل فيها الأربع بتسليمة وقال في الليل المثني أفضل قبل وبه يفتي ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى في الأربع قبل الظهر والجمعة وبعدها ولو صلى ناسيا فعليه السهو وقيل لا كذا قال السخني ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة منها لأنها لتأكيد الشهادة الفريضة وفي البواقي من ذوات الأربع يصلي على النبي ويستفتح ويتعوذ ولونذرا لأن كل شفيع صلاة وقيل لا يأتي في الكل وصححه في القنية وكثرة الركوع والسجود أحب من طول القيام كافي البحر المجتبى ورجحه في البحر لكن نظر فيه في النهي من ثلاثة أوجه ونقل عن المراج أن هذا قول محمد وإن مذهب الإمام افضلية القيام وصححه في البدايع قلت وهكذا رأيت بنسختي المجتبى معزيا لمحمد فقط فتنبه وهل طول قيام الآخر سرفاضل كالتقاري لم يره ويسن تحية رب المسجد وهي ركتان وأد الفرض وغيره وكذا دخوله بنية فرض أو اقتداء ينوب عنها بلائنة وتكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا بحج قلت وفي الضياء عن القوت من لم يتمكن منها الحدث أو غيره يقول ندبا كلمات التسبيح أربعاً ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها وقيل تسقط وكذا كل عمل ينافي في التحريم على الأصح فنية وفي الخلاصة أن اشتغل ببيع أو كل أعادها وبلقة أو شربة لا تبطل ولو جئ بطعام أو خاف ذهاب حلاوته أو بعضها تناوله ثم سمن إلا إذا خاف فوت الوقت ولو أجزأها الآخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون **فروع** الأسفار سنة الفجر أفضل وقيل لا نذر السنن

وأي بالمنذر وهو السنة وقيل لا أراد النوافل ينذرهما ثم يصليها وقيل لا ترك السنن إن راها حقا ثم والأكثر والأفضل في النقل غير التراوح المنزل الحق شغل عنها والأصح افضلية ما كان اختع واخص وندب ركتان بعد الوضوء يعني قبل الجفاف كما في الشربلاية عن الموهب وندب أربع فضا عدا في الصحيح من بعد صلاة الطلوع إلى الزوال ووقتها المختار بعد ربيع النهار وفي المنيئة أقلها ركتان وأكثرها اثني عشر وأوسطها ثمان وهو أفضلها كما في الدخاير الأشرفية لثبوتها بفعله وقوله عليه السلام وأما أكثرها فيقول فقط وهذا الوصل الأكثر بسلام واحدا ما أو فصل فكلما زاد أفضل كما أفاده ابن حجر في شرح البخاري ومن المنذوبات ركتا السفر والقعود منه وصلاة الليل وأقلها على ما في الجوهر ثمان ولو جعله اثلاثا فالأوسط أفضل ولو أضافا فالأخير وأجيب ليلة العيدين والنصف والعشر الأخير من رمضان والأول من ذي الحجة ويكون بكل عبادة ثم الليل أو أكثر ومنها ركتا الاستحارة وأربع صلاة التسبيح ثلاثا ثم تسبيحة وفضلها عظيم وأربع صلاة الحاجة وقيل ركتان وفي الحاوي أنها اثنا عشر بسلام واحد وبسطناه في الخزانة وتفرض القراءة عملا في ركعتي الفرض مطلقا أما تعيين الأولين فواجب على المشهور وكل النفل المنفرد لأن كل شفيع صلاة لكنه لا يعم الرباعية الموكدة فتأمل وكل الوتر احتياطا ولزم نفل شرع فيه بتكبيره الأحرام أو قياما لثلاثة شرعا صحيحا قصدا إذا شرع متفلا خلف مفترض ثم قطعه واقتدى ناويا ذلك الفرض بعد تذكره أو تطوعا آخر أو في صلاة ظان أو أمي أو امرأة أو محدث يعني وأصدق في الحال أما الاختار المصني ثم أفسده لزومه القضاء ولو عند غروب وطلوع واستأثر على الظاهر فإن أفسده حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم إلا بعذر ووجب قضاء ولو فساد به غير فعله كتييم رأى ما ومصلية أو صائمة حاصت وأعلم أنا يجب على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسبحي وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل ويجمعها قوله

• من النوافل سبع تلزم الشارع • اخذنا ذلك مما قاله الشارع •

• صوم صلاة طواف حجه رابع • عكوفه عمره أحرامه السابع •

وقضى ركتين لو نوى أربعاً غير موكدة على اختيار الحلبي وغيره وتقضى في خلال الشفيع الأول والثاني أي وتشهد الأول ولا يفسد الكل اتفاقا والأصل أن كل شفيع صلاة الأبعاض اقتداء ونذرا وترك قعود أول كما يقضى ركتين لو ترك القراءة في شفيعه وتركها في الأول فقط أو الثاني أو إحدى ركتي الثاني أو إحدى ركتي الأول أو الأول وأحدى الثاني لا غير لأن الأول لما بطل لم يصح بنا الثاني عليه فهذه تسع صور للزوم ركتين وقضى أربعاً في ست صور لو ترك القراءة في إحدى كل شفيع أو في الثاني وأحدى الأول وبصورة القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي ما إذا لم يقعد أو تعد ولم

يقع لثالثه اقام ولم يقيد بها سجدة او قيدها فتنبيه وسين المتداخل وحكم موث
ولو في تشهد كمام ولا تقصا الوتري اربعا وقعد قدر التشهد ثم تقص لا انه لم
يشرع في الثاني او شرع في فرض ظنا انه عليه فذكر آداه انقلب بقلا غير مضمون
لانه شرع سقطا لا ملزما او صلى اربعا افاكثر ولم يتعد بينهما استحسانا لانه بقيامه جعلها
صلاة واحدة فبقى واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي التشريع صلى الفركعة ولم يقعد الا في اخرها
صح خلافا لمحمد وسجد لله ولو لا يثنى ولا يتعوذ فليحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام قل عدا
لا مضطجعا الا بعدوا ابتداء وكذا ابتداء بعد الشروع بلا كراهة في الاصح كعكسه بحر وفيه اجر
غير النبي عليه السلام على النصف الا بعدوا ولا يصلي بعد صلاة مفروضة مثلها في القراءة
او في الجماعة او لا تعاد عند نوم الفساد للهوى وما نقل ان الامام قضى صلاة عمر فان صح يقول
كان يصلي المغرب والوتر اربعا بثلاث قعدات ويقعد في كل قعدة كما في التشهد على
الختار ويتنقل المقيم رابعا خارج المرحل القصر موميا فلو سجد اعتبارا بما لانها
انما شرعت بالايام الى اى جهة توجهت دابة ولو ابتداء عندنا ولو على سرجه بخمس
كثير عند اكثر ولو سيرها بعل قليل لا بأس به واذا افتتح النقل رابعا ثم نزل بنى
وفي عكسه لان الاول ادى الكل ما رجب والثاني بعكسه ولو اقتحمها خارج للمصر
ثم دخل المصرا ثم على الدابة بآيا وقيل لا بل ينزل وعليه الاكثر قاله الحلبي ولو صلى على
دابة في شق محمل وهو يقدر على التروك بنفسه لا يجوز الصلاة عليها اذا كانت
واقفة الا ان عيذان المحمل على الارض بان ركن تحته خشبة واما الصلاة على العجلة
ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة فيجوز
في حالة العذر المذكور في التيمم لا في غيرها ومن العذر المطر وطين يغيب فيه
الوجه وذهاب الرقعا ودابة لا تترك الا بعنا او بعين ولو محرم لان قدره الغير
لا تعتبر حتى لو كان معاه مثلا في شق محمل واذا انزل لم تقدر تركب وحدها
جاز له ايضا كما افاده في البحر فليحفظ وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز لو واقفة
لتعليمهم بانها كالسرى وهذا كله في الفرض والواجب بانواعه وسنة الفجر بشرط
ابقائها للقبلة ان امكنته ولا يقدر الامكان لئلا يختلف بسيرها المكان واما في
النفل فيجوز على المحمل والعجلة مطلقا فرادى لا بجماعة على دابة واحدة ولو جمع
بين نية فرض ونفل ولو تحية حج الفرض لقوته وبطلانها لمحمد والايمه الثلاثة
ولو نذر ركعتين بغيب طهر لزم ما به عنده اى عند ابي يوسف كما لو نذر بغير قراءة
او عريانا او ركعة وكذا نصف ركعة عند ابي يوسف وهو المختار واهدوه الثالث
اى محمد او نذر عبادة في مكان كذا فادها في اقل من شرفه جاز لان المقصود القوة
خلافا للفرض والثلاثة ولو نذرت عبادة كصوم وصلاة في غد محضت فيه
يلزمها قضاءها لانه يمنع القضاء لا الوجوب ولو نذرتها يوم حياضها لا لانه نذر
بمعصية الترواجح سنة موكدة لمواظبة الخلفا الراشدين للرجال والنساء
اجماعا ووقتها بعد صلاة العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده في الاصح فلو فاتته

قال في الحروف قد عد من خصا بصله عليه السلام
ان تامل في قاعدة مع القدرة على القيام
كأن قلته قالما شرع الله صلى الله عليه وسلم

طه
قدرة الغير لا تعتبر

صدرة الرابع

بعضها

بعضها وقام الامام الى الوتر وترمعه ثم صلى ما فاتته وسحب تاخيرها الى ذلك
الليل او نصفه ولا تتركه بعده في الاصح ولا تقضى اذا فاتت اصلا ولا وحده في
الاصح فان قضاها كانت نفل مسجدا وليس بترواجح لسنة مغرب وعشا والجماعة
فيها سنة على الكفاية في الاصح فلو تركها اهل مسجد او اهل بيتها تركها بعضهم وكلها
شرع بجماعة فالسجد فيها افضل قاله الحلبي وهي عشرون ركعة حكمة مساواة لكل
المحمل بعشر تسليمات فلو فعلها بتسليمة فان قعد لكل شفع صحت بكل ركعة والا نابت
عن شفع واحد به يفتي يجلس ندبا بين كل اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة
والوتر ويجوزون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة فرادى نعم تترك صلاة
ركعتين بعد كل ركعتين والختم مرة سنة ومرتين فضيلة وثلاثا افضل ولا يترك الختم
للكل القوم لكن في الاختيار افضل في زماننا قد رما لا ينقل عليهم واقره المصنف وغيره
وفي المجتبى عن الامام لو قرأ ثلاثا قصارا او اية طويلة في الفرض فقد احسن ولم يسي
لما ظنك بالترواجح وفي فضائل رمضان للزاهري اثنى بوالفضل الكرمانى والوبرى
ان اذا قرأ في الترواجح الفاخرة واية او اثنين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه
فهو جاهل ويأتى الامام والقوم بالثنا في كل شفع وينزى الامام على التشهد الا ان
يحمل القوم نيات بالصلوات ويكتفى باللهم صلى على محمد لانه الفرض عند الشافعي ويترك
الدعوات ويحجب التكررات هدر من القراءة وترك تعوذ وتسمية وطه بنية وتسبيح
واستراحة وتلكه قاعد الزيادة تأكدها حتى قيل لا تصح مع القدرة للقيام كما كره
تاخير القيام الى ركوع الامام للتشبه بالمنافقين ولو تركوا الجماعة في الفرض لم
يصلوا الترواجح جماعة لانها تبع فصلية وحده يصليها معه ولو لم يصليها اى الترواجح
بالامام او صلاحها مع غيره له ان يصلي الوتر معه بغير لوترها الكل هل يصلون
الوتر بجماعة فليراجع ولا يصلي الوتر ولا التطوع بجماعة خارج رمضان اى
يكروه ذلك ولو على سبيل التداخي بان يقتدى اربعة بواحد كما في الدرر ولا خلاف
في صحة الاقترا اذا لمانع شهر وفي الاشياء عن البرازية يكره الاقترا في صلاة
رغائب وبراة وقدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة انتهى
قلت وتتمه عبارة البرازية من الامامة ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكلف
لامر مكره وفي التاخر حاشية لولم ينبوا الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ وفيه
اى رمضان يصلي الوتر وقيامه بها وهل الافضل في الوتر الجماعة ام المنزول
يصحيجان لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضى ان المذهب الثاني واقره المصنف
وغيره **باب ادراك الفريضة** شرع فيها اد اخرج النافلة
والمدورة والقضا فانه لا يقطعها منفردا ثم اقيمت اى شرع في الفريضة في
صلاة الاقامة المودن ولا الشروع في مكان وهو في غيره يقطعها العذر حراز
الجماعة كالونذرت دابة وافر قدرها او خاف ضياع درهم من مالها وكان في النقل
فجى بجنارة وخاف فونها فطعه لامكان قضائه ويجب القطع لغيرها غير قوا

طه
صلاة الرغائب

حرجي ولو دعاه احدا بويه في الفرض لا يجيبه الا ان يستغيث وفي النقل ان علم
 انه في الصلاة فدعاه لا يجيبه والا اجابه قايما لان القعود شرط للتحلل وهذا
 قطع لا تحلل ويكتفى بتسليمه واحدة هو الاصح غاية ويقعدى بالامام وهذا ان لم
 يقعد الركعة الاولى بسجدة او قعد لها بها في غير رابعة او فيها ولكن ضمن بها ركعة
 اخرى وجوبا ثم يا ثم احراز النقل والجماعة وان صلى ثلاثا منها اي الرباعية اتم
 منفردا ثم اقتدى بالامام منفردا ويدرك بذلك فضيلة الجماعة حاوي الا في
 العصر فلا يقتدى لكراهة النقل بعده والشارع في نفل لا يقطع مطلقا ويتم ركعتين
 وكذا سنة الظهر وسنة الجمعة اذا اقيمت او خطب الامام يتبعها اربعاً على القول
 الراجح لانها صلاة واحدة وليس القطع للكمال بل لا يبطال خلافا لما راجحه الكمال وكره
 تحريم النهي خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه جرى على الغالب والمراد دخول
 الوقت اذن فيه ولا الا لمن ينظم به امر جماعة اخرى اذ كان الخروج لمسجد حيه
 ولم يصلوا فيه او لاستاذه لدرسه او لسامع الوعظ والحاجة ومن عزم ان يعود
 نهى والا لمن صلى الظهر والعشاء وحده مرة فلا يكره خروجه بل تركه الجماعة الا
 عند الشروع في الاقامة فيكره مخالفة الجماعة بلا عذر بل يقتدى منقلبا لما سرت
 والا لمن صلى الفجر والعصر والمغرب مرة فيخرج مطلقا وان اقيمت لكراهة النقل
 بعد الاوليين وفي المغرب احد المحظورين البتة او مخالفة الامام بالانتماء
 وفي النهي ينبغي ان يجب خروجه لان كراهة مكثه بلا صلاة اشد **قلت** افاد
 القهستاني ان كراهة التنقل بالثلاث تنزيهية وفي المضمرات لو اقتدى فيه لاساء
 واذا خاف فوت ركعتي الفجر لا يشتغل به بسنتها تركها لكون الجماعة اكمل والا بان
 رجا ادراك ركعة في ظاهر المذهب وقيل التشهد واعتمده المصنف والشرنبلاني
 تبعاً للبحر لكن ضعفه في النهي لا يتركها بل يصليها عند باب المسجد ان وجد
 مكانا والا تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة ثم ما قيل يشرع فيها
 ثم يكبر للمغيبه او ثم يقطعها ويقضيها مردود بان درء الفساد مقدم على
 جلب المصلحة ولا يقضيها الا بطريق التبعية لقضاء فرضها قبل الزوال لا بعده
 في الاصح لو ردد الجز بقضاءها في الوقت المهل بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس بخلاف
 سنة الظهر وكذا الجمعة فانه ان خاف فوت ركعة يتركها ويقعدى ثم ياتي بها على
 انها سنة في وقته اي الظهر قبل شفعه عند محمد وبه يفتي جوهرة واما ما قيل العشاء
 فتدوب لا يقضى اصلا ولا يكون مصليا بجماعة اتفاقا من ادرك ركعة من ذوات الاربع
 لانه منفرد ببعضها لكنه ادرك فضلها ولو بادراك التشهد اتفاقا لكن ثوابه دون
 المدرك لفوات التكية الاولى واللاحق كما لم يدرك لكونه موتا حكما وكذا مدرك الثلاث
 لا يكون مصليا بجماعة على الاظهر وقال السرخسي لاكثر حكم الكل وضعفه في البحر
 واذا امن فوفا لوقت نطوع ما شأ قبل فرض والا بل يحرم النطوع لتقويتها
 الفرض ويأتي بالسنة مطلقا ولو صلى منفردا على الاصح لكونها مكملات واما في

ترك المكروه مقدم على
 فعل السنة

حقه عليه السلام فلزيادة الدرجات ثم قول الدرر وان فاتته الجماعة مشكل بما مر
 فتدبر ولو اقتدى بامام رآه فوق حتى رفع الامام راسه لم يدرك الموت الركعة
 لان الشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد فيكون مسبوقا بياقي بها بعد فراغ
 الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لم يافىكون لاحقا
 بياقي بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع تجب المتابعة في السجدين وان لم
 يجتنبه ولا يقصد بتركها فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لم يركع الامام قاهر
 واتى بركعة فصلا تامة وقد ترك واجبا ثم عن التجسس ولو ركع قبل الامام لحقه
 امامه فيه صح ركوعه وكوه تخير ان قرأ الامام قدر الفرض والا لا يجزيه ولو سجد لمواتم
 مرتين والامام في الاولى لم يجزه سجدة عن الثانية وتماه في الخلاصة **باب**
قضا الفوائت لم يقبل المتروكات ظنا بالمسلم خيرا اذ التاخير بلا عذر كبيرة لا تزول
 بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر العدو وخوف القابلة موت الولد لانه عليه السلام
 اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالجملة فقط بالوقت يكون
 اذا عذرا وبركعة عند الشافعي والاعادة فعل مثله في وقته لحلل غير الفساد لقولهم
 كل صلاة اديت مع كراهة التحريم تعادى وجوبا في الوقت واما بعده فتدبرا
 والقضاء فعل الواجب بعد وقته والطلاق على غير الواجب كالتى قبل الظهر مجاز
 الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذا وقضا لازم يفوت الجواز بفوقه
 للبحر المشهور من نام عن صلاة وبه ثبت الفرض العلي وقضا الفرض والواجب
 والسنة فرض وواجب وسنة لف ونشر مرتب وجميع اوقات العروقت للقضا
 الا الثلاثة المنهية كما مر فلم تجز تقريع على اللزوم فجز من تذكرانه لم يؤثر لوجوبه
 عنده الاستثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت السحب حقيقة
 اذ ليس من الحكمة تقويت الوقتية لتدارك الفايته ولو لم يسع الوقت كل الفوائت فالاصح
 جواز الوقتية تجبى وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلاها وفيه سعة
 يكررها الى الطلوع وفرضه الاخر ونسبت الفايته لانه عذرا وفات اعتقادية
 لدخولها في حد التكرار المقتضى للحرج بخروج وقت السادسة على الاصح ولو
 متفرقة او قديمة على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون بحجرا ووطن
 ظنا معتبرا اي يسقط لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر كمن صلى الظهر ذاكرا
 لترك الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر ذاكرا للظهر جاز العصر اذ لا
 فائته عليه في ظنه حال اذا العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتبى من جهل
 فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخارى وعليه يخرج ما في
 التقنية صبي بلغ وقت الفجر صلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا
 القدر ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه بكثرة اي الفوائت يعود الفوائت
 الى القلة بسبب القضاء لبعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود وكذا لا يعود الترتيب
 بعد سقوطه بباقي المسقطات السابقة من النسيان والضيق حتى لو خرج الوقت

في خلال الوقتية لا تقصد وهو مؤد هو الاصح مجتبي وفساد اصل الصلاة بترك
الترتيب موقوف عند ابي حنيفة سواظن وجوب الترتيب اولا فان كثرت وصار
الفوات مع الفاتية ستا ظهر صحتها بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة
الفوات لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وادى باقي صلوة
انقلبست صحيحة بعد طلوع الشمس والابان لم تصر ستا لا يظهر صحتها بل نصير نفلا وفيها
يقال صلاة تصح خمسا واخرى تقصد خمسا ولومات وعليه صلوات فائتة وادى
بالكفارة يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر كالفطرة وكذا حكم الوتر والصوم
وانما يعطى من ثلث ماله ولو لم يترك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع مثلا ويدفعه
لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وشر حتى يتم ولو قضاه وارثه بامر لم يجز
لانها عبادة بدنية بخلاف الحج لانه يقبل النيابة ولو ادى لفقير اقل من نصف
صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو ذرى عن صلاة في مرضه لا يصح بخلاف
الصوم ويجوز تاخير الفوات وان وجبت على الفور لعذر السعي على العيال وفي
الحوائج على الاصح وسجدة التلاوة والنذر المطلق وقضار رمضان موسع وضيق
الحوائج كذا في المجتبى ويعذر بالجهل حربي اسلم غمة ومكث مدة فلا قضاء عليه لان
الخطاب انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد كما لا يقضى مرتد ما فاتته زمنها ولا ما
قبلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكاثر الاصل ولذا يلزم باعادة فرض اداءه ثم
ارتد عقبه وقاب اى اسلم في الوقت لانه حبط بالردة قال قتالي ومن يلفظ بالايان
فقد حبط عمله وخالف الشافعي بدليل صمد وهو كما فرقنا افادة علمين وخرايين
اجباط العمل والخلود في النار فالاحباط بالردة والخلود بالموت عليها فليحفظ **فروع**
صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لزمه قضاؤها صلى في مرضه باليتيم
والايمان ما فاتته في صحته صح ولا يعيد لو صح كثر الفوات نوى اول ظهر عليها وآخر
وكذا الصوم لو من رمضان هو الاصح ويلبغى ان لا يطالع غيره على قضائه لان التاخير
معصية فلا يظهرها **باب سجود السهو من اضافة الحكم الى سببه**
واولاه بالفوات لانه لا اصلاح ما فات وهو الشك والنسيان واحده عند الفقهاء
والظن الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح يجب له بعد سلام واحد عن
يمينه فقط لانه المعهود وبه يحصل التحليل وهو الاصح تجر عن المجتبى وعليه لواق
بتسليمتين سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكرة تنزيها وعند
مالك قبله في التقصات وبعده في الزيادة فيعتبر اتفاق بالقاف والدال بالبدال
سجدتان ويجب ايضا تشهد وسلام لان سجود السهو يرفع التشهد دون القعد
لتوتها بخلاف الصلوية فانها ترفعها وكذا التلاوة على المختار وياتي بالصلاة
على النبي والدعاء في القعود الاخير في المختار وقيل بينهما احتياط اذا كان الوقت
صالحا فلو طلعت الشمس في الفجر واحمرت في القضاء وجد منه ما يقطع البناء بعده
السلام سقط عنه فتح وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهي فيه لم يسجد بترك متعلق

مطلب
استقاط الصلاة

سجدة

يجب واجب ما مرة صفة الصلاة سهوا فلا سجود في العمد قليل الا في اربع ترك
القعدة الاولى وصلاته على النبي وتفكره عمدا حتى شغل عن ركن وتاخر احدى
احدى سجدة في الركعة الاولى الى آخر الصلاة ثم وان تكررات لا تكره غير مشروع
كركوع متعلق بترك واجب قبل قراءة الواجب لوجوب تعديها ثم انما يتحقق
الترك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع عاد ثم اعاد الركوع الا انه في
تذكر الفاتحة يعيد السورة ايضا وتاخر قيام الى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر
ركن وقيل بحرف وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللهم صلى على محمد والجهنم بما خافت
للأما وعكسه لكل مصل في الاصح والاصح تقديره بقدر ما يجوز به الصلاة في
الفصلين وقيل قايلا قاضي خان يجب السهو بهما اى الجهر والخافتة قل او كثر
وهو ظاهر الرواية واعتمده الحلواني على منفرد متعلق يجب ومقتد بسهوا امامه
ان يسجد امامه لوجوب المتابعة لا سهوه اصلا والمسبوق يسجد مع امامه
مطلقا سوا كان السهو قبل الاقتران او بعده ثم يقضى ما فاتته ولو سهي فيه سجد
ثانيا وكذا اللاحق لكنه يسجد في آخر صلاته ولو سجد مع امامه اعاده والمقيم
خلف المسافر كالمسبوق وقيل كاللاحق سهي عن القعود الاول من الفرض ولو
عمليا اما النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة ثم تذكره عاد اليه وتشهد ولا سهو
عليه في الاصح ما لم يستقم قايما في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح والاى وان
استقام قايما لا يعود لاستتغاله بفرض القيام ويسجد للسهو لترك الواجب فلو
عاد الى القعود بعد ذلك تقصد صلاته لفرض الفرض لما ليس بفرض وصححه
الزيلعي وقيل لا تقصد لكنه يكون مسيا ويسجد لتاخير الواجب وهو الاشبه
كما حققه الكمال وهو الحق وهذا في غير المؤتم اما المؤتم فيعود حتما وان خاف فوت
الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يعد بطلت
سجدة قلت وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض ثم
ولو سهي عن القعود الاخير كذا وبعضه عاد ويكفي كون كل الجلستين قدر التشهد
ما لم يقيد بها بسجدة لان ما دون الركعة محل الرض ويسجد للسهو لتاخير القعود
وان قيدها بسجدة عامدا او ناسيا تحول فرضه نقلا برفعه الجبهة عند محمديه
يفتي لان تمام الشيء باخذه فلو سبقه الحدث قبل رفعه توصار بنى خلا فالابى
يوسف حتى قال بره صلاة فسدت اصلها بالحدث والعبرة للامام حتى لو عاد
ولم يعلم به القوم حتى سجد ولم تقصد صلاتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيها يلجئ
اى مصل ترك القعود الاخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه وضم سادسة
ولو في العصر والفجر ان شالا اختصاص الكراهة والاثام بالقصد ولا يسجد على الاصح
لان التقصان بالفساد لا ينبغي وان قعد في الرابعة مثلا قدر التشهد ثم قام
عاد وسلم ولو سلم قايما صح ثم الاصح ان القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه وان
عاد الخامسة ولو في العصر وخاصة في المغرب والرابعة في الفجر به يفتى لتصير

صلوة فسدت اصلها بالحدث

الركعتان له نقلا والضم هنا أكد ولا عهدة لوقطع ولا بأس باتمامه في وقت
كراهة على المعتمد وسجد للسهو في صورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام
في الأولى وتركه في الثانية والركعتان لا ينوبان عن السنة الرابعة في الأصح لأن
المواظبة عليها إنما كانت بتحرمة مبتدأة ولو اقتدى به فيها صلاها أيضا وإن
افسد قضاها به يفتى نقايه ولو ترك القعود الأول في النقل سهوا سجد
ولم يفسد سجته لأن كراهة ركعتين شرع أربعاً وقد مناه يهود عالم يقيد
الثالثة بسجدة وقيل لا وإذا صلى ركعتين فرضاً أو نقلاً وسرى فيها فسجد
له بعد السلام ثم أراد بناشف عليه لم يكن له ذلك البناء أي يكره تحريماً لئلا
يبطل سجوده بلا ضرورة بخلاف المسافر إذا نوى الإقامة لأنه لو لم يبين بطلت
ولو فعل ما ليس له من البناء صح بناؤه لبقا التحريم ويعيد وهو المسافر سجود
السهو على المختار لبطالانه بوقوعه في خلال الصلاة سلام من عليه سجود سهو
يخرجه من الصلاة خروجاً موقوفاً أن سجد عاد إليها والألا على هذا فيصح
الاقتداء به ويبطل وضوءه بالتحققته ويصير فرضه أربعاً بينة الإقامة أن سجد
للسهو في السائل الثلاث والألا يسجد لا تثبت الأحكام المذكورة كذا في عامة الكتب
وهو غلط في الأخيرتين والصواب أنه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجداً ولا
لسقوط السجود بالتحققته وكذا بالنية لئلا يقع في حال الصلاة وعامه في البحر
والنهر ويسجد للسهو ولو مع سلامة ناوياً للقطع لأن نية تغيير المشروع لغو ما لم
يتحول عن القبلة أو يتكلم لبطان التحريم ولو نسي السهو أو سجدة صلوية أو تلاوة
يلزمه ذلك مادام في المسجد سلم مصلي الظهر مثلاً على رأس الركعتين توها اتأما
أتمها أربعاً وسجد السهو لأن السلام ساهياً لا يبطل لأنه دعاء من وجه بخلاف
ما لو سلم على ظن أن فرض الظهر ركعتان بأن ظن أنه مسافر وأنها الجمعة أو
كان قريب عهد بالاسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان في صلاة العشاء
فظن أنها التراويح فسلم أو سلم ذكر أن عليه ركناً حيث ينطل لأنه سلام عمد وقيل لا
تبطل حتى يقصد به خطاب آدمي والسهو في صلاة العيد والجمعة والكتوبة والنطوع
سواء والمختار عند المتأخرين عدمه في الأولين لدفع الفتنة كما في جمعة البحر وأقره
المصنف وبه جزم في الدرر وإذا شك في صلاته من لم يكن ذلك أي الشك عادة
له وقيل من لم يشك في صلاة قط بعد بلوغه وعليه أكثر المشايخ تجزئ عن الخلاص
كمصلي استأنف بعمل مناف وبالسلام قاعداً أو ليلاً للمحلل وإن لشر مثله عمل
بغالب ظنه أن كان له ظن للحرج والأخذ الأقل لتيقنه وقعوده كل موضع توجبه
موضع قعوده ولو واجبا ليلا يصير تاركاً فرض العهود واجبه وأعلم أنه إذا
شغله ذلك الشك فتفكر قدر آذ كان ولم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح
ذكره في الذخيرة وجب عليه سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحريم
أو بني على الأقل فتح لنا خير الركن لكن في السراج أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل

مطلقاً وفي غلبة الظن أن تفكر قدر ركن **فروع** أخيرة عدل بأنه ماصلي الظهر
أربعاً وشك في صدق كونه أعاد اجنباطاً ولو اختلف الإمام والقوم فلو الإمام على
يقين لم يعد ولا أعاد بقولهم شك أنها ثانية الوتر أم ثالثة قنت وقعد ثم
صلى أخرى وقنت أيضاً في الأصح شك هل كبر للافتتاح أولاً أو أحدث أولاً أو
أصابه نجاسة أولاً أو مسح رأسه أولاً استقبل أن كان أول مرة والألا واختلف
لو شك في أركان الحج وظاهر الرواية البناء على الأقل وعليك بالاشباه في قاعدة
اليقين لا يزول بالشك **باب صلاة المريض** من إضافة الفعل
لقاعده أو محله ومناسبتة كونه عارضاً سماوياً فتأ سجد التلاوة ضرورة من تغذر
عليه القيام كله لمريض حقيقي وحده أن يلحقه بالقيام ضرره يفتى قبلها وفيها
أي الفريضة أو حكمي بأن خاف زيادته وبطئ برؤية بقيامه أو دوران رأسه أو
وجد لقيامه الماشد يد أو كان لو صلى قائماً سلس بوله وتغذر عليه الصوم
كما مر صلى قاعداً ولو مستنداً إلى وسادة أو إنسان فإنه يلزمه ذلك على المختار
كيف شأ على المذهب لأن المرض اسقط عنه الأركان فالهيات أولى وقال زفر
كالشاهد قيل وبه يفتى بركوع وسجود وإن قدر على بعض القيام ولو متكياً على
عصا أو حائط قام لزوماً بقدر ما يقدر ولو قدر أية أو تكبيرة على المذهب
لأن البعض معتبر بالكل وإن تغذر ليس تغذر لها شرط بل تغذر السجود كاف
لا القيام أو ما باله من قاعداً وهو أفضل من الأيما قائماً لقربه للأرض ويجعل سجده
أخفض من ركوعه لزوماً ولا يرفع الوجه شيئاً يسجد عليه فإنه يكره تحريماً فإن
فعل بالأيما للجهول ذكره العيني وهو يخفف برأسه لمسجده الشوم من ركوعه صح على
أنه أيما لا سجوداً إلا أن يجد قوة الأرض والألا يخفف لا يصح لعدم الأيما وات
تغذر القعود ولو حكماً أو ما استلقياً على ظهره ورجلاه نحو القبلة غير أنه ينصب
ركبتيه لكراهة مد الرجل إلى القبلة ويرفع رأسه يسيراً ليصير وجهه إليها أو على
جنبه الأيمن أو الأيسر ووجهه إليها والألا أفضل على المعتمد وإن تغذر الأيما
برأسه ولشرف القوايت بأن زادت على يوم وليلة سقط القضاء عنه وإن كان
يفهم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الظهيرية لأن مجرد العقل لا يلقى لتوجه
الخطاب وإفاد بسقوط الأركان سقوط الشرايط عند العجز بالأولى ولا يعيد في ظاهر
الرواية بدائع ولو أشبه على مريض أعداد الركعات أو السجودات لنفسه يلحقه باليلزم
الأدأ ولو أداها بتلقين غيره يلغى إن تجزئ به كذا في القنية ولم يوم بعينه وقيل
وحاجته خلافاً لزرزور وعرض له مرض في صلاة يتم بما قدر على المعتمد ولو صلى
قاعداً بركوع وسجود تصح بني ولو كان يصلي بالأيما فصلاً لا يبني إلا إذا صح قبل
أن يومى بالركوع والسجود كما لو كان يومى بضبطهما ثم قدر على القعود ولم يقدر
على الركوع والسجود فإنه يستأنف على المختار لأن حالة القعود اقترى فلم يجز بناؤه
على الضعيف والمتطوع الاتكا على شيء كعصا وجدار مع الأيما أي التقب بالكرامة

وبدون بكرة وله القعود بلا كراهة مطلقا هو الاصح ذكره الكمال وغيره صلى الله عليه
في فلك جار قاعدا بلا عذر صح لغلبة العجز وآسا وقال لا يصح الابعذر وهو
الاظهر برهان والمربوطة في الشط كالشط في الاصح والمربوطة بلجة البحر ان كان
الريح يحركها شديدا فكالسيرة والا فكالواقفة ويلزم استقبال القبلة عند
الاقتتاح وكلما دارت ولوام فوما في فلك من مربوطتين صح والا لا ومن جنى
او اغشى عليه ولو بفرع من سبع او ادمى يوما وليلة قضى الخمس وان زاد وقت
صلاة سادسة لا يخرج ولو افاق في المدة فان لافاقته وقت معلوم قضى
والالا زال عقله بينج او خرا واد الزمه القضاء وان طال لا نه يصنع العباد كالنوم
ولو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة
ولا تيمم ولا يعيد هو الاصح وقدم في التيمم وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل
موضع القطع **فروع** امكن الغريق الصلاة بلا ايتاما بلا عمل كثير لزمه الادا
والالا امره الطيب بالاستلقاء بزرغ الآمن عينه صلى بالايتاما لان حرمة الاعضا
لحرمة النفس مرتين تحته ثياب نجسه وكلما بسط شئ تنجس من ساعته صلى
على حاله وكذا لو لم يتنجس الا انه يلحقه مشقة بتحريكه **باب**
سجود التلاوة من اضافة الحكم الى سببه يجب بسبب تلاوة آية اى اكثرها
مع صرف السجدة من اربع عشر اية اربع في النصف الاول وعشر في الثاني
منها اولى الحج اما ثابته فصلانية لاقتوائها بالركوع وص خلا فاللثافي
واحد ونفى مالك سجود المفصل بشرط سماعها فالسبب التلاوة وان لم يوجد
السمع كتلاوة الاصم والسمع شرط في حق غير التالى ولو بالفارسية اذا اخطى
او بشرط الايتام اى الاقتداء بمن تلاها فان سبب لوجوبها ايضا وان لم يسمعها
ولم يحضرها للمتابعة ولو تلا الموت لم يسجد المصلى اصلا لان الصلاة ولا بعدها
بخلاف الخارج لان المحيى بت لعينين فلا يعدهم حتى لو دخل معهم سقطت
ولا تجب على من تلا في ركوعه او سجوده او تشهد للحج فيها عن القراءة بشروط الصلاة
المتقدمة خلا التحريمة ونية التعيين ويفسدها ما يفسدها وركنها السجود
او بدله كركوع مصل واما مريض وراكب وهي سجدة بين تكبيرتين مستوثقتين
جهل وبين قيامين مستحيين بلا رفع يدين تشهد وسلام وفيها تسبيح السجود
في الاصح على من كان متعلقا يجب اهلا لوجوب الصلاة لانها من اجزاها اذا
كالاصم اذا تلا وقضا كالحجب والسكران والتأيم فلا تجب على كافر وصبي ومجنون
وحايض ونفسا قرا او سمعوا لانهم ليسوا اهلا لها وتجب بتلاوتهم يعنى
المذكورين خلا المجنون المطبق فلا تجب بتلاوته لعدم اهليته ولو قصر جنونه
فكان يوما وليلة او اقل تلزمه تلا او سمع وان كثرت تلاوته بل تلزم من سمعه
على ما حره خسر ولكن جزم الشرنبلال باختلاف الرواية ونقل الوجوب بالسمع
من المجنون عن الفتاوى الصغرى والجوهرة **قلت** وبجزم الفتاوى لا

تجب بسماعه من الصدا والطير ومن كل نال حرفا ولا بالتأجي ولا من الموت لو
كان السامع في صلاة اى صلاة الموت بخلاف الخارج كما مر وهي على التراخي
على المختار ويكره تاخيرها تنزيها ويكره ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين
ويكون موديا وتسقط بالحيف والردة ان لم تكن صلاتية فعلى الفور لصيرورتها
بخرا منها فيما ثم بناخيرها ويقضيها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام
فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلاتية خطأ قاله المصنف لكنت
في العناية انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خبر من صواب نادر ومن سمعها
من امام ولو باقتدائه به فائتم به قبل ان يسجد الا امام لها يسجد معه ولو اتم بعده
لا يسجد اصلا كذا الملق في الكتب نبعا للاصل وان لم يقتد به اصلا يسجد لها
وكذا لو اقتدى به في ركعة اخرى على ما اختاره البزدي وغيره وهو ظاهر
الهداية ولو تلاها في الصلاة يسجد لها فيها لا خارجها لما مر وفي البدائع واذا
لم يسجد انما فتلزمه التوبة الا اذا فسدت بغير الحيض فلو تسقط عنها السجدة
ذكره في الخلاصة فتسجد خارجها لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم
تكن صلوية ولو بعد ما يسجد لها لم يعدها ذكره في القنية ويخالفه ما في الخانية
تلاها في نفل فافسده قضاءه دون السجدة الا ان يحمل على ما اذا كان بعد سجودها
وتودى بركوع وسجود غير ركوع الصلاة وسجودها في الصلاة وكذا في خارجها
ينوب الركوع عنها في ظاهر المروى بنزاهية لها اى للتلاوة وتودى بركوع صلا
اذا كان الركوع على الفور من قراءة آية او على الراح وتودى بسجودها كذلك اى على
الفور وان لم ينو بالاجماع ولو نواها في ركوعه ولم ينو بها الموت لم يجزه ويسجد
اذا سلم الامام ويبعد الغدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حمله على
الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فوراً تاب بلا نية ولو ركع لها فظن القوم انه ركع فن
ركع رفضه وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة اجزاة عنها ومن ركع وسجد سجدتين
فسدت صلاته لانه انفرد بركعة تامة ولو سمع المصلى السجدة من غيره لم يسجد
فيها بل يسجد بعدها سماعها من غير محجور ولو سجد فيها لم يحسن لانها ناقصة للثني
فلا يتادى بها للكمال واعاده اى السجود لما صرا الا اذا تلاها المصلى غير الموت ولو بعد
سماعها سراج ومنها اى الصلاة لان زيادة ما دون الكعبة لا يفسد الا اذا تابع
المصلى التالى فتفسد للمتابعة غير امامه ولا تخفى عما سمع تخفى وغيره وان تلاها
في غير الصلاة فسجد لها ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها سجدا اخرى ولو لم يسجد
اولا كفته واحدة لان الصلاة اقوى فتستتبع غيرها وان اختلف المجلس ولو لم
يسجد في الصلاة سقطا في الاصح واثر كما مر ولو كررها في مجلسين تكررت وفي
مجلس واحد لا تتكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاولى اولى قنينة وفي المجلس
التاخير احوط والاصل ان بناها على التداخل ففعل الحج بشرط اتحاد الالية
والمجلس وهو تدخل في السبب بان يجعل الكل كتلاوة واحدة فتكون الواحدة

لانه غير صلاتية صح

في حاشية الهداية للهندي الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح
الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه والافضل سلامة ان يقول بعد التسليمين
في الاصح اتوا صلاتكم فاني مسافر لرفع توهم انه سهى ولو نوى الاقامة والتحقيق
بل ليتم صلاة المقيمين لم يصير مقيما واما اقتداء المسافر بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم
لا بعده فيما يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القدرة لواقترن في الاولين
او القراءة لوفى الاخيرين وياق المسافر بالسنة ان كان في حال امن وقرار في الا
بان كان في خوف وقرار لا ياتي بها هو المختار لانه ترك لعدو تجنيس قيل الا
سنة الفجر والمعتبر في تغيير الفرض اخر الوقت وهو قدر ما يسع التجمعة فان كان
المكلف في اخره مسافرا وجب ركعتان والا فاربعة لانه المعتبر في السببية عند عدم
الاداء قبله الوطن الاصل هو موطن ولادته او تاهله او توطنه يبطل بمثله اذا لم
يبقى له بالاول اهل فلو بقي لم يبطل بل يتم فيها لا غير يبطل وطن الاقامة بمثله و
بالوطن الاصل وبانشاء السفر والا صل ان الشيء يبطل بمثله وبما فوقه وبما دونه
ولم يذكر وطن السكنى وهو ما نوى فيه اقل من نصف شهر لعدم فايده وما صور
الذي يلحق رده في البحر والمعتبر بنية المتبوع لانه الاصل لا التابع كما مره وفاقها مره
المجمل وعبد غير مكاتب وجندي يرتزق من الامير او بيت المال واجير واسير
وغريم وتلميذ مع زوج ومولى وامير ومستاجر لف ونشر مرتب **قلت** فقيد
المعية ملاحظ في بحق التبعية مع ملاحظة للارتزاق في الجندی ووفقا للمهر في المرأة
وعدم كتابة العبد وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين والقب
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم التابع فهو
مسافر حتى يعلم على الاصح كما في المحيط وغيره دفعا للضرر عنه في الخلاصة عبد
ام مولاة فتوى المولى الاقامة ان اتم صحت صلاتها والا لم يسن على غير الاصح والفقهاء
يحكي اي يشابه الاداء سفر وحضر لانه بعد ما تقرر لا تتغير غير ان المريض يقضي فائتة
الصحة في مرضه بما قدر **فروع** سافر السلطان قصر تزوج المسافر ببلد صار
مقيما على الوجه طهرت الحايض وبقي لمقصدها يومين تتم في الصحيح كصبي بلغ بخلاف
كافرا سلم عبد مشترك بين مقيم ومسافر ان تهايبا قصر في نوبة المسافر ولا يفرض
عليه القعود الاول ويتم احتياطا ولا ياتم بمقيم اصلا وهو ما يلحق قال لنسايه من لم
يدر منكن كركعة فرض يوم وليلة فهي طالق فقالت احديهن عشرون والثانية
سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة احدى عشر لم يطلقن لان الاولى ضمت
الوتر والثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمسافر **باب**
الجمعة بتثليث اليوم وسكونها هي فرض عين يلق بها حدها لتبوتها بالليل القطعي
كما حققه الكمال وهي فرض مستقل اكدم الظاهر وليست بدلا عنه كما حرره الباقي في
معنى بالسري الدين بن الشحنة وفي البحر وقد اختلفت مرارا بعدم صلاة الاربعة بعددها
بنية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وامان

لا يخاف عليه مفسدة منها فالاولى ان تكون في بيته حقيقة ويشترط لصحتها سبعة
اشيا الاول المصرو وهو لا يسع اكبر مساجده اهل الكوفة بها وعليه فتوى اكثر
الفقهاء مجتبي لظهور التواني في الاحكام وظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقاض
يقدر على اقامته الحدود كما حرره فينا علقناه على الملتقى وفي الهند في اذن الحاكم
بيننا الجامع في الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على ما قاله السرخسي واذا انفصل به الحكم صار
مجمعا عليه فيلحفظ او فتاوه بكسر الفاء وهو ما حوله افضل به اولا كما حرره ابن الكمال وغيره
لاجل مصالحه كدفع الموتى وركض الخيل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ ذكره الولوالجي
والثاني السلطان ولو تغلب او امرأة فيجوز امرها باقامتها الا اقامتها او ما مور
باقامتها ولو عبدا ولم يعمل ناحية وان لم يجز النكحة واقتضيتها واختلف في الخطيب المقرر
من جهة الامام الاعظم او من جهة نائبه هل يملك الاستئابة في الخطبة فيقول لا مطلقا
اي ضرورة اولا الا ان يقوض اليه ذلك وقيل ان ضرورة جاز والا لا وقيل نعم يجوز
مطلقا بلا ضرورة لانه على شرف القوات لتوقفة فكان الامر به آذنا بالا اختلاف دلالة
ولا كذلك القضا وهو الظاهر من عباراتهم ففي البدايع كل من ملك الجمعة ملك اقامة
غيره وفي الجمعة في تعداد الجمعة لابن جرير باش انما يشترط الاذن لاقامتها عند بيتا
المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستحب لكل خطيب وتاممه في البحر وما
فيه الزيلعي لا دليل له وما ذكره من لا خسر وغيره رده ابن الكمال في رسالة خاصة
برهن فيها على الجواز بلا شرط واظن فيها وابدع وكثير من الفتاوى اودع وفي
مجمع الانهر انه جائز مطلقا في زماننا لانه وقع في تاتخ خمس واربعين وشعاعية
اذن عام وعليه الفتوى وفي السراجية لو صلى احد غير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اذنت
به من له ولاية الجمعة يويد ذلك انه يلزم آذا النفل بجماعة واقره شيخ الاسلام
مات والى مصر فجمع خليفته او صاحب الشرط بفتحتين حاكم السياسة او القاضي
المأذون له في ذلك جاز لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلما ضي
القضاة بالشام ان يقيمها وان يولى الخطيب بلا اذن من يح ولا تقربوا بالاشاء قالوا
يقيمها امير البلد ثم الشرطي ثم من ولاه قاضي القضاة ونصب العامة للخطيب
غير معتبر مع وجود من ذكرنا مع عدمهم فيجوز للضرورة وجازت الجمعة بمعنى في اليوم
فقط لوجود الخليفة او امير الحجاز والعراق او مكة ووجود الاسواق والسلك
وكذا كل ابنية نزل بها الخليفة وعدم التقييد بمعنى للتخفيف لا تجوز لايام الموسم
لفضوره ولا بنية على امور الحج حتى لو اذن له جاز ولا يعرفان لانها مفاضة وتؤدي
في مصر واحد بموضع كثيرة مطلقا على المذهب وعليه الفتوى شرح الجمع المعنى وامانه
فتح القدير دفعا للحرج وعلى المرجوح فالجمعة لمن سبق تحريمه وتفسد بالمعية كما
حرره في البحر وفي مجمع الانهر معن بالمطلب والاحوط بنية آخر ظهر اذ ركت وقته لان
وجوبه عليه باخر الوقت فتنبه الثالث وقت الظهر فيبطل الجمعة بخروجه مطلقا
ولو لاحقا بعد نوم او راحة على المذهب لان الوقت شرط الاداء الا شرط الافتتاح

والرابع الخطبة فيه فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح والخامس كونها قبلها لان شرط
الشيء سابق عليه بحضرة جماعة تتعدد الجمعة بهم ولو كانوا صاموا او نياما فلو خطب وحده
لم يجز على الاصح كما في البحر عن الظهيرية لان الامر بالسعي ليس الاستماع والمأمور
جميع وجزم في الخليفة بان يكتفي بحضور واحد وكفت تحميدة او بمليلة او تسبيحة
للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال الا بدين ذكر طويله واقله قدر التشهد الواجب
بينهما فلو حمد لعطاسه او تعجبا لم ترتب عنها على المذهب كما في التسمية على الذبيحة
لكنه ذكر في الذبايح انه ينوب قتال وليس خطبتان خفيفتان وتكون زيادتهما
على قدر سورة من طوال الفصل بحلقة بينهما بقدر ثلاث ايات على المذهب فانكرها
سعي على الاصح كترك قرأت قدر ثلاث ايات ويحجر بالثانية لا كالاولى ويبد بالتقوى
سرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين وغيره لا دعا للسلطان وجوزة القهستان في
ويكره تحريما وصفه بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا لامر معروف لانه منها ومن
السنة جلوسه في محذرة عن يمين النبر وليس السواد وترك السلام من خروجه
الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم تحتي وطهارة وستر
عورة قائما وهل هي قايمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كشرها في التواتر
ولو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل باجنبي فان طال بان رجع لبيته فتغذى
او جامع واغتسل استقبل خلاصه اي لزوما لبطالان الخطبة سراج لكن يجهل انه
لا يشترط اتحاد الامام والخطيب والسادس الجماعة واقلها ثلاثة رجال ولو غير
الثلاثة الذين حضروا الخطبة سوى الامام بالنص لانه لا بد من الزاكر وهو الخطيب
وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله فان نفر وقبل سجوده وقال قبل التحريمة
بطلت وان بقي ثلاثة رجال ولذا في بائنا او قعدوا بعد سجوده اعادوا وادركوه
راكعا او نفر وابعدهم الخطيب وصلى باخرين لا تبطل واما جمعة والسابع الاذن
العام من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين كما في فلا يضر غلق باب
القلعة لعدو ولعادة قديمه لان الاذن العام مقرر لاهله وغلقة لمنع العدو ولا
المصلي نعم لو لم يفتح لكان احسن كما في مجمع الانهر مغري بالشرح عيون للذاهب
قال وهذا ادنى مما في البحر والمخ في المحفظ فلو دخل امير حصنا او قصره واغلق بابه
وصلى باصحابه لم تتعقد ولو فتحه واذن للناس بالدخول جاز وكره فالامام سيف
دينه ودينه الى العامة محتاج فبجان من تنزه عن الاحتياج وشرط لا قراضها
تسعة تختص بها اقامة بمصر واما المنفصل عنه فان كان لسمع التذاتج عليه
عند مجده بيفتي كذا في الملتقى وقد مناعن الوالوية تقديره بفرسخ ورجح في البحر
اعتبار عوده لبيته بلا كلفة وصحيف والحق بالمريض المرض والشيخ الفاني وحرية
والاصح وجوبها على مكاتب ومبعض واجير ويسقط من الاجر بحسابه لو بعيدا
والالا واذن له مولاه وجيت وقيل بخير جوهره ورجح في البحر التحيس وذكره
محققة وبلوغ وعقل ذكرها الزيلعي وغيره وليس اخاصين ووجود بصير فتجب

طلب
يكره تكلمه فيها الا
لا امر معروف

طلب
لا يضر غلق باب القلعة

على الاعور وقد رتد على المشي جزم في البحر بان سلامة احداهما كاف للوجوب
لكن قال الشمني وغيره لا تجب على مفلوج الرجل ولا تقطوعها وعدم جلس و
عدم خوف وعدم مطر شديد ووجل وثلج ونحوها وفاقدها اي هذه الشروط
او بعضها ان اختار العزيمة وصلاتها وهو مكلف بالغ عاقل وقعت فرضا عن
الوقت لئلا يعود على موضوعه بالنقض وفي البحر هو افضل الامارة ويصلح للامامة
فيها من صلح اماما لغيرها فجازت لمساخر وعبد ومرض وتتعدد الجمعة بهم اي
بحضورهم بالطريق الاولى وحرم لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها اما بعدها فلا
يكره غاية في يومها عصر لكونه سببا لتقويت الجمعة وهو حرام فان فعل ثم ردم
وسعى عبر به اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم يبطل الا بالشروع فيدفعه اليها
لانه لو خرج لحاجته ومع فراغ الامام او لم يقمها اصلا لم يبطل في الاصح فالبطلان
به مقيد بامكان ادراكها بان انفصل عن باب داره والامام فيها ولو لم يدركها بعد
المسافة فالاصح انه لا يبطل سراج بطل ظهره لا اصل الصلاة ولا ظهر من اقتدى به
ولم يسع ادراكها ولا يلا فرق بين معذور وغيره على المذهب وكره تحريما لحدو وب
وسجود ومسافر اذا ظهر جماعة في مصر قبل الجمعة وبعدها لتقليل الجماعة وصورة
المعاوضة وافاد ان المساجد تغلق يوم الجمعة الا الجامع ولذا اهل مصر فاستهم
الجمعة فانهم يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ويستحب للمريض
تأخيرها الى فراغ الامام وكذا ان لم يؤخر هو الصحيح ومن ادركها في تشهد او
سجود سهو على القول به فيها يتمها جمعة خلافا لمحمد كما يتم في العيد اتفاقا
كما في عيد الفصح لكن في السراج انه عند محمد لم يصح مرر كاله وينوي جمعة لاظهار
اتفاقا فلو نوى لو ظهر لم يصح اقتداؤه ثم اظهر انه لا فرق بين المسافر وغيره
تسري بجننا واذ اخرج الامام من الحجرة ان كان ولا اقيامة للصعود شرح المجمع
فلا صلاة ولا كلام الى تمامها وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح خلافا فائتة
لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية فانها لا تتركه سراج وغيره لصرورة
صحة الجمعة والا لو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة النقل يتم
في الاصح ويخفف القراءة وكلما حرم في الصلاة حرم فيها اي في الخطبة خلاصه
غيرها فيجوز اكل وشرب وكلام ولو تسبحا او رد سلام او امر بمعروف بل
يجب عليه ان يستمع ويسكت بلا فرق بين قريب وبعيد في الاصح تحيط ولا يرد
تخدير من خيف هلاكه لانه يجب الحق ادمي وهو محتاج اليه والانصاف لحق
الله ومبناه على المسامحة وكان ابو يوسف ينظر في كتابه ويصححه والاصح انه
لا باس بان يشير براسه او يده عند رؤية منكرو الصواب انه يصلي على النبي
عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميته ولا رد سلام به بيفتي وكذا يجب
الاستماع لسائر الخطب لخطبة النكاح وختم وعيد على المعتمد وقال لا باس بالكلام
قبل الخطبة وبعدها فاذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالاخيرة اما

غيره فيكون اجماعا وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زماننا تتركه عندنا
واما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترتي ونحوه فكلوه اتفاقا وتامة
في البحر والعجب ان المرفق يهوى عن الامر المعروف بمقتضى حديثه ثم يقول
انصتوا رحمكم الله **قلت** الا ان يحمل على قولها فتنبه ووجب سعي اليها
وترك بيع ولومع السعي وفي المسجد اعظم وزرا بالاذان الاول في الاصح وان
لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وافاد في البحر صحة اطلاق الحرمة
على المكروه بخبر ما يؤذن ثانيا بين يديه اي الخطيب افاد بوحدة الفعل
ان المؤذن ان كان اكثر من واحد اذنوا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في
الجلابي والتمري تاشي ذكر القهستاني اذا جلس على المنبر فاذا انتمت ويكره
الفصل بامر الدنيا ذكره العيني لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لانها كشي واحد فان
فعل بان خطب صبي باذن السلطان وصلي بالغ جاز هو المختار لا باس بالسفر
يومها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر كذا في الحاشية لكن
لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية
والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال القروي
اذا دخل المصر يومها ان نوى المثلث ثمة ذلك اليوم لزمته الجمعة وان نوى الخروج
من ذلك اليوم قبل وقتها او بعده لا تلزمه لكن في النهار ان نوى الخروج بعده لزمته
والالا وفي شرح المنية ان نوى المثلث الى وقتها لزمته وقيل لا كما لا تلزم لو قدم
مساخر يومها على عزم ان لا يخرج يومها ولم ينو الاقامة نصف شهر يحط
الامام بسيف في بلدة فحتم به مكة والا لا كالمدينة وفي الحاوي القدسي اذا فرغ
المؤذنون قام الامام والسيف بياره وهو متكى عليه وفي الخلاصة ويكره ان يتكى
على قوس او عصا **فروع** سمع النداء وهو يا كل تركه ان خاف فوت الجمعة او مكتوبة
لا جماعة رستاقي سعي يريد الجمعة وخواجه ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب
اليها وبهذا يعلم ان من شرك في عبادته فالعبرة للاغلب الا فضل خلق الشعر
وقلم الظفر بعدها لا باس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ احد
الا ان لا يجد الا فرجة امامه فيخطي اليها للضرورة ويكره التخطي للسؤال بكل حال
وسئل عليم السلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلاة
وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب المشايخ كما في التاتارخانية وفيها
سئل بعض المشايخ ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكامات
الاشياء ما اختص به يومها قراءة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره
افراذه بالصوم وافراد ليلة بالقيام فقد وهم وفيه تجتمع الارواح وتوار القبور
ويا من الميت من عذاب القبر ولا تسج في جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم بحاجه
وتعالى **باب العيدين** سمي به لان الله تعالى فيه عوايد الاحياء
ولعوده بالسرور غالبا واتفا ولا يستعمل في كل يوم فيه مرة ولذا قيل

مطل
تطلق الحزمة على
المكروه بخبر ما

مطل
ساعة الاجابة

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه وجه الجيب ويوم العيد والجمعة
فالاجتماع ليرلنم الا صلاة احدها وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد
كذا في القهستاني عن التمر تاشي **قلت** قد راجعت التمر تاشي فرائه حكاة عن
الغري وبصيغة التمرين فتنبه وشرح في الاولى من الهجرة تجب صلاتها في الاصح
على من تجب عليه الجمعة بشرائطها المتقدمة سوى الخطبة فانها سنة بعدها
وفي القنية صلاة العيد في القرى تتركه تخريما اي لانه اشتغال بالاصح لان المشرط
الصحة وتقدم صلاتها على صلاة الجنائز اذا اجتمعا لانه واجب عينا والجنائز
كفاية وتقدم صلاة الجنائز على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على
الكسوف لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تأخير الجنائز عن السنة
واقره المصنف كانه لما قالها بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقديم
الجنائز والكسوف حتى على الفرض ما لم يضيئ وقته فامل وندب يوم الفطر اكله
حلا وترا ولو قرويا قبل خروجه الى صلاتها واستياكه واغتساله وتطيبه
بماله ترحي لالون ولبسه احسن ثيابه ولو غير ابيض واذا افطرت صح عطفه على
اكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم اني بكلمة ثم خروجه كيف يدتر اخيه عن
جميع ما مر ما شيا الى الجنائز وهي المصلي العام والواجب مطلق التوجه والخروج
اليها اي الجنائز لصلاة العيد سنة وان وسعهم المسجد الجامع هو الصحيح والاباس
باخراج من رايها لكان في الخلاصة لا باس ببنائه دون الخراج ولا باس بعوده
راكبا وندب كونه من طريق آخر واطهار بالبشاشة واكثار الصدقة والتختم
والتهنية بتقبل الله منا ومنكم لا ينكر ولا يلبس في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا
يتعلق بالتكبير والتنفل كذا قرره المصنف بتعا للبحر لكن تعقبه في النهروان ورجح تقيدها
بالجهر زاد في البرهان وقال الجهر به سنة كالا صهي وهور واية عنه ووجهها
ظاهر قوله تعالى ولتكموا العدة وتكبروا الله ووجه الاول ان رفع الصوت بالذكر
برعة فيقتصر على مورد الشرح انتهى وكذا لا يتنفل بعدها في مصلاتها فانه يكره
عند العامة وان تنفل بعدها في البيت جاز بل يندب تنفل باربع وهذا الخواص
اما العوام فلا يمتنعون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبتهم في الخيرات بحس
وفي هامشه بخط ثقة وكذا صلاة رعايب وبركة وقد ران عليها رضي الله عنه
راي رجلا يصلي بعد العيد فقبل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل
تحت الوعيد قال تعالى ارايت الذي يهوى عبدا اذ صلى ووقتها من الارترفاع
قد ررح فلا نصح قبله بل تكون نقلا محرم الى الزوال باسقاط الغاية فلوزات
الشمس وهو في اثنا عشر فسدت كما في الجمعة كذا في السراج وقد مناه في الاثني عشرية
ويصلي الامام بهم ركعتين مثليا قبل الزوايد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة
ولو زاد تابعه الى ستة عشر لانه ما ثور الا ان يسمع من المكبرين فينا في بالكل ويوالي
ندبا بين القرائتين ويقرأ بالجمعة ولو ادر كالموتم الامام في القيام بعد ما كبر كبر

مطل
تقدم صلاة الجنائز

في الحال برأى نفسه لانه مسروق ولو سبق بركعة يقرأ ثم يكبر ليلا ينوي الى
التكبير فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر المومنين لا يكبر في القيام ولكن
ليركع ويكبر في الركوع على الصحيح لان الركوع حكم القيام فالانبياء بالواجب اولى
من السنن كالركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى
القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو عاد يلبغي الفساد ويرفع يديه في الزوائد وان لم
يراممه ذلك الا اذا كبر راعيا كما لا يرفع يديه على المختار لان اخذ الركبتين
سنة في محله وليس بين تكبيرة ذكر مسنون ولذا يرسل يديه ويكسب بين كل
تكبيرة ثلاث تسميمات هذا يختلف بكثرة الزحام وقلة ويخطب بعدها خطبتين
وهما سنة فلو خطب قبلها صح واسا لترك السنة وما ليس في الجمعة ويكبر بين
فيها ويكبر والخطب ثمان بل عشر يبدأ بالتحميد في ثلاث خطبة جمعة واستقفا
ومكاح وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم اراه ويبدأ بالتكبير
في خمس خطبة العيدين وثلاث خطبة الحج الا ان التي بمكة وعرفة ويبدأ فيها بالتكبير
ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن ابى الليث ويستحب ان يبتدئ الاولى بتسبح
تكبيرات تترى اي متتابعات والثانية يسبح هو السنة وان يكبر قبل نزوله
من المنبر اربع عشرة واذا صعد عليه لا يجلس عندنا معراج ويعلم الناس فيها احكاما
صدقة الفطر ليؤديها من لم يودها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها ليخبر جوها
في محالها ولما رآه وهكذا كل حكم احتيج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يصليها
وحده ان فاتت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كما في تيمم البحر وفيها
يلغز اي رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه لو امكنه الذهاب امام آخر
فعل لانها تودي بمصر واحد بمواضع كثيرة اتفاقا فان عجز صلى اربعا كالضحي
وتوخر بعد ركطرا الى الزوال من الغد فقط من الثاني كالاول وتكون قضا
لا اذا سيجي في الاضحية وحكي القهستاني قولين واحكامها احكام الاضحية
لكن هنا يجوز تاخيرها الى ثلاث ايام التجر بلا عذر مع الكراهة وبه اي بالعذر
بدونها فالعذر هنا النفي للكراهة وفي الفطر للصحة ويكبر جهرا اتفاقا في الطري
قيل وفي المصلي وعليه عمل الناس اليوم لا في البيت ويندب تاخير اكل عنها
وان لم يضح في الاصح ولو اكل لم يكبر اي تخريا ويعلم الاضحية وتكبير التشريق
في الخطبة ووقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبيها بالواقفين ليس بشي هو
نكرة في موضع النفي فتعم انواع العبادة من فرض وواجب ومستحب فيفيد الاباحة
وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين وقال الباقي لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم
ولماع الوعظ بلا وقوف وكشف راس جاز بلا كراهة اتفاقا ويجب تكبير
التشريق في الاصح للامرية مرة وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفة
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد هو الماثور
عن الخليل والمختار ان الذي يوحى اسماعيل وفي القاموس انه الاصح قال ومعناه

الخطبة عشر

طه
لغز

مطبع

مطبع الله عقب كل فرض عيني بلا فصل يمنع البناء في جماعة وقضى فيها منها
من عامة لقيام وقته كالاضحية مستحبة خرج جماعة النساء والعرأة لا العبيد
في الاصح جوهره اوله من فجر عرفة وآخره العصر العيدين داخل الغاية فهي ثمان
صلوات ووجوبه على امام مقيم بمصر وعلى مقتد مسافر اذ قروى او امرأة بالبعثة
لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدى بمسافر وقال ابو جوبه فور كل فرض مطلقا
ولو منفرد او مسافرا او امرأة لانه تبع المكتوبة الى عصر اليوم الخامس ايام التشريق
وعليه الاعتماد والعمل والفتوى في عامة الاصناف وكافة الاعصار ولا بأس به
عقب العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون ولا يمنع العامة
من التكبير في الاسواق في الايام العشرية وبه ناخذ بحسب وجبتي وغيره وياقي
الموتم به وجوبا وان تركه امامه لا اذية بعد الصلاة قال ابو يوسف صليت بهم
الغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكب بهم ابو حنيفة والمسبوق يكبر وجوبا
كاللاحق لكن عقب القضاء لا فاته ولو كبر مع الامام لا تقصد ولو لم يفسد
وبدأ الامام بسجود السهو لوجوبه في تخريمها ثم بالتكبير لوجوبه في حرمتها ثم
بالتلبية لو محرما لعدم ما خلاصه وفي الرواية لوجوبه بالتلبية سقط السجود والتكبير
باب الكسوف مناسبتة اما من حيث الاتحاد او التضاد ثم
الجمهور انه بالكاف والحاء للشمس والقمر يصلي بالناس من يملك اقامة الجمعة ببيان
المستحب وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده في البحر عند الكسوف
ركعتين ببيان لاقلمها وان شأ اربعا او اكثر كل ركعتين بتسليمة او كل اربع تجبتي
وصفتها كالنفل اي بركوع واحد في غير وقت مكروه بلا اذان ولا اقامة ولا
لا جهر ولا خطبة وينادي الصلاة جامعة ليجمعوا ويصلي فيها الركوع والسجود
والقراءة والادعية والاذكار الذي هو من خصائص النافلة ثم يدعون بعد ذلك
مستقبل القبلة او قايما مستقبل الناس والقوم يؤمنون حتى تجلي الشمس
كلها وان لم يحضر الامام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تجوز عن الفتنة
كالخسوف للقمر والريح والشديدة والظلمة القوية نهارا والنوء القوي ليلا
والفرق الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج
والمطر الدائم وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر
ان بدعة اي حسنة وكل طاعون وباء والعكس ونماه في الاستباه وفي العيني
صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلاة الخسوف حسنة وكذا
البقيّة وفي الفتح واختلف في استناب صلاة الاستسقاء فلزا اخر والله اعلم
باب الاستسقاء هو دعاء واستغفار فانه السبب لارسال
الامطار بلا جماعة مسنونة بل هي جائزة وبلا خطبة وقال لا يفعل كالعيد وهل
يكبر للزوائد خلاف وبلا قلب ردة اخلا فالمحمد وبلا حضور ذي وان كان
الراجح ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا واما قوله تعالى وما دعا الكافرين

طه
يجب اتباع ما توارثه
المسلمون

طه
الدعاء برفع الطاعون

طه
دعاء الكافر يستجاب

الاغصان في الآخرة شروح تجمع وان صلوا فرادى جاز في مشروعة للموت
وقول التحفة وغيرها ظاهرا رواية لاصلاة اي جماعة ويخرجون لثلاثة ايام
لانهم ينقل اكثر منها متتابعات ويستحب للامام ان يامرهم بصيام ثلاثة
ايام قبل الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع مشاة في ثياب غسيلة
او مرقعة متذللين متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم ويقدمون
الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجددون التوبة ويستغفرون للمسلمين
ويستقون بالضعفة والشيوخ والعجائز والصبيان ويعدون الاطفال
عن امهاتهم ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا
بأذن او بغيره جاز ويجمعون في المسجد بمكة وبيت المقدس ولم يذكر
المدنية كانه لضعفه وان دام المطر حتى اضر فلا بأس بالدعاء بحبسه وصرفه
حيث ينفع وان سقوا قبل خروجهم نذب ان يخرجوا شكرا لله تعالى
باب صلاة الخوف من اضافة الشيء لشرطه هي جائزة بعده
عليه السلام عندها اي عند اي حنيقة ومحمد خلافا للثاني بشرط حضور عدو
يقينا فلو صلوا على ظنه فبان خلافا لادريس او حنيقة عظيمة ونحوها
وحان خروج الوقت كما في مجمع الانس ولم اره لغيره فيلحفظ فيجعل الامام طائفة
بأرا العدو واربها باله ويصلي باخرى ركعة في الثاني ومنه الجمعة والعيد والعائين
في غيره لزوما **قلت** ثم راي في شرح البخاري للعيني انه ليس بشرط الاعتد
البعض قال النخام الحرب وذهبت اليه وجات الاخرى فصلى بهم ما بقي وسلم
وحده وذهبت اليه نذبا وجاه الطائفة الاولى واتوا صلواتهم بلا قراءة لانهم
لاحقون وسلموا اثر جاح الطائفة الاخرى واتوا صلواتهم بقراءة لانهم مسبوقون
وهذا ان تنازعوا في الصلوة خلف واحد والا فلا فضل ان يصلي بكل طائفة امام
وان اشتد خوفهم وعجزوا عن التزول صلوا ركعتا فرادى الا اذا كان رديفا
لل امام فيصح الاقتداء بالآيا الى الجمعة قدرتهم للضرورة وفسدت بمشي الخبير
اصطفاق وسبق حدث وركوب مطلقا وقتال كثير لا بقليل كريمة سهم والسباح
في البحر ان امكنه ان يرسل اعضاءه ساعة صلى بايما والا لا تصح صلاة الماشي
والسابق وهو يضرب بالسيف **فروع** الركاب ان كان مطلوبا تصح صلاته وان
طالبه بالعدم خوفه شرعا ثم ذهب العدو ولم يجز اخرا فم وبكسه جاز لا شرع
صلاة الخوف للعاصي بسفره كما في الظهيرية وعليه فلا تصح من البغاة صح انه عليه
السلام صلاها في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسفان وذو قنف والد اعلم
باب صلاة الجنائز من اضافة الشيء لسببه وهي بالفتح الميت
وبالكسر السرير وقيل لفتان والموت صفة وجودية خلقت منه الحياة وقيل
عدمية بوجه المحتضر وعلامته استرخا قدميه واعوجاج منخره وانحساف
صدغيه للقبلة على يمينه هو السنة وجاز الاستلقاء على ظهره وقدماه اليها وهو

المعتاد في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليتوجه للقبلة وقيل يوضع كما تيسر على
الاصح صححه في البتني وان شق عليه تركه على حاله والمرجوم لا يوجه معراج ويلقن
ندبا وقيل وجوبا بذكر الشهادتين لان الاولى لا تقبل بدون الثانية عنده قبل
الغرغرة واختلف في قبول توبة الياس والمختار قبول توبته لا ايمانه والفرق في
البرازية وغيرها من غير امره بها لولا يصح اذا قالها مرة كفاء ولا يكثر عليه
ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه لا اله الا الله ويندب قراءة يس والرعد ولا يلقن بعد
للمجيد وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهرية انه مشروع عند اهل السنة ويكفي قول يا فلان
يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله ربنا وبالا سلام ديننا ومحمد نبينا
قيل يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حوا ومن لا يسأل ينبغي ان لا
يلقن والاصح ان الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال
المشركين وقيل هم خدم اهل الجنة ويكره تمنى الموت وتماه في النهر وسيجي
في الخطي وما ظهر منه من كلمات كفرية تغتفر في حقه ويعامل معاملة مولى المسلمين
حملا على انه في حال ذوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره
الكامل واذا مات تشد لحياه وتخفض عيناه تحسينا له ويقول مغضنه بسم الله
وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسوده بقلبك
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ثم يمد اعضاءه ويوضع على بطنه سيف
او حديد لئلا ينتفخ ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده الحايض والنفساء
والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه ويقرأ عنده القرآن الى ان
يرفع الى القبر كما في القهستاني معزيا للشف **قلت** وليس في التنف الى الغسل
بل الى يرفع فقط وفسه في البحر يرفع الروح وعبارة الزيلعي وغيره تركه القراءة عنده
حتى يغسل وعلمه الشربلا في امداد الفتاح بقوله تنزيها للقران عن نجاسة
الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل حدث وعليه فينبغي جوارها كقراءة
المحدث ويوضع كمات كما تيسر في الاصح على سرير حجري وترا الى سبع فقط فتح
لكفنه وعند موته مئذنة ثلاث لا خلفه ولا في القبر وكره قراءة قران عنده الى تمام
غسله عبارة الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله وتستعمر رية الغليظة
فقط على الظاهر من الرواية وقيل مطلقا الغليظة والخفيفة وصح صححه الزيلعي
وغيره ويغسلها تحت خرقة السترة بعد لف خرقة مثلها على يديه لحرمة التمس
كالنظر ويجرد من ثيابه كمات وغسل عليه السلام في قميصه من خواصه ويوضي
من يومه بالصلاة بلا مضضة واستنشاق المخرج وقيل يفعلان بخرقه وعليه
العمل اليوم ولو كان جنبا او حائضا ونفسا فعلا اتفاقا تقيما للطهارة كما في
امتداد الفتاح ستمنا من شرح المقدسي ويبدأ بوجهه ويمسح راسه ويصب
عليه ما يغلي بسدر ورق البق او حوض بضم فسكون الاثنان ان تيسر
والا فخالص مغلي ويغلي راسه ولحيته بالخطي نبت بالعراق ان وجد والا

مطل
التلقين بعد الدفن
مشرع

فبالصابون ونحوه هذا لو بها شعر حتى لو كان امردا واجرد لا يفعل ويصح
 على يساره ليمس يمينه فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت منه ثم على يمينه كذلك
 ثم يجلس مسندا باليمنى المفعول اليه ويمسح بطنه رقيقا وما خرج منه يغسله ثم
 بعد اعادة يصبغ على شقه الايسر ويغسله وهذه غسله ثالثة ليحصل المسوة
 ويصب عليه الماء عند كل اصباح ثلاث مرات لما مر وان زاد عليها ونقص جاز
 اذ الواجب مرة ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه لان غسله ما وجب لرفع
 الحدث لبقائه بالموت بل لتجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم
 يطهر بالفصل كرامة له وقد حصل بخر وشرح مجمع وينشف في ثوب ويجعل الخوط
 بفتح الخا العطر المركب من الاشياء الطبية غير زعفران وورس لكرهاهنا للرجال
 وجعلها في الكفن جهل على راسه وحيتته ندبا والكافور على مساجده كرامة لها
 ولا يريح شعره اى يكره ذلك تحريما ولا يقص ظفره الا المكسور ولا شعره ولا
 يخشق ولا يابس يجعل القطن على وجهه وفي خماره كدبر وقيل واذن وفم وانف
 وتوضع يده في جانيه لا على صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك ويمنع زوجها
 من غسلها ومساها لامن النظر اليها على الاصح مئنه وقالت الائمة الثلاثة
 يجوز لان عليا غسل فاطمة رضي الله عنهما قلنا هذا محمول على بقا الزوجية
 لقوله عليه السلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت الاسيبي ونسبي مع ان
 بعض الصحابة انكر عليه شرح مجمع للعيني وهي لا تمنع من ذلك ولو ذمته بشرط
 بقا الزوجية بخلاف ام الولد والمدربرة والمكاتب فلا يغسلونه ولا يغسلهن على
 المشهور مجتبى والمعتبر في الزوجية صلاحيتها الغسل حاله الغسل لا حاله
 الموت فمنع من غسله لو بان قبل موته او ارتدت بعده ثم اسلمت او ست
 ابنه بشهوة لزال النكاح وجاز لها غسله لو اسلمت زوج المجوسية فامت
 فاسلمت بعده حل مسها حينئذ اعتبارا بحالة الحياة وجد راسا دمي او احد
 شقيقه لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن الا ان يوجد اكثر من نصفه ولو بلا راس
 والا فضل ان يغسل الميت مجانا فان ابتغى الفاسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا
 لا لتعينه عليه وينبغي ان يكون حكم الحال والخمار كذلك سراج ولو غسل الميت
 بغير نية اجزاى اطهارته لا اسقاطا لفرض عن ذمة المكلفين ولذا قالوا
 لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا لانا امرنا بالغسل فيجره في الماء
 بنية الغسل ثلاثا فتح وتعليله يفيد انهم لو وصلوا عليه بلا اعادة غسله صح وان
 لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار الاصل فيه تغسيل الملائكة لادم عليه
 السلام وقال الولد هذه سنة موتاكم **فروع** لو لم يد راسه ام كافر ولا
 علامة فان في دارنا غسل وصلى عليه والا لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة
 اعتبر الاكثر فان استوا وغسلوا واختلف في الصلاة عليهم ومحل دفنهم
 كدفن ذمية حبلى من مسلم قالوا والا حوط دفنها على حدة ويجعل ظهرها للقبلة

الشيعي بالموت

لان وجه الولد لظهرها ماتت بين رجال او هو بين نسائه المحرم فان لم يكن
 فالاجنبى بخرقه ويحم الخنثى المشكل لوراها والاكعيه فيغسله الرجال والنساء
 يعم لغفده ما وصلى عليه ثم وجده وغسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لا ويسن في الكفن
 له ازار وقيص ولقافة وتكره العامة للميت في الاصح مجتبى واستحبها المتأخر
 للعلماء والاشراف ولا يابس بالزيادة على الثلاث ويجسن الكفن لحديث حسنا
 اكفان الموتي فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن اكفانهم ظهره
 ولها درع اى قميص وازار وخمار ولقافة وخرقة تربط بها ثدياها وبطنها
 وكفايته له ازار ولقافة في الاصح ولها ثوبان وخمار ويكره اقل من ذلك
 وكفن الضرورة لها ما يوجد واقله ما يعم البدن وعند الشافعي ما يستر العورة
 كالحي تبسط اللقافة او لا ثم يسط الازار عليها ويقص ويوضع على الازار
 ويلف يساره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك ليكون الايمن على الايسر وهي تلبس الدرع
 ويجعل شعرها خفيفين على صدرها فوقه اى الدرع والخمار فوقه اى الشعر تحت
 اللقافة ثم يفعل كما مر ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وخنثى مشكل كرامة فيه
 اى الكفن والمحرم كاللحال والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في واحد جاز
 والسقط يلف ولا يلقن كالعضو من الميت وادمى متبوش طري لم يتفخ يلقن
 كالذى لم يدفن مرة بعد اخرى وان تفنخ كفن في ثوب واحد والى هنا صار
 المكفنون احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المجتبى ولا يابس في الكفن يبرود
 وكتمان وفي النساء بحري ومنزعه ومحصن لجوارحه بكل ما يجوز لبسه حال الحياة
 واجبه البياض او ما كان يصلى فيه وكفن من الامال له على من يحب عليه نفقته
 وان تعدد واقصى قدر ميراثهم واختلف في الزوج والفتوى على وجوب كنفها
 عليه عند الثاني وان تركت مالا خاتية ورجحة في البحر بانه الظاهر لانه لكونها
 وان لم يكن ثمة من يحب عليه نفقته ففي بيت المال فان لم يكن بيت المال معمورا
 او منتظما فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدر واسالوا الناس له ثوبا فان فضل شي
 رد للمتصدق ان علم والا كفن به مثله والا تصدق به مجتبى وظاهره انهم لا يجب
 عليهم الاسوال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحد وذلك
 الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن على ملك المتبرع ^{الصلاة}
 عليه صفتها فرض كفاية بالاجماع فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع فنية كدفنه وغسله
 وتجهيزه فانها فرض كفاية وشرطها ستة اسلام الميت وطهارته ما لم يهل عليه
 التراب فيصلى على قبره بلا غسل وان صلى عليه او لا استحانا وفي القنينة الطهارة
 من النجاسة في ثوب وبدن ومكان وستر العورة شرط في حق الميت والامام
 جميعا فلو ام بلا طهارة والقوم بها اعيدت وبعبارة لا كالمات امرأة لسقوط
 فرضها بواحد وشرطها ايضا حضوره ووضعها وكونه امام المصلى فلا تصح
 على غائب ومحمول على نحو دابة وموضوع خلفه لانه كالامام من وجه دون وجه

لصحتها على الصبي وصلاة النبي عليه السلام على النجاشي لغوية او خصوصية وصحت
وصحت لو وضعوا الراس موضع الرجلين واسا وان تعدوا ولو اخطاوا القبلة
صحت ان تحروا والا لافتتاح السعادة وركتها شيان التكبيرات الاربع فالاولى
ركن ايضا لاشراط فلزالم يحزبنا اخرى عليها والقيام فلم تحز قاعدا بلا عذر
وسننها ثلاثة التمجيد والثنا والدعاء فيها ذكره الزاهدي وغيره وما فهمه الكمال
من ان الدعاء ركن والتكبير الاول شرط رده في البحر ينصرف بهم بخلافه وهي فرض
على كل مسلم مات خلا اربع بغاة وقطاع طريق فلا يغسلوا ولا يصلى عليهم اذا قتلوا
في الحرب ولو بعده صلى عليهم لانه حد او قصاص وكذا اهل عصبة مكابرة مصريللا
بسلاح وخناق خنق غير مرة فحكمهم كالغاة من قتل نفسه ولو عدا يغسل ويصلى
عليه به يفتي وان كان اعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني بما
في سلم انه عليه السلام اتى برجل قتل نفسه فلم يصلى عليه لا يصلى على قاتل احد
ابويه اهانة له والحقه في النهر بالغاة وهي اربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة
مقام ركعة يرفع يديه في الاولى فقط وقال ائمة بلخ في كلها ويثنى بعدها وهو
سبحانك اللهم وبحمدك ويصلى على النبي عليه السلام كما في التشهد بعد الثانية
لان تقديمها سنة الدعاء ويدعو بعد الثالثة بامور الاخرة والماثور اولى وقدم
فيه الاسلام مع انه الايمان لانه مبني عن الانقياد فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان
والانقياد واما في حال الوفاة فالانقياد وهو العمل غير موجود ويسلم بلا دعاء
بعد الرابعة تسليمين ناويا الميت مع القوم ويسر الكل الا التكبير زيلعي وغيره
لكن في البدايع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى يحجر بواحد
ولا قراءة ولا تشهد فيها وعين الشافعي الفاشحة في الاولى وعندنا يجوز بنية
الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صفوفها آخرها
الظهار للتواضع ولو كبر امامه خمس لم يتبع لانه منسوخ ويمثل الموتى حتى يسلم
معه اذا سلم به يفتي هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوى الاقتناع
بكل تكبيرة وكذا في العيد ولا يستغفر فيها لصبي ومجنون ومعتوه لعدم تكليفهم
بل يقول بعد دعاء البايعين اللهم اجعله لنا فرطا بفتحيتين اى سابقا الى الخوض
ليهيي الماء وهو دعاءه ايضا يتقدمه في الخير لاسيما وقد قالوا احسنات الصبي له
الا ابو يه بل لها ثواب التعليم واجعله ذخرا يضم الذال المحجة ذخيره وشافعا
مشفعا مقبول الشفاعة ويقوم الامام ندبا بخد الصدر مطلقا للرجل والمرأة
لان محل الايمان والشفاعة لاجله والمسبوق ببعض التكبيرات لا يكره في الحال بل
ينتظر تكبيرا لامام ليكبر معه للافتتاح لما مر ان كل تكبيرة ركعة والمسبوق لا يبدأ
بما فات وقال ابو يوسف لا ينتظر الحاضر في حال التخرية بل يكره اتفاقا للتخرية
لان كالمدر ك ثم يلي ان ما فاتهما بعد الفراغ فسقا بلا ان خشيا رفع الميت على
الاعناق وما في المجتبى من ان المدر ك يكره الكل للحال شاذ نهر فلو جاء المسبوق

ط
حسنات الصبي له
الا ابو يه

بعد تكبير الامام الرابعة فانت الصلاة لتعذر الدخول في تكبيرة الامام عند ابى يوسف
يدخل لبقا التخرية فاذا سلم الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكره
الحلي وغيره واذا اجتمعت الجنائز نافوا وانصلا على كل واحدة اولى من الجمع وتقيد
الافضل افضل وان جمع جاز ثمر ان شاحصل الجنائز صفوا واحدا وقام عند افضلهم
وان شاحصلها صفوا مما يلي القبلة واحدا خلف واحد بحيث يكن صدر كل جنازة
مما يلي الامام ليقوم بخد صدر الكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود
وراعى الترتيب المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالافضل
الرجل مما يليه فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأهقة والصبي الحر يقدم على العبد
والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فيعكس هذا فيجعل الافضل
مما يلي القبلة فتح ويقدم في الصلاة عليه السلطان ان حضرا ونائبه وهو امير المص
ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة القاضي ثم امام الحى فيه
ابهام وذلك ان تقديم الولاة واجب وتقديم امام الحى مندوب فقط بشرط ان
يكون افضل من الولى والا فالولى كفى في المجتبى وشروح الجمع لصنفته وفي الدراية
امام المسجد الجامع اولى من امام الحى اى مسجد محله نهر ثم الولى بترتيب المحصنة
الاتكاح الا الاب فيقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالابن
اولى فان لم يكن ولى فالزوج ثم الخيران ومولى العبد اولى من ابنه الحر لبقا ملكه والفتوى
على بطلان الوصية بغسله والصلاة عليه وله اى للولى ومثله كل من يقدم عليه من
باب اولى الاذن لغيره فيها لانه حقه فيملك ابطاله الا اذا كان هناك من يساويه
فله اى لذلك المساوى ولو اصغر سنا المنع لمشاركته في الحق اما البعيد فليس
له المنع فان صلى غيره اى الولى من ليس له حق التقدم على الولى ولم يتابعه الولى
اعاد الولى ولو على قبره ان شاحصل حقه لا لاسقاط الفرض ولذا قلنا ليس من صلى
عليها ان يعيد مع الولى لان تكرارها غير مشروع والا اى وان صلى من له حق التقدم
كقاض او ناييه او امام حى او من ليس له حق التقدم وتابعه الولى لا يعيد لانهم
اولى بالصلاة منه وان صلى هو اى الولى بحق بان لم يحضر عليه لا يصلى غيره بعده
وان حضر من له التقدم لكونها بحق اما لو صلى الولى بحضرة السلطان مثلا اعاد
السلطان كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له لعدم الصلاة اصلا
فيصلى على قبره ما لم يتمرق وان دفن واهيل عليه التراب بغير صلاة او بها بلا
غسل او ممن لا ولاية له صلى على قبره استحسانا لم يغلب على الظن تفسيحه من
غير تقدير هو الاصح وظاهره انه لو شك في تفسيحه صلى عليه لكن في النهر عن محمد
لا كانه تقديم الممانع ولم تحجز الصلاة عليها راجيا ولا قاعدا بغير عذر استحسانا
وكرهت تحريما وقيل تنزيها في مسجد جماعة هو اى الميت فيه وحده اومع القوم
واختلف في الخارج عن المسجد وحده اومع بعض القوم والمختار الكراهة مطلقا
خلاصته بنا على ان المسجد انما بنى للمكتوبة وتوابعها كنافلة وذكر وتدريس علم

وهو الموافق لاطلاق حديث ابي داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له
ومن ولد مات يغسل ويصلى عليه ويرث ويورث ويسمى ان استهل بالنيا للفاعل
اي وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج اكثره حتى لو خرج راسه فقط وهو
يصيح فذبحه رجل فعليه الغرة وان قطع اذنه فخرج حيا فمات فعليه الدية
والا يستهل غسل وسمى عند الثاني وهو الاصح فيفتي به على خلاف ظاهر الرواية
اكر ما لم يمت ادم كما في ملتقى البحار وفي النهر عن الظهيرية واذا استبان بعض خلقه
غسل وحشر هو المختار وادرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه وكذا لا يرث اذا انفصل
بنفسه كصبي سبي مع احد ابويه لا يصل عليه لانه تبع له اى في احكام الدنيا لا العقبى
لما سار انهم خدم اهل الجنة ولو سبي بدونه فهو مسلم تبع للدار والسبى اوبه
فاسلم هو او اسلم الصبي وهو عاقل اى ابن سبع سنين صلى عليه لصيرورته مسلما
قالوا ولا ينبغي ان يسأل العاصي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقة وما يجب الايمان
به فمقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكتفى به ولا يضرتوقفة في جواب
ما الايمان ما الاسلام فتح ويغسل المسلم ويلقن ويدفن قريبا له كماله الكافر الاصل
اما المرتد فيلقى في حفرة كالكلب عند الاحتياج فلوله قريب فالاولى تركه لهم من
غير مراعاة السنة فيغسله غسل التوب النجس ويلقن في خرقه ويلقنه في حفرة
وليس للكافر غسل قريبا للمسلم واذا حمل الجنازة وضع نذبا مقدما بكسر الهمزة
وتفتح وكذا المخرج على يمينه عشر خطوات لحديث من حمل جنازة اربعين خطوة
كفرت اربعين كبيرة ثم وضع مخرجها على يمينه كذلك ثم مقدمها على يساره
ثم مخرجها كذلك فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وصح انه عليه السلام
حمل جنازة سعد بن معاذ ويكره عندنا حمله بين عمودي السريبل يرفع بل يرفع
كل رجل قائمة باليد لا على العنق كالاستعة ولذا كره حمله على ظهر ودائه والصبي
الرضيع والقطيم او فوق ذلك قليلا يحمله واحد على يديه ولورا كبا وان كان
كبير حمل على الجنازة ويسرع بها بلا خيب اى عدو سريع ولو به كره وكره تاخير
صلاته ودفنه ليصلى عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة الا اذا خيف فوتها بسبب
دفنه فنيه كما كره لم تبعها جلوس قبل وضعها وقيام بعده ولا يقوم من في المصلى
لها اذا راها قبل وضعها وندب المشي خلفها لانها متبوعة الا ان يكون خلفها
نساء فالمشي امامها احسن اختيار ويكره خروجهن نحو نما وتزجل لنايحة ولا
يتروك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها ويسارها ولو مشى امامها جاز وفيه
فضيلة ايضا ولكن ان تباعد عنها او تقدم الكل او ركب امامها كره كما كره فيها
رفع صوت بذكر او قراءة فتح وحفر قبره في غير دار مقدار نصف قامة وان زاد
نخن ويلحد ولا يشق الا في ارض رخوة ولا يجوز ان يوضع فيه مضرية وما روى
عن علي بن عيسى شهور لا يؤخذ به ظهير به ولا باس باخذ تابوت ولو من حجر او
حديد له عند الحاجة كرخاوة الارض ويسن ان يفسس فيه التراب مات في سفينة

مظلة
الغرة

مظلة
سنتين بعض الخلق

مظلة
توقف العاصي

غسل

غسل وكفن وصلى عليه والقي في البحر ان لم يكن قريبا من البر فتح ولا ينبغي ان يدفن
الميت في الدار ولو كان صغيرا لا يختص هذه السنة بالانبياء واقعات ويستحب
ان يدخل من قبل القبلة بان يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد فان يقول واصنع بسم
الله وبالله وعلى ملة رسول الله ويوجه اليها وجوبا وينبغي كونه على شقة اليمين
ولا ينبغي ليوجه اليها ويحل العقدة للاستغناء عنها ويسوى اللين عليه والغضب لا
الاجر المطبوع والمختب لو حول الميت اما فوته فلا يكره ذكره ابن ملك وجاز
ذلك حوله بارض رخوة كالنابوت ويسجى اى يغطي قبرها ولو خشي لا قبره
الا لعدو كطرويهال التراب عليه وتكره الزيادة على ما خرج منه من التراب لانه بمنزلة
البناء ويستحب حثيه من قبل راسه ثلاثا وجلوس ساعة بعد دفنه لردعا وقراءة
بقدر ما ينجر الجوز وويرق لحمه ولا باس برش الماء عليه حفظ الترابية عن
الاندراس ولا يربع للميت عنه ويسم نذبا وفي الظهيرية وجوبا قدر شبر
ولا يحصى للميت عنه ولا يطين ولا يرفع عليه نثا وقيل لا باس به وهو المختار
كما في كراهية السراجية وفي جنازتها لا باس بالكتانية ان احتيج اليها حتى لا يذهب
الاش ولا يمسهن ولا يخرج منه بعد اهالة التراب الا الحق اذمي كان تكون
الارض معصوبة او اخذت بشفعة ويخير المالك بين اخراجه ومساواة بالارض
كما جاز زرعه والبناء عليه اذ ابلى وصار نثا بازيلعى حامل مائة وولدها حتى
يضطرب يشق بطنها من اليسر ويخرج ولدها ولو بالعكس وخيف على الام قطع
واخرج لوميتا والا لا كما في كراهية الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق
قولان والا لوى نعم فتح **فروع** الاتباع افضل من النوافل لولقرابة او جوار او
صلاح معروف ينذب دفنه في جهة بوته وتجيلاه وستر موضع غسله فلا يسراه
الا غاسله ومن يعينه وان راى ما يكره لم يحذر ذكره لحديث اذكروا محاسن موتاكم
وكفوا عن مساويهم لا باس بنقله قبل دفنه وبالا اعلام بموته وبارثائه بشعر
او غيره لكن يكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازة لحديث من تغرب بعن
الجاهلية ويتغربة اهله وترغيبهم في الصبر وباتخاذ طعام لهم وبالجلوس لها
في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الا لغايب وتكره التعزية
ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول اعظم الله اجر كواحسن عزاك
وعف لميتك وبزيارة القبور ولوللتسا لحديث كنت نهيتكم عن زيارة
القبور الا فزوروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله
بكم لاجقون ويقرا يس وفي الحديث من قراء الاخلاص احد عشر مرة ثم وهب اجرها
للاموات اعطى من الاجر بعد الاموات ويحضر قبر لنفسه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا
يكره تهينة نحو الكفن بخلاف القبر يكره المشي في طريقه حتى لو لم يصل
الى قبر الا بوطى قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر هو
المختار عظم الذمي محترم انما يعذب الميت بكما اهله اذا وصى بذلك كتب على

جهة الميت او عياله او كفته عهد تامه يرحم ان يغفر الله للميت اوصى بعضهم
ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى في المنام فيل
ققال لما وضعت في القبر جاتني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوب باعلى جبهتي بسم الله
قالوا انت من عذاب الله **باب الشهيد** فيعمل بمعنى مفعول
لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه حي عند ربه فهو شاهد هو كل مكلف مسلم
ظاهر فالحايض ان رات ثلاثة ايام غسلت والا لا لعدم كونها حايضا ولم يعد عليه
السلام غسل حنظلة لحصوله بفعل الملائكة بدليل قصة آدم قتل ظالما بغير حق
بجراحة اى بما يوجب القصاص ولم يجب بنفس القتل مال بل قصاص حتى لو وجب
المال بعارض كالصلى او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة ولم يترت فلوارتت
غسل كما سيحى وكذا يكون شهيدا لو قتله باغ او حربي او قاطع طريق ولو تسببا
او بغيره له جازحة فان مقتولهم شهيد باى آتة قتلوه لان الاصل فيه شهيد احد
ولم يكن كلهم قتل سلاح او وجد جريحاً ميتاً في معركتهم المراد بالجراحة علامة
القتل كزروج الدم من عينه او اذنه او حلقه صافيا لا من انقه او ذكره او دبره
او حلقه جامدا فيخرج عنه ما لا يصلح للدفن ويزاد ان نقص ما عليه عن كفن
السنة وينقص ان زاد لاجل ان يتم كفته المسنون ويصلى عليه بلا غسل ويدفن
بدنه وثيابه حديث زملوهم بكمومهم ويغسل من وجد قتيلا مصر او قربة
فيما اى في موضع يجب فيه الدية ولو في بيت المال كالمقتول في جامع وشارع
ولم يعلم قاتله او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا كن قتل للصوم
ليلة المصرفة لانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله للصوم غاية الامران
عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون او قتل بجرح او قصاص اى يغسل وكذا
بتعزير او افتراس سبع او جرح وارثت وذلك بان اكل او شرب او نام او
تداوى ولو قليلا او اوى خيمة او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقدر
على اديها او نقل من الحركة وهو يعقل سوا وصلحيا او مات على الايدى وكذا
لو قام من مكانه الى مكان آخر بدافع لا خوف وطى الخيل او اوصى بامور
الدنيا وان باسودا لاخرة لا يصير مرتبة عند محمد وهو الاصح جوهره لانه من احكام
الاموات او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير والا فلا وهذا كله اذا كان بعد
انقضاء الحرب ولو فيها اى في الحرب لا يصير مرتبة بشئ مما ذكر وكل ذلك في
الشهيد الكامل والا فالمرتبة شهيد الاخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو
فاصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطمون
والنفسا والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم
وقد عدهم السيوطي نحو ثلاثين **باب الصلاة في الكعبة في**
الباب زيادة على الترجمة وهو حسن يصح فرض وتقل فيها وفوقها ولو بلا ستر
لان القبلة عندنا هي العرصة والهوى الى عنان السماء وان كره الثاني للزهي فترك التعظيم

منفردا او جماعة وان وصليته اختلفت وجوبهم في الترجمة الى الكعبة الا اذا جعل
قفاه الى وجه امامه فلا يصح اقتدائه لتقدمه عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا
حائل ولو جنبه لم يكره ففى اربع وقصص لو تخلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها
من امامه ان لم يكن في جانبه لتاخره حكم ولو وقف مسامتا لركن في جانب الامام
وكان اقرب لداره وينبغي الفساد احتياطا لخرج جهة الامام وهذه صورته
وكذا لو اقتدوا من خارجها بامام فيها والباب مفتوح صح لانه كقيامه في
موضع امام المحراب **كتاب الزكاة** قراؤها بالصلاة في اثنتين
وثابنتين موضع التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قيل
فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا هي لغة النظافة والنماء وشرعا غلبك خروج
الاباحة فلو اطعم يتيما ناويا الزكاة لا تجزى الا اذا دفع اليه المطعوم كالوكساء
بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم جزء مال خرج المنفعة فلو
اسكن فقيرا داره سنة ناويا لا تجزى عنه الشارع وهو ربع عشر نصاب
حولى خرج النافلة والنفقة من مسلم فقير ولو معتوها غير هاشمي ولا مولا
اى معتقة وهذا معنى قول الكثر غلبك المال اى المعهود اخرجه شرعا مع قطع
المنفعة عن المملك من كل وجه فلا يدفع لاصله وقعه لله تعالى بيان الاشتراط
النية وشرط افتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية والعلم به ولو حكما ككونه
في دارنا وسببه اى سبب افتراضها ملك نصاب حولى نسبة الحول لحواله عليه
نام بالرفع صفة ملك خرج مال المكاتب **اقول** انه يخرج باشرط الحرية
على ان المطلق ينصرف للكمال ودخل ما ملك بسبب خبيث كغصب خبطه اذا كان
له غيره منفصل عنه يوفى دينه فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد سوا
كان لله كزكاة وخراج او للعبد ولو كفالة او موقلا ولو صداق زوجته الموقل
للفراق او نفقة لزمته بقضا او رضا بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب
ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة وفارغ عن حاجته الاصلية لان
المشغول بها كالمعدوم وفرضه ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كنيابه او
تقديرا كدينه تام ولو تقديرا بالقدرة على الاستئمان ولو بناييه ووقع على سببه
بقوله فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام ولا في كسب ماذون ولا في مرهون
بعد قبضه ولا فيما اشترى لتيارة قبل قبضه ومذيون للعبد بقدر دينه فيزك الزائد
ان بلغ نصابا وعروض الدين كالهلاك عند محمد ورجحه في البحر واوله نصيب صرف
الدين لا يبرها فقنا ولو اجناسا صرف لاقطها زكاة فان استويا كان يعين شاة
وخميس ابل حنير ولا في ثياب البدن المحتاج اليها لدفع الحر والبردان ملك
واثاث المنزل ودور السكنى ونحوها وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها اذا لم
ينو التجارة غير ان الاهل له اخذ الزكاة وانما سوا محض نصيبا الا ان تكون غير
فقه وحديث وتفسير او تزيد على تسخين منها هو المختار وكذلك آلات المحرفين

الا ما سبق في ثروته كالعصفور لا يبع الجذر فيه الزكاة بخلاف ما لا يبقى كصا بون
 يساوي نصيبا وان حال الحول وفي الاشياء الفقية لا يكون غنيا بكتبة المحتاج اليها
 الا في دين العباد فتباع له ولا في مال مفقود وجده بعد سنتين وساقط في بحر
 استخرجه بعدها ونقصوب لا بينة عليه فلوله بينة تجب لما مضى الا في غضب
 السائمة فلا تجب وان كان الغاصب مقرا خائنه ومدفون في برية نسي مكانه
 ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف
 في المدفون في كرم وارض مملوكة ودين كان مجده المديون سنتين ولا بينة عليه
 ثم صارت له بان اقرب بعدها عند قوم وقيد في مصرف الخائنة بما اذا حلف
 عليه عند القاضي اما قبله فتجب لما مضى وما اخذ مصادرة اي ظلم ثم وصل
 اليه بعد سنتين لعدم النمود والاصل فيه حديث على لا زكاة في مال الصمان وهو
 ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك ولو كان الدين على مقر ملى او على معسر
 او فليس اي محكوم بافلاسه او على جاحد عليه بينة وعن محمد لا زكاة وهو الصحيح
 ذكره ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل او علم به قاضي سيحي ان المفتي به
 عدم القضا بعلم القاضي فوصل الى ملكه لزوم زكاة ما مضى وسنقص الدين في
 زكاة المال وسبب لزوم اداها توجه الخطاب يعني قوله تعالى اتوا الزكاة
 وشرطه اي شرط افتراض اداها حولان الحول وهو في ملكه وتتمية المال كالدرهم
 والدرنايس لتعينها للتجارة باصل الخلقة فتلزم الزكاة كيف ما اسكلها ولو للنفقة
 والسوم يقيد بها الا في اوبئة التجارة في العروض اما مريجا ولا بد من مقارنتها
 لعقد التجارة كما يحيى او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة او يوجرداره التي
 للتجارة بعرض فيصير للتجارة بلاينة مريجا واستثنوا من شرط البينة ما يشترطه
 المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بالها غيرها ولا تصح بينة
 التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المتاجرة او المستعارة لئلا
 يجمع الحقان وشرط صحة اداها بينة مقارنته له اي لا ادا ولو كانت المقارنة حكما
 كالودفع بلاينة ثم نوى والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل
 ثم دفع الوكيل بلاينة او دفعها لذي يدفعها للفقير اجاز لان الاعتبار بنية
 الامر ولذا لو قال هذا تطوع او عن كفار في ثم نواه عن الزكاة قبل دفع
 الوكيل صح ولو خلط زكاة موكله ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله الفقراء
 والوكيل ان يدفع لولده الفقير وزوجته لان نفسه الا اذا قال ربيها ضعها حيث
 شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على بنية الرجوع وكانت دراهم
 الموكل قائمة او مقارنته بعزل ما وجب كله او بعضه ولا يخرج عن العهدة بالعزل
 بل بالاداء للفقراء او تصدق ب كله الا اذا نوى نذرا او واجبا اخر فيصح ويضمن
 الزكاة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث والاطلق
 فعمم العين والدين حتى لو ابر الفقير عن النصاب صح وسقط عنه واعلم ان اداء

الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز اداء الدين عن العين
 وعن دين سيقبض لا يجوز وحيلة الجواز ان يعطى مديونه الفقير زكاة ثم
 ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون مديده واخذه لكونه ظمرا بحسن حقه فان
 مانعه دفعه القاضي وحيلة التكليف بها التصديق بها على فقير ثم هو يكتف
 فيكون الثواب لهما وكذا في تغير الميحد وتماه في حيل الاشياء واقتراضها عمري
 اي على التراخي وصحة الباقي وغيره وقيل فوري اي واجب على الفور وعليه
 الفتوى كما في شرح الوهبانية فيا شتم بتاخيرها بلا عذر وترد شهادته لا ت
 الامر بالصرف الى الفقير معه قرينة الفور وهي انه لدفع حاجته وهي معجلة فتجوز
 تجب على الفور لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام وتماه في الفتح
 لا يبيح للتجارة ما اي عهد مثلا اشتراه لها فنوى بعد ذلك خدمته ثم ما سواه
 للخدمة لا يصير للتجارة وان نواه لها مال لم يبعه يحسن ما فيه الزكاة والفرق
 ان التجارة عمل فلا تتم بمجرد البينة بخلاف الاول فانه ترك العمل فيتم بها واشترائه
 لها اي للتجارة كان لها لمقارنته البينة لعقد التجارة لا مورثه ونواه لها لعدم العقد
 الا اذا تصرف فيه اي نواه يا فتجب الزكاة لاقتوان البينة بالعمل الا الذهب والفضة
 والسائمة لما فيه الخائنة لو ورث سائمة لزمه زكاةها بعد حول نوى اولها وما
 ملكه بصنعه كهيئة اوصيته او فكاح او خلع ارضه عن قود قيد بالقود لان العبد
 للتجارة اذا قتل عبد خطا ودفع به كان المدفوع للتجارة خائنه وكذا كل ما قرض
 به مال التجارة فانه يكون لها بلاينة كما مر ونواه لها كان لها عند الثاني والاصح انه
 لا يكون لها بدائع وفي اول الاشياء ولو قارنت البينة ما ليس بدل مال بال لا تصح
 على الصحيح لا زكاة في الديالى والجواهر وان ساوت الفا اتفاقا الا ان تكون للتجارة
 والاصل انه ما عدا الحجريين والسوايم اما يترك بنية التجارة بشرط عدم المانع المودي
 الى الشئ وشرط مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعقد شرا او اجارة
 او استقرار فلو نوى التجارة بعد العقد واشترى شيئا للقيمة نواه ان وجد
 رجاء باعه لا زكاة عليه كالنوى التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكما لو شري
 ارضا خراجية نواه التجارة او عشرية وزرعها او بذر للتجارة لا يكون للتجارة
 لقيام المانع **باب السائمة** هي الراعية وشرعا المكنتة بالرعي
 المباح ذكره الشئ في الكثر العام لقصد الدر والنسل ذكره الزيلعي وزاد في المحيط
 والزيادة والسمن ليعم المذكور فقط لكن في البدائع لو اسامها اللحم لا زكاة فيها
 كما لو اسامها اللحم والركوب ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلم تركوا ذلك
 لتصريحهم بالحكمين فلو علقها نصفه لا تكون سائمة فلا زكاة فيها الشك في الوجه
 ويصل حول زكاة التجارة يجعلها للسوم لان زكاة السوايم وزكاة التجارة مختلفان
 قدرا وسياسا فلا يبيح حول احدها على الآخر فلو اشترى لها اي للتجارة ثم جعلها
 سائمة اعتبر اول الحول من وقت الجعل للسوم كما لو باع السائمة في وسط الحول

المقابلة بالتجارة

وزرعته

اوقبله يوم يجنسها او بغير جنسها او بتقد ولا تقدر عنده او بعرض ونوى بها
 التجارة فانه يستقبل حولا آخر جوهره وفيها ليس في سوايم الوقف والحيل المسبلة
 زكاة لعدم المالك ولا في المواشي المعى ولا مطبوخة القوائم لانها ليست بسائمة
 نصاب الابل بكسر اليا وتسكن مائة لا احد واحد لها من لفظها والنسبة اليها ابلي
 بفتح اليا سميت به لانها تبول على احمائها خمس فيؤخذ من كل خمس منها الى خمس
 وعشرين بخت جمع بخت وهو ماله ستمائة سنون ينسب الى بخت نحر اعراب شاة وما
 بين النصابين عفو وفيها اي الخمس وعشرين بنت مخاض وهي التي طعنت في السنة
 الثانية سميت به لان اسمها تكون غالبا مخاضا اي حاملا باخرى وفي ست وثلاثين
 الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة لان اسمها تكون ذات لبن
 لاخرى غالبا وفي ست واربعين الى ستين حقة بالكسر وهي التي طعنت في الرابعة
 وحق ركبها وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة بفتح الذال المعجمة
 وهي التي طعنت في الخامسة لانها تجزع اي تقلع اسنان اللبن وفي ست وسبعين
 الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين كراكت
 صلى الله عليه وسلم لابي بكر ثم تستأنف الفريضة عندنا فيؤخذ في كل خمس
 شاة مع الحقتين ثم في كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان ثم
 في كل مائة وخمسين ثلاث حقائق ثم تستأنف الفريضة بعد المائة والخمسين
 ففي كل خمس شاة مع الثلاث حقائق ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض مع
 الحقائق ثم في ست وثلاثين بنت لبون معهن ثم في مائة وست وتسعين
 اربع حقائق الى مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين ابدان تستأنف
 في الخمس التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمس حقة ولا يجزى ذكر
 الابل الا بالقيمة للاثلاث بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير والله اعلم
باب زكاة البقر من البقر بالسكون وهو الشق سمي به لانه
 يشق الارض كالثور لانه يثبي الارض ومفرده بقرة والتال للوحدة نصاب البقر
 والجاموس ولو متولدا من وحشي واهلية بخلاف عكسه ووحشي بقر وغنم وغيرها
 فانه لا يعد في النصاب ثلاثون سائمة غير مشتركة وفيها تباع لانه تباع امه ذو
 سنة كاملة او تباع انشاء وفي اربعين مسن ووسنتين او مسنة وفيما
 زاد على الاربعين بحسابه في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لا شئ فيما زاد الى
 الستين فغيرها ضعف ما في ثلاثين وهو قولها والثلاثة وعليه الفتوى بخبر
 عن النبايع وتصحيح القدوري ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة
 الا اذا خلا كما في عشرين فيخبر بين اربع ابنة وثلاث سنات وهكذا
باب زكاة الغنم شق من الغنمة لانه ليس لها آله الدفاع فكانت
 غنمة لكل طالب نصاب الغنم صاننا ومغرا فانها سوا في تكميل النصاب والاضحية
 والربا لا في اداء الواجب والايمان اربعون وفيها شاة نعم الذكر والانثى وفي مائة

واحد وعشرين شاة وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي الرابع مائة
 اربع شياه وما بينهما عفو ثم بعد بلوغها اربعمائة في كل مائة شاة الى غير
 نهاية ويؤخذ في زكاتها اي الغنم التي من الضان والمعز وهو ما عنت له
 سنة لا الجذع الا بالقيمة وهو ما اتى عليه الشرها على الظاهر وعنه جواز
 الجذع من الضان وهو قولها والدليل يرجح ذكره الكمال والثني من البقر
 ابن سنتين ومن الابل ابن خمس والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن
 اربع ولا شئ في خيل سائمة عندها وعليه الفتوى حاشية وغيرها ثم عند الامام
 هل لها نصاب بقدر الاصح لا لعدم النقل بالتقدير ولا في بغال وحمر سائمة
 اجماعا ليست للتجارة فلو لها فلا كلام لانها من العروض ولا في عوامل وعلوفة
 ما لم تكن العاوفة للتجارة ولا في حمل بفتح تحتين ولد الشاة وفصيل ولد الناقة
 ومجول بوزن سنور ولد البقرة وصورتها ان يموت كل الكبار ويتم الحول على
 اولادها الصغار الا تبعا للبر ولو واحدا يجب ذلك الواحد ما لم يكن جيدا
 فيلزم الوسط وهلاكه يسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط ولا
 يكمل من الصغار خلا فاللثاني ولا في عفو وهو ما بين النصب في كل الاموال وخصاه
 بالسوايم ولا في هالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصح لتعلقها بالعين
 لا بالذمة وان هلك بعصه سقط حظه ويصرف الهالك الى العفو ولا تم الى
 نصاب يليه ثم وبخلاف المستهلك بعد الحول لوجود التعدي ومنه ماله
 حبسها عن العلف او الما حتى هلكت فيضمن بدايع والمستوى بعد القرض والاعارة
 واستبدال ماله التجارة بمال التجارة بعد هلاكه وبغير مال التجارة والسائمة
 بالسائمة استهلاكه وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر
 وكفارة غير الاعتاق وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقالا يوم الاداء وفي السوايم
 يوم الاداء اجماعا هو الاصح ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفارقة
 ففي اقرب الامصار اليه فتح والمصدق لا ياخذ الا الوسط وهو اعلى الادنى
 وادنى الاعلى ولو كله جيد فحيد وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد فالقيد
 اتفاقا في ما وجب من ذات مسن دفع المالك الادنى مع الفضل جبرا على
 الساعي لانه دفع بالقيمة او دفع الاعلى ورد الفضل بلا جبر لانه شراف يشترط
 الرضى هو الصحيح سراج او دفع القيمة ولو دفع ثلاث شياه سمان عن اربع
 وسط جاز والمستفاد ولو بهيمة او وارث وسط الحول يضم الى نصاب من
 جنسه فيزكيه بحول الاصل ولو ادى زكاة نقده ثم اشترى به سائمة لا
 يضم ولوله نصابان مما لم يضم احدها كمن سائمة من كاة وابق درهم وورث
 الفاضل الى اقربها حولا ونحو كل يضم الى اصله اخذ البغاة والسلطان
 الجاير زكاة الاموال الظاهرة كالسوايم والعشر والخراج لا اعادة على
 اربابها ان صرف الماخوذ في محله الا في ذكره والا يصرف فيه فاعلمم ديانة

فيما بينهم وبين الله اعادة غير الخراج لانهم صار فيه واختلفت في الاموال
 الباطنة وفي الوالدية وشرح الوهبانية المفتي بعدم الاجزاء وفي المبسوط
 الاصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم
 من التبعات فقر حتى انتهى امر بلخ بالصيام لكفارة بيمينه ولو اخذها الساعي
 جرم لم تصح زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالحبس ليودي بنفسه
 لان الاكراه لا ينافي الاختيار وفي التجنيس المفتي به سقوطها في الاموال الظاهرة
 لا الباطنة ولو خلط السلطان المال المصوب بماله ملكه فوجب الزكاة فيه
 ويورث عنه لان الخلط استهلاك اذا لم يمكن تمييزه عندا في حنيفة وقوله
 ارفق اذ قلما يخلو مال عن غصب وهذا اذا كان له مال غير ما استهلك بالخلط
 منفصل عنه يورث في دينه والا فلا زكاة كما لو كان الكل خبيثا كما في النهي عن
 الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر اذا تصدق بالحرام
 القطعي اما اذا اخذ من انسان مائة ومن اخر مائة وخلطهما ثم تصدق لا يكفر
 لانه ليس بحرام بعينه بالقطع الاستهلاك بالخلط ولو عجل ذ ونصاب زكاة تسنين
 او لنصب صح كوجرد السبب وكذا لو عجل عشر زرعه او ثمره بعد الخروج قبل
 الادراك واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والظاهر الجواز وكذا لو عجل
 خراج راسه وتامه في النهي وان وصليته ايسر الفقير قبل تمام الحول او مات
 او ارتد وذلك لان الاعتبار كونه مصرقا وقت الصرف اليه لا بعده ولو غرس
 في ارض الخراج كرم ما فالمرتم الكرم كان عليه خراج الزرع مجمع الفتاوى ولا
 شئ في مال صبي تغلب بفتح اللام وتكسر نسبة لبنى تغلب بكرها قوم يضاربون العرب
 وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح وقع منهم كذلك ويؤخذ في زكاة الساعة
 الوسط لا الهرم ولا الكرام ولا تؤخذ من تركته بغير وصية لفقد شرطها
 وهو البنية وان اوصى بها اعتبر من الثلث الا ان يجيز الورثة وهو لها اي الزكاة
 قري تجز عن القنية لا تسمى وسيجي الفرق في العنين شك انه ادى الزكاة او لا
 يوديها لان وقتها العمر اشباه **باب زكاة المال** ال فيه
 للمعهود في حديثها تواربع عشر اموالكم فان المراد به غير السائمة لان زكاتها
 غير مقدرة به نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة
 دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر
 قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة والمثقال
 مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم وتحققه
 في شفرات البيوع والمعتبر وزنها اذا وجوب لانه قيمتها واللازم مبتدأ في ضرب
 كل منها ومعه ولو تبرأ او حليا مطلقا مباح الاستعمال او لا ولو للتجمل والنفقة
 لانها خلقا اثنا فنيز كيهما كيف كانا وفي عرض تجارة قيمته نصاب الجملة صفة
 عرض وطرهنا ما ليس بنقد واما عدم صحة النعقة في نحو الارض الخراجية

ملاحظ
 يكفر اذا تصدق بالحرام
 القطعي

فلقيام المانع كما قدمنا لا لان الارض ليست من العرض فتنبه من ذهب او
 ورق اي فضة مخروبة فاذا دان التقويم انما يكون بالمسكوك عملا بالعرف
 مقوما باحدهما ان استويا فلو احدهما اروح تعين التقويم به ولو بلغ باحدهما
 نصابا دون الآخر يقين ما يبلغ ولو بلغ باحدهما نصابا وخسابا الآخر اقل قوما
 بالانفع للفقير سراج ربع عشر خير قوله اللازم وفي كل خمس يضم الخاجسابه
 ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس
 الى الخمس عفوقا لا ما زاد بحسابه وهي وسيلة الكسور وغالب الفضة والذهب
 فضة وذهب وما غلب غشيه منها يقوم كالعرض وتشتري فيه البنية الا
 اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا او اقل وعنده ما يتم به او كانت اثنا
 رايحة وبلغت نصابا من ادنى نقد تجب زكاة فتجب والا فلا واختلفت في
 العشي المساوي والمختار لزومها احتياطا خائنه ولذا لا يتباع الا وزنا واما
 الذهب المخالط بفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب او
 الفضة نصابه وجبت وشرط كمال النصاب ولو سائمة في طرفي الحول في الاثنا
 للانقضاء وفي الاثنا اللوجوب فلا يضر نقصانه بينهما فلو هلك كله بطل الحول
 واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرقا وقيمة العرض للتجارة يضم الى الثمنين
 لان الكل للتجارة وصنعا وجعلا ويضم الذهب الى الفضة وعكسه يجامع الثنية
 قيمة وقالا بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة واربعون
 تجب ستة عنده وخمسة عندها فانهم ولا تجب الزكاة عندنا في نصاب
شترك من سائمة ومال تجارة وان صحت الخلطة فيه باتخاذ اسباب
الاسامة التسعة التي يجمعها اوصى من يشفع وبيان في شرح المجمع وان
تعدد النصاب تجب اجماعا وتيراجعان بالخصص وبيان في الحاوي فان بلغ
نصيب احد هما نصابا زكاة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانين رجلا
ثمانون شاة لاشئ عليه لانه مما لا يقسم خلافا للثاني سراج واعلم ان
الديون عند الامام ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف فتجب زكاتها اذا تم نصابا
وحال الحول لكن لا فورا عند قبض اربعين درهما من الدين القوي كقرض
وبدل مال تجارة فكلما قبض اربعين درهما يلزمه درهم وعند قبض مائتين
منه لغيرها اي من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كثن سائمة وعبيد خدمته
ونحوها مما هو مشغول بجوايجه الاصلية كطعام وشراب واملاك ويعتبر ما مضى
من الحول قبل القبض في الاصح ومثله مال ورث دينا على رجل وعند قبض
مائتين مع حوله لان الحول بعده اي بعد القبض من دين ضعيف وهو بدل
غير مال كهر دية وبدل كتابة وخلع الا اذا كان عنده ما يضمه الى الضعيف
كما سر ولو ابرار الدين المديون بعد الحول فلا زكاة سرا كان الدين
قويا ولا خائنه وقيد في المحيط بالمعسر اما الوسع فمستهلك فليحفظ

بحر قال في النهرو هذا ظاهرة انه نقييد للاطلاق وهو غير صحيح كما لا يخفى ونجب
عليها اي المارة زكاة نصف مهر من فقد مرد و بعد مضي الحول من الفكانت
تبيته بها ثم ردت النصف لطلاق قبل الدخول فتزكى الكل لما تقرران النقص لا تتقين
في الفروج والعقود وتسقط الزكاة عند موهوب له في نصاب مرجوع فيه مطلقا
سواء رجع بفضا او غيره بعد الحول لورود الاستحقاق على عين الموهوب ولذا لا يرجع
بعد هلاكه فيدبر لانه لا زكاة على الواهب اتفاقا لعدم الملك وهي من الحيل ومنها
ان يهبه لطفل قبل تمام بيوم **باب العاشر** قيل هذا من تسمية الشيء
باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما ياخذ العاشر مطلقا ذكره سعدى
اي علم جنس هو حرم مسلم بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال غير هاشمي
لما فيه من شبهة الزكاة قادر على الحماية من اللصوص والقطاع لان الجباية بالحماية
نصيبه الامام على الطريق للمسافرين خرج الساعي فانه الذي يسعى في القبائل لياخذ
صدقة الموائش في اماكنها لياخذ الصدقات تغلبا للعبادة على غيرها من التجار
بوزن فجار المارين باموالهم الظاهرة والباطنة عليه وما ورد من ذم العشار
محمول على الاخذ ظلما فمن انكر تمام الحول او قال لم انا التجارة او على دين محيط
او منقص للنصاب لان ما ياخذ زكاة معراج وهو الحق بحر ولذا اطلقت المصنف
او قال اديت الى عاشر اخر وكان عاشر اخر محقق او قال اديت انا الى الفقرا
في المصر لا بعد الخروج لما ياتي وحلف صدق في الكل بلا اخراج بركة في الاصح
لاشبه الخطف حتى لو اتى بها على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت
عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين اخذت منه الا في السوايم والاموال الباطنة
بعد اخراجها من البلد لانها بالخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها
للإمام فيكون هو الزكاة والاول يتقلب نقلا وياخذها منه بقوله لقول عمر
لا تنبشوا على الناس متاعهم لكنه يحلفه اذا اتهمه وكل مال صدق فيه مسلم
ما صدق فيه ذمي لان لهم مالنا الا في قوله اديت انا الى فقير لعدم ولاية
ذلك لا يصدق حربي في شيء الا في ام ولده وقوله لعنهم يولد مثله لمثله هذا
ولدى لعنهم المالية فان لم يولد لعنهم عليه وعشر لانه اقرب لعنهم فلا يصدق في
حق غيره والا في قوله اديت الى عاشر اخر وثمة عاشر اخر لئلا يودي الى
استيصال المال جزم به سلاخسرو وذكره الزيلعي تبع السروجي بلفظ ينبغي
كذا نقله المصنف عن البحر لكن جزم في العناية والغاية بعدم تصديقهم ورجحه
في النهرو واخذ من اربع عشر ومن الذمي سواء كان تغلبيا او لم يكن كما في البرجند
عن الظهيرية ضعفه ومن الحربي عشر بذلك امر عمر بشرط كون المال لكل
واحد نصابا لان ما دونه عفو وبشرط جهلنا قدر ما اخذ واما فان علم
اخذ مثله مجازاة الا اذا اخذوا الكل فلا ناخذ بل نترك له ما يبلغه ما منه
ابقا لالامان ولا ناخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ مالهم نصابا وان اخذ واما في الاصح

مطل
حرمة تولية اليهود

لانه ظلم ولا متابعه عليه اوله ياخذ واما ليستمر واولا تا حق بالمكرم ولا
يوخذ العشر من مال صبي حربي الا ان يكونوا ياخذون من اموال صبياننا
شيئا بحر اخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى
دار الحرب لعدم جواز الاخذ بلا تجد حول او عهد ولو صرا الحربي بعاشر ولم
يعلم به العاشر حتى دخل دار الحرب ثم خرج ثانيا لم يعشره لما مضى لسقوطه
باقطاع الولاية بخلاف المسلم والذمي لعدم المسقط ذكره الزيلعي ويؤخذ
نصف عشر من قيمة خبر وجلو دميته كذا اقر المصنف مثله في شرحه
لولا التجارة وبلغ نصابا ويؤخذ عشر القيمة من حربي بلائنة تجارة ولا يؤخذ
من المسلم شيء اتفاقا لا يؤخذ من خنزيره مطلقا لانه قيمى فاخذ قيمته
كعينه بخلاف الشفعة لانه لو لم ياخذ الشفع بقيمة الخنزير سيطل حقه اصلا فينصرف
ومواضع الضرورة مستثناة ذكره سعدى ولا يؤخذ ايضا من مال في بيته
ولا من بضاعة الا ان يكون لحربي ولا من مال مضاربة الا ان يربح المضارب
فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا ولا من كسب ما دون مديون بدين محيط بماله
ورقبته او ما دون غير مديون لكن ليس معه مولاة على الصحيح في الثلاثة لعدم
ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال لليتيم ولا عهد من عبد
ومكاتب من على عاشر الخوانج فعشره ثم مر على عاشر اهل العدل اخذ منه ثانيا
للتقصير بمردوم بخلاف مالو غلبوا على بلد **فروع** من نصاب رطب للتجارة
كبطيخ ونحوه لا يعشره عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقرا فياخذ ليدفع لهم
نحو بحثنا **باب الركان** الحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية
هو لغز من الركان اي الاثبات بمعنى الركوز وشراها مال ركوز تحت ارض اعين
من كونه ركانه الخالق او المخلوق فلذا قال من معدن خلق خلق الله ومن كنز
اي مال مدفون دفنه الكفار لانه الذي يخس وجد مسلم اودى ولو قنا صغيرا
انثى معدن نقد وحوديد وهو كل جامد ينطبع بالنار ومنه الزبيق
فخرج المايح كقسط وقار وغير المنطبع كما دون الاجار في ارض خراجية او
عشرية خرج الدار لا المغارة لدخولها بالاولى خمس مخفقا اي اخذ خمسة
لحديث وفي الركان الخمس وهو يعم المعدن كما مر وباقيه لما لكها ان ملكك
والاجيل ومغارة فللواجد والمعدن لاشئ فيه ان وجده في داره وحانوته
وارضه في رواية الاصل واختارها في الكنز ولا شئ في ياقوت وزمرد
وقير وزنج وحدها وجدت في جبل اي في معادن نها ولو وجدت في بيت
الجاهلية اي كنز اخس لكونه غنيمة والحاصل ان الكنز يخس كيف كانت
والمعدن ان كان ينطبع ولا في لولو هو امطر الربيع وعبر حشيش في البحر
او خشي دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حلية ولو ذهب كان كنزا في
قعر البحر لانه لا يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة وما عليه سمة الاسلام من الكنوز

نقدوا وغيره فلقطة سيجي حكمها وما عليه سمة الكفر خمس وباقيه للمالك
اول الفتح ولو ارثه لوجيا والافليت المال على الاوجه وهذا ان ملكت
ارضه والافلو واجد ولو ذميا قنا صغيرا انشئ لانهم من اهل الغنمة خلا حربي
مستامن فانه يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل في المفاوز باذن الامام
على شرط فله المشروط ولو عمل رجلان في طلب الركاز فهو للواجد ولو كانا
اجيرين فهو للمستاجر وان خلا عنها اى العلامة اذا شتبه الضرب فهو
جاهلي على ظاهر المذهب ذكره الربيعي لانه الغالب وقيل كاللقطة ولا يخمس
ركاز معدنا كان او كنزا وجد في صحراء دار الحرب بل كله للواجد ولو مستامنا
لانه كالمتلصص ولذا لو دخله جماعة ذو منعة وظفر واشئ من كنوزهم
ومعدنهم خمس لكونه غنمة وان وجد اى الركاز مستامن في ارض مملوكة لبعضهم
وده الى مالكه تحريزا عن العذر فان لم يردده واخرجه منها ملكا خبيثا فبيعه
التصدق به فلو باعه صح لقيام ملكه لكن لا يطيب للمشتري ولو وجد اى الركاز
غيره اى غير مستامن فيها اى في ارض مملوكة لهم حل له فلا يرد ولا يخمس لما
من يلا فرق بين متاع وغيره وما في النقاية من ان ركاز متاع ارض لم تملك
يخمس به الا ان يحمل على متاعهم الموجود في ارضنا **فروع** للواجد صرف الخمس
لنفسه واصله وفرعه واجنبى بشرط فقرهم **باب العشر يجب**
العشر في عمل وان قل ارض غير الخراج ولو غير عشرية كجبل ومفازة بخلاف الخراج
ليلا يجتمع العشر والخراج وكذا يجب العشر في ثمر جبل او مفازة ان حماه الامام
لانه مال مقصود لان لم يحجمه لانه كالصيد ويجب في مسقى سما اى مطر او سح
كنهر بلا شرط نصاب راجع لكل وبلا شرط بقاء وحولان حول لان فيه معنى
الموتة ولذا كان للامام اخذه جبريا ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين ويغ
ارض صغير ومجنون ومكاتب وما ذون ووقف وتسمية زكاة مجاز الا في
مالا يقصد به استغلال الارض نحو حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن
وسعف وصمغ وقطران وخطمي واشنان وشجر قطن وباذنجان وبزر قطن
وبلوزيطيخ وقثا وادوية كلبة وشونيز حتى لو اشغل ارضه بها يجب
العشر ويجب نصفه في مسقى غرب اى دلو كبير ودالية اى دولا لكثرة
الموتة وفي كتب الشافعية او سقاء بما اشتره وقواعدنا لا تباها ولو سقى
سيحار دباله اعتبر الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه بلا رفع
مؤن اى كلف الزرع وبلا اخراج البذر لتصرحهم بالعشر في كل الخراج ويجب
ضعفه في ارض عشرية لتغلب مطلقا وان كان طفلا او انشئ او اسلم او ابتاعها
من مسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمى لان التضعيف كالخراج فلا يتبدل واخذ
الخراج من ذمى غير تغلبى اشترى ارضا عشرية من مسلم وقبضها منه للتنافي
واخذ العشر من مسلم اخذها منه من الذمى بشفعة لتحول الصفقة اليه

اوردت

اوردت عليه بفساد البيع او بخيار شرط او رؤية مطلقا او عيب بقضا ولو
بغيره بقيت خراجية لانه اقالة لا نسخ واخذ خراج من دار جعلت بستانا
او مزرعة ان كانت لذمى مطلقا او لمسلم وقد سقاها بما يه لرضاه به واخذ
عشران سقاها المسلم بما يه او بها لانه اليق به ولا شئ في دار ومقرة ولولذمى ولا في
عين قيراي زفت ونقط دهن يعولوا مطلقا اى في ارض عشر او خراج ولكن
في حريمها الصالح للزراعة من ارض الخراج خراج لانها التعلق الخراج بالتمكن
من الزراعة واما العشر فيجب في حريمها العشري ان زرعه والا لا لتعلقه بالخراج
ويؤخذ العشر عند الامام عند ظهور الشريعة وبدق صلاحها برهان وشرط في النهر
امن فسادها ولا يحل لصاحبه ارض خراجية اكل غلتها قبل ادا خراجها ولا ياكل
من طعام العشر حتى يودي العشر وان اكل ضمنه عشره يجمع القتاوى وللامام خمس
الخارج للخراج ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند اى حنيفة خاينه
وفيها من عليه عشر او خراج اذا مات اخذ من تركته وفي رواية لا بل يسقط
بالموت والاول ظاهر الرواية **فروع** تمكن ولم يزرع وجبا الخراج دون العشر
ويسقطان بهلاك الخراج والخراج على الغاصب ان زرعه او كان جاحدا ولا يئنه
لربها والخراج في بيع الوفا على البايع ان بقي في يده ولو باع الزرع ان قبل ادراكه
فالعشر على المشتري ولو بعد ذلك فعلى البايع والعشر على المجرم خراج موظف وقال اعلى
المستاجر كستيعر مسلم وفي الجاوى ويقول ما ناخذ وفي المزارعة ان البذر من رب
الارض فعليه ولو من العامل فعليه بالحصة من كد حظ في بيت المال ظفر بما هو موجه
له له اخذه ديانة وللمودع صرف ودعة مات ربها يلا وارث لنفسه وغيره
من المصارف دفع النايبة والظلم عن نفسه اولى الا اذا تحمل حصة باقهم وتصح
الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف
ولا يعرف كفالما دة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجي تمامه
مع بيان بيوت المال ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن الشحنة فقال **باب**
• بيوت المال اربعة لكل • مصارف بينها العالمون
• فاولها القنايسم والكنون • الركاز وبعدها المتصدقون
• وثالثها خراج مع عشور • وجالية يملكها العالمون
• ورابعها الضرائب مثل مالا • يكون له اناس وارثون
• فنصف الاولين اثنى بنص • وثالثها حواه مقفائلون
• ورابعها مفرفه جهات • تساوى النفع فيها السلون
باب الصرف اى مصرف الزكاة والعشر واما خمس المعدن فقره
كالقنايسم هو فقير وهو من له ادى شئ اى دون نصاب او قدر نصاب غير
نام مستغرق في الحاجة ومسكين من لا شئ له على المذهب لقوله تعالى او مسكينا
ذامرية واية السفينة للترحم وعامل يعم الساعي والعاشر فيعطى ولو غنيا لاهلها

مطالع الخراج بالتمكن من الزراعة

مطالع تصح الكفالة

بجواز العلم
لأخذ الزكاة ولو غنيا

لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج إلى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها عند الحاجة
كما بنى السبيل بحج عن البدايع وبهذا التعليل بقوى ما نسب للواقع من أن طالب
العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا إذا فرغ نفسه لأفاده العلم واستفادته لغيره
عن الكسب والحاجة داعية إلى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف بقدر عمله ما يكفيه
واعوانه بالوسط لكن لا يزداد على نصف ما قبضه ومكانه لغيرها شيء ولو عجز
حل لمولاه ولو غنيا فقيرا استغنى وابن سبيل وصل لئلا وسكت عن المؤلفة قلوبهم
لسقوطهم أما بنو آل العلة أو نسخ بقوله عليه السلام لمعاذ في آخر الأمر خذها
من أغنيائهم وردّها في فقرائهم ومديون لا يملك نضابا فاضلا عن دينه وفي
الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقر وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة وقيل
الحاج وقيل طلبه العلم وفسره في البدايع بجميع القرب وثمرة الاختلاف في نحو الأوقاف
وابن السبيل وهو كل من له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا أو على غايب
أو معسر أو جاحد ولو له بينة في الأصح يصرف الزكاة إلى كلهم أو إلى بعضهم
ولو واحد من أي صنف كان لأن النسبة تبطل الجمعية بشرط الشافعي
لثلاثة من كل صنف ويشترط أن يكون الصرف تملكه لا بأباحتها كما مر لا يصرف
إلى بنا نحو مسجد ولا إلى كفن ميت وقضا دينه أما دين الحي الفقير فيجوز
ولو بامر ولو أذن فمات فإطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو الوجه في شهر
ولا إلى ثمن ما أي قن يعتق لعدم التملك وهو الركن وقرئنا أن الحيلة أن
يتصدق على الفقير ثم يامر به بفعل هذه الأشياء وهل له أن يخالف أمره لم أره
والظاهر نعم ولا إلى من بينهما ولد ولو مملوكا للفقير أو بينهما زوجة ولو جبانة
وقال لا تدفع هي لزوجهما ولا إلى مملوك الزكي ولو مكاتب أو مديرا ولا إلى عبد
اعتق الزكي بعضه سوا كان كله له أو بينه وبين ابنه فاعتق الأب حفظه
معسر لا يدفع له لأنه مكاتبه ومكاتب ابنه وأما المشترك بينه وبين أجنبي
فحكمه علم مأمرا لأنه مكاتب نفسه أو غيره وقال لا يجوز مطلقا لأنه حر كله أو
حر مديون فافهم ولا إلى غني يملك قدر نضاب فارغ عن حاجته الأصلية
من أي مال كان لكن له نضاب سائمة لا تساوي ما في درهم كما جزم به في البحر
والنهر وأقره المصنف قايلا وبه يظهر ضعف ما في الوهبانية وشرحها أنه
تحل له الزكاة وتلزمه الزكاة انتهى لكن اعتمد في الشربلالية ما في الوهبانية
وحرر وجزم بأن ما في البحر وهم ولا إلى مملوكه أي الغني ولو مديرا أو زمنا
ليس في عيال مولاه أو كان مولاه غايبا على المذهب لأن المانع وقوع الملك
لمولاه غير المكاتب والمادون المديون يحيط فيجوز ولا إلى طفل بخلاف
ولده الكبير وإيه وامرأة الفقير وطفل الغنية فيجوز لا تنفأ المانع ولا إلى
بنى هاشم إلا من أبطل النص قرأته وهم بنو الهب فتحل لمن أسلم منهم كما تحل
لبنى المطلب ثم ظاهر المذهب إطلاق المنع وقرئ العيني والهاشمي يجوز له

دفع زكاة مثله صوابه لا يجوز له ولا إلى موالهم أي عتقائهم فارقوا هم أولى
لحديث مولى القوم منهم وهل كانت تحل لساير الأتباع خلاف واعتد في الشهر
حلها لأقربائهم لأنهم وجازت التطوعات من الصدقات وغلة الأوقاف لهم
أي لبنى هاشم سوا ساهم الواقف أو لا على ما هو الحق كما حققه في الفتح لكن
في السراج وغيره أن ساهم جاز ولا لا قلت وجعله محشي الأشياء محل
القولين ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل تحل الصدقة لساير الأتباع قيل نعم
وهذه خصوصية لبنينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لقربائهم فهي خصوصية
لقرابة بنينا أكراما وأطهارا الفضيلة صلى الله عليه وسلم فليحفظ ولا تدفع إلى
ذمي لحديث معاذ وجاز دفع غيرها وغير العشر والخراج إليه أي الذمي ولو
واجبا لنذر وكفارة وفطرة خلا للثاني وبقوله يفتي حاروي القدسي وأما
الحربي ولو مستأمننا فجميع الصدقات لا يجوز له اتفاقا بحج عن الغاية وغيرها
لكن جزم الزيلعي بجواز التطوع له دفع بتجر لمن يظنه مرفا وإن كان بيان
أنه عبده أو مكاتبه أو حربي ولو مستأمننا أعادها لأمته وإن كان غناؤه أو كونه
ذميا أو أنه أبوه أو ابنه أو امرأته أو هاشمي لا يعيد لأنه أتى بما في وسعه حتى
لو دفع بلا تحريم يجز أن أخطأ وكره إعطاء فقير نضابا أو أكثر إلا إذا كان المدفع
إليه مديونا أو كان صاحب عيال بحيث لو فرقه عليهم لا يخص كلا أو لا يفضل
بعد دينه نضاب فلا يكره فتح وكره نقلها إلا إلى قرابته بل في الظهيرية لا
تقبل صدقة الرجل وقرابته محاق حتى يبدأ بهم فيسد حاجتهم وأصح
أو أروع أو أرفع للمسلمين أو من دار الحرب إلى دار الإسلام أو إلى طالب علم وفي
المراجح القصود على العالم الفقير أفضل أو إلى الزهاد أو كانت معجلة قبل تعلم الحول
فلا يكره خلاصه ولا يجوز دفعها لأهل البدع لأن مفوت المعرفة من جهة
الذات يلحق بمفوت المعرفة من جهة الصفات مجمع الفتاوى كما لا يجوز دفع زكاة
الزاني لولده منه أي من الزنا وكذا الذي نقاه احتياطا إلا إذا كان الولد من ذات
زوج معروف فصولين والكل في الأشياء ولا يحل أن يسأل شيئا من القوت من له قوت
يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب ويأثم معطيه أن علم بحاله لا عانة على المحرم ولو
سأل للكسوة أو لاشتغاله عن الكسب بالجهد أو طلب العلم جاز لو محتاجا **فروع**
يثوب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر
في الزكاة تقرا مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المودى عند
محمد وهو الأصح لأن رومهم تبع لرأسه دفع الزكاة إلى صبيان أقر بآيه برسم عبيد
أو إلى مبشر أو مهدى الباكورة جاز لا إذا نض على التعويض ولو دفعها لاخته ولها على
زوجها مهر يبلغ نضابا وهو على مقر ولو طلبت لم يمنع عن الأداء لا يجوز ولا جاز
ولو دفعها للمعلم خليفته إن كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح ولا لا ولو وضعها
على كفه فانتبهها الفقير جاز ولو سقط ماله فرفعه فقير فرضي به جاز أن

كان يعرفه والمال قائم خلاصه **باب صدقة الفطر** من اضافة
الحكم لشروطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مولد بل قيل لحن وامر بها في السنة التي فرض
فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه السلام يخطب قبل الفطر بيومين يامر باخراجها
ذكره الشمني يجب وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه
قدر للاجماع على ان منكرها لا يكره موسعا في العمر عند اصحابنا وهو الصحيح يجرى عن
البدائع معللا بان الامر بادائها مطلق كزكاة على قول كاسر ولومات فادائها وارثه
جاز وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا فبعده يكون قضا واختاره الكال في تحريمه ورجحه
في تنوير البصائر على كل حر مسلم ولو صغيرا مجنونا حتى لو لم يخرجها وليها واجب
الاداء بعد البلوغ ذي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية كدينه وهو يخرج عياله
وان لم يتم كاسر وبه اي هذا النصاب تحرم الصدقة كما مر وتجب الاضحية وتفقة
المحارم وانما يشترط النولان وجوبها بقدره ممكنة هي ما يجب بمجرد التمكن
من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقا الوجوب لانها شرط محض لا بقدره مبسرة
هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيره ما العسر الى اليسر فيشرط بقاؤها لانها
شرط في معنى العلة وقد حررناه فيما علقناه على المنار ثم فرع عليه بقوله فلا تسقط
الفطرة وكذا الحج بهلاك المال بعد الوجوب كالا يسطل النكاح بموت الشهود بخلاف
الزكاة والعشر والخراج لا يشترط بقا الميسرة عن نفسه متعلق يجب وان لم يصم
احذر وطفله الفقير والكبير المجنون ولو تعدد الاباء فعلى كل فطرة ولزوج طفلة
الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجدة كالا ب عند فقده او فقره كاختاره في
الاختيار وعنده لخدمته ولو مديونا او مستاجرا او موهونا اذا كان عنده وقا
بالدين واما الموصى بخدمته لواحد وبرقبته لآخر ففطرة على مالك الرقبة كالعبد
العارية والوديعة والجاني وقول الزليعي لا تجب سبق قلم فتخ ومديره وام ولده
ولو كان عبده كافرا للتحقق السب وهو راس يونه ويلى عليه لا عن زوجته وولده
الكبير العاقل ولو ادى عنها بلا اذن اجزاء استحسانا للاذن عادة اي لولي عياله
والا فلا الا بامر قهرا في منى عن المحيط فليحفظ وعنده الا ببق والماسور والمغصوب
المجور ان لم يكن عليه بينة خلاصه **باب الصدقة** لا بعد عوده فيجب لما مضى ولا عن مكاتبه
ولا تجب عليه لان ما في يده لولاه وعبيد مشتركة الا اذا كان عبدين اثنين
وتها ياد وجد الوقت في نوبة احدهما فتجب في قول وتوقف الوجوب لو
كان المملوك مبيعا نجارا فاذا امر يوم الفطر والخيار ياق تلزم من يصير
له نصف صاع فاعل يجب من يواد دقيقة او سويق او زبيب وجلاه
كالتمر وهور واية وصحها البهني وغيره وفي الحقايق والشرنبلالية عن البرهان
وبها يفتى او صاع تمر او شعير ولور ديا وما لم ينص عليه كذرة وخنزير يعتبر فيه
القيمة وهو اي الصاع المعتبر ما يسع الفا واربعين درهما من ماش واعدس
انما قدر بها التساويهما كيلا ووزنا ودفع القيمة اي الدراهم افضل من دفع

العين على المذهب المفتي به جوهره وتجرح عن الظهيرية وهذا في السعة اما
في الشدة فدفع العين افضل كما لا يخفى بطلوع الفجر متعلق يجب فمن مات قبله
اي الفجر او ولد بعده او اسلم لا تجب عليه ويجب اخراجها قبل الخروج الى المصلي
بعد طلوع فجر الفطر عملا بامر وفعله عليه السلام وصح اذا وادها اذا قدمه على يوم الفطر
واخره اعتبارا بالزكاة والسبب موجودا وهو الراس بشرط دخول رمضان في
الاول اي مسئلة التقديم هو الصحيح وبه يفتى جوهره وتجرح عن الظهيرية لكن
عامة المتون والشرع على صحة التقديم مطلقا وصحة غير واحد ورجحه في النهر
وقيل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية **قلت** فكان هو المذهب وجاز دفع كل
شخص فطرته الى مسكينين او مساكين على ما عليه الاكثر وبه جزم في الولوالجية
والخاتمة والبدائع والمحيط وتبعهم الزليعي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصحة
في البرهان فكان هو المذهب كنفري الزكاة والامر في حديث اغنواهم للندب
فيفيد الاولوية ولذا قال في الظهيرية لا يكره التاخير اي تحريما كما جاز دفع
صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا خلاف يعتد به خلطت امرأة امرها زوجها
باذا فطرته خنطته بخنطتها بغير اذن الزوج ودفعت الى فقير جاز عنها لا عنه
لامران الخياط عند الامام استهلاك يقطع حق صاحبه وعندهما لا يقطع فيجوز ان
اجاز الزوج ظهيرية ولو بالعكس قال في النهر لمراره ومقتضى ما مر جوازها
بلا اجازتها ولا بيعت الامام على صدقة الفطر ساعيا لانه عليه السلام لم يفعل بدائع
وصدقة الفطر كزكاة في المصارف وفي كل حال الا في جواز الدفع الى ذمي وعدم
سقوطها بهلاك المال وقد مر ولو دفع صدقة فطرته الى زوجته عبده جاز
وان كانت نفقتها عليه عمدة القناوي للشهيد **خاتمة** واجبات الاسلام سبعة
الفطرة وفققة ذي رحم ووتر واصحية وعمرة وخدمة ابويه والمرأة لزوجها
حدادي **كتاب الصوم** قيل لو قال الصيام كان اولى لما في الظهيرية
لو قال لله على صوم لزم يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة ايام كما في قوله تعالى فدية
من صيام وتعقيب بان الصوم له انواع على ان ال تبطل معنى الجمع والاصح انه
لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لغش في شعبان بعد الحج
بسنة ونصف هو لغة امساك مطلقا وشرعا امساك عن المفطرات الالية حقيقة
او حكما لمن اكمل ناسيا فانه مسك حكما في وقت مخصوص وهو اليوم من شخص
مخصوص مسلم كائن في دارنا او عالمه بالوجوب طاهر عن حيض ونفاس مع
النية المعهودة واما البلوغ والافاقة فليس امر شرط الصحة لصحة صوم الصبي
ومن جن او اغني عليه بعد النية وانما لم يصح صومها في اليوم الثاني لعدم النية
وحكمه ينيل الثواب ولو منهيا عنه كما في الصلوة في ارض مغصوبة وسبب صوم
المنذور والنذر ولذا الوعين شهر وصام شهر قبله عنه اجزاء لوجود السبب
ويلغو التعيين والكفارات الحث والقتل ورمضان شهر وجزء من الشهر من

مطل
واجبات الاسلام

ليل او نهار على المختار كما في الجبازية واختار في الاسلام وغيره انه الجزء
 الذي يمكن انشا الصوم فيه من كل يوم حتى لو افاق المجنون في ليلة او في آخر
 ايامه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والنهر عن الدراية
 وصححه غير واحد وهو الحق كما في الغاية وهي اقسام ثمانية فرض وهو نوعان
 معين كصوم رمضان ادا وغير معين كصوم قضاء وصوم الكفارات لكنه فرض
 عملا لا اعتقادا ولذا لا يكفر جاحده قاله الهنسي تبعا لابن الكمال وواجب وهو
 نوعان معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق واما قوله تعالى وليؤمروا
 نذرهم فدخله الخصوص كالنذر عصفية فلم يبق قطعيا وقيل قابله الاكمل
 واعتمده الشربلالي لكن تعقبه سعدى بالفرق فان المندورة لا تؤدى بعد
 صلاة العصر بخلاف الغائبة هو فرض على الاظهر كالكفارات يعني عملا لا
 لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي كما بسطه خسرو ونقل غيرهما يعمد
 السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والمندوب كالايام البيض من كل شهر ويوم
 الجمعة ولو منفردا وعرفة ولو لحاج لم ينعطفه والمكروه كتحريم كالعبدان وتبنيها
 كعاشوراء وحده وسبت واحد ونير وزوم هرجان ان تعمد وصوم صمت
 ووصال ودهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف كما في المحيط فهي
 خمسة عشر وانواعه ثلاثة عشر سبعة شتا بعة رمضان وكفارة ظهار وقتل
 ويمين وافطار رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وستة يحبس فيها نفل
 وقصا رمضان وصوم متعة وفديه حلف وجنبا صيد ونذر مطلق اذا تقر
 هذا فيصح ادا صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنيت من الليل فلا تصح
 قبل ولا عنده الى الضحوة الكبرى لا بعدها ولا عندها اعتبارا لاكثر اليوم وبمطلق
 النية اي نية الصوم وبنية نفل لعدم المزاحم وبخطا في وصف كنية واجب
 اخرى ادا رمضان فقط لتعيينه بتعيين الشارع الا اذا وقعت النية من
 مريض او مسافر حيث يحتاج حينئذ الى التعيين لعدم تعيينه في حقها فلا
 يقع عن رمضان بل يقع عما نوى من نفل او واجب على ما عليه الاكثر بحج وهو
 الاصح سراج وقيل بانه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعا للدرر ولكن
 في اوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا
 آخر واختاره ابن الكمال وفي الشربلالية عن البرهان انه الاصح والنذر المعين
 لا يصح بنية واجبا آخر بل يقع عن واجب نواه مطلقا فرقا بين تعيين الشارع
 والعبد ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو جهله به اي بر رمضان فهو عنه لا عن
 ما نوى حديثا اذا جاز رمضان فلا صوم الا عن رمضان ويحتاج صوم كل يوم من
 رمضان الى نية ولو صححنا مقيما تمينا للعبادة عن العادة وقال زفر وما لك تكفي
 نية واحدة كالصلاة فلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة
 والشرط للمباقي من الصيام قران النية للفجر ولو حكما وهو تبين نية للفرد

مطلق الاجماع لا يفيد
 الفرض

وتعيينها

وتعيينها لعدم تعيين الوقت والشرط فيها ان يعلم بقلبه اي صوم يصومه قال
 الحدادي والسنة ان يتلفظ بها ولا يتطبل بالمشية بل بالرجوع عنها بان يعزم
 ليلا على الفطر ونية الصائم الفطر ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تقسدها بلا
 تلفظ ولو نوى القضاء نهارا صار نفلا فيقضيه لو افسده لان الجهل في دارنا غير
 معتبر فلم يكن كالمنظون بحج ولا يصام يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان
 وان لم يكن علة اي على القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الروية في بلدة
 اخرى واما على مقابلة فليس بشك ولا يصام اصلا شرح الجمع للعيني عن الزاهدي
 الا نفلا ويكره غيره ولو صامه لو اوجب اخر كره تخريها ولو جزم بكونه عن
 رمضان كره تخريها ويقع عنه في الاصح ان لم تظهر رمضانته والا بان ظهرت فعنه
 لو مقيما والتنفل فيه احب اي افضل اتفاقا ان وافق صوما يعتاده او صام من
 اخر شعبان ثلاثة فاكثر لا اقل لحديث لا تقدر موا رمضان بصوم يوم او يومين
 واما حديث من صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم فلا اصل له ولا يصومه
 الخواص ويفطر غيرهم بعد الزوال به فيقي نية التهمة الزهري وكل من علم كيفية صوم
 الشك فهو من الخواص والافقن العوام والنية المعتبرة هنا ان ينوي التطوع
 على سبيل الجزم من الاعتقاد صوم ذلك اليوم اما المعتاد فحكمه سر ولا يخطر بباله
 انه ان كان من رمضان فعنه ذكره اخى زاده وليس بصائم لو ردد في اصل النية
 بان نوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان والا فلا اصوم لعدم الجزم في العزم كما
 انه ليس بصائم لو نوى انه ان لم يجد غدا فهو صائم والافقن يصير صائما مع
 الكراهة لو ردد في وضعها بان نوى ان كان من رمضان فعنه والافقن واجب
 آخر وكذا يكره لو قال انا صائم ان كان من رمضان والافقن نفل للتردد بين
 مكر وهين او مكره وغير مكره فان ظهر رمضانته فعنه والافقن فيها اي الواجب
 والنفل غير مضمون بالقضاء لعدم التنفل قصدا اكل المسلم ناسيا قبل النية كأكله
 بعدها هو الصحيح شرح وهباينه راي مكلف هلال رمضان او الفطر ورد قوله
 بدليل شرعي صام مطلقا رجوبا وقيل ندبا فان افطر قضى فقط فيها الشهية
 الرد واختلف المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين فيما اذا افطر قبل الرد لشهادة
 والراجح عدم الكفارة وصححه غير واحد لان ما رآه يخفى ان يكون خيالا لا اهلا لا
 واما بعد قبوله فتجب الكفارة ولو فاسقا في الاصح وقيل بلا دعوى وبلا تلفظ
 اشهد وبلا حكم ومجلس قضا لان خبر لا شهادة للصوم مع علة كغيم وغبار خير
 عدل او مستور على ما صححه البرازي على خلاف ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقا
 وهل له ان يشهد مع علم بقسقه قال البرازي نعم لان القاضد بما قبله ولو
 كان العدل قنا او اتى او محدود في قذف تاب بين كيفية الروية او لا على
 المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعبد واتى ولو على مثلها ويجب على
 الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها بلا ان مولاها وتشهد كما في الحافظة وشرط

للفطر مع العدة والعدالة تصاب الشهادة ولفظ اشهد وعدم الحد في قذف
لتعلق نفع العبد لكن لا تشترط الدعوى كما لا تشترط في عتق الامه وطلاق الحرة
ولو كانوا ببلدة الاحكام فيها صاموا بقول ثقة وافرأوا باخبار عدلين مع العلة
للضرورة ولوراه الحاكم وحده خيرة الصوم بين نصب شاهد وبين امرهم
بالصوم بخلاف العيد كما في الجوهرة ولا عبرة بقوله الموقنين ولو عدوا على المذهب
قال في الوهبانية وقول اولي التوقيت ليس بموجب . وقيل نعم والبعض ان كان يكسر
وقبل بلا علة جمع عظيم يقع العلم الشرعي وهو غلبة الظن بخبرهم وهو موقوف الى راي
الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام انه يكتفي بشاهدين واختاره في
البحر وصح في الاقضية الاكتفاء بواحد ان جاز خارج البلد او كان على مكان مرتفع
واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات رمضان والعيدين يدعي وكالة معلقة
بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر الدخول فيشهد الشهود
برؤية الهلال فيقضي عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم
شهد وانته شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان بروية الهلال ليلة كذا وقضى
القاضي به ووجد اجتماع شرائط الدعوى قضى اى جاز لهذا القاضي ان يحكم
بشهادتهما لان قضا القاضي حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا بروية غيرهم لانه حكاية
نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزهم على الصحيح من المذهب تجبتي وغيره
وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل
لوجود نصاب الشهادة ولو صاموا بقول عدل حيث يجوز وغم هلال الفطر لا
يجل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره الصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة
انه ان غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل والا وهلال
الاخي وبقيته الاشهر التسعة كالقصر على المذهب ورويته بالنهار لليلة الالية
مطلقا على المذهب حدادي واختلاف الطالع ورويته نهارا قبل الزوال وبعده
غير معتبر على ظاهر المذهب وعليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى بحج عن الخلاصة
فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب اذا ثبت عندهم روية اوليك بطريق صحيح
كما سرق الزيلعي الاشبه انه يعتبر لكن قال الكمال الاخذ بظاهر الرواية لحوط
فروع اذا راوا الهلال يكره ان يشيروا اليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية
وكراهية البرازية **باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد**
الفساد والبطلان في العبادات سيئات اذا اكل الصائم او شرب او جامع حال كونه
ناسيا في الغرض والنقل قبل النية وبعدها على الصحيح بحج عن القنينة الا ان يذكر
فلم يذكر ويذكره لوقويا والا لا وليس عذرا في حقوق العباد او دخل حلقة
غبار او ذباب او دخان ولو ذكر الاستحسان لعدم امكان التحرز عنه ومفاده
انه لو ادخل حلقة الدخان افطراى دخان كان ولو عود او غير الوذكر لا كان
التحرز عنه فليتنبه له كما بسطه الشرنبلالي او ادهن او احجم او التحل وان

وجد طعمه في حلقة او قبيل ولم ينزل او احتلم او اتزل بنظر ولو الى فرجها
مرارا او بتفكر وان طال تجمع او بقي بلل في فيه بعد المضمضة وابتلعه مع الريق
كطعم ادوية ومص هليلج بخلاف نحو سكر او دخل الماء في اذنه وان كان بفعله
على المختار كما لو حلك اذنه بعود ثم اخرجته وعليه درن ثم ادخله ولو مرارا او
ابتلع ما بين اسنانه وهودون الحصنة لانه ينفع لريقه ولو قدرها افطر كما سجي
او خرج الدم من بين اسنانه ودخل حلقة يعني ولم يصل الى جوفه اما اذا وصل
فان غلب او نساويا ففسد والا لا الا اذا وجد طعمه بنزايه واستحسنته المعنف
وهو ما عليه الاكثر وسجي او طمن برمح فوصل الى جوفه وان بقي في جوفه
كما لو اتى حجر في الجافية او نفذ السهم من الجانب الآخر ولو بقي النصل في جوفه
فسد او ادخل عودا او نحوه في مقعدة وطرفه خارج او ان غيبه ففسد
وكذا الواتيلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة مربوطة الا ان ينقص منها شيء
مفاده ان استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد بدائع او ادخل اصبعه اليابسة
فيه اى دبره او فرجها ولو مبتلة ففسد ولو ادخل قطنه ان غابت فسد وان
بقي طوفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع المحققة
فسد وهذا قلما يكون ولو كان فيورث ذاء عظيما او نزع الجامع حال كونه ناسيا
في الحال عند ذكره وكذا عند طلوع الفجر وان امنى بعد النزع لانه كالاختلام ولو
ملك حتى امنى ولم يتحرك قضى فقط وان حرك نفسه قضى وكفر كما لو نزع ثم
اولج او رمى اللقمة مزفيه عند ذكره او طلوع الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخرجها
كضرر بعده لا او جامع فيما دون الفرج ولم ينزل يعني في غير السيلين كسرة وتخذ
وكذا الاستمناء بالكف وان كره تحريم الحديث ناكح اليد ملعون ولو خاف الزنا برجي
ان لا اشعر عليه او ادخل في بهيمة او ميتة من غير انزال او مس فرج بهيمة او قبلها
فانزل او اقطر في احليله ما او دهن او ان وصل الى المثانة على المذهب واما في
قبلها ففسد اجماعا لانه كالحقنة او اصبح جنبيا وان بقي كل اليوم او اعتاب من
الغيبية او دخل انقه مخاط فاستثمه فدخل حلقة وان نزل لراس انقه كما لو رطب
شفتاه بالمزاق عند الكلام ونحوه فابتلعه او سال ريقه الى ذقنه كالخيط ولم
ينقطع فاستثقه ولو عدا خلا فالشافعي في القادر على مسح النخامة فينبغي الاخي
او ذاق شيئا بقمه وان كره لم يفطر جواب الشرط وكذا لو قتل الخيط بينا فقه
مرارا وان بقي فيه عقد البزاق الا ان يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلع
ذاكرا ونظمه ابن الشحنة رحمه الله تعالى فقال .
مكرر بل الخيط بالريق فانتلا . بادخاله في فيه لا يتضرر .
وعن بعضهم ان يبلغ الريق بعد ذاء . يفر كصبغ لونه فيه يظهر .
وان افطر خطا كان تخمض فسبقه الماء او شرب نايما او تسحر او جامع على ظن
عدم الفجر او اوجر مكرها او نايما واما حديث رفع فالمراد رفع الاثر وفي التحريم

المواخذة بالخطأ جأيزه عندنا خلافا للمعتزلة أو أكل أو جامع ناسيا أو
احتلم أو انزل بنظر أو ذرعه القى فظن أنه افطر فاكل عدا للشبهة ولو علم
عدم فطره لزمت الكفارة إلا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب المشبه
خلاف مالك خلافا لما كان في الجمع وشروحه فقيد الظن إنما هو لبيان الاتفاق
أو احتقن أو استعط في أنفه شيئا أو افطر في أذنه دهنا أو داوى جافية أو
أمة نوصل الدوا حقيقة الجوفه ودماعه أو ابتلع حصاة وخوها مما لا ياكله
الإنسان أو يعافه أو يستقذره ونظمه ابن الشحنة فقال
• • • • • **• • • • •** **• • • • •** **• • • • •** **• • • • •**
• • • • • **• • • • •** **• • • • •** **• • • • •** **• • • • •**
أو لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطرا مع الأساك لشبهة خلاف زفر وأصبح
غير ناو للصوم فاكل عدا ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي وخفاده
أن الصوم يعطلق النية كذلك أو دخل حلقة مطر أو تلج بنفسه لا مكان التحرز
عنه بضم فيه بخلاف نحو الغبار والفطرين مز دموعه وعرقه وأما في الأكثر
فإن وجد الملوحة في جميع فيه واجتمع شئ كثير وابتلعه افطر والا خلاصه
أو وطئ امرأة ميتة أو صغيرة لا تشتهى نهش أو بهيمة أو فخذ أو بطن أو قبل
ولو قبله فاحشة بان يدغدغ أو يمص شفقتها أو لمس ولو بجأيل لا يمنع الحرارة
أو استمنى بكفه أو بمباشرة فاحشة ولو بين المراتين فأنزل قبل لكل حتى
لوم ينزل لم يفطر كما مر أو فسد غير صوم رمضان أو الاختصاص بها بهتك رمضان
أو وطئت نائمة أو مجنونة بان أصبحت صائمة فنجست أو تسحر أو يظن اليوم أي
الوقت الذي كل فيه ليلا والحال أن الفجر طالع أو الشمس لم تغرب لف ونشر
ويكنى الشك في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيهما ولو لم يتبين الحال لم
يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع إلى ستة وثلاثين محلها المطولات
قضى في الصور كلها فقط كالوشهدا على الغروب وأخران على عدمه فافطر
فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفر لأن شهادة النفي لا تقارض
شهادة الإثبات وأعلم أن كل ما انتفى فيه الكفارة محله ما إذا لم يقع منه ذلك
مرة بعد أخرى لأجل قصد المعصية فإن فعله وحيت زجره به ذلك أفتى
أئمة الأئمة وعليه الفتوى قنیه وهذا حسن نهش والآخران يمكن أن يكون بقية
يومها وجوبا على الأصح لأن الفطر قبيح وترك القبيح شرعا واجب كسافر
أقام وحايض ونفسا طهرت ومجنون أفاق ومرضى صح ومفطر ولو مكرها أو خطاء
وصبي بلغ وكافر أسلم وكلهم يقضون ما فاتهم إلا الآخرين وإن افطر لعدم
أهليتهما في الجزاء الأول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوبا قبل الزوال
كان نفلا فيقضى بالافساد كما في الشرب ليلية عن الحائنة ولو نوى المسافر والمجنون
والمرضى قبل الزوال صح عن الفرض ولو نوى الحايض والنفسا لم يصح أصلا للمنافي
أول الوقت وهو لا يتجزى ويؤمر بالصبي بالصوم إذا طاقه ويضرب عليه ابن

وغيره من الصبي إذا طاقه
ويضرب عليه ابن عمر
كأنه في الأصح

عشر كالصلاة في الأصح وإن جامع المكلف أدبيا مشتتها في رمضان إذا لم يتر
أو جوع وتوالت الحشفة في أحد السيلين أنزل أو أكل أو شرب غدا
بكسر الغين وبالنال المعجمتين والمد ما يتغذى به أو دأما يتداوى به والضا
وصول ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه ريق جيبه فيكفر لوجود معنى
صلاح البدن درآيه وغيرها وما نقله الشرب ليلية عن الحدادى رده في النهي
عدا راجع لكل أو أحجم أي فعل ما لا يظن الفطر به كقصد وكل ولمس
وجامع بهيمة بلا أنزال وأدخال أصبع في دبره ونحو ذلك فظن فطره به
فاكل عدا قضى في الصور كلها وكفر لأن الظن في غير محله حتى لو افتناه مفت
يعتمد عليه أو سمع حديثا ولم يعلم تأويله لم يكفر للشبهة وإن أخطأ المفتي
ولم يثبت الاثر إلا في الألفاظ وكذا الغيبة عند العامة زليكي لكن جعلها
في المتن كالحجامة ورجه في البحر للشبهة لكفارة المظاهر الثابتة بالكتاب
وأما هذا فبالسنة ومن ثم شبهوها بها ثم إنما يكفر أن نوى ليلا ولم يكن مكرها
ولم يطر أسقط كرض وحيض واختلف فيما لو مرض يخرج نفسه أو سوره
مكرها والمعتد لزومها في المعتاد حتى وحيض واليتيق قتال عدو ولو افطر ولم
يحصل العذر والمعتد سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر للأول تكفيه واحدة ولو
في رمضانين عند مجر وعليه الاعتماد بنزاريه ومجتي وغيرها واختار بعضهم للفتوى
أن الفطر يغير الجماع تدخل والا لا ولو أكل عدا شهوة بلا عذر يقتل وتامه في شرح
الوهبانية وإن ذرعه القى وخرج ولم يعد لا يفطر مطلقا ملاء أو لا فان عاد
بلا صنعه ولو هو ملاء الفم مع تذكره للصوم لا يفسد خلافا للثاني وإن أعاده
أو قدر حصته منه فأكثر حدادى افطر جماعا ولا كفارة إن ملاء الفم والا لا هو
المختار وإن استقاء أي طلب القى علامدا أي متذكرا للصومه إن كان ملاء الفم فسد
بالإجماع مطلقا وإن أقل لا عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه
يفسد كما في الفتح عن الكافي فإن عاد بنفسه لم يفطر وإن أعاده ففيه روايتان أصحها
لا يفسد محيط وهذا كله في طعام أو ماء أو مرة أو دم فإن كان بلغا فغير مفسد
مطلقا خلافا للثاني واستحسنة الكال وغيره ولو أكل كما بين أسنانه إن مثل
حصاة فأكثر قضى فقط وفي أقل منها لا يفطر إلا إذا أخرجه من فيه فأكله
ولا كفارة لأن النفس تعافه وأكل منه سمسمة من خارج يفطر ويكفر في الأصح
إلا إذا مضغ بحيث تلاشت في فيه إلا أن يجد الطعم في حلقة كما مر واستحسنة
الكال قايلا وهو الأصل في كل قليل مضغه وكره له ذوق شئ وكذا مضغه
بلا عذر قيد فيها قاله العيني ككون زوجها أو سيدها سئ الخلق فذاقت
وفي كراهته الذوق عند الشرب قولان ووفق في النهي بانه إن وجد يدا ولم
يخف غيبا كره والا لا وهذا في الفرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لحرمة
الفطر فيه بلا عذر على المذهب فيبقى الكراهة وكره مضغ علك أي مضغ

ملتئم والا فيفطر ويكره للمفطر من الا في الخلوة بعذر وقيل بياح ويحب
للنساء لانهن سواكن قح وكره قيلة وسس ومعاذقة ومباشرة فاحشة ان لم
يا من المفرد وان من لباس لا يكره دهن شارب ولا حل اذا لم يقصد الزينة
او تطويل اللحية اذا كانت بقدم السنون وهو القبضه وصرح في النهاية بوجوب
قطع ما زاد على القبضه بالضم ومقتضاه الا ثم بتركه الا ان يجعل الوجوب
على الثبوت واما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض العامة ومحنة
الرجال فلم يحم احد واخذ كلها فعمل يهود الهند ومجوس الاعاجم وحديث
التوسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح واحاديث الاكتمال فيه ضعيفة لا
موضوعة كما زعم ابن عبد العزيز ولا سواك ولو عشيما او طبيا بالمال على المذهب
وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا يكره حجامته وتلف ثوب مبتل ومضمضة واستنشاق
او اغتسال للتبرد عند الثاني وبه يفتي شربلا ليه عن البرهان ويستحب السجود وتاخير
وتجمل الفطر لحديث ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الافطار وتأخير السجود والسواك
فروع لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيجوز نصف النهار ويستريح
الباقى فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشتاء فان اجهد الحى نفسه بالعمل
حتى مرض فافطر في كفارة قوله لان قنينة وفي البرازية لو صام عجز عن القيام
صام وصلى قاعدا جمع بين العبادتين **فصل في العوارض المبيحة**
لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة ونفى الاكراه وخوف هلاك او نقصان
عقل ولو عطش او جوع شديد او لسعة حية لسافر سفر شريفا او حامل او مريض
اما كانت او طيرا على الظاهر خافت بغلبة الظن على نفسها او ولدها وقيد الهنسي
تبع الابن الكمال بما اذا تعينت الارضاع او مريض خاف الزيادة لمريضه وصحيح خاف
المرض وخادمه خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجرته او اخبار طبيب حاذق
سلم مستورا فاد في النهي تبع البحر جواز التطيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال
عبادة **قلت** وفيه كلام لان عندهم نصح المسلم لغيره في تطيبهم وفي البحر
عن الظهيرية للامة ان تمتنع من امثال امر المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض
لانها مبنية على اصل الحرية في الفرائض الفطر يوم العذر الا السفر كما سيحى وقضوا
لو وما ما قدره ولا فدية وبلا ولا لانه على التراخي ولذا جاز التطوع قبله بخلاف قضا
الصلاة ولو جاز رمضان الثاني قدم الادا على القضا ولا فدية لما مر خلافا للشافعي
ويندب لمسافر الصوم لانه وان تصوموا خير لكم والخير بمعنى البر لا فعل تفضيل
ان لم يضرب فان شق عليه او على رفقة فالفطر افضل لموافقة الجماعة فان ماتوا
فيه اى في ذلك العذر فلا تجب عليهم الوصية بالفدية لعدم ادراكهم عدة من
ايام اخر ولو ماتوا بعد زوال العذر وجبت الوصية بقدر ادراكهم عدة من
ايام اخر واما من افطر عمدا فوجوبها عليه بالاولى وفدى لزوما عنه اى عن الميت
وليته الذي يتصرف في ماله كالفطرة قدرا بعد تدنه عليه اى على قضا الصوم وقوته اى

مطل
يجب قطع ما زاد على
القبضه

التوسعة على العيال
يوم عاشوراء

مطل
التطيب بالكافر

قوت القضا بالموت فلو قاتله عشرة ايام فقد رعى خمسة فزاهما فقط بوصية من
الثلاث متعلق بفدى وهذا الوله وارث والا فمن الكل فمستاق وان لم يوص
وتبرع وليه به جاز ان شاء الله ويكون الثواب للمولى اختيار وان صام او صلى
عنه المولى لا يحدث لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد ولكن يطعم
كذا يجوز لتبرع عنه وليه بلفارة يمينه او قتل باطعام او كسوة بغير الاعتاق
لما فيه من الزام المولى للميت بلارضاه وفدية كل صلاة ولو وثرا كما مر في قضا
الفوايت كصوم يوم على المذهب وكذا الفطرة والاعتاق الواجب يطعم عنه
لكل يوم كالفطرة ولو احيته والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان الوصى يطعم
عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب
والركب كاللحم يحج عنه رجلا من مال الميت بحج والشيخ الفاني العاجز عن الصوم
يفطر ويفدى وجوبا ولو في اول الشهر وبلا تعدد فقيس كالفطرة لو موصل والا
فيمتغفر الله هذا اذا كان الصوم اصلا بنفسه وخوطب باذنيه حتى لو لم يرضه الصوم
لكفارة يمين او قتل ثم عجز لم يجز الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كانت
مسافرات قبل الاقامة لم يجب الايضا ومتى قدر قضا لان استمرار العجز بشرط
الخليفة وهل تكفى الاباحة في الفدية قولان المشهور نعم واعتمده الكمال ولزم نقل
شرع فيه قصدا كما مر في الصلاة فلو شرع ظنا فافطر اى فورا فلا قضا اما الوصى
ساعة لزمه القضا لانه بمضيها صار كانه نوى المضى عليه في هذه الساعة مجتبي
اذا وقضا اى يجب اتمامه فان فسد ولو بر وضحيض في الاصح وجب القضا
الا في العيدين وايام التشريق فلا يلزم لصيرورته صايما بنفسه الشرع فيصير
مركبا للنهي اما الصلاة فلا يكون مصليا مالم يسجد بدليل مسئلة اليمين ولا يفطر
الشارع في نقل بلا عذر في رواية وهي الصحيحة وفي اخرى بطل بشرط ان يكون من
بيته القضا واختارها الكمال وتاج الشريعة وصدرها في الوقاية وشرعها
والضيافة عذر للضيف والمضيف ان كان صا حبا من لا يرضى بحج حضوره
ويتاذى بترك الافطار فيفطر والا لا هو الصحيح من المذهب ظهر به ولو حلف
رجل على الصائم بطلاق امراته ان لم يفطر افطر ولو كان صايما قضا ولا يحث
على المعتمد بزازية وفي النهي عن الذخيرة وغيرها هذا اذا كان قبل الزوال اما
بعده فلا الا احدا يويه الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاه احدا خواته لا يكره
فطره لو صايما غير قضا رمضان ولا تصوم المرأة فقلا الا باذن الزوج الا عند
عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضا باذنه او بعد البيئونة ولو صام العبد وما
في حكمه بلا اذن المولى لم يجز وان فطره قضى باذن او بعد العتق ولو نوى مسافر الفطر
او لم ينو فقام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال صح مطلقا ويجب عليه الصوم لو
كان في رمضان لزوال المرحض كما يجب على مقيم اتمام صوم يوم منه اى رمضان سافر
فيه اى في ذلك اليوم ولكن لا كفارة لو افطر فيها للشبهة في اول واخره الا اذا دخل

مصره لشيئ فيه فافطر فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا كما مر
 كما لو نوى التكلم في صلاة ولم يتكلم شرح وبها يبينه قال وفيه خلاف الشافعي وقضي
 ايام اغايه ولو كان الاغما مستغرا للشهر لنذره استداره سوى يوم حد الاغما
 فيه او في ليلة فلا يقضيه الا اذا علم انه لم ينوه وفي الجنون ان لم يستوعب الشهر
 قضى ما مضى وان استوعب جميع ما يمكنه انشا الصوم فيه على ما مر لا يقضى مطلقا
 للحرج ولو نذر صوم الايام المنهية او صوم هذه السنة صح مطلقا على المختار
 وفرقوا بين النذر والشروع فيها بان نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة
 فصح ولكن افطر الايام المنهية وجوبا تخاميا عن المعصية وقضاها اسقاطا
 للواجب وان صامها خرج عن العهدة مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية
 فلو بعد لم يقض شيئا وانما يلزمه باق السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نذر
 السنة بشرط التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا متتابعة ويعيد لو افطر يوما
 بخلاف للعينة ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجوز به صوم الخمسة
 في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت ست صور
 ذكرها بقوله فان لم ينو نذره الصوم شيئا او نوى النذر فقط دون اليمين
 او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان في هذه الثلاث صور نذرا فقط
 اجماعا عملا بالصيغة وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان في هذه الصورة
 يمينا فقط اجماعا عملا بتعيينه وعليه كفارة يمين ان افطر لحنثه وان نواهها
 او نوى اليمين بلا نفي لنذر كان في صورتين نذرا ويمينا حتى لو افطر بحج
 القضا للنذر والكفارة لليمين عملا بعموم المجاز خلافا للثاني ونذر بغير
 صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافا للثاني حاشا والاتباع
 الكبره ان يصوم الفطر وخمسة بعده فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب وليس
 ابن الكمال ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعة فافطر يوما او لوم من الايام المنهية
 استقبل لانه اخل بالوصف مع خلو شهر عن ايام نهى بخلاف السنة لا يستقبل
 في نذر شهر معين ليلا يقع كله في غير الوقت والنذر من اعتكاف او حج او
 صلاة او صيام او غيرها غير المعلق ولو معين لا يختص بزمان ومكان ودرهم
 وفقير فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز
 وكذا لو عمل قبله فلو عين شهرا للاعتاف او للصوم ففعل قبله عنه صح وكذا لو
 نذر ان يحج بسنة كذا فحج سنة قبلها صح او صلاة في يوم كذا فصلاها قبله لانه
 تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر فيلغوا التعيين شرعا لانه لم يحفظ بخلاف
 النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما سيجي في الايمان ولو قال
 مريض لله على ان اصوم شهرا مات قبل ان يصح لاشي عليه وان صح ولو يوما ولم
 يصمه لزمه الوصية بجميعه على الصحيح كالصحيح واذا نذر ذلك ومات قبل تمام
 الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في الحجازية بخلاف القضا فان سببه

مط
 اتباع الشرع شوال

ادراك العدة **فروع** قال والله اصوم لاصوم عليه بل ان صام حنثا كما سيجي
 في الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو مريض افطر وقضى رمضان او صوم الابد
 فضعف لاشتغاله بالمعيشة افطر وكفر كما مر او يوم يقدم فلان يقدم بعد الاكل
 او الزوال او حيضها قضى عندئذ في خلاف الثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء
 اتفاقا ولو عني باليمين كلف فقط الا اذا قدم قبل نيته فنواه عنه بر بالنية
 ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا لزمه كاملا او الشهر فيقيته او جمعة فالاسبوع
 الا ان ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية ايام صام سبتين ولو قال
 سبعة فسبعة اسبوت والفرق ان السبت لا يتكرر في السبعة فحمل على العدد بخلاف
 الاول واعلم ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والتمتع
 والزيت ونحوها الى ضريح الاوتيا الكرام تقربا اليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم
 يقصد وافرغها للفقراء الا انهم قد ابتلى الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد
 بسطه العلامة قاسم في شرح درر البحار ولقد قال الامام محمد لو كان العوام عبيدي
 لا اعتقدهم واسقطت ولاي وذلك لانهم لا يهتدون فكل بهم يتعيرون والله اعلم
باب الاعتكاف وجه المناسبة له والتاخير اشتراط الصوم في
 بعضه والطلب الاكدر في العشر الاخير هو لغة اللبس وشرعا لبت بفتح اللام وقسم
 الملك ذكر ولو ميز في مسجد جماعة هو ماله امام ومؤذن اديت فيه الحسن
 او لا وعن الامام اشتراط اداء الحسن فيه وصحة بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد
 وصحة السروجي واما الجامع فصح فيه مطلقا اتفاقا اولبت امرأة في مسجد
 بينتها ويكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلاتها من بيتها كما اذا لم يكن
 فيه مسجد ولا تخرج من بيتها اذا اعتكفت وفيه وهل يصح من الحنث في بيته
 لم اراه والظاهر لا احتمال ذكوريته بنية فاللبس هو الركن والكون في المسجد
 والنية من مسلم عاقل طاهر من جنائقة وحيض ونفاس شرطان وهو ثلاثة
 اقسام واجب بالنذر بلسانه وبالشرع وبالعلق ذكره ابن الكمال وسنة
 مؤكدة في العشر الاخير من رمضان اى خمسة كفارة كما في البرهان وغيره لاقتراانها
 بعدم الانكار على من لم يفعله من الصيامه ومستحب في غيره من الازمنة هو بمعنى
 غير المؤكدة وشرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على المذهب فلو نذر اعتكاف
 ليلة لم يصح وان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح
 والفرق لا يخفى بخلاف ما لو قال في نذره ليلا ونهارا فانه يصح وان لم يكن
 الليل محلا للصوم لانه يدخل تبعا واعلم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا
 ايجاده للمشرط قصد فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجراه صوم
 رمضان عن صوم الاعتكاف لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك
 اليوم لم يصح لان اعتكافه من اوله تطوعا فتعذر جعله واجبا وان لم يعتكف رمضان
 المعين قضى شهرا غيره بصوم مقصود لعود شرطه الى الكمال الاصل فلم يجز

في رمضان آخر ولا في واجب سوى قضا رمضان الاول لانه خلف عنه وتحقيقة
في الاصول في بحث الامر واقوله قفلا ساعة من ليله او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية
عن الامام لبن النفل على المساحة وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان
لا جزء من اربعة وعشرين كما يقوله المنجوت كذا في غرر الاذكار وغيره فلو شرع في نفل
ثم قطعه لا يلزمه قضاؤه لانه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وما في
بعض المعتبرات انه يلزم بالشروع مفرج على الضعيف قاله المصنف وغيره وحرم
عليه اي على المعتكف اعتكافا واجبا اما النفل فله الخروج لانه منه له لا يبطل كما مر
الخروج الحاجة الانسان طبيعية كبول وغائط وغسل لو احتلم ولا يمكنه الاعتكاف
في المسجد كذا في النهر او شرعية كعبود اذان لومودنا وباب المنارة خارج المسجد
والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله اي معتكفه خرج في وقت يدر كها مع سنها
يحكم في ذلك رايه ويستثنى بعدها اربع اوستا على الخلاف ولو مكث اكثر لم
يقعد لانه محل له وكوه تنزيها للحاجة ما التزمه بلا ضرورة فلو خرج ولو ناسيا
ساعة زمانية لا رملية كما مر بلا عذر فسد فيقضيه الا اذا فسد بالردة واعتبر
اكثر النهار قالوا وهو الاستحسان وبحث فيه الكمال فان خرج بعد يغلب وقوعه
وهو ما مر لا غير لا يفسد واما ما لا يغلب كما بخا غريق وانهدام مسجد فسقط الاثم
الالبطلان والا كان النسيان اولى بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله
الزيلعي وغيره لكن في النهر وغيره جعل عدم الفساد لانهدامه وبطلان جماعة واخراجه
كرها استحسان وفي التاخر خاينه عن الحجة لو شرط وقت النذر ان يخرج لعيادة
مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ وخص المعتكف
باكل وشرب ونوم وعقد اختاج اليه لنفسه او عياله فلو تجارة كره كييع ونكاح
ورجعة فلو خرج لاجلها فسد لعدم الضرورة وكوه اي تخريما لانها محل اطلاقهم بحج
احضار بيع فيه كاره فيه ببايعة غير المعتكف مطلقا للنهي وكذا اكل ونومه الا
لغريب اشياء وقد قدمناه قبيل الوتر لكن قال ابن الكمال لا يكره الاكل والشرب
والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى وكوه تخريما صحت ان اعتقده قرينة والا لحدوث
من صمت بخا ويجب الصمت كما في غرر الاذكار عن شرح حديث رحم الله امراء
تكم فغنم او سكنت فسلم وتكلم الابخير وهو ما لا اشتهر فيه ومنه المباح عند الحاجة
اليه لا عند عدمها وهو محل ما في الفتح انه مكروه في المسجد ياكل الحنات كما تاكل
النار الخطب كذا حققه في النهر كقراءة قرآن وحديث وعلم وتدريس في سير
الرسول عليه السلام وقصص الانبياء عليهم السلام وحكايات الصالحين وكتابة
امور الدين وبطل بوطي في فرج انزل اولاد لو كان وطية خارج المسجد ليلا
او نهارا عامدا او ناسيا في الاصح لان حاله مذكرة وبطل بانزال بقيلة او لمس
او تفخيد ولو لم ينزل لم يبطل وان حرم الكل لعدم الخرج ولا يبطل بانزال بفكر
او نظر ولا بسكر ليلا ولا ياكل ناسيا لبقا الصوم بخلاف اكل عمد او ردة وكذا

طلب
بيان معنى الساعة

اغماوه

اغماوه وجنونه ان داما فان دام جنونه سنة قضاه استحسانا ولزمه الليالي
بنذره بلسانه اعتكاف ايام ولا اي متتابعة وان لم يشترط التتابع كعكسه لان
ذكر احد العددين بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر فلو نوى في نذر الايام
النهر خاصة صحت نيته كنية الحقيقة وان نوى بها اي بالايام الليالي لا بل
يلزمه كلاهما كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او نوى عليه اي الليل
خاصة فانه لا يصح نيته لان الشهر اسم لمقدر يشمل الايام والليالي فلا يحتمل ما
دونه الا ان يستثنى الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا شيء عليه
لما مر واعلم ان الليالي تابعة للايام الاليلة عرفة وليالي النحر الماضية رفقا بالناس
كما في اضية الرواجية هذا وليلة القدر وآية في رمضان اتفاقا لانها تتقدم
وتتاخر خلافا لهما وثمرته فيمن قال بعد ليلة سنة انت حر وانت طالق ليلة القدر
فعنده لا يقع حتى ينسلخ رمضان الا في جواز كونها في الاولى في الاولى وفي الاخرى
وقال لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاخرى ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان
وقع بمضيه قاله المحيط والقوي على قول الامام لكن قيده بكون الحالف فقها يعرف
الاختلاف والاخرى ليلة السابع والعشرين **كتاب الحج هو بفتح الحاء**
وكسر هاء لغة القصد الى مطم لاطلاق القصد كما ظنه بعضهم وشرعا زيارة اي طواف
ودوقوف مكان مخصوص اي الكعبة وعرفة في زمن مخصوص في الطواف من طلوع فجر
النحر الى اخر العمر وفي الوقوف من زوال فجر شمس عرفة لفجر النحر بفعل مخصوص بان
يكون محرم ما بنيت الحج سابقا كما سيجي لم يقل لاداء ركن من اركان الدين ليعم حج
النفل فرض سنة تسع واما اخره عليه السلام لعشر لعذر مع علمه بيقا حياته
ليكمل التبليغ مرة لان سببه البيت وهو واحد والزيارة تطوع وقد يجب كما
اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه كما سيجي يجب عليه احدا النسيان فان اختار الحج
انصف بالوجوب وقد يتصف بالحرمة كما الحج بالاحرام وبالكراهة كما الحج بلا اذن
سمن يجب استيندانه وفي النوازل لو كان الابن صبي فلا بل منعه حتى يلتمح
على الفور في العام الاول عند الثاني واصح الروايتين عن الامام ومالك واحمد
يفسق وترد شهادته بتاخير اى سينا لان تاخير صغيره وبارتكا بها مرة لا
يقسق الا بالاصرار بحج وجهه ان الفورية طينة لان دليل الاحتياط طني
ولذا اجمعوا انه لو تراجحى كان اذ او ان اتمه بموته قبله وقالوا لم يحج حتى اثلث
ماله وسعه ان يستقرض ويحج ولو غير قادر على وقايه ويرجى ان لا يواخذه الله
بذلك اي لو ناوليا وفاه اذا قدر كما قيده في الظهيرية على سلم لان الكافر
غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار حر
مكلف عالم بفرضيته اما بالكون بدارنا او باخبار عدل او مستورين صحيح البدن
يصير غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه ذي زاد يصح به بدنه فالمعتاد
للحج ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا يعد قادرا وراحلة مختصة به وهو المحرم

طلب
ليلة القدر

طلب
المعتاد على الاثم

سئل
يكوه الحج على البغل
والحمار

بالمقرب ان قدر والاقتسار القدرة على الحارة للافاقي لا لكي يستطيع المشي
لشبهه بالسعي للجمعة وافاد انه لو قدر على غير الراحلة من بغل او حمار لم يجب
قال في البحر ولم اره صريحا وانما صرحوا بالكراهة وفي السراجية الحج راكبا افضل
منه ماشيا به يفتي والمقرب افضل من الحارة وفي اجارة الخلاصة حل للجمل مآتان
واربعون منا والحار مائة وخسون وظاهرا ان البغل كالحمار ولو ذهب الالب
لابنه ما لا يوجب به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها
باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين فضلا عما لا بد منه كما مر في الزكاة ومنه
المسكن وممرته ولو كبير يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه
بيع الزايد هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفى بسكنى الاجارة بالاول
وكذا لو كان عنده ما لو اشترى به سكنا وخادم ما لا يبقى بعده ما يكفي للحج لا
يلزمه خلاصه وحور في النهر انه يشترط بقا راس مال لحرفته ان احتاجت
لذلك والا لا في الاشياء معه الف وخاف الغزوبة ان كان قبل خروج اهل
بلده فله التزوج ولو وقته لزومه الحج فضلا عن نفقة عياله من يلزمه نفقته
حتى الخدم حتى العبد الى حين عوده وقيل بعده بيوم وقيل بشهر مع امن الطريق
بغلبة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه الكمال وسيجيء آخر الكتاب ان قتل بعض
الحجاج عذر وهل ما يوجد في الطريق من المكس والحفارة عذر قولان والمعتد
لا كما في القينة والمجنبي وعليه فيجوز في الفاضل عما لا بد منه القدرة على
المكس ونحوه كما في مناسك الطرابلسي ومع زوج او محرم ولو عبدا اذ ميا او
برضاع بالغ قيد لهما كما في النهر بحثا عاقل والمراهق كبالغ جوهره غير محسوس
ولا فاسق لعدم حفظهما مع وجوب النفقة لحرمها عليها لانه محسوس عليها
لامرأة حرة ولو محجوزا في سفر وهل يلزمها التزوج قولان وليس عبدا محجور
لها وليس لزوجها منعها عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جازع الكراهة ومع
عدم عدة عليها مطلقا اية عدة كانت ابن ملك والعبدة لوجوبها اى العدة
المانعة من سفرها وقت خروج اهل بلدها بحج وكذا ساير الشروط بحج فلو
احرم صبي عاقل او احرم عنه ابوه صار محرما وينبغي ان يحرمه قبله ويلبسه
ازا اراد ابسوط وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى
فبلغ او بعد فتنق قبل الوقوف فمضى على احرامه لم يسقط فرضها لان عقاده فقلا
فلو جدد الصبي الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزاء ولو فعل
العبد المعتق ذلك التجدد المذكور لم يحرمه لان عقاده لازما بخلاف الصبي والكافر
والمجنون والحج فرضه ثلاثة الاحرام وهو شرط ابتداء له حكم الركن انتهت حتى
لم يحج لفايت الحج استدامته ليقضى به من قابل والوقوف بعرفة في اوانه سميت
بها لان آدم وحما نعار فاينها ومعظم طواف الزيارة وهما ركنان وواجبة نيف
وعشرون وقوف جمع وهو المزدلفة سميت بذلك لان آدم اجتمع بحوا وازدلف

اليها

اليها اى دنا والسعي وعند الايمة الثلاثة هو ركن بين الصفا سمي به لانه
جلس عليه آدم صفوة الله والمروة لانه جلس عليها امرأة وهي حوا ولذا اثنت
ورمى الحمار لكل من حج وطواف الصدر اى الوداع لافاقى غير الحايض والحلق
والتقصير وانشا الاحرام من الميقات ومعد الوقوف بعرفة الى الغروب ان وقف
نهارا والبداء بالطواف من الحجر الاسود على الاشبه لمواظبته عليه وقيل فرض وقيل
سنة والقيام من فيه في الطواف في الاصح والمشى فيه لمن ليس له عذر عنه منه
ولو نذر طوافا فحقا لزمه ما يشاء ولو شرع متفلا زحفا فمشيه افضل والطهارة
فيه من النجاسة الحكمة على المذهب قيل والحقيقة من ثوب وبدن ومكان طواف
والاثر على انه سنة مؤكدة كما في شرح لباب المناسك وستر العورة فيه وبكشف
ربع العضو فاكثركا في الصلاة يجب دم وبداية السعي بين الصفا والمروة من
الصفا ولو بداء بالمروة لا يعتد بالشوط الاول في الاصح والمشى فيه في السعي لمن
ليس له عذر كما مر واذبح الشاة للقارن والمتمتع وصلاة ركعتين لكل اسبوع
من اى طواف كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصى به والترتيب الا في بيانه
بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر واما الترتيب بين الطواف وبين الرمي
والحلق فسنة فلو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه ويكره لباب وسيجيء
ان المفرد لا ذبح عليه وسحقه وفعل طواف الا فاضلة اى الزيارة في يوم من
ايام النحر ومن الواجبات كون الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد طواف
معتد به وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وترك المحذور كالحجاء بعد الوقوف
ولبس الحنيط وتغطية الرأس والوجه والضابط ان كلما يجب بتركه دم فهو
واجب صرح به في الملتقى وسيستفح في الجنايات وغيرها سنن واداب كان
يتوسع في النفقة ويحافظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن ابويه
وداينه وكفيله ويودع المسجد بركعتين ومعارفهم ويستخلمهم ويلبس دعائم
ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس ففقه خرج عليه السلام في حجة
الوداع او الاثنين او الجمعة بعد التوبة والاستخارة اى في انه هل يشترى
او يكثرى وهل يسافر برا او بحرا وهل يرافق فلانا او لا لان الاستخارة في
الواجب والمكروه لا محل لها وتامه في النهي واشهره شوال وذو القعدة بفتح
القاف وتكره عشر ذي الحجة بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم
النحر وعند مالك ذو الحجة كذا بالاية قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد
وفائدة التاقيت انه لو فعل شيئا من افعال الحج خارجها لا يجزئيه وانه يكره
الاحرام له قبلها وان امن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن كما مر واطلاقها
يفيد التحريم والعمرة في العمرة سنة مؤكدة على المذهب وصح في الجوهرة وجوبها
قلنا المأمورية في الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول وهي حرام وطواف
وسعى وحلق وتقصير فالاحرام بشرط ومعظم الطواف ركن وغيرها واجب هو

المختار ويغفل فيها كغفل الحاج وجازت في كل السنة وندبت في رمضان ولدت
 تحريما يوم عرفة واربعة بعدها اكره انشاؤها بالاحرام حتى يلزم دم وان
 رفضها لادائها فيها باحرام سابق كقارن فاته الحج فاعتمر فيها لم يكن سراج وعليه
 فاستثنى الخائنة القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توهجه في البحر والمواقيت
 اي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة الاحرام خمسة ذوالحليفة بضم ففتح مكان
 على ستة اميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها العوام ابا ر علي يزعمون انه
 قاتل الجن في بعضها وهو كذب وذات عرق بكسر قسكون على مرحلتين من مكة
 وحجفة على ثلاث مراحل بقرب رابع وقرن على مرحلتين وفتح الرء خطاء
 ونسبة اويس اليها خطاء آخر ديلم جبل على مرحلتين ايضا للمدني والعراقي
 والشامي الغير المالك بالمدينة بقرنية ما ياتي والتجدي واليمن لغ ونشر مرتب
 ويجمعها قوله عرق العراقي يللم اليمن وبذي الحليفة يحرم المدني
 . الشام حجفة ان مررت بها . ولاهل نجد قرن فاستبين .
 وكذا هي لمن ربهان من غير اهلها كالشامي بمن ميقات اهل المدينة فهو ميقاته
 قاله النووي الشافعي وغيره وقالوا المومنيقتان فاحرامه من الابد اقتل
 ولواخره الى الثاني لاشئ عليه على المذهب وعبرة الباب سقط عنه الدم ولو لم
 يمر بها تحري واحرام اذا حلها واحد لها وابعدها افضل فان لم يكن بحيث يجازي
 فعلى مرحلتين وحرم تاخير الاحرام عنها كلها من اي لافاق قصد دخول مكة يعني
 الحرم ولو الحاجة غير الحج اما لو قصد موضع من الحل كالحلي وحده حله مجاوزة
 بلا احرام فاذا دخل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد ذلك
 الا لما مورب الحج المخالفة لا يحرم التقديم للاحرام عليها بل هو الافضل ان في شهر
 الحج واسن على نفسه وحل لاهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل المواقيت دخول
 مكة غير محرم ما لم يرد نسكا للحج كالجوازها خطا ابو امكة فهذا سيقاته الحل
 الذي بين المواقيت والحرم والميقاتين بمكة يعني من بداخل الحرم للحج الحرم
 والعمرة الحل ليتحقق نوع سفر والتنعم افضل وتطم حدود الحرم ابن الملحق فقال
 . والحرم التحديد من ارض طيبة . ثلاثة اميال اذا رمت اتقانته .
 . وسبعة اميال عراق وطايف . وجدة عشر ثم تسع لجمعها .
فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج ومن اشأ الاحرام وهو شرط صحة
 النسك كتكبير الافتتاح فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة
 ثم الحج اقرب من وجهين الاول انه يقضي مطلقا ولو نظرونا بخلاف الصلاة
 الثاني انه اذا اشترى الاحرام للحج او عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما احرم به وان افسد الا
 في الفوات فبطلت العمرة والا احصا فيزدح الهدى توفضا وغسله احب وهو
 المنظافة للطهارة فيجب تحريمه في حق حائض ونفسا وصبي واليتيم له عند
 العجز عن الماء ليس بمشروع لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي وغيره

لكن سوى في الكافي بينهما وبين الاحرام ورجحه في التهر وشرط لتبيل الستة
 ان يحرم وهو على طهارته وكذا يستحب لمريد الاحرام ازالة ظفره وشاربه وعانته
 وحلق راسه ان اعتاده والا فيسرحه وجماع زوجته او جارية لومعه ولا مانع
 منه كحصى ولبس ازار من السرة للركبة وردا على ظهره وبين ان يدخله تحت
 يمينه ويلقيه على كتفه الايسر فان زرره او خلله او عقده اساء وادم عليه
 جديدين او غسيلين طاهرين ابيضين كلفن الكفاية وهذا بيان السنة والا
 فسوى العورة كاف وطيب بدنه ان كان عنده لاثوبه بما يبقى عينه فهو
 الاصح وصلى نذيا بعد ذلك شفعاء يعني ركعتين في غير وقت مكرره وتجزية
 المكتوبة وقال المفرد بالحج بلسانه مطابقا لجنازة اللهم اني اريد الحج فيسرع لي
 لمشقتة وطول مدته وتقبله مني لقول ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا
 العتمر والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل
 يقول كذلك في الصلاة وعمه الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية اولى تنم
 لبي دبر صلاته ناويا بها بالتلبية الحج بيان للاكل والا فيصح الحج بمطلق
 النية ولو قبله لكن بشرط مقارنتها بذكر يقصده به التعظيم كتسبيح وتهليل
 ولو بالفارسية وان احسن العربية والتلبية على المذهب وهي ليك اللهم ليك
 لا شريك لك ليك ان الحمد بكسر الهزرة وتفتح والنعمة بالفتح او مبتدأ وخبر
 لك والمالك لا شريك لك وزد ندبا فيها اي عليها لا في خلالها ولا تنقص
 منها فانه مكرره اي تحريما لقولهم انها مرة شرط وان زيادة سنة ويكون مسيئا
 بتوكها وبترك رفع الصوت بها واذا بالي ناويا نسكا او ساق الهدى او قد
 اي ربط قلادة على عنق بدنة نقل او جزل صيد قتله في الحرم او في احرام سابق
 وكحوة كجناية ونذر ومتعة وقران وتوجه معها والحال انه يريد الحج وهل
 العمرة كذلك ينبغي نعم او بعثها ثم توجه وحققها فلو بعده لزومه الاحرام
 بالتلبية من الميقات او بعثها لالمتعة او قران وكان التقليد والتوجه في شهر
 والام يصير محرما حتى يلحقها وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها استحسانا فقد
 احرم لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة
 الاحرام لا تتوقف على نية نسك لانه لو اهتم الاحرام حتى طاف شوطا واحدا من
 للعمرة ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين نفلا فنقل وان لم يكن حج الفرض
 شر بئلا يله عن الفتح ولو اشعرها يحرج سنامها الايسر او جللها بوضع الحل
 او بعثها لالمتعة وقران ولم يلحقها كما مر او قد شاة لا يكون محرما لعدم اختصاص
 بالنسك وبعده اي الاحرام بلا مهلة يتبقى الرقت اي الجماع او ذكره بحضرة النساء
 والفسوق اي الخروج عن طاعة الله والجدال فانه من الحرم اشنع وقتل صيد البر
 لا البحر والاشارة اليه في الحاضر والدلالة عليه في الغائب ومحل تحريمهما اذا لم
 يعلم الحرم اما اذا علم فلا في الاصح والتطبيب وان لم يقصده ويكره شمه وقلم النظر

وستش الوجه كله او بعضه كفه وذقنه نعم في الحائض لا باس بوضع يديه
على امقه والراس بخلاف الميت وبقية البدن ولو حمل على راسه ثيابا كان
تغطية لا حمل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة فتلزمه صدقة وقالوا الودخل
تحت ستر الكعبة فاصاب راسه او وجهه كره والا فلا باس به وغسل راسه
وحجته بحطمي لانه طيب او يقتل الهوام بخلاف صابون ودلوك واشنان اتفاقا
زاد في الجوهره وسدر وهو مشكل وقصها اي الحية وحلق راسه وازالة شعر
بدنه الا الشعر النابت في العين فلا شئ فيه عندنا وليس يقص وسراويل
اي كل معمول على قدر بدن او بعضه كزردية وبرنس وقبا ولو لم يدخل
يديه في كفيه جاز عندنا الا ان يزرره او يخلله ويجوز ان يرتدي بقبض وجبة
ويلتحف به في نوم وغيره اتفاقا وعمامة وقلنسوة وخفين الا ان لا يجد غلظين
فينقطعها اسفل من اللعيبين عند معقد الشراك فيجوز لبس الزموزة للجوزيين
وثوب اصنع بماله طيب كورس وهو الكركم وعصفرو وهو زهر القزطم الابعز وانه
يجب لا يفوح في الاصح لا يتيق الاستحمام لحديث البيهقي انه عليه السلام دخل الحمام
في الحنفية والاستطلاع بيت ومحل لم يصيب راسه او وجهه فلو اصابا حرقا
كره كما مر وشدهيمان بكسر الهاء وسطه ومنطقة وسيف وسلاح ونخنم
زيلكي لعدم التغطية واللبس والتحال بغير طيب فلو اكلت بمطيب مرة او
مرتين فعليه صدقة ولو كثير فعليه دم سراجية ولا يتيق ختانا وفصدا وحجامة
وقلع ضرسه وجبر كسر وحك راسه وبدنه لكن برفق ان خاف سقوط
شعره او قلة فان في الواحدة يتصدق بشئ وفي الثلاث كف من طعام غرر اذكار
والتر المحرم التلبية ندب امتي صلى ولو نفلا واو على شرفا او هبط واذا ولقي
ركبا جمع راكب او جمعا مشاة وكذا لو لقي بعضهم بعضا او اسحر دخل في السحر
اذ التلبية في الاحرام كالتكبير في الصلاة رافعا استنانا صوته بها بلا جهد كما يفعل
العوام واذا دخل مكة بداء بالمسجد الحرام بعد ما يامن على امنته داخل من باب
السلام نها راند بامليبا متواضعا خاشعا ملاحظا جلاله البقعة ويسن الفصل
لدخولها وهو النظافة فيجب الحايض ونفسا وحين شاهد البيت كبر ثلاثا
ومعناه الله اكبر من الكعبة وهلل ليلا يقع نوع شرك ثم ابتداء بالطواف لانه
حجة البيت ما لم يخف فوت المكتوبة او جماعتها او الوتر او سنة رابطة فاستقبل
الحجر مبكرا مهللا رافعا يديه كالصلاة واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت وهلل
يسجد عليه قيل نعم بلا ابتدا لانه سنة وترك الا ابتدا واجب فان لم يقدر يضعها
ثم يفيلها او احدها ولا يمكن ذلك يحس بالحجر شيئا في يده ولو عصا ثم قبله
اي الشئ وان عجز عنها اي الاستلام والامساس استقبله شيرا اليه بيا طي
كفيه كانه واضعها عليه وليس وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي عليه السلام
ثم تقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه للسماء الا عند الحجرتين فللكعبة

وطاف بالبيت طواف القدوم وست هذا الطواف للافاق لانه القادم واخذ
الطايف عن يمينه ما يلي الباب فتصير الكعبة عن يساره لان الطايف كالوتم
بها والواحد يقف عن يمين الامام ولو عكس اعاد ما دام بمكة فلو رجع فعليه
دم وكذا لو ابتداء من غير الحجر كما مر قالوا ويمر بجميع بدنه على جميع الحجر
جا علا قبل شروعه رداه تحت ابطة اليمين ملقيا طرفه على كتفه اليسرى
استنانا وراة الحطيم وجوبا لان منه ستة ادرع من البيت فلو طاف من
الفرجة لم يجز كما استقبله احتياطا وبه قبر اسماعيل وهاجر سبعة اشواط
فقط فلو طاف ثامنا مع علمه به فالصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع للشروع
اي لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لوطن انه سابع لشروعه سقطا لا ملزم ما
بخلاف الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولو وراء زمزم لا خارجه
لصيرورته طايفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جنازة او
مكتوبة او تجديد وصنوه ثم عاد بنى وجاز فيها اكل وشرب وبيع واقتا وقرأة
لكن الذكر افضل منها وفي منك النوى الذكر الماثور افضل واما في غير الماثور
فالقرأة افضل فليراجع ورمل اي مشى بسرعة مع تقارب الخطا وهن كتفيه
في الثلاثة الاول استنانا فقط فلو تركه او نسيه ولو في الثلاثة لم يرمل في
الباقى ولو زحم الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له
بدل من الحجر الى الحجر في كل شوط كلما مر بالحجر فعل ما ذكر من الاستلام واستلم
الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل وقال محمد هو سنة وقبيله والدلائل تؤيد
ويكره استلام غيرها وختم الطواف باستلام الحجر استنانا ثم صلى شفعاء في وقت
مباح يجب بالجيم على الصحيح بعد كل اسبوع عند المقام حجارة ظهر فيها اثر
قدمي الخليل او غيره من المسجد وهلل يتعين المسجد قولان ثم التزم الملتزم وشرب
من زمزم عاد ان اراد السعي واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج من باب الصفا
ندب با فصعد الصفا بحيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت وكبر وهلل
وصلى على النبي عليه السلام بصوت مرتفع خائنه ورفع يديه نحو السماء ودعا
لحتمه العباد بما شأ لان محمدا لم يعين شيئا لانه يذهب بركة القلب وان تبرك
بالماثور فحسن ثم شئ نحو المروة ساعيا بين الميلين الاخضرين المتخذين
من جدار المسجد وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا سبعا
بيدا بالصفا ويختم الشوط السابع بالمروة فلو بداء بالمروة لم يعتد بالاول
هو الاصح وندب ختمه بركعتين في المسجد كتم الطواف ثم سكن بمكة محرم
بالحج ولا يجوز فسح الحج بالمرّة عندنا وطاف بالبيت نفلا ما شيا بلارمل
وسعى وهو افضل من الصلاة نافلة للافاق وقلبه للمكي وفي البحر ينبغي تقبيل
بزن الموسم والا فالطواف افضل من الصلاة مطلقا وخطب الامام اولى
خطب الحج الثلاث سابع ذى الحجة بعد الزوال وبعد صلاة الظهر وكره قبله

الذكر افضل من القرأة

وعلم فيها المناسك فاذا صلى جملة الفجر يوم التروية ثامن الشهر خرج الى
سبي قرية من الحرم على فرسخ من مكة وملك بها الى فجر عرفة ثم بعد طلوع الشمس
راح الى عرفات على طريق ضيق عرفات كلها موقوف الا بطن عرفة بفتح
الواو وضمها من الحرم غربي مسجد عرفة فبعد الزوال قبل صلاة الظهر
خطب الامام في المسجد خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك وبعد الخطبة
صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامتين وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئا على
المذهب ولا بعد آذان العصر وقت الظهر بالحج فيها اي الصلاتين فلا يجوز العصر
للمنفرد في احدهما فلو صلى الظهر وحده لم يصل العصر مع الامام ولا يجوز العصر
لمن صلى الظهر جماعة قبل احرام الحج ثم احرم الا في وقته وقالوا لا يشترط الصحة
العصر الا احرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شرنا له عن البرهان ثم
ذهب الى الموقوف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقر بجبل الرحمة عند
الصخرات الكبار مستقبلا القبلة والقيام والنية فيه اي الوقوف ليست بشرط
ولا واجب فلو كان جالسا جاز حجه وذلك لان الشرط الكينونة فيه فصيح وقوف
محتاج وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران ودعا جهر يحجهم وعلم
المناسك ووقف الناس خلفه بقر به مستقبلين القبلة سامعين لقوله خاشعين
بالكين وهو من مواضع الاجابة وهي بمكة خمسة عشر نظما صاحب النهر فقال
دعا البرايا يستجاب بعبادة • ملتزم والموقفين كذا الحجر •
طواف وسعي مروتين وزمزم • مقام وميناب جمارك تعتبر •
زاد في الباب وعند روية الكعبة وعند السدرة والركن اليماني وفي الحجر وفي سبي
في نصف ليلة البدر واذا غربت الشمس الى طريق المازين مزدلفة وحدها
من مازمي عرفة الى مازمي محسر وليستحبان ياتيهاماشيا وان يكبر ويهليل
ويحمد ويلبي ساعة فساعة والمزدلفة كلها موقوف الا وادي محسر هو واديين
من مزدلفة فلو وقف به او بطن عرفة لم يكن يحجز على المشور وتزل عند
جبل قرح بضم ففتح لا يشرف للعلية والعدل من قازح بمعنى مرتفع والاصح
انه المشعر الحرام وعليه سقفة قبل كانون آدم وصلى العشائين باذان واقامة
لان العشائين وقتها فلم تحج للاعلام كالا احتياجا هنا للامام ولو صلى المغرب او
العشا في الطريق او في عرفات اعاده للحديث الصلاة امامك فتوقفتا بالزمان
والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشا
حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشا لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشا فتصل
لغزاي وجوه ما لم يطلع الفجر فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر
في الطريق فان خاف صلاحها ولو صلى العشا قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب
ثم اعاد العشا فان لم يعدها حتى ظهر الفجر عاد العشا الى الجواز وينوي المغرب
آدا ويترك سنتها ويحييها فانها اشرف من ليلة القدر كما افق به صاحب

النهر وغيره وجزم شراح البخاري سيما القسطلاني بان عشرين الى الحجة افضل
من العشر الاخير من رمضان وصلى الفجر بغلس لاجل الوقوف ثم وقف بمزدلفة
ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو مارا كما في عرفة لكن لو تركه بعذر
كزحمة لاشي عليه وكبر وهلل ولبي وصلى على المصطفى ودعا واذا اسفر جدا اتى
منى مهلا مصليا فاذا بلغ بطن محسر اسرع قدر رمية حجرا لانه موقوف النضاري
ورمي جمرة العقبة من بطن الوادي ويكره تنزيها من فوق سبع اخذ فابجمين
اي بروس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او حمل
ان وقعت بنفسها بقر بالحجرة جاز والا ثلاثة اذرع بعيد ومادونه قريب
جوهرة وكبر بكل اي مع كل منها وقطع النلبية باولها فلورمي باكثر منها اي السبع
جاز لا لورمي بالاقل فالتقييد بالسبع لمنع النقص لا الزيادة وجاز الرمي بكل
ما كان من جنس الارض كالحجر والمدر والطين والغرة وكل ما يجوز به التيمم ولو كفا
من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة لا يجوز بحطب وعنب ولو لو كبار وجواهر
لانه اعز ازلا هامة وقيل يجوز وذهب وفضة لانه يسمى تارا لارميا وبعر لانه ليس
من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازها بالبر خلاف المذهب ويكره اخذها
من عند الحجرة لانها مردودة حديث من قبلت حجته رفعت حجرتها ويكره ان يلتقط
حجرا واحدا فيكسر سبعين حجرا صغيرا وان يرمي بمختصة بيقين ووقته من الفجر
الى الفجر وسن من طلوع ذكاز والها ومباح لغروبها ويكره للفجر ثم بعد الرمي ذبح
ان شأ لانه مفرد ثم قصر بان ياخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصير الكل
مندوب والربع واجب ويجب اجر الموسيقى على اقارع وذى قروح ان امكن والا
سقط ومتى تعذر احداهما لعارض تعين الآخر فلو لبده بصمغ بحيث تعذر التقصير
تعين الحلق بحجر وحلقه الكل افضل ولو ازاله بنحو نورة جاز وحل له كل شئ
الا النساء قتل والطيب والصيد ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر الثلاثة
بيان لوقته الواجب سبعة بيان للاكل والا فالركن اربعة بلا رمل ولا سعي ان
كان سعى قبل هذا الطواف والا فاعلمها لان تكرارها لم يشترع وطواف الزيارة
اوله وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه اي الطواف في يوم النحر الاول افضل
ويمتد وقته الى آخر العمر وحل له النساء بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق
لم يحل له شئ فلو قلم ظفره مثلا كان جناية لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق
فان اضره عنها اي ايام النحر وليا اليها منها كره تحريما ووجب دم لترك الواجب
وهذا عند الامكان فلو ظهرت الحيض ان قدر اربعة اشواط ولم تفعل لزمها دم
والا الاثر اتى منى فيبيت بها للمري وبعد زوال ثاني النحر رمي الجمار الثلاث ببداء
استننا نايلى مسجد الحيف ثم بما يليه الوسطى ثم بالعقبة سبعاً وسبعاً ووقف
حامدا مهلا مكبرا مصليا قدر قراءة البقرة بعد تمام كل رمي رمي بعده رمي
فقط فلا يقف بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر لانه ليس بعده رمي ودعا لنفسه

وغیره رافعا کفیه نحو السما او القبلة ثم رمى غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث
وهو واجب وان قدم الرمي فيه اى في اليوم الرابع على والجاز فان وقت
الرمي فيه من النحر للغروب واما في الثاني والثالث فن الزوال لطلوع ذكركه
النحر من متى قبل طلوع فجر الرابع بعده لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله
راكبا ولكنه في الاولين اى الاولى والوسطى ماشيا افضل لانه يقف لافى الاخرة
اى العقبة لانه ينصرف والراكب اقدر عليه واطلق افضلية المشي في الظهيرة
ورجحه الكمال وغيره ولو قدم ثقله بفثنتين متاعه وخدمه الى مكة واقام
عنى للرمي اذ ذهب لعرفة كره ان لم يامن لان امن وكذا يكره للمصلح جعل نحو
نعله خلفه لشغل قلبه واذا نقر الحاج الى مكة نزل ولو ساعة بالمحصب
بعض ففثنتين الا بطح وليست المقبرة منه ثم اذا اراد السفر طواف للمصدر
اى الوداع سبعة اشواط بلا رمل وسعى وهو واجب الاعلى اهل مكة ومن في
حكمهم فلا يجب بل يندب كمن مكث بعده ثم النية للطواف شرط فلو طاف
هارجا او طالبا لم يجز لكن يكفي اصلها فلو طاف بعد اعادة السفر ونوى التطوع
اجزاه عن الصدر كما لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض ثم
بعد ركعتيه شرب من ماء زمزم وقبل العقبة تعظيما للعبادة ووضع صدره فوق
على الملتزم ونشبت بالاستار كما لم تشفع بها ولو لم ينلها يضع يديه على
راسه مبسوطتين على الجدار قائمتين والتصق بالجدار ودعى مجتهدا ويكلى او
يتباكى ويرجع فتهقري اى الى خلف حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظا للبيت
وسقط طواف القدوم عن من وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شئ عليه
بتركه لانه سنة واستاء ومن وقف بعرفة ساعة عرفية وهو اليسير من
الزمان وهو المحمل عند الحلاق الفقهاء من زوال يومها اى عرفة الى طلوع فجر
يوم النحر واجتاز سرعا او نايما او مضى عليه وكذا لو اهل عنه رفيقه وكذا
غير رفيقه فتح به اى بالتحج مع احرامه عن نفسه فاذا انتبه او افاق
داني بافعال الحج جاز ولو بقي الاغما ان الاغما بعد احرامه طيف به المناسك
وان احرى مواعنه اكتفى بمباشرتهم ولم ار ما لو جن فاحرموا عنه وطافوا بالمناسك
وكلام الفتح يقيده الجواز او جهل انها عرفة صح حجه لان الشرط الكينونة لا النية
ومن لم يقف فيها فاته حجه لحديث الحج عرفة فطاف وسعى وتخلل بافعال
العمرة وقضى ولو حجه نذرا او تطوعا من قابل ولا دم عليه والمرأة فيما س
كالرجل لعموم الخطاب ما لم يقيم دليل الخصوص لكنها تكشف وجهها لاراسها
ولو سدت شيئا عليه وجافته عنه جاز بل ندب ولا تلبى جهرا بل تسمع نفسها
دفعاً للفتنة وما قيل انه عورة ضعيف ولا ترمل ولا تضطبع ولا تسعى بين
الميلين ولا تخلق بل تقصر من ريع شعرها كما سرت تلبس الخيط والخنثى والحلي
ولا تقرب الحجر في الزحام لمنعها من مسامسة الرجال والخنثى المشكل كالمرأة

فيما ذكر احتياطا وحضها لا يمنع تسكالا الطواف ولا شئ عليها بتأخيرها اذ لم
تطهر الا بعد ايام النحر فلو طهرت فيها بقدر اكثر الطواف لزما الدم بتأخير
لباب وهو بعد حصول ركنيه يسقط طواف الصدر ومثله النفاس والبدن
جمع بدنه من ابل ونحو والهدى منها ومن الغنم كما سيحى **باب القران**
هو افضل لحديث اثنان آت من ربي وانا بالعقيق فقال يا آل محمد اهلوا بحجة
وعمرة معا ولا تده اشق والصواب انه عليه السلام احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة
ليسان الجواز فصار قارنا ثم التمتع ثم الافراد والقران لغة الجمع بين شيئين
وشرعا ان يهمل اى يرفع صوته بالتلبية بحجة وعمرة معا حقيقة او حكما بان
يحرم بالعمرة او لا ثم بالحج قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط او عكسه بان يدخل
احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف للقدوم وان اسأ او بعده وان لم يزد
من الميقات اذ القارن لا يكون الا آقيا او قبله في شهر الحج او قبلها ويقول
اما بالنصب والمراد به النية او متأنف والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه
تكفى كالصلاة بحيثى بعد الصلاة اللهم انى اريد الحج والعمرة فيسرها الى وتقبلها
منى ويستحب ان يقدم العمرة في الذكر لتقدمها في الفعل وطاف للعمرة او لا وجوبا
حتى لو نواه للحج لا يقع الا لها سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا
خلق فلو خلق لم يحل من عمرته ولزمه دمان ثم الحج كما سرت يطوف للقدوم
وليسعى بعده ان شأ فان اتي بطوافين متواليين ثم سعيين لهما جاز واسأ
ولا دم عليه وذبح للقران وهو دم شكر فيا كل منه بعد رمي يوم النحر وجوب
الترتيب وان عجز صام ثلاثة ايام ولو سترقة اخرها يوم عرفة فبعده لا يجزى
فقول المنح كالبحر بيان للافضل فيه كلام وسبعة بعد تمام ايام حجة فرضا او
واجبا وهو بمعنى ايام التشريق ان شأ لكن ايام التشريق لا تجزى لقوله تعالى
وسبعة اذ ارجعتم اى فرغتم من افعال الحج فعم من وطنه منى او اتخذها موطنا
فان كانت الثلاثة تعين الدم فلو لم يقدر تخلل وعليه دمان ولو قدر عليه
في ايام النحر قبل الخلق بطل صومه فان وقف القارن بعرفة قبل اكثر طواف
العمرة بطلت عمرته فلو اتي باربعة اشواط ولو بقصد القدوم او التطوع لم
يتطل ويتمها يوم النحر والاصل ان الماتى به من جنس ما هو متلبس به
في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به وقصبت لشروعه فيها ووجب دم الرضا
للمعرة وسقط دم القران لانه لم يوفق للنسكين **باب التمتع**
هو لغة من المناع او المتعة وشرعا ان يفعل العمرة او التراتشواطها في شهر
الحج فلو طاف الاقل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي في شوال ثم حج من عامه
كان تمتعا فتح قال المصنف فلتغير النسخ الى هذا التعريف ويطوف وليسعى
كما سرت ويحلق او يقصر ان شأ ويقطع التلبية في اول طوافه للعمرة واقام
بمكة حلالا ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة او حكما بان يعلم بيه باهله الما

غير صحيح ويوم التروية وقبله افضل ويحج كالمفرد لكنه يرمل في طواف
الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد هما بعد الاحرام وذبح كالتقارن ولم تنب
الاضحية عنه فان عجز عن الدم صام كالقرآن وجاز صوم الثلاثة بعد اخرجها
اي العمرة لكن في اشهر الحج لا قبله اي الاحرام وتأخره افضل رجاء وجود الهدى كما ستر
وان اراد المتمتع السوق للهدى وهو افضل احرم ثم ساق هديه معه وهو اولى
من قوده الا اذا كانت ساق فيقودها وقلد بدنته وهو اولى من التحليل وكسره
الاشعار وهو شق سنامها من الايسر والايمن لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه
بان قطع الجلد فقط فلا بأس به واعتمر ولا يتحلل منها حتى يثمر ثم احرم للحج كما ستر
فيمر لم يسبق وحلق يوم النحر واذ احلق حل من احراميه على الظاهر والملكي
ومن في حكمه يفرد فقط ولو قرن او تمتع جاز واساء وعليه دم جبر ولا يجزيه
الصوم لو ميسرا ومن اعتمر بلا سوق هدى ثم بعد عمرته عاد الى بلده وحلق فقد
الهدى اما صحيحا فيبطل تمتعه ومع سوقه تمتع كالتقارن وان طاف لها اقل من اربعة
قبل اشهر الحج وانما فيها دحج فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبار بالاكتر
كو في اي اقام في حل من عمرته فيها اي الاشهر وسكن بمكة اي داخل المواقيت
او بصره اي غير بلده وحج من عامه متمتع ليقا سفره ولو افسدها ورجع من
البصرة الى مكة وقضاها وحج لا يكون مقتعا لانه كالملكي الا اذا اله بالهله ثم رجع
واقي بها لانه سفر آخر ولا يضر كون العمرة قضا عما افسده واي النسكين افسده
التمتع اتمه بلا دم للمتمتع بل للفساد **باب الجنائيات** الجنائية
هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب بهادمان او دم او صوم او
صدقة فنصلها بقوله الواجب دم على محرم بالغ فلا شيء على الصبي خلافا للشافعي
ولو ناسيا او جاهلا او مكرها فيجب على ناسي غطي راسه ان طيب عضوا كاملا
ولو فمه باكل طيب كثيرا وما يبلغ عضوا لوجع والبدن كله كعضو واحد ان
اتخذ المجلس والا فكل طيب كفارة ولو ذبح ولم يزل له لزمه دم آخر لتركه واما
الثوب للطيب اكثره فيشترط للزوم الدم دوام لبسه يوما او خضب راسه بجنا
رقيق اما المتلبد ففيه دمان او ادهن بزيت او حل يفتح المهرملة الشيرج ولو
كانا خالصين لهما اصل الطيب بخلاف بقية الادهان فواكله واسقطه
او دأوى به جراحة او شقوق رجلية او اقطر في اذنه لا يجب دم ولا صدقة
اتفاقا بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها ما هو طيب في نفسه
فانه يلزمه الجزا بالاستعمال ولو على وجه التدأوى ولو جعله في طعام قد طبخ فلا
شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره اكله كشم طيب وتغاف او لبس مخيطا لبسا
معتادا فلا تزوير به او وضعه على كتفيه لاشئ عليه او ستر راسه معتادا اما
بجمل اجانة او عدل فلا شيء عليه يوما كاملا او ليلة كاملة وفي الاقل صدقة
والزائد على ذلك اليوم كالיום وان نزع ليلا واعاده نهارا ولو جميع ما يلبس

ما لم يعتزم على الترك لبسه عند التمتع فان عزم عليه اي الترك فهو لبس تعدد
الجزا كغير الاول ولا ولا وكذا يتعدد الجزا لو لبس يوما فارق دما لبسه ثم دام على
لبسه يوما آخر فعليه الجزا ايضا لانه محظور فكان له دما من حكم الابتداء ودوام اللبس
بعد ما احرم وهو لا لبسه كانشائه بعده ولو مكرها او ناسيا ولو تعدد بسبب
اللبس تعدد الجزا ولو اضطر الى قبض فلبس قبضين او الى قلنسوة فلبسها مع
عمامة لزمه دم واثم ولو تيقن زوال الضرورة فاستمر كغيره اخرى وتغطية ربيع
الراس او الوجه كالكحل ولا بأس بتغطية اذنيه وقفاه ووضع يده على اذنيه بلا
ثوب او حلق اي ازال ربيع راسه او ربيع لحية او حلق محاجه يعني واحتجم
والافسدة كما في البحر عن الفتح وحلق احدى ابطينه او عاتقه او رقبته كلها
او قص اظفار يديه او رجلية او الكلى في مجلس واحد فلو تعدد المجلس تعدد
الدم الا اذا اتخذ المجلس لحلق ابطينه في مجلسين او راسه في اربعة او يد او رجل
اذ الربيع كالكحل او طاف للقدر لوجوبه بالشرع او للبصدر جنبيا واحيا او
للفرض محدثا ولو جنبيا فبدنته ان لم يعده والاصح وجوبها في الجنابة ونحوها
في الحدث وان المعتبر الاول والثاني جابره فلا تجب اعادة السعي جوهرة
وفي الفتح ولو طاف للعمرة جنبيا او محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا
لانه لا مدخل للصدقة في العمرة او افاض من عرفة ولو نبذ بعيره قبل الامام والزوجة
ويستقط الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية او ترك اقل سبع الفرض يعني
ولم يطف غيره حتى لو طاف للصدر وانتقل الى الفرض ما يكمله ثم ان بقي اقل الصد
فصدقة والا قدم وبترك اكثره بقي محرما ابدا في حق النساء حتى يطوف فكلما
جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرضا فتح او ترك طواف الصدر
او اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة او ترك السعي او اكثره
او ركب فيه بلا عذر او الوقوف يجمع يعني يزدلفه او الرمي كله او في يوم
واحد او الرمي الاول او اكثره اي اكثر رمي يوم او حلق في حلح في ايام النحر
فلو بعدها فدمان او عمرة لاختصاصها بالحق بالحرم لادم في معتمر خرج ثم رجع
من حل الى الحرم ثم قصر وكذا الحاج ان رجع في ايام النحر والا قدم للتأخير
او قبل عطف على حلق او لبس بشهوة انزل والا في الاصح او استمنى بكفه او
جامع بهيمة وانزل او اخر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام النحر
لتوقفا بها او قدم نسكا على آخر فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح
لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل الرمي والحلق نعم
يكبره لباب وقد تقدم كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه
لا يجب ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه دم للتأخير دم للقرآن على
المذهب كما حره المصنف قال وبه اندفع ما توهمه بعضهم من جعل الرمي
للجنائية وان طيب جوابه قوله الا في تصدق اقل من عضوا وستر راسه او لبس

أقل من يوم في الغزاة في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضة وظاهر ان
الساعة فلكية أو حلق شارية أو أقل من ربع راسه أو لحية أو بعض رقبته
أو قص أقل من خمسة الظافير أو خمسة إلى ستة عشر متفرقة من كل عضو أربعة
وقد استقر أن لكل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ دما فينقص ما شأ أو طاق للقدم
أو الصدر محدثا أو ترك ثلاثة من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه
ومن السعي نصف صاع أو إحدى الجمار الثلاثة ويجب لكل حصاة صدقة
إلا أن يبلغ دما فكمثرى أو فاد الحدادي أنه ينقص نصف صاع أو حلق
راس محرم أو حلال غيره أو رقبته أو قلم ظفره بخلاف ما لو طيب عضو
غيره أو البسه مخيطا فإنه لا شيء عليه إجماعا ظهريه تصدق بنصف صاع
من بر كالفطرة وأن طيب أو حلق أو لبس بعد زخير أن شاذ يح في الحرم
أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين أين شأ أو صام ثلاثة
أيام ولو متفرقة ووطئه في إحدى السيلين ولو ناسيا أو نكرا أو نائمة
أو صبيبا أو مجنونا ذكره الحدادي لكن لادم ولا قضا عليه قبل وقوف فرض
يفسد حجه وكذا لو استدخلت ذكر حمار أو ذكر أمقطوعا فسد حجها إجماعا
ويعضى وجوبا في فاسده كجائزه ويزج ويقضى ولو نقلوا أو فسد القضا
هل يجب قضاؤه لمراره والذي يظهر أن المراد بالقضا الإعادة ولم يتفرقا
وجوبا بل ندبا إن خاف الوقاع ووطئه بعد وقوفه لم يفسد ويجب
بدنه وبعد الحلق قبل الطواف شاة لحقت الجناية ووطئه في عمرته
قبل طوافه أربعة مفسد لها قضى وذبح وقضى وجوبا ووطئه بعد
أربعة ذبح ولم تفسد خلا فاللشافعي فأن قتل محرم صيدا أي حيوانا بر يا
متوحشا بأصل خلقته أو دل عليه قاتله مصدق له غير عالم واتصل القتل
بالدلالة أو الإشارة والدال والمشير باق على إحراره وأخذه قبل أن يتقلبت
عن مكانه بدرا أو عودا سهوا أو عمدا مباحا أو مملوكا فعليه جزاؤه ولو
سبعا غير صابل أو مستانسا أو حاما ولو مسرولا بفتح الواو ما في رجله ريش
كالسروال أو هو مضطر إلى أكله كما يلزمه القصاص لو قتل إنسانا وأكل لحمه وقيم
الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم الإنسان قيل والخنزير ولو الميت
نبيا لم يحل بحال كما لا ياكل طعام مضطر آخر وفي النزاهة الصيد المذبوح أولى
اتفاقا أشباهه ويغرم أيضا ما أكله ولو بعد الجزاء والجزأ هو ما قومه عدلات
وقيل الواحد ولو القاتل يلقى في مقتله أو في أقرب مكان منه أن لم يكن له
في مقتله قيمة فاللتوزيع لا للخير والجزأ في سبع أي حيوان لا يؤكل ولو
خنزيرا أو قتيلا لا يزداد على قيمة شاة وإن كان السبع البر منها لأن الفساد
في غير المأكول ليس الأبارقة الدم فلا يجب الأدم ولذا لو قتل معلما ضمنه
لحق الله غير معلم ولما لكمة معلما ثم له أي للقاتل أن يشتري به هديا ويذبحه

مكة أو طعاما ويتصدق أين شاء على كل مسكين ولو ذميا نصف صاع من
بر أو صاعا من تمر أو شعير كالفطرة لا يجزيه أقل أو أكثر منه بل يكون
تطوعا أو صام عن طعام كل مسكين يوما وإن فضل عن طعام مسكين أو كان
الواجب ابتداء أقل منه تصدبه أو صام يوما بدله ولا يجوز أن يفرق
نصف صاع على مساكين قاله المصنف تبعاً للبحر هكذا ذكره هنا
وقدم في الفطرة الجواز فينبغي كذلك هنا وتكفي الإباحة هنا كدفع القيمة
ولا أن يدفع كل الطعام إلى مسكين واحد هنا بخلاف الفطرة لأن العدد
متنصوص عليه كما لا يجوز دفعه أي الجزاء إلى من لا تقبل شهادته له كما
صله وإن علا وفرعه وإن سفل وزوجته وزوجها وهذا هو الحكم في كل
صدقة واجبة كما من في المصنف ويجب بحرمه وتنف شعره وقطع عضوه
ما نقص أن لم يقصد الإصلاح فإن قصده كتحليل حمامة من سنور أو
شبكة فلا شيء عليه وإن ماتت ويجب بتنف ريشه وقطع قوائمه حتى
خارج عن حيز الانتعاع وكسر بيضه غير المدر وخروج فرج بيت به
أي باللسر وذبح حلال صيد الحرم وحلبه لبنه وقطع حشيشته وشجره
حال كونه غير مملوك يعني النابت بنفسه سواء كان مملوكا أو لا حتى قالوا لو
نبت في ملكه أم غيلان فقطعها إنسان فعليه قيمة لما لكها وأخرى لحق الشرع
بنا على قولهما المفتي به من تملك أرض الحرم ولا نبت أي ليس من جنس ما ينبت
الناس فلو من جنسه فلا شيء عليه كقلوع وورق لم يضر بالشجر ولذا حلت
قطع الشجر الثمر لأن ثماره أقيم مقام الأبنات قيمته في كل ما ذكر إلا ما جفا
وانكسر لعدم الثمار أو ذهب بجف كقون أو ضرب فسطاط والعبرة للأصل لا
لغصنه لأنه تبع وبعضه أي الأصل له وترجى الحرمة والعبرة لمكان الطير
فإن كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم والأول
كان قوائمه الصيد القائم في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لقوائمه وبعضها كلها
لأرأسه وهذا في القوائم ولو نأما فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه حينئذ
فاجتمع المبيع والحرم والعبرة لحالة الرمي إذا رماه من الحل ومتر السهم في
الحرم يجب الجزاء استحيانا بدافع ولو شري بيضا أو جردا أو حلب لبن صيد
فضمنه لم يحرم أكله وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في الغداء إن شأ الحرم
الزكاة بخلاف ذبح الحرم أو صيد الحرم فإنه ميتة ولا يرعى حشيشته بدنه
ولا يقطع بمخل إلا الأذخر ولا بأس بأخذ كاتنه لأنها كالجاف ويقتل قلة
من بدنه أو قبايها أو ثاقا ثوبه في الشمس لتموت تصدق بما شأ جرادة
ويجب الجزأ فيها أي القملة بالدلالة كما في الصيد ويجب في الكثير منه نصف
صاع والكثير هو الزائد على ثلاثة والجراد كالقمل يحرق ولا شيء يقتل غراب إلا
العصق على الظاهر ظهريه وتعيم الجرادة في النهر وجرادة بكسر فتحتين وجوز

البرجندى فتح الحاء وذيب وعقوب وحية وفارة بالهمز وجوز البرجندى التسهيل
وكلب عقور اى وحشى اما غيره فليس بصيد اصلا وبغوض وتعل لكن لا يحل قتله
مالا يؤذى ولذا قالوا يحل قتل الكلب الا اهلى اذا لم يؤذى والامر بقتل الكلاب منسوخ
كما فى الفتح اى اذا لم تضرب برغوث وقراد وسلمحفاة بضم ففتح فسكون وفراش
وذباب ووزغ وزنبور وقنفذ وصر وصرىاح ليل وابن عرس وام حنين وام
اربعة واربعين وكذا جميع هوام الارض لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن
وسبع اى حيوان صايل لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن بغيره لزمه الجزا كما تلزم
قيمته لو ملوكا ولو ذبح شاة ولو ابوها ضييا لان الام على الاصل وبقر وبغير
ودجاج وبط اهلى وكل ما صاده حلال ولو لم يحرم وذبحه فى الحل بلاد لا يجرى
ولا امر به واعانتة فلو وجد احدها حل للحلال لا للمحرم على المختار وتجب قيمة
بذبح حلال صيد المحرم وتصدق بها ولا يجزئيه الصوم لانها غرامة لا كفارة
حتى لو كان الذابح محرما اجزاء الصوم وقيد بالذبح لانه لا شئ فى دلالة الاثر
ومن دخل الحرم ولو حلالا او احرام ولو فى الحل وفى يده حقيقة يعنى الجارحة صيد
وجب ارساله اى اطارته وارساله للحل وديعه قسما فى على وجه غير مضيق له لان
تسييب الدابة حرام تجزى وكرهية جامع الفتوى شري عصافير من الصياد واعتقها
جاز ان قال من اخذها فزى له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لانه تضييع للمال
انتهى قلت وجنيد فيفيد الاطارة بالاباحة قتال وفى كراهية مختارات
النوازل سبب دابته فاخذها آخر واصلمها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند
تسييبها هى لمن اخذها وان قال لا حاجة لى بها فله اخذها والقول له يمينه انتهى
لا يجب ان كان الصيد فى بيته لجرى بان العادة الفاشية بذلك وهى من احدي
البحر او نقصه ولو الققص فى يده بدليل اخذ المصحف بخلافه للمحدث ولا يخرج
الصييد عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه فى الحل وله اخذه من انسان اخذ منه
لانه لم يخرج عن ملكه وهو حلال بخلاف ما لو اخذه وهو محرم كما ياتى فلو كان
جارحا كجاء فقتل حمام الحرم فلا شئ عليه لفعله ما وجب عليه فلو باعه رد
المبيع ان بقى والا فعليه الجزا لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد ولو اخذ
حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله من يده الحكمة اتفاقا ومن الحقيقة عنده خلافا
لها وقولها استحسان كما فى البرهان ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله اتفاقا
لان المحرم لم يملكه وجنيد فلا ياخذه ممن اخذه والصيد لا يملكه المحرم بسبب
اختيارى كشر او هبة بل بسبب جبرى والسبب الجبرى فى احد عشر مسئلة مبسطة
فى الاشياء فلذا قال تبع للبحر عن المحيط كالارث وجعله فى الاشياء بالاتفاق
لكن فى النهر عن السراج انه لا يملكه باليراث وهو الظاهر فان قتله محرم اخر
بالغ مسلم ضمننا جزاين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل ورجع اخذه على قاتله
لانه قرر عليه ما كان يعرض السقوط وهذا ان كفر بما وان بصوم لا على ما اتفق

الحلال لانه لم يفرغ شيا ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع على ربها ولو صبيا او
نصرا نيا فلا جزا عليه لله تعالى ولكن رجع الاخذ عليه بالقيمة لانه يلزمه
حقوق العباد دون حقوق الله تعالى وكل ما على المفرد به دم بسبب جنائنه
على احرامه يعنى بفعل شئ من محظوراته مطلقا اذ لو ترك واجبا من
واجبات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجزا لانه ليس جنائية على الاحرام
فعلى القارن ومثله متمتع ساق الهدى دمان وكذا الحكم فى الصدقة فتنتى
ايضا الجنائية على احراميه الا بمجاوزة الميقات غير محرم استثناء منقطع فعليه
دم واحد لانه جنيد ليس بقارن ولو قتل محرما من صيدا نقد الجزا تعدد
الفعل ولو حلالا لان صيدا الحرم لا الاتحاد المحل وبطل بيع محرم صيدا وكذا كل
تصرف وشراؤه ان اصطاده وهو محرم والا فالبيع فاسد فلو قبض المشتري
فوطب فى يده فعليه وعلى البائع الجزا وفى الفاسد يضمن قيمته ايضا كما
مر ولدت ظبية بعدما اخرجت من الحرم وماتا غرهما وان ادى جزاها
اى الام ثم ولدت لم يجزه اى الولد لعدم سرية الامن جنيد وهل يجب ردها
بعد آداء الجزا الظاهر نعم افا فى مسلم بالغ يريد الحج ولو نفلا او العمة فلولم
يرد واحدهما لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات وان وجب حج او عمرة ان
اراد دخول مكة او الحرم على ما مر وجاز وزوقته ظاهرا فى النهر عن البدائع
اعتبار الارادة عند المجاوزة ثم احرم لزمه دم كما اذا لم يحرم فان عاد الى
ميقات ثم احرم او عاد اليه حال كونه محرم لم يشترع فى نسك صفة محرم ما
كطواف ولو مشوطا وانما قال ولبي لان الشرط عند الامام تجديد التلبية عند
الميقات بعد العود اليه خلافا لما سقط دمه والافضل عوده الا اذا خاف فوت
الحج والاى وان لم يعد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم كمن يريد الحج وتمتع
فرغ من عمرته وصار ملكيا وخرجا من الحرم واحراما بالحج من الحل فان عليها
دم بمجاوزة ميقات الملكى بلا احرام وكذا الواحر ما بعث من الحرم وبالعود كما سرق
الدم دخل كوفى اى افا فى البستان اى مكانا من الحل داخل الميقات لحاجة
فصد لها ولو عند المجاوزة على ما سرتة مرة الاقامة ليست بشرط على المذهب
له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شئ عليه لانه التحق باهل كامة
وهذه حيلة لافاقى يريد دخول مكة بلا احرام ويجب على من دخل مكة
بلا احرام لكل مرة حجة وعمره فلو عاد فاحرم بنسك اجزاء عن آخر دخوله
وتمامه فى الفتح وصح منه اى اجزاء عما لزمه بالدخول فاحرم كما عليه من
حجة الاسلام او نذرا وعمره مندورة لكن فى عامة ذلك لتداركه المتروك
فى وقته لا بعده لصيرورته دينيا بتحويل السنة جاوز الاحرام الميقات بلا احرام
فاحرم بعمره ثم افسدها مضى وقضى ولا دم عليه لترك الوقت لجرحه بالاحرام منه فى
القضاء ملكى ومن بكمه طاف عمرته ولو مشوطا اى اقل اشواطها فاحرم بالحج رفضه

وجوبها بالخلق لئلا يملك عن الجمع بينهما وعليه دم لاجل الرض وحج وعمرة
 لانه كفايت الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رخصها فضاها فقط
 فلو اتها صح واستاء وذبح وهو دم جبر وفي الا فاقى دم شكر ومن احرم
 حج وحج ثم احرم يوم النحر باخر فان كان قد حلق للاول لزمه الاخر
 في العام القابل بلادم لانها الاول والا يحلق للاول فمع دم قصر عسر
 به ليعم المرأة او لا لجنابته على احرامه بالتقصير والتاخير ومن اتى بعمره
 الا الحلق فاحرم باخرى ذبح الاصل ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه
 تحريما فيلزم الدم لا يجتنب في ظاهر الرواية فلا يلزم افاقي احرم حج ثم
 احرم بعمره لزماء وصار قارنا سبيها كما مر ولذا بطلت عمرته بالوقوف
 قبل افعالها لانها لم تشع مرتبة على الحج الا بالتوجه الى عرفة فان طاف له
 طواف القدوم ثم احرم بها فصلى عليها ذبح وهو دم جبر وندم رخصها لتاكده
 بطوافه فان قضى لصحة الشروع فيها وادامه لرفضها حج فاهل بعمره
 يوم النحر او في ثلاثة ايام بعده لزمته بالشروع لكن مع كراهة التخييم وقت
 وجوبها بتخلصها من الاثر وقضيت مع دم للرفض وان مضى عليها صح وعليه دم
 لارتكاب الكراهة فهو دم جبر فايث الحج اذا احرم به او بها وجب الرض
 لان الجمع بين احرامين يجتنب او لعمرتين غير مشروع ولما فاته الحج بقي في
 احرامه فيلزمه ان يتحلل عن احرام الحج بافعال العمرة ثم بعده يقضي ما
 احرم به لصحة الشروع ويذبح للتحلل قبل اوانه بالرفض والله اعلم

باب الاحصار هو لغة المنع وشرا من عن ركن اذا حضر بعد
 او مرض او موت محرم او هلاك نفقة حل له التحلل فينبذ بعث المفرد ما
 لا قيمته فان لم يجد بقي محرم حتى يجد او يتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم
 الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما والقارن
 دميين فلو بعث واحدا لم يتحلل عنه وعين يوم الذبح ليعلم متى يتحلل ويذبحه
 في الحرم ولو قبل يوم النحر خلا فالحل ولو لم يفصل ورجع الى اهله بغير تحلل
 وصبر محرم حتى زال خوف جاز فان ادرك الحج فيها ونعت والاحتلل
 بالعمرة لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه
 ذيلعي وبذبحه يحل ولو بلا خلق وتقصير هذا فائدة التبيين فلو طاف ذبحه
 ففعل كالحلال فظهر انه لم يذبح اذ ذبح في حل لزمه جزا ما جنى ويجب
 عليه ان حل من حجه ولو نفلا حجة بالشروع وعمرة للتحلل ان لم يحج من عامه
 وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرة فان احدهما للتحلل فان بعث ثم زال
 الاحصار وقدر على ادراك الهدى والحج معا توجه وجوبا ولا يقدر عليهما
 الا يلزمه التوجه وهو باعية ولا احصار بعد ما وقف بعرفة للامن من
 الفوات والمنوع لو بركة من الركنين محصر على الاصح والقادر على احدهما لا

رفض

اما على الوقوف فلتقام حجه به واما على الطواف فلتتحلل به كما مر والله اعلم

باب الحج عن الغير الاصل ان كل من اتى بعبادة ماله جعل
 ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه لظاهر الادلة واما قوله تعالى وان ليس
 للانسان الا ما سعى الى الا اذا وهبه له كما حققه الكمال واللام بمعنى على كافي ولهم
 اللعنة ولقد افصح الزاهدي عن اعتزله هنا والله الموفق للعبادة المالية كزكاة
 وكفارة تقبل النيابة عن المكلف مطلقا عند القدرة والعجز ولو بالنائب ذميا
 لان العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل والبدنية كصلاة وصوم لا تقبلها مطلقا
 والمركبة منها كحج الفرض تقبل النيابة عند العجز فقط لكن بشرط دوام العجز الى الموت
 لانه فرض العمر حتى تلزم الاعادة بزوال العذر وبشرط نية الحج عنه اي عن الامر
 فيقول احرمت عن فلان ولييك عن فلان ولو نسي اسمه فنوى عن الامر صح وتكفي
 بنية القلب هذا اي اشترط دوام العجز الى الموت اذا كان العجز كالحبس والمرض حتى
 زواله اي يمكن فان لم يكن كذلك كالعجز كالعمى والزمانة سقط الفرض كحج الغير عنه فلا
 اعادة مطلقا سوا استمرار ذلك العذر به ام لا ولو اجمعه وهو صحيح ثم عجز واستمر له
 يحجزه لفقد شرطه وبشرط الامر به اي الحج عنه فلا يجوز حج الفرع بغير اذنه الا اذا
 حج او اجمعه الوارث عن مورثه لوجود الامر دلالة وبقي من الشرايط الثقة من مال
 الامر كلها او اكثرها وحج المامور بنفسه وتعيينه ان عينه فان قال حج عني فلان
 لا غيره لم يحجز حج غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واوصلها في الباب الى عشرين شرطا
 منها عدم اشتراط الاجرة فلو استاجر رجلا بان قال استاجرتك على ان تحج عني بكذا
 لم يحجزه عنه وانما يقول امرتك ان تحج عني بلا ذكر اجارة ولو اتفق من ماله نفسه
 او خلط النفقة بماله وحج وانفق كله واكثره جاز وبرى من الضمان بشرط العجز
 المذكور للحج الفرض لا النفل لا تساع به ويقع الحج المفروض عن الامر على الظاهر من
 المذهب وقيل عن المامور نفلا ولا امر ثواب النفقة كحج النفل لكنه يشترط لصحة
 النيابة اهلية المامور لصحة الافعال ثم فرع عليه بقوله فجاز حج الضرورة بمصلحة
 من لم يحج والمرأة ولوامة والعبد وغيره كالمراهق وغيرهم اولى لعدم الخلاف ولو
 امر ذميا او مجنونا لا يصح واذا مرض المامور بالحج في الطريق ليس له دفع المال
 الى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت الا اذا اذن له بذلك بان قيل له وقت الدفع اصنع
 ما شئت فيجوز له ذلك مرضا او لا لانه صار وكيل مطلقا خرج المكلف الى
 الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه انما تجب الوصية به اذا اضره بعد
 وجوبه اما الحج من عامه فلا فان فسر المال او كان فالامر عليه اي على ما فسر
 والا فيحج عنه من بلده قياسا لا استحسانا فيلحفظ فلو اجمعه عنه الوصي من غيره
 لم يصح ان وفيه اي بالحج من بلده ثلثه وان لم يف من حيث يبلغ استحقاقا
 ولو وصى الميت او وارثه ان يسترد المال من المامور ما لم يحرم ثم ان رده لحياة
 منه نفقة الرجوع في ماله والا ففي مال الميت او وصى يحج فتطوع عنه رجل لم

ان عينه عينه تعين

من بلده وفي ثلثه

بجدة وان امره الميت لانه لم يحصل بقصوده وهو ثواب الانفاق لكن لو حج عنه
ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالي وكذا لو ارجع كالدین اذا قضاه
من مال نفسه ومن حج عن كل من امر به وقع عنه ضمن مالهما لانه خالفهما ولا
يقدر على جعله من احدهما لعدم الاولوية ويلبغ صحة التعيين لو اطلق الاحرام
ولو ايمه فان عين احدهما قبل الطواف والوقوف جاز بخلاف مالواهل حج عن
ابويه او غيرهما من الاجانب حال كونه متبرعا فعين بعد ذلك جاز لانه تبرع
بالثواب فله جعله لاحدهما او لهما وفي الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه
حجته وكان له فضل عشر حجج وبعث من الابرار ودم الاحصاء لا غير على الامر في
ماله ولو يتا قبل من الثلث وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باقة
سماوية لا ودم القرآن والتمتع والحنائية على الحاج ان اذن له الامر بالقران والتمتع
والايفسير مخالفا فيضمن وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه فيعيد بماله نفسه
وان بعده فلا لحصول المقصود وان مات المأمور وسرقت نفقته في الطريق
قبل وقوفه حج من منزله امره بثلاث ما بقي من ماله فان لم يف ثمن حيث
يبليغ فان مات او سرق ثانيا حج من ثلث الباقي بعدها كذا مرة بعد اخرى
الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل الوصية **قلت** وظاهره انه لا يرجع
في تركة المأمور فليراجع الامن حيث مات خلا فاهما وقولها استحسان
فروع يصير مخالفا بالقران والتمتع كما سلك بالتاخير عن السنة الاولى وان
عينت لانه لا استحسان للتقييد والافضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من
النفقة وان شرط له فالشرط باطل الا ان يوكله بهيمة الفضل من نفسه او يوصي الميت
به لعين ولوارثه ان يسترد المال من المأمور ومالم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع
اليه ليحج عنه وصيه فاحرم ثمرات الامر وللوصي ان حج بنفسه الا ان يامر
بالدفع او يكون وارثا ولم يتجر البقية ولو قال منعت وكذبوه لم يصدق الا ان يكون
امرا ظاهرا ولو قال حجبت وكذبوه صدق بهيمة الا اذا كان مديون الميت وقد اسر
بالانفاق ولا تقبل بينتهم ان كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهننا على اقراره انه لم يحج
باب الهدى هو في اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم من النعم
ليقترب به فيه ادناه شاة وهو ابل ابن خمس سنين وبقر ابن سنتين وغنم
ابن سنة ولا يجب تعريفه بل يندب في دم الشكر ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز
في الضحايا كما سيحكي فصيح اشتركت ستة في بدنة شربت لقربة وان اختلفت
اجناسها ونحو الشاة في الحج في كل شيء الا في طواف الركن جنبا او حائضا
وطئي بعد الوقوف قبل الحلق كما مر ويجوز اكله بل يندب كالاصحية من هدى
التطوع اذا بلغ الحرم والمتعة والقران فقط ولو اكل من غيرها ضمن ما اكل ويتعبد
يوم النحر اى وقته وهو الايام الثلاثة لذبح المتعة والقران فقط فلم يجوز قبله
بل بعده وعليه دم ويتعين الحرم لاسي للكل لا الفقير لكنه افضل ويتصدق بجلاله

ط
لومات المأمور حج

وحطامه اى زمامه ولم يعطه اجر الجزاء اى الذابح منه فان اعطاه ضمنه
اما لو تصدق عليه جاز ولا يركبه مطلقا بلا ضرورة فان اضطر الى الركوب
ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقرا شربلاية فان
اطعم منه غنيا ضمن قيمته ببسوط ولا يجلبه وينضح ضرعا بالماء البارد لو
لذبح قريبا والاحلية وتصدق به ويقوم بدل هدى واجب عطف وتقيب
بما يمنع الاضحية وصبيغ بالمعيب ماشا ولو كان المعيب تطوعا خره وصبيغ
قلادته بدمه وضرب به صفحة سنامه ليعلم انه هدى للفقرا ولا يطعم ولا يسطع
منه غنيا لعدم بلوغه محله ويقلد ندبا بدنة التطوع ومنه النذر والمتعة
والقران فقط لا للاشتهار بالعبادة اليق والستر بغيرها حق شهديا وبعد
الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل شهادتهم والحج صحيح استحسانا حتى الشهود
للحرج الشديد وقبله اى قبل وقته قبلت ان امكن التدارك ليلامع اكثرهم
والا لارمى في اليوم الثاني او الثالث او الرابع الوسطى والثالثة ولم يرمى الاولى
فعند القضاء ان رمى للكل بالترتيب لحسن وان قضى الاولى جاز لسنية الترتيب
نذر المكلف حجا ماشيا مشي من منزله وجوبا في الاصح حتى يطوف الفرض لانها
الاركان ولوركب في كله او كثرة لزمه دم وفي اقله بحسابه ولو نذر المشي الى
المسجد الحرام او مسجد المدينة او غيرها لاشئ عليه اشترى محرمة ولو بالاذن
له ان يحللها بلا كراهة لعدم خلف وعده بقص شعرها او بقلم ظفرها او بمس
طيب ثم يجمع وهو اولى من التحليل بجماع وكذا لو تكح حرة محرمة بنفل بخلاف
الفرض ان لها محرم والا فهي محصرة فلا تتحلل الا بالهدى ولو باذن لامراته
بنفل ليس له الرجوع لملكها سافعا وكذا الكاتبة بخلاف الامة الا اذا اذن
لامته فليس لزوجها منعها **فروع** حج الغني افضل من حج الفقير حج الفرض
اولى من حج طاعة الوالدين بخلاف النفل بنا الرباط افضل من حج النفل
واختلف في الصدقة ور حج في البرازية افضلية الحج لمستقته في المال والبدن
جميعا قال وبه افق ابو حنيفة حين حج وعرف المشقة لوقفة الجمعة مربة سبعين
حجة ويغفر فيها لكل فرد بلا واسطة ضاف وقت العشا والوقوف يدع الصلاة
ويذهب لعرفة للحج هل الحج يكفر الكبار فيقول نعم كفى في اسلم وقيل غير المتعلقة
بالادى كذا في اسلم وقال عياض اجمع اهل السنة ان الكبار لا يكفروا الا التوبة
ولا قائل بسقوط الدين ولو حقا لله كدين صلاة وزكاة نعم اثم المظل وتاخير الصلاة
ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير على القول به وعديث ابن ماجة انه عليه السلام
استحب له حتى في الدماء والمظالم ضعيف يندب دخول البيت اذا لم يشتمل
على ايذا نفسه او غيره وما يقول العوام من العروة الوثقى والسمار الذي في
وسطه انه سر الدنيا لا اصل له ولا يجوز شرا الكسوة من بنى شبهة بل من الامام
او ناييه وله لبسها ولو جنبا او حايضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل

في البيت لا يقتل فيه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال لأحرم للمدينة عندنا ومكة
افضل منها على الراجح الا ما مضى اعضاه عليه السلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة
والعرش والكسبي وزيارة قبره مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة ويبدأ بالحج
لو فرضنا ونجس ولو فلما لم يمر به فيدرا بزيارته لا بحالته وليتوهمه زيارة
مسجده فقد اخبر ان صلاة فيه خير من الف في غيره الا المسجد الحرام وكذا
بقية القرب ولا تترك المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن يثق بنفسه **كتاب النكاح**
باب ليس لنا عبادة شرعت من عهد ادم الى الان ثم تستمر في الجنة الا النكاح والايمان
هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعة اي حل استمتاع الرجل بامرأة لم يمنع من
نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والحائض المشكل لجواز كونهما للمحارم والجنينة
والنكاح الاختلاف الجنس واجاز الحسن نكاح الجنينة بشهود قبيحة قصد اخرج ما
يفيد الحل ضمن الشريعة وعند اهل الاصول واللغة هو حقيقة في الوطئ مجاز
في العقد بحيث جاز في الكتاب والسنة مجردا عن القرائن يراد الوطئ كما في ولا تشكوا
عائلكم اباؤكم فتحرم منية الاب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا لا سنده اليها
والتصور منها العقد لا الوطئ الا مجازا ويكون واجبا عند التوقان فان تيقن الزنا
الا به فرض نهاية وهذا ان ملك للمهر والنفقة والافلا اثم بتركه بدائع ويكون سنة
سوكرة في الاصح فيا اثم بتركه ويشاب ان نوى تحصيله ولا حال الاعتدال اي القدرة
على وطئ ومهر ونفقة ورجح في النهر وجوبه للمواظبة عليه والانكار على من رغب
فيه ومكرها خوف الجور فان تيقنه حرم ويندب اعلاؤه وتقديمه خطبة وكونه
في مسجد يوم جمعة بعاقدر شيد وشهود عدول والاستدانة له والنظر اليها
وكونها دون سن وحسبا وعزا وما لا فوقه خلقا وادبا وورعا وجمالا وهل يكره
الزفاف المختار لا اذا لم يشتمل على مفسدة دينية ويتعقد منتسبا بايجاب من
احدهما وقبول من الآخر وصنع للمصنعي لان الماضي على التحقيق كزوجت نفسي او
بنيتي او موكلتني منك ويقول الآخر تزوجت ويتعقد ايضا بما اي بلقطين وضع
احدهما للمصنعي والآخر للاستقبال او للحال فالاول الامر كزوجتي او زوجيني
نفسك او كوني امراتي فانه ليس بايجاب بل توكيل ضمنى فاذا قال في المجلس
زوجت او قبلت او بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب
ورجحه في البحر الثاني المضارع المبدوء بهمة او نون او تاء كزوجيني بنفسك
اذا لم ينو الاستقبال قلنا انا نكحنا وجك واجبتك خاطبا لعدم جريان المساومة
في النكاح او هل اعطينيها ان المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها يا عمر
فقات ليك انعقد على المذهب فلا يتعقد بقبول بالفعل كقبض مهر ولا يتعاطى ولا
بكتابة حاضر بل غاييب بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر فتتولى
الطرفين فتح ولا بالاقرار على المختار خلاصة لقوله امراتي لان الاقرار اظهر
لما هو ثابت وليس بانشاء وقيل ان كان بحضور من الشهود صح كما يصح بلفظ الجعل

نظر
ليس لنا عبادة تبقى

نظر
نكاح الجنينة واللاية

جعل الاقرار انشاء وهو الاصح ذخيره ولا يتعقد بتزوجت نفسك في الاصح
احتياطا خائفة بل لا بد ان يضيفه الى كلها او ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر
والبطن على الاشبه ذخيره ورجحوا في الطلاق خلافة فيحتاج للفرق واذا
وصل الايجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه اي الايجاب فلو قبل الآخر قبله
لم يصح لتوقف اول الكلام على آخره لو فيه ما يغير اوله ومن شارب الايجاب
والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان لا يخالف الايجاب للقبول كقبول النكاح
لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما
يجب ولا المنكوحة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوى
فيه الجدل والهزل اذا لم يحتج لنية به يفنى وانما يصح بلفظ تزوج ونكاح
لانها صريحتان وما عداها كناية وموكل لفظ وضع لتليك عين كاملة فلا يصح
بالشركة في الحال خرج الوصية غير المحققة بالحال كهبته وتليك وصدة وعطية
وسلم واستحابة وقرض وصلى وصرف وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية او قرينة
وفهم الشهود المقصود لا يصح بلفظ اجازة براء او زاي واعارة ووصية ورهن
ووديعة ونحوها مما لا يفيد الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يجد ولها الاقل
من المسمى ومهر المثل وكذا ثبت بكل لفظ لا يتعقد به النكاح فليحفظ والفاظ مصفحة
كتجوزت لاعني قصد صحيح بل عن تحريف وتصحيف فلم يكن حقيقة ولا مجازا
لعدم العلاقة بل غلطا فلا اعتبار به تلويح نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه
الغلطة وصدرت عن قصد كان ذلك وصنعا جديا فيصح به واما الطلاق فيقع
بهما قصدا كما في آويل الاشياء ولا يتعاط احتراما للفروج وشرط سماع كل من
العاقدين لفظ الآخر ليتحقق رضاها وشرط حضور شاهدين حريين
او حر وحرتين مكلفين سامعين معا قولها على الاصح فاهيين اذ نكاح على
الذهب بجمهور مسلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين او محدودين في قذف
او اعميين او ابني الزوجين او ابني احدهما وان لم يثبت النكاح بهما بالاثنتين
ان ادعى القريب كاصح نكاح مسلم ذمية عند زميين ولو بخالفين لزمها
وان لم يثبت بهما مع انكاره والا صل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية
نفسه انعقد بحضرة امر الاب رجلا ان يزوج صغيرة فزوجها عند رجل
او امرأتين والحال ان الاب حاضر صح لانه يجعل عاقدا حكا والا لا ولو زوج
ابنته البالغة العاقلة بحضر شاهد واحد جاز ان كانت ابنته حاضرة لانها
تجعل عاقدة والا لا الاصل ان الامر متى حضر جعل مباشرا ثم انما تقبل
شهادة المأمور اذا لم يذكر انه عقد لئلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج
المولى عبده البالغ بحضرة واحد لم يحج على الظاهر ولو اذن له فعقد بحضرة
المولى ورجل صح والفرق لا يخفى ولو قال رجل لآخر زوجني ابتك فقال
الآخر زوجت او قال نعم محببا له لم يكن نكاحا ما لم يقبل الموجب بعده

نظر
يشترط العلم بمعنى
الايجاب والقبول

نظر
ثبت الشبهة بكل لفظ

قبلت لان زوجتي استجار وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه توكل غلط
وكيلها بالنكاح في اسم ابيه باخير حضورها لم يصح للجهالة وكذا لو غلط في
اسم بنته الا اذا كانت حاضرة واسرارها فيصح ولولد بنتان اراد تزويج اللز
فغلط فمماها باسم الصغرى صح للصغرى خائنه ولو بعث مريد النكاح
اقرا ما للخطبة فزوجها الا بالولي بحضرتهم صح فيجعل المنظم فقط خاطبا
والباقي شهودا به يفتي فتح **فروع** قال زوجتي ابتك على ان امرها بيدك
لم يكن له الامر لانه تفويض قبل النكاح وكله بان يزوج من فلانة بكذا فرد الوكيل
في المهر لم ينفذ فلولم يعلم حتى دخل بقي الخيار بين اجازته وفسخه ولها الاقل
من المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالفاسد تزوج بشهادة الله ورسوله
لم يحج بل قيل يكفر **فصل في المحرمات** اسباب التحريم انواع قرابة
ومصاهرة ورضاع جمع ملكه شرك او خال امة على حرة فهي سبعة ذكرها المص
بهذا الترتيب وبقي التتاليق ثلاثا وتعلق حق الغير بنكاح او عدة ذكرها في الرجعة
حرم على المتزوج ذكر اكان او انثى نكاح اصله وفرعه علا ونزل وبنت
اخيه واخته وبنتها ولون زنا وعمته وخالته فهذه السبعة مذكورة في اية
حرمت عليكم امهاتكم ويدخل عمه جدته وخالتهما الاشقا وغيرهن واما
عمة امة وخالة خالة ابيه فخلال كنبت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله
تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وحرم بالمصاهرة بنت زوجته والموطوءة وام زوجته
وجدااتها مطلقا بمجرد العقد الصحيح وان لم توطأ لما تقرران وطئ الامهات يحرم
البنات ونكاح البنات يحرم الامهات ويدخل بنات الربيبة والربيب وفي
الكشاف والمسوخ كالدخول عند ابني حنيفة واقرة المص وزوجة اصله
وفرعه مطلقا ولو بعيدا دخل بها او ابا بنت زوجته ابيه او ابنة فخلال
وحرم الكل مما هو تحريمه نسا ومصاهرة رضاعا الا ما استثنى في بابيه
فروع يقع مغلطة فيقال طلق امراته طلقتين ولها منه لبن فاعتدت فتكحت
صغيرا فارضعته فحرم عليه فتكحت آخر فدخل بها فابانها فهل تعود للاول
بواحدة ام بثلاث الجواب لا تعود اليه ابدا لصيرورتها حليلة ابنه رضاعا
شري امة ابيه لا تحل له ان علم انه وطئها تزوج بغير فوجدتها ثيبا وقالت
ابوك فضني ان صدقها بانته منه بلا مهر والا لا شمني وحرم ايضا بالمصاهرة
اصل من بنته اراد بالزنا الوطئ الحرام واصل ممسوسة بشهوة ولو شرع على
الراس بجابل لا يمنع الحرارة واصل ماسته وناظرة الى ذكره والمنظور الى فرجها
الدور الداخل ولو نظره من خارج او ما هي فيه وفروعه من مطلقا والعبارة
للشهوة عند المس والنظر لا بعدها وحدها فيما تحرك الله او زيادته به يفتي
وفي امرأة ونحو شيخ تحرك قلبه او زيادته وفي الجوهر لا يشترط في النظر للفرج
تحريك الله به يفتي هذا اذا لم يترك فلو انزل مع مس او نظر فلا حرمة

للووقوف كالفاسد

وطئ الامهات يحرم
البنات

به يفتي ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطئ اخت امراته لا تحرم عليه امراته
لا تحرم المنظور الى فرجها الداخل اذا رآه من امرأة او ماء لان المرى مثاله
بالانعكاس لانه هذا اذا كانت حية مشتهة ولو ما ضيا اما غيرها يعني الميتة
وصغيرة لم تشته فلا تثبت الحرمة بها اصلا كوطئ دبر مطلقا وكما لو افضاها
لعدم تيقن كونه في الفرج ما لم تحبل منه بلا فرق بين زنا ونكاح فلو تزوج
صغيرة لا تشتهى فدخل بها فطلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر جاز لا لاول
التزوج ببنتها لعدم الاشتباه وكذا تشترط الشهوة في الذكر فلو جامع غير مراهق
زوجته ابيه لم يحرم فتح ولا فرق فيما ذكر بين المس والنظر بشهوة بين عمد
ونسيان وخطا وكراه فلو ايقظ زوجته او ايقظته هي لجماعها فست يده
بنتها للشبهة او يدها ابنه حرمت الامر ابدا فتح قبل ام امراته في اي موضع كان
على الصحيح جوهره حرمت عليه امراته ما لم يظهر عدم الشهوة ولو على الفم كما فهم
في الذخيرة وفي المس لا تحرم ما لم تعلم الشهوة لان الاصل في التقييل الشهوة بخلاف
المس والمعاينة كالتقييل وكذا القرص والعض بشهوة ولو اجنبية وتكفي الشهوة
من احدهما ومراهق ومجنون وسكران كالبالغ بزازيه وفي الفتية قبل السكران
بنته تحرم وبجريمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج باخر الا
بعد المتاركة وانقضاء العدة والوطئ بما لا يكون زنا وبنت منها دون سبع ليست
بمشتهاة به يفتي وان ادعت الشهوة وانكرها الرجل فهو صدق لاهي الا ان يقوم
اليها منتشرا لانه فيعاقبها القرنية كذبه او ياخذ ثديها او يركب معها لويها
على الفرج او يقبلها على الفم قال الحارثي وفي الفتح يتراى الحاق الخدين بالفم وفي
الخلاصة قيل له ما فعلت بام امرتك فقال جامعها ثبتت الحرمة ولا يصدق انه
كذب ولو هازلا وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقييل عن شهوة وكذا تقبل
على نفس المس والتقييل والنظر الى ذكره او فرجها عن شهوة في المختار تجنيس لان
الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشارا واثارا وحرم الجمع بين المحارم نكاحا
اي عقدا صحيحا وعدة ولومن طلاق باين وحرم الجمع وطيا بملك عيين
بين امرأتين ايتهما فرضت ذكر الم تحل للآخرى ابدا لحديث مسلم لا تنكح امرأة
على عمتها وهو مشهور يصلح مخصصا للكتاب فجاء الجمع بين امرأة وبنت زوجها
او امرأة ابنتها وامة ثم سيدقها لانه لو فرضت المرأة او امرأة الابن والسيّد
ذكر الم يحرم بخلاف عكسه وان تزوج بنكاح صحيح اخت امة قد وطئها
صح النكاح لكن لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم حل استمتاع احدهما عليه بسبب
ما لان للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشرقا مغربية يثبت نسب اولادها منه
لشؤن الوطئ حكما ولو لم يكن وطئ الامة له وطئ المتكوجة ودواعي الوطئ
كما لو طئ ابن كمال وان تزوجها معا اي الاختين او من بمعناها او بعقدين
ونسى النكاح الاول فرق القاضي بينه وبينهما ويكون طلاقا ولها نصف المهر

يعني في مسألة النسيان اذ الحكم في تزويجها معا البطلان وعدم وجوب المهر
 الا بالوطئ كما في عامة الكتب فتنبه وهذا اذا كان مهرها متساويين قدرا
 وجنسا وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول وادعى كل منهما انها
 الاولى ولا بينة لهما فان اختلف مهرها فان علما فلكل ربع مهرها والا فلكل
 نصف اقل المسميين وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما بدل نصف
 المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل لتقرره
 بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة وكذا الحكم فيما جمعها من المحرم في نكاح
 وحرم نكاح المولى ائمه والعبد سيدته لان الملوكة قداني المالكية نعم لو
 فعله المولى احتياطا كان حنا وحرم نكاح الوثنية بالاجماع وصح نكاح كتابية
 وان كره تنزيها موثقة بنبي مرسل مرة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح
 آلهها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحج و في النهر يجوز مناكة المعتزلة
 لا نالنا كلفا احدا من اهل القبلة وان وقع الزما في المباحث لا يصح نكاح عابدة
 كوكب الا كتاب لها ولا وطئها بملك يمين والمجوسية والوثنية هذا ساقت من نسخ
 الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عابدة كوكب وقوله والمجوسية بحج او
 عمرة ولو تحرم عطف على كتابية فتنبه والامة ولو كانت كتابية او مع طول
 الحرة الاصل عندنا ان كل وطئ يحل بملك يمين يحل بنكاح ومالا فلا وان
 كره تحريمها في المحرمة وتنزيها في الامة وحرة على امة لا يصح عكسه ولو امر
 ولد في عدة حرة ولو من باين وهي لو راجعها اي الامة على حرة لبقا الملك
 ولو تزوج اربع من الامة وخمس من الحراير في عقد واحد صح نكاح الامة
 لبطلان الخمس وصح نكاح اربع من الحراير والامة فقط للحراير لا لغيره
 الشري بما شام من الامة فلولد اربع والفسرية واراد شرا اخرى فلامه رجل
 خفيف عليه الكفر ولو اراد فقال امراته اقتل نفسي لا تمتنع لانه مشروع لكن
 لو ترك ليلا يغمرها يؤجر لحديث من رقى لامتي رقى الله له بزازيه ونصفها
 للعبد ولو مدبر ولا يمتنع عليه غير ذلك فلا يحل له الشري اصلا لانه لا يملك
 الا الطلاق وصح نكاح حيلي من زنا لا حيلي من غيره اي الزنا لثبوت نسبه
 ولو من حربي او سيدها القربى وان حرم وطئها ودواعيه حتى تضع متصل
 بالمسئلة الاولى ليلا يبقى ماءه زرع غيره اذ الشرع ينبت منه **فروع** لو نكحها
 الزاني حل له وطئها اتفاقا والولد له ولزومه النفقة ولو زوج امته او ام ولد
 الحامل بعد علمه قبل اقترانه به جاز وكان نفيا نهر وصح نكاح الموطوءة بملك
 يمين ولا يستر بها زوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح ذخير او الموطوءة بزنا
 اي جاز نكاح من رآها تنزى وله وطئها بلا استبراء اما قوله تعالى الزانية
 لا ينكحها الا ان فتنسوخ بآية فانكحوا ما طاب لكم وفي آخر حظر المجتبي لا يجب
 على الزوج تطليق الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر الا اذا خافا ان لا يقيما

ط
لو فعله المولى تحسن

ط
لا تنكح احدا من اهل
القبلة

ط
خفيف عليه الكفر

حدود الله فلا باس ان يتفرقا في الوهبانية ضعيف ذكره المصنف وصح نكاح
 المضومة الى محرمة والمسمى كله لهما ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل وبطل
 نكاح متعة وموقت وان جهلت المدة او طالت في الاصح وليس مندها لو نكحها
 على ان يطلقها بعد شهر او نوى مكثه معها مدة معينة ولا باس بتزويج الهذيات
 عيني ويحل له وطئ امرأة ادعت عليه عند قاض انه تزويجها بنكاح صحيح
 وهي اي والحال انها محل للافتشاء اي لانشاء النكاح خلية عن الموانع وقضى
 القاضى بنكاحها يمينه اقامتها ولم يكن في نفس الامر تزويجها وكذا تحل
 له لو ادعى هو نكاحها خلافا لهما وفي الشرع بلاية عن المواهب ويقولها
 يفتي ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها بذلك نفذ وحل لها التزوج
 باخرى بعد عدة وهل للشاهد زورا تزويجها وحرم على الاول وعند
 الثاني لا تحل لهما وعند محمد تحل الاول مالم يدخل الثاني وهي من فروع
 القضا بشهادة الزور كما سيجي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كتر وجك
 ان رضى ابني لم ينعقد النكاح لتعليقه بالحظر فما في الدرر فيه نظر ولا اضافته
 الى المستقبل كتر وجك غدا او بعد عدتي لم يصح ولكن لا يبطل النكاح
 بالشرط الفاسد وانما يبطل الشرط دونه يعني لو عقد مع شرط فاسد لم
 يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط الا ان يعلقه بشرط
 ماض كاتين لا محالة فيكون تحقيقا فينعقد للحال كان خطب بنتا لابنه
 فقال ابوها زوجتها قبلك من فلان فكدبه فقال ان لم اكن زوجتها
 لفلان فقد زوجتها لانيك فقيل ثم علم كذبه انفق لتعليقه بموجود وكذا
 اذا وجد المعلق عليه في المجلس ذكره جوي زاده وعمه المصنف بخلافه لكن في
 النهر قبيل كتاب الصرف في مسألة التعليق برضى الاب والحق الاطلاق فليتأمل
 المفتي **باب** **الولي** هو لعة خلاف العدو وعرفا المعارف
 بالله ولحقه شرعا البالغ العاقل الوارث ولو فاسقا على المذهب مالم يكن
 تهشكا وخبرج نحو صبي ووصي مطلقا على المذهب والولاية تنفذ القول على
 الغير تثبت باربعة قرابة وملك وولا وامامه شأوا واهي هنا نوعان ولاية
 تدب على المكلفة وان بكرا وولاية احيار على الصغيرة ولو ثيبا ومعتوقة ومروقة
 كما افاده بقوله وهو اي الولي شرط صحة نكاح صغير ومجنون وريق المكلفة
 فنقد نكاح حرة مكلفة بلا رضى ولي والا صل ان كل من تصرف في ماله تصرف
 في نفسه ومالا فلا وله اي الولي اذا كان عصبة ولو غير محرم كابن عم في الاصح
 خاتبة وخبرج ذوا الارحام والام والقاضى الاعتراض في غير الكفر فيفسخه
 القاضى ويتجدد بتجدد النكاح مالم يسكت حتى تلد منه ليلا يضيع الولد
 وينبغي الحاق الحبل الظاهر به ويفتي في غير الكفر بعدم جوازه اصلا وهو
 المختار للفتوى لفساد الزمان فلا تحل مطلقة ثلاثا تحت غير كف بلاء رضى

ولي بعد معرفته اياه فليحفظ وبنّا على الاول ظاهر الرواية فرضي
 البعض من الاوليا قبل العقد وبعده كالكل لثبوتة لكل كلاً لولاية امان
 وقود وسنحققه في الوقت لو استواء في الدرجة والا فلا قرب منهم الفسخ
 وان لم يكن لها ولي فهو اي العقد صحيح نافذ مطلقاً اتفاقاً وقبضه اي ولي
 له حق الاعتراض المهر ونحوه مما يدل على الرضا رضا دلالة ان كان عدم
 الكفاة ثابتاً عند القاضي قبل مخاصمته وان لم يكن رضا كما لا يكون سكوتة
 رضا ما لم تلد واما تصديقه بانه كفو فلا يسقط حق الباقيين مبسوط
 ولا تجبر البالغة المبكر على النكاح لانقطاع الولاية بالبلوغ فان استاذنها
 هو اي الولي وهو السنة او وكيله او رسوله او زوجها وليها واخبرها
 رسوله او فضولي عدل فسكتت عن رده مختارة او ضحكك غير مستهزئة
 او تبسمت او بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا نال رد احتج لو رضيت
 بعده انعقد معراج وغيره فافي الوقاية والمثلتي فيه نظر فهو اذن اي توكيل
 في الاول ان اتخذ الولي فلو تعدد الزوج لم يكن سكوتها اذا نال واجازة في الثاني
 ان بقي النكاح لا يبطال بموته ولو قالت بعد مومته زوجني ابي بامري وانكثرت
 الورثة فالقول لها فترث وتعتد ولو قالت بغير امري لكنه بلغني فرضيته
 فالقول لهم وفترها غيره اولى منه وقبل العقد لا بعده ولو زوجها نفسه فسكوتها
 رد بعد العقد لا قبله ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكتت
 صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجوز لطلانه
 بالرد ولذا استحسوا التجديد عند الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند
 نجاة السماع ولو استاذنها فسكتت فوكل من يزوجها من سماء جاز ان عرف
 الزوج والمهر كما في القينة واستشكل في البحر بانه ليس للوكيل ان يوكل بلا
 اذن فمقتضاه عدم الجواز وانها مستثناة ان علت بالزوج انه من هو
 لتظهر الرغبة فيه او عنه ولو في ضمن العام كجرا في اوبني عي لو يحصون والا
 لاما لم تفوض الامر لا العلم بالمهر وقيل بشرط وهو قول المتأخرين بجو
 عن الذخيرة واقره المص وما صح في الدرر عن الكا في رده الكمال وكذا اذا
 زوجها الولي عندها اي بحضرتها فسكتت صح في الاصح ان علمته كما سرفان
 استاذنها غير الاقرب كاجنبي او ولي بعيد فلا عبرة لسكوتها بل لا بد من
 القول كالتيب البالغة لا فرق بينهما الا في السكوت لان رضاها يكون بالدلالة
 كما ذكره بقوله وما هو في معناه من فعل يدل على الرضا كطلب مهرها ونفقته
 وتمكينها من الطهر ودخوله بها برضاها ظهريه وقبول التهنئة والضحك
 سرور ونحو ذلك بخلاف خدمته او قبول هديته من زالت بكارتها
 بوثية اي نطة او درو وحيض او حصول جراحة او تعفيس اي كبر بكر
 حقيقة كتفريق يجب او عنة او طلاق او موت بعد خلوة قبل وطئ او زنا وهذه

ط
 عانت لكل كلاً

فقط

فقط بكر حكماً ان لم يتكرر ولم تخديه والا فثبت كوطوة بشبهة او نكاح
 قاسد قال الزوج للبكر البالغة بلفك النكاح فسكتت وقالت بل رددت
 النكاح ولا يثبت لها على ذلك ولم يكن دخل بها طوعاً في الاصح فالقول قولها
 يمينها على المفتي به وتقبل بينته على سكوتها لانه وجودي بضم الشفتين ولو
 برهننا فينتها اولى الا ان يبرهن على رضاها او اجازتها كما لو زوجها ابوها
 مثلاً زاعماً عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراشقة وقال الاب
 او الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت ان سنها تسع وكذا لو ادعى المراهق
 بلوغه ولو برهننا فينتها البلوغ اولى على الاصح بخلاف قول الصغيرة رددت
 حين بلغت وكذبها الزوج فالقول له لانكاره زوال ملكه لو اختلفا بعد زمان
 البلوغ ولو هذا حاله البلوغ فالقول لها شرح وهبانية فليحفظ وللولى الاتي بيانه
 انكاح الصغير والصغيرة جبراً ولو ثبينا لمعتوه ومجنون شهراً ولزم النكاح ولو
 بغين فاحش بنقص مهرها وزيادة مهره او زوجها بغير كفو ان كان الولي
 المزوج بنفسه بغين ابا او جداً وكذا المولى وابن المجنونة لم يعرف منهما سوء
 الاختيار مجانة وفسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقاً وكذا لو كان سكران فزوجها
 من فاسق او شرير او فقير او ذي حرفة دينة لظهور سوء اختياره فلا يعارضه شقته
 المظنونة بحج وان كان الزوج غيرها اي غير الاب وابيه ولو الام او القاضى
 او وكيل الاب لكن في النهر بخلاف الوكيل القدر صح لا يصح النكاح من غير كفو
 او بغين فاحش اصلاً وما في صدر الشريعة صح ولها نسخ وهم وان كان من كفوء
 ومهر المثل صح ولكن لها اي لصغير وصغيرة وملحقها خيار الفسخ ولو بعد الدخول
 بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده لقصور الشفقة وبغين عنه خيار العتق ولو بلغت
 وهو صغير فرق بحضرة ابيه او وصيه بشرط القضا للفسخ فينتار ثان فيه ويلزم
 كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا
 في الردة وان قبل من قبله فطلاق لا يملك او ردة او خيار عتق وليس لنا فرقة
 منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق وبشرط لكل القضا الا ثمانية
 ونظمه في النهر فقال
 فرق النكاح استك جمعاً نافعاً • • • • • فسخ طلاق وهذا الدرر يحكيها •
 تباين الدار مع نقصان مهر كذا • • • • • فساد عقد وفقد الكفو ينعيرها •
 تقبيل سبي واسلام المحارب او • • • • • ارضاع ضرته قد عدد افيهما •
 خيار عتق بلوغ ردة وكذا • • • • • ملك لبعض وتلك الفسخ يحصيرها •
 اما الطلاق فجب عنة وكذا • • • • • ايلاؤه ولعان ذاك يتلوها •
 فضا قاض اتي شرط الجميع خلا • • • • • عتق وملك واسلام اتي فيها •
 تقبيل سبي مع الايلا يا امل • • • • • تباين مع فساد العقد يدنيها •
 وبطل خيار البكر بالسكوت لو مختارة طالمة باصل النكاح ولو سالت عن قدر المهر

ط
 زوجها الام والقاضى
 لها الخيار

قبل الخلوة او عن الزوج او سكت على الشهود لم يبطل خيارها فهرجاء لا يمتد
 الى آخر المجلس لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقين ثم قيدا
 بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قابلية بلغت الآن ضرورة احيا الحق وان
 جهلت به لتفرغها للعلم بخلاف خيار المعتقة فانه يمتد لشغلها بالمولى فجا
 الصغيرة واليتيم اذا بلغا لا يبطل بالسكوت بلا صريح رضا او دلالة عليه
 كقبلة وليس ودفع مهر ولا يبطل بقيامها عن المجلس لان وقته العمر
 فيبقى حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكين كرها صدقت ومفاده ان القول
 لدعي الاكراه لو في حبس الوالي فيلحقظ الوالي في النكاح لا المال العصبية بنفسه
 وهو من يتصل باليتيم حتى المعتقة بلا توسط انشئ بيان لا قبله على ترتيب
 الارث والحج فيقدم ابن المجنونة على ابيها لانه يحجب حجب نقصان بشرط
 حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة تريد التزوج وولد مسلم لعدم الولاية
 وكذا الولاية في نكاح ولا مال مسلم على كافرة الابا بسبب العام بان يكون
 المسلم سيدامة كافرة او سلطانا او نايبة او شاهدا وللکافر ولاية على كافر
 مثله اتفاقا فان لم يكن عصبه فالولاية للام ثم لام الاب وفي القينة عكسه
 ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت
 البنت وهكذا ثم للمجد الفاسد ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم لولد
 الام الذكور والانثى سواهم لا اولادهم ثم لذوي الارحام العمات ثم الاخوال
 ثم الخالات ثم بنات الاعمام وبهذا الترتيب اولادهم ثم مولى الموالاة
 ثم السلطان ثم لقاض نص له عليه في مشوره ثم كنوابه ان فوض له ذلك
 والا لا وليس للموصي من حيث وصي ان يزوج اليتيم مطلقا وان وصى
 اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او حاكما يملك بالولاية كما لا يخفى
فروع ليس للقاضي تزوج الصغيرة من نفسه ولا من لان قبل شهادته
 له كما في معين الحكام واقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى
 صغيرة زوجت نفسها ولاولى ولا حاكم ثمة توقف ونفذ باجازتها بعد
 بلوغها لان له مجيز وهو السلطان ولوزوجها وليان مستويان قدم السابق
 فان لم يدر او قعما بطلا ولولى الابعد التزوج بغيبه الاقرب فلو
 زوج الابعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته ولو تحولت الولاية
 اليه لم يحجز الا باجازته بعد التحرك قهرتاني وظهيريه مسافة الفرض واختار
 في الملتقى ما لم ينتظر الكفو الخاطب جوابه واعتمده الباقي ونقل ابن الكمال
 ان عليه الفتوى وثمره الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبته منقطعة
 ولوزوجها الاقرب حيث هو جاز النكاح على الظاهر ظهيريه ويثبت
 للابعد من اولياء النسب شرح الوهبانية لكن في القسنا في عن الغياث لو لم
 يزوج الاقرب زوج القاضي عند فوت الكفو التزوج بعصل الاقرب اى

طال
القول لدعي الاكراه

باستناعه عن التزوج اجماعا خلاصه ولا يبطل تزويجه السابق بعود
 الاقرب لحصوله بولاية تامة وولى المجنونة والمجنون ولو عارضا في النكاح
 اما التعرف في المال فلا يبطل اتفاقا لانيها وان سفل دون ابيها كما مر والاولى
 ان يامر الاب به ليصح اتفاقا ولو اقرب ولى صغيرا وصغيرة او اقرب وكيل رجل
 او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير بخلاف مولى
 الامة حيث ينفذ اجماعا لان منافع بضعها ملكه الا ان يشهد الشهود على
 النكاح بان ينصب القاضي خصما عن الصغيرة حتى ينكر فتمام البينة
 عليه او يدرك الصغير والصغيرة فيصدق اى الولى المقر او يصدق الموكل
 او العبد عند ابي حنيفة وقال لا يصدق في ذلك وهذه المسئلة مخروجة من
 قولهم من ملك الانثى ملك الاقرار به ولها نظائر فروع هل لولى مجنون
 ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة لم اره ومنعه الشافعي وجوزه في الصبي
 للحاجة **باب الكفاة** من كافاه اذا ساواه والمراد ههنا
 مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى الكفاة معتبر في ابتداء النكاح للزوم
 او لصحته من جانب اى الرجل لان الشريعة تبنى ان تكون فراشا للذكر ولذا
 لا تعتبر من جانبها لان الزوج مستفرش فلا يفيظه دناة الفراش وهذا
 عند الكل في الصحيح كما في الجبازية لكن في الظهيرية وغيرها هذا عنده وعند
 تعتبر في جانبها ايضا والكفاة هي حق الولى لاحقها فلو نكحت رجلا ولم تعلم
 حاله فاذا هو عبد لا خيار لها بل للاولى ولوزوجها برضاها ولم يعلموا بعدم
 الكفاة ثم علموا لا خيار لاحد الا اذا شرطوا الكفاة واخبرهم بها وقت العقد
 فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفوء كان لهم الخيار ولو اجمعه فيلحقظ وتعتبر
 الكفاة للزوم النكاح خلافا لما لك نسبا فقريش بعضهم اكفا بعض وبقية
 العرب بعضهم اكفا بعض واستثنى في الملتقى تبعا للهداية بنى باهلة لحستم
 والحق الاطلاق قاله المصنف كالبحر والنهر والفتح والشرى بلالية ويعضده
 اطلاق المص كالكنز والدرر غير كفوء لمن ابوها مسلم او حرا ومعتق وامها
 حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حرة غير كفوء لذات ابوين وابوان فيها كالاتا
 لتمام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه
 واما معتق الوضيع فلا يكا في معتقة الشريف واما حر قد اسلم فكفوء لمن لم
 يرتد واما الكفاة بين الذميين فلا تعتبر الا لفتنة وتعتبر في العرب
 والعجم ديانة اى تقوى فليس فاسق كفوا لصاحبة او فاسقة بنت صاحب
 معلنا كان او لا على الظاهر شهر ومالا بان يقدر على المعجل ونفقة شهر لو
 غير محترف والا فان يكسب كل يوم كفايتها لو تطيق الجماع وحرقة فثل
 حايك غير كفوء لمثل خياط ولا خياط لبراز وتاجر ولاهما العالم وقاض
 واما اتباع الظلمة فافحش من الكل واما الوظائف فمن الحرف فصاحبها كفوء

للتاجر لو غير دنية كبوابة وذو قدر ليس او نظر كفوء لبنت الامير عمر بن
 والكفاة اعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضرب والى ما بعده فلو كان وقت
 كفوا ثم لم يفسخ واما لو كان دياغا ثم صار تاجرا فان بقى عارها لم يكن
 كفوا والا لا نهى بجش العجبي لا يكون كفوا للعربية ولو كان العجبي عالما او سلطانا
 وهو الاصح فتح عن النبايع وادعى في البحارنة ظاهر الرواية واقره المص
 لكن في النهران فسر الحبيب بذي المنصب والجاه فغير كفوء للعلوية كما في النبايع
 وان بالعالم فكفوء لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازي
 وارتضاه الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة
 رضي الله عنهما ذكره القهستاني والحنفى كفوء لبنت الشافعي ومتى سيلنا عن
 مذهبه احيانا بذهبن كما بسطه المصنف والقروى كفوء للمدني فلا عبرة
 بالبلد كما لا عبرة بالجمال خائنه ولا بالعقل ولا بعيوب يفسخ بها البيع خلافا
 للشافعي لكن في النهران عن المرغيناني المجنون ليس بكفوء للعاقلة وكذا الصبي
 كفوء بغنا ابيه او امه او جده ثم بالنسبة الى المهر يعني المجل كما هو بالنسبة
 الى النفقة لان العادة ان الاباء يتحلون عن الابناء المهر لا النفقة ذخيره ولو
 نكحت باقل مهرها فللولى العصبية الاعتراض حتى يتم مهر مثلها او يفرق
 القاضي بينهما دفعا للعار ولو طلقها الزوج قبل تفريق الولي قبل الدخول
 فلها نصف المسمى ولو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده فلها
 المسمى وكذا لو مات احدهما قبل التفريق فليس للولى المطالبة لانتهاء النكاح
 بالموت جواهر الفتاوى امره بتزويج امرأة فزوجه امة جاز وقال الا يصح
 وهو استحسان ملتقى بتغا للهداية وفي شرح الطحاوى قولها احسن للفتوى
 واختاره ابو الليث واقره المصنف واجمعوا انه لو زوجه بنته الصغيرة او
 موليته لم يجز كالوامر بمعينة او بجرة او امة فخالف او امره بتزويجها
 ولم تعين فزوجه غير كفوء لم تجز اتفاقا ولو زوجه المأمور بنكاح امرأة
 او امرأتين في عقد واحد لا ينفذ للمخالفة ولو ان يجيزها او احدها ولو في عقد
 لزم الاول وتوقف الثاني ولو امره بامراتين في عقدة فزوجه واحدة او
 اثنتين في عقدتين جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقدة او في
 عقدتين لم تجز المخالفة ولا يتوقف الايجاب على القبول غايب عن المجلس
 في سائر العقود من نكاح وبيع وغيرها بل يبطل الايجاب ولا تلحقه الاجازة
 اتفاقا ويتولى طرفي النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس صور
 كانه كان وليا او وكيل من الجانبين او اصيلا من جانب وكيل او وليا من آخر
 او وليا من جانب وكيل من آخر لزوجت بنتى من موكل ليس ذلك الواحد بقبول
 ولو من جانب وان تكلم بكلامين على الراجح اذ قبوله غير معتبر شرعا لما تقر
 ان الايجاب لا يتوقف على قبول غايب ونكاح عبدا وامة بغير اذن السيد

مطل
 شرف العلم فوق شرف النسب
 عايشة افضل من فاطمة

موقوف على الاجازة لنكاح الفضولى سيجى في البيوع توقف عقوده كلها
 ان لها مجيز حالة العقد والاتى بالعلم ان يزوج بنت عمه الصغيرة
 فلو كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها بلا استئذان فسكتوا وافتى
 بالرضا لا يجوز عندها وقال ابو يوسف يجوز وكذا المولى المعتقد والمالك
 والسلطان جوهره يعني بخلاف الصغيرة كما مر فليجوز من نفسه فيكون اصيلا
 من جانب وليا من آخر كما للوكيل الذي وكلته ان يزوجه من نفسه فان له
 ذلك فيكون اصيلا من جانب وكيل من آخر بخلاف ماله وكلته بتزويجها
 من رجل فزوجه من نفسه لانها نصبتة من زوجها لا من نفسه ان يتصرف
 في امرها وقالت له زوج نفسي ممن شئت لم يصح تزويجها من نفسه كما في
 الحائنه والاصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكاح ولو اجاز من
 له الاجازة نكاح الفضولى بعد موته صح لان الشرط قيام العقود له واحد
 العاقلين فقط بخلاف اجازة بيعه فانه يشترط قيام اربعة اشياء كما سيجى
فروع الفضولى قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع ليشترط
 للزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل والله اعلم
باب **المهر** ومن اسمائه الصداق والصدقة والنحلة والعتية
 والعقود وفي استيلاء الجوهرة العقيرة الحرايم مهر المثل وفي الاما عشر قيمة
 البكر ونصف عشر قيمة الثيب اقله عشرة دراهم لحديث البيهقي وغيره
 لا مهر اقل من عشرة دراهم ورواية الاقل تحمل على المجل فضة وزن سبعة
 مثاقيل كما في الزكاة مفروبة كانت او لا ولودينا او عرضا قيمته عشرة وقت
 العقد اما في صمانها بطلاق قبل وطى فيوم القيض وتجب العشرة ان سماها
 او دونها وتجب الاكثر منها ان سمي الاكثر ويتأكد عند وطى او خلوه صحت
 من الزوج او موت احدهما او تزوج ثانيا في العدة او ازاله بكارتها بنحو
 حجر بخلاف ازالتها بدفعة فانه يجب النصف بطلاق قبل وطى ولو
 الدفع من الاجنبى فعلى الاجنبى ايضا نصف مهر مثلها ان طلقت قبل
 الدخول والا فكله ثم بجثا ويجب نصفه بطلاق قبل وطى او خلوه فلو كان
 نكحها ما قيمته خمسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف وعاد النصف الى
 ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان كان مسلما لها لم يبطل
 ملكها منه بل توقف عوده الى ملكه على القضا او الرضا فلها لانقاذ لفتقه
 اى الزوج عبد المهر بعد طلاقها قبله اى قبل القضا ونحوه لعدم ملكه قبله
 ونقد تصرف المرأة قبله في الكل لبقا ملكها وعليها نصف قيمة الاصل يوم
 القيض لان زيادة المهر المنفصلة تنتصف قبل القيض لا بعده ووجب مهر
 المثل في الشفار هو ان يزوجه بنته على ان يزوجه الاخر بنته مثلا معاوضة
 بالعقدين وهو منهي عنه لخلوه عن المهر فاوجبنا فيه مهر المثل فلم يبق

سفارا وفي خدمة زوج حرسنة لأمهارة الحرة أو أمة لأن فيه قلب
 الموصوع كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها على أن يخدم سيدها أو وليها
 لقصة شعيب مع موسى كصحة على خدمة عبده أو أمة أو عبد الغير برضا
 مولاه أو حر آخر برضاه وفي تعليم القرآن للنص بالابتعا بالمال وبأن وقتك
 بما معك من القرآن للسبيبة أو للتعليل لكن في النهر ينبغي أن يصح على قول
 المتأخرين ولها خدمته لو كان الزوج عبدا ما ذونا في ذلك أما الحر فخدمته
 لها حرام لما فيه من الإهانة والاذلال وكذا استخدامته نهر وكذا يجب مهر المثل
 فيما إذا لم يسم مهر أو تقى الزوج أو مات أحدهما إذا لم يتراضيا على
 شئ يصلح مهرا والافداك الشئ هو الواجب أو سمي خرا أو خنزيرا أو هدا
 الخل وهو خمر أو هذا العبد وهو حر لتعذر التسليم أو دابة أو ثوبا أو دارا
 ولم يبين جنسها فالحش الجاهلة ويجب متعة لفوضنة هي من زوجت بلا
 مهر طلقت قبل الوطى وهي درع وخمار وملحفة لا تزيد على نصفه أي نصف
 مهر المثل لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر المتعة
 كالمهر كالتفقة به يفتى وتجب المتعة لمن سواها أي المفوضنة الأما سمي
 لها مهر وطلقت قبل الوطى فلا تجب لها بل للموطوءة سمي لها مهر أو لا
 فالمطلقات أربع وما فرض بتراضيهما أو بفرض قاض مهر المثل بعد العقد
 الخالي عن المهر أو يزيد على ما سمي فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس
 أو قبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها وبقا الزوجية على الظاهر نهر وفي
 الكافي جد النكاح بزيادة الف لزمه الالفان على الظاهر وفي الخانية
 لو وهبته مهرها ثم أقر بكذا من المهر وقبلت صح ويجعل على الزيادة وفي البرازية
 الأشبه أن لا يصح بلا قصد الزيادة لا يتنصف باختصاص التصفيف بالمفوض
 في العقد بالنص بل تجب المتعة في الأول ونصف الأصل في الثاني وصح
 حطها لكلا أو بعضه عنه قبل أو لا ويرد بالرد سحر والخلوة مبتدأ جنة
 قوله الآتي كالوطى بلا مانع حتى كرض لاحدهما يمنع الوطى وطبعي كوجود ثالث
 عاقل ذكره ابن الحلال وجعله في الأسرار من الحسى وعليه فليس للطبعي مثال مستقل
 وشري كاحرام لفرض أو نقل ومن الحسى رفق بفتحتين التلاحم وقرب
 بالسكون عظم وعصل بفتحتين غده وصفر ولو بزواج لا يطاق معه الجماع
 وبلا وجود ثالث معهما ولو ناعا أو أعمى إلا أن يكون الثالث صغيرا لا يعقل
 بأن لا يعبر عما يكون بينهما أو مجنونا أو مغشى عليه لكن في البرازية أن في الليل
 صحت لا في النهار وكذا الأعمى في الأصح أو جارية أحدهما فلا تمتنع به يفتى
 مبتغى والكلب يمنع أن كان عقورا مطلقا وفي الفتح وعندى أن كلبه لا يمنع
 مطلقا أو كان للزوجة والأبى كن عقورا أو كان له لا يمنع وبقي عدم صلاحية
 المكان كسجد وطريق وحمام وصحن وبيت باب مفتوح وما إذا لم

يعرفها وصوم التطوع والمندور والكفارات والقضا غير مانع لصحتها
 في الأصح إذا لا كفارة بالافساد ومفاده أنه لو أكل ناسيا فامسك فحلى بها
 أن تصح وكذا كلما اسقط الكفارة نهر بل المانع صوم رمضان إذا وصلاته
 الفرض فقط كالوطى فيما يحى ولو كان الزوج مجبورا أو عيننا أو خصيا أو خشي
 أن يظهر حاله والافتكا حه موقوف وما في البحر والأشياء ليس على ظاهره نهر
 وفيه وتكون العنة لمرض أو ضعف خلقة أو كبر سن في ثبوت النسب ولومن
 المحبوب وفي قالك المهر المسمى ومهر المثل بلا تسمية والتفقة والسكنى والعدة
 وحرمة نكاح اختها وأربع سواها في عدتها وحرمة نكاح الأمة ومراعاة
 وقت الطلاق في حقها وكذا في وقوع طلاق باين آخر على المختار لا تكون كالوطى
 في حق بقية الأحكام كالغسل والاحصان وحرمة البنات وحلها للأول والرجعة
 والميراث وتزويجها كالأبكار على المختار وعمره ذلك كما نظره صاحب النهر فقال
 وخلوة الزوج مثل الوطى في صور • وعينه وبهذا العقد تحصيل •
 تكميل مهر وأعداد كذا نسب • اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبول •
 وأربع وكذا قالوا الأما ولقد • راعوا زمان فراق فيه ترحيل •
 وأوقعوا فيه تطليقا إذا لحقا • وقيل لا والصواب الأول القيل •
 أما المعايير فالاحصان يا أملى • ورجعة وكذا التورث معقول •
 سقوط ووطى وإحلال لها وكذا • تختم بنت نكاح البكر بمذول •
 كذلك الفنى والتكفير ما فسدت • عبادة وكذا بالغسل تكميل •
 ولو اقرت فاقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول لها لا أنكارها
 سقوط نصف المهر وإن أنكر الوطى ولو لم تمكنه في الخلوة فإن بكرا صحت
 والألا لأن البكر إنما توطى كرها كما بجته الطرسوسى وأقره المصنف ولو قال
 أن خلوت بك فانت طالق فخلابها طلقت باينا لوجود الشرط ووجب نصف
 المهر ولا عدة عليها بترديه وتجب العدة في الكل أي كل الأنواع الخلوة ولو فاسدة
 احتياطا أي استحسانا التوهم الشغل وقيل قايلا القدورى واختاره التمر تاشي
 وقاضى خان أن كان المانع شرعيا كصوم تجب العدة وإن كان حقيقيا كصغر
 ومرض مدنف لا تجب والمذهب الأول لأنه نص محمد قاله المصنف وفي المجنبى
 الموت أيضا كالوطى في حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الأم قبل دخوله
 بها حلت بنتها قبضت الف المهر فوهبته له وطلقت قبل ووطى رجع عليها
 بنصفه لعدم تعيين النقوط في العقود وإن لم يقبضه أو قبضت نصفه
 فوهبت الكل في الصورة الأولى أو ما بقى وهو النصف في الثانية أو وهبت
 عوض المهر كثوب معين أو في الذمة قبل القبض أو بعده لارجوع لحصول
 المقصود نكحها بالف على أن لا يخرجها من البلد أو لا يتزوج عليها أو نكحها على
 ألف إن أقام بها وعلى الفين أن أخرجها فإن وفي مباشرة في الصورة الأولى

المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة أهلها بلا
 إذن ما لم تقتضه أي العجل فلا يخرج إلا بحق لها أو عليها أو لزيارة أبيها
 كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة أو لكونها قابلة أو غاسلة لا فيما عدا ذلك
 وإن أذن كانا عاصيين والمعقد جواز الحمام بلا تزين أشباهه وسيجي في
 النفقة ويسافر بها بعد أدأكله موجلا ومجلا إذا كان ما مونا عليها والا
 يود كاله أو لم يكن ما مونا لا يسافر بها وبه يفتي كما في شروح المجمع واختاره
 في الملتقى البحار ومجمع الفتاوى واعتمده المصنوع وبه افتى شيخنا الرملي لكن في
 النهر والذى عليه العمل في ديارنا أنه لا يسافر بها جبرا عليها وبه جزم البرازي
 وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتي بما يقع عنده من المصلحة
 وينقلها فيما دون مدته أي السفر من المصر إلى القرية وبالعكس ومن قرية
 لقرية لأنه ليس بقرية وقيد في التاترخانية بقرية يمكن الرجوع قبل الليل
 إلى وطنه وأطلقه في الكافي قايلا وعليه الفتوى وإن اختلفا في المهر فحق
 أصله حلف منكر التسمية فإن نكل ثبتت وإن حلف بحجب مهر المثل وفي المهر
 يحلف أجماعا وإن اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر
 المثل بيمينه وإي أقام بينة قبلت سواء شهدوا لمثل له أو لها أو لا ولا
 وإن أقاما البينة فبينتها مقدمة أن شهد له مهر المثل وبينته مقدمة
 أن شهد مهر المثل لها لأن البينات لا يثبت خلاف الظاهر وإن كان مهر المثل
 بينهما تحالفا فإن حلفا أو برهننا قضى به وإن برهن أحدهما قبل برهانه
 لأنه نورد عواه وفي الطلاق قبل الرطى حكم متعة المثل لو المسمى ديناً وإن عينا
 كسيلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم إلا أن يرضى الزوج بنصف
 الجارية وإن أقام بينة قبلت فإن أقاما بينتها أولى أن شهد له المتعة وبينته
 أن شهدت لها وإن كانت المتعة بينهما تحالفا وإن حلفا وجب متعة المثل
 وموت أحدهما كحياتها في الحكم أصلاً وقدر لعدم سقوطه بموت أحدهما
 وبعد موتها ففي القدر القول لورثته وفي الاختلاف في أصله القول لمنكر التسمية
 لم يقض بشئ ما لم يرهن على التسمية وقال يقضى بمهر المثل حال حياة وبه
 يفتي وهذا كله إذا لم يسم نفسها فإن سلمت ووقع الاختلاف في الحالتين
 الحياة وبعدهما لا يحكم بمهر المثل لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد تعجيل شئ عادة
 بل يقال لها لا بد أن تقر بما تعجلت والاقتضينا عليك بالمتعارف تعجيله ثم
 يعجل في الباقي كما ذكرنا وهذا إذا ادعى الزوج إيصال شئ إليها جحر ولو بعث
 إلى امرأته شئ ولم يذكر جهة عند الدفع غير جهة المهر لقوله لسمعاً وحناً ثم قال
 أنه من المهر لم يقبل قتيبة لوقوع هدية فلا ينقلب مهر فقالت هو أي المبعوث
 هدية وقال هو من المهر ومن الكسوة أو عارية فالقول له بيمينه والبينة لها
 فإن حلف والمبعوث قائم فلها أن ترضه وترجع بيبا في المهر ذكره ابن الكمال ولو

يعفى المتعارف تعجيله

عوضته

عوضته ثم ادعاه عارية فلها أن تسرد العوض ويلحق غير المهيأ لكل كتاب
 وشاة حية وسمن وعسل وما يبق في شهر أو حتى زاده والقول لها بيمينها في المهيأ له
 كخبز ولحم مشوي لأن الظاهر يكذبه ولذا قال الفقيه المختار أنه يصدق فيما لا
 يجب عليه كحف وملاة لأنها يجب كخمار ودرع يعني ما لم يدع أنه كسوة لأن
 الظاهر معه خطب بنت رجل وبعث إليها أشياء ولم يرز وجهها أبوها فابعث
 للمهر يسترد عينه قايماً فقط وإن يغير بالاستعمال أو قيمته هالكاً لأنه معاوضة
 ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك
 والمستهلك لأن فيه معنى الهبة ولو ادعته أنه أي المبعوث من المهر وقال
 هو وديعة فإن كان من جنس المهر فالقول لها وإن كان من خلافه فالقول له
 بشهادة الظاهر نفق رجل على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها بعد عدتها
 أن تزوجه لا رجوع مطلقاً وإن ابت فله الرجوع أن كان دفع وإن أكلت معه
 فلا مطلقاً يحجر عن العارية وفيه عن المبتغى جهازاً بنته بجهاز وسلمها ذلك
 ليس له الاسترداد منها ولا لورثته بعده أن سلمها ذلك في صحته بل يخص فيه
 وبه يفتي وكذا لو اشتراه لها في صغرها ولو أجهى والحيلة أن يشهد عند التسليم
 إليها أنه أتمسك عارية والأحوط أن يشتريه منها ثم يبريه درراً أخذ أهل
 المرأة شيئاً عند التسليم فللزوج أن يسترده لأنه رشوة جهازاً بنته ثم ادعى
 أن ما دفعه لها عارية وقالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث
 منه وقال الأب أو ورثته بعد موته عارية فالمعتد أن القول للزوج ولها إذا
 كان العرف مستمر أن الأب يدفع مثله جهازاً لا عارية وأما أن كان مشتركاً
 والشام فالقول للأب كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلها والام كالأب في تجهيزها
 وكذا والى الصغرة شرح الوهبانية واستحسن في المهر بتعاقبها في خان الأب
 أن من الأشراف لم يقبل قولاً أنه عارية ولو دفع في تجهيزها لابنتها شيئاً
 من متعة الأب بحضرته وعلمه وكان ساكناً وزفت إلى الزوج فليس للأب أن
 يسترد ذلك من ابنته لجريان العرف به وكذا لو انفقت الأم في جهازها ما هو
 معتاد والأب ساكت لا تضمن الأم وهما من السائل السبع وثلاثين بل الثمان وأربعين
 على ما في زواهر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق **فروع** لو زفت إليه بلا جهاز
 يليق به فله مطالبة الأب بالنقد قتيبة زاد في البحر عن المبتغى إلا إذا سكت طويلاً
 فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشئ لأن
 المال في النكاح غير مقصود نكحاً ودمياً ومستأن ذمياً أو حرماً حربية ثمه
 بمينة أو بلا مهر بان سكت عنه أو فقياه والحال أن إذا جاز عندهم فوطيت
 أو طلقت قبله أو مات عنها فلا مهر لها ولو أسلم أو ترافعا إليها لا أنا أمرنا بتركهم
 وما يدينون وثبتت بقية أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة
 في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها عدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح

ط
 السكوت كالنطق

صحیح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم وان نكحها بغير عيني
اي مشار اليه ثم اسلم او اسلم احدتها قبل القبض فلها ذلك فتدخل المحرم
الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه ولها في غير عين قيمه الخنزير
ومهر المثل في الخنزير اذا اخذ قيمة القيمي كاخذه عينه **فروع** الوطى في
دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في مسيلتين صبي نكح بلا اذن وطاعة
وبايعة امة قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا تدفع حارية
مع اخرى فان ذلت بكارتها لم يجرها مهر المثل لاب الصغيرة المطالبة بالمهر والنكاح
المطالبة بتسليمها ان تحمله الرجل قال البرازي لا يعتبر السن فلو تسلمها فمهرت
لم يلزمه طلبها خدع امرأة واخذها حبس الى ان ياتي بها او يعلم موتها المهر
مهر السر وقيل العلانية الموجه الى الطلاق يتجمل بالرجعي ولا يتاحل على امر اجعتها
ولو وهبته المهر على ان يتزوجها فابي فالمهر باق نكحها او لا ولو وهبته لاحد
وركبتها بقبضه صح ولو احوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة
من يريد ان يهب ولا تصح **باب نكاح الرقيق** هو المملوك كلا
او بعضا والفقن المملوك كلا توقف نكاح قن وامه ومكاتب ومدبر وام ولد
على اجازة المولى فان اجاز فقد وان رد بطل فلا مهر بالمهر يدخل فيطالب بمهر
المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزوج الامة كاب وجد وقاضي
وصي ومكاتب ومفاوض ومتولى واما العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك
اعتاقه **درر** فان نكحها بالاذن فالمهر والنفقة عليهم على القن وغيره لوجود سبب
الوجوب منه ويسقطان بموتهم لفوات محل الاستيفاء ويبع قن فيهما الايباع
غيره كدبر بل يسعي ولومات مولاه لزمه حمله ان قدر نكحها وقنيه لكنه يباع
في النفقة مرارا ان تخدعت وفي المهر مرة ويطلب بالباقي بعد عتقه الا
اذا باعه منها خاتنه ولو زوج المولى امته من عبده لا يجب المهر في الاصح والوجه
وقال البرازي بل يسقط ومحل الخلاف اذا لم تكن الامة ماذونة مدبونة
فان كانت بيع ايضا لانه يثبت لها ثم ينتقل للمولى ثم فلو باعه سيده **يوما**
بعد ما زوج امرأة فالمهر برقيته يدور معه اين ما دار كرين الاستهلاك
لكن للمرأة فسخ البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء فسخ وقوله
لعبد طلقها رجعية اجازة للنكاح الوقوف لا طلقها او فارقها لانه يستعمل
المتاركة حتى لو اجاز به بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولي واذا لعبد في
النكاح ينظم جائزه وفاسده فيباع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه
فوطئها خلا فالحال ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيد به كالوطئ على الفاسد
صح وصح الصحيح ايضا نهى ولو نكحها ثانيا صحيحا او نكح اخرى بعد صحيحا
توقف على الاجازة لانها الاذن بمرة وان نوى مرارا ولم يرتب صح لانها كل نكاح
العبد وكذا التوكيل بالنكاح بخلاف التوكيل به فانه لا يتناول الفاسد فلا

ينتهي به به نفقته والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن ملك
وفي الاستباه في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع
والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح لا واليمين على نكاح وصلاة
وصوم وحج وبيع ان كانت على الماضي تناوله وان على المستقبل لا ولو زوج
عبد له ماذونا مدبونا صح وسأوته المرأة غرماء في مهر مثلها والاقل
والزائد عليه يطالب به بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض
الا اذا باعه منها كامر ولو زوج بنته مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح
لانها لم تملك المكاتب بموت ايها الا اذا عجز فرد في الرق فحينئذ يفسد
للمتتافي زوج امته او ام ولده لا يجب عليه تنبوتها وان شرطها في العقد
اما لو شرط الحورية او لادها فيه صح وعق كل من ولده في هذا النكاح
لان قبول المولى الشرط والتزوج على اعتباره هو معنى تعليق الحرية بالولادة
فيصح فتح ومفاده انه لو باعها او مات عنها قبل الوضع فلا حرمة ولو ادعى الزوج
الشرط ولا بينة له حلف المولى نهر لكن لانفقة ولا سكنى لها الا بها بان يدفعها
اليه ولا يستخدمها وتخدم المولى ويطاء الزوج ان ظفر بها فارغة عن خدمة
المولى ويكفي في تسليمها قوله متى ظفرت بها وطينتها نهر فان بواها ثم رجع
عنها صح رجوعه لبقا حقه وسقطت النفقة ولو خدمته اي السيد بعد
التبوية بلا استخدام او استخدمها نهارا واعادها لبيت الزوج ليلا لا تنقطع
لبقا التبوية وله اي المولى السفر بها اي بامته وان اباه زوجها ظهيرة وله
اجبار قنه وامته ولو ام ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل
من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد بخبر من الاستيلاء وشبوت
النسب على النكاح وان لم يرضيا لامكاتبته ومكاتبته بل يتوقف على اجازتهما
ولو صغيرين الحاقا بالبالغ فلو اديا فعتقا عاد موقوف على اجازة المولى لا على
اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبة غيره ولو عجزا توقف نكاح المكاتبه
على رضی المولى ثانيا لعود من النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه لانه طرأ حل
بات على موقوف فابطله والدليل يجعل العجائب وبخت الحال ههنا غير صائب
ولو قتل المولى امته قبل الوطئ ولو خطا فتح وهو مكلف فلو صبيبا لم
يسقط على الراجح ذكره المصنف سقط المهر لمنعه المبدل كحرارة ارتدت
ولو صغيرة لا لو فعلت ذلك القتل امرأة ولو امة على الصحيح خاتنه بنفسها
او قتلها وارثها او ارتدت الامة او قبلت ابن زوجها كارجحه في
النهر اذ لا تقويت من المولى او فعله بعده اي الوطئ لتقرره به ولو فعله
بعبد او مكاتبه او ماذونة المدبونة لم يسقط اتفاقا والاذن في الغزل
وهو الانزال خارج الفرج لمولى الامة لاله لان الولد حقه وهو فيقيد
التقييد بالبالغة وكذا الحره ونهر ويعزل عن الحره وكذا المكاتبه نهر

بحسب ما بذنتها لكن في الحاشية انه يباح في زماننا الفساده قال الكمال فيعتبر
عذر اسقاط الاذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا
اذن زوج وعن امته بغير اذنها بلا كراهة فان ظهر بها حمل حل نفقه
ان لم يعد قبل بول وخبرت امه ولو ام ولد ومكاتبه ولو حكا كعتقة بعض
عتقت تحت حرا وعبد ولو كان النكاح برضاها دفعا لزيادة الملك
عليها بطلقة ثلاثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها اوزوجها فالمهر
لسيدها ولو صغيرة تاخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح او
كانت الامه عند النكاح حرة ثم صارت امه بان ارتدادا وحقا بدار
الحرب ثم سببا معا فاعتقت خبرت عند الثاني خلافا للثالث بسقوط
والجهل بهذا الخيار خیار العتق عذر فلوله تعلم به حتى ارتدا وحقا فعلت
ففسخت صح الا اذا قضى بالحق وليس هذا بحكم بل فتوى كافي ولا يتوقف
على القضاء ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لغيره ويقتصر على مجلس خيار صحبة
بخلاف خيار البلوغ في الكل كافي الحاشية نكح عبد بلا اذن فعتق او باعه
فاجاز المشتري نفذ لزال المانع وكذا حكم الامه ولا خيار لها لكون النفوذ
بعد العتق فلم يتحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا بان زوجها فضولي
واعتقها فضولي واجازها المولى وكذا مدبرة عتقت بموته وكذا ام الولد
ان دخل بها الزوج والام ينفذ لان عدتها من المولى تمنع نفاذ النكاح
فلو طئ الزوج الامه قبله اى العتق فالمهر المسمى له اى للمولى اوبعد فلها
لما بلته بمنفعة ملكتها من وطئ فنة ابنه فولدت فلولم تلد لزم عقرها
وارتكب محرما ولا يحذر فاذفه فادعاه الاب وهو حرم سلم عاقل ثبت له
بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطئ الى الدعوة وبيعها لاجنه مثلا لا يضرب
نهر بحسب ما وصارت ام ولده لاستناد الملك لوقت العلوق وعليه قيمتها
ولو فقير القصور حاجة بقاء نسله عن بقاء نفسه ولذا يحل له عند الحاجة
الطعام لا الوطئ ويجوز على نفقه ابيه لا على دفع جارية لتشريه لا عقرها
ولا قيمة ولدها ما لم تكن مشتركة فتجب حصته الشريك وهذا اذا ادعاه
وحده فلولم الا بق فان شريكين قدم الاب والافلا بن ولو ادعى ولدا ام
ولده المتقي او مدبرته او مكاتبته شرط تصديق الابن وجد صحيح كاي
بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون ورق فيه اى في الحكم المذكور لا
يكون كالا ب قبله اى قبل الزوال المزبور ويشترط ثبوت ولايته من حين
الوطئ الى الدعوة ولو تزوجها ولو فاسدا ابوه ولو بالولاية فولدت لم
تصر ام ولده لتولده من نكاح ويجب المهر لا القيمة ولدها حرم مملوك
اجنه له ومن الحيل ان يملك امته لطفله ثم يترجها ولو طئ جارية امراته
او ولده او جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب الا بتصديق المولى فلو كذبه

ثم ملك الجارية وقتما ثبت النسب ويجوز في الاستيلاء حرة متزوجة برقيق
قالت لمولى زوجها الحر المكلف اعتقه عني بالف او زادت ورطل من خر اذ
الفاسد هنا كالصحيح ففعل فسد النكاح لتقديم الملك اقتضا كانه قال بعته
ملك واعنته عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم القول كافي
لجواشي السعدية ومفاده انه لو قال قبلت وقع عن الامر والولا لها ولزمتها الا ان
وسقط المهر ويقع العتق عن كفارتها ان نوتة عنها ولو لم تقبل بالف لا يفسد
بعدم الملك والولا له لانه المعتق باب **نكاح الكافر** يشغل
المشرك والكتابي وهما ثلاثة اصول الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين
فهو صحيح من اهل الكفر خلافا لما لك ويرده قوله تعالى وامراته حمالة الحطب وقوله
عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لاسن سفاح والثاني ان كل نكاح حرم بين
المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود يجوز في حقهم اذا اعتقدوه عند الامام ويقرون
عليه بعد الاسلام والثالث ان كل نكاح حرم لحمة المحل كحرام يقع جازنا وقال
مشايخ العراق لا بل فاسدا والاو اصح وعليه فتجب النفقة ويحد قاذفه
واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح
الصحيح مطلقا فيقصر عليه ابن ملك اسلم المتزوجان بلا سماع شهود او في عدة
كافر معتقدين ذلك اقرا عليه لانا امرنا بتركهم وما يعتقدون ولو كانا اى
المتزوجان اللذان اسلما محرمين او اسلم احد المحرمين او تزا فاعلينا وهما
على الكفر فرق القاضي والذي حكمه بينهما عدم المحلية وبمراعاة احدهما لا
يفرق لبقا حق الآخر بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلى ولا يعلى الا اذا
طلقها ثلاثا وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما اجماعا كما لو خالعه ثم اقام
معها من غير عقد او زوج كقباية في عدة مسلم او تزوجها قبل زوج آخر
وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة بحكم عن المحيط
خلافا للزيلي والحامى من اشراط المرافعة واذا اسلم احد الزوجين المجوسين
او امرأة الكتابي عرض الاسلام على الآخر فان اسلم فبها ولا بان اى اوسكت
فرق بينهما ولو كان الزوج صبيا مميزا اتفقا على الاصح والصبي كالصبي فيما
ذكر والاصل ان كل من صح منه الاسلام اذا اتى به صح منه الالباء اذا عرض
عليه وينتظر عقل اى يميز غير المميز ولو كان مجنونا لا ينتظر لعدم نهائيه
بل يعرض الاسلام على ابويه فايها اسلم تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له اب فب
القاضي عنه وصيا فيقضى عليه بالفرقة باقاني عن الهمسي عن روضة العلماء
للزاهدي ولو اسلم الزوج وهو مجوسية فتهودت او تنصرت بقى نكاحها كما لو كانت
في الابتدأ كذلك لانها كتابية مالا والتفريق بينهما طلاق ينقص العدد لوابي لا الو
ابت لان الطلاق لا يكون من النساء اباء المميز واحد ابوي المجنون طلاق في الاصح
وهي من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زليعي وبه نظر

اذ الطلاق من القاضي وهو عليها لانهما فليس باهل للايقاع بل للوقوع كما لو رث
قريبه ولو قال ان جنت فانت طالق فنجح لم يقع بخلاف ان دخلت الدار
فدخلها مجنوناً وقع ولو اسلم احدهما اي احد المجوسين او امرأة الكتاني ثمة
اي في دار الحرب وملحى بها كالمهر الملح لم تبين حتى تخيض ثلاثا او غشي ثلاثة
اشهر قبل اسلام الآخر اقامة لشرط الفرقة مقام السبب وليست بعدة لدخول
غير المدخول بها ولو اسلم زوج الكتانية ولو ما لا كما مر في له والمرأة
تبين بتباين الدارين حقيقة وحكما لا بالسبي فلو خرج احدهما اليها مسلما او ذميا او
اسلم او صار ذميا في دارنا او اخرج سبييا وادخل دارنا بانت بتباين الدارين اذ اهل
الحرب كالموتى ولا نكاح بين حي وميت وان سبييا او خرجا اليها معاذيين
او مسلمين او حريين ثم اسلما او صارا ذميين لا تبين لعدم التباين حتى لو كانت
المسيبة منكوبة مسلم او ذميا لم تبين ولو نكحها ثمة ثم خرج قبلها بانت وان
خرجت قبله لا وما في الفتح عن المحيط تحريف امر ومن هاجرت اليها مسلمة او ذمينة
حايلا بانت بلا عدة فيحمل تزوجها اما الحامل فحتى تضع على الاظهر للعدة بل لشغل
الرحم حتى الغير وارتداد احدهما اي الزوجين فسبح فلا ينقص عددا عاجلا بلاقضا
فللموطوعة ولو حكما كل مهرها لتأكده به وبغيرها نصفه لوسمي والمتعة لو ارتدت وعليه نفقة
العدة ولا شيء من المهر والنفقة سوى السكنى به يفتى لو ارتدت لمحي الفرقة منها قبل نكاحه
ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم وتغرر خمسة وسبعين ونكح على الاسلام
وعلى تحديد النكاح زجرها بمهر يسير كدينار وعليه الفتوى ولو احمية وافتى
مشايخ بلح بعدم الفرقة بردها زجرا وتيسير الاسماء التي تقع في المكفر ثم
تنكر قال في النهي والافتاء بهذا اولى من الافتاء بما في النوادر لكن قال المص
ومن تصفح احوال نساء زماننا وما يقع منهن من موجبات الردة مكررا في كل
يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر **قلت** وقد بسطت في الفتية والمجتي
والفتح والبحر وحاصلها انه بالردة تسترق وتكون فيثا للمسلمين عند ابي حنيفة
ويشترى بها الزوج من الامام او يصرفها اليه لو مصرفا ولو استولى عليها الزوج
بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام الولد ونقل المص
في كتاب الغصب ان عمرهم على نايجة فضر بها بالردة حتى سقط خمارها فقبل
يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال لانها لا حرمة لها ومن هنا قال القتيبي ابو بكر
البلخي حين مر بئسا على شط نهر كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف شعر
فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهن كانهن حرييات وبقي النكاح ان ارتد معها
بان لم يعلم سبق فيجعل كالغرق ثم اسلما كذلك استحانا وفسدان اسلم احدهما
قبل الآخر ولا مهر قبل الدخول لو المتأخر هي ولو هو فنصفه او متعة والولد يتبع
خير الابوين دينا ان كان اتحدت الدار ولو حكما بان كان الصغير في دارنا والاب
ثمة بخلاف العكس والمجوسي ومثله كوثني وسائر اهل شرك شر من الكتاني

طال بالرده تسترق وتصر فيثا

والفرق في

والفرق في شر من اليهودي في الدارين لانه لا ذنب له بل ينجح كالمجوسي وفي الاخرة
اشد عذابا وفي جامع الفصولين لو قال النضرانية خير من اليهودية او من المجوسية كفر
لما ثبتته الجرح لما تبين بالقطعي لكن ورد في السنة ان المجوسي اسعد حاله من المعتزلة
الاثبات المجوسي خالفين فقط وهو لا خالفا لاعد له بنو اريه ونهر ولو تمس ابو صغير
نضرانية تحت مسلم بانت بلامهر ولو كان قد ماتت الام نضرانية مثلا وكذا عكسه
لم تبين لتناهي التبعية يموت احدهما ذميا او مسلما او مرثدا فلم تبطل بكفر الآخر
وفي المحيط لو ارتد المرتب ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتد امر
نهن مطلقا مسلم تحت نضرانية فتمسها او تنصرا بانت ولا يصح ان ينكح مرثدا او
مرثدة احدا من الناس مطلقا اسلم الكافر وتحت خمس نسوة فصاعدا او
اختان او ام وبنتها بطل نكاحهن ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب فالآخر
باطل وخبر محمد والشافعي عملا بحديث فيروز قلنا كان تخيير في التزوج
بعد الفرقة بلغت المسلمة المتكوبة ولم تصف الاسلام بانت ولا مهر قبل الدخول
وينبغي ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها وتقرب ذلك وعامه في الكافي
باب القسم بفتح القاف القسمه وبالكسر النصيب يجب وظاهر
الاية انه فرض نهر ان يعدل اي ان لا يجوز فيه اي في القسم بالقسوة في البيوتنة
وفي اللبوس والماكل والصحة لانه الجامعة كالحبة بل يستحب ويسقط خمارها مرة
ويجب ديانة احيانا ولا يبلغ مدة الايلا الا برضاها ويوم المتعبد بصحتها احيانا
وقدره **الطحاوي** ويوم ليلة من كل اربع لحرة وسبع لامة ولو تضررت من كثرة جماعه
لم يجز الزيادة على قدر طاقتها والراي في تعيين المقدار للقاضي بما يظن طاقتها
نهر بحثا بلافق فيه بين فحل وخصي وعينين ومحبوب ومريض وصحيح وصبي
دخل بامرأته وبالع لم يدخل بغيرها واقره المصنف ومريضة وصحيحة وحائض
وذا نفاس ومجنونة لا تخاف ورتقا وقرنا وصغيرة يمكن وطئها ومحرمه
ومظاھر ومول منها ومقابلاتهن وكذا مطلقة رجعية ان قصد رجعتها والا
لا تجوز ولو اقام عند واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصمته الاخرى في ذلك
يوم بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ماضى وان اثر به لان القسمه تكون بعد
الطلب وان عاد الى الجور بعد نهى القاضي اغرر بغير حبس جوهره لتقوية الحق
وهذا اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان خيار الدور تخيير يقضي بقدره نهر بحثا
والبكر والثيب والجديدة والفدية والمسلمة والكتانية سوا الاطلاق الاية وللامه
والمكاتبه وام الولد والمذبرة والمبعضة نصف ما للحرة اي من البيوتنة والسكنى
معها اما النفقة فيحكما لهما ولا قسم في السفر دفعا للحرج فله السفر بمن شاء
منهن والفرقة احب تطيبا لقلوبهن ولو تركت قسمها بالكسر اي نوبتها لضرتها
صح ولها الرجوع في ذلك في المستقبل لانه ما وجب فاسقط ولو جعلت لمعينة
هل له جعله لغيرها ذكر الشافعية لا وفي البحر بحثا نعم ونارجه في النهي ويقع عند

طال قال النضرانية خير من اليهودية وكفر

طال بلغت ولم تصف الاسلام بانت

طال تضررت من قلة جماعه او كثرت

على الكبيرة وكذا على المؤجر ان تعدت الفساد بان تكون عاقلة طليعة تنقطة عالمه
بالنكاح وبافساد الارضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك والا لان التسيب
يشترط فيه التعدى والقول لها ان لم يظهر منها تعدد الفساد معراج طلق ذات
لبن فاعتدت وتزوجته بآخر فحبلت وارضعت فحلمه من الاول لانه منه
يبقى فلا يزول بالشك ويكون ربيبا للثاني حتى تلد فيكون اللين من
الثاني والوطى بشبهة كالحلال قيل وكذا الزنا والوجه لا فتح قال لزوجته
هذه رضيعتي ثم رجع عن قوله صدق لان الرضاع مما يخفى فلا يمنع التناقض
فيه ولو ثبت عليه بان قال بعده هو حق كما قلت ونحوه هكذا فسر الثبات
في الهداية وغيرها فرق بينهما وان اقرت المرأة بذلك ثم اذنت نفسها
وقالت اخطأت وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها وان
اقرت عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا به يفتى في جميع الوجوه بزازيه
ومفاده انها لو اقرت بالثلاث من رجل حل لها تزوجه او اقرت لك
جميعا ثم اذنت نفسها وقالوا اخطأنا ثم تزوجها جاز وكذا الاقرار في النسب
ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اختي وامى وليس نسبها معروفا
ثم قال وهدمت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما والرضاع حجة حجة المال
وهو شهادة عدلين او عدل وعدلتين لكن لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي
لتضمها حق العبد وهل يتوقف بثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا المقصود
حرمة الفرج وهي من حقوقه تعالى كما في الشهادة بطلاقها ولو شهد عندها
عدلان على الرضاع بينهما او طلاقها ثلاثا وهو كحد ثم ماتا او غابا قبل
الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه ولا قتله به يفتى ولا التزوج
باخر وقيل لها التزوج ديانة شرح وهداينه **فروع** قضى القاضي بالتفريق
برضاع بشهادة امرأة لم ينفذ من رجل ثدى زوجته لم تخرم تزوج صغير
فارضعت كلا امرأة ولبنهما من رجل لم يضمنا وان تعدت الفساد لعروضه
بالاختية قبل الابن زوجة ابيه وقال تعدت الفساد غرم المهر ولو وطئها
وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر **كتاب الطلاق** هو
لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها اطلاق فلذا كانت
مطلقة بالسكون كناية وشرعا رفع قيد النكاح في الحال بالباين او المال بالرجعي
بلفظ مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق وبلوغ
وردة فانه فسخ لا طلاق وهذا علم ان عبارة الكفر والمعتق منقوضة طردا
وعكسا بجر وايقاعه مباح عند العامة لا طلاق الايات اكل وقيل قايله
الكمال الاصح حظوه اى منعه الحاجة كريمة وكبر والمذهب الاول كما في
البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه ان الشارع ترك هذا الاصل فاباحه
بل يجب لومذية او تاركه صلاة غاية ومفاده ان لا اثم بمعاشرته من لا

مطل
لو قبل الابن زوجته
او جامعها

تصلي

تصلي ويجب لو فات الاساك بالمعروف ويجوز ولو بدعيًا ومن حاسنه
التخلص به من المكارة وبه يعلم ان طلاق الدور سخوان طلقك فانت طالق
قبله ثلاثا واقع اجماعا كما حرره المصنف معن يا جواهر الفتاوى حتى لو حكم
بصحته الدور حاكم لا ينفذ اصلا واقامه ثلاثة حسن واحسن وبدعي
ياشم به والفاطمة صريح وملحق به وكناية ومحل المتكوحة واهله زوج عاقل
بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن استثناء طلاق رجعة فقط في طهر
لاوطى فيه وتركها حتى تمضي عدتها احسن بالنسبة الى البعض الآخر وطلقة لغير
موطوء ولو في حيض ولو موطوءة تفريق الثلاث في ثلاثة اطهار لاوطى فيها ولا في
حيض قبلها ولا طلاق فيه فيمن حيض وفي ثلاثة اشهر في حق غيرها احسن
وسنى فعلم ان الاول سنى بالاولى وحل طلاق اى الالبسة والصغيرة والحامل
عقيب وطى لان الكراهة فيمن حيض لتوهم الحمل وهو مفقود هنا والبدعي ثلاث
متفرقة او ثلثان بمرة او مرتين في طهر واحد لا رجعة فيه وواحدة في طهر
وطيت فيه او واحدة في حيض موطوءة لو قال والبدعي ما خالفها كان او جزاؤه
وتجب رجعتها على الاصح فيه اى في الحيض دفعا للمعصية فاذا طهرت
طلقها ان شاء او اسكها قيد بالطلاق لان التخيير والاختيار والحلع في الحيض
لا يكره بحجتي والنقاس كالحيض جوهره قال لموطوءة وهي حال كونها ممن
تخيض انت طالق ثلاثا او ثنتين للسنة وقع عند كل طهر طلاقه وتقع
اولها في طهر لاوطى فيه فلو غير موطوءة ولا تخيض تقع واحدة للحال ثم كلما
تلكها او مضى شهر تقع وان نوى ان تقع الثلاث الساعة وان تقع عند راس
كل شهر واحدة صحت نيته لانه محتمل كلامه ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل
ولو تقدير اربع ليدخل السكران ولو عبدا او مكرها فان طلاقه صحيح لا فرق
بالطلاق وقد تنظم في النهر ما يصح مع الاكراه فقال
• طلاق وايل اظهار ورجعة • نكاح مع استيلاء عفو عن العمد
• رضاع وايمان وفي ونذره • قبول لا بداع كذا الصالح عن عمد
• طلاق على جعل يمين به انت • كذا العتق والاسلام تدير للعبد
• وايجاب احسان وعتق فهدى • تصح مع الاكراه عشرين في الفد
او هان لا لا يقصد حقيقة كلامه او سفيها خفيف العقل او سكران ولو
بنييد او حشيش او افينون او بنج زجرا به يفتى تصحيح القدوري واختلف
التصحيح فيمن سكر مكرها او مضطرا نعم لو زال عقله بالصداع او ببحار لم يقع
وفي القهستاني معن يا للزاهدي انه لو لم يمين ما يقوم به الخطاب كان تصرفه
باطلا انتهى واستثنى في الاشياء من تصرفات السكران سبع مسائل منها
الوكيل بالطلاق صا حيا لكن قيده البنزاي بكونه على مال والا وقع مطلقا ولم
يوقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي التارخانية عن

مطل
ما يصح مع الاكراه

مطل
حلال في الدور

مطلوب
وطلاق الآخر

التفريق والفتوى عليه أو آخرى ولو طاريا أن دام الموت به يفتى وعليه
لتصرفاته موقوفة واستحق الحال اشتراط كتابته بأشارته المعهودة
فإنها كعبارة المناطق استحسانا أو خطيا بأن أراد التكلم فخرى على لسانه
الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا أو بالفاظ صحيحة
يقع قضا فقط بخلاف الهازل واللاعب فإنه يقع قضا وهيئة لا ت
الشارع جعل هزله به جدا فتح أمر أيضا أو كافرا لوجود التكليف وأما
طلاق الفضولي والجازة قولا فعلا فكأن كاح بزازية وبناعلى اعتبار
الزوج المذكور لا يقع طلاق المولى على امرأة عبده لحديث ابن ماجة الطلاق
لمن اخذ بالساق الا اذا شرط العقد فقال زوجها منك على ان امرها بيدى
اطلاقها كل ما شئت فقال العبد قبلت وكذا لو قال العبد اذا تزوجتها فامرها
بيدك ابرا كان كذلك خائنه والمجنون الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجد
الشرط او كان عينا او مجبويا واسلمت وهو كافرا وبى ابواه الاسلام وقع
الطلاق اشياء والصبي ولو مارها او اجازة بعد البلوغ اما لو قال او قعته
وقع لانه ابتداء ايقاع وجوزه الامام احمد والمعتوه من العته وهو اختلال
فى العقل والمبرسم من البرسام بالكسر علة كالمجنون والمغشى عليه وهو لغة
الغشى والدعوش فتح وفى القاموس دهش الرجل تخير ودهش بينا المفعول
فهو مدعوش وادهشه الله والنايم لانتفا الارادة ولذا لا يتصف بصدق
ولا كذب ولا خبر ولا انشا ولو قال اجزته ووقعته لا يقع لانه اعاد الضمير
الى غير معتبر جوهره ولو قال وقعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع تحجر
واذا ملك احدها الاخر كله او بعضه بطل النكاح ولو حررتة حين ملكته فطلقها
فى العدة او خرجت الحرية يناسله ثم خرج زوجها كذلك مسلما فطلقها فى
العدة الغاء الثانى فى المسيلتين واقعة الثالث بينهما واعتبار عدده بالنساء
وعند الشافعى بالرجال فطلاق حرة ثلاث وطلاق امه ثنتان مطلقا ويقع
الطلاق بلفظ العتق بنية او دلالة حال لا عكسه لان ازالة الملك اقوى
من ازالة القيد **فروع** كتب الطلاق ان متبينا على نحو لو وقع ان نوى
وقيل مطلقا ولو على نحو لا فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب كان
يكفى بافلا لانه اذا اتاك كتابي هذا فانت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره
وفى البحر كتب لامرته كل امرأة غيرك وغير فلانة طالق ثم محى اسم الاخرة وبعثه
لم تطلق وهذه حيلة عجيبة وسبحى ما لو استثنى بالكتابة **باب**
الصريح صريحه ما لم يستعمل الانية ولو بالفارسية كطلقتك وانت طالق
ومطلقة بالتشديد قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق اولا يخرج
الا باذنى فان حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها ويقع بها بهذه
الالفاظ وما بمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاغ وتلاغ وطلاك وتلاك

مطلوب
كلام النائم لا يتصف
بصدق ولا كذب الخ

مطلوب
حيلة فى الطلاق

او طلق او طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان قال تعدته تخويفا
لم يصدق قضا الا اذا شهد عليه قبله به يفتى ولو قيل له طلقت امرتك فقال
نعم او بلا بالحجى اطلقت تحجر واحدة رجعية وان نوى خلافتها من البايست
او اكثر خلا فالشافعى او لم ينوشيا ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم
يقرب به بعدد ولو نكرها صدق قضا ايضا كما لو صرح بالوفاق او القيد وكذا لو
نوى طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خائنه ولو نوى عن العمل لم يصدق
اصله ولو صرح به دين فقط وفى انت طلق الطلاق او طلاق اوانت طالق
الطلاق اوانت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينوشيا او نوى يعنى
بالمصدر لانه لو نوى بطلاق واحدة وبالطلاق اخرى وقعنا رجعتين لو
مدخولا بها كقوله انت طالق انت طالق زيلعى واحدة او ثنتين لانه صرح بمصد
لا يحتمل العدد فان نوى ثلاثا فثلاث لانه فرد حكمي ولذا كان الثنتان فى الامة
وكذا فى حرة تفقد بها واحدة جوهره لكن جزم فى البحر بانه سهو بمنزلة الثلاث
فى الحرة ومن الالفاظ المستعملة الطلاق يلزمنى والحرام يلزمنى وعلى الطلاق
وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف ولو لم يكن له امرأة يكون يمينا فيكفر بالحنث
تصحح القدورى وكذا على الطلاق من ذراعى تحجر ولو قال طلاق على لا يقع ولو
زاد واجب او لازم او ثابت او فرض هل يقع قال النزاهى المختار لا وقاب
الخاصى المختار نعم ولو قال طلقك الله هل يفتقر لنية قال الكمال الحق نعم
ولو قال لها كوني طالق او اطلقى او يا مطلقه بالتشديد وقع وكذا يا طال
يكسر اللام وضما لانه ترخيم او انت طال بالكسر والاتوقف على النية كما لو
تأججى به او بالعنق وفى النهر عن التصحيح الصحيح عدم الوقوع بوهتك طلاقك
ونحوه واذا اضاف الطلاق اليها كانت طالق او الى ما يعبر به عنها كالرقبة
والعنق والروح والبدن والجسد الاطراف داخله فى الجسد دون البدن والفرج
والوجه والراس وكذا الاست بخلاف البضع والدبر والدم على المختار خلاصه
او اضافته الى جزء شايع منها لنصفها وتلثها وقع لعدم تجزيه ولو قال
نصفك الا على طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين وقعت بخارى
فافتى بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالاضافة ثنتين خلاصه واذا
قال الرقبة منك او الوجه او وضع يده على الراس والعنق او الوجه وقال
هذا العضو طالق لم يقع فى الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض
حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الراس طالق واشاء لرأسها وقع فى الاصح
ولو نوى تخصيص العضو ينبغي ان يدين فتح كما لا يقع لو اضافته الى اليد
الابنية المجاز والرجل والدبر والشعر والانف والساق والفخذ والظهر
والبطن واللسان والاذن والفم والصدر والذقن والسن والريق والرق
وكلا الثدي والدم جوهره لانه لا يعبر به عن الجملة ولو عبر قوم به عنها وقع

مطلوب
انت طالق انت طالق

وكذا كل ما كان من اسباب الحرمة لا الحلل اتفاقا وجزء الطلقة ولو من الف
جزء تطلقة لعدم التجزى ولو زادت الاجزاء وقع اخرى وهكذا ما لم يقل نصف
طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث ولو بلا واو واحدة
ولو قال طلقة ونصفها فتنتان على المختار جوهره وكذا لو كان مكان السدس
ربعا فتنتان على المختار وقيل واحدة فمتى في وسبغى ان استثنى بعد
التطليق لغو بخلاف ايقاعه ويقع بقوله من واحدة الى اثنين او مابين
واحدة الى اثنين واحدة ويقوله من واحدة او مابين واحدة الى ثلاث
ثنتان الاصل فيما اصله الخطر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام وفيما
مرجعه الا باحة كخذ من مالى من مائة الى الف الغايتين اتفاقا ويقع
بثلاثة اضافة طلقتين ثلاث وقيل ثنتان وبثلاثة اضافة طلقة او
نصفى طلقتين طلقتان وقيل يقع ثلاث والا واصلح وبواحدة في ثنتين
واحدة ان لم ينو ونوى الضرب لا يكثر الاجزاء الا افراد وان نوى وثنتين
فثلاث لومدخولا بها وفي غير الموطوءة واحدة كقوله لها واحدة وثنتين
لا لم يبق الثنتين محل وان نوى مع الثنتين ثلاث مطلقا ويقع بنتين في
ثنتين ولو بنية الضرب ثنتان لما مر ولو نوى معنى الواو او مع فكما سرف
بقوله من هنا الى الشام واحدة رجعية ما لم يصفها بطول او كبر فبأينة و
انت طالق بكلمة او في مكة او في الدار او في الظل او الشمس او ثوب كذا تنجز
يقع للحال كقوله انت طالق مريضه او مصلية او وانت مريضة او وانت
تصلين ويصدق في الكل ديانة لا قضا لوقال غنيت اذا دخلت او اذا
لبست او اذا مرضت ونحو ذلك فيتعلم بكقوله الى سنة او الى راس الشهر
او الشتاء واذا دخلت مكة تعليق وكذا في دخولك الدار او في لبسك ثوب
كذا او في صلاتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لرحلك
او لحبصتك تنجز ولو بالياء تعلق وفي حبصتك وهي حايض فحتى تحيض اخرى
وفي حبصتك فحتى تحيض وتطهر وفي ثلاثة ايام تنجز وفي مجي ثلاثة ايام تعليق
سوى يوم حلفه لان الشرط تعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغو وقيله تنجز
وفي طالق تطلقة حسنة في دخولك الدار ان رفع حسنة تنجز وان
نصبها تعلق وسال الكسائي محمدا عن قال لامرأته
• فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن • وان تخزني يا هند فالخزق اشام •
• فانت طلاق والطلاق عزيمة • ثلاث ومن يخزق اعق واظلم •
كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة وان نصبها فثلاث وتامه في المغنى
وفيما علقناه على الملتقى وبقوله انت طالق غدا وفي غد يقع عند طلوع الصبح
وصح في الثاني بينة العصر اي آخر النهار قضا وصدق فيها ديانة ومثله انت
طالق شعبان وفي شعبان وفي انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر اللفظ

مطل
الظرف يشبه الشرط

الاول ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق
بالليل والنهار او اول النهار واخره وعكسه او اليوم وراس الشهر والاصل
انه متى اضاف الطلاق لوقتين كايين ومستقبل بحر عطف فان بدا بالكاين
اتحدوا بالمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذا جاعدا وانت طالق لا بل
غدا طلقت واحدة للحال واخرى في الغدا انت طالق واحدة او لا او مع موق
او مع موتك لغو اما الاول فلحرف الشك واما الثاني فلاضافته لحالة منافية
للايقاع او للوقوع كذا انت طالق قبل ان تنز وجك او امسى وقد نكحها
اليوم ولو نكحها قبل امسى وقع الآن لان الانشاء في الماضي انشاء في الحال ولو
قال امسى واليوم تعدد وبكسه اتحد وقيل بعكسه او انت طالق قبل ان اخلق
او قبل ان تخلق او طلقتك وانا صبي او نائم او مجنون وكان معهودا كان لغو
بخلاف قوله انت حر قبل ان اشتريك او انت حر امسى وقد اشتراه اليوم فانه
يعتق كما يعتق لو اقر لعبد ثم اشتراه لاقراره بحريته انت طالق قبل موتي بشهرين
او الشر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لان شرطه وان مات بعده طلقت
مستندا لا اول المدة لا عند الموت وفايدنه انه لا ميراث لها لان العدة قد تنقضي
بشهرين بثلاث حيض قال لها انت طالق كل يوم او كل جمعة او راس كل
شهر ولا يثبت له تقع واحدة فان نواه كل يوم او قال في كل يوم او عند
او كلما حضى يوم يقع ثلاث في ايام ثلاث والاصل انه متى ترك كلمة الظرف
اتحدوا لا تعدد وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطلقة وقع ثلاث للحال
قال الهول كما عمر طالق الآن لا تطلق حتى تموت احداها فتطلق الاخرى لوجود
شرطه حينئذ قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع
الطلاق مقتصرا اعلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتصار
والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كال تعليق و
الاقتصار ثبوت الحكم في الحال والاستناد بثبوت في الحال مستندا الى ما قبله
بشرط بقاء المحل كل المدة كلزوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب
والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فانت
طالق وتبين في الغد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعتمد منه انت طالق
ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال
بسكوته وفي ان لم اطلقك وسكت طلقت للحال بسكوته وفي ان لم اطلقك
لا تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح حتى يموت احدهما قبله اي قبل تطلقة فطلق
قيل الموت لتحقيق الشرط ويلون فارأف اذا ما اذا ابلاينة مثل ان عنده ومثل
مضى عندها وقد مر حكمها وان نوى الوقت او الشرط اعتبرت بنية اتفاقا وفي
وقوله انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت
بالمنجزة الاخرة استحسانا **فرفع** قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق

مطل
الاحكام الاربعة

ثلاثا فحيلة ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به فيفتي
 خاتمة لان التطلق المقيد يدخل تحت المطلق انت طالق يوم اتزوجك
 فتلكها لا حثت بخلاف الامر باليد اي امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم
 ليلا لم تتخير ولو نهارا بقي للغروب والاصل ان اليوم متى قرن بفعل يتوعد
 المدة يراد به النهار كالامر باليد فانه يصح جعله بيدها يوما او شهرا ومتى
 قرن بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق فانه لو قال طلقك
 شهرا كان ذكر المدة لغوا وتطلق المحال انا منك طالق او برئ ليس بشئ ولو
 نوى به الطلاق وتبين في البين والحرام اي انا منك باين او انا عليك حرام
 انا نوى لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم لازالة الحل وهما مشتركان فتصح الاضافة
 اليه حتى لو لم يقل منك اد عليك لم يقع بخلاف انت باين او حرام حيث يقع اذا
 نوى وان لم يقل مني نعم لو جعل امرها بيد شرط قولها باين مني ويقع
 بابرأتك عن الزوجية بلائمة انت طالق تنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق
 سيدها طلقت ثنتين وله الرجعة لوجود التطلق بعد الاعتاق لانه شرط ونقل
 ابن الكال ان كلمة مع اذا التحريم بين جنسين مختلفين محل الشرط ولو علق بالبناء
 للمجهول عتقها وطلقتها باجمعي الغد فجاء الغد لا رجعة لها لتعلقها بشرط واحد
 وعدتها في السيلتين ثلاث حيض احتياطا ولو كان الزوج مريضا لا اثر منه
 لوقوعه وهيامة فلا ترث مبسوط انت طالق هكذا مشيرا بالاصابع المشورة
 وقع بعده بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلاثا وقعن والا فواحدة لان الكاف
 للتشبيه في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولذا قال ابو حنيفة ايمان في كايان
 جبريل لا مثل ايمان جبريل بحجر وتعتبر المشورة لا المضمومة الا ديانة تكلف
 والمعتمد في الاشارة بالكف نشر كل الاصابع ونقل القهستاني انه يصدق قضا
 بنية الاشارة بالكف وهي واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة لفقد التشبيه
 ولو قال انت هكذا مشيرا ولم يقل طالق لم اراه ولو اشار بظهورها فالمضمومة
 للعرف ولو كان روسها نحو المحاطب فان نشر عن ضم فالعبرة للنشر وان ضمما عن
 نشر فالضم ابن كمال ويقع بقوله انت طالق باين او البتة وقال الشافعي يقع
 رجعي الموطوءة او انحسر المطلق او طلاق الشيطان او البدعة او اشد
 الطلاق او كالجبل او كالف او ملاء البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة
 او اسوء او اشد او اجنته او اخشنه او الكبره او اعرضه او اطوله او
 اغلظه واحدة باينة في الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله ان لم ينو ثلاثا
 في الحرة وثلثين في الامه فيصح لما امر كالنوى بطالق واحدة وبخوب باين
 اخرى فيقع ثنتان باينتان ولو عطف وقال وباين او ثمر باين ولم ينو
 شيئا رجعية ولو بالغاف باينة ذخير كما يقع البائن لو قال انت طالق طلقة
 تملكى بها تفكك لانها لا تملك نفسها الا بالباين ولو قال انت طالق على ان لا

مطل
 ايمان كايان جبريل

رجعة لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهره ورجح في البحر الثاني وخطا من
 افتي بالرجعي في التعاليق وقول الموثقين تكون طالقا طلقة فملك بها
 نفسها الخ لكن في البرازية وغيرها قال للمدخولة ان طلقك واحدة فهي
 باينة او ثلاث ثم طلقها يقع رجعي لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو
 قال ان دخلت الدار فكلت اثم قبل دخولها الدار قال جعلته باينة او ثلاثا لا يصح
 لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده وقوع الرجعي متى تزوجت عليك
 فانت طالق طلقة تملكى بها تفكك اذ غايته مساواة لانت باين والوصف
 لا يسبق الموصوف كذا حرره المصنف هنا وفي الكلايات بخلاف انت طالق
 اكثره اي الطلاق بالثلاثا المشناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدن
 في ارادة الواحدة كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا او الوفا او
 لا قليل ولا كثير فثلاث هو المختار كما في الجوهره ولو قال اقل الطلاق فواحدة
 ولو قال عامة الطلاق او اجله او لوين منه او اكثر الثلاث او كبير الطلاق
 فثنتان وكذا لاكثر ولا قليل على الاشبه مضمرة وفي التقنية طلقك اخرى
 الثلاث تطليقات فثلاث وطالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة والفرق
 دقيق حسن **فروع** يقع بانت طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة
 ثلاث وعدد التراب واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر ابليس او عدد
 شعر بطن كفى واحدة وعدد شعر ظهر كفى او ساق او ساك او فرجك او
 عدد ما في هذا الحوض من السمك وقع بعده ان وجد والا لست لك
 بزوج او لست لي بامراة او قالت لست لي بزوج فقال صدقت طلاق
 ان نواه خلافا لهما ولو اكره بالنفس او سئل الك امرأة فقال لا لانطلق اتفاقا
 وان نوى لان اليمين والسؤال فرينتا ارادة النفي فيها وفي الخلاصة قيل له
 اطلقتها تطلق ببلى لا نعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف وفي البرازية
 قالت له انا امرتك فقال لها انت طالق كان اقرا بالنكاح وتطلق لاقتضا
 الطلاق النكاح وصفا علم انه حلف ولم يدرب طلاق او غيره لغى كما لو شك
 اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة او اكثر بنى على الاقل وفي الجوهره
 طلق المنكوحه فاسد ثلاثا لم تزوجها بلا محلل ولم يحكم خلافا وانه اعلم
باب طلاق غير المدخول بها قال لزوجه غير المدخولة
 انت طالق يا زانية ثلاثا فلا حد ولا لعان لوقوع الثلاث عليها وهو زوجة
 ثم بانت بعده وكذا انت طالق ثلاثا يا زانية ان شاء الله تغلق الاستئنا
 بالوصف بزانية وقعن لما تقرر انه متى ذكر العدد كان الوقوع به
 وما قيل انه لا يقع لنزول الآية في الموطوءة باطل بحض منشاوه العقلة
 عما تقرر ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في غرر الاذاكار
 على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط وان فرق لوصفها او خبرا وحمله

مطل
 الوصف لا يسبق
 الموصوف

مطل
 طلق المنكوحه فاسد
 لم تزوجها بلا محلل

بعطف او غيره بانته بالاولى لا الى عدة ولذا لم تقع الثانية بخلاف
الموطوعة حيث يقع الكل وعم التفريق قوله وكذا انت طالق ثلاثا
متفرقات او ثنتين مع طلاق اياك فطلقها واحدة وقع واحدة كما لو
قال نصفها واحدة على الصحيح جوهره ولو قال واحدة ونصفا فثنتان
اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثلاثين فثلاث
لما سرت والطلاق يقع بعد قرن به لانه نفسه عند ذكر العدد وعند
عدمه الوقوع بالصيغة فلو ماتت يعم الموطوعة وغيرها بعد الايقاع
قبل تمام العدد لغا لما تقرر ولو مات الزوج واخذ احداه قبل
ذكر العدد وقع واحدة عملا بالصيغة لان الوقوع بلفظه لا بقصده ولو
قال لغيري الموطوعة انت طالق واحدة واحدة بالعطف او قيل واحدة
او بعدها واحدة تقع واحدة باينة ولا تلحقها الثانية لعدم العدة وفي
انت طالق واحدة بعد واحدة او قيلها واحدة او مع واحدة او معها
واحدة ثنتان الاصل انه متى وقع بالاو لغير الثاني او بالتالي افتوتان
لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال ويقع بانته طالق واحدة ان دخلت
الدار ثنتان لو دخلت لتعلقها بالشرط دفعة ويقع واحدة ان قدم الشرط
لان المعلق كالمنجز ويقع في الموطوعة ثنتان في كلهما لوجود العدة ومن المسائل
مسائل قبل وبعد ما قيل في ذلك

- ما يقول الفقيه ايده الله • ولا زال عنده الاحسان •
- في فتى على الطلاق بشهر • قبل ما بعد قبله رمضان •

وينشد على ثمانية اوجه فيقع محض قبل في ذي الحجة ومحض بعد في جمادى
الآخرة وقبل او لا او وسطا او اخر في شوال ويبعد كذلك في شعبان
لا لغير الطرفين فيبقى قبله او بعده رمضان ولو قال امراتي طالق وله
امراتان او ثلاثه تطلق واحدة منهن وله خيار التعيين واما نصي الزيلعي
فانما هو في غير الصريح كما راقى حرام كاحرره المصنف وسجى في الايلاء قال
لنسيه الاربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة وكذا لو قال بينكن
تطليقتان او ثلاث او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهن فتطلق كل
واحدة ثلاثا ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقات
هكذا في ثمانية تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا ومثله قوله
اشركتكن في تطليقة خائنه وفيها قال لامراتين لم يدخل بها واحدة منهما امراتي
طالق امراتي طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدق ولو مدخولتين قل
ايقاع الطلاق على احدهما لصحة تفريق الطلاق على المدخولة لا على غيرها
قال امراته طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلقت امراته استحسانا فان
قال لي امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الابينة ولو كان له امراتان كذا

معروفة له صرفه الى ايها شاء خائنه ولم يحك خلافا **فروع** كرر لفظ
الطلاق وقع الكل فان نوى التاكيد دين كان اسمها طالق او حرة فناداها
ان نوى الطلاق او العتاق وقعا والا لا قال لامرته هذه الكلية طالق طلقت
او لعبد هذا الجمار حرعتك قال انت طالق وانت حر وعني به الاخبار كذا
وقع قضائهما الا اذا شهد على ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عند استحلاف الظالم
بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا بصدق قضائهما وديانة شرح وهبانية وفي النهي
قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عنيت غيرها دين ولو غيره صدق
قضائهما وعلى هذا لو حلف لداينه بطلاق امراته فلانة واسمها غيره
لا تطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على الاربعة مذهب
قال المصنف ويلبغى الجزم بوقوعه قضائهما وديانة ولو قال انت طالق في قول
الفقهاء او فلان القاضي او المفتي دين قال نسأ الدنيا ونسأ العالم طواق
لم تطلق امراته بخلاف نسأ المحلة والدار والبيت وفي نسأ القرية والبلدة
خلاف الثاني وكذا العتق قالت لزوجها طلقني فقال فعلت طلقت فان
قالت زدني فقال فعلت طلقت اخرى ولو قالت طلقني طلقني طلقني
فقلت طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطف بالواو فثلاث
ولو قالت طلقت نفسي فاجاز طلقت اعتبارا بالانشاء كذا ابنت نفسي
اذا نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اخترت لا يقع لانه لم يوضع الاجوابا
وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امراته عليه حراما فليفعل هذا الامر
ففعله واحد منهم فهو اقرار منه بحرمتها وقيل لا انتهى وسئل ابراهيم
عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصدق بيده فصفقوا فقال طلقني
وقيل ليس باقرار جماعة يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد
هذا فامرته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امراته لان كلمه من التعميم
والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجنت **باب**
الكنائيات كناية عن كناية عند الفقهاء ما لم يوضع له اي الطلاق واحتمل غيره
فالكنائيات لا تطلق بها قضائهما الابينة او دلالة الحال وهي حالة مذكرة الطلاق
او الغضب فالخالات ثلاث رضى وغضب ومذكرة والكنائيات ثلاث
ما يحتمل الرد او يصلح للسب او لا ولا فتحو اخر جي واذهبى وقومى تقتنى
تخبرى استبرى انتقلى انطلقى اغرنى اعزبى من الغربة والغربة يحتمل
رد او نحو خلية برية حرام باين ومرادها كبتة بطله يصلح سب او نحو
اعتدى واستبرى رجمك انت واحدة انت حررة اختارى امرك بيدك
مرجعتك فارقتك لا يحتمل الرد والسب في حالة الرضا اي غير الغضب
والمذكرة تتوقف الاقسام الثلاثة فاثرا على نية الاحتياط والقول له
بيمينه في عدم النية ويكفي تخليفها له في منزله فان ابى رجمته للحاكم فان

شهادته يحلف كاذبا
صدق

كلمة من التعميم فيدخل
المتكلم

ان ابى رفته للقاضي

فكل فرق بينهما محتبى وفي الغضب يتوقف الاولان ان نوى وقع والا
لا وفي مذكرة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع بالآخرين وان لم ينو
لان مع الدلالة لا يصدق قصدا في نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية
باطنة ولذا تقبل بينتها على الدلالة لا على النية الا ان تقام على اقرار بها
عمادية ثم في كل موضع تشترط النية فلو السوال بهل يقع يقول نعم
ان نويت ولو لم يقع بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية بزازية فيلحظ
وتقع رجعية بقوله اعتدى واستبري رحمك وانت واحدة وان نوى
الشر ولا عبوة باعراب واحدة في الاصح ويقع بياقيها اي باقي الفاظ
الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات ايضا نحو
انا برى من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف
وانت اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة وانت طلق وغير ذلك كما
صرحوا به خلا اختارى فان نية الثلاث لا تصح فيه ايضا بل ولا يقع
به ولا بامرك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما ياتي البايين ان نواها
او الثلثين لما تقر بان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد وثلاث ان
نواه للوحدة الجنسية ولذا صح في الامة نية الثلثين قال اعتدى ثلاثا
ونوى بالاول طلاقا وبالباقى حيضا صدق قصدا لنيته حقيقة كلامه
وان لم ينو بماى بالباقي شيئا فثلاث لدلالة الحال بنيتها الاول حتى لو نوى
بالثاني فقط فثنتان او بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع واقسامها
اربعة وعشرون ذكرها الحال ويؤاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة
وثلاث قصدا ولو قال انت طالق اعتدى او عطفه بواو او قال فان نوى
واحدة فواحدة او ثنتين وقعتا ولو لم ينو ففي الواو ثنتان وفي الفا
قيل واحدة وقيل ثنتان طلقها واحدة بعد الدخول جعلها ثلاثا صح
كما لو طلقها رجعيًا فجعله قبل الرجعة بايئا او ثلاثا وكذا لو قال في العدة
الرسى امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة او الزمتها بطليقتين فهو
كما قال ولو قال ان طلقتك فهي بايئ او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيًا لان
الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر الصريح يلحق الصريح ويلحق البايين
بشرط العدة والبايئ يلحق الصريح الصريح مالا يحتاج الى نية بايئا كان
الواقع به او رجعيًا فتح فيه الطلاق الثلاث فيلحقها وكذا الطلاق
على مال فيلحق الرجعي ويجب المال والبايئ فلا يلزم المال خلاصه فالمعتبر فيه
اللفظ لا المعنى على المشهور لا يلحق البايئ البايئ اذا امكن جعله اخبارا
عن الاول كانت بايئ او ابتك بتطليقة فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة
في جعله اثباتا بخلاف ابتك باخرى وانت طالق بايئ او قال نويت
البيئنة الا بغيره لتعذر حمله على الاخبار فيجعل انشا ولذا وقع المعلق كما

قال الا اذا كان البايئ معلقا بشرط او مضافا قبل ايجاد المنجز البايئ
كقوله ان دخلت الدار فانت بايئ ناويا ثم ابانها ثم دخلت بانت
باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله المضاف كانت بايئ ثم ابانها ثم
جاء الغد يقع اخرى ولو قال ان دخلت الدار فانت بايئ ثم قال ان كلمت
زيدا فانت بايئ ثم دخلت الدار وبانت ثم كلمت يقع اخرى ذخيره
وفي النزائية ان فعلت كذا لخلل الله على حرام ثم قال كذلك الامر
اخر ففعل احدكما بانت وكذا لو فعل الثاني على الاشبه فيلحفظ قيد
بالقبلية لانه لو ابانها او لا ثم اضاف البايئ وعلقه لم يصح كتنجيزه بدائع
ويستثنى ما في النزائية قال كل امرأة له طالق لم يقع على ولو قال ان فعلت
كذا فامرأة طالق كذا لم يقع على معتدة البايئ ويضبط الكل ما قيل .
لحوقا اجزا بايئا مع مثله . الا اذا علقته من قبله .
الا بكل امرأة وقد خلع . والحق الصريح بعد لم يقع .
كل فرقة هي فسخ من كل وجه كاسلام وردة مع لحاق وخيار بلوغ وعشق
لا يقع الطلاق في عدتها مطلقا وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها
على نحو ما بيناه **فروع** انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطي
فلا يلحقها خلاصه وفي القنية زوج امراته من غيره لم يكن طلاقا ثم رجم
ان نوى طلقت اذهبي وتزوجي تقع واحدة بلانية اذهبي الى جهنم يقع
ان نوى خلاصه وكذا اذهبي عني وافلحي وفسخت النكاح وانت على كالميتة
او لحم الخنزير او حرام كالمال لانه تشبيه بالسرعة ولا يقع باربعة طرق عليك
مفتوحة وان نوى ما لم يقل خذي اي طريق شئت **باب تفويض**
الطلاق لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره باذنه وانواعه
ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تحيير وامر
بيد ومشية قال لها اختارى او امرك بيدك ينوي تفويض الطلاق
لانها كناية فلا يعملان بلانية او طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها
به مشافهة او اخبارا وان طال يوما او اكثر ما لم يوقته ويمضي الوقت
قبل علمها ما لم تعلم لتبدل مجلسها حقيقة او حكما بان تعمل ما يقطع ما يدل
على الاعراض لانه عليك فيتوقف على قبولها في المجلس لا توكيل فلم يصح
رجوعه حتى لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطلقت لم يحث في الاصح
لا تطلق بعده اي المجلس الا اذا زاد على قوله طلق نفسك واخواته متى
شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فلا يتقيد بالمجلس
ولم يصح رجوعه لما مر واما في طلق ضحك او قوله لا اجنبى طلق امرأتى
يصح رجوعه عنه ولم يقيد بالمجلس لانه يحل محض وفي طلق نفسك وضرك
كان عليك في حقها توكيلا في حق نفسها جوهره الا اذا هذله بالمشية

فيصير ملكا لا توكيلا والفرق بينهما في خمسة احكام ففي التملك لا يرجع ولا
يعزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد بمجلس لا بعقل فيصح تقويضه لمجنون وصبي
لا بعقل بخلاف التوكيل بغير نعم لو جن بعد التقويض لم يقع فنهنا تسو مح ابدا
لا بقاء عكس القاعدة فليحفظ وجلس القائمة وانكا القاعدة وفقود الملكية
ودعا الاب او غيره للمشورة بفتح فضم المشاورة ودعا شهود للاشهاد على
اختيارها الطلاق لو لم يكن عندها من يدعوم سوا تخولت عن مكانها ولا
في الاصح خلاصه وايضا فاداة هي رابعتها لا يقطع المجلس ولو اقامها او جاعها
مكرهه بطل لتمكنها من الاختيار والملك لها كاليمة وسيرد ابنتها لسيورها
حتى لا يتبدل المجلس بجري الفلك ويتبدل بسير الدابة لاضافته اليها الا
ان تجيب مع سكوتها او يكونا في محل يقودها الجمال فانه كالسفينه وفي اختاري
نفسك لا تصح بنية الثلاث لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت باين وامرك
بيدك بل تبين بواحدة ان قالت اخترت نفسي اوانا اخترت نفسي استحسانا
بخلاف قوله طلق نفسي فقالت انا طالق اوانا اطلق نفسي لم يقع لان وعد
جوهره ما لم يتعارف او ينو الانشاء فتح ذكر النفس او الاختيار في احد
كلايهما بشرط صحة الوقوع بالاجماع ويشترط ذكرها متصلا فان كان منفصلا
فان في المجلس صح لانها تملك فيه الانشاء والا الا ان يتصادق على اختيار النفس
فيصح وان خلا كلاهما عن ذكر النفس درر وتاجيه واقره الهنسي والباقي
لكن رده الكال ونقله الاكل بقليل فالحق صنعته نهر فلو قال اختاري اختيارة
او طلقه او امك وقع لو قالت اخترت فان ذكر الاختيار ذكر النفس اذا التاء
فيه للوحدة وكذا ذكر التولية وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت ابي او
امي او اهلي او الازواج يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احدها
كما مثلنا فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي
او نفسي لابل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو نعم لو عكست
لم يقع اعتبار للمقدم وبطل امرها كما لو عطفت با او ارشاهها للتختاره
فاختارته او قالت الحققت نفسي باهلي ولو كررها اي لفظه اختاري ثلاثا
بعطف او غيره فقالت اخترت او اخترت اختيارة او اخترت الاولى
او الوسطى او الاخيرة يقع بلانية من الزوج لدلالة التكرار ولو لا يقع في اختار
الاخرى الى اخره واحدة باينة واختاره الطحاوي بجر واقره المقدسي وفي الحاوي
المقدس وبه نأخذ انتهى فقد افاد ان قولها هو المفتي به لان قولهم وبه نأخذ من
الالفاظ العلم بها على الافتكا كذا بخط الشرف الغزي محشي الاشباه ولو قالت في
جواب التحيير المذكور طلق نفسي واخرت نفسي بتطبيقه او اخترت الطلقة الاولى
بانت بواحدة في الاصح لتقويضه بالباين فلا تملك غيره امرك بيدك بتطبيقه
او اختاري نفسي فاخرت نفسي طلق رجعية لتقويضه اليها بالصرح والمفيد

لليسنة اذا قرن بالصرح صار رجعية كعكسه فيدفي ومثلها الباء بخلاف تطلق
نفسك او حتى تطلق فهي باينة كما لو جعل امرها بيدها ولم تصل تقضي اليك
وتطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت كان باينة لان لفظه الطلاق لم تكن
في نفس الامر **فروع** لو قال لرجل خير امراتي فلم تحتس ما لم يجرسها بخلاف
اخبارها بالحياء لا قراره به قال لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت
شئت واخرت وقع ثنتان قال اختاري اليوم او امرك **ناسك** هذا الشهر خير
في بقيتها وان قال يوما او شهرا فمن ساعة تكلم الى مثل من الغد والى تمام ثلاثين
يوما ولو جعله لها راس الشهر خيرت في الليلة الاولى ويدها ولا يبطل الوقت
بالاعراض بل بمضي الوقت علمت **باب الامر باليد هو**
كالاختيار لان في بنية الثلاث لا غير اذا قال لها ولو صيرة لانه كال تعليق بزار
امرك بيدك او بشمالك او فمك او لسانك ينوي ثلاثا تقويضها فقالت
في مجلسها اخترت نفسي بواحدة او قبلت نفسي واخرت امري وانت على
حرام او مني باين او انا منك باين او طالق وقعن وكذا لو قال ابوها قبلتها
خلاصه وينبغي ان تقيد بالصغيرة واعرتك طلاقك وامرك بيد الله ويدك
وامري بيدك على المختار خلاصه كما مر بيدك وذكر اسمه تعالى للتبرك
وان لم ينوي ثلاثا فواحدة ولو طلق ثلاثا فثلاث نويت واحدة ولادلالة
حلف وتقبل بينتها على الدلالة كما مر واتحاد الزمان وعلمها وذكر النفس او
ما يقوم مقامها شرط فلو جعل امرها بيدها ولم تعلم بذلك وطلقت
نفسها لم تطلق لعدم شرطه خائنه وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للجواب
منها او مالا يصلح للايقاع منه فلا يصلح للجواب منها فلو قالت انا طالق او
طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل
اختيارا لالفاظ الاختيار خاصة فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا
منها بدائع لكن يرد عليه صحة بقولها وقبول ايها كما مر فتدبر وفي قولها
في جوابه طلق نفسي واحدة واخرت نفسي بتطبيقه بانت بواحدة لما
تقرر ان المعبر تقويض الزوج لا ايقاعها ولا يدخل الليل في قوله امرك بيدك
اليوم وبعد غد لانها تملك ان كان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك
اليوم وكان امرها بيدها بعد غد ولو طلق ليلة لم يرجع ولا تطلق الامر
ويدخل الليل في امرك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق في
الغد لانه تقويض واحد ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فما
امران خائنه ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى **تنبيه** ظاهر ما مر
انه يرد بدوها لكن في العادة انه يرد قبل قبوله لابعده كما لا بد وان ردت
المحدد لا يبقى في الغد لكن في الوالحيه امرك بيدك الى راس الشهر فقالت
اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في هذه عند الامام

ووجهه في الـ راية بان متى ذكر الوقت اعتبر تعليقاً والافتقار كما بقي لوطها
 بايناهل يبطل ام بها ان كان التفويض نجحاً نعم وان معلقاً كان دخلت الدار
 او موتاً لا لكن في البحر عن القينة ظاهر الرواية ان المعلق كالمنجور **فروع**
 تكفيها على ان امرها يدعها صح ولو ادعت جعله امرها يدها لم تسع الا اذا طلقت
 نفسها بحكم الامر ثم ادعته تسع قالت طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر
 فالقول لها جعل امرها يدعها ان ضربها بعين جنابة فضرها ثم اختلفا فالقول
 له لانه منكر وتقبل ايها على الشرط المنفي كما سيحى طلب اولياؤها طلاقها فقال
 الزوج لا يبيها ما تريد مني افعل ما تريد وخرج فطلقها ابوها لم تطلق ان لم
 يرد الزوج التفويض **فروع** له فيه خلاصه لا يدخل نكاح الفصول ما لم يقل
 ان دخلت امرأة في فقهه جعل امرها بين رجلين فطلقها احدهما لم يقع والدرع
فصل في المشية قال لها طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة او
 ثنتين في الحرة فطلعت وتعت رجعية وان طلعت ثلاثاً ونواه وقع قيد
 بخطابها لانه لو قال طلق اي دساي شيت لم تدخل تحت عموم خطابها وبقولها
 في جوابه ابنت نفسي طلقت رجعية ان اجازته لانه كناية لا باختارت نفسي
 وان اجازته لان الاختيار ليس بصريح ولا كناية ولا يملك الزوج الرجوع عنه
 اي عن التفويض بانواعه **فروع** لانه لا يملك من معنى التعليق وتقييد بالمجلس
 لانه تملك الا اذا زاد حتى شئت ونحوه مما يفيد عموم الوقت فتطلق مطلقاً
 ولو قال لرجل ذلك او قال لها طلق نفسك لم يتيقيد بالمجلس لانه تركيل فله
 الرجوع الا اذا زاد وكلما شئت فانت وكيل الا اذا زاد ان شيت فيتقيد
 به ولا يرجع لصيرورته فيك في الخاتمة طلقها ان شأت لم يصروك لئلا ماله
 لتشافاذا شأت في مجلسها طلقها في مجلسه لا غير والوكلاء عنه غافلون
 قال لها طلق نفسك ثلاثاً وثنتين فطلعت واحدة وقعت لانها بعض ما فوضه
 وكذا الوكيل ماله يقل بالف لا يقع شيء عكسه وقالوا واحدة طلق نفسك ثلاثاً
 ان شيت فطلعت واحدة وكذا عكسه لا يقع فيها الا شرط الموافقة لفظاً لما في
 تعليق الخاتمة امرها بعشر فطلعت ثلاثاً او بواحدة فطلعت تصفا لم يقع امرها
 بآيين او رجعي فعكس في الجواب وقع ما امر الزوج به ويلغو وصفها والاصل
 ان المخالفة في الوعدة لا تبطل بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقاً بمشيئتها
 فان علقه فعكست يقع شيء لانها ما انت بمشيئة ما فوض اليها خاتمة ونحو
 قال لها انت طالق ان شيت فقالت شيت ان شيت انت فقال شيت بينوي
 الطلاق او قال شيت ان كذا العدوم اي لم يوجد بعد كان شأني او ان جاء
 الليل وهي في الدار بطل الامر لفقد الشرط وان قالت شيت ان كان كذا الامر قد
 مضى اراد بان المحقق وجوده كان ان في الدار وهو فيها او ان كان هذا
 ليلا وهي في الدار فطلعت لانه تنجز قال لها انت طالق متى شيت او متى ما

شيت او اذا شيت او اذا ما شيت فردت الامر لا يرتد ولا يتيقيد بالمجلس
 ولا تطلق نفسها الا واحدة لانها تهم الا زمان لا الافعال فتلك التطبيق في
 كل زمان لا تطبيقاً بعد تطبيق ولها تفريق الثلاث في كل ما شيت ولا تجمع
 ولا تشي لانها لعموم الافراد ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت
 نفسها ثلاثاً متفرقة والا فلها تفريقها بعد زوج آخر وهو مسيلة المهدم
 الاية انت طالق حيث شيت او اين شيت لا تطلق الا اذا شأت في المجلس
 وان قامت من مجلسها قبل مشيتها لا مشية لها لانها لم تطلق ولا تعلق للطلاق
 به فبجواز ان ان لانها ام الباب وفي كيف شيت يقع في الحال رجعية فان
 شأت باينة او ثلاثاً وقع ما شأت مع نية والا فرجعية له من المودة والا يانت وبطل
 الامر وقول الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بغيره فتنبه وفي لم شيت
 او ما شيت لها ان تطلق ما شأت في مجلسها ولم يكن له عيا للضرورة وان
 ردت او انت بما يفيد الاعراض ارتد لانه تملك في الحال فجوابة كذلك
 قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شيت تطلق ما دون الثلاث ومثله
 اختار من الثلاث ما شيت لان من تبعضية وقالوا بباينة فتطلق
 الثلاث والاول اظهر **فروع** قال انت طالق ان شيت وان لم تشأ اي
 طلقت للحال ولو قال ان كنت تخين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضه
 فانت طالق لم تطلق لانه لا يجوز ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان تشأ
 ولا تشأ ولو قال لها اشد كما حباً للطلاق او اشد كما بغضاً له طالق فقالت
 كلانا اشد حباً له لم يقع لدعوى كل ان صاحبتها اقل حباً منها فلم يتم الشرط
 ثم التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضا او الهوى او المحبة يكون تملكاً
 فيه معنى التعليق فيتقيد بالمجلس كما مر كيدك بخلاف التعليق بغيرها
باب التعليق هو علقه تعليقاً جعله معلقاً فاموس
 واصطلاحاً ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى
 ويسمى عينا مجازاً وشرط صحة كون الشرط مقدوماً على خطر الوجود
 فالمحقق كان كان السافوقنا تنجز والمشجول كان دخل في سم الحياط لغو
 وكونه متصلاً بالعدوان لا يقصد به المجازاة فلو قال ان شيت فاسفله فقال ان
 كنت كما قلت فانت كذلك او لا وذكر الشروط فنجوات لان ان لغوية يفتي
 بوجودها بط حيث تاخر الجزاء كما ياتي شرطه الملك حقيقة كد له لغته ان
 فعلت كذا فانت حراً وكذا وكذا كقوله لمنكحته او معتدة ان ذهبت فانت
 طالق او الاضافة اليه اي الملك الحقيقي عاماً او خاصاً كان ملكك عبداً او
 ان ملكتك لمعين فكذا او الحكمي كذلك كان نكحت امرأة او ان نكحتك فانت
 طالق وكذا كل امرأة ويكفي معنى الشرط الا في المعينة باسم ارنسب واشارة
 فلو قال المرأة التي تزوجها طالق بتزوجها ولو قال هذه المرأة الخ

زيادة المرأة

لا التعريف بها بالاشارة تلقى الوصف فلعنى قوله الاجنبية ان زرت زيدا فانت طالق فتلكها زارت وكذا كل امرأة اجتمع معها في فراش منى طالق فتزوج لم تطلق ومثله كل جارية اطواها حرة فاشترى جارية فوطيها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه وافاد في البحر ان زيارة المرأة في عرفنا لا يكون الا بطعام معها يطبخ عند المزور فيلحفظ كالمعاينة اطلاق مقدارنا للثبوت ملك كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزويج اياك لتام الكلام بفاعله ومفعوله اوزواله كع موني او موتك **فايدة** في المجتبى عن محمد في المضافة لا يقع وبه ائمة خوارزم انتهى وهو قول الشافعي والحنفي تقليده بفسخ قاض بل يحكم بل افتاء اعدا او يقتوتين في حادثتين وهذا يعلم ولا يفتي به بنزاهة ويبطل نكاح الثلاث للحرة والثنتين للامة تطليقة للثلاث ومادونها الا المضافة الى الملك كمن لا ينجس مادونها اعلم ان التعليق يبطل بزوال الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث او مادونها بدخول الدار ثم نكح الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كان نكح مادونها لم يبطل فيقع المعلق كله وادفع محمد بقية الاول وهي مسئلة الهدم الاثنية وثمرته فيمن علق واحدة ثم نكح ثنتين ثم نكحها بعد زوج آخر فدخلت له رجعتا خلافا لمحمد وكذا يبطل بلحاظ من نكح ابدار الحرب خلافا لها وبفوت محل البر كان كمت فلانا ودخلت هذه الدار فانت او جعلت بستانا كما بسطناه فيما علقناه على الملتقى ويصح مسئلة الكوز بغير وعيها **فزع** قال لزوجه الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فعتقت فدخلت لرجعتها قنية والفاظ الشرط اي علامات وجود الجزاء ان المكسورة فلو فتحها وقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين وكذا لو حذف الفا من الجواب في نحو قوله طليقة واسمية ويجامد **وجا** وقد بلبن وبالنفيس **كالحصاة** في شرح الملتقى واذا اذا ما وكل ولم تسمع كلما الا منصوبة ولو مبتدأ اضا فتها لم ينكح ومتى ومتى ما ونحو ذلك كل نحو انت طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها ومن نحو من دخل منكن الدار منى طالق فلو دخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضيف الى جماعة فازداد عموما كذا في نائية وهي غريبة وجعله في البحر احد القولين وفيها كلها تنحل اي تبطل اليمين بطلاق التعليق اذا وجد الشرط مرة الا في كلما فانه ينحل بعد الثلاث لاقتضائها عموا **الافعال** كاقضنا كل عموم الاسماء فلا يقع ان نكحها بعد زوج اخر الا اذا دخلت كلما على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كذا لدخولها على سبب الملك وهو غير مثناه ومن لطيف مسأله لو قال لموطوتك كلما طلقتك فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاق يقع ثلاث لتكرر الوقوع لكنه لا يزيد على الثلاث وزوال الملك من نكاح او يمين لا يبطل اليمين فلو ابانها او باعده ثم نكحها واشترى فوجد الشرط طلقت وعنتق لبقاء التعليق

بقا

الحيلة في تعليق الطلاق

بقا محله وتنحل اليمين بعد وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد في الملك طلقت وعنتق والا لا فحيلة من علق الثلاث بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها فتتنحل اليمين فينكحها فان اختلفا في وجود الشرط اي بثبوته ليعم العدمي فالقول لمع اليمين لانكاره الطلاق ومفاده انه لو علق طلاقها بعدم وصول مققتها ايا ما فادعي الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم في القنية لكن صح في الخلاصة والبنزاهة ان القول لها واقوه في البحر والنهر وهو يقتضي تخصيص المتن لكن قال المص وجزم شيخنا في فتواه بما يفيد المتن والشرح لانها الموضوع لتقل المذهب كما لا يخفى الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان نكاحا لم تنكح صهر في الليلة فامرتي كذا فشهدا انها لم تنكح قبلت وطلقت مني وفي التبيين ان لم اجامعك في حيضك فانت طالق للسنة ثم قال جامعتك ان حايضا فالقول له لانه يملك الانشاء الا لا انتهى **قلت** فالمسئلة السابقة والائمة ليست اعلى اطلاقها وما لا يعلم وجوده الا انها صدقت في حق نفسها خاصة استحسانا بلا يمين ثم ومراعاة كماله واختلاف كحيف في الاصح كقوله ان حضت فانت طالق وفلان اوان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا او عذبه حر فلو قالت حضت او الحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها زيلعي وحدادي واجب طلقت هي فقط ان كذبها الزوج فان صدقها او علم وجود الحيض منها طلقا جميعا حدادي وفي ان حضت لا يقع بروية الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت وكان بدعي فلو غير مدخولة فتزوجت باخرة ثلاثة ايام صح فلو ماتت فيها فارثها للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون حرثها وفي ان حضت حيضة او نصفها او ثلثها او سدسها لعدم نكحها لا يقع حتى تطهر منها لان الحيضة اسم للكامل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة اخرى جوهره وفي ان همت يوما فانت طالق تطلق حين غربت من يوم صومها بخلاف ان همت فانه يصدق بساعة قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدرك الاول تلزمه طلقة واحدة قضاء وثنتان تنزها اي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني فلذا لم يقع به شيء لان الطلاق للمقار لا نقضا العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق ولادتهما معا وقع الثلاث وتعتد بالاقراء وان ولدت غلاما وجارية ولا يدري الاول يقع ثنتان قضاء وثلاثة تنزها وان ولدت غلامين وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزها وهذا بخلاف ما لو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم للكل فالمرء يكون الكل غلاما او جارية لم تطلق وكذا لو قال ان كان ما في بطنك غلاما والمسئلة بحالها لعدم ما بخلاف ان كان في بطنك والمسئلة بحالها فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ العام **فزوج** علق طلاقها بحبلها لم تطلق حتى تدرك اكثر

من سنتين من وقت اليقين قال ان ولدت ولدا فانت طالق او حرة فولدت ولدا
 ميتا طلقت وعققت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي به العدة جوزه
 علق العتاق او الطلاق ولو الثلاث بشيئين حقيقة بتكرار الشرط او لا كان جاء
 زيد فانت كذا يقع المعلق ان وجد الشرط الثاني في الملك والا لا اشتراط الملك
 حالة الفتح والميلة وباعية علق الثلاث او العتق لانه بالوطى حث بالتقاء
 الختانين ولم يجب عليه العقر في السيلتين باللبث بعد ايلاج لان اللبث ليس
 بوطى ولذا لم يصريه سراجعا في الطلاق الرجعي الا اذا خرج ثم ارجع ثانيا
 حقيقة او حكما بان حرك نفسه فيصير مرجعا بالحركة الثانية ويجب العقر لا الحد
 لاتحاد المجلس لا تطلق الجديدة في قوله للتقدمة ان نكحتها اي فلانة عليك فهي
 طالق اذا نكح فلانة عليها في عدة البائن لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد
 ولو نكح في عدة الرجعي او لم يقل عليك طلقت الجديدة ذكره مسكين وفيه في النهر
 بجناها اذا اراد رجعتها والا فلا قسم لها كما مر قال لها انت طالق ان شاء الله تنصلا
 الا التقي او سعال او جثا او عطاس او ثقل لسان او اساك فم او فاصل مفيد
 لتأكيد وتكميل اوجدا او طلاق او ندا كانت طالق يا زانية او يا طالق ان شاء الله صح
 الاستثنا بزازية وخاتية بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق رجعيان ان شاء الله
 وقع ياينا لا يقع ولو قال رجعيان او باني يقع بنية البائن لا الرجعي فنية وقواه في
 النهر سموعا بحيث لو قرب شخص اذنه الى فيه يسمع فصح استثنا الاصم خاتية
 لا يقع للشك وان ماتت قبل قوله اقشا الله وان ماتت يقع ولا يشترط فيه القصد
 ولا التلفظ لهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثنا موصولا او عكس او زال الاستثنا
 بعد الكتابة لم يقع عمادية ولا العلم بمعناه حتى لو اتي بالمشيئة من غير قصد جاهلا
 لم يقع خلافا للشافعي وافق الشيخ الرملي الشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق فانشا
 له الغير ظانا صحته بعدم الوقوع انتهى **قلت** ولم اره لاحد من علمائنا والله اعلم
 ولو شهدا بها وهولا يذكرها ان كان بحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جاز
 له الاعتماد عليه ويقبل قوله ان ادعاه وانكرته في ظاهر المروى عن صاحب المذهب
 وقيل لا يقبل الابينية وعليه الاعتماد والفتوى احتياط لغلبة الفساد خاتية
 وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له وحكم من لم يوقف على مشيئته فيما اذا كالا نسى
 والجن والملايكة والجدار والحمار كذلك وكذا لو شرك كان شاء الله وشا زيدا لم
 يقع اصلا ومثل ان الاوان لم يواذا وما وما لم ومن الاستثنا انت طالق لولا ابوك
 او لو حنك او لولا اني احبك فلا يقع خاتية ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في
 فتواه قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او انت حرة حرة ان شاء الله طلقت
 ثلاثا وعققت العبد عند الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيدا
 المفصل بالواو بخلاف قوله حرة حرة وعققت لانه توكيد وعطف تفسير
 فيصح الاستثنا وكذا يقع الطلاق بقوله ان شاء الله انت طالق فانه تطلق عند

تعلق عند ابي يوسف لاتصال المطلق بالايجاب فلا يقع كما هو مروي واحر وقيل
 اخلاف بالعكس وعلى كل حال فالفتوى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يات بالفا
 فان اتي بها لم يقع اتفاقا كما في البحر والشرع بلالية والفتوى في غيرهما فيلحظ
 وشرته فيمن حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حث على التعليق لا الا بطلان وبانت
 طالق بمشيئة الله او بارادته او بحجته او برضاه لا تطلق لان البيا للاتصاف
 فكان كالاتصاف الجزا بالشرط وان اضافة اي المذكور من المشيئة وغيرها الى العبد كان
 ذلك تملكيا فيقتصر على المجلس كما مر وان قال بامره او بحمله او بقضائه او بآذنه
 او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اضيف اليه تعالى او الى العبد اذ يبراد بمثله
 التخيير عن فالكوله انت طالق بحكم القاضي وان قال ذلك بالام يقع في الوجوه
 كلها لانه للتعليل وان كان ذلك بحرف في ان اضافة الى الله لا يقع في الوجوه
 كلها لان في بمعنى الشرط الا في العلم فانه يقع في الحال وكذا القدرة ان نوى
 بها ضد العجز لوجود قدرة الله قطعا كالعلم وان اضاف الى العبد كان تملكيا
 في الاربع الاول وما بمعناها كالهوى والروية تعليقا في غيرها وهي ستة ثم
 العشرة اما ان تصاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بيا او لام او في
 فهي ستون وفي البرازية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح وعلى ما مر عن
 العمادية فهي مائة وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق رجعية انت طالق ثلاثا
 الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنين يقع واحدة وفي الا ثلاث يقع ثلاث لان
 استثنا الكل باطل ان كان بلفظ الصدر مساوية وان بغيرها كنساي طوا لت
 الا هو لا او لا زيب وعمره وهند وعبيدي احرار الا هو لا او لا سالا وغانما وراشا
 وهم الكل صح كما سيحى في الاقرار ويعتبر في المستثنى كونه كلا وبعضا من جملة الكلام
 الذي يحكم بصحته وهو الثلاث ففي انت طالق عشر الا تسعا يقع واحدة
 والا ثمانية يقع ثنتان والاسبعا يقع ثلاث وستي تعد الاستثنا بلا او كان
 كله اسقاط مما يليه فيقع ثنتان بانت طالق عشر الا تسعا الا ثمانية الاسبعة
 ويلزمه خمسة بله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الاسبعة الاربعة الاربعة
 الا اربعة الا ثلاثة الا ثنتان الا واحدة وتقريبه ان تاخذ العدد الاول بيمينك
 والثاني بيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك وهكذا ثم تسقط ما
 بيسارك مما بيمينك فابقي فهو الواقع اخرج بعض التطبيق لغو بخلاف إيقاعه
 فلو قال انت طالق ثلاثا الا نصف تطلقه وقع الثلاث في المختار وعن الثاني
 ثنتان فتح وفي السراجية انت طالق الا واحدة يقع ثنتان انتهى فكانه استثناء
 من ثلاث مقدر سالت المرأة الطلاق فقال انت طالق خمسين طلقة فقالت
 المرأة ثلاث تكفيني فقال ثلاث لك والبواقي لصواحبك وله ثلاث نسوة غيرها
 تطلق المخاطبة ثلاثا لا غيرها اصلا هو المختار لصيرة الباقي لغو فلم يقع
 بصره لصواحبها شيء **فروع** في ايمان الفتح ما لفظه وقد عرف في الطلاق

لان جملة الكلام

انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق
فانت طالق وقع الثلاث واقره المصنف ان سكنت هذه البلدة فامراته طالق
وخرج فوراً فخلع امراته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ
ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف
ما لو اخر الجزاء فليحفظ ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بيدك ثم طلقها
فاعدت وتزوجت شرعاً وتزوجت للاول ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق
نفسها ولو اختلعت لانه تنجيز والاول تعليق دعاها للوقاع فانت فقال متى
يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل على هذا المراد غدا فانت كذا ثم نسيه حتى مضى الغد
لا يقع حلف لا ياتها فاستلحق وجازت فاجامعت ان ستنظر حنث ان لم اشبعك من
الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعها الف مرة فكذا فعلى المبالغة العدد ان وطئت فعلى
جماع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حنث به ايضا له امرأة جنب وحايض
ونفسا فقال اجنبتك طالق طلقت النفسا وفي الجنس قال الى ان يكون حاجه
فقال امراته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امراتك فله ان لا يصدق قال
لا صحابا ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامراته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم
العس فحبسهم لا يحنث ان خرجت من الدار الا باذن فخرجت لحيقها لا يحنث
حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه لا يحنث حلف لا يرجع من ساكن داره اليوم والسكن
ظالم ان لم يملكه اخرجه فاليمين على التلفظ باللسان ان لم يجي بفلان او ان لم تردى
تربى الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفقه واخذ الثوب قبل
دفعها لا يحنث كذا ان لم ادفع اليك الدينار الذي على الى راس الشهر فكذا فامراته
قبل الشهر بطل اليمين بقى ما يكتب في التعلق متى نقلها او تزوج عليها او ابراته
كذا من باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا تنقض حكمهم بصحة براءة
الاستقاط والرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال
عبد حرا ان لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبده اما صدقه او لانها غفوس
ولا مدخل للقضا في اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الاولى يعتق او طلاق حنث
في اليمينين لدخولها في القضاء اخذت من ماله درهما فاستترت به لحما وخططه
الحام بدرهمه وقال زوجها ان لم ترد به اليوم فانت كذا فحيلة ان تناخذ
كيس الحام وتسلمه للزوج ولو ضاع من الحام فالمرء يعلم ان اذ ييب او سقط
في البحر لا يحنث حلف ان لم اكن اليوم في العالم او في هذه الدنيا فكذا يحبس ولو
في بيت حتى يمضي اليوم ولو حلف ان لم يخرج بيت فلان غدا فقيد ومنع حتى
مضى الغد حنث كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا فقيد او ان لم اذهب بك
الى منزلي فاخذها فمريت منه او ان لم تحضري الليلة منزلي فكذا فنعها او
حنث في المختار بخلاف لا اسكن فاغلق الباب او قيد لا يحنث في المختار
قلت قال ابن الشحنة والاصل انه متى عجز عن شرط الحنث حنث في العدمي

مطله
اليمين على التلفظ باللسان

لا الو

لا الرجوى قال في النهر ومفاده الحنث فيمن حلف ليودين له اليوم دينه فجوز لقهره
وفقد من يقرضه خلا فالما يحنث في البحر فتدبر **باب طلاق المريض**
عنون به لاصالته ويقال له الفار ففراره من ارثها فيرد عليه قصده الى تمام عدتها
وقد يكون الفرار منها كما سيحى من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان
اضناه مرض عجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت هو الاصح كعجز الفقيه
عن الاتيان الى المسجد وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه وفي حقها ان تعجز
عن مصالحها داخله كما في البزازية ومفاده انها لو قدرت على نحو الطبخ دون
صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر **قلت** وفي آخر
وصايا المجتبى المرض المعتبر المصنف المصحح لصلاته قاعدا والمقعد والمفلوج
والمسلول اذا نطاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رزى **شرح** حد النطاول
سنة انتهى وفي القينة المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزاد كالمريض او بارز
رجلا اقوى منه او قدم ليقتل من قصاص او رجم او بقي على لوح من السفينة
او اقترسه سبع وبقي في فيه فار بالطلاق خير من ولا يصح تبرعه الامن
الثلاث فلوا بانها وهي من اهل الميراث علم باهليتها ام لا كان اسلمت واعتقت
ولم يعلم طابعا بلارضها فلوا كره او رضيت لم تثر ولو اكرهت على رضاها او
جامعها ابنه مكرهه ورثت وهو كذا لك بذلك الحال ومات فيه فلو صح ثمرات
في عدتها لم تثر بذلك السبب او بغيره كان يقتل المريض او يموت بجهة
اخرى في العدة المدخولة ورثت هي منه لاهو منها الرضا باسقاطه وعند
احمد تثر بعد العدة ما لم تزوج باخر وكذا تثر طالبة رجعية او طلاق
فقط طلقت باينا او ثلاثا لان الرجعي لا يزيل النكاح حتى حل وطئها وبنوارثان
في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث وقت الموت بخلاف البائنة وكذا تثر مبانة
قبلت او طاعت ابن زوجها لمحي المحرمه بينونته ومن لا عنها في مرضه او آي
منها مريض كذلك اي ترثه لاسر وان آي في صحته وبانت به بالا يلا في مرضه
او ابانها في مرضه فصحة فمات او ابانها فارتدت فاسلمت فمات لا ترثه لانه
لا يدان يكون المرض الذي طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم
يكن مرض الموت ولا بد في البائنة ان تستمر اهليتها للارث من وقت الطلاق الى
وقت الموت حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت واعتقت
لم تثر كما لا تثر لو طلقها رجعية او لم يطلقها فطاعت او قبلت ابنه لمحي الفرقة
منها او ابانها بامرها قيد به لانها الوابات نفسها فاجاز ورثت عملا باجازته
قفيه او اختلعت منه او اختارت نفسها ولو يبايع وعق وجب وعنه لم تثر
لرضاها ولو كان الزوج محصورا بحبس او في صف القتال ومثله حال فشور
الطاعون اشتباه او قايما بمصالحه خارج البيت شتكي من امر او محبوا او
محبوسا بقصاص او رجم لا تثر لغلبة السلامة والحامل لا تكون فارة لانفسها

بالمخاص وهو الطلاق لانها حينئذ كالمرضية وعند مالك اذا تم لها ستة اشهر
 اذا علق المريض طلاقها البايين بفعل اجنبي اى غير الزوجين ولو ولد لها منه
 او بمجي الوقت والحال ان التعليق والشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وها
 في المرض او الشرط فقط فيه او علق بفعلها ولا بد لها منه طبعاً او شرعاً ككل وكلام
 ابوين وها في المرض او الشرط فيه فقط ورثت لقراره ومنه ما في البدائع ان لم يطلقك
 او ان لم تزوج عليك فانت طالق ثلاثاً فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت
 هي لم يرثها و في غيرها نزل وهو ما اذا كانا في الصحة او التعليق فقط او بفعلها
 ولها منه بد وحاصلها ستة عشر لان التعليق اما بمجي وقت او بفعل اجنبي او بفعله
 او بفعلها اكل وجه على اربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض واحد
 وقد علم حكمها قال لها في صحته ان شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثاً ثم مرض
 فشا الزوج والاجنبي الطلاق معا وشا الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا
 ترث وان شا الاجنبي او لا ثم الزوج ورثت كذا في الخاتمة والفرق لا يخفى
 اذ بمشية الاجنبي او لا صار الطلاق معلقاً على فعله فقط تصادقا اى المريض
 مرض الموت والزوجة على ثلاث في الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر لها بدين
 او عين او وصى لها بشئ فلها الاقل منه اى ما اقر او وصى ومن الميراث للتممة
 وتعد من وقت اقراره وبه يفتى ولو مات بعد مضيتها فلها جميع ما اقر او وصى
 به عماديه ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كزبت لم يصح اقراره
 شرح مجمع وفي الفصول ادعت عليه مرضاً انه اباؤها فجد وحلفه القاضي فحلف
 ثم صدقته ومات ثروته قبل لو صدقته قبل موته لا لو بعده كن طلقته ثلاثاً
 بامرها في مرضه ثم وصى لها واقر فان لها الاقل قال صحيح لامرأته احداً كما
 طالق ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احدها صار فاراً بالبيان
 فترث منه كافي ومفاده انه لو حلف صحيحاً وحنث مرضاً بينه في احدها صار
 فاراً ولداره نس ولا يشترط علمه اى الزوج باهليتها اى المرأة للميراث
 فلو طلقها بائناً في مرضه وقد كان سيدها اعتقها قبله او كانت كتابية فاسلمت
 ولم يعلم به كان فاراً فترثه ظهيريه بخلاف ما لو قال لامته انت حرة عدا وقال
 الزوج انت طالق ثلاثاً بعد غدا ان علم بكلام المولى كان فاراً ولا يعلم لا ترث
 خاتمة ولو علقه بعقدها او بمرضه او بكل به وهو صحيح فوقع حال مرضه قادراً
 على عزله كان فاراً ولو باشرت المرأة سبب الفرقة وهي اى والحال انها مرضية
 وماتت قبل انقضاء عدتها ورثها الزوج كما اذا وقعت الفرقة بينهما باختيارها
 نفسها في خيار البلوغ في العتق او بتقيلها او مطاوعتها ابن زوجها وهي مرضية
 لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقاً بخلاف وقوع الفرقة بينهما بالجب والعنة
 واللعان فانه لا يرثها على ما في الخاتمة والفتح عن الجامع وجزم به في الكافي قال
 في البحر فكان هو الزهبي لانها طلاق فكانت مضاًفة اليه وقيل قايله الزبلي

هو كالأول فيبرثها ولو ارثت ثم مات او لحقت بدار الحرب فان كانت
 الردة في المرض ورثها زوجها استحقا والا بان ارثت في الصحة لا يرثها
 بخلاف ردته فانها في معنى مرض موته فترثه مطلقاً ولو ارثت معها فان اسلمت
 هي ورثته والا لا خاتمة قال اخر امرأة ان تزوجها طالق ثلاثاً فماتت امرأة ثم
 اخرى ثم مات الزوج طلقته الاخرى عند التزوج ولا يصير فاراً بخلافها
 لهما لان الموت مفرق واصنافه بالاخيرة من وقت الشرط فيثبت مستنداً **فروع**
 اباؤها في مرضه ثم قال لها اذا تزوجت فانت طالق ثلاثاً فمات زوجها في العدة
 ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقلة وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن
 فراراً خلافاً للمحمد خاتمة كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها قولها
 طلقني وهو نائم وقالوا في اليقظة ولو احييت طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكك
 من مناع البيت لو ارث الزوج لصيرورتها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفضولين
باب الرجعة بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى هي استدانة الملك
 القاييم بلا عوض ما دانت في العدة اى عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة في عدة
 الخلو ابن كمال وفي البزاية ادعى الوطى بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لا في عكسه
 وتصح مع الكراه وهزل ولعب وخطأ بنحو متعلق باستدانة راجعتك وردتك
 ومسكتك بلائمة لانه صريح وبالفعل مع الكراهة بكل ما يوجب حرمة المصاهرة
 كس ولومنها اختلاسا او نايماً او مكرها او مجنوناً او معتوها ان صدقها هو او
 ورثته بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزازية وتصح بتزويجها في
 العدة به يفتى جوهره ووطيها في الدبر على المعقد لانه لا يخلو عن مس بشهوة ان لم
 يطلق بائناً فان اباؤها فلا وان ابنت او قالت ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله
 الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يجعل زيادة في المهر قولان ويتجمل الموجل بالرجعي
 ولا يتأجل برجعته خلاصه وفي الصيرفية لا يكون حالاً حتى ينقضي العدة وترب
 اعلامها بها لئلا تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق وان دخل شتمى وترب
 الاشهاد لعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل وترب عدم دخوله بلا اذنها عليها
 لتتأهب وان قصد رجعتها لكراهتها بالفعل كما مرادها بعد العدة فيها
 بان قال كنت راجعتك في عدتك فصدقته صح بالمصادقة والا لا يصح ولذا
 لو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال قد جامعها
 وتقدم قبولها على نفس المس والتقبل فيلحظ كان رجعة لان التايب بالبينه
 كالتايب بالمعينة وهذا من اعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينه
 كما لو قال فيها كنت راجعتك اس فانها تصح وان لذبة للملكه الانشاء في الحال
 بخلاف قوله لها راجعتك يريد الانشاء فقالت مجيبة له مضت عدتي فانها لا
 تصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم راجبت صحت اتعاقا
 كما لو نكحت عن اليمين عن معنى العدة قال زوج الامه بعد ما اى العدة راجعتها

طلب
 التايب بالبينه كالتايب
 بالمعينة

فيها قصد قد السيد وكذبته الامه ولا بينة او قالت مضت عدتي وانكر الزوج
فالقول لها عند الامام لانها امينة فلو كذبته المولى وصدقته الامه فالقول له اي للمولى
على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها ابطاله قالت انقضت عدتي ثم قالت
لم تنقض كان له الرجعة لاخبارها بكذبها في حق عليها شتمتي ثم انما تعتبر المدة
لوا الحيض لا بالسقط وله تخليفها انه مستبين الحلق ولو بالولادة لم يقبل الابينة
ولو حرة فتح وتنقطع الرجعة اذا طهرت من الحيض الاخير يعم الامه لعشرة
ايام مطلقا حتى تغتسل ولو بسور حمار مع وجود المطلق لكن لا تصلي ولا
تزوج احتياطا او يغني جميع وقت صلاة فتصير دينيا في ذمتها ولو عاودها ولم
يحاذر العشرة فله الرجعة او حتى تتيم عند عدم الماء وتصلي ولو بطلا صلاة قامة
في الاصح وفي الكتابية بمجرد الانقطاع ملتقى لعدم خطاها **قلت** ومفاده ان
المجنونة والمعتوهة كذلك ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تنقطع
لشارع الجفاف فلو تبقيت عدم الوصول او تركته عمدا لا تنقطع ولو نسيت عضوا
لا تنقطع وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالاقل لانهما عضو واحد على
الصحيح ينسئ طلقا مالا منكر وطهرها فراجعها قبل الوضع فجات بولد لاقل من
سنة اشهر فصاعدا من وقت النكاح صححت رجعة السابقة وتوقف ظهور
صححتها على الوضع لاينا في صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية كما صححت لوطا
من ولدت قبل الطلاق فلو ولدت بعده فلا رجعة لمضى العدة منكر اوطاها لان
الشرع كذبه يجعل الولد للفراش فبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره حق الغير
ولو خلاها ثم انكره اي الوطى ثم طلقها لا يملك الرجعة لان الشرع لم يكذبه ولو
اقر به وانكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد
لها ولو الحية فان طلقها فراجعها والمسئلة بحالها فجات بولد لاقل من حولين
من حين الطلاق صححت رجعة السابقة لصيرورته مكذبا كما مر ولو قال اذا
ولدت فانت طالق فولدت فطلقت فاعتدت ثم ولدت اخر بيطنين يعني
بعد ستة اشهر ولو لاكثر من عشرين سنين مالم تقر يا نقضا العدة لان امتداد
الطهر لا غاية له الا الاياس فهو اي الولد الثاني رجعة اذ يجعل العلوق
بوطى حادث في العدة بخلاف ما لو كانا بطن واحد وفي كلما ولدت فانت طالق
فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما مر
وتطلق به ثانيا كالولد الثالث فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلاثا عملا
بكلما وتعتد للطلاق الثالث بالحيض لانها من ذوات الاقراء مالم تدخل
في سن الاياس فبالاشهر ولو كانا بطن يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضا
العدة به فتح والمطلقة الرجعية تتزمن ويحرم ذلك في البائين والوفاة لزوجه
الحاضر لا الغائب لفقد العلة اذا كانت الرجعة موجودة والا فلا تفعل ذكره
مسكين ولا يخرجها من بيتها ولو لادون سفر للنهي المطلق مالم يشهد على

رجعتها فتبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلم يصحح كان السفر رجعة
دلالة فتح واقره المص والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى خلافا للشافعي فلم يوطى
لاعقر عليه لانه مباح لكن تركه والخلو بهما تنفيها ان لم يكن من قصد المراجعة
والا لا يكره ويثبت القسم لها ان كان من قصد المراجعة والا لا قسم لها نحو عن
البدائع قال وصرحوا بان له ضربا امراته على ترك الزينة وهو شامل للمطلقة
رجعيا وينكح مبانته بما دون الثلاث في العدة وبعدھا بالاجماع ومنع غيره
فيها لاشتباه النسب لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح نافذ كما سخرقه بها
بالثلاث لو حرة وثنيتين لوامة ولو قيل الدخول وما في المشكلات باطل او
مول كما مر حتى يطاها غيره ولو الغير مراهاقا يجمع مثله وقدره شمس
الاسلام بعشر سنين او خصيا او مجنونا او ذميا لزمية بنكاح نافذ خرج
الفاسد والموقوف فلو نكحها عبد بلاذن سيده ووطاها قبل الاجازة لا يجلها
حتى يطاها بعدها ومن لطيف الحيل ان تزوج للملوك مراهاق بشاهدين فاذا اوطى
بملكها لها فيبطل النكاح ثم تبعته لبلد آخر فلا يظهر امرها لكن على رواية الحسن
المفتي بها انه لا يجلها لعدم الكفاة ان لها ولي والا يجلها اتفاقا كما مر وتضمن عدته
اي الثاني لا يملك يمين الشرط الزوج بالنص فلا يجلها ووطى المولى ولا ملك امة بعد
طلقتين او حرة بعد ثلاث ورده وسبى نظيره من فرق بينهما بظنهما راو لمان ثم ارتدت
وسببت ثم ملكها لم تحل له ابدا والشرط التيقن بوقوع الوطى في المحل التيقن به فلو
كانت صغيرة لا يوطاها مثلها لم تحل للاول والاحل وان افضاها بزانية فلو ووطى
مفضاة لا تحل الا اذا حبلى ليعلم ان الوطى كان في قبلها كما لو تزوجت نجس
فانها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكما حتى يثبت النسب فتح فلا اقتصار
على الوطى قصورا لان يعم بالحقيقي والحكمي والا يلاج في محل البكارة يجلها
والموت عنها لا كما في القنية واستشكله المصنف وفي النهي وكانه ضعيف لما في
التيبين يشترط ان يكون الايلاج موجبا للفصل وهو التثاق الحائنين بلا حائل
يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يجلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد
الا اذا انتعش وعمل ولو في حيض ونقاس واحرام وان كان حراما وان لم ينزل
لان الشرط الذوق لا الشبع **قلت** وفي المجتبى الصواب حلها بدخول الحشفة
مطلقا لكن في شرح المشارق لابن ملك لو وطاها وهي نائمة لا يجلها الاول
لعدم ذوق العسيلي وينبغي ان يكون الوطى في حالة الانغماس كذلك وكره التزويج
للتاني تخريما لحديث لعن المحلل والمحلل له بشرط التخييل كزوجتك على
ان احلكن وان حلت للاول لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على
الطلاق كما حققه الحال خلافا لما زعمه البرازي ومن لطيف الحيل قوله ان
تزوجتك وجامعتك او وامسكتك فوق ثلاث مثلا فانت باين ولو
خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسي على ان امرك بيدتي زيلعي وتامه

في العمادية اما اذا اضره ذلك لا يكره وكان الرجل ما جاور القصد الاصلاح وتاويل
اللعن اذا شرط الاجرة البزاري ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان
بلاولي بل بعبارة المرأة وبلغت هبة او حصرة فاسققت ثم طلقها ثلاثا وادرا
حلها بلا زوج يرفع الامر لما في فيقضيه ويبطلان النكاح اى في القيام
والان لا في المنقضي بزاريه وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم
ادخل بها وكذبته فالقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالقول له والزوج
الثاني يهدم بالدخول فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا قنيته مادون الثلاث ايضا
اى كما يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فادونها اولى خلافا لمحمد
فمن طلق وتنها عادت اليه بعد آخر عادت بثلاث لوجرة وثنتين لو اتمته وعند
محمد وباقي الائمة بما بقي وهو الحق فتح واقره المص كغيره ولو اخبرت مطلقة الثلاث
بمضى عدته وعدة الزوج الثاني بعد دخوله والمدة تحتمله الى الاول ان يصدرها
ان غلب على ظنه صدقها واقل مدة عدة عنده بحيض شهران ولائمة اربعون يوما
ما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحتمل ثم قالت لم تنقض عدتي
او ما تزوجت باخر لم تصدق لان اقدامها على التزوج دليل الحبل وعن السرخسي
لا يحل تزوجها حتى يستفسرها وفي البزاريه قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت
تزوج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه لم تذب نفسها سمعت من زوجها انه
طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها الا بقتله لها قتله بدوا خوف القصاص ولا
تقتل نفسها وقال الا وحدى ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فلا اثر عليه
وان قتلته فلا شئ عليها والباين كالثلاث بزاريه وفيها شهدا انه طلقها ثلاثا
لها التزوج باخر للتكليف لو غايبا انتهى **قلت** يعنى ديانة والصحيح عدم
الجواز قنيته وفيها لم يقدر هو ان يخلص عنها ولو غاب سحرته وردت اليها
لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده وقيل لا تقتله قايلا لا سيما في وبه يفتى
كافي التا تاريخا يشرح الوهبانية عن الملقط اى والاثر عليه كما مر قال بعده
اى بعد طلاقه ثلاثا كان قبلها طلاقه واحدة وانقضت عدتها وصدقة المرأة
في ذلك لا يصدق ان على المذهب المفتى به كالولم تصدقه هي وقيل يصدق ان ولو
طلقها ثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقته قبلها واحدة اخذ بالثلاث
قنيته **باب الابل** مناسبتة البيئونة ما لا هو لكغ اليمين
وشرع الحلف على ترك قربانها مدته ولو ذميا والمولى هو الذى لا يملكه
قربان امراته الابشئ شق يلزمه الا لما ينع كفو ركنه الحلف وشرطه محلبة
المرأة بلونها منكوحة وقت تحييز الابل ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك
واهلية الزوج للطلاق وعندها للكفارة فصيح ايللا الذى يعنى ما هو قرينة
فايدته وقوع الطلاق ومن شرطه عدم النقص عن المدة وحله وقوع طلاقه

بائنة ان يبر ولم يطأ ولزوم الكفارة والجوارى العلق ان حنث بالقربان والمدة
فلها الحرة اربعة اشهر ولائمة شهران ولا حد الاشرها فلا ايللا يحلفه على اقل
من الاقلين وسيب كالسبب في الرجعي والفاظه صريح وكناية فمن الصريح
لو قال والله وكل ما ينعقد به اليمين لا اقربك لغير حايض ذكره سعدى لعدم
اضافة المنع حينئذ الى اليمين او والله لا اقربك لا اجامعك لا اطاولك لا اغتسل
منك من جنابة اربعة اشهر ولو لحايض لتعيين المدة وان قربتك فعلى حج او نحوه
مما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى
ماية ركعة وقيامه ان يكون مولى بماية ختمه او اتباع مائة جنازة ولم اره او
فانت طالق او عبده هي ومن الكناية لا امسك لا اتيك لا اغشاك لا اقرب
فراشك لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حتى تخرج الدابة او الرجال او تطلع
الشمس من مغربها وان قربها في المدة ولو مجنونا حنث وحينئذ في الحلف
بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجنا وسقط الابل لانها اليمين
والا يقربها بانته بواحدة بمضيها ولو ادعاه بعد مضيتها لم يقبل قوله الا بينة
وسقط الحلف لو كان موقتا ولو بمدين اذ يمضى الثانية تبين بتأنيده وسقط
الابل لا لو كان موبدا وكانت طاهرة كما مر وفعر عليه فلو نكحها ثانيا وثالثا
ومضت المدتان بلا في اى قربان بانته باخرين والمدة من وقت التزوج
فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق لانها هذا الملك بخلاف ما لو بانته بالابل
بمادون ثلاث وبانها بتخيير الطلاق ثم عادت بثلاث يقع بالابل خلافا
لمحمد كما مر في مسألة الهدم وان وطئها بعد زوج آخر كفر لبقا اليمين للحث
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايللا لتحقق المدة
ولو ملك يوم اراد به مطلق الزمان اذ الساعة كذلك يحجر ثم قال والله لا
اقربك شهرين لم يكن مولى قال بعد الشهرين الاولين او لا تنقص المدة
لكن ان قاله اتحدث الكفارة والاعتدوت او قال والله لا اقربك سنة
الا يوما لم يكن مولى الحال بل ان قربها وبقي من السنة اربعة اشهر فالكثير صار
مولى والا لا ولو حذفت سنة لم يكن مولى حتى يقربها فيصير مولى ولو زاد
الا يوما اقربك فيه لم يكن مولى ابدا لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فلم
يتصور منعه ابدا وقال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها لا يكون
مولى لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها الى من المطلقه رجعا صحيح لبقا
الزوجة وبطل بمضى العدة ولو الى من مبانة واجنية نكحها بعده اى بعد
الابل ولم يصفه للملك كما مر لا يصح لغوات محله ولو وطئها كفر لبقا اليمين
ولو الى فابانها ان مضت مدته وهي في العدة بانته باخرى والا لا خائبة يحجر
عجزا حقيقيا لا حكما كما حرام لكونه باختياره عن وطئها المرض بلحدها او لصفرها
اورتقها او جبهه او غتة او بمسافة لا تقدر على قطعها في مدة الابل او لحبسه

اذا لم يقدر على وطئها في السجن كما في البحر عن الغاية وقوله لا يحق لم اره لغرض
 فلمراجع وكذا حبسها ونشوزها فقيته نحو قوله بلسانه فينت الياها وراجعتك
 وابطلت الايلاء ارجعت عما قلت ونحوه لانه اذاها بالمتع فيوضها بالوعد
 فان قدر على الجماع في المدة ففيه الوطئ في الفرج لانه الاصل فان وطئ في غيره
 كدبر لا يكون فيشاد وفاده اشتراط دوام العجز من وقت الايلاء الى مضي مدته
 وبه صرح في الملتقى وفي الحاوي الى وهو صحيح ثم رخص له ان يكون فيه الجماع
 وبقي شرط ثالث ذكره في البديع وهو قيام النكاح وقت الفتي باللسان فلو
 اياها ثم فاء بلسانه بقي الايلاء قال الامانة انت على حرام ونحو ذلك كانت معي
 في الحرام ايلا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا وطهارا نواه وهذان نوى اللذنب
 وذا ديانة واما قضا فايلا فمستأنى وتطبيقه بائنة ان نوى الطلاق وثلاث
 ان نواها ويفتي بان طلاق باين وان لم يتوه لغلبة العرف ولذا لا يخلف به الا
 الرجال ولم لم يكن لمرأة او حلفت به المرأة كان يمينا كالومات او بانت لا الى
 عدة ثم وجد الشرط لم تطلق امراته المتزوجة به يفتي بصيرورتها يمينا فلا
 تنقلب طلاقا وشله انت معي في الحرام والحرام يلزمي وحرمك على وانت محومة او حرام
 على او لم يقل على وانا عليك حرام او محرم او حرمت نفسي عليك وانت على كالحمار او
 الخنزير بنزاريه ولو كان له اربع نسوة والمسئلة بحالها وقع على كل واحدة منهن
 طلاقه بائنة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان كما مر في الصريح وهو الاظهر والاشبه
 ذكره الزيلعي والبرازي وغيرها وقال الكال الاشبه عندي الاول وبه جزم صاحب
 البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى واقره المصنف في شرحه لكن في الهزج
 ان يكون معنى قول الزيلعي والمسئلة بحالها يعني التحريم لا يقيد انت على حرام مخاطبا
 لواحدة كما في المتن بل يجب فيه ان يقع الاعلى مخاطبة انتهى **قلت** يعني
 بخلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فيلحفظ **فروع**
 انت على حرام الف مرة يقع واحدة طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام ناويا
 ثنتين وقع واحدة كرهه مرتين ونوى بالاول طلاقا وبالثاني يمينا صح قال
 ثلاث مرات حلال الله عليه حرام ان فعلى كذا ووجد الشرط وقع الثلاث قال لها
 انتما على حرام ونوى في احدهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فمك نوى به يفتي وتامه
 في البرازية قال انتما على حرام حنث بوطئ كل ولو قال والله لا اقر بكما لم يحنث الا
 بوطئهما والفرق لا يخفى وفي الجوهر كرهه والله لا اقر بك ثلاثا في مجلس ان نوى
 التكرار اتحد والا فالا يلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد
 الايلاء واليمين **باب الخلع** هو لغة الازالة واستعمل في
 ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر ازالة ملك النكاح خرج
 به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البيونة والردة فانه لغو كما في الفصول التوفيق
 على قبولها خرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع باينا غير مسقط

للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة او اختلق بالامر ولم
 يسم شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البدل ردة خائنه
 بلفظ الخلع خرج الطلاق على مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله او ما في معناه
 ليدخل لفظ المباراة فانه مسقط كما سيحكي ولفظ البيع والشراء فانه كذلك كما صح
 في الصغرى خلافا للخائنه وافاد التعريف صحة خلع المطلقة رجعيا ولا باس به
 عند الحاجة للشقاق بعدم الوفاق بما يصلح للمهر بغير عكس كل لصحة الخلع بدون
 العشرة وبما في يدها وبطن غنمها وجوز العيني انعكاسها وشرطه كالطلاق
 وصفته ما ذكره بقوله هو عيني في جانبته لانه تعليق الطلاق بقبول المال فلا
 يصح رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس
 اي مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس علمها وفي جانبها معاوضة بمال فصح رجوعها
 قبل قبوله وصح شرط الخيار لها ولو اكثر من ثلاثة ايام بجر ويقتصر على
 المجلس كالباع **فائدة** يشترط في قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف
 طلاق وعتاق وتدينى لانه اسقاط والاستسقاط يصح مع الجهل وطرف العبد
 في العتاق على مال كطرفها في الطلاق والخلع يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق
 والمباراة كبعت نفسك او طلاقك او طلقتك على كذا او بارأتك اي فارقتك
 وقبلت المرأة وحكمه ان الواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح على مال طلاق
 باين وثمرته فيما لو بطل البدل كما سيحكي والخلع هو من الكنايات فيعتبر
 فيه ما يعتبر فيها من قرائن الطلاق لكن لو قضى بكونه فسحا فقد لانه يجهل
 فيه وقيل لا خلعه ثم قال لم انويه الطلاق فان ذكر بدلا لم يصدق فضا في الصور
 الاربع والا صدق في ما اذا وقع بلفظ الخلع والمباراة لانها كنايتان ولا
 قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر الرواية
 الا ان المشايخ قالوا لا تشترط النية ههنا لانه يحكم غلبة الاستعمال صارا كالمخرج
 كما في القهستاني عن متفرقات طلاق المحيط وكره له تحريما اخذ شئ ويلحق به
 الا بترامها عليه ان نشر وان نشر لا ولو منه نشوز ايضا ولو بالكثر مما اعطاها
 على الاوجه فتح وصحح الشئ كراهة الزيادة وتغيير الملتقى بلا باس يقيدها
 تنزيهية وبه يحصل التوفيق اكرهها الزوج عليه تطلق بلا مال لان الرضا شرط
 للزوم المال وسقطه ولو هلك بدله في يدها قبل الدفع او استحق فعلها فتمت
 لو ابدل قيميا ومثله لومثليا لان الخلع لا يقبل الفسخ خلعه او طلقها بجر او
 خنزير او ميتة ونحوها ما ليس بمال وقع طلاق باين في الخلع رجعي في غيره
 وقوعا محجنا فيهما البطلان البدل وهو الثمرة كما مر ولو سمت حلالا كهذا الخل
 فاذا هو خنزير رجوع بالمهر ان لم يعلم والا لا شئ له كما عني على ما في يدي اي
 الحسية ولا شئ في يدها لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يده جوهر
 لها فقبلت فهي له علمت او لا لا ضرارها نفسها بقبولها وان زادت من مال

أودراهم ردت عليه في الأولى مهرها أن قبضته والا لا شيء عليها جوهره أو ثلاثة
دراهم في الثانية ولو في يدها أقل كملتها ولو سميت دراهم فبان دنائير لمراره
والبيت والصندوق ويطن الجارية إذا لم تلد لأقل المدة ويطن الغنم وثمر
الشجر كاليد فذكر اليد مثال كما في البحر قال وقيدته في الخلاصة وغيرها بعدم
العلم فقال لو علم أنه لا متاع في البيت أو أنه لا مهر لها عليه في خلعهما بمهرها
لا يلزمها شيء لأنها لم تطعوه فلم يصبر ورا ولو ظن أن عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت
المهر خالعت على عبد ابنتها على براءتها من ضمانه لم تبأ وعليها تسليمه أن قدرت
والأقيمة لأنه لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح قالت طلقني ثلاثا بالف أو على
الف فطلقها واحدة وقع في الأولى بينة بثلاث أي بثلاث الآلاف أن طلقها في مجلسه
والأفجانا فتح وفي الثانية لو كان طلقها ثنتين فله كل الآلاف وفي الثانية رجعية
مجانا لأن على الشرط وقال كاليا قال لها طلقني نفسك ثلاثا بالف أو على الف
فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء لأنه لم يرض بالبينونة الأيكل الآلاف بخلاف
ما مر لرضاها بها بالف في بعضها أولى وقوله لها أنت طالق بالف أو على الف فقبلت
في مجلسها لزم أن لم تكن مكروهة كأم ولا سفيهة ولا مريضة كما يحكي الآلاف لأنه
تفويض أو تعليق وفي البحر عن الثنا رجاينه قال لا مرايته أحدا كما طالق بالف
درهم والأخرى بماية دينار فقبلت طلقنا بغير شيء أنت طالق وعليك الف
أرأت حر وعليك الف طلق وعنت مجانا وإن لم يكن يقبلا لأن قوله وعليك
الف جملة تامة وقال إن قبلا صح ولزم المال عملا بات الوال والحال وفي الحاوي
وبقولها يفتي قال طلقك على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فالقول له بيمينه
بخلاف قوله بعثك طلاقك أمس على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فالقول لها
وكذا لو قال لعبدك كذا لك كقوله لغيره بعث منك هذا العبد بالف أمس فلم
تقبل وقال المشتري قبلت فان القول للمشتري والفرق أن الطلاق بمال يمين
من جانبه وهي تدعي حشده وهو ينكر ما البيع فإقراره به إقرار بالقبول
وانكراه رجوع فلا يسمع ولو برهننا أخذ بيمينتها فأنكر خاينه ولو ادعى الخلع
على مال وهي تنكر يقع الطلاق بإقرارها والدعوى في المال فيكون القول لها
لأنها تنكر وعكسه لا يقع كيف ما كان بزايه **فروع** أنكر الخلع أو ادعى شرطا
أو استثنى أو أن ما قبضته من دينه أو اختلفا في الطوع والكراهة فالقول له
ولو قالت كان بغير بدل فالقول لها أدعت المهر ونفقة العدة وأنه طلقها
وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها في المهر وله في النفقة خلع امرأته على
عبد قمت قيمته على سميها خلعتك على عبيدي وقف على قبولها ولم يجب
شيء يجز ويسقط الخلع في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشرا كما اعتمده العاوي
وغيره والمباراة أي الأبرار من الجانبين كل حق ثابت لكل منهما على الآخر ما يتعلق
بذلك النكاح حتى لو أباها ثم نكحها ثانيا بمهر آخر فخلعت منه على مهرها

وقتها صح

بري عن الثاني لا الأول ومثله المتعة بزايه وفيها اختلفت على أن لا دعوى
لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا من القطن صح لا اختصاص البراءة بحقوق
النكاح إلا نفقة العدة وسكنها فلا يسقطان إلا إذا نض عليها فتسقط النفقة
لا السكنى لأنها حق الشرع إلا إذا البراءة عن مؤنة السكنى فيصح فتح وهو مستغنى
عنه بما ذكرنا أذا النفقة والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدها وقيل الطلاق على مال
مسقط للمهر كالخلع والمعتد لا ذكره البرزلي ولا يبرأ ببارك الله ذكره البهسي
شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وقتا كسنة صح ولزم والا لا يجز وفيه من
المنتقى وغيره لو كان الولد رضيعا صح وإن لم يوقت أو ترصعه حولان بخلاف الفطيم
ولو تزوجها أو هربت أو ماتت أو مات الولد رجعت ببقية نفقة الولد والعدة
إذا شرطت براءتها ولم لها مطالبة بكسوة الصبي إلا إذا اختلفت عليها أيضا ولو فطما
فيصح كالظئر ولو خالعت على نفقة ولده شهر مثلا وهي معسرة فطالبة بالنفقة
يجب عليها وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلفت على أن تمسكه إلى البلوغ صح في الأئمة
لا الغلام ولو تزوجت فللزواج أخذ الولد وإن اتفقا على تركه لأنه حق الولد وينظر
إلى مثل أمساكه لتلك المدة فيرجع به عليها خلع الأب صغيرة بما لها أو مهرها
طلقت في الأصح كما لو قبلت هي وهي مميضة ولم يلزم المال لأنه تبرع وكذا الكبيرة
إلا إذا قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الأم ما لم يلزم البدل ولا على صغير أصلا
كما لو خالعت المرأة بذلك أي بما لها أو بمهرها وهي غير رشيدة فأنها تطلق ولا
يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجعيًا فيها شرح وجهائنه فإن خالعهما
الأب على مال ضمانا له أي ملتزمًا لا كفيلًا لعدم وجوب المال عليها صح والمال
عليه كالخلع مع الأجنبي فالأب أولى بلا سقوط مهره لأنه لم يدخل تحت ولاية
الأب ومن جيل سقوطه أن يجعل بدل الخلع على أجنبي بقدر المهر ثم يحيل به
الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه بزايه وإن شرطه أي الزوج الضمان
عليها أي الصغيرة فإن قبلت وهي من أهلها بأن تعقل أن النكاح جالب والخلع
سالب طلق بلا شيء لعدم أهلية الغرامة وإن لم تقبل أو لم تعقل لم تطلق
وإن قبل الأب في الأصح ذيلعي وفتح قال الزوج خالعتك فقبلت المرأة ولم
ولم يذكر المال طلق لوجود الإيجاب والقبول وبري عن المهر الموحل لو
كان عليه ولا يمكن عليه من المؤجل شيء ردت عليه ماساق إليها من المهر المجمل
لما سرائه معاوضة فتعتبر بقدر إمكان خلع المريضة يعتبر من الثلث لأنه
تبرع فله الأقل من أرثه وبدل الخلع أن يخرج من الثلث والآلاف الأقل من
أرثه والثلث أن ماتت في العدة ولو بعدها أو قبل الدخول فله البدل أن خرج
من الثلث وتماه في الفصولين اختلفت المكاتب لزمها المال بعد العتق ولو
بأذن المولى لجبرها عن التبوع والامة دام الولدان بأذن المولى لزمها المال
للحال فتباع الامة وتسعى أم الولد والمديرة ولو بلا إذن فبعد العتق خلع

الامة مولاها على رقبته ان زوجها حرام الخلع مجانا وان زوجها مكاتب
 او عبدا او مدبرا صح وصارت امه للسيد فلا يبطل النكاح اما الخرفلو ملكها بطل
 النكاح فبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله اختيار **فروع** قال خلقتك على
 الف قاله ثلاثا فقلت طلقت بثلاثة آلاف لتعليقه بقبولها في المتقيا انت
 طالق اربعاً بالف فقلت طلقت ثلاثا وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه
 بقبولها بان الاربع انت طالق على دخولك الدار توقف على القبول وعلى ان تدخل
 الدار توقف على الدخول **قلت** فيطلب الفرق فان ان والفعل بمعنى المصدر
 فتدبر قال خلقتك واحدة بالف وقالت انما سالتك الثلاث تلك ثلثها
 قال القول لها خلعتها على ان صداقتها لولدها او لاجنبي او على ان تمسك الولد عنده
 صح الخلع وبطل الشرط قالت اختلعت منك فقال لها طلقتك بائنة بانت وقيل
 رجعي ولا رواية لو قالت ابرأتك من المهر بشرط الطلاق فطلقها رجعي لكن في الزيادة
 انت طالق اليوم رجعي او غدا اخرى رجعي بالف فالبدل لهما وهما بائنتان لكن
 يقع غدا بعين شي ان لم يعد ملكه وفي الظهيرية قال لصغيرة ان غبت عنك اربعة اشهر
 فامرك بيدك بعد ان تبريني من المهر فوجد الشرط فابراته وطلقت نفسها لا يسقط
 المهر ويقع الرجعي وفي البرازية اختلعت بمهرها على ان يعطيها عشرين درهما
 او كذا من الارزح ولا يشترط بيان مكان الايقاع لان الخلع اوسع من البيع
قلت ومفاده صحة ايجاب بدل الخلع عليه فيلحفظ وفي القينة اختلعت
 بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها المقتضا فقبل لم تحرم ويشترط كنه الصك
 ورد الاقشة في المجلس **باب الظهار** هو لغة مصدر ظاهر
 من امراته اذا قال لها انت على كظهر امي وشرعا تشبيه المسلم فلاظهار لذي
 عندنا زوجته ولو كتابية او صغيرة او مجنونة او تشبيه ما يعبر به عنها من
 من اعضائها او تشبيه جزء شايع منها بحرم عليه تايبدا بوصف لا يمكن
 زواله فخرج تشبيهه باختارته او بمطلقة ثلاثا وكذا مجوسية لجواز اسلامها
 وقوله بحرم صفة لشخص المتناول للذكر والانثى فلو شبهها بفرج ابيه
 او قريبه كان ظهارا قاله المصنف بتعاللبحر ورده في النهي بما في البدائع من
 شرايط الظهار كون المظاهر به من جنس النساء حتى لو شبهها بظهر ابيه وابنه
 لم يصح لانه انما عرف بالشرع والشرع ورد في النساء نعم يرد ما في الحائض
 انت على كالدمل والخنزير والخمر والغيبه والنميمة والزنا والربا والرشوة وقتل
 المسلم ان نوى طلاقا او ظهارا فكم نوى على الصحيح كانت على كامي فان التشبيه
 بالام تشبيه بظهرها وزيادة ذكره الفستانى معزيا للمحيط وصح اضافته الى ملك
 او سبيه كان تلحقك فلذا حتى لو قال ان تزوجتك فانت على كظهر امي مائة
 مرة فعليه لكل مرة كفارة تترخاينه وظهارها منه لغو فلا حرمة ولا كفارة به
 يعني جوهره ورجح ابن الشحنة ايجاب كفارة يمين وذا كما مضى اى الظهار

مطلق
 ان والفعل بمعنى المصدر

كانت على كظهر امي او امك وكذا لو حذف على على ما في النهر او راسك كظهر
 امي ونحوه كالرقبة ما يعبر به عن الكل ونصفك ونحوه من الجزء الشايع
 كظهر امي او كبطنها او كفخذها او كفرجها او كظهر اختي او فرج امي او
 فرج بنتي كذا في نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي في نسخ المتن
 او فرج ابى بالبا او قريبي وقد علمت رده يصحويه مظاهرا بلائنة لانه صريح
 فيحرم ويطهرها عليه ودواعيه المنع عن التماس الشامل للكل وكذا يحرم عليها
 تمكينه ولا يحرم النظر وعن محمد لو قدم من سفره له تقييلها المشفقة حتى يكفر
 وان عادت اليه جلت يمين او بعد زواج آخر ليقا حكم الظهار وكذا اللعان فان
 وطئ قبله تاب واستغفر وكفر للظهار فقط وقيل عليه اخرى للوطئ ولا
 يعود لو طئها ثانيا قبلها قبل الكفارة وعوده المذكور في الآية عزمه عزما
 مؤكدا لو عزم ثم بدله لا كفارة عليه على استحبابه وطئها اى يرجعون عما
 قالوا فيريدون الوطئ قال الغزالي العود الرجوع واللام بمعنى عن والمرأة مطابقة
 بالوطئ لتعلق حقها به وعليها ان تمتنع من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضي
 الزامه به بالتكفير دفعا للضرر عنها بحبس او ضرب الى ان يكفر او يطلق فان
 قال كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو قيد بوقت سقطت بعضه وتعليقه
 بمشيئة الله بتطلعه بخلاف مشيئة فلان وان نوى بانت على مثل امي او كامي
 وكذا لو حذف على خائنه بر او ظهارا او طلاقا صحت نيته ووقع مانواه لانه
 كناية والابنوشيا او حذف الكاف لغا وتعين الادنى اى البريعنى الكرامة
 ويكفر قوله انت امي ويا بني ويا اختي ونحوه وبانت على حرام كامي صح مانواه
 من ظهار وطلاق وتمتنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم يثبت
 الادنى وهو الظهار في الاصح ونانت على حرام كظهر امي ثبت الظهار لا غير
 لانه صريح ولا ظهار صحيح من امته ولا من تلحقها بلا امرها اثر ظاهرها ثم
 اجازت لعدم الزوجية انتن على كظهر امي ظهار منهن اجماعا وكفر لكل
 وقال مالك واحد يكفيه كفارة واحدة كالايتلا ظاهرا من امراته مرارا في مجلس
 او مجلس فعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار والتاكيد فان مجلس
 صدق والا لا على المعتمد وكذا لو علقه بنكاحها كما سر عن التارخاينه **فروع**
 انت على كظهر امي كل يوم اتحد ولو اتى بقى تجدد وله قربانها ليلا ولو
 قال كظهر امي اليوم وكلما جا يوم فكلما جا يوم صار ظاهرا اخر مع بقا الاول
 ومتى علق بشرط متكرر تكرر ولو قال كظهر امي رمضان كله ورجب كل اتحد
 استحسانا ويصح تكفيره في رجب لا في شعبان كن ظاهرا واستثنى يوم الجمعة
 مثلا ان كفر في يوم الاستئذان لم يحجر والا جاز تاترخاينه ونحو **باب**
الكفارة اختلف في سبها والجمهور انه الظهار والعود وهي لغة من كفر الله
 عنه الذنب محاه وشرعا تحريم رقبته قبل الوطئ اى اعتاقها بنية الكفارة فلو

ورث اباه نأويا الكفارة لم يجز ولو صغيرا رضيعا أو كافرا أو مباح الدم أو
مرهونا أو مديونا أو بقا علمت حياته أو مرتدة وفي المرتد وحزني خلى سبيله
خلاف أو أصم أن يصح به يسمع والا لا أو خصيا أو مجبوبا أو رتقا أو قرنا
أو مقطوعة الأذنين أو ذاهب الحاجبين وشعر الحية ورأس أو مقطوع انف
أو شفتين أن قدر على الأكل والا لا أو عورا أو عشى أو مقطوع إحدى يديه
وأحدى رجله من خلاف أو مكاتبا لم يؤد شيئا واعتقه مولا لا الوارث
وكذا يقع عنها شرا قريبه بنية الكفارة لأنه بصنعه بخلاف الارث واعتاق
نصف عبده ثم ياتيه عنها استحبابا بخلاف المشترك كما يحكي لا يجزى فائت
جنس المنفعة لأنه هالك حكما كالأعمى والمجنون لا يعقل فن يفيق يجوز في حالة
إفاقته ومريض لا يبرح برؤيه وساقط الأسنان والمقطوع يده وأبهما ماله
أو ثلاث أصابع من كل يد أو رجلاه أو يد ورجل من جانب ومعتوه ومغلوب
كافي ولا يجزى مدبر وام ولد ومكاتب أدى بعض بدله ولم يعجز نفسه
فإن عجز فخره جاز وهي حيلة الجواز بعد أدائه شيئا واعتاق نصف عبد
مشترك ثم ياتيه بعد ضمانه لتكن النقصان ونصف عبده عن تكفيوه ثم
باتيه بعد وطئ من ظاهر منها للأمر به قبل التماس فإن لم يجد المظاهر ما
يعتق وإن احتاجه خدمته أو لقضاء دينه لأنه واحد حقيقة بدائع فما في
الجوهرة له عبد للخدمة لم يجز الصوم إلا أن يكون زمنا انتهى يعني العبد
لتوافقه كلامهم ويحمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج إلى نقل ولا يعتبر مسكنه ولوله
مال وعليه دين مثله أن أدى الدين أجزاء الصوم والافقولا أن ولوله مال
فما يب انتظره ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقبة فصام عن أحدهما ثم
اعتق عن الأخرى لم يجز وبالعكس جاز صام شهرين ولو ثمانية وخمسين
لو بالهلال والأفستين يوما ولو قدر على التحريم في آخر الأخير لزومه العتق
وأتم يومه ندبا ولا قضا لو أفطر وإن صار نفلا متتابعين قبل المسيس
ليس فيها رمضان وأيام نهي عن صومها وكذا كل صوم شرط فيه التتابع
فإن أفطر بعد ركسفر ونفاس بخلاف حيض إذا أيسر أو بغيره
أو وطئها أي المظاهر منها الملو وطئ غيرها وطئها غير مقرر لم يضر اتفاقا
كالوطئ في كفارة القتل فيها أي الشهرين مطلقا ليلا ونهارا عامدا أو ناسيا
كما في المختار وغيره وتقييد ابن ملك الليل بالعد غلط يحكي لكن في البهجة
ما يخالفه فتنبه استأسف الصوم لا الأطعام أن وطئها في خلاله لا لطلاق
النصر في الأطعام وتقييده في تحريم وصيام والعبد ولو مكاتبا أو مستسعى وكذا
الححر المحجور عليه بالسف على المعتمد لا يجزى إلا الصوم المذكور ولم يتنصف لما
فيها من معنى العبادة وليس للسيد منعه منه ولو وصليته اعتق سيده عنه
أو اطعم ولو بامر له عدم أهلية التملك إلا في الإحصاء فيطعم عنه المولى قيل

ندبا وقيل وجوبا فإن عجز عن الصوم لمرض لا يبرح برؤيه أو كبر اطعم أي ملكه ستم
مسكينا ولو حكما ولا يجزى غير المراهق بدائع كالفطرة قدرا ومصرفا أو قيمة ذلك من
غير المنصوص إذا عطف المغيرة وإن أراد الإباحة فعدهم وعشاهم وأغذاهم وأطعمهم
قيمة العشاء وعكسه أو أطعمهم غداين أو عشائين أو عشا وسحورا واشبعهم جاز بشرط
إدام في خبز شعير ودرة لابس كما جاز لواطهم وأحدا ستمين يوما لتجد الحاجة
ولو إباحة كل الطعام في يوم واحد دفعة أجزاء عن يومه ذلك فقط اتفاقا وكذا
إذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الأصح ذكره الزبلي لقصد التعدد حقيقة
وحكما أمر غيره أن يطعم عنه عن ظهاره ففعل الغير ذلك صح وهل يرجع أن
قال على أن ترجع رجوع وان سكت في الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة
لا يرجع على الذهب كما صحت الإباحة بشرط الشبع في طعام الكفارات سوى القتل
وفي الفدية لصوم وجناية حج وجاز الجمع بين إباحة وتعليك دون الصدقات
والعشر والضابط أن يكون ما شرع بلفظ الطعام وطعام جاز فيه الإباحة وما
شرع بلفظ شيئا وإذا شرط فيه التملك حرر عبيدين عن ظهارين من امرأة أو
امرأتين ولم يعين واحدا الواحد صح عنها وشله في الصحة الصيام أربعة أشهر
والأطعام مائة وعشرين فقيرا لا اتحاد الجنس بخلاف اختلافه إلا أن ينوي
بكل لا فيصح وإن حرر عنها رقبة واحدة أو صام عنها شهرين صح عن واحد
بعينه وشروط التي كفر عنها دون الأخرى وعن ظهار وقيل لا يصح للامر
ما لم يحجر كإفارة فتصح عن الظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل اطعم
ستين مسكينا كالأصاغر دفعة واحدة عن ظهارين كما مر صح عن واحد كذا
نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح أي عنها خلافا للمحد ورحمة الكمال وعن أقطار
وظهار صح عنها اتفاقا والأصل أن نية التعيين في الجنس المتحد سببه لغو في
المختلف سببه بقية **فروع** المختبر في اليسار والأعسار وقت التكفير
اطعم مائة وعشرين لم يجز إلا عن نصف الطعام فيعيد على ستين منهم غدا
أو عشا ولو في يوم آخر للزوم العدد مع المقدار ولم يجز أطعام فطيم ولا شبعان
باب اللعان هو مصدر لا عن كقاتل من اللعن وهو الطرد
والإبعاد سمي به لا بالفضب للعن نفسه قبلها والسبق من أسباب التجميع وشرا
شهادات أربعة كشهود الزنا موكلات بالإيمان مقررة شهادته باللعن وشهادتها
بالغضب لأنهن يكثرن اللعن فكان الغضب أرفع لها قايمة شهادته مقام
حد القذف في حقه وشهادتها مقام حد الزنا في حقها أي إذا اتلعا سقط
عنه حد القذف وعن أحد الزنا لأن الاستشهاد بالله مهلكة كالحديل شد
شرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا لا فاسدا وسببه قذف الرجل
زوجته قذفا يوجب الحد في الأجنبية خصت بذلك لأنها هي المقذوفة
فتتم لها شروط الإحصان وركنه شهادات موكلات باليمين واللعن وحكمه

حرمه الوطني والاستماع بعد التلاعن ولو قبل التفریق بينهما الحديث التلاعن
لا يجتمعان ابدا واهله من هواله للشهادة على المسلم فن قذف يصريح الزنا في
دار الاسلام زوجته الحرة بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي العفيفة عن فعل الزنا
وتهمته بان لم توطأ حراما ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا اب
وصلحها لاداء الشهادة على المسلم فخرج نحو فن وصغير ودخل الاعى والفاسق لانها
من اهل الادا او من نفى نسب الولد منه او من غيره وطالبته الولد المنفى
به اى بموجب القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو والتقادم فان تقادم
الزمان لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد جوهرة والافضل لها الستر
والمحاکمة ان يامرهابه لاعتن جنس في اى ان اقرب قذفه او ثبت قذفه بالبيينة
فلو انكر ولا بيينة لها لم يستحلف ويسقط اللعان فان ابى جيس حتى يلاعن او يلزبه
نفسه يحسد للقذف فان لاعتن لاعتن بعده لانه المدعى فلو بدا بلعانها عادت
فلو فرق قبل الاعادة صح لحصول المقصود اختيارا والاجبت حتى تلاعن او
تصدقته فيندفع به اللعان ولا تحدد وان صدقته اربعاً لانه ليس باقرار قصدا
ولا ينتفى النسب لانه حق الولد فلا يصدق ان في ابطاله ولو استعاجبسا وحمله في
البحر على ما اذا لم تعف المرأة واستشكل في الزهر حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه
عليها جنيته وان لم يصلح الزوج شاهدا كرقه او كقره وكان اهلا للقذف اى
بالفا عا قلا ناطقا حد الاصل ان اللعان اذا سقط لمعنى من جهته فلو القذف
صحيحا حدا ولا قلا حد ولا لعان وان صلح شاهدا والحال انها هي لم تصلح ومن
لا يجد قاذنها فلا حد عليه كالقذف منها اجنبى ولا لعان لانه خلفه لكنه يعزرها
لهذا الباب وهذا نصريح بما فهم ويعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها وهي
امة او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعان زيلكي ويسقط اللعان
بعد وجوبه بالطلاق البايين ثم لا يعود بتزويجها بعده لان الساقط لا يعود
وكذا يسقط بزناها ووطئها بشبهة وبردتها ولا يعود لو اسلمت بعده ويسقط
بموت شاهد القذف وعيبته لا يسقط لو عي الشاهد الشاهد او نسق وارقد
ولو قال لزوجته زينت وانت صبيبة او مجنونة وهو اى المجنون معهود فلا
لعان لاسناده لغير محله بخلاف زينت وانت ذمية او امة ومنذ اربعين
سنة وعمرها اقل حيث يتلاعنا لاقتصاره فتح وصفته ما نطق النص الشرعي
به من كتاب وسنة فان التلعن ولو اكثره بانت بتفریق الحاكم فيتوارثان
قبل تفريقه الذي وقع اللعان عنده ويفرق وان لم يرضيا بالفرقة شتمتى
ولو زالت اهلية اللعان فان بما يرضى حي زواله لجنون فرق والا لا ولو تلاعنا
فغاب احدهما وكل بالتفریق فرق تاثر خاينه ومفاده انه اذا لم يوكل بنية ظر
فلو لم يفرق الحاكم حتى عزل او مات استقبله الحاكم الثاني خلا فالجحد اختيارا
ولو اخطا الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل

اي مرة او مرتين لا ولو فرق بعد لعانه قبل لعانها نقذ لانه مجتهد فيه تاثر خاينه
وقيده في البحر بغير القاضى الخفى اما هو فلا ينفذ وحرم وطئها بعد اللعان
قبل التفریق لما ولها نفقة العدة وان قذف الزوج بولد حتى نفى الحاكم نسبة
عن ابيه والحقه بامه بشرط صحة النكاح وكون العاوق في حال يحرم فيه
اللعان حتى لو علق وهي امة او كتابية فعتقت واسلمت لا ينتفى لعدم التلاعن
واما شروط النفقة فستة مذكرة في البدايع وتانى وان الكذب نفسه ولو
دلالة بان مات الولد المنفى عن مال فادعى نسبة حد للقذف وله بعد
ما اكذب نفسه ان ينكحها حدا ولا وكذا اذا قذف غيرها فحد او صدقته
او زنت وان لم تحدد زوال العفة والحاصل ان له تزويجها اذا خرجا
او احدهما عن اهلية اللعان ولا لعان لو كانا اخرسين او احدهما وكذا
لو طرا ذلك الخرس بعده اى اللعان قبل التفریق فلا تفریق لاحد
لدريه بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ اشهد ولذا لا تلاعن بالكتا
كما لا لعان بنفى الحمل لعدم تيقنه عند القذف ولو تيقناه بولادتها
لا قل المدة يصير كانه قال ان كنت حاملا فكذا والقذف لا يصح تعليقه
بالشرط وتلاعنا بقوله زينت وهذا الحمل منه للقذف الصريح ولم ينف
الحاكم الحمل لعدم الحكم عليه قبل ولادته ونفيه عليه السلام ولدهلال
لعلمه بالوحى نفى الولد الحى عند التهنئة ومدتها سبعة ايام عادة وعند
اتباع الة الولادة صح وبعده لا اقرار به دلالة ولو غايبا في حالة علمه
كحالة ولادتها ولا عن فيها فيما اذا صح اولا لوجود القذف فقد تحقق
اللعان بنفى الولد ولم ينتف النسب فقوله فيما مر ونفى نسبة ليس على
اطلاقه نفى اول التومين واقر بالثاني حد ان لم يرجع لتكذيبه نفسه
وان علس لاعتن ان لم يرجع لقذفها بنفيه والنسب ثابت فيها لانها
مرتا واحد ولو جات ثلاثة في بطن واحد فنفى الثاني واقر بالاول
والثالث لاعتن وهم بنوه ولو بقى الاول والثالث واقر بالثاني يحد وهم
بنوه لموت احدهم شتمتى مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملاعن ان
ولد اللعان ذكر لا يثبت نسب اجماعا وان كان اثني لا استغنايهما
بنسب ابيه خلا فالهما ابن ملك **فروع** الاقل بالولد الذي ليس منه
حرام كالسكوت لا استلحاق نسب من ليس منه بحر وفيه يسقط اللعان
بوجه ما اوثبت النسب بالاقرار او بطريق الحكم لم ينتف نسبة ابدا فلو فاه
ولم يلاعن حتى قذفها اجنبى بالولد فحد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفى
بعد ذلك نفى نسب التومين ثم مات احدهما عن توميه وامه واخ لا مال لارث
ا ثلاثا فرضا ورثا الام السادس والاخوين الثلث والباقي يورده عليهم وبه
علم ان نفيه يخرجهم عن كونه عصية قال وصرحوا ببقاء نسبة بعد القطع في

كل الاحكام لقيام فراشها الا ان حكيم الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة
غير الثاني وان صدقة الولد انتهى **قلت** قال البهني الا ان يكون ممن
يولد مثله لمثله او ادعاه بعد موت الملا عن فليحفظ **باب العنين**
وعنه هو لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى فاعول وجعه عن وشرعا
من لا يقدر على جماع فرج زوجته يعني لما منع منه ككبر سن او سحر او الرق
لا خيار لها للمانع منها خاتمة اذا وجدت زوجها مجبوا او مقطوع الذكر
فقط او صغره جدا كالزور ولو قصير لا يمكنه ادخاله داخل الفرج فليس
لها الفرقة بحر وفيه نظر وفيه المحبوب كالعينين الا في مسليتين التاجيل
ومحى الولد فرق الحاكم بطلبها الوحرة بالغة غير رتقا وقرنا وغير عالمة
بجالة قبل النكاح وغير راضية به بعده بينهما في الحال ولو المحبوب صغيرا
لعدم فائدة التأخير فلو جب بعد وصوله اليها مرة او صار عينا بعد
اي الوصول لا يفرق لحصول حقها بالوطئ مرة جات امرأة المحبوب بولد
ولم تعلم بحبه فادعاه ثبت نسبة ثم علمت فلها الفرقة تأخر خاتمة ولو ولدت
بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبة لانزاله بالسحق والتفريق باق بجالة
لبقاء حبه ولو كان عينا بطل التفريق لزوال عنته بثبوت نسبة كما يبطل
التفريق بالبينة على اثرها بالوصول قبل التفريق لابعده للتمتع فسقط
نظر الزيلعي ولو وجدته عينا هو من لا يصل الى النساء المرض او كبر او سحر
ويسمى المعقود وهبائه او خصيا لا ينتشر ذكره فان انتشر لم تخير بحسب
وعليه فهو من عطف الخاص على العام لحفايه وان كان باوان الفقهاء يشا
في ذلك شهر اجل سنة لاشتغاله على الفصول الاربعة ولا عبرة بتاجيل غير
قاضي البلدة قومية بالاهلة على المذهب وهي ثلثا واربعة وخمسون يوما وبعض
يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما قبل وفيه يفتى ولو اجل في اثنا
الشهر بنا لا ايام اجماعا ورمضان وايام حيضها منها وكذا حجة وغيبته لامة
حجها وغيبته وامرضه ومرضها بطلاقه يفتى ولو الحجة ويؤجل من وقت
الحضومة ما لم يكن صبيا او مريضا او محرما فيعد بلوغه وصحته واحرامه
ولو عظاما لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين فان وطئ مرة فيها والا
بانت بالتفريق من القاضي ان ابى طلاقها بطلبها يتعلق بالجميع فيعم امرأة
المحبوب كما مر ولو مجنونة بطلب وليها او من نصبه القاضي ولو امته فالحج
لولاها لان الولد له وهو اي هذا الخيار على التراخي لا الفور فلو وجدت
عينا اي مجبوا ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها وكذا لو خاصمته ثم تركت
مدة فلها المطالبة ولو ضا جعته تلك الايام خاتمة كالورفعته الى قاضي فاجله
سنة ومضت السنة ولم تخاصم زمانا زيلعي ولو ادعى الوطئ وانكرته فان
قالت امرأة ثقة والثنتان احوط هي بكى بان قبول على جدار او يدخل

مطل
المعقود عن النساء

في فرجها محبيضة خبرت في مجلسها وان قالت هي ثيب او كانت ثيبا صدق
بجلفه فان نكل في الابتداء اجل وفي الانتهاء خبرت كما يصدق لو وجدت
ثيبا وزعت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئه كما صبه مثلا لانه
ظاهر والاصل عدم اسباب اخر معراج وان اختارته ولود لا يبطل
حقها كما لو وجد منها دليل اعراض بان قامت من مجلسها او اقامتها
اعوان القاضي او قام القاضي قبل ان تختار شيئا به يفتى واقعات
لا مكانه مع القيام فان اختارت طلق او فرق القاضي تزوج الاولى او
امراة اخرى عالمة بجالة لا خيار لها على المذهب المفتى به بحسب المحيط
خلا فالنصيحة الخاتمة ولا يتخير احد الزوجين بعييب الاخر ولو فاحشا
كجنون وجذام وبرص ورتق وقرن وخالف الائمة الثلاثة في الخمسة لو
بالزوج ولو قضى بالرد صح ولو تراخيا اي العنين وزوجته على النكاح ثانيا
بعد التفريق صح وله شق رتق امته وكذا زوجته وهل تجبر الظاهر نعم لان
التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه **قلت** وافاد البهني انها لو تزوجته
على انه حرا وسنى او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان
ابن فلان فاذا هو لقيط او ابن زنا كان لها الخيار **باب العدة**
هي لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد الامر وشرعا ترى يلزم المرأة
او الرجل عند وجود سببه وموضع تربية عشرون مذكرة في الحضرة حاصلها
يرجع الى ان من امتنع نكاحا عليه لما منع لزوم زواله كنكاح اختها واربع سواها
واصطلاحا ترى يلزم المرأة او ولي الصغيرة عند زوال النكاح فلا عدة
لزنا او شبهة كنكاح فاسد ومن فوفته لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهة
ليشمل عدة ام الولد وسبب وجوبها عقد النكاح التاكيد بالتسليم وما جرى
مجره من موت او خلوة اي صحبة فلا عدة بخلوة الرق وشرطها الفرقة وركنها
حرمت ثابتة بها كحرمة تزوج وخروج وصحة الطلاق فيها اي في العدة
وحكمها حرمة نكاح اختها وانواعها حيض واشهر ووضع حمل كما افاده بقوله
وهي في حق حرمة ولو كانت ابنة تحت مسلم تخيض لطلاق ولو رجعا او نسخ جميع
اسبابه ومنه الفرقة بتقيل ابن الزوج شهر بعد الدخول حقيقة او حكم اسقطه
في الشرح وجزم بان قوله الا في ان وطئت راجع للجميع ثلاث حيض كواحد لعدم
تجزئ الحيضة فالاولى لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة
لغضيلة الحرمة كذا حده ام ولد مات مولاه او اعتقها لان لها فراشا كالحرة
ما لم تكن حاملا او ابسة او محرمة عليه ولومات مولاه ونوعها ولم يدر
الاول تعتد باربعة اشهر وعشرا وابعدا الاجلين بحسب ولا تترت من زوجها
لعدم تحقق حرمتها يوم موته ولا عدة على امة ومدبرة كان يطاهها لعدم
الفراش جوهره وكذا موطوءة بشبهة كمن فوفته لغيرها او نكاح فاسد

مط
ممتدة الطهر والحيض

لموت في الموت والفرقة يتعلق بالصورتين معا والعدة في حق من لم يحض
حرة ام ام ولد لصغير بان لم تبلغ تسعا او كبر بان بلغت سن الاياس او بلغت
بالسن وخروج بقوله ولم تحض الشابة الممتدة الطهر بان حاضت ثم امتد
طهرها فتعتد بالحض الى ان تبلغ حد الاياس جوهره وما في شرح الرهبانية
من انقضاءها بتسعة اشهر غريب يخالف جميع الروايات فلا يفتى به كيف
وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنفى ما مذهب الامام الشافعي كذا وجب ان يقول
قال ابو حنيفة كذا نعم لو قضى بالكي بذلك نفذ بحجر ونهر وقد نظمه شيخنا
الحير الرملي سالما من النقد فقال
لممتدة طهر اربعة اشهر وقاعدة في ما لكي يقرر
ومن بعده لا وجه للنقض هكذا يقال بلا نقد عليه ينظر
واما ممتدة الحيض فالفتى به كما في حيض الفتح تقدير طهرها بشهرين
فستة اشهر لا اطهار وثلاث حيض بشهر احتياطا ثلاثة اشهر بالاهلة
لو في الغرة والافبا الايام بحجر وغيره ان وطيت في الكل ولو حكا كالخلوة ولو
فاسدة كما سئل ولورضيها تجب العدة لا المهر قنية والعدة للموت اربعة
اشهر بالاهلة لو في الغرة كما مر وعشر من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى
الموت مطلقا وطيت اولا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج
عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كالمرضع وهي واقعة الفتوى
فلترجع وفي حق امه تحيض لطلاق او فسخ حيضتان لعدم التجزئ
وفي امه لم تحض لطلاق او فسخ او مات عنها زوجها نصف الحرة لقبول
التصنيف وفي حق الحامل مطلقا ولو امه او كتابية او من زنا بان تزوج
حبل من زنا فدخل بها ثم مات او طلقها اعتد بالوضع جواهر الفتاوى وضع
جميع حملها لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج اكثر الولد كالكل
في كل الاحكام الا في حملها للازواج احتياطا ولاجرة بخروج الراس ولو مع
الاقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من الميمنة لولا قل من سنتين ثم
باقية الاكثر ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق وولدت لاقل من نصف
حول من موته في الاصح لمعوم آية واولات الاحمال وفيمن حبلت بعد موت الصبي
بان ولدت لنصف حول فاكتر عدة الموت اجماعا لعدم الحمل حين الموت
ولا نسب في حاله اذ لا ماء للصبي نعم ينبغي ثبوته من المراهق احتياطا ولو
مات في بطنها ينبغي بقاء عدتها الى ان ينزل او تبلغ حد الاياس تنس
وفي حق امرة الفار من الطلاق الباين ان مات وهي في العدة ابعدا لاجلين
من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطا بان ترضى اربعة اشهر وعشرا
من وقت الموت منها ثلاث حيض من وقت الطلاق ثماني وفيه قصور
لانهما لو لم ترضىها حيضا تعتد بعدها بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها

تبقى

مط
صور انتقال العدة

تبقى عدتها حتى تبلغ الاياس فتح وقيد بالباين لان لمطلق الرجعي بالموت
اجماعا والعدة فيمن اعتقت في عدة رجعي لا عدة الباين ولا الموت ان تتم
عدة حرة ولو اعتقت في احداهما اي الباين او الموت فعدة امه لبقا النكاح
في الرجعي دون الاخيرين وقد تنقل العدة ستا كاملة صغيرة منكوبة طلقت
رجعيا فتعتد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلاثا
فاعتد طهرها لا يأس تصير بالاشهر فعاد دمها تصير بالحض فمات زوجها
تصير اربعة اشهر وعشرا ايسة اعتدت بالاشهر ثم عاد دمها على جاري
عادتها او حبلت من زوج آخر بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت
بالحيض لان شرط الخليفة تحقق الياس عن الاصل وذلك بالعجز الدائم الى
الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه
قال في البحر بعد حكاية ستة اقوال مصححة واقره المص لکن اختار الهنسي ما
اختاره الشهيدانها ان رآه قبل تمام الاشهر استأنفت لبعدها قلت
وهو ما اختاره صدر الشريعة ومن لا خسر والباقي في اقره المص في باب الحيض
وعليه فانكاح جائز وتعتد في المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها
وفي الجوهر والمجتبي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا
التصحيح او لم يرضي المهداية وفي النهر انه اعدل الروايات وتامه فيما علقته
على الملتقى والصغيرة لو حاضت بعد تمام الاشهر لا تستأنف الا اذا حاضت في
اثنائها فتستأنف بالحيض كما تستأنف العدة بالشهور من حاضت حيضة او
ثنتين ثم ايسر تخو زاعن الجمع بين الاصل والبدل والاياس سنه
للمرؤية وغيرها خمس وخمسون عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى
على خمسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض
حكم باياسها وعدة المنكوبة نكاحا فاسدا فلا عدة في باطل وكذا موقوف
قبل الاجازة اختيارا لكن الصواب ثبوت العدة والنسب بحجر والموطوءة بشبهة
ومنه تزوج امرة الغير غير عالم بحالها كما سيجي والموطوءة بشبهة ان تقيم
مع زوجها الاول وتخرج باذنه في العدة لقيام النكاح بينهما انما حرم
الوطئ حتى تلزمه نفقتها وكسوتها بحجر يعني اذا لم تكن عالمة راضية كها
سيجي وام الولد فلا عدة على مديرة ومعتقة غير الایسة والحامل فمات
عدتها بالاشهر والوضع الحيض للموت اي موت الواطئ وغيره كفرقة او شراكة
لان عدة هؤلاء التعرف برآة الرحم وهو بالحيض ولم يكتف بحیضة احتياطا
ولا اعتداد الحيض طلقت فيه اجماعا واذا وطيت المعتدة بشبهة ولو من
المطلق وجب عدة اخرى لتجدد السبب وتداخلنا والمرئ من الحيض منها
وعليها ان تتم العدة الثانية ان تمت الاولى وكذا بالاشهر او بها لو معتدة
وفاة فلو حذف قوله والمرئ منهما العمها وعم الحامل لو حبلت فعدتها الوضع

المعتدة الوفاة فلا يتغير بالحمل كما مر وصحة في البدايع ومبدأ العدة بعد
 الطلاق وبعد الموت على الفور وتنقضي العدة وان جهلت المرأة بها أي
 بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمضيها سواء اعترف بالطلاق او
 انكر فلو طلق امراته ثم انكر واقامت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة كان
 ادعته عليه في سؤال وقضى به في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لانما القضا
 بترأذيه وفي الطلاق المبرم من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد ايام عدلا
 ففرض بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضا بخلاف ما لو اثنى بطلاقها منذ
 زمان ماض فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا نفيا للتمتة الواضحة لكن
 ان لذنبه في الاسناد او قالت لا ادري وجبت العدة من وقت الاقرار ولها
 النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه ان وطئها لم يدرى ان اختيار
 ولا نفقة ولا سكينة ولا سكنى لها لقبول قولها على نفسها خائفة وفيها اباؤها
 ثم اقام معها زمانا ان مقربا بطلاقها تنقضي عدتها الا ان منكرها وفي اول طلاق
 جواهر الفتاوى اباؤها واقام معها فان اشتهر بطلاقها فيما بين الناس تنقضي
 والا لا وكذا لو خالها فان بين الناس واشهد على ذلك تنقضي والا لا هو الصحيح
 وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقضي زجر انتهى وجنيد فبدأوها من وقت الثبوت
 وان ظهور ومبدأها في النكاح الفاسد بعد التقريب من القاضي بينهما ثم لو
 وطئها حد جهره وغيره وقيد في البحر بحثا لكونه بعد العدة لعدم
 الحد بوطئ المفردة او الماركة اي اظهار العزم من الزوج على ترك وطئها
 بان يقول بلسانه تركتك ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لو بحضرتها
 والا لا لا مجرد العزم لوم دخوله والا فيكفي تفرق الابدان والخلو في النكاح
 الفاسد لا تجيب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ
 جهره ولا تعتد في بيت الزوج بترأذيه قالت مضت عدتي والمدة
 تحمله وكذبها الزوج قبل قولها مع حلقها والا تحمله المدة لا لا
 الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالقدر المذكور
 ولو بالحيف فاقبلها الحرة ستون يوما ولا مائة اربعون ما لم تدع السقط كما
 مر في الرجعة وما لم يكن طلاقها معلق بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين
 للنكاح كاس في الحيف تلح نكاحا صحيحا معتدته ولو من فاسد وطلقها
 قبل الوطئ ولو حقا وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة
 في يده بالوطئ الاول لبقا اثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشر
 المبنية على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني في قول زفر لا عدة
 عليها فتحل للزوج ابطالها المص بما يطول وجزم بان القاضي المقلد اذا
 خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كالوارثي الا ان ينص السلطان
 على العمل بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيا زفريا وهذا لم يقع بل الواقع

انما يصدق الامين
 فيما لا يخالفه الظاهر

القاضي المقلد

خلافه فليحفظ ذميمة غير حامل طلقها ذميا او مات عنها لم تعتد عند ابي
 حنيفة اذا اعتقدوا ذلك لامرنا تركهم وما يعتقدون ولو كانت الذميمة
 حاملا تعتد بوضعه اتفاقا وقيد الولو الحى بما اذا اعتقدوها والذميمة
 لو طلقها مسلم او مات عنها تعتد اتفاقا مطلقا لان المسلم يعتد به وكذا
 لا تعتد بسببية افتراق بقاين الدارين لان العدة حيث وجبت وجبت
 حقا للعباد والحري ملحق بالحمل فلا يصح تزوجها الا لانها
 معتدة بل لان في بطنها ولذا ثبت النسب كحريمية خرجت اليها مسلمة او
 اودمية او متامنة ثم اسلمت او صارت ذميمة لما مر انه ملحق بالحمل الا الحامل
 لما مر وكذا لا عدة لوتزوج امرأة الغير ووطئها عا لما بذلك وفي نسخ المتن
 ودخل بها ولا بد منه وبه يفتى ولهذا يجد مع العلم بالحرمية لانه زنا والمزني
 بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية لوزنت المرأة لا يقر بها زوجها
 حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسبق مائة زرع غيره فليحفظ لغرابته
 بخلاف ما اذا لم يعلم حيث تحرم على الاول الى ان تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها
 على الاول لانها صارت ناشزة خائفة **قلت** يعني لو عالمة راضية كما مر
 فتدبر **فروع** ادخلت منه فرجها هل تعتد في البحر نعم بحثا نعم لاحتياجها
 لتعرف برأه الرحم وفي النهر بحثا ان ظهر حملها نعم والا لا وفي القينة ولدت
 ثم طلقها ومضى سبعة اشهر فنكحت آخر لم يصح اذ لم تحض فيها ثلاث
 حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحيض لا تحبل وفيها
 طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما معلوما
 عند الناس لم تقع الثلاث والاتقع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينه
 بعد انكاره فلو برهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم يقبل بجر وفيه عن
 الجوهرة اجزها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا او اتاهها منه كتاب على
 يد ثقة بالطلاق ان الكبرى اياهه حق فلا بأس ان تعتد وتتزوج وكذا لو قالت
 امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس ان ينكحها وفيه عن كافي الحاكم لو
 شكك في وقت موته تعتد من وقت تستيقن به احتياطا وفيه عن المحيط كذبته
 في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وله نكاح اختها عملا بخبرها بقدر الامكان
 ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح اختها في الاصح فتنة
 لو مات دون المعتدة **فصل في الحداد** تجازن باب احد ومد
 وفرو روى بالجيم وهو لغة كما في القاموس ترك الزينة للعدة وشرع عاترك
 الزينة ونحوها المعتدة باين او موت تحت بضم الحاء وكسرهما كما مر مكلفة مسلمة
 ولوامة منكوبة بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله اذا كانت معتدة بت او
 موت وان امرها المطلق والميت بتركه لانه حق الشرع اظهار التأسف
 على فوات نعمة النكاح بترك الزينة بحلى او حريرا وامتناسا بضيق

طالع
 من لا تحيض لا تحبل

الانسان والطيب وان لم يكن لها كسب الا فيه والرهن ولو بلا طيب كزيت
خالص والاكل والحنا وليس المعصفر والمزعفر ومصبوغ بمغرة او ورس الابدع
راجع للجمع اذ الضرورات تبیح المحظورات ولا بأس باسود وازرق ومعصفر
خلق لا راحة له لا حداد على سبعة كافر وصغيرة ومجنونة ومعتدة عتق
كوف عن ام ولده ومعتدة نكاح فاسد او وطى بشبهة او طلاق رجعي وبياح
الحداد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة حقه فتح
وينبغي حل الزيادة على الثلاث اذ ارضى الزوج او لم تكن مزرقة فهو في
التأخير خائنه ولا تغدر في لبس السواد وهي ائمة الا الزوجة في حق زوجها
فتغدر الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهره منعها من السواد تا سفا على
موت زوجها فوق الثلاث وفي النهر لو بلغت في العدة لزما الحداد فيما بقي
والمعتدة اي معتدة كانت عتيق فتعم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخالية
فتخطب اذا لم يخطبها غيره وترضى به فلو سكنت فقولان تحرم خطبتها بالكرس
وتضم وصح التعريض كإريد التزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا لا افضاء
الى عداوة المطلق ومفاده جوازه لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطى بشبهة نهى
لكن في الفتاوى عن المصنفات ان بنا التعريض على الخروج ولا يخرج معتدة رجعي
وبين باى فرقة كانت على ما في الظهيرية ولو مختلفة على نفقة عدتها في الاصح
اختيار او على السكنى فيلزمها ان تكتري بيت الزوج معراج لو حرة او امة
او امة مبوأة ولو من فاسد مكلفة من بيتها اصلا لا ليلا ولا نهارا ولا الى
صحن دار فيها منازل لغيره ولو باذنه لانه حق الله بخلاف خواتمه لتقدم
حق العبد ومعتدة موت تخرج في الجديدين وتبيت أكثر الليل في منزلها
لان نفقتها عليها فيحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالمطلقة
فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في القنية خروجا لاصلاح ما لا بد لها منه
كزراعة ولا وكيل لها طلقت او مات وهي زائرة في غير مسكنها عادت اليه
فورا لوجوبه عليها وتعتدان اي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه
ولا يخرجان منه الا ان تخرج او يهدم المنزل او تخاف انه داه او تلف
مالها او لا تجد كرا البيت وتخذ لك من الضرورات فتخرج لاقرب موضع
اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج ولو لم يكفها نصيبها من الدار اشترت
من الاجانب مجتبي وظاهره وجوب الشراء لو قدرة او الكرا بحجر واقره
اخره والمصنف قلت لكن الذي رايته بنسختي المجتبي استترت من
الاستئثار فليحجر ولا بد من ستره بينهما في البايين ليلا يختلي بالاجنبية ومفاده
ان الحائل يمنع الخلوة المحرمة وان ضاق المنزل عليها او كان الزوج فاسقا
فخروجه اولى لان مكثها واجب لا مكثه ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال
وحسن ان يجعل القاضي بينهما امرأة ثقة تزرق من بيت المال بحجر عن

تأخير الجمع قدرة على الخلوة بينهما وفي المجتبي الافضل للخلوة بستر ولو
فاستقيا امرأة قال ولها ان يسكنها بعد الثلاث في بيت اذ لم يلتقيا التقا الا الزوج
ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا
ولكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تتعذر عليها مفارقتهم فيسكنان في
بيتهما ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقا الا الزوج هل له ذلك قال نعم
واقره المصنف ابانها او مات عنها في سفر ولو في مصر وليس بينهما بيت
مصر هامة سفر رجعت ولربين مصر هامة وبين مقصدها اقل مضت
وان كانت تلك اى مدة السفر من كل جانب منها لا يعتبر ما في ميمته وميسره
فان كانت في مفازة خيبر بين رجوع ومضى معها الى اولاد في الصورتين
والعود احمد لتعتد في منزل الزوج ولكن ان مرت بما يصلح للاقامة كافي
البحر وغيره زاد في النهر وبين مقصدها سفرا وكانت في مصر او قرية
تصلح للاقامة لتعتد ان لم تجد محرا اتفقا وكذا ان وجدت عند الامام
ثم تخرج محرم ان كان وتنتقل المعتدة المطلقة بالبادية مع اهل الكلا
في محفة او خيمة مع زوجها ان تضررت بالملك في المكان الذي طلقها به فله
ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي بحجر ومطلقة
الرجعي كالباين فيما مر غير انها تمنع من مفارقتها زوجها مدة سفر لقيام
الزوجة بخلاف المبانة كما مر **فروع** طلب من القاضي ان يسكنها بحواره لا
يحببه وانما تعتد في سكن المفارقة ظهيرية قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا
النفقة تا تأخر خائنه لا تمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبي قلت
مر عن البرازية خلافه لكن في البدايع له منعها التحصين مائة كتابية
ومجنونة وام ولدا عتقها فيلحفظ **فصل** في ثبوت النسب
الشرعية الحمل سنتان لحجر عايشة كما مر في الرضاع وعند الائمة
الثلاثة اربع سنين واقلها سنة اشهر اجماعا فيثبت نسب ولد
معتدة الرجعي ولو بالاشهر لا ياسها بدايع وفاسد النكاح في ذلك كصحي
فتستأني وان ولدت لاكثر من سنتين ولو لعشرين سنة فاكثر لاحتمال
استداد طهرها وعلوقها في العدة مالم تقر عتق العدة والمدة تحمله وكانت
الولادة رجعية لو في الاكثر منها او لتامها لعلوقها في العدة لا في الاقل للشك
وان ثبت نسبها كما ثبتت بلا دعوة احتياطاً في مشوثة جات به لاقل منهما
من وقت الطلاق لجواز وجوده وقته ولم تقر عتقها كما مر وان لتامها لا
يثبت النسب وقيل يثبت لتصور العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة
انه الصواب لا بدعوتها لانه التزمه وهي شبهة عقد ايضا والا اذا ولدت
توأمين احدهما لاقل من سنتين والاخر لاكثر والا اذا ملكها فيثبت ان ولده
لاقل من ستة اشهر من يوم الشراء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق

وكالطلاق سائر اسباب الفرقة بدائع لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي
ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منها وان لم تصدقه المرأة في رواية
وهي الاوجه فتح ويثبت نسب ولدا المطلقة ولو رجعا المراهقة المدخول
بها وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من الاقل غير المقررة بانقضاء عدتها
وكذا المقررة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار اذا لم تدع حبالا فلوا دعت
فكبا لفة لاقل من تسعة اشهر من طلقها لكون العلوق في العدة والا لاكونه
بعدها لانها الصغرى يجعل سكوتها كالاقرار عصى عدتها فلوا دعت حبالا
فهى ككبيرة في بعض الاحكام لا اعترافها بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة
الموت لاقل منها من وقت اى الموت اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها
اما الصغرى فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت والا لا
ولو اقرت بمضيها بعد اربعة وعشر فولدت لستة اشهر لم يثبت واما
الايسة فلما يصح لان عدة الموت بالاشهر لكل الاحمال زيلعي وان ولدت
لاكثر منها من وقت لا يثبت بدائع ولولها فكا لاكثر بحسبنا وكذا المقررة
بعضها لو لاقل من اقل مدته من وقت الاقرار ولاقل من اكثرها من وقت
البت للتيقن بكذبها والا لا يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقرار واكتفاء بالقابل
قيل وبرجل او حبل ظاهر وهل تكفى الشهادة بكونه كان ظاهرا في البحر بحسبنا
او اقرار الزوج به بالحبل ولوا نكر تعيينه تكفى شهادة القابلة اجماعا كما تكفى
شهادة القابلة اجماعا كما تكفى في معتدة رجعي ولدت لاكثر من سنتين
لا اقل او تصديق بعض الورثة في حق المقرين وانما يثبت النسب في حق
غيرهم حتى الناس كافة ان ثم نصاب الشهادة بهم بان شهد مع المقر رجل
آخر وكذا الوصدة المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب
ولا ينفع الرجوع والا يتم نصابا بها لا يشارك المكذبين وهل يشترط لفظ
الشهادة ومجلس الحكم الاصح لانظر الشبهة الاقرار وشروط العدد ونظر الشبهة
الشهادة ونقل المص عن الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فقول
شيخنا وينبغي ان لا تشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف
تشرط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية قنامل وليس اجمع
ولو ولدت فاختلفا في المدة فقالت المرأة تلختني منذ نصف حول وادعى
الاقل فالقول لها بلا يمين وقال تخلف وبه يفتى كما سيحى في الدعوى
وهو اى الولد ابنه لشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حملها لها على
الصلاح قال ان تلختها ففى طالق فنلحقها فولدت لنصف حول منذ تلحقها
لزومه نسبة احتياطا لتصور الوطى حالة العقد ولو ولدت لاقل منه
لم يثبت وكذا لاكثر ولو يبيوم لكن بحث فيه في الفتح واقره في البحر ولزومه
مهمها لجعله فاحيا حكا ولا يكون به محصنا نهائيه على طلاقها بولادتها لم

تطلق بشهادة امرأة بل بحجة تامة خلا فالحمل كما هو ولو اقر المعلق مع ذلك
بالحبل او كان ظاهرا طلقت بالولادة بلا شهادة لاقراره بذلك واما النسب
ولو ازمه كأمومية ان كان بها حبل فهو منى فشهدت امرأة ظاهريه غير
القابلة بالولادة فهي ام ولده اجماعا ان جات به لاقل من نصف حول من وقت
نقائه وان لاكثر منه لا لاحتمال علوقه بعد نقائه قيد بالتعليق لانه لو قال
هذه حامل منى ثبتت نسبة المستتين حتى ينفية غايه قال الغلام هو ابني ومات
المقر فقالت امه المعروفة بحجوية الاصل والاسلام وبانها ام الغلام انا
اسرته وهو ابني يرثها استخانا فان جهلت حريتها او امومتها لم ترث
وقوله فقال وارثه انت ام ولد ابني قيد اتفاقا اذ الحكم كذلك لو لم يقل
شيئا او كان صغيرا كما في البحر او كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها
وقته او قال وارثه كانت زوجة له وهي امه لا ترث في الصور المذكورة
وهل لها مهر المثل قيل نعم زوج امته من عبده فجات بولد فادعاه المولى لم
يثبت نسبة للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ وعشق الولد وتقصير
الامة ام ولده لاقراره ببيتوته وامومتها ولدت امته الموطوءة له ولدا توقف
ثبوت نسبة على دعوته لصعق فراشها كامة مشتركة بين اثنين
استولدها واحد عبارة الدرر استولداها ثم جات بولد لا يثبت النسب
بدونها لحمة وطبها كام ولد كاتبتها مولاهما وسيحى في الاستيلاد ان
الفراس على اربع مراتب وقد اتفقوا بقيام الفرش بلا دخول كزوج المفرج
بمشرقية بينهما سنة فولدت لستة اشهر منذ تزوجها بقصوره كرامة
او استخدا ما فتح لكن في النهر الاقتصار على الثاني اولى لان طي المسافة
ليس من الكرامة عندنا لكن في عقايد الفقهاء في جزم بالاول تبع المفتي
الثقلين الشافعي بل سبيل عما يحكى ان الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء
هل يجوز فقال خرق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عند اهل
السنة والابن بالمعجزة لانها اثر دعوة الرسالة وبادعائها يكفر فورافلا
كرامة وتامة في شروح الوهابية من السير عند قوله **هـ هـ**
هـ ومن لوى قال طي مسافة **هـ** يجوز جهول ثم بعض يكفر **هـ**
هـ وابنائها في كل ما كان خارقا **هـ** عن الشافعي النجم يروى وينصر **هـ**
اي ينصر هذا القول بكتا بنص محمد انا نؤمن بكم مات الاولياء غاب عن امراته
فتزوجت باخر وولدت اولادا ثم جاء الزوج الاول فالاولاد للثاني
على المذهب الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما في الحاشية والجوهرة
والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوى ان
احتمله الحال لكن في آخر دعوى المجمع حكى اربعة اقوال ثم افتى بما اعتقه
المص وعلله ابن الملك بانه المستفرض حقيقة فالولد للفرش الحقيقي

وان كان فاسداً وتامه فيه فراجع **فروع** تلح امة فطلقها فشرها
فولدت لاقل من نصف حول مذكرها لزمه والا الا المطلقة قبل
الدخول والمبانة سنتين فذطلقها لكن في الثانية يثبت سنتين
فاقل وفي الرجعي لاكثر مطلق بعد ان يكون لاقل من نصف حول مذكرها
في السيلتين وكذا لو اعتقها بعد الشرا ولو باعها فولدت لاكثر من الاقل
مذبا عنها فادعاه هل يقتصر لتصدق المشتري قولان مات عن ام ولده او
اعتقها فولدت لدون سنتين لزمه ولاكثر الا ان يدعيه ولو تزوجت
في العدة فولدت سنتين من عتقه او موته ونصف حول فاكثرتزوجت
وادعياء معا كان للمولى اتفاقا لكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت
ام الولد بلا اذنه فانه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بآين فولدت
لاقل من سنتين مذبانة ولاقل من الاقل مذكرزوجت فالولد الاول
لفساد نكاح الآخر ولاكثر منهما مذبانة ونصف حول مذكرزوجت
فالولد الثاني ولو لاقل من نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح
ولو لاقل منهما ونصف في عدة البحر بخلاف الاول لكنه نقل هنا عن الرابع
ان الثاني معلل بان اقدمها على التزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم بالعد
فالنكاح فاسد وولدها الاول ان امكن اثباته منه بان تلد لاقل من سنتين
مذطلق او مات ولو تلح امرأة فجات بسقط سنتين الخلق فان لاربعة اشهر
فتسبه للثاني وان لاربعة الا يوما فتسبه للاول وفسد النكاح الكل من
البحر **قلت** وفي مجمع الفتاوى تلح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب
منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل والله اعلم **باب الحضانة**
يفتح الحاد كرها تربيتة الولد تثبت للام **الفصلية** ولو كانت **أوصية** او **موجوسية**
او بعد الفرقة الا ان تكون مرفقة فحتى تسلم لانها تحبس لو فاجرة فجورا
يعتصم الولد به كزنا وغنا وسرفة ونيابة كما في البحر والنهر بخلاف المصنف
والذي يظهر العمل باطلاقهم كاهو مذهب الشافعي ان الفاسقة بترك الصلاة
لا حضانة لها وفي القنية الام احق بالولد ولو سيرة معروفة بالفجور
مالم يعقل ذلك او غيب مامونة ذكره في المجتبى بان تلح كل وقت وتترك
الولد ضايعا او تكون امة او ام ولدا ومديرة او مكاتبة ولدت ذلك الولد
قبل الكتابة لا اشتغال من خدمة المولى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به
لانه للمولى تجبتي او متزوجة بغيب محرم الصغير او ابنت ان تربيه مجانا و
الحال ان الاب معسر والعمة تقبل ذلك اي تربيته مجانا ولا تمنعه عن الام
قيل للام اما ان تمسكه مجانا او تدفعه للعمة على المذهب وهل يرجع العم
او العمة على الاب اذا اليسر قيل نعم تجبتي والعمة ليست بقيد فيما يظهر
وفي المنية تزوجت ام صغير ثوى في ابوه وارادت تربيته بلا نفقة مقدرة

واراد وصيه تربيته بها دفع اليها الا اليه ابقا لاله وفي الحادى تزوجت
باجنبى وطلبت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه مجانا ولا حضانة له فله ذلك
ولا تجبر من لها الحضانة عليها الا اذا تعينت لها بان لم ياخذ ثدى غيرها ولم
يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خائنه ويحجى في النفقة واذا سقطت الام
حقها صارت كميته او متزوجة فتنتقل للمدة تجر ولا تقدر الحاضنة على
ابطال حق الصغير فيها حتى لو اختلعت على ان تترك ولدها عند الزوج
صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد فليس لها ان تبطل بالشرط ولو لم يوجد
غيرها اجبرت بلا خلاف فتح وهذا يعم ما لو وجد وامتنع من القبول تجر
وحينئذ فلا اجرة لها جوهره وتتحق الحاضنة اجرة الحضانة اذا لم تكن
منكوحة ولا معتدة لابيها وهي غير اجرة ارضاعه ونفقته كما في البحر عن السراجية
خلافا لما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية للباقي عن البحر
المحيط سئل ابو حفص عن لها اساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على
الاب سكنها جميعا وقال نجم الائمة المختار ان عليه السكنى في الحضانة وكذا
ان احتاج الصغير الى خادم يلزمه الاب به وفي كتب الشافعية مونة الحاضنة
في مال المحضون والا فعلى من تلزمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا تقضية فيفتى
به ثم حرران الحضانة كالارضاع ثم اى بعد الام بان ماتت او لم تقبل او سقطت
حقها او تزوجت باجنبى ام الام وان علت عند عدم اهلية القرى ثم الام
وان علت بالشرط المذكور واما ام ابى الام فتخرج عن ام الاب بل عن الحالة
ايضا تجر ثم الاخت لاب وام ثم لام لان هذا الحق لقراءة الام ثم الاخت لاب
ثم بنت الاخت لا بوبن ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذلك ثم خالة الام كذلك
ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الامهات والاباء هذا الترتيب ثم العصباء
بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم بنوه
كذلك ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالاولع ثم الاسن اختيار سوى فاسق ومعتق
وابن عم لمشتهاة وهو غير مامون اذ لم يكن عصبة فلزوى الارحام فتدفع للاخ
لام ثم لابنه ثم العم لام ثم الخال لا يرث ثم لام برهان وعيني فان تساوا فاصلم
ثم اوردتهم ثم البهائم ولا حق لولد عم وعمة وخال وخالة لعدم المحرمية والحاضنة
الزمية ولو موجوسية مسلمة مالم يعقل دينيا ينبغي تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه
حينئذ ثمس او الى ان يخاف ان يالف الكفر فيخرج منها وان لم يعقل دينيا تجر
الحاضنة بسقط حقها بنكاح غير محرمه اي الصغير وكذا يسكنها عند المغيضين
له لما في القنية ولو تزوجت الام باخر فاسكنه الام في بيت الراب فلا لب
اخذة وفي البحر قد ترددت فيما لو اسكنته الحالة ونحوها في بيت اجنبى
عازبة والظاهر السقوط قياسا على مامر لكن في النهر والظاهر مع الفرق
البين بين زوج الام والاجنبى قال والرحم فقط كابن العم كلاجنبى وتعود

مط
اختلاف سنة

الحضنة بالفرقة البينة لروال المانع والقول لها في نفق الزوج وكذا في تطليقه
ان ابرهته لان عينته والحاضنة اما او غيرها احتبه بالعلام حتى يتغنى عن
الحساء وقد يسبع وبه يفتى لان الغالب ولو اختلفا في سنة فان اكل وشرب
ولبس واستنحى وحده وودع اليه ولو جبر والا لا والام والجدة لام اولاب
احق بها بالصغيرة حتى يخض اي تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حضنها
فانقول للام بحجر جثا واقول بيبغي ان يحكم سننها ويعمل بالغالب وعند
مالك حتى يحتمل الغلام وتنزج الصغيرة ويدخل بها الزوج عتي وعيها
احق بها حتى تشتت وقد يرتفع وبه يفتى وبنيت احد عشر مشهارة اتفاقا
زيلي عن محمد ان الحكم في الام والجدة كذلك وبه يفتى لكثرة الفساد زيلي
واقاد انه لا تسقط الحضنة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية
عن الثاني اذا كان يستأنس بها كما في القنية وفي الظهيرية امرأة قالت هذا
ابنك وقد ماتت امه فاعطته نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت وهي في
منزلي واراد اخذ الصبي يمنع حتى يعلم القاضي امه وتخصر فتأخذه لانه اقرب
بانها جدته وحاضنته ثم ادعى احقية غيرها واذا محتمل فان احضر الاب امرأة
فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة لا ما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي
ام هذا الصبي فالقول للرجل والمرأة التي معه ويرفع الصبي اليها لان الفراش
لها فيكون الولد لها كزوجين بينهما ولد فادعى الزوج انه ابنه لانها بل من
غيرها وعلمت فقالت هو ابني لانه حكم بكونه ابنا لها لما قلنا وكذا لو قالت
الجدة هذا ابنك من بنتي الميتة فقال هل من غيرها فالقول له وياخذ
الصبي منها وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لامع بفتك وكذبته الجدة
وصدقتها المرأة فالاب اولى به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد انكر
كونها جدته فيكون منكر الحق حضانتها وهي اقرب له بالحق انتهى ملخصا
لا خيار للولد عندنا مطلقا ذكر اكان او انتي خلا فالشافي **قلت** وهذا
قبل البلوغ اما بعده فيخير بين ابويه وان اراد الانفراد فله ذلك مويد زاده
معزيا للمنية وافاده بقوله بلغت الجارية مبلغ النساء بكر اضمها الاب
الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها راي فتسكن حيث احبت
حيث لا خوف عليها وان ثيبا لا يضمها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها فلا لاب
والجد ولاية الضم لا غيرها كما في الابتداء بحجر عن الظهيرية والغلام اذا عقل
واستغنى براه ليس للاب ضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه
فله ضمه لدفع فتنة او عار وتاديبه اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا
ان يتبرع بحجر والجد بمنزلة الاب فيه فيما ذكر وان لم يكن لها اب ولا جد
ولكن لها اخ او عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يمكن من ذلك
وكذا الحكم في كل عصبية ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا

غيرها

غيرها من العصبية او كان لها عصبية مفسدة فالنظر فيها الى الحاكم فان كانت
مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والا وضعا عند امرأة امينة قادرة على
الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب لانه جعل ناضرا للمسلمين ذكره العيني
وغيره واذ بلغ الذكور حدا الكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا او يوجروهم
وينفق عليهم مزاجهم بخلاف الاناث ولو الاب مبذرا يدفع كسب الابن
الى امين كما في سائر الاملاك مؤيد زاده معزيا للخلاصة ليس المطلقة بائنا
بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت فلو بينهما تفاوت
يمكنه ان يبصر ولده ثم يرجع في زيارته له تمنع مطلقا لانه كان انتقال من محلة الى
اخرى شمى الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وعكسه لا لضرر الولد
بتخلقه باخلاق اهل السواد الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنا وقد نكحها
ثم اى عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الادار الحرب الا ان يكونا متامنين
وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها جدة وام ولدا اعتقت فلا
تقدر على مثله لعدم العقد بينهما الا باذنه كما يمنع الاب من اخراجه من بلد
امه بلا رضاها ما بقيت حضانتها فلو اخذ المطلق ولده منها لتزوجها جاز
له ان يسافر به الى ان يعود حق امه كما في السراجية وفيه المص في شرحه
بما اذا لم يكن له من يتنقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر وفي الحاوي له اخراجه
الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم كما في جانبها فيلحق **قلت** وفي
السراجية اذا سقطت حضنة الام واخذها الاب لا يجبر على ان يرسله
لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك واقتي شيخنا الرملي بانه
يسافر به بعد تمام حضانتها وبان غير هذا الاب من العصبية كالاب وغراه
للخلاصة والتا تاريخانية **فروع** خرج بالولد ثم طلقها فطالبت برده ان
اخرجه باذنها لا يلزم مردده وان يغير اذنها لزمه كما لو خرج به مع امه
ثم ردها ثم طلقها فعليه رده بحجر **باب النفقة هي لغة**
ما ينفعه الانسان على عياله وشرعا هي الطعام والسكنى وعرفا هي
الطعام ونفقة الغير تجب الغير باسباب ثلاثة زوجية وقرابة وملك
بداء بالاول للمناسبة مأمرا ولا نهى اصل الولد فتجب للزوجة بنكاح صحيح
فلو بان فساده او بطلانه رجع بما اخذته من النفقة بحجر على زوجها لانه
جزء الاحتباس فكل مجوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته مكفت وقاصر ووصي
زيلي وعامل ومقاتلة قاموا بدفع العدو ومضارب سافر بجال مضاربة
ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتها ولو صغير بدا في ماله لا على ابيه الا اذا
كان ضمنها كما في المهر لا يقدر على الوطئ لان المانع من قبله او فقير
ولو كانت سائلة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطيق الوطئ او تشتهى للوطئ
فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كما لو كانا

مط
كل مجوس لمنفعة غيره

صغيرين فقيرة او غنية موطوءة او لا كأن كان الزوج صغيرا او كانت وثقا
 او قرضا او معتوهة او كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تصلح للخدمة او لا يتناس
 ان اسلمها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة منعت نفسها للمهر دخل
 بها او لا ولو كله موجلا عند الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاه
 محشي الاشباه لانه منع بحق فتسحق النفقة بقدر حالها به يفتى ويخاطب
 بقدر وسعه والباقي دين الى الميرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان
 يطعمها ما ياكل بل يندب ولو هي في بيت ايها اذا لم يطالها الزوج بالنفقة
 به يفتى وكذا اذا طالها ولم تمتنع او امتنعت للمهر او مرضت في بيت الزوج
 فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت نذر اليه نقلت
 ونفقتها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره في الفتح وفي الحاشية مرضت عند
 الزوج فانتقلت لدار ايها ان لم يكن نقلها بحقة ونحوها فلها النفقة والا
 لا كما لا يلزمه مداواتها لا نفقة لاحد عشر مرتبة ومقبلة ابنه ومعتدة
 موت ومكروحة فاسدا وعدته وامة لم تبوا وصغيرة لا توطأ وخارجة من
 بيته بغير حق وهي ناشئة حتى تعود ولو بعد سفره خلافا للشافعي والقول
 لها في عدم النشور يمينها وتسقط به المفروضة لا المستدانة في الاصح كالمرث
 قيد بالخروج لانها لو ما نفقة من الوطئ لم تكن ناشئة وشمل الخرج الحكمي كائن
 كان المنزل لها فنعتة من الدخول عليها فهي كالحارثة مالم تكن سائلة النقلة
 ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان فانتنعت منه فهي ناشئة لعدم اعتبار الشبهة
 في زمانها بخلاف ما لو خرجت من بيت الغصب او ابت الذهاب اليه او السفر معه او
 مع اجنبي بعته لينقلها فلها النفقة وكذا لو اجرت نفسها لارضاع صبي وزوجها
 شريف ولم تخرج وقيل تكون ناشئة ولو اسلمت نفسها بالليل دون النهار وعكسه
 فلا نفقة لقص التليم قال في المجتبى وبه طرج عرف جواب واقعة الفتوى في
 زماننا لانه لو تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحها وبالليل عنده فلا
 نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر ومحبوسة ولو ظلمها الا اذا حبسها هو بدين
 له فلها النفقة في الاصح جوهره وكذا لو قدر على الوصول اليها في الحبس صير فيه
 كجسه مطلقا لكن في صحيح القدوري لو حبس في سجن السلطان فالصحيح
 سقوطها وفي البحر عن مال الفتاوى ولو خيف عليها الفساد تحبس معه عند
 المتأخرين ومريضة لم تنزف اى لا يمكنها الانتقال معه اصلا فلا نفقة لها وان
 لم تمنع نفسها لعدم التليم تقدر بحجر ومعضوبة كرها وحاجة ولو منفلا
 لامعه ولو بحجر لم فوات الاحتباس ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة لا نفقة
 السفر ولا الكرا امتنعت المرأة من الطحن والخبز ان كانت ممن لا تخدم او كان
 بها علة فعليه ان ياتىها بطعام مهيا والا بان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر
 على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها

مطلق
 بالنشور تسقط النفقة
 المفروضة لا المستدانة

ديانتة ولو شريفة لانه عليه السلام قسم الاعمال بين على وفاطمة فجعل اعمال
 الخارج على على والداخل على فاطمة مع انها سيدة نساء العالمين بحسب
 وتجب عليه آلة الطحن وآنية شراب وطبخ ككوز وجره وقدر ومغرفة وكذا
 ساير ادوات البيت كحصير ولبدو ونفقة وما يتنظف به ويزيل الوسخ كمشط
 واشنان وما يمنع الصنان ومداس رجلها وقامه في الجوهره والبحر وفيه
 اجرة القابلة على من استاجرها من زوجة او زوج ولو جاءت بلا استئجار
 قيل عليه وقيل عليها وتقرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة لتجدد الحاجة
 حرا وبدا للزوج الاتفاق عليها بنفسه ولو بعد فرض القاضي خلاصه
 الا ان يظهر للقاضي عدم اتفاقه فيقرض اى يقدر لها بطلبها مع حضرة ويأمر
 ليعطيها ان شكت مطله ولم يكن صاحب ما يدره لان لها ان تأكل من طعامه
 وتتخذ ثوبا من كراسه بلا اذنه فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة
 خلاصه وغيرها وقوله في كل شهر اى كل مدة تناسبه كيوم المحترف وسنة
 الدهقان وله الدفع كل يوم كما لها الطلب كل يوم عند المساء اليوم الاتي ولها
 اخذ كفيل بنفقة شهر فاكتر خوفا من غيبته عند الثاني وبه يفتى فتح
 وقيس ساير الديون عليه وبه افتى بعضهم جواب الفتاوى من كفاية الباب
 الاول ولو كفل لها كل شهر كذا ابد او وقع على الابد وكذا لو لم يقل ابد عند
 الثاني وبه يفتى بحسب وفيه عليها دين لزوجها لم يلتقيا قصاصا الا برضاها
 لسقوطه بالموث بخلاف ساير الديون وفيه اجرت دارها من زوجها وهما
 يسكنان فيه لا اجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيه باجر فطولبت
 به بعد سنة فقالت له اجبرتك بان المنزل بالكر عليك الاجر فهو عليها
 لانها العاقدة بزاريه ومفهومه انها لو سكنت بغير اجازة في وقف او
 مال يتيم او معد للاستغلال فالاجرة عليه فيلحفظ ويقدرها بقدر الغلا
 والرخص ولا تقدر بدراهم ودناير كما في الاختيار وعزاء الحص لشح
 المجمع للمص لكن في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شا القاضي فرضها اصنافا
 او قومها بالدراهم ثم تقدر بالدراهم وفيه لو قترت على نفسها فله ان
 يرفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه يضره كاليه
 ان يرفعها للقاضي لليس الثوب لان الزينة حقها وتتراد في الشنا حية
 وسرا ولا وما يدفع به اذى حر وبرد وحافا وفسا وحدها لانها رجا
 تغتزل عنه ايام حيضها ومرضها ان طلبته ويختلف ذلك يسارا او عسارا
 وحالا ولها اختيار وليس عليه خفيها بل خف آتتها مجتبى وفي البحر قد
 استفيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط عن الزوج
 ذلك بل يجب عليه وقد رايت من يامر بها بفرش امتعتها ولا ضيا فيه
 جبر عليها وذلك حرام لمنع كسوتها انتهى لكن قد منا في المهر عنه عن المتعق

لوزفت اليه بلاجهان يليق به فله مطالبة الاب بالنفقة الا اذا سكنت انتهى
وعليه فلوزفت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع به وفي عرفنا يلتزمون كثرة
المهر لكثرة الجهاد وقلة لقته ولا شك ان العروف كالشرط فينبغي العمل بما شر
كذا في النهروفيه عن قضا البحر هل تقضي بالنفقة حكم سنة قلت نعم
لان طلب التقرير بشرط دعوى فلا تسقط بمضي المدة ولو فرض لها كل يوم
او كل شهر هل يكون قضا مادام النكاح قلت نعم الا لما منع ولذا قالوا انبرا
قبل الفرض باطل وبعده يصح ما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في
العقد ان النفقة تموين من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصيف
لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقرير فيها ولو حكم بموجب العقد ما لكي يرى
ذلك فللحنفي تقديرها لعدم الدعوى والحادثه تبقى لو حكم الحنفى بفرضها
دراهم هل للشافعي بعده ان يحكم بالتموين قال الشيخ قاسم في موجبات
الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعي بالتموين ليس للحنفي الحكم بخلافه فيلحفظ
لوا اتفاقا بعد الفرض على ان تاكل معه ثم ينابطل الفرض السابق لرضاها
بذلك وفي السراجية كوز كسوتها دراهم ورضيت وقضى به هل لها ان
ترجع وتطلب كسوة فاشا اجاب نعم وقالوا ما بقي من النفقة لها فيقضى
باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا تمزقت
بالاستعمال المعتاد واستعملت معها اخرى فيفرض اخرى وتجب لخدمها
المملوك لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل غير خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها
او لم يخدمها لان نفقة الخادم بازاء الخدمة ولو جازها بخادم لم
يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل زاد وعليه يحجر بحشا لو
حره لامة جوهره لعدم ملكها موسر لا معسر في الاصح والقول له في الاعسار
ولو برهنا فيبنتها اولى خاتنه ولوله اولاد لا يلفيه خادم واحد فرض عليه
لخادمين او اكثر اتفاقا فتح وعن الثاني غنية زفت اليه بخدم كثير استحققت
نفقة الجميع ذكره المصنف قال وفي البحر عن الغاية وبه ناخذ قال وفي السراجية
وفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه
الفتوى ولا يفرق بينها بعجزه عنها بانواعها الثلاثة ولا بعدم ايضاه لو غايبا
حقها ولو موسرا وجوز الشافعي باعسار الزوج وتبعضها بغيبته ولو قضى
به حنفى لم ينفذ نعم لو امر شافعيها بقضى به نفذ اذا لم ير لش الامر والمأوى
يحجر وبعد الفرض يا مرها القاضي بالاستدانة لتجمل عليه وان ابى الزوج
اما بدون الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرحت بانها عليه ونوفت ولو انكر
ينتها فالقول له تجبى وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار
لو لو الزوج كافر وعم ويجبى الاغ ونحوه اذا امتنع لان هذا من العروف زيلجى
واختيار ويستصح قضي بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته ثم نفقة ليساره

نظر
يجب الاغ على نفقتها
اذا امتنع

في المستقبل او بالعكس وجب الوسط كما مر صاحت زوجها على نفقة كل
شهر على دراهم ثم قالت لا تكفيني زيدا ولو قال الزوج لا اطيق ذلك فهو
لازم فلا التفات لمقالتة بكل حال الا اذا تغير سعر الطعام وعلم القاضي
ان مادون ذلك المصالح عليه يلفيها فيجيزه فرض كفايتها فنقله المصنف عن
الخاتمة وفي البحر عن الذخيرة الا ان يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من
الناس فيوجب بقدر طاقتة وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر
على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها والنفقة لا تصير
دينا الا بالنقضاء او الرضا اى اصطلاحهما على قدر معين اصنافا ودراهم
فقبل ذلك لا يلزمه شئ وبعده ترجع بما انفقت ولو من مال نفسها
بلا امر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول له والبينة لها ولو انكرت اتفاقه
فالقول لها بيمينها ذخيرة وموت احدها وطلاقها ولو رجعا ظهر به
وخاتنه واعتمد في البحر بخا عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتمد المصنف في
جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها بالرجوع كيلا يتخذ الناس ذلك
صلة واستحسنة محشى الاشباه وبالاول افتى شيخنا لكن صحح الشربل الى
في شرحه للوهباينة ما بحثه في البحر من عدم السقوط ولو باينا قال وهو
الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فتأمل عند الفتوى يسقط المفروض لانها
صلة الا اذا استدانت بامر قاض فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح لما
مر انها كاستدانتة بنفسه وعجالة ابن الحال الا اذا استدانت بعد فرض
قاض ولو بلا امره فيحجر ولا ترد النفقة والكسوة المحجلة بموت او طلاق
عجلها الزوج او ابوه ولو قايمة به يفتى ببيع الفن ويسعى مدير ومكاتب
لم يعجز الماذون بالنكاح وبدونه يطالب بعد عتقه في نفقة زوجته
المفروضة اذا اجتمع عليه ما يعجز عن ادايه ولم يفده ذخيره ولو بنت المولى
لا تمتد ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل نفقة على امه ولو مكاتبه لتبعيته
للأم ولو مكاتبين سعى لامة ونفقته على ابيه جوهره مرة بعد اخرى اى لو اجتمع
عليه نفقة اخرى بعد ما اشتراه من علم به او لم يعلم ثم علم فرضى ببيع ثانيا
وكذا المشتري الثالث وهلم جرا لانه دين حادث قاله الكمال وابن الكمال
فا في الارر تبعا للمصدر وهو وتسقط بموته وقته في الاصح ويباع في دين
غيرها مرة لعدم التجدد وسجى في الماذون ان لغرما استسواه ومفاده
ان لها استسواه ولو لنفقة كل يوم يحجر قال وهل يباع في كفها ينبغي على قوله
الثاني المفتى به نعم كما يباع في كسوتها ونفقة الامة المتلوحة ولو مدبرة او ام ولد
اما المكاتبه فكالحره انما تجب على الزوج ولو عبد بالتبوين بان يدفعها اليه
ولا يستخدمها فلو استخدمها المولى او اهله بعد ها او بواها بعد الطلاق
لاجل انقضائها لعدة لا قبله اى ولم يكن بواها قبل الطلاق سقطت بخلاف حرة

نشرت فطلقت فعادت وفي البحر بحثا ففرضها قبل التوبة باطل ونفقات
الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن
أهل سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وام ولده وأهلها ولو ولد لها
من غير بقدر حالها كطعام وكسوة وبيت مفرد من دار له غلق زاد في الاختيار
والعيني ومرافق ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغي الافتقار به بحجر كفاها
لحصول المقصود هداية وفي البحر عن الحائنة يشترط أن لا يكون في الدار أحد
من أحماء الزوج يوذيتها ونقل المص عن الملتقط كفايته مع الإجماع لامع الضرائر
فلكل من زوجتيه مطالبة ببيت من دار على حدة ولا يلزمه إتيانها بمونسنة
وبأمره بالسكنى ما بين حيران صالحين بحيث لا تستوحش سراجه ومفاده أن
البيت بلا حيران ليس سكنا شرعيا بحجر وفي النهروان ظاهر وجوبها للبيت
خاليا عن الحيران لاسيما إذا خشيته على عقلها من سعة **قلت** لكن نظر
فيه الشربلا إلى بما مران ما لا حيران له غير مسكن شرعي فتنبه ولا يمنعها
من الخروج إلى الوالدين في كل جمعة أن لم يقدر على إتيانها على ما اختاره
في الاختيار ولو أبوها زمنا مثلا واحتاجها فعملها تعاهده ولو كافرا وان
أبى الزوج نتج ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحرم
في كل سنة لها الخروج ولهم الدخول زليعي ويمنعهم من الكينونة وفي نسخة
من البيتوة لكن عبارة من لا سكنين من القرار عندها به يفتي خائنه
ويمنعها من زيارة الأجانب وعبادتهم والوليمة وإن أذن كانا عاصيين
كما سرت باب المهمل وفي البحر له منعها من الغزل وكل عمل ولونير عالا جني
ولو قابلة أو مفسلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم إلا
الناذلة امتنع زوجها من سواها ومن الحمام إلا النفسا وإن جاز يلاتن من
وكشف عورة أحد قال الباقي وفيه فلا خلاف في منعها من العلم بكشف
بعضهن وكذا في الشربلا لية معزيا للحال وتفرض النفقة بأنواعها الزوجية
الغائب مدة سفر صيرفيه واستحسنة في البحر ولو فقودا وطفله ومثله
كبير زمن وانتهى مطلقا وأبوية فقط فلا تفرض للموكة وأخيه ولا يقضى
عنه دينه لأنه قضا على الغائب في ماله له من جنس حقه كسفر وطعام أما
خلافه فيقتصر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا عندنا وعلى من يقربه عند
للأمانة وعلى للدين ويبدأ بالاول ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا
المديون الابينة أو أقرها بحجر وسجي ولو اتفقا بلا فرض ضمنا بلا
رجوع وبالزوجية وبقرابة الولاد وكذا الحكم ثابت إذا علم قاض بذلك
أي بمال وزوجية ونسب ولو علم بأحدها احتج بالآخر ولا يمين
ولا بينة هنا لعدم الخصم وكفلها أي أخذتها كغيلة بما أخذته وجوباً في
الأصح ويجلفها معه أي مع الكفيل احتياطاً وكذا كل أخذ نفقة فلو ذكر

الضمير كإبن الحال لكان أولى أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة
ولا مطلقة مضت عدتها فان حضر الزوج وبرهن أنه أوفاهها النفقة طرقت
هي أو كفيلها بردها ما أخذت وكذا لو لم يبرهن ونكبت ولو أقرت طولت فقط
لا تفرض على غائب بأقامة الزوجة بينة على النكاح أو النسب ولا تفرض
أيضا أن لم يخلف مالا فاقامت بينة ليفرض عليه ويأمرها بالاستدانة ولا
يقضى به لأنه قضا على الغائب وقال زفر يقضى بها أي بالنفقة لآية أي
بالنكاح وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة فيفتي به وهذا من الست التي
يفتي بها بقول زفر وعليه فلو غاب ولزوجة وصغار تقبل بينتها على
النكاح أن لم يكن عالما به ثم يفرض لهم ويأمرها بالاتفاق أو الاستدانة
لترجع بحجر وتجب لمطلقة الرجعي والباين والفرقة بلا معصية لخيار
عنتي وبلوغ وتفريق بعدم كفاة النفقة والسكنى والكسوة إن طالت
المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمضى العدة على المختار بزأريه ولو
ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم تدع الحبل
فلها النفقة إلى سنتين من طلقها فلو مضت ثم تبين أن لا حبل فلا رجوع
عليها وإن شرط لاند شرط باطل بحجر ولو صالحها عن نفقة العدة أن بالاشهر
صح وإن بالحض لا للجهالة لا تجب النفقة بأنواعها المعتدة موت مطلقا
ولو حاملا إلا إذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاه فلها النفقة من كل المال
جودهره وتجب السكنى فقط للمعتدة فرقة بمعصيتها إلا إذا خرجت من بيته
فلا سكنى لها في هذه الفرقة فهست في كردة وتقييل ابنه لا غيرها من طعام وكسوة
والفرق أن السكنى حق الله فلا يسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة
بمعصيتها وتسقط النفقة بردها بعد البت أي إن خرجت من بيته وإلا
فواجبة فهست في لا يتملكن ابنه لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تحبس
فلها النفقة إلا إذا لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت لسقوط العدة بالحقاق
لأنه كالموت بحجر وهو يشير إلى أنه قد حكم بلحاظها والافتقار نفقة ما بعد
فليحفظ وتجب النفقة بأنواعها على الحر لطفله بعم الانثى والجمع الفقير الحر
فإن نفقة المملوك على مالكة والغني على ماله الحاضر فلو غاييا فعلى الأب ثم
يرجع أن أشهد لأن نوى الأديانة ولو كانا فقيرين فالأب يكتب أو يتكفف
وينفق عليهم ولو لم يتيسر انفق عليهم القريب ورجع على الأب إذا لا اليسر خير
ولو خاصته الأم في نفقتهم فرضها القاضي وأمره بدفعها للأم ما لم تثبت
خيانته فيدفع لها صابحا ومساء ويأمر من ينفق عليهم وصح صلحها عن نفقتهم
ولو بزيادة ليس بقدح تحت التقدير وإن لم تدخل طرحت ولو على
ما لا يكفهم زيدت بحجر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي
المدينة أب معسر وام موسرة توام بالام بالاتفاق ويكون ديناً على الأب وهي

او من الجد الموسر وفيها لا نفقة على الحق لا اولاده من الامة ولا على العبد
 لا اولاده ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم كما سيحكي وكذا يجب
 لولده الكبير العاجز عن الكسب كالثي مطلقا ومن ومن يلحقه العار بالكسب
 وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزيلعي والعيني وافتي ابو حامد بعد ما
 لطلبته زمانا كما بسط في القنية ولذا قيده في الخلاصة بذى رشد لا يشاركه
 اى الاب ولو فقيرا احد في ذلك لنفقة ابويه وعمره به يفتى ما لم يكن
 معسرا فيلحق باليت فوجب على غيره بالارجوع عليه على الصحيح من المذهب
 الا لام موسرة سحر قال وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره **فروع**
 لو لم يقدر الا على نفقة احدا ابويه فالام احق ولولده اب وطفل فالطفل احق
 وقيل يقسم بينهما وعليه نفقة زوجة ابويه وام ولده بل وتزويجه او
 تسريه ولولده زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها
 عليهم وفي المختار والملتقى ونفقة زوجة الابن على ابويه ان كان صغيرا
 فقير او زينا وفي واقعات المفتين لقدرى افتدى ويحبس الاب على نفقة
 امراه ابنه الغائب وولدها وكذا الام على نفقة الولد لترجع بها على الاب
 وكذا الابن على نفقة الام ليرجع على زوج امه وكذا الاخ على نفقة اولاده
 اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابعد اذا غاب الاقرب انتهى وفي العنوين
 من الرابع والثلاثين اجنبى اتفق على بعض الورثة فقال اتفقت بامر
 الوصى واقربه الوصى ولا يعلم ذلك الا بقول الوصى بعد ما اتفق يقبل قول
 الوصى لو المتفق عليه صغير انتهى وفيه قال اتفق على او على عيالى او اولادى
 فتعمل قيل يرجع بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه بامر رجوع بلا شرطه
 وكذا كل ما كان مطالبه من جهة العباد كجناية ومون مالية ثم ذكر ان
 الاسير من اخذه السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصنى فدرع الما مورحالا
 فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتى وليس على امه ارضاعه قضا
 بل ديانة الا اذا عينت فتجب كاسر في الحضانة وكذا الظير تجب على ابقا
 الاجارة بترزيبه ويستاجر الاب من ترضع عندها لان الحضانة لها والنفقة
 عليه ولا يلزم الظير المكث عند الام ما لم يشترط في القصد لا يستاجر الاب
 امه لو متلوحة ولو من مال الصغير خلا فاللذخيرة والمجتبى او معتدة رجعي
 وجاز في الباين في الاصح جوهره كاستيجار متلوحة لولده من غير هذا
 وهي حق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تاخذ
 الاجنبية ولودون اجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها زيلعي اى
 في الارضاع اما جرة الحضانة فلا لم كاسر والرضيع النفقة والكسوة
 والام اجر الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كالا استيجار وفي كل موضع
 جاز الاستيجار وجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون اسوة

الغرما لانها اجرة لا نفقة وتجب على مؤسر ولو صغيرا يسار القطرة
 على الارحح ونحوه الزيلعي والكال انفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار
 ان الكسب يدخل ابويه في نفقته وفي المبتغى للفقير ان يسرق من ابنه
 الموسر ما يكتفيه اذا لم يكن ولا قاضي ثمة والا اثر النفقة لاصوله ولو اباه
 ذخيره الفقرا ولو قادرين على الكسب والقول لتكرار اليسار والبينة لدرعية
 بالسوية بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي والمعتزلية
 القرب والجزئية فلوله بنت وابن ابن ابنت بنت واخ النفقة على البنت
 او بنتها لانه لا يعتبر الارث الا اذا استويا كجد وابن ابن فكارثها الا
 لم يحج كوالد ولو لدفعلى ولده لترجحه بابت وما لك لا يبيك وفي الخائنه له
 ام واب اب فكارثها وفي القنية له ام واب ام فعلى الام ولولدهم واب ام فعلى
 اب الام واستشكل في البحر بقولهم له ام وعم فكارثها قال ولولدهم وعم واب
 ام هل تلزم الام فقط ام كالارث احتمال وتجب ايضا لكل ذى رحم محرم
 صغيرا وانثى مطلقا ولو كانت الانثى بالغة صحيحة او كان الذكر بالغاً لكن
 عاجزا عن الكسب بنحو زمانة كهي وعته وفلج زاد في الملتقى والمختار ولا
 يحسن الكسب لحرقة او لكونه من ذوى البيوت او طالب علم فقرا حال في المجموع
 بحيث تحل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب بدائع بقدر
 الارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وكذا يجبر عليه ثم فرع على اعتبار
 الارث بقوله فنفقة من اى فقير له اخوات متفرقات موسرات عليهن
 اخا سا ولواخوة متفرقين فسدسها على الاخ لام والباقي على الشقيق كارثه
 وكذا لو كان معهن او معهم ابني معسر لانه يجعل كالميت ليصير وارثه
 ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب على الاشقا فقط لارثهم معها وعند التقدر
 يعتبر المعسرون احياء فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذى ام واخوات
 متفرقات والام والشقيقة موسر تان والنفقة عليهما ارباعا والمعتزلية
 اى الرحم المحرم اهلية الارث لاحقيقته اذا لا يتحقق الابعد الموت فنفقة
 من له خال وابن عم على الحال لانه محرم ولو استويا في المحرمية كعم وخال
 رجع الوارث للحال ما لم يكن معسرا فيجعل كالميت وفي القنية يجبر الابعد
 اذا غاب الاقرب وفي السراج معسر له زوجة وزوجة اخ موسر جبر
 اخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا اليسر انتهى وفيه النفقة اغنا
 هي على من رحمه كامل ولذا قال الفهستانى قولهم وابن العم فيه نظر لانه
 ليس بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم فانهم ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف
 ديننا الا للزوجة والاصول والفروع علوا وسفلوا الذين لا الحريين
 ولومتامين لانقطاع الارث يبيع الاب لانه ولاية التصرف لا الام ولا
 بغية اقاربه ولا القاضى اجماعا عرض ابنه الكبير الغائب لا الحاضر اجماعا

بضم الحاء المعجمة
 آخر الحق مر

لا عقاره فيبيع عقار صغير ومجنون اتفاقا للنفقة له ولزوجته واطفاله
 كما في النهر بحثا بقدر حاجته لافوقها ولا في دين له سواها لمخالفة دين
 النفقة لساير الديون ضمن قضاء لادبائه مودع الابن كد يونه لو انفق الوديعة
 على ابويه وزوجته واطفاله بغير امر مالك او قاض ان كان والا فلا ضمان
 استحاناما لا رجوع وكما لو انحصار رثته في المدفوع اليه لانه وصل اليه غير
 حقه والابوان لو انفقوا ما عندهما للمغاييب من ماله على انفسهما وهومن
 جنسه اي جنس النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل
 القضا حتى لو ظفر بجنس حقه فلا اخذه ولذا فرضت في مال الغاييب بخلاف
 بقية الاقارب ولو قال الابن انفقته وانت موسر وكذبه الاب حكم الحال
 يوم الخصومة ولو برهننا ببينة الابن خلاصه قضى بنفقة غير الزوجة
 زاد الزيلعي والصغير ومضت مدة اى مدة شهر فاكثر سقطت لحصول
 الاستغناء فيما مضى واما مادون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير
 دينا بالقضا الا ان يستدين غير الزوجة بامر قاض فلو لم يستدين بالفعل
 فلا رجوع بل في الذخيرة لواكل اطفاله من سيلة الناس فلا رجوع لاهم
 ولو اعطوا شيئا واستدان شيئا وانفقته من ماله ارجعت بما زاد فخاينه
 وينفق منها عزاه في البحر المبسوط لكن نظرية في النهر بانه لا اثر لاتفاقه
 مما استدان حتى لو استدان وانفق من غيره وفي مما استدان لم تسقط ايضا
 انتهى فلو مات الاب او من عليه النفقة بعدها اي الاستدانة المذكورة
 فهي ان النفقة دين ثابت في تركته في الصحيح بخلاف نقل عن البرازية
 تصحيح ما يخالفه ونقله الحصر عن الخلاصة قايلا ولو لم ترجع حتى مات لم
 تاخذها من تركته هو الصحيح انتهى لمخصا فتأمل وفي البدائع المحتنع من
 نفقة القريب المحرم يضرب ولا يجبس لفواتها بمضى الزمن فيستدرك
 بالضرب وقيد في النهر بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كما مر
 ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه ونجيب النفقة بافواتها
 لمملوك منفعة وان لم يملكه رقبته كوصي بخدمته وفي القنية نفقة المبيع
 على البايع مادام في يده هو الصحيح واستشكل في البحر بانه لا ملك له رقبته
 ولا منفعة فينبغي ان تلزم المشتري فان امتنع فهي كسبه ان قدر بان
 كان صحيحا ولو غير عارف بصناعة فيوجر نفسه لمعين البنا بخبر
 والا لكونه زمنا او جارية لا يوجر مثلها امره القاضي يبيعه وقالا
 يبيعه القاضي وبه يفتي ان محلاله والا كدبر وام ولد الزم بالاتفاق لا غير
 عبد لا ينفق عليه مولاة اكل واخذ من مال مولاة قدر كفايته بلارضاه ان
 عاجزا عن الكسب او لم ياذن له فيه والا لا ياكل لها الوقت من عليه مولاة لا
 ياكل منه بل يكتب ان قدر يجتبي وفيه تنازع في عبد ودابة في ايديهما

طلب
 لا تسقط الاستدانة

طلب
 لا يصح الامر بالاستدانة

يجبران على نفقته نفقة العبد المصوب على الغاصب الى ان يردده الى
 مالكه فان طلب الغاصب من القاضي الامر بالنفقة او البيع لا يجيبه لانه
 مضمون عليه ولكن ان خاف القاضي على العبد الضياع باعه القاضي لا الغاصب
 وامسك القاضي ثمنه لما لطلب المودع واخذ الا بقى او احد شركي عبد
 غاب احدهما من القاضي الامر بالنفقة على عبد الوديعة ونحوها لا يجيبه
 ليلا تاكل النفقة بل يوجره وينفق منه او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه
 دفعا للضرر والنفقة على الاجر والراهن والمستعير واما كسوته فعلى
 المعبي وتسقط بعقده ولو زنا وتلزم بيت المال خلاصه دابة مشتركة
 بين اثنين امتنع احدهما من الاتفاق اجبره القاضي ليلا يتضرر شركه جوهره
 وفيها لو يامر اما بالبيع واما بالاتفاق على بهايه ديانة لا قضا على ظاهر
 المذهب النهي عن تعذيب الحيوان واصناعة المال وعن الثاني يجبر
 ورجحه الطحاوي والكال وبه قالت الايمة الثلاثة ولا يجبر في غير
 الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له شريك كما مر **قلت** وفي
 الجوهره وان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما اتفق الثاني ورجع عليه
 ونقل المص تبعا للبحر عن الخلاصة اتفق الشريك على العبد في غيبة
 شريكه بلا اذن الشريك او القاضي فهو مستطوع وكذا النخل والزرع
 والوديعة واللقطة والدار المشتركة اذا استمرت **كتاب العتق**
 ميرت الاسقاطات باسم الاختصار فاسقاط الحق عن القصاص عضو
 وعما في الذمة ابتداء عن البضع طلاق وعن الرق عتق وعنون به لا بالاتفاق
 ليح نحو استيلاذ وملك قريب هو لغة الخروج عن الملوكية من باب ضرب ومصدر
 عتق وعتاق وشرعا عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوك بوجه مخصوص بصير
 المملوك به اي بالاسقاط المذكور من الاراد وركنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم
 مقامه كملك قريب ودخول حر في اشترى مسلما دار الحرب وصفته واجبة كلفارة
 ومباح بلانية لانه ليس بعبادة حتى صح من الكافر ومنسوب لوجه الله لحديث عتق
 الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشر قريب الظاهر نعم ومكروه لفلان
 وحرام بل كفر للشيطان ويصح من حر مكلف ولو سكرانا او مكرها او مخطيا
 او مريضا او لا يعلم بانه مملوك كقول الغاصب للمالك او البايع للمشتري اعنى
 عبدى هذا وشار الى البايع عتق لانه صبي ومعتوه ومد هوش ومبرسم ومغنى
 عليه ومجنون ونائم كما لا يصح طلاقهم ولو اسنده لحالة ما ذكر او قال وانا حرني
 في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له في ملكه ولو رقبته ككاتب وخرج عتق
 الحمل اذا ولدته لستة اشهر فالحر ولو اقل صح ولو باضا فانه اليه كان ملكك
 او الى سبيه كان اشترى منك فانت حر بخلاف ان مات مورثي فانت حر
 لا يصح لان الموت ليس سببا للملك ومن لطايف التعليق قوله لامته ان

طلب
 يجبر الشريك

مات ابني فانت حرة فباعها لابي ثم نكحها فقال ان مات ابني فانت طالق فنتين
 مات الاب لم يطلق ولم تعتق ظهيري وكانه لان الملك ثبت بمقارنهما
 بالموت فتأمل بصريحه بلائيه سواء وصفه به كانت حرة او عتق او عتق
 او معتق او محرور ولو ذكر الخبر فقط كان كناية او اخبر بخبر ترك او
 اغتفك او اعتقك الله في الاصح ظهيري وهذا مولاى او نادى نحو
 يا مولاى او يا مولاتى بخلاف انا عبدك في الاصح او يا حرة او يا عتق
 ولو قال اردت الكذب او حرية من العمل دين الا اذا سماه به واشهد
 اذا ناداه بمراده بالعجبة كذا زاد او عكس بان سماه بازاد وناداه بالعربية
 بيا حرة عتق لعدم العلمية كذا راسك حرة وجهك حرة ونحوها مما يعبر به
 عن البدن كما مر في الطلاق ولو اضافه لغير شايع كثلثة عتق ذلك القدر
 لتجزئته عند الامام كما سيحى ومن الصريح قوله لعبدك انت حرة ولائته انت
 حرة خاتمة ومنه وهيتك او بعيتك نفسك فيعتق مطلقا ولو زاد بكذا
 توقف على القول فتحة ومنه المصدر نحو العتاق عليك وعتقك على
 فيعتق بلائيه ولو زاد واجب لم يعتق لجواز وجوبه لكفارة ظهيري وفي
 البدايع قيل له اعتق عبدك فاما بداهته ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل
 عتق قضا ولو قال يا سالم فاجابه غائمه فقال انت حرة ولائته له عتق
 الجيب ولو قال عتيت سالما عتقا قضا وفي الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية
 قل لعبدك انت فقال له عتق قضا ولو قال راسك راس حرة بالاضافة لا يعتق
 وبالتنوين عتق لانه وصف لا تشبيه وبكنايته ان نوى للاختمال كلامك لي
 عليك او لاسيل او لارق وخرجت من ملكي وخليت سبيلك وكقوله لائته
 قد اطلقتك وانت اعنتى اول زوجته الملق من فلانة وهي مطلقة تعتق وتطلق
 ان نوى كتميمها وفي الخلاصة قال لعبدك انت غير مملوك لا يعتق بل ثبت له
 احكام الاحرار حتى يقر بان مملوكه ويصدق به فيملكه وكذا ليس هذا بعبدى
 لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه في النهر ويصح ايضا
 هذا ابني او بنتي للاصغر سنا من المالك والاكثر وكذا هذا ابني او جدى او
 هذه امي وان لم يصلحوا لذلك او لم ينو العتق لانها صريحة الاكناية ولزاجاها
 لبا وخرها لتفصيلها فان صلحوا وجهل نسبهم في مولدهم وليس للقبائل اب معروف
 ثبت النسب ايضا ما لم يقل ابني من الزنا فيعتق فقط وهل يشترط تصديقه
 فيما سوى دعوة البتة قولان ولا نصير امه ام ولد ولو قال لعبدك هذه بنتي
 او لائته هذا ابني افتقر للنية وفي هذا خالى او عمى عتق واخى لامر بنو
 من النسب لا يعتق بيا ابني ويا اخي ويا اخي ولا سلطان على عليك
 والاب الفاظ الطلاق صريحة وكنايته بخلاف عكسه وان نوى قيد الاخيرة
 لتوقفه في التراجع على النية كما نقله ابن الكمال وكذا نفى السلطان كارجحه

الكمال واقتره في البحر وكذا انت مثل الحر يعتق بالنية ذكره ابن الكمال وغيره
 الا في قوله اطلقتك ولو لعبدك فنتج امرك بيدك او اختارى فانه عتق
 مع النية فهو من كنايات العتق ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القول
 في المجلس وكذا اختار العتق او امر عتقك بيدك وان لم يحتج للنية لانه عليك كالاتفاق
 ولا عتق بنحو انت على حرام وان نوى لكن يكفر بوطيها ويصح ايضا بقوله عبدى
 او حارى او جدوى حتى كالمو جمع بين امراته وبهيمة او حرة وقال احدكم
 طالق طلقت امراته لا لوجع بين امراته وامته الحية والميتة جوهره وزيلجى
 ويصح ايضا بملك ذى رحم محرم اى قريب حرم نكاحه ابدا ولو شقصا
 فيعتق بقدره عنده او حملا كثر اوجه ابيه الحامل منه ولو المالك صبيا
 او مجنونا او كافرا في دارنا حتى لو اعتق المسلم او الحرى عبده في دار
 الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتولية فلا ولا له خلافا للثاني ولو عبده
 مسلما او ذميا عتق بالانفاق لعدم محليته للاسترقاق زيلجى ويصح ايضا
 بتحرير لوجه الله والشيطان والصنم وان اثر وكفر به اى بالاعتاق الصنم
 المسلم عند قصد التعظيم لان تعظيم الصنم كفر وعبرة الجوهرة لو قال
 للشيطان او للصنم كفر ويصح ايضا بكراهى الكراه ولو غير ملجى وسكر
 بسبب محذور سيحى ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب المضطر فانه
 كالاغما ويصح ايضا مع هزل هو عدم قصد حقيقة ولا مجاز وان علق
 العتق بشرط لدخول دار صحى وعتق اذا دخل والتعليق بامر كاي تجيز فلو
 قال لعبدك وهو في ملكه ان ملكك فانت حرة عتق الحال بخلاف قوله لكانت
 ان انت عبدى فانت حرة لا يعتق لقصور الاضافة ظهيري وفيها نصيب حرة
 لتعليق وتقوم حرة وتعد حرة تجزئ قال ان سقيت حمارى فذهب به للمساء
 ولم يشرب عتق لان المراد عرض الا عليه قال عبدى الذى هو قد يبر الصحة
 حرة عتق من صحبه سنة هو المختار ولو قال انت عتق ونوى في الملك دين ولو
 زاد في السن لا يعتق وعتق بما انت الاخر لا بما انت الا مثل الحر وان نوى ولا
 بكل مالى حرة ولا بكل مالى حرة ولا بكل عبده في الارض او كل عبيد الدنيا او اهل بلخ
 حرة عند الثاني وبه يفتى بخلاف في هذه السكة او الدار يجر حرة حراما عتقا
 امالة وقصد اذا ولدته بعد عتقها لا قبل من نصف حول ولو لاكثر عتق
 تبعا وثمرته احرار ولاية ولو حرة ولو بلفظ علقة ومضغة او ان حملت
 بولد فهو حرة عتق فقط ولم يجز بيع الام وجاهز هبتها ولو دبر لم تجز هبتها
 في الاصح لانه كشاع وبطل شرط المال عليه وكذا على امه لكن يشترط قبولها
 للعتق وفي الظهيرية قال ما في بطنك متى ادى الى الفاتعليق وفيها اوصى
 به ومات فاعتقه الورثة جاز وضمنوه يوم الولادة ولو قال اكبر ولدي
 بطنك حرة فولدت ولدين فاولها حرة وجا اكبر والولد مادام جنينا تبع الام

ولو بهيمة فيكون لصاحب الانثى ويوكل ويضحي به لو امة كذلك في الملك بساير
اسبابه والرق الاولد المغرور وصورة الرق بلا ملك كالقفارة في دار الحرب
فان كلهم ارقا غير مملوكين لاحد فاول ما يوخد الاسير يوصف بالرق لا
الملوكية حتى يجوز بدارنا فاذا اخذت ومعها ولد يتبعها في الرق فتستأني
والحرية والعق وفعده ككتابة وتدير مطلق واستيلاد اذا لم يشترط الزوج
حرية الولد كما مر وفي رهن ودين وحق اضحية واسترداد بيع وسريات
ملك فهي انثى عشر ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحد وفود وزكاة
سائمة ورجوع في هبة وايضا يخدمها ولا يتدكي بزكاة امة فهي تسع كما بسط
في بيع الاشياء وزاد في البحر ولا نسب حتى لو نكحها شهي امة فولدها شهي
كايه رقيق كايه ولا يتبعها بعد الولادة الا في سليلتين اذا استحققت الام بيينة
واذا البيعت الهيمة ومعها ولدها همة وولدها امة من زوجها ملك لسيدھا
تبعها ولدها من مولاهما حر وقد يكون حرا من رقيقين بلا تحريم كان
كان نكح عبدا امة فولده حر لانه ولد للمولى ظهريه وعليه فولدها من
سيدھا ومن ابنه او ابنة حر **فروع** حملت امة كافر من كافر فاسلم هل يؤمر
مالكها الكافر ببيعها لاسلامه تبعها قال في الاشياء لم اره **قلت** الظاهر
انه لا يجبر لانه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك والله اعلم
باب عتق البعض اعتق بعض عبده ولو بها صح ولزمه
بيانه وسعي فيما بقي وان شا حرره وهو اي معتق البعض كتاب حتى يودي
الا في ثلاث بلا رد الى الرق لو عجز ولو جمع بينه وبين قن في البيع بطل
فيها ولو قتل ولم يترك وقافلا قود بخلاف المكاتب وقالوا من اعتق بعضه
عتق كله والصحيح قول الامام فتستأني عن الحضرات والخلاف مبني على ان
الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجنز وعندهما زوال الرق وهو
غير متجنز وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاد ولا خلاف في عدم تجزئ
العتق والرق من الغريب ما في البدائع من تجزئهم عند الامام لو ظهر
على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن الانصاف جاز ويكون
حكمهم بقا كالبعض ولو اعتق شريك نصيبه فليس بملك مستورا بل سبع
اما ان يحرق نصيبه متجنزا او مضافا لمدة كدة الاستسعا فتح او يصالح او
يكتب لاهل الشريعة قيمته لو من التقدين ولو عجز استسعى فان امتنع اجره
جبرا او يدبر ويتلزمه السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج
من الثلث او يستسعى العبد كاسر والولا لها لانها المعتقات او يضمن المقت
لو موسرا وقد اعتق بلا اذنه فلو به استسعا على المذهب ويرجع بما
ضمن على العبد والولا كله له لصدر العتق كله من جهة حيث ملكه بالفان
وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان ان تعدد الشركا نعم والا لا ومتى

مطلوب
هاشمي رقيق

مطلوب
حر من رقيقين

اختار امراتين الا السعاية فله الاعتاق ولو باعدا ووهبه نصيبه لم يجز
لانه ككتاب ويساره بكونه مالكا قدر قيمة نصيب الاخر يوم الاعتاق سوى
ملبوسه وقوت يومه في الاصح تجزئ ولو اختلفا في قيمته ان قايما تقوم
للحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا في يساره وعساره
ولو شهد اي اخبر كعدم قبولها وان تعدد والجرهم مغنا بدائع كل من شريكين
بعثت الاخر حظه فانكر كل سعي لهما ما لم يحلفهما القاضي فينفيدي يترك او يسعي
في حظهها ولو نكل احدھا صار معتقا فلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا فليت
المال تجزئ مطلقا ولو موسرين او مختلفين والولا لهما وقالوا لا يسعي للمعسر
لا للموسرين ولو تخالفا يسار سعي للموسر لا لصنوده وهو المعسر والولا للموقوف
في الكل حتى يتصادقا كذا في البحر والملق وعامة الكتب **قلت** ففي المتن
خلل لا يخفى فتنبه ثم رايت شيخنا الرملة بنه على ذلك كذلك فله احد
فروع قال احد شريكين للاخر بعت منك نصيبي وان لم يكن بعتك منك
فهو حر وقال الآخر ما اشتريته وان كنت اشتريته منك فهو حر فالقول لمنكر الشرا
بيمينه فان حلف ولا بيينة للبائع عتق بلا سعاية ملدعي البيع بل للاخر في حظه بكل
حال وكذا عندها لو البائع معسرا ولو موسرا لم يسع لاحد في الاصح ولو علق احدھا عتقه
بفعل غدا مثلا كان دخل فلان الدار غدا فانت حر وعلم الشريك الاخر فقال ان لم
يدخل ففني الغد وجعل شرطه ادخل ام لا عتق نصفه لحت احدھا بيقين وسعي
في نصفه لهما مطلقا والولا لهما ولا عتق والمسئلة بحالها لو حلفا على عبد من كل واحد
منهما لاحدھا لتفاحش الجهالة حتى لو اتحد المالك كان اشتراهما من علم يحلفهما
وعتق عليه احدھا وامر بالبيان فتح او الحالف بان قال عبده حر ان لم
يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق ان كان دخل اليوم عتق
وطلقت لانه بكل عمن زعم الحنت في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالله
اذ الغموس لا يدخل تحت الحكم ليكذب به في الاخرى ومن ملك قريبه بسبب
ما مع رجل آخر عتق حظه بلا ضمان علم الشريك بقربته او لا على الظاهر
لان الحكم يدار على السبب ولشريك ان يعتق او يستسعى اما لو ملك مستولدة
بالزواج مع آخر فيضمن حظ شريكه لكونه ضمانا تملك وان اشترى نصفه اجنبي
ثم القريب باقية فله ان يضمن المشتري موسرا او يستسعى العبد هذه
ساقطة من نسخ المتن الشرح وان اشترى نصف قريبه ممن يملكه كله لا يضمن
لبايعه مطلقا لمشاركة في العلة وقيد بملكه لانه لو اشتراه من احد الشريكين
لزمه الضمان اجماعا للشريك الذي لم يبيع لو المشتري موسرا عبد بين ثلاثة
دبره واحد وبوده اعتقه اخر ولهما موسرا ضمن الساكت الذي لم يدبر
ولم يجد مدبره ان شئت لث قيمته قنا ورجع بها على العبد لا معتقه لان
التدبير ضمان معاوضة وهو الاصل وضمن الدبر معتقه ثلثه مدبرا

لأما ضمنه المديون ثلثه قنا لنقصه بتدبيره وسيجي ان قيمة المديون ثلثا
قيمه قنا والولاين المعتق والمديون اثلا ثلثا لثلاثه للمدين وما بقي للمعتق
لعتقه هكذا على ملكها ولو قال هي ام ولد شريلي وانكر شريلي ولا يثبت تحريم
يوما وتوقف بلا خدمة يوما عملا باقراره ونفقتها في كسبها والا فعلى
المنكر وجبايتها موقوفة ولا قيمة لام ولده الا لضرورة اسلام ام ولد
النصراني وقوماها ثلث قيمتها قنة فلا يضمن غنى عتقها مشتركة بات
ولدت فادعياء وصارت ام ولد لها فاعتقها احدها لم يضمن وكذا لو ولدت
فادعاه احدها ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلا فالحما وانما تضمن
الجنانية اجماعا فلو قربها الى سبع فافتقر سها ضمن لانه ضمان جنانية لا
غصب ولذا يضمن الصبي الحر عتقه زيلعي ولو قال لعبد من عنده من ثلاثة
اعبد له احدا كما خرج واحد ودخل اخر فادعاه قوله احدا كما خرج فادام
حيا يومر بالبيان وان مات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة ارباعه
نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وعتق من كل من غيره نصفه
لثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يتعد وان صدر ذلك المذكور منه
في مرضه وضاق الثلث عنهم ولم يحجزه وارثه وقيمتهم سوا قسم الثلث
بينهم كما مر بان جعل كل عبد سبعة اسهم كسها المعتق لاحتياجا الى الخروج
له نصف وربع واقله اربعة فتقول لسبعة وهي ثلث المال وعتق من ثبت
ثلاثة من سبعة ويسعى في اربعة وعتق من كل من غيره سها من ويسعى في
خمسه تبلغ سها السعاية اربعة عشر وسها الرصا يا سبعة لنفاذها من الثلث
وان طلق نسوة الثلث كذلك ومهرهن سوا قبل وطى ليفيد البيونة
سقط ربع مهرهن خرجت وثلاثة اثمان من ثبتت وثمان من دخلت لان
بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصف بين الخارجة والثابتة
فسقط ربع كل ثمة بالايجاب الثاني سقط الربع منصف بين الثابتة والداخل
واما الميراث لمن من ربع او ثمن فللداخل نصفه لانه لا يترجمها الا الثابتة
والنصف الاخرين الخارجة والثابتة نصفان لعدم المخرج وعلى كل منهن
عدة الوفاة احتياطا لا الطلاق لعدم الدخول والوطى والموت بيان في
طلاق باين منهم لقوله لامرأته احديكما باين فوطى احديهما او ماتت كان
بيانا لاخرى قيل وكذا التقييل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق
كالعرض على البيع كالباع لم اره كبيع ولو فاسدا وموت ولو بقتل العبد نفسه
وتحريم ولو معلقا وتدبير ولو مقيدا واستيلاد وكذا كل تصرف لا يصح الا
في الملك ككتابة واجازة وايضا وتزوج ورهن وهبة وصدقة ولو غير
سلمين ذكره ابن الكمال لان المساومة بيان فهذه اولى بلا قبض سداع
في حق عتق منهم لقوله احدا كما خرج فاعمل ما ذكره تعين الآخر ولو قيل لهما

نويت فقال لم ارع هذا عتق الآخر ثم ان قال لم ارع هذا عتق الاول ايضا
وكذا الطلاق بخلاف الاقرار اختيار ولو جنى احدها تعين الجاني وعليه الدية دفعا
للضرر ولو ألجته لا يكون الوطى ودواعيه بيا نافية وقالاهو بيا ن حلت اولا
وعليه الفتوى لعدم حله الا في الملك وكذا الموت لا يكون بيا نافي الا بخلاف اتفاقا
فلو قال لغلامي احدا كما ابني او قال لجاريته احدا كما ام ولدي مات احدهما لا
يتعين الباقي للمعتق ولا للاستيلاد لان الاخبار يصح في الحي والميت بخلاف
الانشاء قال لامته ان كان اول ولد تلدينه ذكر ا فانت حرة فولدت ذكرا
وانثى ولم يدرا الاول رق الذكر بكل حال وعتق نصف الام والانثى
لعتقها بتقديم الذكر ومهرهما بعكسه فيعتق نصفها ويسعيان في نصف
قيمتها شهدا بعتق احدهما مملوكيه ولو امنت له غت عندا في حسيقة لكونها على
عتق منهم الا ان يكون شهادتهما في وصيته ومنها التدبير في الصحة والعتق
في المرض او طلاق منهم فتقبل اجماعا والاصل ان الطلاق المبهم يحرم الفرج
اجماعا فيكون حق الله فلا تشترط له الدعوى بخلاف العتق المبهم فلا
يحرمه عنده لكن لم يجز ان يفتي به فيحفظ كما تقبل لو شهدا بعد موته انه
اي المولى قال في صحته لقنيده احدا كما خرج على الاصح لشيوع العتق فيهما بالموت
فصار كل خصما متعينا وصحة ابن الكمال وغيره **فروع** شهدا بعتق ساهما
ولا يعرفونه عتق ولوله عبدان كل اسمه ساهم وجد فلا عتق كشهادتهما بعتق
لمعينة ساهما فتنسب اسمها او بطلاق احدي زوجتيه وسماها فتنسبها لهما
تقبل للجهالة فتح **باب الحلف بالعتق** قال ان دخلت
الدار فكل مملوك لي يومئذ حر عتق من له حين دخوله ولو ليلا سوا
ملكه بعد حلفه او قبله لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله
ولذا لو لم يقل يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط لقوله كل عبد لي او
املكه حر بعد عتد او بعد شهر اعتبر وقت حلفه لان لي او املكه للحال
فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لغى يمينه ودين
بكل عبد لي او املكه حر بعد موت من كان له مملوك يوم قال هذا القول
لا يكون مدبرا مطلقا بل مقيدا من ملكه بعده ولكن ان مات عتقا من
الثلث لتعليقه بالموت فيصير وصيته المملوك لا يتناول الحمل لانه تبع
لامه فلا يعتق حمل جارية من قال كل مملوك لي ذكر فهو حر ولو لم يقل ذكر
لدخل الحامل فيعتق الحمل تبعا وكذا لفظ المملوك والعبد لا يتناول المكاتب
والمشرك ويتناول المديون والمرهون والمأذون على الصواب ولو نوى
الذكور او لم ينو المديون وفي ممالك كلهم احرار لم يدين لدفع احتمال
التخصيص بالتاكيد **فروع** حلف لا يعتق عبده فكتب او اشترى قريبا
او اشترى العبد نفسه حنت ان يعتق فانت حر فباعه فاسدا عتق

طه لم يجز ان يفتي به

وصحى الان دخلت دار فلان فانت حرق شهد فلان واخراته دخل
 عتق وفي ان كلمته لا لانها على فعل نفسه ولو شهد ابنا فلان انه كلم
 اباها جازت ان محمد وكذا ان ادعاه عند محمد وابطلها الثاني والله اعلم
باب العتق على جعل بالضم ويفتح المال اعتق عبده على
 مال صحيح معلوم الجنس والقدر فقبل العبد كل المال في المجلس يعم مجلس
 علمه لو غايبا عتق وان لم يولد لانه معلق على القول لا الادا حتى لو رد او
 او عرض بطل واما لو علقه باداة كان اديت فانت حرق صار ما ذونا
 له دلالة وهل يصح حرقه ترد فيه في البحر لا مكانا لانه صريح في تعليق
 العتق بالاداء وهو يخالف المكاتب في عشرين سبيلا ذكر منها تسعة فقال
 فلا يتوقف عتقه على قبول ولا يبطل برده والمولى يبيعه قبل وجود
 شرطه وهو الاداء ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلاف
 وعتق بالتولية بحيث لو مديده للمال اخذه ولو ادى عنه غيره تبرعا او
 امر غيره بالاداء فادى لا يعتق لان الشرط اداه ولم يوجد كما لا يعتق لو
 قيد بدراهم فادى دنانيرا او بكيس ابيض فدفع في كيس اسود او بهذا
 الشهر فدفع في غيره او حط عنه البعض بطله وادى الباقي وكذا لو ابراه
 او مات المولى داداه الى الورثة لعدم الشرط بل العبد باكسابه للورثة كما لو
 مات العبد قبل الاداء فتركته لمولاه بل له اخذ ما ظفر به او ما فضل عنده
 من كسبه ولو ادى من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بمثل عليه وتعلق
 اداه بالمجلس ان علق بان وباء لا ولا يتبعه اولاده بخلاف المكاتب في
 الكل وهو اى المال دين صحيح يصح التكليف به بخلاف بدل الكتابة فانه لا
 تصح الكفالة به وهذه الموفية عشرون ويزاد ما في الزخيرة لو علقه باللف
 فاستقرضها ودفعها لمولاه عتق ورجع الغريم على المولى لان غرضا الماذون احق
 بما له حتى يتم ديونهم ولو استقرض الفين فدفع احدهما واكل الاخرى فللغريم
 مطالبة المولى بها المنع بعتقه من يبيعه بدينه ولو قال انت حرق بعد موتى بالغ
 ان قبل بعده اى موته واعتقه مع ذلك وارث او وصى او قاض عند
 امتناع الوارث هو الاصح لان الميت ليس باهل للاعتاق عتق بالالف والولا
 للميت والا يوجد كلا الامرين لا يعتق بذلك ولو حرره على خدمته حرقا
 مثلا كما عتقتك على ان تخدمنى سنة فقبل عتق في الحال وفي ان خدمتني
 سنة فانت حرق لا يعتق الا بالشرط فلو خدمه اقل منها او عوضه عنها او
 قال ان خدمتني واولادى فانت بعض اولاده لا يعتق لان ان للتعليق
 وعلى المعاوضة وخدمته الخدمة المعروفة بين الناس مدته ايا كانت فان
 جهلت او مات فهو ولو حرق كعبي او مولاه قبلها ولو خدم بعضا فحسابه
 بحسب قيمة عليه فتؤخذ منه للورثة او من تركته للمولى وعند محمد بحسب قيمة

خدمته وبه ناخذ حاكوي وهل بقية عياله لو فقير على مولاه في المدة كالموصى
 له بالخدمة او يكسب للاتفاق حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالمعسر بحث في
 البحر الثاني والمص الاول كبيع عبده منه بعين كبتك نفسك بهذا العين
 فهلك او استحققت بحسب قيمة وعند محمد قيمتها ولو قال رجل المولى امة
 اعتق انتك بالف على على ان تتر وجنتها ان فعل العتق رابت النكاح
 عتقت بحاقنا ولا شئ له على امره لصحة اشتراط البدل على العين في الطلاق لا العتاق
 ولو زاد لفظ عني قسم الف على قيمتها ومهرها اى مهر مثلها القصة الشراقتنا
 ولذا يجب حصته ما سلم اى القيمة وتسقط حصته المهر فلو نكحت القابل فحقة
 مهر مثلها من الف مهرها فيكون لها في وجهيه ضم عني وتركه وما اصاب
 قيمتها في الاولى هدر وفي الثانية لمولاه باعتبار تضمن الشرا وعنده اعتق
 المولى امة على ان تتر وجهه نفسها فتر وجهه فلها مهر مثلها وجوزة الثاني
 افتتدا بفعله عليه السلام في صفيه قلنا كان عليه السلام مخصوصا بالنكاح
 بلا مهر فان ابنت فعليها السعاية قيمتها اتفاقا وكذا لو اعتقت المرأة
 عبدا على ان ينكحها فان فعل فلها مهرها وان ابى فعليه قيمة ولو كانت
 المعتقة على ذلك ام ولده فقبلت فان ابنت نكاح فلا شئ عليها خاينة
 لعدم تقوم الولد **فرع** قال اعتق عني عبدا او انت حرق فاعتق عبدا
 جيدا لا يعتق وفي اد الى يعتق لانه اد خال في ملكه فيكون راضيا
 بالزيادة واما العتق اخراج لان كسبه للمولى **باب التدبير**
 هو لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وشرعا تعليق العتق بمطلق
 موته ولو معنى كان مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق التدبير
 المقيد كما سيجي وبموته تعليق بموت غيره فانه ليس بتدبير اصل بل
 تعليق بشرط كذا او متى او ان مت او هلك او حدث بي حادث فانت
 حرق او غنيق او معتق او انت حرق دبر منى او انت مدبر او دبرك زاد
 بعد موتى او لا او انت حرق يوم اموت اريد به مطلق لقرا انه بما لا يمتد
 فان نوى النهار صح وكان مقيد او ان مت الى مائة سنة مثلا وغلب موته
 قبلها هو المختار لانه كالكاين الاحالة وافاد بالكان عدم الحصر حتى لو
 اوصى لعبده بسهم من ماله عتق بموته ولو يجزء لا والفرق لا يخفى ذكرناه في
 شرح الملتقى دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله لما مر انه تعليق
 وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع بخلاف الوصية برقبته لانسان ثم رجوع
 فان بطل ولا يقبل الرجوع عنه ويصح مع الاكراه بخلافها فالتدبير
 كوصية الا في هذه الثلاث اشباه ويزاد مدبر السفينة ومدبر قتل سيد
 فلا يباع المدبر المطلق خلافا للشافعي فلو قضى بصحة بيعه نفذ وهل
 يبطل التدبير قيل نعم نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالحرق ولا يوجب

من خصوصيات المصنف
 النكاح بلا مهر

شرط واقف الكتب
الرهن باطل

ولا يرهن قسطنطين واقف الكتب الرهن باطل لان الوقف في يد مستعير امانة
فلا يتاقي الايقاف والاستيفاء بالرهن به يحجر ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق
والكتابة تعجلا للحوية وسيتم في بابها والحيلة لم يرد التدبير على وجه
ملك يبيعه ان يدبره مقيدا كان مت واثنت في ملكي او ان بقيت بعد موتي
فانت حر ويخدم المدبر ويستاجر وينكح والامة تورط وتكسح جبرا
والمولى الحق بكسبه وارثه ومهر المدبرة لبقا ملكه في الجملة وبموته
ولو حكا كالحاقه مرتدا عتق في اخر جزء من حياة المولى من ثلثه او ثلث
ماله يوم موته الا اذا قال في صحته انت حر او مدبر ومات مجهلا فيعتق
نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوي وسعي بحسابه ان لم يخرج من
الثلث وفي ثلثيه لان عتقه من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث ما لم يخرج
اي التدبير فان لم يكن وارث او كان واجازه عتق كله لانه وصية ولذا
لو قتل سيده سعي في قيمته كمدبر السفينة ولو قتلته ام الولد اشئ عليها كابط
في الجوهرة وسعي في كل قيمته مدبرا محتبي وهو جنيته ككاتب وقالا
جرم ديون لو المولى مدبرنا بحيط ولو دبر احد الشر يكن فللاخر خيارا
العتق فان ضمن شريكه فانت سعي في نصفه مختار وولد المدبرة تدبر
مطلقا مدبرا ما المقيد فلا يتبعها وذكر المص في البيع الفاسدان ولد
المدبر كايه فقال واما تدبير الحمل فاعتقه ولو ولدت المدبرة من سيدها
فهي ام ولده وبطل التدبير لانه من الثلث والاستيلاد من الكل فكان
اقوى وبيع ووهب ورهن المدبر المقيد كان قال له ان مت من سفري
او مرضي هذا او الى عشر من سنة مثلا مما يقع غالبا او ان مت وغسلت
او كفت او ان مت او قتلت خلا فالزفر ورجه الكال او انت حر بعد
موتي وموت فلان ما لم يموت فلان قبله فيصيره مطلقا او انت حر بعد موت
فلان كافي الرور والكثور رده في البحر بما في المبسوط وغيره من انه ليس تدبرا
بل تعليقا حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من كل المال ولو مات المولى
او ابطل التعليق ويعتق المقيد ان وجد الشرط بان مات من سفره او
مرضه ذلك كعتق المدبر من الثلث لوجود الاضافة للموت قال ان مت
من مرضي هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضي ففارق
بين من وفي ولوله حي فتحو لصدعا او بعكسه قال محمد هو مرض واحد
محتبي وقيمة المدبر المطلق ثلث قيمته فناء به يفتي والمدبر المقيد
يقوم قنادر رعن الخائنه وفيها عنها صحيح قال لعبدك انت حر قبل موتي
بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد في المحتبي ولم يولد يبيعه في الاصح
فرع قال مريض اعنقوا غلاما بعد موتي ان شاء الله صح الايصا وفي هو
حر بعد موتي ان شاء الله لم يصح لان الاول امر والاستثنا فيه باطل

والثاني

والثاني ايجاب فصيح الاستثنا **باب الاستيلاد وهو لغة طلب**
الولد من زوجته او امته وخصه الفقهاء بالثاني اذا ولدت ولو سقطت الامه
ولو مدبرة من سيدها ولو باستدخال منيه فرجها باقراره وينبغي ان يشهد
ليلا يترك ولده بعد مائة ولو حاملا كقوله حملها او ما في بطنها مني كما مر
في ثبوت النسب وهذا قصا اما ديانة فيثبت بلا دعوة كاستيلاد معتوه وعجنون
وبها ينيه او ولدت من زوج تزوجها ولو فاسدا كوطي بشبهة فولدت
فاشترها الزوج اي ملكها كالا او بعضا فهي ام ولد من حين الملك فلو
ملك ولدها من غيره فله يبيعه وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت
او لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكررت الملك كالحازم بخلاف
المدبرة والمستولدة حلما كالمدبرة وقد مر الا في ثلاثة عشر مذكورة في
فروق الاشياء والمبيع الفاسد من البحر منها انها تعتق بموته من كل ماله
والمدبرة من ثلثه من غير سعاية والمدبرة تسعي ولو قضى بجواز بيعها
لم ينفذ بل يتوقف على قضا قاض اخر ايضا وابطالا لا خير وينفذ في المدبرة
كما متى فان ولدت بعده ولدا ثبت نسبه بلا دعوة اذ لم تحرم عليه بنحو
نكاح او كتابة او وطئ ابنه او المولى امها فحينئذ لو ولدت لالتزم سنة
اشهر لا يثبت الادعوة الا في الزوجة فلا يثبت بل يعتق عليه بدعوته
ولو اقل من سنة ثبتت بلا دعوة وفسد النكاح لندب استبرأ بها قبله يحجر
وقدمناه في نكاح انتفت وبثوت النسب لكنه ينتفي بنفيه من غير توقف
على لعان لان الفرائس اربعة ضعيف للامة ومتوسط لام الولد وعلم حكمهما
وقوى للمملوكة فلا ينتفي الا باللعان واقرى للمعتدة فلا ينتفي اصلا لعدم
اللعان الا اذا قضى به قاض غير خفي يرى ذلك فيلزمه بالقضا او تطاول
الزمان وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضا يحجر فلا ينتفي بنفيه
في هاتين الصورتين اذا اسلمت ام ولدا الذي يعني الكافر او مدبرته سكن
عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له والاسعت نظر المجانين لان حضومة
الذمي والدابة يوم القيمة اشد من حضومة المسلم في ثلث قيمتها قنة وعتقت
بعد ادائها اي القيمة التي قدرها القاضى وهي مكاتبة في حال سعايتها
الا في صورتين بل ارد الى الرق لو عجزت اذ لو ردت لا عادت ولو مات
قبل سعايتها ولها ولد ولزته في سعايتها سعايتها عليها والا عتقت محانا
لانها ام ولد وكذا حكم المدبر فيسعي في ثلثي قيمته ولو اسلم الذمي عرض
الاسلام عليه فان اسلم فيها والا امر ببيعه تخلصا من يد الكافر ذكره مسكين
فان ادعى ولد امة مشتركة ولو مع ابيه ثبت نسبه منه ولو كافر او مريضا
او مكاتبا لكنه ان عجز فله يبيعه وهي ام ولده وضمن يوم العلوق نصف
قيمتها ونصف عقدها ولو معسر لا قيمة ولدها لانه علق حدا الاصل

الفرائس اربعة

وان ادعى معا وجهل السابق وقد استويا وقت الدعوة لا العلوق
 في الاوصاف فهو ابنهما فلو لم يستويا قدم من العلوق في ملكه ولو بنكاح
 واب ومسلم وحرم وذمي وكتابي على ابن وذمي وعبد ومرقد ومجوسي
 مثل لا يثبت نسب ولد ثمان بلاد دعوة الحرمه الوطى كما مروها ام ولد هيا
 ان حبلت في ملكها ولو اشترىها حبل لا نهادعوة عتق فولاده لهما وبادعا
 احدهما يضمن نصف قيمة الولد لا العقر وعلى كل نصف عقرها وتقاصا الا اذا كان
 نصيب احدهما اكثر فياخذ منه الزيادة لان المهر بقدر الملك بخلاف البنوة والارث
 فلو لا فان ذلك لهما سوية وان كان احدهما اكثر نصيبا من الآخر لعدم تجزى
 النسب فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبعه الارث والولا والا وورث الابن
 من كل ارث ابن كامل وورثا منه ارث اب واحد وكذا الحكم عند الامام لو كثر وا
 ولو شاد تمامه في البحر وفيه لومات احدهما اذا عتقها عتقت بلا شئ
قلت فالعتق انما يتجزى في القنة لا في ام الولد بل يعتق بعضها بعق كلهما
 اتفاقا مجتبي فيلحفظ جارية بين رجلين ولدت فادعاه احدهما واعتقه
 الاخر وخرج الكلامان منها معا فالدعوة اولى لاستنادها للعلوق خاينه
 ادعى ولدا مة مكاتبه وصدق المكاتب لزوم النسب بتصادقهما كدعوته ولد
 جارية الاجنبي اما ولد مكاتبه فلا يشترط تصديقها كما سيجي ولزم المدعى
 العقر وقيمة الولد يوم ولد وسقط الحد عنه للشبهة ولم تضام ولده لعدم
 ملكه وان كذبه المكاتب لم يثبت النسب كحجره على نفسه بالعقد ولدت منه
 جارية غيره وقال اجلها الى مولاهما والولد ولدى فصدقه المولى في الاجلال
 ولديه في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيها جميعا يثبت والا لا وقول
 الزيلعي ولو صدقه في الولد يثبت اي مع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة
 كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد تكذيبه اي المولى ولو مكاتبه يوما من الدهر
 ثبت النسب وتصير ام ولده اذا ملكها البقا اقراره ولو استولد جارية احد
 ابويه او جده او امراته وقال طننت حلها الى فلا حد للشبهة ولا نسب الا
 ان يصدقها فيها وان ملكه يوما عتق عليه وان ملك امه لا تصير ام ولده
 لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف تبع للزيلعي لكنه نقل ههنا وفي النكاح
 الرقيق عن الدرر والحائنة انه لو ملكها بعد تكذيبه يوما ثبت النسب
 لبقا الاقرار فتدبر نعم في الحائنة زنا بامة فولدت فملكها لم تضام ولد
 وان ملك الولد عتق وفي الاشباه لو ملك اخته لامه من الزنا عتقت
 ولو اخته لا يبيد **فروع** اراد وطئ امته ولا تصير ام ولده يملكها الطفل
 ثم يتزوجها اقرىا مومنتها في مرضه ان هناك ولدا وحبل يفتق من
 الكل والا فن الثلث وما في يدها للمولى الا اذا اوصى لها به نعم في
 المجتبي استحس محمد ان يترك لها المحقة وقيص ومقنعة ولا شئ

كتاب الایمان مناسبتة عدم تاثير الهزل
 والاكره وقدم العتاق لمشاركته للطلاق في الاسقاط والبرائة اليمين لغة
 القوة وشرعا عبارة عن عقد قوى به عزم الخالف على الفعل او الترك فدخل
 التعليق فانه يمين شرعا الا في حرس مذكورة في الاشباه فلو حلف لا يحلف حنث
 بطلاق وعتاق وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر والکفار
 وركنها اللفظ المستعمل فيها وهل يكره الحلف بغير الله قيل نعم للهي وعائتهم لا
 وبه افتوا الا سيما في زماننا وحلوا الهوى على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة
 كقولهم يا بیک ولعمرك ونحو ذلك عيني وهي اي اليمين بالله لعدم تصور
 الغوس واللغو في غيره تعالى فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فيلحفظ ولا يرد
 نحو هو يهودي لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية بدائع
 غموس نغمسه في الاشتم ثم النار وهي كبيرة مطلقا لكن اثر الكبار متفاوت
 فاس ان حلف على كاذب عمدا ولو غير فعل او ترك كوالله انه حجر الان
 في ماض كوالله ما فعلت كذا عالما بفعله او حال كوالله ما له على الف عالما
 بخلافه ووالله انه بكر عالما بانه غيره وتقيدهم بالفعل والماضي اتفاقا
 او الشري ويا شتم بها قتل من التوبة وثاينها لغو لا مواخذة فيها الا في
 ثلاث طلاق وعتاق ونذر اشباه فيقع الطلاق على غالب الظن اذا تبين
 خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه ان حلفه كاذبا يظنه صادقا في
 ماض او حال فالفارق بين الغوس واللغو تعدد الكذب واما في المستقبل
 فالمنعقدة وخصه الشافعي بما يجري على اللسان بلا قصد مثل لا والله
 وبلى والله ولولات فلذا قال ويرجى عفو او تواضعا وتادبا وكا للغو
 حلفه على ماض صادقا كوالله اني لقايم الان في حال خيامه وثاينها منعقد
 وهي حلفه على مستقبل آت يمكنه فنجو والله لا اوت ولا تطلع الشمس من
 الغوس وهذا القسم فيه الكفارة لآية واحفظوا ايمانكم ولا تبصروا حفظ
 الا في مستقبل فقط وعند الشافعي يكفر في الغوس ان حنث وهي اي الكفارة
 ترفع الا شتم وان لم توجد منه التوبة عنها معها اي مع الكفارة سراجيه ولو
 الخالف مكرها او مخطيا او ذاهلا او ساهيا او ناسيا بان حلف ان لا يحلف
 ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة لحنث واخرى اذا فعل المحلوف عليه عيني
 لحديث ثلاث هن لهن جدمها اليمين في اليمين او في الحنث فيحنث بفعل
 المحلوف عليه مكرها خلافا للشافعي وكذا يحنث لو فعله وهو نسي عليه او
 مجنون فيكفر بالحنث كيف كان والقسم بالله تعالى ولو برفع اليها او نصيها
 او حذفها كما يستعمله الاثراك وكذا واسم الله كحلف النصارى وكذا بسم الله
 وعند محمد ورجحه في البحر بخلاف بله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين
 او باسم آخر من اسمائه ولو شتركا فعورف الحلف به اولا على المذهب

مطل
 حنث بفعل المحلوف عليه
 مكرها

كالرحمن والرحيم والحليم والعليم وما لك يوم الدين والطالب الغالب والحق
 معرنا لا نكفر كما سيحكي وفي المجتبى لو نوى بغير الله غير الميمين دين أو بصفة
 يحلف بها عرفا من صفاته تعالى صفة ذات لا يوصف بصفاتها كعزة الله
 وجلاله وكبريائه وملكوته وجبروته وعظمته وقدرته أو صفة فعل يوصف
 بها وبصفاتها كالغضب والرضا فان الايمان بنية على العرف فما تغور في الحلف
 به فيمين وما لا فلا لا يقسم بغير الله تعالى كالبنى والقران والكعبة قال
 الكمال ولا يخفى ان الحلف بالقران الآن متعارف فيكون يمينا واما الحلف
 بكلام الله فيدور مع العرف وقال العيني وعندي ان المصحف يمين لاسيما
 في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقران وكلام الله يمين زاد احمد
 والبنى ايضا ولو تبرأ من احدها فيمين اجماعا الا من المصحف الا ان يتبرأ
 مما فيه بل لو تبرأ من دفتر فيه بسملة كان يمينا ولو تبرأ من كل آية فيه
 او من الكتب الاربعة فيمين واحدة ولو كرر البراءة فإيمان بعد دها وبرئ
 من الله وبرئ من رسوله يمينان ولو زاد والله ورسوله برئان منه
 فاربع وبرئ من الله الف مرة يمين واحدة وبرئ من الاسلام او
 صوم رمضان او الصلاة او من المؤمنين او عبد الصليب يمين لان الكفر
 وتعليق الكفر بالشرط يمين وسيحكي انه ان اعتقد الكفر به يكفر والا يكفر
 وفي البحر عن الخلاصة والتجريد وتتعدد الكفارة لتعدد الميمين والمجلى
 والمجالس سوا لو قال غيت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل في حجة
 او عمرة يقبل وفيه مغريا للاصل هو يهودى هو نصراني يمينان وكذا والله
 والله او الله والرحمن في الاصح وأتفقوا ان والله والرحمن يمينان
 وبلا عطف واحدة وفيه مغريا للفتح قال الرازي اخاف على من قال
 بحياتي وحياتك وحيات راسك انه يكفر وان اعتقد وجوب البر فيه
 يكفر ولو لان العامة يقولونه ولا يعلمونه لقلت انه مشرك وعن ابن
 سعود رضي الله عنه لان احلف بالله كاذبا احب الى من احلف بغيره
 صادق ولا يقسم بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى لرحمته
 وعلمه ورضايه وغضبه وسخطه وعذابه ولعنته وشريعته ودينه
 وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك لعدم العرف والقسم ايضا
 بقوله لعمر الله اي بقاءه وايم الله اي يمين الله وعهد الله ووجه الله
 وسلطان الله ان نوى قدرته وميثاقه وذمته والقسم ايضا بقوله اقسم
 او احلف او اعزم او اشهد بلفظ المضارع وكذا الماضي بالاولى كاسمت
 وحلفت وعزمت وآليت وشهدت وان لم يقل بالله اذا علقه بشرط وعلى
 نذر فان نوى بلفظ النذر قرينة لزومه والا لزمته الكفارة ويستنضح
 وعلى يمين او عهد وان لم يصنف الى الله اذا علقه بشرط مجتبى والقسم

مطلق
 لو عني بالثاني الاول

(انها)

ايضا بقوله ان فعل كذا فهو يهودى او نصراني او فاشهد واعلى بالنصرانية
 او شريك الكفار او كافر فيكفر بجنه لو في المستقبل اما الماضي عالملا بخلافه
 نفوس واختلف في كفره والاصح ان الحالف لم يكفر سوا علقه بماضى او
 آتيا ان كان عنده في اعتقاده انه يمين وان كان جاهلا وعنده انه
 يكفر في الحلف بالغوس وبمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيه بالرضا
 بالكفر بخلاف الكفر فلا يصير مسلما بالتعليق لانه ترك كما بسطه المص
 في فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم او يعلم الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا
 كاذبا قال الزاهدى الاكثر نعم وقال الشمني الاصح لانه قصد تزويج
 الكذب دون الكفر وكذا لو طوى المصحف قايلا ذلك لانه لتزويج كذبه
 لا اهانة المصحف مجتبى وفيه اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا كفارة
 وكذا اشهدك واشهد ملايلتك لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا
 فلا اله في السماء يكون يمينا ولا يكفر وفي فانا برئ من الشفاعة ليمين
 لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصلا في وصيائى لهذا الكافر واما فصولي
 لليهود فيمين ان اراد به القرينة لان اراد الثواب وقوله مبتدأ خبر قوله
 الآتي لا حقا الا ان اراد به اسم الله وحق الله واختاره في الاختيار
 انه يمين للعرف ولو بالآية فيمين اتفاقا بحرى وحرمة شهر
 الله وحرمة لاله الا الله وبحق الرسول او الايمان او الصلاة وعذابه
 وثوابه ورضاه ولعنة الله وامانة لكن في الخاتمة امانة الله يمين وفي
 النهي ان نوى العبادات فليس يمين وان فعله فعليه غضبه او
 سخطه او لعنة الله او هو زان او سارق او شارب خمر او كل ربا لا
 يكون قسما لعدم التعارف فلو تغور هل يكون يمينا ظاهر كلامهم نعم
 وظاهر كلام الكمال لا تمامه في النهي وفي البحر ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله
 كليم واختار سب الا اذا اراد الحالف بقوله حقا اسم الله تعالى فيمين على
 المذهب كما صححه في الخاتمة ومن حروف الواو والياء والتاء واللام القسم
 وحرف التثنية وهجرة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة
 والمضمومة كقوله الله وهما الله وم الله وقد تضمن حروف ايجازا فيخص
 اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجوز والتزم رفع ايم ولعمري
 كقوله الله بنصبه بنزع الخافض وجوه الكوفيون مسكين لا فعلن كذا
 افاد ان اضمار حرف التاكيد في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله
 الحلف بالعربية في الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون
 كقوله والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقرونا بكلمة التوكيد
 وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله افعل كذا اليوم كانت يمينه على
 النفي وتكون لامضمة كانه قال لا افعل كذا لاستناع حذف حرف التوكيد

مباح الضرورة
 لا يكفر مستحله

في الاثبات لانها في العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط
وكفارته هذه اضافة للشرط لان السبب عندنا الحنث تحريم رقية
او اطعام عشرة مساكين كما سرت في الظهار او كسوتهم بما يصلح للاوساط
ويقتفع به فوق ثلاثة اشهر ويستمر عامة البدن فلم تجزى السراويل الا
باعتبار قيمة الاطعام ولو ادى الكل حمله او مرتبا ولم ينو الا بعد تمامها للزوم
النية لصحة التكفير وقع عنها واحد هو اعلائها قيمة ولو ترك الكل عوقب
بواحد هو اذناها قيمة لسقوط الفرض بالادنى وان عجز عنها كلها وقت
الاداعى عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بهيته اجزاه
الصوم محبتي **قلت** وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فسخ
من الاصل صام ثلاثة ايام ولا يبطل الحيض بخلاف كفارة الفطر
وجوز الشافعي التفريق واعتبر العجز عند الحنث مسكين والشرط استمرار
العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو
بساعة ليس ولو يموت مورثه مؤسرا لا يجوز له الصوم ويتناقض بالمال
خائنه ولو صام ناسيا للمال لم يجز على الصحيح محبتي ولو نسي كيف حلف بالله
او بالطلاق او بصوم لاشئ عليه الا ان يتذكر خائنه ولم يجز التكفير ولو
بالمال خلافا للشافعي قبل حنث ولا يسترده من الفقير لو وقع صدقة
ومصرفها مصرف الزكاة فالأقل قليل الا لزمى خلافا للشافعي وبقوله يفتي
كما مر في بابها ولا كفارة يمين كافر وان حنث مسلما بآية انهم لا ايمان لهم
واما وان نكثوا ايمانهم فيعني الصوري كتحليف الحاكم وهو اي الكفر بطلها
اذا عرض بعدها فلو حلف مسلما ثم ارتد والعياذ بالله تعالى ثم اسلم
ثم حنث فلا كفارة أصلا لما تقرران الاوصاف الراجعة للمحل يستوى فيها
الابتداء والتبعا كالحرمية في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو ذرية لا يلزمه
شئ ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابويه او قتل فلان وانما قاتل
اليوم لان وجوب الحنث لا يمتد الى اليمين الموقته اما المطلقة فحنثه
في آخر حياته فيوصى بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف
عليه غاية وجب الحنث والتكفير لانه اهون الامرين وحاصله ان المحلوف
عليه اما فعل او ترك فكل منهما اما معصية وهي مسيلة المتن او واجب كلفه
ليصلين الظهر اليوم وبره فرض او هو اولى من غيره او غيره اولى
منه كلفه على ترك زوجته شهرا ونحوه وحنثه اولى ومستويان كلفه
لا ياكل هذا الخبز مثلا وبره اولى واية واحفظوا ايمانكم تنفيذ وجوبه
فتح نهى عشرة ومن حرم على نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام
فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصه واستشكل المص شيا ولو حراما او ملكا
غيره كقوله الحرام وقال فلان على حرام فيمين ما لم يرد الاخبار خائنه

طلب
الرجوع في الهبة فسخ

طلب
الردة تبطل اليمين

ثم فعله باكل او نفقة ولو تصدق او وهب لم يحنث بحكم العرف زيلعي
كفر ليمينه لما تقرران تختم الحلال يمين ومنه قولها لزوجه انت
على حرام او حرمتك على نفسي فلو طأعتني في الجماع او اكرهها كفرت محبتي
وفيه قال لقوم كلامكم على حرام او كلام الفقير او اهل بغداد او اكل هذا الرغيف على
حرام حنث بالبعض وفي والله لا اكلكم اولا اكله لم يحنث الا بالكل زاد في الاشياء
الا اذا لم يمكن اكله في مجلس واحد وحلف لا يكلم فلانا وفلانا ونوى احدهما
او لا يكلم اخوة فلان ولما خ واحد وتامه فيها **قلت** وبه عرف جواب حادثة
حلف بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطلعون بينه فطلع واحد لم يحنث كل حل او
حلال الله او حلال المسلمين على حرام زاد المال او الحرام يلزمه ونحوه فهو
على الطعام والشراب ولكن الفتوى في زماننا على انه تبين امراته بتطبيقه
ولوله الثمن جميعا بلائنه وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم اوطأ قاله
يصدق قضا الغلبة الاستعمال ولذا لا يحلف به الا الرجال ظهريه وان لم
يكن له امرأة وقت اليمين سوانكج بعده ام لا فيمين فيكفر باكله او شربه
لو يمينه على انت ولو بالله على ماض فغوس او لغو ولوله امرأة وقتها فبات
بلا عدة فاكل فلا كفارة لانفل فيها للطلاق وقد مر في الايالا ومن نذر نذرا
مطلقا او معلقا بشرط وكان من جنسه واجب اي فرض كما سيصرح به تبعا
للبحر والدرر وهو عبادة بقصودة خرج الوضوء وتكفين الميت ووجد
الشرط المعلق به لزم الناذر لحديث من نذر وسمى فعليه الوفا بما سمي كصوم
وصلاة وصدقة ووقف واعتكاف واعتاق رقبة وجم ولوما شيا فانها
عبادات بقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق في الكفارة والمشى
للحج على القادر من اهل مكة والقعدة الاخيرة في الصلاة وهي لبث كالاغ كان
ووقف مسجد المسلمين واجب على الامام من بيت المال والافعل للمسلمين فسخ
ولم يلزم الناذر ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وشييع جنازة
ودخول مسجد ولو مسجد الرسول والاقصى لانه ليس من جنسها فرض بقصود
وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر شريطة خمسة فزاد ان لا يكون معصية
لذاته فصح نذر صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر
فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شئ غيرها وان لا يكون ما التزمه اكثر مما
يملكه او ملكا لغيره فلو نذر التصديق بالف ولا يملك الاماية لزمه الماية
فقط خلاصه انتهى **قلت** وينزاد ما في زواهر الجواهر وان لا يكون مستحيل
الكون فلو نذر صوم امس او اعتكاف لم يصح نذره وفي الفتية نذر التصديق
على الاغنيا لم يصح ما لم ينو ابنا السبيل ولو نذر التسيحات وبر الصلاة
لم تلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل
لا ثمران المعلق فيه تفصيل فان علقه بشرط يريد ان كان قدم غايبي او شئ

طلب
شريط النذر خمسة

طلب
علقه بشرط يريد

مريض يوفي وجوباً أن وجد الشرط وأن علقه بالمر يرد كان زينة بفلاة
 ثلاث فحنت وفي بنذره أو كفر ليمينه على المذهب لأنه نذر بظاهره عين بمعناه
 فيجوز ضرورة نذر مكلف بعقوبة رتبة في ملكه وفي به ولا يبقى أثر بالترك
 ولا يدخل تحت الحكم فلا يجبره القاضي نذر إن يذبح وولده فعليه شاة
 لقصة الخليل والغاه الثاني والثالث في كذره بقتله ولغاو كان يذبح نفسه
 أو عده وأوجب محمد الشاة ولو يذبح أبيه أو جده أو أمه لغا أجماعاً لأنهم
 ليسوا أكسبه ولو قال إن برئت من مرضي هذا ذبح شاة أو على شاة
 إذ يحكمها فيرى لا يلزمه شيء لأن الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالأضحية
 فلا يصح إلا إذا زاد وانصدق بلحماً فيلزمه لأن الصدقة من جنسها فرض
 وهي الزكاة فتح وتجر في متن الدرر تناقض منحه ولو قال لله على أن
 أذبح جزواً وانصدق بلحماً فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في مجموع
 النوازل ووجهه لا يخفى وفي القينة أن ذهبت هذه العلة فعلى كذا قد ثبت
 ثم عادت لا يلزمه شيء نذر لفقره ملكة جاز الصرف إلى فقره غيرهما
 تقر في كتاب الصوم أن النذر غير الملحق لا يختص بشيء نذر أن يتصدق
 بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جاز أن ساوى العشرة كتصديقه
 بثمنه نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً لكن أن افطر فيه يوماً قصاه
 وحده وإن قال متتابعاً بل بالزوم استقبال لأنه معين ولو نذر صوم الأبد
 فكل بعد فدى نذر أن يتصدق بالف من ماله وهو يملك دونها لزمه
 ما يملك منها فقط هو المختار لأنه فيما لم يملك لم يوجد النذر في الملك ولا
 مضافاً إلى سببه فلم يصح كما لو قال مالي في المساكين صدقة ولا مال له لم يصح
 اتفاقاً نذر التصديق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة أخرى
 قبله قبل ذلك اليوم على فقير آخر جاز لما تقر فيهما مرة قال على نذر ولم
 يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة يمين ولو نوى صياماً بلا عدد لزمه ثلاثة
 أيام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كالغطرة ولو نذر ثلاثين حجة لزمه
 بقدر عمره وصل بحلفه أن شاء الله بطل يمينه وكذا يبطل به أي بالاستئنا
 المتصل كلما تعلق بالقول عبادة أو معاملة أو بصيغة الأخبار ولو بالامر
 أو النهي كما عتقوا عبيدي بعد موافق أن شاء الله وبع عبيدي هذا أن شاء
 الله لم يصح الاستئنا بخلاف التعلق بالقلب كالنية كما مر في الصوم

باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والاتيان
 والركوب وغير ذلك الأصل أن الإيمان بنية عند الشافعي على الحقيقة اللغوية
 وعن مالك على استعمال القلب وعند أحمد على النية وعندنا على العرف مالم
 ينو ما يحتمل اللفظ فلا حنث في الإهدم بيتاً ببيت العتקות إلا بالنية فتح
 الإيمان بنية الألفاظ لا على الأغراض فلو اغتاض على غيره وحلف أن لا

يشترى له شيئاً بقلس فاشترى له بدرهم أو أكثر شيئاً لم يحنث من حلف
 لا يخرج من الباب أو لا يضربه أسواطاً أو ليغديه اليوم بالف فخرج من
 السطح وضرب بعضها وغدى برغيغ اشتراه بالف أشباه لم يحنث لأن
 الصبرة لعموم اللفظ إلا في سائل حلف لا يشترى به عشرة حنث بأحد عشر بخلاف
 البيع أشباه لا يحنث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة للنصارى والكثينة
 لليهود والداهليز والنظلة التي على الباب إذا لم يصلحاً للبيتونة بحرف حلفه
 لا يدخل بيتاً لأنهم تعد للبيتونة ولذا يحنث في الصفة والإيوان على المذهب
 لأن بيئات فيه صيغاً وإن لم يكن سقفاً فتح وفي لا يدخل داراً لم يحنث بدخولها مرة
 لأننا فيها أصلاً وفي هذه الدار يحنث وإن صارت صحراً أو بيتاً داراً أخرى بعد
 الانهدام لأن الدار اسم للعروة والبناء وصف والصفة إنما تعتبر في المنكر لا المعين إلا إذا
 كانت شرطاً أو داعية لليمين كحلفه على هذا الرطب فيتعبد بالوصف وإن جعلت بعد
 الانهدام بيتاً أو مسجداً أو حماماً أو بيتاً أو غلب عليها المافصارت نهراً لا يحنث
 وإن بنيت داراً بعد ذلك كهذا البيت وكذا بيتاً بالاولى فهدم أو بنى بيتاً آخر
 ولم ينقض الأول لأن وال اسم البيت ولو هدم السقف دون الحيطان فدخل حنث
 في المعين لأنه كالصفة لأن المنكر لأن الصفة تعتبر فيه كما مر وعزاه في البحر للبدائع
 لكن نظريه في النهي بأنه لا فرق حيث صلح للبيتونة قيد بهذه الدار لأنه لو
 أشار ولم يسم بأن قال هذه حنث بدخولها على أي صفة كانت لهذا المسجد فخر ب
 لبقائه مسجد إلى يوم القيامة به يفتي ولو زيد فيه حصنة فدخلها لم يحنث مالم
 يقل مسجد بني فلان فيحنث وكذلك الدار لأنه عقد يمينه على الإضافة وذلك موجود
 في الزيادة بدرايع وتجي ولو حلف لا يجلس إلى هذه الأسطوانة أو إلى هذا الحائط
 فهدم ما ثم نبيا ولو بنقضا هذه السفينة فنقضت ثم أعيدت بنحشها لم يحنث
 كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكتب ثم برأه فكتب به لأن غير المبهرى لا يسمى قلماً
 بل ابنو بافاذا كسر فقد زال الاسم ومتى بطلت اليمين والواقف على السطح
 داخل عند المتقدمين خلافاً للمتأخرين ووفق الكمال بحمل الحنث على سطح له
 سائر وعدمه على مقابله وقال ابن الكمال إن الحالف من بلاد العجم لا يحنث قال
 سكين وعليه الفتوى وفي البحر أفاد أنه لو ارتقى شجرة أو حائطاً حنث وعلى قول المتأخرين
 لا والظاهر قول المتأخرين في الكل لا يسمى داخل عراً كما لو حفر سرداباً أو قناتاً
 لا ينتفع بها أهل الدار قال وعم إطلاقه المسجد فلو فوقه سكن فدخله لم يحنث
 لأنه ليس بمسجد بدرايع ولو قيد الدخول بالباب حنث بالحادث ولو تقبلاً إلا إذا
 عينه بالإشارة بدرايع والواقف بقديمه في طاق الباب أي عتبة التي يحنث
 لو أغلق الباب كان خارجاً لا يحنث وإن كان بعكسه يحنث لو أغلق كان داخل
 حنث في حلفه لا يدخل ولو كان المحلوق عليه الخروج انعكس الحكم لكن في المحيط
 حلف لا يخرج نذر في شجرة حتى صار جبالاً لو سقط سقط في الطريق لم يحنث لأن

طالع
 إنما تقبل الصفة في المنكر
 من المعين

طالع
 الإضافة والإشارة

طالع
 متى زال الاسم بطلت
 اليمين

طالع
 يحنث بالباب الحادث

الشجرة كئنا الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان الحالف واقفا بقدميه في طاق
 الباب فلو وقف باحدى رجله على العتبة وادخل الاخرى فان استوى الجانبان
 او كان الجانب الخارج اسفل لم يحث وان كان الجانب الداخل اسفل حثت
 زيلعي وقيل لا يحث مطلقا هو الصحيح ظهري به لان الانفصال التام لا
 يكون الا بالقدمين وادام الركوب والبس والسكنى كالانشاء فيحث بمكة
 ساعة لا دوام الدخول والخروج والتزوج والتطهير والصابون ما عتد
 فلو دام حكم الابتداء والا فلا وهذا هو اليقين حال الدوام اما قبله فلا فلو
 قال كالحمار كتبت فانت طالق او فعلى درهم ثم ركب ودوام لزمه طلاقه ودرهم
 ولو كان راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلاقه ودرهم **قلت** في
 عرفنا لا يحث الا بابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو اليه مال
 استاذنا مجتبي حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة يعني الحارة
 فخرج وبقي متاعه واهله حتى لو بقي وتحدثت واعتبر محمد بن قنبل ما يقوم
 به السكنى وهو ارفق وعليه الفتوى قاله العيني ولو الى سكة او مسجد على
 الاوجه قاله الكمال واقره في النهر وهذا الوعينة في العربية ولو بالفارسية
 بترجوجه بنفسه كما لو كان سكناه تبعا وكما لو ابت المرأة النقلة وغلته
 او لم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى
 او دابة وان بقي اياها او كان له متعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وان
 امكنه ان يستكرى دابة لم يحث ولو نوى التحول بيدنه دين وعند الشافعي
 يلقي خروجه بنية الانتقال بخلاف مصر والبلد والقرية فانه يبر بنفسه
 فقط **فرع** حلف لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار او هذا في حجرة
 وهذا في حجرة حثت الا ان تكون دارا كبيرة ولو تقاسماها كحايط بينهما
 ان عين الدار في يمينه حثت وان نكرها لا ولو دخلها فلان غضبا ان اقام
 معه حثت علم اولا وان انتقل فورا كما لو نزل ضيفا وكذا لو سافر الحالف
 فسكر فلان مع اهله به يفتي لانه لم يساكنه حقيقة ولو قيد المساكنة بشهر
 حثت بساعة لعدم امتدادها بخلاف الاقامة **تجرو** وفي خزانة الفتاوى
 حلف لا يبر بها فبر بها من غير قصد لا يحث وحثت في لا يخرج من
 المسجد ان حمل واخرج مختارا بامر وبدونه بان حمل مكرها لا يحث ولو
 راغبا بالخروج في الاصح ومثله لا يدخل اقساما واحكاما واذا لم يحث
 بدخوله بلا امره او بزلق او عثر او هبوب ريح او جمح دابة على الصحيح ظهري
 لا تحل يمينه لعدم فعله على المذهب الصحيح فتح وغيره وفي البحر عن الظهري
 به يفتي لكنه خالف في فتاويه فافتي باحلالها اخذ بقول ابي شجاع لانه
 ارفق لكنك علت المعتمد ولا يحث في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج
 اليها قاصدا عند انفصاله من باب داره مشي معها ام لا في البدائع ان

طلب
الدوام كالانشاء

طلب
حلف لا يسكن

طلب
حلف لا يسكن

طلب
قيد المساكنة بشهر

طلب
حمل واخرج مكرها

خرجت

خرجت الا الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدا لها فذهبت لغير
 المسجد لم تطلق ثم رأت امر اخر لان الشرط في الخروج والذهاب والروح والعبادة
 والزيارة اليمية عند الانفصال لا الوصول الا في الايمان فلو حلف لا يخرج او
 لا يذهب او لا يروح **تجرو** حثنا الى مكة فخرج يريد لها ثم رجع عنها قصد غير
 ام لا نهر حثت اذا جاوز عمران مصر على قصد ها ان يمينه وبينها مدة
 سفر والا حثت بمجرد انفصاله فتح حثنا وفيه حلف ليخرج من مع فلان العالم
 الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بروفي لا يخرج من بغداد فخرج مع
 جنازة والمقابر خارج بغداد حثت وفي لا ياتنها لا يحث الا بالوصول كما
 مر والفرق لا يخفى كما لا يحث لو حلف ان لا ياتي امراته عرس فلان فذهبت
 قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لانها ما انت العرس بل العرس اناها
 دخيرة حلف ليا ياتينه فهو ان ياتي متولا او حائوته لقيه ولا فلوله ياتنه حتى مات
 احدها حثت في اخرجياته وكذا كل عيى مطلقا اما الموقفة فيعتبر آخره فان مات
 قبل مضيه فلا حث وقوله حث يفيد انه لو ارتد ولحق لا يحث لطلانه عيى
 بالله بمجرد الرد كما مر فتدبر حلف ليا ياتينه غدا ان استطاع فهي استطاعة
 الصحة لانه المتعارف فتقع على رفع الموانع كمرض او سلطان وكذا جنون او نسيان
تجرو حثنا وان نوى بها القدرة الحقيقية المقارنة للفعل صدق ديانة لا قضاء
 على الاوجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهد اعتراله هنا في المجتبى
 كما اظهره في القنية في موضعين من الفاظ التكفير لا يخرج من غير اذن او الابا في
 او بامري او بعلمي او برضاى شرط للبر لكل خروج اذن الا لفرق او حرق
 او فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتحل يمينه بخروجه مرة بلا اذن ولو
 قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند
 محمد وعليه الفتوى ولو اجمعه وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا ينقل اهله
 لبلد كذا فرغ الامر الحاكم فيبعث رجلا باذنه فنقل اهله لا يحث بخلاف
 قوله الا ان اوحى اذن لك لانه للغاية ولو نوى التعدد صدق حلف
 لا يدخل دار فلان يرايه نسبة السكنى اليه عرفا ولو تبعا او باعارة
 باعتبار عموم المجاز ومعناه كون محل الحقيقة فردا من افراد المجاز او
 حلف لا يضع قدمه في دار فلان حثت بدخولها مطلقا ولو حافيا او راكبا
 لما تقرر ان الحقيقة متى كانت متعذرة او مبحورة صير الى المجاز حتى لو اضطلع
 ووضع قدميه لم يحث وشرط الحث في قوله ان خرجت مثلا فانت طالق
 او ضربت عبدك فعبدى خرى لم يرد الخروج والضرب فعله فورا لان قصده
 المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدارا لا ايمان عليه وهذه تسمى عيى الفور تفر
 ابو حنيفة باظهارها ولم يخالف احد وكذا في حلفه ان تغديت فكذا بعد
 قول الطالبي تعالى تغدي معي شرط للحث تغديه معه ذلك الطعام

طلب
الشرط اليمية عند
الانفصال

طلب
الردة تبطل اليمين

طلب
ظهور اعترال الزاهد

طلب
معنى عموم المجاز

طلب
عيى الفور

المدعو اليه وان ضم الى ان تعدت اليوم او معك فبعدى حر حنت بمطلق
 التقدي لزيادة على الجواب فجعل مبتدئا وفي طلاق الاشباه ان للتراخي
 الابقرنية الفور ومنه طلب جامعها فابت فقال ان لم تدخل معي البيت
 فدخلت بعد سكون شهوته حنت وفي البحر عن المحيط طول التشاجر لا يقطع الفور
 وكذا لو خافت فوت الصلاة فصلت واشتغلت بالوضوء والصلوة المكتوبة واشتغلت
 بالصلوة المكتوبة لانه عذر شرعا وكذا عرفا مركب العبد الماذون والمكاتب
 ليس لمولاه في حق اليمين الا بشرطين اذا لم يكن دينه مستغرقا وقد نواه تخييد
 يحنت حلف لا يركب فاليمين على ما يركبه الناس عرفا من فرس وحمار فلوركب
 ظهر انسان او بغيره او بقرة او فيلة لا يحنت استحانا الا بالنية ظهيرة **قلت**
 وينبغي حنثه بالبعير في مصر والشام وبالفيل في الهند للتعارف قال المص ولو
 حمل على الدابة مكرها فلا حنث لحلفه لا يركب فرسا فركب برذونا وبعكسه
 لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي والخيل يعم هذا الوعينة بالعربية ولو
 بالفارسية حنت بكل حال ولو حلف لا يركب او لا يركب مركبا حنت بكل مركب
 سفينة او محملا او دابة سوى الادمي وسيجي ما لو حلف لا يركب حيوانا او دابة
باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام ثم الاكل
 ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف كخبز وفاكهة مضغ او لاى وان ابتلعه
 بلا مضغ والشرب ايصال ما لا يحتمل المضغ من المايعات الى الجوف كما وعسل
 ففي حلفه لا ياكل بيضة حنت ببلعها وفي لا ياكل عينا مثلا لا يحنت بمصه لان
 المص نوع ثالث ولو عصره واكل قشره حنت بدراع لكن في نهذيبا نقلنا شي
 حلف لا ياكل سكر لا يحنت بمصه وفي عرفنا يحنت واما المذوق ففعل الفم لمجرد
 معرفة الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس ولو تمضمض
 للصلاة لا يحنت ولو غنى بالذوق الاكل لم يصدق الا بدليل حلف لا ياكل من
 هذه النخلة او الكرمة تقيده حنثه ياكل من ثمرها بالمثلثة اي ما يخرج منها
 بلا تعين بصنعة جديدة فيحنت بالعصير لا باللبس المطبوخ ولا بوصل غصن
 منها بشجرة اخرى وان لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف يمينه الى ثمنها فيحنت اذا
 اشترى به ما كولا واكله ولو اكل من عين النخلة لا يحنت وان نواها لان الحقيقة
 مسجورة ولو الحية وفي المحيط لو نوى اكل عينا لم يحنت باكل ما يخرج منها لانه نوى
 حقيقة كلامه قال المصنف تبع الشجرة وينبغي ان لا يصدق قضا لتعين المجاز
 زاد في النهي فان قلت ورق الكرم ما يؤكل عرفا فينبغي صرف اليمين لعينه
 قلت اهل العرف انما ياكلونه مطبوخا وفي الشاة يحنت باللحم خاصة لا باللبن
 لانها مأكولة فتعقد اليمين عليها ولا يحنت في حلفه لا ياكل من هذا البسر
 او الرطب او اللبني باكل رطبه وثمره وشيرازه لان هذه صفات داعية
 الى اليمين فتعقد به بخلاف لا ياكل هذا الصبي وهذا الشاب فكله بعد

ماشاخ او لا ياكل هذا الحمل فتحتين ولد الشاة فاكله بعد ما صار كبشا
 فانه يحنت لانها غير داعية والا اصل ان المحلوف عليه اذا كان بصفة داعية
 الى اليمين تقيده في المعرف والمنكر فاذا زالت زال اليمين وما لا يصلح
 داعية اعتبر في المنكر دون المعرف وفي المجتبى حلف لا يكلم هذا المحنون
 فعرفا او هذا الكافر فاسلم لا يحنت لانها بصفة داعية وفي لا يكلم رجلا
 فكله صبيبا حنت وقيل لا ياكل يكلم صبيبا وكلم بالغ لا بعد البلوغ يدعى شابا
 وفتى الى ثلاثين فكله الى خمسين فتشيع او لا ياكل هذا العنب فصار زيبيا
 هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر مما لا يحنت به او لا ياكل هذا اللبني
 فصار حنثا او لا ياكل من هذه البيضة فاكل فرار يحنث كذا في نسخ الشرح وفي نسخ
 المتن فرخها او لا يذوق من هذا الخمر فصار خلا او من زهر هذه الشجرة فاكل بعد
 ما صار لوزا او شمشا لم يحنت بخلاف حلفه لا ياكل تمر فاكل جيسا فانه يحنت
 لانه تمر مفتت وان ضم اليه شيء من السن او غيره بحر وفيه الاصل فيما اذا
 حلف لا ياكل معينا فاكل بعضه ان كل شيء ياكله الرجل في مجلس او يشربه في شربة
 فالحنث على كله والا فعلى بعضه وكذا لا يحنت لو حلف لا ياكل بسرا فاكله رطبا
 او لا ياكل عينا فاكله زيبيا بخلاف خوجوز ولوز فان الاسم يتناول الرطب
 ايضا ولو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او حلف لا ياكل رطبا ولا بسرا حنت
 باكل المذنب بكسر النون لاكله المحلوف عليه وزيادة ولا حنت بشرا كباسية
 بكسر الكاف اي عرجون ويقال عنقود بسرها رطب في حلفه لا يشتري رطبا
 لان الشرا يقع على الجملة والغلوب تابع بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئا
 ولا حنت في حلفه لا ياكل لحما باكل مرقه او سمك الا اذا نواها ولا في لا
 يركب دابة فركب كافرا او لا يجلس على وتدنجلس على جبل مع تسميتها
 في القراف لحما ودابة واوتاد العرف وما في التبيين من حنثه في لا يركب
 حيوانا بركوب الانسان رده في النهي بان العرف العملي يخص عندنا كالعرف
 القولي ولحم الانسان والكبد والكروش والرية والقلب والحبال والخنزير
 لحم هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في البحر عن الخلاصة وغيرها
 ومنه علم ان العجمي يعتبر عرفه قطعا وفي الحائنة الراس والاكارع لحم في
 يمين الاكل لا في عين الشرا وفي لا ياكل من هذا الحمار يقع على كرايه ومن هذا
 الكلب لا يقع على صيده ولا بيع البقر الجاموس ولا يحنت باكل النقي هو الاصم
 ولا يحنت بشحم الظهر وهو اللحم السمين في حلفه لا ياكل شحما خلاها بل
 بشحم البطن والامعاء اتفاقا لا بما في العظم اتفاقا فتح واليمين على شراء
 الشحم وبيعه كهي على اكله حنثا وخلافا في بيعه ولا يحنت باللية في حلفه
 لا ياكل او لا يشتري شحما او لحما لانها نوع ثالث ولا يحنت بخبز او دقيق
 او سويق في حلفه لا ياكل هذا البرا الا باللقضم من عيناها لومقلية كاللبيلة

صبي وشاب وكله وشح

العرف العملي كالقولي

في عرفنا اما الوقضها بنية فلا حنت الابالنية فتح وفي النهر عن الكشف المسيلة
على ثلاثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة ويشيولصيرة وهي مسيلة
المختصر الثانية ان يقول هذه بلاد ذكر حنطة فيحنت باكلها كيف كان ولو بنية
او خبز الثالثة ان يقول حنطة فيحنت باكلها ولو بنية لا ينحو الخبز ولو زرع
لم يحنت بالخارج وفي هذا الدقيق حنت بما يتخذ منه كالحبز وكحبة كعصيدة
وحلوى لا بسفنه في الاصح كما مر في اكل عين النخلة والخبز ما اعتاده اهل
بلاد الخائف فالتامى بالبر واليمن بالزهر والطيرى بجزر الارز وبعض اهل
القرى بالشعير فلو دخل بلاد البر واستمر لا ياكل الا الشعير لم يحنت الابال شعير
لان العرف الخاص معتبر فتح حلف لا ياكل من خبز فلانة انصرف الى الخابزة
التي تضر به في التور لا لمن عجنته وهيئته للزب ظهريه ومنه الرقاق
لا الغطاس والثريد اوبعد مادقة او فته لانه لا يسمى خبزا وحت في
لا ياكل طعاما من طعام فلان باكله خله اوزيته او ملح ولوبطعام نفسه لا
لو اخذ من بيذه او ما به فاكل به خبزا وفي لا ياكل سمنا فاكل سويقا ولا
نية له ان يحنت لو عمر سال السن حنت والا اجوهرة وفي البدايع لا ياكل طعاما
فاصطربة فاكل لم يحنت والشوا والطبخ يقعان على اللحم المشوي والمطبوخ
بالما هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالما ولو بودك
او زيت او سمن كما نقله المصنف عن المجتبى وفي النهر الطعام يعم ما يوكل على وجه التظيم
لمين وفاكهة لكن في عرفنا لا والراس ما يباع في مصر اي مصر الخائف اعتبار العرف
والفالهنة التفاح والبطيخ والشث ونحوها لا العصب والرمان والرطب خلافا لها
خلاف عصر والعبرة للعرف فيحنت بكل ما يبعد فاكهة عرفا ذكره الشمني واقره
المصنف والحلوى ما ليس من جنسه حاض فيحنت باكل خبيص وعسل وسكر
لكن المرجع فيه الى عادات الناس ففي بلادنا لا حنت في فانيد وعسل وسكر
كما نقله المصنف عن الطهيري والادام ما يصطنع به الحبز اذا اختلط به كحل
ذريت وملح لذوبه في الغم لا اللحم والبيض والجبن وقال محمد هو ما يوكل مع الخبز
غالبا به يفتي كما في البحر عن التهذيب وفيه ما يوكل وحده غالبا كتمر وزيت
وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس ادا ما الا في موضع يوكل كل
تبع الخبز غالبا اعتبارا للعرف وفي البدايع الجوز رطبة فاكهة ويابسة
ادام **فروع** حلف لا ياكل لحما والاخر لا ياكل بصلا والاخر فلفلا فطبخ حشو
فيه كل ذلك فاكلوا لم يحنتوا الا صاحب الفلفل لانه لا يوكل الا كذا وهذا
ان وجد طعمه ويناد في الزعفران وبه عينه وفي لا ياكل لبنا فطبخه بارز
او لا ينظر الى فلان فنظر الى يده او رجله او اعلا راسه لم يحنت والى راسه
وظهره وبطنه حنت وفي المسك حنت بمس اليد والرجل عرض عليه اليمن
فقال نعم كان حاله في الصحيح كذا في الصيرفية وغيرها قال المصنف هذا هو

مطل
العرف الخاص معتبر

المشهور

مطل
التعاليق في المحاكم

المشهور لكن في قوايد شحنا عن التاثر خاينه انه بنعم لا يصير حاله هو الصحيح
تخضع اما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج فقلقا فيقول
نعم لا يصح على الصحيح التعدي الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع وكذا
التعشى ولا بد ان ياكل اكثر من نصف الشبع في غذا وعشا وسحور في وقت
خاص وهو ما يعد طلوع الفجر وفي البحر عن الخلاصة طلوع الشمس قال
وينبغي اعتياده للعرف زاد في النهر واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الشمس
الصحي الاكبر فيدخل وقت الغدا فيعمل بعرفهم **قلت** وكذلك اهل الشام
ثم لا بد ان يكون مما يتخذ به اهل بلدة **عادة** و**غدا** كل بلدة ما تعارف
اهلها حتى لو شبع بشرب اللبن يحنت البدوي لا الحضري فلا يلقى والتعشى
منه اي الزوال وفي البحر عن الاسيحياني وفي عرفنا وقت العشا بعد صلاة
العصر **قلت** وهو عرف مصر والشام الى نصف الليل والسحور وهو الاكل
بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان اكلت او قال ان شربت اولبت او
نكحت ونحو ذلك فعبدي حر ونوي معين اي خبزا اولبنا او قطنا مثلا لم
يصدق اصلا فيحنت باي شئ اكل او شرب وقيل يدين كما لو نوي كل الاطعمة
او كل مياة العالم حتى لا يحنت اصلا لنية محفل كلامه ولو ضم لان اكلت طعاما
او شربت شرا با اولبت ثوابين اذا قال غنيت شيادون شئ لانه ذكر اللفظ
العالم القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فتعم كالنكرة في النفي والاصل
ان النية انما تصح في الملفوظ الا في ثلاث فيدين في فعل الخروج والساكنة وتخصيص
الجنس كجيشية او عربية لا الصفة كوفية او بصرية فتح نية تخصيص العام تصح
ديانة اجماعا فلو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلد كذا
لا يصدق قضا وكذا من غصب دراهم انسان فلا حلفه الخصم عام نوي خاصا
به يفتي خلافا لخصاف وفي اللواحية متى حلفه ظالم واخذ يقول الخصاف
فلا باس به وقالوا النية للمخالف لو بطلاق او عتاق وكذا بالله لو مظلوما
وان ظالما فلتخلف ولا تعلق للقضا في اليمن بالله حلف لا يشرب من شئ
يمكن فيه الكرع بخرجة فيمينه على الكرع منه حتى لو شرب من نهر اخذ منه
لم يحنت وفي البحر عن الطهيري الكرع لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن في
الفتاوى عن الكشف انه ليس بشرط بخلاف ما دجلة فيحنت بغير الكرع ايضا
وفيما لا يتاني فيه الكرع كالبيير والحب يحنت بالشرب بالانا مطلقا سواء
قال من البيير او من ما البيير لتعين المجاز ولو تكلف الكرع فيما لا يتاني فيه
ذلك اي الكرع لا يحنت في الاصح لعدم العرف امكان البر في المستقل شرط
انقضاء اليمن ولو بطلاق وبقيائها اذ لا بد من تصور الاصل لتعقد في
حق الحلف وهو الكفارة ثم فرع عليه ففي حلفه لا شرب ما هذا الكور اليوم
ولا ما فيه او كان فيه ما وصبه ولو بفعله او بنفسه في يومه قبل الليل او

مطل
النية للمخالف

مطل
مسيلة الكور

أطلق يمينه عن الوقت ولا ما فيه لا يحنت سوا علم وقت الحلف ان فيه ما
اولا في الاصح لعدم اسكان البر وان اطلق وكان فيه ما نصيب حنت لوجب
البر في المطلقة كما فرع وقد فات بصبه اما الموقنة ففي آخر الوقت وهذا
الاصل فروع كثيرة منها ان لم تصل الصبح غدا فانت كذا لا يحنت بحبها بكرة
في الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذي اخذته من كيسي فانت طالق فاذا
الدينار في كيسي لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهيبني صدقك اليوم فانت طالق
وقال ابو هان وهبته فامك طالق فالحيلة ان تشتري منه مهرها ثوبا ملفوفا
وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنت ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة
عند الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت به بخيار الروية وفي
حلفه بالله ليصعدن السما او ليقلبن هذا الحجر ذهباً حنت للحال لا مكان البر حقيقة
ثم يحنت للرجوع عادة ولو وقت اليمين لم يحنت ما لم يرض ذلك الوقت وفي
حيرة الفقهاء قال لامرأة ان لم اعرج الى السما هذه الليلة فانت كذا ينصب
سلما ثم يعرج الى سما البيت لقوله تعالى فليمد بسبب الى السما اي سما البيت قال
الباقي والظاهر خروجها عن قاعدة سبب الايمان وكذا الحكم لو حلف ليقتلن
فلا ناعا لا يموتن اذ يمكن قتله بعد احيا الله فيحنت وان لم يكن عالما بموته فلا
يحنت لانه عقد يمينه على حياة كانت فيه ولا يتصور كسيلة الكور وكقوله
ان تركت حس السما فعبدى حر لان التارك لا يتصور في غير المقدور وحلف
يكلمه فناداه وهو نائم فايقظه فلو لم يوقظه لم يحنت هو المختار ولو مستيقظا
حنت لو بحيث يسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كلمتك
فانت طالق فاذهبي او اذهبي لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي
طلقت لانه متناف ولو قال يا حايط اسمع او اصنع كذا وكذا وقصد اسماع
المحلف عليه لم يحنت زيلعي وفي السراجية سال محمد حال صفرة ابا حنيفة فيمن
قال لا حر والله الا حكمك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا انتمسم محمد وقال
انظر حسنا يا شيخ فتكسى ابو حنيفة ثم قال حنت مرتين فقال محمد احسنت فقال
ابو حنيفة لا ادري اي الكلمتين ارجع الى قوله حسنا واحسنت او حلف لا يكلمه
الا بانه فاذا نله ولم يعلم بالاذن فكلمه حنت لا اشتقاق الاذن من الاذن فيشرط
العلم بخلاف لا يكلمه الا برضاه فرضي ولم يعلم لان الرضى من اعمال القلب فيتم به
الكلام والتحديث لا يكون الا باللسان فلا يحنت باشارة وكتابة كما في التنف
وفي الحانية لا اقول له كذا فكتب اليه حنت ففرق بين القول والكلام لكن نقل
المص بعد سيلة شمع الریحان عن الجامع انه كاللزام خلافا لابن سماعه والاحاد
والاقرار والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والايما والاظهار والانشاء الاعلام
يكون بالكتابة وبالاشارة ايضا ولو قال لم انو الاشارة دين وفي لا يدعوه ولا
يشره يحنت بالكتابة ان اجبرتني او علمتني ان فلانا قدم ونحوه يحنت بالصدق

سؤال محمد بن الحنفية

والكذب ولو قال بقدمه ونحوه فعلى الصدق خاصة لا فادتها الصاق الخبر
بنفس القدم كما حققناه في بحث الباسن الاصول وكذا ان كتبت بقدم
فلان كما سيحى في الباب الا في وسال الرشيد محمد اعني حلف لا يكتب الى فلان
فاما بكتابة هل يحنت فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك لا يكلمه
شهران فمن حين حلفه ولو عرفه فعل باقية بخلاف لا اعتقلت او لا صوم
شهران فان النقيين اليه والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد لا خراج
ما وراءه وفيما لا يتناول له الحد اليه زيلعي حلف لا يتكلم فقراء القرآن او سبح
في الصلاة لا يحنت اتفاقا وان فعل ذلك خارجها حنت على الظاهر كما رجه
في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه الدرر والملتقى بل في
البحر عن التهذيب انه لا يحنت بقراءة الكتب في غير عرفنا انتهى وقواه
في الشربلية قايلا ولا عليك من كثرة النصيحة له مع مخالفة العرف
ويقال عليه القاء درس ما لكن يعكس عليه ما في الفتح واما الشعر فيحنت به لانه
كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى فتأمل حلف لا يقرأ القرآن اليوم يحنت
بالقراءة في الصلاة او خارجها ولو قراء البسملة فان نوى ما في التلححنت والا
لا لانهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا وكتاب فلان لا
يحنت بالنظر فيه وفهمه به يفتي واقعات حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى
الجديدين لقراءته اليوم بفعل لا يمتدفعم فان نوى النهار صدق لانه الحقيقة
ولو قال ليلة اكلم فلانا فكذا فهو على الليل خاصة لعدم استعماله مفردا في
خطي الوقت قال ان كلمته اي عمره الا ان يقدم زيد او حتى او الا ان ياذن
او حتى ياذن فكذا فكمه قبل قدمه او قبل اذنه حنت ولو بعدها لا
يحنت لجعل القدم والاذن غاية لعدم الكلام وان مات ذريته قبل ما سقط الحلف
بتأخير الجزا لانه لو قدمه فقال لامرأة طنت طالق الا ان يقدم زيد لم تكن
للعاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يحتمل التافيت فلا تطلق بقدمه بل بموته
كما لو قال لغيره والله الا حكمك حتى ياذن لي فلان او قال لغيره والله لا افارقك
حتى تقضى حتى او حلف ليوفيه اليوم فانت فلان قبل الاذن او برئ من الدين
فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل ليمينه غاية وقامت الغاية بسط
اليمين خلافا للثاني كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها فلو
حلف لا يفعل كذا ما دام بخارى فتخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنت لانها اليمين
وكذا الاياكل هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنت باكل
باقية لانها اليمين يبيع البعض وكذا لا افارقك حتى يعطيني حتى اليوم او
حتى اقدمك الى السلطان اليوم لا يحنت بمضي اليوم بل بمغافرة بعد ولو قدم
اليوم لا يحنت وان فارقه بعدة بجر وكذا لو حلف ان يجره الى باب القاضي ويحلف
فاعترف الحضم او ظهر شهود سقط اليمين لتقيده من جهة المعنى بحال انكاره

سؤال الرشيد محمد

كما سيجي في باب اليمين في الضرب وفي حلقه لا يكلم عبده اي عبد فلان او عبده
او صديقه او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يأكل طعامه او لا يركب دابة
ان زالت اضافته يبيع او طلاق او عداوة وكلهم لم يحث في العبد ونحوه
ما يملك كالدرا اشار اليه بهذا او لا على المذهب لان العبد ساكن الاغتبار
عند الاحرار فكان كالنوب والدار وفي غيره اي في تكليم غير العبد من
العريس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكونا عنها للعلم
بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه ان اشار بهذا او عين حث لان الحث
يأجي لذاته ولا يشترط لم يعين لا يحث وحث بالمجدد بان اشترى
عبد او تزوج بعد اليمين لا يكلم صاحب هذه الطيلسان مثلا فكله
بعد ما جده حث لان الاضافة للتعريف ولذا لو كالم المشتري لم يحث
الزمان والحين ومنكرها ستة اشهر من حين حلقه لانه الوسط وبها اي بالنية ما
نوى فيها على الصحيح بدائع وغرة الشهر ورأس الشهر اول ليلة منه ويومها
واوله الى ما دون النصف واخره اذا مضى خمسة عشر يوما فلو حلف ان يصوم
اول يوم من آخر الشهر واخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر والسادس
عشر والنصف من حين القا الحشو الى لبسه ضد الشتاء بدائع وفي حلقه لا
يكلمه الدهر ولا بد هو للعلم اي مدة حياة الحالف عند عدم النية ودهر منكر
لم يدر وقال هو كالحين وغير خاف انه اذا لم يرد عن الامام شئ في مسيلة
وجب الاقتناع قولها من وفي السراج توقف الامام في اربعة عشر مسيلة
ونقل لا ادرى عن الائمة الاربعة بل عن النبي عليه السلام وعن جبريل ايضا
الايام وايام كثيرة والشهور والسنون والجمع والازمنة والاحايين والدهور
عشرة من كل صنف لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع ففي لا يكلمه الازمنة خمس سنين
ومنكرها ثلاثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثرة كما مر حلف لا يكلم عبيدا
او عبيد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه ففعل بثلاثة منها حث وان
كان له اي لفلان التمر ثلاثة من كل صنف والابان كلم اقل من ثلاثة لا
يحث ونص نية الكل ولو كانت عينية على زوجاته او اصدقاءه او اخوته
لا يحث مالم يكلم الكل مما سمى لان المنع لعين في هو لا فتعلقت اليمين باعيان
ولوله يكن له الا اخ واحد فان كان يعلم به حث والا كما في الواقعات
والحق في النهر الاصدقاء والزوجات **قلت** وهي من المسائل الاربعة التي
يكون فيها الجمع لواحد كما في الاشياء واما الاطعمة والثياب والنساء فيقع
على الواحد اجماعا لانصراف المعرف للعهد ان امكن والا فللجنس ولو نوى
الكل صح **باب اليمين في الطلاق والعقاق** الاصل فيه
ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق
والاخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين العددين المتساويين وان المتصف

توقف الامام
في ١٤

بأحدها

بأحدها لا ينصف بالآخرى للتنافي ولا كذلك الفعل لعدمه لان الفعل الثاني
غير الاول فلو قال اخر تزوج افلزوج فالتى اتزوجها طالق طلقت المتزوجة
مرتين لانه جعل الآخر وصفا للفعل وهو العقد وعندها هو الآخر اول عبيد
اشترى به حر فاشترى عبدا عتق لما مر ان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد ولو
اشترى عبيدين معا ثم اشترى آخر فلا عتق اصلا لعدم الفردية فان زاد كلمة وحده
او اسود او بالذنايز عتق الثالث عملا بالوصف ولو قال اول عبيد اشترى به
واحدا فاشترى عبيدين ثم اشترى واحدا لا يعتق الثالث واسار الى الفرق
بقوله للاختلال ان لان قوله واحدا يحتمل ان يكون حاله العبد والمولى فلا
يعتق بالشك وجوز في البحر جرح صفة للعبد فهو كوحده وفي النهر الرفع
جبر لمبتدأ محذوف فهو كواحد ولو قال اول عبيد امك فهو حر فملك عبدا
ونصف عبيد عتق الكامل وكذا الثياب بخلاف المكيلات والموزونات
للمزاجمة زيلعي قال اخر عبيد امك فهو حر فملك عبدا فمات الحالف لم يعتق
اذ لا بد للآخر من الاول بخلاف العكس كالبعد لا بد له من قبل بخلاف القبل
فلو اشترى الحالف المذكور عبدا ثم عتق مات الحالف عتق الثاني
مستندا الى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو اشترى الصحة والا فن الثالث
وعليه فلا يصير فار الوعلق البائين او الثلاث بالآخر خلافا لها واما الوسط
ففي البدائع انه لا يكون الا في وتفرقت في الثلاثة وسط وكذا قالت الخمسة
وهكذا ان ولدت فانت كذا حث بالميت ولو سقط متبين الخلق والا لا بخلاف
فهو حر فولدت ميتا ثم اشترى عتق الحي وحده لبطان الرق بالموت بخلاف
الولد او الولادة البشارة عرفا اسم لجبر سار خرج الضار فليس ببشارة عرفا
بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب اليم صدق خرج الكذب فلا يعتبر ليس للبشر
به علم فيكون من الاول دون الباقيين فلو قال كل عبد بشر في بلذا فهو حر بشره
ثلاثة متفرقون عتق الاول فقط لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة مالم يسو
المشاهدة فيكون كالحديث ولو ارسل بعض عبيده عبدا آخر ذكر اى المولى
الرسالة عتق المرسل والا الرسول وان بشره معا عتقوا التحققها من
الكل بدليل فبشره بسلام عليم والبشارة لا فرق فيها بين ذكر البيا وعدمها
بخلاف الجبر فانه انما يختص بالصدق مع البيا كما مر في الباب قبله والكتابة
كالجبر فيما ذكر والاعلام لا بد فيه من الصدق ولو بلا بيا كالبشارة لان الاعلام
اثبات العلم والكذب لا يفيد بدائع قاعدة النية اذا قارنت علة العتق
الاختيارية كالشر مثلا بخلاف الارث لانه جبري والحال ان رق المعتق
كامل صح التكفير والابان لم تقارنت العلة وقارنتها والرق غير كامل كام الولد
لا يصح التكفير ثم فرع عليها بقوله فصحة شر ابيه للكفارة للمقارنة لاشرا
من حلف بعقبة لعدمها ولاشرا مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارتها

تعريف البشارة

بشرائها لتقصان رفقها بخلاف ما اذا قال لقنته ان اشتريتك فانت حرة
عن كفارة يميني فاشترها حيث تجوز عنها للمقارنة كما يهاب ووصية
فلو يا عند القبول بخلاف ارث لما ضرر يلحق وعقوبته ان تسريته امة
فهي حرة من تسراها وهي ملكه حينئذ اي حين حلفه لمصادقتها الملك
لا يعتق من اشترها ففسرها ويثبت التسري بالتحصين والوطى وشرطه
الثاني عدم العزل فتح ولو قال ان تسريته امة فانت طالق او عبدى
حر فسري بمن في ملكه او من اشترها بعد التعليق طلقت وعقوبته واذا
الفرق بقوله لوجود الشرط بلا مانع لصحة تعليق طلاق المتكوفة باى
شرط كان فيلحفظ كل مملوك لى حر عتق عبيده ومدبروه ويدين
في بنية الذكور والانات وامهات اولاده ملكهم رتبة ويدا لا مكاتبه
الا بالنية ومعق البعض كالمكاتب لعدم الملك يد او في الفتح ينبغي
في كل مرقوق لحران يعتق المكاتب الام الولد الابلية هذه طالق او
هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا العتق والاقرا
لان اول احد المذكورين وقد ادخلها بين الاولين وعطف الثالث على الواقع
منها فكان كاحدا كاطالق وهذه ولا يصح عطف هذه على هذه الثانية
للزوم الاخبار عن المثني بالمفرد وهذا اذا لم يذكر للثاني والثالث خيرا
فان ذكر بان قال هذه طالق او هذه وهذه طالق او قال هذا حر او هذا
حران فانه لا يعتق احد ولا تطلو بل يجيز ان اختار الايجاب الاول عتق
الاول وحده وطلقت الاولى وحدها وان اختار الايجاب الثاني عتق
الاخيران وطلقت الاخير فان حلف لا يساكن فلا فاسا فالحالف فسكن
فلان مع اهل الحالف حنث عنده لا عند الثاني وبه يفتي قال لعبد ان لم
تاتي الليلة حتى اضربك فاتي فلم يضربه حنث عند الثاني لا عند الثالث وبه
يفتي اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت فصحة الثاني
وابطله الثالث وبه يفتي فلا حنث في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا
ثم ظهر انه كان كذا خائنه **باب اليمين في البيع والشراء والصوم**
والصلوة وغيرها الاصل فيه ان كل فعل يتعلق حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة
لا حنث بفعله ما موره وكل ما يتعلق حقوقه بالامر كنكاح وصدقة وما لا
حقوق له كاجارة وابرا حنث بفعله وكيله ايضا لانه سفير ومعيير حنث
بالمباشرة بنفسه لا بالامر اذا كان ممن يباشرونه في البيع ومنه الهبة
بعوض ظهيريته والشراء ومنه السلم والاقالة قبل والتعاطي شرح وهبانية
والاجارة والاستيجار فلو حلف لا يوجر وله مستغلات اجرتها امراته
واعطته الاجرة لم يحنث كثر كما في ايدي الساكنين وكذا اجرة شرف قد
سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه خيره والصلح عن مال وقيد بقوله

مع الاقرار لا دفع مع الانكار سفير والقسمة والحضومة وضرب الولد اى
الكبير لان الصغير يملك ضربه فملك التقويض فيحنث بوكيله كالمقاضي وان
كان الحالف ذا سلطان كعاقض وشريف لا يباشرونه الاشياء بنفسه حنث بالمباشرة
وبالامر ايضا لتقييد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف وان كان يباشرونه
ويفوض اخرى اعتبر الاغلب وقيل تعتبر السلعة فلو ما يشرى بها بنفسه
لشرعها لا يحنث بوكيله والا حنث ويحنث بفعله وفعله ما موره لم يقل وكيله
لان من هذا النوع الاستقراض والتوكيل به غير صحيح في النكاح والانكاح والطلاق
والعتاق الواقعيين بكلام وجد بعد اليمين لا قبله كتعليق بدخول دار يلحق الخلع
والكتابة والصلح عن دم عمد او انكار كما مر والهبة ولو فاسدة او بعوض والصدقة
والقرض والاستقراض وان لم يقل وضرب العبد قيل والزوجة والبنات والحياطة
وان لم يحسن ذلك خائنه والذبح والايديع والاستيداع وكذا الاعارة والاستعارة
انما خرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث تاخر خائنه وقضا
الدين وقبضه والسوة وليس منها التكفين الا اذا اراد السردون التملك
مرآجيه والحمل وذكرنها في البحر نيفا واربعين وفي النهر عن شارب
الوهبانية نظم والري بالاحتن فيه بفعل الوكيل لانه الاقل بشر الى حنثه فيما بقى فقال
بفعل وكيل ليس يحنث حالف **•** يبيع شرا صلح مال خصومة **•**
• اجارة استيجار الضرب لابنه **•** كذا قسمة والحنث في غيرها اثبت **•**
والام دخل مبتدأ خيره اقتضى الاتي على فعل اراد بدخولها عليه قريبا منه
ابن كمال تجرى فيه النيابة للغير كبيع وشراء واجارة وحياطة وصياغة
وبنا اقتضى اى اللام امره اى توكيله ليخصه به اى بالمحلو ف عليه اذا اللام
الاختصاص ولا يتحقق الا بالامر المفيد للتوكيل فلم يحنث في ان بعث
لك ثوبا ان باعه بلا امر لا تنفذ التوكيل سوا ملكه اى المخاطب ذلك التوب
اولا بخلاف ما لو قال ثوباك فانه يقتضى كونه ملكا له كما سيجي فان دخل
اللام على غيره اى ذات او على فعل لا يقع ذلك الفعل عن غيره اى لا يقبل النيابة
كاكل وشرب ودخول وضرب الولد بخلاف العبد فانه يقبل النيابة
اقتضى دخول اللام ملكه اى ملك المخاطب المحلو ف عليه لانه كمال الاختصاص
فحنث في ان بعث ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امره هذا نظير الدخول
على العين وهو الثوب لان تقديره ان بعث ثوبا هو مملوكك وامسا
نظير دخوله على فعل لا يقع من غيره فذكره بقوله وكذا اى مثل ما مر من اشراط
كون المحلو ف عليه ملك المخاطب قوله ان اكلت لك طعاما وشربت لك
شرا با اقتضى ان يكون الطعام والشرب ملك المخاطب كما في ان اكلت
طعاما ملكك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من سباب
الترجيح واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص

وان نوى غيره اى ما مر صدق فيما فيه تشديد عليه قضاء وديانة ودين فيما له
نهر الفرق بين الديانة والقضاء لا يتأتى في اليمين بالله لان الكفارة لا مطالب
لها كما قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد عليه بيعا بالخيار لنفسه حنث
لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجر بعد ذلك في الاصح كما لو قال ان
ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام وقيد بالخيار لانه لو قال ان بعته فهو حر
بناعه بيعا صحيحا بلا خيار لا يعتق لزوال ملكه وتحل اليمين لتحقيق الشرط
زيلعي ويحنت الحالف في المسيلتين بالبيع او الشراء الفاسد والموقوف لا
الباطل لعدم الملك وان قبضه ولو اشترى مديرا او مكاتباً لم يحنت الا
باجازة قاض ومكاتب **فرع** قال لا تمتع ان بعته منك شيئا فانت حرة
فباع نصفها من زوج ولدت منه او من ابيها لم يقع عتق المولى ولو من
اجنبى وقع والفرق في الظهريّة وانما قيد بالبيع لانه في حلفه لا يتزوج
امراة او هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد في الصحيح وكذا لو حلف
لا يصلي او لا يصوم او لا يحج لان المقصود منها الثواب ومن النكاح الحلال
ولا يثبت بالفاسد فلا تحل اليمين بخلافه في البيع لان المقصود منه الملك
وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة كبيع ولو كان ذلك كله في الماضي
كان تزوجت او صمت فهو عليهما اى الصحيح والفاسد لانه اخبار فان عني
به الصحيح صدق لانه النكاح المعنوي يدّعى ان لم ابع هذا الرقيق فكذا
فاعتق المولى او دبّر رقيقه تدبيرا مطلقا فلا يحنت بالمقيد فتح واستولد
الامة حنث لتحقيق الشرط بفوات محلية البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت
حر فدبر واستولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهوم قالت
له امراته تزوجت على فقال كل امرأة الى طالقة طلقت المحلقة بكسر اللام وعن
الثاني لا يصح السرخسي وفي جامع قاضي خان وبه اخذ عامة مشايخنا وفي
الذخيرة فان في حال غضب طلقت والا لا ولو قيل له انك امرأة غير هذه
المرأة فقال كل امرأة الى فهي كذا لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة لا
يحتمل هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول **مروغ** يتفرع على الحنث
لفوات المحل نحو ان لم تصبى هذا في هذا الصحيح فانت كذا فكسرتة وان لم
تذهبي فتاتي بهذا الحمام فانت كذا فطار الحمام طلقت قال الحرمة ان تزوجتك
فعبدي حر فتزوجها حنث لان يمينه تنصرف الى ما يتصور حلف لا يتزوج
بالكوفة عقد خارجي لان المعبر مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي كذا فطلق
امراته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبارا للغرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج
من بنات فلان وليس لفلان بنت لا يحنت بمن ولدت له بحجر النكرة تدخل
تحت النكرة والمعرفة لا تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار احد
فكذا والدار له او لغيره فدخلها الحالف حنث لتكريمه ولو قال دارى او دارك

لاحتث بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان من هذا الراس احد واشرك
الى راسه لا يحنت الحالف بمسه لانه متصل به خلقة فكان معرفة اقرب من
يا الاضافة بحجر وذكره المصنف قبيل باب اليمين في الطلاق معزيا
للأشياء الابالنية وفي العلم كان كلام غلام محمد بن احمد واحد فكذا دخل
الحالف لو هو كذلك لجواز استعمال العلم في موضع النكرة فلم يخرج الحالف
من عموم النكرة بحجر **قلت** وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكرة
الا المعرفة في الجزاى فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كان دخل
دارى هذه احد فانت طالق فدخلت هي طلقت ولو دخلها هو لم يحنت
لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة وتامة في القسم الثالث من ايمان الظهريّة
ويجب حج او عمرة ما شيا من بلد في قوله على المشى الى بيت الله تعالى او
الكعبة وارق دما ان ركب لا دخاله البعض ولو اراد ببيت الله بعض
المساجد لم يلزمه شئ ولا شئ بعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله
او المشى الى الحرم او الى المسجد الحرام او باب الكعبة او منابها او الصفا
او المروة او مزدلفة او عرفة لعدم العرف لا يعتق عبد قيل له ان لم اجم
العام فانت حر ثم قال يحنت وانكر العبد واتى بشاهدين فشهدا بحجر
لا ضحية بكوفة لم تقبل لقيامها على نفق الحج اذا التضحية لا تدخل تحت القضاء
وقال محمد يعتق ورجحه الكمال حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان
افطر لوجود شرطه ولو قال لا اصوم صوما او يوما حنث بيوم لانه مطلق
فيصرف للكمال حلف لا يصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد الزوال صحت
اليمين وحنث للحال لان اليمين لا تعتمد الصحة بل التصور كتصوره في الناس
وهو كما لو قال الامر ان لم تنصلي اليوم فانت كذا فخاضت من ساعتها او بعد
ما صلت ركعة فان اليمين تصح وتطلق في الحال لان درور الدم لا يمنع كافي
الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم اصلا
فلا يتصور بوجه وحنث في لا يصلي بركعة بتعسر السجود بخلاف ان صليت
ركعة فانت حر لا يعتق الا بالولى شفع لتحقيق الركعة وفي لا يصلي صلاة بشفع
وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهد وحنث
في لا يوم احدا باقتدا قوم به بعد شروعه وان وصليته قصد ان لا يوم
احدا لانه اهم وصدق ديانة فقط ان نواه اى ان لا يوم احدا وان اشهد
قبل شروعه ان لا يوم احدا لا يحنت مطلقا لاديانة ولا قضاء وصح الاقتدا
ولو في الجمعة استحسانا كما لا حنث لو اهم في صلاة الجنازة او سجدة اللأول
لعدم كمالها بخلاف النافلة فانه يحنت وان كانت الامامة في النوافل
منها عنها **فروع** ان صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لم يعتق
لا يمكن الوقوف عليها بلا حرج قال ان تركت الصلاة فطلق فصلتها قضاء

طلعت على الاظهر ظهريه حلف ما اخر صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها استظهر
 الباقي عدم حنثه حديث فان ذلك وقتها اجتمع حدثان فالطهارة منها حلف
 ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويحاج امراته ولا يغتسل يصلي الفجر
 والظهر والعصر جماعة ثم يحامرها ثم يغتسل كما غربت ويصلي المغرب والعشاء
 جماعة فلا يحث حلف لا يحج فعلى الصحيح منه فلا يحث بالفساد ولا يحث
 حتى يقف بعرفة عند الثالث اي محمدا وحتى يطوف الكثر الطواف المفروض
 عند الثاني وبه جزم في النهاج للعلامة عمر بن محمد العقيلي الانصاري كان
 من كبار فقهاء بخاري ومات بها سنة سبعين وخمماية ولا يحث في العمرة
 حتى يطوف الكثرها ان لبست من غير ذلك فهو هدى اي صدقة ان صدق
 به بمكة فملك الزوج قطنا بعد الحلف فغزلته وشجع فلبس فهو هدى
 عند الامام وله التصديق بقيمته بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف ويفتي بقولها
 في ديارنا لانها انما تغزل من كتان نفسها او قطنها ويقول في الديار الرومية
 لغزلها من كتان الزوج فهو حلف لا يلبس من غزلها فلبس تكة منها لا يحث
 عند الثاني وبه يفتي لانه لا يسمى لباسا عرفا كما لا يلبس ثوبا من نسج فلان
 فلبس من نسج غلامه لا يحث اذا كان فلان يعمل بيده والاحتث لتعين المجاز
 كما حث بلبس خاتم ذهب ولورجلا بلا فض او عقد لؤلؤ او زبرجد او زمر
 ولو غير مرصع عندها وبه يفتي في حلفه لا يلبس حليا للعرف لا يحث بخاتم فضة
 بدليل حله للرجال الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له فض
 فيحث هو الصحيح زيلجي ولو كان صموها بذهب ينبغي حنثه به نهرا كالحال
 وسوار حلف لا يجلس على الارض فجلس على حاييل منفصل كحش او جلد او ساط
 او حصير او حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه اخر فنام عليه ولا
 يجلس على هذا السرير فجعل فوقه اخر لا يحث في الصور كلها الثلاثة
 كما لو اخروج الحشوم من الفراش للعرف ولو نكر الاخيرين حث مطلقا للعموم
 وما في القدوري من تنكير السرير حمل في الجوهره على العرف بخلاف ما لو
 حلف لا ينام على الواح هذا السرير والواح هذه السفينة ففرش على
 ذلك فراش لم يحث لانه لم ينم على الواح بحجر كذا في نسخ الشرح لكن
 ينبغي التعبير باداة التشبيه نحو كما لو الى اخر الكلام او تاخيره عن مقاله
 القرام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكذا هو الموجود في غالب
 نسخ المتن بديار نادش الشام ولو جعل على الفراش قرام بالكسر للملاة
 او جعل على السرير سباط او حصير حث لانه يعد نايما وجالسا عليها عرفا
 بخلاف ما مر بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير والواح هذه
 السفينة ففرش على ذلك فراش فانه لا يحث لانه لم ينم على الواح حلفه
 لا يمشي على الارض فمشى عليها بنعل او خف او مشى على ارجل حث وان مشى

ترجمة مولف منهاج
 الحنفية

الثكة ليت لبسا

على سباط لا يحث فرع ان تمت على ثوبك او فراشك فلذا اعتراكم اكثر
 بدنه **باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك**
 ما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من الغسل والكسوة الاصل لهذا ان
 ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الحالتين الموت والحياة وما اختص
 بحالة الحياة وهو كل فعل يلذ ويولم ويغرم ويسركشتم وتقبل تقيد بها
 ثم فرع عليه بقوله فلو قال ان ضربتك او كسوتك او كلمتك او دخلت
 عليك او قتلتك تقيد كل منها بالحياة حتى لو علق بها طلاقا او عتقا
 لم يحث بفعلها في ميت بخلاف الغسل والحمل والمس والباس الثوب
 حلفه لا يغسله او لا يحمله لا تقيد بالحياة يحث في حلفه ولو بالفارسية
 لا يضرب زوجته فدشعرها او خنقها او عضها او قوصها ولو ما زجا خلافا
 لما صح في الخلاصة والقصد ليس بشرط فيه اي في الضرب وقيل شرط على
 الاظهر والاشبه بحر وبه جزم في الحائنة والسراجية واما الايلام فشرط به
 يفتي ويلقي جمعها بشرط اصابة كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك
 ضغثا اي حزمة ريحان فخصوصية لرحمة زوجته ايوب عليه السلام فتح
 حلف ليضربن او ليقتلن فلانا الف مرة فهو على الكثرة والمبالغة كحلفه
 ليضربنه حتى يموت او حتى يقتله او حتى يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال
 حتى يغشي عليه او حتى يستغيث او يبكي فعلى الحقيقة ان لم اقتل زيدا فلذا وهو
 اي زيد ميت ان علم الخالف بموته حث والا لا وقد قدمها عند ليصعدن
 السما حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بها حث كحلفه
 لا تقتله يوم الجمعة فجره يوم الخميس ومات يوم الجمعة حث وبعبارة
 اي ضربه بكوفة وموته بالسواد لا يحث لان الاعتبار زمان الموت ومكانه
 بشرط كون الضرب والجرح بعد اليمين ظهيري وفيها ان لم تاتني حتى
 اضربك فهو على الاتيان ضربه او لا ان رايته لاضر به فعلى التراخي ما لم
 ينو الفور ان رايته فلم اضربك فراه الخالف وهو مريض لا يقدر على
 الضرب حث ان لقيتك فلم اضربك فراه من قدر ميل لم يحث بحجر
 الشهر وما فوقه ولو الى الموت بعيد وما دونه قريب فيعتبر ذلك في
 ليقضين دينه او لا يكلمه الى بعيدا والى قريب ولفظ العاجل والسريع
 كالقريب والاجل كالبعيد وهذا بلائنة وان نوى بقريب او بعيد مرة
 معينة فيهما فعلى ما نوى ويدين فيما فيه تخفيف عليه بحجر حلف لا يكلمه
 مليا او طويلا ان نوى شيئا فذاك والا فعلى شهر ويوم كذا في البحر عن
 الظهيرية وفي النهر عن السراج على شهر وكذا كذا يوما احد عشر وبالاو
 احد وعشرون وبضعة عشر ثلاثه عشر يور في حلفه ليقضين دينه
 اليوم لو قضاه بمرجة ما يورده التجار او زيوفا ما يورده بيت المال او

مستحقة للغير ويعتق المكاتب بدفعها لا يسر لو قضاه رصا صا واستوفته
وسطها غش لا نهما ليسا من جنس الدراهم ولذا لو تجوز بهما في صرف وسلم
لم يجز ونقل مسكين ان النهر حبة اذا غلب غشها لم تؤخذ واما المستوفية
فاخذها حرام لانها نحاس انتهى وهذه احدى المسائل للجنس التي جعلوا
الزيوف فيها كالجنادير المديون في حلفه لرب الدين لا قضين ما لك
اليوم فجاء به فلم يجده ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاضي فيه حث به
يفتي منية المفتي وكذا يسر لو وجد فاعطاه فلو يقبل فوضعه بحيث
تنا له يده لو اراد قبضه والا يمكن كذلك لا يسر ظهريه وفيها حلف
ليجهدن في قضا ما عليه لفلان باع ما للقاضي يبعه لو رفع الامر اليه
وكذا يسر بالبيع ونحوه ما تحصل المقاصة فيه به اي بالدين لان الديون
تقضى باسائها وهبة الدين منه اي من الديون ليس بقضاء
لان الهبة اسقاط للمقاصة وحينئذ فلا حث لو كانت اليدين موقوفة
لعدم امكان البرع هبة الدين وامكان البر شرط البقا كما هو شرط الابتداء
كما مر في مسئلة الكوز وعليه لو حلف ليقضين دينه غدا فقضاه اليوم
او حلف ليقضن فلانا غدا فمات اليوم او حلف لياكلن هذا الرقيق غدا
فاكله اليوم لم يحث زيلعي حلف ليقضين دين فلان فامر غيره بالاداء او
احاله فقضى بر وان قضى عنه متبرع لا يسر ظهريه وفيها حلف لا
يفارق غريمه حتى يستوفي فقعد بحيث يراه او يحفظه فليس بمفارقة
ولو نام او غفل او شغله انسان بالكلام او متعه عن الملازمة حتى هرب
غريمه لم يحث ولو حلف بطلاقها ان يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع
اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا لم يخل يوما وليلة عن دفع درهم
لم يحث حلف لا يقبض دينه من غريمه درهما دون درهم فقبض بعضه
لا يحث حتى يقبض كله قبضا سقيا لوجود شرط الحث وهو قبض الكل
بصفة التفرق لا يحث اذا قبضه بتفرق ضروري كان يقبضه كله بوقت
لانه لا يعد تفرقا عما دام في عمل الوزن لا ياخذ ماله على فلان الاجلة
او الاجماع فترك منه درهما ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يحث ظهريه
وهو الحيلة في عدم حثه في المسئلة الاولى كما لا يحث من قال ان كان لي الا
مائة او غيرا وسوى مائة فلذا يملكها اي المائة وبعضها لان غرضه نفى الزيادة
على المائة وحث بالزيادة لوما فيه الزكاة والا لا حتى لو قال امراته لذا ان
كان له مال وله عروض وضياع ودور لغير التجارة لم يحث خزانة اكمل حلف
لا يفعل لذا تركه على الابد لان الفعل يقتضي مصدرا منكرا والنكوة في النفي
نعم فلو فعل المحلوف عليه مرة حث وان حثت يمينه وما في شرح المجمع من
عدمه سهو فلو فعله مرة اخرى لا يحث الا في كلما ولو قيدها بوقت كقوله

لا افعل اليوم فقضى اليوم قبل الفعل بر لوجود ترك الفعل في اليوم كله وكذا
ان هلك الخائف والمحلوف عليه بر لتحقيق العدم ولو حث الخائف في يوم حث
عندنا خلافا لاحد فتح ولو حلف ليفعله بر مرة لان النكوة في الاثبات
تخص الواحد هو المتيقن ولو قيدها بوقت قضى قبل الفعل حث ان بقي الامكان والا
بان وقع الياس بموته ويفوت المحل بطلت يمينه كما مر في مسئلة الكوز زيلعي حلف
وال يعلمه بكل داع من همتين اي مقصد دخل البلدة تقيد حلفه بقيام ولايته بيان
لكون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيد يمينه بفور علمه واذا
سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزل الى منصب اعلا فاليمين باقية لزيادة تمكنه
فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله كما لو حلف رب الدين غريمه او الكفيل
بامر للمفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بالخروج حال قيام الدين
والكفالة لان الاذن انما يصح ممن له ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه ومنها لو
حلف لا يخرج امراته الا باذنه تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف لا يخرج امراته من
الدار لعدم دلالة التقيد زيلعي حلف ليهين فلانا فوهبه له فلم يقبل بر وكذا كل
عقد تبرع كهادية ووصية واقرار بخلاف البيع ونحوه حيث لا يسر بلا قبول
وكذا في طرف النفي والاصل ان عقود التبرعات بازا الايجاب فقط والمعاوضات
بازا الايجاب والقبول معا وحضرة الموهوب له شرط في الحث فلو وهب الخائف
لغايب لم يحث اتفاقا ابن مكلد فيحفظ لا يحث في حلفه لا يشم ربحا نا بشم
ورد وياسمين والممول عليه العرف فتح ويمين الشم تقع على الشم المقصود فلا
يحث لو حلف لا يشم طيبا فوجد ريحه وان دخلت الراجحة الى دماغه فتح
ويحث في حلفه لا يشم ري بنفسها او وردا بشر او رقبها لادهنها للعرف حلف
لا يتزوج من وجه فضولي فاجاز بالقول حث وبالفعل ومنه الكتابة خلافا
لابن سماعه لا يحث به يفتي خائنه ولو زوج فضولي ثم حلف لا يتزوج لا يحث
بالقول ايضا اتفاقا الاستنادها الوقت العقد كل امرأة تدخل في نكاحي او قصير
حلا لي فلذا فاجاز نكاح فضولي بالفعل لا يحث بخلاف كل عبد يدخل في ملكي
فهو حر فاجازه بالفعل حث اتفاقا لكثرة اسباب الملك عمادية وفيها حلف
لا يطلق فاجاز طلاق فضولي قولا او فعلا فهو كالنكاح غير ان سوق المهر
ليس باجازه لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة الغيران دخلت دار فلان فانت طالق
فاجاز الزوج فدخلت طلقت ومثله في عدم حثه باجازه فعلا ما يكتبه الموثون
في التعلق من نحو قوله ان تزوجت امرأة بنفسى او بوكيلي او بفضولي او دخلت في
نكاحي بوجه ما تكن زوجته طالقا لان قوله او بفضولي الى آخره عطف على قوله
بنفسى وعاملة تزوجت وهو خاص بالقول وانما ينسد باب الفضولي لو زاد او اخرته
فكاح فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فيرفع
الامر الى شافعي ليفسخ اليمين المضافة وقد مر في التعليق ان الافتا كاف في

ذلك بجر حلف لا يدخل دار فلان استظم المملوك والمتاجرة والمستعارة لان المراد به السكن عرفا ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها ساكن بها لم يحنث لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نهى عن الوقعات لا يحنث في حلفه انه لا مال له وله دين على نفسه بشديد اللام اي يحكم بافلاسه او على ملى غنى لان الدين ليس بحال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة **فروع** قال لغيرة والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعله المخاطب حنث مالم ينو الا استحلاف قال لغيرة اقتصمت عليك بالله او لم عليك لتفعلن كذا فالحالف هو المبتدى مالم ينو الاستفهام ولو قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف المحبب لا يدخل فلان داره فيمينه على النهي ان لم يملك منعه والا فعلى النهي والمنع جميعا اجر داره ثم حلف انه لا يتركه فيها بريقوله اخرج لا يدع ماله اليوم على غريمه فقدم للقاضي وحلفه بر قيل له ان كنت فعلت كذا فامراتك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت وفي الاشباه القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب قال امارة زيد طالق او عبده حر او عليه المشي الى بيت الله ان فعل كذا وقال زيد نعم كان حالفا الى اخره ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شئ فهو هائن بالمال حنث به فيفتي حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل وعنده ثقیل لم يحنث الا ان ينوي ما عند الناس لا يعمل معه في القسارة مثلا فعمل مع شريكه يحنث ومع عبده الماذون لا لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره حنث لان نصف الارض تسمى ارضا بخلاف لا يدخل دار فلان فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكنا **كتاب الحدود** احد لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة وجبت حق الله زجرا فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهرا عندنا بل المطهر التوبة واجمعوا انها لا تسقط الحد في الدنيا فلا تغفر بحد لعدم تقديره ولا قصاص حد لانه حق الولى والزنا موجب للحد وطئ وهو ادخال قدر حشفة من ذكر بكلف خرج الصبي والمعتوه ناطق خرج وطئ الاخرس فلا حد عليه مطلقا للشبهة واما الاثنى فتحد للزنا بالاقرار لا بالبرهان شرح وهبانية طابع في قبل مشهارة حالا او ماضيا خرج المكره والدبر ونحو الصغيرة خال عن ملكه اي ملك الراعي وشبهته اي في المحل لانه الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال في دار الاسلام لانه لا حد بالزنا بدار حرب او تمكينه من ذلك بان استلقى ففقدت على ذكره فانها يحدان لوجود التمكين او تمكينها فان فعلها ليس وطئا بل تمكين فتم التعريف وزاد في المحيط العلم بالتحريم فلم يعلم لم يجد للشبهة ورده في الفتح بجرمته في كل ملة ويثبت بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد فلو شترقني حد وبلفظ الزنا لا بجرم لفظ الوطئ او الجماع وظاهر الدرر ان ما يفيد معنى

الزنا يقوم مقامه ولو كان الزوج احدهم اذا لم يكن الزوج قد فزها ولو شهد بزناها بولوه للثمة لانه يدفع اللعان عن نفسه في الاول ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده في الثانية ظهير به فيسألهم الامام عنه ما هو اي عن ذاته وهو الايلاج عيني وكيف هو واين هو ومتى زنا ومن زنا لجواز كونه مكرها او بدارا للحرب او في صباه او بامة ابنه فيستقضي القاضي احتيالا للدرء فان بينوه وقالوا رايناها وطئها في فرجها كالليل في المحلة هو زيادة بيان احتيالا للدرء وعدلوا سرا وعلمنا اذا لم يعلم بحالهم حكم به وجوب ترك الشهادة به اولى مالم يتهتكك فالشهادة اولى به ويثبت ايضا باقراره صريحا صاميا ولم يكذب بالآخر ولا ظهر كذبه بحجة او رفقها ولا اقرب زناه بخي سادهي باخرس لجواز ايداء ما يسقط الحد ولو اقرب به او سرقة في حال سكوه لاحد ولو سرق او زنا حدان الانشا لا يحتمل التكذيب والاقرار يحتمله نهى اربعا في مجامعة اي المقر الاربعة كلما اقر رده بحيث لا يراه وسأله كما مرحتي عن المزي بها لجواز بانه بامة ابنه نهى فان بينه كما يحق حد فلا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه فامر مرة لم يجد عند الثاني وهو الاصح ولو اقرار اربعا بطلت الشهادة اجماعا سراج ويحلى سبيلا ان يرجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوعه بالفعل كهر وبه بخلاف الشهادة وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الردة توبة كما سيحى وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحصان لانه لما صار شرطا للحد صار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه لعدم الكذب بجرم وكذا عن ساير الحدود الخالصة لله كحد شرب وسرقة وان ضمن المال ونذبت تلقينه الرجوع بملكك قبلت اولست او وطئت بشبهة الحديث ما عزا دعي الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان كانت زوجته الغير بلا بينة ولو تزوجها بعده اي بعد زناه واشترها لا يسقط في الاصح لعدم الشبهة وقت الفعل بجرم ويرجم محصن في فضا حتى يموت ويصطفون كصنوف الصلاة لرحمه كلما رجم قوم تنحوا ويرجم اخرون فلو قتله شخص اوفقاء عنه بعد القضاء به فهدر وينبغي ان يعز ولا فيتاة على الامام نهى ولو قبله اي قبل القضاء به يجب القصاص في العمد والدية في الخطاء لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم لها والشرط بدانة الشهود ولو بجصاة صغيرة الا لعذر كمرض فيرجم القاضي بحضرتهم فان ابوا او ماتوا او غابوا او قطعوا بعد الشهادة او بعضهم سقط الرجيم لفوات الشرط ولا يجدون في الاصح كما لو خرج بعضهم عن الاهلية للشهادة بفسق او عي او خرس او قذف ولو بعد القضاء لان الامتناع من القضاء في الحدود وهذا لو محصنا اما غيره فيجد في الموت والغيبة كما في الحاكم ثم الامام هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بلازم قاله ابن الكمال وما نقله المصنف عن الكمال تعقبه في النهي ثم الناس افا وفي النهي ان حضورهم ليس بشرط فمهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط ويبدل الامام لو نقل

بطلت الشهادة بالاقرار

مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعه وازا سهرم لقوت شرطه فتح لكن سحر
 انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسلك رجعه وان لم تغاين الحجة
 يكن للمحرم الرجم وان فعل لا يحرم الميراث وغسل وكفن وصلى عليه وصح انه
 عليه السلام صلى على القائم وغير المحصن بجلده مائة ان حرا ونصفها للعبد
 بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحرائر ذكروا البيضاوي وغيره وذكر
 الزيلعي انه غلب الاناث على الذكور لكنه عكس القاعدة والعبد لا يحده سيد
 بخير اذن الامام ولو فعله هل يكفي الظاهر لا لقولهم ركنه اقامة الامام نهر
 بسوط لا عقدة له في الصحاح ثمرة السياط عقد اطرافه متوسطا بين الخارج
 وغير المولد وترع ثيابه خلا ازارا لستر عورته وفرق جلده على بدنه خلا
 راسه ووجهه وفرجه قيل صدره وبطنه ولو جلده في يوم خمسين متواليه
 ومثلها في اليوم الثاني اجزاه على الاصح جوهره وقال علي رضي الله عنه يضرب
 الرجل قايما والمرأة قاعدة في الحدود والتعازير غير ممدود على الارض
 كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر وكذا لا يعد السوط لان المشترك في النفي
 يعم ابن كمال ولا تنزع ثيابها الا الفرو والحشو وتضرب جالسة لما روي
 ويجعل لها الصدرها في الرجم وجاز تركه لسترها بها ولا يجوز الحفر له
 ذكره الشنخي ولا يربط ولا يسك ولو هرب فان مرقا لا يتبع والا تتبع حتى يموت
 كما مر ولا جمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي اي تقريب في
 البكر وفسره في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من التعزيب
 لانه يعود على موضوعه بالنقض الاسياسة وتعزيبا فيفوض للامام وكذا
 في كل جنائية نهر ويرجم مريض زنى ولا يجلد حتى يبرأ الا ان يقع الباس
 من برية فيقام عليه بجر ويقام على الحامل بعد وضعها لا قبله اصلا بل
 تحبس لو زناها بعينه فان كان حدها الرجم رجعت حين وضعت الا اذا
 لم يكن للمولود من يربيه فحتى يستغنى ولو ادعت الحمل بربها النساء فان
 قلن نعم حبسها سنتين ثم رجما اختيارا وان كان الجلد فبعد النفاس لانه
 مرض وشرايط احصان الرجم سبعة الحرية والتكليف عقل وبلوغ والاسلام
 والوطي وكونه بنكاح صحيح حال الدخول وكونها بصفة الاحصان للذكورة
 وقت الوطي وكونه بنكاح صحيح كل منها شرط لصيرورة للآخره محصنا فلو نكح امة
 او الحرة عبدا فلا احصان الا ان يطاها بعد العتق فيحصل الاحصان به لا بما
 قبله حتى لو زنى ذمي بمسلم لا يرجم بل يجلد وبقي شرط آخر ذكره
 ابن الكمال وهو ان لا يبطل احصانها بالارتداد فلوارتدادها اسلام يعدم
 بالدخول بعده ولو بطل يجنون او عته عاد بالافاقة وقيل بالوطي بعده و
 اعلم انه لا يجب بقاء النكاح لبقاياه اي الاحصان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق
 وبقي حجر داو زنى رجم ونظم بعضهم الشروط فقال

مطل
 تغلب الاناث على الذكور

مطل
 المشترك في النفي يعم

شروط الاحصان ائت ستة فخذ عن النص مستفهما
 بلوغ وعقل وحرية ورابعها كونه مسلما
 وعقد صحيح ووطي مباح حتى اختل شرط فلا يرجما
باب الوطي الذي يوجب الحد والذي لا يوجب لقيام
 الشبهة لحديث ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم الشبهة ما يشبه
 الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الامر وهي ثلاثة انواع شبهة حكم
 في المحل وشبهة اشتباه في الفعل وشبهة في العقد والتحقيق دخول هذه في
 الاولين ونحققه فان ادعاها اي الشبهة وبرهن قبل برهانه وسقط
 الحد وكذا يسقط ايضا بحجج دعواها الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد
 من البرهان لانه دعوى بفعل الغير فيلزم بثبوت حجر لا حد بل لازم بشبهة
 المحل اي الملك وتسمى شبهة حكمية اي الثابت حكم الشرع بجلده وان ظن حرمة
 كوطي امة ولده وولد ولده وان سفل ولو ولده حيا فتح حديث انت وما لك
 لا بيك ومعتدة الكنايات ولو خلعا خلا عن مال وان نوى بها ثلاثا نهر
 لقول عمر الكنايات راجع ووطي البائع امة المبيعة والزوجه امة المهرورة
 قبل تسليمها لشر وزوجه وكذا بعده في الفاسد ووطي الشريك اي احد
 الشريكين الجارية المشتركة ووطي جارية مكاتبه وعنده الماذون له وعليه
 دين محيط بماله ورقبته زيلعي ووطي جارية من الغنيمة بعد الا حراز
 بدارنا او قبله ووطي جارية قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي
 هي اخته رضاعا وزوجه حرمت برودتها ومطاوعتها لابنه اوجامعه لامها
 او بنتها لان من الائمة من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتتبع ندعى
 الحصر ستة مواضع ممنوع ولا حد ايضا بشبهة الفعل وتسمى شبهة
 اشتباه اي شبهة في حق من حصل له اشتباه ان ظن حله العبرة لدعوى
 الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاها احدهما فقط لم يجد احق بيقرا
 جميعا بعلمها بالحرية نهر كوطي امة ابوية وان عليا شمنى ومعتدة الثلاث
 ولو جملة وامة امراته وامة سيده ووطي المرتكهن الامة المهرورة في
 رواية كتاب الحدود وهي المختارة زيلعي وفي الهداية المستعير للزمن كالمزني
 وسيجي حكم المستاجرة والعصوبة وينبغي ان الموقوفة عليه كالمهرورة نهر
 ومعتدة الطلاق على مال وكذا المختلعة على الصحيح بدائع ومعتدة الاعناق
 والحال انها هي ام ولده والوطي ان ادعى النسب ثبت في الاولى شبهة
 المحل لا في الثانية اي شبهة الفعل لتحضرننا الا في المطلقة ثلاثا بشرط
 بان تلد لا قبل من سنتين لا اكثر لا بدعوة كما مر في بابه وكذا المختلعة والمطلقة
 بعوض بالاولى نهائية والا في وطي امرأة زفت اليه وقال النساء في زوجك
 ولم تكن كذلك معتمدا خبرهن فيثبت نسبه ولا حد ايضا بشبهة العقد

اي عقد النكاح عنده اي الامام كوطي محرم نكحها وقال ان علم بالحرمة حد وعليه الفتوى
خالصه لكن المرح في جميع الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم في
تصحيحه لكن في الفتاوى عن المضرات على قولها الفتوى وحرر في الفتح انها من
شبهة المحل وفيها ثبت النسب كما مر او طي في نكاح بغير شهود لاحد لشبهة العقد
وفي المجتبى تزوج بغيره او نكوحه الغير او معتدة ووطيها ظانا المحل لا يحد وتفر
وان ظانا الحرمة فذلك عنده خلافا لما فظهر ان تقسيمها لثلاثة اقسام قول الامام
وحد بوطي امة اخيه وعمه وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسطة وبوطي امرأة
وجدت على فراشه فظهرها زوجته ولو هو اعني لتمييزه بالسؤال الا اذا عاها فاجابة
قائلة انا زوجتك او انا فلانة باسم زوجته فواقعها لان الاخبار دليل شرعي حتى
لو اجابته بالفعل او بنعم حد ودية عطف على ضمير حد وجاز للفصل زني بها حربي
مستامن وحد ذي زني بجرمية مستامة لا يحد الحربي في الاولى والحربية في الثانية
والاصل عند الامام ان الحدود وكلها لا تقام على مستامن الا حد القذف ولا يحد
بوطي بهيمة بل يعزروا وتذبح ثم تحرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبى
وفي النهر الظاهر انه يطالب ند بالقول ثم تضمن بالقيمة ولا يحد بوطي اجنبية
زنت اليه وقيل خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء بحجره عرسك
وعليه مهرها بذلك قضى عمر وبالعدة او بوطي دبر وقال ان فعل في الجانب
حد وان في عبده او امته او زوجته فلا حد اجماعا بل يعزروا قال في الدرر بنحو
الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من محل مرتفع بانواع الاحجار وفي الحاوي
والجلد اصح وفي الفتح يعزروا ويسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط
قتله الامام سياسة **قلت** وفي الزهر مغزى البحر التقييد بالامام يفهم ان
القاضي ليس له الحكم بالسياسة **فرع** في الجوهر الاستئناس حرام وفيه التعزير
ولو كان امراته وامته من العتث بذكره فانزل كره ولا شيء عليه ولا تكون اللواط
في الجنة على الصحيح لانه تعالى استقبحها وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها
فتح وفي الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فتوجد وقيل
يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الاعلى كالذكور والاسفل كالاناث والصحيح الاول
وفي البحر حرمتها اشدهم من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعيا والزنا ليس بحرام طبعيا
وتنزل حرمة بتزوج وشرابا خلافا وعدم الحد عندها لان حقتها بل للتقليد
لان مظهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلبا عند الجمهور او زني في دار الحرب
او البغي الا اذا زني في عسكر لاميره ولاية الاقامة هداية ولا حد بغيره غير
مكلف بمطقة مطلقا لاعليه ولا عليها وفي عكسه حد فقط ولا حد بالزنا المستأجرة
له اي الزنا والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة فتح ولا بالزنا بالراه ولا
باقراره انكوه الاخر للشبهة وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة مجتبى وفي قتل
امة بزنائها الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذهب عينها الزمة قيمتها وسقط

طلب
يكون خبر الواحد

طلب
ليس للقاضي الحكم بالسياسة
والاستئناس حرام

طلب
لا يكون اللواط في الجنة

الحد لملك الجنة العميا فاورث شبهة هداية وتفصيل ما لو انضاضا في الشرح ولو
غصبها ثم زنا بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا بخلاف ما لو زنا بها ثم غصبها
ثم ضمن قيمتها كما لو زنا بجرة ثم نكحها لا يسقط الحد اتفاقا فتح والخليفة الذي
لا اولى فوقة يؤخذ بالقصاص والاموال لانها من حقوق العباد فيستوفيه
ولي الحق اما بتمكينه او بمنعته المسلمين وبه علم ان القضا ليس بشرط الاستيفاء
القصاص والاموال بل للتمكين فتح ولا يحد ولو قذف لعلة حق الله واقامته
اليه ولا ولاية لاحد عليه بخلاف امير البلدة فانه يحد بامر الامام والله اعلم
باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها شهد واجد
تتقدم بلا عذر كرض او بعد مسافة او خوف طريق لم تقبل للهمة الا في حد
القذف اذ فيه حق العبد ويضمن المال السرقة لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم
ولو اقر به اي بالحد مع التقادم حد لان نقا الهمة الا في الشرب كما سيحى وتقادمة
بزوال الرمح وبغيره بعض شهر هو الاصح ولو شهد وبزنا متقادم حد الشهود عند
البعض وقيل لا كذا في الحاشية شهدوا على زناه بغاية حد ولو على سرقة من غائب
لا لشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا اقر بالزنا بمجهول حد وان شهدوا
عليه بذلك لا لاحتمال انها امراته او امته كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو
كان على كل زنا اربعة لكذب احد الفريقين يعني ان ذكروا وقتا واحدا وتباعد
المكان او الاقلت فتح ولو اختلفوا في زاويتي بيت واحد صغير جدا اي الرجل
والمرأة استحسانا لا مكان التوفيق ولو شهدوا على زناها ولكن هي بكر او رتقا
او قرنا او هم فسقة او شهدوا على شهادة اربعة وان وصيلة شهد الاصول
بعد ذلك لم يحد احد وكذا لو شهدوا على زناه فوجد مجبوبا ولو شهدوا بالزنا
ولكن هم عيان او محدودون في قذف او ثلاثة او اربعة محدود او عباد او وجد
احدهم كذلك بعد اقامة الحد حد وان طلبه المقذوف وارش جلده وان مات
منه هدر خلا فالها ودية رجه في بيت المال اتفاقا ويحد من رجع في الربعة
بعد الرجم فقط لانقلاب شهادته بالرجوع قذفا وغرم ربع الدية وان رجع
قبلة اي الرجم حد والقذف ولا رجم لان الامضا من القضا في باب الحدود ولا
شيء على خامس رجع بعد الرجم فان رجع اخر جدا وغرم ربع الدية ولو رجع
الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها اخماسا حاكمي ضمن المزدكية
المرجوم ان ظهر واغبر اهل الشهادة عبيدا وكفار وهذا اذا اجز المزدكية بحدية
الشهود واسلامهم ثم رجع قايلا تعذرت الكذب والا فالدية في بيت المال اتفاقا
ولا يحدون للقذف لانه لا يورث جسي كالمقتل من امر بجمعة بعد التزكية
فظهر وكذلك غير اهل فان القاتل يضمن الدية استحسانا لشبهة صحة القضا
فلو قتله قبل الامرا وبعده قبل التزكية اقتصر منه كما يقبض بقتل المقضي
بقتله قصاصا ظهر الشهود عبيدا او لا لان الاستيفاء الولي وليكي من الردة

طلب
حق العبد لا يسقط بالتقادم

وان رجم ولم يترك اليهود فوجدوا عبيدا فديته في بيت المال لامتثال
امر الامام فنقل فعله اليه وان قال شهود الزنا تعدنا النظر قلت لا باحته لتحمل
الشهادة الا اذا قالوا تعدنا للتلذذ فلا تقبل لفسقهم فتح وانكر الاحصان
فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته منه قبل الزنا نهر رجم ولو خلا
بها ثم طلقها وقال وطيتها وانكرت فهو محصن باقراره دونها لما تقر بان
الاقرار حجة قاصرة كما لو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة فيرجم
المحصن ويحذر غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله اذا
كان احد الراشدين محصنا يحذر كل واحد منهما حدة فتأمل تزوج بلا ولي فدخل
بها لا يكون محصنا عند الثاني لشبهة الخلاف **باب حد الشرب**
المحرم يحرم سكر مسلم فلا يرتد فسكر فاسلم لا يحذر لانه لا يقيم على الكفار يظهر به
لكن في نية المفتي سكر الذي من الحرام حد في الاصح حرمة السكر في كل ملة ناطق
فلا يحذر اخرس للشبهة مكاف طابع غير مضطر شرب الخمر ولو قطرة بلا قيد
سكر او سكر من نبيذ ما به يفتى طوعا علما بالحكمة حقيقة او حكما بكونه
في دارنا لما قالوا لو دخل حرمي دارنا فاسلم فشرب الخمر جاهلا بالحكمة لا يحذر
بخلاف الزنا حرمة في كل ملة **قلت** يرد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة
فتأمل بعد الاقامة فلو حد قبلها فظاهره انه يعاد عيبي اذا اخذ الشارب
ورحم ما شرب من خمر نبيذ فتح فن قصر الراجحة على الخمر فقد قصر بوجوده
خير الرجح وهو مؤثث سماعي الا ان تنقطع الراجحة لبعده المسافة وجنيد فلا
بد ان يشهد بالشرب طابعا ويقولوا اخذناه ورحمها موجودة ولا يثبت
الشرب بها بالراجحة ولا يبقاها بل بشهادة رجلين يسألها الامام عن ماهيتها
وكيف شرب الاحتمال الاكراه ومتى شرب الاحتمال شربه في دار الحرب فاذا بينوا
ذلك جسه حتى يسأل عن عدالتهم ولا يقضي بظواهرها في حد ما خائفة
ولو اختلفا في الزمان او شهدا احدهما بسكره من الخمر والاخر من المسكر لم يحذر
ظهيره او يثبت باقراره مرة صاحبا ثانياين سوطا تتعلق بحد المحر ونصفها
للعيد وقرق على بدنه كحد الزنا كما سفلوا فسكران او شهدا وبعدها وال
رحمها لا بعد مسافة او اقر كذلك او رجع عن اقراره لا يحذر لانه خالص
حتى الله فيجعل الرجوع فيه ثم ثبوته باجماع الصحابة ولا اجماع الابراي
عمر وابن مسعود وطها شرط قيام الراجحة والسكران من لا يفرق بين
الرجل والمرأة والسماء والارض وقال من يخطئ كلامه غالبا فلو نصفه مستقيما
فليس بسكران يحذر ويختار للفتوى لضعف دليل الامام فتح ولو ارتد
السكران لم يصح فلا تحرم عرسه وهذه احدي المسائل السبع المستثناة
من انه كالصاحي كما بسطه المص مغزيا الى الاشياء وغيرها ونقل في
الاشربة عن الجوهر حرمة اكل بنج وحشيشة وايون لكن دون حرمة

لا احتمال التقادم
واقبي شرب صح

حرمة البنج ونحوه

الخمر ولو سكر باكلها لا يحذر بل يعز راسه وفي النهر التحقيق ما في العناية ان
البنج بباح لانه حشيش اما السكر منه فحرام اقيم عليه بعض الحد فرب شمر
اخذ بعد التقادم لم يحذر لما مر ان الامضا من القضا في باب الحدود ولو
شرب او زنا ثانيا يستأنف الحد لتداخل المتحد كما سيجي **فزع** سكران او
صاح جميع به فرسه فصدد انسانا فمات ان قاد را على منعه ضمن والا لا مصنف
وعاديه **باب حد القذف** هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا
وهو من الكباير بالاجماع فتح لكن في النهر قذف غير المحصن كصغيرة ومملوكة
وحرة متعلقة من الصغائر هو الحد الشرب لمية وثبوتها فيثبت برجلين يسألها
الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا اشهدك بقوله يا زاني ثم يجسه ليسال عنهما
كما يجسه لشهود يمكن احضارهم في ثلاثة ايام والا لا ظهير به ولا يكفله
خلاف الثاني نهر ويحد الحر والعبد ولو ذميا او امرأة قاذف المسلم
الحق الثابتة حرته والافقيه التعزير بالبالغ العاقل العفيف عن فعل
الزنا فينقص عن احصان الرجم بشيئين النكاح والرخول وبقي من الشروط
ان لا يكون ولده او ولده او اخرس او مجنونا او خصيا او وطئ بنكاح
او ملك فاسد او هي رققا او قرنا وان يوجد الاحصان وقت الحد حتى
لوارتد سقط حد القاذف ولو اسلم بعد ذلك فتح بصريح الزنا ومنه
انت ان من فلان او مني على ما في الظهيرية وشله النيك كما نقله المصنف
عن شرح المنار ولو قال يا زاني بالهزم لم يحذر شرح تكملة او بقوله زنا في
في الجبل بالهزم فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعين
الفاحشة اولست لا بيك ولو زاد لست لامك او قال لست لا بويك
فلا حد اولست يا بن فلان لا يبيد المعروف به والحال ان امه محصنة لانها
المقدوفة في صورتين اذ المعتبر احصان المقدوف لا الطالب شتمني في
عصب يتعلق بالصورتين الثلاث بطلب المقدوف المحصن لانه حقه
ولو المقدوف غائبا عن مجلس القاذف حال القذف وان لم يسمعه احد
نهر بل وان امره المقدوف بذلك شرح تكملة وينزع الفرو والحشو
فقط الظهار والتخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا لا يحذر
بلست يا بن فلان جده لصدقه ونسبته اليه او الى خاله او عمه او رايه
بتشديد البامرية ولو غير زوج امه زيلعي لانهم اباة مجازا ولا بقوله يا بن
ما السماء فيه نظر ابن كمال ولا بقوله يا بنطي لعزني في النهي متى نسبته لغير
قبيلته او تفاه عنها عزرو فيه يافرخ الزنا يا بيض الزنا يا حمل الزنا
يا سخل الزنا قذف بخلاف ياكشي الزنا او يا حرام زاده قنية وفيها لو
يحد ابوه نسبة فلا حد ولا حد بقوله لامرأة زيت بيعير او بشور او بحار
او بفرس لانه ليس بن ناشرا بخلاف زيت ببقرة او شاة او بناقة او

بجارية أو ثوب أو بدرهم فانه يجد لانها لا تصلح للايلاج فيراد زينة واخذ
البدل ولو قيل لهذا الرجل فلا حد لعدم العرق باخذه للمال وانما يطلبه
بقذف الميت من يقع القذف في نسبه بسبب قذقه اى الميت وهم الاصول
والفروع وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب محجوبا او محروفا عن الميراث
بقتل اوراق او كفر او ولد بنت ولومع وجود الاقرب او عضوه او تصديقه
للمحورهم العار بسبب الجزية قيد بالميت لعدم مطالبتهم في الغايب لجواز
تصديقه اذا حضر قال يا ابن الزانيين وقد مات ابواه فعليه حد واحد
للتداخل الا في ثمر موت ابويه ليس بقيد بل فايدته في المطالبة ذكر في آخر
المبسوط ان معنوهة قالت لرجل يا ابن الزانيين نجابها الى ابن ابي ليلى
فاعترفت فحدها حدين في المسجد فبلغ ذلك ابا خيفة فقال اخطأ في
سبع مواضع بني الحكم على اقرار المعنوهة والزحما الحد وحدها حدين
واقامهما معا وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة وليها وقال في الدرر
ولم يعرف ان ابويه حيان فتكون الحضومة لهما او ميتان فتكون للابن
اجتمعت عليه اجناس مختلفة بان قذف وشرب وسرق وزنا غير محصن
يقام عليه الكل بخلاف المتحد ولا يوالى بينها جيفة الهلاك بل يجبس
حتى يبرأ فيبطل بحد القذف لحق العبد ثم هو اى الامام مخيران شاذاء
بحد الزنا وان شاء بالقطع لثبوتها بالكتاب ويؤخر حد الشرب لثبوتها باجتihad
الصحابه ولو فقه عيني ايضا بدا بالفقهائهم بالقذف ثم يرجع لو محصنا وليغنى
غيرها بحد وفي الحاوي ولو قتل ضرب للقذف وضمن السرقة ثم قتل وترك
ما بقي ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم قطعه نكح ولا يطالب ولد اى فرع
وان سفل وعبد اباه اى اصله وان علا وسيد له لف ونشر مرتب بقذف
امه الحرة المسلمة المحصنة فلو كان لها ابن من غيره او اب او نحوه ملك الطلب
في النهر واذا سقط عنه الحد عزربل يشتم ولده يعزور ولا ارث فيه خلاف
الشافعي ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض اى اخذ عوض ولا صلح ولا عفو
فيه وعنه نعم لو عفى المقذوف فلا حد للصحة العفو بل لترك الطلب حتى
لوعاد وطلب حد شتمني ولذا لا يتم الحد الا بحضرة قال الاخر يا زاني
فقال الاخر بل انت حد الغلبة حق الله فيه بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث
فقال بل انت لم يعزرا لانه حقها وقد تساوى افتكافا بخلاف ما سجي
لو تشاتما بين يدي القاضي او تضاريا لم يتكافأ لهتك مجلس الشرع ولتفاوت
الضرب ولو قال له عرسه وهو من اهل الشهادة قدرت به حدث ولا لعان
الاصل ان الحدين اذا اجتمعا وفي تقديم احدهما اسقاط الآخر وجب تقديمه
احتياالا للدر واللعان في معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت
الزانية بدلا بالحد لينتفى اللعان ولو قالت في جوابه زينة بك او معك

هدرا اى الحد واللعان للشك قيد بالخطاب لانها لو اجابته بانت اذنى منى
حد وحده خائنه ولو كان ذلك مع اجنبية حدث دون تصديقها اقرب ولد
ثم نفاه يلاعن وان عكس حد القذف والولد له فيها لاقراره ولو قال ليس
بابني ولا بابنك فهدر لانه انكر الولاية قال لامرأة يا زاني حد اتفاقا لان
الها تحذف للتزخيم ولرجل يا زانية لا وقال محمد يجد لانها تدخل للمباغنة
كعلامه قلنا الاصل في الكلام التذكير ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له معروف
في بلد القذف او من لا عنت بولد لانه اماراة الزنا او بقذف رجل وطئ في غير
ملكه بكل وجه كامة ابنه او بوجه كامة مشتركة او في ملكه المحرم ابرا كامة هي
اخذ رضاعا في الاصح لفوات العفة او بقذف من زنت في كفرها لسقوط
الاحصان او بقذف مكاتب مات عن وفا الاختلاف الصحابة في حرته فاورث
شبهة وحد قاذف واطى عرسه حايضا وامة مجوسية ومكاتبته ومسلم
نيلج محرمه في كفره لثبوت ملكه فيهن وفي الاخرة خلافا وحدها مستان من
قذف مسلما لانه التزم ايضا حقوق العباد بخلاف حد الزنا والسرقة لانهما
من حدود الله المحضة كحد النحر واما الزمي فيحد في الكل الا المحرم غايه لكن
قد مناعن الميتة تصحيح حده بالسكرا ايضا وفي السراجية واذا اعتقد وحرمة
النحر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الزمي او زنا فاسلم ان ثبت باقرار او شهادة
المسلمين حد وان بشهادة اهل الذمة لا اقرا القاذف بالقذف فان اقام اربعة
على زنايه ولو في كفره لسقوط احصانه كاست او اقرب بالنزنا اربعا كما مر عبارة
الدرر او اقراره بالنزنا فيكون معناه او اقام بيته على اقراره بالنزنا وقد حرر
في البحران البيهنة على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا فقد
رجع فتلغوا البيهنة وان كان مقرا لا تسع مع الاقرار الا في سبع مذكورة
في الاشياء ليست هذه منها فلذا غير المصنف العبارة فتنبه حد المقذوف يعنى
اذا لم تكن الشهادة بحد متقادم كما لا يخفى وان عجز عن البيهنة للمحال واستاجل
لاحضار شهوده في المصر يؤجل الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليزه
لطلبهم بل يجبس ويقال ابعت اليهم من يحضرهم ولو اقام اربعة فسا قان كما
قال دري الحد عن القاذف والمقذوف والشهود ملتقط يكتفى بحد واحد
لجنايات اتحد جنسها بخلاف ما اختلف جنسها كما بيناه وعم اطلاقه ما اذا
اتحد المقذوف ام تعدد بكلمة ام كلمات في يوم ام ايام طلب كلهم ام بعضهم
وما اذا حد للقذف الاسوطا ثم قذف اخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شئ
للتاني للتداخل وما اذا قذف فعنى قذف آخر جحد العبد فان اخذه الثاني
كل له ثمانون لوقوع الاربعين لها فتح وفي سرقة الزيلعي قذف فحد ثم قذقه
بحد ثانيا لان المقصود وهو اظهار كذبته ودفع العار حصل بالاول انتهى
ومفاده انه لو قال له يا ابن الزانية وامة ميتة في اسمه حد ثانيا كما لا يخفى

سرق الزمي او زنا فاسلم

وإذا تقييده بالحدان التعزير يتعدد بتعدد الفاظه لانه حق العبد **فرع**
عائنه القاضي رجلان في او شرب لم يحده استحقاقا و عن محمد يحده قياسا
على حد القذف والقود قلنا الاستيقا للقاضي وهو مندوب للدور بالخير
فلحقته التهمة حواشي السعدية **باب التعزير هو لغة**
التاديب مطلقا وقول القاموس انه يطلق على ضربه دون الحد غلط فهو
وشرعا تاديب دون الحد اكثره تسعة وثلاثون سوطا و اقله ثلاثة لكو
بالضرب وجعله في الدور على اربع مراتب وكله مبني على عدم تفويضه للحاكم
مع انها ليست على اطلاقها فان من كان من اشراف الاشراف لو ضرب غيره فاداه
لا يكفي تعزيره بالاعلام واري انه بالضرب صواب نهى ولا يفرق الضرب فيه
وقيل يفرق ووفق بانه ان بلغ اقصاه يفرق والا لا يفرق وهبانية ويكون
به وبالجبس وبالصفع على العتق وفرك الاذن وبالكلام العنيف وينظر
القاضي له بوجه عيوس وبشم غير القذف مجتبي وفيه عن السرخسي لا يباح
بالصفع لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة لا باخذ مال في
الذهب تجزئ فيه عن الزانية وقيل يجوز ومعناه ان يمسه مدة ليتزجر ثم
يعيده له فان ايسر من توبته صرفه الى ما يرى وفي المجتبى انه كان في ابتداء
الاسلام ثم نسخ والتعزير ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى راي القاضي عليه
مشايخنا زيلعي لان المقصود منه الزجر واحوال الناس فيه مختلفة تجزئ ويكون
التعزير بالقتل لمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ولو اكرهها فله قتلها ودمه
هدر وكذا الغلام وهبانية ان كان يعلم انه لا يتزجر بصياح وضرب بمادون السلاح
والابان علم انه يتزجر بما ذكر لا يكون بالقتل وان كانت المرأة مطوعة قتلها كذا
عزاه الزيلعي للهندواني ثم قال وفي مينة المفتي لو كان مع امراته وهو يزني بها ومع
محرمة وهما مطاوعان قتلها جميعا انتهى واقره في الدور قال في البحر ومفاده الفرق
بين الاجنبية والزوجة والمحرمة في الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من
عدم الانزجار المزبور وفي غيرها يحل مطلقا انتهى ورده في النهي ما في الزانية وغيرها
من التسوية بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير الهندواني للمرأة نعم ما في المينة
مطلق فيحمل على المقيد ليتفق كلامهم ولذا جزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو
الحق بلا شرط احصان لانه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل
ان كل شخص راي مسلما يزني ان يحل له قتله وانما يمتنع خوفا من ان لا يصدق
انه زنا وعلى هذا القياس الكاظم بالنظم وقطاع الطريق وصاحب الكس وجميع
الظلمة يادق شئ له قيمة وجميع الكباير والاعونة والسعاة يباح قتل الكل
ويشأب قاتلهم انتهى وافتى الناصي بوجوب قتل كل موز وفي شرح الوهبانية
ويكون بالتقي عن البلد وبالحجم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار وهدمها
وكسره فان الحرمان لمحوها ولم ينقل احراق بيته وقيمة كل مسلم حال مباشر للمقتلة

باب التعزير
سنة ايام او رقت

قنينة واما بعد فلان ذلك لغير الحاكم والزوج والمولى كما سيحى **فرع** من عليه
التعزير لو قال لرجل اقم على التعزير ففعله ثم وقع للحاكم فانه يحسب به قنينة
واقره المص وشله في دعوى الخاينة لكن في الفتح ما يجب حقا للعبد لا بقيمة
الا الامام لتوقفه على الدعوى الا ان يكما فيه فيلحفظ ضرب غيره بغير حق وضرب
المضروب ايضا بعزرا ان كالتشام بين يدي القاضي ولم يتكافأ كما مر ويبدا
باقامة التعزير بالبادي لانه اظلم قنينة وفي جمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله
في غير موجب حد لاذن به ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل والعفو
افضل فمن عفى واصلى فاجره على الله وصح حبسه ولو في بيته يمنعه من الخروج
منه ثم مع ضربه اذا احتيج لزيادة تاديب وضربه اشد لانه خفف عددا
فلا يخفف وصفا ثم حد الزنا لثبوتها بالكتاب ثم حد الشرب لثبوتها باجماع
الصحابة لا بالقياس لانه لا يجري في الحدود ثم القذف لضعف سببه باحتمال
صدق القاذف وعز كل مرتكب منكرا وموذي مسلم بغير حق بقول او فعل
الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كلب تجزئ ولو بغز العين او اشارة اليد لانه غيبة
كما ياتي في الخطر فترك مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها التعزير
اشياء فيعزر بشتم ولده وقذفه وبقتل مملوك ولو ام ولده وكذا بقتل
كافر وكل من ليس بمحصن ويبلغ به غايته كما لو اصاب من اجنبية محرما غير
جماع او اخذ السارق بعد جمعه للمناع قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ غايته
وبقتل اي بشتم مسلم ما يبا فاسق الا ان يكون معلوم الفسق كما سبلا
او علم القاضي بفسقه لان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل قول القائل فتج
فان اراد القاذف اثباته بالينة تجزئ ابلا بيان سببه لا يسمع ولو قال
يا زاني واراد اثباته تسمع لثبوت الحد بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه
بما فيه حق الله او للعبد قبلت وكذا في جرح الشاهد ويلبغ ان يسأل القاضي
عن سبب فسقه فان بين سياش عيا كالتقيل اجنبية وعناقرها وخلوته
بها طلب بينة لعززه ولو قال هو ترك واجب سال القاضي المشتوم عما
يجب عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من
ترك الاشتغال بالفقه لا تقيل بشهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه
نهى وعز الشاتم بيا كافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافر نعم والا لا به
يفتي شرح وهبانية ولو اجابه بليك كفر خلاصه وفي التا تاريخانية قيل لا
يعزرم مالم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون محتملا يا حيث
ياسارق يا فاجر يا مخنت يا خاين يا سفيه يا بليد يا احمق يا باعس يا عوفي
يا لوطي وقيل يسال فان عني انه مرقوم لوط عليه السلام لا يعزرم وان اراد
انه يعمل علمهم عزرم عند وحد عندها والصحيح تعزيره لو في غضب او هزل
فتج يا زنديق يا منافق يا رافضي يا مبتدعي يا يهودي يا نصراني يا بن

الضرائي بالص الان يكون لصا لصدق القابل كاسر والند ليس بقيد الاخبار
كانت او فلان فاسق ونحوه كذلك مالم يخرج فخرج الدعوى فنيته ياديوث
هو من لا يغار على امراته او محرمه يا قريظان مراد فديوث بمعنى معرض يا شارب
الخمر يا اكل الربا يا ابن الفجبة فيه آيما الى انه اذا شتم اصله عزربطلب
الولد كما ابن الفاسق يا ابن الكافر وانه يعزربقوله يا فحبه لا يقال
الفجبة عرفا فالحش من الزانية لكونها نجاسة بالاجرة لانا نقول لذلك
المعنى لم يجد فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنده خلا فاهما ابن كمال لكن
صرح في المضرات بوجوب الحد فيه قاله المص وهو ظاهر يا ابن الفاحشة
انت ماوى للصوص انت ماوى الزواني يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده
معناه المتولد من الوطى الحرام فيعم حالة الحيض لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل
يراد ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يراد به الخداع الليم فلذا لا يجد **فخرج** اقر
على نفسه بالديانة او عرف بها لا يقتل مالم يستحل ويبالغ في تعزيره او يلاع
جوارها الفتاوى وفيها فاسق ناب وقال ان رجعت الى ذلك فاشهد واعليه
انه رافضي فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع
تأزمه كفارة يمين لا يعزربيا حار يا خنزير يا كلب يا تنيس يا قرد يا ثور
يا بقير يا حية لظهور كذبه واستحقاق الهداية التعزير لو لم يخاطب من
الاشراف وتبعه الذليعي وغيره يا حجام يا ابله يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك
واوجب الذليعي التعزير في ابن الحجام يا مواجر لانه عرفا بمعنى الموجه يا بقا
هو المايون بالفارسية وفي الملتقط في عرفنا يعزربها وفي ولد الحرام تنس
والضابط انه متى نسب الى فعل اختياري محرم شرعا وبعد عاقل عرفا يعزرب
والا لا ابن كمال يا ضحكه بسكون الحاء من يضحك عليه الناس اما بفتحها من يضحك
على الناس وكذا يا مسخوخ واختاره في الغاية التعزير بينهما وفي ياسا حريا
مقاسير وفي الملتقى واستحسنوا التعزير لو لم يقل له فقها او علويا كما لو
ادعى على شخص وعجز عن اثباتها لا يعزرب كما لو ادعى الاخر بدعوى توجب
تكفيره وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه فانه لا شيء عليه اذا صدر للكلام
على وجه الدعوى عند حاكم شرعي واما اذا صدر على وجه السب او الانتقاص
فانه يعزرب فتاوى قارى الهداية بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت
يحد لما سر وهو اى التعزير حق العبد غالب فيه فيجوز فيه الابراء والعفو
والكفيل ذليعي واليمين ويجلفه بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعى
لا بالله ما قلت خلاصه والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين
كما في حقوق العباد ويكون ايضا حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم
الامام ان رجارا الفاعل ولا يمين كما لو ادعى عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز
اثباته بمدع شهده فيكون مدعيا شاهدا لو معه آخر ومما في القنية

اقر على نفسه بالديانة لا يقتل لكن يكون
قانونا وجبة فليدفع التعزير واللعن
او الحد اذا كذب نفسه وشتم محصنا
وان كان معروفا بالديانة ولا يمنع
ارجاء من الدخول على امراته واولاده
لا يقتل مالم يستحل ولكن يعزربها
في تعزيره جوارها الفتاوى

سرقته

وغرها

وغرها لو كان المدعى عليه ذمرا وكان اول ما فعل يوعظ استحسانا ولا
يعزرب يجب ان يكون في حقوق الله فان حقوق العباد ليس للقاضي استقامها
فتح وما في كراهية الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا باس
باعلام السلطان به لينتجى بقيد انه من باب الاخبار وان اعلام القاضي
بذلك يكفي لتعزيره **نهر** قلت وفيه من الكفالة معزير بالبحر وغيره
للقاضي تعزير المتهمة وان لم يثبت عليه وكل تعزير يردده تعالى يكفي فيه خبر
العدل لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها بعلمه اتفاقا ويقبل فيها الجرح المجرد
كما مر وعليه فاليكتب من الحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق الله ومن اتقى
بتعزير الكاتب فقد اخطا انتهى لمختصا وفي كفاية العيني عن الثاني من
يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلاة احبسه واودبه ثم اخرج به ومن يتهمة
بالقتل والسرقه وضرب الناس احبسه واخذه في السجن حتى يتوب لان شر
هذا على الناس وشر الاول على نفسه شتم مسلم ذميا عزرب لانه ارتكب معصية
فتقيد مسائل الشتم بالمسلم اتفاق فتح وفي القنية قال اليهودى او مجوسى يا
كافر يا شتم ان شق عليه ومقتضاه ان يعزرب لانه ارتكب الاثم بجره واقره المصنف
لكن نظري فيه في **النهر** قلت ولعل وجهه ماس في يا فاسق فتأمل يعزرب
المولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة لما سيجى على تركها الزينة الشرعية مع
قدرتها عليها وتركها غسل الجنابة وعلى الخروج من المنزل لو بغير حق وترك
الاجابة الى الفراش لو طاهرة من نحو حيض ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها
الصغير عند بكائه او ضربت جارية عذرة ولا تعزربو عظه او شتمه ولو بنحو
يا حمار او دعت عليه او مزقت ثيابه او كلمته ليسمعها اجنبى او كشفت
وجهها لغير محرم او كلمته او شتمته او اعطت مالم تجر العادة به بلا
اذنه والضابط كل معصية لاحديهما فللزوج والمولى التعزير وليس منه
ما لو طلبت نفقتها او كسوتها والحق لان لصاحب الحق مقالا لا جبر ولا على
ترك الصلاة لان المنفعة لا تعود اليه بل اليها كذا اعتمده المصنف للدرر
على خلاف ما في الكتب والملتقى واستظهره في حظر المجتبى والاب يعزرب
الا ابن عليه وقد مرنا ان للمولى ضرب ابن سبع على الصلاة ويلحق به الزوج
نهر وفي القنية له اكره طفله على تعلم قران وادب وعلم لفرضيته على
الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده الصغير لا يمنع وجوب التعزير
فيجوز بين الصبيان وهذا لو حق عبدا اما لو كان حق الله بان زنا او
سرق منع الصغير منه مجتبى من حد او عزرب فذلك قد مره هدر الامارة
عزرها زوجها بمثل ما سر فانت لان تاديبه مباح فيتعيد بشرط السلامة
قال المصنف وبهذا ظهر انه لا يجب على الزوج ضرب زوجته اصلا ادعت
على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزرب كما لو ضرب المعلم الصبي ضربا

فاحشاً فإنه يعزر ويضمنه لو مات شتمى وعن الثاني لو زاد القاضي على مائة فمات
 فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل ما دون فيه وغير ما دون فينتصف زيلكى
فروع ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام وتعزر خمسة وسبعين سوطا
 ولا تنزع بغيره به يبقى ملتقطا رخصا الى المذهب الشافعي يعزر سراجيه قذف
 بالتعريض يعزر حاوى زنا بامرأة ميتة يعزر اختيارا دعى على امرائه وطئ امته
 وحبلت فنقصت فان برهن فله قيمة النقصان وان حلف خصمه فله تعزير
 المدعى ميتة وفي الاشباه خدع امرأة انسان واخرجها وزوجها يجلس حتى
 يتوب او يموت لسعيه في الارض بالفساد من له دعوة على اخر فلم يجده فامسك
 اهله للظلمة فحبسهم وغرمهم عزر يعزر على الورع البار دكتعريف نحو ثمة التعزير
 لا يسقط بالتوبة كالحد ثم قال واستثنى الشافعي ذوى الهبات **قلت** قد قدمناه
 الاصحابنا عن القنية وغيرها وزاد الناطقى اجناسه ما لم يتكرر فيضرب التعزير
 وفي الحديث تخافوا عن عقوبة ذوى المروة الا في الحد وفي شرح الجامع الصغير
 للمناوى الشافعي في حديث اتق الله لا تاقي يوم القيمة بيعير تحمله على رقتك
 له رغا وبقرة لها خوارا وشاة لها ثواج قال يوحى منه بحريس للسارق ونحوه
 فيلحفظ **كتاب السرقه** هي لغة اخذ الشيء من الغير خفية
 وتسمية المروق سرقه مجازا وسرعا باعتبار الحرمة اخذه كذلك بغير حق
 نصابا كان ام لا وباعتبار القطع اخذ مكلف ولو انشأ وعبد او كافرا او مجنونا
 حال افاقته ناطق بصير فلا يقطع اخرس لاحتمال نطقه بشبهة والاعمى لجهله
 بمال غيره عشرة دراهم لم يقل مضروبة لما في المغرب الدراهم اسم المضروبة جيا د او
 مقدارها فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوى عشرة مضروبة ولا بدinar قيمته
 دون عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقه ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين
 لهما معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المقومين ظهيريه مقصودة بالاخذ
 فلا قطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه دينار او درهم مصروية الا اذا كان وعاء
 لها عادة تجنيس ظاهرة الاخراج فلوا ابتلع دينار في الحرز وخرج لم يقطع
 ولا ينتظر تغوطه بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان للمال خفية
 ابتداء وانتهى الى الاخذ نهارا ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لوليد لا
 وهل العبرة لزعم السارق ام لزعم احدهما خلاف من صاحب يد صحيحة
 فلا يقطع السارق من السارق فتح مما لا يتسارع اليه الفساد كلهم وفواكه تجتبي
 ولا بد من كون المروق متقوما مطلقا فلا قطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان
 السارق او ذميا وكذا الذمى اذا سرق مزدحمي خمر او خنزيرا او ميتة لا يقطع
 لعدم تقويمها عندنا ذكره الباقي في دار العدل فلا يقطع بسرقة في دار حرب
 او بني بدائع من حرز بمرة واحدة اتحد ملكه ام تعدد الاشبهة ولا تاويل
 فيه وثبت ذلك عند الامام كما يستضح فيقطع ان اقربها مرة واليه رجع الثاني

نظر
يعزر على الورع البار

طايعا فاقراره بها مكرها باطل ومن المتأخرين من افق بصحة ظهيريه زاد الفهتا
 من الخزانة المفتين ويجلضه ليقر وسمحقه او شهد رجلا ولو عبد شرط
 حضرة مولاه ولا تقبل على اقراره ولو بحضرة خائنه من الماذون وسالها
 الامام كيف هي وابن هي وكبر هي زاد في الدرر وما هي ومتى هي ومن سرق
 وبينهاها احتيا لا الدرر ويجلسه حتى يسأل الشهود لعدم الكفالة في الحدود
 ويسأل المقر عن الكل الا الزمان وما في الفتح الا المكان تحريف فهر وصح رجوعه
 عن اقراره بها وان ضمن المال وكذا لو رجع احدهم او قال هو مالي او شهدا على
 اقراره بها وهو متحد او يسكت فلا قطع شرح وهائيه فان اقربها ثم هرب
 فان في خوره لا يتبع بخلاف الشهادة لكذا نقل المص عن المظهرية ونقل شارح
 الوهبانية بلا قيد الغورية ولا قطع بنكول واقرار مولى على عبده بها وان لم
 المال لاقراره على نفسه والسارق لا يفتى بعقوبته لانه جوز تجنيس وعزاه
 الفهتا في للواقعات معللا بانه خلاف الشرع ومثله في السراجية ونقل عن
 التجنيس عن عصام انه سئل عن سارق ينكر فقال عليه اليمين فقال الامير
 سارق ويمين هاتوا بالسوط فاضربوه عشرة حتى اقر فاق بالسرقه فقال
 سبحان الله ما رايت جورا اشبه بالعدل من هذا وفي الكراه الكراهية
 من المشايخ من افق بصحة اقراره بها مكرها وعن الحسن يجلضه حتى يقر ما لم
 يظهر العظم ونقل المص عن ابن العز الحنفى انه صح انه عليه السلام امر الزبير
 ابن العوام بتعذيب بعض المعاهدين حين كتم كتر حتى بن اخطب ففعل فدلهم
 على المال قال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل والا فالشهادة على السرقا انذر
 الامور ثم نقل عن الزيلعي في آخرباب قطع الطريق جواز ذلك سياسة واقره
 بتعا البحر وابن الكمال زاد في النهى وينبغي التعويل عليه في زماننا الغلبة الفساد
 ويجمل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل المص قبله عن القنية لو كسر شئ او يده
 ضمن الشاكي ارضه كالمال لا يحصل ذلك بتسوره الجدار او مات بالضرب
 لنذوره وعن الذخيرة لو صعد الصطح ليفر خوف التعذيب فسقط فمات شمر
 ظهرت السرقه على يد آخر كان للورثة اخذ الشاكي بدية ايهم وبما غر للسلطان
 لتعديه في هذا التسبب وسيجي في الغصب قضى بالقطع بينة او اقرار فقال
 المروق منه هذا تناعه لم يسرقه متى وانما كنت اودعته او قال شهد شهودي
 بزور او اقر هو بياطل او ما اشبه ذلك فلا قطع ويندب تلقينه كيلا يقر
 بالسرقه كما لا قطع لو شهد كافران على كافر ومسلم بها في حقهما اى الكافر والمسلم
 ظهيريه تشارك جمع واصاب كلا قدر نصاب فطعوا وان اخذ المال بعضهم
 استحسانا سد الباب الفساد ولو فيهم صغيرا ومجنونا او معتوه او محرم لم يقطع
 احد وشرط للقطع حضور شاهدين بها رفته وقت القطع لحضور المدعى بنفسه
 حتى لو غابا او ماتا لا قطع وهذا في كل حد سوى رجم وفود بحر **قلت** لكن

نظر
يضمن الشاكي

نقل المص في الباب الآتي تصحيح خلافة قنبيه ويقطع بساح وقنا وابنوس
بفتح الباء وعود ومسك وادهان وورس وزعفران وصندل وغيره فقص
خضراي زمره وياقوت وزبرجد ولولو ولعلع وفير وزنج وانا وباب غير
مركب ولو متخذين من خشب وكذا بكل ما هو اعز من الاموال وانفسها
ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه هذا هو الاصل لا
يقطع بتافه اي حقير يوجد مباحا في دارنا الخشب لا يحرق عادة وخشيش
وقصب وسك ولوليج وطيب ولوبط او دجاجا في الاصح غايه وصيد
وزرنيخ ومغرة ونورة زادي المجتبى واشنان وفحم وملح وخزق وزجاج
لسرعة كسره ولا بما يتسارع فساد كلبن ولحم ولو قد بدا وكل مهيا لا كل كثر
وفي ايام فحط لا قطع بطعام مطلقا شمتي وفاكهة رطبة وثمر على شجر وبطيخ
وكل ما لا يبقى حولا وزرع لم يحصد لعدم الاهراز واشربة مطرية ولو الا انا ذهب
والاث هو ولو طبل الغزاة في الاصح لان صلاحيته للموصلة شبهة غايه وصليب
ذهب او فضة وشطرنج ونرد لتاويل لا لكسر نهيا عن المنكر وباب مسجد ودار
لانه حرز لا يحرق ويصحف وصبي حر ولو محليين لان الحلية تتبع عبد كبير يعبر
عن نفسه ولو نايما او مجنونا او اعشى لانه اما غضب او خداع ودفاتر غير الحساب
لانها لو شرعية لكتب تفسير وحديث وفقه فكمصحف والا فكل طنبور بخلاف العبد
الصغير ودفاتر الحساب الماضي حسابها لان المقصود ورقها فيقطع ان بلغ نصابا
اما الممول بها فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بما لا قطع بلا فرق بين دفاتر
تجار وديوان واقاف ونهر وكتب وفهد ولو عليه طوق من ذهب علم السارق
به اولا لانه تتبع ولا يجانته في دعيته ونهب اي اخذ قهرا واختلاس اي اختطاف
لاستغا الركن ونبتش لقبور ولو كان القبر في بيت مقفل في الاصح او كان الثوب
غير الكفن وكذا لو سرقه من بيت فيه قبر او ميت لتاويله بزيادة القبر او
التجهيز وللاذن بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسة ومال عامة او مشترك
وحصر مسجد واستار كعبته ومال وقف لعدم المالك بحرقه ومثل دينه ولو دينه
مؤجلا او زادا عليه او اجود لصير ومته شريكا اذا كان من جنسه ولو حكاما بان
كان له دراهم فوق دنانير وبعلسه هو الاصح لان التقدير بن جنس واحد حكما بخلاف
العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل اخذته رهنا او قرضا واطلق الشافعي
اخذ خلاف الجنس للمجانسة في المالاية قال في المجتبى وهو اوسع فيجعل به عند
الضرورة بخلاف سرقة من غنم ابيه او غنم ولده الكبير او غنم مكانه
او غنم عبده الماذون المديون فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره ولو سرق
من غنم ابنه الصغير لا سرقة شئ قطع فيه ولم يتغير اما لو تبدل العين
او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى او من ذي رحم محرم لا برضاع فلو
محرمته برضاع قطع كالبني عم هو اخ رضاعا فانه رحم نسبيا محرم رضاعا

عيني

عيني فسقط كلام الزيلعي ولو السروق مال غيره اي غير ذي الرحم بخلاف ماله
اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبارا بالحرز وعدمه وبخلاف مرضعته
صوابه مرضعته بلاتنا ابن كمال مطلقا سوا سرق من بيتها او بيت غيرها فانه
يقطع لما سرق ولا بسرقة من زوجته وان تزوجها بعد القضا بالقطع جوفه
وزوجها ولو كان المسروق من حرز خاص له ولا عبد من سيده او عرسه
او زوج سيده للاذن بالدخول عادة ولا من مكانه وختمه وصهره وغم
وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة غايه بخنا وحام في
وقت جرت العادة بدخوله وكذا حوائت التجار والخانات مجتبى وبيتا اذن
في دخوله ولو اذن لمخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع واعلم انه لا
يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر الحافظ
في الحمام لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرزه يفتي شمتي وكل ما كان
حرزا النوع فهو حرز لانواع كلها فيقطع بسرقة لولة من اصطلح على
المذهب وقيل حرز كل شئ يعتبر بحرزه مثله والا اول هو المذهب عندنا المجتبى
لكن جزم القهستاني بان الثاني هو المذهب فتنبه ولا يقطع قفاز هو من
يسرق الدراهم بين اصابعه وفشاش بالفا هو من يهوى لغلق الباب ما يفتح
اذا فشى خانوتا او باب دار نهارا وخلا البيت من احد فلو فيه احد وهو
لا يعلم به قطع شمتي ويقطع لو سرق من السطح نصابا لانه حرز شرح وبيان
او من المسجد اراد به كل مكان ليس بحرزه فم الطريق والصحراء ورب المتاع
عنده اي بحيث يراه ولو الحافظ نايما في الاصح لا يقطع لو سرق ضيف ممن
اضافه ولو من بعض بيوت الدار او من صندوق مقفل لا اختلال الحرز
او سرق شيئا ولم يخرج من الدار شبهة عدم الاخذ بخلاف الغصب
وان اخرج من حجرة الدار المشقة للحاجة الى صحنها او اغار من اهل الحجرة
على حجرة اخرى لان كل حجرة حرز او نقب فدخل او القى كذا رايته في نسخ
المتن والشرح با و صوابه بالواو كما في الكثر شيئا في الطريق يبلغ نصابا
ثم اخذه قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر الكل فعلا واحدا
ولو لم يأخذه او اخذه غيره فهو مضيع لا سارق او حمله على دابة فساقه واخرجه
او علق رسنه في عنق كلب وزجره لان سيوره يضاف اليه او القاء في الماء
فاخرجه بتحرريك السارق لما سرق ولا بتحرريكه بل اخرجه قوة جريده
على الاصح لانه اخرج به بسببه زيلعي قطع في الكل لما ذكرنا ويشكل على الاخير
ما لو قالو علقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم
جزم الحدادي وغيره بعدم القطع وان نقب ثم ناوله اخر من خارج الدار
او ادخل يده في بيت واخذ ويسمى اللص الظريف ولو وضعه في النقب
ثم خرج واخذه لم يقطع في الصحيح شمتي او طراي شقصة خارجة من

نفس الكرم فلو داخله قطع وفي الحل بعكسه أو سرق من سرعى أو من قطار
بفتح القاف الأبل على نسق واحد بغير أو حملا عليه لا يقطع لأن السابق
والقائد والرعى لم يقصد والحفظ وإن كان معها حافظا وشق الحل سرق
منه أو سرق جوالقا بضم الجيم فيه متاع ورية يحفظه أو نائم عليه أو بقره
أو أدخل يده في صندوق غيره أو في جيبه أو مله فأخذ المال قطع في الكل والأصل
أن الحرز إن أمكن دخوله فهتلك بدخوله والافئادخال اليد فيه والاخذ منه
فروع سرق فسطاطا منصوبا لم يقطع ولو ملغوا أو في فسطاط آخر قطع
فتح أخرجه من حرز شاة لا تبلغ نصبا بفتحها أخرى لم يقطع سرق مالا
من حرز فدخل آخر وحمل السارق بما معه قطع المحمول فقط سراج قاذف أنا
سارق هذا الثوب قطع إن أضاف لكونه اقترارا بالسرقه وإن نون ونصب
الثوب لا يقطع لكونه عدة لا اقترارا وتر وتوضيحه إذا قيل هذا قاتل
زيد ومعناه أنه قتله وإذا قيل قاتل زيدا معناه أنه يقيله والمضارع
يقتل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك **قلت** وفي شرح الوهبانية ينبغي
الفرق بين العالم والجاهل لأن العوام لا يعرفون إلا أن يقال يجعل شبهة
لدرء الحد وفيه بعد للإمام قتل السارق سياسة لسعيه في الأرض بالفساد
درر وهذا إن عاد وأما قتله ابنه فليس من السياسة في شيء **قلت** وقد
عنه مغزى البحر في باب الوطئ الموجب للحدان التقييد بالإمام يفهم أنه
ليس للقاضي الحكم بالسياسة فيلحفظ **باب كيفية القطع**
وابتائه تقطع يمين السارق من زنده هو بفصل الرسغ وتحم وجوبا
وعند الشافعي ندبا فتحة الأخرى حرو برد شديدتين فلا يقطع لأن الحد
زاجر لا متلف ويجب أن يتوسط الأمر وثمان زينة ومونته كاجرة حدا
وكلفة حسم على السارق عندنا التشبيه بخلاق اجرة المحضر للخصوم ففي
بيت المال وقيل على المتمر شرح وهبانية **قلت** وفي قضا الخائنة هو
الصحيح لكن في قضا البزازية وقيل على المدعى وهو الأصح كالسارق ورجله
اليسرى من اللعب إن عاد فإن عاد ثانيا لا وجبس وعز أيضا بالضرب
حتى يتوب أي تظهر أماره التوبة شرح وهبانية وما روى يقطع ثالثا ورابعا
إن صح حل على السياسة أو نسخ لمن سرق وإبها منه اليسرى مقطوعة أو شلا
أو أصبعان منها سواها سوى الإبهام أو رجله اليمنى مقطوعة أو شلا لم
يقطع لأنه إهلاك بل يجب أن يتوب ولا يضمن قاطع اليد اليسرى ولو عمدا
في الصحيح نهرا إذا امر بخلافه لأنه اتلف وخلف من جنسه ما هو خير
منه وكذلك وقطعه غير الحداد في الأصح ولو قطعه أحد قبل الأمر والقضاء
وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ وسقط القطع عن السارق
سواء قطع يمينه أو يساره وقضا القاضي بالقطع كالامر على الصحيح فلا ضمان

كافي وفي السراج سراق فلم يواخذ بها حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجله
اليسرى وطلب المروق منه المال لا القطع على الظاهر بجر شرط القطع
مطلقا في اقرار وشهادة على المذهب لأن الخصومة شرط لظهور السرقة
وكذا حضوره أي المروق منه عند الأداء للشهادة وعند القطع لا احتمال أنه
يقرب بالملك فيسقط القطع لا حضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة واقتره
المص **قلت** لكنه مخالف لما قدمه متنا وشرحا فليحذر وقد حرره في الترتيب
بما يفيد ترجيح الأول فتأمل ثم فرع على قوله وطلب المروق إلى آخره فقال
فلو اقر أنه سرق مال الغائب توقف القطع على حضوره وخصمته وكذا لو قال
سرق هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو لا أخبرك من صاحبها لا قطع لأنه يلزم
من جهالة عدم طلبه وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة ثم فرع عليه بقوله
بإدعاء وغاصب ومرتهن ومتول وأب ووصى وقابض على سوم شرا وصاحب
ربا بان باع درهما بدمين وقبضها فسرقاته لأن الشراء فاسد باعتزله المقتضى
بخلاف معطى الربا لأنه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شتمى ولا قطع بسرقة
اللقطة خائنة ومن لا يد له صحيحة فلا يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد
القطع لم يقطع بخصومة أحد ولو مالكا لأن يده ليست بصحيحة كإياي أنفا ويقطع
بطلب المالك أيضا لو سرق منهم أي من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبة المرتهن
على الظاهر لأنه هو المالك لا بطلب المالك للعين المروقة أو بطلب السارق
لو سرق من سارق بعد القطع لسقوط عصمته بخلاف ما إذا سرق الثاني من السارق
الأول قبل القطع أو بعد ما دُرئ بشبهة فإن له ولرب المال القطع لأن سقوط
التقوم ضرورة القطع ولم يوجد فصار كالغاصب ثم بعد القطع هل للأول
استرداده روايتان واختار الكمال رده للمالك سرق شيئا ورده قبل الخصومة
عند القاضي إلى المالك ولو حكما كاصوله ولو في غير عياله أو ملكه أي المروق
بعد القضا بالقطع ولو بهيمة مع قبض أو ادعى أنه ملكه وإن لم يبرهن للشبهة
أو نقصت قيمته من النصاب بنقصان السعر في بلد الخصومة لم يقطع في المسائل
الأربع أقر بسرقة نصاب ثم ادعى أحدها شبهة سقطت للقطع لم يقطعا قيد
باقرارهما لأنه لو اقر أنه سرق وفلان فأنكر فلان قطع المقر كقوله قتلنا إذا
وفلان ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد أي شهدا ثنان على سرقتهما قطع الحاضر
لأن شبهة الشبهة لا تعتبر ولو اقر عبيد مكلف بسرقة قطع وترد السرقة إلى
المروق منه لو قاومة كما لو قامت عليه بينة بذلك لكن بشرط حضرة مولاه
عند اقامتها خلا فاللثاني لا عند اقراره بحد اتفاقا ولا غرم على السارق بعد
ما قطعت يمينه هذا لفظ الحديث درر وغيرها ورواه الكمال بعد قطع يمينه
وترد العين لو قاومة وإن باعها أو وهبها لبقايتها على ملك مالكها ولا فرق
في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه ينبغي

بأدأ قيمتها ديانة وسوا كان الاستهلاك قبل القطع أو بعده محتبى وفيه لو استهلكه
المشتري منه أو الموهوب له فلما كان تضمينه ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا
وقال لا يضمن ما لم يقطع فيه سرق ثوبا تشقه نصفين ثم أخرجه قطع ان بلغت قيمته
نصبا يا بعد شقه ما لم يكن اثلا فان ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمين
القيمة فيملكه مستند الى وقت الاخذ فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان الشق
مع القطع صح الجنازي لا وقال الحال الحق نعم ومتى اختار تضمين القيمة ^{للسقط}
القطع لما سرد ولو سرقاشاة نذبحها فأخرجها لا لما رآه لا قطع في اللحم وان بلغ
لحمها نصبا يا بل يضمن قيمتها ولو فعل ما سرق من الحجرين وهو قدر نصاب وقت
الاخذ راحم ودنايزا وأنية قطع وردت وقال لا ترد لتقوم الصنعة عندهما
خلا فله وأما نحو الخحاس لو جعله اواني فان كان يباع وزنا فكذلك وان عددا
فهو للسارق اتفاقا اختيارا ولو صبغه احمر وطحن الحنطة اوت السويق فقطع لا
رده ولا ضمان وكذا لو صبغه بعد القطع بجر خلا فالما في الاختيار ولو صبغه اسود
رده لان السواد نقصان خلا فاللثاني وهو اختلاف زمان لا برهان سرق
في ولاية سلطان ليس لسلطان آخر قطعه اذ لا ولاية له على من ليس تحت يده
فليحفظ هذا الاصل اذ كان للسارق كفان في معصم واحد قيل يقطعان وقيل
ان تمزق الاصلية وامكن الاقتصاد على قطعها لم يقطع الزايد لانه غير مستحق
للقطع والآن تكن متميزة قطعها هو المختار لانه لا يتمكن من اقامة الواجب الا
بذلك سراج **باب قطع الطريق** وهو السرقة الكبرى من
قصده ولو في مصر ليلا به يفتى وهو معصوم على شخص معصوم ولو ذميا فلو
على المتامينين فلاحدا فاخذ قبل اخذ شئ وقتل نفس حبس وهو المراد
بالنفي في الآية وظاهر المراد توزيع الاجزئية على الاحوال كما تقر في الاصول
بعد التفسير لمباشرة منكر التخفيف حتى يتوب لا بالقول بل بظهور سيما
الصالح والصالح او يموت وان اخذ ما معصوما بان يكون لمسلم اذ ذمى كما مر وأصاب
منه كلا نصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف ليسلا
يفوت نصفه وهذه حالة ثانية وان قتل معصوما ولم ياخذ ما لا قتل هذه
حالة ثالثة حدا لا قصاصا فلذا لا يعقوه ولا يشترط ان يكون القتل
موجبا للقصاص لو جوبه جزا لمجارتة لله تعالى بخالفته امره وبهذا الحل
يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى والحالة الرابعة ان قتل واخذ المال
خير الامام بين ستة احوال ان شاق قطع من خلاف ثم قتل او قطع ثم صلب
او فعل الثلاثة او قتل وصلب او قتل فقط او صلب فقط كذا فضله الزيلعي
ويصلب حيا في الاصح وكيفية في الجوهره ويبع بطنه بجر تشهيرا
له ويخصه به حتى يموت ويترك ثلاثة ايام من موته ثم يخل بينه
وبين اهله ليدفنوه لا اكثر منها على الظاهر وعن الثاني يترك حتى يتقط

ط
المراد بالنفي الحبس

وبعد اقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل من اخذ مال وقتل وجرح زيلعي وتجري الاحكام
المذكورة على الكل مباشرة بعضهم الاخذ والقتل والاخافة وجرح وعصى لهم كسيف
والحالة الخامسة ان انضم الى الجرح اخذ قطع من خلاف وهدر جرحه لعدم
اجتماع قطع وضمان وان جرح فقط اي لم يقتل ولم ياخذ نصبا قال الزيلعي
ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلاحدا ايضا لان المقصود هنا المال وهي الغرايب
او قتل عمدا واخذ المال فتأب قبل مسكه ومن تمام توبته رد المال ولو لم
يرده قيل لاحدا وكان منهم غير مكلف او خرس او كان ذورحم محرم من
احد المارة او شريك مفاوض او قطع بعض المارة على بعض او قطع شخص
الطريق ليلا او نهارا في مصر او بين مصرين وعن الثاني ان قصده ليلا
معلقا او نهارا سلاح فهو قاطع وعليه الفتوى بجر ودرر واقوه المص
فلاحدا جواب للمسائل الست وللولى القود في العمد او الارش في غيره او العفو
فيهما العبد في حلم قطع الطريق لغيره وكذا المرأة في ظاهرها رواية فتح لها
لا تصلب محتبى وفي السراجية والدرر فيهم امرأة فباشرت الاخذ والقتل
قتل الرجال دونها هو المختار عشر سنوة قطعن واخذن وقتلن قتلن
وضمنن المال ويجوز ان يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصبا يا ويقتل من يقاتله
عليه الاطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح ومن تكرر الحقن
بكسر النون منه في مصر اى خنق مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة لسعيه
بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والا بان خنق مرة لا لانه كالقتل
بالقتل وفيه القود عند الحنفية **كتاب الجهاد** اورده
بعد الحد ودالاتحاد المقصود ووجه التوفى غير حقى وهو لغة مصدر جاهد في
سبيل الله وشرعا الدعا الى دين الحق وقتال من لم يقبله شتمى وعرقه ابنت
الكمال بانه فذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بمال او
راى او تكثير سواد او غير ذلك انتهى ومن توابعه الرباط وهو الاقامة في
مكان ليس وراه اسلام هو المختار وصح ان صلاة المربط بخمسائة ودرهم
يسمى به وان مات فيه اجرى عليه عمله ورزقه وامن الفتان وبعث شهيدا
امنا من الفزع الاكبر وتماه في الفتح هو فرض كفاية كل ما فرض لغيره فهو
فرض كفاية اذ حصل المقصود بالبعض والا فرض عين ولعله قدم الكفاية
للكثرة ابتداء وان لم يبدؤا وما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وتجري
في الاشهر الحرم ففسوخ بالعمومات كقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ان قام
به البعض ولو عبيدا او نسبا سقط عن الكل والا يقيم احد في زمن ما اثواب تركه
اي اثم الكل من المكلفين وياك ان تتوهم ان فرضيته تسقط عن اهل الهند
بقيام اهل الروم مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو الى ان تقع
الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض عيننا الصلاة وصوم وشله الجنازة

والجهاز وتامة في الدرر لا يفرض على صبي وبالغ له ابوان او احدهما لان
طاعتها فرض عين وقال عليه السلام للعباس ابن مرداس لما اراد الجهاد
الزم امك فان الجنة عند رجل امك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطر الاباذنها
وما لا خطر فيه يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم وعبد وامراة لحق
المولى والزواج ومفاده وجوبه لو امرها الزوج به فتح وعلى غير المراجعة
قلت تغليل الثمن يضعف بنيتها فيفقد خلافه وفي البحر انما يلزمها
امر بما يرجع الى النكاح وتوابعه واعني ومقعد اى عرج فتح واقطع
لعجزهم ومديون بغير اذن غريمه بل وكفيله ايضا لو بامر تجنيس ولو
بالنفس تهر وهذا في الحال اما المؤجل فله الخروج ان علم برجوعه قبل
حلوله ذخيره وعالم ليس في البلدة افتد منه فليس له الغزو وخوف صنياعهم
سراجيه وعم في الزاوية السفر ولا يخفى ان المقيد يقيد غيره بالاولى وفرض
عين ان هم العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن ويانم الزوج ونحوه بالمنع
ذخيره ولا بد لفرضيته من قيد آخر وهو الاستطاعة فلا يخرج المريض
المدنف اما من يقدر على الخروج دون الدفع فينبغي ان يخرج لتكثير السواد
ارها بافتح وفي السراج وشرط لوجوبه القدرة على السلاح لا امن الطريق
فان علم انه اذا حارب قتل وان لم يحارب اسر لم يلزمه القتال ويقبل خبر
المستنفر ومنادى السلطان ولو كان كل منهما فاسقا لانه جنس يشتهر في الحال
ذخيره وكره الجعل اى اخذ المال من الناس لاجل العزاة مع وجود الفئ اى
مع وجود شئ في بيت المال درر وصدر شرعية ومفاده ان الفيء هنا يعم
الغنية فيلحقه والا لا لدفع الضرر الاعلى بالادنى فان حاصرناهم دعوناهم
الى الاسلام فان اسلموا فيها والا فالى الجزية لو محلا لها كما سيجي فان قبلوا ذلك
فلم يمانعنا من الانصاف وعليهم ما علينا من الانتصاف فخرج العبادات اذ الكفا
لا يجاطبون بها عندنا يؤيده قول علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون
دماؤهم كدمائنا واسماؤهم كاسمائنا ولا يحل لنا ان نقاتل من لا تبلغه الدعوة
بفتح الدال الى الاسلام وهو وان اشتهر في زماننا شرقا وغربا لكن لا شك
ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقى لوبلغة الاسلام الجزية فحق
التا تاريخية لا ينبغي قتالهم حتى يدعواهم الى الجزية تهر خلا فالما نقله
المضى وندعو ندبا من بلغته الا اذا تضمن ذلك ضررا ولو بقلية الظن
كان يستعدون او يتحصنون فلا يفعل فتح والا يقبلوا الجزية لستعين
بالله وسخارهم بنصيب المجانيق وحرقتهم وغرقهم وقطع استجارهم ولو
ثمره وفساد زرعتهم الا اذا غلب على الظن ظفرنا فيكره فتح ورسمهم
ببيل ونحوه وان تترسوا ببعضنا ولو تترسوا ببعضي سبل ذلك النبي
وتقصدهم اى الكفار وما اصاب منهم اى من المسلمين لادية فيه ولا كفارة

مطل
طاعة الابوين فرض عين

يحمل سفر طلب العلم
طاعة الابوين

مطل
شرطه الاستطاعة

مطل
يقبل خبر الفاسق

مطل
الكفار غير مخاطبين

ان الفروض لا تقرب بالغرامات ولو فتح الامام بلدة وفيها مسلم او ذمى
لا يحل قتل احد منهم اصلا ولو اخرج واحد ما حل حينئذ قتل الباقي لجواز
كون المخرج هو ذاك فتح ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمه وحرم الاحتقا
به لمصحف وكتب فقه وحديث وامراة ولو عجزوا المداواة هو الاصح ذخيره
واراد بالهوى ما في مسلم لا تسافر وبالقرا في ارض العدو الا في جيش يؤمن
عليه فلا كراهة لكن اخراج العجائز والامهات والى واذا دخل مسلم اليهم بامان
جاز حمل المصحف معه اذا كانوا يؤفون بالعهد لان الظاهر عدم لغرضهم
هداية ونهينا عن غدر وغلول وعن مثلة بعد الظفر بهم اما قبله فلا
باس بها اختيار وعن قتل امراة وغير مكلف وشيخ خرقان لا صياح
ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارتد واعني ومقعد وزمن ومعتوه وراهب واهل
كنائس لم يجالطوا الناس الا ان يكون احدهم ملكا او مقاتلا او ذار اى
او مال في الحرب ولو قتل من لا يحل قتله ممن ذكر فعليه التوبة والاستغفار
فقط كسائر المعاصي لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد ثم لا
يتكونهم في دار الحرب بل يحملونهم تكثيرا للفيء وتامة في السراج وسيجي
فرعان الاول لا باس بحمل راس المشرك لو فيه غيظهم او فراغ قلبنا
وقد حمل ابن مسعود يوم بدر راس ابي جهل والقاها بين يديه عليه
السلام فقال عليه السلام الله اكبر هذا فرعونى وفرعون امتى كان شره على
وعلى امتى اعظم من شر فرعون على موسى وامتة ظهيرة الثانية لا باس
بندش قبورهم طلبا للمال تاخرخانية وعبارة الحانية قبور الكفرة فعت
الذمى ولا يحل للفرع ان ييدا اصله المشرك بقتل كالايدا قريبه ابائى
ويمنع الفرع عن قتله بل يشغله لاجل ان يقتله غيره فان فقد قتله ولو قتله
فهدر لعدم العاصم ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله قتله
لجواز الدفع مطلقا ويجوز الصلح على ترك الجهاد معهم بمال منهم او خيرا
لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتنبذ اى فعلهم بنقض الصلح تحزرا عن
العدو المحرم لو خيرا لقوله عليه السلام باهل مكة وثقاتهم بلا بد مع خيانة
ملكهم ولو بقتال ذى منعة باذنه ولو بد وانه انتقض حقهم فقط وضالح
المرتدين اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرب لو خيرا بالمال والا
يغلبوا على بلدة لا لان فيه تقرب المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح وان
اخذ المال منهم لم يرد لانه غير معصوم بخلاف اخذه من بغاة فانه يرد بعد
وضع الحرب او زارها فتح ولم ينبع في الزيلعى يحرم ان يبيع منهم ما فيه تقويتهم
على الحرب كحديد وعبيد وخيل ولا تخله اليهم ولو بعد صلح لانه عليه السلام
نهى عن ذلك وامر بالبرة وهي الطعام والقاش فجازا سخاانا ولا يقتل من
انه حر او حرة ولو فاسقا او اعنى او فانيا او صيبا او عبدا اذن لها في القتال

بأى لغة كان الأمان وإن كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط
سماهم ذلك من المسلمين فلا أمان لو كان بالبعد منهم ويصح بالفتح كانت
أو لا بأس عليكم وبالكفاية كنهال إذا ظنه أمان وبالإشارة بالأصبع إلى السماء
ولو نادى المشرك بالأمان صح لو محتجوا وصح طلبه لذراريه لا لأهله ويدخل
في الأولاد أولاد الأبناء لا أولاد البنات ولو غار عليهم عسكر آخر ثم بعد القسمة
علموا بالأمان فعلى القاتل الدية وعلى الواطئ المهر والولد حر مسلم تبعا لآبيه
وترد النساء والأموال إلى أهلها يعني بعد ثلاث حيض وينقض الأمان
لو بقاؤه شرا وبما شره بلا مصلحة يورث وبطل أمان ذمى إذا امر به
مسلم شتمى وأسير وتاجر وصبي وعبد محجورين عن القتال وصح محمد أمان
العبد وفي الخائنة خدمة المسلم مولاة الحزبي أمان له ومحجورون وشخص أسلم
ثمة ولم يهاجر إلينا لأنهم لا يملكون القتال **باب الغنم وقسمته**
في المغرب الغنمة ما ينيل من الكفار عنوة والحرب قائمة فتخص وبأقيها
للفغانين والغني ما ينيل منهم بعد كخراج وهو لكافة المسلمين إذا فتح الإمام
بلدة صلحا جرى على بوجبه ولذا بعده من الأمان وأرضها تبقى مملوكة لهم ولو
فتحها عنوة بالفتح فمما قسمها بين الجيش أن شاء وأقر أهلها عليها بحرية
على رؤسهم وخراج على راضيتهم والأول أولى عند حاجة الفغانين أو أجرحهم
منها وأتزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا كفارا فلو
مسلمين وضع العشر لا غير وقتل الأسارى إن شاء إن لم يسلموا أو استترقهم
أو تركهم أحرار أذمة لنا الأمشركي العرب والمتردين كما سيحى وحرم منهم
أى إطلاقهم مجانا ولو بعد إسلامهم ابن كمال لتعلق حق الفغانين وجوزة
الشافعي لقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى اقتلوا
حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم فداءهم بعد تمام الحرب اما قتله فيجوز
باللأب لا بأسير المسلم درر وصد شرعيه وقال لا يجوز وهو الظاهر
الروايتين عن الإمام شتمى وانفقوا إن لا يفادى بنساء وصبيان وخيل
وسلاح الاضرة ولا بأسير أسلم بمسلم أسير الا إذا امن على إسلامه وحرم
ردهم إلى دارهم ثابت في نسخ الشرح تبعا للدرر دون المتى تبعا لابن
الكامل العلم به من منع المن بالاولى وحرم عقوبة شق نقلها إلى دارنا فتدخ
وتحرق بعده إذا لا يعذب بالنار الأربها كما تحرق السلحة وامتنعة تعذر نقلها
وما لا يحرق منها الحديد يدفن بموضع خفي وتكسر وأنيهم وتراق أدهانهم
مغليظة لهم ويترك صبيان ونساء منهم شق أخرجهما بأرض خربة حتى
يموتوا جوعا وعطشا اللهم عن قتلهم ولا وجه إلى ابقائهم وجد السلوات
حبة أو عقر باء رحالهم ثمة أى في دار الحرب يتبعون ذنب العقرب وأينا
الحية قطعنا للفرعنا بلا قتل ابقا للنسل تأثر خائنه وفيها مات نساء سلمت

ثمة وأهل الحرب يجامعون الاموات يحرقون بالنار ولا تقسم غنيمة ثمة الا إذا
قسم عن اجتهاد والحاجة الغزاة فتصح أو لا يبدأ فتحا لم يكن للإمام حمله
فإن أبوا أهل بجبرهم بأجر المثل روايتان فإذا تعذر فإن بحال لو قسم قدر كل
على حمله قسم بينهم والأمن وما شق نقله وسبق حكمه ولم تنع الغنيمة قبلها لا
للإمام ولا لغيره يعني للمتمول اما لو باع شيئا بطعام حاز جوهره ورد البيع لوقع
دفع الفساد فإن لم يمكن رد ثمته لغنيمة خائنه ومدد لحقهم ثمة لقتال لا سوق
وحزبي أو مرد أسلم ثمة بلا قتال فإن قاتلوا شاركهم والأمن مات ثمة قبل قسمة
أو بيع ولومات بعد أحدهما ثمة أو بعد الآخر إن بدارنا يورث نصيبه لتأكد ملكه
تأثر خائنه وفيها ادعى رجل شهود الواقعة وبرهن وقد قسمت لم تنقض استحسانا
ويعوض بقدر حظه من بيت المال وما في البحر من قياس الوقف على الغنيمة
رده في النهي وحررناه في الوقف ولهم أى للفغانين لا غير الانتفاع فيها أى في
دار الحرب بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة الطاق الكل تبعا
للكنز وقيد في الوقاية السلاح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الظهيرة بعدم
نهى الإمام عن أكله فإن نهى لم يبح فينبغي تقييد المتون به ولا يبيع وتقول فلو
باع رد ثمته فإن قسمت تصدق به لو غير فقير ومن وجد ما لا يملكه أهل الحرب
كصيد وعسل فهو مشترك فيتوقف على بيعه على إجازة الأمير فإن هلك أو
التمن انفع إجازة ولا إردده للغنيمة يحرق وبعد خروج منها لا أبرضا لهم
ومن أسلم منهم قبل سكه عصم نفسه وطفله وكل ما معه فإن كانوا أخذوا
أحرز نفسه فقط أو أودعه معصوما ولو ذميا فلو عند حزبي فقيى كالو
أسلم ثم خرج إلينا ثم ظرنا على الدار فماله ثمة فيئى سوى طفله لتبعيته لا ولده
الكبير وزوجته وحملها وعقاره وعبيده المقاتل وامته المقاتلة وحملها
لأنه جزء الأم حزبي دخل دارنا بغير أمان فأخذه أحدنا فهو وما معه فيئى
لكل المسلمين سوا أخذ قبل الإسلام أو بعده وقال لا أخذه خاصة وفي الخمس
روايتان قينة وفيها استأجره لخدمة سفره فغزا بفرس المتاجر وسلاحه
فسهم بينهما الا إذا شرط في العقد أنه للمتاجر **فصل في كيفية القسمة**
المعتبر في الاستحقاق كسهم فارس وراجل وقت المجاوزة أى الانفصال
من دارنا وعند الشافعي وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق أى
مات فرسه استحق سهمين ومن دخل راجلا فشري فرسا استحق سهما ولا
يسهم لغير فرس واحد صحيح كبير صالح لقتال فلو مريضان صح قبل الغنيمة
استحقه استحسانا لا لومهما فكبر تأثر خائنه وكان الفرق حصول الأرهاب
بكبير مريض إلا بالمرس ولو غصب فرسه قبل دخوله وأركبه آخر أو نفر ودخل
راجلا ثم أخذه فله سهمان لا لو باعه ولو بعد تمام القتال فإنه يسقط
في الأصح لأنه ظهر أن قصده التجارة فتح وأقره المص لكن نقل في الشربلالية

عن الجوهرة والبيبين ما يخالفه وفي القهستان في لوباعه في وقت القتال فراجل
على الاصح وبعد القتال فارس بالانفاق انتهى فتنبه ولتحفظ هذه القيود
خوف الخطاء في الافتاء والقضا ولا يسهم لعبد وصبي وامرأة وذمي ومجنون
ومعتوه ومكاتب ورضخ لهم قبل اخراج الخنثى عندنا اذا باشر والقتال
القتال او كانت المرأة تقوم بمصالح المرضي او تدوي الجرحى او دل الذمي
على الطريق ومفاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان
عليه السلام باليهود على اليهود ورضخ لهم ولا يبلغ به السهم الا في الذمي اذا
دل فيزاد على السهم لانه كالاجرة والبراذين خيل العجم والعنق بكسر العين
جمع عتيق كرام خيل العرب والمهجين الذي ابوه عزي وامه عجمية والمعرف
عكه قاموس سوا لا يسهم للراحلة والبغل والحمار لعدم الارهاب والخس
الباقى يقسم اثلاثا عندنا لليتيم والمساكين وابن السبيل وجاز صرفه لصنف
واحد فتح وفي المينة لو صرفه للغنائم لحاجتهم جاز وقد حققته في شرح
الملتنقي وقدم فقرا ذوى القرنى من بني هاشم منهم اى من الاصناف الثلاث
عليهم لجواز الصدقات لغيرهم لا لهم ولا حق لا غنياءهم عندنا وما نقله المصنف
عن البحر من ان ما في الحاروى يفيد ترجيح العرف لا غنياءهم نظريه في النهى
وذكره تعالى للترك باسمه في ابتداء الكلام اذ الكل لله تعالى وسهمه عليه
الصلاة والسلام سقط بموته لانه حكم علق بمشقة وهو الرسالة كالصفي
الذى كان عليه السلام يصطفيه لنفسه ومن دخل دارهم باذن الامام او
منعة اى قوة فاغار خمس ما اخذوا لانه غنيمة والا لانه اختلاس وفي
المينة لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثة لا قال الامام ما اصبتم لا الخمسة فلو
لهم منعة لم يجز والا جاز وندب للامام ان ينقل وقت القتال حشا وتخريضا
فيقول من قتل قتيلا فله سلبه سماء قتيلا لقربه منه او يقول من اخذ
شيئا فهو له وقد يكون بدفع مال وترغيب مال فالترغيب نفسه واجب
للامرية واختيار الادعى للمقصود مندوب ولا يخالفه تعبير القدوري
بلا باس لانه ليس مطرد الماتركه اولى بل يستعمل في المندوب ايضا قاله
المصنف ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب ويستحق الامام لو قال من قتل
قتيلا فله سلبه اذا قتل هو استحبابنا بخلاف ما لو قال منكم او قال من
قتلته انا فلي سلبه فلا يستحقه الا اذا عم بعده ظهريه ويستحقه مستحق
سهم او رضخ نعم الذمي وغيره وذا اى التنفيل انما يكون في مباح القتل فلا
يستحقه بقتل امرأة ومجنون ونحوهما ممن لم يقاتل وسماع القاتل مقالة
الامام ليس بشرط في استحقاقه ما نقله اذ ليس في الوسع اسماع الكل ويعم
كل قتال في تلك السنة ما لم يجمعوا وان مات الوالى او عزل ما لم يمنع
الثاني نهرا وكذا يعم كل قتل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من بخلاف

لا باس قدر يستعمل بمعنى
المسحب والمندوب

ان قتلت

ان قتلت قتيلا ولو قال ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان
قطعت راس او ليك القتل فلك كذا صح ولو نقل السرية هي قطعة من
الجيش من اربعة الى اربعة ما خوزة من السرى وهو المشى ليلا درر
الربع وسمع العسكر ونها فلهم النقل استحبابنا ظهريه وجاز التنفيل
بالكل او بقدر منه لسرية لا لعسكر والفرق في الدرر ولا ينقل بعد الاحراز
هنا اى بدارنا الاخر الخمس لجوازه لنصف واحد كما مر وسلبه ما معه من
مركبه وثيابه وسلاحه وكذا ما على مركبه لا ما على دابة اخرى والتنفيل
حكمه قطع حق الباقي لا الملك قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام
من اصاب جارية فمضى له فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطئها ولا
بيعها كالاخذها المتلصص ثمة واستبرأها لم يحل له اجماعا والسلب للكل ان لم
ينقل لحديث ليس لك من سلب قتيلك الا ما طابت به نفس املك فحملنا
حديث السلب على التنفيل **قلت** وفي معروضات المفتي ابى السعود
وهل يحل وطئ الاما المشتراة من الغزاة الآن حيث وقع الاستيلاء في
قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في
سنة ثمان واربعين وتسعماية وقع التنفيل الكلى فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة
انتهى فليحفظ **باب استيلاء الكفار** على بعضهم بعضا او
على اموالنا اذا سبى كافر اخر بدار الحرب واخذ ماله ملكه لا استيلاء به على مباح
ولو سعى اهل الحرب الذمة فزادنا لا يملكونهم لانهم احرار وملكتنا ما اخذ
من ذلك السبى للكافرين غلبنا عليهم اعتبارا بساير املاكهم وان غلبوا
على اموالنا ولو عبدا مومنا وحرزوها بدارهم ملكوها لا للاستيلاء على مباح
لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف والايابة
راى المعتزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم يجادلوا بها
فبقى في حقهم ما لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب الجمع في شرحه ويفترض
عليها اتباعهم فان اسلموا تقر ملكهم وان غلبنا عليهم اى بعد ما حرزوها بدارهم
اما فله فمضى لملأها مجانا مطلقا فن وجد ملكه قبل القسمة بين المسلمين لا بين
الكفار كما حققه في الدرر فمضى له مجانا بلا شئ وان وجد بعد فمضى له بالقيمة
جبر للضررين بالقدر الممكن ولو كان ملكه مثليا فلا سبيل له عليه بعدها اذ لو
اخذ بمثله فلا يقيده ولو قبلها اخذ مجانا كما مر وبالثمن الذى اشتراه به
لو اشتراه منهم تاجر اى من العدو واخرجه الى دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه
به وبالقيمة لو اتهم به منهم زاد في الدرر او ملكه بعقد فاسد لكن في البحر شراء
نجمر او خنزير ليس لملكه اخذه باتفاق الروايات وكذا لو اشتراه بمثله منية
او بمثله قدر او وصفا بعقد صحيح او فاسد لعدم الفايده فلو باق قدرا
او اردي وصفا فله اخذه لانه يفيد وليس بربا لانه قدرا وان وصيلة فقا

مطل
الاصل في الاشياء التوقف

عينه او قطع يده واخذ مشريه ارثه او فقاها المشتري فياخذ به بكل الثمن
 ان شاء لان الاوصاف لا يبقا بلها شئ منه والقول للمشتري في مقدار اى
 الثمن يمينه عند عدم البرهان لان البينة مبنية ولو برهنا فبينة المالك
 ايضا خلافا للثاني ثم وان تكررا الاسر والشرا بان اسر ثانيا وشراه
 آخر اخذ المشتري الاول من الثاني بثمنه جبرالورود الامر على ملكه فكان
 الاخذ له ثم ياخذ المالك القديم بالثمنين ان شاء لقيامه عليهما وقبل اخذ
 الاول لا ياخذ القديم كيلا يضيع الثمن ولا يملكون حونا ومديونا وام
 ولدنا ومكاتبنا لحريةهم من وجه فياخذ ماله بجانا لكن بعد القسمة تورى
 قيمته من بيت المال وتملك عليهم جميع ذلك بالغلبة لعدم العصمة ولو
 نداهم دابة ملكوها لتحقق الاستيلاء لايد للعجماء وان ابق اليهم فن مسلم
 فاخذوه فزهرالا خلافا لهما لظهور يده على نفسه بالخروج من دارنا فلم
 يبق محلا للملك بخلاف ما اذا ابق اليهم بعد ارتداده واخذوه ملكوه اتفاقا
 ولو ابق معه فرس او متاع فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد
 مجانا لما سرق منهم لا يملكونه واخذ غيره بالثمن لانهم ملكوه وعق عبد مسلم
 او ذمي لانه يجبر على بيعه ايضا ان يلغى شراه مستامن ههنا وادخله دارهم
 اقامه لتباين الدارين مقام الاعتاق كما لو استولوا عليه وادخلوه دارهم
 فابق السبا قيد بالمستامن لانه لو شراه حربي لا يعتق عليه اتفاقا لما منع حق
 استرداده ثم كعبه لهم اسلم ثمة فجاءنا الى دارنا او الى عسكرنا ثمة او اشتراه
 مسلم او ذمي او حربي ثمة او عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري تجوز اظهرنا
 عليهم نفق هذه الشح صور يعتق العبد بلا اعتاق ولا ولا للاحد عليه لان
 هذا عتق حكمي درر وفي الزيلعي لوقال الحزبي لعبد اخذ بيده انت حر لا
 يعتق عند ابي حنيفة لانه معتق ببيانه مسترق ببيانه **باب**
المستامن اى الطالب الامان هو من يدخل دار غيره بامان مسلما كان او
 حربيما دخل مسلم دارا الحرب بامان حرم تعرضه لشي من دم ومال وفرج منهم
 اذا المليون عند شروطهم فلو اخرج اليها شيئا ملكه ملكا حراما للعذر فيقتض
 به وجوب القيد بالخراج لانه لو غصب منهم شيئا رده عليهم وجوبا بخلاف
 الاسير فيباح تعرضه وان اطلقوه طوعا لانه غير مستامن فهو كالمتلصص
 فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج لانه لا يباح
 الا بالملك الا اذا وجد امراته الماسورة او ام ولده او مدينته لانهم مملوكوهن
 بخلاف الامة ولم يطاهن اهل الحرب اذ لو وطئوهن تجب العدة للشبهة فان
 ادانه حربي دينيا يبيع او قرض او بعليه او غصب احدها صاحبه وخرجا
 النيا لم يقض لاحد بشئ لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل
 ويفتي المسلم برد المغصوب فيلغى زاد الكمال ويرد الدين ايضا ديانة

طلب
 اعتاق بلا عتق
 وعتوبلا اعتاق

لاقتضا

لاقتضا لانه عدم ولذا الحكم يجري في حربيين فعلا ذلك اى الادانة والغصب
 ثم استامنا لما بينا خرج حربي مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه اسير
 وقال الحربي كنت مستامنا فالقول للحربي الا اذا قامت قرينة ككونه
 او مغولا عملا بالظاهر جبر وان خرجا اى الحربيان مسلمين وتحاكما قضى
 بينهما بالدين لو قوعه صحيحا للتراضى واما الغصب فلا لما سرقه ملكه قتل
 احد المسلمين المستامين صاحبه عمدا او خطأ تجب الدية لسقوط القود ثمة
 كالحد في ماله فيها لتعذر الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين والكفار
 ايضا في الخطاء لا اطلاق النص وفي قتل احد الاسيرين الآخر كفر فقط لما سرق
 بلا دية في الخطاء ولا شئ في العمد اصلا لانه بالاسر صار تبعاهم فسقطت
 عصمته المقومة لا الموثمة فلذا يكفر في الخطا لقتل مسلم اسيرا او من اسلم
 ثمة ولو ورثته مسلمون ثمة فيكفر في الخطا فقط لعدم الاحراز بدارنا
فصل في استيمان الكافر لا يملك حربي مستامن فينا سنة ليلا
 يصير عينا لهم وعونا علينا وقيل له من قبل الامام ان اقت سنة فيد اتفاقا
 كجواز توقيت ما دونها كسهر وشهرين درر لكن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتقصير
 المدة جدا فتح وضعنا عليك الحرية فان ملك سنة بعد قوله فهو ذى ظاه المتوف
 ان قول الامام لذلك شرط لكونه ذميا فلما قام سنة او سنتين قبل القول فليس
 بذمي وبه صرح العنابي وقيل نعم وبه جزم في الدرر قال في الفتح والاول اوجه
 ولا جزية عليه في قول الملك الا بشرط اخذها منه فيه واذا صار ذميا يجري القصاص
 بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة حره وخنزيره اذا تلفه وتجب الدية
 عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحريم غيبته كالمسلم فتح وفيه لو
 مات المستامن في دارنا وورثته ثمة وقف ماله لهم وياخذوه ببينة ولو من
 اهل الذمة فيكفيل لا يقبل كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد
 الحول ولو لتجارة او قصدا حاجته كما يفيد الاطلاق ثم منع لان عقد الذمة لا
 ينقض ومفاده منع الذمي ايضا كما يمنع لو وضع عليه الخراج بان الزم به واخذ
 منه عند حلول وقته لان خراج الارض كخراج الراس او صار لها الى المستامنة
 الكتابية زوج مسلم او ذمي لتبعيته بالدين وان لم يدخل بها لا عكسه لا مكان طلاقها
 ولو تكلمها هنا فطالبت به مهرها فلها منعه من الرجوع تاثر خانيه فلو لم يفه حتى
 مضى حول ينبغي صيرورته ذميا على ما سرق من الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث
 في دارنا فان رجع المستامن اليهم ولو لغير داره حل دمه لبطان امانه فان ترك
 وديعة عند معصوم مسلم او ذمي او دينيا عليها فاسرا وظهر بالبنا للمجهول بمعنى
 غلب عليهم فاخذوه او قتلوه سقط دينه وسلمه وما غصب منه واجرة عين آجرها
 لسبق يده وصار ماله كوديعته وما عند شريكه ومضاربته وما في بيته في دارنا
 فيا واختلف في الرهن ورجح في النهر انه للمرتهن بدنه وفي السراج لو بيعت من ياخذ

طلب
 لاشئ في القتل عمدا

الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيوق منه دينه هنا ولو صارت
 وديعته فيا وان قتل او مات فقط بلا غلبة عليهم فدينه وفرصته ووديعة
 لورثته لان نفسه لم تضر مغنومة فكذا ماله كما لو ظهر عليه فهرب فماله له حرب
 هنا له ثمة عرس واولاد ووديعة مع معصوم وغيره فاسلم هنا او صار ذميا
 ثم ظهر ناعيلهم فكله فيئى لعدم يده وولايته ولو سبي طفله اليها فهو قن
 مسلم وان اسلم ثمة فجا اليها فظهر عليهم فطفله حر مسلم للاتحاد الدار ووديعة
 مع معصوم له لان يده كيد محترمة وغيره فيئى ولو عيننا غصبها مسلم لعدم
 النيابة فتح وللإمام حق اخذ دية مسلم لا ولى له اصلا ودية مستامة
 اسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة وفي العدة القتل قصاصا
 او الدية صلحا لا العفو نظرا لحق العامة حرى او مرتد او من وجب عليه
 قود التجا بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الغدا ليخرج فيقتل لان من دخله
 فهو آسن بالنصر وسيجي في الجنايات لا نصير دار الاسلام دار حرب الا بامور
 ثلاثة باجر احكام اهل الشرك وباتصالها بدار الحرب وبان لا يبقى فيها
 مسلم او ذمى امنا بالامان الاول على نفسه ودار الحرب نصير دار الاسلام
 باجر احكام اهل الاسلام فيها الجمعة وعيد وان بقي فيها كافر اصلى وان لم
 تتصل بدار الاسلام درر وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح
 فكانه تركه لمجي بعضه وخرج باقية **باب العشر**
والخراج والجزية ارض العرب هي من حد الشام والكوفة الى اقصى اليمن
 وما اسلم اهل طوعا وفتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة ايضا باجماع
 الصحابة عتقية لانه اليق بالمسلم وكذا بستان مسلم او كرمه كان داره درر
 ومرة باب العاشر باتم من هذا وحررناه في شرح الملتقى وسواد قري
 العراق وحده من العذيب بضم ففتح قرية من قري الكوفة الى عقبة
 حلوان بن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وهمدان عرضا ومن العك
 بفتح فسكون فثلثة قرية شرقي دجلة موقوفة على العلوية وما قيل من الثعلب
 بفتح فسكون غلط مصنف عن المغرب الى عبادان بالتشديد حصن صغير
 بشط البحر في المثل ليس ذرا عبادان قرية مستصفي طولا بالايام اثنتان
 وعشرون يوما ونصف وعرضه عشرة ايام سراج وما فتح عنوة ولم يقسم
 بين جيشنا الا مكة سوا ارض اهلها عليه او نقل اليه كفا والاخر اوفتح صلحا خراجية
 لانه اليق بالكافر وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرهم بها
 هداية وعند الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجوز بيعهم فتح ويجب
 الخراج في ارض الوقف الا الشراة من بيت المال اذا وقفها مشترى بها فلا عشر
 ولا خراج شرى لاله مغزا بالبحر وكذا لو لم يوقفها كما ذكرته في شرح الملتقى
 والصبي والمجنون لو كانت الارض خراجية والعشر لعشرية درر ومرة

ما فتح عنوة خراج الا مكة

اطل ارض الشام ومصر خراجية

الزكاة وقالوا ارض الشام ومصر خراجية وفي الفتح الماخوذ الآن من ارض مصر
 اجرة لخراج الا ترى انها ليست مملوكة للزراع كانه لموت المالكين شيئا فشيئا
 بلا وارث فصارت لبيت المال وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل
 بيت المال لشيئ منها لانه كولي اليتيم فلا يجوز الا للضرورة والعيادة بالله زاد في
 البحر او رغب في العقار بضعف قيمته على قول المتأخرين المفتي به **قلت**
 وسيجي في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي في سبع مسائل وافتى مفتي دمشق
 فضل الله الرملي بان غالب اراضي سلطانية لا تقراض ملاكها قالت لبيت
 المال فتكون في يد زراعتها كالعارية انتهى وفي النهر عن الوقعات لو اراد السلطان
 شراها لنفسه يامر غيره ببيعها ثم يشتريها منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف
 الحال في الشراة بيت المال فالاصل الصحة به عرف صحة وقف المشتراة من بيت
 المال وان شروط الواقفين صحيحة وانه لخراج على اراضيها وموات احبائه
 ذمى باذن الامام او رضى له كما مر خراجي ولو احياه مسلم اغتر قرية ما قارب
 الشئ يعطى حكمه وكل منها اى العشرية والخراجية ان سقى بما العشر اخذ منه
 العشر الا ارض كافر تسقى بما العشر اذا الكافر لا يبدا بالعشر وان سقى بما الخراج
 اخذ منه الخراج لان النما بالماء وهو اى الخراج نوعان خراج مقاسمة ان كان
 الواجب بعض الخارج كالحبس ونحوه وخراج وطيفة ان كان الواجب شيئا
 من الدمة يتعلق بالتكن من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه على
 السواد لكل جريب هو ستون ذراعا في ستين بذراع لسرى سبع قضيات
 وقيل المعين في كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير بالفدان فتح وعلى
 الاول المولى يبلغه الماصا عام من براوشعير ودرهما عطف على صاغا
 من اجود التقودر يلغى والجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم او
 النخل متصلة قيديهما ضعفها ولما سواه مما ليس فيه توظيف عمر كمرغران
 وبستان هو كل ارض يحوطها حائط وفيها اشجار متفرقة يمكن الزرع تحتها
 فلو ملققة اى متصلة لا يمكن زراعتها فيها فهو كرم طاقته وغاية الطاقة
 نصف الخارج لان التوصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة
 ولا في الموظيف على مقدار ما وظفه عمر وان طاقته على الصحيح كافي وينقص
 مما وظف عليها ان لم تطق بان لم يبلغ الخارج ضعف الخراج الموظيف
 فينقص الى نصف الخارج وجوبا وجواز عند الطاقة وينبغي ان لا
 يزداد على النصف ولا ينقص عن الخمس حدا في وفيه غرس بارض الخراج
 كرم او شجر فعليه خراج الارض الى ان يطعم وكذا الوقع الكرم وزرع الحب
 فعليه خراج الكرم واذا اطعم فعليه قدر ما يطيق ولا يزيد على عشرة
 دراهم ولا ينقص عما كان وكل يمكن الزرع تحت شجرة بستان وما لا يمكن
 فكرم وما الاشجار التي على المسناة فلا شئ فيها انتهى وفي زكاة الخاتمة

ما يمكن الزرع تحت شجرة بستان وما لا يمكن

قوم شرا وضيعة فيها كرم وارض فشري احدهما الكرم وآخر الاراضى
واراد واقسم الخراج فلو معلوما فمما كان قبل الشرا والا كان كالكات
جملة فان لم تعرف الكروم الاكروما قسم بقدر الحصص قوتية خراجهم
متفاوت فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء شرا على ما كان والخراج
ان غلب الماء على ارضه او انقطع الماء او اصاب الزرع آفة سماوية لغرق
وجرق وسدة برد الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا اما اذا
كانت الآفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كالقردة وسباع ونحوها
كانعام وفارودودة تجر او هلك الخارج بعد الحصاد لا يسقط وقبله
يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عن ما اتفق شئ اخذ منه مقدار ما
بيننا مصطف وسراج وتماه في الشربلالية مغريا للبحر قال وكذا حكم
الاجارة في الارض المستاجرة فان عطلها صاحبها وكان خراجها موطفا
او اسلم صاحبها او اشترى مسلم من ذمى ارض خراج يجب الخراج ولو ضعف
انسان من الزراعة او كان الخراج خراج مقاسمة لا يجب شئ سراج
وقد علمت ان الماخوذ من ارض مصر اجرة لا خراج فما يفعل الآن من الاخذ
من الفلاح وان لم يتزرع ويسمى ذلك فلاحا واجباره على السكن في بلدة
معينة يعمر داره وينزع الارض حرام بلا شبهة ثم ونحوه في الشربلالية
مغريا للبحر حيث قال وتقدم ان مصر الان ليست خراجية بل بالاجرة فلا شئ
على من لم يزرع ولم يكن مستاجرا ولا جبر عليه بسبها فما يفعله الظلمة من
الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاستغال بالعلم وقالوا لو زرع الاخس
قادرا على الاعلى كزعفران فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كيلا
يتجرى الظلمة باع ارضا خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يمكن المشتري
من الزراعة فعليه الخراج والافعلى البايع عناية ولا يؤخذ العشر من
الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للشافعي ولا يتكرر الخراج
في سنة لو موطفا والابان كان خراج مقاسمة تكرر لتعلقه بالخارج
حقيقة كالعشر فانه يتكرر ترك السلطان او ناييه الخراج لرب الارض
او وهبه له ولو بشفاعة جاز عند الثاني وحل له لو صرفا والا تصدق به
به يفتى وما في الحاوي من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو
ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقر اسراج خلافا لما في
قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء مغريا للبرازية فتنبه
وفي النهري علم من قول الثاني حكم الاقطاعات من ارض بيت المال اذا حصل
ان الرقبة لبيت المال والخراج له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا هبته ولا
وقفه نعم لاجارته تخريجيا على اجازة المستاجر ومن الحوادث لو اقطعها
السلطان له ولا ولاده ونسله وعقبه على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اخيه

ط
كسر الفدان حرام

ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له في زمن سلطان آخر هل يكون لا ولاده
له راره ومقتضى قواعدهم الفاء التعليق بموت المعلق فتدبره في لو اقطع السلطان
ارضا مواتا او ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز فقفه لها والارصاد من السلطان
ليس بايقاف البتة وفي الاشياء قبيل القول في الدين افنى العلامة قاسم بصحة
اجارة القطع وان للامام ان يخرج به شئ شاء وقيد به ابن نجيم بغير الموات اما
الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فيلحق **فصل**
في الجزية هي لغة الجزا لانها جزت عن القتل والجمع جزى كحميد والحى وهي
نوعان الموضوع من الجزية يصلح لا يقدر ولا يغير تحزرا عن الغدر
وما وضع بعد ما قهر واقر واعلى املا لهم يقدر في كل سنة على فقير
معتمل يقدر على تحصيل التقديرين باى وجه كان يبايع وتكفى صحته في اكثر
السنة هداية اثني عشر درهما في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه
في كل شهر درهمان وعلى الملث ضعفه في كل شهر اربعة وهذا للتسهيل
لا البيان الوجوب لانه باول الحول بنايه ومن ملك عشرة آلاف درهم فاضا
عنى ومن ملك ما في درهم فاضا عدا متوسط ومن ملك ما دون المائتين
اولا يملك شيا فقير قاله الكرخى وهو احسن الاقوال وعليه الاعتماد
تجر واعتبر ابو جعفر العرف وهو الاصح تاثر خاينه ويعتبر وجود هذه
الصفات في اخر السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء ثم وتوضع على
كتابي يدخل في اليهود السامرة لانهم يدينون بشرعية موسى عليه السلام
وفي النصارى الفرنج والارمن واما الصابية ففي الحائية تؤخذ منهم عنده
خلافا لها ومجوسى ولو عربيا لوضع عليه السلام على مجوسى هجر ووشى
عجمي لجواز استرقاقه فجاز ضرب الجزية عليه لا على وثنى عربى لان المعجزة
في حقه اظهر فلم يعذر ومرقد فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف ولو
ظهرنا عليهم فتساوهم وصبيانهم فينى وصبي وامراة وعبد ومكاتب ومدبر
وابن ام ولد ومن من زمن يزمن زمانة نقص بعض اعضائه او تعطل
قواه فدخل المفلوج والشيخ العاجز واعمى وفقير غير معتمل وراهب لا
يخالط لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه وجزم الحدادى بوجوبها ونقل
ابن الكمال انه القياس ومفاده ان الاستحسان بخلافه فتأمل والمعتبر
في الاهلية للجزية وعدمها وقت الوضع فن افاق او عتق او بلغ او برأ
بعد وضع الامام لم توضع عليه بخلاف الفقير اذا اليسر بعد الوضع حيث
توضع عليه لان سقوطها المعجزة وقد زال اختيار وهي اى الجزية ليست
رضا منا بقرهم كما طعن المحدث بل انما هي عقوبة لهم على اقامتهم على كفر فاذا
جاز انهم لهم للاستدعاء الى الايمان بدونها فيها اولى وقال تعالى حتى يعطوا
الجزية عن يدين واخذها عليه السلام من مجوسى هجر ونصارى تجران واقرهم

على دينهم ثم فرغ عليه بقوله فتسقط بالاسلام ولو بعد تمام السنة ويسقط
المجلد لسنة الاثنين فيرد عليه سنة خلاصه والموت والتكرار للتدخل
كما يحكى وبالعقوبة والزمان وصيرورته فقير او مقعدا او شيخا كبيرا لا يستطيع
العمل ثم بين التكرار فقال واذا اجتمع عليه حولان تداخلت والاصح سقوط
جزية السنة الاولى بدخول السنة الثانية زيلعي لان الوجوب باول الحول
بعكس خراج الارض ويسقط الخراج بالموت في الاصح حاوى وبالتداخل
كالجزية وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة
بخلاف العشر جرح قاله المصنف وعزاه في الثانية لصاحب المذهب فكان
هو المذهب وفيها لا يحل اكل الغلة حتى يودي الخراج ولا تقبل من
الذمي لو بعثها على يد نائيه في الاصح بل يكف ان ياتي بنفسه فيعطها قايما و
القايض منه قاعدا هداية ويقول اعطيا عدوا لله ويصفعه في عنقه لا يا
كافر وياثم القائل ان اذاه به قتله ولا يجوز ان يحدث بيعة ولا لهبسة
ولا صوبعة ولا بيت نار ولا مقبرة ولا صفا حاوى في دار الاسلام ولو في قرية
في المختار فتح ويعاد المهتم اى لا ما هدمه الامام بل انهدم اشباهه في آخر
الدعاب رفع الطاعون من غير زيادة على البناء الاول ولا يعدل عن النقص
الاول ان كفى وتماه في شرح الوهبانية واما القديمة فتترك مسكنات
الفتحية ومعبد في الصلحية سحر خلا فالما في القهستان في قنينة ويمين الذمي
عنا في زيه بالكر لياسه وهيبته ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب
خيلا الا اذا استعان بهم الامام لمحاربة وذبح عنا ذخيرته وجاز بغل وكار
تأخر خاتمه وفي الفتح هذا عند المتقدمين واختار المتأخرون انه لا يركب اصلا
الا لضرورة وفي الاشياء والمعتمد ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العمام وان
ركب الحمار لضرورة نزل في المجامع ويركب سرجا كالاكف كالبردة في مقد
شبه الرمانة ولا يعمل سلاح ويظهر اللسيح فارسي معرب الزنار من صوف
او شعر وهل يلزم تمييزهم بكل العلامات خلاف اشياء والصحيح ان فتحها
عنة فله ذلك والا فلي الشرط تأخر خاتمه ويمنع من لبس العمامة ولو زرقا او صفرا
على الصواب ثم ونحوه في البحر واعتمده في الاشياء كما قدمناه وانما تكون
طويلة سودا ومن زانار الابرينم والثياب الفاخرة المختصة باهل العلم
والشرف كصوف مربع وجوخ رفيع وابرد رقيقة ومن استنكابه وياش
يكون بها معظما عند المسلمين وتماه في الفتح وفي الحاوى ويلبغى ان يلزم
الصغار فيما يكون بينه وبين المسلم في كل شئ وعليه فيمنع من القعود
حال قيام المسلم عنده سحر ويحرم تعظيمه وتكره مصافحته ولا يبدى اسلام
الاحاجة ولا يزداد في الجواب على عليك ويضيق عليه في المرور ويجعل على
داره علامة وتماه في الاشياء من احكام الذمي وفي شرح الوهبانية

مطل
لا يحل اكل الغلة حتى
يودي الخراج

مطل
ولا يجوز ان يحدث
بيعة ولا لهبسة

للمشربلالي ويمنعون من استيطان مكة والمدينة لانها من ارض العرب قال عليه السلام
لا يجتمع في ارض العرب ينان ولو دخل التجارة جاز ولا يطيل واما دخوله المسجد
الحرام فذكر في السيوط الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسيوط الكبير اخر تصنيف
محمد فالظاهر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الثانية تميز نساهم
لا عبيدهم بالكتيخ الذي اذا اشترى دارا اى اراد شراها في المصر لا ينبغي
ان تباع منه فلو اشترى يجبر على بيعها من المسلم وقيل لا يجبر الا اذا كثر درر
قلت وفي معروضات المفتي ابي السعود من كتاب الصلاة سئل عن مسجد
لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به الكفرة فكان الامام والمؤمن
فقط لاجل وظيفتهما يذهبان اليه فيؤذنان ويصليان فهل تحل لهم الوظيفة
فاجاب بقوله تلك السيوت ياخذها المسلمون بقيمتها جارا على الفور وقد
ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا اصلا وفيها
من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين
للعبيد والحواري لو استخدم ذمي عبدا او جارية ماذا يلزمه فاجاب يلزمه
التعزيس الشديد والحبس في الثانية ويومرون بما كان استخفا فالهم
وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك واذا اتكاري اهل الزمة
دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها في المصر جاز لعود نفعه اليها لير واتعاملنا
فيسلموا بشرط عدم تقليل الجماعات لسكنائهم شرطه الامام الحلواني فان لزم ذلك
من سكنائهم امر واما الاعتزال عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون وهو محفوظ
عن ابي يوسف سحر عن الذخيرة وفي الاشياء واختلف في سكنائهم بيننا في
المصر والمعتمد الجواز في محلة خاصة انتهى واقره المصنف وغيره لكن رده شيخ
الاسلام جوى زاده وجزم بانه فهم خطا فكانه فهم من الناحية المحلة
وليس كذلك فقد صرح الترمذاشي في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن
الشافعي انهم يومرون ببيع دورهم في امصار المسلمين والخروج عنها والسكنى
خارجها لئلا يكون لهم محلة خاصة نقلا عن النسفي والمراد اى بالمنع المذكور
عن الامصار ان يكون لهم في مصر محلة خاصة ليسكنوها ولهم فيها منعة عارضة
كنعنة المسلمين فاما سكنائهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك كذا في قناوى
الاسكوى فليحفظ ويتنقض عهده بالغلبة على موضع الحراب او بالحقاق
بدار الحرب زاد في الفتح او بالامتناع من قبول الجزية او يجعل نفسه
طليعة للمشركين بان يبعث ليطلع على اخبار العدو فلو لم يبعثوه لذلك
لم يتنقض عهده وعليه يحل كلام المحيط وصار الذمي في هذه الاربعة صور
كالمرقد في كل احكامه الا انه لو اسر ليسرق والمرقد يقتل ولا يجبس
على قبول الزمة والمرقد يجبر على الاسلام لا يتنقض عهده بقوله ينقض
العهد زيلعي بخلاف الامان للحزبي فانه يتنقض بالقول سحر ولا بالاباء

عن ادا الجزية بل عن قبولها كما من ونقل العيني عن الواقعات قتله بالآباء
 عن الآباء قال وهو قول الثلاثة لكن متحقق في البحر لا بالزنا جملة وقتل
 مسلم واقتنان مسلم عن دينه وقطع الطريق وسب النبي صلى الله عليه وسلم
 لان كفره المقارن له لا يمنع فالتطاري لا يرفع فلو من مسلم قتل كما سيحكي
 ويوجب الذم ويعاقب على سبه دين الاسلام او النبي والقران حاركي
 وغيره قال العيني واختيارى في السب ان يقتل انتهى وتبعه ابن الهمام
قلت وبه افتى شيخنا الحير الرملي وهو قول الشافعي ثم رايت في معروض
 المفتي ابي السعود انه ورد امر سلطاني بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله
 اذا ظهر انه معتاده وبه افتى ثم افتى في بكر اليهودي قال لبشر النصراني
 ببيكم عيسى عليه السلام ولد زنا بانه يقتل لسبه الانبياء عليهم السلام انتهى
قلت ويؤيده ان ابن كمال باشا في احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع
 والثلاثون يا عايشة لا تكوني فاحشة ماضية والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن
 بقتله عليه السلام صرح به في سير الزخيرة حيث قال واستدل محمد لبيان قتل
 المرأة اذا اعلنت بقتل الرسول بما روى ان عمر بن عبد الماسع عصما بنت
 مروان تؤذي الرسول فقتلها ليلا فدمج صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى
 فليحفظ ويؤخذ من مال بالغ تغلبي وتغلية لاسن طفلهم الاخراج ضعف
 زكاتها باحكامها مما تجب فيه الزكاة المعهودة بيننا لان الصلح وقع كذلك
 ويؤخذ من مولاة اى معتق التغلبي في الجزية والخراج كمولي القرشي وحديث
 مولى القوم منهم مخصوص بالايجاع ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي
 وهديتهم للامام وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا
 جوهره وما اخذ منهم بلا حرب ومن تركه ذمى وما اخذه عاشرهم طهره
 مصالحنا خبر مصرف كسد تغورنا وبناتنطرة وجسر وكفاية العلماء
 والمتعلمين تجنيس وبه يدخل طلبة العلم فتح والقضاة والعمال مكتبة
 قضاة وشهود قسمة ورقبا سواحل ورزق المقاتلة وذرايرهم اى
 ذراير كل من ذكر مسكين واعتمده في البحر قايلا وهل يعطون بعد موت
 ابايرهم حالة الصفر لماره والى هنا تمت مصارف بيت المال ثلاثة
 فهذا مصرف جزية وخراج ومصرف زكاة وعشر مزرعة الزكاة ومصرف
 خمس وركاز مزرعة السير وبقي رابع وهو لقطه وتركه بلا وارث ودية
 مقتول بلاولى ومصرفها لقيط فقير وفقير بلاولى وعلى الامام ان
 يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقرض من احدها ليصرفه للآخر
 ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله عليه حسيبا
 ويكفي وفي الحاوى المراد بالحافظ في حديث الحافظ القران ما تادينا
 هو المفتي اليوم ولا شئ لزمى في بيت المال الا ان يهلك لضعفه فيعطيه

مايسد جوعته ومن مات من ذكره تصف الحول حرم من العطا لانه صلة
 فلا تملك الا بالقبض واهل العطا في زماننا القاضي والمفتي والمدرس صدر
 شرعية ولو مات في اخره او بعد تمامه كما صححه اخي زاده يستحب صرف الى
 قريبيه لانه او في عقبه فيندب الوفا له ومن تعجله ثم مات او عزل قبل الحول
 قيل يجب رد ما بقى وقيل لا كالنفقة المعجلة ذكيتي والمودن والامام اذا
 كان لهما وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه كالصلة وكذلك
 القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط
 من نسخ المتن هنا وتامة في الدرر وقد خفضناه في الوقف والله اعلم
باب الرد هو لغة الراجع مطلقا وشرعا الراجع عن
 دين الاسلام وركبها اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وهو تصديق
 محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى مما علم بحجته ضرورة
 وهل هو فقط او هو مع الاقرار قولان واكثر الحنفية على الثاني والمحققون
 على الاول والاقرار بشرط الاجراء الاحكام الدينيوية بعد الاتفاق على انه
 يعتقدي طوبى به اى به فان طوبى به فلم يقرب فوكفر عناد قاله المصنف
 وفي الفتح من هزل بلفظ كفر ارتد وان لم يعتقه للاستحقاق فهو كفر
 العناد والكفر لغة الستر وشرعا تكذيبه عليه السلام في شئ مما جاء به من
 الدين ضرورة والفاظه تعرف في الفتاوى بل افردت بالتأليف مع انه
 لا يفتى بالكفر بشئ منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيحكي قال في البحر وقد
 الزمت نفسي ان لا افتي بشئ منها وشرائط صحتها العقل والصحو والطوع
 فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوسي وصبي لا يعقل وسكران ومكره
 عليها واما الباطل والذكورة فليس بشرط بدائع وفي الاشياء لا تصح ردة
 السكران الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يغفى عنه من
 ارتد عرض الحاكم عليه الاسلام استجابة على المذهب لبلوغة الدعوة
 وتكشف شبهته ببيان ثمره العرض ويجبس وجوبا وقيل ندبا لثلاثة ايام
 يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خاتمة ان استهل اى طلب المهلة والا
 قتله من ساعته الا اذا رجى اسلامه بدائع وكذا الوارد ثانيا لكنه يضرب
 وفي الثالثة يجبس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فذلك تارتخايه
قلت لكن نقل في الزواهر عن آخر حدود الخاتمة معزيا للبلخي ما
 يفيد قتله بلا توبة فتنبه فان اسلم فيها والاقتل لحديث من بدل
 دينه فاقتلوه واسلامه ان يتبرأ عن الاديان سوى الاسلام او عن ما
 انتقل اليه بعد نطقه بالشهادتين وتامة في الفتح ولو اتى بها على
 وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ بآزايه وكراهة تنزيها لما سرقته قبل
 العرض بلا ضمان لان الكفر مبيح للدم قيد باسلام المرتد لان الكفار

اصناف خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوجدانية كالثنوية
ومن يقربها لكن ينكر بعثة الرسل كالفلاسفة ومن ينكر الكل كالوثنية
ومن يقرب الكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى كالعيسوية فيكتفي في الاولين
بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع باحدهما
وفي الخامس بهما مع التبري عن كل دين يخالف دين الاسلام بدائع واخر كراهية
الدرر وحينئذ فيستفسر من جهل حاله بل عم في الدرر اشتراط التبري
في كل يهودي ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم وغيرها وفي
رهن فتاوى قارى الهداية كذا فتى علما ونا والذى افتى به صحة بالشهادتين
بلا يتولى لان التلفظ بهما صار علامة على الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يجد
واعلم انه لا يفتى بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محل حسن او كان في كفره
خلاف ولو كان ذلك رواية ضعيفة كما حرره في البحر وعزاه في الاشياء الى
الصغرى وفي الدرر وغيرها اذا كان في السئلة وجوه توجب الكفر وواحد
يمنعه فعلى المفتي الميل لما يمنعه ثم لو سببه ذلك فسلم والا لم ينفعه حمل المفتي
على خلافه وينبغي التعوذ بهذا الدعاء صبا حادوسا فان سبب العصمة من الكفر
بوعد الصادق عليه السلام اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا
اعلم واستغفرك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة الياس مقبولة
دون ايمان الياس درر وفيها ايضا شهيد نصرانيان على نصراني انداسم وهو
ينكر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وفي النوازل
تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بانه
اسلم انتهى وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الاجماع من تكررت ردة على
ما امر الكافر بسبب نبى من الانبياء فانه يقتل حدا ولا تقبل توبته مطلقا ولو
سب الله تعالى قبلت لانه حق الله والاول حق عبد لا ينزل بالتوبة ومن
شك في عذابه وكفره كفر وتامة في الدرر في فصل الجزية معزى بالبرازية
وكذا لو بغضه بالقلب فتح واشباه وفي فتاوى المصنف ويجب الحاق الاستنزا
والاستخفاف به لتعلق حقه ايضا وفيها سئل عن قال الشريف لعن الله
والديك والدين الذين خلفوك فلا جواب الجمع المضاف يعم ما لم يتحقق
عهد خلافا لاي هاشم وامام الحرمين كما في جمع الجوامع فيعم حضرة الرسالة
فينبغي القول بكفره واذا كفر بسببه لا توبة له على ما ذكره البرازي وتوارد
الشارحون نعم لو لوحظ قول الهاشم وامام الحرمين باحتمال العهد فلا كفر وهو
اللايق بمذهبا لنصر يحكم بالميل الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة
بقوله بان سببه عليه السلام او بفعله بان بغضه بقلبه قتل حدا كما مر التنصيح
به لكن صرح في آخر الشفا بان حكمه كالمترد ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى
زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد

العال ان الكمال وغيره تبعوا البرازي والبرازي تبع صاحب السيف
المسلول وعزاه اليه ولم يعزه لاحد من علما الحنفية وقد صرح في التنف ومعين
الحكام وشرح الطحاوى وحاوى الزاهدى وغيرها بان حكمه كالمترد ولفظ
التنف من سب الرسول فانه مترد وحكمه حكم المترد ويفعل به ما يفعل بالمترد
انتهى وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفا انتهى فليحفظ **قلت**
وظاهر الشفا ان قوله يا بن الفخزير او يا بن مائة كلب وان قوله لها شى
لعن الله بنى هاشم كذلك وان شتم الملايكة كالانبياء فليحرر ومن حوادث الفتوى
ما لو حكم حنفى بكفره بسبب بنى هل للشافعى ان يحكم بقبول توبته الظاهر نعم
لانها حادثة اخرى وان حكم بموجبه **قلت** ثم رايت في معروضات
المفتى ابي السعود سوا المخصصة ان طالب علم ذكر عنده حديث نبوى فقال اكل
احاديث النبى صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها فاجاب بانه يكفر او لا بسبب
استفهامه الانكارى وثانيا بالحاكمة الشين للنبى عليه السلام ففي كفره الاول عن
اعتقاد يؤمر بتجديد الايمان فلا يقتل والثانى يفيد الزندقة فبعدا حذره
لا تقبل توبته اتقا فانيقتل وقيله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة
تقبل فلا يقتل وعند بقية الايمة لا تقبل ويقتل حدا فلذلك ورد امر
سلطاني في سنة اربع واربعين وتسعاية لقضاة الممالك المحمية برعاية
راى الجانبين بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل ويكتفى
بتعزيره وحسبه عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من اناس يفهم خبرهم
يقتل عملا بقول بقية الايمة ثم في سنة خمس وخمسين وتسعاية تقرر
هذا الامر باخر فينظر القايل من اى الفريقين هو فيعمل بمقتضاه انتهى فليحفظ
وليكن التوفيق او الكافر بسبب الشينين او بسبب احدهما في البحر عن الجوهرة
معزى بالشهيد من سب الشينين او طعن فيها كفر ولا تقبل توبته وبه اخذ
الدبوسى وابوالليث وهو المختار للفتوى انتهى وجزم به في الاشياء واقره
المصنف قايلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة ساجد الرسول وهو الذى
ينبغي التعويل عليه في الاقتا والقضا رعاية لجانب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم
انتهى لكن في النهر وهذا لا وجود له في اصل الجوهرة وانما وجد على هامش بعض
النسخ فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى **قلت** وبكفيتمنا ما مر
من الامر فتدبر وفي المعروضات المزبورة ما معناه ان من قال عن فصوص
الحكم للشيخ محي الدين العزى انه خارج عن الشريعة وقد صنفه للاصلا
ومن طالع لمجد ما ذابله اجاب نعم فيه كلمات تبين الشريعة وتكطف
بعض المتصنفين لارجاعها الى الشرع لكننا يتقنا ان بعض اليهود افترها على
الشيخ فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات وقد صدر امر
سلطاني بالنهاى فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ وقد اتى صاحب

القاموس عليه في سوال رفع اليه فيه فكتب اللهم انطقنا بما فيه رضاك الذي اعتقدوا
دين الله به انه كان رضي الله عنه شيخ الطريقة حالاً وعلماً وامام الحقيقة
حقيقة ورسماً ونحى رسوم المعادف فعلاً واسماً **شعر** اذا تغلغل فكر المرء طرف
من علمه غرقت فيه خواطره **عباب** لا تكدره الدلاء وسحاب تنقاصي عنه الانواء
كانت دعوته تحرق السبع الطبايق وتفرق بركاته فتلا الافاق **وأني** اصقته
وهو يقينا فوق ما وصفته وناطق بما كتبه **وغالب ظني** اني ما انصفته **شعر**
وما على اذا ما قلت معتقدي **دع** الجهول يظن الجهل عدوانا
والله والله والله العظيم ومن **اقامه حجة** لله برهاننا
ان الذي قلت بعض من مناقبه **ما زدت** الا على زدت نقصانا
الى ان قال ومن خواص كتبه انه من واظب على مطالعتها انشرح صدره لفكر المعصلا
وحل الشكالات وقد اثنى عليه الشيخ العارف عبد الوهاب الشعرا في سيما في كتابه
تنبيه الاغبياء على قطرة من بحر علوم الاوليا فعليك به وبالله التوفيق والكافر
بسبب اعتقاد السحر لا توبة له ولو امرأة في الاصح لسيها في الارض بالفساد ذكره
الذي لم يقل وقال وكذا الكافر بسبب الزندقة لا توبة له وجعله في الفتح ظاهر
المذهب لكن في خطر الخائنة الفتوى على انه اذا اخذ الساحر قبل توبته او الزنديق
المعروف الداعي قبل توبته شراب لم تقبل ويقبل ولو اخذ بعدها قبلت وافادني
السراج ان الخناق لا توبة له وفي الشمني الكاهن قبل كاساحر وفي حاشية البيضاوي
لنلاحس والداعي الى الاتحاد والاباحي كالزندق وفي الفتح والمنافق الذي يظن
الكفر ويظهر الاسلام كالزندق الذي لا يتدين بدين وكذا من علم انه ينكر في الباطن
بعض الضروريات كحرمة الخمر ويظهر اعتقاد حرمة وتماه فيه وفيه يكفر
الساحر بتعلمه وفعله اعتقد تخريبه ولا يقتل انتهى لكن في خطر الخائنة
لو استعمله للتجربة والامتحان ولا يعتقه لا يكفر **وجنيد** فالمستثنى احد عشر
واعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم ينب الا جماعة المرأة والخنثى ومن
اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة
رجلين ثم رجعا زاد في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
انتهى ولو شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما
وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا وتماه في آخر كراهية الدرر ويلحق
بالصبي من ولوته المرتدة بيننا اذا بلغ مرتدا والسكران اذا اسلم وكذا اللقيط
لان اسلامه حكمي لا حقيقي وقيد في الخائنة وغيرها المكره بالحرابي اما الذي
والمستامن فلا يصح اسلامه انتهى لكن حمله المصنف في كتاب الاكرام على
جواب القياس وفي الاستحسان يصح فليحفظ **وجنيد** فالمستثنى اربعة عشر
شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا التكرير بالشهود العدول بل
لان انكاره توبة ورجوع يعني فيمنع القتل فقط وثبت بقية احكام المرتد

حبط عمل وبطلان وقف وبينونة زوجته لو فيما تقبل توبته والا قتل
كالردة بسببه عليه السلام كما مر اشياء زاد في البحر وقدرت من يغلط في
هذا المحل واقره المصنف وجنيد فالمستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهبانية
للمشربلا الى ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل والنكاح فاولاده اولاد زنا
وما فيه خلاف يومر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح ولا يترك
المرتد على ردة باعطا الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا يجوز
استرقاقه بعد الحاق بدار الحرب بخلاف المرتدة خائنة والكفر كله لمة
واحدة خلافا للشافعي فلو تنصر يهودي او عكسه ترك على حاله ولم يجبر
على العود وينزل ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفا فان اسلم عاد ملكه
وان مات او قتل على ردة او حكم بلحاظه ورث كسب اسلامه وارثه المسلم
ولو زوجته بشرط العدة **زيلي** بعد قضا دين اسلامه وكسب ردة فيني بعد
قضا دين ردة وقال اميراث ايضا كسب المرتدة وان حكم القاضي بلحاظه
عق مدبره من ثلث ماله وام ولده من كل ماله وحل دينه وقسم ماله ويودي مكانه
الى الورثة والولا المرتد لانه المعتقد بدائع وينبغي ان لا يصح القضاء الا في ضمن دعوى
حق العبد فهو واعلم ان تصرفات المرتد على اربعة اقسام فتتقدم اتفاقا ما لا
تعتمد تمام ولاية وهي خمس الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفقة والحجر على
عبدة الماذون ويبطل منه اتفاقا ما يعتمد الملة وهي خمس النكاح والزبيحة
والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا ما يعتمد المساواة وهو القواف
او ولاية متعديته وهي التصرف على ولده الصغير ويتوقف منه عند الامام ويتقدم
عندها كل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع كالمبايعة والصرف والسلم والعق
والتدبير والكتابة والهبة والرهن والصلي عن اقرار وقبض الدين لانه مما دله
حكمة والوصية وبقي امانته وعقله ولا شك في بطلانها وامال يداعه واستيداعه
والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها **نقد** وان هلك بموت
او قتل او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه بطل ذلك كله فان جاسما قبله
قبل الحكم فكان لم يرتد وكما لو عاد بعد الموت الحقيقي **زيلي** وان جاسما بعد
وماله مع وارثه اخذه بقضا اورضا ولو في بيت المال لانه فيني **نقد** وان هلك
ماله او ازاله الوارث عن ملكه لا ياخذه ولو قايما لصحة القضاء ولولا مدبره وام
ولده ومكانته له ان لم يؤد وان عجز عاد رقيقا له بدائع ويقضي ما ترك من
عبادة في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام معصية تبقى بعد الرد وما دى
منها فيه يبطل ولا يقضي من العبادات الا الحج لانه بالردة صار كالكافر الا صلي
فاذا اسلم وهو غني فعليه الحج فقط مسلم اصاب مالا او شيئا يجب به القصاص او حد
السرقه يعني المال المسروق لا الحد خائنة واصله انه يواخذ بحق العبد واما
غيره ففيه التفصيل او الدية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام

ثم لحق وحاربنا زمانا ثم حاسلما يواخذ بكلمه ولو اصابه بعد الحق مرتدا
فاسلم لا يواخذ بشئ من ذلك لان الحربي لا يواخذ بعد الاسلام بما كان اصابه
حال كونه محاربا لنا اخبرنا بارتداد زوجها فلها التزوج باخر بعد العدة
استحسانا كما في الاخبار من ثقة بموته او تطلقه ثلاثا وكذا لو لم يكن ثقة
فاتاها بكتاب طلاقها والكبرياء ان حق لا باس بان تعتد وتتزوج بسوط
والمرتدة ولو صغيرة او خنثى يحبس ابدا ولا تجالس ولا تواكل حقائق
حتى تسلم ولا تقتل خلافا للشافعي وان قتلها احدا لا يضمن شيئا ولو امة
في الاصح وتحبس عند مولاهما لخدمة سوى الوطني سواء طلبه ذلك ام لا
في الاصح ويتولى ضربها جميعا بين الحقين وليس للمرتدة التزوج بغير
زوجها به يفتى وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام ولو افتى به
حسما القصد لها السيئ لا باس به وتكون قنة للزوج بالاستيلاء تجتبي وفي
الفتح انها فيئ للمسلمين فيشتريها من الامام او يهبها له لو مرفا وصح
تصرفها لانها لا تقتل واكسابها مطلقا لورثتها ويرثها زوجها المسلم
لو مرضت وماتت في العدة كما مر في طلاق المريض **قلت** وفي الزواهر
انه لا يرثها لو صحى لانها لا تقتل فلم تكن قارة فتامل ولدت امته فادعاه
فهو ابنه حرا يرثه في امته المسلمة مطلقا ولدته لاقبل من نصف حول او
اكثر لا لاسلامه تبعه لامة والمسلم يرث المرتدان مات المرتد او لحق بدارهم
وكذا في امته النصرانية اي الكتابية الا اذا جات به لاكثر من نصف حول
منذ ارتد وكذا لنصفه لعلوقه من زمان المرتد فيتبعه لقربه للاسلام بالجبر
عليه والمرقد لا يرث المرتد وان لحق بماله اى مع ماله وظهر عليه فهو اى
ماله فيئ لانفسه لان المرتد لا يسترق فان رجع اى بعد ما لحق بلا مال سوا
قضى بلحاظه او لا في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح فلحق ثانيا بماله وظهر عليه
فهو لو ارثه لانه بالحاق انتقل لوارثه فكان مالا كادىما وحكمه ما مر انه
له قبل قسمته بلا شئ وبعدها بقيته ان شاء ولا ياخذ له لو شيئا لعدم
الفايدة وان قضى بعبد شخص مرتد لحق بدارهم لانه فكانت ابنة نجا
المرتد مسلما فبذلها والولا كلاهما للاب الذي عاد مسلما لجعل الابن كالوكيل
مرتد قتل رجلا خطأ فلحق او قتل قديته في كسب الاسلام ان كان والا ففى
كسب الردة يحرق عن الخائنة وكذا لو اقر بغصب اما لو كان الغصب بالمعانة
او بالبيعة فانه في الكسبين اتفاقا ظهريه واعلم ان جنابة العبد والامنة والمكاتب
والمدبر كجنايتهم في غير الردة قطعت يده عدا فارتد والعياذ بالله ومات
منه او لحق فحكم به نجا مسلما فان من ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه
في المسلمين لان السراية حلت محلا غير معصوم فاهدرت قيد بالعد لانه في الخطا
على العاقلة وقيدنا بالحكم بلحاظه لانه ان عاد قبله او اسلم ههنا ولم يلحق فات

مقل
 انها بكتاب طلاقها

منه بالسراية ضمن الدية كلها لكونه معصوما وقت السراية ايضا ارتد
 القاطع فقتل او مات ثم سرى الى النفس فهدى لوعدا لغوات محل القود
 ولو خطأ فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خائنة
 ولا عاقلة لم ترد ولو ارتد مكاتب ولحق واكتسب مالا واخذ بماله ولم
 يسلم فقتل فبدل مكاتبته لمولاه وما بقى من ماله لوارثه لان الردة لا تؤثر
 في الكتابة زوجان ارتدا ولحقا فولدت المرتدة ولدا وولده اى لذلك
 المولود ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان فيئ كاصلهما والولد الاول يجبر
 بالضرب على الاسلام وان حبلى به ثمة لتبعيته لابيويه لا لثاني لعدم تبعيته
 لجد على الظاهر فحكمه كحربي وقيد بردهما لانه لومات مسلم عن امرأة حامل
 فارتدت ولحققت فولدت هناك ثم ظهر عليهم اى على اهل تلك الدار فانه
 لا يسترق ويرث اباه لانه مسلم ولو لم تكن ولدته حتى سبيت ثم ولدته في
 دار الاسلام فهو مسلم يتبعه لابييه مرفوق يتبعه لامة فلا يرث اباه لوقه
 بدائع واذا ارتد صبي عاقل صح خلافا للثاني ولا خلاف في تخليده
 في النار لعدم العفو عن الكفر تلويح كاسلامه فانه يصح اتفاقا فلا يرث
 ابويه الكافرين تفريع على الثاني ويجبر عليه بالضرب تفريع على الاول
 والعاقل المميز وهو ابن سبع فاكثرت تجتبي وسراجيه وقيل الذي يعقل ان
 الاسلام سبب النجاة ويميز الجنت من الطيب والحلو من المر قابله الطرسى
 في انفع الوسائل قايل لا ولم ار من قدره بالسنة **قلت** وقد رايته نقله
 ويؤيده انه عليه السلام عرض الاسلام على وسنه سبع وكان يفترجه حتى قال
 سبقتكم الى الاسلام طرا غلاما ما بلغت او ان حلم
 وسفتكم الى الاسلام قهرا بصارم همتى واوان عزى
 ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفاقا وفي التحريم المختار
 عند الماتريدى انه مخاطب باء الايمان كالبالغ حتى لومات بعده بلا
 ايمان خلد في النار نهر وفي شرح الوهبانية وقاد فيها
 بدر ویش درویشان کفر بعضهم وصح ان لا كفر وهو المحرر
 كذا قول شى لله قيل بكفره وبيا حاضر يا ناظر ليس بكفر
 ومن يتخل الرقص قالوا بكفره ولا سيما بالد فلهو وبرسر
 ومن لوى قال طمى مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر
 واثنائها في كل ما كان خارقا عن الشفى النجم يروى وينصر
باب البغاة البغى لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغي وعرفنا
 طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعاهم الخارجون على الامام الحق
 بغير حق فلو بحق فليسوا ببغاة وعامة في جامع الفضولين ثم الخارجون
 عن طاعة الامام ثلاثة قطاع طريق وعلم حكمهم وبغاة رجلى حكمهم

وخارج وهم قوم لهم شعبة خروا عليه بنا ويل يرون انه على باطل كفر
او عصية توجب قتاله بنا ويلهم يتحلون دمانا واموالنا ويسبون نسا
ويكفرون اصحاب نبينا وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتح
وانما نكفهم لكونه عن تاويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بلا تاويل كما
مضى في باب الامامة والامام يصير اماما بامر من بالمباينة من الاشراف والاعيان
وبان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس الامام
ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اماما فاذا صار اماما فجاز لا
ينعزل ان كان له قهر وغلبة لعوده بالقهر فلا يفيد الا ان يعزل به لانه
مفيد خائنه وثامنه في كتب الكلام فاذا اخرج جماعة مسلمون عن طاعة
او طاعة نائية الذي الناس به في امان درر وغلبوا على بلد دعاهم اليه
اي الى طاعته وكشف شبهتهم استجابا فان تخيروا مجتمعين حل لنا
قتالهم بدا حتى نفرق جمعهم اذ الحكم يدار على دليله وهو الاجتماع والاشناع
ومن دعاه الامام الى ذلك اي قتالهم افترض عليه اجابته لان طاعة الامام
فيما ليس بعصية فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع لو قادرا والا لزم بيته
درر وفي المتبغى لو بغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس
معاونة السلطان ولا معاونتهم ولو طلبوا المودة اجيبوا اليها ان خيرا
للمسلمين كما في اهل الحرب والا لا يجابوا بحج ولا يؤخذ منهم شيء فلو اخذنا
منهم رهونا واخذوا منا رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا رهونا لا تقتل رهونا
ولكنهم يجيبون الى ان يهلك اهل البغي او يتوبوا وكذلك اهل الشرك اذا
فعلوا برهونا ذلك لان فعل برهونهم ولكن يجبرون على الاسلام او يصيروا
ذمة لنا ولو لم فيمة اجهز على جبرهم اي انهم قتله فاتبع مواليهم والا لا
لعدم الخوف والامام بالخيار في اسيرهم ان شا قتلهم وان شا حبسه حتى
يتوب اهل البغي فان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث ثوبة سراج
وتقاتلهم بالمجنيق والاعراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله
من اهل الحرب كنساء وشيوخ لا يجوز قتله منهم ما لم يقتلوا ولا يقتل
عادل محرره مباشره ما لم يورد قتله ولم يسب لهم ذرية ونحس اموالهم
الى ظهور ثوبتهم فتد عليهم وبيع الكراع اولى لانه انفع فتح ويقاس عليه
العبيد ثم وتقاتل بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرها
من اموالهم مطلقا ولو عند الحاجة سراج ولو قال الباغي ثبت والقي السلاح
من يده كف عنه ولو قال كف عني لا تظر في امرى لعلى اتوب والقي السلاح
كف عنه ولو قال انا على دينك ومعه السلاح لا لان وجود السلاح
معه قرينة بقاء بغيه فتمت القاه كف عنه والا لا فتح ولو قتل باغ مثله فظهر
عليهم فلا شيء فيه لكونه مباح القتل فتح فلا اثم ايضا وقتلا ناشدا

طاعة الامام فرض

ولا يصلي على بغاة بل يكفون ويدفنون بدائع ويكره نقل رؤسهم الى الافاق
وكذلك رؤس اهل الحرب لانها مثله وجوزة بعض المتأخرين لوفيه كسر شوكتهم
او فراغ قلبنا فتح ومضى الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى مثله عدا فظهر
على مصر قتل به ان لم يجز على اهل اى المصر احكامهم وان جرى لا لا نقطاع
ولاية الامام عنهم واذا قتل عادل باغيا ورثه مطلقا والعكس اذا قاتل
الباغي وقت قتلنا انا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم الشبهة وان قال انا
على حق في الخروج على الامام واصر على دعواه ورثه اما لو رجع بتطل ديانة
فلا ارث ابن كمال وفي الفتح لو دخل باغ با مان فقتله عادل عدا لزمه
الدية كما في المسامحة لبغاة شبهة الاباحة ويكره تخريب بيع السلاح من اهل الفتنة
ان علم لانه اعانة على العصية وبيع ما يتخذ منه كالحديد وخو به يكره لاهل
الحرب لا لاهل البغي لعدم تضرعهم لعله سلاحا لقرب زوالهم بخلاف اهل
الحرب زيلعي **قلت** واذا دكلامهم ان ما قامت العصية بعينه يكره بيعه
تخريما والاقتنوا بها ثم وفي الفتح ينفذ حكم قاضيه لو عاد لا والا لا وكتب
قاضيهم الى قاضيها كتابا فان علم انه قضى بشهادة عدلين نقذه والا لا
كتاب اللقيط عقبه مع اللقطة بالجها دل عرضتها
لفوات النفس والمال وقدم اللقيط لتعلقه بالنفس وهي مقدسة على المال هو
لغة ما يلحق فعيل بمعنى يفعل ثم غلب على الولد المنبوز باعتبار المال وشرعا
اسم لحي مولودا طرحه اهل خوف من العيلة او فرارا من تهمة الرية مضيعة
انهم ومحرز غانم التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه
ولو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثله رؤية اعمى يقع في بيت شمسي والا
فندوب لما فيه من الشفقة والاحياء وهو حر مسلم تبعا للدار الانجحة رقه
على خصم وهو الملتقط لسبق يده وما يحتاج اليه من نققة وكسوة وسكنى
ودوا ومهر اذا توجه السلطان في بيت المال ان برهن على التقاطه وان
كان له مال او قرابة ففي ماله او على قرابته وارثه قد لودية في بيت المال
كجنايته لان الغرم بالغنم وليس لاحد اخذه منه قهرا وظل للامام الاعظم
اخذه بالولاية العامة في الفتح لا واقره المص تبعا للبحر وحرره النهر نعم لكن
لا ينبغي اخذه الا بموجب فلو اخذه احد وخاصة الاول رد اليه الا اذا رفعه
باختياره لانه باطل حقه وهذا اذا اتخذ الملتقط فلو تعدد وترجح اخرهما
كما لو وجد مسلم وكافر فتنازعا قضى به للمسلم لانه انفع للقيط خائنه ولو
استويا فالراى للقاضي بحسب ما وثبت نسبة من واحد بمجرده دعواه
ولو غير الملتقط استحسانا لو حيا والافيا بالبينة خائنه ومن اثنين مستويين
كولدانة مشتركة وعبارة المينة ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الى
خمسة ظاهرة في عدم قبول دعوى الزايد ولا يشترط اتحاد الام نهر

طاعة الامام فرض

لكن في القصة في عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر فليحذر ولو ادعت امرأة
 واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او قامت
 بينة ولورجلان وامرأتين على الولادة صحت دعوتها والا لا يثبت من تحمل
 النسب على الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعت
 امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولى به وان اقامت جميعا فهو بينهما
 خلا فالحال من الخائنة وان ادعاه خارجان ووصف احدهما علامة
 به اي بحسده لا بثبوته ووافق فهو احق اذ لم يعارضها اقوى منها كبينته
 الاخر وسبقه واسلامه وحرية ولو ادعت على احدهما انه ابنه والاخر انه ابنته
 فاذا هو خنثى فلو مشكلا قضى لهما والا فلن ادعى انه ابنه ولو شهد للمسلم
 ذميان ولذمي سلمان قضى به للمسلم تاخر خائنه ويثبت نسبه من ذمي
 ولكن هو مسلم استحسانا فيترجى من يده قبيل عقل الاذيان ما لم يبرهن
 بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا اتم ان لم تكن اي يوجد في مكان اهل الذمة
 كقريةهم او بيعة او كنيسة والمسئلة رباعية لانه اما يحده مسلم في مكاننا
 فسلم او كافر في مكانهم فكافرا او كافر في مكاننا وعكسه فظاهر الرواية اعتبار
 المكان لسبقه اختيارا ويثبت من عبد وهو حر وان ادعى انه ابنه من
 زوجته الامة عند محمد وكلام الزبلي في ظاهره اختياره ولو ادعاه حران
 احدهما انه ابنه من هذه الحرة والاخر من الامة فالذي يدعيه من الحر
 اولى لثبوته من جانبين زبلي وان وجد معه مال فهو له عملا بالظاهر
 ولو فو قد او تحته او دابة هو عليها لا ما كان بقربه فيصرفه الوجد او
 غيره اليه بامر القاضي في ظاهر الرواية لانه مال صانع ولو قرر القاضي
 ولاه للملتقط صح ظهريه لانه قضا في فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه
 ان يوالى من شاء ما لم يعقل عنه بيت المال خائنه ويدفعه في حرفة ويقبض
 هبته وصدقته وليس له ختنه فلو فعل فهلك ضمن ولو علم الختان انه
 ملتقط ضمن ذخيره وله نقله حيث شاء وينبغي منعه من مصر الى قرية اخرى
 ولا ينفذ للملتقط عليه نكاح وبيع وكذا اجارة في الاصح لان الولاية عليه
 في ماله ونفسه للسلطان كحديث السلطان والى من لاولى له **فروع** لو
 باع او كفل او دبر او كاتب او اعتق او وهب او تصدق وسلم ثم اقر انه
 عبد لزيد لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لانه منهم وتماه في الخائنة
 ومجهول نسب كلقيط **كتاب اللقطة** هي بالفتح
 وتسكن اسم وضع للمال الملتقط عيني وشرعا ما يوجد ضايعا ابن كمال
 وفي التاتارخانية عن المضرات مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس بمباح
 كمال الحربي وفي المحيط رفع شئ ضايع على الغير لا للملك وهذا يعم
 ما علم مالكة كالواقع من السكران وفيه امانة لالقطة لانه لا يعرف بل

تقدم شهادة الزمين
 على المسلمين

يضمن الختان

يدفع لما لكه ندب رفعها لصاحبها ان امن على نفسه تعريضها والا فالترك
 اولى وفي البدائع وان اخذها لنفسه حرم لانها كالغصب ووجب اي فرض
 فتح وغيره عند خوف ضياعها كما مر لان المال المسلم حرمة كالنفس فلو
 تركها حتى ضاعت اضر وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر كلام المص
 نعم لما في الصيرفية حاريا كل حنطة انسان فلم يمنع حتى اكل قال البدع
 الصحيح انه يضمن انتهى وفي الفتح وغيره لو دفعها ثم ردها لمكانها لم يضمن
 في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا مجنون مدهوش ومعتوه
 وسكران لعدم الحفظ منهم فان اشهد عليه بانه اخذه ليرده على ربه
 ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على وعرف اي نادى
 عليها حيث وجدها وفي الجامع الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها او انها
 تقصد ان بقيت كالاطعمة والثمار كانت امانة لم تضمن بلا نقد فلو لم
 يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ربه اخذه للرد وقبل الثاني
 قوله بيمينه وبه ناخذ حاكوي واقوه المص وغيره ولو من الحرم او قليلة او
 كثيرة فلا فرق بين مكلف ومكان ولقطة ولقطة فينتفع بها الراغب بها
 لو فقيرا والاتصدق بها على فقير ولو على امله وفرعه وعرضه الا اذا عرف
 انها لذمي فانها توضع في بيت المال تاخر خائنه وفي القنية لورجى وجود
 المالك وجب الا ايضا فان جاء مالها بعد التصديق خير بين اجازة فعله
 ولو بعد هلا لها وله ثوابها او تضمينه وانما ظاهره ليس للموصى والا باجازتها
 نهر وفي الوهبانية الصبي كبايع فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصيه
 التصديق وضمانها في مالها لا مال الصغير ولو تصدق بامر القاضي في الاصح
 كاله ان يضمن القاضي او الامام لو فعل ذلك لانه تصدق بمال الغير
 بغير اذنه ذخيره او يضمن المسلمين وايضا ضمن لا يرجع به على صاحبه
 ولو العين قايمة اخذها من الفقير ولا شئ للملتقط مال او هبة او ضال
 من الجعل اصلا الا بالشرط كن رده فله كذا فله اجر مثله تاخر خائنه كاجارة
 فاسدة وندب التقاطه بهيمة الضالة وتعريضها ما لم يخف ضياعها فيجب
 وكه لو معها ما تدفع به عن نفسها كقرن لبقر وكدم لابل تاخر خائنه ولو كان الاتفا
 في الصحر ان ظن انها ضالة حاوي وهو في الاتفاق على اللقيط واللقطة متبرع
 لقصور ولايته الا اذا قال له قاض اتفق لرجوع فلم يذكر الرجوع لم يكن دين
 في الاصح او يصدق اللقيط بعد بلوغه كذا في الجمع اي يصدق على ان القاضي
 قال له ذلك لا ما زعمه ابن الملك نهر ثم المديون رب اللقطة وابو اللقيط
 اوسيده او هو بعد بلوغه وان كان لها نفع اجرها باذن الحاكم واتفق عليها
 منه كالضال بخلاف الآبق وسيجي في بابه وان لم يكن باعها القاضي وحفظ
 عنها ولو الاتفاق اصلا امر به لان ولايته نظرية اختيار فلو لم يكن

قال له القاضي اتفق
 ترجع رجع

ثمة نظري ينفذ امره بفتح جثا ولو منعها من ربه بالباخذ النفقة فان
هلكت بعد حبسه سقطت وقبله لا ولا يدفعها الى مدعيها جبرا عليه بلا
بينه فان بين علامة حل الدفع بلا جبر وكذا يحل ان صدقه مطلقا بين اولا
وله اخذ كفيل الا مع البينة في الاصح بنهاية النقط لقطعة فضاعت منه ثم وجدها
في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الودعة تجتبي وتؤاخذ لكن في السراج
الصحيح ان له الخصومة لان يده احق عليه ديون ومظالم جهل اربابها وليس
من عليه ذلك من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها من ماله وان استغرقت
جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لانعلم بينهم خلافا كن في يده عروض لا يعلم
مستحقها اعتبارا للديون بالايمان ومتى فعل ذلك سقط عنه المطالبة
من اصحاب الديون في العقبي تجتبي وفي العدة وجد لقطعة وعرفها ولم يسر
ربها فانتفع بها لفقره ثم ايسر بحب عليه ان يتصدق بمثل ما مات في البادية
جاز لرفيقه بيع متاعه ومركبه وجعل ثمنه الى اهله حطب وجد في المساء
ان له قيمة فلقطعة والا فخلال اخذه كسائر المباحات الاصلية درر وفي
الحاوي غريب مات في بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركته لقطعة ماله
يكن كثيرا فليت المالك بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم يجدهم فله لو صرفا
محصنة اي يروح حمل اختلط بها اهلي غيره لا ينبغي ان ياخذها وان اخذه
طلب صاحبه لبرده عليه لانه كاللقطة فان فرخ عنده فان كانت الام غريبة
لا تعرض لفرخها لانه ملك الغير وان الام لصاحب المحضنة والغريب ذكر
فالفرخ له ولو لم يعلم ان يرجعه غريبا لاشئ عليه ان شاء الله **قلت**
وان لم يملك الفرخ فان فقيرا اكله وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا
كان يفعل الامام الخوئي في طهيري وفي الوهبانية من ثمار تحت اشجار في
غير امصار لا بأس بالتناول ما لم يعلم النهر صريحا او دالة وعليه الاعتماد وفيها
واخذك تفاحا من النهر جاريا يجوز وكثير في الجوز نكر

كتاب الآتي مناسبتة عرسية التلغ والزوال والاباق
انطلاق الرقيق ثم اذا عرفه ابن الكمال ليدخل الهارب من موجسه
ومستعيره ومودعه ووصيته اخذه فرض ان خاف ضياعه ويجرم اخذه
لنفسه ويندب اخذه ان قوى عليه والا فلا ندب لما في البدايع حكم اخذه
لكل قطعة فان ادعاه اخر دفعه اليه ان برهن واستوثق منه بكفيل ان شا
لجواز ان يدعيه آخر ويحكم الحاكم ايضا بالله ما اخرجه عن ملكه بوجه وان
لم يبرهن عطف على ان برهن واقر العبد انه عبده او ذكر المولى علامته
وحليته دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة فحلفه حلف الالات
يبرهن على اباقة او على اقرار المولى بذلك فيلبي فان طالت المدة اي
مدة محي المولى باعه القاضي ولو علم مكانه ليلا يتضرر المولى بكثرة

النفقة وحفظ ثمنه لصاحبه وامك من ثمنه ما انفق عليه منه وان حاد
المولى بعده وبرهن او علم دفع با في الثمن اليه ولا يملك المولى تقضى بيعه
اي بيع القاضي لانه بامر الشرع حكمه لا ينقض **قلت** لكن في معروضات
المفتي ابي السعود انه صدر امر سلطاني بمنع القضاة عن اعطاء الاذن
بييع عبيد العسكرية وحينئذ فلا يصح بيع عبيد السباهية فلم اخذها
من ثمنها ويرجع المشتري بثمنه على البايع واما عبيد الرعايا فان
كان بغين فاحش فكذلك والا فللرعايا الثمن وبذلك ورد الامر
ايضا انتهى بالعني فليحفظ فانه مهم ولو زعم المولى نذيره او كتابته
او استيلا دها لم يصدق في تقضيه الا ان يكون عنده ولد منها او يبرهن
على ذلك ثم واختلف في الضال قيل اخذه افضل وقيل تركه ولو عرف
بيته فايصاله اليه اولى ابق عبيد فحاجبه رجل وقال لم اجد معه شيئا من
المال صدق ولا شئ عليه ولمن رده خبر لقوله الا في اربعون درهما اليه
من مدة سفر قال كثر وهو اى والحال ان الراد ولو صيبا او عبدا لكن الجعل
لولا له ممن يتحقق الجعل قيد به لانه لا جعل لسلطان وشحنة وخفير
ورصى يتيم وعائلة ومن استعان به كان وجدته فحذه فقال نعم او كان
في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا فيلبي وشريك نتف ورهبان ولو احميه
فالمستثنى احدى عشر اربعون درهما تبطل صلحه فيما زاد عليها استحيانا ولو رد
امه ولها ولد يعقل الا باق فجعلان ثم جثا وان لم يعد لها عند الثاني
لثبوته بالنص فلذا عول عليه ارباب المتون ان اشهد انه اخذه لبرده والا
لا شئ له ولراده من اقل منها بقسطه وقيل يرضخ له بمرأى الحكم او يقد
باصطلاحهما بيفتي تاخر خاينه ويجزى ولو من المصرفين رضخ له او بقسطه
كما مر وام ولد ومدر وما ذون كفن في الجعل وان مات المولى قبل
وصوله اي الا بق وهو مدر او وام ولد فلا جعل له لعقدها بموته
وان ابق منه بعد اشهاد المتقدم لم يضمن لان امانته حتى لو استعمله
في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك عن القينة وفي الوهبانية لو انكر
المولى اباقة قبل قوله بيمينه ويلزم مريد الرد قيمته عالم بين اباقة
وضمن لو ابق او مات قبله مع تمكنه منه لانه غاصب ولا جعل له في
الوجهين خلافا للثاني في الثاني لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه
وفي اللقطة ولا جعل بر دمكاتب لحرية يدا وجعل عبيد الرهن على
المرفق لو قيمته مساوية للدين او اقل ولو اشر من الدين فعليه بقدر دينه
والباقي على الراهن لان حقه بالقدر المضمون منه وجعل عبيد اوصى
برقيقته للانسان وبخدمته لاخر على صاحب الخدمة في الحال لان النفقة
له فاذا انقضت الخدمة رجع صاحبها على صاحب الرقبة او بيع العبد

فيه اى في الجمل وجعل ما ذون مديون على من يستقر له الملك فان بيع
بداء بالجمل والباقي للغرماء كما يجب جعل البق جنى خطا لا في يد الاخذ
على من سيصير له ومعصوم على غاصبه وموهوب على موهوب له وان
رجع الواهب بعد الرد لان زوال ملكه بالرجوع بتقصير منه وهو ترك
التصرف وجعل عبد صبي في ماله والابق نفقته كنفقة لقطعة كما مر
وله حبسه لدين نفقته ولا يزجره القاضي خشية اباؤه ثانيا ولكن
يجب حبه تعزير له وقيل بوجره للنفقة وبه جزم في الهراية والكا في
بخلاف اللقطة والضال وقدر في التاترخانية مدة حبسه ستة
اشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم يعدها يبيعه القاضي كما مر
فروع ابق بعد البيع قبل القبض للمشتري رفع الامر للقاضي ليفسخ
كتاب المفقود هو لغة المعلوم وشرعا غايب لم
يدرأى هو فيتوقع قدومه ام ميت اودع اللحد البلقع اى القفر
جمعه بلاقع فدخل الاسير ومرتد لم يدر الحق ام لا وهو في حق نفسه
حي بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه فلا ينكح عرسه غيره ولا يقسم
ماله **قلت** وفي معروضات المفتي ابي السعود انه ليس لامين بيت
المال نزعه من يدر من بيده ضمن امه عليه قبل ذهابه لما سيجي معزيا
لخيانة المقتنين ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من اى وكيل ياخذ
حقه كغلاته وديونه المقر بها ويحفظ ماله من ويقوم عليه عند الحاجة
فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تعمير ارضه الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا
يكون وصيا تجتنب لكنه اى هذا الوكيل المنصوب ليس خصم فيما يدعى
على المفقود مرددين ووديعة وشركة في عقار ورقيق ونحوه لانه ليس
بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك
الخصومة بلا خلاف ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزيلعي في القضا وتبعه
الكامل الانفيذ قاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعني لو القاضى
مجتهدا ظهر ولا يبيع القاضي مالا يخاف فسادا في نفقته ولا في غيرها
بخلاف ما يخاف فسادا فانه يبيعه القاضي ويحفظ ثمنه **قلت** لكن
في معروضات المفتي ابي السعود ان القضاة واما يبيت المال في زماننا
ماورون بالبيع مطلقا وان لم يخف فسادا فان ظهر حيا فله الثمن لان
القضاة غير ماورين بفسخه نعم اذا بيع بغيره فاحش فله فسخه انتهى
فليحفظ وينفق على عرسه وقريبه ولا ذاء وهم اصوله وفروعه ولا يفرق
بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلا فالملك وميت في حق غيره فلا
يرث من غيره حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود والمفقود بنتان
وابنا والترك في يد البنتين والكل مقرون بفقد الابن واختصموا للقاضي

مطل
ينفذ للقاضي مجتهدا

لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اى لا ينزعه من يد البنتين خيانة المقتنين
ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت اقترانه
في بلده على المذهب لانه الغالب واختار الزيلعي تفويضه للامام وطريق
قبول البيعة ان يجعل القاضي من يده المال خصما عنه او ينصب عليه
قيما تقبل عليه البيعة **نهر قلت** وفي واقعات المقتنين لقد رى
افندى معزيا للمقتنية انه انما يحكم بموته بقضا لانه امر محتمل فانه ينضم اليه
القضا لا يكون حجة فان ظهر قبله قبل موت اقترانه حيا فله ذلك القطر
وبعده يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك اى موت اقترانه فتعتمد منه
عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الان ويحكم بموته في حق مال
غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته
لما تقرران الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبته ولو كان مع
المفقود وارث يجب به لم يعط الوارث شيئا وان انتقص حقه به اعطى اقل
النصيبين ويوقف الباقي كالحمل وحمله الغرايفين ولذا حذفه القدرى وغيره
فروع ليس للقاضي تزويج امة غايب ومجنون وعندها ولدان يكاتبها ويبيعها
كتاب الشركة لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة
بل قد يتحقق في ماله عند موت مورثه هي بكسر فسكون في العروف لغة الخلطة
سمى بها العقد لانها سمية وشرعا عبارة عن عقدين التشاركين في الاصل
والربح جوهره وركنها في شركة العين اختلاطهما في العقد اللفظ المفيد
له وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة وهي ضربان شركة ملك وهي
ان يملك متعدي اى اثنان فكثر عينا او حفظا كثوب هبة الربح في
دارهما فانها شريكان في الحفظ فمستأني اودينا على ما هو الحق فلو دفع المدين
لاحدهما فلا خرا الرجوع بنصف ما اخذ فتح وسيجي متنا في الصلح وان من
حيل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه رب الدين
حصته وهبانية بارث او بيع او غيرها باى سبب كان جريا او اختياريا
ولومتا قبا كالواشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر متية وكل من شركا الملك
اجنبى في الامتناع عن تصرف ماله في مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة
فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط
لما لهما بفعلها كحطة بشعير وكبتا وزرع وشجر مشترك فمستأني
وتامة في الفصل الثلاثين من العاديه ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها
بعد ورقتين ان المبطنية كذلك لكن فيها بعد ورقتين اخرتين
جواز بيع البناء والغراس المشترك في الارض المشتركة ولو للاجنبى
تتمه والاختلاط بلا منعه من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه لعدم بيع
الشركة في كل حبة بخلاف حمام وطاحون وعيد ودابة حيث يصح بيع

مطل
الاستصحاب دافع لامثبته

حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاويه ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد
بل المراد الاخراج عن الملك ولو بهبة او وصية واما الانتفاع به بغيبة
شريكة ففي بيت وخادم وارضه ينتفع بالكل ان كانت الارض ينتفعها
الزراع والا لا تجوز خلاف الرأية وكحوها وتعامه في الفصل الثالث
والثلاثين من الفصولين وشركة عقد اي واقعة بسبب عقد قابلة
للمركلة وركنها اي ماهيتها الايجاب والقبول ولومعنى كالودفع له الفا
وقال اخرج مثلها واشترى والزوج بيننا وشرطها اي شركة العقد
كون العقود عليه قابلا للوكالة فلا تصح في مباح كاحتطاب وعدم ما
يقطعها لشروط دراهم مسماة من الزوج لاحدهما لانه قد لا ينحى غير المسمى
وحكمها الشركة في الزوج وهي اربعة مفاوضة وعنان وتقبل ووجه وكل من
الاخيرين يكون مفاوضة وعنانا كما سيحكي اما مفاوضة من التفويض
بمعنى المساواة في كل شئ ان تضمنت وكالة وكفالة لصحة الوكالة بالمجهول
ضمنها لا تصدرا وتساويا ما لا تصح به الشركة وكذا رجا كما حققه الواح
وتصرفا وديننا لا يخفى ان التساوي في التصرف يستلزم التساوي في الدين
واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة مع الكراهة فلا تصح مفاوضة وان
صحت عناننا بين حرو وعبد ولومكاتب او ماذونا وصبي وبالغ ومسلم وكافر
لعدم المساواة فافاد انها لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما للكفالة ولا
ما ذونين لتفاوتهما قيمة وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا
يشترط ذلك في العنان كان عناننا كما مر لا استجماع شرائطه كما سيوضح
وتصح المفاوضة بين حنفي وشافعي وان تفاوتا تصرفا في متروك التهمة
لتساويهما ملة وولاية الالزام بالحجة ثابتة ولا تصح الا بلفظ المفاوضة وان
لم يعرف معناها سراج اوبيان جميع مقتضياتها ان لم يذكرها لفظها
اذ العبرة للمعنى لا للمبنى واذا صحت فاشترى احدهما يقع مشتركا الاطعام
اهله وكسوتهم استئجارا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالقال
واراد بالمتشئ ما كان من حوائجهم ولو جارية للوطى باذن شريكه كما ياتي
وللبايع مطالبة ايها شأبثهما اي الطعام والكسوة ويرجع الاخر بما ادى
على المشتري بقدر حصته ان ادى من مال الشركة وكل دين لازم احدهما
بتجارة واستقراض وعصب واستهلاك وكفالة بمال بامر لزم الاخر ولو
لزمه اقتاراه الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته ولو شهد فله فيلزمه خاصة
كله وخلع وجناية وكل ما لا تصح الشركة فيه وفايدة اللزوم انه اذا ادعى
على احدهما فله تخليف الاخر ولو ادعى على الغائب له تخليف الحاضر على علمه ثم
اذا قدم له تخليف البتة ولو احيته وبطلت انه وهب لاحدهما او ورث
ما تصح فيه الشركة مما يحكي ووصل ليد ولو بصدقة او ايضا لفوات المساواة

بقا وهي شرط كالابتداء لا يبطل بقض ما لا تصح فيه الشركة كعرض وعقار و
اذا بطلت بما ذكرنا صارت عناننا اي تنقلب اليها ولا تصح مفاوضة وعنان
ذكر فيهما المال والا فلهما تقبل ووجهه بغير التقدين والفلوس النافقة
والنبر والنفقة اي ذهب وفضة لم يضربا ان جرى مجرى النقود التعامل
بهما والا فمعرض وصحت بعرض هو المتاع غير التقدين ويجزى كقاموس
ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الاخر فشرعها مفاوضة وعنانا
وهذه حيلة لصحتها بالعروض وهذا ان تساويا قيمة وان تفاوتا باع صاحب
الاقل بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف عرض الاخر اتفاقا ولا
يصح بالغايب او دين مفاوضة كانت او عناننا للتعذر المضي على موجب الشركة
واما عنان بالكسر وتفتح ان تضمنت وكالة فقط بيان لشرطها فتصح من اهل
التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن اهلا للكفالة لكونها لا تقتضي
الكفالة بل الوكالة ولذا تصح عاما وخصوصا ومطلقا وموقتا ومع التفاضل في
المال دون الزوج وعلمه ويبعض المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير
من احدهما ودراهم من الآخر وبخلاف الوصف لبيض وسود وان تفاوتت
قيمتها والزوج على ما شرطنا ومع عدم الخلط لا استناد الشركة في الزوج الى
العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخلط ويطالب المشتري بالثمن
فقط لعدم تضمن الكفالة ويرجع على شريكه بحصته منه ان ادى من مال نفسه
اي مع بقا مال الشركة والا فالشراء له خاصة ليلا يصير مستدينا على مال الشركة
بلا اذن تجزى وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء والهلاك
على مال له قبل الخلط وعليهما بعده وان اشترى احدهما بماله وهلك بعده مال
الاخر قبل ان يشتري به شيئا فالمشتري بالفتح بينهما شركة عقد على ما شرطنا
ويرجع على شريكه بحصته منه اي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء وان
هلك مال احدهما ثم اشترى الاخر بماله فان صرح بالوكالة في عقد الشركة
بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا نهرا وصدر شرعيه
فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطنا في اصل المال لا الزوج لصيرورتها شركة
ملك لبقا الوكالة المرح بها ويرجع بحصته ثمنه والا اي وان ذكر ا مجرد
الشركة ولم يتصا دقا على الوكالة فيها ابن كمال فهو لمن اشترى خاصة لان
الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة وتفسد باشرط دراهمه
مسماة من الزوج لاحدهما لقطع الشركة كما مر لانه شرط لعدم فسادها
بالشروط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة تجزى ومصنف **قلت** صرح
صدر الشريعة وابن كمال بفساد الشركة ويكون الزوج على قدر المال
ولكل من شريك العنان والمفاوضة ان يستاجر من يتجر له او يحفظ المال
ويضعه اي يدفع المال بضاعة بان يشترط الزوج لرب المال ويودع ويعير

ويضارب لانها دون الشركة فتضمنتها ويوكل اجنبيا ببيع وشرا ولونها
المفاوض الآخر صح نهيه بخر ويبيع بما عز وهان خلاصه وينقد
ونسية بزازه ويسافر بالمال له حمل او لا هو الصحيح خلافا للاشياء
او مونة السفر والكراسه راس المال ان لم ينح خلاصه لا يملك الشريك الشركة
الاباذن شريكه جوهره ولا الرهن الاباذن او يكون هو العاقد في موجب
الدين وحينئذ فيصح اقراره بالرهن والارتهاج سراج ولا الكتابة والاذن
بالتجارة وتزوج الامة وهذا كله لو عانا اما المفاوض فله ذلك ولو فاض
ان باذن شريكه جاز ولا تعتقد عانا تجر ولا يجوز لهما في عنان ومفاوضة
تزوج العبد ولا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة اى لثوب وخوخ فلم يجز
في حصته شريكه وجاز في خولم وخبر وفاكهة ولا العرض الاباذن شريكه
اذ ناصر يحا فيه سراج وفيه واذا قال له اعمل براك فله كل تجارة الا
القرض والهبة وكذا كل ما كان اتلا فالل مال او كان تملك للمال بغير عرض
لان الشركة وضعت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك لا ينظمه عقدها
وصح بيع شريك مفاوض من ترد شهادته له كانه وابيه وينفذ على المفاوضة
اجماعا لا يصح اقراره بدين فلا ينفذ على المفاوضة عنده بزازه وفي
الخلاصة اقر شريك العنان بجارية لم يجز في حصته شريكه ولو باع احدهما
ليس للآخر اخذ ثمنه ولا الحصة فيما باعه وادانه وهو اى الشريك امين
في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الزح والخسران والضياع والدفع لشريكه
ولو ادعاه بعد موته كما في البحر مستدلا بما في وكالة الوالوجية كل من حكي اسرا
لا يملك استيفاءه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفى الضمان
عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط ويضمن بالتعدي وهذا حكم
الامانات وفي الحائنية التقييد بالكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاوز
ضمن حصته شريكه وفي الاشياء نهى احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسيئة
جاز كما يضمن الشريك عانا او مفاوضة تجر بموته مجهلا نصيب صاحبه
على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف الحائنية وسيجي في الوديعه
خلافا للاشياء **فروع** في المحيط قد وقع حادثان الاولى نهاه عن البيع نسيئة
بناح فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فان اجاز فالزح
لها الثانية نهاه عن الاخراج فخرج لشركه فاجبت انه غاصب حصته
شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون الزح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد
الشركة نهى وفيه وتفرع على كونه امانة ما سئل قارى الهداية عن طلب
محاسبة شريكه فاجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب والوصى والمتولى
نهى قال وقصاة زماننا ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول الى تحت المحصول
واما تقبل وتسمى شركة صنایع واعمال وابدان ان اتفق صانعان خياطان

وقيل ان لا يحمل
يضمن والا لا
ظهيره صح

طلب
نهى شريكه عن الخروج

طلب
لا يلزم بالتفصيل والحائنية

او خياط وصباغ فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان على ان يتقبلا الاعمال التي
يمكن استحقاتها ومنه تعليم كتابة وقران وفقه على المفتي به بخلاف شركة
دالين ومغنيين وشهود محاكم وقرا مجالس وتجار ووعاظ وسؤال لان
التوكيل بالسؤال لا يصح قنينة واشياء ويكون الكسب بينهما على ما شرط
مطلقا في الاصح لانه ليس بنح بل بدل عمل فصحه تقويمه وكل ما قبله احدهما
يلزمها وعلى هذا الاصل فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطلب كل منهما بالاجر
ويبيع اذفعها بالدفع اليه اى الى احدهما والحاصل من اجر عمل احدهما بينهما
على الشرط ولو الآخر مرضيا او مسافرا او امتنع عمدا بلا عذر لان الشرط
مطلق العمل لا عمل القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره واستاجر
استحق الاجير بزازه واما وجوه هذا رابع وجوه الشركة العقد ان
عقدها على ان يشترى نوعا او انواعا بوجوهها اى بسبب وجاهتها
ويبيعا فاحصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترى بالنسيئة وما بقي بينهما
ويكون كل منهما من التقبل والوجوه عانا ومفاوضة ايضا بشرطه السابق
واذا اطلقت كانت عانا وتتضمن تركه كل من التقبل والوجوه الوكالة
لا اعتبارها في جميع انواع الشركة والكفالة ايضا اذا كانت مفاوضة بشرطها
والزح فيها على ما شرط من مناصفة المشتري بفتح الرا او مثالثة ليكون
الزح بقدر الملك ليلا يودي الى زح مالم يضمن بخلاف العنان كما مر
وفي الدرر لا يستحق الزح الا باحدى ثلاثة بمال او عمل او تقبل **فصل**
في الشركة الفاسدة لا تصح شركة في احتطاب واحتشاش واصطبياد
واستنقا وسائر مباحات كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن من كثر
وطبخ آجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح
وما حصله احدهما فله وما حصله معا فلهما نصفيين ان لم يعلم ما لكل وما
حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغا ما بلغ عند
محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك قيل تقدمهم قول محمد
يوزن باختياره تنهر وعناية والزح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا
عبء بشرط الفضل فلو كل المال لاحدهما فلا خراج مثله كما لو دفع دابته لرجل
ليجرها والا جر بينهما فالشركة فاسدة والزح للمالك والاخر اجر مثله
وكذلك السفينة والبيت ولو لبييع عليها البر فالزح لرب البر وللآخر
اجر مثل العانة ولو لاحدهما بغل وللآخر جبر فالاجر بينهما على مثل ما
اجر البغل والبعر نهى وتبطل الشركة اى شركة العقد بموت احدهما
علم الآخر او لا لانه عرفى حكمى ولو حكا بان قضى للحاقه مرتدا وتبطل ايضا
بانكارها وبقوله لا اعمل معك ففتح وبفسخ احدهما ولو المال عروضا بخلاف
المضاربة هو المختار بزازه خلافا للزبلي وتوقف على علم الآخر لانه عزل

شركة دالين وقيل
وتحفظ

تصدى ويحتمل مطبقا فالزح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بسنح
مال المجنون تاجر خائيه ولم يترك احدها مالا الاخر بغير اذنه فان اذن كل
فاديا معا وجهل ضمن كل نصيب صاحبه وتقاصا او رجوع بالزيادة وان
اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باذنا صاحبه او لا كالامور باداء
الزكاة او الكفالة اذا دفع للفقر بعد اداء الامر بنفسه لان فعل الامر
عزل حكمي وفيه لا يشترط العلم خلافا لهما اشترى احد المتفاوضين امة
باذن الآخر صريحا فلا يكتفى بسكوته ليطاها فزى له لا للشركة بلا شئ لتضمن
الاذن بالتشال للوطى الهبة اذا لا طريق لحله الا بها لحرمة وطى المشتركة
وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة وقالا يلزمه نصف الثمن وللبيع
والمستحق اخذ كل بثلثها وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة ومن اشترى
عبدا مثلا فقال له اخرج اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح
وان بوجه صحيح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خسر عند العلم
به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله واجيب
بنعم فان كان القابل عالما بمشاكاة الاول فله ربحه وان لم يكن عالما
به فله نصفه لكونه مطلوبه شركته في كامله وحينئذ خرج العبد من
ملك الاول ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك
فقال نعم جازا شياه وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله
احدهم فله ثلث الاجر ولا شئ للاخرين **فروع** القول لتكرار الشركة
برهن الورثة على المفاوضة لم تقبل حتى يبرهنوا انه كان مع الحي
في حياة الميت برهنوا على الارث والحي على المفاوضة قضى له بنصفه
فتح تصرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واراد القسمة فقال
ذواليد قد استعوضت الفا بالقول له ان المال في يده شر واكمرا
بنا عوا ثمرته ودفعوه لاحدهم ليحفظه فدرسه في التراب ولم يحده
حلف فقط دفع لآخر مالا اقرضه نصفه وعقد الشركة في الكل فشرى
امتعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر لنصفه اخذ المتاع بقيمة
الوقت بينهما متاع على الدابة في الطريق سقطت فاكثرى احدها بغيبه
الاخر خوفا من هلاك المتاع او نقصه رجع بحصته فقيه دابة مشتركة
قال البيطارون لا بد من كيهما فكواها الحاضر لم يضمن دار بين اثنين
سكن احدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن طاحون مشترك قال احدهما
لصاحبه عمرها فقال هذه العارة تكفيني لا ارضى بعارتك فعرها لم يرجع
جواهر الفتاوى وفي السراجية طاحونة مشتركة اتفق احدها في عمارتها
فليس بمنطوع ولو اتفق على عبد مشترك او ادى خراج كرم مشترك فهو
منطوع الكل من منح المصنف **قلت** والضابط ان كل من اجبر ان يفعل

فعل الامر عزل

هبة المشاع

الكثير الشريك

سكن الشريك فخرته

مع شريكه اذا فعله احدها بلا اذن فهو منطوع والا لا يجبر الشريك
على العارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرة تعذر قسمة كبرى نهر
ومرمة قناة وبيع ودولاب وسفينة وحائط لا يقسم اساسه فان
كان الحائط يحتمل القسمة ويبني كل واحد في نصيبه السترة لم يجبر
والاجبر وكذا كل مالا يقسم كحام وخان وطاحون وتماه في متفرقات
قضا البحر والعيني والاشباه وفي غصب المجتبى زرع بلا اذن شريكه
فدفع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز
وبعده جاز وان اراد قلعه يقاسمه فنقلعه من نصيبه ويضمن الزارع
نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي قسمة الاشباه
المشرك اذا انهدم فابى احدهما العارة فان احتمل القسمة لاجبر
وقسم والا بنى ثم اجره ليرجع وتماه في شركة المنطوعة المحببة وفيها

- باع شريك شقصه لآخر • ولو بلا اذن شريك ناظر •
- فيما عدا الخلط والاختلاط • جوز ذاك البيع والتعاطي •
- ثم الشريك ههنا لو باعا • حصته من فرس وابنا عا •
- ذلك منه الاجنبي وهلكا • وكان ذا بغير اذن الشركا •
- فان يشاوا ضمنوا الشريك او • من اشترى منه على ما قدروا •
- وان يكن كل شريك اجرا • حصته حمام له من اخرا •
- وكان شخص منها قد اذنا • لذاك في تعميرها وبالينا •
- فلا رجوع صااح للمستاجر • في ذا البناء على الشريك والاخر •
- لو واحد من الشريكين سكن • في الرار مرة مضت من الزمن •
- فليس للشريك ان يطالبه • باجرة السكنى ولا المطالبة •
- بانه يسكن مثل الاول • لكنه ان كان في المستقبل •
- يطلب ان يهاى الشريكا • يجاب فانهم ودع الشكيا •

كتاب الوقف

مناسبتة للشركة ادخال غيره
معه في ماله غير ان ملكه باق فيها لافيه هو لغة الحبس وشرعا
حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ولو في الجملة
والاصح انه عنده جائز غير لازم كالعارية وعندهما هو حبسها
على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من احب ولو غنيا فيلزم
فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن كمال وابن
الشيخنة وسببه ارادة محبوب النفس في الدنيا ببر الاحباب وفي
الاخرة بالثواب يعنى بالنية من اهلها لانه مباح بدليل صحة الكافر
وقد يكون واجبا بالنذر فيتصدق بها او بثلثها ولو وقفها على
من لا تجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي نذره وبهذا عرف صفته

لا يجبر الشريك على العارة

زرع بلا اذن شريكه

انهدم الشرك

وحكمه ما مر في تعريفه ومحلله المال المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة
 كارضى هذه صدقة موقوفة مودة على المسالين ونحوه من الالفاظ
 لموقوفة لله او على وجه الخير والبر واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة
 فقط قال الشهيد ونحن نقف به للعرف وشرطه شرط ساير التبرعات كحياة
 وتكليف وان يكون قربة في ذاته معلوما بخير الاعلانا الابكائين ولا مضافا
 ولا موقفا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لخاصته فان
 ذكره بطل وقعه بنزاهة وفي الفتح لو وقف المرتد فقتل او مات او ارتد المسلم
 بطل وقعه ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعته او حربي قتل او مجوسي وجاز على
 ذمي لانه قربة حتى لو قال على ان من اسلم من ولده او استقل الى غير النجارية فلا
 شيء له لزم شرطه على المذهب والملك يزول عن الموقوف باحد امور اربعة بافراز
 مسجد كما سيحكي وبقتضا القاضي لانه مجتهد فيه وصورته ان يسلمه الى المتولى
 ثم يظهر الرجوع معين الفتى مزييا للفتح المولى من قبل السلطان لا الحكم وسيحكي
 ان البيعة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء بالوقف قضا على الكافة فلا تسمع فيه دعوى
 ملك آخر ووقف اكرام لا تسمع افتى ابو السعود مفتى الروم بالاول وبه جزم
 في المنظومة المحبية ورجحه المصنف صونا عن الخيل لا بطلاله لكنه نقل بعده عن
 البحراة المعتبر الثاني وصححه في الفواكه البدرية وبه افتى المص او بالموت اذا علق به
 اي بموته كذا مات فقد وقفت دارى على كذا الصحيح انه كوصية تلزم من الثلث
 بالموت لا قبله **قلت** ولو لوارثه وان ردوه لكنه يقسم كالثلاثين فقول البرازية
 انه ارث اي حكا فلا خلل في عبارته فاعتبر والوارث بالنظر للغة والوصية وان
 ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها لم تتحقق له بل لغيره بعده فافهم
 او بقوله وقفتها في حياتي وبعد وفاتي موبدا فانه جائز عندهم لكن عند الامام
 ما دام حيا هو نذر بالتصدق بالغة فعليه الوفا وله الرجوع ولو لم يرجع حتى
 مات جاز من الثلث **قلت** ففيها ذين الامرين له الرجوع ما دام حيا غنيا
 او فقيرا بامر قاض او غيره شر بلا ليه فقول الدرر لو ائتمرنه ففسخه القاضي
 لو غير سجل منظوريه ولا يتم الوقف حتى يقبض لم يقل للمتولى لان تسليم كل شيء
 بما يليق به ففي المسجد بالاقرار وفي غيره بنصب المتولى وتسليمه اياه ابن كمال
 ويفر فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافا للثاني ويجعل اخره لجهة قربة
 لا تنقطع هذا بيان شرايطه الخاصة على قول محمد لانه كالصدقة وجعله ابو يوسف
 كالاعتاق واختلف الترجيح والاخذ بقول الثاني احوط واسهل تجرو في
 الدرر وصدور الشريعة وبه يفتى واقره المصنف واذا وقته بشهر او سنة
 بطل اتفاقا درر وعليه فلو وقف على رجل بعينه عاد بعده لورثة الواقف به
 يفتى فتح **قلت** وجزم في الحانية بصحة الموقت مطلقا تنبيه واقره
 الشر بلا لى فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهن فبطل شرط واقف

اشراط بيع الوقف

الكتب الرهن كما مر في التدبير ولو سكنه المشتري او المرتهن ثم بان انه وقف
 او لصغير لزم اجمالا مثل قنيته ولا يقسم بل يتباينون الا عندنا فيقسم المشاع وبه
 افتى قارى الهداية وغيره اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك والواقف
 الاخر او ناطقه ان اختلفت جهة وقفها قارى الهداية ولو وقف نصف عقار
 كله له فالقاضي يقسمه مع الواقف صدر الشريعة وابن الكمال وبعد موته لورثته
 ذلك فيفرض القاضي الوقف من الملك ولهم بيعه به افتى قارى الهداية واعتقد
 في المنظومة المحبية لا الموقوف عليهم فلا يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا درر
 وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم ليس في العين وبه جزم ابن نجيم في فتاويه
 وفي فتاوى قارى الهداية هذا هو الذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن
 بعضهم ولم يجد الاخر موضعاً ليكنه فليس له اجره ولا له ان يقول انا
 استعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة قنيته نعم
 لو استعمله كله احدثه بالغلبة بلا اذن الاخر لزمه اجر حصته شريكه ولو وقفا على
 سكانها بخلاف الملك المشترك ولو معدل الاجارة قنيته **قلت** ولو بعضه ملك
 وبعضه وقف وباتى في الغصب ويوزل ملكه عن المسجد المصلى بالفعل وبقوله
 جعلته مسجدا عند الثاني وشرط محمد والامام الصلاة فيه بجماعة وقيل يكفي واحد
 وجعله في الحانية ظاهر الرواية **فرع** اراد اهل المحلة نقض المسجد وبناء اخر
 من الاول ان الباقي من اهل المحلة لهم ذلك والا لبرازيه واذا جعل تحته
 سرداب لمصالحه اى المسجد جاز لمسجد القدس ولو جعل لغيرها او جعل فوقه
 بيتا او جعل باب المسجد الى طريق وعزله عن ملكه لا يكون مسجدا وله بيعه
 ويورث عنه خلافا لهما كما لو جعل وسط داره مسجدا واذن للصلاة فيه حيث
 لا يكون مسجدا الا اذا شرط الطريق ذيل **فرع** لو بنى فوقه بيتا للامام لا يضر
 لانه من المصالح اما لو تمت المسجد به ثم اراد البناء منع ولو قال غيت ذلك لم يصدق
 فان خاينه قلنا كان هذا في الوقف فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد
 ولا يجوز اخذ الاعرة منه الا ان يجعل شيئا منه مستغلا ولا سكنى بزازيه ولو خرب
 ما حوله واستغنى عنه يبقى مسجدا عند الامام والثاني ابدى الى قيام الساعة وبه
 يفتى حاوى القدسي وعاد الى الملك اى ملك الباقي او ورثته عند محمد وعن
 الثاني ينقل الى مسجد آخر باذن القاضي ومثله في الخلاف المذكور حشيش
 المسجد وحصره مع الاستغناء عنها وكذا الرباط والبئر اذا لم ينتفع بها فيصرف
 وقف المسجد والرباط والبئر والحوض الى اقرب مسجد او رباط او بئر
 او حوض اليه تقريعا على قولها درر وفيها وقف ضيقة على الفقراء وسلمها
 للمتولى ثم قال لوصية اعطى من غلتها فلا ناكرا ولا ناكرا كما يصح خروجه
 عن ملكه بالتسجيل فلو قبله صح **قلت** كن سيحى معزى الى فتاوى مرید
 زاده ان للواقف الرجوع في الشروط ولو سجلا اتحد الواقف والجهة وقل

طالع
 لو سكن الشريك

طالع
 البناء على المسجد

مرسوم بعض الموقوف عليه بسبب خراب وقف احدها جاز للحاكم ان يصرف
من فاضل الوقف الاخر اليه لانها حينئذ كشي واحد وان اختلف احدهما
بان بنى رجلا من مسجدين او رجل مسجدا ومدرسة ووقف عليها او قافلا لا يجوز
له ذلك ولو وقف العقار بيقرة والكرمة بفكتين عبيد الخراثنون صح استخاذا
تبعاً للعقار وجاز وقف القن على مصالح الرباط خلاصه وتفقته وجنائه
في مال الوقف ولو قتل عمدا الا قد فيه بواريه بل تجب قيمته ليشتري بها بدله
كما صح وقف مشاع قضى بجوازه لانه مجتهد فيه فلم يخفى المقلدان يحكم بصحة وقف
المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح واذا كان في المسئلة قولان صحح ان جاز القضاء
والافتاء باحدهما تجزى ومن وكما صح ايضا وقف كل منقول قصدا فيه تعامل للناس
كفاس وقدرهم بل ودرهم ودنانير **قلت** بل ورد الامر للقضاة بالحكم به
كما في معروضات الفتى ابى السعود ومكيل وموزون فيباع ويدفع ثمنه بمضاربة
او بضاعة فعلى هذا لو وقف كرا على شرط ان يقرضه لمن لا يذره ليزرع لنفسه
فاذا ادرك اخذ مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف
بقرة على ان ما خرج من لبنها وسمتها للفقراء ان اعتادوا ذلك رجوت ان
يجوز وقدر وجنائة وثبا بها ومعتوف وكتب لان التعامل يترك به القياس الحديث
ما راه المليون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كثياب ومشاع وهذا
قول محمد وعليه الفتوى اختيار والحق في البحر السيفينة بالمتاع وفي البرازية جاز وقف
الاسية على الفقراء فتدفع اليهم شيئا ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف مصحفا
على اهل مسجد للقرأة ان يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز وبغوا فيه ولا يكون
محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء
بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقفه لم يجز نقلها وان على طلبه العلم وجعل
مقرها في خزائنه التي في مكان كذا ففي جواز النقل تردد ثمه ويبعد من غلته
بعمارة ثم ما هو اقرب لعمارة كمام مسجد ومدرس مدرسة يعطون بقدر
كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى اخر المصالح ونماه في البحر وان لم يشترط
الواقف لشبوة اقتضا وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف ضرر بين فتح فانت
خيف كمام وخطيب وفراش قدموا فيعطوا الشروط لهم واما الناظر والكاتب
والجاني فان عملوا من العمارة فلم اجرة علمهم لا الشروط بحجج قال في الهرو وهو
الحق خلافا لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التغير
ضمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديده بالرفع وما قطع للعمارة ليسقط راسا
وفيها لو شرط الواقف تقديم العمارة ثم الفاضل للفقراء او المستحقين لزم الناظر
اساكن قدر العمارة في كل سنة وان لم يحتج له الآن لجواز ان يحدث حدث ولا غلة
بخلاف ما اذا لم يشترطه فيلحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية لو زاد
المتولى دافعا على اجر المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها للشرنبلالي عند قوله

مطل
لا تصاح في غير الوقف

مطل
اذا كان في المسئلة قولان

مطل
نقل كتب الوقف

ويدخل

ويدخل في وقف المصالح قيم امام خطيب والمؤذن يعبر
الشعائر التي تقدم شرط ام لم يشترط بعد العمارة وهي امام وخطيب ومدرس ووقاد
وفراش ومؤذن وناظر وشمس زيت وقناديل وحصر ومما وضوء وكلفة نقله
للمبضاة فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن كتب من الشعائر فتقدم
في دفعها للحايات ليس بشرعي ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي قاله في
الحج **قلت** ولا تردد في تقديم بواب ومن ملاقي وخادم مطهرة انتهى **قلت**
انما يكون المدرس من الشعائر لو مدرس المدرسة كما مر اما مدرس الجامع
فلا لانه لا يعطل لغيبته بخلاف المدرسة حيث تقفل اصلا وهل ياخذ
ايام البطالة كعيد ورمضان لم اراه وينبغي للحاقه ببطالة القاضي واختلفوا
فيها والاصح انه ياخذ لانها للاستراحة اشياء من قاعدة العمارة محكية وسيجي
ما لو غاب فيلحفظ ولو كان الموقوف دارا فعمارة على من له السكنى ولو تعدد
من ماله لامن الغلة اذ الغرم بالغنم **قلت** ولم يرد في الاصح يعني انما تجب
العمارة عليه بقدر الصنف التي وقفها الواقف ولو ابى من له السكنى او عجز
لفقوه عمر الحاكم اي اجورها الحاكم منه او من غيره وعمرها باجر كعمارة الواقف
ولم يرد في الاصح الا برضى من له السكنى **قلت** ولا يجبر الا على العمارة ولا تصح
اجارة من له السكنى بل المتولى او القاضى ثم ردها بعد التغير الى من له السكنى
رعاية للحقين فلا عمارة على من له الاستغلال لانه لا سكنى له فلو سكن هل يلزمه
الاجرة الظاهر لعدم الفايده الا اذا احتيج للعمارة فياخذها المتولى ليعمر بها
ولو هو المتولى ينبغي ان يجبره القاضى على عمارتها ما عليه من الاجر فان لم
يفعل نصب متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلتها له وموتها عليه صحا وهل
يجبر على عمارتها الظاهر لا نه وفي الفتح لو لم يجد القاضى من يستاجرها له
اره وخطوطي انه يجبره بين ان يعمرها او يرد هالورثة الواقف **قلت** فلو
هو الوارث لم اراه وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد استبداله او رد ثمنه للورثة
او الفقراء وصرف الحاكم او المتولى حاوى بقضه او ثمنه ان تعذر اعادة عينه
الى عمارته ان احتاج والا حفظه لاحتاج الا اذا خاف ضياعه فيبيعه
وعيسك ثمنه لاحتاج حاوى ولا يقسم النقص او ثمنه بين مستحق الوقف
لان حقهم في المنافع لا العين جعل شئى اي جعل الباقي شيئا من الطريق
مسجد الضيقه ولم يضرب بالمارين جاز لانها للمسلمين كعكسه اي يجوز عكسه
وهو ما اذا جعل في المسجد سمر لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل احدا ان
يمرفيه حتى الكافر الا للجنب والحايض والدواب **قلت** كما جاز جعل الامام
الطريق مسجدا لا عكسه لجواز الصلاة في الطريق لا المرور في المسجد تؤخذ
ارض ودار وحائوت بجنب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها **قلت**
وعمدية جعل الواقف الولاية لنفسه جاز بالاجماع وكذا لو لم يشترطها لاحد

مطل
يم الكافر لا للجنب

فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر المذهب تهر خلا فالما نقله المصنف ثم لو
 ان كان والا فالحاكم فتاوى ابن نجيم وقارى الهداية وسيجى وينزع وجوبا
 بنزاهة لو الواقف درر فغيره بالاولى غير مامون او عاجز او ظهر به فسق
 كسرب خمر ونحوه فتح او كان يصرف ماله في الكيمياء نهر سجنا وان شرط
 عدم شربه اثنان لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته لحكم الشرع فيبطل
 كالوصى فلو مامونا لم تصح تولية غيره اشياء وجاز جعل غلة الوقف او
 الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وجاز شرط الاستبدال به ارضا
 اخرى حينئذ او شرط بيعه ويشترى بثمنه ارضا اخرى اذا شا فاذ
 فعل صارت الثانية كالاولى في شرايطها وان لم يذ لها ثم لا يستبدلها
 بثالثة لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى والثانية واما الاستبدال
 ولو للمساكين الى بدون الشرط فلا يملكه الا القاضى درر وشرط في البحر
 خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البدل عقارا والمستبدل قاضى الجنة
 المفسر بذي العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضى الجنة فانفس به مطمئنه
 فلا يخشى ضياعه ولو بالدراهم والدنانير وكذا الوشرط عدمه وطى احد المسائل السبع
 التي يخالف فيها شرط الواقف كما بسط في الاشياء وزاد ابن المصنف في زواجره
 ثامنة وهي اذا نص الواقف وراى الحاكم ضم مشارف جاز كالوصى وعنى اها
 لانقع الوسائل وفيها لا يجوز استبدال العامر الا في اربع **قلت** لكن
 في معروضات المفتى ابي السعود انه في سنة احدى وخمسين وتسعين ورد
 الامر الشريف بمنع استبداله وامر ان يصير باذن السلطان تبعا لتوجيه
 صدر الشريعة انتهى فيلحفظ وفيها ايضا الوشرط الواقف العزل والنصب
 وسائر التصرفات لمن يتولى من اولاده ولا يداخلهم احد من القضاة
 والامراء وان داخلهم فعليه لعنة الله هل يمكن مداخلتهم فاجاب بانه في
 سنة اربع واربعين وتسعين قد حررت هذه الوقفيات المشروطة
 هكذا فالمتولى من الامراء هم يعرضون للدولة العلية على مقتضى الشرع
 ومن دونهم رتبة يعرض باراءهم مع قضاة البلاد على المشروع من المواد لا
 يخالف القضاة المتولين ولا المتولون القضاة بهذا ورد الامر الشريف
 فالواقفون لو ارادوا اى فساد صدر يصدر واذا داخلهم القضاة والامر
 فعليه اللعنة فهم الملعونون لما تقر بان الشرايط المخالفة للشرع جميعها
 لغو وباطل انتهى فيلحفظ بنى على ارض ثم وقف البناء قصدا بدونها ان
 الارض مملوكة لا يصح وقيل يصح وعليه الفتوى سئل قارى الهداية عن وقف
 البناء والغراس بلا ارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ودرجته شارح الوهبانية
 واقتره المصنف معللا بانه منقول فيه تعامل فيتعين بالافتاء وان موقوفة
 على عين البناء جاز تبعا اجماعا وان الارض لجهة اخرى لمختلف فيه

ط
 يخالف شرط الواقف
 في سبع مسائل

والصحيح

والصحيح الصحة كما في المنظومة المحيية وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلا ارض
 فاجاب يصح لو الارض وقفا ولو لغير الواقف وسئل ايضا عن البناء والغرس
 في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين المرهونة
 او المستأجرة فاجاب نعم وفي النزاهة لا يجوز وقف البناء في ارض غارية واجاز
 واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففي المئنة حانوت لرجل في ارض وقف فابى
 صاحبها ان يستاجر الارض باجر المثل ان العماره لورفعت تستاجر بالكثرتما
 يستاجر امر برفع العماره ويوجر لغيره والا تترك في يده بل ذلك الاجر وشله
 في البحر وقيل لو زيد عليه ان اجارته مشاهرة تفسخ عند رأس الشهر ثم ان
 ضر رفع البناء يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيم برضى المستاجر فان لم يرض
 يبقى الى ان يخلص ملكه محيط بقى لواجارته مساهمة او مدة طويلة فالظاهر
 انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت
 بسبب البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى واما وقف الاقطاعات ففي النهر
 لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واغلب
 اوقاف الامراء بمصر انما هو اقطاعات يجعلونها اشتراة صورة من وكيل بيت المال
 وفي الوهبانية • ولو وقف السلطان من بيت مالنا • لمصلحة تمت يجوز ويوجر •
قلت وفي شرحها للشرى بل لا وكذا يصح اذ نه بذلك ان فتحت غنوة لاصح
 بقا ملك مالكها قبل الفتح اطلق القاضى بيع الوقف غير المسجل لوارث
 الواقف فباع صح وكانه حكما بطلان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه
 الواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى وحكم بالثاني قبل الحكم
 بلزوم الاول صح الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد وكما حققه المصنف وافتى
 به تبعا للشيخ وقارى الهداية والمنلا ابو السعود **قلت** لكن حمله في النهر
 على القاضى المجتهد فراجعه ولو اطلق القاضى البيع لغيره اى غير الوارث لا
 يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع مال الغير لا يجوز درر
 يعنى بغير طريق شرعى لما في العمادية باع القيم الوقف بامر القاضى ورايه
 جاز **قلت** واما المسجل وانقطع ثبوته واراد اولاد الواقف ابطاله فقال
 المفتى ابو السعود في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى
 انتهى فيلحفظ الوقف في مرض موته كهبة فيه من الثلث مع القبض فان خرج
 الوقف من الثلث او اجاز الوارث بقدر الكل والابطال في الزايد
 على الثلث ولو اجاز البعض جاز بقدره وبطل وقف راهن معسر ومريض
 مديون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفادينه من غلته صح وان
 لم يشترط يوفى من الفاضل عن كفايته بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلة لمن جعله
 له خاصة فتاوى ابن نجيم **قلت** قيد بمحيط لان غير المحيط يجوز في
 ثلث ما بقى بعد الدين لوله ورثة والا ففي كله فلو باعها القاضى ثم ظهر

ط
 وقف المريض والراهن

مال شري به ارض بدلها ونماه في الاسعار مزيا وقف المريض وفي الوهبانية
وان وقف الموهون فافتكه بحسن فان مات عن عين تقي لا يغير
اي والا ينيطل والغلة يميل فليتا مل **قلت** لكن في عروضات المفتي اي
السعود نسل عن وقف على اولاده وهرب من الديون هل يصح فاجاب لا
يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتجيل الوقف بمقدار ما شغل
بالدين انتهى فليحفظ الوقف على ثلاثه اوجه اما للفقرا او للاغنياء ثم
للفقرا او يستوي فيه الفريقان كرباط وخان ومقابر وسقايات وقناطر
وتحذ لك كساجد وطاحون وطست لاحتياج الكل لذلك بخلاف الادوية
فلم تجز لفتي بل لا تقيم او تنصيص فيدخل الاغنياء تبعا للفقرا **فروع** اقرب وقف
صحيح وبانه اخير من يده ووارثه يعلم خلافه جاز الوقوف ولا تسمع دعوى وارثه
قضاء در وفي الوهبانية قوله ويبيطل اوقاف امرء بارتداده
فقال ارتداد منه لا وقف اجدر **فصل** يراعي شرط الواقف في اجارة
فلم يزد القيم بل القاضي لانه ولاية النظر لفقير وغايب وميت فلواهميل
الواقف مدتها قيل تطلق الزيادة للقيم وقيل تقيد بسنة مطلقا وبها اي
بالسنة يفتي في الدار وبثلاث سنين في الارض الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك
وهذا ما يختلف زمانا وموضعاً وفي الزاوية لاحتياج لذلك يعقد عقوداً فيكون
العقد الاول لازماً لانه ناجز والثاني لا لانه مضاف **قلت** لكن قال ابو
جعفر الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقود ذكره الكرماني في الباب
الثاس عشر واقرة قدرى افندي في الاجارة ويوجز باجر المثل
فلا يجوز بالاقل ولو هو المستحق قارى الهداية الانقضاء ليسر او اذا المر
يرغب فيها الا بالاقل اشباه فلورخص اجرة بعد العقد لا يفسخ العقد للزوم
الضرر ولو زاد اجرة على اجر مثله قيل يعقد ثانياً به على الاصح في الاشياء
لو زاد اجر مثله في نفسه بلا زيادة احد للمتولى فسخها به يفتي ومالم يفسخ
فله المسمى وقيل لا يعقد به ثانياً كزيادة واحد تعيناً فانها لا تقبل وسيجي
في الاجارة والمستاجر الاول او من غيره اذا قيل الزيادة والموقوف عليه
الغلة او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الامتولية
او اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه
في الغلة لا العين وهل يملك السكنى من يستحق الربع في الوهبانية لا وفي
شرحها للشرنبلالي والتحرير نعم والموقوف اذا اجره المتولى بدون اجر المثل
لزم المستاجر لا المتولى كما غلط فيه بعضهم تماماً اي تمام اجر المثل كالب
وكذا وصى خاتبة اجر متول صغيره بدونه فانه يلزم المستاجر تماماً اذ ليس
لكل منهما ولاية الحط والاسقاط وفي الاشياء عن القنية ان القاضي يامر
بالاستيجار باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكناً

ولاية النظر للقاضي

الموقوف عليه لا يملك
الاجارة

مع قدرته على الرفع للقاضي لا غرام عليه وانما هي على المستاجر اذا
ظفر الناظر بالساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه انتهى
فليحفظ **قلت** وقيد باجارة المتولى لما في غصب الاشياء او اجر الخاص
ما منفعه مضمونة من مال وقف او يتيم او معد فليست المستاجر المستاجر
المثل وعلى القاضي رد ما قبضه لا غير لتاويل العقد انتهى فليحفظ يفتي
بالضمان في غصب عقار الوقف وغصب منفعه او اتلافها كما لو سكن بلا
اذن او اسكنه المتولى بلا اجر كان على الساكن اجر المثل ولو غير معد للاستغلال
به يفتي صيانة للوقف وكذا منافع مال اليتيم در وكذا يفتي بكل ما هو
انفع للوقف فيما خلفت العلمانية حاوي القدسي ومتى قضى بالقيمة شري
بها عقار آخر فيكون وقفاً بدل الاول والذي تقبل فيه الشهادة حبة
بدون الدعوى اربعة عشر على ما في الاشياء منها الوقف لان حكمه التصديق
بالغلة وهو حق الله بقي لو الوقف على معينين هل تقبل بلا دعوى في الخاتبة
يلبغى لا اتفاقاً وفي شرح الوهبانية للشيخ حسن وهذا التفصيل هو المختار
وفي التاتارخانية ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوى فليحفظ **قلت**
لكن بحث فيه ابن الشحنة ووفق المص بقبولها مطلقاً لثبوت اصل الوقف
لما له للفقرا وباشراط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الخاتبة لو كانت
ثمة مستحق ولم يدفع له شيء من الغلة وتصرف كلها للفقرا **قلت**
ومفاده انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تسمع منه على المفتي به الامتولية كما جرت
فتدبر وفي الاشياء لنا شاهد حسنة في اربعة عشر وليس لنا مدع حسنة
الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والمفتي به
لا الامتولية فاذا لم تسمع دعواه فالاجنبى اولى انتهى وقد مر فتية ويشترط
في دعوى الوقف بيان الواقف ولو الوقف قد يما في الصحيح بزارية لئلا
يكون اثباتاً للمجهول وفي العمادية يقبل وتقبل فيه الشهادة على الشهادة
وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشبهة لا ثبات اصله وان صرحوا به اي
بالسمع في المختار ولو الوقف على معينين حفظاً للاوقاف القديمة عن
الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشبهة لا ثبات شرائطه في الاصح در
وغيرها لكن في المجتبى المختار قبولها على شرائط واعتمده في المراج واقرة
الشرنبلالي وقواه في الفتح بقولهم يسلك بمنقطع الثبوت الجمولة شرائطه
وعصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة انتهى وجوابه ان ذلك للمضروقة
والمدعى اعم بحج وبيان المصرف كقولهم على مسجد كذا من اصله لتوقف صحة
الوقف عليه فتقبل بالتسامع وبعض محققيه وكذا بعض الورثة ولا تات
لها كما في الاشياء **قلت** وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد الغرماء كالمسيح
فما مل وقالوا تقبل بينة الافلاس بغيبة المدعى وكذا بعض الاولياء للتساوي

الشهادة حسنة

يشترط بيان الواقف

منقطع الثبوت

يُلبت الاعتراض لكل كماله وكذا الامان والقود وولاية المطالبة بازالة الضرر
 العام عن طريق المسلمين والتتبع يقتضي عدم الحصر ثم انما ينتصب احد
 الورثة خصما عن الكل لو في دعوى دين لا عين مالم يكن بيده فليحفظ
 ينتصب خصما عن الكل اي اذا كان وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احد
 منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله وقيل لا ينتصب فلا يصح القضا
 الا بقدر ما في يد الحاضرين وهذا اي انتصاب بعضهم اذا كان اصل الوقف ثابتا
 والا فلا ينتصب احد المستحقين خصما وتامه في شرح الوهبانية اشترى
 المتولى بمال الوقف دارا للوقف لا لتلحق بالنازل الموقوفة ويجوز بيعها
 في الاصح لان الزوم كمالا كثيرا ولم يوجد ههنا مات المودن والامام ولم
 يستوفيا وطبقتهما من الوقف سقط لانه كالصله كالفاضي وقيل لا يسقط
 لانه كالأجرة كذا في الدرر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف ثمه وظاهره
 ترجيح الاول لحكاية الثاني بقبيل **قلت** قد جزم في البقية تلخيص
 القنية بانه يورث بخلاف رزق الفاضي كذا في وقف الاشياء ومغرم الزهر
 ولو على الامام دار وقف فلم يستوف الأجرة حتى مات ان أجرها المتولى
 سقط وان أجرها الامام لا عماديه اخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب
 قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باقى السنة فصار كالحزبية وموت الفاضلي
 قبل الحول ويحل للامام غلة باقى السنة لو فقير وكذا الحكم في طلبية العلم
 في المدارس دبر وتنظم ابن الشحنة الغيبة المنقطعة للمعلوم المقتضية الغزل ومنه
 وما ليس بدنه اذ لم يرد على ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر
 وقد طبقوا لا يأخذ السهم مطلقا **يا** مقدمضى فالحكم في الشرع يسفر
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصله الرحم
 اما بينهما فلا يستحق الغزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية وفي المنظومة المحيية
 لا تجز استنابة الفقيه لا ولا المدرس لعذر حصلا
 كذا في حكم ساير الارباب **يا** اوم يكن عذر فزا من باب
 والمتولى لو وقف اجرا **يا** لكنه في صكه ما ذكرنا
 من اى جهة تولى الوقفا **يا** ما جوز واذ لك حيث يلغى
 وشله الوصى اذ يختلف **يا** حكمها في ذاعلى ما يعرف
 بحج التقليد والنصب فقس **يا** كل الثمرات كيلا تلتبس
قلت لكن للسيوطي رسالة سماها الضمانية في جواز الاستنابة ونقل
 الاجماع على ذلك فليحفظ ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لو وصيه لقيامه
 مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شى خلا فاللثاني
 ولو جعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يخصه وتامه
 في الاسعاف فلو وجد كتابا وقف في كل اسم متول وتاريخ الثاني

متاخر اشترى كالحجر **فروع** طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر لانه
 مولى في يد التنفيذ **يا** ثم اذا مات المشروط له بعد موت الواقف ولم يوص
 الى احد فولاية النصب للقاضي اذ لا ولاية للمستحق الا بتولية كما مر وما دام
 يصلح احد للتولية من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب لانه
 اشفق ومن قصده نسبة الوقف اليهم اراد المتولى اقامه غيره بمقامه
 في حياته وصحته ان كان التقويض له بالشرط عاما صح ولا يملك عزله الا اذا
 كان الواقف جعل له التقويض والعزل والا فان فوض في صحته لا يصح وان
 في مرض موته صح ويلغى ان يكون له العزل والتقويض الى غيره كالا ايضا اشياء
 قال وسيلك عن ناظر معين بالشرط ثم بعده للحاكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم
 مات ينتقل للحاكم فاجبت ان فوض في صحته فنع وان في مرض موته لا مادام المفوض
 له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم بعده للقرافرح
 عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للقرافرح فاجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل
 الناظر مطلقا بديفتي ولم ار حكم عزله لمدرس وامام ولاها ولم يجعل ناظرا
 فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف
 او القاضي صح والا لا باع دارا ثم باعها المشتري من آخر ثم ادعى انى كنت وقفها
 او قال وقف على لم يصح فلا يحلف المشتري ولو اقام بينة او برزجة شرعية
 قبلت فيبطل البيع ويلزم اجر المثل فيدلا في الملك لو استحق على المعتمد فزانه
 وغيرها وليس للمشتري حبسه بالثمن بينة من الاستحقاق وهى احدى المسائل
 السبع المستثناة من قولهم من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه
 واعتمد في الفتح والبحر انه ادعى وقفا ملزوما محكوما بلزومه قبل والا لا
 وهو تفصيل حسن اعتمده المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول آخر
 الكتاب تبعا للكثر وغيره وفي العادة لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه
 الزيلعي قال وهو احوط في دعوى المنظومة المحيية وهذا في وقف هو حق الله
 اما لو كان على العباد لم يجوز **قلت** قد قدما قبولها مطلقا لثبوت اصله لماله
 للفقرا فتدبر وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه ويثبت ويبطل البيع الباقى
 للمسجد اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم
 اصلح ممن عينه الباقى صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على اولاد
 زيد ولا ولد له او على مكان هياه لبنا مسجد او مدرسة صح في الاصح وتصرف
 الغلة للفقرا الى ان يولد لزيد او يبنى المسجد عمادية زاده في النهر ويلغى انه
 لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس في غيرها
 لتعذر التدريس فيها ان تصرف العارية له لا للفقرا كما يقع في الروم
فروع مهمة حدثت للفتوى ارصد الامام ارضا على ساقية ليرف
 خراجها لكفها فاستغنى عنها خراب البلد فنقلها وكيل الامام لساقية هلى

ط
 باع دارا ثم ادعى وقفه

ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية بان الارصاد على الملك ارصاد على الملك
يعني يصح وجبيلد يلزم المرصد عليه اذ ارتها كما كانت لما في الحاوي الحوض
اذا خرب صرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر دار كبيرة فيها بيوت وقف
بينما منها على عتيقه فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتيقه قال الوقف
على العتيق هل يدخل من حصه بالبيت في الثاني اختلف الا فتا اخذ من
خلاف مذكور في الزخيرة لكن في الحاشية اوصى رجل بماله للفقراء بالمو
له محتاج هل يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح نعم استاجر دارا
موقوفة فيها اشجار ثمرة هل له الاكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم
ياكل لما في الحاوي القدسي غرس في المسجد اشجارا ثم ان غرس للسبيل فلكل مسلم
الاكل والاقتباع لصالح المسجد فلو لم شرط الواقف اى في المفهوم والدلالة ووجوب
العمل به فيجب عليه خدمة وظيفته وتركها لمن يعمل والا اثر سيما فيما يلزم
بتركها تعطيل الكل من النهر وفي الاشياء الجارية في الاوقاف لها شبه الاجرة
اى في زمن المباشرة والحل للاغتيا وشبه الصلة فلو مات او عزل لاستمر العمل
وشبه الصدقة لتصح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغتيا ابتداء ونحوه فيها يكره
اعطاء نصيب لفقير من وقف الفقراء الا اذا وقف على فقر قرابته اختيارا ومنه يعلم
حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء بعض العلماء الفقراء فيلحظ ليس للقاضي ان يقرر
وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا بالنظر على الوقف
ياجر مثله فنية يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه
وكان عالما تقيا ثم قال بعد هذين رقيتين والخطيب ملحق بالامام بل هو امام
الجمعة **قلت** واعتمده في المنظومة المحيية ونقل عن المبسوط ان السلطان
يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع فيعمل بامر
وان غاي شرط الواقف لان اصلها للبيت المال يصح تعليق التفرير في الظايف
فلو قال القاضي ان مات فلان او شغرت وظيفته كذا فقد قرر تركه في الوقف ليس
للقاضي عزل الناظر بمجرد شكايه المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي
الناظر اذا اجر انسانا فهرب ومال الوقف عليه لم يضمن ولو فرط في حشبه
الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستئانة على الوقف الا اذا احتيج اليها
لمصلحة الوقف كتنعيم وشرابذر فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بعد
منه يستدين بنفسه الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها
والاستئانة القرض او الشرائسية وهل للمتولى شرائع فري قيمته ثم
يبيعه للمارة ويكون الزبح على الوقف الجواب نعم اقربا من في يد غيره انها
وقف وكذا به ثم ملكها صادرة وقفا يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت
كتاب الوقف لكن في حق المقر خاتمة فلو اقر المشرط له الويع او النظر انه يستحقه
فلان دون صح وان جعله لغيره لا ويصح آخر الاقرار ولا يكفي صرف الناظر

مطل
الاصح الدخول

مطل
ثمار المسجد

مطل
الجامع شبه الاجرة

مطل
المرتبة من وقف الفقراء

مطل
لا يحل الاخذ للمقرر
الا بالنظر

مطل
يعمل بالمصافة

لثبوت استحقاقه بل لا بد من اثبات نفسه ويصح في دعوى ثبوت النسب
متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتاخر منهما عندنا لانه ناسخ الاول
الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا والى الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو
بثم فالى الاخير اتفاقا الكل من وقف الاشياء ونحوه في القاعدة التاسعة متى
وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم على ذكورهم واناثهم بالسوية
هو المختار المنقول عن الاخبار كما حققه مفتي دمشق يحيى بن المتقار في الرسالة
المرضية على الفريضة الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق
شرعي وقفية مكان وجب تقض البيع ولا اثم على البايع مع عدم علمه والمتولى
اجر مثله ولو بنى المشتري او غرس فذلك لم يفسك معها بالانقاع للوقف
وفي النزاية مغريا للجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد نقضه ان سلمه المشتري
للبايع وان اسكه لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق المبيع وانقطع ثبوته
فما كان في ذواوين القضاة اتبع والا فمن برهن على شئ حكم له به والاخرى للفقراء
ما لم يظهر وجه بطلانه بطريق شرعي فيعود ملك واقفه او وارثه او وليت
المال فلو وقفه السلطان عاما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح
لو شهد المتولى مع آخر يوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها
لا تلزم الحاشية في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجمال لو معروف بالامانة
ولو منها ما يجبره على التعيين شيئا فشيئا ولا يحبس بل يهدده ولو اتمه
بحلفه فنية **قلت** وقد سنا في الشركة ان الشريك والمضار والوصي والمتولى
لا يلزم بالتفصيل وان غرض قضاء ليس الا الوصول لسحت الحصول لو ادعى
المتولى الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افتى المنلا ابو السعود انه ان ادعى
الدفع من غلة الوقف في وقفه الاولاده واولاد اولاده قبل قوله فان ادعى
الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصا للبناء
في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف وهو
تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشياء **قلت**
ويصح في العارية مغريا لاخر زاده لو اجر القيم ثم عزل فقضى الاجرة
للمنصوب في الاصح وهل يملك المغرول بصادقة المستاجر على التغير قيل
نعم قال المص والذى ترجح عندي لا ليس للمتولى اخذ زيادة على ما قرر له
الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من فادعوا يد شرعية وعرفية
لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على
الراشئ غيب الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المصنف **قلت** لكن سيحى
في الوصايا ومرايضا ان للمتولى اجر مثل عمله فتنبيه لو وقف لفقر قرابته
لم يستحق مدعيها ولو وليا الصغير الابينة على فقيره وقرابته مع بيان جهتها
فاذا قضى له استحق من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سئل عن

مطل
الوصف يرجع للاخير

مطل
على الفريضة الشرعية

مطل
لو انقطع ثبوته

مطل
لو ادعى المتولى الدفع

مطل
ليس للمتولى اخذ زيادة

مطل
قضى له استحق من حين الوقف

بلفظ الجمع او على ولدي او لا ولدي ولو قال على اولادي ولكن ساهم
فان اقدم صرف نصيبه للفقراء ولو على امراته واولاده ثم ماتت لم يختص
بنصيبها اذ لم يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو قال على بنى
او على اخوتي دخل الاناث على الاوجه وعلى بناتي لا يدخل البنون ولو قال
على بنى وله بنات فقط او قال على بناتي وله بنون فالغلة للسالكين ويكون
وقفا سقطعا فان حدث ما ذكر عاد اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد
لدون نصف حول مطلق الغلة لا الاكثر الا اذا ولدت مبنته او ام ولده
المعتقة لدون سنتين لثبوت نسبه بل اهل ولجها فلو حمل فلا لاحتمال
علوقه بعد طلوع الغلة وتقسيم بينهم بالسوية ان لم يربط البطون وان
قال للذكر كانهن فكلما قال فلو وصية فمن ذكر مع الاناث وانثى مع الذكور
ويرجع سهمه للورثة لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم
ما يرجع للورثة ولو قال على ولدي ونسلي ابدا وكلما مات واحد منهم كان
نصيبه لنسله فالغلة للجميع ولده ونسله جميعهم وميتهم بالسوية ونصيب
الميت لولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولو قال وكل من مات منهم عن غير
نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه احدا وسكت عنه يكون راجعا
لاصل الغلة لا للفقراء مادام نسله باقيا والنسل اسم للولد وولده ابدا ولو
انثى وانعقب للولد وولده من الذكور اي دون الاناث الا ان يكون ازواجهن
من ولد ولده الذكور وآله وجنسه واهل بيته كل من يناسبه الى اقصى اب
له في الاسلام وهو الذي ادرك الاسلام اسلم اولا وقربته وارحامه وانسابه
كل من يناسبه اليه اقصى اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولده
اصلبه فانهم لا يسمون قرابة اتفاقا وكذا من علامتهم او سفل عندها خلافا
لمحمد فعد لهم منها وان قيد بفقراهم يعتبر الفقروقت وجود الغلة وهى
المجوز لاخذ الزكاة فلو تاخر صرفها سنتين لعارض فافتقر الغنى واستغنى
الفقر شارك المفتقر وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان الصلاة
انما تملك حقيقة بالقبض وطرو الغنى والموت لا يبطل ما استحقه واما من ولد
منهم لدون نصف حول بعد مجئ الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة
الغنى وقيل يستحق لان الفقير من الاشئ له والحمل لاشئ له ولو قيد بطلابهم
او بالاقرب فالاقرب او فالأخو او بمن جاووه منهم او بمن سكن مصر تقيد
الاستحقاق به عملا بشرطه وتامنه في الاساق **كتاب البيوع**
لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد
المعاملات ومناسبتة للوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك وهذا اليه فكانا
كبيط ومركب وجمع لكونه باعتبار كل من البيع والمبيع والتمن انواعا اربعة
نافذ وموقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بيع مطلق ومراجعة تولية

وضعية مساومة هو لغة مقابلة شئ بشئ مالا او لا بدليل وشروطه ثمن
نجس وهو من الاضرار ويستعمل بتعديا ومن للتاكيد او باللام يقال بعك
الشئ وبعث لك فمضى زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضى اي بلا
رضاه وشرعا مبادلة شئ مرغوب فيه بمثلته خرج غير المرغوب كتراب
وميتة ودم على وجه مفيد مخصوص اي بايجاب او تعاط فخرج التبع عن
الجابنين والهيئة بشرط العوض وخرج بمفيد بالا يفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم
استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشريكين حصته اياه بحصة الآخر
صير فيه ولا اجارة السكنى بالسكنى اشباه ويكون بقول وفعل اما القول
فالايجاب والقبول وهما ركنه وشرطه اهلية المتعاقدين ومحلها المال وحله
ثبوت الملك وحكمة نظام بقا المعاش والعالم وصفته مباح مكره حرام
واجب وثبوتها بالكتاب والسنة والاجماع والقياس فالاجاب هو ما
يذكر او لا من كلام احد العاقلين فالقبول ما يذكر ثانيا من الآخر سواء
كان بعث او اشترى الدال على التراضى قيد به اقتدا بالآية وبيانا للبيع الترضى
ولن الم يلزم بيع الكره وان انقصد ولم ينقصد مع الهزل لعدم الرضا بحكمه
معه هذا ويرد على التعريفين ما في التاخر خاينه لو خرجا معا مع البيع كاس في
القهستانى لو كانا معا لم ينقصد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشباه تكرار
الايجاب يبطل الاول الا في عتق وطلاق على مال وسجى في الصلح وفي المنطوق المحببة

- وكل عقد بعد عقد جردا • فابطل الثاني لانه سدى •
- فالصلح بعد الصلح اضحى بالهلا • كذا النكاح ما عدا مسأىلا •
- منها الشراء بعد الشراء صحوا • كذا كفالة على ما صرحوا •
- اذ المراد صاح في المحقق • منها اذ ازيادة التوثيق •

وهما عبارة عن كل لفظين يبان عن معنى التملك والتقليك ماضيين كبعث واشترى
او حالين كضارعين لم يقرنا بسرف والسين كايبيعك فيقول اشترى به واحدهما
ماضى والاخر حال ولكن لا يحتاج الاول الى بنية بخلاف الثاني فان نوى
الايجاب للحال صح على الاصح والا لا اذا استعملوه الحال كاهل خوارزم فكانا
وكايبيعك الآن لتمحضة الحال واما المتحضى للاستقبال فكانا امر لا يصح اصلا
الا امر اذا دل على الحال كحذه بكذا فقال اخذت او رضيت صح بطريق الاقتضا
فليحفظ رخص اضافته الى عضو صح اضافته العتق اليه كوجه وفرج والا لا يظهر
وبطن وكل ما دل على معنى بعث واشترى بخو قد فعلت ونعم وهاتين الثمن
وهو لك او عبدك او فذاك او خذه قبول لكن في الولو الجية ان بدا البايع
فقبل المشتري نعم لم ينقصد لانه ليس بتحقيق وبعبارة صح لانه جواب وفي
القنية نعم بعد الاستفهام كهل بعث منى بكذا بيع ان نقد الثمن لا ت
النقد دليل التحقيق ولو قال بعته فبلغه يا فلان فبلغه غيره جاز فليحفظ

كل ما لا يفيد الا يصح

ولا يتوقف شرط العقد فيه أي البيع على قبول غائب فلو قال بعت فلانا فالتا
 فبلغه فقبل لم يتعقد اتفاقا الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغها
 كما لا يتوقف في النكاح على الاظهر خلافا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة
 بخلاف الخلع والعتيق على مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه عيني نهائية
 واما الفعل فالتعاطي وهو التناول قاموس في خيس ونقيس خلافا للكرخي
 ولو التعاطي من احد الجانبين على الاصح فتح وبه يفتي فيض اذا لم يصرح
 معه مع التعاطي بعدم الرضى فلو دفع الدراهم واخذ البطاطين والبائع يقول
 اعطيتها به لم يتعقد كما لو كان بعد عقد فاسد خلاصه وبزازيه وصرح في
 البحر بان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد لا يتعقد بهما البيع قبل متاركة
 الفاسد ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك
 وتامه في الاشياء من الفوائد اذا بطل التضمن بطل التضمن والمبني على الفاسد
 فاسد وقيل لا بد في التعاطي من الاعطاء من الجانبين وعليه الاثر قاله الطرسوسي و
 اختاره البرزلي وافتي به الحلواني والتفتي الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن
 فتحرر ثلاثة اقوال وقد علمت المفتي به وحررنا في شرح الملتقى صحة الاقالة والاجاز
 والصرف بالتعاطي فليحفظ **فروع** ما يستجره الانسان من البياع اذا احاسبه
 على اتمانها بعد استهلاكها جاز استحسانا ببيع البراوات التي يكتبها الديوان
 على العمال الاصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك
 هنا اشباه وقنيه ومفاده انه يجوز للمشتري بيع جنه قبل قبضه من الشرف
 بخلاف الجندى تجر وتعيقه في النهر وافتى المص بطلان بيع الملكية لما في
 الاشياء بيع الدين انما يجوز من الديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتياض
 عن الحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف
 وفيها في آخر بحث تعارض العرف مع اللغة للذهب عدم اعتبار العرف الخاص
 لكن افتى كثير باعتباره وعليه فيفتي بجواز التزول عن الوظائف بمال وبلزوم
 خلو الحوائت فليس لرب الخافوت اخراجه ولا اجارتها لغيره ولو وقفا انتهى
 ملخصا وفي معين المفتي للمصنف معزيا للولول الحجة عمارة في ارض بيعت فان
 بنا واشجارا جاز وان كرايا او كرى انهار ونحوه مما هو لك بمال ولا بمعنى مال
 لم يجز انتهى **قلت** ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا
 جعلوه الان فراغا كالوظائف فليجرائها انتهى وسنذكره في بيع الوفا ويتعقد
 ايضا بلفظ واحد كما في بيع القاضي والوصي والاب من طفله وشرائه منه
 فانه لو فور شفقتة جعلت عبارة كعبارتين وتامه في الدرر واذا اوجب
 واحد قبل الآخر بايعا كان او مشريا في المجلس لان خيار القبول مقيد به كل
 المبيع بكل الثمن او ترك لئلا يلزم تفرق الصفقة الا اذا اعاد الايجاب والقبول
 او رضى الآخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالاخر اكمل وموزون والا لان

رضي الآخر لعدم جواز البيع بالخصه ابتداء كما حرره الواني او بين ثمن كل
 كقوله بعتها كل واحد بما يتيه فان لم يكن بلفظ بعت عند أبي يوسف ومحمد وهو
 المختار كما في الشريلا لية عن البرهان وما لم يقبل بطل الايجاب وان رجع الموجب
 قبل القبول او قام احدها وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح **نهر** وابن الطال
 فانه مجلس خيار الخيرة وكذا سائر التملكات فتح واذا وجد الزم البيع بلا
 خيار الا لعيب او روية خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذ
 الاحوال ثلاث قبل قبولها وبعده وبعدها واطلاق المتبايعين في الاول
 مجاز الاول وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالث حقيقة فيحمل عليه وشرط
 لصحته معرفة قدر مبيع وثمان ووصف ثمن كعصرى او دمشق غير مزار
 اليه لا يشترط ذلك في مشار اليه لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربويا قبل
 مجنسه او سلما اتفاقا او راس مال سلم لومكيلا او موزونا خلافا لما كان سيجي
فروع لو كان الثمن في صرة ولم يعرف ما فيها من خارج خبي ويسمى خيار الكمية
 لا خيار الروية لعدم ثبوته في النقود فتح وصح بثمن حال وهو الاصل
 وموجلا الى معلوم لئلا يفضي الى النزاع ولو باع مؤجلا صرف لشهر
 به يفتي ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلمدى
 الاقل والبينة فيهما للمشتري ولو في مضيه فالقول والبينة للمشتري ويبطل
 الاجل بموت المديون **فروع** باع بحال ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا
 كثير وز وحصاد صار مؤجلا منه له الف من ثمن مبيع فقال اعط كل
 شهر مائة فليس بتاجيل بزازيه عليه الف ثمن جعله ربه نجوما ان
 اخل بنجم حل الباقي فالامر كما شرطا ملتقط وهي كثيرة الوقوع **قلت** وما
 يكسر وقوعه ما لو شري بقطع راحية فكدت بضرب جديدة تجب قيمتها
 يوم البيع من الذهب لا غير اذا لا يمكن للحكام الحكم بمثلها لمنع السلطان منها
 ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها لم يغلب غشها فجدوها ورد بها
 سوا اجماعا اما ما غلب غشه ففيه الخلاف كما سيجي في فصل القرض فتنبه
 وبه اجاب سعدى قندي وهذا اذا بيع بثمن دين فلو بعين فسد فتح وبخلاف
 جنسه ولم يجعها قدر لما فيه من ربا النسبا كما سيجي في بابه والاجل ابتداءه
 من وقت التسليم ولو فيه خيار فسد سقوط الخيار عنده خاتيه والمشتري بثمن
 مؤجل الى سنة منكورة اجل سنة ثانية مذ تسلم لمنع البائع السلعة عن
 المشتري سنة الاجل المنكورة تحصيلها لقاعدة التاجيل فلو معينة او لم يمنع
 البائع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه والثمن السمي قدره لا وصفه
 ينصرف مطلقا الى غالب نقد البلد بلد العقد مجمع فتاوى لانه التعارف وان اختلف
 النقود مالية كذهب شريفي وبند في فسد العقد مع الاستواء رواجها الا اذا
 بين في المجلس لزوال الجهالة وصح بيع الطعام هو في عرف المتقدين اسم الحنطة

مطهر
 خيار الكمية

ودقيقها كيلا او جزافا مثلث الخيم معرب كزاف المجازفة اذا كان بخلاق
جنسه ولم يكن راس مال سلم لشرطية معرفته كما سيجي او كان بجنسه وهو
دون نصف صاع اذ لا راي فيه كما سيجي ومن المجازفة البيع بانما وحجر لا يعرف
قدره قيد فيها والمشتري الخيار فيها ثم وهذا اذا لم يحتمل الا انما النقصان
والحجر التفتت فان احتملها لم يحز كيبعه قدر ما يلا هذا البيت ولو
قدر ما يلا هذا الطشت جاز سراج وصح في ما سمي صاع في بيع صبرة
كل صاع يكذا مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة عليه وسمى خيار التكشف و
صح في الكل ان كملت في المجلس لزوال المقدس قبل تقريره ان سمي جملة قضاها
بلا خيار لو عند العقد وبه لو بعده في المجلس او بعده عندهما وبه يفتي فان رضى
هل يلزم البيع بلا رضى البائع الظاهر نعم ثم وفسد في الكل في بيع ثلثة بفتح
فتشد يد قطع الغنم وثوب كل شاة او ذراع لف ونشر بكذا وان علم عدد الغنم
في المجلس لم ينقلب صحيحا عنده على الاصح ولورضيا انقعد بالتعاطي ونظيره
البيع بالرقم سراج وكذا الحكم في كل معدود متفاوت كابل وبطيخ وكذا كل ما
في تبعية ضرر كصبيخ او ان بدايع ولو سمي عدد الغنم والذرع او جملة الثمن
صح اتفاقا والضابط لكلمة كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها فان لم تود للجها
فلا استغراق كيمين وتعليق والا فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا
كاجارة وكفالة واقرار والا فان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح في شئ عنده
والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاه فيهما في الكل بخلاف في النهى عن العيون
والشر بلالية عن البرهان والقهستان في عن المحيط وغيره ويقولها يفتي
تيسيرا وان باع صبرة على انها مائة ففتي بمائة درهم وهي اقل او اكثر اخذ
المشتري الاقل بحصته ان شاء او نسخ لتفرق الصفقة وكذا كل مكيل وموزو
ليس في تبعية ضرر وما زاد البائع لوقوع العقد على قدر معين وان باع
المذروع مثله على انه مائة ذراع مثلا اخذ المشتري الاقل بكل الثمن
او ترك الا اذا تبض المبيع او شاهده فلا خيار له لان اتفاقا الغرور ونهر واخذ
الاكثر بلا خيار للبائع لان الذرع وصف لتعيينه بالتبعية عند القدر والوصف
لا يقابل شئ من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله
وان قال في بيع المذروع كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بحصته لصيرورته
اصلا بافراده بذكر الثمن او ترك لتفرق الصفقة وكذا اخذ الاكثر كل ذراع
بدرهم او نسخ لدفع ضرر التزام الزايد وفسد بيع عشرة اذرع من مائة
ذراع من دار او حمام وصحاه وان لم يسم جملة على الصحيح لان ازالها بيدها
لا يفسد بيع عشرة اسهم من مائة سهم اتفاقا لشيوع السهم لا الذراع بقي
لو تراخيا على تعيين الاذرع في مكان لم اره ويبلغ انقلابه صحيحا لوني
المجلس ولو بعده فيبيع بالتعاطي ثم اشترى عددا من قيم ثيابا او غنما

خيار التكشف

ينبغي الغرور بالمشاهدة

جوهره على انه كذا فنقص او زاد فسد للجها له ولو اشترى ارضا على ان
فيها كذا خلا مشرنا فاذا واحدة فيها لا تفسد بغير كذا لو باع عدلا من
التياب او غنما واستثنى واحدا بغير عينه فسد ولو بيعت جاز البيع
خاتمه ولو بين ثمن كل من القيمي بان قال كل ثوب منه بكذا ونقص ثوب
صح البيع بقدره لعدم الجها له وخير لتفرق الصفقة وان زاد ثوبا
فسد للجها له الزايد ولو رد الزايد او غزله هل يحل له الباقي خلاف
اشترى ثوبا تتفاوت جوا به فلو لم تتفاوت كمر باس لم يحل له الزيادة
ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه ثم على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم اخذه بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار لان دفع واخذه
بتسعة في تسعة ونصف بخيار لتفرق الصفقة وقال محمد ياخذ في الاول
بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف به وهو اعدل الاقوال
بجى واقره المص وغيره قلت لكن صح القهستان وغيره قول الامام وعليه
المتون فعليه الفسخ **فصل** فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل
الاصل ان مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدتين احدها ما افاده بقوله
كل ما كان في الدار من البناء يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل بلا
ذكر وذكر الثانية بقوله او متصلا به تبعا لها دخل في بيعها يعني ان كل ما كان
متصلا بالبيع اتصال اقرار وهو ما وضع لا لأن يفصله البشر دخل تبعا
وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فان من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها
والا لا يدخل البناء والمفاتيح المتصلة اغلاقها كصبة وكيلون ولو من فضة
لا القفل لعدم اتصاله والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة والرحى لو
اسفلها مبينا والبكرة لا الدلو والحبل ما لم يقل بمراقفها في بيعها الى الدار وكذا
بستانها كما سيجي في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدور
لا القصاع وفي الحمار كافدان شراره من المزارعين واهل القرى والوزن للحرين
وتدخل تلادته عرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الاتان لا رضيعها ولا
به يفتي وتدخل ثياب عبد وجارية اى كسوة مثلها يعطيها هذه او غيرها
لاجلها الا ان سلمها او قبضها وسكت وتامة في الصيرفية ويدخل الشجر
في بيع الارض بلا ذكر قيد في المسيلتين فما لذكر اولى ثمرة كانت او لا بصغيرة
او كبيرة الا الياسنة لانها على شرف القلع فتح اذا كانت موضوعة فيها
كالبنا للقراد فلو فيها صغار تقلع زمن الربيع ان من اصلها تدخل وان
من وجه الارض لا تدخل الا بالشرط وتامة في شرح الوهبانية وفي القنية
شري كرم ما دخلت الوتايد المنصوبة في الارض وكذا الاعمدة المدفونة في
الارض التي عليها اغصان الكرم المسماة بارض الخليل بن كاسن الكرم
وفي النهى كلما دخل تبعا لا يقابل شئ من الثمن لكونه كالوصف وذكره المص

تدخل ثياب العبد

في باب الاستحقاق قبيل السلم ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية
الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح شرح مجمع ولا الثمر في بيع الشجر
بدون الشرط عبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد ان لا فرق وان هذا
الشرط غير مفسد وخصه بالثمر ابتعا القول عليه السلام الثمرة للبائع الا
ان يشترط المبتاع ويومر البائع بقطعها الزرع والثمر وتسليم المبيع الارض
والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم ينقد الثمن لم يوربه خاينه وان لم
يظهر صلاحه لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه
فادعا كما لو اوصى بنخل لرجل وعليه بسر حيث يحبس الورثة على قطع البسر
هو المختار من الرواية والولوية وما في الفصولين باع ارضا بدون الزرع
فهو للبائع باجر مثلها محمول على ما اذا رضى المشتري وهو من باع ثمرة بارزة
اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا ظهر صلاحها او لا صح في الاصح ولو برز
بعضها دون بعض الا يصح في ظاهر المذهب وصحة الشرط في الحلواني
بالجواز لو خانج التزويلي وبقطعها المشتري في الحال جبر عليه وان شرط
تسليمها على الاستحراق فسد البيع كشرط القطع على البائع حاوي وقيل قايله محمد
لا يفسد اذا تناهت الثمرة للتعارف فكان شرط يقتضيه العقد وبه يفتي
بحر عن الاسرار لكن في القهستاني عن المضرات انه على قولها الفتوى فتنبه
فيد با شرط الترك لان لو شراها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الزيادة
وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت لم يتصدق بشئ
وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة لبقا
الاذن ولو استاجر الارض لترك الزرع فسدت لجهالة المدة ولم تطب الزيادة
لمتنق الا بحر لم يناد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما حررناه في شرحه
والحيلة ان ياخذ الشجرة معاملة على ان له جزا من الف جزء وان يشتري اصول
الرتبة كالبادجنان واشجار البطيخ والخيار ليكون الحادث للمشتري في الزرع
الحديث يشتري الموجود ببعض الثمن ويستاجر الارض مدة معلومة
يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاشجار الموجود ويجل له البائع ما
يوجد فان خاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت في الاذن تكون ما ذونا
في الترك شتمني لمخصما جاز ايراد العقد عليه بافتراده صح استثنائه
منه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها اشباه ثم فرع
على هذه القاعدة بقوله فصح استثنائه فقير من صبرة وشاة معينة من
قطيع وارطال معلومة من بيع ثم تحلة لصحة ايراد العقد عليها
ولو اثمر على رؤس النخل على الظاهر كصحة بيع بر في سنبلة بغير سنبيل
البر لاحتمال الربا وبقلا وارز وسمسم في ثمرها وجوز ولو ز وفسق
في ثمرها الاول وهو الاعلى وعلى البائع اخراجه الا اذا باع بما فيه وهل له

مطل
حيلة شري الخضراوات

خيار رؤية الوجه نعم فتح وانما بطل بيع ما في ثمر وقطن وضرع من نوع
وحب ولبن لانه معدوم عرفا واجرة كيل وعد ووزن وذرع على بايع لانه
من تمام التسليم واجرة وزن ثمن ونقده وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة
على شتر الا اذا قبض البائع الثمن ثم تجايرده بعيب الزيادة **فروع** ظهر بعد نقد
الصرف ان الدراهم زيوف رد الاجرة وان وجد البعض فنقدته بغير اجارة
الزيادة واما الدلال فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرة على البائع وان سعى
بينهما او باع المالك بنفسه يعتبر العرف وتعامه في شرح الوهبانية ويسلم
الثمن اولاه في بيع سلعة بدنانير ودراهم ان احضر البائع السلعة وفي بيع
سلعة بمثلها او ثمن بمثلها سلم ما لم يكن احدهما ديناسا وسلم وثن مؤجل
ثمر التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط
في الاجناس شرطا ثالثا ان يقول خلعت بينك وبين المبيع فلو لم يقله او كان
بعيدا لم يصرف ايضا والناس عنه غافلون فانهم يشترطون قرية ويقررون بالتسليم
والقبض وهو لا يصح به القبض على الصحيح وكذا الهبة والصدقة خاينه وتامه
فيما علقناه على الملتقى وجده اي البائع الثمن زيوف ليس له استرداد السلعة
وجسمها به لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك كما لو وجدها رصاصا او
ستوفة او متحقا وكالمرتهن منه قبض بدل دراهمه الجياذ التي كانت
له على زيد زيوف على ظن انها جياذ ثم علم بانها زيوف يرد لها ويسترد
الجياذ ان كانت قائمة والا فلا يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند القبض
وقال ابو يوسف يرد مثل الزيوف ويرجع بالجياذ كالكوكات رصاصا
او ستوفة اشترى شيئا وقبضه ومات مفسلا قبل نقد الثمن فالبايع
اسوة للغرماء وقال الشافعي هو احق به كالمو لم يقبضه المشتري فان البائع
احق به احق به اتفاقا ولنا قوله عليه السلام اذ مات المشتري مفسلا فوجد البائع
متاعه بعينه فهو اسوة للغرماء شرح مجمع للعيني **فروع** باع نصف الزرع
بلا ارض ان باعه الاكابر لرب الارض جاز وبعبكسه لا الا اذا كان البذر من الاركار
فينبغي ان يجوز خاينه باع شجرا او كرم او ثمر لا يدخل الثمر وجنيد فيغار الشجر
الى الادراك فلو ادى المشتري اعارته خير البائع ان شأ بطل البيع او قطع الثمر جامع
الفصولين قال في الزهر ولا فرق يظهر بين المشتري والبائع والله تعالى اعلم

باب خيار الشرط وجه تقديمه مع بيان تقسيمه بين في الزهر
ثم الخيارات بلغت سبعة عشر الثلاثة المبوب لها وخيارات تعين وغيب
ونقد وكيفية واستحقاق وتغير برفعلى وكشف حال وخيانة مراجعة وتولية
وفوات وصف مرغوب فيه وتغير برصفقة بهلاك بعض مبيع واجازة عقد
الفضولي وظهور المبيع مستاجرا او موهونا اشباه من احكام الفسخ قال فيمنع
باقالة وتخالف فبلغت تسعة عشر سببا واغلبها ذكره المصنف من مائة الكتاب

صح شرطه للمبتاعين معا ولا أحدها ولو وصيا أو غيرهما ولو بعد العقد لا قبله
 تأخر خاتمه في مبيع كله أو بعضه كثلثه أو ربعه ولو فاسدا ولو اختلفا في شرطه
 فالقول لنا فيه على المذهب ثلاثة أيام أو أقل وفسد عند اطلاق أو تأييد لا الترفيد
 فلكل نسخه خلافا لهما غير أنه يجوز أن أجاز من له الخيار في الثلاثة فينقلب صحها
 على الظاهر وصح شرطه أيضا في لازم يحتمل الفسخ كزارعة ومعاملة واجارة وقسمة
 وصالح عن مال ولو بغير عينه وكتابة وخلع ورهن وعق على مال لو شرط لزوجة
 راضى وقن ونحوها ككفالة وحالة وأبنا وتسليم شفعة بعد الطلبين ووقف
 عند الثاني أشباهه وأقاله بزايه فهي ستة عشر في نكاح وطلاق وعيمين
 ونذر وصرف وسلم وأقرار والإقرار بعقد يقبله أشباهه ووكالة ووصية
 تهر فهي تسعة وقد كنت غيرت ما نظمت في الهر فقلت . . .
 . . . ياتي خيار الشرط في الاجارة . . . والبيع والائتراء والكفالة . . .
 . . . والرهن والعق وترك الشفعة . . . والصالح والخلع كزا والقسمة . . .
 . . . والوقف والحالة الاقاله . . . لا الصرف والاقرار والوكالة . . .
 . . . ولا النكاح والطلاق والسلم . . . نذر وإيمان فهذا يغتسم . . .
 فان اشترى شخص شيئا على أنه أي المشتري أن لم ينقد ثمنه الى ثلاثة أيام فلا
 بيع صح استحسانا خلافا لفرقو لم ينقد في الثلاثة فسد فنقد عتقه بعدها
 لو في يده فليحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة أيام لا يصح خلافا لمحمد فان فقد
 في الثلاثة جاز اتفاقا لان خيار التقدير الحق بخيار الشرط ولو ترك التفرع
 لكان أولى ولا يخرج مبيع عن ملك البايع مع خياره فقط اتفاقا فيها ملك على المشتري
 بقيمته أي بدله ليع المثلث اذا قبضه باذن البايع يوم قبضه كالمقبوض على سوم
 الشرافا نه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت هو ولو شرط المشتري
 عدم ضمانه بزايه ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا بامر بالسوم
 خاتمه واما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الرهن بالاقبل من قيمته
 ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم النكاح لانه بقيمتها
 تهر ويخرج عن ملكه أي البايع مع خيار المشتري فقط فذلك في يده بالثمن
 كتعيبه فيها بعيب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته في المسئلة الاولى وللبايع
 فسخ البيع واخذ نقصان القيمة لا المثلثي لشبهة الر باحدادى وضمنه في الثانية
 ولو يرتفع كرض فان زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لتعذر الرد
 ابن كمال ولا يملك المشتري خلافا لهما لا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي
 لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك والثاني موجود ههنا ويلزمك اجتماع البدلين
 والعود على موضوعه بالنقض بشرا قريبه ولا يخرج شئ منهما أي من بيع
 وضمن من ملك بايع ومشتري عن ماله اتفاقا اذا كان الخيار لهما وإيهما فسخ
 في المدة انفسخ البيع وإيهما أجاز بطل خياره فقط وهذا الخلاف تظهر ثمرة

المقبوض على السوم

في عشر مسائل جمعها العيني في قوله استحق عزك فحمه الالف من الامة لو شرها
 بخيار وهي زوجته بقى النكاح والسبي من الاستبرأ فخصها في المدة لا يعتبر استبرأ
 والخامس المحرم فلا يعتق محرمه والقاف من القربان لنكوحه الشرعية فله
 رد لها الا اذا نقصها به والعين من الوديعه عند بايعه فله ملك على البايع لارتفاع
 القبض بالرد لعدم الملك والزاي من الزوجة المشترية لو ولدت في المدة في يد
 البايع لم تصرام ولدت في يد المشتري لزمه العقد لان الولادة عيب درر
 وابن كمال وفي البحر عن الخاتمة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا
 ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره واقره المصنف والكاف من الكسب للعبد
 في المدة فهو للبايع بعد الفسخ والقاف من الفسخ لبيع الامة فلا استبرأ على
 البايع والخامس من الخمر فلو شره دمي من مثله بالخيار فاسلم احدهما فهو
 للبايع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال اسلم المشتري والميم
 من الماذون لو ابراه البايع عن الثمن صح استحسانا وبقي خياره لانه يلي عدم
 التملك كل ذلك عنده خلافا لهما **قلت** وزيد على ذلك مسائل منها التعليق
 كان ملكته فهو حر فشره بخيار لم يعتق واستدامة السكنى باجارة او اعارة
 ليس باختيار وصيد شره بخيار فاحرم بطل البيع والزوايد الحادثة في
 المدة بعد الفسخ للبايع والعصير في بيع سلبين لو تخمر في المدة فسد خلافا
 لهما فينبغي ان يؤمر لها لفظ تنصدر ويضم لرهن الرمز ولم اره لاحد فليحفظ
 اجاز من له الخيار ولو اجنبيا صح ولو مع جهل صاحبه اجماعا الا ان يكون
 الخيار لهما وفسخ احدهما فليس للآخر الاجازة لان المفسوخ لا تلحقه الاجازة
 فان فسخ بالقول لا يصح الا اذا علم الاخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والحيلة
 ان يستوثق بكفيل مخافة الغيبة او يرفع الامر للحاكم لينصب من يرد عليه
 عيني قيدنا بالقول لصحته بالفصل بلا علمه اتفاقا كما افاده بقوله وتسم
 العقد بموته ولا يخلفه كخيار روية وتعزير ونقد لان الاوصاف لا تورث
 واما خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيختلف الوارث
 فيها لانه يورث خياره درر فليحفظ ومضى المدة فلن لم يعلم لمرض
 او غما والاعتناق ولو بعضه وتوابعه وكذا كل تصرف لا ينفذ او لا يحل
 الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح ونظر الى فرج داخل بشرة
 والقول لمنكر الشهوة فتح ومفاده انه لو شرها بالخيار على انها بكر فوطئها
 ليعلم انها بكر ام لا كان اجازة ولو وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا
 العيب تهر وسيجي في بابيه ولو فعل البايع ذلك كان فسخا وطلب الشفعة
 وان لم ياخذها معراج بها أي بدار فيها خيار الشرط بخلاف خيار روية
 وعيب معراج من المشتري اذا كان الخيار له لانه دليل الاجازة ولو شرط
 المشتري او البايع كما يفيد كلام الدرر وبه جزم البهسي الخيار لغيره عاقدا

كان او غيره بشيء صحيح استحقاقا وثبت الخيار لهما فان اجاز احدهما من
التائب والمستنيب او نقض صح ان وافقه الآخر فان اجاز احدهما وعكس الآخر
فالاسبق اولى لعدم المزامم ولو كانا معا فالفسخ اخذ في الاصح زيلعي لان الجواز
يفسخ والمفسوخ لا يجاز واعترض بانه يجاز لما في المبسوط لو تفا سحائمه تراصيا
على فسخ الفسخ وعلى اعادة العقد بينهما جاز اذ فسخ الفسخ اجازة واجيب
بمنع كونه اجازة بل بيع ابتدأ باع عبيدين على انه بالخيار في احدهما ان فصل
ثمن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار صح البيع للمعلم بالبيع والتمن والا
يعين ولا يفصل او عين فقط او فصل فقط لا يصح لجهالة المبيع والتمن
او احدهما وكذا لو كان الخيار للمشتري تتاق ايضا الانواع الاربعة فروع وكله
بييع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجز ولو كله بالشرط والحالة هذه نفذ
على الوكيل والفرق ان الشراشي لم ينفذ على الامر وينفذ على المامور بخلاف
البيع فتح وسيجي في الفضولي والوكالة فيلحفظ صح خيار التعيين في القيمة
لان التليات لعدم تفاوتها ولو للبائع في الاصح كافي لانه قد يربح قيميا ويقبضه
وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فست الحاجة اليه ثم فسادون الاربعة
لان دفاع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردى ووسط ومدة كخيار الشرط
ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح ولو اشترى شيئا على انهما بالخيار
فرضى احدهما بالبيع صريحا او دلالة لا يردده الاخر بل بطل خياره خلافا
لها وكذا الخلاف في خيار الروية والعيب فليس لاحدهما الرد بعد روية
الآخر اورضاه بالعيب خلافا لهما لضرر البائع بعيب الشئ كما يلزم
البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار لهما
للبياعين فرضى احدهما دون الآخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة او ردا
خلافا لهما مجمع اشترى عبدا بشرط خبزه او كتبه اي حرفته كذلك
قطعه بخلافه بان لم يوجد معه ادنى ما ينطلق عليه اسم الكتابة والخبز
اخذه بكل الثمن ان شاء او ترك لغوات الوصف المرغوب فيه لو ادعى المشتري
انه ليس كذلك لم يجز على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الخوف اختيار
ولو امتنع الرد بسبب ما قوم كاتبا وغير كاتب ورجع بالتفاوت في الاصح
بخلاف شرايه شاة على انها حامل او تحلب كذا رطلا او يخبز كذا صاعا
او يكتب كذا قدر فسد لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب
اوليون جاز لانه وصف والقول للمكسر لو اختلفا في شرط الخيار على
الظاهر كما في دعوى الاجل والمضي والاجازة والزيادة اشترى جارية
بالخيار فزدها بغيرها بدلها قايلا بانها المشتراة فقال البائع ليست هي ولا
بينه له بالقول للمشتري بيمينه وجاز للبياع وطهرها درر وانعقد بيعا
بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فيلحفظ ولو قال البائع عنده كان

يجوز ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري لان الاصل عدم الخبز والكتابة
ابتداء وكان الظاهر شاهدا له ولو اشترى من غير اشتراط كتبه وخبزه وكان
يجوز ذلك ففسيه في يد البائع رده عليه لتعذر المبيع قبل قبضه زيلعي
قال ولو اختار اخذه بكل الثمن لما شتر ان الاوصاف لا يقابلها شئ
من الثمن فروع باع داره بما فيها من الجذوع والابواب والخشب والتخل
فاذا اليس فيها شئ من ذلك لا خيار للمشتري شري دارا على ان بناها حجر
فاذا هوى لبن او ارضاعا على ان شجرها كلها ثمرة فاذا واحدة منها لا تتمر
او ثوب على انه مصبوع فاذا هوى بن عفران فسد ولو على ابنها بغلة مثلا
فاذا هوى بخل جاز وخير وبجسه جاز بل خيار لكونه على صفة خير
من المشروط مجتبي فيلحفظ الضابط بالبيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين
موصفا مذكورة في الاشياء بشرط انها مغنية ان للمشتري لا يفسد وان
للمرغبة فسد بدائع ولو بشرط جعلها ان الشرط من المشتري فسد وان
من البائع جاز لان جعلها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد
يرغبون في شرا الاما للاولاد فسد خاتمه ولو بشرط انها ذات لبن
جاز على الأكثر قلت والضابط للاوصاف ان كل وصف لا غر فيه
فاشترطه جاز لا ما فيه غرر الا ان لا يرغب فيه وفي الحائنة في فصل
الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الغرر والله اعلم
باب خيار الرؤية من اضافة المسبب الى السبب
وما قيل من اضافة الشئ الى شرطه ظاهر لما سيجي ان له الرد قبل الروية
هو يثبت في اربعة مواضع الشرا للاعيان والاجارة والقسمة والصلح
عن دعوى المال على شئ بعينه لان كلا منها معاوضة فليس في ديون
القود وعقود لا تنفسخ بالفسخ خيار الروية فتح صح الشرا والبيع لما يراه
والاشارة اليه اي المبيع او الى مكانه شرط الجواز فلم يشتر ذلك لم يجز اجماعا
فتح وتجرى وفي حاشية اخي زاده الاصح الجواز وله اي للمشتري ان يريه
اذا رآه الا اذا حمله البائع لبنت المشتري فلا يردده اذا عاده الى البائع بئناه
وان رضى بالقول قبله اي قبل ان يراه لان خياره معلق بالروية بالنص ولا
وجود للمعلق قبل الشرط ولو فسخه قبلها قبل الروية صح فسخه في الاصح تجزى
لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منبر ما ويثبت الخيار للروية
مطلقا غير موقت بمره هو الاصح عنانية لاطلاق النص ما لم يوجد مبطله
وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومقيد الرضا بعد الروية لا قبلها درر
فله الاخذ بالشفقة ثم رد الاول بالروية درر من خيار الشرط فيلحفظ
ويشترط لفسخه علم البائع بالفسخ خوف الضرر ولا خيار للبائع ما لم يسه
في الاصح ولكي روية ما يودن بالمقصود كوجه صبرة وديق ووجه

لا ينفق الغرر بالعيان

دابة تركب وكفلها ايضا في الاصح وروية ظاهر ثوب مطوي وقال
زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعينات قاله المصنوع وداخل
دار وقال زفر لا بد من روية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى
جوهرة وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان وكفي
حبس شاة لحم ونظر جميع جسد شاة ختية للدر والنسل مع ضربها ظهر
وضوح بقرة حلوب وناقلة لانه المقصود جوهرة وكفي ذوق مطعوم
وشم مشعوم لا خارج دار وصحتها على المفتي به كما مر او روية دهن
في زجاج لوجود الحابل وكفي روية وكيل فيض وكيل بشر لا روية رسول
المشتري ويباينه في الدرر وصح عقد الاعي ولو لغيره وهو كالبعير الا
اثنى عشر مسئلة مذكورة في الاشباه وسقط خياره بحبس مبيع وشم
وذوقه فيما يعرف بذلك ووصف عقار وشجر وعبد وكذا كل ما لا
يعرف بحبس وشم وذوق حدادي او بنظر وكيله ولو ابصر بعد ذلك
فلا خيار له هذا كله اذا وجدت المذكورات كشم الاعي وكذا روية البصير
وجه البصرة ونحوها ثم قبل شرايه ولو بعده ثبت له الخيار بها اي
بالمذكورات لانها مسقطه كاعط فيه بعضهم فيمتد خياره في جميع عمره
على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضاء من قول او فعل او يتعيب
او يهلك بعضه عنده ولو قبل الروية ولو اذت لالا كان يزرعها قبل
الروية فزرعها بطل لان فعله بامره كفعله عيني ولو شري نافحة مسك
فاخرج المسك منها لم يرد خيار روية ولا عيب لان الاخراج يدخل
عليه عيبا ظاهرا ثم راي احد ثوبين فاشترى اهما ثم راي الاخر
فله رد اهما ان شاء لارادة الآخر وحده لتفريق الصفقة ولو اشترى ما
راى حال كونه قاصدا لشرايه عند رويته فلوراه لا قصد شرا ثم شراه
قيل له الخيار ظهري به ووجهه ظاهر لانه لا يتامل التامل المفيد بحس
قال المصنوع ولقوة مدركه عولنا عليه عالما بانه مرئيه السابق وقت
الشرا فلولا يعلم به خير لعدم الرضاء رد فلا خيار له الا اذا تغير
فيخير راي ثيا با فرغ البايع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه
فله الخيار وكذا لو كانا ملفوفين وثنهما متفاوت لانه ربما يكون الاردي
بالاكثر ولو سمي لكل واحد من الثياب عشرة لا خيار له لان الثمن لما لم يختلف
استويا في الاوصاف يحس والقول للبايع بيمينه اذا اختلفا في التغير
هذا الوالدة قريية وان بعيدة فالقول للمشتري عملا بالظاهر وفي الظهري
الشهر فما فوقه بعيد وفي الفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان القول
للمشتري بيمينه لو اختلفا في اصل الروية لانه منكر الروية وكذا لو انكر
البايع كون المردود مبيعا في بيع بات وفيه خيار بشرط او روية فالقول

للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والفرق ان المشتري ينقرد
بالصفحة في الاول لا الاخر اشترى عدلا من متاع لم يره وباع او لبس
ثم منه ثوبا بعد القبض او ذهب وسلم ردة بخيار عيب لا بخيار روية او
شرط الاصل ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام لا قبله
فخيار الشرط والروية يمنعان تمامها وخيار العيب يمنعه قبل القبض لا بعده
وهل يعود خيار الروية بعد سقوطه عن الثاني لا الخيار بشرط وصحة قاضي
خان وغيره **فروع** شري شيئا لم يره ليس للبايع مطالبة بالثمن قبل
الروية ولو تباعا عينا بعين فلها الخيار تجنبي شري جارية بعبد والف
فتقا بضا ثم رد بايع الجارية العبد بخيار روية لم يبطل البيع في الجارية بحصة
الالف ظهريه لاسرانه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعة ولا يكون للمشتري خيار
روية فالجيلة ان يقر بثوب الانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له
يستحق الثوب المقرب فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة وهو لا يجوز
الا في الشفعة ولو الجية شري شيئين وباحدهما عيب ان قبضها له رد العيب
والالا لما مر **باب خيار العيب** هو لغة ما يخلو عنه اصل
الفطرة السليمة وشرا ما افاده بقوله من وجد بمشريه ما ينقص الثمن ولو سئل
جوهرة عند التجار المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصنعة قاله المصنوع
اخذه بكل الثمن او رده ما لم يتعين اسأله كحلا لين فاحرما واو احدهما
وفي المحيط وصي او وكيل او عبد ما ذون شري شيئا بالف وقيمه ثلاثة
الاف لم يرد بعيب للاضرار بيمين وموكل ومولى بخلاف خيار الشرط
والرؤية اشباه وفي الهر وبيع الرجوع بالنقصان كوارث شري من
التركة كفنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكن اجنبي لا يرجع وهذه
احدى ست مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في البرازية وذكرنا
في شرحنا الملتقى مغزيا للفتية انه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالثمن
كالاباق الا اذا ابق من المشتري الى البايع في البلدة ولم يخفف عنده فانه ليس
بعيب واختلف في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة البايع
بالثمن قبل عوده من الاباق ابن ملك وفتية والبول في الفرس والسرقة
الا اذا سرق شيئا لالا كل من المولى او يسير كفس وفسلين ولو سرق عند
المشتري ايضا فقطع رجوع بربع الثمن لقطعه بالسرقتين جميعا ولو رضى
البايع باخذه رجوع بثلاثة ارباع ثمنه عيني وكلها تختلف صغرا
اي مع التمين وقد روه بخمس نيتي او ان ياكل ويلبس وحده وتامه في
الجوهرة فلولا ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك وكبر لانها في
الصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب وفي الكبر لسوء اختيار ودا
باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت اباقه عند بايع ثم مشري به

كلاهما في صفه او كبره له الرد لا تخاد السبب وعند الاختلاف لا كونه
 عيبا حادنا كعبد حم عند بايعه ثم حرم عند مشتريه ان من نوعه له رده
 والا لا عيب يبقى لو وجده يبطل ثم تعيب حتى يرجع بالنقصان ثم يبلغ هل
 للبايع ان يسترد النقصان لزان ذلك المانع العيب بالبلوغ ينبغي نعم
 فتح والجنون هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويع وبه
 علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ
 درر وهو لا يختلف بها لا تخاد سببه بخلاف ما مر وقيل يختلف عيني
 ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودة عند المشتري في الاصح والا فلا
 رد الا في ثلاث ذنبا الجارية والتولد من الزنا والولادة فتح قلت لكن
 في البرازية الولادة ليست بعيب الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى
 واعتده في النهر وفيه الجبل عيب في بنات آدم لا في البهائم والجنام
 والبرص والعنق والعمور والحول والصمم والخرس والقروح والامراض عيوب
 وكذا الادور وهو استفاخ الانثيين والعنق والحصى عيب واذا اشترى
 على انه خصى فوجده فخلافه لا خيار له جوهره والخنزير نتن الفم والذفر
 نتن الابط وكذا نتن الانف بزازه والزنا والتولد منه كلها عيب
 فيها لا فيه ولو امرد في الاصح خلاصه الا ان يفحش الاولان فيه بحيث يمنع
 القرب من المولى او يكون الزنا عادة له بان يتكرر اكثر من مرتين واللوامة
 بها عيب مطلقا وبه ان مجانا لانه دليل الابنة وان باجر لا قنيه وفيها
 شري حمارا تغلوه الحماران طواع فعيب والا لا واما التخنث بلبس صوت
 وتكسر مشي فان كثر رد لان قل بزازه والكفر باقسامه وكذا الرقص
 والاعتزال يحرم جثا عيب فيهما ولو المشتري ذميا سراج وعدم الحيض
 لبنت سبعة عشر وعندها خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه
 تناول البايع قبل القبض وبعده هو الصحيح ملتقى ولا تسمع في اقل من
 ثلاثة اشهر عند الثاني والاستحاضة والسعال القديم لا المعتاد
 والدين الذي يطالب به في الحال لا المؤجل لعقته فانه ليس بعيب كما نقله
 مسكين عن الزخيرة لكن عيب الكمال وعنده بنقصان ولاية وميراثه والشعر
 والماء في العين وكذا كل مرض فيها فهو عيب معراج كسيل وحوص وكثرة
 دمع والثول بثلثة كزنبور يثر صغار صلب مستدير على صور شتى
 جمعه ثاليل فاموس وقيدته بالكثرة بعض شرائع الهداية وكذا الكي عيب
 لو عن داء والا لا وقطع الا صبيغ عيب والا صبيغان عيبان والا صبيغ مع
 الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل بيساره فقط الا ان يعمل باليمين
 ايضا كعمر ابن الخطاب رضي الله عنه والشيب وشرب الخمر جهرا وقمار
 ان عد عيبا وعدم ختانها لو كبيرين مولدين وعدم تهق حمار وقلة

تعريف العقل

الجبل عيب في بناء آدم

اكل دواب ونكاح وكذب وغيمة وترك صلاة لكن في القينة تركها
 في العبد لا يوجب الرد وفيها الوظهر ان الدار مشنومة ينبغي ان يتمكن من
 الرد لان الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة الحبيبة والخال عيب لو على الذقن
 او الشفة لا الخد والعيوب كثيرة برانا الله منها حدث عيب آخر عند
 المشتري بغير فعل البايع فلو به بعد القبض رجع بحصته في الثمن ووجب
 الارش واما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البايع
 على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبايع والبينة للمشتري ولا يرد
 جبرا ماله حمل وموتة الا في بلد العقد يحرم رجع بنقصانه الا فيما استثنى
 ومنه ما لو شراه تولية او خاطه لطفلة ذيلعي او رضى به البايع جوهره ولد
 الرد برضى البايع الا المانع عيب او زيادة كان اشترى ثوبا فقطعه
 فاطلع على عيب قديم رجع به اي بنقصانه لتعذر الرد بالقطع فان
 قبله البايع لذلك له ذلك لانه اسقط حقه ولو اشترى بغير افخره
 فوجد امعاء فاسدا لا يرجع لان ساد ماله منه كالا يرجع لو باع المشتري
 الثوب كله او بعضه او وجهه بعد القطع جواز رده مقطوعا لا مخطئا
 كما افاده بقوله فلو قطعه المشتري وخاطه او صبغه باي صبغ كان عيني
 اولت السوق بسمن او خبز الدقيق او غرس او بني ثم اطلع على عيب
 رجع بنقصانه لامتناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربا
 حتى لو تراصيا على الرد لا يقضي القاضي به درر وابن كمال كما يرجع لو
 باعه اي الممتنع رده في هذه الصور بعد روية العيب قبل الرضى به
 صريحا او دلالة او مات العبد المراد هلاك المبيع عند المشتري او اعتقه
 او دس او استولد او اوقف قبل علمه بعيبه او كان المبيع طعاما فاكله
 او بعضه او اطعمه عبده او مدينه او ام ولده او لبس الثوب حتى تخرق
 فانه يرجع بالنقصان استحانا عندهما وعليه الفتوى يحرم وعنها يرد
 ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى اختيار وفهستاني ولو
 كان في وعائين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن كمال وابن ملك
 وسيجي **قلت** فعلى ما في الاختيار والقهستاني يتزوج القياس
 فتنبه ولو اعتقه على مال او كاتبه او قتله او ابى او اطعمه طفلة او امرأة
 او مكاتبه او ضيفه محبتي بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره المص تبعا
 للعيني في الرمن لكن ذكر في المجمع في الجميع قبل الرؤية واقره شراحه حتى
 العيني فيفيد البعدية بالا ولوية فتنبه لا يرجع بشئ لامتناع الرد
 بفعله والا صل ان كل موضع البايع اخذه معيبا لا يرجع باخره جده عن
 ملكه والارجع اختيار وفيه الفتوى على قولها في الاكل واقره القهستاني
 شري نحو بيض ويطبخ كجوز وقتا فله فوجده فاسدا ينتفع به

تعريف العقل
بينة المشتري تقدم

ولو علقا للدواب فله ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه بقضائه
الا اذا رضى البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده وان لم ينتفع به
اصلا فله كل الثمن لبطان البيع ولو وجد اكثر فاسدا جاز بحصته
عندها تهر وفي المجتبى لو كان سمنا ذابا فاكله ثم اقر بايعة بوقوع فارة
فيه رجع بنقصان العيب عندها وبه يفتى باع ما اشتراه فرد المشتري
الثاني عليه بعيب رده على بايعة لو رده عليه بقضا لانه فسخ مالم يحدث به
عيب آخر عنده فيرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه فلو قبله رده مطلقا
في غير العقار كالد بخيار سوية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاعه
على العيب فلو بعده فللرد مطلقا بخير وهذا في غير النقدين لعدم تعيينهما
فله الرد مطلقا شرح مجمع ولو رده برضاه بلا قضا لا وان لم يحدث مثله
في الاصح لانه اذ ادعى عيبا موجبا لفسخ او حط ثمن بعد قبضه المبيع
لم يجبر المشتري على دفع الثمن للبايع بل يبرهن المشتري لاثبات العيب
او يحلف بايعة على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود وان ادعى غيبة شهوده
دفع الثمن ان حلف بايعة ولو قال احضروني الى ثلاثة ايام اجله ولو قال
لا يبينه لي خلفه ثم اقر بها تقبل خلافا لهما فتح ولزم العيب بنبوله اي
البايع عن الحلف ادعى المشتري اباقا وخوفا ما يشترط لرده وجود العيب
عندها كبول وسرقة وجنون لم يحلف بايعة اذا انكر قيامه للحال حتى
يبرهن المشتري انه قد ابقى عنده فان برهن حلف بايعة عندها بالله ما
ابق وما سرق وما جنى قط وفي الكيس بالله ما ابقى مذ بلغ مبلغ الرجال
لاختلافه صغرا وكبرا واعلم ان العيوب انواع خفي كالباق وعلم حكمه
وظاهر كعود وصم واصبع زائدة او ناقصة فيقبض بالرد بلا يمين للتيقن
به اذا لم يدع الرضى به وما لا يعرفه الا اطبا لكبد فيكفي قول عدل ولا ثبانه
عند بايعة عدلين وما لا يعرفه الا النساء كرتق فيكفي قول الواحدة ثم يحلف
البايع عيني قلت وبقي خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح
قاضي خان شري جارية وادعى انها خنتي حلف البايع استحقيق بعقل لمبيع
فان كان استحقا فله قبل القبض للكل خير في الكل لتفرق الصفقة وان
بعده خير في العيني لا في غيره لان تبعض القيمي عيب لا المثل كالمسيحي وان
شري شيين فقبض احدهما دون الآخر فحكمه حكم ما قبل قبضهما فلو استحقيق
او تعيب احدهما خير وهو خيار العيب بعد روية العيب على التراخي على
المعتد وما في الحاي غريب بخير فلو خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم فله
الرد مالم يوجد بطله كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة لو لم يجد البايع حتى
هلك رجع بالنقصان واللبس والركوب والمداواة له وبه عيني رضى
بالعيب الذي يدويه فقط مالم ينقصه بر جندى وكذا كل نفي درصنا

طلب العيوب انواع

بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع الا الدراهم اذا
وجد هان يوقا فعرضا على البيع فليس برضا كعرض ثوب على خياط لينظر
ايكفيه ام لا او عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البايع اتبعه قال نعم
لزم ولو قال لا لا لان نعم عرض على البيع ولا تقرب لك الله بوازيه لا يكون رضا
الركوب للرد على البايع او لشرا العلف لها او للسقي والحال ان المشتري لا بد له
منه اي الركوب لعجز او صعوبة وهل هو قيد للاخيرين او الثلاثة استظهر
البر جندى الثاني واعتمد المص تبعا للدرر والبحر والشمي وغيرهم الاول
ولو قال البايع ركبها لحا حثك وقال المشتري بل لاردها فاقول للمشتري بخير
وفي الفتح وجد بها عيبا في السفر فحملها فهو عذر اختلفا بعد التقابض في
عدد المبيع واحدا ام متعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد وفي عدد المقبوض
فالقول للمشتري لانه قابض والقول للمقبض مطلقا قدرا او صفة او تعيينا
فلو جال يرد به بخيار شرط او روية فقال البايع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في
تعيينته ولو جال يرد به بخيار عيب فالقول للبايع كالاو اختلفا في طول المبيع وعرضه
فتح اشترى عشرين او شيئين ينتفع باحدهما وحده صفقة واحدة وقبض
احدهما ووجد به او بالآخر عيبا لم يعلم بما لا بعد القبض اخذها او ردها
ولو قبضها رد للعيب بحصته سالما وحده لجواز التفرق بعد التمام كالمقبض
كيليا او زنيا او زوجي خف وخو كزوجي ثور الف احدهما الآخر بحيث
لا يعمل بدونه ووجد بعضه عيبا فان له رده كله واخذه بعيبه لانه كشي واحد
ولو في وعائين على الاظهر عنايته وهو الاصح برهان اشترى جارية فوطيها او
قبلها او سها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا ولو تبيا خلافا للشافعي
واحدا ولنا انه استوفى ماها وهو جزوها ولو الواطي للزوجها ان تباردها
وان بكرة لا بخير ورجع بالنقصان لامتناع الرد وفي المنظومة المحيية لو شرط
بكارتها فبانت ثيبا لم يرد لها بل يرجع باربعين درهما نقصان هذا العيب
وفي الحاوي وللتنقطة الثبوتية ليست يعيب الا اذا شرط البكارة فيرد لها لعدم
المشروط الا اذا قبلها البايع لان الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع ويعود
الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث لعود المنوع بزوال المانع
درر فيرد المبيع مع النقصان على الواجب تهر ظهر عيب بمشتري البايع
الغائب واثبته عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على
المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بايعة لان القضا على الغائب بلا
خصم ينفذ على الاظهر درر قتل العبد المقبوض او قطع بسبب كان عند
البايع كقتل اوردة رد المقطوع او امسكه ورجع بنصف ثمنه مجمع واخذ
ثمهما اي ثمن المقتوع والمقتول ولو تداولته الا يدرى فقطع عند الاخير
او قتل رجع الباعة بعضهم على بعض فان علموا بذلك لكونه كالاستحقاق

طلب وطى الزوج والسيد

طلب القضا على الغائب

لا كالحبيب خلا فاما ما وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسع خلافا
 للشافعي لان البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم افضائه
 الى المنازعة ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد
 بعيب وخصه محمد وما لك بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال مما يحدث
 صح عند الثاني وفسد عند الثالث نهى ابراه من كل دأفه هو على المرض
 وقيل على ما في الباطن واعتمده المصنف تبعا للاختيار والجوهرة لانه المعروف
 في العادة وما سواه في العرف مرض ولو ابراه من كل غايلة فهي السرقة
 والاباق والزنا اشترى عبدا فقال لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به
 فلم يتفق بينهما البيع فوجد مشتريه به عيبا فله رده على بايعه بشرطه ولا
 يمنعه من الرد عليه اقراره السابق لعدم العيب لانه مجاز عن الترويج
 ولو عينه اى العيب فقال لا عوربه او لا شلل لا يردده لاحاطة العلم به الا
 ان لا يحدث مثله كالا صبيع به زائدة ثم وجدها فله رده للتيقن بكذبه
 قال الآخر عهدي هذا البق فاشتره منى فاشتره وباع من اخي فوجده المشتري
 الثاني ابقا لا يردده بما سبق من اقرار البايع الاول ما لم يبرهن انه ابق عنده
 لان اقرار البايع الاول ليس بحجة على البايع الثاني الموجود منه السكوت
 اشترى جارية لها لبن فارضعت صبيها له ثم وجدها عيبا كان له ان
 يرددها لانه استخدام بخلاف اشارة المصراة فلا يرددها مع لبنها او صاع تمر
 بل يرجع بالنقصان على المختار بشرط جمع وحرره فاما علقناه على المنار
 كما لو استخدمها في غير ذلك ففي البسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس
 برضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو الاختيار وفي البرارية
 الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي الصغير انه
 مرة ليس برضا الا على كره من القن يحس قال المشتري ليس به بالمبيع اصبع
 زائدة او نحوه مما لا يحدث مثله في تلك المدة ثم وجده به ذلك كان
 له الرد بلا يمين لما مر باع عبدا وقال للمشتري برئت اليك من كل عيب
 به الا الا باق فوجده ابقا فله الرد ولو قال الا باق لانه في الاول لم يصف
 الا باق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باق له الحال وفي الثاني اضافة
 اليه فكان اخبارا بانه ابق فيكون راضيا به قبل الشرا خاتمه وفيها لو ابراه
 من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك مشتري عبدا وامة قال اعتق
 البايع او دبرا واستولد الامة او هو حر الاصل وانكر البايع حلف لعجز
 المشتري عن الاثبات فان حلف قضى على المشتري بما قاله من العتق ونحوه
 لاقراره بذلك ورجع بالعيب ان علم به لان المبطل للرجوع ازالته عن ملكه
 الى غيره بانشائه او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان
 وصدقه فلان واخذه لا يرجع بالنقصان لانه باق له كانه وهبه وجد

طلب
 الشاة المصراة

العبد صح

المشتري

المشتري لغنيمة محوزة بدارنا او غير محوزة لو البيع من الامام او امينه يحس
 قال المصنف فقيد محوزة غير لازم عيبا لا يرد عليها لان الامير لا ينتصب
 خصما بل ينصب له الامام خصما فيرد على منصوب الامام ولا يحلفه لان
 فائدة الحلف النكول ولا يصح نكوله واقراره فاذا ارد عليه العيب بعد بثوته
 يباع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص والفضل الى محله لان الغرم بالغنم
 دَرَر وجد المشتري بمشريه عيبا واراد الردية فاصطلم على ان يدفع
 البايع الدراهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل خطأ من الثمن وعلى
 العكس وهو ان يصطلم ان يدفع المشتري الدراهم الى البايع ويرد عليه لا
 يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغير ادى عيبا فصالحه
 على مال ثم براء او ظهر ان لا عيب فللبايع ان يرجع بما ادى ولو ازال بمعالجة
 المشتري لا فتيه رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب الذي
 به يساوى الثمن المسمى والا يساوه لا يلزمه الموكل **فروع** لا يحل كتمان العيب
 في مبيع او ثمن لان الغش حرام الا في مسيلتين الاولى الاسير لو شري شيئا ثمة
 ودفع الثمن فمشتريه جاز ان كان حرا لا عبدا الثانية يجوز اعطاء الزبوف
 والناقص في الجبايات اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضا فسخ في حق الكل
 الا في مسيلتين احدهما لو احال البايع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضا لم يتطل
 الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضا من غير المشتري وكان منقولا
 لم يحس قبل قبضه ولو كان فسخا جاز وفي البرارية شري عبدا فضمن له رجل
 عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العهدة وضمنه الثاني لانه
 ضمان العيوب وان ضمن السرقة والحرية او الجنون او العمي فوجده كذلك
 ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى شري ثمة كرم ولا يمكن قطفها لقلبة
 الزنا يبرأ بعد القبض لم يردده وان قبله فان انتقص المبيع بتناول الزنا يبرأ
 فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه **باب** **البيع الفاسد** المراد
 بالفاسد الممنوع مجازا عرفيا فيبيع الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض صحيح
 تبعا وكل ما اورث خلا في ركن البيع فهو مبطل وما اورثه في غيره ففسد
 بطل بيع ما ليس بمال المال ما عيل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع
 دَرَر فخرج التراب ونحوه كالدَّم المسفوح فجاز بيع كبد وطحال والميتة
 سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف انفسها او خنق
 ونحوه والحري والبيع به اى جعله ثمنا بادخال البا عليه لان ركن البيع بادلته
 المال بالمال ولم يوجد والمعدوم كبيع حق التعلل اى علوسقط لانه معدوم
 ومنه بيع ما اصله غائب كجوز وفجل او بعضه معدوم كورد وباسمين وورق
 فرصاد وجوزه ما لك لتعامل الناس به وبه افتى بعض مشايخنا عملا
 بالاستحسان وهذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فان علم جاز وله خيار الردية

وتلقى روية البعض عندها وعليه الفتوى شرح مجمع والمضامين ما في ظهور
 الآيات من المني والملاقيح جمع ملفوطة ما في البطن من الجنين والنتاج بكسر
 النون جبل الحيلة أي نتاج النتاج لدابة وأدمي وبيع أمة تبين أنه ذكر
 الضمير لتذكير الجزع وعلمه بخلاف البهائم والأصل أن الذكر والأنثى
 من بني آدم جنسا لا حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح
 ويتخير لفوات الوصف ومتروك التسمية عدا قلوب من كافر بزاديه وكذا
 ما ضم إليه لأن حرمة بالنص وبيع الكلاب وكوى الأنهار لأنه ليس بمال
 متقوم بخلاف بناء وشجر فيصح إذا لم يشترط تركها ولو أجيده وما في حكمه
 أي حكم ما ليس بمال كام الولد والمكاتب والمدبر المطلق فإن بيع هؤلاء باطل
 أي بقا فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء فصيح بيعهم من أنفسهم وبيع قن ضم إليهم ذرر
 وقول ابن الكمال بيع هؤلاء باطل موقوف ضعفه في البحر بأن المرحم اشتراط رضا
 المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضا ببيع أم الولد وصح في الفتحة نقاذ
قلت الأوجه توقفه على قضا آخر أيضا أو رد اعيتي ونهر فيمكن التوفيق
 وفي السراج ولد هؤلاء لهم وبيع بعض كحر وبطل بيع مال غير متقوم أي غير
 مباح الانتفاع به ابن كمال فيلحفظ الحذر وختمه وميتة لم تمت حتف انقضا
 بل بالحنق ونحوه فإنها مال عند الذي كثر وختمه وهذا أن يبعث بالثمن أي
 بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون بطل في الكل وإن بيعت بعين كعرض
 بطل في الحذر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيمته ابن كمال وبطل بيع
 قن ضم إلى حر وذكية ضمت إلى ميتة ما نمت حتف انقضا فبطله ليكون كالحذر
 وإن سمي ثمن كل أي فصل الثمن خلافا لما وميتي الخلف أن الصفة لا
 تتعدد بمجرد تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لما
 وظاهر النهاية يفيد أنه فاسد بخلاف بيع قن ضم إلى مدبر ونحوه أو قن
 غيره وملك ضم إلى وقف غير المسجد العام فإنه كالحذر بخلاف الغامر بالمعجزة
 الحرام فكدبر أشباه من قاعدة إذا اجتمع الحرام والحلال ولو محكوما
 به في الأصح خلافا لما أفتى به الملا أبو السعود فيصح بحضه في القن وعنده
 والملك لأنها مال في الجملة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم
 يصح عيتي كما بطل بيع صبي لا يعقل ومجنون شيئا وبول ورجيع آدمي
 لم يغلب عليه تراب فلو مغلوبا به جاز كسرقين وبعير وأتقى في البحر بمجرّد
 خلطه بتراب وشعر إنسان لكرامة الأدمي ولو كافر ذكره المص وغيره في
 بحث شعر الخنزير وبيع ما ليس في ملكه لبطلان بيع المعلوم وماله خطر
 العدم إلا بطريق السلم فإنه صحيح لأنه عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند
 الإنسان ورخص في السلم وبطل بيع صرح بنفي الثمن فيه لا الغدام الركن وهو
 المال والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري إياه إذا قبضه فلا ضمان لو هلك

مطل
لم يستثن المساجد
والمقابر

مطل
كرامة الأدمي ولو كافرا

المبيع عنده لأنه أمانة وصح في القينة ضمانه قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحربي
 إياه أو ابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها بيع الوصي مال اليتيم بعين
 فاحش باطل وقيل فاسد ودرج وفي النصف بيع المضطر وشراؤه فاسد
 وفسد بيع ما سكت أي وقع السكوت فيه عن الثمن كبيعته بقيمته وفسد
 بيع عرض هو المتاع القيمي ابن كمال بحجر وعكسه فينعقد في العرض لا الحذر
 كما مر وفسد بيعه أي العرض بأم الولد والمكاتب والمدبر حتى لو
 تقابضا ملك المشتري للعرض العرض لما مر إنهم مال في الجملة وفسد
 بيع سمك لم يصد ولو بالعرض والأبناط لعدم الملك صدر شرعية أو صيد
 ثم القى مكان لا يؤخذ منه إلا بحيلة للحجر عن التسليم وإن أخذ بدونه
 صح وله خيار الروية إلا إذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سده
 ملكه ولم يجز إجاره بركة ليصاد منها السمك كحجر وبيع طير في الهواء
 لا يرجع بعد إرساله من يده أما قبل صيده فباطل لعدم الملك وإن
 كان يطير ويرجع كالحمام صح وقيل لا ورجه في النهر وبيع الحمل
 أي الجنين وحزم في البحر يبطل لأنه كالنتاج وأمة الإحلال فساد بالشرط
 بخلاف هبة ووصية ولبن في ضرع وحزم البرجندى بطلانه ولو لو
 في صدف للغرر وصوف على ظهر غنم وجوزه الثاني ومالك وفي السراج
 لو سلم الصوف واللبن بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا كل ما انفصل له
 خلق في جلد حيوان ونوى ثم دبّر بطيخ لما مر أنه معدوم عرفا وإنما
 صحوا بيع الكراث وشجر الصفصاف وأوراق التوت بأغصانها للتعامل
 وفي القينة باع أوراق توت لم تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لا لأنه
 يشتبه موضع قطعه عرفا وجذع معين في سقف أما غير المعين
 فلا ينقلب صحيحا ابن كمال وذراع من ثوب يضره التبعض فلو قطع وسلم
 قبل فسخ المشتري عاد صحيحا ولو لم يضره القطع كمر باس جاز للانتفاء
 المانع وضربة القائن بقاء ونون الصايد والغايص بعين حجة
 الغواص والبيع فيها باطل للغرر كحجر ونهر والكال وابن الكمال قال
 المص وقد نظمه سلاخسرو في سلك الفاسد فتبعته في المختصر ويجب
 أن يراد به الباطل لأنه ما ليس في ملكه كما مر والمزانية هي بيع الرطب
 على التخل بثمر مقطوع مثل كيلة تقديرا شروع ومثله العنب
 بالزبيب عناية للنهي ولشبهة الربا قال المص فلو لم يكن رطبا جاز
 لاختلاف المجلس والملاسة للسلعة والمنا بدة أي بندها للمشتري
 والثقا الحجر عليها وهي من بيع الجاهلية فهي عنها كلها عيتي لوجود
 القمار فكانت فاسدة إن سبق ذكر الثمن كحجر وبيع ثوب من ثوبين
 أو عبد من عبيدين لجهالة المبيع فلو قبضها وهلك معا ضمن نصف قيمة

مطل
بيع المضطر

مطل
بيع أوراق التوت

كل اذا فاسد معتبرا بالصحيح ولو مرتبتين فقيمة الاول لتعذر رده والقول
للمضامن وهذا اذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط اخذ ايها شاجار لما مر
والمراعي اي الكلا واجارتها اما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث الناس
شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار واما بطلان اجارتها فلانها على استهلاك
عين ابن كمال هذا اذا ثبت بنفسه وان ابنته بسقى وشرية ملكه وجاز
بيعه عيني وقيل لا قال ويبيع القصيل والرطبة على ثلاثة اوجه ان يقطع
او ليس سل وابنه فتاكله جاز وان ليركه لم يجوز وحيلته ان يستاجر الارض
لضرب فسطاطه او ليقاف دوابه او لمنفعة اخرى كقيل ومراح وتماه
في وقف الاشياء وبيع دور القزاي الابريسم وبيضة اي بزره وهو
بزر الفيلق الذي فيه الدود والنخل المحرز وهو دود الفسل وهذا عند
محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن ملك وخلاصه وغيرها
وجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتي الحاجة مجتبي بخلاف غيرها من الهوام
فلا يجوز اتفاقا كحيات وضب وما في بحر كسرطان الاسماك وما جاز الاستئجار
يخلده او عظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع مجتبي ولقد
المصريح في المتفرقات **فروع** انما يجوز الشركة في القز اذا كانت
البيض منها والعمل منها وهو بينهما انصافا لا اثلاثا فلو دفع بزر القز
او بقرة او دجاجة لآخر بالعلف بناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثة
من ملكه وعليه قيمة العلف واجر مثل العامل عيني لمخصا ومثله دفع
البيض كما لا يخفى والابق ولولطفه او ليتيم في حجره ولو وهبه لهما صح عيني
وما في الاشياء تحريف تهر الامن يزعم انه اي الابق عنده فحينئذ يجوز
لعدم المانع وهل يصير قابضا ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد به وان
اشهد لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان لانه اقوى عناية والا
اذا ابق من الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم وحيز
ولو باعه بغير عاد وسلمه يتم البيع على القول بفساده ورجحه الحكم
وقيل لا يتم على القول ببطلانه وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية
وغیرها وبه يفتي الباخي وغيره بجزاين كمال ولبن امرأة ولو في وعاء
ولوامة على الاظهر لانه جزء آدمي والرق مختص بالحي ولا حياة في اللبن
فلا يجله الرق وشعر الخنزير لخاصة عينه فيبطل بيعه ابن كمال
وان جاز الانتفاع به لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلا ثمن جاز
الشر للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا
لمحمد قيل هذا في المنتوف اما المحرز فظاهر عناية وعن ابي يوسف يكره
الخرز به لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخنزير ذكره القزستاني
ولعل هذا في زمانهم واما في زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى وجلد ميتة

قبل الدبغ لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا اعتمادا
على ما سبق قاله الواقي فيلحفظ وبعده اي الدبغ يباع الاجلد انسان
وخنزير وحية وينتفع به لطهارته حينئذ لغير الاكل ولو جلد ما كول
على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزوها وفي الجمع
ونجس بيع الدهن المتنجس والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الورك كما
ينتفع بما لا تخلو حياة منها كعصيا وصوفها كما مر في الطهارة وقد شرا
ما باع بنفسه او بوكيله من الزر اشتراه ولوحها كوارثه بالاقل من قدر
الثلث الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض
الثلث ثم شراه بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا خلافا للشافعي وشرا
من لا يجوز شهادته له كآبنة وابنه كشرابه بنفسه فلا يجوز ايضا خلافا
لهما في غير عبده ومكاتبه ولا بد لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن وكون
المبيع بحاله فان اختلفا جنس الثمن او قيب المبيع جاز مطلقا كما لو شراه
بازيد او بعد النقد والدرهم والدنانير جنس واحد في ثمان مسائل منها
هنا وفي قضايدين وشفعة والكره ومضاربة ابتداء وانتهائها وبقا وانتفاع
مر بجة ويزاد زكاة وشركة وقيم متلفات واروش جنایات كما بسطه
المصنف معزيا للمصادرة وفي الخلاصة كل عوض ملك بعقد فيفسخ بهلاكه
قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه وصح البيع فيما ضم اليه كانت
باع بعشرة ولم يقبضها ثم شراه مع شيء آخر بعشرة فسد في الاول وجاز
في الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفساد لانه طاري ولمكان
الاجتهاد وبيع زيت على ان يزنه بظرفه ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا
لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله بخلاف شرط طرح
وزن الظرف فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس الظرف
وقدره فالقول للمشتري بيمينه لانه قابض او منكرو صح بيع الطريق وفي
الشر بلا لية عن الثانية لا يصح ومن قسمة الوهبانية وليس لهم قال الامام
نقاسم بدر بن ولم ينفذ كذا البيع يذكر وفي معاياتها وارضاءه في الغاف
الاشياء وما لك ارض ليس عليك بيعها لغير شريك ثم لو فيه ينظر
حد اي يبين له طول وعرض او لادهيته واذالم يبين يقدر بعرض
باب الدار العظمى لا يبيع مسيل الماء وهبته لجهالة اذ لا يدري قدر ما
يشغله من الماء وصح بيع حق المرور تبعيا للارض بلا خلاف ومقصودا
وحده في رواية وبه اخذ عامة المشايخ شتمني وفي الاخرى لا وصحه
ابو الليث وكذا يبيع الشرب وظاهر الرواية فساد الا تبعا خاتمة
وشرح وهبانية وسحقه في احيا الموات لا يصح بيع حق التسييل
وهبته سوا كان على الارض لجهالة محل كما مر وعلى السطح لانه حق التعلیم

وقد سربط لانه ولا البيع بثمن مؤجل الى النيروز هو اول يوم من الربيع تخلص فيه الشمس برج الحمل وهذا نيروز السلطان ونيروز المجوس يوم تخلص في الحوت وعده البرجندى سبعة فاذا لم يبينوا فالعقد فاسد ابن كمال والمهر جان هو اول يوم من الخريف تخلص فيه الشمس برج الميزان وصوم النصارى وفطرهم وفطر اليهود وصومهم فالتقى بذكر احدها سراج اذا لم يدر المتعاقدان النيروز وما بعده فلو عرفاه جاز بخلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم للعالم به وهو خمسون يوما ولا الى قدوم الحاح والحصاد للزرع والدياس للحب والقطاف للعنب لانها تتقدم وتتأخر ولو باع مطلقا عنها اي عن هذه الاجال ثم اجل الثمن الدين اما تاجيل المبيع او الثمن العين فمفسد ولو الى معلوم شتمى اليها صح التاجيل كما لو كفل الى هذه الاوقات لان الجهالة اليسيرة متحولة في الدين والكفالة لا الفاحشة او اسقط المشتري الاجل في الصور المذكورة قبل حلوله وقبل منحه وقبل الاتفاق حتى لو تفكرنا قبل الاسقاط تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا اتفاقا ابن كمال وابن ملك كجهالة فاحشة كهبوب الرياح ومجي مطر فلا ينقلب جائزا وان ابطل الاجل عيني او امر المسلم ببيع حر او خنزير او شراهما اي وكل المسلم دنيا او امر المحرم غيره اي غير المحرم ببيع صيده يعني صح ذلك عند الامام مع اشتد كراهته كما صح ما مر لان العاقد يتصرف باهلته وانتقال الملك الى الامر حكمي وقال لا تصح وهو الاظهر بشربلاية عن البرهان ولا بيع بشرط عطف على الى النيروز يعني الاصل الجامع في فساد العقد بسبب شرط لا يقتضيه العقد ولا يلايمه وفيه نفع لاحدهما او فيه نفع لمبيع هو من اهل الاستحقاق للنفع بان يكون ادبيا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا كما سيجي ولم يجز العرف به ولم ير الشرع بجوازه اما لو جرى العرف به كبيع فعل مع شرط تشريكه او ورد الشرع به كخيار شرط فلا فساد كشرط ان يقطع البايع ويحيطه قبا مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري او يستخذه مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال شهرا لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشرط فيه الاستخدام درر او يعتقه فان اعتقه صح ان يعد قبضه ولزم الثمن عنده والا لاشرح مجمع او يدبره او يكاتبه او يستولواها ولا يخرج القن عن ملكه مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله ويصح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري بشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن او لا يقتضيه ولا يقع فيه لاحد ولو اجنبيا ابن ملك فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البايع او المشتري كذا فالظاهر

طال
بشرط اسقاط الاجل

طال
وكل مسلم دنيا ببيع حر

الفساد ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة كشرط ان لا يبيع عبر ابن الكمال يركب الدابة المبيعة فانها ليست باهل للنفع او لا يقتضيه لكن يلايمه كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر ابن ملك او جرى العرف به كبيع فعل اي حرم سماه باسم يول عيني على ان يحدوه البايع ويشركه اي يضع عليه الشراك وهو السير ومثله تسمير القيقاب استحسانا للتعامل بلا تكسر هذا اذا علقه بكلمة على وان يكلمه ان بطل البيع الا بعث ان رضى فلان ووقته كخيار الشرط اشباه من الشرط والتعليق وتجوز من مسائل شتى واذا قبض المشتري المبيع برضى عبر ابن الكمال باذن بايعه صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد بحضرة في البيع الفاسد وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وجنيد فلا حاجة لقول الهداية والعناية وكل من عوضه مال افاده ابن الكمال لكن اجاب سعدى بانه لما كان الفاسد يعم الباطل مجازا كما مر حقق اخراجه بذلك فتنبه ولم ينهه البايع عنه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه الا في ثلاث في بيع الهازل وفي شرا الابن ماله لطفله او بيعه له كذلك فاسدا لا يملكه حتى يستعمله وفي المقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه تثبت كل احكام الملك الا خمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطئها ولا ان يتزوجها منه البايع ولا شفقة لجاره لو عقارا اشباه وفي الجوهرة وشرح المجمع ولا شفقة بها فهي سادسة بمثله ان مثليا والابقية يعني بعد هلاكه او تغذره يوم قبضه لان به يدخل في ضمانه فلا تقتصر زيادة قيمته كالغصوب والقول فيها للمشتري لانكاره الزيادة وتجب على كل واحد منهما فسحة قبل القبض ويكون امتناعا عنه ابن ملك او بعده مادام المبيع بحال جوهرة في يد المشتري اعدا للفساد لانه معصية فيجب رفعها بخر ولذا الا بشرط فيه قضائا فان لا الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء درر واذا اصر احدهما على امساكه وعلم به القاضي فله فسحة جبرا عليها حقا للشرع بزيادة وكل مبيع فاسد رده المشتري على بايعه بهبة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كاعارة واجارة وعصب ووقع في يد بايعه فهو متاركة للبيع ويرى المشتري من ضمانه قبضه والاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتامة في جامع الفضولين فان باعه اي باع المشتري المشتري فاسدا يبيعا صحيحا با تا فلو فاسدا او بخيار لم يمتنع الفسخ لغير بايعه فلو منه كان نقضا الاول كما علمت وفساده بغير الاكراه فلو به ينتقض كل تصرفات المشتري او رهنه وسلم او اعتقه او كاتبه او استولواها ولولم تجل ردها مع عقرها اتفاقا سراج بعد قبضه فلو قبله لم يعتق

بعتقه بل يعتق البايع بامره وكذا لو امره بطحن الحنطة او ذبح الشاة فيصير
المشتري قابضا اقتضا فقد ملك المأمور مالا يملكه الأمر وما في الخاتمة
على خلاف هذا المار واية او غلط من الكاتب كما بسطه العمادى او وقفه وقفا
صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين
على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصن او رهنه او وصى او تصدق به نقد
البيع الفاسد في جميع ما مر وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به الا في اربع
مذكورة في الاستنباه وكذا كل تصرف قوى غير اجارة ونكاح وهل يبطل نكاح
الامة بالفسخ المختار نعم ولو لو احيته ومتى زال المانع كرجوع هبة وعجز
مكاتب وفك رهن عاد حق الفسخ لو قبل القضا بالقيمة لابعده ولا يبطل
حق الفسخ بموت احداهما فيمحلقة الوارث به يقتضى وبعد الفسخ لا ياخذ بايعه
حتى يبره ثمة المفقود بخلاف ما لو شري من مديونه بدينه شر فاسدا
فليس للمشتري حبه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق
في الكافي فان مات احداهما او المور او المستقرض او الراهن فاسدا عيني
وزيل بعد الفسخ فالمشتري ونحوه احق به من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه
فله حق حبه حتى ياخذ ماله فيأخذ المشتري دراهم الثمن بعينها لو
قايمة ومثلها لو هالكه بقاء على تعيين الدراهم في البيع الفاسد وهو الاصح
وانما طاب للبايع ما ربح في الثمن لا على الرواية الصحيحة القابلة للاصح بل
على الاصح ايضا لان الثمن في العقد الثانى غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول
كما افاده سعدى لا يطيب للمشتري ما ربح في بيع يتعين بان ما باعه بازيد
لتعلق العقد بعينه فتمكن الخبث في الربح فيتصدق به كما طاب ربح مال
ادعاه على آخر فصدقه على ذلك ففضى اى او فاه اياه ثم ظهر عدم تضادهما
ان لم يكن عليه شئ لان بدل المستحق مملوكا ملكا فاسدا والخبث لنسب
الملك انما يتعين لا فيما لا يتعين وانما الخبث بعدم الملك كالغصب فيعمل
فيهما كما بسطه حنبل وابن الكمال وقال الكمال لو تعد الكذب في دعواه الدين
لا يملكه اصلا وقواه في الهرو فيه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ
مال حرنى بلا رضاه واخرجه اليها ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا
للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له لفساد عقده ويطيب
للمشتري منه لصحة عقده وفي حظر الاشياء الحرمية تعدد مع العلم بها الا
في حق الوارث وقيد في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وسحققة ثمة
بنى او غرس فيما اشترى فاسدا بشروع فيما يقطع حق الاسترداد من الافعال
الحسية بعد الفراغ من القولية لزمه قيمتها وامتنع الفسخ وقال لا ينقصها ويرد
المبيع ورجحه الكمال وتعقبه في الهرو لحصولها بتسليط البايع وكذا كل زيادة
متصلة غير متولدة كصبغ وخياطة وطحن حنطة ولت سويق وغزل

قطن وجارية علقته منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمن فله الفسخ
ويضمنها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهره وفي جامع الفصولين
لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او باقة سماوية اخذه البايع
مع الارش ولو بفعل البايع صار مستردا ولو بفعل اجنبى خير البايع وكسره
تخرى مع الصحة البيع عند الاذان الاول الا اذا ابتاع عشيان فلا باس
به لتعليل النهى بالاخلال بالسعي فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من الاجمعة
عليه ذكره المصن وكره النجش بفتحين ويسكن ان يزيد ولا يريد الشراء
او يمدحه بما ليس فيه ليروجه ويجرى في النكاح غير ثم النهى محمول على ما
اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره الانتفا الخداع عنها به
والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستامنا وذكر الاخ في الحديث ليس قبل
بل لزيادة التنفير نهر وهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن او المهر والا لا
يكره لانه بيع من يزيد وقد باع عليه السلام قدحا وحلسا بيع من يزيد
ونلقى الجلب بمعنى المجلوب او الجالب وهذا اذا كان يضر باهل البلد او يلبس
السعر على الوارد من لعدم علمهم به فيكون للضرر والغرر اما اذا انتفيا فلا
يكره وكره بيع الحاضر للبادى وهذا في حالة الخطر وعوز والا لا لانعدام
الضرر قيل الحاضر المالك والبادى المشتري والاصح كما في المجتبى انهما السماسر
والبايع لموافقة اخر الحديث دعوا الناس يوزق بعضهم بعضا ولذا عدى باللام
لا بمن لا يكره بيع من يزيد لما مر ويسمى بيع الدلالة ولا يفرق بين ما لى مباذنة
في المنع للعنة عليه السلام من فرق بين والد وولده واخ واجنه رواه ابن ماجة
 وغيره عيني وعن الثاثير فساد مطلقا وبه قال زفر والا يمة الثلاثة بين صغير
غير بالغ وذى رحم محرم منه اى محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم
طواخ رضاعا فافهم الا اذا كان التفريق باعناق وتوابعه ولو على مال او
يبيع ممن حلف بعقده او كان المالك كما في عدم مخاطبته بالشرايع او متعديا
ولو الاخر لطفله او مكاتبه فلا باس به او تعدد محارمه فله بيع ما سوى واحد
غير الاقرب والابوين والمحقق بهما فتح او بحق مستحق لخرجه مستحق وكدفع
احدهما باجناية ويبيعه بالدين بائنا مال الغير ورده بعيب لان النظر في دفع
الضرر عن الغير كافي للضرر بالغير بخلاف الكبيرين والزوجين فلا باس به
خلافا لاحد والمستثنى احده عشر وكما يكره التفريق ببيع وغيره من اسباب الملك
كصدقة وصية يكره بشر الامن حرنى ابن ملك وبقسمة في الميراث والقناعات
جوهرة واعلم ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما ايضا بحسب غيره لرفع
الاشم تجمع وفيه ونصحه شر كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخرجها
عن ملكه ويسمى في المتفرقات **فصل في الفصول** مناسبتها
ظاهرة وذكره في اكثر بعد الاستحقاق لانه من صورته هو من يتنفل بما لا

يعنيه فالقائل لمن يامر بالمعروف انت فضولي يخشى عليه الكفر فتح واصطلاحا
من يتصرف في حق غيره بمنزلة الجنس بغير اذن شرعي فصل خرج به نحو
وكيل ووصي كل تصرف صدر منه تمليكاً كان كبيع وتزويج او اسقاط اطلاق
واعتاق ولو مجتزأى لهذا التصرف من يقدر على اجازة جاز وقوعه انعقد
موقوفاً وما لا يجيز له حالة العقد لا ينعقد اصلاً ببيان صبي باع مثلاً
ثم بلغ قبل اجازة وليه فاجاز جاز لان له ولي يجيزه حالة العقد بخلاف
ما لو طلق مثلاً ثم بلغ فاجازه بنفسه لم يجز لانه وقت العقد لا يجيز له
فيبطل ما لم يقبل او فقهه فيصح انشأ الا اجازة كما بسطه العمادي وقف بيع
حال الغير لو العتيق بالغا فلا نوصي او مجنوناً لم ينعقد اصلاً كما في الزواهر
معزياً لماوى وهذا اذا باع على انه لملكه اما لو باعه على انه لنفسه او باعه
من نفسه او شرط الخيار فيه لملكه اما لو باعه المكلف او باع عرضاً من
غاصب عرض آخر للمالك به فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف الا
في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان
المشتري صبيّاً او مجنوناً عليه فيتوقف هذا اذا لم يصفه الفضولي الى غيره
فلو اضافته بان قال بع هذا العبد لفلان فقال البايع بعته لفلان توقف
بزازيه وغيرها ووقف بيع العبد والصبي المجنونين على اجازة المولى
والولى وكذا المعتوه وفي العادية وغيرها لا تتعقد اقرار العبد ولا عقوده
وسنحققه في الحجر ووقف بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجازة
القاضي وبيع المرهون والمستاجر والارض في مزارعة الغير على اجازة مرتين
ومستاجر ومزارع ووقف بيع شئ برقمه اى بالكتوب عليه فان علمه
المشتري في مجلس البيع نفذ والابطال **قلت** وفي مراجعة البحر انه فاسد
له غرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فحرم مباشرة وعلى الضعيف
لا وترك المص قول الدرر وبيع المبيع من غير اشتريه لدخوله في بيع مال
الغير وبيع المرتد والبيع بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع
بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس صح والا
بطل وبيع الشئ بقيمته فان بين في المجلس صح والابطال واثنى وبيع
فيه خيار المجلس كما وقف بيع الفاسب على اجازة المالك يعني اذا باعه
لملكه لنفسه على ما مر عن البدايع ووقف ايضا بيع المالك المغضوب على
اليئنة او اقرار الفاسب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع
المريض لوارثه على اجازة الباقي وبيع الورثة التركة المستغرقة على اجازة
الغرماء وبيع احد الوكيلين او الوصيين او الناظرين اذا باع بحضرة الاخر
توقف على اجازته او بعينه فباطل واوصله في الزهر الى ثيف وثلاثين
وحكمه اى بيع الفضولي لوله مجيز حال وقوعه كما مر قبول الاجازة من

انما لك اذا كان البايع والمشتري والمبيع قائماً بان لا يتغير المبيع بحيث
يعد شيئاً آخر لان اجازته كالمبيع حكماً وكذا يشترط قيام الثمن ايضا لو كان
عرضاً معيناً لانه مبيع من وجه فيكون ملكاً للفضولي وعليه مثل المبيع
لو مثلياً والا فقيمته وغير العرض ملك للمجيز امانة في يد الفضولي ملتقى
وكذا يشترط قيام صاحب المتاع ايضا فلا تجوز اجازة وارثه لبطلانه
بموته وحكمه ايضا اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري ويكون اجازة
عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفضولي بمثله لو هلك في يده قبل الاجازة
الا صح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت الاداء الا ان علم ثنيته واعتد به ابن
الشنينة واقروه المص وجزم الزيلعي وابن مالك بان امانة مطلقاً وقوله
اسات **نعم** يبيح ما صنعت احسنت او اسات على المختار فتح وهبة
الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة لو المبيع قائماً عمادية
وقوله لا اجيز رد له اى للمبيع الموقوف فلو اجاز بعده لم يجز لان الفسخ
لا يجاز بخلاف المستاجر لو قال لا اجيز بيع الاجر ثم اجاز جاز وافاد
كلامه جواز الاجازة بالفعل وبالقول وان للمالك الاجازة والفسخ والمشتري
الفسخ لا الاجازة وكذا للفضولي قبلها في البيع لا النكاح لانه معبر بمحض بزازيه
وفي الجمع لو اجاز احد المالكين خير المشتري في حصته والزمه محمد بها سمع
ان فضولى باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر
اجازته لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يصح حطه من الثمن مطلقاً بزازيه
اشترى من غاصب عبداً فاعتقه المشتري او باعه فاجاز للمالك بيع الغاصب
او ادى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية او ادى المشتري الضمان
اليه على الصحيح زيلعي نفذ الاول وهو العتيق لا الثاني وهو البيع لان
انما يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته قيد بعتيق المشتري لا ب
عتيق الغاصب لا ينفذ باء الضمان لثبوت ملكه به زيلعي ولو قطعت
يده مثلاً عند مشترية فاجيز البيع فارشمه اى القطع له وكذا كل ما
يحدث من المبيع كالكسب والولد والعقر ولو قبل الاجازة يكون للمشتري
لان الملك ثم له من وقت الشرا بخلاف الغاصب لما مر وتصدق بما اراد على
نصف الثمن وجوباً لعدم دخوله في ضمانه فتح باع عبده بغير امره قيد
اتفاقي فبرهن المشتري مثلاً على اقرار البايع الفضولي او على اقرار رب
العبد انه لم يامر بالبيع للعبد واراد المشتري رد البيع ردت بينته ولم
يقبل قوله للتناقض كالمواقم البايع اليئنة انه باع بلا امر او برهن على اقرار
المشتري بذلك واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهة لا يقبل الا في
مسيلتين وان اقر البايع المذكور ولو عند غير القاضي بحج بان رب العبد
لم يامر بالبيع ووافق عليه على عدم الامر المشتري انتقض البيع لا ب

التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا اتوا فقام بطل في حقهما الا في حق
مالك للعبد ان كذبهما وادعى انه كان بامر فيطالب البايع بالثمن لانه وكيل
لا المشتري خلا فاللثاني باع دار غيره بغير امره واقتضاها المشتري منه
واما ادخالها في بيتا المشتري فمقتدا اتفاقا قدر ثم اعترف البايع الفضولي
بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البايع قيمة الدار لعدم سرية اقراره
على المشتري فان برهن مالك اخذها لانه نورد دعواه بها **فروع** باعه
فضولي وآجره آخر او وزجه او رهنه فاجيز معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة
لان وجه فتح سكوت مالك عند العقد ليس باجازه خائنه من اخر فصل
الاقالة **باب** **الاقالة** هي لغة الرفع من اقال اجوف
ياي وشرعا رفع البيع وعمه في الجوهره فعسى بالعقد وتصح بلفظين ماضيين
وهذا ركنها واحد لها مستقبل كاقلني فقال اقلتك لعدم المساومة فيها
فكانت كالنكاح وقال محمد كالباع قال البرجدي وهو المختار وتصح ايضا
بفا سحتك وتركك وتاركتك ورفعت وبالتعاطي ولومن احد الجانبين
كالبيع هو الصحيح بآزايه وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض من الجانبين
ويتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان التبول فعلا كما لو قطعه او قبضه
فور قوله المشتري اقلتك لان من شرطها اتحاد المجلس ورضي المتعاقدين
او الورثة او الوصي وبقا المحل القابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة تمنع
الفسخ لم تصح خلافا لهما وقبض بدل الصرف في اقالته وان لا يهب البايع
الثن للمشتري قبل قبضه وان لا يكون البيع بالثمن من القيمة في بيع ماذون
وصى ومتولى وتصح اقاله المتولى ان خير للوقف والا الاصل ان من
ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء
قيل وبالسلم اشباهه ولا اقاله في نكاح وطلاق وعتاق جوهره وابرا
يجوز من باب التحالف وهي مندوبة للحديث وتجب في عقد مكروه وفاسد
يجز وفيما اذا غره البايع يسير نهر مجتا فلو فاحشا فله الرد كما سيجي
وحكمها انها فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجبات بفتح الجيم اي
احكام العقد اما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقها ايضا
كان شري بدنيه المؤجل عينا ثم تقايلا لم يعد الاجل فيصير دينه حال الا كان
باعه منه ولورده بخيار بقضا عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به كفيل
لم تعد الكفالة فيها خائنه ثم ذكر لكونها فسحا فروعها فالاول انها
تبطل بعد ولادة المبيعة لتعذر الفسخ بالزيادة الانفصلة بعد القبض
حقا للشرع لا قبله مطلقا ابن ملك والثاني تصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت
عنه ويرد مثل المشروط والمقبوض اجود او اردي ولو تقايلا وقد
كسدت رد الكاسد الا اذا باع المتولى او الوصي للوقف او للصغير شيئا

بالثمن قيمته او اشترى شيئا باقل منها للوقف او للصغير لم تجز اقالته
ولو بمثل الثمن الاول وكذا الماذون كما مر وان وصليه شرط غير جلسته
او اكثر منه او اجله وكذا في الاقل الامع تغييره فيكون فسحا بالاقول
لو بقدر العيب لا ازيد ولا انقص قيل لا بقدر ما يتغابن الناس فيه و
الثالث لا تقصد بالشرط الفاسد وان لم يصح تعليقها به كما سيجي والرابع
جاز بيع البايع بيع المبيع منه ثانيا بعد ها قبل قبضه ولو كان بيعا في
حقهما لبطل كبيع من غير المشتري عتي والخامس جاز قبض الكليل والموزون
منه بعدها بلا اعادة كيله ووزنه والسادس جاز هبة المبيع منه بعد
الاقالة قبل القبض ولو كان بيعا في حقها لما جاز كل ذلك وانما هي بيع في حق
ثالث كوبعد القبض بلفظ الاقاله فلو قبله فهي فسح في حق الكل في غير العقار
ولو بلفظ مفا نسخة او متاركة او تواد لم تجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع
فبيع اجماعا وثمرته في مواضع فالاول لو كان البيع عقارا فسلم الشفع الشفعة
ثم تقايلا قضى له بها لكونه بيعا جديدا فكان الشفع ثالثا والثاني لا يرد
البايع الثاني على الاول بعيب علم بعدها لانه بيع في حقه والثالث ليس للواهب
الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم تقايلا لانه كالمشتري من المشتري
منه والرابع المشتري اذا باع المبيع من اخر قبل نقد الثمن جاز للبايع شراؤه
منه بالاقول والخامس اذا اشترى بعروض التجارة عيدا للخدمة بعد ما
حال عليها الحول ووجد به عيبا فرده بغير قضا واسترد العروض فملك
في يده لم تسقط الزكاة فالفقير ثالثا اذا رد بعيب بلا قضا اقاله ويزاد
التقاضي في الصرف ووجوب الاستبراء لانه حق الله فالله ثالثا صدر شرعيه
والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتبة ثالثا ثلثا تسعة والاقالة
يمنع صحتها هلاك المبيع ولو حكا كابق لا الثمن ولو في يدى الصرف
وهلاك بعضه يمنع الاقاله بقدره اعتبار الجز بالكل وليس منه ما لو
شري صابونا فحجف فتقايلا لبقا كل المبيع فتح واذا هلك احد البدلين
في القابضة وكذا في السلم صححت الاقاله في الباقي منها وعلى المشتري قيمة
الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا ولو هلكا بطلت الا في الصرف تقايلا
فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه او هلك المبيع بعدها قبل القبض
بطلت بآزايه وان اشترى ارضا شجرة فقطعه او عيدا فقطعت يده
واخذ ارضها ثم تقايلا صحت ولزمه جميع الثمن ولا شئ لبايعه من
ارض الشجر واليدان عالما به بقطع اليد والشجر وقت الاقاله وان غير
عالم خير بين الاخذ بجميع ثمنه او الترك فنيه وفيها شري ارضا
من روعة ثم حصده ثم تقايلا صحت في الارض بحصتها ولو تقايلا
بعد ادراكه لم يجز وفيها تقايلا ثم علم ان المشتري كان وطى المبيعة ردها

واخذ عنها وفيها مونة الرد على البائع مطلقا وتصح اقالة الاقالة فلو تقايلا
البيع ثم تقايلاها اي الاقالة ارتفعت وعاد البيع الاقالة السلم فانها لا تقبل
الاقالة لكون السلم فيه ديناً سقط والساقط لا يعود اشباه وفيها راس المال
بعد الاقالة كهو قبلها فلا يتصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسيلتين لو اختلفا
فيه بعدها فلا تخالف ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلف
المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لدعي البطلان وفي الصحة والفساد
لدعي الصحة **قلت** الا في سيلة اذا ادعى المشتري بيعه من بايعه باقل من
الثلث قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفساد
ولو بعكسه بخالف بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري
ورأيت مغزياً للخلاصة باع كراماً وسله فاكل مشريه ثم له ستة ثم تقايلا
لم يصح **باب** **المراجعة والتولية** لما بين المثلثين شرع في
الثلث ولم يذكر المسادمة والوصيعة لظهورها المراجعة مصدر راجع وشرعاً
يبع ما ملكه من العروض ولو بهينة او اراث او وصية او غضب فانه اذا
ثمنه بما قام عليه ويفضل مؤنثة وان لم تكن من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم
باعه مراجعة على تلك القيمة جاز ببسوط والتولية مصدر ولي غيره
جعله واليا وشرعاً يبعه بثمنه الاول ولو حكماً يعني بقيمته وعبر عنها
به لانه الغالب وشرط صحته ان يكون العوض مثلياً او قيمياً ولو كان للمشتري
وكون الزرع شيئاً معلوماً ولو قيمياً اشار اليه كهذا الثوب لانتفا الجاهلة
حتى لو باعه بن كحده يارده اي العشرة باحد عشر لم يجوز الا ان يعلم بالثلث
في المجلس فيجوز شرح الجمع للعيني ويضم البائع الى راس المال اجر القصار والبيع
باي لون كان والطراز بالكسر علم الثوب والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم
واجرة الغسل والحياطة وكسوته وطعام المبيع بلاسرف وسقي الذروع والكروم
وكسحها وكرى المسناة والانهار وغرس الاشجار وتخصيص الدار واجرة
السماز هو الدال على مكان السلعة وصاحبها المشروط في العقد على ما جزم
به في الدرر ورجح في البحر الاطلاق وضابطه كلما يزيد في المبيع او في قيمته
يضم درر واعتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم ويقول قام على كذا
ولا يقول اشتريته لانه كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه او باع بركة
لوصادق في الرقم فتح لا يضم اجر الطبيب والمعلم درر ولو للعالم والشعر
وفيه ما فيه فلنا علله في المبسوط بعدم العرف والدلالة والراعي ولا نفقة
نفسه ولا اجر عمل بنفسه او تطوع به متطوع وجعل الابق وكرايت الحفظ
بخلاف اجرة المخزن فانها تضم كما صرحوا به وكذا العرف والافلا فرق
يظهر فتدبر وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بصحة هذا
هو الاصل كما علمت فليكن المعول عليه كما يفيد كلام الكمال فان ظهرت خيانتة

في راجحة باقتراره او برهانه على ذلك وينكوله عن اليمين اخذه المشتري
بكل ثمنه او رده لفوات الرضا ولو لالحط قدر الحياة في التولية لتحقيق
التولية ولو هلك المبيع واستهلكه في الراجحة قبل رده او حدث به ما يمنع
منه من الرد لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره وقد منا انه لو وجد
المولى بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع بالنقصان شراء ثانيا بجنس
الثمن الاول بعد بيعه بن كح فان راجح طرح ما ربح قبل ذلك وان
استغرق الزبح ثمنه لم يراجح خلافا لهما وهو ارفق وقولا وثق بحس ولو
بين ذلك او باع بغير الجنس او تخلل ثالث جاز اتفاقا فتح راجح
اي جاز ان يبيع راجحة لغيره سيد شري من مكانه او ما ذونه ولو المستغرق دينه
لوقبته فاعتبار هذا القيد لتحقيق الشرا فغير المديون بالاولى على ما شري
المأذون كعكسه نفيا للثمة وكذا كل من لا تقبل شهادة تله كاصله وفرعة
ولو بين ذلك راجح على شرائقه ابن الكال ولو كان مضار باسعة عشرة
بالنصف اشترى بها ثوبا وباعه من رب المال بخمسة عشر باع الثوب
مراجحة رب المال باثني عشر ونصف لان نصف الزبح ملكه وكذا عكسه كما
سيجي في باب وتحقيقه في النهج يراجح مريد لها بلا بيان اي من غير
بيان انه اشتراه سليما اما بيان نفس العيب فواجب تنقيب عنده بالتنقيب
بافتسماوية او بصنع المبيع ووطئ الثيب ولم ينقصها الوطئ لقرض فار
وحر فافار للثوب المشتري وقال ابو يوسف وزفر والثلاثة لا بد من
بيان قال ابو الليث وبناخذ ورجحه الكال واقره المصنف ويراجح بيان
بالتييب ولو بفعل غيره بغير امره وان لم ياخذ الارش وقيد اخذه في الهداية
وغيرها اتفاقا فتح ووطئ الكال كتكسر بشره وطيه لصيرة الاوصاف
مقصورة بالاتلاف ولذا قال ولم ينقصها الوطئ اشتراه بالف بسية وباع بربح
مائة بلا بيان خير المشتري فان تلف المبيع بتعييب او تنقيب فاعلم بالاجل
لزم كل الثمن حالا وكذا حكم التولية في جميع ما مر وقال ابو جعفر المختار
للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والموجل بحس ومصنف ولى رجلا
شيا اي باع تولية بما قام عليه او بما اشتراه به ولم يعلم المشتري بكم قام
عليه فسد المبيع لجهالة الثمن وكذا حكم الراجحة وخير المشتري بيبين
اخذه وتركه لو علم في مجلسه والا يطل واعلم انه لا رد بغير فاحش
هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهرا الرواية وبافتى بعضهم مطلقا
كما في القنية ثم رقم وقال ويفتي بالرد رفقا بالناس وعليه اكثر روايات المضاربة
وبه يفتي ثم رقم وقال ان غره اي غير المشتري البائع او بالعكس او غره الدال
فله الرد والا لا وبه افتى صدر الاسلام وغيره ثم قال وتعرفه في بعض البيوع
قبل علمه بالغبين غير مانع منه فيرد مثل ما اتلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب

انتهى لمخصا بقى لو كان قيميا لم اراه **قلت** وبالاخر جزم الامام علا الدين
 السمرقندي في تحفة الفقهاء وصححه الزيلعي وغيره وفي كفاية الاشياء عن
 يسوع الخاينة من فصل الغرور والغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها
 هذه وضابطها ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودعة واجارة
 فلو هلك ثم استحقا رجوع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع في غاربية وهبة
 لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبيع عبيد
 او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حرا او ابن الغير رجوعا عليه للغرور ان كان الاب
 حرا والا فبعد العتق وهذا ان اضافه اليه وامر بما يغتنه ومنه لو بعتي المشتري
 او استولدت ثم استحقا رجوع على البائع بقيمة البناء والولد ومنه ما ياتي في
 باب الاستحقاق اشترى فانما بعد ان تسنى الثالثة اذا كان الغرور
 بالشرط كالوزوج امرأة على انها حرة ثم استحق رجوع على المخرى بقيمة الولد
 المستحق وسيجيء آخر الدعوى **فرع** هل ينتقل الرد بالتغيب الى الوارث
 استظهر المصنف لا تصرفهم بان الحقوق المجردة لا تورث **قلت** وفي
 حاشية الاشياء لابن المصنف وبه افتى شيخنا العلامة على المقدسي مفتي مصر
قلت وقد ناه في خيار الشرط معنى بالدرر لكن ذكر المصنف في شرح
 منظومته الفقهية ما يخالفه وما لا يورث كخيار العيب ونقله
 عنه ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب المراضى وايدى بما في بحث القول
 في الملك من الاشياء قبيل التاسعة ان الوارث يرد بالعيب ويصير مغورا
 بخلاف الوصي فتأمل وقد منعنا عن الخاينة انه متى عاين ما يعرف بالعيان انتهى
 الغرور فتدبر **فصل** في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض
 والزيادة والخط فيهما وتاجيل الديون صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل
 قبضه من بايعه لعدم الضرر لندرة هلاك العقار حتى لو كان علوا او على
 شط نهر ونحوه كان المنقول فلا يصح اتفاقا لكتابة واجارة وبيع
 منقول قبل قبضه ولو من بايعه كما سيجيء بخلاف عتقه وتدييره وهبته
 والتصدق به واقرضه ورهنه واعارته من غير بايعه فانه صحيح على
 قول محمد وهو الاصح والاصل ان كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل
 قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا يفسخ عيني والمنقول لو هبته من
 البائع قبل قبضه فقبله البائع انتقض البيع ولو باعه منه قبله لم
 يصح هذا البيع ولم ينتقض البيع الاول لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف
 بيعه قبله فانه باطل مطلقا جوهره **قلت** وفي المواهب وفسد بيع
 المنقول قبل قبضه انتهى ونفي الصحة تخلفها فتدبر اشترى مكيلا بشرط
 الكيل حم اى كونه خيرا يبيعه واكله حتى يكيله وقد ضحوا بفساده وبانه
 لا يقال لاكله انا كل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه

ومثله الموزون والمعدود بشرط الوزن والعدة لاحتمال الزيادة وهي
 للبائع بخلافه مجازفة لان الكيل للمشتري وقيد بقوله غير الدراهم والدينار
 لجواز التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن كبيع النعاطي فانه لا يحتاج في
 الموزونات الى وزن المشتري ثانيا لانه صار يبيعا بالقبض بعد الوزن
 فنية وعليه الفتوى خلاصة وكفى كيله من البائع بحضرة اى المشتري بعد
 البيع لا قبله اصلا او بعده بغيبته فلو كيل بحضرة رجل فشره فباعه قبل كيله لم
 يحز وان اختلفا الثاني لعدم كيل الاول فلم يكن قابضا فتح ولو كان المكيل
 والموزون ثمنا جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه لجوازه قبل القبض قبيل
 الكيل اولى لا يحزم المذروع قبل ذرعه وان اشترى بشرطه الا اذا اقر
 لكل ذراع ثمن فهو حرمة ما ذكر كوزون والاصل ما مر مرارا ان الذرع
 وصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا واستثنى ابن
 الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن حينئذ فيه وصف وجاز
 التصرف في الثمن بهبة او بيع او غيرهما لو عينا اى مشارا اليه ولو دينيا
 فالتصرف فيه تملك ممن عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز من غيره ابن ملك
 قبل قبضه سواء تعين بالتعيين لمكيل او لا كقود فلو باع ابلا بدراهم او بكر
 بر جاز اخذ بدلهما شيئا آخر وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كهر واجرة وصان
 متلف وبدل خلع وعتق بحال وموروث وموصى به والحاصل جواز التصرف
 في الاثمان والديون كلها قبل قبضها عيني سوى صرف وسلم فلا يجوز اخذ
 خلاف جنسه لقوات شرطه وصح الزيادة فيه ولو من غير جنسه في المجلس
 او بعده من المشتري او وارثه خلاصة ولفظ ابن الملك او من اجبني ان
 في غير صرف وقبل البائع في المجلس فلو بعده بطلت خلاصة وفيها لو ندم
 بعد ما زاد اجبر وكان المبيع قايما فلا تصح بعد هلاكه ولو حكا على الظاهر
 بان باعه ثم شره ثم زاده زاد في الخلاصة وكونه محلا للمقابلة في حق
 المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض او دبرا وكاتب او ماتت الشاة فن ادم
 يحز لقوات محل البيع بخلاف ما لو اجر او رهن او جعل الحريد سيفا
 او ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع وصح الخط منه ولو
 بعد هلاك المبيع وقبض الثمن والزيادة والخط يلتحقان باصل العقد با
 استناد فبطل خط الكل واشترى الا لثاق في تولية ومراجعة وشفقة والخط
 وهلاك وجس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر في الشفقة الخط فقط
 وصح الزيادة في المبيع ولزم البائع دفعها ان في غير سلم زيلعي وقيل
 المشتري ويلتحق ايضا بالعقد فلو هلك الزيادة قبل قبض سقط
 حصتها من الثمن وكذا لو زاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسخ العقد
 بقدره فنية ولا يشترط الزيادة هنا قيام المبيع فتصح بعد هلاكه بخلافه

في الثمن كما مر ويصح الخط من المبيع ان كان المبيع ديناً وان عينه لا
يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح بخلاف الدين فيرجع بما دفع
في براءة الاسقاط لاني براءة الاستيفاء انقضاء ولو اطلقها فقولا ان واما
الابرا المضاف الى الثمن فصحيح ولو بهتته او حط فيرجع المشتري بما دفع
على ما ذكره السرخسي فيتمام عند الفتوى بحج قال في الهبة وهو المناسب
للاطلاق وفي النزائية باعه على ان يهبه من الثمن كذا لا يصح ولو على ان يحط
من ثمنه كذا جاز للحرق الخط با صل العقد دون الهبة والاستحقاق لبايع
او شتر او شفع يتعلق بما وقع عليه العقد ويتعلق بالزيادة ايضا فلوردد
بنحو عيب رجع المشتري بالكل ولزم تاجيل كل دين ان قبل المديون الا
في سبع على ما في مداينات الاشياء بدلي صرف وسلم وثن عند اقاله
وبعدها وما اخذ به الشفع ودين الميت والسابع القرض فلا يلزم تاجيله
الا في اربع اذا كان محجورا او حكم ما لكي يلزمه بعد بثوت اصل الدين عنده
او حاله على آخر فاجله المقرض او حاله على مديون موجد دينه لان الحوالة
مبوية والرابع الوصية اوصى بان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى
سنة فيلزم من ثلثه ويسامح فيها نظر الوصي او اوصى بتاجيل قرضه
الذي له على زيد سنة فيصح ويلزم بالحاصل ان تاجيل الدين على ثلاثة
اوجه باطل في بدل صرف وسلم وصحيح غير لازم في قرض واقالة وشفع
ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك واقره المصنف وتعليقه في الهبة بان الملحق
بالقرض تاجيله باطل **قلت** ومن جيل تاجيل القرض كفالتة موجدان
عن الاصيل لان الدين واحد بحج وتنهض في خامسة فلتحفظ وفي جيل الاشياء
حيلة تاجيل دين الميت ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا
الى كذا ويصدق الطالب انه كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بان الميت
لم يترك شيئا والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان
الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على كفيته **قلت** وسيجيء اخر الكتاب
انه لو حل بموته او اداه قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى من الايام
وهو جواب المتأخرين **فصل في القرض هو لغة ما تعطيته**
لتباضاه وشرا ما تعطيته من مثلي ما لتباضاه وهو اخص من قوله عقد مخصوص
بلفظ القرض ونحوه يرد على دفع مال بمنزلة الجنس مثلي خرج القيمي الاخر
ليرد مثله خرج نحو ودیعة وهبة وصح القرض في مثلي هو كل ما يضمن بالمثل
عند الاستهلاك لاني غيره من القيمات حيوان وحب وعقار وكل متفاد
لتعذر رد المثل واعلم ان المقبوض بقرض فاسد كمقبوض ببيع فاسد
سواء في حرم الانتفاع به لاي بعه لثبوت الملك جامع الفصولين فيصح استقرض
الدرهم والدنانير وكذا كل ما يكال او يوزن او يعد متقار باي صح استقرض

جوز وبضئ وكاغد عدد او لحم وزنا وخبر وزنا وعدد اكا سيجي
استقرض من الفلوس الرايحة والعدا الى فلسدت فعليه مثلها كاسدة
ولا يغرم قيمتها وكذا كل ما يكال ويوزن لاسرانه مضمون بمثله فلا عبرة
بغلايه ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف ويجعله في النزائية
وغيرها قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث
قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف اذا استقرض
طعاما بالعراق فاخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقترضه
عند الثاني وعند الثالث يوم اجتمعا وليس عليه ان يرجع معه الى
العراق فياخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه رخص فليقيد
المقرض في بلد الطعام فيه غال فاخذه الطالب بحقه فليس له حبس
المطلوب ويومر المطلوب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه طعامه في
البلد الذي اخذ منه استقرض شيئا من الفواكه كيلا او وزنا فلم يقبضه
حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تاخيرته الى محي الحديث الا
ان يتراضيا على القيمة لعدم وجوده بخلاف الفلوس اذا كسدت وتماه
في صرف الحائنة ويملك المستقرض القرض ينقص القرض عندها اي الامام
ومحمد خلا فاللثاني فله رد المثل ولو قايما خلا فله بناء على انعقاده بلفظ
القرض وفيه تصحيحان وينبغي اعتماد الانعقاد لا فادته الملك للحال بحج فجاز
شر المستقرض القرض ولو قايما من المقرض بدرهم مقبوضة فلو تفرقا قبل
قبضها بطل لانه افتراق عن دين بنزائية فيلحظ اقرض صبيا محجورا **قال**
فاستهلكه الصبي لا يضمن خلا فاللثاني وكذا الخلاف لو باعه او اودعه وشله
المعتوه ولو كان المستقرض عبدا محجورا لا يراخذه قبل العتق خلا فالا
للثاني وهو كالودیعة سواء حائنه وفيها استقرض من اخر دراهم فاشاه
المقرض بها فقال المستقرض القها في الما فلقاها قال محمد لا شيء على المقرض
وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فان بالانقضاء بعد قبضها والفرق
ان له اعطا غيره في الاول لا الثاني وعزاه لغريب الرواية وفيها القرض
لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفاسد منها لا يبطل ولكنه يلغو شرطه وشي
اخر فلو استقرض الدرهم للسورة على ان يؤدى صحيحا كان باطلا
وكذا لو اقرضه طعاما بشرط رده في مكان آخر وكان عليه مثل ما قبض فان
قضاه اجود بلا شرط جاز ويجبر الدين على قبول الاجود وفيل لا تجر
وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب
به الى بلد كذا ليوفي دينه وفي الاشياء كل قرض جرم فاعا حرام فكه للمرتين
سكنى المرهونة باذن الراهن **فروع** استقرض عشرة دراهم وارسل عبدا
لاخذها فقال المقرض دفعته اليه واقر العبد به وقال دفعته الى مولاي

فانكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقترانه قبضها بحق عشرون رجلا جاوا واستقرضوا من رجل واروا بالرفع لاحد منهم فرفع ليس له ان يطلب منه الا حصته **قلت** ومفاده صحة التوكيل بقبض المقرض لا بالاستقراض قبيح وفيها استقرار العجين وزنا يجوز ويبلغ جواز في الحبرة بلا وزن سيئ عليه السلام عن حميرة ثعلبها الجيران ان يكون ربا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وفيها شر الشيء اليسير يثنى غال لحاجة القرض يجوز ويكره واقره المصنف **قلت** وفي معروضات المفتي ابي السعود لو اذن زيد العشرة باثني عشر او بثلاثة عشر بطريق العاملة في زماننا بعد ان ورد الامر السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بان لا تعط العشرة بازيد من عشرة ونصف وبه على ذلك فلم يمثل ما اذا يلزمه فاجاب يعزر ويجيب الى ان تظهر توفيقه وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما اخذه من الزخ لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع واقيم من ذلك السلم حتى ان بعض القرى قد خربت بهذا الخصوص انتهى وبالله التوفيق **باب الربا** هو لغة مطلق الزيادة وشرعا فضل ولو حكا فدخل ربا النسبة واليسوع الفاسدة فكلمها من الربا فيجب رد عين الربا لو قاها لارد ضمانه لانه يملك بالقبض قبيح ويجوز حال عن عوض خرج مسئلة صرف الجنس لخلاف جنسه بمعيار شرعي وهو الكيل والوزن فليس الذرع والعربى بشرط ذلك الفضل لاحد المتعاقدين اى بايع او مشتى فلو شرط لغيرها فليس برى بل بيعا فاسدا في المعاوضة فليس الفضل في الهبة برى فلو شري عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده دانقا ان وهبه منه انقدم الربا ولم يفسد الشراء وهذا ان ضرها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كما في المسخ عن الذخيرة عن محمد وفي صرف الجمع ان صحته الزيادة والخط قول الامام وان محمدا اجاز الخط وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن وابطل الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما خفي عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهما بدرهما واحدهما اكثر وزنا فخلله زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم بالحم اكثر وزنا فوهب الفضل لم يجوز لانه هبة مشاع يقسم **قلت** وما قد مناه عن الذخيرة عن محمد صريح في عدم الفرق بينها وعليه فالكل من الزيادة والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى العقد فيفسد لعدم التساوى فيلحفظ فاني لم ارم من بنيه على هذا وعلمته اى علة تحريم الزيادة القدر المهور بكيل او وزن مع الجنس فان وجد احرم الفضل اى الزيادة والنسا بالمال التاخير فلم يجوز بيع قفيز برقبين منه متساويا

طلب
استقراض الحبرة

واحدهما نسا وان عدما بكسر الدال من باب علم ابن ملك حلا كهروى بمرورين لعدم العلة فبقى على اصل الاباحة وان وجد احدهما اى القدر وحده او الجنس حل الفضل وحرم النساء ولو مع التساوى حتى لو باع عبدا بعبد الى اجل لم يجوز لوجود الجنسية واستثنى في الجمع والدرر اسلام منقود في موزون كيلا يفسد اكثر ابواب السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز اسلام الحنطة في الزيت **قلت** ومفاده ان القدر بانقرا لا يحرم النساء بخلاف الجنس فيلحزم وقد مر في السلم ان حرمة النساء تتحقق بالجنس وبالقدر المتفق عليه فتنبيه ثم فرع على الاصل الاول بقوله حرم بيع كيلي ووزن يجنسه متفاضلا ولو غير مطعوم خلافا للشافعي لحص كيلي وحديد وزن ثم اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كما بسطه الكمال وحل بيع ذلك تماثلا لامتفاضلا وبلا معيار شرعي فان الشرع لم يقدر المعيار بالذرة وبمادون نصف صاع كحفنة بحفنتين وثلاث وخمس ما لم يبلغ نصف الصاع وتفاحة بتفاختين وفسل بفسلين او اكثر باعيانها لآخره لكان اولى لما في النهر انه قيد في الكل فلو كانا غير معينين واحدهما لم يجوز اتفاقا وتمر بتمرتين وبيضة ببيضتين وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين ودواة بدوانتين وانما باثقل منه ما لم يكن من احد التقديرين فيمتنع التفاضل فتح وإبرة بابرين وذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحت الوزن يمثلها فجاز الفضل لقدر وحرمة النساء لوجود الجنس حتى لو انتفى كحفنة برقبنتي شعير فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل محمد وصح كما نقله الكمال وما نص الشارع على كونه كيليا كبر وشعير وتمر وليمج او وزنيا كذهب وفضة فهو كذلك لا يتغير ابدا فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهبا بذهب او فضة بفضة كيلا ولو مع التساوى لان النص اقوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى وما لم ينص عليه حمل على العرف وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا ورجحه الكمال وخرج عليه سعدى افندى استقرض الدراهم عددا وبيع الرقيق وزنا في زماننا يعني بمثله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس بحجر واقره المصنف والمعتبر تعيين الربوى في غير العرف ومضوع ذهب وفضة بلا شرط تقابض حتى لو باع برابري بعينها وتفرقا قيل القبض جاز خلافا للشافعي في بيع الطعام ولو احدهما دينارا فان هو الثمن وعين قبل التفريق جاز والا لا يبيعه ما ليس عنده سرا ج وجد مال الربا لاحقوق العباد وورديه سواء الا في اربع مال وقف ويقيم ومريض وفي القلب الرهن اذا انكسر اشياء باع فلو ساء بمثلها او بدرهم او دينار فان نقد احدهما جاز وان تفرقا بلا قبض احدهما لم يجوز لما مر كما جاز

بيع لم يحوان ولو من جنسه لانه بيع الموزون باليسى بموزون فيجوز
 كيف ما كان بشرط التقيين اما نسبه فلا وشرط محمد زيادة المجانس
 ولو باع مذبوحة بحية او مذبوحة جاز اتفاقا وكذا الملوختين ان
 تساويا وزنا ابن ملك واراد بالملوخته المفصولة عن السقط ككرش
 واما جحر وكما جاز بيع كرياس بقطن مطلقا كيف كان لاختلافهما
 جنسا كبيع قطن بغزل القطن في قول محمد وهو الاصح حاوى وفي القنية
 لاياس بغزل قطن بتياب قطن يدايد لانها ليسا بموزونين ولا
 جنسين وكذلك غزل كل جنس بتيابه اذا لم توزن وكبيع رطب برطب
 او بتمر تماثلا كيلا لا وزنا خلافا للعين في الحال لا المال خلافا لهما
 فلو باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفاقا ابن ملك وعنب بعنب او
 بزيب بتماثل كذلك وكذا كل ثمرة تجف كتين ورماني يباع رطبها
 برطبها وبيبا بسها كبيع برطبها او بملولا بمثلها وبالياس وكذا بيع
 تمر او زبيب منقوع بمثلها او بالياس منها خلافا لمحمد في بيع
 العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط
 الاعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة المقلية
 بغيرها يقصد كما سيجي وكبيع لحوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا
 بيد ولبن بقر وعتم وخل دقل بفتحين ردى التمر وخضه باعتبار العادة
 بخل عنب وشحم بطن بالية بالفتح ما يسميه العوام لية او لحم وخيزر
 ولو من بر يبر او دقيق ولومنه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ووهنت
 مري بالبنفسج بغير المري منه متفاضلا او وزينا كيف كان لاختلاف
 اجناسها فلو اتحد لم يجز متفاضلا الا في لحم الطير لانه يوزن عادة حتى
 لو وزن لم يجز يلى وفي الفتح لحم الدجاج والاوز وزنى في عادة مصر
 وفي النهر لعله في زمنه اما في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف
 الاصل او المقصود او بتبدل الصفة فيلحق وجاز الاخير ولو اختلف
 نسبه به يفتى درراى اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس والاحوط
 المنع اذا قلما يقيض من جنس ما سمي وفي القهستاني مغزيا للخراتة الاحتمال
 ان يبيع خاتما مثلا من الخبز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز
 الموصوف بصفة معلومة ثمنه حتى يصيره دينيا في ذمة التجار ويسلم
 الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه مغزيا للمضمرات يجوز السلم
 في الخبز وزنا وكذا عد داو عليه الفتوى وسيجي جواز استقرانه ايضا
 وجاز بيع اللبن بالخبز لاختلاف المقاصد والاسم حاوى لا يجوز بيع
 البر بدقيق او مسويق هو الجروش ولا يبيع دقيق بسويق مطلقا ولو
 متساويا لعدم السوى فيحرم لشبهة الربا خلافا لهما واما بيع الدقيق

بالدقيق متساويا كيلا اذا كانا مكبوسين فجاز اتفاقا ابن ملك كبيع
 سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية واما المقلية بغيرها ففاسد
 كما ستر ولا الزيتون بزيت والسهم بحل بمهملة الشينج حتى يكون
 الزيت والحل التمر ما في الزيتون والسهم ليكون قدره بمثله والزايد
 بالتقل وكذا كل ما المستغلة قيمة يجوز بدهنه ولبن بسمنه وعنب بعصيره
 فان لا قيمة له كبيع تراب ذهب بذهب فسد بالزيادة لربا الفضل
 ويستقرض الخبز وزنا وعد داو عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك والحنه
 الكمال واختاره المصنفين او في المجتبى باع رقيقا ففقد برقيقين نسبة
 جاز وبالعكس لا وجاز بيع كسيرة كيف كان ولا ربا بين سيد وعبد
 ولو مدبرا الامكان اذا لم يكن دينه مستغرا الرقبة وكسبه فلو مستغرا
 يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك وغيره لكن في البحر عن المعراج التحقيق
 الاطلاق وانما يرد الزائد للربا بل لتعلق الغرما ولا ربا بين شفاو صين
 وشريكي عنان اذا ابتاعا من مالها اي مال الشركة يلى ولا بين حربي
 ومسلم مستامن ولو بعقد فاسد او قمار ثمة لان ماله ثمة مباح فيحل
 برضاه مطلقا بلا عذر خلافا للثاني والثلاثة وحكم من اسلم
 في دار الحرب ولم يهاجر كحربي فللمسلم الربا معه خلافا لهما لان ماله
 غير معصوم فلو هاجر اليها ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقا جوهرة قلت
 ومنه يعلم حكم من اسلم ثمة ولم يهاجر والحاصل ان الربا حرام الا في
 هذه الست مسائل **باب الحقوق في المبيع اخرها**
 لتبعيتها ولتبعيتها ترتيب الجامع الصغير اشترى بيتا فوقه ماخر لا يدخل
 فيه العلو مثلث العين ولو قال بكل حق هو له او بكل قليل وكثير ماله
 ينص عليه لان الشئ لا يستتبع مثله وكذا لا يدخل العلو بشر امتل
 هو مالا اصطبل فيه الا بكل حق هو له او بمال فقه اي حقوقه كطريق
 ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع اشياء او بكل قليل او كثير هو فيه
 او منه ويدخل العلو بشر دار وان لم يذكر شيئا ولو الابنية بتراب
 او بخيام وقياب وهذا التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو
 بلا ذكر في الصور كلها فتح وكافي سوا كان المبيع بيتا فوقه علوا و
 غيره الادار الملك فتسمى سراي ثمركها يدخل في سرائ الدار الكيف وبير
 اما والاشجار التي في صحنها وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا
 البستان الخارج الا اذا كان اصغر منها فيدخل يتعا ولو شلها او اكبر
 فلا الا بالشرط يلى وعيني والنظرة لا تدخل في بيع الدار لبنائها على الطريق
 فاخذت حكمه الا بكل حق ونحوه مما مر وقال ان مفتحتها في الدار تدخل
 كالعلو ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لانه من

مرافقها خاتمة لا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق ونحو
ما من بخلاف الاجارة لدار او ارض فتدخل بلا ذكر لانها تعدل الانتفاع
لا غير والرهن والوقف خلاصه ولو اقر بدار او صالح عليها او وصى
بها ولم يذكر حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق كالبيع ولا يدخل في
القسمه وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضي من فتح عن الفتح وفي
الحواشي اليعقوبية ينبغي ان يكون الرهن كالبيع اذ لا يقصد به
الا انتفاع **قلت** طويلا لو لا مخالفته للمنقول كما مر ولفظ الخلاصة
ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة واعتمده المصنف
تبعاً للبحر نعم ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعقود على مال كالبيع
والوجه فيها لا يخفى **باب الاستحقاق** هو طلب الحق
الاستحقاق نوعان احدهما مبطل للملك بالكلية كالعتق والحرية الاصلية
ونحوه كتدبير وكتابة وتأمينها ناقلة من شخص الى آخر كالاستحقاق
به اي بالملك بادعي زيد على بكر ان ما في يده من العبد ملك له وبرهن
فالتاقل لا يوجب نسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به
حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد الملك منه ولو مورثه فيتعدي الى بقية
الورثة اشباه فلا تسمع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى التنازع ولا
يرجع احد من المشتريين على بايعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض
على المكفول عنه ليلا يجتمع ثمان في ملك واحد لان بدل المستحق مملوك
ولو صالح بشئ قليل او ابر عن ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فليايحه ان يرجع
على بايعه ايضا لزال البذل عن ملكه ولو حكم المستحق فصالح المشتري لم يرجع
لانه بالصالح ابطال حق الرجوع وتامه في جامع الفصولين والمبطل يوجب اي
يوجب نسخ العقود اتفاقا ولكل واحد من اباعه الرجوع على بايعه وان لم
يرجع عليه ويرجع هو ايضا كذلك على الكفيل ولو قبل القضا عليه لعدم
اجتماع الثمنين اذ بدل الحر لا يملك والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة
من الناس سواء كان بيينة او بقوله انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق اشباه
فلا تسمع دعوى الملك من احد وكذا العتق وفروعه بمنزلة حرية الاصل
واما الحكم بالعتق في الملك المورث فعلى الكافة من وقت التارخ ولا يكون
قضا قبله كما بسطه من لا خسر ويعقوب باشا فاحفظه فان اكثر الكتب
عند خاتمة واختلاف في القضا بالوقف قبل الحرية وقيل لا تسمع فيه دعوى
ملك آخر وقف آخر وهو المختار وصحة العمدى وفي الاشياء القضا يتعدي
في اربع حرية ونسب ونكاح وولا وفي الوقف يقتصر على الاصح ويثبت رجوع
المشتري على بايعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيينة لما سيجي انها حجة سعدة
اما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او بكتوله فلا رجوع لانه حجة قاصرة والاصل

ان البيينة حجة متعددة تظهر في حق كافة الناس لكن لا في كل شئ كما هو ظاهر
كلام الزيلعي والعيني بل في عتق ونحوه كما مر ذكره للمصنف الاقرار بل هو حجة
قاصرة على المقر لعدم دلالة على غيره بقي لواجتماع فان ثبت الحق بها قضى
بالاقرار الا عند الحاجة فبالبيينة اولى فتح ونهر فلو استحققت بيعة ولدت
عند المشتري لا باستيلاده بيينة يتبعها ولها بشرط القضا به اي
بالولد في الاصح زيلعي وكلام الزاوي يفيد تقييده بما اذا سكست الشهود
فلو بينا انه لذى اليد او قالوا لا ندري لا يقضى به نهر ثم استيلاده
لا يمنع استحقاق الولد بالبيينة فيكون ولد المورث حراً بالقيمة لمستحقه
كما مر في باب دعوى النسب وان اقر ذواليد بها لرجل لا يتبعها فيما خرها
وحدها والفرق ما مر من الاصل وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو ادعاه يتبعها
وكذا ساير الزوايد نعم لضمان بهلاكها كزوايد المصوب ولم يذكر النكول
لان في حكم الاقرار قهراً في معنى بالعامة ومنع التناقض اي التراجع
في الكلام دعوى الملك لعين او منفعة لما في الصغيرى طلب نكاح الامة
يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق وهل يكفي
امكان التوفيق خلاف سنحقه في متفرقات القضا وفروع هذا الاصل
كثيره سنجي في الدعوى ومنها ادعى على اخوانه اخوه وادعى عليه النفقة
فقال المدعى عليه ليس هو باخي ثم مات المدعى عن تركته فجاد المدعى عليه
بطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقض وان قال ابى او ابني قبل
والاصل ان التناقض لا يمنع دعوى ما يخفى سببه كالنسب والطلاق
وكذا الحرية فلو قال عبد لمشتري اشترى فانا عبد لزيد فاشتراه معتمدا
على مقالته فاذا هو حر اي ظهر حر فان كان البايع حاضراً او غائبا عينة
معروفة يعرف مكانه فلا شئ على العبد لوجود القابض والارجع المشتري
على العبد بالثمن خلافا للثاني ولو قال اشترى فقط او انا عبد فقط
لا رجوع عليه اتفاقا قدر رجوع العبد على البايع اذ اظفر به بخلاف
الرهن بان قال ارتهنني فاني عبد لم يضمن اصلا والاصل ان التعريض
يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع عقارا ثم برهن
انه وقف محكوم بلزومه قبل والا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف
الاعتاق فتح واعتمده المصنف تبعاً للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم
في الوقف وسيجي آخر الكتاب اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه اخى
انه له لا تسمع دعواه بدون حضور البايع ما لمشتري للقضا عليها ولو
قضى له بحضورهما ثم برهن احدهما على ان المستحق باع من البايع ثم هو
باع من المشتري قبل ولزم البيع وتامه في الفتح لا عبرة بتاريخ الغيبة
بل العرق لتاريخ الملك فلو قال المستحق عند ادعى غائب عن هذه الدابة

منذ سنة فقبل القضاء بها للمحقق اجبر المحق عليه البايع من القضية فقال
 البايع لي بينة انها كانت ملكا لي منذ سنتين مثلاً وبرهن على ذلك لا ترفع
 القضية بل يقضى بها للمحقق لبقا دعواه في ملك مطلق خال عن تاريخ من
 الطرفين العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع على البايع عند الاستحقاق
 فلو استولد مشتريه يعلم غضب البايع اياها كان الولد رقيقا لا خدام
 الغرور ويرجع بالثمن وان اقر بملكية المبيع للمحقق درر وفي القضية لو
 اقر بالملك للبائع ثم استحق مزيده ورجع لم يسطر اقراره فلو وصل اليه
 بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف الفرض لا يحكم
 القاضي بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب قاضي كذا لان الخط يشبه
 الخط فلم يجر الاعتماد على نفس السجل بل لا بد من الشهادة على مضمونه ليقضى
 للمحقق عليه بالرجوع بالثمن كذا الحكم في ما سوى نقل الشهادة والوكالة
 من محاضر وسجلات وصكوك لان المقصود بكل منها الزام الخصم بخلاف
 نقل وكالة وشهادة لانها لتخصيل العلم للقاضي ولذا لم يزلهم ولو
 الخصم كافرا ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار صوح على شيء معين
 واستحق بعضها لجواز دعواه فيما بقي ولو استحق كلها واد كل العوض
 لدخول المدعى في المحقق واستفيد منه اي من جواب المسئلة امران احدهما
 صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة الساقط لا تقضي الى المنازعة
 والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى بصحة لجها لمدعى به حتى لو برهن
 لم يقبل ما لم يدع اقراره به ورجع المدعى عليه بخصته في دعوى كلها ان
 استحق شيء منها لفوات سلامة المبدل فيد بالمجهول لانه لو ادعى قدرا
 معلوما كربعها لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل رجوع
 بحسب ما استحق منه **فرع** لو صالح من الدنايز على دراهم وقبض
 الدراهم فاستحق بعد التفرق رجوع بالدنايز لان هذا الصلح في معنى المرف
 فاذا استحق البدل بطل الصلح فوجب الرجوع درر وفيها فروع اخرى
 فلتنظر في المنظومة المحببة المهمة منها

لو استحقا ظهر المبيع	له على بايعه الرجوع
بالثمن الذي له قد دفعا	الا اذا البايع ههنا ادعى
بانه كان قديما اشترى	ذلك من ذا المشتري بلا مرا
لو اشترى خرابة وانفق	شيئا على تغييرها وطفقا
ذاك يسوي بعد اكاسها	ثم استحق رجلا تمامها
فالمشتري في ذاك ليس راجعا	على الذي عند تلك بايعا
ولا على ذا المحقق مطلقا	بدا الذي كان عليها انفق
وان بيع استحق ظهرا	ثم قضى القاضي على من اشترى

به فضال الذي ادعاه **فرع** صلحا على شيء له اداه
 يرجع في ذاك بكل الثمن **فرع** على الذي قد باعه فاستثنى
 وفي المينة شري دارا وبني فيها فاستحق رجوع بالثمن وقيمة البناء
 سببيا على البايع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير
 كما لو استحق جميع بنائها لما تقر بان الاستحقاق متى ورد على ملك
 المشتري لا يوجب الرجوع على البايع بقيمة البناء مثلاً ولو حفر بيرا او
 نفق بالوغة او رم من الدار شيئا ثم استحق لم يرجع بشيء على البايع
 لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسئلة الخزنة حتى لو كتب
 في الصك كما انفق المشتري فيها من نفقة او رم فيها من مرمية فعلى البايع
 يفسد البيع ولو حفر بيرا وطواها يرجع بقيمة الطي لا بقيمة الحفر
 فاذا شرطاه فسد وكذا لو حفر ساقية ان تنظر عليها رجوع بقيمة بنا القنطرة
 لا بنفقة حفر الساقية وبالجمله فانما يرجع اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن
 نقضه وتسليمه الى البايع فلا يرجع بقيمة حصن وطين وتعامه في الفضل الخامس
 عشر من الفصولين وفيه شري كراما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير
 في يده ولم ياكل من ثمره ولو شري ارضين فاستحق احداهما ان قبل القبض خير
 المشتري وان بعده لزمه غير المحقق بخصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد
 او البقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب القن او برذعة الحمار لم يرجع بشيء
 وكل شيء يدخل في البيع تبعا لاحصته من الثمن ولكن بخير المشتري فيه
 فتيه ولو استحق مزيد المشتري الاخير كان قضا على جميع الباعة ولكل ان
 يرجع على بايعه بالثمن بلا اعادة بينة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه
 المشتري عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف لمان يرجع قال الا ترى ان المشتري
 الثاني لو ابرا الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فلكل
 الرجوع قبله خاتية لكن في الفصولين ما يخالفه فتيه ولو اشترى عبدا
 فاعتقه بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المحقق بالمال على المعتق
 ولو شري دارا بعبد واخذت بالشفقة ثم استحق العبد بطلت الشفقة ولاخذ
 البايع الدار من الشفيع لبطان البيع **باب السلم** هو
 لغة كالسلف وزنا ومعنى وشرعا بيع اجل وهو السلم فيه باجل وهو
 راس المال وركنه ركن البيع حتى ينعقد بلفظ بيع في الاصح ويسمى صاحب
 الدراهم رب السلم والسلم بكسر اللام ويسمى الآخر المسلم اليه والحنطة مثلاً
 المسلم فيه والثمن راس المال وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم
 في الثمن والسلم فيه فيه لف ونشر مرتب ويصح فيما لم يكن منبسط صفة كجوده
 وردائه ومعرفة قدره ككيل وموزون وخروج بقوله مثنى الدراهم
 والدنايز لانها اثمان فلم يجر فيها السلم خلافا لما لك وعدى متقار

كجوز وبيض وفلس وكثير وشمش وتين ولبن بكسر الباء واجر علبين معين
بين صفته ومكان ضربه خلاصة وذري كسوب بين قدره طولا وعرضا
وصفته كقطن وكتان ومركب منهما وصنعة كعمل الشام او مصر او زيد
او عمرو ورقته او غلظه ووزنه ان يبيع به فان الربح كالماء ثقل وزنه
زادت قيمته والحرب كلما خف وزنه زادت قيمته فلا بد من بيان مع الزرع
لا يصح في عددي متفاوت هو ما تتفاوت ما لئنه كبطيخ وقرع ودر ورماني
فلم يجز عدد ابلا من و ما جاز عدا جاز كيلا ووزنا نهر ويصح في سلك مبيع
وما في لغة ردية وفي طري حين يوجد وزنا وضربا اي نوعا قيد لها لا
عدد التفاوت ولو صفارا جاز وزنا وكيل وفي الكبار روايتان مجتبي لاني
حيوان ما خلا فالشافعي والطرافة كروس والكارع خلا فالمالك وجاز وزنا
في رواية ولا في حطب بالحزم ورطوبة بالحجر الا اذا ضبط بما لا يودي
الى نزاع وجاز وزنا فتح وجوه وخرز الاصغار ولو تباع وزنا لانه
انما يعلم به ومنقطع لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق
ولو انقطع في اقليم دون آخر لم يجز في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق
خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ راس ماله وحلم ولو
منزوع عظم وجوازه اذا بين وصفه وموضعه لانه موزون معلوم
وبه قالت الائمة الثلاثة وعليه الفتوى بحرم وشرح مجمع لكن في القهستاني
انه يصح في التزوع بلا خلاف اما الخلاف في غير التزوع فتنه لكن صرح
غيره بالروايتين فتدبر ولو حكم بجوازه صح اتفاقا بنزاهه وفي العيني
انه قيمي عنده مثلي عندها ولا بمكيال وذراع مجهول قيد فيها وجوزه
الثاني في الماقر بالتعامل فتح وبرقرية بعينها وثمر نخلة معينة الا اذا
كانت النسبة لثمر او نخلة او قرية لبيان الصفة لا التعيين الخارج كفتح
مرجى او بلدي بديارنا فالمانع والمقتضي العرف فتح ولا في حنطة حديثه
قبل حدوثها لانها منقطة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت المحل
شرط فتح وفي الجوهره السلم في حنطة جديدة او في درة حديثه لم يجز لانه
لا يدري اكون في تلك السنة شئ ام لا **قلت** وعليه فما يكت في وثيقة
السلم من قوله جديد عامه مفسد له اي قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا
يخفى وشرطه اي شرط صحته التي تذكر في العقد سبعة بيان جنس كبير او ثمر
وبيان نوع كسقي او بعلي وصفه كجيد او ردي وقدر ككذا كيلا لا يقبض
ولا ينسب واجل واقله في السلم شهر به يفتي وفي الحاوي لا باس بالسلم
في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر ويبطل
الاجل بموت السلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ السلم فيه من تركته حالا
لبطلان الاجل بموت المديون ولذا شرط دوام وجوده لتدوم القدرة

على تسليمه بموته وبيان قدر راس المال ان تعلق العقد بمقداره كما في كليل
وموزون وعددي غير متفاوت واكتفيا بالاشارة كما في مذروع وحيوان
قلنا ربما لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج الى رد راس المال ابن كمال
وقد ينفي بعضه ثم يجد باقية معيبا فيرده ولا يستبد له رب السلم في مجلس
الرد فيفسخ العقد في الردود ويبقى في غيره فتلزم جهالة المسلم فيه فيما بقي
ابن مالك فوجب بيانه والسابع بيان مكان الايقاع للمسلم فيه فيما له حمل
ومونة ومثله الثمن والاجرة والقسمه وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة
كبيع وقرض واقتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم في الحال بخلاف
الاول بشرط الايقاع في مدينة فكل محلاتها سوا فيه اي في الايقاع حتى لو
اوفاه في محلة منها برى وليس له ان يطالبه في محلة اخرى بنزاهه وفيها
قبلة شرط حمله الى منزله بعد الايقاع في المكان المشروط لم يصح الاجتماع
الصفقتين الاجارة والتجارة وما لا حمل له كسك وكافور وصغار ولو لا بشرط فيه
بيان مكان الايقاع اتفاقا ويوف حيث شأ في الاصح وصح ابن كمال مكان
العقد ولو عين فيما ذكر مكانا تعين في الاصح فتح لانه يفيد سقوط خطر
الطريق وبقي من الشروط قبض راس المال ولو عين قبل الافتراق باباها
وان ناما او سارا فرسخا او اكثر ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن
المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة والحوالة والارتهان براس
مال السلم بنزاهه وهو شرط بقاؤه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها
فينعقد صحيحا ثم يبطل بالافتراق بلا قبض ولو ابي السلم اليه قبض راس
المال اجبر عليه خلاصة وبقي من الشروط كون راس المال منقودا وعدم الخیار
وان لا يشمل البدلين احدي الربا وهو القدر المتفق والجنس لان حرمة
النساء تتحقق به وعدها العيني تبعا للغاية سبعة عشر وزاد المص وغيره
القدرة على تحصيل السلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله فان اسلم
ما في درهم في كربضم فتشديد سنون قفيزا والقفيز ثمانية مكايك و
اللكوك صاع ونصف عيني برحال كون المائتين مقسومة مائة دينار عليه
اي على المسلم اليه ومائة نقدا نقدها رب السلم وافتراقا على ذلك فاسلم
في حصة الدين باطل لانه دين بدين وصح في حصة النقد ولم يشع
الفساد لانه طارح حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدهما دانير
او على غير العاقد فسد في الكل ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في راس المال
والارب الدين في السلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومراجعة وتولية
ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قبل وفي الصغري اقال بعض
السلم جائز ولا يجوز لرب السلم شرائي من السلم اليه براس المال بعد
الاقالة في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز الاستبدال كساير الديون

قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه السلام لا تاخذ الا سلمك اوراس مالك
اي الاسلمك حال قيام العقد اوراس مالك حال انفساخه فاستنتج
الاستبدال بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه
في مجلس الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم ولو شري المسلم اليه في كثر
كرا وامر المشتري رب السلم بقبضه قضاهما عليه لم يصح للزوم الكيل
مرتين ولم يوجد وصح لو كان الكفر قرضا وامر مقرر عنه به لانه اعادة الاستبدال
كما صح لو امر المسلم اليه رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه فاكثاله مرتين
لزوال المانع امره اي السلم اليه رب السلم ان يكيل المسلم فيه في ظرفه فكاله
من طرفه اي وعار رب السلم بغيثته اما بحضرة فيصير قابضا بالتحلية
او امر المشتري البايع بذلك فكال في ظرفه طرف البايع لم يكن قبضا لحقه
بخلاف كيله في ظرف المشتري بامره فانه قبض لان حقه في العين والاول في
الذمة كيل العين المشتراة ثم كيل الدين المسلم فيه وجعلها في ظرف المشتري
قبض بامره لتبعية الدين للعين وعكسه وهو كيل الدين او لا يكون
قبضا وخبراه بين نقض البيع والشركة اسلم امة في كرمه وقبضت فتقايلا
السلم فانت قبل قبضها بحكم الاقالة بقي عقد الاقالة او ماتت فتقايلا
صح لبقا المعقود عليه وهو المسلم فيه وعليه قيمتها يوم القبض فيها في الميكتين
لان سبب الضمان كذا الحكم في المقايضة بخلاف الشرا بالثمن فيها لان الامة
اصل في البيع والحاصل جواز الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف
البيع تقايلا لبيع في عهده فابق بعد الاقالة من زيد المشتري فان لم يقدر على
تسليمه للبائع بطلت الاقالة والبيع بحاله قتيه والقول لمدعي الرداء والتأجيل
لانا في الوصف وهو الرداء والاجل والاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول
لصاحبه بالاتفاق وان خرج حضومة ووقع الاتفاق على عقد واحد
فالقول لمدعي الصحة عندهما وعنده المنكر ولو اختلفا في مقداره فالقول
للمطالب مع يمينه لانكاره الزيادة وان برهن قبل وان برهنا قضى
ببيينة المطلوب لاثباتها الزيادة وان اختلفا في مضيه فالقول للمطلوب
اي المسلم اليه بيمينه الا ان يبرهن الآخر وان برهنا فبيينة المطلوب ولو
اختلفا في السلم تحالفا استحاناقته والاستصناع هو طلب عمل الصنعة
باجل ذكر على سبيل الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يصير سلما سلم فتعتبر
شرايطه جوى فيه تعامل ام لا وقال الاول استصناع وبدونه اي
الاجل فيما فيه تعامل الناس لحق وقفة وطست بهملة وذكره في المغرب
بالشئني المعجزة وقد يقال طشوت صح الاستصناع بيعة لاعددة على الصحيح
ثم فرع عليه بقوله فيجب الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه ولو كانت
عده لما لزم والبيع هو العين لا عمله خلا فاللبرذعي فان جاء الصانع

بمصنوع

بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد فاخذه صح ولو كان المبيع عمله لاصح ولا
يتعين المبيع له اي للامر بل ارضاه فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل روثه
آمره ولو تعين له لما صح بيعه وله اي للامر اخذه وتركه بخيار الروية مفاده
انه لا خيار للصانع بعد روثه المصنوع له وهو الاصح ثم لم يصح فيما لم يتعامل
به كالثوب الاجل كما مر فان لم يصلح فسدان ذكر الاجل على وجه الاستعمال
وان للاستعمال كعلي ان تفرغه غدا كان صحيحا **فرع** السلم في الدبس لا يجوز
لما في اجارة جواهر التناوي لوجعل الدبس اجرة لا يجوز لان ليس بمثل لان
النار عمت فيه ولذا لا يجوز السلم فيه فلا يجوز في الذمة حتى لو كان عينا
جاء **قلت** ويحكي في الغصب ان الرب والقطر واللحم والفحم والاجر
والصابون والعصفر والسرقيين والجلود والصرم وبر مخلوط بشعر قيمى
فليحفظ انتهى **باب المتفرقات** من ابوابها وعبر
في الكثر بمسائل مثورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى واحد اشترى ثورا
او فرسانا خرف لاجل استيناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه وقيل
بخلافه يصح ويضمن قتيه وفي آخر حظر المجتبى عن ابي يوسف يجوز بيع اللعبة
وان يلعب بها الصبيان وصح بيع الكلب ولوعقورا والفهد والفيل والقرود
والسباع بساير انواعها حتى الهرة وكذا الطيور علمت او لا سوى الخنزير
وهو المختار للانتفاع بها ويجلد لها كما قدمناه في البيع الفاسد والتخمس بالقرود
وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكره كبيع العصير شرح وهما فيه **فرع** لا ينبغي
اتخاذ كلب الخوف لص او غيره فلا باس ومثله ساير سباع عتيق وجاز
اقتناؤه لصيد وحراسة ماشية وزرع اجماعا كما صح بيع خمر حام كثير
وصح هبته قتيه وادى القيمة التي تشتتر لجوان البيع فليس ولو كانت كسرة
خمر لا يجوز قتيه كما لا يجوز بيع هوام الارض كالخنافس والقنافذ و
العقارب والوزغ والضب والاهوام البحر كالسرطان وكلما فيه سوى سمك
وجوز في القنية بيع ماله ثمن كسقفقور وجلود خنز وجلد الما لوجيا
والخلق الحسن الجوان وجوزا بالليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية
والالا وورده في البدايع بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع
به للتداوى كالحمر فلا تقف الحاجة الى شرع البيع ويجوز بيع دهن بحس
اي منجنس كما قدمناه في البيع الفاسد وينتفع به للاستصباح في غير مسجد
كما مر والذي كالمسلم في بيع كصوف وسلم وربا وغيرها غير الحمر والخنزير
وميتة لم تمت حتف انقها بل بنحو خلق او ذبح محوس فانها كخنزير وقد
امرنا بتركهم وما يدبنون وصح شراؤه اي الكافر كما قدمناه في البيع الفاسد
عبد سلما او مصحفا او شقصا منها ويجوز على البيع ولو المشتري صغيرا
اجبر عليه فلو لم يكن اقام القاضى له وليا وكذا لو اسلم عنده ويتبعه طفله

طلب
يجوز بيع اللعبة
طلب
صحيح سائر الحيوانات
سوى الخنزير

طلب
لا يجوز بيع هوام الارض
والبحر

ولو اعتقه او كاتبه جاز فان عجز اجبر ايضا ولو دبره او استولدها سعيها
في قيمتها ويوجع ضربا لو طينه مسلمة وذلك حرام **فروع** من عادته
شرا المردان يجبر على بيعه دفعا للفساد ناس وعينه وكذا حرم احتد
صيدا يوم بار ساله ولو اسلم مقرض الحمر سقطت ولو المستقرض فروا تان
وطي زوجه **الامة المشتراة** التي انكحها مشتريها قبل قبضها قبض المشتري بها
لحصوله بتسليطه فصار فعله كفعله لا يحرم نكاحها استحسانا فلو
انتقض البيع قبل القبض بطل النكاح في قول الثاني وهو المختار وقيد
الكال بما اذا لم يكن بطلانه بموتها فلو به قبل القبض لم يبطل النكاح وان
بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري فتح اشترى شيئا منقولا اذا العقار
لا يبيعه الا القاضى وغاب المشتري قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة
فاقام بايعة بينة انه باعه منه لم يبيع في دينه لا مكان ذهابه اليه وان
جهل مكانه بيع البيع اي باعه القاضى او ماوره نظرا للغايب وادى الثمن
وما فضل بمسكه للغايب وان نقص تبعه البايع اذا ظفربه وان اشترى اثنان
شيئا وغاب واحد منهما فللمحاضر دفع كل ثمنه ويجبر البايع على قبول الكل
ودفع الكل للمحاضر وله قبضته وجبته عن شريكه اذا حضر حتى ينقد
شريكه الثمن بخلاف احد المتاجرين والفرق ان البايع حبس البيع الا
لاستيقا الثمن فكان مضطرا بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة
باع شيئا بالثقل ثقال ذهب وفضة تنصفا به اي بالثقال فيجب ضمانه ثقال
من كل منهما لعدم الاولوية وفي بيعه شيئا بالذهب والفضة تنصفا
وانصرف للوزن المعهود فالنصف من الذهب ثاقيل والنصف من الفضة
دراهم ومثله له على كرجنطة وشعير وسهم لزم من كل ثلث كرجنطة وقاعدة
في العائلات كلها كهر وصية ووديعة وعصب واجارة وبدل خلع وغيره في
موزون ومكيل ومعدود ومذروع عيني وقوله وزن سبعة تقدم في
الزكاة وافاد الكال ان اسم الدرهم ينصرف للمتعارف في بلد العقد ففي مصر
ينصرف للفلوس وافاد في النهر ان قيمته تختلف باختلاف الازمان فافتي
اللقاني بانه يساوى نصفاً وثلاثة فلوس فلو اطلق الواقف الدرهم اعتبر
زمنه ان عرف والا صرف للفضة لانه الاصل كالوقيد بالنفقة كواقف
الشيخونية وكجوها فقيعة درهمان نصفان وافاد المص ان النفقة تطلق على
الفضة والذهب وعلى الفلوس النحاس بعرف مصر الآن فلا بد من مرجح فان لم
يوجد فالعمل على الاستيمارات القديمة للوقف كما عولوا عليها في نظائره كعرفة
خراج ونحوه قال وبه افتي الملا ابو السعود افندي ولو قبض زيفاً بدل
جيد كان له على اخر جاهلا به فلو علم وانفقته كان قضا اتفاقا ونفق
او انفقته فلو قايما رده اتفاقا فهو قضا لحقه وقال ابو يوسف اذا علم

يعلم يرد مثل زيفه ويرجع بجيد استحسانا فلو كانت ستوفة او نهرجة
واختاروه للفتوى ابن كمال **قلت** ورجه في البحر والنهر والثريلالية
فيه يفتى ولو فرخ او باض طير في ارض لرجل او تكسر فيها ظبي اي انكسر
رجله بنفسه فلو كسرهما رجل كان لكاسر لا للاخذ فهو للاخذ لسبق يده لبايع
الا اذا هيا ارضه لذلك فهو له او كان صاحب الارض قريبا من الصيد
بحيث يقدر على اخذه لومديده فهو لصاحب الارض لتمكنه منه فلو اخذه
غيره لم يملكه فهو وكذا مثل ما مر صيد تعلق بشبكة نصبت للحفاف او دخل
دار رجل وذرعهم او سكر نثر فوقه على ثوب لم يعد له سابقا ولم يلف لاحقا
فلو اعده او كفه ملكه بهذا الفعل **فروع** غسل الخل في ارضه ملكه مطلقا
لانه صار من انزالها شري دارا فطلب المشتري ان يكتب له البايع صك لا
يجبر عليه ولا على الاشهاد والخروج اليه الا اذا جاء بعد ول وصك فليس له
الامتناع من الاقرار بشري قطنا فغن لثامرته فكله له المرأة اذا كفت بلا
اذن الورثة كغن مثله رجعت في التركة ولو اكثر لا ترجع بشي قار حمة
الله ترجع بقيمة كغن المثل لا يبعد الكسب حراما واشترى به او بالدراهم
المقصوية شيئا قال الكرخي ان نقد قبل البيع تصدق بالزح والا لا وهذا قياس
وقال ابو بكر كلاهما سوا ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل بهذه الدراهم
واعطى من الدراهم دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز اخذ ربحه ما لم يعلم انه
الكسب الحرام من ربح ثوبه لا يجوز لاحد اخذه ما لم يقل حين ربحي لياخذه من
من اراد باع الاب صنعة طفله والاب مفسد فاسق لم يجز بيعه استحسانا
نشرت لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمهنة استحسانا قال
الاسير اشترى او فكنى فشراه رجوع بما ادى كاشا فرضه ولو قال بالف فشراه باكثر
لم يلزمه الفضل لانه تخلص لا شرا شري دارا وديع وناذى جيرانه ان على
الدوام منع وعلى النذرة يتحمل منه شري لما على انه لم غنم فوجده لم يغزله
الرد قال زن لى من هذا اللحم ثلاثة ارطال فوزن له خير ومن هذا الخبز
فوزن لم يجز شري بذرا خريفا فاذا هور بيعي او شري بذرا بطيخ فاذا
هو بذرا القثا ان قايما رده وان استهلكا فعليه ثله ساوم صاحب الزجاج
فدفع له قد حايظه فوقع منه على اقتراح فانكسر وضمن الاقتراح الا القدر
شري شجرة باصلها وفي قلعها من الاصل ضرر بالبايع يقطع من وجه
الارض من حيث لا يتضرر به البايع ولو انهدم من سقوطه حائط صنف القالع ما تولد
من قلعه دفع دراهم زيوفا فكسرهما المشتري لاشي عليه ونعا صنع حيث عشه
وخانه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسر لا باس ببيع المغشوش اذا بين او كان
ظاهرا يره وكذا قال ابو حنيفة في حنطة خلط فيها الشعير والشعير يري لا باس
ببيعه وان طحنه لا يبيع وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس لا يبيعها

والعبارة انما هي اول لغة باللام

لم يغزله الراد
لم يغزله الراد

حتى يبين وكل شيء لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه اذا انفق وهو
يجزئه شري فلو ساء بدمه فدفعها اليه وقال هي بدرهك لا ينفعها حتى
يعددها شري بالدرهم الزيف ووضي باقل مما يشتري بالجيد حل له شري ثيابا
بيغداد على ان يوفي ثمنه بسمه قد لم يحسن لجهالة الاجل باع نصف ارضه بشرط
خراج كلها على المشتري فهو فاسد اخذ الخراج من الاكارل ان يرجع على الدهقان
استحاننا شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكارل ان يبيع وله حصته من
الثمن وان لم يرض لم يحسن بيعه قضاه درهمها وقال انفق فان جاز والارده
على فقبله ولم ينفعه له رده استحاننا بخلاف جارية وجد بها عيبا فقال
اعرضها او بعها فان نفقت والاردها فعرضها على البيع سقط الرد قال ابو
حنيفة اذا وطئ رجل امته ثم زوجها مكانه فلان زوج وطئها بلا استبراء وقال
ابو يوسف استحب ولا يقربها حتى تحيض حيضة كالواشترها كما سيجي في
الحظر والكل من اللقط ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به ههنا
اصلا ان احدهما ان كل ما كان مبادلة بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا
فلا كالعرض ثانيا ان كل ما كان من التملكيات او التقييدات كرجعه يبطل تعليقه
بالشرط والا يصح لكن في اسقاطات والتزامات يحلف بهما كالحج وطلاق
يصح مطلقا وفي اطلاقاات وولايات وتخريصات بالملايم بنزاهة فالاول
اربعة عشر على ما في الدرر والكتن واجارة الوقاية البيع ان علقه بكلمة ان لا يبيع
على ما بيناه في البيع الفاسد والقسمة للمثلي اما قسمة القيمي فتصح بخيار بشرط
وروية والاجارة الا في قوله اذا اجار اس الشرف فقد اجرتك داري بكذا فيصح به
يفتي عماديه وقوله الغاصب داره فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا جاز كما سيجي
في تنفقات الاجارة مع انه تعليق بعزم التفريق والاجارة بالزاي فقول البكر
اجرت النكاح ان رضيت امي يبطل للاجارة بنزاهة وكذا كل ما لا يصح تعليقه
بالشرط اذا انعقد موقوفا لا يصح تعليقه اجازته بالشرط بخلاف فقصرها على البيع
قصور والرجعة قال المصنف انما ذكرتها بتعاقب للكتن وغيره قال شيخنا في محو
وهو خطأ والصواب انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لهما باصلها وهو النكاح
والحال الكلام لكن تعقبه في النهس وفرق بانها لا تنفق لشهود ومهر وله
رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف النكاح
والصلح عن مال بمال درر وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان
عن سكوت او انكار كان فدا في حق المنكر ولا يجوز تعليقه والابراء
عن الدين لانه تملك من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا او علقه بامر
كاين كان اعطيته شريكي فقال ابرأتك وقد اعطاه صح وكذا بموته
ويكون وصية ولو لوارثه على ما بحثه في النهر وعزل الوكيل والاعتكاف
فانها ليسا مما يحلف به فلم يحسن تعليقهما بالشرط وهذا في احدي الروايتين

كما بسطه في النهس والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذر والمزارعة والمعاملة الى المساواة
لانها اجارة والاقرار الا اذا علقه بحج الفدا وموته فيجوز ويلزمه الحال عيني
والوقف والرابع عشر التحكيم لقول الحكمين اذا اهل الشرف احكم بيننا لانه صلح معنى
فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني وعليه الفتوى كما في قضا الخائنة وبقي
ابطال الاجل ففي النزاهة انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الحجر على ما في الاشباه
وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون على
ما عده المصنوع للعيني وزدت ثمانية القرض والهبة والصدقة والنكاح
والطلاق والخلع والعق والرهن والا ايضا جعلتك وصيا على ان تتزوج بنتي
والوصية والشركة والمضاربة وكذا القضا والامارة كوليته بلد كذا موبدا صح
وبطل الشرط فله عزله بلا جنة وهل يشترط لصحة عزله كدرس ابيه السلطان
ان يقول رجعت عن التأييد اذ في بعضهم بذلك واختاره النهر اطلاق الصفة
وفي النزاهة لو شرط عليه ان لا يرث شي ولا يشرب الخمر ولا يمتثل قول احد ولا
يسمع خصومة زيد صح التقليد والشرط والكفالة والحوالة الا اذا شرط في الحوالة
الا عطاء من ثمن دار المحيل فتفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم كما عناه المصنوع
للنزاهة واجاب في النهس بان هذا من المحتال وعد وليس الكلام فيه فليحذر
والوكالة والا كالة والكفالة الا اذا كان الفاسد في صلب العبد اي نفس البذل
ككتابتة على خمر فتفسد به وعليه يحل الهلاكهم كما حره خسرو واذن العبد
في التجارة ودعوة الولد كهذا الولد مني ان رضيت امراتي والصلح عن دمر
العهد وكذا الابتناء عنه ولم يذكره اكتفا بالصلح درر وعن الجراحة التي
فيها القود والا كان من القسم الاول وعن جنائية غضب ووديعة وعارية
اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وفضالة درر والنسب والحج عن الماذون
نهر والغصب واما ان القن اشباه وعقد الزمة وتعليق الرد بالعيب وتعليق
بخيار الشرط وعزل القاصي كعزلك ان شأ فلان فينصرف ويبطل الشرط
لما ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة
وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاسقاطات المحضة التي يحلف
بها الطلاق وعناق وبالالتزامات التي يحلف بها الحج وصلاة والتولييات كقضا
وامارة عيني وزيلعي زاد في النهر الاذن في التجارة وتسليم الشفعة والاسلام
وحول المصنوع في القسم الاول لانه من الاقرار ودخول الكفر
هنا لانه ترك ويصح تعليقه هبة وحوالة وكفالة وابراء عنها بملايم وما يصح
اضافته الى الزمان المستقبل الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والوكالة والكفالة والا ايضا والوصية والقضا والامارة والطلاق والعناق
والوقف فهي اربعة عشر وبقي عارية والاذن في التجارة فيصحان مضامين
ايضا عماديه وما لا تصح اضافته الى المستقبل عشرة البيع واجازته وفسخه

والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابتناع عن الدين
لانها تملك كات الحال فلا تصاف للاستقبال كالإتلاف بالشرط لما فيه من معنى
القرار وبقي الوكالة على قول الثاني المفتي به **باب الصرف**
عنونه بالباب لا الكتاب لانه من انواع البيع وهو لغة الزيادة وشرعا بيع
التمن بالتمن أى ما خلق للثمنية ومنه المصوغ جنسا يجنس أو يغير جنس
كذهب بفضة ويشترط عدم التأجيل والخيار والتماثل أى التماثل فى
وزننا والتقايض بالبراجم لا بالتخلى قبل الافتراق وهو شرط بقاها صحيحا
على الصحيح أن اتخذ جنسا وان وصلية اختلفا جودة وصياغة لما سطر الربا
والا بان لم يتجانسا شرط التقايض لحرمة النساء فلو باع النقيدين احدهما
بالآخر جزا فافا وبفضل وتقايض فيه أى المجلس صح والعوضان لا يتعينان
حتى لو استقرا فاديا قبل افتراقهما او اسكما ما اشار اليه فى العقد واديا
مثلها جاز ويقسد الصرف بخيار الشرط والاجل لا خلاهما بالتقضى ويصح مع
اسقاطهما فى المجلس لزوال المانع وصح خيار روية وعيب فى صوغ لا نقد
فروع الشرط الفاسد يلحق باصل العقد عنده خلافا لما تهر ظهري بعض
التمن زيو فافده ينتقص فيه فقط لا يتصرف فى تمن الصرف قبل قبضه
لوجوبه حقا لله فلو باع دينار بدرهم اشترى بها قبل قبضها ثوبا مثلا فسد
بيع الثوب والصرف بحاله باع امه تعدل الف درهم مع طوق فضة فى عتقها
فتمت الف اثنان قيمتهما ليفيد انقسام التمن على التمن اوانه غير جنس الطوق
والا فالعبرة لوزن الطوق لا لقيمتة فقدره مقابل به والباقي بالجارية بالغنى
متعلق ببيع ونقد التمن الف او باعها بالقيمتة الف فنقد والمثلية او
باع سيفا حليته خمسون ويخلص بلا ضرر فباعه بمائة ونقد خمسين فانقد
فهو تمن الغضنة سوا سكت او قال خذ هذا من ثمنها تخريا للجواز وكذا
لو قال هذا المعجل حصته السيف لانه اسم الحلية ايضا لدخولها فى بيعه بتعاو لو
زاد خاتمة فسد البيع لان الله الاحتمال فان افتراقا من غير قبض بطل الحلية
فقط وصح فى السيف ان يخلص بلا ضرر كطوق الجارية وان لم يخلص الا بضرر
بطل اصلا والاصل انه متى بيع تقدم مع غيره كفضض ومن ركش بنقد من
جنسه شرط زيادة التمن فلو مثله او اقل او جهل بطل ولو بيع جنسه شرط
التقايض فقط ومن باع اثنا فضة بفضة او بذهب ونقد بعض ثمنه
فى المجلس ثم افتراقا صح فيما قبض واشتركا فى الاثنا لانه صرف ولا خيار
للمشترى لتعيينه من قبله بعدم نقده بخلاف هلاك احد العبدى قبل القبض
فيخيروا لعدم صنعه وان استحق بعضه اى الاثنا اخذ المشتري ما بقى بقسطه
او رد لتعيينه بغير صنعه **قلت** رد فاده تخصيص استحقاقه باليمنة
لا بالافرار ليجر فان اجاز المسمى قبل منحه الحاكم العقد جاز العقد اختلفوا

او فضة بذهب او ثوبا
ذهبا بذهب او فضة بفضة
بيع احد الجنسين مع غيره
فبصرف حصته كجنس
الى الصرف طاع الاصول
ان المعرفة اذا اعدت
فالتأنيب على الاول
التمن بالتمن كذا
سماحى

بيع التمن بالتمن

متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو
الاصح فتح وكان التمن له ياخذ البايع من المشتري ويسلمه له اذا لم يفرقا
بعد الاجارة ويصير العاقد وكلا للمخير متعلق احكام العقد به دون المخير
حتى يبطل العقد بفارقة العاقد دون المستحق جوهره ولو باع قطعة
نقرة فاستحق بعضها اخذ المشتري ما بقى بقسطه بالخيار لان التبعض لا
يضرها وهذا لو كان الاستحقاق بعد قبضها وان قبل قبضها بالخيار لتفرق
الصفقة وكذا الدينار والدرهم جوهره وصح بيع درهمين ودينار بدرهم
ودينارين بصرف الجنس لخلاف جنسه ومثله بيع كرتين وكرتين بكرى بى
وكرتين شعير وكذا بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار ووصح بيع درهم
صحيح ودرهمين غلة بفتح فتشديد ما يرد به بيت المال ويقله التجار
بدرهمين صحيحين ودرهم غلة للساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة وصح
بيع من عليه عشرة دراهم دين ممن له اى من دابته فصيح بغيره دينارا
بها اتفاقا وتقع المقاصة بنفس العقد اذا لاربا فى دين سقط او بيعه
بعشرة مطلقة عن التقييد بدين عليه ان دفع البايع الدينار للمشتري وتقاصا
العشرة التمن بالعشرة الدين ايضا استحقا ما غلب فضته وذهب فضته
وذهب حكا فلا يصح بيع الخاص به ولا بيع بعضه ببعضه لا متساويا
وزنا وكذا لا يصح الاستقراض بها الا وزنا كما مر في بابها والغالب عليه
الغنى منها فى حكم عروض اعتبار الغالب فصح بيعه بالخاص ان كان الخاص
الكثير من المغشوش يكون قدره مثله والزايد بالغنى كما مر وبقضه متفاضلا
وزنا وعددا بصرف الجنس لخلافه بشرط التقايض قبل الافتراق فى المجلس
فى صورتين لضرر التمين وان كان الخاص مثله اى مثل المغشوش او اقل
منه او لا يدري فلا يصح البيع للربا فى الاوليين ولا حتماله فى الثالث
وهو اى الغالب الغنى لا يتعين بالتعيين ان لا يخلج لتمينته حينئذ والا
يجزى تعيين به كسلعة وان قبله البعض فزىوف فيتعلق العقد بجنسه
زيفا ان علم البايع بحاله والا فجنسه جيدا وصح المبايعة والاستقراض بما
يروج منه عملا بالعرف فيما لا يضر فيه فان راج وزنا فيه او عددا فيه
او بهما فبطل منها والمتساوى غشه وفضته وذهب كغالب الفضة والذهب
فى تباع واستقراض فلم يجز الا بالوزن الا اذا كان اشار اليها كما فى الخاصة
واما فى الصرف فلكغالب غشى فيصح بالاعتبار المات اشترى شيئا به بغالب
الغنى وهو نافع او فلو س نافقة فليس ذلك قبل التسليم للبايع بطل البيع
كالو انقطعت عن ايدى الناس فانه كاللساد وكذا حكم الدرهم لو كسدت او
انقطعت بطل وصحاه بقيمة المبيع وبه يفتى رفقا بالناس بجر وحقايق
وحد اللساد ان تترك المعاملة بها فى جميع البلاد فلو راجت فى بعضها

سبيكم اولان كوش

لم يطل بل يخير البائع لتعيبها وحدا الانقطاع عدم وجوده في السوق وان
وجد في يد الصيارفة وفي السيوت كذا ذكره العيني وابن الملك بالعطف
خلا فالما في نسخ المص وقد عزاه للهداية ولم اراه فيها والله اعلم وفي البرازية
لورا جت قبل نسخ البائع البيع عا د جازا لعدم انقضاء العقد فلا نسخ
وعليه فقول المصنف بطل البيع اي ثبت للبائع ولاية فسخه والله الموفق
وقيد بالكساد لانه لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله اجماعا
ولا يخير البائع وعكسه لو غلبت قيمتها وازدادت فلكذلك البيع على حاله
ولا يخير المشتري ويطلب بنقد ذلك العيار الذي كان وقع وقت البيع فتح
وقيد بقوله قبل التسليم لانه لو باع دلال وكذا مضوى متاع الغير بغير اذنه
بدراهم معلومة واستوفاهما فلكدت قبل دفعها الى رب المتاع لا يفسد
البيع لان حق القبض له عيني وغيره وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم
تعيين كالدراهم وبالكاسدة لا حتى يعينها كساع ويجب على المستقرض رد
مثل الفلوس القرض اذا كدت واوجب محمد قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى
ببرازيه وفي النهر وتأخير صاحب الهداية دليلها ظاهر في اختيار قولهما
اشترى شيئا بنصف درهم مثلا فلوس صح بلا بيان عددها للعلم به وعليه
فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثلاث درهم او ربعة وكذا لو اشترى بدرهم
فلوس او بدرهمين فلوس جاز عند الثاني وهو الاصح للعرف كافي ومن اعطى
صير فيها درهما كبيرا فقال اعطني به نصف درهم فلوسا بالنصف صفقة
نصف ونصف فاسم الصفقة صغيرا لا حجة صح ويكون النصف الاحبة بمثله
وما بقي بالفلوس ولو كرر لفظ نصف بطل في الكل للزوم السرا وبما تقرر
ظهر ان الاموال ثلاثة الاول ثمن بكل حال وهو النقداً صحبة آباء ولا قبول
بجنسه او لا والثاني بيع بكل حال كالتياب والدواب والثالث ثمن
من وجه وبيع من وجه كالمثلثات فان انفصل بها البائث ثمن والافبيع
واما الفلوس فان رايحة فكثمن والافلسك والثن من حكمه عدم اشتراط
وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانه اي العقد بهلاكه اي
الثن ويصح الاستبدال به في غير العرف والسلم لافيهما وحكم البيع خلافه
اي الثمن في الكل فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمها وجوب
التساوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقرر **فد نيب في بيع**
العينة وتأتي متنا في الكفالة وبيع التلجئة وتأتي متنا في الاقرار وهو
ان يظهر عقدا وهما لا يريدانه يلجى اليه خوفاً عدو وهو ليس ببيع في
الحقيقة بل كالهزل كما بسطته في اواخر شرحي على المنار ونقلت عن
التلويح ان الاقسام ثمانية وسبعين وعقد له قاضي خان فصلا آخر
الاكسراه لمحضه ببيع منعقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعل الباقي

فاسدا ولو ادعى احداهما بيع التلجئة وانكر الاخر فالقول لمدعي الجدي بيمينه ولو
برهن احداهما قبل ولو برهنها بالتلجئة ولو تباعا في العلانية ان اعترفا بانه
على التلجئة فالبيع باطل لاتفاقهما انها هزلا به والا فلازم ولو لم تحضر هامينة
فباطل على الظاهر مبنية **قلت** ومفاده انها لو تواصفا على الوفا قبل العقد
ثم عقدا خاليا عن شرط الوفا فالعقد جائز ولا جرة للمواضعة وبيع الوفا ذكره
هنا تبعا للدرر وصورته ان يبيعه العين بالف على انه اذا رد عليه الثمن
رد عليه العين وسماه الشافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر بيع الوفا الامانة وبانظام
بيع الاطاعة قيل هو رهن فتضمن زوايده وقيل بيع يفيد الانتفاع به وفي اقالته
شرح الجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكر
الفسخ فيه او قبله او زعماء غير لازم كان بيعا فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد
جاز ولزم الوفا به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كما في
الكافي والخاتمة واقره خسر وهما والمصنف في باب الاكراه وابن الملك في باب
الاقالة بزيادة وفي الظهيرية لو ذكر الشرط بعد العقد يلتحق بالعقد عند ابي
حنيفة ولم يذكر انه في مجلس العقد وبعده وفي البرازية ولو باعه لآخر باثنا توقف
على اجازة مشتركة وقا ولو باع المشتري فللبائع او ورثته حق الاسترداد
وافاد في الشربلاية ان ورثة كل من البائع والمشتري تقوم مقام مورثة نظرا
لجانب الرهن فيلحفظ ولو استأجره بايعة لا يلزمه الاجر لانه رهن حكما حتى
لا يحل الانتفاع به **قلت** وفي فتاوى ابن الحلبي ان صدرت الاجارة بعد
قبض المشتري المبيع وقا ولوليتا وحده فهي صحيحة ولا جرة لازمة للبائع
طول مدة التواجر انتهى فتنبه **قلت** وعليه فلو مضت المرة وبقي في يده
فاقتى علما الروم بلزوم اجر المثل ويسمونه الاستغلال وفي الدرر صح بيع الوفا
في العقار استحسانا واختلف في المنقول وفي الملقط والمينة اختلفا ان البيع
بات او وفا جدا وهزل فالقول لمدعي الجدي والبنات الابقرية الهزل والوفاء
قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول لمدعي الوفا استحسانا كما سيجي
فيلحفظ ولو قال البائع بعثتك بيعا باتا فالقول له الا ان تدل على الوفا
بنقصان الثمن كثيرا الا ان يدعي صاحبه تغيير السعر وفي الاشياء في اواخر
قاعدة العادة محكمة عن المينة لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزه
مشايخ بخاري للعرف ثم نقل في اخرها عن اجارة البرازية ان به افتى
مشايخ بلخ وخوارزم وابو علي الشافعي ايضا قال والفتوى على جواب الكتاب
للطحا ان لانه مضمون عليه فيلزم ابطال النص وفيها من البيع الفاسد
القول السادس في بيع الوفا انه صحيح لحاجة الناس فراراً من الربا وقالوا
ما ضاق على الناس امر الا اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان المذهب عدم
اعتبار العرف الخاص ولكن افتى كثير باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي

اذ يفتي بان ما يقع في بعض الاسواق من خلو الخوايت لا يتم ولا يصير الخلو في
الحائز حقا له فلا يملك صاحب الحائز اخراجه منها ولا اجازتها
لغيره ولو كانت وقفا وكذا قول على اعتبار العرف الخاص قد تعارضت
الفقهاء النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها فينبغي الجواز وانته
لنزول له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة
الا بالله **قلت** وايدره في زواجر الجواهر بما في الوقفات الضريبي
رجل في يده وكان غائب فرفع المتولى امره للقاضي فامر القاضي بفتح
واجازته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو اولى بدكانه وان كان له
خلو فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن
دكانه وان شاء اجازها ورجع بخلوه على المستاجر ويومر المستاجر باذالك
ان رضى به ولا يومر بالخروج من الدكان انتهى بلفظه والله تعالى اعلم
كتاب الكفالة مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا وكونها
بالامر معاوضة انتهت الى لغة الضم وحكي ابن القطاع كفلته وكفلت به وعنه
وتثليث الفا وشرعا ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة مطلقا
بنفس او بدين او عين لغصوب ونحوه كما سيجي لان المطالبة نعم ذلك ومن
عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل
الخلاف وبه يستغنى عما ذكره من لا خسر وركتها ايجاب وقبول بالافاظ الاليت
ولم يجعل الثاني ركنا وشرطها كون المكفول به نفسا او مالا مقدورا للتسليم
من الكفيل فلم تصح بحد وقود وفي الدين كونه صحيحا قائما لا ساقطا بموته فملا
ولا ضعيفا كبذل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فاليس ديننا بالاولى
نهر وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل نفسا او مالا واهلها
من هواهل للبرع فلا تنفذ من مجنون ولا صبي الا اذا استدان له وليه
وامره ان يكفل المال عنه فيصح ويكون اذا نال في الاداء محيط ومفاده ان الصبي
يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولولاها لطلب الولي نهرا ولا من مريض
الا من الثلث ولا من عبد ولوماذ وذا في التجارة ويطالب بعد العتق الا
اذا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى والمدعي وهو الدائن لمكفول
له والمدعي عليه وهو المديون لمكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا والنفس والمال
لمكفول به ومن لزمت المطالبة كفيل ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه
السلام الزعيم غارم وتركها احوط مكتوب في التوراة الزعامة ملامه
واوسطها نداه واخرها غارمه مجتبي وكفالة النفس تنعقد بكفلت
بنفسه ونحوها ما يعبر به عن بدنه كالطلاق وقد مناهم انهم لو تعارفا
الطلاق اليد على الجملة وقع به الطلاق فكذا في الكفالة فتح ويجزئ شائع
ككفلت بنصفه او ربعه وتنعقد بضمته او على او الى او عندي او انا به

زعم اي كفيل او قيل به اي بفلان او غريم او جميل بمعنى محمول بدائع
وتنعقد بقوله انا ضامن حتى يجتمعا او حتى يلتقيا ويكون كفيلا
الى الغاية تاخر خاتمه وقيل لا تنعقد لعدم بيان الضامن به اهو نفس او مال
كما نقله في الخاتمة عن الثاني قال المص والظاهر انه ليس المذهب لكنه
استنبط منه في فتاويه انه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن انما ضمنت
لا يصح ثم قال ويلبغى انه اذا اعترف انه ضمن بالنفس ان يواخذ باقراره الى اخره
فراجع كما لا تنعقد في قوله انا ضامن او كفيل لمعرفته على المذهب خلافا
للثاني لانه يلزم المطالبة بل المعرفة واختلف في انا ضامن لتعريفه او على
تعريفه والوجه اللزوم فتح كانا ضامن لوجهه لانه يعبر به عن الجملة سراج
وفي معرفة فلان على يلزمه ان يدل عليه خاتمه ولا يلزم ان يكون كفيلا فهو
واذا كفيل الى ثلاثة ايام مثلا كان كفيلا بعد الثلاثة ايضا ابدأ حتى يسلمه
لما في الملتقط وشرح المجمع لو سلمه للمحال بواو او المدة التاخير المطالبة ولو زاد
وانا بوري بعد ذلك لم يصح كفيلا اصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة
لا تلزم درر واشباه **قلت** ونقله في لسان الحكم عن ابي الليث وان
عليه الفتوى ثم نقل عن الوقفات ان الفتوى انه يصير كفيلا انتهى لكن
تقوى الاول بان ظاهر المذهب فتنبه ولا يطالب بالمكفول به في الحال في ظاهر
الرواية وبه يفتي وصححه في السراجية وفي البرازية كفل على انه متى او كلمنا
طلب فله اجل شهر صحت وله اجل شهر من طلبه فاذا تم الشهر فطالب
لزم التسليم ولا اجل له ثانيا ثم قال كفل على انه بالخيار عشرة ايام او اكثر
صح بخلاف البيع لان بناها على التوسع وان شرط تسليمه في وقت بعينه
احضره فيه ان طلبه كدين مؤجل حل فان احضره فيها والا حبه الحاكم
حين يظهر مطله ولو ظهر عجزه ابتداء لا يجب عيني فان غاب امره مدة
ذهابه واياه ولو لدار الحرب عيني وابن ملك ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به
لان عاجزا ان ثبت ذلك بتصديق الطالب فيلجى زاد في البحر او بيينة
اقامها الكفيل مستدلا بما في القينة غاب المكفول فللدين ملازمة الكفيل
حتى يحضره وحيلة دفعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمك غايب غيبة لا
تدرى فيين الى موضعه فان برهن على ذلك تندفع عنه الحضومة ولو اختلفا
فان له خروجه للتجارة معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري
موضعه ثم في كل موضع قلنا بذهابه اليه للطالب ان يستوثق بكفيل من
الكفيل ليلا يغيب الآخر ويسرى الكفيل بالنفس بموت المكفول به ولو عبدا
اراد به دفع توهم ان العبد مال فاذا تغذر تسليمه لزمه قيمته وسجى مال الكفيل
برقبته وبموت الكفيل وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج لا بموت الطالب
بل وارثه او وصيه يطالب الكفيل وقيل يسرى وهبائه والمذهب الاول ويسرى

طلب
انا ضامن حتى يجتمعا

طلب
اختلفا في ضمائه

طلب
الحيلة في كفالة لا تلزم

بدفعه الى من كفله حيث اى في موضع يمكن تخصمه سوا قبله الطالب او لا
وان لم يقبل وقت التكفيل اذا دفعته اليك فانبرى ويبرأ بتسليمه مرة قال
سلمته اليك بجهة الكفالة او لا ان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك ولو شرط
تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز تسليمه في غيره به يفتى في زماننا
لتنهاون الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضى
فكفله فسلمه عند قاض آخر جاز تجزى ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضى
او سجن امير البلد في هذا المصر جاز ابن ملك وكذا يبرأ التكفيل بتسليم المطلوب
نفسه لحصول المقصود وبتسليم وكيل التكفيل لقيامه مقامه ورسوله اليه لان
رسوله الى غيره كالاجنبى وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط ان يقول كل واحد
من هؤلاء سلمت اليك عن التكفيل درر من كفالة اى بحكم الكفالة عيني والا يبرأ
ابن كمال فيلحفظ فان قال ان لم اوف اى آت به غدا فهو ضامن لما عليه من المال
فلم يواف به مع قدره عليه فلو عجز لحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز
بموت المطلوب او جنونه كما افاده بقوله او مات المطلوب في الصورة المذكورة
ضمن المال في صورتين لانه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح ولا يبرأ
عن الكفالة لنفسه عدم التنا في فلو ابراه عنها فلم يواف به لم يجب المال لفقد
شرطه قيد بموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات التكفيل
طلب وارثه درر فان دفعه الوارث للطالب بركى وان لم يدفعه حتى
مضى الوقت كان المال على الوارث يعنى من تركته الميت عيني ولو اختلفا في
الموافاة وعدمها فالقول للطالب لانه منكرها وحينئذ فالمال لازم على التكفيل
خائيه وفيها لو اختلف الطالب فلم يجده التكفيل نصب عنه القاضى وكلا ولا
يصدق التكفيل على الموافاة الا بحجة ادعى على آخر حقا عيني او مائة دينار
ولم يبينها اجمدة ام ردية ام شريفة لتصح الدعوى فقال رجل للمدعى دعه
فانا كفيل بنفسه وان لم اوافك به غدا فعليه اى فعلى المائة فلم يواف الرجل
به غدا فعليه المائة اى التى بينها المدعى اما بالبينة او باقرار المدعى عليه
وتصح الكفالة لانه اذا بين استحق البيان باصل الدعوى فتبين صحة
الكفالة بالنفس فترب عليها الثانية والقول له اى للتكفيل في البيان
لانه يدعى صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشراط اقرار المدعى عليه بالمال
فليجزى لا يجزى المدعى عليه على اعطاء التكفيل بالنفس في دعوى حدود وقود
مطلقا وقال لا يجزى في قود وحد قذف وسرقة كتعزير لانه حق ادعى والمراد
بالجبر الملازمة لا الحبس ولو اعطى برضاه كفلا في قود وقذف وسرقة جاز
اتفاقا ابن كمال وظاهر كلامهم انها في حقوقه تعالى لا تجوز نهر قلت
وسيجزى انها لا تصح بنفس حدود وقود فليكن التوفيق ولا حبس فيها حتى
يشهد شاهدان مستوران او واحد عدل يعرفه القاضى بالعدالة

بطل
تصح بشرط متعارف

لان الحبس للثمة مشروع وكذا تعزير المتهمة نهر فواتيد لا يلزم احد
احضارا احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماح دعوى عليها الا في اربع كفيل
نفس وسجان قاض والاب في صورتين في الاشياء وفي حاشيتها لابن المص
معزيا لاحكامات العارية الاب يطالب باحضار طفله اذا اغيب وفيها القاضى
ياخذ كفلا باحضار المدعى وكذا المدعى عليه الا في اربع مكاتبه وما ذور ووصى
وكيل اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد اذا كانت
المدعى عليه معروفا لا يجزى على التكفيل ولو كان غريبا لا يجزى اتفاقا بل حقه
في اليمين فقط انتهى بابن الاصيل يبرأ التكفيل الا كفيل النفس الا اذا قال لا
حق لي قبله ولا لوكلي ولا ليتيم انا وصيه ولا لوقف انا متولي في يبرأ التكفيل
اشياء واما كفالة المال فتصح به ولو المال مجهول اذا كان ذلك المال
دينا صحيحا الا اذا كان الدين مشتركا كما سيجي لان تسمية الدين قبل
قبضه لا يجوز طهيرة والا في سيلة التقفة المقررة فتصح مع انها تسقط
بموت وطلاق اشياء وكانهم اخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس والا
في بدل السعاية عنده بن اذيه وكانه الحق بيد الكتابة والافهوا لا يسقط
لانه لا يقبل التعجيل فيلغز اى دين صحيح ولا تصح الكفالة به وادى دين
ضعيف وتصح الكفالة به والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء
او الاستبراء ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر عطاؤها
لابن الزوج للابن الحكمي ابن كمال فلا يصح بيد الكتابة لانه يسقط بدونها
بالتعجيل ولو كفل وادى رجع بما ادى تجزى يعنى لو كفل بامر وسيجى فيبد
آخر بقلت متعلق بتصح عنه بالف مثال العلوم ومثل المجهول باربعة
امثلة بمالك عليه وبما يدركك في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وبما
بايعته فلا فاعلى وكذا قول الرجل لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة ابداما
دامت الزوجية خائيه وما عصبك فلان فعلى ما هنا شرطية اى ان بايعته
فعلى لاما اشترتني لما سيجى ان الكفالة بالبيع لا تجوز وشرط في الكل القبول
اى اولود لانه بان بايعه او غضب منه الحال تسر ولو باع تانيا لم يلزم
ها التكفيل الا في كلما وقيل يلزم الا في اذا وعليه القسطنطيني والشرنبلاني فيلحفظ
ولو رجع عنه التكفيل قبل المبايعة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف ما
غضبك الناس او من غضبك من الناس او بايعك او قتلك او من غضبته
او قتله فانا كفيله فانه باطل كقوله ما غضبك اهل هذه الدار فانا ضامن
فانه باطل حتى يسمى انسانا بعينه او علق بتشرط صحيح ملائم اى موافق
لكفالة باحد امور ثلاثة بكونه شرطا للزوم الحق نحو قوله ان استحق المبيع
او مجدك المودع او غضبك كذا او قتلك او قتل ابنك او صيدك فعلى الدية
ورضى به الكفول جاز بخلاف ان املكك سبع او شرطا لا مكان الاستفعا نحو

ط
تعزير المتهمة وجب
لا يلزم احد احضار
احد

ط
لا يجزى على التكفيل
باب الاصيل يبرأ
التكفيل

ط
ضمان الدرك

ط
لو رجع التكفيل

ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين وهو معنى قوله وهو اى والحال ان زيدا
 مكفول عنه او مضاربة او مودعه او غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقدره
 لترسالة للاذا او شرط التعذر اى الاستيفاء بخوان غاب زيد عن المصر فعلى
 واشتلت كثيرة فهذه جملة الشروط التى يجوز تعلق الكفالة بها ولا تصح ان عقلت
 بعين ملام بخوان هبت الروح او جأ المطر لانه تعليق بالخطر فتبطل ولا يلزم
 المال وما فى الهداية سهو كما حرره ابن الكمال نعم لوجبه اجلا صحت ولزم
 المال للحال فيلحفظ ولا تصح ايضا جهالة المكفول عنه فى تعليق واضافة
 لا تخيير كلفلت بما لك على فلان او فلان فتصح والتعيين للمكفول له لانه
 صاحب الحق ولا يجهالة المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا
 اعرفه بوجهه لا باسمه جاز زوى رجل اى به وحلف انه هو برى
 بن زويه وفى السراجية قال لضعيفه وهو يخاف على دابته من الذئب
 ان اكل الذئب حمارك فاناضا من فاكله الذئب لم يضمن نحو ما ذاب
 اى ثبت لك على الناس او على احد منهم فعلى مثال الاول ونحوه ما بايعت
 به احدا من الناس معين الكفى او ما ذاب عليك للناس او لاحد منهم عليك
 فعلى مثال الثانى ولا تصح بنفس حد وقصاص لان النيابة لا تجرى فى العقوبات
 ولا يحمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين متاجر لها اى للخدمة لانه
 يلزم تغير العقود عليه بخلاف غير المعين لوجوب مطلق الفعل لا التسليم ولا
 بيع قبل قبضه ومرتوت وامانة باعيا نها فلو بتسليمها صح فى الكل در درجه
 الكال فلو هلك المستاجر مثلا لاشئ عليه كفضل النفس وصح ايضا لو المكفول
 به تمنا لكونه وينا صحى على المشتري الا ان يكون صبيا محجورا عليه فلا يلزم
 الكفيل تبعا للاصيل خاتيه وكذا لو مضويا او مقبوضا على سوم الشرا ان سمي
 الثمن والا فهو امانة كما مر ومبيعا فاسدا وبطل صلح عن دم وخلق ومهر خاتيه
 والا صلح انها تصح بالايعان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات ولا تصح
 الكفالة بنوعها بلا قبول الطالب او ناييه ولو فضوليا فى مجلس العقد وجوزها
 الثانى بلا قبول وبه يفتى در در وبنارويه واقره فى البحر وبه قالت الاثمة الثلاثة
 لكن نقل المصر عن الطرسوسى ان الفتوى على قولهما واختاره الشيخ قاسم هذا
 حكم الانشاء ولو اخبر عنها بان قال انا كفيل بمال فلان على فلان حال غيبة الطالب
 او كفيل وارث المريض الملقى عنه بامر به انه يقول المريض لو ارثته تكفل عني
 بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء صح فى الصورتين بلا قبول اتفاقا
 استحسانا لانها وصية فلو قال لاجنبى لم يصح وقيل يصح وهو محل شرح مجمع وفى
 الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال ولو
 له مال غائب هل يومر الغريم بانتظاره او يطالب الكفيل لم اره وينبغي على
 انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة وقيدنا بامر لان تبرع الوارث

مطلق
 ما فى الهداية سهو

مطلق
 تصح بالايعان المضمونة

بضمانه فى غيبتهم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج
 ولعله قول الثانى لما مرته وفى النزازية اختلغا فى الاخبار والانشاءات قول
 للمخير ولا تصح بدین ساقط ولومن وارث عن ميت فليس الا اذا كان
 به كفيل او رهن معراج او ظهر له مال فتصح بقدره ابن ملك او لحقه
 دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حفر بيرا على الطريق فتلف به شئ
 بعد موته لزمه ضمان المال فى ماله وضمان النفس على عاقلة لثبوت الدين
 مستندا الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الزمة بجر وهذا
 عنده وصحها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به احد صح اجماعا
 ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن للموكل فيما وكل ببيعه لان حق القبض
 له بالاصالة فيصير ضمانا لنفسه ومفاده ان الوصى والناظر لا يصح
 ضمانهما الثمن عن المشتري فيما باعاه لان القبض لهم ولذا لو ابراه عن الثمن
 صح وضمانا ولا تصح كفالة المضارب لرب المال به اى بالثمن لما مر
 ولان الثمن امانة عندهما فالضمان تغيير حكم الشرع ولا تصح للشريك
 بدین مشترك مطلقا ولو بارث لانه لو صح الضمان مع الشراكة يعين
 ضمانا لنفسه ولو صح حصته صاحبه يودى الى قسمة الدين قبل قبضه
 وهذا لا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان صنفين ولا تصح الكفالة
 بالعهد لا اشتباه المراد بها ولا بالخلاص اى تخليص مبيع يستحق لعجزه
 عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو بشر ان قدر والا فبرد الثمن كان كالدرك
 عيني **فايد** متى ادى بكفالة فاسدة رجع كصحى جامع المقصورين
 ثم قال ونظيره لو كفيل يبدل الكتابة لم يصح فيرجع بما ادى اذا خضب
 انه مجبر على ذلك لضمانه السابق واقره المص فيلحفظ ولو كفيل بامر
 اى بامر المطلوب بشرط قوله عني او على انه على وهو غير صبي وعبد
 محجورين ابن ملك رجع عليه بما ادى ان ادى بما ضمنه والا فبما ضمن
 وان ادى ادى ملكه الدين بالاداف كان كالمطالب وكما لو ملكه بهيمة
 او ارث عيني وان بغيره لا يرجع لتبرعه الا اذا جاز فى المجلس فيرجع
 عما ديه وحيلة الرجوع بلا امران يهيه الطالب الدين ويوكله بقبضه
 ولو احميه ولا يطالب كفيل اصيلا بمال قبل ان يودى ككفيل عنه
 لان تملكه بالاداف نعم لكفيل اخذ رهن من الاصيل قبل اداية خاتيه فان
 لوزم الكفيل لازمه اى لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه واذا
 حبسه له حبسه هذا اذا كفيل بامر ولم يكن على الكفيل المطلوب دين
 مثله والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفى الاشياء ادا الكفيل بوجه
 براءتهما للطالب الا اذا احواله الكفيل على مديونه وبشرط براءة نفسه
 فقط ويرى الكفيل باء الاصيل اجماعا الا اذا برهن على اداية

قبل الكفالة فيبره فقط كالو حلف بجر ولو ابرأ الطالب الاصيل واخر
عنه اي اجله بركي الكفيل تبعاً للاصيل الكفيل النفس كما مر وتاخر
الدين عنه تبعاً للاصيل الا اذا صاح الم كاتب عن قتل العمد بال ثم كفله
انسان ثم عجز الم كاتب تاخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة
الكفيل فان اشياء ولا يتعكس لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو تفضل بالمال
موجلاً تاجيل عنهما لان تاجيله على الكفيل تاجيل عليها وفيه بشرط قبول
الاصيل الا بئراً والتاجيل لا الكفيل الا اذا اذهب او تصدق عليه **درر قلت**
وفي فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل تياجل عليها وعزاه للحاوي القدسي
فليحفظ وفي القنية طالب الدين الكفيل فقال له اصبر حتى يحجى الاصيل
فقال لا تعلق لي عليه انما تعلق عليك هل يبرأ اجاب نعم وقيل لا وهو المختار
واذا حل الدين الموجل على الكفيل بموته لا يجل على الاصيل فلو اداه وارثه لم يرجع
لوا الكفالة بامر الا الى اجله خلافاً لفرق كالا يجل الموجل على الكفيل اتفاقاً
اذا حل على الاصيل به اي بموته ولو مات اواخر الطالب **درر** صالح احد هارب
الاساقفة الدين على نصفه مثلاً بريا الا ان المسئلة مرتبة فاذا شرط براتها
او براءة الاصيل او سك برباها اذا شرط براءة الكفيل وحده كانت نسخاً
للكفالة لا اسقاطاً لاصل الدين فيبره هو وحده عن خصمايه دون الاصيل
فتبقى عليه الا ان يرجع عليه الطالب بخسمايه والكفيل بخسمايه لو بامر ولو
صالح عاجبني آخر رجوع بالالف كما مر صالح الكفيل الطالب على شيء ليبره
عمر بذا فانه لم يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل خاتية وهو باطلاقة نعم
الامانة بالمال والنفس بجر قال الطالب للكفيل بريت الى من المال الذي
كفلت به رجوع الكفيل بالمال على المطلوب اذا كانت الكفالة بامر لا اقراراً
بالقبض ومفاده براءة المطلوب للطالب لا اقراره كالكفيل وفي قوله للكفيل
بريت بلا الى او ابرأتك لا رجوع كقوله انت في حل لانه ابرأ الا اقرار
بالقبض خلافاً لابي يوسف في الاول اي بريت فانه جعله كالاول
اي الى قيل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين
فكان اول نهى مغرياً للعناية واجمعوا انه لو كتبه في الصك كانت
اقراراً بالقبض لا بالعرف وهذا كله مع غيبة الطالب ومع حضرته يرجع
اليه في البيان لم ارده اتفاقاً لانه المحمل ومثل الكفالة الحوالة وبطل تعليق
البراة من الكفالة بالشروط الغير الملايم على ما اختاره في الفتح والمراج
واقره المص هنا وفي المتفرقات لكن في النهي ظاهر الزيلعي وغيره ترجيح
الاطلاق قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيل مبسوط في الخاتمة
لا يترد اصيل ما ادى الى الكفيل بامر ليدفعه للطالب وان لم يعطه
بطلاناً ولا يعمل نهيه عن الاداء لو كفيل بامر والا عمل لانه حينئذ

طال
لوما تاخير الطالب

عكس الاسترداد بجر واقره المصنف لكنه قدم قبله ما يخالفه فيجوز وان
نسخ الكفيل به طاب له لانه تمام ملكه حيث قبضه على وجه الاقتضا فلو
على وجه الرسالة فلا التحصنه امانة خلافاً للثاني وتندب رده على الاصيل
ان قضى الدين بنفسه **درر** فيما يتعين بالتعيين كخطة لا فيما لا يتعين
كنقود فلا يندب ولو رده هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا عنانية
امر الاصيل كفيله ببيع العينة اي ببيع العين بالزح فسيئة لبييعها
المستقرض باقل ليقضي دينه اختاره كل الرابا وهو مكروه مذموم شرعاً
لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض ففعل الكفيل ذلك فالمبيع للكفيل
وزيادة الزح عليه لانه العاقد ولا شيء على الامانة اما مضاف الخسرات
او توكيل بمجهول وذلك باطل كفيل عن رجل با ذاب له او بما قضى عليه
او بما لن مه له عبارة الدرر لزم بلا ضمير وفي الهداية وفيه اما من اريد به
المستقبل لقوله احوال الله بقاك فغاب الاصيل فيبرهن المدعي على الكفيل
ان له على الاصيل كذا لم يقبل برهانه حتى يحضر الغائب فيقضي عليه فيلزم
تبعاً للاصيل وان يبرهن ان له على زيد الغائب له امر المال وهو اي الحاضر
كفيل قضى بالمال على الكفيل فقط ولو زاد بامر قضى عليها فللكفيل الرجوع
لان المكفول به هنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذه جملة اثبات
الدين على الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعي
عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعي
على الدين فيقضي به على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبرهن المدعي
وكذا الحوالة وتعامه في الفتح والبحر كفالة بالدرك تسليم منه بجميع كشفة
فلا دعوى له ككتب شهادته في صك كتب فيه باع ملكه او باع بيعاً نافذاً
باتا فانه تسليم ايضا كالوشهد بالبيع عند الحاكم قضى بها اولا لا يكون
تسليماً كتب شهادته في صك ببيع مطلق عما ذكر او كتب شهادته
على اقرار العاقدين لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم لانه
وقع اتفاقاً باعتبار عاداتهم قال الكفيل ضمنته لك الى شهر وقاب
الطالب هو حال فالقول للضامن لانه ينكر المطالبة وعكسه اي الحكم
المذكور في قوله لك على مائة الى شهر مثلاً اذا قال الآخر وهو المقر
له حالة لان المقر له ينكر الاجل والخيلة لمن عليه دين مؤجل وخاف
الكذب او حلوله باقراره ان يقول اهو حال او مؤجل فان قال حال انكره
ولا حرج عليه زيلعي ولا يوجب ضمان الدرك اذا استحق البيع قبل القضا
على البايع بالثمن اذ مجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر وصح
ضمان الخراج اي الموظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقربنية قوله
والرهن به اذ الرهن بخراج المقاسمة باطل نهى على من سئ ما اطلقه في

طال
بيع العينة مكروه

البحر وتجوز ان يلقى الرهن في كل ما تجوز فيه الكفالة بما مع التوثق بنقوض
بالدرك لجواز الكفالة به دون الرهن وكذا النوايب ولو تغير حق كجبايات
من ماتنا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكارف له
الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة واقرة المصنف وابن
الكامل وقيدته شمس الائمة بما اذا امر به طائعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر
امر بالرجوع ذكره الاكل وقالوا من قام بتوزيعها بالعدل اجر وعليه
فلا يفسق حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البرازية قال لرجل خلصني
من مصادرة الوالي او قال الامير ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصحيح
قلت وهذه تقع في يد ارباب كثير وهوان الصواب شي يمسك رجلا
ويجسه فيقول لاخر خلصني فخلصه ببلغ فيخيد رجع بغير شرط الرجوع
بل مجرد الامر فتدبر كذا بخط المصنف على هاشمها فيلحفظ والقصة اى
النصيب من النايبة وقيل هي النايبة الموظفة وقيل غير ذلك واياها
كان فالكفالة بها صحيحة صدر شريعة قال رجل لاخر اسلك هذا الطريق
فانه امن فسلك واخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ مالك
فانا ضامن والمسئلة بحالها ضمن هذا وارد على ما قدمه بقوله ولا تقع
بجهاالة المكفول عنه كما في الشربلاية والاصل ان الغرور انما يرجع على
الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفة السلامة
للمغرور فضا ددر وتماه في الاشياء ومر في المراجعة **فروع** ضمان
الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل منع الكفيل الاصيل من
السفر لو كفالة حالة ليخلصه منها باءا او برا وفي الكفيل بالنفس يرد
اليه كما في الصغرى اى لو امره من قام عن غيره بواجب بامر رجع بما دفع
وان لم يشترط كالامر بالاتفاق عليه وبفضا دينه الا في مسائل امره بتقوى
عن هيبته وباطعام عن كفارته وباءا زكاة ماله وبان يهب فلانا
عنى الفا في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل يملك
مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا وتماه في وكالة السراج والكل من
الاشياء وفي المتنقط الكفيل للمختلعة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ
بتجديد النكاح بينهما ثوب غاب عن دلال الا ضمان عليه ولو غاب عن صاحب
الحانوت وقد ساوم واتقيا على ثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدال
ثم وضعه في حانوت فملك ضمن الدال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت
عند الامام لانه مودع المودع دلال معروف في يده ثوب تبين انه مسروق
فعال رددت على الذى اخذت منه برا ولو قال طالب غير محرم في مصر كذا فاذا
اخذت مالى فلك عشرة منه يجب اجر المثل لايزاد على عشرة ملقط
واقنيت بان ضمان الدال والسمسار الثمن للبائع باطل لانه وكيل بالاجر

طلب
اذا مسك الصواب
رجلا وجسه

وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليجوز **فائدة**
ذكر الطوسوسى في مؤلف له ان مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز
الا لعمال بيت المال مستدلا بان عمر رضى الله عنه صادر باهريرة اتى
وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعه
للعمل فابى رواه الحاكم وغيره واراد بعمال بيت المال خدمته الذين
يجمعون امواله ومن ذلك كتبه اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل
على خيانتهم ويلحق بهم كتيبة الاوقاف ونظارها اذا توسعوا وتعاطوا
انواع اللهو وبتا الاماكن فللحاكم اخذ اموال منهم وعزلهم فان عرف
خيانتهم في وقف معين رد المال اليه والا وضعه في بيت المال
نهر وبحر وفي التلخيص لو كفل الحال موجلا تاخر عن الاصيل ولو قرضا
لان الدين واحد **قلت** وقد منا انها حيلة تاجيل القرض وسبجي
ان للمديون السفر قبل حلول الدين وليس للداين منعه ولكن يسافر
معه فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل شهر
لامرأة طليت كفيلة بالنقطة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه
في المحيط بقية الديون لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي
لكن في المنظومة المحيية قاس

طلب
للمديون السفر قبل
حلول الدين

- لو قال مديون مراده السفر • واجل الدين عليه ما استقر •
- وطلب الكفيل قالوا يلزم • عليه اعطاء كفيل يعلم •
- لو حبس الكفيل قالوا جازله • اذا اراد حبس من قد كفله •
- لانه قد كان ذا الاجل • حبس فليجازه بفعله •
- ثم الكفيل ان يميت قبل الاجل • لا شك ان الدين في الحال حل •
- عليه فالوارث ان اداه له • يرجع به من قبل ما التاجيل ثم •

باب كفالة الرجلين دين عليهما لاخر بان اشترى
منه عبدا بناية وكفل كل عن صاحبه بامر جاز ولم يرجع على شريكه المالك
بما اداه رايدا على النصف لوجحان جهة الاصلية على النيابة ولانه
لو رجع بنصفه لادى الى الدور ددر وان كفلا عن رجل بشي بالتعاقد
بان كان على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفردا
ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامر بالجميع وبهذه الفتوى خالفت
الاولى فاذا رجع بنصفه على شريكه تكون الكفالة لهما
او يرجع ان شاء بالكل على الاصيل لكونه كفلا بالكل بامر وان ابر الطالب
احدهما اخذ الطالب الكفيل الاخر بكنه حكم كفالة ولو افتقر للمفاوضة
وعليه ما دين اخذ الغريم ايا شانهما بكل الدين لتضمنها الكفالة كما مر
ولا رجوع على صاحبه حتى يؤدي الثمن من النصف لما مر كاتب عبديه

كتاب واحدة وكفل كل من العبدین عن صاحبه صح استخانا وجنيد
فاوى احدهما رجع على صاحبه بنصفه لاستوائهما ولواعق المولى
احدهما والمسئلة بحالهما صح واخذ ايا شئ منهما بحصة من لم يعتقه الحق
بالكفالة والآخر بالاصالة فان اخذ المعتق رجع على صاحبه لكفالة
وان اخذ الاخر لا اصالة واذا كفل شخص عن عبد ما لا موصوفا بكونه
لم يظهر في حق مولا بل في حقه بعد عتقه كمال الزمه باقرار واستقر
او استهلاك ودعيه فهو اى المال المذكور حال وان لم يسمه اى الحلول للحول
على العبد وعدم مطالبة لعسرة والكفيل غير معسر ويرجع بعد عتقه لو باصر
ولو كفل موجلا تاجلا كأمرا دعى شخص رقة عبد فلفل به رجل فأت العبد
المكفول قبل تسليمه بنهن الدعي انه كان له ضمن الكفيل قيمته لجوارها
بالايمان المضمونة كأمرا ولو ادعى على عبد ما لا كفل بنفسه اى بنفس العبد
رجل فأت العبد برى الكفيل كفى الحو ولو كفل عبد غير مديون مستغرق
عن سيده بامر جاز لان الحق له فاذا عتق فاداه وكفل سيده عنه بامر
فاداه ولو بعد عتقه لم يرجع واحدهما على الآخر لان عقادها غير موجبة
للرجوع لان كلاهما لا يستوجب دينا على الآخر فلا ينقلب موجبة له بعد
ذلك كالكفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه فاجاز لكفالة لم تكن الكفالة
موجبة للرجوع لما قلنا وقالوا فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبة
بايقا الدين من ساير امواله وفائدة كفالة العبد عن مولا تعلقه اى الدين
برقبته وهذا يثبت المصمتنا في شرحه والله تعالى اعلم
كتاب الحوالة هي لغة النقل وشرعا نقل الدين من
ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهل توجب البراءة من الدين المصحح نعم فتح
المديون محيل والدين محتال ومحتال له ومحال له وينزاد خاسي
وهو حويل فتح ومن يقبلها محتال عليه ومحال عليه فالفرق بالصلة وقد
تخذف من الاول والمال محال به والحوالة شرط لصحتها رضى الكل بلا
خلاف الا في الاول وهو المحيل فلا يشترط على المختار شربلا ليه عن المواهب
بل قال ابن الكمال انما شرطه القدورى للرجوع عليه فلا اختلاف في
الرواية لكن استظهر الاكل ان ابتداها ان محل من المحيل شرط ضرورة والا
لاواراد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الايجاب شرط لان عقاد
تجر عن البدائع لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال او ناييه
ورضا الباقيين لا حضورهما واقره المصنف في الدين المعلوم لا في
العين زاد في الجوهر ولا في الحقوق انتهى وبه عرف ان حوالة الغازي
بحقه من غنمة محرزة لا تصح وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف
على الناظر نهر شم قال بعد وقتين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر واما

المقيدة ففي البحر ان مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالحالة على المودع
والالا لانها مطالبة انتهى ومقتضاها صحتها بحق الغنمة وعندي فيه تردد ويرى
المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول من المحتال لحوالة فلا يرجع المحتال
على المحيل الا بالتوى بالقصر وبعد هلاك المال لان برأته مقيدة بسلامة
حقه وقيد في البحر بان لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانيا وهو باحد امرين
ان يجحد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يثبت له اى لمحتال ومحيل او يموت
المحال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل وقالاهما وبان فلسه الحاكم
ولو اختلفا فيه اى في موته مفلسا وكذا في موته قبل الاداء او بعده فالقول
للمحتال مع يمينه على العلم لتمسكه بالاصل وهو العسرة يلجى وقيل القول
للمحيل بيمينه فتح طالب المحتال عليه المحيل بما اى بمثل ما حال به مدعيها
قضا دينه بامر فقال المحيل انما احلت بدين ثابت لي عليك لم يقبل
قوله بل ضمن المحيل مثل الدين للمحتال عليه لانكاره وقبول الحوالة ليس
اقرارا بالدين لصحتها بدونه وان قال المحيل للمحتال احلتك على فلان
بمعنى وكلتك لتقبضه لم فقال المحتال بل احلتنى بدين لي عليك فالقول
للمحيل لانه منكر ولفظ الحوالة يستعمل في الوكالة احواله بانه عند زيد
حال كونه ودعيه بان اودع رجلا القاشم احواله بغيره صححت
فان هلك الودعيه برئ المودع وعاد الدين على المحيل لان الحوالة
مقيدة بها بخلاف المقيدة بالغصوب فانه لا يبرأ لان مثله يخلفه
وتصح ايضا بدين خاص فصارت الحوالة المقيدة ثلاثة اقسام وحكمها
ان لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل مع ان المحتال
اسوة لغرم المحيل بعد موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خسرو وغيره
باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غرماله اى للبائع بطل ولو باع بشرط
ان يحتال بالثمن صح لانه شرط ملائم كشرط الجودة بخلاف الاول اى المال
في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شارجع على المحتال القابض وان
شأرجع على المحيل وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بزازيه وفيها من
صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها الاعطاء من الثمن دار المحيل مثلا لعجزه
عن الوفاء بالملتزم نعم لو اجاز جاز كما لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء من
ثمنه داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء ولا يصح تاجيل عقدها
فلو قال ضمنت بمالك على فلان على ان احيلك به على فلان الى شهر انصرف
التاجيل الى الدين لانه لا يصح تاجيل عقد الحوالة تجر عن المحيط وكهنت
السفحة بضم السين وتفتح وفتح التاء هي اقراض لسقوط خطا الطريق
فكانه احوال الخطر المتوقع على المستقرض فكان في معنى الحوالة وقالوا
اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا باس **فروع** في النهر والبحر

عن صرف البوارية ولان المستقرض وهب منه الزايد لم يجز لانه مشاع
يحمل القسمة ولو توكل المحيل عن المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح ولو
شرط المحتال الضمان على المحيل صح ويطلب اياها لان الحوالة بشرط عدم براءة
المحيل كغالة خائنه وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال وادعى
محموده المال لم يصدق وان برهن لان المبرود عليه غائب فلو حاضرا وحده
الحوالة ولا بينة كان القول له وجعل محموده نسخا **فرع** الاب والوصي
اذا احتال بما لليتيم فان كان خير لليتيم بان كان الثاني امل صح سراجيه
والالم يجز كما في مضاربة الجوهره **قلت** ومفادها عدم الجواز لو تساويا
ارتقار بابا وبه جزم في الخائنه والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد
والعقود انما شرعت للفايدة **كتاب القضا** لما كان اكثر
النازعات تقع في الديون والمبايعات اعقبها بما يقطعها هو بالمد ويقصر
لغة الحكم وشرعا فصل الخصومات وقطع المنازعات وقيل غير ذلك كما بسط
في المطولات واركانه ستة على ما نظمه ابن الفرس بقوله **قلت**
اطراف كل قضيه حكميه **ست يلوح بعد ها التحقيق**
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحاكم وطريق
اهله اهل الشهادة اي ادبها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويسود
عليه ان الكافر يجوز تقليده القضا ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي
في التحكيم بشرط اهليتها بشرط اهليته فان كلامهما من باب الولاية والشهادة
اقوى لانها قلزمة على القاضي والقضا يلزم على الخصم فلذا قيل حكم القضا
يستقي من حكم الشهادة ابن كمال والفاسق اهلها فيكون اهله لكنه لا يقلد
وجوبا وباشم مقلده كقابل شهادته به يفتي وقيد في القاعدة بما اذا
غلب على ظنه صدقه فيلحفظ دهر واستثنى الثاني الفاسق اذا جاء والمرور
فانه يجب قبول شهادته بزاريه قال في النهي وعليه فلا يثبت ايضا بنو لينة
القضا حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى **قلت** سيحي تضعيفه
فراجع في معروضات المفتي ابي السعود لما وقع التساوي في قضاة زماننا
في وجود العدالة ظاهرا ورد الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة
والعدالة والعدو لا تقبل شهادته على عدوه اذا كانت دينوية ولو قضى
القاضي بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا فلا يصح قضاؤه عليه لما تقرّر
ان اهله اهل الشهادة قال المصنف وبه افتى مفتي مصر شيخ الاسلام امين
الدين بن عبد العال قال وكذا سجل الحد ولا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح
الوهبانية انه لم يبر نقلها عندها وينبغي النفاذ لو القاضي عدلا وقال ابن
وطبان بخلافه ان يعلمه لم يجز وان بشهادة العدو لم يحضر من الناس جاز
انتهى **قلت** واعتمده القاضي بحج الدين في منظومته فقال

ولو على عدوه قاض حكم **قلت** ان كان عدلا صح ذاك وان لم
واختار بعض العلماء فضلا **قلت** ان كان بالعلم قضى لمن يقبل
وان يكن بمحض من الملا **قلت** وبشهادة العدو قبل
قلت لكن نقل في البحر والعيني والزيلعي والمصنف وغيرهم عند سبل التقليد
من الجايز عند الناصح في تهذيب ادب القاضي المختصاف ان من لم يجز
شهادته لم يجز قضاؤه ومن لم يجز قضاؤه لا يعتمد على كتابه انتهى وهو
صريح او كالصريح فيما اعتمد المصنف كما لا يخفى فليعتمد وبه افتى محقق
الشافعية الرحلي ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه ثم اثبت عدلته
بطل قضاؤه فيلحفظ وفي شرح الوهبانية للمشرى لا يثبت العدو
بنحو قذف وجرح وقتل ولا بخاصمة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت
فيه المخاصمة كشهادة وكيل فيما وكل فيه وصي وشريك والفاسق لا
يصلح مفتيا لان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات ابن كمال
زاد العيني واختاره كثير من المتأخرين وجزم به صاحب الجمع في مثله وله في شرحه
عبارات بليغة وهو قول الائمة الثلاثة ايضا وظاهر ما في التحبير
لا يحل استفتاءه اتفاقا كما بسطه المصنف وقيل نعم يصلح وبه جزم في
الكثر لانه يجتهد حذر نسبة الخطا ولا خلاف في اشتراطه اسلامه وعقله
وشرط بعضهم تنقظه لاحريته وذكر رتبته ونطقه فيصح افتاء الاخرى
لا قضاؤه ويكتفى بالاشارة منه لامر القاضي للزوم صيغة مخصوصة لحكم
والزمت بعد دعوى صحيحة واما الاطرش وهو من يسمع الصوت القوي فالاحسن
الصحة بلا خلاف الاصح ويفتي القاضي ولو لم يجلس القضا هو الصحيح
من لم يخاصم اليه ظهريه وسينصح ويأخذ القاضي كالمفتي بقول
ابن حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والسنن
ابن زياد وهو الاصح منه وسراجيه وعبارة النهي ثم يقول الحسن ثنينة
وصح في الحاوي اعتبار قوة المدرك والاول اضبط نهى ولا يخير اذا لم
يكن مجتهدا بل المقلد متى خالف معتد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار
للفتوى كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره وقد مناه اول الكتاب وسيحي
وفي القهستان وغيره اعلم ان كل موضع قالوا الراي فيه للقاضي فالمراد قاض
له ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضا في المجتهد فيه اذا
علم انه مجتهد فيه والا فلا واذا اختلف مفتيان في جواب حادثة اخذ
بقول افقههما بعد ان يكونا ورعهما سراجيه وفي الملتقط واذا اشكل عليه
امر ولا اري له فيه شاوور العلماء ونظرا حسن اقاويلهم وقضى بما راه صوابا
لا غيره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رايه
برايه ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليد لم واتباع رايهم فاذا قضى

بخلافه لا ينفذ حكمه المصير شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية
 النوادر لا ينفذ في القرى وفي عقار لا في دلايته على الصحيح خلاصه وبه
 يفتي بزأريه اخذ القضاء برشوة للسلطان او لقومه وهو عالم بها او ثقتا
 جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم واورثني هو او اعوانه بعلمه شرين لاله
 وحلم لا ينفذ حكمه ومنه ما لو جعل لموليه مبلغا في كل شهر باخذ منه ويقوض
 اليه قضا ناحية فتاوى المصير لكن في الفتح من قلد بواسطة الشفعا كن قلد
 احتسابا ومثله في النزاهة بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفعا ولو كان
 عدلا ففسق ياخذها او غيره وخصها لانها المعظم استحق الغزل وجوباً
 وقيل ينحل وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الملك وفي الخلاصة عن
 النوادر لو فسق او ارتد او عمي ثم صلح او ابصر فهو على قضائه وما قضى في
 فسقه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتح اتفقوا في الامرة والسلطنة
 على عدم الانحزال بالفسق لانها مبنية على القهر والغلبة لكن في اول دعوى
 الحائنة الوالي كالقاضي فيلحفظ وينبغي ان يكون موثقاً به في عفانه وعقله
 وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد
 شرط الاولوية لتعذره على انه يجوز خلوا منه عنده عند الاكثر
 نهر فتصح تولية العامي ابن كمال ويحكم بفتوى غيره لكن في ايمان
 النزاهة المفتي يفتي بالديانة والقاضي يقضي بالظاهر دل ان الجاهل
 لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالماً
 ديناً كالكبريت الاحمر وابن الكبريت الاحمر وابن العلم وشله فيما ذكر المفتي
 وهو عند الاصوليين المجتهد اما من يحفظ اقوال المجتهد فليس يفتي وفتواه
 ليس بفتوى بل هو نقل كلام كما بسطه ابن الهام ولا يطلب القضاء بقلبه ولا
 يساله بلسانه في الخلاصة طالب الولاية لا يولي الا اذا تعين عليه القضاء
 او كانت التولية مشروطة له او ادعى ان الغزل من القاضي الاول بعين
 جنحة نهر قال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء حامل الذكر لشر
 العلم ويختار المقلد الا قدر والاولى به ولا يكون فظا غليظا جبارا عينا
 لانه خليفة رسول الله وفي الحلاق اسم خليفة الله خلاف تاتر خائنه وكه
 نحر بما التقليد اي اخذ القضاء من خاف الخيف اي الظلم او العجز يكفي
 احدهما في الكراهة ابن كمال وان تعين له او امه لا يكره فتحت ثم ان انخص
 فرض عينا والا كفاية بجر والتقدير رخصة اي مباح والترك عزيمة
 عند العامة بزأريه فالاولى عدمه ويحرم على غير الاهل الدخول فيه
 قطعاً من غير تردد في الحرمة فقيه الاحكام الخمسة ويجوز تقليد
 القضا من السلطان العادل والجابر ولو كافر اذ كره مسكين وغيره
 الا اذا كان يمنع عن القضاء بالحق فيحرم ولو فقد والغلبة كفار

يجوز خلوا الزمن عن مجتهد

ابن الكبريت الاحمر وابن العلم

وجب

وجب على المسلمين تعيين وال وامام للجمعة فتح ومن سلطان الخواص واهل
 البغي واذا صحت التولية صح الغزل واذا رفع قضا الباغي الى قاضي العدل
 نقذه وقيل لا به جزم الناصحي فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله يعني
 السجلات ونظر في حال المحبوسين في سجن القاضي واما المحبوس في سجن
 الوالي فعلى الامام النظر في احوالهم فمن لزمه ادب ادبه والا اطلقه
 ولا يبيت احد في قيد الارجل مطلوباً بدم ونفقة من ليس له مال في
 بيت المال بجر فمن اقرهم بحق او قاست عليه بينة الزمة الحبس ذكره
 مسكين وقيل الحق والا نادى عليه بقدر ما يرى ثم يطلقه بكفيل بنفسه
 فان ابى نادى عليه شهر اثم اطلقه وعمل في الودائع وغلات الوقف
 بينة او اقرار ذي اليد ولم يعمل المولى بقول الغزول لا تخافه بالرايا
 وشهادة الفرد لا تقبل خصوصاً بفعل نفسه درر ومفاده ردّها ولو مع
 آخر نهر **قلت** لكن افتي قارى الهداية بقبولها وبتعده ابن نجيم
 فتنبه الان يقرذ واليد انه اي الغزول سلمها اي الودائع والغلات اليه
 فيقبل قوله فيها انها لا تزيد الا اذا بداز واليد بالاقرار للغير ثم اقر بتسليم
 القاضي اليه فاقرا القاضي بانها لاخر فيسلم للمقر له الاول ويضمن المقر
 قيمته وشله للقاضي باقراره الثاني يسلمه لمن اقر له القاضي ويقضى في
 المسجد ويختار مسجداً في وسط البلد تيسيراً للناس ويستدبر القبلة
 كخطيب ومدرس خائنه واجرة المحضر على المدعي هو الاصح بجر عن النزاهة
 وفي الحائنة على المتمرده وهو الصحيح ولذا السلطان والمفتي والفقيه او في
 داره وياذن عموماً ويرد هدية التنكير للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى
 بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولو نادى المهدي بالرد يعطيه
 مثل قيمتها خلاصه ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعها في
 بيت المال ومن خصوصياته عليه السلام ان هدايا له تاتر خائنه ومفاده
 انه ليس للامام قبول الهدية والا لم تكن خصوصية وفيها يجوز للامام
 والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدي الى العالم بعلمه بخلاف
 القاضي الامن اربع السلطان واباشا اشباه وجر وقريبه المحرم
 او ممن جرت عادته بذلك بقدر عادته ولا خصوصية له مادراً ويرد
 اجابه دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي
 ولو من محرم ومعناد وقيل هي كالهديّة وفي السراج وشرح الجمع ولا
 يجيب دعوة خضم وغير معناد ولو عامة للهمة ويشهد الجنازة
 ويعود المريض ان لم يكن لهما ولا عليها دعوى شرين لاله عن البرهان
 ويسوي وجوباً بين الخصمين جلوساً واقبالاً واشارة ونظراً ويمتنع
 عن مسارة احدهما والاشارة اليه ورفع صوته عليه والفضك في وجهه

وكذا القيام له بالاولى وصيافته نعم لو فعل ذلك معهما معا جاز نه
ولا يمنع في مجلس الحكم مطلقا ولو لغيرها لذهابها به بمهايته ولا يلقنه
حجته وعن الثاني لا باس به عيني ولا يلقن الشاهد شهادته واستحس
ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضا
لزيادة تجربته بنزاهة وفي الولو الحجة حكى ابو يوسف وقت موته قال
اللهم انك تعلم اني لم امل الى احد الخصمين حتى بالقلب الا في حضومة
نصرتي مع الرشيد لم استوي بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى انتهى **قلت**
ومفاده ان القاضي يقضي على من ولاه وفي الملتقى ويصح لمن ولاه وعليه
ويصح **فروع** في البدايع من جملة ادب القاضي انه لا يلزم احد الخصمين
بلسان لا يعرفه الاخر وفي التاخرانية والا حوط ان يقول الخصمين احكم بينكما
حتى اذا كان في التقليد خلل يصير حكما بتحكيمهما قضى بحق ثم امره السلطان
بالاستيناف بحضور العلماء يلزمه بنزاهة طلب المقضي عليه نسخة السجل من
المقضي له ليعرضه على العلماء اهو الصحيح ام لا فاستنع الزمه القاضي بذلك
جواهر الفتاوى وفي الفتح متى امكن اقامة الحق بلا ايفار صدور كان اولى
وهل يقبل قصص الخصوم ان جلس للقضا لا والا اخذها ولا ياخذ بما فيها
الا اذا اقر بلفظ صريحا **فصل في الحبس** هو مشروع بقوله تعالى
او ينقوا من الارض وحبس عليه السلام رجلا بالتهمة في المسجد واحداث
السجن على رضى الله عنه بناء من نصب سماء نافعا فتقبه اللصوص فبنى
غيره من مدر وسماه مخيسا بفتح الياء وتكسر موضع الخيس وهو التذليل
وفيه يقول على رضى الله عنه وارضاه **الاثر** في كيسا مكيسا
بنيت بعد نافع مخيسا **حصنا حصينا وامينا كيسا** صفته ان يكون
بموضع ليس به فراش ولا وطا ليضجر فيودى ومفاده انه لو جئ له به
منع منه ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستيناف الا اقراره وجيرانه
لاحتياجه للمشاورة ولا يملكون عنده طويلا ومفاده ان زوجته لا تحبس
معه لو هي الحابسة له وهو الظاهر وفي الملتقى يمكن من وطئ جارية لو فيه
خلوة ولا يخرج لجمعه ولا جماعة ولا لمح فرض فيضه اولى ولا حضور جنازة
ولو كان بكفيل زيلعي وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروع
لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مرض مرضا اضناه ولم يجد من يجده يخرج
بكفيل والا لا به يفتى ولا يخرج لمعالجة وكسب قيل ولا يتكسب فيه
وله ديون اخرج ليخاصم ثم يحبس خاتمة ولا يضرب المحبوس الا في
ثلاث اذا امتنع عن كفارة الظهار والاتفاق على قريبه او القسم بين
نساءه بعد وعظه والضابط ما يفوت بالتأخير لا الى خلف استباه
قلت ويزاد ما في الوهبانية وان فر يضرب دون قيد ناديا وتطيق

باب الحبس في العنت يذكر ولا يغفل الا اذا خاف فراره فيقيد او يحول السجن
للصوص وهل يطيق الباب الراي فيه للقاضي بنزاهة ولا يجوز ولا يواجر
وعن الثاني يوجهه لفتقنا دينه ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة له ولو
ولو كان يبذل الاقاضي فيها لازمه ليلا ونهارا حتى ياخذ حقه جواهر الفتاوى
وتعيين مكانه اى مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق للقاضي الا اذا
طلب المدعى مكانا اخر فيجيبه لذلك فنية وافتى المص تبعا لقارى الهداية
بان العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى وفي التهريل يبغي ان لا يجاب
لو طلب حبسه في مكان اللصوص ونحوه **فروع** في البحر عن المحيط ويجعل للنساء
سجن على حدة نقيبا للفتنة واذا ثبت الحق للمدعى ولو دانقا وهو سدس درهم
بيئته عجل حبسه بطلب المدعى لظهور المظل بانكاره ولا يثبت بيئته بل
باقرار لم يجعل حبسه بل يامره بالاداء فان الى حبسه وعكسه السخسى وسوى
بينهما في الكثرة والدرر واستحسنه الذيلعي والاول مختار الهداية والوقاية
والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى **قلت** وفي مينة المفتى
لو ثبت بيئته يحبس في اول مرة وبالاقرار يحبس في الثانية والثالثة
دون الاولى فيمكن التوفيق ويحبس المديون في كل دين هو بدل مال
او ملتزم بعقد درر وتجمع وملتقى مثل الثمن ولولم تنفقه كالاجرة والقرض
ولو لزمى والمهر المحمل وما لزمه بكفالة ولو بالدرك او كفيل الكفيل وان كثر
بنزاهة لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتقد خلافا للفتوى قاضي
خان لتقديم المتون والشروح على الفتاوى يحس فليحفظ نعم عده في الاختيار
كبدل الخلع هنا خطأ فتنبه وزاد القلائى انه يحبس ايضا في كل عين
يقدر على تسليمها كالعين المفصولة لا يحبس في غيره اى غير ما ذكر وهو
تسع صور بدل خلع ومغصوب ومتلف ودم عمد وعشق حط شريك
وارش جناية ونفقة قريب وزوجة ومؤجل مهر **قلت** ظاهره ولو
بعد طلاق وفي نفقات الزناية يثبت اليسار بالاخبار هنا بخلاف ساير
الديون لكن افتى ابن نجيم بان القول له بيمينه ما لم يثبت غناه فراجع
ولو اختلفا فقال المديون ليس بدل مال وقال الداين انه ثمن متاع فالقول
للمديون ما لم يبرهن رب الدين طر سوسى بحثا وقره في التهريل **فروع** لا يحبس
في دين مؤجل وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل وان بعد ولد السفر معه
فاذا حل منعه منه حتى يوفيه بدايع وقد مناه في الكفالة ان ادعى المديون
الفقر اذا اصل العسرة الا ان يبرهن غريمه على غناه اى قدرته
على الوفاء ولو باقتراض او بتقاضي غريمه فيحبسه حينئذ بما راي ولو
يوما هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو حنيفة اذا كان المعسر
نعروفا بالعسر لم احبسه وفي الخائنة ولو فقره ظاهرا سال عنه عما جلا

بدر الماضية نام

وقيل بينة على افلاسه وخلي سبيله نهر وفي النزازية قال المديون
حلفه انه ما يعلم اني معسر اجابه القاضي فان حلف جسه بطله وان
نكل خلاه واقره المص وغيره **قلت** قد منا ان الراي لمن له ملكة الاجها
فتنبه ثم بعد جسه بما يراه لوجاله بشكله عند القاضي والاعمال بما ظهر
بحر واعتمده المص سال عنه احتياطا لا وجوبا من جيرانه ويكفي عدل
بغيبته دابن واما المستور فان وافق قوله راي القاضي عمله والا لا
انفع الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا
في اليسار والاعسار فمتنا في **قلت** لكنها بالاعسار للنفي وهي ليست
بحجة ولذا لم يجب السؤال انفع الوسائل فتنبه فان لم يظهر له مال خلاه بلا
كفيل الا في ثلاث مال يتيم ووقف واذا كان الدابن غائبا ثم لا يحبس
ثانيا للاول ولا غيره حتى يثبت غريمه غناه بنزاريه وفي القنية برهن
المحبوس على افلاسه فاراد الدابن اطلاقه قبل تفليسه فعلى القاضي القضا
به حتى لا يعيده الدابن ثانيا **فرع** احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد
تطويل حبسه ان علمه وقدره اخذه او كفيل خلاه خاينه وفي الاشياء
لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره واحضر الدين
للقاضي في غيبة خصمه ولو قال من يراد حبسه ابيع عرضي واقضى ديني
اجله القاضي يومين او ثلاثة ايام ولا يحبس لان الثلاثة مدة ضربت لادبا
الا عذار ولو له عتار حبسه اي لبيعه ويقضى الدين الذي عليه ولو ثبت
قليل بنزاريه ويحجى تمامه في الحجر ولم يمنع غرامه عنه على الظاهر فيلازونه
نها لا لايلا الا ان يكتسب فيه ويستاجر للمرأة امراة تلازمها منية **فرع**
لو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة ففي حجر الهداية بخير الطالب الا
لضرر وكلفة في النزازية الكفيل بالنفس والطالب ملازمة بلا امر قاض لو مقر
بحقه ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل جسه لقيامها على النفي وصحة عزمي زاده
وصح غيره قبولها والممول عليه رايه كما مر فان علم اعساره والا لا نهلو فليحفظ
وبينة يساره احق من بينة اعساره بالقول لان اليسار عارض والبيانات للثبات
نعم لو بين سبب اعساره وشهدوا به فتقدم لاثباتها امر اعارض فتح بحثا
واعتمده في النهر وفي القنية ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت والام يمكن
قبولها لانها قامت للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل وايد
حبس المومر لانه جزا النظم **قلت** ويحجى في الحجر انه يباع ماله لدينه عندهما
وبه طرح يفتي وحينئذ فلا يتا بد حبسه فتنبه ولا يحبس لما مضى من نفقة
زوجته وولده اذا ادعى الفقر وان قضى بها لانها ليست بدل مال ولا لزمت
بعقد على ما مر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبها بل يحبس اذا برهنت
على يساره بطلبها كالواي ان ينفق عليها او على اصوله وفروعه فيحبس احيانا

لهم **بحر قلت** وهل يحبس لحرمة لواحي لم اره وظاهر تقييدهم لا لكن ما مر
عن الاشياء لا يضرب المحبوس الا في ثلاث يعيده فتأمل عند الفتوى ويحجى
حبس الولي بددين الصغير لا يحبس اصل وان علا في دين فرعه بل يقضى
القاضي دينه من عين ماله او قيمته والصحيح عندهما بيع عقاره كمنقوله
بحر فليحفظ ولا يتخلف قاض نايبا الا اذا فوض اليه صريحا كقول من
شئت او دلالة كجعلتك قاضي القضاة والدلالة هنا اقوى لان الصريح
المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة يملكها كمنقوله ولي من شئت
واستبدل او استخلف من شئت فان قاضي القضاة هو الذي يتصرف فيهم
مطلقا تقليدا وعز لا بخلاف الامور باقامة الجمعية فانه يتخلف بلا
تفويض للاذن دلالة ابن ملك وغيره وما ذكره من لا خسر وقال في البحر
لا اصل له وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في الجمعية نايب
القاضي المفوض اليه الاستنابة فقط لا العزل نايب عن الاصل وهو السلطان
وحيث فلا يملك ان يعزله القاضي بغير تفويض منه للعزل ايضا كوكيل
وكل وكذا لا يعزله ايضا بعزله ولا يموت السلطان بل يعزله زيلعي وعيني
وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر والملتقى وفي النزازية
وعليه الفتوى وتامه في الاشياء وفي فتاوى المص وهذا هو المعتمد
في المذهب لا ما ذكره ابن الغرس لمخالفته للمذهب ونايب غيره اي غيره
المفوض له ان قضى عنده او في غيبته واجازه القاضي صح قضاؤه
لو اهلا بل لو قضى بغيره او هو في غير نوبته واجازه جاز لان المقصود حصول
رايه بحر قال وبه علم دخول الفوض في القضا **فرع** في الاشياء والمنظومة
الحجية لو فوض لعبد ففوض لغيره صح ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقضى
صح بخلاف صبي بلغ واذا رفع اليه حكم قاض خرج الحكم ودخل البيت والعزل
والحال لرايه لانه نكرة في سياق الشرط فتعم فافهم آخر قيدتها في اذ حكم
نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال نفذه ايا الزم الحكم والعمل بمقتضاه ولو مجتهدا
فيه عالما باختلاف الفقهاء فيه فلو لم يعلم لم يجز قضاؤه ولا يعضيه الثاني في
ظاهر المذهب زيلعي وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتي بخلافه وكانه
تيسرا فليحفظ بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر والا كان افتا
فيحكم بمذهبه لا غير بحر ويحجى آخر الكتاب وانما اذا ارتاب في حكم الاول
له طلب شهود الاصل قال وبه عرف ان تنافيذ زماننا لا تعتبر لترك ما
ذكر وقد تها فوا في زماننا القضا بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعلق
عما اصنف له في ظن القاضي شرعا من انه يقضى به فاذا حكم حنفي بموجب
بيع المدبر كان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه
لا يصح لان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه وبه ظهر ان الحكم بالموجب اعم

فهو الاما عرى عن دليل مجمع او خالف كتابا لم يختلف فيه تاويله السلف
 كنزوك تسمية او سنة مشهورة لتحليل بلاوطي لمخالفة حديث العسيلة المشهور
 او اجاعا كل المتعة لاجماع الصحابة على فساد وكسيع ام ولد على الاظهر وقيل
 بنفذ على الاصح ومن ذلك ما لو قضى بشاهد ويمين المدعى لمخالفة الحديث
 المشهور البيضة على من ادعى واليمين على من انكر او بقصاص بتعيين الولي
 واحدا من اهل الحلة او بعتة تكاح المتعة او الموت او بعتة بيع عبد معتق
 البعض او بسقوط الدين بمضى سنين او بعتة طلاق الدور وبقا النكاح كما مر
 في بابيه وقضا عبد وصي مطلقا وقضا كما فر على مسلم ابدا ونحو ذلك كالقريب
 بين الزوجين بشهادة المراجعة في الكل وعند منها في الاشياء نيفا واربعين
 وذكر في الدرر لما ينفذ سبع صور منها الوضعت المرأة بحد وقود وسجى متنا
 خلافا لما ذكره المصن شرحا والاصل ان القضا يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف
 والفرق ان الاول دليل لا الثاني وهل اختلاف الشافعي معتبر الاصح نعم صدر الشرع
 يوم الموت لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل فلو برهن على موت ابيه
 في يوم كذا ثم برهن ان امراة ان الميت نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو برهن
 على قتله فيه برهن ان المقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا جميع العقود والمداني
 الا في سيلة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل بينتها بتاريخ مناقض لما قضى
 القاضي به من يوم القتل اشياء واستثنى محشوها من الاول مسائل منها ادعياء
 ميراثا فلا سبقها تاريخا برهن الوكيل على وكالته وحكم بها فادعى المطلوب
 موت الطالب صح الدفع برهن انه اشتراه من ابيه مدسنة وبرهن ذو اليد
 على موته مدسنتين لم تسمع وقيل تسمع وسره ان القضا بالبيضة عبارة عن رفع
 النزاع والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف
 القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى وينفذ القضا بشهادة الزور ظاهرا
 وباطنا حيث كان المحل قابلا والقاضي غير عالم بزورهم في العقود كبيع ونكاح
 والفسوخ كاقالة وطلاق لقول على رضي الله عنه لتلك المرأة شاهداك زوجا
 وقالوا زفر والثلاثة ظاهرا فقط وعليه الفتوى شربلا لية عن البرهان
 بخلاف الاملاك المرسلات اي المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهر فقط اجماعا
 لتراحم الاسباب حتى لو ذكر سببا معينا فعلى الخلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه
 والا لا ينفذ اتفاقا كالارث وكما لو كانت المرأة محرمة بنحو عدة او ردة وكما لو
 علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ اصلا كالقضا باليمين الكاذبة
 زيلعي ونكاح الفتح قضى في مجتهد فيه بخلاف رايه اي مذهبه مجمع وابن كمال
 لا ينفذ مطلقا فاسيا او عامدا عندهما والا يمتد الثلاثة مجمع ووقاية وملتقى وفيه
 وقيل بالتقاضي في شرح الوهبانية للشربلا الى قضى من ليس بمجتهد الخفيفة
 زمانا بخلاف مذهبه عامدا لا ينفذ اتفاقا وكذا فاسيا عندهما ولو فقهه السلطان

قضى بخلاف مذهبه لا ينفذ

صحيح

بصحيح مذهبه كزمانا تقيد بلا خلاف لكونه مغزول عنه انتهى وقد غيرت بيت
 الوهبانية فقلت ولوحكم القاضي بحكم مخالف لمذهبه ما صح اصلا يسطر
قلت واما امر الامير فتى صادف فعلا مجتهدا فيه نفذ امره كما قد مناه
 عن سير التاترخانية وغيرها فليحفظ لا يقضى على غايب ولا له اي لا يصح
 بل ولا ينفذ على المفتي به بحر الا بحضور ناييه اي من يقوم مقام الغايب
 حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقف افاد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم
 على الغايب والميت لا على الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على الميت
 وعلى الغايب بحضرة وكيله وبحضرة وصيه جامع قصولين فافاد بالكافي عدم
 الحصر فان احد الورثة كذلك ينتصب خصما عن الباقيين وكذا احد شرطي الدين
 واجنبي بيده مال اليتيم وبعض الموقوف عليهم اي لو الوقف ثابتا كما مر في باب
 او ناييه شرعا كوصي نصبه القاضي خورج المسخ كاسمعي او حكما بان يكون
 ما يدعى على الغايب سببا لا محالة فلو شري امة ثم ادعى ان مولاهاز وجهها
 من فلان الغايب واراد رد ها يعيب الزواج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال
 العيب ابن كمال المدعى على الحاضر مثاله كما اذا ادعى دارا في يد رجل وبرهن
 المدعى على ذي اليد انه اشترى الدار من فلان الغايب فحكم الحاكم على ذي اليد
 الحاضر كان ذلك حكما على الغايب ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشراء
 من المالك سبب الملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكرتها في المجتبى تسعا وعشرين
 ولو كان ما يدعى على الغايب شرطا لما يدعيه على الحاضر كما اذا ادعى عبد على
 مولاه انه علق عتقه بتطليق زوجته وبرهن على التطليق بغيبة زيد لا يقبل
 في الاصح اذا كان فيه ابطال حق الغايب فلو لم يكن كما اذا علق طلاق امراته
 بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغايب ومن حيل اثبات العتق على الغايب
 ان يدعى المشهود عليه ان الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان ماله الغايب
 اعتقه تقبل ومن حيل الطلاق خيلة الكفالة بمرها معلقة بطلاقه ودعوى
 كفالته بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يترقى فخيلة ما في دعوى
 النزلية ادعى عليها ان زوجها الغايب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها
 فافترت بزوجه الغايب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها
 انها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البيضة اذا حضر الغايب ولو قضى على
 غايب بلانايب ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره من لا خسر وفي
 باب خيار العيب وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد وفي المنيّة والنزلية
 ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه على امضا قاضي آخر
 وفي البحر والمعتمدان القضا على المسخ لا يجوز الا لزورة وهي في حرم مسائل
 اشترى بالخيار فتوارى اخفى المكفول له حلف ليوفيه اليوم تنقيب الدين
 جعل امرها بيدها ان لم تصل فقهرها فتعيبت الخامسة اذا توارى الخصم

من ينتصب خصما

يقضى على الغايب

خيلة عتق وطلاق وزنا

لوقضى على غايب

القضا على الخسر

فالتأخر وان القاضي ينصب ويلا في الكل وهو قول الثاني خاتمة **قلت**
ونقل شرح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي
يختم بيته مدة يراها ثم ينصب الوكيل ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين
للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين لغريم يقرض القاضي
مال الوقف والغائب واللقطة واليتيم من ملى موثمن حيث لا وصى ولا
من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشترية وله اخذ المال من اب مبدور
ودفعه عند عدل قتيه ويكتب الصك ندب بالحفظه لا يقرض الاب
ولو قاضيا لانه لا يقضي لولده ولا الوصى ولا الملتقط فان اقراضوا ضمنوا العجز
عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب
فيجوز اتقاها بجر ومضى جاز للملتقط التصديق فالاقراض اولى ولو قضى
بالجور فالغرم عليه في ماله ان استعدا واقربيه اى بالعمد ولو خطا فالغرم
على المقضي له دبر وفي المنح معزى بالسراج قال محمد لو قال تعمدت الجور
انزل عن القضا وفيه عن ابى يوسف اذا غلب جوره ورشوته ردت قضاياه
وشهادته **فروع** القضا يظهر لا مثبت ويتخصص بزمان ومكان وحضومة
حتى لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم
ينفذ **قلت** فلا تسمع الآن بعدها الا بالامر الا في الوقف والارث ووجود
عذر شرعى وبه انى المفتى ابو السعود فيلحفظ امر السلطان انما ينفذ اذا
وافق الشرع والا فلا استثناء من القاعدة الخامسة وفوايد شتى فلو امر
قضاة بتخليف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف
قضاة الى امر يلزم منه سخطك او سخط الخالق قضا الباشا وكتابه
الى القاضي جاز ان لم يكن قاض مولى من السلطان الحاكم كلقاضي الازف
اربعة عشر مسئلة ذكرناها في شرح الكنز يعنى البحر وفي الفصل الاول من
جامع الفصولين القاضي تاخير الحكم ياتى ويعزل ويعزرو وفي الاستنباه
لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرطه الا في ثلاث لروية ولرجا
صلح اقارب واذا استعمل المدعى لا يصح رجوعه عن قضايه الا في ثلاث
لو بعله او ظهر خطاؤه او بخلاف مذهبه فعل القاضي حكم فلو زوج اليتيمة
من نفسه او ابنه لم يحز الا في مسيلتين اذا اذن الولي للقاضي يتزوجها
كان وكيل او اذا اعطى فقير من وقف الفقرا كان له اعطا غيره امر القاضي
حكم الا في مسئلة الوقف المذكورة فامر فتوى فلو صرف لغرض صح القاضي
يخلف غريم الميت ولو اقربيه المريض لا يقبل قول امين القاضي انه حلف
المخدرة الابشاهدين من اعتمد على امر القاضي الذى ليس بشرعى لم
يخرج عن العهدة انتهى وقد منا في الوقف عن المنظومة المحببة معزى
للبسوط ان للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غلبه قري ونزارع وانه

مطل
ولا يبيع التركة

مطل
لا تسمع الدعوى بعد
خمس عشرة سنة

مطل
قضا الباشا

مطل
لا يجوز للقاضي تاخير
الحكم

مطل
لا يصح رجوعه عن قضايه

مطل
فعل القاضي حكم

مطل
امر القاضي حكم

مطل
للسلطان مخالفة شرط
الواقف

يعمل

يعمل بامر وان غاير الشرط فيلحفظ **قلت** واجاب سني افندي بانه متى
كان في الوقف سعة ولم يقصر في ادائه لا يمنع قتيه وفي الوهبانية
يجبى الولي بدين الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر الصغير **قلت** لكن
قدم شارحها عن قاضي خان الحر والعبد والبالغ والصبي في الحبس سورا
فتأمل ففيه هنا قاله الشرنبلالي قال وليس للقاضي البيع مع وجود اب
او وصى ولحق فائدة حسنة **قلت** وهي في القنية ومتى باعها فللقاضي
نقصه لو اصلح كما نظمه الشارح فضمنه للدين مغيرا فقلت **١٠ ١٠ ١٠**
وينقص بيضا من اب او وصيه **١٠** ولو اصلح الاصلح النقض بيطر **١٠**
ويجبى في دين على الطفل والد **١٠** وصى والتاديب يعرض تصوروا **١٠**
وفي الدين لم يجبى اب ومكاتب **١٠** وعبد لمولاه كعكس ومعسر **١٠**
نعم لو العبد مديوننا يجبى المولى بدينه لانه للغرما وكذا يجبى بدين مكاتبه
الا فيما كان من جنس الكتابة ففي عتاق الوهبانية **١٠ ١٠ ١٠**
وفي غير جنس الحق يجبى سيدا **١٠** مكاتبه والعبد فيها يجبى **١٠** وفي حجرها
ويجبى ذوالكتب الصالح المحرر **١٠** على الدين اذ بالكتب ما هو معسر **١٠**
باب التحكيم هو لغة جعل الحكم في مالك لغيرك وعرفا
تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه ادركته لفظه الدال عليه مع قبول الآخر
ذلك وشرطه من جهة الحكم بالكسر العقل لا الحرية والاسلام فصيح تحكيم
ذمى ذميا وشرطه من جهة الحكم بالفتح صلاحية للقضا كما مر وشرط
الاهلية المذكورة وقته اى التحكيم ووقت الحكم جميعا فلو حكم عبد افعتق
او صبيبا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم في مقلد بفتح
اللام مشددة بخلاف الشهادة وقد عدا انه لو استقضى العبد ثم
عتق فقضى صح وعزاه سعدى افندي للمبتغى حكما رجلا معلوما اذ لو
حكما اول من يدخل المسجد لم يحز اجماعا للجهالة فحكم بينهما بيينة او اقرار او
نكول ورضيا بحكمه صح لو في غير حد وفود ودية على عاقلة الاصل ان حكم الحكم
بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز بالتحكيم وينفرد احد فخا
بنقصه اى التحكيم بعد وقوعه كما ينفرد احد العاقلين في مضاربة وشركة
وكالة بلا التماس طالب فان حكم لزمها ولا يبطل حكمه بعزلها لصدوره
عن ولاية شرعية ولا يتعدى حكمه الى غيرها الا في سيلة ما لو حكم احد
الشريكين وغريماله رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدى للشريك
الغائب لان حكمه كالصلح بجر فلو حكمه في عيب بيع فقضى برده ليس
للبايع رده على بايعه الا برضا البايع الاول والثاني والمشتري بتحكيمه فتح
ثم استثنى الثلاث يفيد صحة التحكيم في كل المجتهديات حكمه يكون الكتابات
رواجع وفسخ اليمين المضافة الى الملك وغيره لكن هذا ما يعلم ويحكم

مطل
ليس للقاضي البيع
مع وجود الاب

مطل
ما يعلم ويحكم

وظاهر الهداية انه يجب فلا يحل فتأمل وصح اخباره باقرار احد الخصمين ومقالة
الشاهد حال ولايته اي بقا تحكيمها لا يصح اخباره بحكمه لانقضاء ولايته
ولا يصح حكم لابويه وولده وزوجته حكم القاضي بخلاف حكمها اي القاضي
والحكم عليهم حيث يصح كالشهادة حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما على المحكوم
به ويعضد القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا
وليس له المحكم تفويض التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف على
الصحيح خاتمه فلورفع الى موافق لمذهبه حكم ابتدائا لزومه بشرطه ولا يعضده
لان لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضي الا في مسائل عد في الجرمها سبعة عشر
منها الوارد انزل فاذا اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي ومنها
لورد الشهادة لثمة فلغيره قبولها وينبغي ان لا يلبى الجبس ولم اره وكذا لم
ارحكم قبوله الهدية وينبغي ان لا يجوز ان اهدى اليه وقت التحكيم
باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره اراد بغيره قوله
والمرأة تقضي الى اخره القاضي يكتب الى القاضي في كل حق به يفتي الخمسة
غير حدود وقد للشبهة فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه
ليحفظ وكتاب الحكم هو السجل الحكمي اي الحجة التي فيها حكم القاضي هذا في
عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقايح الناس وان لم يكن الخصم
حاضرا لم يحكم لانه حكم على الغائب وكتب الشهادة الى قاض يكون الخصم في ولايته
ليحكم القاضي المكتوب اليه بها على رايه ان كان مخالفا لراي الكاتب لانه
ابتدأ حكم وهو نقل الشهادة حقيقة ويسمى الكتاب الحكمي وليس بسجل
وقراء الكتاب عليهم او اعلمهم به وختم عندهم اي عند اليهود الطريق
وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه وهو ان يكتب فيه
اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتهما فلو كان العنوان على ظاهره لم يقبل
قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيعمل به والتقي الثاني بان
يشهدهم انه كتاب وعليه الفتوى كافي العزيمة عن الكفاية وفي الملتقى ليس
الخير كالبيان فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه او لا ويقبله اي لا يقرأه
الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لزم على ذي الشهادة
على فعل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اي اليهود بخلاف كتاب الامان
في دار الحرب حيث لا يحتاج الى بينة لانه ليس بلمزم وفي الاشياء لا يعمل بالخط
الا في سيلة كتاب الامان ويلحق به البراءات ودفع ريباع وصراف وسمسار
وجوزه محمد لراو وقاض وشاهدان يتقن به قيل وبه يفتي ولا بد من
مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين كالشهادة على الشهادة على الظاهر
وجوزها الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه الفتوى شربلا ليه وسراجيه
ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او

الحكم كالقاضي

لا يعمل بالخط

بعد وصوله قبل القراءة واجازه الثاني واما بعدها فلا يبطل ويبطل
بجنون الكاتب وردته وحده لقذف وعمايه وفسقه بعد عدالته
لخروجه عن الاهلية واجازه الثاني وكذا يموت المكتوب اليه وخروجه
عن الاهلية الا اذا عم بعد تخصيص اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو عم
ابتدا وجوزه الثاني وعليه العمل خلاصه لا يبطل بموت الخصم ايا كان
لقيام وارثه او وصيه مقامه **قلت** وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل
كما ساق متنا في بابه خلافا لما وقع في الحاشية هنا فانه مخالف لما ذكره
بنفسه ثمة فتنبه واعلم ان الكتابة بعلمه كالقضا بعلمه في الاصح يجوز ان
جوزه جوزها ومن لا فلا الا ان المعتمد عدم حكمه بعلمه في زماننا اشياء وفيها
الامام يقضي بعلمه في حد قذف وقود وتعزير **قلت** فهل الامام يتد كما قد مشاه
في الحدود لم اره لكن في شرح الوهبانية للشربلا والمختار الا ان عدم
حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضي بعلمه في الحدود الخالصة لله تعالى كزنا وخر
مطلقا غير انه يعز من به اثر السكر للتممة وعن الامام ان علم القاضي في
طلاق وعناق وعصب يثبت الحيولة على وجه الحجة لا القضا ولا يقبل
كتاب القاضي من محكم بل من قاض مولى من قبل الامام يملك اقامة الحججة
وقيل يقبل من قاض رستاق الى قاضي مصر او رستاق واعتمد المصنف والكال
كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض ولو بعد كتابة
هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لو جعل
الخطاب للمكتوب اليه ليس لنا يه ان يقبل والمرأة تقضي في غير حدود وقد
وان اشتم المولى لها الخبر البخاري لم يفلح قوم ولوا امرهم امرأة وتضلح فاطرة
لوقف ووصية ليتيم وشاهدة فتخ فصح تقريرها في النظر والشهادة في
الاوقاف ولو بلا شرط واقف بحر قال وقد اقيمت فيمن شرط الشهادة في
وقفه لفلان ثم لولده فمات وترك بنتا انها تستحق وطيفة الشهادة وفي
الاشياء من احكام الاتي اختار في المسيرة جواز كونها بنية لارسولة لبنا
حاليه على السر ولو فضت في حدود وقد فرفع الى قاض آخر يرى جوازه
فامضاه ليس لغيره ابطاله لخلاف شرح عيني والحاشي كالانثى بحر واعلم
انه اذا وقع للقاضي حادثة او لولده فاناب غيره فقصي نايب القاضي له
او لولده جاز قضاؤه كما لو قصي للامام الذي قلده القضا او لولد الامام
سراجيه وفي البرازية كل من تقبل شهادة له وعليه يصح قضاؤه له وعليه
انتهى خلافا للجواهر والملتقط فيلحفظ ويقضي نايب بما شهدوا به عند
الاصل وعكسه وهو قضا الاصل بما شهدوا به عند النايب فيجوز للقاضي
ان يقضي بتلك الشهادة باخبار النايب وعكسه خلاصه **فروع** لا يقضي
القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن لا تقبل

علم القاضي والامام

شهادته له فيجوز قضاؤه به أشباه وفيها لا يقضى لنفسه ولا لولاه إلا في
 الوصية وحرر الشربلالي في شرحه للوهبانية صحة قضا القاضي لام
 امرته ولا امرأة أبيه ولو في حياة امراته وأبيه وأنه يقضى فيما هو تحت
 نظره من الأوقاف وزاد بيتين فقال
 • ويقضى لام العرس حال حياتها • وعمر أبيه وهو حي محرر •
 • وبعد وفاة أن خلى عن نصيبه • بميرات مقضى به فتبصروا •
 • ويقضى لو وقف مستحق لرعيه • بوصف القضا والعلم أو كان ينظر •
 هذه **مسائل شتى** أي متفرقة وجاءت شتى أي متفرقة فيمنع
 صاحب سفل عليه علو أي طبقه الآخر من أن يتدأى يدرق الوند في سفله
 وهو البيت التحتاني أو ينقب كوة بفتح أو ضم الطاقة وكذا بالعكس
 دعوى المجمع بلا رضى الآخر وهذا عنده وهو القياس وقال الكل فعل ما
 لا يضر ولو أهدم السفل بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التقدي ولذي
 العلوان يبنى ثم يرجع بما اتفق أن بني بأذنه أو أذن قاض والابقية
 البناء يوم بنا وتامة في العيني زاوية مستطيلة أي سكة طويلة يتشعب
 عنها سكة شلها لكن غير نافذة إلى محل آخر يمنع أهل الأولى عن فتح باب
 المرور والاستنفاة والريح عيني في القصور الغير نافذة على الصيغ
 إذا حوّلهم في المرور بخلاف النافذة وفي زاوية مستديرة لزق أي اتصل
 طرفاها أي نهاية سعة أعوجاجها بالمستطيلة لا يمنع لأنها كساحة مشتركة
 في دار بخلاف ما لو كانت مربعة فإنها كسكة في سكة وكذا يمكنهم نصب
 البوابة ابن كمال بهذه الصورة

لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا كان الضرر بجاره ضررا يبيح
 فيمنع من ذلك وعليه الفتوى بزأريه واختاره في العادية وافتى به قاري
 الهداية حتى يمنع الجار من فتح الطاقة وهذا جواب الشايج استحسانا وجواب
 ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا وبه افتى طائفة كالامام ظهير الدين وابن
 الشحنة والرد ورجحه في الفتح وفي شمة المجتبى وبه يغني واعتمده
 المصنعة فيقال وقد اختلف الافتاء وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية
 انتهى **قلت** • وحيث تعارضت منه وشرحه فالعمل على المتون كما تقر
 مرارا فتدبر **قلت** • وبقي ما لو اشكل هل يضام لا وقد حرر محشي
 الأشباه المنع قياسا على سيلة السفلى والعلاوة لا يتدأ إذا اضر وكذا
 أن اشكل على المختار للفتوى كما في الحاشية قال المحشي فكذا تصرفه في

ملكه أن اضر واشكل يمنع وإن لم يضر لم يمنع قال ولم اضر عليه فليمنع فانه
 من خواص كتابي انتهى ادعى على آخر هبة في وقت فبطل المدعى بينة فقال
 قد جحد لي بها أي الهبة فاشتريتها منه ولم يقل ذلك أي جحدنيها
 ومفاده الاكتفاء بما كان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من أقوال الأربعة
 واختار المحمدي أنه يكفي من المدعى عليه لأن المدعى لأنه يستحق وذاك
 دافع والظاهر يكفي للدفع لا الاستحقاق بزأريه فأقام بينة على الشراء
 بعد وقتها أي وقت الهبة تقبل في صورتين وقبله لا لوضوح التوفيق
 في الوجه الأول وظهور التناقض في الثاني ولولم يذكر لها تاريخا أو ذكر
 لاحدهما تقبل لا مكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون التلاميذ
 عند القاضي أو الثاني فقط خلاف وينبغي أن يرجح الثاني بحججنا لأن التناقض
 والتناقض يرتفع فتصدق الخصم ويقول التناقض تركت الأول وادعى
 بكذا وبذلك الحاكم وتامة في البحر وأقره المص كالو ادعى أولا أنها أي الدار
 مثلا وقت عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه لم يقبل
 التناقض وقيل يقبل أن وفق بأن قال كان لفلان ثم اشتريته ودر في أواخر
 الدعوى قال ولو ادعى الملك لنفسه أو لأثم ادعى الوقف عليه يقبل كالو
 ادعى لها لنفسه ثم لغيره فانه يقبل ومن قال لا آخر اشترت مني هذه الجارية
 وأفكر الآخر الشرا جاز للبايع أن يطاها أن ترك البايع الخصومة واقترب
 تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كاساها ونقلها المنزل لما تقررات
 محمود جميع العقود ما عدا النكاح فسخ فللبايع ردها ببيع قديم لتمام
 الفسخ بالتراضي عيني أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا فلذا لو جحد
 أنه تزوجها ثم ادعاه وبرهن على النكاح يقبل برهانه بخلاف البيع
 فانه إذا أنكره ثم ادعاه لا يقبل لأنفسا به بالانكار بخلاف النكاح أقر يقض
 عشرة دراهم ثم ادعى أنها زوي ف أو بهرجة صدق بيمينه لأن اسم الدراهم
 يعملها بخلاف استوقة لغلبة غشها ولذا لو ادعى أنها استوقة لا يصدق
 أن كان البيان مفصلا وصدق لو بين موصولا نهائية بالتفصيل في المفصلا
 لا الموصول ولو أقر يقض الجيا لم يصدق مطلقا ولو موصولا للتناقض
 ولو أقر أنه قبض حقه أو قبض الثمن أو استوفى حقه صدق في دعواه
 الزيادة لو بين موصولا والا لا لأن قوله جيا د فلا يحتمل التنا ويلجلا
 غيره لأنه ظاهر أو مضوي فاحتمل التنا ويل ابن كمال أقر بين ثم ادعى أن
 بعضه قرض وبعضه ربا وبرهن عليه قبل برهانه فبني عن علا الدين
 وسيمحي في الإقرار قال الآخر لك على ألف درهم فردته المقر ثم صدقه في
 مجلسه فلا شئ للمقر له إلا بحجة أو أقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق
 لو أحد ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط

مع قبض صح

مكان التوفيق

مما عدا النكاح فسخ

فبرهن المدعي على انه له عليه الف وبرهن المدعي عليه على القضا اي
الايقا والابرا ولو بعد القضا اي الحكم بالمال اذ الدفع بعد قضا القاضي
صحيح الا في المسئلة الخمسة كما سيجي فيل برهانه لا مكان التوفيق لان غير
الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا المحضونه وسيجي في الاقرار انه لو برهن على
قول المدعي انما يبطل في الدعوى او شهودي كذبة او ليس لي عليه شيء صح الدفع
الواحد وذكره في الدرر قبيل الاقرار في فصل الاستئثار كما يقبل له ادعى
القضا ص على آخر فانكر المدعي عليه فبرهن المدعي على القضا ص ثم برهن
على العفو او على الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية
شخص فانكر فبرهن المدعي ثم برهن العبد ان المدعي اعتقه يقبل ان لم
يصالحه ولو ادعى الايقا ثم صالحه قبل برهانه الايقا بجر وفيه برهن
ان له اربعة اية ثم اقر ان عليه المنكر ثلاثية سقط عن المنكر ثلاثية وقيل
لا وعليه الفتوى ملتقط وكذا لانه لما كان المدعي عليه جاحدا فذمته
غير مشغولة في زعمه فابن تقع المقاصة والله اعلم وان زاد كلمة
ولا اعرفك ونحوه كما رايتك لا يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان
المحجب بالخبرة قد يتأذى بالشغب على بابه فيا مبرارضا الحضم ولا
يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار
المدعي عليه بالوصول او الاتصال صح درر في آخر الدعوى لان التناقض
لا يمنع صحة الاقرار اقرب بيع عبده من فلان ثم محجده صح لان الاقرار
بالبيع بلا ثمن باطل اقرار بزازية ادعى على آخر انه باعه امته منه فقال
الاخر لم ابعها منك قط فبرهن المدعي على الشراء منه فوجد المدعي بها
عيبا واراد ردّها فبرهن البايع انه اي المشتري يرى اليه من كل عيب
بها لم تقبل بينة البايع للتناقض وعن الثاني تقبل لا مكان التوفيق
بيعه وكيله وابراه عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعت انه تكلمها بكذا
وطالبته بالمهر فانكر فبرهنت فادعى انه خلعه على المهر يقبل لاحتمال انه
زوج ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصه يبطل جميع صك اي مكتوب كتب
ان شاء الله في آخره وقال آخره فقط وهو استحان راجح على قوله فتصح
واتفقوا ان الفرجة كف اصل السكوت وعلى انصرفه لكل في جمل عطفت
بواو وعقت بشرط واما الاستثناء بالآواواتها فلا خير الا لقربنية
كلمة ما يدرهم وخمسون دينار الادرها فللاول استحان او اما الاستثناء
بان شاء الله بعد جملتين ايقا عين فاليها اتفاقا وبعد طلاقين معلقين
او طلاق معلق وعق معلق فاليها عند الثالث وللآخر عند الثاني
ولو بلا عطف او به بعد سكوت فلا خير اتفاقا وعطفه بعد سكوت لغو والا
بما فيه تشديد على نفسه وتامه في البحر مات ذمي فقال عرسه اسلمت

طلب
لو زاد كلمة لا اعرفك

بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا تخليما للحال كما يحكم الحال في مسئلة
جريان ما الطاحونة ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا الاستحقاق كما في مسلم
مات فقالت عرسه الذمية اسلمت قبل موته فارثه وقالوا بعدة فالقول
لهم لان الحادث يضاف لا قرب اوقاته **فرع** وقع الاختلاف في كفر الميت
واسلامه فالقول لمدعي الاسلام بجرى قال المودع بالفتح هذا ابن مودعي
بالكسر الميت لا وارث له غيره دفعها اليه وجوب القول هذا ابن دايني قيد
بالوارث لانه لو اقر انه وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها فان اقر ثانيا
بأن آخره لم يقدر اقرارا اذا كذب الابن الاول لانه اقرار على الغير ويضمن
لثاني حظه ان دفع الاول بلا قضا زيلعي تركه قسمت بين الورثة
او الغرما بشهود لم يقولوا نعلم كذا الشيخ المتني والشرح وبعبارة الدرر
وغيرها لا نعلم له وارثا او غيرهما ولم يكفلوا خلافا لهما لجهالة المكفول له
ويتلوم القاضي مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كفلا او اتفاقا ولو قال اليهود
ذلك لا اتفاقا ادعى على آخره اذ النفسه ولا فيه الغايب ارضا وبرهن
عليه على ما ادعاه اخذ المدعي نصف المدعي مشاعا وترك باقيه في يد
ذي اليد بلا كفيل محمد ذواليد دعواه اولم يحج خلافا لهما وقولهما
استحان نهاية ولا تعاد البيعة ولا القضا اذ احضر الغايب في الاصح الانتصاف
احد الورثة حصا للميت حتى تقضى منها ديونه ثم انما يكون حصا بشرط
شحة مبسوطة في البحر والحق الفرق بين الدين والعين ومثله اي
العقار المنقول فيما ذكر في الاصح درر لكن اعتمد في الملتقى انه يوخذه منه
اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعوا انه لا يوخذه لو نقر وصي له بثلاث ماله
يقع ذلك على كل شيء لانها اخت الميراث ولو قال مالي او ما املك صدقة
فهو على جنس مال الزكاة استحان فان لم يجد غيره امسك منه قدر قوته
فاذا ملك غيره تصدق بقدره في البحر قال ان فعلت كذا فما املك صدقة
فخيلته ان يبيع ملكه من رجل بثوب في مندبل ويقبضه ولم يره ثم يفعل
ذلك ثم يرده بخيار الروية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم من مالي صدقة
ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له
شي لا يجب شيء وصح الايقا بلا علم الوصي قصه تفرقه لا يصح التوكيل
بلا علم وكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافة والوكيل نيابة فلو علم
الوكيل بالتوكيل ولو من مميز او فاسق صح تصرفه ولا يثبت عزله الا
باخبار عدل او فاسق ان صدقة عنانية او مستورين او فاسقين في
الاصح كاخيار السيد بخانية عبده فلو باعه كان مختارا للعدا والشفيع
بالبيع والبيع بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجى بالشرائع كذا الاخبار
بعيب لم يرد شر او حجر ما دون وفسخ شركة وعزل قاض ومولى وقف

منه عشر بشرط منها احد شرطى الشهادة لا لفظها ويشترط سائر الشروط
في الشاهد وقيدته في البحر بالغزل القصدي وبما اذا لم يصدق فيه ويكون
المخبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيحكي في باب باع
قاس او امينه وان لم يقل جعلتك امينا في بيعه على الصحيح ولو اجهه عبدا
لدين الغرما واخذ المال فضاغ ثمنه عند القاضى واستحق العبد ارضاع
قبل تسليمه لم يضمن لان امين القاضى كالقاضى والقاضى كالامام وكل
منهم لا يضمن بل ولا يحلف بخلاف نايب الناظر ورجع المشتري على الغرما
لتعد الرجوع على العاقد ولو باعه الوصى لهم اى لاجل الغرما بامر القاضى
او بلا امره فاستحق العبد اومات قبل القبض للعبد من الوصى وضاع الثمن
رجع المشتري على الوصى لانه وان نصبه القاضى عاقد اياها عن الميت فتزوج
الحقوف اليه وهو يرجع على الغرما لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت مال رجع
الغريم فيه بدنيه هو الاصح اخراج القاضى الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه
حتى هلك كان الهلاك من مالهم اى الفقراء والثلثان للورثة لما مر امرك
قاس عدل برجم او قطع في سرقة او ضرب في حد قضى به بما ذكر وسلك فعله
ولو جوب طاعة في الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا
وفي العيون وبه يفنى الا في كتاب القاضى للضرورة وقيل يقبل لعدلا عالما
وان عدلا جاهلا ان استفسر فاحسن تفسير الشرايط صدق والا لا وكذا
لا يقبل قوله لو كان فاسقا عالما او جاهلا للثمة فالقضاة اربعة الا ان
يعاين الحجة اى سببا شرعيا صاب دهننا لاشياء عند الشهود فارعى ما لك
ضمانه وقال الصاب كانت الدهن نجسة وانكره المالك فالقول للصابت
لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم النجاسة ولو قتل
رجلا وقال قتلته لردته او قتلته اى لم يسمع قوله ليل يورى الى فتح باب
العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يمهل بخلاف
المال اقترار بترانه صدق قاض مغرول بلا يمين قال لزيد اخذت منك
الفاقضيت به اى بالالف ليكرودفعت اليه او قال قضيت بقطع يدك في
حق وادعى زيدا خذه الف وقطعه اليد ظلما واقر بكونها اى الاخذ والقطع
في وقت قضائه وكذا لو زعم فعله قبل التقليد او بعد الغزل في الاصح لانه
استدفعه الى حالة معهودة منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن زيدا
على كونها في غير قضائه فالقاضى يكون مبطلا صدر شرعيه **فرع** فصل في
الاشياء عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضى شئ من بيت المال فله اخذ
عشر ما يتولى من اموال التمامى والاوقاف وفي الخائبة للميتوى العشر في
مسئلة الطاحونة **قلت** لكن في البرازية كل ما يجب على القاضى والمفتى
لا يحل لهما اخذ الاجرة كانكا صغيرا لانه واجب عليه والجواب المفتى بالقول

واما الكتابة فيجوز لها على قدر كتبها لان الكتابة لا تنزهها وتغامد في شرح
الوهياية وفيها قال رحمه الله تعالى **باب**
وليس له اجر وان كان قاسما **باب** وان لم يكن من بيت مال مقرر
ورخص بعض الانعام مقرر **باب** وفي عصرنا فالقول الاول ينصر
وجوز المفتى على كتب خطه **باب** على قدره اذ ليس في الكتب يحصر
كتاب الشهادات اخرها عن القضا لانها كالوسيلة
وهو المقصود هو لجنة جنر قاطع وشرعا اخبار صدق لاثبات حق فتح
قلت فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغفوس بلفظ الشهادة
في مجلس القاضى ولو بلا دعوى كافي عتق الامة وسبب وجوبها طلب ذى الحق
او خوف فوت حقه بان لم يعلم بها ذى الحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا
طلب فتح شرطها احد وعشرون شرايط مكانها واحد وشرايط التخل للامة
العقل الكامل وقت التخل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالتسامع
وشرايط الابد اسبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها الضبط والولاية
في شرط الاسلام لو المدعى عليه مسلما والقدرة على التمييز بالسمع والبصر بين
المدعى والمدعى عليه ومن الشرايط عدم قرابة ولاد او زوجية او عداوة دينوية
او دفع مغرم او جر مغتم كما سيحكي وركنها لفظ اشهد لا غير لتضمنه معنى
مشاهدة وقسم واخبار للحال فكانه يقول اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك
وانا اجزبه وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل
للشك وحكمها وجوب الحكم على القاضى بموجبها بعد التزكية بمعنى افتراضه
فورا الا في ثلاث قد منها فلما منع بعد وجود شرايطها اثم تركه الفرض
واستحق الغزل لفسقه وعز ولا تركاب ما لا يجوز شرعا زيلعي وكفران له
بر الوجوب اى ان لم يعتقد افتراضه عليه ابن ملك واطلق الكافي كفى
واستظهر للص الاول ويحب اداؤها بالطلب ولو حكما كما مر لكن وجوبه بشروط
سبعة مبسوطة في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله
او بكونه اسرع قبولا وطلب المدعى لو في حق العبد ان لم يوجد بدله اى
بدل الشاهد لانها فرض كفاية تتعين لو لم يكن الاشاهدان لتخل او ادا
وكذا الكاتب اذا تعين لكن له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر
لم تقبل وبه تقبل الحديث اكرموا الشهود وجوز الثاني الا كل بطلاقه يفنى
بغير واقره المص ويحب الادا بالطلب لو الشهادة في حقوق الله تعالى
وهي كثيرة عد منها في الاشياء اربعة عشر قال ومتى اخر شاهد الحسنة
شهادته بلا عذر فسق فتدرك لطلاق امرأة اى باينا وعتق امته وتدينها
وكذا عتق عبده وتدينه شرح وهباينه وكذا الرضاع كما مر في بابيه وهل
يقبل جرح الشاهد حسنة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى اشياء

فيلحق ثمانية عشر وليس لنا مدعى حصة الا في الوقف على المرحوم فيلحفظ
 وسترها في الحدود استحدثت من ستر ستر فالاولى الكتم الا لتستك
 بحري والاولى ان يقول الشاهد في السرة اخذ احيا الحق لاسرق رعاية
 للستر ونصابها للزنا اربعة رجال ليس منهم ابن زوجها ولوعلق عتقه
 بالزنا وقع برجلين ولا حد ولو شهدا بعتقه وانحرأ ثم اربعة برناه محصنا
 فاعتقه القاضى ثم رجمه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة
 دينه لو ايضا لو وارثه وبقية الحدود والقود ومنه اسلام كافر ذكر لما لها
 لقتله بخلاف الانثى بحري ومثله ردة مسلم رجلا لا المعلق فيقع ولا
 يجد كما مر وللولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه وللاثر عند طهوان في
 واحد وهو ارجح فتح والبكارة وغيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة
 حرة مسلمة والثنتان احوط والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندى
 عن الملقظ ان العلم اذا شهد منفردا في سر حوادث الهيئات تقبل شهادته
 انتهى فيلحفظ ونصابها لغيرها من الحقوق سواء كان الحق مالا او غيره
 كنكاح وطلاق وكالة ووصية واستهلال صبي ولو للاث رجلان الا
 في حوادث صبيان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا فتستأفى
 عن التجنيس او رجل وامرأتان ولا يفرق بينهما لقوله تعالى فتذكر احدهما
 الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بل رجل ليلا يكثر خروجهن وخصه من الايمة
 الثلاثة بالاموال وتوابعها ولزم في الكل من المراتب الاربع لفظا شهد بلفظ
 المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ما وروية هلال فهو
 اخبارا لشهادة لقبولها والعدالة لوجوبه في البينا بيع العدل من لم يطعن عليه
 في بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن للصحة خلافا للشافعي فلو قضى
 بشهادة فاسق بقدر واثم فتح الا ان يمنع منه اى من القضا بشهادة الفاسق
 الامام فلا ينفذ لامرانه يتاقت ويتقيد بزمان ومكان وحادثه وقول
 معتمد حتى لا ينفذ قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القينة والمجتهبي من قبول
 ذي المروة الصادق فقول الثانى بحري وضعفه الكمال بانه تغليل في مقابلة
 النص فلا يقبل واقره المص وهو ان على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى
 ثلاثة مواضع اعنى الخصمين والمشهد به لوعينا لادينا وان على غائب كما في
 نقل الشهادة او بيت فلا بد لقبولها من نسبة الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم
 ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها اى بالصناعة لا محالة بان لا يشاركه
 في المص غيره فلو قضى بلا ذكر الجدة نفذ فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو
 عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفى جامع الفصولين وملتقط ولا يسأل
 عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حدود وقود وعند هائيسال في الكل ان
 جهل بحالهم بحري سرا وعلنا به يفتى وهو اختلاف زمان لانها كانا في القرن

الرابع ولو اكتفى بالسراجا زجج وبه يفتى سراجيه وكفى في التزكية قول
 المزكى هو عدل في الاصح لشبوت الحرية بالدارد رر يعنى الاصل فبين كان
 في دار الاسلام الحرية فهو بعبارة جواب عن النقض بالعبد وبدلالة عن
 النقض بالحدود ابن كمال والتعديل من الخصم الذى لم يرجع اليه في التعديل
 لم يصح فلو كان مما يرجع اليه في التعديل صح بزايه والمراد بتعديله تزكيته
 بقوله هم عدول زاد لكنهم اخطاوا ووسوا ولم يزد واما قوله صدقوا او
 هم عدوله صدقة فانه اعتراف بالحق فيقضى باقراره لا بالبينه عند الجود
 اختيار وفي البحر عن التهذيب يحلف الشهود في زماننا بالتزكية اذ
 المجهول لا يعرف المجهول واقره المصنف ثم نقل عن الصيرفية تفويضه
 للقاضى قلت ولا تنفس ما مر عن الاشياء والشاهد له ان يشهد بما سمع
 او راي في مثل البيع ولو بالتعاطى فيكون من المرمى والاقرار ولو بالكتابة
 فيكون حريتنا وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه ولو مختفيا
 يرى وجه المقر ويفهمه ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين
 القايل بان لم يكن في البيت غيره لكن لو فسر لا تقبل د رر او يرى شخصها
 اى القايلة مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان وتكفى
 هذا للشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين **فرع**
 في الجواهر عن محمد لا يبلغ الفقهاء كتب الشهادة لان عند الاداء يعضهم المدعى عليه
 فيضره واذا كان بين الخطين بان اخبر المدعى خطاقرار المدعى عليه
 فانكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخطين مشابهة ظاهرة على انهما
 خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح خاتمه وان افتى قارى الهداية
 بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصحيح لان قاضى خان من اجل
 من يعتمد على تصحيحه كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعتمده في
 الاشياء لكن في شرح الوهبانية لوقال هذا خطى لكن ليس على هذا المال
 ان كان الخط على وجه الرسالة مصدره معنونا لا يصدق ويلزم المال ونحوه
 في الملقظ وفتاوى قارى الهداية فراجع ذلك ولا يشهد على شهادة
 غيره ما لم يشهد عليه وقيد في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضى
 فلو فيه جاز وان لم يشهد شربلا ليه عن الجوهره ويخالفه تصوير صدر
 الشريعة وغيره وقولهم لا بد من التحمل وقبول التحمل وعدم النهى بعد
 التحمل على الاظهر نعم الشهادة بقضا القاضى صحيحة وان لم يشهد بها القاضى
 عليه وقيد ابو يوسف بمجلس القضا وهو الاحوط ذكره في الخلاصة كفى عدل
 واحد في اثني عشر سيلة على ما في الاشياء منها اخبار القاضى بافلاس المحروس
 بعد المدة وللتزكية اى تزكية السرا واما تزكية العلانية فشهادة اجماعا وزججه
 الشاهد والخصم والرسالة والانسان احوط من القاضى الى المزكى وجاز تزكية

مطلبي
 يقضى باقراره لا بالبينه
 يحلف الشهود

مطلبي
 مخالفة قارى الهداية

مطلبي
 كفى عدل واحد
 سيلة

عبد وصبي ووالد وقد نظم ابن وهبان منها احد عشر فقال — ٤٤ ٤٥
ويقبل عدل واحد في تقوم ٤٥ وجرح وتعديل وارث يقدر
وترجمة والسلم هل هو جيد ٤٥ وافلاسه الارسال والحب يظهر
وصدم على ما مر او عند علة ٤٥ وبوت اذا الشاهدين بخبر
والتركية الذمى تكون بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب يقظة
فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول المشركين اختيار وفي اللقط عدل
نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذمى لا تقبل ولا يشهد من رأى
خطه ولم يذكرها اي الحادثة كذا القاضي والراوى لما شبهه الخط وجوزاه
لوف حوزة وبه نأخذ جرح عن المبتغى ولا يشهد احد بما لم يعاينه بالاجماع الا في
عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولا عند الثاني والمر على الاصح
بتراديه والنسب والموت والنكاح والدخول بزوجه وولاية القاضي واصل
الوقف قبل وشرائطه على المختار كما مر في بابيه واصله هو كلما تعلّق به صحته
وتوقف عليه والا فن شرائطه فله الشهادة بذلك اذا اجتمع بها بهذه الايات
من يثق الشاهد به من جنس جماعة لا يتصور ثوابهم على الكذب بلا شرط
عدالة او شهادة عدلين الا في الموت فيلغى العدل ولو انشئ وهو المختار مستثنى
وفتح وقيد شارح الوهبانية بان لا يكون المخبر متما كوارث وموصى له ومن
في يده شئ سوى رقيق علم رقة ويعبر عن نفسه والا فهو مكشاع فلك ان
تشهد به انه له ان وقع في قلبك ذلك اي انه ملكه والا لا ولو عاين القاضي
ذلك جاز له القضاء به بتراديه اي اذا ادعاه المالك والا لا وان فسر الشاهد
للقاضي ان شهادته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت على الصحيح الا في الوقف
والموت اذا فسر او قالوا اجترأ من شق به تقبل على الاصح خلاصه بل في الغزمية
عن الخائنة معنى التفسير ان يقول لا شهدنا لاننا سمعنا من الناس اما لو قال لم نعاين
ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره
باب **القبول وعدمه** اي من يجب على القاضي قبول

مطل
سكر الذمى يمنع الشهادة

على ستان من مثله مع اتحاد الدار لان اختلاف دارها يقطع الولاية
كما يمنع التوارث وتقبل من عدو بسبب الدين لانها من الدين بخلاف
الدينية فانه لا يؤمن من التقول عليه كما سيحى واما الصديق لصديقه
فتقبل الا اذا كانت الصداقة متناهية بحيث لا يتصرف كل في مال الآخر
فتأوى المصنف معزى بالمعنى الحكام ومن ارتكب صغيرة بلا اصرار ان
اجتنب الكبار كلها وغلب صوابه على صغايه ودرر وغيرها قال وهو
معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة واقره ابن
الكامل قال ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته ومن اقلف لولعذر والا
لا وبه نأخذ بحج والاستهتر بشئ من الشرايع كفر ابن كمال وحصى واقطع
وولد الزنا ولو بالزنا خلافا للمالك وختمى كانتى لوشكلا والا فلا اشكال
وعتق لمعتقه وعكسه الالتمة لما في الخلاصة شهدا بعد عتقهما ان
التمن كذا عند اختلاف بايع ومشترا لم تقبل لجوالنفع باثبات العتق
ولا حينه وعمه ومن محرم رضاعا او مصاهرة الا اذا امتدت الحضومة
وخاصم معه على ما في القنية وفي الخزانة تخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل
لو عد ولا ومن كفر على عبد كافر هو لاه مسلم او على وكيل حر كافر موكل مسلم
لا يجوز عكسه لقيامها على مسلم قصدا وفي الاول ضمننا وتقبل على ذمى
ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم بحج وفي الاشياء لا تقبل شهادة
كافر على مسلم الا بشعاع كما مر او ضرورة في مسيلتين في الايضاح شهدا كافرين
على كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق الميت وفي النسب شهدا
ان النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحج وهذا استحسان ووجهه في الدرر
والعمال للسلطان الا اذا كانوا اعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم
كربس القرية والجاني والصراف والحرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف
ومحضر قضاة العهد والوكلاء المفتعلة والصكوك وضمان الجهات كمقاطعة سوق
الخماسين حتى حل لعن الشاهد لشهادته على باطل فتح وتجرو في الوهبانية امير
كبير ادعى فشهد له عماله ونوابه ورعاياهم لا تقبل كشهادة المزارع لرب الارض وقيل
اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة لا بصفة به وهي حرفة ابايه واجداده والا فلا مروءة
له لو دنية فلا شهادة له لما عرف في حد العدالة فتح واقره المص لا تقبل من
اعمى اي لا يقضى بها ولو قضى صح وعم قوله مطلقا ما لوعى بعد الادا قبل القضا
وما جاز بالسماع خلافا للثاني وافاد عدم قبول الاخرس مطلقا بالاولى ومرد
ومملوك ولو مكاتب او مبعوضا وصبي ومغفل ومجنون الا في حالة صحته الا ان
يتحلف في الرق والتميين واديا بعد الحرية ولو لمعتقه كما مر وبعد البلوغ
وكذا بعد ابصار واسلام وتوبة نسق وطلاق زوجة لان المعتر حال
الا اذا شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده لعلة ثم زالت فشهد به لم تقبل الا

اربعة عبد وصبي واعى وكافر على مسلم وادخال الكمال احد الزوجات
مع الاربعة سهو ومحدود في قذف تمام الحد وقيل بالاكثروا ان تاب بتكذيبه
ففسخ فتح لان الرد من تمام الحد بالنص والاستثناء منصرف لما يليه وهو
وهو او وليك هم الفاسقون الا ان يجد كافرا في القذف فيسلم فتقبل وان
ضرب اكثره بعد الاسلام على الظاهر بخلاف عبد محد فعتق لم تقبل او يقيم
المحد وبينة على صدقه اما اربعة على زناه او اثنتين على اقراره به كالمبرهن
قبل الحد تجزى وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدود بقذف
والمعروف بالكذب وشاهد الزور لو عدل لا تقبل ابدا ملقط لكن
سبحي ترجيح قبولها ومسجون في حادثة تقع في السجن وكذا لا تقبل
شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات
وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان
وحامات النساء كان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بآزاية صغرى
وشرب لآلئيه لكن في الحاوى تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحام
بحكم الدية كيلا يهدر الدم انتهى فليتنبه عند الفتوى وقدمنا قبول
شهادة المعلم في حوادث الصبيان والزوجة لزوجها وهولها وجاز
عليها الا في سبيلتين في الاشياء ولو في عدة من ثلاث لما في القينة طلقها
ثلاثا وهي في العدة لم تجز شهادته لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم
تزوجها بطلت حايته فعلم منع الزوجية عند القضا لا تحمل او آد او الفرع
لاصله وان علا الا اذا شهد الجدة لابنه ابنه على ابيه اشياء قال وجاز على اصله
الا اذا شهد على ابيه لأمه ولو بطلاق ضررتها والام في نكاحه وفيها بعد
ثمان وراقات لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في سبيل القاتل اذا شهد
بعضه ولى المقتول فراجعها وبالعكس للثمة وسيد المعبد ومكاتبه والشريك
لشريكه فيما هو من شركتهما لانها لنفسه من وجه في الاشياء الخصم ان يطعن
بثلاثة برف وحد وشركة وفي فتاوى النسفي لو شهد بعض اهل القرية عن
بعضهم بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معين او لاخراج
للساهد وكذا اهل قرية شهدوا على ضيعة انما من قريتهم لا تقبل وكذا اهل
سكة يشهدون بشئ من مصالحه لو غير نافذة وفي النافذة ان طلب حقا
لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في وقف المدرسة انتهى
فليحفظ والاحير الخاص مستاجر مساهمة او مشاهدة او الخادم او التابع او
التلميذ الخاص الذي يعد راسناده ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه درر
وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة للقانع باهل البيت اى الطالب بعاشه
منهم من القنوع لامن القناعة ومفاده قبول شهادة المستاجر والاستاذ
له ونحوه بالفتح من يفعل الردى ويوتى واما بالكسر فالتكسر للتليث

في اعضائه وكلامه خلقة فتقبل بحج ومغنية ولولفسها الحرمه رفع
صوتها درر وينبغي تقييده بما ومنها عليه ليظهر عند القاضي كما في
مدمن الشرب على اليهود ذكره الواني وناحية في مصيبة غيرها باجر درر
وفتح زاد العيني فلو في مصيبتها تقبل وعلة الواني بزيادة اضطرابها
وانسلا ب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى وعدو بسبب
الدنيا حصله ابن الكمال عكس الفرع لاصله فتقبل له لا عليه ولعمدة في
الوهبانية والمجيبه قبولها ما لم يفق بسببها قالوا والجحد فسق للزنى عنه وفي
الاشياء في تمة قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو العداوة للدنيا لا تقبل
سوا شهد على عدوه او غيره لانها فسق وهو لا يتجزى وفي فتاوى المص
لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لفسقه بتركه ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ
لا تقبل شهادته على مثله وغيره وللمحكم تعزيره على تركه ذلك ثم قال
والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي ومجاز في كلامه
او يحلف فيه كثيرا واعتاد شتم اولاده او غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكاة
او حج على رواية نورية او ترك جماعة او جمعة او كل فوق شيع بلا عذر
وخروج لفرجة قدوم امير وركوب بحر ولبس حرير وبول في سوق او
الى قبلة او شمس او قمر وطفلي وسخرة ورقاص وشتام للداية وفي بلادنا
يشتمون بايع الدابة فتح وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البخل
لانه لخله يستقصي فيما يتعرض من الناس في اخذ زيادة على حقه فلا
يكون عدلا ولا شهادته الاشراف من اهل العراق لتعصيم ونقل المصنف
عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب ابي حنيفة الى مذهب الشافعي
قال وكذا بايع الاكفان والحنوط لتمينه الموت وكذا الدلال والوكيل
لو بايأت النكاح اما لو شهد انها امراته تقبل والحيلة انه يشهد بالنكاح
ولا يذكر الوكالة بآزاية وتسهيل واعتمده قدرى افندى في واقعة
 وذكر المصنف في اجارة معينة معزيا للبرازية ولمنعه انه لا تقبل شهادة
الدالين والصكاكين والمحضرين والوكلا المتعلة على ابوابهم ونحوه
في فتاوى مؤيد زاده وفيها وصى اخرج من الوصاية بعد قولها لم تجز شهادته
للميت ابدا وكذا الوكيل بعدما اخرج من الوكالة ان خاصم اتفقا والا فذكر لك
عند ابي يوسف ومدمن الشرب لغير الحر لان بقطرة منها ينكب الكبد
فتور شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما حرره في البحر قال وفي غير الحر يشترط
الا دمان لانه شر به صغيرة وانما قال على الله ليخرج الشرب للتداوى فلا
يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدر شريعة وابن كمال ومن يلعب بالصبيان
لعدم مرونة وكذا به غالبا كما في والطيور الا اذا امسكها للاستئناس فيها
الا ان تجرحها غيره فلا لاكله للحرام عيني وعنايه والطيور وكل لهو شيع

طال لا تقبل شهادة الجاهل

طال تفسير العالم بالهو

طال لا تقبل شهادة البخل

طال لا تقبل شهادة الدالين

بين الناس كالطناير والمزايير وان لم يكن شتيها نحو الحد او ضرب
القصبة فلا الا اذا فحش بان يرقصون به خائبة لدخوله في حد الكبار
تجرو ومن يغني للناس لانه يجعدهم على كيرة هداية وعيها وكلام سعودي
افندي يفيد تقييده بالاجرة فتأمل واما المغني لنفسه لدفع وحشته
فلا باس به عند العامة عنائه وصحة العيني وغيره قال ولو فيه وعظ وعلمة
فما يرا تفافهم ومنهم من اجازته في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم
من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى وفي البحر والمذهب حرمة
مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبير ولو لنفسه واقره المص
قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغنا او يجلس مجلس الغنا زاد العيني
او مجلس الفجور والشرب وان لم يسكر لان اختلاط بهم وتركه الامر المعروف
يسقط عدالة او يترك ما يحده للفسق ومراده من يرتكب كبيرة قاله
المص وغيره او يدخل الحمام بغير ازار لانه حرام او يلعب بنرد او طاب
مطلقا قمارا ولا اما الشطرنج فله شبهة الاختلاف بشرط واحد من ست
فلذا قال او يقام بشرط نوح او يترك به الصلاة حتى يفوت وقتها
او يحلف عليه كثيرا او يلعب به على الطريق او يذكر عليه فسقا استباه
او يدوم عليه ذكره سعودي افندي عزى الكافي والمعراج او ياكل الربا
قيده بالشبهة ولا يخفى ان الفسق يمنعها شرعا الا ان القاضي لا يثبت
ذلك الا بعد ظهوره له فالكل سوا تجر فليحفظ او يبطل او ياكل على
الطريق وكذا كل ما يخل بالمرورة ومنه كشف عورته ليستحي من جانب البركة
والناس حضور وقد كثر في زماننا فتح او يظهر سب السلف لظهور فسقه
بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور عيني قال المص وانما قيده بالسلف
تبع الكلامهم والا فالاولى ان يقال سب سلم لسقوط العدالة بسب
المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق بين
السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين منهم ابو
حيفة والخلف بالفتح من بعدهم في الحنبلي وبالسكون في الشريفي وفيه
عن العناية عن ابي يوسف لا قبل شهادة من سب الصحابة واقبلها من
تبراء منهم لانه يعتقد دينا وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف
الساب شهدا ان اباهما اوصى اليه فان ادعاه صحت شهادتهما استحانا
كشهادة دايني الميت ومد يونيه والوصي لهما وصيته لثالث على الايضاح
وان انكر لا لان القاضي لا يملك اجبارا واحدا على قبول الوصية عيني كما
لا يقبل لو شهدا ان اباهما الغائب وكله بقبض ديونه وادعى الوكيل او
انكر والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي
شهد الوصي اي وصي الميت بحق للميت بعد ما عزل القاضى عن الوصاية

ونصب غيره او بعد ما ادركت الورثة لا تقبل شهادته للميت في ماله او غيره
خاصم او لا لحلول الوصي محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض فكان
كالميت نفسه فاستوى خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال ولو شهد
الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصم في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله لا تقبل
اتفاقا للزمت والا قبلت لعدمها خلافا للثاني فجعله كالوصي سراج وفي
قسامة الزيلعي كل من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان
بعرضه ان يصير خصما ولم ينتصب خصما بعد تقبل وهذا ان الاصلان متفق
عليهما وتامة فيه فيدنا بمجلس القاضي لانه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت
عندهما كالو شاهد في غيره ما وكل فيهما وعليه جامع الفتاوى وفي النزازية
وكله بالخصوصية عند القاضي فخاصم المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم
عزله فشهد ان لموكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ماله وكله
عند غير القاضي وخاصم وتامة فيها كما قبلت عندهما خلافا للثاني شهادة
اثنين بدین على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما للشاهدين بدین على
الميت لان كل فريق يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حقوقا شتى فلم
تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا المجمع وشرح
وسيجي ثمة وكشهادة وصيين لو ارث كبير على اجنبي في غير مال الميت
فانها مقبولة في ظاهر الرواية كالو شاهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين
لو ارث بالغ تقبل بزانية ولو شهدا في ماله اي الميت لا خلافا لهما ولو
لصغير لم تجز اتفاقا وسيجي في الوصايا كما لا تقبل الشهادة على جرح
بالفتح اي فسق مجرد عن اثبات حق لله تعالى او للعبد فان تضمنته
قبلت والا لا تقبل بعد التعديل ولو قبلت اي الشهادة بل الاخبار
ولو من واحد على الجرح المجرد كذا اعتمد المصنف تبع لما قرره صدر الشريعة
واقره سلا خسرو وادخله تحت قولهم الدفع اسهل من الرفع وذكر وجهه
والحق ابن الكمال ردّها تبعا لعامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الواقي
وعزى زاده الميل اليه وكذا القهستاني حيث قال وفيه ان القاضي لم يلتفت
لهذه الشهادة ولكن يترك الشهود سرا وعلمنا فان عدلوا قبلها وعناها
للمضمرات وجعله البرجندی على قولهما لا قوله فتنبه مثل ان يشهدوا على
شهود المدعى على الجرح المفرد بانهم فسقة او زناة او اكلوا الربا
او شرب الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بنزور وانهم اجروا هذه
الشهادة او ان المدعى بطل في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى
عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بل قبله ودرر واعتمد المص
وتقبل لو شهدوا على الجرح المركب كاتقار المدعى بفسقهم او اقراره بشهادتهم
بنزور او بانه استأجرهم على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس

الذي كان فيه الحق عيني او انهم عبيد او محدودون بقذف او انه ابن المدعي
او ابوه غنايه او قاذف والمقدوف يدعيه او انهم زنا ووصفوه او
سرقوا حتى كذا وبينه او شربوا الخمر ولم يتقدم العهد كما مر في باب
او قتلوا النفس عمد عيني او شركا المدعي اي والمدعي مال او انه استاجرهم
بكذا لها للشهادة واعطاهم ذلك مما كان في عنده من المال ولوم يقبل لم تقبل
لدعواه الاستيجار لغيره ولا دلالة له عليه او اني صاحبهم على كذا ودفعته
اليهم اي رشوة والا فلا صلح بالمعق الشرعي ولو قال ولم ادفع لم يقبل
على ان لا يشهدوا على زورا وقد شهدوا زورا وانا اطلب ما اعطيتم واما
قبلت في هذه الصور لانها حق الله او العبد فست الحاجة لاجيا بها تشهد
عدل فلم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكذب المشهود له حتى
قال او همت اخطات بعد شهادتي ولا مناقضة قبلت شهادته بجميع ما شهد
به لو عدل ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خاتمه **قلت** لكن عبارة
المستقي تقتضي قبول قوله او همت وانه يقضي بما بقي وهو مختار السرحى وغيره
وظاهر كلام الاكل وسعدى برحيه فتنبه وتنبه وان قاله الشاهد بعد قيامه
عن المجلس لا يقبل على الظاهر احتياطا وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود او
النسب هدايه بينه انه اي المجرع مات من المجرع اولى من بينه الموت بعد
البر ولو قام اولى مقتول بينه على ان زيد اجرحه وقتله واقام زيد بينه
على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فينبه زيدا اولى من بينه اوكلاء
المقتول مجمع الفتاوى وبينه الغبن من يتيم بلع اولى من بينه كون القيمة
اي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك الوقت مثل الثمن لانها تثبت امر زيدا
ولان بينه الفساد ارجح من بينه الصحة درر خلافا لما في الوهبانية اما بدوت
البينة فالقول لمدعي الصحة بنية وبينه كون المتصرف في نحو تدبير او خلع او خصومة
ذا عقل اولى من بينه الورثة مثلا كونه مخلوط العقل او مجنون او لو قال
الشهود لا تدري كان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان
يهدى يصدق حتى يشهد انه كافه صحيح العقل بزازيه وبينه الاكراه
في اقراره اولى من بينه الطوع ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلف اولم
يورخا فيبينة الطوع اولى ملتقط وغيره واعتمده المص وابنه وعزمي زاده
فروع بينه الفساد اولى من الصحة شرح وهبانية وفي الاشياء اختلف
المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعي البطلان وفي الصحة والفساد
لمدعي الصحة الا في مسئلة الاقالة وفي الملتقط اختلفا في البيع والرهق
فالباع اولى اختلفا في البينات والوفا فالوفا اولى استخانا شهادة قاصرة
يقعها غيرهم تقبل كاذن شهدا بالدار بلا ذكر انها في يد الخصم فشهد به لخران
او شهدا بالملك في الحدود وخران بالحدود او شهدا على الاسم والنسب

ولم يعرف الرجل بعينه فشهدا خزان انه السمي به درر شهد واحد فقال
الباقون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه
الفتوى شهادة النفي المتواتر مقبولة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت
في الكل الا في عبيدين مسلم ونصرا في تشهد نصرا بيان عليها بالعق قبلت
في حق النصرا في فقط اشياء **قلت** وزاد تحشوها خمسة اخرى مغزية
للنزائية **باب** **الاختلاف في الشهادة** مبنى الباب
على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف
حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة بالكثر من المدعي باطلة بخلاف الاقل
للا اتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيد لشوته من الاصل
والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين
لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط ويتضح تقدم
الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها لتفرقها على مطالبتهم ولو بالتوكيل
بخلاف حقوق الله لوجوب اقامتها على كل احد فكل احد خصم فكانت
الدعوى موجودة فاذا وافقتها اي وافقت الشهادة الدعوى قبلت
والا توافقها لا تقبل وهذا احد الاصول المتقدمة فلودعي ملكا مطلقا
فشهد به بسبب كسرا وارث قبلت كونها بالاقل مما ادعى فتطابقا
معنى كاسر وعكسه بان ادعى بسبب وشهدا بطل لا تقبل كونها بالاكثر
قلت وهذا في غير دعوى ارث ونتاج وشراء من مجهول كالبسطه
الحال واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى
الا في اثنين واربعين مسئلة مبسوطة في البحر وزاد ابن المصنف في حاشية
الاشياء ثلاثة عشر اخر لتوكلها خشية التطويل بطريق الوضع لا التضمن والتقي
بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلاثة ولو شهدا احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج
قبلت للاتحاد معناها كذا الهيئة والعطية وخوها ولو شهدا احدهما بالف والاخر
بالفيتين او مائة وما يتبين او طلقة وطلقين او ثلاث ردت لاختلاف
المعنيين كالوادعي غصبا او قتل او شهدا احدهما بالآخر بالاقرار به لم تقبل
ولو شهدا بالاقرار به قبلت وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل بان ادعى الف
فشهدا احدهما بالدفع والاخر بالاقرار بها لا تنفع للمجمع بين قول وفعل
قنية الا اذا اتحد اللفظ كشهادة احدهما ببيع او قرض او طلاق او عتاق
والاخر بالاقرار به فتقبل للاتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء
بعثت واقرضت وفي الاقرار كنت بعثت واقرضت فلم يمنع القول بخلاف شهادة
احدهما بقتله عمد ابي سيف والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرر الفعل بتكرر
الآلة محيط وشربا ليه وتقبل على الف في شهادة احدهما بالف والاخر بالف
ومائة ان ادعى المدعي الاكثر الاقل الا ان يوفق باستيفاء او ابر ابن كمال وهذا

في الدين وفي العين تقبل على الواحد كالشاهد واحدان هذين العبدان له واخران
هذا له قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقا درر وفي العقد لا
تقبل مطلقا سواء كان المدعى اقل المالين او اكثرهما غرضي زاده ثم فرع على
هذا الاصل بقوله ولو شهد واحد بشرا عبدا وكتابه على الف واخر بالف وخمسية
روت لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البدل فلم يتم العقد
على كل واحد وشك العتق بمال والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى
العبد والقاتل والراهن والمرأة لف ونشر مرتب اذ مقصودهم اثبات العقد
كامر وان ادعى الآخر كالمولى مثلا فكدعى الدين اذ مقصودهم المالك
فتقبل على الاقل وان ادعى الاكثر كامر والاجارة كالبيع لوقي اول المدة للحاجة
لا ثبات العقد وكالدين بعدهما للمدعى المجرى والمستاجر فدعى عقد
اتفاقا وصح النكاح بالاقل اي بالف مطلقا استخانا خلافا لهما ولزمنه في صحة
الشهادة لجرى شهادة اوث بان يقول مات وترك ميراثا للمدعى الا ان
يشهدا بملكه عند موته او يده يد من يقوم مقامه كستاجر ومستجير وغاصب
ومودع فيغني ذلك عن الجور لان الايدي عند الموت تنقلب يد ملك بوطنة
الصانع فاذا ثبت الملك ثبت الجور ضرورة ولا بد مع الجور المذكور من بيان
سبب الورثة وبيان انما اخوه لاييه وامه او لاحدهما ونحو ذلك فظهر
وبقي شرط ثالث وهو قول الشاهد لا وارث او لا علم له وارثا غيره ورابع
وهو ان يدرك الشاهد الميت والافنا طلة لعدم معانيته السبب ذكرها الزاوي
وذكر اسم الميت ليس بشرط وان شهدا بيديهما سواقالا عند شهر او لا ردت
لقيامهما بمجهول لتتوعد يد المحي بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه او اقرب
المدعى عليه بذلك او شهد شاهدان انه اقراؤه كان في يد المدعى دفع
المدعى لمعلومية الاقرار وجهها للمقرب لا تبطل الاقرار والاصل ان الشهادة
بالمالك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لتتوعد اليد لا الملك بنزاهة
ولو اقراؤه كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقراؤه باليد المفتى به
نعم جامع فتولين **فروع** شهدا بالف وقال احدهما قضى خمسمية
قبلت بالف الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به
شهدا بسرقة بقره واختلغا في لونها قطع خلافا لهما واستظهر صدر
الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعى لونها ذكره الزيلعي ادعى المديون
الا يصل منتفقا وشهدا به مطلقا او جملة لم تقبل وهما يانه شهدا في دين
الحى بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سالهما الخصم عن بقاياه الا ان فقلا لا اندري
وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه **بحر قلنت** ونحوه
ما في معين الحكم من بثوة بحجج بيان سببه وان لم يقول مات وعليه دين
انتهى والاحتياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل

في الاصح كالشاهد بالماضي ايضا جامع فتولين **باب الشهادة**
على الشهادة هي مقبولة وان كثرت استخانا في كل حق على الصحيح الا في حدود قود
لسقوطها بالشبهة وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط تغذر حضور الاصل
بعونه اي موت الاصل وما نقله القهستاني عن قضا النهاية فيه كلام فانه
نقله عن الخاتمة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا او مرض او سفر او كنفى الثاني
بغيره بحيث يتعذر ان يبيت باهله واستخنة غير واحد وفي القهستاني
والسراجية وعليه الفتوى واقره المص او كون المرأة مخدرة لا تخالط
الرجال وان خرجت لحاجة وحمام فتيه وفيها لا يجوز الاشهاد لسلطان
وامير وهل تجوز لمحبوس ان من غير حاكم المحضومة نعم ذكره المص في الوكالة
وقوله عند الشهادة عند القاضي قيد لكل لاطلاق جواز الاشهاد الا اذا
كما مر وبشرط شهادة عدد نصاب ولو رجلا وامرأتين وما في الحاو يغلط
بحر عن كل اصل ولو امرأة لا تغاير فرعي هذا وذاك خلافا للشافعي
وكيفيتها ان يقول الاصل مخاطبا للمفزع ولو انه سحر اشهد على شهادتي
اني اشهد بكذا ويكفي سكوت الفرع ولو رده ارتد فتيه ولا ينبغي ان يشهد
على شهادة من ليس بعدل عنده حاوي ويقول الفرع اشهد ان فلانا
اشهد في على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك هذا اوسط
العبارة وفيه حشيشات والا قصر ان يقول اشهد على شهادتي بكذا
ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى الشرحسي وغيره
ابن كمال وهو الاصح كما في القهستاني عن الزاهرى ويكفي تعديل الفرع
لاصله ان عرف الفرع بالعدالة والالزم تعديل الكل كما يكفي تعديل
احد الشاهدين صاحبه في الاصح لان العدل لا يثبت بمثله وان سكت الفرع
عنه نظر القاضي في حاله وكذا لو قال لا اعرف حاله على الصحيح شريلاليه
وشرح المجمع وكذا لو قال ليس بعدل على ما في القهستاني عن المحيط فتيه
وتبطل شهادة الفرع باور بنهيمهم عن الشهادة على الاظهر خلاصه وسيجي
متنا ما يخالفه ونجروح اصله عن اهليته بالفسق وخرس وعي وبانكار
اصله الشهادة لقولهم ما لنا شهادة او لم نشهد لهم او شهدناهم وغلطنا
ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصه شهدا على شهادة اثنين على فلانة
ثبت فلان الفلانية وقالوا اجبرنا بمعرفتها وجا المدعى بامرأة لم
يعرفها انها هي قيل له هات شاهدين انها هي فلانة ولو مقره ومثله
الكتاب مطلق وهو كتاب القاضي لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاء المدعى
برجل لم يعرفاه كلف اثبات انه هو ولو مقر الاحتمال التزوير ويجزى ويلزم
مدعى الاشتراك البيان كما بسطه قاضي خان ولو قال انيها التسمية
لم يجز حتى ينسبها الى مخذها كجدها ويكفي نسبتها الزوجها والمقصود

الاعلام اشهد على شهادة ثم نهاه عنها لم يصح اي نفيه فله ان يشهد على ذلك
 درر واقره المص هنا لكنه قدم ترجيح خلافه عن الخلاصة كافر ان شهدا
 على شهادة مسلمين كافر على كافر لم تقبل كذا شهادة هما على القضا كافر على
 كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضا ابيه في الصحيح درر
 خلافا للملتقط من ظهر انه شهد بزور بان اقر على نفسه ولم يدع سهوا
 او غلطا كاهره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب النفي عزز
 بالتشهير وعليه الفتوى سراجيه وزاد اضربه وجسه مجمع وفي البحر
 وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسخر وجهه اذ اراه سياسة وقيل ان
 رجع مصر اضرب اجماعا وان تأويها لم يعزرا جاعا وتقويض مدة توبته
 لراي القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابدا
 قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني وغيره والله تعالى اعلم
باب الرجوع عن الشهادة هو ان يقول رجعت
 عما شهدت به فلوا نكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي
 ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه السلام السر
 بالسر والعلاينة بالعلاينة فلوا دعي المشهود عليه رجوعهما عند غيره
 وبرهن او اراد عينهما لا يقبل لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعي وقوعه عند
 قاضي وتضمنينه اياهما ملتقى او برهن انهما اقرا برجوعهما عند غير القاضي قبل
 وجعل انشا الحال ابن ملك فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان وعزز
 ولو عن بعضها لانه فسق نفسه جامع الفضولين وبعده لم يفسخ الحكم مطلقا
 لترجيحه بالقضا بخلاف ظهور الشاهد عبدا او محمدا في ذوق فان القضا
 يبطل ويرد ما اخذ وتلزم الدية لو قصاصا ولا يضمن الشهود لما ستر الحاكم
 اذا اخطا فالغرم على المقضي له شرح تكملة وضمننا ما اتلفناه للمشهود عليه
 للتبشير ما تغديا مع تعذر قضيتين المباشر لانه كالمجاء الى القضا قبض المرعي
 المال او لابه يفتي بحر وبرا زيه وخلاصه وخزانة الغنيين وقيدته في الوقاية
 والكت والدرر والملتقى بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله وقيل ان المال
 عيننا فكا الاول وان ديننا فكا الثاني واقره الفهستاني والعبرة فيه لمن بقي من
 الشهود لا لمن رجعت فان رجعت احدهما ضمن النصف وان رجعت احد الثلاثة
 لم يضمن وان رجعت اخر ضمن النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن
 الربع وان رجعتا فالنصف وان رجعت ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة لم
 يضمن فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعة لبقا لثلاثة ارباع النصاب
 فان رجعتا فالغرم بالاسداس وقالوا عليهم النصف كما لو رجعت فقط ولا يضمن
 راجع في النكاح شهد بهر مثلها او اقل اذا الاتلاف بعوض كلا اتلاف
 وان زاد عليه ضمنها هو هي المدعية وهو المنكر عزم زياده ولو شهدا باصل

للقاضي فعل السياسة

خطأ الحاكم

النكاح باقل من مهر مثلها فلا ضمان على المعتد لتعذر المماثلة بين البضع والمال
 بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعا ضمننا لهما الاتلافهما المهر وضمننا
 في البيع والشرا ما نقص عن قيمة المبيع لو الشهادة على البايع او زاد لو الشهادة
 على المشتري للاتلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع ونقد الثمن فلو في شهادة واحدة
 ضمننا القيمة ولو في شهادتين ضمننا الثمن عيني ولو شهدا على البايع بالبيع بالعين الى
 سنة وقيمتها الف فان شأ من الشهود قيمته حالا وان شاء اخذ المشتري الى سنة
 واياها اختار برى الآخر وتماه في خزانة الغنيين وفي الطلاق قبل وطى وخلوة
 ضمننا نصف المال المسمى او المتعة ان لم يسم ولو شهدا انه طلقها ثلاثا واخران
 انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود الثلاثة
 لا غير الحرمه الخليطة ولو بعد وطى او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل
 الدخول واخران بالدخول ثم رجعا ضمن شهود الدخول ثلاثة ارباع المهر
 شهود الطلاق ربعة اختيار ولو شهدا بعتق برجعا ضمننا القيمة لمولاه مطلقا
 ولو معسرين لانه ضمان اتلاف والولا للمعتق لعدم تحول العتق اليهما باللفظان
 فلا يتحول الولا هداية وفي التدبير ضمننا ما نقصه وهو ثلث قيمته ولو مات
 المولى عتق من الثلث ولزم ما بقيه قيمته وتماه في البحر وفي الكتابة يضمنان
 قيمته كلها وان شأ اتبع المكاتب ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليهما ونصدقا
 بالفضل والوالا لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود وفي الاستيلاء يضمنان
 نقصان قيمتها بان تقوم قنة وام ولد لوجاز بيعها فيضمنان ما بينهما فان مات
 المولى عتقت وضمننا بقيه قيمتها امة للورثة وتماه في العيني وفي القصاص الدية
 في مال الشاهدين وورثاء ولم يقتصا لعدم الباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمن
 لان القصاص ليس بالاختيار وضمن شهود الفروع برجوعهم لاضافة
 التلف اليهم لاشهود الاصل بقولهم بعد القضا لم تشهد الفروع على شهادتنا
 او شهدنا هم وغلطنا وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم
 رجوعهم ولا اعتبار بقول الفروع بعد الحكم كذب الاصول او غلطوا فلا ضمان ولو
 رجع الكل ضمن الفرع فقط وضمن المكون ولو الدية بالرجوع عن التزكية
 مع علمهم بكونهم عبيدا خلافا لهما اما مع الخطا فلا اجماعا بحر وضمن شهود
 التخليق قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول لاشهود الاحصان لانه
 شرط بخلاف التزكية لانها علنة والشرط ولو وجدهم على الصحيح عيني فاف
 وضمن شاهدها الايقاع لا التقويض لانه عليه والتقويض سبب والله تعالى اعلم
كتاب الوكالة مناسبتة ان كلاما من الشاهد والوكيل
 ساع في تحصيل مراد غيره التوكيل صحيح بالكتاب والسنة قال تعالى فابعثوا
 احكم بورقكم وكل عليه السلام حكيم بن حزام بشرا ضحية وعليه الاجماع
 وهو خاص وعام كانت وكيلي في كل شيء عم الكل حتى الطلاق قال الشهيد وبه

يفتي وخصه ابو الليث بغير طلاق وعتاق ووقف واعتمده في الاشياء وخصه
قاضي خان بالعاوضات فلا يلي العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر
وزواهر الجواهر ويحج ان به يفتي واعتمده في الملتقط فقال واما الهبات والعتاق
فلا يكون وكيلة عند ابي حنيفة خلا فالمحدود في الشر بنسب له ولو لم يكن للوكيل صناعة
معروفة فالوكالة باطله وهو قامة الغير مقام نفسه تصرفها او يحجز في تصرف
جائز معلوم فلوجهل ثبت الادنى وهو الحفظ ممن يملكه اي التصرف نظر الى
الصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ابن كمال فلا يصح توكيل
مجنون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل يتصرف صار نحو طلاق وعتاق وهبة
وصدقة وصح بما ينفعه بلا اذن وليه كقبول هبة وصح بما ترد بين ضرر ونفع
كبيع واجارة ان ما دونها والا توقف على اجازة وليه كالمو بالشره بنفسه ولا يصح
توكيل عبد مجبور وصح لو ما دونها او مكاتبه وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفذ
وان مات او لحق او قتل لا خلا فالحالها وصح توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير
وشرايها كما مر في البيع الفاسد ومحرم حلالا لا ببيع صيد وان امتنع عنه الموكل
معارض النهي كما قدمنا فتنبه ثم ذكر شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل
يعقل العقد ولو صبيا او عبدا محجورا لا يخفى ان الكلام الآن في صحة الوكالة
لا في صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل ويقصده بتعالم اكثر ثم ذكر ضابط الموكل
فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه لنفسه فشملة الخصومة فلذا قال
فصح بخصومة في حقوق العباد برضا الخصم وجوزاه بالارضاء وبه قالت
الثلاثة وعليه فتوى ابي الليث وغيره واختاره العتابي وصححه في النهاية
والمختار للفتوى تفويضه للحاكم دبر الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه
حضور مجلس الحكم بقدر ماله ابن كمال او غاييا مدة سفر او مريدا له ويكفي قوله
انا اريد السفر ابن كمال او محدرة لم تخالط الرجال كما مر او حايضا او نفسا
والحالم بالمسجد اذ لم يرض الطالب بالتأخير بحجر او محبوسا من غير حاكم
هذه الخصومة فلو منه فليس بعذر بنزاهة بجنائنا ولا يحسن الدعوى خاتبة
لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شريفا خاص من دونه بل الشريف وغيره
سواء حجر وله الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لا بعده فتنبه
ولو اختلفا في كونها محدرة اي من بنات الاشراف فالقول لها مطلقا ولو
ثيبا فيرسل امينه ليخلفها مع شاهدين يحجر واقره المص وان من الاوساط
فالقول لها لو بكر وان هي من الاسافل فلا في الوجهين عملا بانظا هر
بنزاهة وصح بايفائها وكذا باستيفائها الا في حدود وفود بغيته موكله
عن المجلس وحقوق عقد لا بد من اضافة اي ذلك العقد الى الوكيل كبيع
 واجارة وصح عن اقراره بتعلق به مادام حيا ولو غاييا ابن ملك ان لم
يكن محجورا لتسليم بيعه وقبضه وقبض ثمنه ورجوع به عند استحقاقه

مطل
المحدرة

وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيثه لانه العاقد حقيقة
وحكما لكن في الجوهره لو حضرا فالعهدة على اخذ الثمن لا العاقد في اصح
الا قاييل ولو اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ابن ملك
فليحفظ فتقوله لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن كمال يكسفي بالاضافة الى
نفسه فافهم وشرط الموكل عدم تعلق الحقوق به اي بالوكيل لغو باطل
جوهرة والملك يثبت للموكل ابتداء في الاصح فلا يعتق قريب الوكيل
بشرايه ولا يفسد نكاح زوجته به ولكن لها ثابان على الموكل لو اشترى
وكيله قريب موكله وزوجته لان الموجب للعتق والفساد الملك المستقر
وفي كل عقد لا بد من اضافة الى موكله يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله
حتى لو اضافه الى نفسه لا يصح ابن كمال كنكاح وخلع وصح عن دم عداو
عن انكار وعتق على مال وكفارة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن
واقراض وشركة ومضاربة عيني تتعلق بموكله لانه لكونه فيها سفيرا محضا
حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول فلا يطالبه عليه في النكاح
بمهر وتسليم للزوجة وللمشتري الاباع عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو
مع نهى الوكيل استحسانا ولا يطالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة نعم تقع المقاضاة
بدين الوكيل لو وحده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عيني ومثله اي مثل
الوكيل عبد ما دون الادين عليه مع مولاة فلا يملك قبض ديونه ولو قبض
صح استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه للغرماء بنزاهة **فرع** التوكيل
بالاستقراض باطل لا الرسالة دبر والتوكيل بقبض القرض صحيح فتنبه
باب الوكالة بالبيع والشرا الاصل انها ان عمت او علمت
او جهلت جهالة بسيرة وهي جهالة النوع المحض كفرن صحت وان فاحشة
وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان توسطت كعبد فان بين الثمن والصفة
كثر كصحت والا لا وكله بشرا ثوب هروي او فرس او بغل صح بما يتحمله
حال الامر بليغي فراجع وان لم يسم ثمننا لانه من القسم الاول ويشترط ان
او عبد جاز ان سمي الموكل ثمننا يخصص نوعا او لا يحجر او نوعا كحبشي زاد
في النزاهة او قدرا كذا قفيضا والا يسم ذلك لا يصح والحق بجهالة الجنس
وهي ما لو وكله بشرا ثوب اودابة لا يصح وان سمي ثمننا للجهالة الفاحشة
وبشرا طعام وبين قدره او دفع ثمنه وقع في عرفنا على المعتاد المهميا
للاكل من كل مطعوم يمكن اكله بلا ادم كالحكم مطبوخ ومشوى وبه قالت
الثلاثة وبه يفتي عيني وغيره اعتبارا للعرف كما في اليمين وفي الوصية
له اي لشخص بطعام يدخل كل مطعوم ولود وابه خلاوة كسكنجيين بنزاهة
ولو وكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده لتعلق الحقوق به ولو ارثه او وصيه
ذلك بعد موته موت الوكيل فان لم يكونا فلوكله ذلك اي الرد بالعيب

وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه فلو سلمه الى موكله امتنع رده الا باسره
 لانها الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسد فله الفسخ مطلقا لحق الشرع
 فتيه ولو وكيل حبس المبيع بتمن دفعه الوكيل من ماله او لا بالاولى لانه
 كما بايع ولو اشتراه الوكيل بتقدم اجله البايع كان للوكيل المطالبة به حالا
 وفي الحيلة خاتمة ولو وطيه كل الثمن رجع بطله ولو بعضه رجع بالباقي لانه
 حط بجزء هلك المبيع من يده قبل حبسه هلك من مال موكله ولم
 يسقط الثمن لان يده كيد ولو هلك بعد حبسه فهو كبيع فتهلك بالثمن
 وعند الثاني كرهن ولا اعتبار بمفارقة الموكل ولو حاضرا كما اعتقه المص
 تبعا للبحر خلافا للعيني وابن ملك بل مفارقة الوكيل ولو وصيا في
 صرف وسلم فيبطل بمفارقة صاحبه قبل القبض لانه العاقد والمراد
 بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز ان كمال والرسول فيهما
 اى الصرف والسلم لا تعتبر بمفارقة بل مفارقة مرسله لان الرسالة
 في العقد لا القبض واستفيد صحة التوكيل بهما وكله بشر عشرة ارطال
 لحم بدرهم فاشترى صنعه بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل
 منه عشرة بنصف درهم خلافا لهما والثلاثة قلنا انه ما مور بارطال
 مقدرة فينقد الزايد على الوكيل ولو شري ما لا يساوي ذلك وقفع للوكيل
 اجماعا لغير بوزون ولو وكله بشر شئ بعينه بخلاف الوكيل بالنكاح اذا
 تزوجها لنفسه صح متيه والفرق في الواني غير الموكل لا يشترى لنفسه
 ولا لموكل آخر بالاولى عند غيبته حيث لم يكن مخالفا فاعا للفر فلو اشتراه
 بغير النقود او بخلاف ما سمي الموكل له من الثمن وقفع الشراء للوكيل لخالفته
 امره وينعزل في ضمن المخالفة عيني وان بشر شئ بغير عينه فالشراء
 للوكيل الا اذا نواه للموكل وقت الشراء بشره اى بمال الموكل ولو نكاحا
 في المنيته حكم بالنقد اجماعا ولو نكحها لم تحضر فروايتان زعم انه
 اشترى عبدا لموكله فتهلك وقال موكله بل شريته لنفسك فان كانت
 العبد معيئا وهو حي قايم فالقول للمامور اجماعا مطلقا فنقد الثمن
 اولا لاختاره عن امر يملك استينافه وان متيا والحال ان الثمن منقودا
 فذلك الحكم ولا يكن منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان
 العبد غير معين وهو حي وميت فكذا اى يكون للمامور ان الثمن منقودا
 لانه امين والا فلا مر للتممة خلافا لهما قال يعني هذا العمر وبناعه
 ثم انكرا لامر اى انكر المشتري ان عمره امره بالشراء اخذه عمره ولغا
 انكاره الامر لما قضته لا قراره بتوكيله بقوله يعني لعمره الا ان يقول
 عمره لم امر به اى بالشراء فلا ياخذ عمره لان اقرار المشتري ارتد
 برده الا ان يسلمه المشتري اليه اى الى عمره لان التسليم على وجه البيع

بيع بالتعاطي وان لم يوجد نقدا لثمن للعرق امره بشر اشيتين معينين او غير
 معينين اذا نواه للموكل كما مر بحجج والحال انه لم يسلم ثمنها فاشترى له احدهما
 فنقد قيمته او بزيادة بسيرة بتعاطي الناس فيها صح عن الامر والا لا اذا
 ليس للوكيل الشراء بشر اشيتين فاحش اجماعا بخلاف وكيل البيع كما سيحى وكذا
 بشر ايهما بالف وقيمتها سوا فاشترى احدهما بنصفه واقل صح ولو بالاكث
 ولو يسيرا لا يلزم الامر الا ان يشتري الثاني من المعينين مثلا بما بقي من الالف
 قبل الخضوع لحصول المقصود وجوازه ان يبقى ما يشتري بمثل الآخر ولو امر
 رجل مديونة بشر اشيتين بدين له عليه وعينه او عين البايع صح وجعل
 البايع وكيلا بالقبض دلالة فيس الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين
 لان توكيل المجهول باطل ولذا قال والايعين فلا يلزم الامر ونقد على
 المامور فتهلكه عليه خلافا لهما وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه او يبرقه
 بتاعلي تعين النقود في الوكالات عنده وعدم تعينها في المعاوضات عندها
 ولو امره اى امر رجل مديونة بالتصدق بما عليه صح امره يجعله المال لله
 وهو معلوم كما صح امره لو امره الاجر المتاجر بمرته ما استاجره مما عليه
 من الاجرة وكذا لو امره بشر عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقا للفرور
 لانه لا يجد الاجر كل وقت فجعل المجر كالوجرة القبض قلت وفي شرح
 الجامع الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد
 الوجوب قيل على الخلاف الخ فراجع ولو امره بشر ايه بالف ودفع الالف فاشترى
 وقيمته كذلك فقال الامر اشترى بنصفه وقال المامور بل بطله صدق
 لانه امين وان كان قيمته بنصفه فالقول للامر بلا يمين ذكره ابن كمال
 تبعا لصدور الشريعة حيث قال صدق في الكل بغير الحلف وتبعهم المص لكن
 حزم الواني بانه تحريف وصوابه بعد الحلف وان لم يدفع الالف وقيمته
 بنصفه فالقول للامر بلا يمين قال المص تبعا للذكر كما مر قلت لكن في
 الاشياء القول للوكيل بيمينه الا في اربع فباليمينه فتيه وان كان قيمته
 الفا يتحالفان ثم يفسخ العقد بينهما فيلزم المبيع المامور وكذا لو امره بشر
 معين من غير بيان ثمن فقال المامور اشترى بكذا وان صدقه بايعه على
 الاظهر وقال الامر بنصفه مخالفا لوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف
 ولو اختلفا في مقداره اى الثمن فقال الامر ترك بشر ايه بماية وقال
 المامور بالف فالقول للامر بيمينه فان برهنا قدم برهان المامور لانها
 اكثر اثباتا ولو امره بشر ايه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا
 المشتري باحى فالقول له بيمينه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه والاصل
 ان الشراعتي لم ينفذ على الامر ينفذ على المامور بخلاف البيع كما مر في خيار
 الشرط وعنى العبد عليه اى على الوكيل لزمه عتقه على موكله فيواخذه

امره من المتاجر

القول للوكيل بيمينه

خائنه ولو امره عبد بشر انفس الامر من مولاه بكذا ودفع المبلغ فقال
الوكيل لسيدته اشترتني لنفسه فباعه على هذا الوجه عتق على المال وولاه
لسيدته وكان الوكيل سفيرا وان قال الوكيل اشترتني ولم يقل لنفسه
فالعبد ملك للمشتري والالف للسيد فيها لانه كسب عبده وعلى العبد
الف اخرى في الصورة الاولى بدل الاعتاق كما على المشتري الف مثلها
في الثانية لان الاولى مال المولى فلا يصلح بدلا وشر العبد من سيده
اعتاق فتلغوا احكام الشرا فلذا قال فلو اشترى العبد نفسه الى الحظا
صح الشرا بغير كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل
آخر وبطل الشرا في حصته شريكه بخلاف ما لو اشترى الاب ولده مع رجل
آخر فانه يصح بينهما بيوع الخائنه من بحث الاستحقاق والفرق انعقاد
البيع في الثاني لا الاول لان الشرع جعله اعتاقا ولذا بطل في حصته شريكه
للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز قال العبد اشترى نفسه من مولاك فقال
لمولاه يعني نفسي لفلان ففعل اي باعه على هذا الوجه فهو للامر فلو
وجد به عيبا ان علم بالعبد فلا رد لان علم الوكيل بعلم المولى وان لم يعلم
فالمراد للعبد اختيار وان لم يقل لفلان عتق لانه ان يتصرف اخر فنقد
عليه وعليه الثمن فيها لزوال حجه بعقد باشره مقر تابا ذنبا المولى درر
فرع الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في الجنس كبيع بالف درهم فباعه
بالف ومائة نقد ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصه ودرر **فصل**
لا يعقد وكيل البيع والشرا والاجارة والصرف والسلم ونحوها مع من شرده
شهادته له للزعة وجوازه بمثل القيمة الامر عبده ومكاتبه الا اذا اطلق له
الموكل كبيع من شئت فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده
معهم بالكثر من القيمة اتفاقا اي يبيعه لاشراوه بالكثر منها اتفاقا كما لو
باع باقل منها بغين فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا يبيع عنده خلافا
لها ابن ملك وغيره وفي السراج لو صرح بهم جاز اجماعا الامر نفسه
وطفله وعبده غير المديون وصح بيعه بما قل او كثر وبالعرض وخصاه
بالقيمة وبالنقد وبه يفتي بزازيه ولا يجوز في الصرف كدينار بدرهم
بغين فاحش اجماعا لانه يبيع من وجه شرا من وجه صير فيه وصح بالنسيئة
ان التوكيل بالبيع للتجارة وان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا دفعت
غزلا الى رجل لبيعه لها ويتعين النقد به يفتي خلاصه وكذا في كل موضع
قامت الدلالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا ان باع بما يبيع
الناس نسيئة فان طول المدة لم يجوز به يفتي ابن ملك ومتى عين الامر
شيئا تعين الا في بيعه بالنسيئة بالف فباع بالنقد بالف جاز بغير
قلت وقد منا انه ان خالف الى خير في ذلك الجنس جاز والا لا وانها

مطل
لو اشترى العبد نفسه

مطل
متى عين الامر شيئا تعين

تنقيد

تنقيد بزمان ومكان لكن في البزازية الوكيل الى عشرة ايام وكيل في
العشرة وبعدها في الاصح وكذا الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في
تنوير البازير وفي ذواهر الجواهر قال بعه بشهود او برأى فلان
او علمه او معرفته وباع بدونهم جاز بخلاف لا تتبع الابشهود او الا
بمحضر فلان به يفتي **قلت** وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع له
مالا وقال اشترى زينا بمعرفة فلان فذهب واشترى بلامعرفته فهلك
الزيت لم يضمن بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان فليحفظ وصح اخذ
رهنا وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع الرهن في يده او نزل
المال على الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان وتنقيد شراؤه بمثل
القيمة وغبن ليسر وهي ما يقوم به يقوم وهذا اذا لم يكن سعره
معروفا وان كان سعره معروفا بين الناس كخبز ولحم وموز وجبن
لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلسا واحدا به يفتي بخروباية
وكله يبيع عبد فباع نصفه صح لا طلاق التوكيل وقال ان باع الباقي
قبل الخصومة جاز والا لا وهو امتحان ملتقى وهداية وظاهره ترجيح قولهما
والمفتي به خلافا بغير وقيد ابن الكمال الخلاف بما يتعيب بالشركة والا جاز
اتفاقا فليراجع وفي الشرا يتوقف على شرا باقية قبل الخصومة اتفاقا ولو
رد صبيح معيب على وكيله بالبيع يمينه او تكوله او قراره فيما لا يحدث مثله
في هذه المدة رده الوكيل على الامر ولو باقراره فيما يحدث لا يردده ولزم
الوكيل الاصل في الوكالة الحصوص وفي المضاربة العموم ووقع عليه بقوله
فان باع الوكيل نسيئة فقال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الامر وفي
الاختلاف في المضاربة صدق المضارب عملا بالاصل لا ينفذ تصرف احد
الوكيلين معا كوكلتكما بكذا وحده ولو الآخر عبدا او صبيبا او مات او جنى
الا فيما اذا وكلهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيحكي في باب وفي خصومة
بشرط راي الآخر لاحضرة على الصحيح الا اذا انتهى الى القبض فحتى يحقها جوهرة
وعتق معين وطلاق معينة لم يعوضا بخلاف معوض وغير معين وتعليق
بمشتريهما اي الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق قاله المص **قلت**
وظاهره عطفه على لم يعوضا كما يعلم من العيني والدرر فحق العبارة والاعلنا
بعشيتهما فتدبر وفي تدبير ورد عين كوديعة وعارية ومضروب وصبيح
فاسد خلاصه بخلاف استردادها فلو قبض احدها ضمن كله لعدم امره
بقبض شئ منه وحده سراج وفي تسليم هبة بخلاف قبضها ولو الهبة
وقضنا دين بخلاف اقتضايه عيني وبخلاف الوصاية لاثنيين وكذا المضاربة
والقضا والتحكيم والتولية على الوقف فان هذه السنة كالوكالة فليس
لاحدهما الا نقل دجس الا في سئلة ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال

مطل
الوكيل الى عشرة ايام

مطل
الاصل في الوكالة الحصوص

مع فلان فان للواقف الافراد دون فلان اشباهه والوكيل بقضاء الدين من
ماله او مال موكله لا يجبر عليه اذا لم يكن الموكل على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى
كما بسطه العمادى واعتده المص قال ومفاده ان الوكيل يبيع عين من مال
الموكل لو فادينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بخو طلاق ولو بطلها على المعتد
وعتق وهدية من فلان وبيع منه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله بدفع
عين ثم غاب او يبيع رهن شرط فيه او بعده في الاصح او خصومة بطلب
المدعى وغاب المدعى عليه اشباهه خلا لما افق به قارى الهداية **قلت**
وظاهر الاشباه ان الوكيل بالاجر يجبر قدس ولا تنس سبيلة واقعة
الفتوى وراجع تنوير البصائر فلعله اوفى وفي فروق الاشباه التوكيل
بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا
او حريضا او مخدرة الوكيل لا يوكل الا باذن امره لوجود الرضا الا اذا وكله
في دفع زكاة فوكل آخر ثم وثم فدفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف شراء
الاصلية اضحية الخائنة والا الوكيل في قبض الدين اذا وكل لمن في عياله
صح ابن ملك والا عند تقدير الثمن من الموكل الاول له اى لو وكيله فيجوز
بلا اجازته لحصول المقصود درر والتقويض الى رايه كما عمل براك كالاذن
في التوكيل الا في طلاق وعتاق لانها مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه
قنينة فان وكل الوكيل غيره بدونها بدون اذن وتقويض ففعل الثاني
بحضرة او غيبته فاجازه الوكيل الاول صح وتعلق حقوقه بالعاقد
على الصحيح الا فيما ليس بعقد نحو طلاق وعتاق لتعلقهما بالشرط فكان
الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني وابترا عن الدين قنينة وخصومة
وقضا دين فلا تكفى الحضرة ابن ملك خلا في الخائنة وان فعل اجنبى
فاجازه الوكيل الاول جاز الا في شراء فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى
وجدتفا اذا وان وكل به اى بالامر والتقويض فهو اى الثاني وكيل الامر
وحسيند فلا يغير بل بغير موكله او موته وينغزل موت الاول كما مر
في القضاء وفي البحر عن الخلاصة والخائنة له عزله في قوله اصنع ما شئت
لرصاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل براك قال المص فعليه
لو قيل للقاضى اصنع ما شئت فله عزله ناييه بلا تقويض العزل
صريحا لان الناييب كوكيل الوكيل واعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقة
مفوضة انما يملك المعاوزات لا الطلاق والعتاق والتبرعات به
يفتى زواهر الجواهر وتنوير البصائر قال لرجل فوضت اليك امر
امراتي صار وكيلها بالطلاق وتقيد طلاقه بالمجلس بخلاف قوله
وكنتك في امر امراتي فلا يتقيد به درر من لا ولاية له على غيره لم يجز
نفره في حقه وحسيند فاذا باع عبدا ومكاتب او ذمى او حرمى عيني

مطل
التوكيل بغير رضا الخصم

مطل
الوكالة العامة

مال صغيره الحر المسلم او شري واحد منهم به او زوج صغيرة كذلك اى
حرة مسلمة لم يجز لعدم الولاية والولاية في مال الصغير الى الاب
ثم وصيه ثم وصى وصيه اذ الوصى يملك الا يقصا ثم الى الجد اب
ثم الى وصيه ثم وصى وصيه ثم الى القاضى ثم الى من نصبه القاضى
ثم وصى وصيه وليس لوصى الام وصى الا في ولاية التصرف في شركة
الام مع حفرة الاب او وصيه او وصى وصيه الجد اب وان لم يكن واحد
مما ذكرنا فله اى وصى الام الحفظ وله بيع المنقول والعقار ولا يشترى الا الطعام
والكسوة لانها من حيلة حفظ الصغير خائنة **فروع** وصى القاضى كوصى الاب
الا اذا قيد القاضى بنوع تقيد به وفي الاب يعم الكل عماده وفي متفرقات البحر
القاضى او امينه لا ترجع حقوق عقد باشرائه لليتيم اليها بخلاف وكيل وصى
واب فلو ضمن القاضى او امينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم
وفي الاشباه جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصى فله ان يشترى
مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل **باب**
الوكالة بالخصومة والقبض وكيل الخصومة والتقاضى اى اخذ الدين لا يملك
القبض عند ذرو به يفتى لفساد الزمان واعتد في البحر العرف ولا الصلح اجماعا
بحر ورسول التقاضى يملك القبض لا الخصومة اجماعا بحر ارسلتك او كن
رسولا عنى ارسال وامرتك بقبضه توكيل خلا في الذي لم يعلما اى
الخصومة والقبض وكيل الملاممة كما لا يملك الخصومة وكيل الصلح بحر
وكيل قبض الدين يملكها اى الخصومة خلا فالهما لو وكيل الدين ولو وكيل
القاضى لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض العين اتفاقا واما وكيل قسمة واخذ
شفعة ورجوع هبة ورد بيع فيملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك امره
بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الادرها لم يجز قبضه المذكور
على الامر لمخالفته له فلم يصير وكيل ولا الامر له الرجوع على الغريم بطله
وكذا لا يقبض درهما دون درهم بحر لو لم يكن للغريم بينة على الا يقصا
فقضى عليه بالدين وقبضه الوكيل فصاع منه ثم برهن المطلوب على
الا يقصا للموكل فلا سبيل للمدين على الوكيل وانما يرجع على الموكل لان
يده يده خيره الوكيل بالخصومة اذا ابى الخصومة لا يجبر عليها في الاشباه
لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبرعه الا في ثلاث كما مر
بخلاف الكفيل فانه يجبر عليها للالتزام وكله بخصومة ما واخذ حقوقه
من الناس على ان لا يكون وكيل فيما يدعى على الموكل جاز هذا التوكيل فلو
اثبت الوكيل المال له اى لموكله ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل
لانه ليس بوكيل فيه درر وصح ان الوكيل بالخصومة لا يغيرها مطلقا
بغير الحدود والقصاص على موكله عند القاضى دون غيره استحسانا وان

انزل الوكيل به اي بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان يرهن بعده
 على الوكالة للتناقص ودرر وكذا اذا استثنى الموكل اقراره بان قال ولكنك
 بالمحسومة غير جازين الاقرار صح التوكيل والاستثناء على الظاهر بآزايه
 فلو اقر عنده اي القاضي لا يصح وخرج به عن الوكالة فلا تسع حصونه ودرر
 وصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به اي بالتوكيل مقر بحجر وبطل توكيل الكفيل
 بالمال لئلا يصير عاملا لنفسه كما لا يصح لو وكله بقبضه اي الدين من نفسه او عبد
 لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المديون بآثر نفسه فيصح ويصح
 عزله قبل ابرأيه نفسه اشباه او وكل المحتال المحيل بقبضه من المال عليه
 او وكل المديون وكيل الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضيا ومقضيا
 فتنبه بخلاف كفيل النفس والرسول ووكيل الامام ببيع القاييم والوكيل
 بالتزويج حيث يصح ضمانهم لان كل منهم سفير الوكيل بقبض الدين اذا
 كفل صح وتبطل الوكالة لان الكفالة اقوى للزوجه فتصلح ناسخة بخلاف
 العكس وكذا كما صحت كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة
 او تاخرت لما قلنا وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز لما مر
 انه يصير عاملا لنفسه فان ادى بحكم الضمان رجوع لبطالته وبدونه
 لا تبرعه ادعى انه وكيل الغاييب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه
 اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايقاف فان حضر الغاييب فصدقه في
 التوكيل فيها ونعت والا امر الغريم بدفع الدين اليه اي الغاييب ثانيا لفساد
 الا اذا بانكاره مع يمينه ورجع الغريم به على الوكيل ان باقية يده ولو
 حكما بان استهلكه فانه تضمن مثله خلاصه وان ضاع لاعمالا بتصديقه الا اذا
 كان قد ضمنه عند الدفع لقد مر ما يأخذه الدين ثانيا لاما اخذه الوكيل لانه
 امانة لا تجوز بها الكفالة زليجي وغيره او قال له قبضت منك على اني ابرأك
 من يهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجعت الختن على الاب فكذا هذا بآزايه
 وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على الوكالة يعم صورتي السكوت والتكذيب
 ودفع له ذلك على زعمه الوكالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك
 فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكل صدق الوكيل بحلفه وفي الوجه
 المذكورة كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغاييب وان يرهن انه
 ليس بوكيل او على اقراره بذلك او اراد استخلافه لم يقبل لسعيه في نقص
 ما وجبه للغاييب نعم لو يرهن ان الطالب محمد الوكالة واخذ مني المال
 تقبل بحجر ولو مات الموكل وورثه غريمه او وهبه له اخذه قايما ولو هالك
 ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة ولو اقر بالدين وانكر الوكالة لحلف ما يعلم ان
 الدين وكله عيني قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يور بالرفع
 اليه على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر

متى عمل الوكيل لنفسه

اذا كفل الوكيل بطلت الوكالة

الدين فهو كالوقال
 الاب للفقير عنا خذ
 بنته اخذ منك على اني
 ابرأك من

وكذا

وكذا الحكم لو ادعى شراها من المالك وصدقه المودع لم يور بالرفع لانه
 اقرار على الغير ولو ادعى انتقا لها بالارث والوصية منه وصدقه
 امر بالرفع اليه لاتفاقهما على ملك الودع اذا لم يكن على الميت دين
 مستغرق ولا بد من التلوم فيها لاحتمال ظهور وارث آخر ولو انكر
 موته او قال لا ادري لا يور به مالم يبرهن ودعوى الايصا كوكالة
 فليس لمودع ميت ومديونه الدفع قبل ثبوت انه وصي ولو وصى فدفعت لبعض
 الورثة براء عن حصته فقط ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق
 موكله كاداء ابراء او اقراره بان ملكي دفع الغريم المال ولو عقارا اليه اي الوكيل
 لان جوابه تسليم مالم يبرهن وله تحليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجزى في
 اليمين خلافا لفرز ولو وكله بعيب في امته وادعى البائع ان المشتري رضى بالعيب
 لم يرد عليه حتى يحلف المشتري والفرق ان القضا هنا فسخ لا يقبل النقص بخلاف
 ما مر خلافا لهما فلوردها الوكيل على البائع بالعيب مخض الموكل وصدقه على الرضا
 كانت له لا للبائع اتفاقا في الاصح لان القضا لا عن دليل بل للجهل بالرضا
 ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطنها نهائية والمأمور بالاتفاق على اهل او بنا والقضا
 لدين او الشراء والتصدق عن زكاة اذا امسك ما دفع اليه وفقد من ماله ما وبا
 الرجوع كذا في قيد الحاشية في الاشياء حال قيامه لم يكن متبرعا بل يقع التقاص
 استحسانا اذا لم يصف الى غيره فلو كانت وقت اتفاقه مستهلكة ولو بصر فيها
 لدين نفسه او اضاف العقد الى دراهم نفسه ضمن وصار مشتري لنفسه متبرعا
 بالاتفاق لان الدراهم تنعين في الوكالة نهائية وبآزايه نعم في الملتقى لوامره ان
 يقبض من مديونه القاد يتصدق فتصدق بالف ليرجع على المديون جاز استحسانا
 وصي اتفق من ماله والحال ان مال اليتيم غاييب فهو اي الوصي كالا بمتطوع الا
 ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع عليه جامع الفصولين وغيره وعلله في الخلاصة
 بان قول الوصي وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الاباليتية
فروع الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وبيان في الدرر صح التوكيل بالسلم لا
 بقبول عقد السلم فللناظر ان يسلم من ريعه في زيتيه وحصه وليس له ان يوكل
 به من يجعله يجعل امينا على القرية في امره بعقد السلم ويستلم منه على ما قرر له
 باطنا لانه وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وتامه في شرح الوهبانية
باب عزل الوكيل الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية
 فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى
 صحيحة على غريم وبيان في الدرر فله موكل العزل متى شاء مالم يتعلق به حق
 الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم كما سيجي ولو الوكالة دورية في طلاق
 وعقاق على ما صححه البرازي وسجي عن العيني خلافا فتنبه بشرط علم الوكيل
 اي في القصد اما الحكمي فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول ولو عزله قبل

ان اشهد يرجع

وجود الشرط في العلقه به اي بالشرط به يفتي شرح ذهبانية ويثبت
ذلك اي الغزل بمشافهته به وبكتابة مكتوب بعزله وارساله رسولا
مميزا عدلا او غيره اتفاقا حرا او عبدا صغيرا او كبيرا صدقة او كذبه
ذكره المصنف في التفقات القضا اذا قال الرسول الموكل ارسلني اليك لابلغك
عزله اياك عن وكالته ولو اخبره فضولي بالغزل فلا بد من احد شرطى
الشهادة عدد او عدالة كاخواتها المتقدمه في التفقات وقد مرنا انه متى
صدق قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن ملك وفرع على عدم لزومها في الجانبين
بقوله فلا وكيل اي بالحضومة وبشر المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق وعناق
وبيع ماله وبشر شئ بغير عينه كما في الاشياء عزل نفسه بشرط علم موكل
وكذا يشترط علم السلطان بعزل قاض وامام نفسها والا لا كما بسط في
الجواهر وكله بقبض الدين ملك عزله بغير حضرة المديون وان وكله بحضرة
لا تتعلق حقه به كما مر الا اذا علم به بالغزل المديون فينفيذ بعزله ثم
فرع عليه بقوله فلو دفع المديون دينه اليه اي الوكيل قبل علمه اي المديون
بعزله يبرأ وبعده لا يدفعه لغير وكيل ولو عزل العدل الموكل ببيع الرهن
نفسه بحضرة المرتهن ان رضى به بالغزل صح والا لا تتعلق حقه به وكذا الوكالة
بالحضومة بطلب المدعي عند غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلاقها بطلبها
على الصحيح لانه لا حق لها فيه ولا قوله كلما عزلتك فانت وكيل لعزله بكما وكلتك
فانت بعزول عيني وقول الوكيل بعد القبول بمحض الموكل الغيت توكيلي
او انا برى من الوكالة ليس بعزل بحود الموكل بقوله لم اوكلتك لا يكون عزلا
الا ان يقول الموكل للوكيل والله لا اوكلك بشئ فقد عرفت انها ونك فغزل
ويكفي لكنه ذكر في الوصايا ان محوده عزل وحمله المص على ما اذا وافقه الوكيل
على الترك لكن اثبت القهستاني اختلاف الرواية وقدم الثاني وعلله بان
بحود ما عدا النكاح فصح ثم قال وفي رواية لم ينزل بالمحود انتهى فليحفظ
وينزل الوكيل بلا عزل بنهاية الشئ الموكل فيه كالوكله بقبض دين بقبضه
بنفسه او وكله بنكاح فزوجه الوكيل بزازيه ولو باع الموكل والوكيل
معا ولم يعلم السابق ببيع الموكل اولى عند محمد وعند ابى يوسف يشتركان
ويخيران كما في الاختيار وغيره وينزل بموت احدهما وجنونه مطبقا
بالكساي مستوعبا سنة على الصحيح ذكره وغيرها لكن في الشرع لا يله
عن المضرات شهر وبه يفتي وكذا في القهستاني والباقي وجعله
قاضي خان في فصل فيما يقضي بالمجتهدات قول ابى حنيفة وان عليه القوي
فليحفظ وبالحكم بلحوقه مرتدا ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب ولا
بافاقته بجر وفي شرح الجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا
تبطل بهذه العوارض فلذا قال الا الوكالة اللازمة اذا وكل الراهن

العدل والمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل بالغزل ولا
بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفا لا ينزل
بموت الموكل بخلاف الوكيل بالحضومة او الطلاق بزازيه قلت
والحاصل كما في البحر ان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالغزل حقيقيا او
حكما ولا بالخروج عن الاهلية بخنوت وردة وفيما عداها من اللازمة
لا تبطل بالحقيقي بل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية قلت فاطلاق
الدرر فيه نظر وينزل بافراق احد الشريكين ولو توكيل ثالث بالتعرف
وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكمي وينزل بعجز موكله لو مكاتبنا وحجره
اي موكله لو ما ذونا كذلك اي علم اولا لانه عزل حكمي كما مر وهذا اذا
كان وكيله في العقود والحضومة اما اذا كان وكيله في قضاء دين واقتضايه
وقبض وديعة فلا ينزل بعجز وحجر ولو عزل المولى وكيل عبده الماذون
لم ينزل وينزل بتصرفه اي الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفا بعجز الوكيل
عن التعرف معه والا لا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية فالوكيل تطلقها
اخرى لبقا المحل ولو ارتد الزوج او لحق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة
وتعود الوكالة اذا عاد اليه اي الموكل قديم ملكه كان وكله ببيع فباع موكل
ثم رد عليه بما هو فسخ بقى على وكالته او بقى اثره اي اثر ملكه كسيلة العدة
بخلاف مالو تجدد الملك فروع في الملتقط عزل وكتب لا ينزل ماله
يصله الكتاب وكل غايبا ثم عزله قبل قبوله صح وبعده لا دفع اليه
فمنقه ليدفعها الى انسان يصلحها فدفعها ونسي لا يضمن الوكيل بالدفع
لبراء ماله عليه براء من الكل قضا واما في الاخرة فلا الا بقدر ما يتوهم
ان له عليه وفي الاشياء قال لمديونه من جاك بعلامة كذا ومن اخذ
اصبعك او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل لمجهول فلا يبرأ
بالدفع اليه وفي الوهبانية قال

- ومن قال اعط المال قابض خسر • فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر •
- وبعده ومع بالتقديرا بغير حاله • فخالفة قالوا يجوز التغيير •
- وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم • كذا قول رب الدين والحضم يحجر •
- ولو قبض الدلال مال المبيع كي • يسلم منه وضاع يشطر •

كتاب الدعوى لا يخفى مناسبتها للوكالة بالحضومة
هي لغة قول يقصده الانسان ايجاب حق على غيره وافها للتاينث فلا
تتوّن وجمعها دعاوى بفتح الواو وكفتوى وقناوى ذكره لكن جزم في المصباح
بكسرهما ايضا فهما محالفة على الف التاينث وشرعا قول مقبول عند
القاضي يقصده طلب حق قبل غيره خرج الشهادة والاقرار ودفع
اي دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به يفتي

بناؤه بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجيه وهذا اذا اريد
بالحق في التعريف الامر الوجودى فلواريد ما يعم الوجودى والعدمى له
يحتاج لهذا القيد والمدعى من اذا ترك دعواه ترك اولاً يحبس عليها
والمدعى عليه بخلافه اى يحبس عليها فلو في البلدة قاضيان كل في محلة فالخيار
للمدعى عليه عند محمد به يفتى بترازيه ولو انقضاه في المذاهب الاربعة على
الظاهر وبما فتيت مراراً بحرق قال المص ولو الولاية لقاضيين فالشر على السوا
فالعرف للمدعى نعم لو امر السلطان باجابة المدعى عليه لم اعتبره لغزله بالنسبة
اليها كما مر مراراً قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على
حدة اما اذا كان في المرحلتين وشافعي ومالكي وحنبلي في مجلس واحد والولاية
واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابة المدعى لما انه صاحب الحق كذا
يخط المص على هامش الترازية فليحفظ وركنهما اضافة الحق الى نفسه
واصيلاً كلي عليه كذا او اضافته الى من ناب المدعى منابه كوكيل ووصي
عند النزاع تتعلق باضافة الحق واهلها العاقل المميز ولو وصياً لوما دوننا
في الخصومة والا لا اشباه وشرطها اى شرط جواز الدعوى مجلس القضاء
وحضور حصه فلا يقضى على غايب وهل يحضر بمجرّد الدعوى ان بالمص
او بحيث يثبت بمنزله نعم والا فحتى يبرهن او يحلف مبنية وعلومية المال
المال المدعى اذ لا يقضى بمجهول ولا يقال مدعى فيه وبه لا يتضمن الاخبار
وشرطها ايضا كونها ملزمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثاً
وكون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلاً او عادة
باطلة لا يثبت الكذب في التحيل العقلي كقول معروف النسب اولاً لا
يولد مثله لمثله هذا ابني وظهوره في التحيل العادى كدعوى معروف
بالفقر اموالاً عظيمة على آخرانه اقرضه اياها دفعة واحدة او غصبها
منه فالظاهر عدم سماعها بحرق وبه جزم ابن الفرس في الفواكه البدرية
وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه بلا او نفع حتى لو سكت كان
انكاراً فتسمع البيينة عليه الا ان يكون اخرس اختياراً وستمحققة وسببها تعلق
البقا المقدّر بتعاطي المتعاملات فلو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم ذكر
المدعى انه في يده بغير حق لاحتمال كونه مرهوناً في يده او محبوساً بالثمن
في يده وطلب المدعى احضاره ان اسكن فعلى الغريم احضاره ليشار اليه
في الدعوى والشهادة والاستخلاف وذكر المدعى قيمته ان تعذر احضار العين
بان كان في نقلها مؤنة وان قلت ابن كازم في الخزائن بهلاكها او غيبتها
لانه مثله معنى وان تعذر احضارها مع بقائها كرحى وصبرة طعام وقطيع
غنم بعث القاضى امينه ليشار اليها والا تكن باقية التفتي في الدعوى بذكر القيمة
وقال الوادعى انه غضب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها نسمع فيجلف خصمه او يحبس

مطلوب
الخيار للمدعى عليه

مطلوب
دعوى التحيل باطله

على البيان درر وابن ملك وله الوادعى اعياناً مختلفة الجنس والنوع
والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفى ذلك الاجمال على الصحيح وتقبل بيئته او
يجلف خصمه على الكل مرة وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه لما صح دعوى
الغصب بلا بيان فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل في دعوى
الرقبة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها مضاباً فاما في غيرها فلا يشترط عمادية
وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان
جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضى واختلف
في بيان الذكورة والانوثة في الدابة فشرطه ابو الليث ايضا واختاره
في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن ايضا وتامه في العمادية وفي
دعوى الايداع لا بد من بيان مكانه اى مكان الايداع سواء كان له حمل
اولاً وفي الغصب ان له حمل ومونة فلا بد لصحة الدعوى من بيانه والا
حمل له لا وفي غضب غير المثلي يبين قيمته يوم غضبه على الظاهر
عمادية ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه
ولو كان العقار مشهوراً خلافاً لهما الا اذا عرف اليهود الدار بعينها
فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين
حقيقة بحرق ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ
بالاعم ثم بالاخص فالاخص كما في النسب وليكتفى بذكر ثلاثة فلو ترك
الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملتنى لان المدعى يختلف ثم انما يثبت
الغلط باقرار الشاهد فصولين وذكر اسم اصحابها اى الحدود واسماء انسابهم
ولا بد من ذكر الحد لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهوراً والاكتفى باسمه
لحصول المقصود وذكر انه اى العقار في يده ليصير خصماً ويبريد عليه
بغير حق ان كان المدعى منقولاً لما مر ولا تثبت يده في العقار بتصادقها
بل لا بد من بيئته او علم قاض الاحتمال تزويرها بخلاف المنقول لهاينة
يده ثم هذا ليس على اطلاقه بل اذا ادعى العقار ملكاً مطلقاً اما في دعوى
الغصب ودعوى الشرا من ذى اليد فلا يفتقر لبيئته لان دعوى الفعل
كما نصح على ذى اليد نصح على غيره ايضا بترازيه وذكر انه يطالب به لتوقفه على طلبه
ولا احتمال رهنه او حبه بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فانهم ولو
كان ما يدعيه ديناً مكيناً او موزوناً نقداً او غيره ذكر وصفه لانه لا يعرف
الا به ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر
وسبب الوجوب فلو ادعى كبر بردينه عليه ولم يذكر سبباً لم تسمع واذا ذكر
فتى السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي نحو قرص وغصب واستهلاك في
مكان القرص ونحوه بحرق فليحفظ ويسأل القاضي المدعى عليه عن الدعوى فيقول
انه ادعى عليك كذا فماذا نقول بعد صحتها والا تصدّر صححة لا يسأل لعدم

وجوب جوابه فان اقر فيها او انكر فبرهن المدعى قضى عليه بلا طلب
المدعى والا يبرهن حلقه الحاكم بعد طلبه اذ لا بد من طلبه اليمين في جميع
الدعاوى الا عند الشافعي اربع على ما في النزاع قال واجمعوا على التحليف
بلا طلب في دعوى الدين على الميت واذا قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر
لا يستخلف بل يجلس ليقرأ ويكرر درر وكذا لو نزل السكوت بلا افة عند
الثاني خلاصه قال في البحر وبه اقيمت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما
يتعلق بالقضا انتهى ثم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستخلف قدينا
بتحليف الحاكم لانهما لو اصطحا على ان يحلف عند غير قاض ويكون مرياً
فهو باطل لان اليمين حق القاضى مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا النكول
عند غير القاضى ولو برهن عليه اى على حقه يقبل والا يحلف ثانياً
عند قاض بزأيه الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفى درر ونقل
المص عن القنية ان التحليف حق القاضى فالمرء يمكن باستخلافه لم يعتبر
وكذا لو اصطحا ان المدعى لو حلف فالخصم ضامن للمال وحلف اى المدعى
لم يضمن الخصم لان فيه تغيير الشرع واليمين لا ترد على مدعى حديث اليمين
على المدعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره
الراوى عيسى برهن المدعى على دعواه فطلب من القاضى ان يحلف المدعى
انه محق في الدعوى او على ان الشهود صادقون او محضون في الشهادة لا يجيبه
القاضى الى طلبته لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ اشهد
عندنا يمين ولا يكرر اليمين لانا امرنا باكرام الشهود ولذا لو علم الشاهد ان
القاضى يحلفه ويعمل بالنسوخ له الامتناع عن اد الشهادة لانه لا يلزمه
بزأيه وبيئته الخارج في الملك المطلق وهو الذى لم يذكر له سبب احق
من بيئته ذى اليد لانه المدعى واليمين له بالحديث بخلاف المقيد بسبب
كتناج ونكاح فاليمين لذي اليد اجماعاً كما سيحى وقضى القاضى عليه
بنكوله مرة لو نكوله في مجلس القاضى حقيقة بقوله لا احلف او كما كان سكت وعلم
انه من غير افة كخس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثاً ثم القضا
احوط وهل يشترط القضا على فور النكول خلاف درر ولم ارفه ترجيحاً قاله
المص **قلت** قد مرنا انه يفترض القضا فور الا في ثلاث قضى عليه بالنكول
ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضا على حاله ما من درر فبلغت طرق
القضا ثلاثاً وعددها في الاشياء سبعة بيئته واقرار ويمين ونكول عنه
وقسامة وعلم قاض على الرجوع والسابع قرنية قاطعة كان ظهر من دار خالية
انسان خائف يسكن متلوث بدم فدخلوها فوراً فزادوا مذبوحاً لحيته اخذ
به اذ لا يمتري احد انه قاتله شك فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا
يحلفه تخمراً عن الوقوع في الحرام وان ابي خصمه لا يحلفه ان الدراية ان المدعى

طلب
يمينه الخارج في الملك الاحق

بطل حلف والا بان غلب على ظنه انه محق لا يحلف بزأيه وتقبل البيئته
لواقابها المدعى وان قال قبل اليمين لا يمينه لي سراج خلافاً لما في شرح المجمع
عن المحيط بعد يمين المدعى عليه كما تقبل البيئته بعد القضا بالنكول خاتمه
عند العامة وهو الصحيح لقول شرح اليمين الفاجرة احق ان ترد من البيئته
العادلة ولان اليمين كالحلف عن البيئته فاذا اجماع الاصل انتهى حكم الحلف
كان لم يوجد اصلاً بحج ويظهر كذبه باقامتها اى البيئته لو ادعاه اى المال
بلا سبب فحلف اى المدعى عليه ثم اقامها حتى بحيث في يمينه وعليه الفتوى
طلاق الخاتمة خلافاً لاطلاق الدرر وان ادعاه بسبب يحلف انه لا دين عليه
ثم اقامها المدعى على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرص ثم وجد الابل
او الايقا وعليه الفتوى فضولين وسراج وشتمى وغيرهم ولا التحليف في نكاح
انكره هو او هي ورجعة مجردها هو ادعى بعد عدة وفي ايلا انكره احدهما
بعد المدة واستيلاد تدعيه الامة ولا يثنى عكسه لثبوت باقراره ورف
ونسب بان ادعى على مجهول انه قتل او ابنه وبالعكس ولا اعتناقه او مولاة
ادعاه الاعلاء او الاسفل وحد ولعان والفتوى على انه يحلف المنكر في الاشياء
السبعة ومن عددها ستة الحق امومية الولد بالنسب او الرق والحاصل
ان المفتى به التحليف في الكل الا في الحدود ومنها حد قذف ولعان فلا
يمين اجماعاً الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بزأ نفسه فللعبد
تحليفه فان نكل ثبت العتق لا الزنا وكذا يستحلف السارق لاجل المال فان
نكل ضمن ولم يقطع وان اقر بها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما بسط في
الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا يحلف
وفي الخاتمة لا استخلاف في احدى وتلائين سيلة النيابة تجرى في
الاستخلاف لا الحلف وفرع على الاول بقوله فالوكيل والوصى والمتولى واب
الصغير يملك الاستخلاف فله طلب يمين خصمه ولا يحلف احد منهم الا اذا
ادعى عليه العقد اوصح اقراره على الاصيل فيستحلف حينئذ كالوكيل بالبيع
فان اقراره صحيح على الموكل فكذا نكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر لزمه فاذا
انكرو يستحلف الا في ثلاث ذكرها والصواب في اربع وثلاثين لما مرعت
الخاتمة وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر
حاشية الاشياء والنظاير وزاد عليها سبعة اخرى في زواهر الجواهر
على الاشياء والنظاير لابن المصنف ولولا خشية التطويل لسردتها كلها
التحليف على فعل نفسه يكون على البتات اى القطع بانه ليس كذلك
والتحليف على فعل غيره يكون على العلم اى لانه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه
بما فعل غيره ظاهر اللهم الا اذا كان فعل الغير شيئاً يتصل به اى بالخالف
وفرع عليه بقوله فان ادعى مشتري العبد سرقة العبد ايا قد وثبت ذلك

يحلف البايع على البتات مع انه فعل الغير وانما صح باعتباره وجوب تسليمه
 ليما فرجع الى فعل نفسه فحلف على البتات لانها اكد وكذا تعتبر مطلقا
 بخلاف العكس ذكر عن الزيلعي وفي شرح المجمع عنه هذا اذا قال المنكر
 لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات كودع ادعى قبض ربهها
 وخرج على قوله وفعل غيره على العلم بقوله فاذا ادعى بكر سبق الشراء على
 شرائه ولا بينة يحلف خصمه وهو بكر على العلم اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله
 لما سرك اذا ادعى ديننا او عيننا على وارث اذا علم القاضى كونه ميراثا واثق
 به المدعى او برهن الخصم عليه فيحلف على العلم ولو ادعى عاها اي الدين والعين
 الوارث على غيره يحلف المدعى عليه على البتات كوهوب وشرا ذكر ويحلف جاهد
 القود اجماعا فان نكل فان كان في النفس جسد حتى يقرأ ويحلف وفيما دونه
 فيقتصر لان الاطراف خلقت وقاية للنفس كالمال فيجوز فيها الابتذال
 خلافا لما قال المدعى في بينة حاضرة في المصروطلب يمين خصمه لم يحلف
 خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن المصروطلب اتفاقا
 ابن ملك وقدر في المجتبى الغيبة بمدة السفر وبأخذ القاضى في مسألة
 المتقن فيما لا يسقط شبهة كفيلا ثقة يوم من هروبه بجر فاحفظه من
 خصمه ولو وجبها والمال خفي في ظاهر المذهب عيني بنفسه ثلاثة ايام
 في الصحيح وعن الثاني الى مجله الثاني وصح فان امتنع من اعطاء ذلك
 الكفيل لازمه بنفسه او امينه مقدار مدة التكفيل لئلا يغيب الا ان يكون
 الخصم غريبا اي مسافرا فيلزم او يكفل الى انتهاء مجلس القاضى دفعا للضرر
 حتى لو علم وقت سفره يكفل اليه وينظر في زيه او يستخير رفقاءه لو انكر
 المدعى برأيه قال لا بينة لي وطلب يمينه فحلفه القاضى ثم برهن على دعواه
 بعد اليمين قبل ذلك البرهان عند الامام منه وكذا لو قال المدعى كل بينة
 اتى بها فهو شهود زور او قال اذا حلفت فانت بري من المال فحلف ثم برهن
 على الحق قبل حايته وبه جزم في السراج كما مر وقيل لا يقبل قايلا محمد كافي العادة
 وعكسه ابن ملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اتى بدفع او قال الشاهد
 لا شهادة لي ثم شهد والاصح القول لجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر
 واقره المص ادعى الديون الايصال فانكر المدعى ذلك ولا بينة له على
 مدعاه فطلب يمينه فقال المدعى اجعل حقي في الختم ثم استخلفني له ذلك
 فتيه واليمين بالله تعالى لحديث من كان حالفا فليحلف بالله او ليذر
 وهو قول والله خزائنه وظاهره انه لو حلفه بغيره لم يكن يمينا ولم اراه مرجحا
 بجر لا بطلاق وعناق وان الح الخصم وعليه الفتوى تاخر حايته لان التحليف
 بهما حرام حايته وقيل ان مستان ضرورة فوض الى القاضى اتباعا للبعض
 فلو حلفه القاضى به فنكل فقصتي عليه بالمال لم ينفذ قصاؤه على قول الاثر

حلفه القاضى ثم برهن

حلف ثم برهن قبل

كذا في خزائنه المقتبين وظاهره انه مفرع على قول الاثر اما على القول بالتحليف
 بهما فيعتبر تكلوه ويقضى به والا فلا فائدة بجر واعتمده المص **قلت**
 ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهد وعلى السبب
 كالاقرار لا يفرق وان شهد وعلى قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم
 قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يحث لاحتمال صدقه
 خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للشربلاني وقد تقدم ويغلظ
 بذكر اوصافه تعالى وقدره بعضهم بفاسق ومال خفي والاختيار فيه وفي
 صفة الى القاضى ويحتمل العطف كيلا تتكرر اليمين فلو حلف بالله ونكل
 عن التحليف لا يقضى عليه به اي بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل
 زيلعي لا يجب التحليف على المسلم بزمان ولا بمكان كذا في الحاوي وظاهره
 انه مباح ويحلف اليهودى بالله الذي انزل التوراة على موسى والفراني
 بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق النار فيغلظ
 على كل معتقده فلو اكتفى بالله كفى كالمسلم اختيار والوثني بالله تعالى لانه
 يقر به وان عبد غيره وجزم ابن الكال بان الدهرية لا يعتقده ونه تعالى
قلت وعليه فيما اذا يحلفون وبقي تحليف الاخرى ان يقول له القاضى
 عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا اومى برأسه اي نعم
 صار حالفا ولو اوصم ايضا كتب له ليحجب بخطه ان عرفه والا فبإشارته
 ولو ادعى ايضا فابوه او وصيه او من نصبه القاضى شرح وهبانية ولا يحلفون
 في ميوت عباد انهم لكرهته دخولها بجر ويحلف القاضى في دعوى سبب
 يرتفع على الحاصل اي على صورة انكار المنكر وفسره بقوله اي بالله ما بينكما
 نكاح قائم وما بينكما بيع قائم وما يجب عليك رده لو قاىما او بدله
 لو هالكا وما هي باين منك الان متعلق بالجميع مسكين في دعوى نكاح
 وبيع وغصب وطلاق فيه لف ونشر على السبب اي بالله ما نكحت
 وما بيعت خلافا للثاني نظر المدعى عليه ايضا لاحتمال طلاقه واقالته
 الا اذا لزم من الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى فيحلف بالاجماع على
 السبب اي على صورة دعوى المدعى كدعوى شفعة بالجوار ونفقة
 مستوتة والخصم لا يراه لكونه شافعي اصدق حلفه على الحاصل في
 معتقده فيتضرر المدعى **قلت** ومفاده انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه
 واما مذهب المدعى ففيه خلاف والاوجه ان يسأله القاضى هل تعتبر
 وجوب شفعة الجوار اولا واعتمده المص وكذا اي يحلف على السبب اجماعا
 في سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوت كعبه مسلم يدعى على مولاة عتقه
 لعدم تكرر رقه واما في الامة ولومسلة والعبد الكافر فلتكررها
 بالحق حلف مولاها على الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدع

لا يعقب بمذهب المدعى عليه

سبب غير متكرر وصح فدا اليمين والصلح منه حديث ذبوا عن اعراضكم
 باموالكم وقال الشهيد الاختلاف بين اليمين الصادقة واجب قال في البحر
 اي ثابت بدليل جواز الحلف صادق ولا يحلف المنكر بعده ابدالا ان اسقط
 حقه وقيد بالفدا والصلح لان المدعى لو اسقطه اي اليمين فصد بان قال
 برئت من الحلف او تركته عليه او وهبته لا يصح وله التحليف بخلاف البراءة عن
 المال لان التحليف للحاكم بترأسيه وكذا اذا اشترى يمينه لم يجوز لعدم ركن
 البيع **درر** **فرع** استخلفه خصمه فقال حلفتني مرة ان عند حاكم او محكم
 وبرهن قبل والا فله تخليفه **درر** **قلت** ولم ار ما لو قال اني قد حلفت
 بالطلاق اني لا احلف فيحرر **باب** **التخالف** لما قدم
 يمين الواحد كرت يمين الاثنين اختلفا اي المتبايعان في قدر ثمن او وصفه
او جنسه او في قدر مبيع حكم لمن برهن لانه نورد عوا به بالجهة وان
 برهنا فثبتت الزيادة اذ البيئات للاثبات وان اختلفا فيهما اي الثمن
 والمبيع جميعا قدم برهان البايع لو الاختلاف في الثمن وبرهان المشتري
لوفي المبيع نظر الاثبات الزيادة فان عجز في الصور الثلاث عن البينة فاذ رضی
كل بمقالة الآخر فيها وان لم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تخالفا ما لم يكن فيه
خيار فيفسخ من له الخيار وبدا يمين المشتري لانه البادي بالانكار وهذا لو
كان بيع عين بدین والا بان كان مقايضة او صرفا فهو مخير وقيل بقرع ابن ملك
ويقصر على النقيض في الاصح وفسخ القاضي البيع بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ
 بالتخالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخها بحجر ومن نكل منهما لزمه دعوى الآخر
 بالقضاء واصله قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها
 تخالفا وترا دا وهذا كله لو الاختلاف في البدل مقصود اقلو في ضمن شئ كما خلا
 في الزرق فالقول للمشتري في انه الزرق ولا تخالف كما لو اختلفا في وصف المبيع
 كقوله اشتريتني على انه كائيب او جاز وقال البايع لم اشترط فالقول للبايع
 ولا تخالف ظهريه وقيد باختلافها في ثمن ومبيع لانه لا تخالف في غيرهما
 لانه لا يختل به قوام العقد نحو اجل وشرط رهن او خيار او ضمان وقبض
 بعض ثمن والقول للمنكر يمينه وقال زفر والشافعي يتخالفان ولا تخالف
 اذا اختلفا بعد هلاك المبيع او خرج عن ملكه او تعيبه بما لا يرد به وطف
 المشتري الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري وقال محمد والشافعي يتخالفان
 ويفسخ على قيمة الهالك وهذا لو الثمن دينارا فلو مقايضة تخالفا اجماعا لان
 المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك او قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد
 هلاك السلعة بان قال احدهما دراهم والاخر دنانير تخالفا ولزم المشتري رد
 القيمة سراخ ولا تخالف بعد هلاك بعضه او خرج عن ملكه كعبدین مات
 احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا عندا جنة

الا ان يرضى البايع بترك حصته الهالك اصلا فحينئذ يتخالفان هذا على تخريج
 الجهور ووصف شايج بلخ الاستثنا الى يمين المشتري ولا في قدر بدل كتابة
 لعدم لزومها وقدر راس مال بعد اقالته عقد السلم بل القول للعبد المسلم اليه
 ولا يعود السلم وان اختلفا اي المتعاقدان في مقدار الثمن بعد اقالته ولا يثبت
 تخالفا وعاد البيع لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يرد المشتري الى
 بايعه بحكم الاقالة فان رده اليه بحكم الاقالة لا تخالف خلافا لمحمد وان اختلفا
 اي الزوجان في قدر المهر او جنسه قضى لمن اقام البرهان وان برهنا
 فلمرة اذا كان مهر المثل شاهد للزوج بان كان كمالته او اقل وان
 كان شاهدا لها بان كان كمالته او اكثر فبينته اولى لاثباتها خلافا
 الظاهر وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما فالتمها اثر للاستواء
 ويجب مهر المثل على الصحيح وان عجزا عن البرهان تخالفا ولم يفسخ
 النكاح لتبعية المهر بخلاف البيع ويبدأ بيمينه لانه اول التسليمين
 عليه فيكون اول اليمينين عليه ظهريه ويحكم بالتشديد اي يجعل
 مهر مثلها حكما لسقوط اعتبار التسمية بالتخالف فيقضي بقوله لو كان
 كمالته او اقل وقبولها لو كمالته او اكثر وبه لو بينهما اي بينهما خدعيه
 ويدعيه ولو اختلفا اي المجر والمستاجر في بدل الاجارة او في قدر
 المدة قبل الاستيفاء للمنفعة تخالفا وترا دا وبدا يمين المستاجر لو
 اختلفا في البدل والمجر لو في المدة وان برهنا فالبينة للمجر في البدل
 والمستاجر في المدة وبعده لا والقول للمستاجر لانه منكر للزيادة ولو
 اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة تخالفا وفسخ العقد
 في الباقي والقول في الماضي للمستاجر لان عقادها ساعة فساعة فكل جزء
 كعقد بخلاف البيع وان اختلف الزوجان ولو مملوكين او مكاتبين
 او صغيرين والصغير بجامع اذ مية مع مسلم قام النكاح اولا في بيت لهما
 او لاحدهما خزائن الاكل لان العبرة لليد لا للملك في متاع هو هنا ما كان
 في البيت ولو ذهبا او فضة فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه
 الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للآخر فالقول له لتعارض الظاهرين
 درر وغيرها والقول في الصالح لهما لانها وما في يدها في يده والقول لذي
 اليد بخلاف ما يختص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو لا استعمال
 ولو اقاما بينة يفضي بينتهما لانها خارجة خائنه والبيت للزوج الا ان
 يكون لها بينة بحجر وهذا الوحيين وان مات احدهما واختلف وارثه
 مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي ولو رقيقا وقال الشافعي
 وما لك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل
 لها وهي السبعة وعد في الخائنة تسعة اقوال ولو احدثا مملوكا ولو ماذونا

مطل اختلاف الزوجين في متاع البيت

مطل السبعة

او مكاتباً وقال الشافعي لها كالحرف فالقول للحرف في الحياة والحرف في الموت لان يد
الحرف اقوى ولا يد للميت اعتقت الامة او المكاتب او المدبرة واختارت نفسها
فما في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو
على ما وصفتنا في الطلاق بحر وفيه طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج
ولو رثته بعده لانها صارت اجنبية لا يد لها ولا ذكرنا ان المشكل للزوج في
الطلاق فكذا الوارثه اما الوماث وهي في العدة فالمشكل لها كانه لم يطلقها بديل
ارتها ولو اختلفا المجر والساجر في متاع البيت فالقول للمستاجر بيمينه
وليس للموخر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلفت اسكافي وعطار في آلات
الاسكاف والآلات العطارين وهي في ايديهما فهي بينهما بل انظر لما يصلح لكل منهما
وتماه في السراج رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه
بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار
فهو المعروف باليسار ولذا كنا نيس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول
الذي هي على عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلا
في سفينة بها دقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها واحدها يعرف
ببيع الدقيق والاخر يعرف بانه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيعه
والسفينة لمن يعرف انه ملاح عملا بالظاهر ولو فيها دابة واخر ممسك
واخر يجذب واخر عدها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثلاثا
ولا شيء للماد رجل يقول قطارا بل واخر راكب ان على الكل متاع الراكب
فكلها له والقايدي اجبره وان لا شيء عليها فللراكب ما هو راكبه والباقي
للقايدين بخلاف البقر والغنم وتماه في خزانه الاكل **فصل في**
دفع الدعاوى لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون قال ذواليد هذا الشيء
المدعى منقولا كان او عقارا او دعيه او اعارنيه او اجرينيه او رهننيه
زيد الغائب او غصبته منه من الغائب وبرهن عليه على ما ذكرنا والعين
قائمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشرط
محمد معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه
لا يحتج ذكره الزيلعي وفي الشربلاية عن خط العلامة المقدسي عن البرازيه
ان تقويل الائمة على قول محمد انتهى فليحفظ دفع خصومة المدعى للملك
المطلق لان يد هؤلاء ليست يد خصومة وقال ابو يوسف ان عرف ذو
اليدين لا يتدفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة
كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علماء كما بسط في الدرر والصور
خمس عيني وغيره **قلت** وفيه نظر اذا الحكم كذلك لوقال وكلني صاحبه
يحفظه او اسكنني فيها زيد الغائب او سرقة منه او انتزعت منه او
صل منه فوجدته بحرا وهي في يد مزارعة مزاريه فالصور احد عشر

حلف لا يعرف فلانا

قلت

قلت لكن الحق في البرازيه المزارعة بالاجارة او الوديعة قال فلا يزداد
على الخمس وقد حرره في شرح الملتقى وان كان هالك او قال الشهود او دعه
من لا يعرفه او اقر ذواليد بيد الخصومة كان قال ذواليد اشترينه او اتهمته
من الغائب او لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان قال المدعى غصبته
منى او قال سرقة منى وبناء للفعول للستر عليه فكانه قال سرقة منى بخلاف
غصب منى او غصبته منى فلان الغائب كما سيجي حيث تندفع وهل
تندفع بالمصدر الصحيح لا بنزايه وقال ذواليد في الدفع او دعيه فلان
وبرهن عليه لا تندفع في الكل لما قلنا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال
في مجلسه انه وديعة عندي او رهن من فلان تندفع مع البرهان على
ما ذكره لو برهن المدعى على مقالته الاولى يجعله خصما ويحكم عليه بسبق
افترار بمنع الدفع بنزايه وان قال المدعى اشتريته من فلان الغائب وقال
ذواليد او دعيه فلان ذلك اي بنفسه فلو بوكيله لم تندفع بلا بينة
دفعت لخصومة وان لم يبرهن لتوافقهما ان اصل الملك للغائب الا اذا
قال اشتريته ووكلي بقبضه وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يبرهن بالتسليم
ليلا يكون قضا على الغائب باقراره وهي عجيبه ثم اقتصار الدرر وغيرها
على دعوى الشرا فند اتفاق قلنا قال ولوا دعى انه له غصبته منه فلان
الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب او دعه عنده اندفعت
لتوافقهما ان اليد لذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة
لا تندفع بزعم ذي اليد ايداع ذلك الغائب استحسانا بنزايه وفي شرح
الوهبانية للشربلاية لو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعى الاجارة منه لم
يكن الثاني خصما الا اول على الصحيح ولا لدعى رهن او شرا اما المشتري فخصم
للكل **فروع** قال المدعى عليه لي دفع يمهل الى المجلس الثاني صفري للمدعى
تخليف مدع الايداع على البتات درر وله تخليف المدعى على العلم وتماه
في البرازيه وكل ينقل امته فبرهنت انه اعتقها قبل للدفع لا للعتق
ما لم يحضر الولي ابن ملك **باب** **دعوى الرجلين**
تقدم حجة خارج في ملك مطلق اي لم يذكر له سبب كما مر على حجة
ذو اليد وان وقت احدها فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت اخو وثمة
فيما لو قال في دعواه هذا العبد لي غاب عني منذ شهر وقال ذواليد
منذ سنة قضى للمدعى لان ما ذكره تان بخ غيبته لا ملك فلم يوجد
التاريخ من الطرفين فقضى بيينة الخارج وقال ابو يوسف يقضى
للمورخ ولو حاله الا نفراد وينبغي ان يفتى بقوله لانه اوفق والظهر كذا
في جامع الفضولين واقره المص ولو برهن خارجان على شيء قضى به لهما
فان برهننا في دعوى نكاح سقطا لتعذر الجمع لوحية ولويته قضى به

مسئلة عجيبه

بينهما وعلى كل نصف المهر ويران ميراث زوج واحد ولو لم يثبت
 النسب منها وتامه في الخلاصة وهي لمن صدقته اذا لم تكن في يد من
 كذبت ولم يكن دخل من كذبت بها هذا اذا لم يورخا فالسابق احق بها
 فلو اخرج احدهما فهي لمن صدقته او لذي اليد بزازية **قلت** وعلى
 ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ احدهما ولم ارجع منه على هذا فاقابل
 وان اقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهن الآخر قضى له ولو برهن احدهما
 وقضى له ثم برهن الآخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه لان البرهان
 مع التاريخ اقوى منه بدونه كما لم يقض ببرهان خارج على ذي
 يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه اي ان نكاحه اسبق وان ذكر اسبب
 الملك بان برهنه على شراشي مزدي يد فلكل نصفه بنصف الثمن
 ان شا او تركه انما خير لتفريق الصفقة عليه وان ترك احدهما
 بعد ما قضى لهما لم ياخذ الاخر كله لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله
 وهو اي ما ادعى شرايه للسابق تاريخا ان ارخا فيرد البايع ما قبضه
 من الاخر اليه سراج وهو لذي اليد ان لم يورخا او ارج احدهما او
 استوى تاريخهما وهو لذي وقت ان وقت احدهما فقط والحال
 انه لا يدل لهما وان لم يوقتا فقد مر ان لكل نصفه بنصف والشرا احق
 من هبة وصدقة ورهن ولو مع قبض وهذا ان لم يورخا فلو ارجا واخذ
 الملك فالاسبق احق لقوته ولو ارجت احدهما فقط فالورخا ولي ولو
 اختلف الملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما
 يقسم كالدار والاصح ان الكل لدعي الشرا لان الاستحقاق من قبيل الشيوع
 المقارن لا الطاري هبة الدرر والشرا والمهر سوا فينصف وترجع هي
 بنصف القيمة وهو بنصف الثمن او يفسخ لما مر هذا اذا لم يورخا او
 ارجا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما كان احق قيد بالشرا
 لان النكاح احق من هبة او رهن او صدقة عمادية والمراد من النكاح المهر
 كما حوره في البحر مغلطا للجامع نعم يستوى النكاح والشرا لو تنازعا في
 الامة من رجل واحد ولا مرجح فتكون ملكا له منكوحة للآخر فتدبر ورهن
 مع قبض احق من هبة بلا عوض معه استخانا ولو به فهي احق لانها
 بيع انتهى والبيع لو بوجه اقوى من الرهن ولو العين معهما استويا
 ما لم يورخا واحدهما اسبق وان جرهن خارجان على ملك مورخ او شرا
 مورخ من واحد غير ذي يد او برهن خارج على ملك مورخ وذو يد
 على ملك مورخ اقدم فالسابق احق وان برهنه على شرا متفق تاريخهما
 او مختلف عيني دكل يدعي الشرا من رجل آخر او وقت احدهما فقط استويا
 ان تعدد البايع وان اتحد فذ الوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده

ما يفيد ملك بايعة ان لم يكن المبيع في يد البايع ولو شهدوا بيده فقولان
 بزازية فان برهن خارج على الملك وذو اليد على الشرا منه او برهن
 على سبب ملك لا يتكرركا لتنازع وما في معناه كسج لا يعاد وغزل قطن
 وحلب لبن وجز صوف ونحوها ولو عند بايعة درر فذو اليد احق من
 الخارج اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او ودعة او اجارة
 ونحوها في رواية درر او كان سبيبا يتكرركبنا وغرس ونسج خز وزرع
 بر ونحوه واشكل على اهل الحجة فهو الخارج لانه الاصل وانما عدلنا
 عنه بحديث التنازع وان برهن كل من الخارجين او ذوى الايدي او
 الخارج وذو اليد عيني على الشرا من الآخر بلا وقت سقطا وترك
 المال المدعي به في يد من معه وقال محمد يقضى للخارج قلنا الاقدام
 على الشرا اقرار منه بالملك له ولو اثبتنا قبضاتها نزلنا اتفاقا درر
 ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل
 لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلو اقام احد المدعين شاهدين
 والاخر اربعة فهما سوا في ذلك وكذا لا ترجيح بزيادة العدالة
 لان الاعتبار اصل العدالة اذ لا احد للاعدلية دار في يد اخر ادعى رجل
 نصفها واخر كلها وبرهننا فللاول ربعها والباقي للآخر بطريق
 المنازعة وهو ان النصف سالم لمدعي الكل بلا منازعة ثم استوف
 منازعتها في النصف الآخر فينصف وقال الثالث له والباقي للثاني
 بطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول
 الى ثلاثة واعلم ان انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا
 وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحاباة ودراهم من سلة وسعاية
 وجناية رقيق وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولين
 وبطريق المنازعة عنده والعول عندها وهو ثلاث مسائل مسئلة
 الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه ولاخر بنصف ذلك
 وبطريق العول عنده والمنازعة عندها وهو خمس كما يسطه الزيلعي
 والعيني وتامة في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في
 عين او ذمة شايعا فغولية او مميزا او لاحدهما شايعا ولاخر في الكل
 فمنازعة وعندها متى ثبتت معا على الشيوع فعولية والا فمنازعة فليحفظ
 ولو الدار في ايديهما فهي للثاني نصف الا بالقضاء ونصف به لانه خارج
 ولو في يد ثلاثة وادعى احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا
 قسمت عنده بالمنازعة وعندها بالعول وبيان في الكافي ولو برهنوا على
 تنازع دابة في يدهما او احدهما او غيرهما وارخا قضى لمن وافق سنها تاريخه
 بشهادة الظاهر فلو لم يورخا قضى بها لذي اليد ولهما ان ايديهما او

طه
 ذواليد احق الا

طه
 الترجيح عندنا بقوله الدليل

في يد ثالث ان لم يوافقها بان خالف او اشكل فلها ان كانت في ايديهما
او كانا خارجين فان في يد احدهما قضى بهاله هو الاصح قلت وهذا اولي مما
وقع في الكثر والدرر والملتقى فتبصر برهن احد الخارجين على الغصب
من زيد والآخر على الوديعة منه استويا لانها بالجد نصير غصبا
الناس احرار بلا بيان الا في اربع الشهادة والحدود والقصاص والقتل
كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل وعبرة الاشياء والدية وحينئذ
فلو ادعى على مجهول الحال احرام لا انه عبده فانكر وقال انا حر الاصل فالقول
له لتسكه بالاصل واللابس للثوب احق من اخذ الكم والراكب احق من
اخذ اللجام ومن في السرج من رديفه وذو حملها ممن علق كوزه بها لانه
اكثر تصرفا والجالس على البساط والتعلق به سواء كجالس به وراكبي سرج
لكن معه ثوب وطرفه مع آخر الهدية اي طرفه الغير منسوجة لانها
ليست بثوب بخلاف جالس دار تنازعا فيها حيث لا يقضى لهما الاحتمال
انها في يد غيرهما وهنا علم انه ليس في يد غيرهما عيني الحابط لمن جزعه
عليه او متصل به اتصال تربية بان تتداخل انصاف لبناته في لبنات الآخر
ولو من خشب فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لدالته على انها بنيان
معا ولذا سمي بذلك لانه حينئذ يبنى مربعا لا المن له اتصال ملازمة او غيب
وادخال او هو اوى لقص وطبق يوضع على الجذوع بل يكون بين الجارين
لو تنازعا ولا يختص به صاحب الهراوى بل صاحب الجذوع الواحد احق منه
خاتمه ولولا احدهما جذوع وللآخر اتصال فلذى الاتصال وللآخر حق الوضع
وقيل لذى الجذوع ملتقى وتامه في العيني وغيره واما حق المطالبة برقع
جذوع تعديا فلا يسقط بآراء واصح وعفو وبيع واجارة اشباه من
احكام الساقط لا يعود فيلحفظ وذو بيت من دار فيها بيوت كثيرة كذا
بيوت منها في حق ساحتها فهي بينهما نصفين كالطريق بخلاف الشرب
اذا تنازعا فيه فانه يقدر بالارض بقدر سقيها برهنها اي الخارجان
على يد لكل منهما في ارض قضى بيدهما فتتصف ولو برهنها عليه اي على
اليدهما او كان تصرف فيها بان لبن او بني قضى بيده لوجود تفرقة
ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العيني كان ملكه تقبل الا انما
ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل ذكر صبي يعبر عن نفسه
اي يعقل ما يقول قال انا حر فالقول له لانه في يد نفسه كالبالغ فان قال
انا عبده فلان لغير ذي اليد قضى به لذى اليد لكن لا يعبر لاقراره بعدم يده
فلو كبر وادعى اكرية تسمع مع البرهان لماقرر ان التناقض في دعوى
الحرية لا يمنع صحة الدعوى باب **دعوى النسب**
الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملك

المدعى ودعوة تخيير وهو بخلافه والاول اقوى لسبقه واستناده لوقت
العلوق واقتصار دعوة التخيير على الحال ويستصح مبيعة ولدت لا قبل
من ستة اشهر مذبيعت فادعاه البايع ثبت نسبه منه استحسانا العلوق
في ملكه ومبنى النسب على الحقا فيعفى فيه التناقض واذا صحت استندت
فصادرت ام ولده فيفسخ البيع ويرد الثمن ولكن ان ادعاه المشتري
قبله ثبت نسبه منه لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه
تكلم واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه معها اي مع ادعاه البايع او بعد
الا ان دعوة تخيير والبايع استيلاء فكان اقوى كما مر وكذا يثبت
من البايع لو ادعاه بعد موت الام بخلاف موت الولد لفوات الاصل
ويأخذه البايع بعد موت امه ويستريح المشتري كل الثمن وقال لا حصته
واعتاقتها اي اعتاق المشتري الام والولد كونهما في الحكم والتدبير كالاعتاق
لانها ايضا لا يحتمل الابطال ويرد حصته اتفاقا ملتقى وغيره وكذا حصتها
ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما في القهستان والبرهان ونقله
في الدرر والمنح عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المبسوط وعبرة المواهب
وان ادعاه بعد عتقها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن والتقياب بر حصته
وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق انتهى فيلحفظ ولو ولدت
الامة المذكورة لاكثر من حولين من وقت البيع وصدق المشتري ثبت النسب
بتصديقه وهي ام ولده على المعنى اللغوي كما حاشا لامره على الصلاح
بقيل لو ولدت فيما بين الاقل والاكثر ان صدقة فحكمة كالاول الاحتمال العلوق
قبل بيعه والا لا ملتقى ولو تنازعا فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند
الثاني خلافا للثالث شربلا ليه وشرح الجمع وفيه لو ولدت عند المشتري ولين
احدهما لدون ستة اشهر والآخر لاكثر ثم ادعى البايع الاول ثبت نسبهما
بلا تصديق المشتري باع من ولد عنده وادعاه بعد بيع مشتر به ثبت
نسبه لكون العلوق في ملكه ورد بيعه لان البيع يحتمل النقص وكذا الحكم
لو كاتب الولد او رهنه او آجره او كاتب الام او رهنه او آجرها او زوجها
ثم ادعاه فيثبت نسبه وترد هذه التصرفات بخلاف الاعتاق كما مر
باع احد التومين المولودين يعني علقا وولدا عنده واعتقه المشتري
ثم ادعى البايع الولد الاخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري بامر فوجه
وهو حرية الاصل لانها علقا في ملكه حتى لو اشتراها حبل لم يبطل عتقه
لانها دعوة تخيير فيقتصر عيني وغيره وجزم به المصنف ثم قال وحيلة
اسقاط دعوة البايع ان يقر البايع ان ابن عبده فلان فلا تصح دعواه
ابدا محتملي وقد افاده بقوله قال عمر ولصبي معه او مع غيره عيني
هو ابن زيد الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابني ابدا وان وصليته محمد

زيد بنوته خلا فإلها لان النسب لا يحتمل النقض بعد ثبوته حتى لو
 صدق بعد تكذيبه صح ولذا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني
 ثم كمال لا يصح فيه لانه بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفي فلا حاجة الى الاقرار به
 ثانيا ولا سهو في عبارة العامري كازعمه من لا خسر وكما افاده الشربلالي وهذا
 اذا صدق الابن اما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقا اقرار
 الاب ولو انكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل واما الاقرار بانه اخوه
 فلا يقبل لانه اقرار على الغير **فرع** لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه
 وبين جهة الارث صح اذا التناقض في النسب عفو ولو ادعى بنوة العم
 لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه اقراني انه تقبل لثبوت النسب
 باقراره ولا تسمع الاعلى خضم هو وارث او دايين او مديون او موصى له
 ولو احضر رجلا يدعى عليه حقا لابييه وهو مقر به او لافله اثبات
 نسبه بالبينة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى ارثا عن
 ابيه فلو اقر به امر بالدفع اليه ولا يكون قضا على الاب حتى لو جاء حيا
 ياخذ من الدافع والدافع على الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت
 ابيك وانكر وارثه ولا يمين والصحيح تخليفه على العلم بانه ابن فلان وانه
 مات ثم يكلف الابن للبينة بذلك وتامه في جامع الفصولين من الفصل
 السابع والعشرين ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي
 وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر لنيله الحرية حاله الاسلام مالا
 لكن جزم ابن الكال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة
 فليحفظ قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني
 من غيره فزعمتا ان ادعيا معا والافقيه تفصيل ابن كمال وهذا لو عبر
 معبر والابان كان معبر فزعم صدقه لان قيام ايديهما وفراشهما فييد
 انه منهما ولو ولدت امه اشتراها فاستحق غرم الاب قيمة الولد يوم
 الخصومة لانه يوم المنع وهو حر لانه مغرور والمغرور من يطاء امرأة
 معتمدا على ملك يمين او نكاح فتلذ منه ثم تستحق فلذا قال وكذا الحكم
 لو ملكها بسبب اخراى سبب كان عيني كالموت وتزوجها على انها حرة
 فولدت له ثم استحق غرم قيمة ولده فان مات الولد قبل الخصومة فلا
 شئ على ابيه لعدم المنع كما مر وادته له لانه حر الاصل في حقه فيرثه فان
 قتله ابوه او غيره وقبض الاب من ديتة قدر قيمته غرم الاب قيمته للمشتري
 كالوكان حيا ولو لم يقبض شيئا لاشئ عليه وان قبض اقل لزمه بقدر
 عيني ورجع بها اي بالقيمة في صورتين كما يرجع بتمتلكها ولو هالكه
 على بايعها وكذا لو استولدها المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول
 على البايع الاول بالثمن فقط كما في المواهب وغيرها لا بعقرها الذي

مطل
 ولد المغرور

أخذ

أخذ منه المستحق للزومه باستيفاء مانعها كما مر في بابي المراجعة والاستحقاق
 مع مسایل التناقض وغالبها مر في متفرقات القضاء ويحكي في الاقرار
فروع التناقض في موضع الخفا عفو ولا تسمع الدعوى على غنم ميت
 الا اذا هب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه زائدا لا يجوز
 المدعى عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى العيب ليرهن فيتمكن من الرد
 وفي الوصي اذا علم بالدين لا تخليف مع البرهان الا في ثلاث دعوى دين على
 ميت واستحقاق مبيع ودعوى ابق الاقرار لا يجامع البينة الا في اربع وكالت
 ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشق ودعوى الابق لا
 تخليف على حق مجهول الا في ست اذا اتم القاضى وصى يتيم ومتولى وقف
 وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا يحلف المدعى
 اذا حلف المدعى عليه الا في سبعة في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها
 اشباه **قلت** وهي ما لو قال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال
 الغاصب لم ادر ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمينه والزم بيمينه فلو لم
 يبين يحلف على الزيادة ثم يحلف المغصوب منه ايضا ان قيمته مائة
 ولو ظهر خير الغاصب بين اخذه او قيمته انتهى فليحفظ والله اعلم
كتاب الاقرار مناسبتة ان المدعى عليه اما منكر
 او مقر وهو اقرب لغلبة الصدق هو لغة الاثبات يقال قر الشئ اذا
 ثبت وشرعا اخبار بحق عليه للغير من وجه انشا من وجه قيد بعليه
 لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار ثم فرع على كل من الشين فقات
 فالوجه الاول وهو الاخبار صح اقراره بما لملوك للغير ومتى اقر بملك
 الغير يلزمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه برهنة من الزمان لنفاذه على
 نفسه ولو كان انشا لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشباه اقر بحرية
 عبد ثم شراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شراها ورثها
 صادت وقفا مواخذه له بزعمة ولا يصح اقراره بطلاق وعناق مكرها
 ولو كان انشا الصح لعدم الخلف وصح اقراره لما دون بعين في يده والمسلم
 بحمر ونصف داره مشاعا والمرأة بالزوجة من غير شهود ولو كان انشا
 لما صح ولا تسمع دعواه عليه بانه قر له بشئ معين بنا على الاقرار له بذلك
 به يفتي لانه اخبار يحتمل الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يحل له لان الاقرار ليس سببا
 للملك نعم لو سلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو الاوجه بآز به الا ان يقول
 في دعواه هو ملكي واقر لي به او يقول لي عليه كذا وهكذا اقر به فتسمع اجماعا
 لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر الاقرار هل يحلف الفتوى انه
 لا يحلف على الاقرار بل على المال وما دعوى الاقرار في الدفع فتسمع عند العانة
 وللوجه الثاني وهو الانشا لورد المقر له اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا

مطل
 لا تخليف مع البرهان

مطل
 سيلة غريبة

لو انكر اقراره فلا يمين

لصح واما بعد القول فلا يرد بالرد ولو اعاد المقر اقراره فصدقة لزمه لان
اقرار آخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بينة قال البدوي
والاشبه بقوله واعقده ابن الشحنة واقوه الشربلالي والملك الثابت به
بالاقرار لا يظهر في حق الزوايد المستهلكة فلا يملكها المقر ولو اجاز الملكها
اقراره مكلف يقظان طامعا او عبدا او صبي او معتوه ما دونهم ان اقر وا
بتجارة كاترار محجور بحد وثود والا فبعد عتقه ونأيم ومغنى كجنون
وسمى السكان ومن ملكه بحق معلوم او مجهول صح لان جهالة المقر به
لا تضر الا اذا بين سببا تضر الجهالة كبيع واجارة واما جهالة المقر
كقوله لك على احدنا الف درهم لجهالة المقر عليه الا اذا جمع بين نفسه
وعبده فيصح وكذا تضر جهالة المقر له ان فحشت كل واحد من الناس على
كذا والا فلا احد هذين على كذا فيصح ولا يجوز على البيان لجهالة
المدعى بحج ونقله في الدرر لكن باختصار نخل كما بينه غزني زاده ولزمه
بيان ما جهل كشيء وحق بذي قيمة كغسل وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة حنطة
وجلد بيته وصبي حر لانه رجوع فلا يصح والقول المقر مع حلفه لانه
المتكران ادعى المقر له اكثر منه ولا يثبت ولا يصدق في اقل من درهم في على
مال ومن النصاب اي نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقر فقيرا
فنصاب السرفة وصح في مال عظيم لو بينة من الذهب والفضة ومن خمس وخمسين
من الابل لانها ادنى نصاب يؤخذ من جنسه ومن قدر النصاب قيمة 2
غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصاب في اموال عظام ولو فسر بغير مال الزكاة
اعتبر قيمتها كما سرت ودرهم ثلاثة وفي دراهم اودناير او ثياب كثيرة
عشرة لانها نهاية اسم الجمع وكذا درهم درهم على المعتمد ولو خفضه لزمه مائة
وفي دراهم اود درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد الا بحجة زليعي وكذا اذا
درهما احد عشر وكذا وكذا احد وعشرون لان نظيره بالواو واحد وعشرون
ولو ثلث بلا واو فاحد عشر اذا نظيره فحمل على التكرار ومعها غاية واحد
وعشرون وان ربع مع الواو زيد ألف ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو سدس
زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابداء ولو قال
له على الف او له قبلي فهو اقرار بددين لان على للايجاب وقبلي للضمان غالبا
وصدق ان وصل به وهو دية لانه يحتمل مجازا وان فصل لا يصدق
لتقرره بالسكوت عندي او معي او في بيتي او ليسى او صندوقي اقرار بالامانة
عملا بالعرف جميع مالى او ما ملكه له اوله من مالى او من دراهمي كذا فهو هبة لا اقرار
ولو عبر بغير مالى او في دراهمي كان اقرارا بالشركة فلا بد لصحة الهبة من التسليم
بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة ولا يرد مالا
في بيتي لانها اضافة نسبة لا ملك ولا الارض التي حدودها كذا الطفلي فلان

فانه

فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتل القسمة فيشترط
قبضه مفرزا للاضافة تقديره بدليل قول المص اقرار آخر يعين ولم يصفه
لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او عليك ان يفي الثاني
في راعى فيه شرائط التملك فراجعه قال لي عليك الف فقال اتزنه او تنقده
او اجلني به او قضيتك اياه او براتني منه او تصدقت به على او وهبته
لي او احلتك به على زيد ونحو ذلك فهو اقرار له بها رجوع الضم اليها في
كل ذلك عزمى زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان
كان وشهد الشهود بذلك لم يلزم شيء اما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق
وبلا ضمير مثل اتزني الى اخره وكذا تنحاسب او ما استقرضت من احد سواك
او غيرك او قبلك او بعدك لا يكون اقرارا لعدم انفرافه الى المذكور
فكان كلاما مبتدئا والاصل ان كلما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما
يصلح للابتداء لا للبنا او يصلح لهما يجعل ابتداء ليل يلزمه المال بالشك
اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلو غير مستقل لقوله نعم كانت
اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطيتي ثوب عبدي هذا او افتح لي باب داري
هذه او جصص لي داري هذه واسرح دابتي هذه واعطيتي سرجها او
لجأها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والذابة كما في قال ليس لي
عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا وقيل نعم لان الاقرار
يجعل على العرف لا على دقائق العربية كذا في الجوهرة والفرق ان بلى جواب
الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم جوابه بالنفي والايام بالراس من الناطق
ليس باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع وشكاح واجارة وهبة بخلاف
افتنا ونسب واسلام وكفر وامان كافر واسارة محرم لصيد والسبح براسه
في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا واثار بثلاث اشارة الاشياء
ويند اليمين كحلفه لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره ولا يدل عليه واثار
حنث عمادية فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليحفظ وان اقر
بدين مؤجل وادعى المقر له حلو لزمه الدين حالا وعند الشافعي مؤجلا
بيمينه كاتراره بعبد في يده انه لرجل وانه استاجر منه فلا يصدق
في تاجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة وجنبه يتخلف المقر له منها بخلاف
ما لو اقر بالدرهم السود فكذبه في صفته حيث يلزمه ما اقر به فقط لان
السود نوع والاجل عارض لشبوته بالشرط والقول المقر في النوع والمنكر
في العوارض كاترار الكفيل بددين مؤجل فان القول له في الاجل لشبوته
في كفالة المؤجل بلا شرط وشرأوه امة متنتقة اقرار بالملك للبايع كثوب
في جراب وكذا الاستيلاء والايديع والاستيداع وقبول الوديعة بحسب
والاعارة والاستيلاء والاستيلاء ولو من وكيل فكل ذلك اقرار عليك

ط
اشارة الناطق بالهبة

ط
القول للمقضي

ط
ما يكون اقرارا بالملك

ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقص بخلاف
 ابرأيه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بهما لعدم التناقص ذكره في الدرر
 قبيل الاقرار وصحة في الجامع خلافا لتصحيح الوهبانية ووافق شارحها
 الشرنبلالي بانه ان قال بعني هذا كان اقرارا وان قال اتبيع هذا
 لا يؤيده مسيلة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار لعدم
 ملكه وله على مائة ودرهم كلها داهم وكذا الكليل والموزون استخانا
 وفي مائة وثوب ومائة وثوبان يفسر المائة لانها بهيمة وفي مائة وثلاثة
 اثواب كلها ثياب خلافا للشافعي قلنا الاثواب لم تذكر بحرف العطف
 فانصرف التفسير اليهما الاستواء في الحاجة اليه والاقرار بدانية في اصطبل
 نلزمه الدابة فقط فلا يصلح ظر فان امكن نقله لزماه والا
 لزم المظروف فقط خلافا للمجد وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم
 في درهم درر **قلت** ومفاده انه لو قال دابة في خيمة لزماه ولو قال
 ثوب في درهم لزماه الثوب ولم اراه فليجروا بخاتم تلزمه حلقة وقصده
 جميعا وسيف خفته وحمايله ونصله ونجمله بخاتم بيت مزين يستور
 وسر العبدان والكسوة وبتمر في قوصرة او بطعام في جوالق او في سفينة
 او ثوب في سندبل او في ثوب يلزمه الظرف كالمظروف لما قدرناه ومن
 قوصرة مثلا لا تلزمه القوصرة ونحوها كثوب في عشرة وطعام في بيت
 فيلزم الظرف فقط لما مر اذا العشرة لا تكون ظرفا لواحد عادة وخمسة في خمسة
 وعني معنى على او الضرب خمسة لما مر لزومه زفر خمسة وعشرين وعشرة
 ان عني مع كما مر في الطلاق ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة
 تسعة لدخول الغاية الاولى ضرورة اذا وجود لما فوق الواحد بدونه
 بخلاف الثانية وما بين الحايطين فلذا قال وفي له كرحنطة الى كرشعير
 لزماه جميعا لا يقتضي لانه الغاية الثانية ولو قال له على عشرة دراهم
 الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير عندا في حنيفة لما مر نهاية
 وفي له من دارى ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط له ما بينهما فقط
 لما مر وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجوده وقته اي وقت الاقرار باق تلد
 لدون نصف حول لو من فوجة اولدون حولين لو معتدة لثبوت نسبه ولو الحمل
 غير ادعى ويقدر بادنى مدة يتصور ذلك عندا هل الحجرة زيلعي لكن في الجورة
 اقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر واقلها البقية الدواب ستة اشهر وصح له ان
 بين سيبا صالحا يتصور الحمل كاذب والوصية كقوله مات ابوه فورثه او
 اوصى لده فلان فيجوز والا لا كما ياتي فان ولدته حيا لاقل من نصف حول
 مذاقر قاله ما اقر وان ولدت حيين فلمها نصفين ولو احدهما ذكرا والاخر
 انثى فلكذلك في الوصية بخلاف الميراث وان ولدت ميتا فيرد لورثة ذلك

قوله بعني اقرار

المقرض

الموصي

الموصي والورث لعدم اهلية الخيين وان فسره بما لا يتصور كهبة او بيع
 او اقرار او ابرام الاقرار يبين سيبا صالحا وحمل محمد الميراث على السبب الصالح
 وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر سيبا
 غير صالح منه حقيقة كالاقرار او ثمن مبيع لان هذا المقر محل لثبوت
 الدين للصغير في الجملة اشباه اقرار بشئ على انه بالخيار ثلاثة ايام
 لزومه بلا خيار لان الاقرار بخيار فلا يقبل الخيار وان وصليته صدقة
 المقر له في الخيار لم يعتبر تصديقه الا اذا اقر بعقد بيع وقع بالخيار له
 فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال الا ان يكذب المقر له
 فلا يصح لانه منكر والقول له كاقرا به بدين بسبب كفاية على انه بالخيار
 في مدة ولو المدة طويلة او قصيرة فانه يصح اذا صدقه لان الكفاية عقد
 ايضا بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار فيلزم الامر بكتابة الاقرار
 اقرار حكما فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان فلو قال للصكاك اكتب
 خط اقرارى بالف على او اكتب بيع دارى او طلاق امرأتى صح ككتاب لم يكتب
 وحل للصكاك ان يشهد الا في حدود وقود خائنه وقدمنا في الشهادات عدم
 اعتبار مشابهة الخطين احدا الورثة اقر بالدين المدعى به على مورثه
 وحجده الباقيون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به برهان مشرح
 بجمع وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعا للفرر ولو شهد هذا المقرض
 آخر ان الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه
 بمجرد اقراره بل بقضا القاضى عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر
 اشهد على الف في مجلس واشهد رجلين آخرين في مجلس آخر بلا بيان السبب
 لزم المالا ان كان كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو اتخذ السبب والشهود
 او اشهد على صك واحد او اقر عند الشهود ثم عند القاضي او بعكسه ابنه
 والاصل ان العرف او المنكر اذا اعيد معرفا كان الثاني عين الاول
 او منكر افعير ولو نسي الشهود في موطن او موطنين فهما مالان ما لم
 يعلم اتخاذه وقيل واحد وتامة في الخائنة اقر ثم ادعى المقر انه كاذب في
 الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يقضي
 درر وكذا الحكم بحري لو ادعى وارث المقر فيحلف وان كانت الدعوى على
 ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعالم انا لانعلم انه كان كاذبا صدر شرعيه
باب الاستثنا وما في معناه في كونه مغيرا كالشرط
 ونحوه هو عندنا تكلم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل من مجموع الترتيب
 ونفى باعتبار الاجزاء فالقاييل له على عشرة الاثلاثة له عبارتان مطولة
 وهي ما ذكرنا مختصرة وهي ان يقول ابتداءه على سبعة وهذا يعني قولهم
 تكلم بالباقي بعد الثنيا اي بعد الاستثنا وشرط فيه الاتصال بالمستثنى

طحا
الامر بكفاية الاقرار
اقرار

طحا
اقرار واحد الورثة

طحا
لا يحل الدين

طحا
العرف والمنكر

طحا
اقر ثم ادعى انه كاذب

منه الا ضرورة كنفس او معال او اخذ ثم به يفتى والذبا بينهما لا يضرب
لانه للتنبيه والتاكيد كقوله لك على الف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف
لك الف فاشهد والا كذا وخوفا بعد فاصلا لان الشاهد يكون بعد
تمام الاقرار فلم يصح الاستثنا فن استثنا بعض ما اقرب به صح استثنا
ولو الاكثر عند الاكثر ولزمه الباقي ولو مما لا يقسم كهذا العبد لفلان الاثلث
او ثلثيه صح على المذهب والاستثنا المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع
كوصية لان استثنا الكل ليس برجوع بل هو استثنا فاسد هو الصحيح
جوهره وهذا ان كان الاستثنا بعين لفظ الصدر ومساويه كما ياتي وان
بغيرهما كعبيدي احرارا لا هؤلاء او الاسالما وغانما ورأشدا ومثله نساء
طوائق الا هؤلاء او الاذنب وعمرة وهند وهم الكل صح الاستثنا وكذا
ثلث مالي لزيد الا الف والثلث الف صح فلا يستحق شيئا اذ الشرط ايهام البقا
لاحقيقة حتى لو طلقها ستا الا اربعا صح ووقع ثنتان كما صح استثنا الكلي
والوزني والمعدود الذي لا يتفاوت احاده كالفلوس والجوز من الدراهم
والدنانير ويكون المستثنى القيمة استحسانا في الذمة فكانت كالتمني وان
استغرقت القيمة جميع ما اقرب به لاستغراقه بغير المساوي بخلاف له على
دينار الامائة درهم لاستغراقه بالمساوي فيبطل لانه استثنا الكل بجزء لكن
في الجوهرة وغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه
شي فيجوز واذا استثنى عددين بينهما حرق الشك كان الاقل مخرجا نحو
له على الف درهم الامائة درهم او خمسين درهما فيلزمه شعاية وخمسون
على الاصح بجزء واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم
الاشياء او الا قليلا او الا بعضا لزمه احد وخمسون لوقوع الشك في المخرج
فيحكم بخروج الاقل ولو وصل اقراره بان شاء الله او فلان او علقه بشرط
على حظر لا بكاين كان مت فانه ينجز بطل اقراره بقى لو ادعى المشية هل
يصدق لم اراه وقدمنا في الطلاق ان المعتمد لا فيمكن الاقرار كذلك لتعلق
حق العبد قاله المص وصح استثنا البيت من الدار لا استثنا البناء منها لرجوعه
تبعها فكان وصفا واستثنا الوصف لا يجوز وان قال بناؤها وعرضتها
لك فكما قال لان العرصه هي البقعة لا البناء حتى لو قال وارضاها لك كان له
البناء ايضا لدخوله تبعها الا اذا قال بناؤها والزيد والارض لعم وفكما قال
واستثنا فض الحاتم وتخله البستان وطوق الحادية كالتبنا فيما ستر
وان قال مكلف وعلى الف من ثمن عبدا ما قبضته الجملة صفة عبدا وقوله
موصولا باقرار حال منها ذكره في الحاوي فيلحفظ وعينه اي عين العبد
وهو زيد المقر له فان سلمه الى المقر لزمه الف والا لا عملا بالصفة وان لم
يعين العبد لزمه الف مطلقا وصل ام فصل وقوله في قبضته لغو لانه

رجوع

رجوع كقوله من ثمن خمر او خنزير او مال قمار او حرام مائة او درهم
فيلزمه مطلقا وان وصل لانه رجوع الا اذا صدقه لواقام بينة فلا
يلزمه ولو قال له على الف درهم حرام او رباهي لزمه مطلقا وصل
او فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا او باطلا لزمه ان كذبه
المقر له والا بان صدقه لا يلزمه والاقرار بالبيع تلجئة هي ان يلجئك
الى ان تاتي امر باطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التفسير ان كذبه
لزم البيع والا لا ولو قال له على الف درهم زيف ولم يذكر السبب فهي
كما لو قال على الاصح بجزء ولو قال له على الف من ثمن متاع او قرض
وهي زيف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من عصب
او ودعة الا انها زيف او بنهرجة صدق مطلقا وصل ام فصل
وان قال ستوقه او رصا من فان وصل صدق وان فصل لانها درهم
مجازا وصدق بيمينه في عصبته او اودعني ثوبا اذا جاء بعيب ولا بينة
وصدق في له على الف ولو من ثمن متاع مثلا الا انه ينقص كذا اي الدرهم
وزن خمسة او وزن سبعة متصلا وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة
استثنا القدر لا الوصف كالزياقة ولو قال لآخر اخذت منك الف
ودبعة فهلك في يدي وقال الآخر بل اخذتها مني غضبا مني المقر
لاقراره بالاخذ وهو سبب الضمان وفي قوله انت اعطيتنيه ودبعة
وقال الآخر بل غضبتني لا يضمن بل القول له لانكاره الضمان وفي
هذا كان ودبعة او قرضا في عندك فاخذته منك فقال المقر له بل
هو لي اخذه المقر له لوقايما والا فقيمته لاقراره باليد له ثم بالاخذ منه
وهو سبب الضمان وصدق من قال اجرت فلانا فرسى هذه او ثوبي
هذا فركبه او لبسه او اعرقه ثوبي او اسكنته بيتي ورده او خاط
فلان ثوبي هذا بكذا فقبضته منه وقال فلان بل ذك لي فالقول
للمقر استحسانا لان اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الودعة هذا الف ودبعة
فلان لابل ودبعة فلان فالالف الاول وعلى المقر الف مثله للثاني بخلاف
هي لفلان لابل فلان بلا ذكر ايداع حيث لا تجب عليه للثاني شي لانه لم
يقرب بايداعه وهذا ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه ايضا
كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة لابل فلانا
لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي الاول وعليه للثاني
مثلا ولو كان المقر له واحدا يلزمه اكثرهما قدرا وافضلها وصفا نحوه
الف درهم لابل الفان او الف درهم جيا دلا بل زيف او عكسه ولو قال الدين
الذي لي على فلان لفلان او الودعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له
وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له بري خلاصه لكنه مخالف للمقرر

الاقرار بالبيع تلجئة

انسان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم واذا قال في الحايي القدسي
ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمي في كتاب الدين عارية صح وان لم
يقبل لم يصح قال اللص وهو المذكور في عامة المعبرات خلافا للخلاصة فتأمل
عند الفتوى **باب اقرار المريض** يعني مرض الموت
وحده مرة طلاق المريض وسجى في الوصايا اقراره بدين لاجنبى فاذا
من كل ماله باثر عمر ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيستفيد
بالتلك ذكره المصنف في مصنفه فيلحفظ واخر الارث عنه ودين الصحة
مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف ببينة او بمعاينة قاض قدم
على ما هو اقرب به في مرضه موته ولو المقربه وديعة وعند الشافعي الكل سواء
والسبب المعروف ما ليس يتبع كسكاح شاهد به المثل اما الزيادة
في الحلة وان جاز النكاح غنايه وبيع مشاهد واتلاف كذلك اي شاهد
والمريض ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو كان ذلك
اعطا مهر وايضا اجرة فلا يسلم لها الا في حصيلتين اذا قضى ما
استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى منه لو بمثل القيمة كما في البرهان
وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان لا باقراره للثمة بخلاف اعطاء
المهر ونحوه وما اذا لم يود حتى مات فان البايع اسوة للغرماء في الثمن
اذا لم تكن العين المبيعة في يده اي يد البايع فان كانت كان اولى واذا
اقر المريض بدين ثم اقر بدين خاصا وصل او فصل للاستواء ولو اقر
بدين ثم بوديعة خاصا وبكسوة الوديعة اولى وابراوه مديونه وهو
مديون غير جائز اي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز
مطلقا سواء كان المريض مديونا او لا للثمة وحيلة صحت ان يقول لا
حق لي عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء يشمل الوارث
وغیره صحيح فضا لا ديانة فترتفع به مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة حاوي
الا المهر فلا يصح على الصحيح بزاريه اي لظهور انه عليه غالبا بخلاف اقرار
البنت في مرضها بان الشيء الفلاني ملك ابى او امى لاحق لي فيه او انه كان
عندي عارية فانه يصح ولا تسمع دعوى زوجها فيه كما بسطه في الاشباه
قائلا فاغتنم هذا التحريم فانه من مفردات كتابي وان اقر المريض لوارثه
بمفرده او مع اجنبى بعين او دين بطل خلافا للشافعي ولنا حديث لا
وصية لوارث ولا اقرار له بدين الا ان يصدق في الجمعية الورثة فلو لم يكن
وارث اخر ووصى لزوجته او لغيرها في وصية او ما غيرهما فيرث الكل
فرضا ورثا فلا يحتاج لوصية شرعيا ليه وفي شرحه الوهبانية اقر بوقف
ولا وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان او نائبه وكذا لو
وقف خلافا لما زعمه الطرسوسي فيلحفظ ولو كان ذلك اقرارا بقبض

دينه او غصبه او رهنه ونحو ذلك عليه اي على وارثه او عبد وارثه او مكاتبه
لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله ثم برأ ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت
اختيار ولو مات المقر له ثم المريض وورثه المقر له من ورثة المريض جاز اقراره
كاقراره للاجنبي سحر وسجى عن الصيرفية بخلاف اقراره له اي لوارثه بوديعة
مستهلكة فانه جائز وصورته ان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث
فاستهلكتها جوهرة والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في
الاشباه منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفى كلاحق لي قبل ابى او امى وهى
الحيلة في ابرار المريض وارثه ومنه هذا الشيء الفلاني ملك ابى او امى كان عندي
عارية وهذا حيث لا قرينة وتامها فيها فيلحفظ فانه مهم اقر فيه اي في مرض
موته لوارثه يومرة الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات يورده بزاريه
وفي القينة تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت والعبارة لكونه
وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار فلو اقر لاجنبى مثلاً ثم ولد له صح الاقرار
لعدم ارثه الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جديد كالنكاح وعقد
الموالاتة فيجوز كما ذكره بقوله فلو اقر لها اي لاجنبية ثم تزوجها بخلاف
اقراره لاجنبى المحجوب بكفر او ابن اذا زال محجبه باسلامه او بموت الابن فلا يصح
لان ارثه بسبب قديم لا جديد وبخلاف الهبة لها في مرضه والوصية لها
ثم تزوجها فلا تنسخ لان الوصية تملكك بعد الموت وهى حينئذ وارثة اقر فيه
ان كان له على ابنته الميئة عشرة دراهم قد استوفيتها وله اي للمقر ابن يتكر
ذلك صح اقراره لان الميت ليس بوارث كما لو اقر الامرأة في مرض موت بدين
ثم ماتت قبله وتركها وارثا صح الاقرار وقيل لا قابله بدين الدين صيرفيه
ولو اقر فيه لوارثه ولا جنبى بدين لم يصح خلافا للمذاهب وان اقر لاجنبى
بجهول نسبه ثم اقر ببنته وصدقده وهو من اهل التصديق ثبت نسبه
مستندا لوقت العلوق واذا ثبت بمل اقراره لما مر ولو لم يثبت بان
كذبه او عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب شرعيا ليه معز بالنيابح
ولو اقر لمن طلقها ثلاثا يعني باينا فيه اي في مرض موته قلها الاقل
من الارث والدين ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا
تصير شريكة في اعيان التركة شرعيا ليه وهذا اذا كانت في العدة
وطلقها بسواها فان مضت العدة جاز لعدم التهمة عزيمه وان طلقها
بلا سواها فلها الميراث بالغاما بلغ ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة
اذ هو فار واهله اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق وان اقر
لغلام مجهول النسب في مولده او في يده فهو فيها وهما في السن بحيث
يولد مثله لثله انه ابنه وصدقده الغلام لو حيزا والام يحجب لتصديقه
كما مر وحينئذ ثبت نسبه ولو المقر مريضا فاذا ثبت شارك الغلام

الورثة فان انتفت هذه الشروط يواخذ المقر من حيث استحقاق
المال كالواقف باخوة غيره كما مر عن الينا بيع كذا في الشر بنيلاليه فيجرى عند
الفتوى والرجل صح اقراره اى المريض بالولد والوالدين قال في البرهان
وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لواقف بالجد وابن الابن
لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير بالشروط الثلاثة المتقدمة في الابن وصح
بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعدته وخلوه اى المقر عن اختها مثلا
واربع سواها صح بالمولى من جهة العتاقة ان لم يكن ولاوه ثابتا من
جهة غيره اى غير المقر والمرأة صح اقرارها بالوالدين والزوج والمولى
الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره **قلت** وما ذكره من صحة
الاقرار بالام كالاب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتابي
في فرايفه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا في ضوء السراج لان الانساب للآباء
لا للامهات وفيه حمل الزوجة على الغير فلا يصح انتهى ولكن الحق صحة مجامع
الاصالة فكانت كالاب فيلحفظ وكذا صح بالولد ان شهدت امرأة ولو قابلية
بتعيين الولد اما النسب فبالفراش شتمنى ولو معتدة محمدت ولا دتها
فيحجة تامة كما مر في باب ثبوت النسب او صدقها الزوج ان كان لها
زوج او كانت معتدة منه وصح مطلقا ان لم تكن كذلك اى مزوجة ولا
معتدة او كانت مزوجة وادعت انه من غيره فصار كما لو ادعاه منها لم
يصدق في حقها الا بتصديقها **قلت** بقى لو لم يعرف لها زوج غيره
لم اره فيلجى ولا بد من تصديق هو لا الا بالولد اذا كان لا يعبر عن نفسه
لما مر انه حينئذ كالمتاع ولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاة
لان الحق له وصح التصديق من المقر له بعد موت المقر لبقا للنسب والعدة
بعد الموت الا تصديق الزوج بعد موتها مقرة لانقطاع النكاح بموته
ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه وان اقر رجل بنسب فيه تحمیل على غيره
لم يقل من غيره ولا دكا في الدرر لفساده بالجد وابن الابن كما قال كالاخ والعم
والجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره الا بيسرها ومنه اقرار اثنين
كما مر في باب ثبوت النسب فيلحفظ وكذا لو صدق المقر عليه او الورثة
ولهم من اهل التصديق ويصح في حق نفسه حتى يلزمه اى المقر الاحكام
من التفقة والحضانة والارث اذا تضاد قاعليه اى على ذلك الاقرار
لان اقرارها حجة عليها فان لم يكن لها اى لهذا المقر وارث غيره مطلقا
لا قريبا كذوى الارحام ولا بعيدا كولى المولاة عيني وعينه ورثه والا
لا لان نسبه لم يثبت فلا يترحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين
لان وجودها غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمقر ان يرجع عن اقراره لانه
وصية من وجه زيلعي اى وان صدق المقر له كما في البدائع لكن نقل

المصنف عن شروح السراجية ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع
فليجى ر عند الفتوى ومن مات ابوه فاقربا خ شار له في الارث فيستحق
نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبه لما تقر ان اقراره مقبول في حق
نفسه فقط **قلت** بقى لواقف الاخ بابن هل يصح قال الشافعية
لا لان ما ادى وجوده الى نفيه انتفى من اصله ولم اره لا يمتنا صريحا وظاهر
كلامهم نعم فليراجع وان ترك شخص ابين وله على اخر مائة فاقرا حدها
بقبض ابيه خمسين منها فلا شئ للمقر لان اقراره ينصرف الى نصيبه والاخر
حنون بعد حلفه انه لا يعلم ان اباه قبض شطرا لمائة قاله الاكل **قلت**
وكذا الحكم لواقف ان اباه قبض كل الدين لكنه هنا يحلف لحق الغريم زيلعي
فصل في مسائل شتى اقرت الحرة المكوفة بدين لاخر فكذا زوجها
صح اقرارها في حقه ايضا عند ابي حنيفة فتجبس المقر وتلازم وان تضر
الزوج وهذه احدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة
على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان
في اجارة غيره فاقرا لآخر بدين فان له حبسه وان تضر المستاجر وهي
وافعة الفتوى ولم نرها صريحة وعندها لا تصدق في حق الزوج فلا
تجبس ولا تلازم درر وينبغي ان يعول على قولهما افتنا وقضا لان الغادر
ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقاربها ليتوصل بذلك الى منعها
بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارا حين ابتليت بالقضا كذا ذكره
المصنف مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان وصدقها المقر له ولها زوج
واولا دمنه اى الزوج وكذا زوجها صح في حقها خاصة فولد على
بعد الاقرار رقيق خلا فالمحمد لا في حقه يرده عليه انتقاص طلاقها كما
حققه في الشر بنيلاليه وحق الاولاد وفرع على حقه بقوله فلا يبطل
النكاح وعلى حق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها
وقته حرار لحصولهم قبل اقرارها بالرق مجهول النسب حر عبده ثم اقر
بالرق لانسان وصدق المقر له صح اقراره في حقه فقط دون ابطال العتق
فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان له وارث يستغرق التركة والا
خيرث الكل والباقي كافي وشر بنيلاليه المقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه
لعصبة المقر ولو جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا عاقلة له ولو جنى
عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرية بالظاهر وهو
يصلح للدفع لا للاستحقاق قال رجل لآخر لي عليك الف فقال في جوابه
الصدق والحق او اليقين او تكرك قوله حقا ونحوه او كرك لفظ الحق
او الصدق كقوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه او قرن بها البر كقوله
البرحق او الحق براح فاقرا ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين

يُعين لا يكون اقرا لانه كلام تام بخلاف ما عرفناه لا يصلح للابتداء فاجعل
جوابا فانه قال ادعيت الحق الخ قال لامته يا سارقة يا زانية يا مجنونة
يا ابقة او قال هذه السارقة فعلت كذا وباعها فوجد بها واحدا منها اي من
هذه العيوب لا ترد به لانه بدلا او شتمه لا اجبار بخلاف هذه سارقة
او هذه ابقة او هذه زانية او مجنونة حيث ترد باحدها لانه اجبار
وهو لتحقيق الوصف وبخلاف يا طالق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث
تطلق امراته لتمكته من اثباته شرعا فجعل ايجابا ليكون صادقا بخلاف
الاول ودرر اقرا السكران بطريق محظور اي ممنوع محرم صحيح في كل حق
فلو اقرب قود اقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة يضمن المسروق كما يسطه
سعدى افندي في باب حد الشرب الا في ما يقبل الرجوع كالردة وحد
الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا يعتبر بل هو
كالاعتا الا في سقوط القضا وتامه في احكامات الاشياء المقرلة اذا
كذب المقر بطل اقرا لانه لا يتقرر ان يرد الا في ست على ما هنا
بتعال الاشياء الاقرا بالحرية والنسب وكلا العتاقة والوقف في الاسواق
لو وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرد وان رده قبل القبول ادرت
والطلاق والرق فكلها لا ترد ويزاد الميراث بزازية والنكاح كما في تنوعات
قضا البحر وتامه ثمة واستثنى ثمة سيلتين من الابرأ وهما ابرأ الكليل لا
يرتد وابرأ المديون بعد قوله ابرأني فابراه لا يرتد فالمستثنى عشر فلم تحفظ
وفي وكالته الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل
يشترط لصحة الرد مجلس الابرأ خلاف والضابط ان ما فيه تملك مال
من وجه يقبل الرد والافلا كابطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد
وهذا ضابط جيد فيلحفظ صالح احد الورثة وابرأ ابرأ عاما او قال
لم يبق لي حق من تركته اي عند الوصي او قبضت الجميع ونحو ذلك ثم ظهر
في يد وصيه من تركته شيء لم يكن وقت الصلح وتحققه تسمع دعوى حصته
منه على الاصح صلح الزاذية ولا تناقض لم يبق لي حق اي مما قبضته
على ان الابرأ عن الاعيان باطل وحينئذ فالوجه عدم صحة البراءة كما افاده
ابن الشحنة واعتمد الشربلالي وسحقه في الصلح اقرا رجل بمال في صلح
واسهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقربة فرض وبعضه ربا عليه فان
اقام على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار
شرح وهبانية قلت وحرر شارحها الشربلالي انه لا يفتي بهذا الفرع
لانه لا عذر لمن اقرا غايته ان يقال بانه يحلف المقر له على قول ابي يوسف المختار
للفتوى في هذه ونحوها انتهى قلت وبه جزم المصنفين امر فتدبر اقرا
بعد الدخول من هنا الى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح

صلح احد الورثة

اقرا الشروط له اربع

انه طلقها قبل الدخول لزمه مهر بالدخول ونصف بالاقرا او الشروط له
الرابع او بعينه انه اي ربع الوقف يتحققه فلان دونه صح وسقط حقه
ولو كتب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره او اسقطه لا اجد لم يصح
وكذا الشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء ثمة وهنا
وفي الساقط لا يعود فراجع القصص المرفوعة الى القاضي لا يواخذ
رافعها بما كان فيها من اقرار وتناقض لما قدمنا في القضا انه لا يؤخذ
بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا قال له على الف في علمي او فيما اعلم او
احسب او اظن لاشئ عليه خلافا للثاني في الاول قلنا هي للشك عرفا
نعم لو قال قد علمت لزمه اتفاقا قال غصبنا الف من فلان ثم قال كنا
عشره انفس مثلا وادعى الغاصب كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط
ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كما عسر به في الجمع وقال بشرحه
اي المعضوب منه انه هو وحده غصبها لزمه الف كلها والزمه زفر
بعشرها قلنا هذا الضمير يستوي في الواحد والظاهر انه يخير بفعله
دون غيره فيكون قوله كنا عشره رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصبناه كلنا صح
اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد قال رجل اوصى ابي بثلث ماله لزيد بل لعرف
بل بكثر فالثلث للاول وليس لغيره شئ وقال زفر لكل ثلث وليس للابن
شئ قلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد اقر به للاول فاستحق فلم يصح رجوعه
بعد ذلك للثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل في الجمع **فروع**
اقرب بشئ ثم ادعى الخطا لم يقبل الا اذا اقرا بالطلاق يتنا على اقا المفتي
ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني ديانة قتيبة اقرا بالكره باطل الا
اذا اقرا بالسارق مكرها فافتي بعضهم بصحته ظهيرة الاقرا بشئ محال وبالدين
بعد الابرأ منه باطل ولو مهر بعد هبتها له على الاشبه نعم لو ادعى ديننا
سبب جاد بعد الابرأ العام لانه اقرب به يلزمه ذكره المصنف في فتاويه
قلت ونفاذه انه لو اقرب بقا الدين ايضا فحكمه كالاول وهي واقعة
الفتوى فتأمل الفعل في المرض احط من فعل الصحة الا في مسيلة اسناد
الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض لا في الصحة تتمه وتامه
في الاشياء والنظاير وقال في الوهبانية ١٠ ١١ ١٢
١٠ اقرا مهر المثل في ضعف موته ١١ بينة الايهاب من قبل تندر
١٢ واسناد بيع فيه للصحة اقبلن ١٣ وفي القضي من ثلث التراث يقدر
١٤ وليس بلا تشهد مقرا نعهده ١٥ ولو قال لا تخبر فحلف بيسر
١٦ ومن قال ملكي ذا الذي كان منسيا ١٧ ومن قال هذا ملك فانه مظهر
١٨ ومن قال لا دعوى اليوم عند ذا ١٩ فأي دعوى من بعد منها فنكر
كتاب الصلح مناسيته ان انكار المقر سبب الخصومة المستعينة

اقرا بالدين بعد الابرأ

الصالح هو لغة اسم من المصالحه وشرعا عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة
ركنه الايجاب مطلقا والقبول فيما يتعين اما فيما لا يتعين كالدراهم
فيتم بلا قبول عنايه وسيجي وشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصيح من
صبي ما دون ان عرى صلحه عن ضررين وصح من عبد ما ذوت
ومكاتب لو فيه نفع وشرطه ايضا كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج
الى قبضه وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو كان غير
مال كالقصاص والتعزير معلوما كان المصالح عنه او مجهولا لا يصح لو
المصالح عنه مما لا يجوز الاعتياض عنه وبينه بقوله الحق شفعة وحد
فدق وكفالة بنفسه وبطل به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الدفع
للمحكم الا حذرا وشرب مطلقا وطلب الصالح كاف عن القبول من المدعي عليه
ان كان المدعي به مما لا يتعين بالتعيين كالدراهم والدنانير وطلب الصالح
على ذلك لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقط وان كان مما يتعين بالتعيين
فلا بد من قبول المدعي عليه لانه كالبيع تجر وحكمته وقوع البراءة عن الدعوى
دو قوع الملك في مصالح عليه وعنه لو مقر وهو صحيح مع اقرار او سكوت
او انكار فالاول حكمه كبيع ان وقع عن مال بمال وجنيد فتجوز فيه احكام
البيع كالشفعة والود بعيب وخيار روية وشرط ويفسده جهالة البدل
المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط وتشرط القدرة على تسليم
البدل وما استحق من المدعي اى المصالح عنه يرد المدعي حصته من العوض
اى البدل ان كلفلا او بعضا فبعضا وما استحق من البدل يرجع المدعي
بخصته من المدعي كما ذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمها وحكمه كاجارة ان
وقع الصلح عن مال بمنفعة كخدمة عبد وسكن دار فشرط التوقيت فيه
ان احتيج اليه والا لا يصنع ثوب ويبطل بعمت احدهما وبهلاك المحل
في المدة وكذا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس اخر ابن كمال
لانه حكم الاجارة والاخير ان اى الصلح سكوت وانكار معاوضة في حق
المدعي وقد ايمى وقطع نزاع في حق الآخر وجنيد فلا شفعة في
صلح عن دار مع احدها اى مع سكوت وانكار لكن للشفيع ان يقوم
مقام المدعي فيدلى بحجته فان كان المدعي بينة اقامها للشفيع عليه
واخذ الدار بالشفعة لان باقامة البينة تبين ان الصلح كان في معنى
البيع وكذا لو لم يكن له بينة فحلف المدعي عليه فنقل شربلا اليه وتجوز
صلح وقع عليها باحدها او باقرار لان المدعي ياخذها عن المال فيواخذ
بزرعه وما استحق من المدعي رد المدعي حصته من العوض ورجع بالخصومة
فيه فيخاض المستحق لخلو العوض عن الفرض وما استحق من البدل
رجع الى الدعوى في كله او بعضه هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع

فان وقع به رجوع بالمدعي نفسه لا بالدعوى لان اقراره على المباشرة بالملك
عيني وغيره وهلاك البدل كلا او بعضا قبل التسليم له اى المدعي كاستحقاقه
كذلك في الفصلين اى مع اقرار او مع سكوت وانكار وهذا البدل مما
يتعين واللام يبطل بل يرجع بمثله عيني صالح عن كذا نسخ المتن والشرح
وصوابه على بعض ما يدعيه اى عين يدعيها لجوازه في الدين كما سيجي
فلو ادعى عليه دارا فصالحه على بيت معلوم منها فلو من غيرها صح قهستاني
لم يصح لان ما قبضه من عين حقه وجيلة صحته ما ذكره بقوله الابن زيادة
شئ اخر ثوب ودرهم في البدل فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او
ياحق به الا برأى عن دعوى الباقي لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقا شربلا اليه
ومشي عليه في الاختيار وعزاه في العزيمة للبرائة وفي الجلالية لشئ الاسلام
وجعل ما في المتن رواية ابن سماعة وقولهم الا برأى عن الاعيان باطل معناه
بطل الا برأى عن دعوى الاعيان ولم يصح ما كمال المدعي عليه ولذا لو ظفر بتلك
الاعيان حل له اخذها لكن لا تسع دعواه في الحكم واما الصلح على بعض الدين
فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي اى قضا الادانة فلذا لو ظفر به اخذه قهستاني
وتماه في احكام الذمى من الاشياء وقد حققه في شرح الملتقى وصح الصلح عن
دعوى المال مطلقا ولو باقرار ومنفعة وعن دعوى المنفعة ولو بمنفعة عن
جنس آخر وعن دعوى الرق وكان عتقا على مال وثبتت الاول باقرار
والا لا الابينة **درر قلت** ولا يعود بالبينة رقيقا وكذا في كل موضع
اقام بينة بعد الصلح لا استحق المدعي لانه ياخذ البدل باختياره نزل بايعا
فليحفظ وعن دعوى الزوج النكاح على غير من زوجة وكان خلعا ولا يطيب
ولو مبطلا ويحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح
وقاية ونقاية ودرر وملتقى وصحة في المجتبى والاختيار وصح الصحة
في درر البحار وان قتل العبد الماذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن
نفسه لانه ليس من التجارة فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويواخذ
بالبدل بعد عتقه وان قتل عبدا له اى للماذون رجلا عمدا وصالحه
الماذون عنه جاز لانه من تجارته والكاتب كالححر والصلح عن المغصوب
الهالك على اكثر من قيمة قبل القضا بالقيمة جائز كصلحه بعرض فلا تقبل
بينته الغاصب بعده اى الصلح على ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا رجوع
للمغاصب على المغصوب منه بشئ لو تصادقا بعده انها اقل تجر ولو اعتق
موسر عبدا شتر كالفصلح الموسر الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز
لانه مقدر بشرع فبطل الفضل اتفاقا كالفصلح في المسئلة الاولى على اكثر
من قيمة المغصوب بعد القضا بالقيمة فانه لا يجوز لان تقدير القاضي
كالشارع وكذا لو صالح بعرض صح وان كانت قيمته اكثر من قيمة مغصوب

تلف لعدم الربا وصح في الجناية العمد مطلقا ولو في نفس مع اقرار بالشتر
من الدية والارش او باقل لعدم الربا وفي الخطا كذلك لا تصح الزيادة لان
الدية في الخطا مقدرة حتى لو صالح بغير مقدارها صح كيف كان بشرط المجلس
ليلا يكون دينيا بدين وتعيين القاضي احدها يصير غيره كجنس اخر ولو
صالح على فم فسد فلتزم الدية في الخطا ويستقط القود لعدم ما يرجع اليه
اختيار وكل زيد عمر او بالصلح من دم عمدا وعلى بعض دين يدعيه على
آخر من مكيل وموزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا
الا ان يضمه الوكيل فيواخذ بضمانه كالووقع الصلح من الوكيل عن مال بمال
عن اقرار فيلزم الوكيل لانه حينئذ كبيع اما اذا كان عن انكار لا يلزم الوكيل
مطلقا تجزى ودرر صالح عنه فضولي بلا امر صح ان ضمن المال او اضاف الصلح
الى ماله او قال على هذا وكذا وسلم المال صح وصار شرعا في الكل الا اذا ضمن
بامر عن ماله او زاد ولا يسلم في الصورة الرابعة فهو موقوف فان اجازة
المدعي عليه جاز ولزمه البذل والابطال والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام
الحسنة كالصلح ادعي وقفية ارض ولا يبيته له فضا له المنكر لقطع الحفوة
جاز وطاب له البذل لو صادقا في دعواه وقيل قايله صاحب الاجناس
لا يطيب له لانه بيع معنى وبيع الوقف لا يصح كل صلح بعد صلح فالثاني
باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحوالة والصلح بعد الشرا والاصل
ان كل عقد اعيد فالثاني باطل الا في ثلاث مذكورة في سماع الاشياء
الكفالة والشرا والاجارة فلتراجع اقام المدعي عليه بيته بعد الصلح عن انكار
ان المدعي قال قبله قبل الصلح ليس لي قبل فلان حق فالصلح ماض على الصحة
ولو قال المدعي بعده ما كان لي قبله قبل المدعي عليه حق بطل الصلح تجزى قال
المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية انه لو ادعي
الملك بجهة اخرى لم يبطل فيجوز والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن
الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها تجزى وحرر في الاشياء ان الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسدا لا في دعوى مجهول فحاشي فيلحفظ
وقيل اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا فيصح الصلح
مع بطلان الدعوى كما اعتمده صدر الشريعة اخر الباب وافره ابن الكمال
وغیره في باب الاستحقاق كما مر فراجع وصح الصلح عن دعوى حق
الشرب وحق الشفعة وحق وضع الجذوع على الاصل ان متى توجهت
اليمين نحو الشخص في اي حق كان فافتدى اليمين بدراهم جاز حتى في
دعوى التعزير تجزى بخلاف دعوى حد ونسب ودرر الصلح ان كان
بمعنى المعاوضة بان كان دينيا بدين ينتقض بنقضها اي يفسخ المتصلحين
وان كان لا بمعناها اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض

فلا يصح اقلاته ولا نقضه لان الساقط لا يعود قتيه وصير فيه فيلحفظ
ولو صالح عن دعوى دار على سكن بيت منها ابدا او صالح على دراهم الى الحصاد
او صالح مع المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح في الصور الثلاث
سراجيه قيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل اليمين صح
به يفتى خاتمه ويصح الصلح بعد حلف المدعي عليه دفعا للتراع باقامة
البينة ولو بوهن المدعي بعده على اصل الدعوى لم تقبل الا ان الوصي عن
مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو
بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف اشياء وقيل لا جزم
بالاول في الاشياء وبالثاني في السراجية وحكماهما في القنية مقدم الاول
طلب الصلح والابرار عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم
المتأخرون فالاول اصح بنزاهة بخلاف طلب الصلح عن المال والابرار عن
المال فانه اقرار اشياء صالح عن عيب او دين وظهر عدمه او زال العيب
بطل الصلح ويرد ما اخذه اشياء ودرر **فصل** في دعوى الدين
الصلح الواقع عن بعض جنس ماله عليه دين او غصب اخذ لبعض حقه وحط لباقيته
لامعاوضة للربا وحينئذ فيصح الصلح بلا اشتراط قبض بدل عن الف حال على
ماية حالة او على الف مؤجل وعن الف جيا د على ماية ز يوف ولا يصح عن
دراهم على دنائير مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفا فلم يجز نسيئة او عن
الف مؤجل على نصفه حالا الا في صلح المولى مكانته فيجوز ان يلغى او عن
الف سود على نصفه بيضا والاصل ان الاحسان ان وجد من الدارين
فاسقاط وان منهما فمعاوضة قال لغريمه او اتي خمسمائة غدا من الف
لي عليك على انك برى من النصف الباقي تقبل وادى فيه برى وان لم يؤد ذلك
في الغد عا د دينه كما كان لغوات التقييد بالشرط ووجهها خمسة احدها
هذا والثاني ان لم يوقت بالغد لم يعد لانه ابرأ مطلق والثالث وكذا
لو صالحه من دينه على نصفه بدفعه اليه غدا وهو برى مما فضل على انه
ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان الامر كالوجه الاول كما قال لانه صرح بالتقييد
والرابع فان ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي غدا فهو برى ادى الباقي
في الغد او لا لبدائه بالابرأ بالاداء والخامس لو علق بصرح الشرط كان
اديت التي كذا او اذا او متى لا يصح الا برأ لما تقرر ان تعليقه بالشرط صريحا
باطل لانه تعليق من وجه وان قال المديون لاخر سر لا اقر لك بمالك
حتى توخره عني او تحط عني ففعل الدارين التاخير والخط صح لانه
ليس بمكر عليه ولو اعلن ما قاله سرا اخذ منه الكل للحال ولو ادعي انفا وجد فقال
اقر لي بها على ان احط منها ماية جاز بخلاف على ان اعطيك ماية لانه
رشيوة ولو قال ان اقررت لي حطت لك منها ماية فافرح الاقرار

لا الخط ينجي الدين المشترك فقد كثر مبيع بيع صفقة واحدة او دين
 موروث او قيمة مستهلك مشترك اذا قبض احدهما شيئا منه شاركه الآخر
 فيه ان شأ او اتبع الغريم كما ياتي وحينئذ فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب
 اى على خلاف جنس الدين اخذ الشريك الآخر نصفه الا ان ضمن له ربع اصل
 الدين فلا حق له في الثوب ولو لم يصالح بل اشترى نصفه شيئا منه شريكه
 الربع لقبضه النصف بالمقاصة او اتبع غريمه في جميع ما مر لبقا حقه
 في ذمته واذا ابراء احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع لانه
 اطلاق لا قبض وكذا الحكم ان كان للمدين على احدهما دين قبل وجوب دينهما
 عليه حتى وقعت المقاصة بدينه السابق لانه قاض لا قابض ولو ابراء الشريك
 للمدين عن البعض قسم الباقي على سهامه ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه
 صح عند الثاني والغصب والاستيجار بنصيبه قبض لا التزويج والصالح عن حناية
 عمد وحيلة اختصاصه بما قبض ان يهبه الغريم قدر دينه ثم يبيعه او يبيعه
 به كفائته ثم يثلاثه ثم يبيعه ملتقط وغيره ومرت في الشركة صالح احد رجب
 سلم عن نصيبه على ما دفع من راس المال فان اجازة الشريك الآخر فقد علمها
 وان رده رد لان فيه قيمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شريكين
 معا وضعتا مطلقا بحجر **فصل** في التنازع اخرجت الورثة
 احدهم عن الشركة وهي عرض او هي عقار بمال اعطوه له واخرجوه عن شركة
 هي ذهب بفضة دفعوها له او على العكس او عن نقدين بهما صح في الكل
 صرفا للجنس بخلاف جنسه قل ما اعطوه او اكثر لكن بشرط التقابض فيما هو
 صرف وفي اخرجهم عن نقدين وغيرهما باحد النقيدين لا يصح الا ان يكون
 ما اعطى به اكثر من حصته من ذلك الجنس تحرز عن الربا ولا بد من
 حضور النقيدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرئلا ليه وجلا ليه
 ولو بعرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو انكر وارثه لانه حينئذ ليس بيد
 بل لقطع المنازعة وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي الشركة ديون
 بشرط ان تكون الديون لبقيةهم لان تملكك الدين من غير من عليه الدين
 باطل ثم ذكر لصحة حيلة فقال وصح لو شرطوا ابرا الغرما منه اى من
 حصته لانه تملكك الدين ممن عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرما او قضوا
 نصيبه المصالح منه اى الدين تبرعاً منهم واحالهم بحصته او اقرضوه قدر
 حصته منه وصالحوه عن غيره بما يصلح بدلا واحالهم بالقرض على الغرما
 ويقبلوا الحوالة وهذه احسن الحيل ان كان والا وجه ان يبيعه كفا من تم
 او نحوه بقدر الدين ثم يحلهم على الغرما ابن ملك وفي صحة صلح عن شركة
 مجهولة اعيانها ولا دين فيها على وكيل او موزون متعلق بصلح اختلاف
 والصحيح الصحة زيلعي اعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في

الشركة جنس بدل الصلح لم يجوز والاجاز وان لم يدر فعلى الاختلاف ولو
 الشركة مجهولة وهي غير وكيل او موزون في يد البقية من الورثة صح في الاصح
 لانها لا تنقض المنازعة لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها
 لم يجوز ما لم يعلم جميع ما في يده الحاجة الى التسليم ابن ملك وبطل الصلح والقسم
 مع احاطة الدين بالشركة الا ان يضمن الوارث الدين بلا رجوع او يضمن اجنبى
 بشرط براءة الميت او يوفى من مال آخر ولا ينبغي ان يصالح ولا يقسم قبل القضا
 للمدين في غير دين محيط ولو فعل الصلح والقسم صح لان الشركة لا تخلو عن
 قليل دين فلو وقف الكل تضرر الورثة فيوقف قدر الدين استحسانا
 وقاية لئلا يحتاجون الى نقض القسمة بحجر ولو اخرجوا واحدا من الورثة
 فخصته تقسم بين الباقي على السوا ان كان ما اعطوه من مالهم عن الميراث وان
 كان المعطى ما ورثه فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم وفيه الحذف بكونه
 عن انكار فلو عن اقرار فعلى السوا وصالح احدهم عن بعض الاعيان صحيح
 ولو لم يذكر في صك التنازع ان في الشركة دين ام لا فالصك صحيح وكذا لو لم يذكره
 في الفتوى فيفتى بالصحة ويحل على وجود شرائطها مجمع الفتاوى والموصى له
 بمبلغ من الشركة كوارث فيما قدمناه من مسئلة التنازع صالحوا الى الورثة
 احدهم وخرج من بينهم ثم ظهر للميت دين او غيره لم يعلموها هل يكون ذلك
 داخلا في الصلح المذكور قولان اشهرهما لا بل بين الكل والقولان حكاهما
 في الخاتمة مقدم ما عدم الدخول وقد ذكر في اول فتاواه انه يقدم ما هو الاشهر
 فكان هو المعتبر كذا في البحر **قلت** وفي النزائية انه الاصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية
 وفي مال طفل بالشهود فلم يجوز وما يدعى خصم ولا يتصور
 وصح على الابرا من كل غائب ولو زال عيب عنه صالح يهدر
 ومن قال ان خلف قبرا فلم يجوز ولو مدع كالاجنبى يصور

كتاب المضاربة هي لغة مفاعله من الضرب
 في الارض وهو السير فيها وشرعا عقد شركة في الزبح بمال من جانب
 رب المال وعمل من جانب المضارب وركبها الايجاب والقبول وحكمها
 انواع لانها ايداع ابتداء ومن حيل الضمان ان يقرضه المال الادرها ثم
 يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعمل والنح بينهما ثم يعمل
 المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه وتوكيل مع العمل لتصرفه بامر
 وشركة ان ربح وغصب ان خالف وان اجاز رب المال بوجه لصيرورته
 غاصبا بالخالفه واجازة فاسدة ان فسدت فلا ربح للمضارب حينئذ
 بل له اجر مثل عمله مطلقا من ادلا بلا زيادة على الشروط خلافا للحمد والثلا
 الا وصى اخذ مال يتيم مضاربة فاسدة كشرطه لثقه عشرة دراهم فلا
 شئ له في مال اليتيم اذا عمل اشياء فهو استثناء من اجر عمله والفاسدة

عادة قاضي خات
 تقديم الاشهر

لا ضمان فيها أيضا كصحته لانه اامين ودفع المال الى آخر مع شرط الرجوع
كله للمالك بضاعة فيكون وكلا متبرعا ومع شرطه للعامل فرض لفظة ضرره
وشرطها امور كون راس المال من الاثمان كما مر في الشركة وهو معلوم للعائد
ولفت فيه الاشارة والقول في قدره وصفته للمضارب بيمينه واليمينه
للمالك واما المضاربة بدين فان على المضارب لم يحجز وان على ثالث جاز
وكره ولو قال اشترى عبدانسيه ثم بعد وضارب بتمنه ففعل جاز كقوله
لغاصب او متودع او متبضع اعلم بما في يدك مضاربة بالنصف جاز
بجتهى وكون راس المال عينا لادينا كما بسط في الدرر وكونه مالا الى
المضارب ليمكنه التصرف بخلاف الشركة لان العمل فيها من الجانبين وكون
الرجح بينهما متساويا فلو عين قدر افسدت وكون نصيب كل منهما معلوما
عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الرجح حتى لو شرط
له من راس المال او منه ومن الرجح فسدت في الجلا ليه كل شرط يوجب
جهالة في الرجح او يقطع الشركة فيه يفسدها والابطال الشرط وصح العقد
اعتبارا بالوكالة ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبارة
فللمضارب الاصل ان القول لمدعى الصحة في العقود الا اذا قال رب المال
شرطت لك ثلث الرجح الا عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب
المال ولو فيه فسادها لانه يكثر زيادة يدعيها المضارب خائنه وما
في الاشباه فيه اشتباه فافهم ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد
بمكان او زمان او نوع البيع ولو فاسدا بنقد ونسيئة متعارفة والشر
والتوكيل بهما والسفر به وبجرا ولو دفع المال في بلده على الظاهر والابضاع
اي دفع المال بضاعة ولو لرب المال ولا تقسده المضاربة كما يحكى ويملك
الايداع والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار فلو استاجر ارضا
بيضا ليزرعها او غيرها جاز ظهيريه والاحتيا لاي قبول الحوالة
بالثمن مطلقا على الايسر والا عسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا يملك
المضاربة والشركة والمخلط بمال نفسه الا باذن او عمل براك اذا الشئ
لا يتضمن مثاله ولا الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك اي عمل براك
لانها ليس من صنيع التجار فلم يدخل في التميم مالم ينص المالك عليها فيملكها
واذا استدان كانت شركة وجوه وحينئذ فلو اشترى بمال المضاربة
ثوبا وقصر بالماء او حمل متاع المضاربة بمال وقد قيل له ذلك فهو متطوع
لان لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالمال لانه لو قصره بالنشأ
فحكمه كصبيغ فان صبغه احمر فشرى براك بما زاد الصبيغ ودخل في عمل براك
كالمخلط وكان له حصنة قيمة صبغه ان يبيع وحصنة الثوب ابيض في
مالها ولو لم يقل اعلم براك لم يكن شريكا بل غاصبا وانما قال احمر

مطل
القول لمدعى الصحة

لما مر ان السواد نقص عند الامام فلا يدخل في عمل براك سحر ولا يملك
ايضا تجاوز بلدا وسلعة او وقت او شخص عنه المالك لان المضاربة
تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد مالم يصير المال عرضا لانه حينئذ لا يملك
عنه فلا يملك تخصيصه كما سيحكي قيدنا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر
اصلا كتهيه عن بيع الحال واما المفيد في الجملة كسوق من مصر فان صح
بالنهي صح والا فان فعل ضمن بالخالفة وكان ذلك الشراء له ولو لم
يتصرف فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة وكذا لو عاد في البعض
اعتبارا للجزء بالكل ولا يملك تزويج قن من ماله ولا شرا من يعتق
على رب المال بقرابة او يمين بخلاف الوكيل بالشراء فانه يملك ذلك
عند عدم القرينة للوكالة كما اشترى عبد ابيعه او استخدمه او جارية اطواها
ولامن يعتق عليه اي المضارب اذا كان في المال رجح هو هنا ان تكون قيمة
هذا العبد اكثر من كل راس المال كما بسطه العيني فليحفظ فان فعل شرا من
يعتق على واحد منها وقع الشراء لنفسه وان لم يكن رجح كما ذكرنا صح للمضاربة
فان ظهر الرجح بزيادة قيمته بعد الشراء اعتق حظه ولم يصيب المالك
لعتقه لا بصنعه وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى
الشريك من يعتق على شريكه او الاب او الوصي من يعتق على الصغير بنقد
على الحاقدا اذ لا نظر فيه للصغير والمآذون اذا اشترى من يعتق على المولى
صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والا خلافا لها زيلعي مضارب
معه الف بالنصف اشترى امه فولدت ولدا مساويا له اي للالف فادعاه
موسرا فصارت قيمته اي الولد وحده كما ذكرنا الف والنصفه اي خمسمائة
نفذت دعوته لوجود الملك بظهور الرجح المذكور فعتق سعي لرب
المال في الف وربعه ان شأ المالك او اعتقه ان شأ ولرب المال بعد
قبض الفه من الولد تضمين المدعى ولو معسر لانه ضمان تملك نصف قيمتها
اي الامة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل انه تزويجها ثم اشترى اها حبل مته
ولو صارت قيمتها الف والنصفه صارت ام ولد وضمن للمالك الف وربعه
ولو موسرا فلو معسر فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسعي وقامه في البحر
باب المضارب يضارب لما قدم المفردة شرع في
الركبة فقال مضارب المضارب آخر بلا اذن المالك لم يضمن بالرفع
مالم يعمل الثاني رجح الثاني ولا على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه
فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا
ضمان وان رجح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول وللأول الرجح
المشروط فان ضاع المال مزيدة يد الثاني قبل العمل الموجب للضمان
فلا ضمان على احد ولذا لا ضمان لو غصب المال من الثاني وانما الضمان على

المقيد صح

على الغائب فقط ولو استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل
حتى ضمن خير رب المال ان شاء ضمن المضارب الاول رأس ماله وان شأ
ضمن الثاني ولو اختار اخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك تجزى فان اذن
المالك بالدفع ودفع بالثالث وقد قيل للاول ما رزق الله فينبينا نصفاً
فللمالك النصف عملاً بشرطه وللأول السدس الباقي والثاني الثلث المشروط
ولو قيل ما رزقك الله بكاف الخطاب والمسيلة بحالها فللثاني ثلثه والباقي
بين الأول والمالك نصفان باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث ومثله ما رجحت
من شئ أو ما كان لك فيه من الربح ونحو ذلك وكذا الوشرط للثاني أكثر من
الثلث أو أقل فالباقي بين المالك والأول ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان
ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقي لأنه لم يربح سواه
ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه أو ما كان من فضل فينبينا نصفان فدفع
بالنصف فللمالك النصف وللثاني كذلك ولا شئ للأول لجعله ماله
للتاني ولو شرط الأول للثاني ثلثيه والمسيلة بحالها ضمن الأول للثاني
سدساً بالتسمية لأنه التزم سلامة الثلثين وأن شرط المضارب للمالك
ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد
وشرط لنفسه ثلثه صح وصار كأنه اشترط للمولى ثلثي الربح كذا في عامة
الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه ولو عقدها الماذون
مع اجنبي وشرط الماذون عمل موله لم يصح ان لم يكن الماذون عليه دين
لأنه اشترط العمل على المالك والأصح أنه حينئذ لا يملك كسبه واشترط عمل
رب المال مع المضارب مفسد للعقد لأنه يمنع التحلية فيمنع الصحة وكذا
اشترط عمل المضارب مع مضاربه أو عمل رب المال مع المضارب الثاني بخلاف
كتاب شرط عمل موله كما لو مضارب موله ولو شرط بعض الربح للمساكين
أو للرحم أو في الوقاب أو لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد ولم يصح الشرط
ويكون المشروط لرب المال ولو شرط البعض لمن شأ المضارب فان شأه
لنفسه أو لرب المال صح الشرط والأبأن شأ الاجنبي لا يصح متى شرط البعض
لاجنبي أن شرط عليه عمله صح والألا قلت لكن في القهستاني أنه صح مطلقاً
والمشروط للاجنبي أن شرط عمله والألا فللمالك ايضاً وعزاه للذخيرة
خلافاً للرحمدي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب
أو دين المالك جاز ويكون المشروط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغريمه
تجوز تبطل المضاربة بموت أحدهما لكونها وكالة وكذا بقتله وحجر
يطرأ على أحدهما ويجنون أحدهما مطلقاً فتساق وفي النزائية مات
المضارب والمال عروض بأعها وصية ولو مات رب المال والمال نقد
تبطل في حق التصرف ولو عرضاً تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله

بيعه بعرض ونقد وبالحكم بلحق المالك مرتداً فان عاد بعد لحوقه مسلماً فالضمان
على حالها حكم بالحق فله أم لا غناية بخلاف الوكيل لأنه لا حق له بخلاف المضارب ولو
ارتد المضارب فهي على حالها فان مات أو قتل أو لحق بداء الحرب وحكم بالحق
بطلت وما تصرف نافذ وعهده نه على المالك عند الامام تجزى ولو ارتد المالك فقط
أي ولم يلحق فتصرفه أي المضارب موقوف وردة المرأة غير موثرة وينزل
بعزله لأنه وكيل أن علم به بخبر رجلين مطلقاً أو فضولي عدل أو رسول مبين
والأصح لا ينزل فان علم بالعزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما والمال عروض
هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدراهم هنا جنسان بأعها
ولو ضيئة وإن نهاه عنها ثم لا يتصرف في ثمنها ولا في نقد من جنس رأس ماله
ويبدل خلافه به استحساناً للرجوع رد جنسه وليظهر الربح ولا يملك المالك
فسخها في هذه الحالة بل ولا تخصيص الاذن لأنه عزل من وجه نهائيه بخلاف
أحد الشرطيين إذا فسخ الشركة وماله امتعة صح افتراقا وفي المال ديون ورجح
يجوز المضارب على اقتضا الديون إذ حينئذ يعمل بالاجرة والأصح لا يجبر لأنه
حينئذ متبرع ويومر بأن يوكل المالك عليه لأنه غير العاقد وحينئذ فالوكيل
بالبيع والمستبضع كالمضارب يومر بالتوكيل والسمان يجزى على التقاضي
وكذا الدال لأنها يعلن بالاجرة **فرض** استوجر على أن يبيع ويشترى لم
يجز لعدم قدرته عليه والحيلة أن يتأجره مدة للخدمة ويستعمله في البيع
زليعي وما هلك من مال المضاربة يصرف إلى الربح لأنه تبع فان زاد الهالك على
الربح لم يضمن ولو فاسدة من عمله لأنه أمين وإن قسم الربح وبقيت المضاربة
ثم هلك المال أو بعضه تراءد الربح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو
بينهما وإن نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال
وإن قسم الربح وفسخت المضاربة والمال في يد المضارب ثم عقداها فهلك المال
لم يتراءد وبقيت المضاربة لأنه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب
فصل في المتفرقات المضاربة لا تقصد بدفع كل المال أو بعضه
تقييد الهداية ببعض اتفاق غناية الحام المالك بصناعة المضاربة لما مر
وإن أخذه أي المالك المال بغير أمر المضارب وباع واشترى بطلت إن كان
رأس المال نقداً لأنه عامل لنفسه وإن صار عرضاً إلا أن النقض الصريح
حينئذ لا يعمل فهذا أولى غناية ثم إن باع بعرض بقيت وإن بنقد بطلت
لما مر وإذا سافر ولو يوماً قطعاً وشرايه وكسوته وركوبه بفتح الرأ
ما يركب ولو بكر أو كلما يحتاجه عادة بالحروف في ماله أو صحبته لأفاسدة
لأنه أجير فلا نفقة له مستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الأخير خلاف
وإن عمل في مصر سوا ولد فيه أو اتخذ داراً فتقنه في ماله كدرايه على
الظاهر أما إذا نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً فله النفقة ابن ملك

ما لم يأخذ مالا لانه لم يجس بها ولو سافر بماله وما لها او خلط باذن او بما لغيره
اتفق بالحصه واذا قدم رد ما بقي يجمع ويضمن الزايد على المعروف ولو اتفق
من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك ويأخذ المالك قدر
ما اتفق المضارب من رأس المال ان كان ثمة ربح فان استوفاه وفضل شيء من
الربح اقتسماه على الشرط لان ما اتفق به يجعل كالمالك وان لم يظهر ربح فلا شيء
عليه اي المضارب وان باع المتاع مرا بجهة بحسب ما اتفق على المتاع من الخللان واجز
السمار والقصار والصباغ ونحوه مما اعتدضه ويقول البايع قام على
بكذا وكذا يضمن الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكا او عتاده
التجار كاجرة السمار هذا هو الاصل نهائية لا يضمن ما اتفق على نفسه لعدم
الزيادة والعادة مضارب بالنصف شري بالفها شراى ثيابا وباعة بالفين
وشري بهما عبدا فضا عا في بده قبل نقدهما البايع العبد عزم المضارب نصف
الربح ربعها وغرم المالك الباقي ويصير ربع العبد ملكا للمضارب خارجا عن
المضاربة لكونه مضمونا عليه عليه ومال المضاربة امانة بينهما تناف وباقية لها
ورأس المال جميع ما دفع المالك وهو الفان وخمسانية ولكن ربح المضارب في بيع
العبد على الفين فقط لانه شراء بها ولو بيع العبد بضعفها باربعة الاف
فخصتها ثلاثة الاف لان ربحه للمضارب والربح منها نصف الالف بينهما
لان رأس المال الفان وخمسانية ولو شري من رب المال بالف عبدا شراه رب
المال بنصفه ربح بنصفه وكذا عكسه لانه وكيله ومنه علم جواز شرا المالك
من المضارب وعكسه ولو شري بالفها عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا
خطا فتلاثة ارباع الفدا على المالك وربعه على المضارب على قدر ملكهما
والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوما آخر وجهه عن المضاربة بالفدا
للتنا في كماله ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفدا فله ذلك لتوهم الربح
ايضا شري بالفها عبدا وهلك الثمن قبل النقد للبايع لم يضمن لانه
امين بل دفع المالك للمضارب الفان اخرى ثم وثم اى كلما هلك دفع آخر الى غير
نهائية ورأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل لان يده ثانيا يد استيفا لامة
معه الفان فقال للمالك دفعت الى الفان ورجحت الفان وقال المالك دفعت
الفين فالقول للمضارب لان القول في مقدار المقبوض للقابض امينا وضمينا
كما لو انكره اصلا ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فالقول لرب
المال في مقدار الربح فقط لانه يستفاد من جهة واحدة ايها اقام بينة تقبل وان
اقامها فالبينه بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال وبينه
المضارب في دعواه الزيادة في الربح فيد الاختلاف بكونه في المقدار لانه
لو كان في الصفة فالقول لرب المال فلذا قال معه الف فقال هو مضاربة
بالنصف وقد ربح الفان وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك لانه منكر

وكذا لو قال المضارب هي قرض وقال رب المال هي بضاعة او ودعة او مضاربة
فالقول لرب المال والبينه بينة المضارب لانه يدعى عليه التملك والمالك
ينكر واما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه
ينكر الضمان وايها اقام بينة قبلت وان اقاما بينة فبينه رب المال اولى
لانها اكثر اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم والاطلاق
وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب لتمسكه بالاصل ولو ادعى كل نوعا
فالقول للمالك والبينه للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها منفي
الضمان ولو وقت البينتان قضى بالمتأخرة والا فبينه المالك **فروع** دفع
الوصى مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقته الطر سوسى بان لا يجعل الوصى
لنفسه من الربح اكثر مما يجعل لاثامه وتماه في شرح الوهبانية وفيها ما
المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عا دينا في تركته وفي الاختيار
دفع المضارب شيئا للعاشر ليكيف عنده ضمن لانه ليس من اسور التجارة لكن صرح
في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصى لانها يقصدان الاصلاح
وسيجي آخر الوديعه وفيه لو شري بها لها متاعا فقال انا امسكه حتى جدر بها
كثيرا واراد المالك بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه لعله باجر كما لا ان يقول
للمالك اعطيك رأس المال وحضنتك من الربح فيجب للمالك على قبول ذلك
وفي البرازية دفع اليه الفان بضعها هبة وتصفها مضاربة فهلك يضمن حصه
الهبة انتهى **قلت** والمفتي به انه لا ضمان مطلقا لان المضاربة لانها امانة
ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على المفتي به كما سيجي فلا ضمان فيها
وبه يضعف قول الوهبانية واودع عشر على خمسة له هبة فاستهلك الخمس بخمس
كتاب الايداع لا خفا في اشتراكه مع ما قبله في الحكم
وهو الامانة هل لغته من الودع اى الترك وشرا تسليط الغير على حفظ ماله
صريحا او دلالة كان اتفق رقب رجل فاخذه رجل بغيبه ماله ثم تركه ضمن
لانه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة بجر والوديعه ما ترك عند الامين
وهي اخص من الامانة كما حققه المص وغيره وركنها الايجاب صريحا او دعنا
او كناية كقوله لرجل اعطني الف درهم او اعطني هذا الثوب مثلا فقال اعطيتك
كان وديعه بجر لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعه ادنى وهو متيقن فصار
كناية او فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ايداع والقول
من الودع صريحا كقوله او دلالة كما لو سكت عند وضعه فانه قبول دلالة
كوضع ثيابه في حمام عمرا من الثيابي وكقوله لرب الخان امين اربطها فقال
هناك كان ايداعا خائنه وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة
فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال للغاصب اودع عنك المصوب براء عن
الضمان وان لم يقبل اختياره وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه

فلو اودع الابق او الطير في الهوى لم يضمن وكون المودع مكلفا شرط لوجوب
الحفظ عليه فلو اودع صبيا فاستهلكها لم يضمن ولو عبدا بحجور ضمن بعد
عتقه وهي امانة هذا حكمها مع وجوب الحفظ والا اعد عند الطلب والتجاء
قبولها فلا تضمن بالهلاك الا اذا كانت الوديعة باجر اشباه مغريا للزبلي
مطلقا سوا ملكي الخورام لاهلك معها شئ او لا الحديث الدارقطني ليس
على المستودع غير المغلضان واشترط الصمان على الامين كالحامي والخاني
بالحل به يفتي خلاصه وصدر شرعيه وللمودع حفظها بنفسه وعياله كماله
وهم من يسكن يسكن معه حقيقة او حكم لا من يموت فلو دفعها لولد له
الميرز وزوجته ولا يسكن معها ولا يفتق علمها لم يضمن خلاصه وكذا
لو دفعها لزوجها لان العبرة للسكنى لا للنفقة وقيل يعتبران معا عيني
وشرط كونه اى من في عياله امينا فلو علم خيانتة ضمن خلاصه وجاز لمن
في عياله الدفع لمن في عياله ولو نهاه عن الدفع الى بعض من في عياله فدفع
ان وجد بدامنه بان كان له عيال غيره ابن ملك ضمن والا لان حفظها
بغيرهم ضمن وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه
وشريكه مفاوضه وعنانا جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعتمده ابن
الكل وغيره واقره المص الا اذا خاف الحرق والفرق وكان غالبا محيطا
فلو غير محيط ضمن فسلمها الى جاره او الى فلان اخر الا اذا اسكنه دفعها الى
من في عياله او لقاها فوقع في البحر ابتداء او بالتدريج ضمن زبلي فان
ادعاه اى الدفع لجاره او فلان اخر صدق ان علم وقوعه اى الفرق بينه
اى بدار المودع والا يعلم وقوع الحريق في داره لا يصدق الا بينة فحصل
بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق ولو منعه الوديعة
ظلم بعد طلبه لرد وديعته فلو لحملها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه ولو
حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلامة منه على الظاهر قادر على تسليمها
ضمن والا كان عجز وخاف على نفسه او ماله بان كان مدفونا معها ابن ملك
لا يضمن كطلب الظالم فلو كانت الوديعة سيفا اراد صاحبه ان ياخذ
ليضرب به رجلا فله المنع من الدفع الى ان يعلم انه ترك الراى الاول وانه
يبتفع به على وجه مباح جواهر كالو اودعت امرأة كتابا فيه اقرارها
للزوج بمال او بقبض مهرها منه فله منعه منها لئلا يذهب حق الزوج
جانيه ومنه اى من المنع ظلما موته اى موت المودع بجهلا فانه يضمن
تنصير دينه تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث
انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وانا علمتها وهلك صدق
هذا وما لو كانت عنده سوا الا في مسألة وهي ان الوارث اذا دل السارق
على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصه الا اذا منعه من الاخذ

الوديعة باجر مضمونة

طلب
سعد الوديعة ظلم

تنقلب الامانة مضمونة

حال الاخذ كما في سائر الامانات فانها تنقلب مضمونة بالموت على تجهيل
كشريك ومفاوض الالة عشر على ما في الاشياء منها ناظر اودع غلات الوقف
ثم مات مجهلا فلا يضمن قيد بالغلة لان الناظر لومات مجهلا لمال البدل
ضمنه اشباه اى لثمن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى
كالدرهم الموقوفة على القول بجواز قاله المص واقره ابنه في الزواهر وقيد
موته بجثا بالغاة فلو برض دخوه ضمن لتمكنه من بيانها فكان مانعا
لها ظلم فضمن ورد ما بجثته في انقع الوسائل فنبيه ومنها قاض مات
بجهلا لاموال اليتامى زاد في الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه
لو وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع بخلاف مال الوادع غيره
لان للقاضي ولاية ايداع مال اليتيم على المعتمد تنوير البصائر فيلحفظ
نفسا سلطان اودع بعض الغنيمة عند غار ثم مات مجهلا وليس منها
سيلة احد المتفاوضين على المعتمد لما نقله المص هنا وفي الشركة
عن وقف الخانية ان الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا
وخلافه غلط قلت واقره محشوها فبقي الستة تسعة فليحفظ
وزاد الشربلا في شرحه للوهبانية على العشرة تسعة الحد ووصيه
ووصى القاضى وستة من المحجورين لان الحجر يشمل سبعة فانه لصغر
ورق وجنون وغفلة دين وسفه وعته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم
مات لا يضمن الا ان يشهدوا انها كانت في يده بعد بلوغه لزوال
المانع وهو الصبا فان كان الصبي والمعتوه ما ذونا لها ثم ماتا قبل
البلوغ والافاقه ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز قادر فيبلغ تسعة
عشر ونظم عاطفا على بيتي الوهبانية بيتين وهي
• وكل امين مات والعين تحصر • وما وجدت عينا فديننا نصير •
• سوى متى الوقف ثم مفاوض • ومودع مال الغرم وهو الموتر •
• وصاحب دار القتل الروح مثل ما • لو انقام ملاك بها ليس يشعر •
• كذا والدرجيد وقاض وصيهم • جميعا ومحجور فوارث يسطر •
وكذا لو خلطها المودع بجنسها او بغيره بماله او مال اخر ابن كمال بعين
اذن المالك بحيث لا تتميز الا بكلفة كحنطة بشعر ودرهم جياذ بزئوف
مجتبى ضمها لاستهلاكها بالخلط لكن لا يباح تناولها قيل اد الصمان
وصح الاثر ولو خلطه بردي ضمنه لانه عيبه وبعلكه شريك لعدم
مجتبى وان باذنه اشتركا شركة املاك كما لو اختلطت بغير صنعه لعدم
التعدى ولو خلطها غير المودع ضمن الخاط ولو صغيرا ولا يضمن ابوه
خلاصه ولو اتفق بعضها فرد مثله فخلطه بالباقي خلطا لا يتميز معه
ضمن الكل لخلط ماله بها فلو تافى التميز او اتفق ولم يرد او اودع

وديعتين فانفق احدهما ضمن ما اتفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره
التبعض واذا اتفقد على غيرها فليس ثوبها اوركب دابتها واخذ بعضها
ثم رد عينه الى يده حتى زال المتعدى زال ما يؤدى الى الضمان
اذا لم يكن من نيته العود اليه اشتباه من شروط الينة بخلاف المستعير
والمستاجر فلوا زالا لم يبرأوا لعملهما لنفسهما بخلاف مودع ووكيل
بيع او حفظ او اجارة او استيجار ومضارب ومستبضع وشريك عتانا
او مفاوضة ومستعير رهن اشتباه والحاصل ان الامين اذا اتفقد ثم
ازاله لا يزيل الضمان الا في هذه العشرة لان يدعهم كيد المالك ولو كذب
في عوده للوفاء فالقول له وقيل للمودع عما ديه بخلاف اقتاراه
بعد مجوده اى مجود الايداع حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن
خلاصه وقيد بقوله بعد طلب ربه ردها فلوساله عن حالها فجد
فهلك لم يضمن تجر وقيد بقوله ونقلها من مكانها وقت الانتار
اى حال المجود لانه لو لم ينقلها وقتها فهلك لم يضمن خلاصه وقيد
بقوله وكانت الوديعة منقولة لان العقار لا يضمن بالمجود عندها
خلافا لمحمد الاصح غصب الزيلعي وقيد بقوله ولم يكن هناك من يخاف منه
عليها فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله ولم يحضرها بعد
مجودها لانه لو مجدها ثم احضرها فقال له ربه ادعها وديعة فان امكنا اخذها
لم يضمن لانه ايداع جديد والا ضمنها لانه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله
لما لكها لانه لو مجدها غيره لم يضمن لانه من الحفظ فان تمت الشروط لم يبرأ
باقتاراه الا بعقد جديد ولم يوجد ولو مجدها ثم ادعى ردها بعد ذلك
وبرهن عليه قبل وبرئ كما لو برهن انه ردها قبل المجود وقال غلط في
المجود انيسيت او ظننت اني دفعتها قبل برهانه ولو ادعى هلاكها قبل مجود
حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برئ وكذا العارية منهاج
ويضمن قيمتها يوم المجود ان علم والا في يوم الايداع عما ديه بخلاف مضارب
مجده ثم اشترى لم يضمن خاينه والمودع له السفر بها ولولها حمل درر
عند عدم نهي المالك وعدم الخوف عليها بالاخراج فلونها او خاف
فان له بد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وباهل الاختيار
ولو ادعاشيا مثليا او قيميا لم يجز ان يدفع المودع الى احدها حظه
في غيبة صاحبه ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا فكان
هو المختار فان اودع رجل عند رجلين مما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصفه
لم يضمن ويستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيل بشرأ ولو دفعه لحدتها
الى صاحبه ضمن الدافع بخلاف ما لا يقسم لجواز حفظ احدها باذن الآخر
ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى مالا

طلب
مضارب حجد

بد منه او حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية
في الحفظ او احرز لم يضمن والا ضمن لان التقييد مفيد ولا يضمن مودع
المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الا يضمن ولو قال
المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب
منه يصدق لانه امين تاجيه وفي المجتبى القصار اذا غلط فرفع ثوب رجل
لغيره فقطعه فكلها ضامن وعن محمد اصاب الوديعة شئ فامر المودع
رجلا ليعالجها فغطت من ذلك فليس بها تضمن من شئ لكن ان ضمن المعالج
رجع على الاول ان لم يعلم انها لغيره والا لم يرجع انتهى بخلاف مودع الغاصب
فيضمن ايا شأ واذا ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر درر
خلافا لما نقله القهستاني وابا قاتي والبرجندى وغيرهم فتنبه معه الفادعي
رجلان كل منهما انه له اودعه اياه فنكل عن الحلف لهما فهو لهما وعليه الف
اخر بينهما ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر فالالف لمن نكل له دفع الى رجل
الف او قال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن اذا
يلزم فيه ذلك كما لو قال لدا حمل الى الوديعة فقال ولم يفعل حتى مضى اليوم
وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عما ديه قال رب الوديعة للمودع
ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه في الدفع فلان وضاعت
الوديعة صدق المودع مع يمينه لان امين سر اجبه قال المودع ابتدأ
لا ادري كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف
ذهبت فان القول قوله لا ادري اصنعت لم لم تضع او لا ادري وضعتها
اود فنتها في دارى او موضع آخر فانه يضمن ولم يبين مكان الدفن
لكنه قال سرقت من المكان المدفون فيه لا يضمن وتامه في العمادية
فروع هدد المودع او الوصى على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه
او عصبوه فدفع لم يضمن وان خاف الحبس او القيد ضمن وان خشي اخذ
ماله كله فهو عذر كما لو كان الجاير هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عما ديه
خيف على الوديعة الفساد رفع الامر للحاكم ليبيعه ولو لم يرفع حتى قسد
فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاض فهو متبوع قراء من مصنف
الوديعة او الرهن فهلك حال القارة لا ضمان لان له ولاية هذا التصرف
صيرفيه قال وكذا لو وضع السراج على المنارة وفيها اودع صكا وعرف
ادا بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الا اذا حبس المودع الصك
ابدا وفي الاشياء لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
الميت دين ليس للسيد اخذ وديعة العبد العامل لغير امانة لا اجر
له الا الوصى والناظر اذا عملا **قلت** فاعلم منه ان لا اجر للناظر
في المسقف اذا احيل عليه المستحقون فيلحفظ وفي الوهبانية

ودافع الف مقرضا ومقارضا **•** ورج القراض الشرط جاز ويجزr
 وان يدعي ذوال مال قرضا وخصه **•** قراضا قرب المال قد قيل اجدر **•**
 وفي العكس بعد الزح فالقول قوله **•** كذلك في الابضاع ما يتغير **•**
 وان قال قد ضاعت من البيت ورجها **•** يصح ويختلف فقد يتصور **•**
 وتارك في قوم لامر صحيفة **•** فواحوا وراحت يضمن المتأخر **•**
 وتارك نشر الصوف صيفا فغتم **•** يضمن وقرض الفار بالعكس يوشر **•**
 اذ لم يسد الثقب من بعد علمه **•** ولم يعلم الملاك ما هي تنقش **•**
قلت بقي لوسره مرة ففتح الفار وفسده لم يذكر وتنبغي تفصيله
 كما مر فتدبر **كتاب العارية** اخرها عن
 الوديعة لان فيها تمليك وان اشتركا في الامانة ومحاسنها النيابة عن الله
 تعالى في اجابة المنظر لانها لا تكون الا المحتاج كالقرض فلذا كانت
 الصدقة بعشرة والقرض بتمانية عشر هي لفظة مشددة وتخفيف اعادة
 الشيء قاموسا وشرعا تمليك المنافع مجانا اذ بالتمليك لزوم الايجار
 والقبول ولو فعلا وحكمها كونها امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع
 وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العمادية بجواز
 اعارة المشاع وايداعه وبيعه يعني لان جهالة العين لا تقضي للجهالة
 لعدم لزومها وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد اما كسوته
 فعلى المعير وهذا اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذه واستخدمه
 من غير ان يستعيره فنفقته على المولى ايضا لانه وديعة ونصح باعرتك
 لانه صريح واظمتك ارضى اى غلظها لانه صريح مجازا من اطلاق اسم
 المحل على الحال ومحتك بمعنى اعطيتك ثوبي او جاريته هذه وحملتك
 على دابتي هذه اذ لم يرد به بمحتك وحملتك الهبة لانه صريح فيفيد
 العارية بلائنة والهبة بها اى مجازا واخذ منك عبدي واجرتك داري
 شهرا مجازا وداري مبتدأ لك خبر سكني تمييز اى بطريق السكنى وداري
 لك عمري مفعول مطلق اى عمرتها لك عمري سكني تمييزه يعني
 جعلت سكنها لك مدة عمرك ولعدم لزومها يرجع المعير متى شاء
 ولو موقته او فيه ضرر فتبطل وتبقى العين باجر المثل كمن استعار
 امة لترضع ولده وصار لا ياخذ الا ثديها فلذا اجر المثل الى الفطام
 وتماه في الاشياء وفيها معزى اللقطة تلزم العارية فيما اذا استعار
 جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس للمشتري رفعها
 وقيل نعم الا اذا شرط وقت البيع **قلت** وبالقيل جزم في الخلاصة
 والبراذية وغيرهما واعتمده محشيها في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن
 المصنف فكانه ارضاه فلم يحفظ وهذا لا يتضمن بالهلاك من غير تعد

عارية الجدار

وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجوهرة ولا توجروا
 ترهن لان الشيء لا يتضمن ما فوقه كالوديعة فانها لا توجروا لترهن
 بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار واما المستأجر
 فواجب ويودع ويعار ولا يرهن واما الرهن فكالوديعة وفي الوهبانية
 نظم تسع مسائل لا يملك فيها تمليكا لغيره بدون اذن سواء قبض
 او لا فقال **•** وملك امر لا يملكه بدون **•** امر وكيل مستعير وموحي **•**
• ركويا وليسا فيهما ومضارب **•** ومرتهن ايضا وقاض يومر **•**
• ومستودع مستبضع ومزارع **•** اذ لم يكن رهنه البذر يبد **قلت** والعاشرة
• وما للمساقي ان يساقي غيره **•** وان اذن المولى له ليس ينكر **•**
 فان اجر المستعير او رهن فهلك ضمنه المعير للتعدى ولا رجوع له للمستعير
 على احد لانه بالضمان ظهر انه اجر ملك نفسه ويتصدق بالاجر خلافا
 للمثاني او ضمن المستأجر سكت عن المرتهن وفي شرح الوهبانية الخامسة
 لا يملك المرتهن ان يرهن فيضمن وللمالك الخيار ويرجع الثاني
 على الاول ورجع المستأجر على المستعير اذ لم يعلم بانه عارية في يده
 دفعا لضرر الضرر وله ان يعير ما اختلف استعماله او لا ان لم يعين
 المعير منتفعا ويعير ما لا يختلف ان عين وان اختلف لا للتفاوت
 في زواهر الجواهر للاختيار ومثله اى كالمعار الموجه وهذا عند عدم النهي
 فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقا خلاصه من استعار
 دابة واستأجرها مطلقا بلا تقييد بحمل ماشاء ويعيره له للحمل ويركب
 غملا بالاطلاق وايا فعل او لاتعين مراد او ضمن بغيره ان عطبت حتى
 لو ليس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي واثبات
 اطلاق المعير والموخر والانتفاع في الوقت والنوع انتفع ماشاء اى وقت
 شأنا لاسر وان قيد بوقت او نوع او بها ضمن بالخلاف الى شرف فقط لا الى
 مثل او خير وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر مثل العارية عارية التمين
 والليل والموزون والمعدود المتقارب عند الاطلاق فرض ضرورة واستهلاك
 عينها فيضمن المستعير بهلاكها قبل الانتفاع لانه فرض حتى لو استعارها
 ليعير الميزان او ميزن الدكان كان عارية ولو اعارة قصعة تريد فقرض
 ولو بينهما ببساطة فاباحة ونصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري
 مجرى الهلاك صيرفيه ولو اعاد ارضا للبناء والغرس صح للعالم بالمنفعة
 وله ان يرجع متى شاء لما تقرر انها غير لازمة ويكلفه قلعها الا اذا كان
 فيه مضرة بالارض فينتى كباقي القيمة مقلوعين لئلا تتلف ارضه وان وقت
 العارية فرجع قبله كلفه قلعها وضمن المعير للمستعير ما نقص البناء
 والغرس بالقلع يقوم قايما الى المدة المضروبة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد

شرط الضمان باطل

تجى واذا استعارها لغيرها لم تؤخذ منه قبل ان يجسد الزرع وقتها اولا
فتترك باجر المثل مراعاة للحقين ولو قال المير اعطيك البذر وكلقتك
ان كان لم يثبت لم يجز لان بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته فيه كلام
اشار الى الجواز في المعنى نهائية وموت الرد على المستعير فلو كانت موقفة
فاسلمها بعده فهلكت ضمنها لان مؤنة الرد عليه نهائية الا اذا استعارها
ليرضها فتكون كالاجارة رهن الحائنه وكذا الموصى له بالخدمة مؤنة
الرد عليه وكذا المؤجر والغاصب والمرتهن مؤنة الرد عليهم لحصول
المنفعة لهم هذا والاخراج باذن رب المال والا فؤنة مستاجر ومستعار
على الذي اخرج اجارة التزايه بخلاف شركة ومضاربة وهبة قضى
بالرجوع مجتبي وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة لابطال
او مع عبده ربه مطلقا يقوم عليها اولا في الاصح او اجيره اى مشاهرة كما مر
فهلك قبل قبضها برئ لانه اتى بالتسليم المتعارف بخلاف تقيس كجوهري
وبخلاف الرد مع الاجنبى اى بان كانت العارية موقفة فمضت مدتها ثم
بعثها مع الاجنبى لتعديه بالامساك بعد المدة والا فالمستعير يملك الايداع
فيما يملك الاعارة من الاجنبى به يفتى زيلعي فتعين حمل كلامهم على هذا
وبخلاف رد ودعة ومغصوب الى دار المالك فانه ليس بتسليم واذا
استعار ارضا بيضا للزراعة يكتب المستعير انك اطعنتنى ارضك للزراعة
فيخصص ليلا يعم البناء وخو العبد الماذون يملك الاعارة والمجور اذا
استعار واستهلكه يضمن بعد العتق ولو اعاد عبد مجرور عبد المجور
مثله فاستهلكها ضمنى الثاني للحال ولو استعار ذهابا فقلده صبيبا فسرقت
الذهب منه اى من الصبي فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه من اللباس
لم يضمن والا ضمن لانه اعارة والمستعير يملكها وصنعها اى العارية بيت
يديه فنام فضا عت لم يضمن لو نام جالسا لانه لا يعد مضيعا لها وضمن
لو نام مضجعا لتركه الحفظ ليس للاب اعارة ما لطفه لعدم البدل لو كان
القاضي والوصى طلب شخص من رجل ثورا عارية فقال اعطيك غدا
فلما كان الغد ذهب الطالب واخذه بغير اذنه واستعمله فمات الثور
لا ضمان عليه خاتمه عن ابراهيم ابن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه
يضمن جهرا بنته بما يجهز مثلها ثم قال كنت اعرتها لانتفعة ان
العرف مستمر بين الناس ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا اعارة
لا يقبل قوله انه عارية لان الظاهر يكذبه وان لم يكن العرف كذلك او
تارة وتارة فالقول له به يفتى كما لو كان اكثر مما يجهز به مثلها فمات
القول له اتفاقا والام وولى الصغيرة كلاب فيما ذكر وفيما يدعيه
الاجنبى بعد الموت لا يقبل الايبينة شرح وهبانية وتقدم في باب

سيلة الجهاز

المهر وفي الاشباه كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله
بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى
الموقوف عليهم يعنى من الاولاد والفقراء وامثالها واما اذا ادعى الصرف
الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن
ما انكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما يسطر في حاشية اخي زاده
قلت وقد مر في الوقف عن المولى ابي السعود واستحنه المصنف واقره
ابنه فليحفظ وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقض
الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل
قوله الايبينة بخلاف الوكيل بقض العين كوديعة قال قبضتها في حياته
وهلكت وانكرت الورثة او قال دفعتها اليه فانه يصدق لانه ينفي
الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقض الدين لانه يوجب الضمان
على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالتيه **قلت**
وظاهره انه لا يصدق لانه حق نفسه ولا في حق الموكل وقد اتى بعضهم
انه يصدق في حق نفسه لانه حق الموكل وحمل عليه كلام الولوالجية
فيتأمل عند الفتوى **فروع** اوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع بها
العارية كالاجارة تنفسح بموت احداهما مات وعليه دين وعنده ودعة
يعنى عنها فالتركة بينهم بالخصص استاجر بعير الى مكة فعلى الذهاب
وفي العارية على الذهاب والمجنى لان ردها عليه استعار دابة للذهاب
فاسلمها في بيته فهلك ضمن لانه اعارها للذهاب لا للاسكاف استقرض
ثورا فاغار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية عرفا استعار ارضا ليبنى ويسكن
واذا اخرج فالبناء للمالك فللمالك اجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير
لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت اجارة معنى ونسدت بجهالة المدة
وكذا الوشرط الخارج على المستعير لجهالة البدل والحيلة ان يوجره الارض
سنتين معلومة بيد معلوم ثم يامر باذا الخارج منه استعار كتابا فوجد
فيه خطأ اصلحه ان علم رضى صاحبه **قلت** ولا ياتى بتركه الا في القران
لان اصلحه واجب بخط مناسب ففي الوهبانية **هـ هـ هـ**
هـ وسفر راي اصلاحه مستعيره **هـ** يجوز اذا مولاه لا يتاثر **وفي**
معاياتها وادى مير ليس يملك اخذها **هـ** اعاد وفي غير الرهان النصور **هـ**
هـ وهل واهب لابن يجوز رجوعه **هـ** وهل مودع ما صنع المال يجبر **هـ**
كتاب الهبة وجهه المناسبة ظاهر على لغة القفل
على الغير ولو غير مال وشرعا تملك العين مجازا اى بلا عوض لان عدم
العوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من عليه الدين فان امره
بقبضه صحت لرجوعها الى هبة العين وسببها ارادة الخير للواهب

لا يقبل قول المتولى
في العرف لارباب
الوظائف

دينوى كعوض ومجبة وحسن ثناء واخرى قال الامام ابو منصور
يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلمه
التوحيد والايمان اذ حب الدنيا راس كل خطيئة نهائية وهي مندوبة
وقبولها سنة قال عليه السلام تهادوا وتحابوا وشرايط صحتها في الواهب
العقل والبلوغ والملك فلا تصح هبة صغير ورقيق ولو مكاتباً وشرايط
صحتها في الموهوب بان يكون مقبوضاً غير مشاع مميزاً غير مشغول كما يستتبع
وركنها هو الايجاب والقبول كما سيحكي وحكمها بثبوت الملك للموهوب له
غير لازم فله الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو شرطه صحت
ان اختارها قبل تفرقها وكذا لو ابراه صح الا بطل الشرط خلاصه وحكمها
انها لا تبطل بالشروط الفاسدة فهبة عبد على ان يعتقه تصح ويبطل الشرط
وتصح بايجاب كوهبت وكلفت والطعمتك هذا الطعام ولو ذلك على وجه
المزاج بخلاف الطعمتك ارضي فانه عارية لرقبتها والطعام لغلتها بحس
او الاضافة الى ما اى جزء يعبر به عن الكل كوهبت لك فرجها وجعلته
لك لان الام للملك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هبة لك
حلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصه واعمرتك هذا الشيء وحملتك
على هذه الدابة ناويا بالحمل الهبة كما مر وكسوتك هذا الثوب ودارى لك
هبة او عمرى تسكنها لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسير
للاسم لا لو قال هبة سكنى او سكنى هبة بل تكون عارية اخذ باليقين وحاصله
ان اللفظ ان ابناء عن تملك الرقبة فهبة او المنافع فعارية واحتمل غير
النية لو اذن وفي البحر امرته باسم ابني الا قرب الصحة وتصح بقبول
اى في حق الموهوب له اى ما في حق الواهب فتصح بالايجاب وحده لانه يبرع
حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل بى وبعبه حنث
بخلاف البيع وتصح بقبض بلا اذن في المجلس فانه هنا كالقبول فاخص
بالمجلس وبعده به اى بعد المجلس بالاذن وفي المحيط لو كان امره بالقبض
حين وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده والتكلم من القبض كالقبض
فلو وهب لرجل ثياباً في صندوق بفعل ودفع اليه الصندوق لم يكن
قبضاً لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحاً كان قبضاً تمكنه منه فانه
كالخلة في البيع اختيار وفي الدرر والمختار صحة بالخلة في صحة الهبة
لا فاسدها وفي التنف ثلاثة عشر عقداً لا تصح بلا قبض ولو نهاه عن القبض
لم يصح قبضه مطلقاً ولو في المجلس لان الصريح اقوى من الدلالة وتتم الهبة
بالقبض الكامل ولو الموهوب له مشاعاً لملك الواهب لا مشغولاً به والاصل
ان الموهوب ان مشغولاً بملك الواهب منع تمامها وان مشاعاً لا فلو وهب
جراً بآيته طعام الواهب اوداراً فيها متاعه اودابة عليها سرجه وسلمها

كذلك لا تصح ويعكسه تصح في الطعام والمتاع والشرح فقط لان كلامها
شاغل لملك الواهب لا مشغول به لان شغله بملك غير واهبه لا يمنع تمامها
كرهن وصدقة لان القبض شرط تمامها وتامه في العارية وفي الاشياء
هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب لطفله **قلت** وكذا الدار
المعارة التي وهبتها لزوجها على المذهب لان المرأة متاعها في يد الزوج تصح
التليم وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت **متاع** ومن وهبت للزوج داراً لها بها **متاع** وهم فيها تصح المحرر
وفي الجوهره وحيلة هبة المشغول ان يودع الشاغل او لا عند الموهوب له
ثم يسلمه الدار مثلاً فتصح لشغلها بالمتاع في يده في متعلق بتتم محوز
مفزع مقسوم ومشاع لا يبقى منتفعاً به بعد ان يقسم كبيت وحمام صغير من
لانها لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو هبته لشريكه او لاجنبى لعدم تصور
القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفية عن
العتابي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار فان قسمه وسلمه صح لزوال
المانع ولو سلمه شاعياً لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف
الواهب درر لكن فيها عن الفصولين الهبة الفاسدة تفيد الملك
بالقبض وبه يفتي ومثله في النزائية على خلاف ما صح في العارية
لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بقیة احكام
المشاع وهل للقريب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم وتغيب
في الشربلية بانه غير ظاهر على القول المفتى به من افادتها الملك
بالقبض فيلحفظ والمانع من تمام القبض شيوع مقارن للعقد لا طارى
كان يرجع في بعضها شاعياً فانه لا يفسدها اتفاقاً والاستحقاق شيوع
مقارن لا طارى فيفسد الكل حتى لو وهب ارضاً وزرعاً وسلمها فاحتق
الزرع بطلت في الارض والاستحقاق البعض الشايع فيما يحتمل القسمة
والاستحقاق اذا ظهر بالبينه كان مستنداً الى ما قبل الهبة فيكون مقارناً
لها لا طارياً كما زعمه صدر الشريعة وان تبعه ابن الكمال فتنبه ولا تصح
هبة لبن في صرع وصوف على غنم وتخل في ارض وتمر في ثحل لانه كشاع
ولو فضله وسلمه جاز لزوال المانع وهل يكفي فضل الموهوب له باذن الواهب
طاهر الدرر نعم بخلاف دقيق في برودهن في سسم وسمن في لبن حيث لا يصح
اصلاً لانه معدوم فلا يملك الا بعقد جديد وملك بالقبول بلا قبض جديد
لو الموهوب في يد الموهوب له ولو غصب امانة لانه حينئذ يحمل لنفسه
والاصل ان القبضين اذا تجا نسا ناب احدهما عن الآخر واذا تغايل ناب
الا على عن الادنى لا عكسه وهبة من له ولاية على العقل في الجملة وهو
كل من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب ولو في عيالهم تتم بالعقد

لوا الموهوب معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه
والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكتفي فيه بالاجاب وان وهب لاجنبي
يتم قبض وليه وهو احد اربعة الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه وان لم
يكن في حجرهم وعند عدمهم تتم قبض من يعوله كعمه وامه واجنبي
ولو ملقطا او في حجرها والا لافوات الولاية وبقيضه لو عجز يعقل
التحصيل ولومع وجود ابيه مجتبي لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب
له اعني لا تقع له وتلقه مودته لم يصح قبوله استثناء **قلت** لكت في
البرجندى اختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر فقبل لا يجوز
والصحيح هو الجواز انتهى وظاهر القهستاني ترجيح وعزاه للفخر
الاسلام وعزاه على خلاف ما اعتمد المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة
لكن تنه بجملة بوصل ولو بامه والاجنبي ايضا فتأمل وصح رده
لها لقبوله سراجيه وفيها حسنات الصبي له ولا بويه اجر القلم ونحوه
ويباح لو اذنيه ان ياكل من مأكول وهب له وقيل لا انتهى فافاد
ان غير المأكول لا يباح لهما الا الحاجة وصنعوا هذا بالختان بين يدي
الصبي فايصلح له ككتاب الصبيان فالهدية له والا فان المهدي
من اقربا الاب ومعارفه فلا ب او من معارف الام فللام قال هذا
للصبي ولا ولو قال اهديت للاب او للام فالقول له وكذا زفاف
البنت خلاصه وفيها اتخذ لولده او لتلميذه ثيابا ثم اراد دفعها
لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ انها عارية وفي المبتغى
ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي الخائنة
لا باس بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا
اذا لم يقصد به الاضرار وان قصده يسوى بينهم يعطى البنت كالابن
عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وان
وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض لانه تبرع
ابتدا وفيها ويبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب
في هبته ولو قبض زوج الصغيرة اما البالغة فالقبض لها بعد الزفاف
ما وهب لها صح قبضه ولو بحضرة الاب في الصحيح لنيابته عنه فصح
قبض الاب كقبضها مميزة وقيل اعني الزفاف لا يصح لعدم الولاية وهب
اثنان دارا لواحد صح لعدم الشروع وبقلبه لا لكبير من عنده للشروع
نما يحتمل القسمة اما لا يحتملها كالبيت فيصح اتفاقا فتدنا بكبير من
لانه لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير او لابنيه صغير وكبير لم يجز
اتفاقا وتيدنا له هبة لجواز الوهن والاجارة من اثنين اتفاقا واذا
نصدق بعشرة دراهم او وهبها لفقرين صح لان الهبة للفقر صدقة

طلب
حنان الصبي له

طلب
يعطى البنت كالابن

والصدقة يراد بها وجه الله وهو واحد فلا شيوخ لا لغنيين لان الصدقة
على الفنى هبة فلا تصح للشيوخ اى لا تملك حتى لو قسمها وسلمها صح
فروع وهب لرجلين درهما ان صححيا صح وان مغشوشا لانه مما
يقسم لكونه في حكم العروض معه درهما فقال لرجل وهبت لك احدهما
او نصفهما ان استويا لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم
ولذا لو وهب ثلثهما جاز مطلقا بخلاف هبة حايط بين داره ودار جاره
لجاره وهبة البيت من الدار فهذا يدل على كون سقف الواهب على
الحايط واختلاط البيت بحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة مجتبي
باب الرجوع في الهبة صح الرجوع فيها بعد القبض
اما قبله فلم تتم الهبة مع انتفا ما نفعه الا في وان كره الرجوع تخوفا وقيل
تقريبها نهائية ولومع اسقاط حقه من الرجوع فلا يسقط باستقاطه
خائنه وفي الجواهر لا يصح الا برأى الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على
شيء صح وكان عوضا عن الهبة لكن سيجي اشتراطه في العقد وينع الرجوع
فيها مع خرقه يعني الموانع السبعة الآتية فالدال الزيادة في نفس العين
الموجبة لزيادة القيمة المتصلة وان زالت قبل الرجوع كان شبه ثم شاخ
لكن في الخائنة ما يخالفه واعتمده القهستاني فليتنبه له كذا وغرس ان
زيادة في كل الارض والاربع ولو عدا في قطعة منها امتنع فيها فقط زيلعي
وسمن وجمال وخياطة وصبغ وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعرج واسلام
عبد ومداواته وتعليم قران او كتابة او قراة وتقط مصحف باعرايه وحمل
ثمر بيغداد الى بلخ مثلا ونحوها ولو اختلفا في الزيادة ففي المتولدة
ككبر القول للواهب وفي نحو ثياب وخياطة وصبغ للموهوب له خائنه
وحاوى ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى في مثل تلك المدة
لا يمتنع الزيادة المنفصلة كولد وارث وعقر وثمر فيرجع في الاصل لا
الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد عنها كذا نقله القهستاني
لكن نقل البرجندى وغيره انه قول ابي يوسف فليتنبه له ولو جلت ولم
تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال الزيلعي نعم وفي الجوهره من قبض
مد يون بمستغرق وهب امه فمات وقد وطيت ردها مع عقرها هو
المختار والميم موت احد العاقلين بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا
والعين في يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المص ما يسقط بالوت فقال
• كفارة دية خراج و رابع • ضمان لعتق هكذا نفقات •
• كذا هبة حكم الجميع سقوطها • بموت لما ان الجميع صلات •
والعين العوض بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض كل هبته
فان قال خذ عوض هبتك او بدلها او في مقابلتها ونحو ذلك فقبضه

الواهب سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض رجع كل بهيته ولذا يشترط فيه
شرائط الهبة كقبض واقرار وعدم شيوع ولو العوض بمجانسا او يسيرا وفي
بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو تحريف ولا يجوز للاب ان يعوض
عما وهب للصغير من ماله ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع
بحر ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبة خمر او خنزير اذا لا يصح تلكا
من المسلم بحر ويشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض
عن الباقي لا يصح فله الرجوع في الباقي ولو الموهوب شيئين فعوضه احدهما
عن الآخر ان كانا في عقدين صح والا لان اختلاف العقد كاختلاف العيين
والدراهم تتعين في هبة ورجوع مجتبي ودقيق الحنطة يصلح عوضا عنها
لحدوثه بالطن وكذا الصبغ بعض الثياب اولت بعض السويق ثم
عوضه صح خائنه ولو عوضه ولدا جاريته موهوبتين وجد ذلك
الولد بعد الهبة امتنع الرجوع وصح العوض من اجنبي وسقط حق الواهب
في الرجوع اذا قبضه كبدل الخلع ولو التعويض بغير اذن الموهوب له ولا
رجوع ولو بامر الا اذا قال عوض عني على اني ضامن لعدم وجوب التعويض
بخلاف قضا الدين والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة
يكون الامرياد اية مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط
الضمان ظهريه وجنيد فلو امر المديون رجلا بقضائه رجع عليه
وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال اتفق على تبادلي
او قال الاسير اشترى فانه يرجع فيهما بلا شرط رجوع كفالة خائنه مع انه
لا يطالب بهما لا يجبس ولا ملازمة فتأمل وان استحق نصف الهبة رجع
بنصف العوض وعكسه لا مالم يرد ما بقي لانه يصلح عوضا ابتداء فكذا بقا لكنه
يتجني ليسلم العوض ومراة العوض الغير المشروط اما المشروط فبادله كما يحكي
فيوزع البذل على المبدل نهائيه كما لو استحق كل العوض حيث يرجع في كلها
ان كانت قايمة لان كانت هائلة كما لو استحق العوض وقد ازدادت الهبة
لم يرجع خلاصه وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان
كان قايما ومثله ان العوض هالك وهو مثلي وبقيته ان قيمها غاية ولو
عوض النصف رجع بمالم يعوض ولا يضرب شيوع لانه طاري **تنبيه** نقل
في المجتبي انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا عوضه
بعده فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر فتدبر
والخارج خروج الهبة عن ملك الموهوب له ولو بهية الا اذا رجع الثاني فلا ولا
الرجوع سواء كان بقضائه او رضاه لا سيما ان الرجوع فسخ حتى لو عادت
بسبب جديد بان تصدق بها الثالث على الثاني او باعها منه لم يرجع
الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع وتبدل الخروج بقوله

بالكلية بان يكون خروجا عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله فلو ضحي
الموهوب له بالشاة الموهوبة او نذر التصديق بها وصارت لحما لا يمنع الرجوع
ومثله المتعة والقران والنذر مجتبي وفي المنهاج وان وهب له ثوبا فجعله
صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا للثاني كما لو ذبحها من غير نية فله
فله الرجوع اتفاقا **فرع** عبد عليه دين او جنابة خطا فوهبه مولاة لغريمه
او لولي الجنابة سقط الدين والجنابة ثم لو رجع صح استحسانا ولا يعود
الدين والجنابة عند محمد ورواية عن الامام كما لا يعود النكاح لو وهب الزوجة
ثم رجع خائنه والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامراة ثم نكحها
رجع ولو وهب لامراة لا لعكسه **فرع** لا تصح هبة المولى لام ولده ولو في
مرضه ولا تنقلب وصية اذ لا يد المحجور اما لو اوصى لها بعد موته تصح لعنتها
بموته فيسلم لها كافي والقاف القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه نسبيا
ولو ذميا او مستامنا لا يرجع شتمني وان وهب لمحرم بلا رحم كاخيه رضاعا
ولو ابن عمه والمحرم بالمصاهرة كاهات النساء والربايب واخيه وهو عبد
لا اجنبي او لعبد اخيه رجع ولو كانا اي العبد ومولاة ذارحم محرم من الواهب
فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة لايهما وقعت ثم منع الرجوع
بحر **فرع** وهب لايه واجنبي ما لا يقسم فقبضاه له الرجوع في حظ الاجنبي
لعدم المانع ودرر والهات هلاك العين الموهوبة ولو ادعاه اي الهلاك صدق
بلا حلف لانه ينكر الرد فان قال الواهب هي هذه العين حلف المنكر انها ليست
هذه خلاصه كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس باخيه اذا ادعي الا ذلك
لانه يدعي مسبب النسب لا النسب خائنه ولا يصح الرجوع الا براضيهما او بحكم
الحاكم للاختلاف فيه فيضمن بمعه بعد القضا لا قبله واذا رجع باحدهما
بقضائه او رضاه كان فسخا لعقد الهبة من الاصل واعادة ملكه القديم لاهبة
للاهب فلهذا لا يشترط فيه قبض الواهب وصح الرجوع في الشايع ولو كان
هبة لما صح فيه وللواهب رده على بايعه مطلقا بقضائه او رضاه بخلاف الرد
بالعيب بعد القبض بغير قضا لان حق المشتري في وصف السلامة لا في
الفسخ فافتى قاتم مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في
الاستقبال لا بطلان اثره اصلا ولا لعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه
فصولين اتفقا الواهب والموهوب له على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه
من المواضع السبعة السابقة كالهبة لقرايته جاز هذا الاتفاق بينهما جوهره
وفي المجتبي لا يجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقض لانها هبة
ثم قال وكل شيء يفسخه الحكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين
لطفل المديون لم يجوز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع المانع
ثم زال المانع عاد الرجوع تلفت العين الموهوبة واستحقها استحق وضمن

المسحق الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة والاعارة كالهبة هنا لان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتماه في العارية واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويبطل العوض بالشيوع فيما يقسم بيع انتهت فتزد بالعبء وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة هذا اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا ما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهى وقد العوض بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً بطل اشراطه فيكون هبة ابتداء وانتهى **فرع** وهبت الواقف ارضاً شرط استبداله بلا شرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع ذكره الناصح وفي الجمع واجاز محمد هبة مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه **قلت** فيحتاج على قولها الى الفرق بين الوقف ومال الصغير **فصل** في سائر تنويعات وهب امته الاحملها او على ان يرد لها عليه او يعتقها او يستولدها او وهب داراً على ان يرد عليه شيئاً منها ولو معيناً كثلث الدار او ربعها او على ان يعوض في الهبة والصدقة شيئاً عنها صحت الهبة وبطل الاستثناء في الصورة الاولى وبطل الشرط في الصور الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنس ما من اشراط معلومية العوض اعتق حمل امته ثم وهبها صح ولو دبره ثم وهبها لم تصح لبقاء الحمل على ملكه فكان مشغولاً به بخلاف الاول كما لا يصح تعليق الا برأ عن الدين بشرط محض كقوله لمد يونه اذا جاعدا وان مت بفتح التاء فانت بري من الدين او ان مت من مرضك هذا وان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهري فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق الا بشرط كايين ليكون تخييراً كقوله لمد يونه ان كان لي عليك دين ابرأك عنه صح وكذا ان مت بضم التاء فانت بري منه او في حل جاز وكان وصية خاتمه جاز العمري للمعسر ولو رثته بعده لبطلان الشرط لا يجوز الرقبي لانها تعليق بالشرط بالخط واذ لم تصح تكون عارية شتمني لحديث احمد وغيره من اعمر عمري فهي لعمري حياته ومماته لا ترقبوا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث بعث الى امراته متاعا هدايا اليها وبعثت له ايضا هدايا عوضا للهبة صرحت بالعوض اولا ثم افتقر فابعد الزفاف وادعى الزوج انه عارية لاهبة وحلف واداد الاسترداد وادارت هي الاسترداد ايضا يسترد كل منهما ما اعطى اذ لاهبة فلا عوض ولو استهلك احدهما ما بعثه الآخر ضمنه لان من استهلك العارية ضمنها خاتمه هبة الدين ممن عليه الدين واداره عنه يتم من غير قبول اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف او سلم لكن يرتد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل بتقييد المجلس كذا في العناية لكن في الصيرفية لو لم يقبل ولم يرد حتى افتقر قائم بعد ايام رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى الاصح ان الهبة تملكك والابن اسقاط تملكك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث

الابرا عن الدين

حوالة ووصية واذا سلطه اي سلط الملك غير المديون على قبضه او الدين فيصح حينئذ ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على ابيه فالعقد الصحة للتسلط ويتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكيلاً بالبيع فصوكيز وليس منه ما اذا اقر الدين ان الدين لفلان وان اسمه في كتاب الدين عارية حيث صح اقراره لكونه اخباراً لا تملكاً فلمقر له قبضه بنزاريه وتماه في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال الدين الذي لي على فلان لفلان بنزاريه وغيرها **قلت** وهو شكل لانه مع الاضافة لنفسه يكون تملكاً وتمليك الدين ممن ليس عليه باطل فتأمل وفي الاشياء في قاعة تصرف الامام معن يا صلح النزائية اصطلاحاً ان يكتب اسم احدتها في الديون فالعطاء كن كتب اسمه الخ والصدقة كالهبة يجامع التبرع وحينئذ لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو على غنى لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب خاتمه **فرع** كتب قصته الى السلطان يساله تملكك ارضاً محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلتها ملكاً له هل يحتاج الى القبول في المجلس القياس نعم لكن لما تعذر الوصول اليه اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره اعطت زوجها ما لا يسواله ليتوسع فظفر به بعض غريمه ان كانت وهبته او اقرضته ليس لها ان تسترده من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع لانيه ما لا ليتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فانت الاب ان اعطاه هبة فالكل له والا فيرات وتماه في جواهر الفتاوى بعث اليه بهدية في اناهل بياع اكلها فيه ان كان ثريداً وخو ما لو حوله الى انا آخر ذهبت لذته بياع والا فان بينهما انبساط بياع ايضا والا فلا دعي قوما الى طعام وفرقهم على اخوته ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان اخرى ولا اعطاسايل وخادم وهرة لغرب المنزل ولا كلب ولولرب البيت الا ان يناوله الخبز المحترق للاذن عادة وتماه في الجوهر وفي الاشياء لا جبر على الصلوات الا في اربع شفعة وثفقة زوجة وعين موصى بها ومال وقف وقد حورت ابيات الوهبانية على وفق ما في شرحها للشرنبلالي **قلت**

- وواهب دين ليس يرجع مطلقاً • وابرا ذى نصف يصح المحرر •
- على حجها او تركه ظلمه لها • اذا وهبت مراهولم يوف بخس •
- معلق تطلق باسراء مهرها • وانكاح اخرى لو يرد فيظفر •
- وان قبض الانسان مال مبيعة • فابرا يرد منه كالدائن اظهر •
- ومن دون ارض في البناء صحيحة • وعندى فيه وقفة فيحمر •

قلت وجه توقيفي تضمن بحرم في كتاب الرهن بان رهن البتار دون الارض وعكسه لا تصح لانه كالشايع فتأمل واشت باظهر لما في العادي عن خواهر

اقران اسم عارية

زاده انه لا يرجع واختاره بعض المشايخ ويبطلواى ضررتها لانه بروه
 للابرا بطله فلا حث فليحفظ **كتاب الاجارة** قدم الهبة
 لكونها تمليك عين وهذه تمليك منفعة هي لغة اسم للاجرة وهو ما يستحق
 على عمل الخير ولذا يدعى به يقال اعظم الله اجره وشركا تمليك تنفع مقصود
 من العين بعوض حتى لو استاجر ثيابا او اوان ليتجمل بها او دابة ليحنيها
 بين يديه او دارا ليلسكنها او عبدا او دراهم او غيره ذلك لا يستعمل بل ليلظن
 الناس انه له فالاجارة فاسدة في الكل ولا جرح له لانها منفعة غير مقصودة
 من العين بزازية وسيجي وكل ما صلح ثمن اى بدلا في المبيع صلح اجرة
 لانها ثمن المنفعة ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز ثمن لا يجوز اجرة
 لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيحي وتنعقد باعرتك هذه
 الدار شهر بكذا لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس او وهبتك او
 اجرتك منافعتها شهر بكذا افاد ان ركنها الايجاب والقبول وشرطها
 كون الاجرة والمنفعة معلومين لان جهاتهما تغضى الى المنازعة وحكمها
 وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة وهل تنعقد بالتعاطي ظاهر الخلاصة
 نعم ان علت المدة وفي البزازية ان قصرت نعم والا لا ويعلم النفع ببيان
 المدة كالسكنى والزراعة مدة كذا اى مدة كانت وان طال ولو مضافة
 كاجر تكلمها غدا والموجر يبيعها اليوم وتبطل الاجارة به يغنى خاتمه ولم تنرد
 في الاوقاف على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها كما سر في باب
 والحيلة ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه
 ناجز لا الباقي لانه مضاف للمتولى فتمت خاتمه وفيها لو شرط الواقف مدة
 يتبع الا اذا كانت اجارتهما اكثر انفع فيخرجها القاضى لا المتولى لان ولايته
 عامة **قلت** وقد منا في الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة
 ولو بعقود وسيجي متنا فليراجع وليحفظ فلو اجرها المتولى اكثر لم ينفع
 الاجارة وتفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى
 قارى الهداية ورجحه المص على ما في انفع الوسائل وافاد فساد ما يقع كثيرا من
 اخذ كرم الوقف او اليتيم مساقاة فيستاجر ارضه الحالية من الاشجار بمبلغ
 كثير ويساقى على اشجاره بسهم من الف سهم فالخط ظاهر في الاجارة لا في المساقاة
 ففاده فساد المساقاة بالاولى لان كلاهما عقد على حدة **قلت** وقيدوا
 بسرانية الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي المجمع عليه فيسرى كجمع بين
 حر وعبد بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يتعداه كجمع بين
 عبد ومدير فتدبر وجعلوه ايضا من الفساد الطارى فتنبه من حوادث
 الروم وصى زيد باع ضيعة من تركته لدين على انها ملكه ثم طهر ان
 بعضها وقف مسجد هل يصح البيع في الباقي اجاب فربق بنعم وفربق بلا والف

مطل
ما صلح ثمنها صلح اجرة

مطل
العقد اذا فسد في
بعضه فسد في كله

بعضهم رسالة ملخصها ترجيح الاول فتأمل ويلي في جواهر الفتاوى اجس
 ضيعة وقفا ثلاث سنين وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد
 عقيب الاخر لا تصح الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف
 ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز ويرفع الخلاف انتهى **قلت** وسيحي
 ان المتولى والوصى لو اجر بدون اجر المثل يلزم المستاجر تمام اجر المثل وانه
 يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخاتمة متى فسد العقد في البعض لمفسد مقارن
 يفسد في الكل ويعلم النفع ايضا ببيان العمل كالصناعة والصنع والحياطة
 بما يرفع الجهالة فيشترط في استيجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو
 خلا عنها متى فاسدة بزازية ويعلم ايضا بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا
 واعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به بل بتجمله او شرطه في
 الاجارة المخجزة اما الضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجيل اجماعا وقيل
 تحصل عقود في كل الاحكام فيفتى برواية تملكها بشرط التجيل للمخاجة شرح
 وهبانية للشربلاى او الاستيفاء للمنفعة او تمكينه منه الا في ثلاث مذكورة في
 الاشياء ثم فرع على هذا بقوله فيجب الاجر لدار قبضت ولم تسكن لوجود تملكه
 من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا يجب الاجر
 الا بحقيقة الانتفاع كما بسطه في العمادية وظاهر ما في الاسعاف اخراج
 الوقف فنجبا جرت في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء **قلت** وهل باليتم
 والمعد للاستغلال والمستاجر في البيع وفا على ما فتى به علما الروم كذلك محل
 ترد فليس اجمع وبقوله ويسقط الاجر بالغصب اى بالحيلولة بين
 المستاجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجرى في العقار وهل تنفع بالغصب
 قال في الهداية نعم خلافا للقاضى خان ولو غصب في بعض المدة فبحسبه
 الا اذا امكن اخراج الغاصب من الدار مثلا بتفاعة او حامية اشياء ولو
 انكر ذلك اى الغصب الموجر وادعاه المستاجر ولا يثبت له يحكم الحال
 كسيلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد ذخيرته وبقوله ولا يعتق
 قريب الموجر لو كان اجرة لانه لا يملكه بالعقد والمراد من تمكنه الاستيفاء
 تسليم المحل الى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلمه العيين
 الموجرة بعد مضي بعض المدة الموجرة فليس لاحدها الامتناع من التسليم و
 التسليم في باقي المدة اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها لاجله فان
 كان فيها اى في العين الموجرة وقت كذلك كسوت مكة ومعنى وحوالتهما
 زمن الموسم فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي
 يرغب لاجله خيره في قبض الباقي كما في البيع كذا في البحر ولوسله المفتاح
 فلم يقدر على الفتح لضيقه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا اشياء
قلت وكذا لو عجز المستاجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليما لان

مطل
اجر ثلاثين عقدا

مطل
لا اجر في الفاسدة

التحلية لم تصح ميرته ولو اختلفا يحكم الحال ولو برهننا فيينة الوجر
ذخيره وكذا البيع وقيل ان قال له اقبض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم
والالا كما يسطه المص وللموخر طلب الاجر للدار والارض كل يوم وللدار
كل مرحلة اذا اطلقه ولو بين تعيين والخيطة ونحوها من الصنایح اذا
فرغ وسلم فهو له قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من عمله اثر وما
لا اثر له كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بجر وان وصليته عمل في بيت
المستاجر نعم لو سرق بعد ما خا ط بعضه او انهدم ما بناه فله الاجر
بحسابه على المذهب بجر وان كمال ثوب خاطه الخياط باجر ففتقه
رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر له بل له تقمين الفاتق
ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الفاتق فعليه الاعادة كانه لم
يعمل بخلاف فتق الاجنبي وهل للخياط اجر التفصيل بلا خياطة الاصح
لا اشباه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات المقتية به نعم وقال المصنف
يلبغى ان يحكم بالعرف انتهى ثم رايت في التاترخاينه معزيا للكبرى
ان الفتوى على الاول فتأمل وللخياط طلب الاجر للجزء في بيت المستاجر
بعد اخراجه من التنوير لان تمامه بذلك وبأخراج بعضه بحسابه
جوهره فان احترق بعده بعد اخراجه بغير فعله فله الاجر لتسليمه
بالوضع في بيته ولا غرم لعدم التعدي وقال لا يضمن مثل دقيقه ولا
اجر وان شاخصه الخبز واعطاه الاجر ولو احترق قبله لا اجر
له ويغرم اتفاقا لتقصيره بجر ودرر وان لم يكن الجز فيه اي في بيت
المستاجر سوا كان في بيت الجناز او لا فاحترق او سرق فلا اجر له لعدم
التسليم حقيقة ولا ضمان لو سرق لانه في يده امانة خلافا لما هو عليه مسيلة الاجر
المشترك جوهره وان احترق الجز او سقط منه يده قبل الاخراج فعليه
الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر وان ضمنه قيمته
دقيقا فلا اجر له للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح وللطبخ بعد
الغرف الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاصل في ذلك العرف فان افسده
اي الطعام الطباخ او احرقه او لم ينضجه فهو ضامن للطعام ولو دخل بنار
ليخبز او ليطبخ بها فوقعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن للاذن
ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من السكان لعدم التعدي جوهره
ولضرب اللبن بعد الاقامة وقال لا بعد شريحة اي جعل بعضه على
بعض ويقولان بفتي ابن كمال معزيا للعون وهذا اذا ضرب في بيت
المستاجر فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يعده منصوبا عنده وسر جاعده
ذيل **فروع** اللبن على اللبان والتراب على المستاجر وادخال الحمل المتزل
على الحال لاصبه في الجواق او صعوده للفرقة الا بشرط وايكاف دابة

طلب
لا اجر للخياط على التفصيل

للحمل على المكاري وكذا الجبال والجواق والمجبر على الكاتب واشترط الورق
عليه بنفسه لها ظهيرة ومن كان لعمله اشر في العين كالصباغ والفضار
حبسها لاجل الاجر وهل المراد بالاشريعين مملوكة للعامل كالنشا والغرا
ام مجرد ما يعاين ويؤلفان اصحهما الثاني فغاسل الثوب وكاسر الفستق
والخطب والطمان والخيطة والخفاف وحالق راس العبد لهم حبس العين بالاجر
على الاصح بحتي وهذا اذا كان حالا اما اذا كان الاجر مؤجلا فلا يملك حبسها
كعمله في بيت المستاجر لتسليمه حقا ويضمن بالتعدي ولو في بيت المستاجر
غاية فان حبس فضاع فلا اجر ولا ضمان لعدم التعدي ومن لا اثر لعمله
كالجمال على ظهر اودابة والملاح وغاسل الثوب اي لظهيره لا لتحسينه بحتي
فليحفظ لا يحبس العين للاجرة فان حبس ضمن ضمان الغصب وسبحتي
في بابه وصاحبها بالخيار ان شاخصه قيمتها اي بدلها شرعا محمولة وله الاجر
وان شاخصه محمولة ولا اجر جوهره واذا شرط عمله بنفسه بان يقول لدا عمل
بنفسك او بيدك لا يستعمل غيره الا للظفر فلها استعمال غيرها بشرط وغير
خلاصه وان اطلق كان له اي للاجير ان يستاجر غيره افاديا لا استيجار انه لو
دفع لاجنبي ضمن الاول لا الثاني وبصرح في الخلاصة وقيد بشرط العمل لانه لو
شرطه اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه مرارا ففطر حتى سرق لا يضمن واجاب
شمس الائمة بالضمن كذا في الخلاصة وقوله على ان تغل اطلاق لا تقيد مستحق
فله ان يستاجر غيره لياق بعياله فمات بعضهم فجاز بمن بقي فلا اجر
بحسابه لانه او في بعض العقود عليه وقيد بقوله لو كانوا اي عياله معلومين
اي للعاقدين ليكون الاجر مقابلا بحملتهم والايكونوا معلومين فكل اي له كل
الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المونة تغل بنقصان عدد من فحانه والافكاه
استاجر رجلا لا يصال قط اي كتاب او زاد الى زيد ان رده اي المكتوب
والزاد لمؤقته اي زيد او غيبته لاشي له لانه نقصه بعوده كالخيطة اذا
خا ط ثم فتق وفي الحاشية استاجر ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا باجر
سمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فان دفع القط الى ورثته
في صورة الموت او من يسلم اليه اذا حضر في صورة غيبته وجب الاجر
بالذهاب وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وتبعه المص
ولكن تعقبه المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في القريتان عن
النهاية انه ان شرط المحي بالجواب فنصفه والافكاه فليكن التوفيق وان
وجده ولم يوصله اليه لم يجب له شيء لا تنقأ المعقود عليه وهو الاصال
واختلف فيما لو مزقه متولى ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم مشاخرها
اي مستاجر ارض الوقف لا المتولى كالمثل فيه بعضهم تمام اجر المثل على المقتي
به كما في المحي عن التخصيص وغيره وكذا حكم وصحاب كما في مجمع الفتاوى يفتي الضمان

مطلوب
يقضي بكل ما هو انفع
للقوف

في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا يقضي بكل ما هو انفع للوقف فيما
اختلفت العلماء فيه حتى تقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف
وصيانة الحق لله تعالى حاوي قدسي مات الاجر وعليه ديون متى فسخ العقد
بعد تعجيل البدل فالمتاجر لو لم يعين في يده ولو بعد فاسد اشياء احق
بالمستاجر من غم ما به حتى يستوفي الاجرة المعجلة الا انه لا يسقط الدين
بهلاكه اى بهلاك هذا المتاجر لانه ليس برهن من كل وجه بخلاف الرهن
فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين كما سيحكي في باب جمع قتاوى **فروع**
الزيادة في الاجرة من المتاجر تصح في المدة وبعدها واما الزيادة على
المتاجر فان في الملك ولوليتيم لم تقبل كالورخصت وان في الوقف فان
الاجارة فاسدة اجرتها الناظر بلا عوض على الاول لكن الاصل صحتها باجر المثل
ولو ادعى رجل انها بغبن فاحش فان اجبر القاضى ذ وجرة انها كذلك فسخها
وتقبل الزيادة وان شهد ووقت العقد انها باجر المثل والا فان كانت اضرارا
وتعنتا لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل فاختار قبولها فيفسخها المتولى فان
امتنع فالقاضى ثم يوجرها ممن زاد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فارغة
عرضها على المتاجر فان قبلها فهو احق ولزومه الزيادة من وقت قبولها فقط
وان افكر بزيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من الرهان عليه وان لم يقبلها
اجرها المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن
تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فان كان استاجرها مشاهرة
فانها توجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقادها عند راس كل شهر والبنا
يتملكه الناظر بغيره مستحق القلع للوقف او يصير حتى يتخلص بناؤه وان كانت
المدة باقية لم توجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا
زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسخها وعليه الفتوى ومالم
تفسخ كان على المتاجر المسمى اشياء مغزيا للصغرى **قلت** وظاهر قوله والبنا
يتملكه الناظر الخ انه يتملكه لجهة الوقف فهو على صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالقلع
والا شرط رضاه كافي عامة الشروح منها البحر والمنح فيقول عليها لانها الموضوع لتقبل
المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي قتاوى سويد زاده من الوقف من الفسخ
حانوت وقف بنى فيه ساكنة بلا اذن متولى ان لم يضر رفعه ورفع وان ضر فهو
الضبيع ماله فليترى الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه
ما نفعه صحة الاجارة لغيره اذ لا بد له على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو
اصطالحوا ان يجعلوا ذلك للوقف بثمن لا يجازى وراقل القيمتين من زرعها وبنيها
فيه صح ولو حن الاجر دين رفع الامر للقاضى ليفسخ العقد وليس للاجر ان
يفسخ بنفسه وعليه الفتوى ويجوز بمنزلة الاجرة او بالكثر او باقل بما يتغايبت
فيه الناس لا بما لا يتغايبت فتكون فاسدة فيوجرها اجارة صحيحة اما من الاول ومن

مطلوب
الزيادة في الملك لا تقبل

مطلوب
جارة المزروع وغيره
صحيحة

غيره

غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى بالمستاجر انتهى وفي قتاوى الحانوتى
بينت الاثبات مقدمة وهي التي شهدت اولاً بان الاجرة اجرة المثل وقد اقبل بها القضاة
فلا تنقض قال وبه اجاب بقية المذاهب فيلحظ **باب ما يجوز**
الاجارة وما يكون خلافاً فيها اى في الاجارة تصح اجارة حانوت اى دكان ودار
بلا بيان ما يعمل فيها لغيره للتعارف وبلا بيان من يسكنها فله ان يسكنها غيره
باجارة وغيرها كما سيحكي وله ان يعمل فيها اى الحانوت والدار كل ما اراد فينتد
ويربطه او به ويكسر خطبه ويستنجي بحداره ويتخذ بالوعدان لم تضر ويضمن
برحى اليد وان ضربه يقضى قيمته غير انه لا يسكن بالبناء للفاعل والمفعول حدادا
او قصارا او طحانا من غير رضا المالك او اشتراط ذلك في عقد الاجارة لانه يوثق
البناء فيتوقف على الوضوء ولو اختلف في الاشتراط فالقول للموجر كما لو انكر اصل
العقد وان اقاما البينة فالبينة بينة المتاجر لا ثباتها الزيادة خلاصه
وفيها استاجر للقصار فله الحدادة ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له
لزومه الاجر وان اهدم به البناء ضمنه ولا اجر لانها لا يجتمعان وله السكنى
بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وكذا كل ما لا يختلف بالاستعمل بطل التقيد
لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما سيحكي ولو اجر بأكثر تصدق بالفضل الا في
سليتين اذا اجرها بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو اجرها من الموجر لا تصح
وتفسخ الاجارة في الاصح بخرم من بالجوهرة وسيحكي تصحيح خلافة فتنبه وتصح
اجارة ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها ما
اشاء كيلا تقع المنازعة والانهى فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها
ويجب المسمى والمتاجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربيعا وخريفا
ولو لم يمكنه الزراعة للحال لاحتياجها لسقى او كرى ان امكنه الزراعة في مدة
العقد جاز والا لا وتامة في القينة اجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كانت
الزرع بحق لا يجوز الاجارة لكن لو حصده وسلمها انقلبت جائزة ما لم يتخصص
الزرع فتجوز ويومر بالحصاد والتسليم به يقضى بزيادة الا ان يوجرها مضافة
الى المستقبل فتجوز مطلقا وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم يجبره
على قلعه ادرك اولا قتاوى قارى الهداية في الوهبانية تصح اجارة الدار
المشغولة يعنى ويومر بالتقريع وابتد المدة من حين تسليمها وفي الاشياء
استاجر مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط وسيحكي في المتفرقات وتصح اجارة
ارض للبناء والغرس وسائر الانتفاعات كطبخ آجر وخرف وقبلا وملاحا حتى
تلتزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا تجزى فان مضت المدة قلعتها وسلمها
فارغة لعدم نهايتها الا ان يخرم له الموجر قيمته اى البناء والغرس مقلوعا
بان تقوم الارض بهما وبدونها فيضمن ما بينهما اختيارا ويتملكه بالنصب
عطف على يخرم لان فيه نظرا لما قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم

مطلوب
المتاجر السكنى والسكن

مطلوب
لواجرها من الموجر

مطلوب
اجار ارضا مزروعة

مطلوب
الاجارة المضافة

مطلوب
اجارة المشغول

القلع على المتاجر فاذا انزل من القلع لورضى المجر يدفع القيمة
لكن ان كانت تنقص بتملكها جبرا على المتاجر والا فرضا او يرضى المجر
عطف على غيرم يتوكله اى البناء والغرس فيكون البناء والغرس لهذا الارض
لهذا وهذا الترتيب ان باجر فاجارة والا فاجارة فلهما ان يوجراهما لثالث
ويقتسم الاجر على قيمة الارض بلبا و على قيمة البناء بلا ارض فياخذ كل
حصة مجتبي وفي وقف القنية بنى في الدار المسيلة بلا اذن القيم وترع
البناء يضرب بالوقف يحجر على دفع قيمته للباقي الخ ولو استاجر ارض وقف
وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمتاجر استبقاؤها باجر المثل
اذا لم يكن في ذلك ضررا بالوقف ولو ادى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك
كذا في القنية قال في البحر وبهذا تعلم ايضا سيلة الارض المحتركة وفي مقولة
ايضا في اوقاف الخصاص والرطوبة لعدم نهايتها كالشجر تنقلع بعد مدة
ثم المراد بالرطوبة ما يبقى اصله في الارض ابدانا ما يقطف ورقه ويباع او
زهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفجل والجزر والبادجان فينبغي
ان يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كذا جرحه المصنف في حواشي الكتب
وقواه بما في معاملة الحائنة فيلحفظ قلت بقي لوله نهاية معلومة
لكنها بعيدة طويلة كالقصب فيكون كالشجر كما في فتاوى ابن الجلبى فيلحفظ
والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه رعاية للجانبين لان له نهاية بخلاف
موت احدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى على حاله الى الحصاد وان
انفخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان اولى مادامت المدة باقية اما بعدها
فباجر المثل ويلحق بالمتاجر المستعين فيترك الى ادراكه باجر المثل واما
الغاصب فيومر بالقلع مطلقا لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع باجر
اى بقصا او بعقد حتى لا يحجب الاجر الا باجرهما كما في القنية فيلحفظ بحج
وتصح اجارة الدابة للركوب والحمل والثوب للباس لا تصح اجارة الدابة
ليجنبها اى لاجل ان يجعلها جنبية بين يديه ولا يربكها ولا تصح اجارتها
ايضا لاجل ان يربطها على باب داره ليراها الناس فيقولوا له فرس
او لاجل ان يزين بيته او حانوته بالثوب لا تصح اجارة الدابة
مقصودة من العين واذا فسدت فلا اجر وكذا لو استاجر بيتا ليصلي فيه
او طبيا ليشمه او كتبا ولو شعر باليقراه او مصحفا شرح وهبائه وان لم
يقيد بها براكب ولا بسا للباس وراكب من شاة وتعين اول ركب ولا بس
ولو لم يبين من يركبها فسدت للجهالة وتقلب صحبة ركوبها وان
قيد براكب او لا بس فخالف ضمن اذا عطيت ولا اجر عليه وان سلم بخلاف
حانوت اتعد فيه حدا مثلا حيث يجب الاجر اذا سلم لانه لما سلم تبين
انه لم يخالف وانه لا يوهن الدار كما في الغاية لانه مع الضمان متمتع ومثل في

مطل
بنى في الدار المسيلة

مطل
غرس وبنى وضمت
المدة

مطل
سيلة الارض المحتركة

مطل
الرطوبة كالشجر

مطل
المتجر كالمناجر

الحكم كل ما يختلف بالاستعمل كالغطاط وفيما لا يختلف به بطل تقييده به كالمو
شرط سلكى واحده ان يسكن غيره لامر ان التقييد غير مفيد وان سمي
لوعا وقد راكبو بر له حمل مثله واخف الاضر كالمخ والاصل ان من استحق
منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاهما او مثلهما او دونها جاز ولو اكثر لم
يجز ومنه تخيل وزن البرقظنا الاشجار في الاصح ولو اردف من يستمسك
بنفسه وعطبت الدابة بضمن النصف ولا اعتبار للثقل لان الادى غير
موزون وهذا ان كانت الدابة تطيق حمل الاثنين والا فكل بكل حال
كالو حمله الراكب على عاتقه فانه بضمن الكل وان كانت تطيق حملها لكونه
في مكان واحد وان كان الرديف صغيرا لا يتمسك ضمن بقدر ثقله
كحمله شيئا آخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن وليس
المراد ان الرجل يوزن بل ان يسأل اهل الخيزرة كم يزيد ولوركب على
موضع الحمل ضمن الكل لئلا يركبوا بالثوب ولو ما يلبسه الناس
ضمن بقدر ما زاد مجتبي واذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الاجر
لركوبه بنفسه مع التضمين اى لنصف القيمة لركوب غيره ثم ان ضمن
الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو استاجر من المتاجر والا لا
قيد بكونها عطبت لانها لو سلمت لزم المسمى فقط ويكونه اردفه لانه لو
اقعه في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه تجر عن الغاية لكن في السراج
عن المشكل ما يخالفه فليتأمل عند الفتوى كيف وفي الاشياء وغيرها ان
الاجر والضمان لا يجتمعان واذا استاجرها ليحمل عليها مقدارا فحمل عليها اكثر
منه فعطبت ضمن ما زاد بالثقل وهذا اذا حملها المتاجر فان حملها صاحبها
بيده وحده فلا ضمان على المتاجر لانه هو المباشرة عادية وان حملها
معا وضعا عليها وجب النصف على المتاجر بفعله وهدر فعل ربها
مجتبي ولو كان البر مثلا في جولتين فحمل كل واحد منهما جولا اى وعاء
كعدل مثلا وحده ووضعاه عليها معا او متعاقبا لا ضمان على المتاجر
ويحمل حمل المتاجر ما كان مستحقا بالعقد غاية ومفاده انه لا ضمان
على المتاجر سوا تقدم ادنا اخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على
خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المص قلت وما في الخلاصة هو ما
يوجد في بعض نسخ المتن من قوله وكذا الاضمان لو حمل المتاجر اولاهم
رب الدابة وان حمل ربها اولاهم المتاجر ضمن نصف القيمة انتهى
فتنبه وهذا اى ما مر من الحكم اذا كانت الدابة المستاجرة تطيق مثله
اما اذا كانت لا تطيق فجميع القيمة لازم على المتاجر بيلع ويجب عليه
كل الاجر الاجر للحمل والضمان للزيادة غاية وافاد بالزيادة انها من
جنس المسمى فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل المسمى وحده ثم حمل عليها

الزيادة وحدها تجوز قال ولم يتعرضوا للاجر اذا سلمت لظهور وجوب
المسمى فقط وان حمل المستاجر لان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه
علم حكم المكاري في طريق مكة وضمن بضربها وكبحها بالجارها لتقييد الاذن
بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصي للتادييب ضمن لوقوعه
بترجعه وتعريكه وقال لا يضمنان بالتعارف وفي الغاية عن التهمة الاصح
رجوع الامام لقولهما لا يضمن بسوقها اتفاقا وظاهر الهداية ان المستاجر
القرب للاذن العرفي واما ضربه دابة نفسه فقال في الفتية عن ابي حنيفة
لا يضربها اصلا ويخاصم فيما زاد على التادييب وضمن بترجعه السرج
ووضع الايكاف سوا وكف بمثله او لا وبالسراج بما لا يسرج هذا الحمار
بمثله جميع قيمته ولو بمثله او اسرجها مكان الايكاف لا يضمن الا اذا زاد
وزنا فيضمن بحسبه ابن كمال كما يضمن لو استاجرها بغير الحمار فالحجرها
بلجام لا يلجم مثله وكذا لو ابدله لان الحمار لا يختلف بالجام وغير غايه
او سلك طريقا غير ما عينه المالك وتفاوتا بعدا او وعرا او خوفا
بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال او حمله في البحر اذا قيد بالبر مطلقا
سلكه الناس او لا لخطر البحر فلم يقيد بالبر لضمان وان بلغ المنزل
قله الاجر لحصول المقصود وضمن بزرع رطبة وقدام بالبر ما نقص
عن الارض لان الرطبة ارض من البر ولا اجر لان غاصب الاينما استثنى كما سيجي
قيد بزرع الارض لانه لا يقل ضررا لا يضمن ويجب الاجر وضمن بخياطة قبا
وامر بمعيص ثوبه وله اي لصاحب الثوب اخذ القبا ودفع اجر مثله
لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا اذا خاطسرا ويل وقدام بالتبا
فان الحكم كذلك في الاصح فتقيد الدرر بالبقا اتفاقا وضمن بصيغه اصفر
وقدام بامر قيمة ثوب ابيض وان شا المالك اخذه واعطاه ما زاد الصيغ
فيه ولا اجر له ولو صيغ رديا ان لم يكن فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان
فاحشا عند اهل فته يضمن قيمة ثوب ابيض خلاصه **فروع** قال للخياط
اقطع طول وعرضه كم كذا فجاء ناقصا ان قدر اصبع ونحوه عفو وان اثير
ضمنه قال ان كفا في قيصا فاقطعه بدرهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفئك
ضمن ولو قال ايكفيني قيصا فقال نعم فقال اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفئك
لا يضمن نزل الحمال في مفازة ولم يبرح حتى فسد المال بسرقة او مطر ضمن
لو السرقة والمطر غالبا خلاصه وفي الاشياء استعان برجل في السوق ليبيع
متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا في حانوته ليعمل
له وفي الدرر دفع غلامه او ابنة لحائك مدة كذا ليعلمه النسيج وشرط عليه
كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من المعلم والمولى اجرا
من الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استاجر دابة الى موضع

العبرة لعادتهم في الاجر

فجاء وزبها الى اخر ثم عاد الى الاول فعطبت ضمن مطلقا في الاصح كما في العارية
وهو قولها واليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خوف المكاري
فرجع واعاد الحمل للحمل الاول لا اجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه
دفع ابريسا الى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال لا يصبغه ورده على فلم يرده
ثم هلك الاثمان وفيه سئل ظهير الدين عن استاجر رجلا ليعمل
له في الصنعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هل له الاجر قال لا
استاجر دابة ليحملها كذا فرصت فحملها دونه هل للمستكرى الرجوع
بخصته قال لا لانه رضى بذلك استاجر رضى ففعله الجيران عن الطحن
لتوهين البناء وحكم القاضي بمنعه هل تسقط حصنة مدة المنع قال لا
مالم يمنع حسا من الطحن استاجر حمارا سنة ففرق مدة هل يجب كل الاجر
قال انما يجب بقدر ما كان منتفعا وفي الوهبيا نية **قلت**
وليسقط في وقت العارة مثله **قلت** لو انهد بعض الدار فاهدم يجوز
وخالف في قدر العارة امرا **قلت** يقدم فيها قوله لا المجرم
قلت ومفاده رجوع المستاجر بما ثبت على الموجز بمجرد الامر يعني
الا في تنور بالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط
كل الاجر ولا تنفسخ به مالم يفسخها المستاجر بحجرة الموجز هو الاصح واذا
بنيت لا خيار له وفي سكنى عرضتها لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة **قلت**
وفي نفيه نظر ولعل اريد المسمى اما اجرة المثل او حصنة العرصة فلا مانع من
اذمها فتأمل وسيجي في فسخها ما يفيد فتنبه استاجر حمارا وشرط حظ
اجرة شهرين للعطلة فان شرط قدر العطلة صح بترديه اجرة السجين
والسجان في زماننا يجب ان يكون على رب الدين خزائن الفتاوى انقضت
مدة الاجارة ورب الدار غايب فسكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
الكل لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة
والمستاجر غايب والدار في يد امرأة لان المرأة لم تسكنها باجر اجر داره
كل شهر يكذا فكل الفسخ عند تمام الشهر ولو غاب المستاجر قبل تمام الشهر
وشرك زوجته ومتاعه فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة لانها ليست
بخصم والحيلة اجارتها لآخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتنفذ
الثانية فتخرج منها المرأة وتسلم للثاني خائنه **باب الاجارة**
الفاسدة الفاسد من العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه
والباطل ما ليس مشروعا اصلا لا باصله ولا بوصفه وحكم الاول وهو
الفاسد وجوب اجرا لمثل بالاستعمال لو المسمى معلوما ابن كمال بخلاف
الثاني وهو الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقايق ولا تلك المنافع
في الاجارة الفاسدة بالقرض بخلاف البيع الفاسد فان المبيع يملك

خوف المكاري فرجع

خربت الدار سقط

فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستاجر ليس له ان يجرها
ولو اجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا ولا اول نقض الثانية تجوز
معزيا للمخالفة وفي الاشياء المستاجر فاسد الواجر صحيحا جاز ويجوز نقض
الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع مما يفسد بها
كجهالة ما جاور اجارة او مدة عمل وكسر طعمام عبد وعلف دابة ومرتبة
دار ومغارمها وعشر او خراج وموتة ردا شيئا وتفسد ايضا بالشيوع
بان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شريك او من
احد شريكه انفع الوسائل وعما ديه في الفصل الثلاثين واخره بالاصلي
عن الطاري فلا يفسد على الظاهر كان اجر الكل ثم فسح في البعض او اجر
الواحد ثبات احدهما او بالعكس وهو الحيلة في اجارة المشاع كما لو قضى بجواز
الا اذا اجر كل نصيبه او بعضه من شريكه فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه
الفتوى زيلعي ويجوز معزيا للمعنى لكن رده العلامة قاسم في نصيحي بان
ما في المعنى شاذ مجهول القابل فلا يعول عليه **قلت** وفي البدائع لو اجر
شاعا يحتمل القسمة فقسم وسلم جاز لزوالم المانع ولو ابطالها الحاكم ثم قسم
وسلم لم يجوز وتفسد بجهالة المسمى كله او بعضه كسمية ثوب او دابة او
مائة درهم على ان يرميها المستاجر لصيرورة المرمية من الاجرة فيصير الاجر
مجهولا وتفسد بعدم التسمية اصلا او بتسمية خمر او خنزير فان قدرت
بالاخيرين بجهالة المسمى وعدم التسمية وجب اجر المثل يعني الوسط
منه لا بالتمكن بل باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر بالغاما بل بلغ لعدم ما
يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى والا تفسد بهما بل بالشرط او الشيوع
مع العلم بالمسمى لم يزد اجر المثل على المسمى لرضاها به وينقص عنه لفساد
التسمية واستثنى الزيلعي ما لو استاجر دارا على ان لا يسكنها فسدت
ولجب ان يسكنها اجر المثل بالغاما بل وحمله في البحر على ما اذا جهل المسمى
لكن ارجعه قاضي خان في شرح الجامع الى جهالة المسمى فانهم وعلى كل فلا
استثنا فتنبه **قلت** وينبغي استثنا الوقف لان الواجب فيه اجر
المثل بالغاما بل فقامل فان اجر داره تفريع على جهالة المسمى بعيد
مجهول فسكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغاما بل بلغ
ونقضى في الباقي من المدة اجر حائوتا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وقد
في الباقي لجها لهما والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تعيين
ادناه واذا تم الشهر فكل نسخها بشرط حضور الآخر لانها العقد
الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله هو الليلة الاولى ويومها عرفا وبه
يفتني صح العقد فيه ايضا وليس للموخر اخراجه حتى ينقضي الا بعذر
كما لو عجل اجرة شهرين فاكثر لكونه كالمسمى زيلعي الا ان يسمى لكل اى جملة

شهور معلومة فيصح لزوال المانع واذا اجرها سنة بكذا صح وان لم يسلم اجر
كل شهر وتقسيم سوية واول المدة ما سمي ان سمي والا فوقت العقد هو اولها
فان كان العقد حين يهل بضم ففتح اى يبصر الهلال والمراد اليوم الاول
من الشهر شمسي اعتبر الالهة ولا فالا لايام كل شهر ثلاثون وقال يتم الاول
بالايام والباقي بالالهة استاجر عبدا باجر معلوم وبطعامه لم يجوز لجها لة
بعض الاجر كما مر وجاز اجارة الحمام لانه عليه السلام دخل حمام المحففة
والعرف وقال عليه السلام ما رآه المومن حسنا فهو عند الله حسنا **قلت**
والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر وجاز بنا وه للرجال والنساء
هو الصحيح للحاجة بل حاجتهن اكثر لكثرة اسباب اغتسالهن وكراهة عثمان
محمول على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي احكامات الاشياء ويكره لها دخول
الحمام في قول وقيل للمريضة او لنفسها والمعتد ان لا كراهة مطلقا **قلت**
وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحقيق كشف العورة وقد مر في النفقة والحجامة
لانه عليه السلام احتجم واعطى اجرة وحديث الهني عن كسبه بنوخ والظيئر
بكسر فهن المرصعة باجر معين لتعامل الناس بخلاف بقتية الحيوان فان
لعدم التعارف وكذا بطعامها وكسوتها ولها الوسط وهذا عند الامام
لجريان العادة بالتوسعة على الظيئر شفقة على الولد وللزوج ان يطاها
خلا فالمالك لا في بيت المستاجر لانه ملكه فلا يدخله الا باذنه والزوجه له
في نكاح ظاهر اى معلوم بغير الاقرار فسحها مطلقا شأنه اجارتها اولا في
الاصح ولو غير ظاهر بان علم باقرارها لا يفسحها لان قولها لا يقبل في حق المستاجر
وللمستاجر فسحها بجلها ومرضها وفجورها فورا بينا ونحو ذلك من الاعذار
لا يكفرها لانه لا يضرب بالصبي ولومات الصبي والظيئر انتقضت الاجارة
ولومات ابوه لا وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه
بفتح الدال اى طليه بالدهن للعرف وهو معتبر فيما لانص فيه لا يلزمها
ثمن شئ من ذلك وما ذكره محمد من ان الدهن والريحان عليها فعادة اهل
الكوفة وهو اى ثمنه واجرة عملها على ابيه ان لم يكن له للصغير مال والا ففى
ماله لانها كالنفقة فاذا ارضعته بلبن شاة او غدته بطعام وضعت المدة
لا اجر لها لان الصحيح ان المعقود عليه هو الارضاع والثمنية لا اللبن والنقد
عنايه بخلاف ما لو دفعته الى خادما حتى ارضعته او استاجرت من ارضعته
حيث تحقق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح شربلا ليد على الخير
ولو اجرت نفقها لذلك لقوم اخرين ولم يعلم الاولون فارضعها وفرغت
اثمت ولها الاجر كاملا على الفريقين لشبهها بالاجر الخاص والمشارك
وتمامه في العناية لانضم الاجارة لعيب التيس وهو نزوه على الاثبات
ولا لاجل المعاصي مثل الغنا والنوح والملاهي ولو اخذ بلا شرط يباح

ولا لاجل الطاعات مثل الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه
ويفتي اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجوز
المتاجر على دفع ما قيل فيجب المسمى بعقد واجرا مثل اذ الميز كرمدة
شرح وهبانية من الشركة ويجوز به به يفتي ويجوز على دفع الحلو
المرسومة هي ما يهدى للمعلم على روس بعض سور القرآن سميت بها
لان العادة اهدا الحلوى ولودفع غز لا اخر ليسجه له بنصفه اى
بنصف الغزل او استاجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او ثور يطحن برة
ببعض دقيقه فسدت في الكل لانه استاجره بجزء من عمله والاصل
في ذلك نهية عليه السلام عن قفيز الطحان وقد مناه في بيع الوفا والحيطة
ان يغرز الاجرا ولا او يسمى قفيزا بلا تعيين ثم يعطيه قفيزا منه فيجوز
ولو استاجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لا اجرا له اصلا
لصيرورته شريكا وما استشكل الزيلعي اجاب عنه المصنف قال وصرحا
بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها شئ بالعرف كما زعمه شاخ
بلخ او استاجر خبزا ليخبز له كذا قفيز دقيق اليوم بلدهم فسد عند
الامام لمجعه بين العمل والوقت ولا ترجيح لاحدهما فيفضي للمنازعة
حتى لو قال في اليوم او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا او
ارضا بشرط ان يثنيها اى يحرقها مرتين او يكرى انها رها العطا او
بسرقتها لبقا اثر هذه الافعال لرب الارض فلو لم يبق لم تقسد او بشرط
ان يزرعها بزرعة ارض اخرى لما يجزى ان الحبس بانفراد به يحرم النساء
وقوله فسدت جواب الشرط وهو قوله ولودفع الخ وصحت لو استاجر
على ان يكرىها ويزرعها او يسقيها ويزرعها لانه شرط بقتضيه العقد
ولو استاجر له حمل طعام مشترك بينهما فلا اجرا له لانه لا يعمل شئيا لشركه
الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر كراهن استاجر الرهن من
المرتهن فانه لا اجرا له لتقعه بملكه وفي جواهر الفتاوى لو استاجر حماما
فدخل المجرع مع بعض اصدقائه الحمام لا اجرا عليه لانه يسترد بعض القفوة
عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شئ من الاجرة لانه ليس بمعلوم
استاجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها واى شئ يزرعها فسدت الا ان
يعمم بخلاف الدار لو توقعه على السكنى كما مر واذا فسدت فزرعها فمضى
الاجل عاد صحيحا فله المسمى استخانا وكذا لو لم يمض الاجل لارتفاع
الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد **قلت** فلو حذف قوله فمضى الاجل
كقاضي خان في شرح الجامع كان اولى وان استاجر حماما الى بغداد ولم
يسم حمله فحمله المعتاد فهالك الحمام لم يضمن لفساد الاجارة فالعين
امانة كما في الصحة فان بلغ فله المسمى لما مر في الزراعة فان تنازعا قبل

الزروع في سيلة الزراعة او الحمل في سيلتنا فسخت الاجارة دفعا للفساد
لقيامه بعد استاجر دابة ثم مجد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه
اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده عند ابي يوسف لانه بالبحر
صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى بزرع
وكانه لا قول للامام وفي الاشباه قصر الثوب المحجود فان قبله فله
الاجر والا لا وكذا الصباغ والنساج اجارة المنفعة تجوز اذا اختلفا
جنسا كما استجار سكنى دار بزرعة ارض واذا اختلفا لا يجوز كاجارة
السكنى بالسكنى واللبس بالنس والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقرر
ان الحبس بانفراده يحرم النساء فيجب اجرا مثل باستيفاء النفع كما مر لفساد
العقد استاجره ليصيده او يحتطب فان وقت لذلك وقتا جاز ذلك
والالا ولم يوقت وعين الحطب فسد الا اذا عين الحطب وهو اى
الحطب ملكه فيجوز تجبتي وبه يفتي صيرفيه **فروع** استاجر امراته
لتخبز له خبزا للاكل لم يجز وللبيع جاز صيرقيه اجرت دارها لزوجه
فسكنها فلا اجر خاتمة واشباه **قلت** لكن في حاشيتها تنوير البصائر
عن المضمرات معزى للكبرى قال قاضي خان هنا الفتوى على الصحة لتبعيةها
له في السكنى فيلحفظ وجاز اجارة الماشطة لتزوين العروس ان ذكر العمل
والمدة بآزويه وجاز اجارة القناة والنهر مع الماء به يفتي له يوم البلوى
مضمرة **باب ضمان الاجير** الاجر على ضربين مشترك
وخاص فالاول من يعمل بالواحد كالحياط ونحوه او يعمل له عملا غير موقت
كان استاجره للحياطة في بيته غير مقيد بمدة كان اجرا مشتركا وان لم يعمل
لغيره او موقتا بلا تخصيص كان استاجره لرعي غنمه شهرا بدرهم كان مشتركا
الا ان يقول ولا ترعى غنم غيري ويتضح وفي جواهر الفتاوى استاجر
حايكا لينسج ثوبا ثم اجر الحايك نفسه من اخر للنسج صح كلا العقدين
لان العقود عليه العمل لا المنفعة ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل
كالقصار ونحوه كفتال وحمال وملاح ودلال وله خبزا والروية في كل
عمل يختلف باختلاف العمل تجبتي ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط
عليه الضمان لان شرط الضمان في الامانة باطل كالمودع وبه يفتي كما في
عامية المعتبرات وبه جزم اصحاب المتوفى فكان هو المذهب خلافا
للاشباه وافتي المتأخرون بالصلح على نصف القيمة وقيل ان الاجير
مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستورا الحال يوم ربا الصلح
عمادية **قلت** وهل يجبر عليه حرره تنوير البصائر نعم كن تحت
مدته في وسط البحر والبرية تبقى الاجارة بالجبر ويضمن ما هلك بعمله
كتخريق الثوب من دقه وزلق الحال وغرق السفينة من مدة حاور

الاجر والضمان لا يجتمعان

اجرت دارها لزوجه

تبقى الاجارة بالجبر

المعتادام لا بخلاف الحجام ونحوه كما يأتي عماديه والفرق في الدرر وعندها على
خلاف ما بحثه صدر الشريعة فتأمل لكن قوى القرائن في قول صدر الشريعة
فتنبه وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان
لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه وفيها حمل رب المتاع
متاعه على الدابة وركبها فاساقها المكاري فعثرت وفسد المتاع لا يضمن
اجماعا **قلت** وقد مناعنا عن الاشياء مغريا للزبيل ان الوديعه باجر
مضمونة فيلحظ ولا يضمن به بني ادم مطلقا من غرق في السفينة او غط
من الدابة وان كان بسوقه او قوده لان الادمي لا يضمن بالعقد بل بالجناية
ولا جناية لاذنه فيه وان انكسر دن في الطريق ان شأ المالك ضمن الجمال
قيمته في مكان حمله ولا اجرا وفي موضع الكسر واجره بحسابه وهذا لو
انكسر بصنعه والابان زحمه الناس فانكسر فلا ضمان خلا فاهما ولا
ضمان على حجام وبناع اي بيطار وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد فان
جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذ المهلك المجني عليه وان هلك ضمن
بنصف دية النفس لتلفها بما ذون فيه وغير ما ذون فيه فيتنصف
ثم فرع عليه بقوله فلو قطع الختان الحشفة وبرى المقطوع تجب عليه
دية كاملة لانه لما برى كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان
وان مات فالواجب عليه نصفها لحصول تلف النفس بفعليين احدهما ما ذون
فيه وهو قطع الجلد والاخر غير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن
النصف ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يبرى لا يصح لانه ليس
في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عماديه وفيها سئل صاحب المحيط عن
فصاد قال له غلام افسد في فقصده فصاد معتادا فمات بسببه قال
تجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عمن
فصد نايما وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص والثاني
وطوا الاجير الخاص ويسمى اجير واحد وهو من يعمل لواحد عملا موقتا
بالتحصيل ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لم يستوج
شهر للخدمة او شهر للرعي الغنم المسمى باجر مسمى بخلاف ما لو اخرج المدة
بان استأجره للرعي شهر احيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم
غيره ولا يرعى لغيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدرر وليس للخاص
ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من اجرتة بقدر ما عمل فتاوى التوازل
وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة
مادام يرعى منها شيئا لما مر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهره
وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح في العمادية ولا يضمن
ما هلك في يده او بعله كالتخريق الثوب من دقة الا اذا تعمد الفساد

فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلا ضمان على ظيئر في صناع
في يدها او سرق ما عليه من الخلي لكونها اجير واحد وكذا الاضمان على حارس السوق
وحافظ الخان وصح ترديد الاجر بالترديد في العمل كان خطئه فارسيا فقدم
اوروسيا فندرهين وزمانه في الاول كذا بخط المص لمحقا ولم يشرحه ويستفح
قال شيخنا الرملي ومعناه ويجوز في اليوم الاول دون الثاني كان خطئه
اليوم فندرهين او غدا فتنصفه ومكانه كان سكنت هذه فندرهين او هذه
فندرهين والعامل كان سكنت عطارا فندرهين او حاردا فندرهين
والمسافة كان ذهبت للكوقة فندرهين والبقرة فندرهين والحمل كان
حملت فتعيل فندرهين او برافندرهين وكذا لو خيره بين ثلاثة اشياء
ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع ويجب اجر ما وجد الا في تخيير الزمان
فينجب بخاطئة في الاول ماسمي وفي الغدا اجر المثل لا يزد على درهم ولو
خاطه بعد غدا لا يزد على نصف درهم وفيه خلافا بين المتأجر تنورا
او دكانا عبارة الدرر او كانوا في الدار المستأجرة واخرق بعض مبيوت
الجيران او الدار الاضمان عليه مطلقا سواء بنى باذن رب الدار او لا الا ان
يجاوز ما يصنعه الناس في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثلها في التنور
والكانون استأجر حمارا ففصل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب
لا يضمن كذا راع ندمن فطبعه شاة فخاف على الباقي الهلاك ان تبعها
لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن كدفع الوديعه حالة الغريق وقالان
كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان اسكنه التمين لا يضمن والقول
له في تعيين الدواب انها للفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول
له في قدر القيمة عماديه وليس للراعي ان ينزى على شئ منها بلا اذن ربا
فان فعل فعطبت ضمن وان نزى بلا فعله فلا ضمان جوهره ولا يسافر
بعيد استأجره للخدمة لمشتقة الا بشرط لان الشرط املك عليك ام لك
وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالمشروط بخلاف العبد الموصى بخدمته
فان له ان يسافر به مطلقا لان موثته عليه ولو سافر المستأجر به فهلك
ضمن قيمته لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعا
وعند الشافعي له اجر المثل ولا يستر دستا جر من عبد او صبي بحو
اجر ادفعه اليه لاجل عمله لعودها بعد الفراغ صحيحة استحسانا ولا يضمن
غاصب عبدا ما اكل الغاصب من اجرة الذي اجر العبد نفسه به لعدم
تقومه عند ابي حنيفة لا لا يضمن اتفاقا لو اجره الغاصب لان الاجر له لا
لمالك وجاز للعبد قبضها لو اجر نفسه لواجره المولى الا بوكالة العاقد
عناية فلو وجدها مولاة قايمة في يده اخذها لبقا ملكه لمسروق بعد
القطع استأجر عبد اشهرين شهرين اربعة وشهر خمسة صح على الترتيب

الذکور حتى لو عمل في الاول فقط فله اربعة وبعبارة خمسة اختلفا الاجر والمستاجر
 في اباي العبد او مرضه او جرى ما الرخي حكم الحال فيكون القول قول من شهد
 له الحال مع يمينه كما يحكم الحال لو باع شجرة فيه ثمر واختلفا في بيعه اي الثمر
 معها اي الشجر فالقول قول من في يده الثمر والاصل ان القول لمن يشهد
 له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ما الرخي سقط من الاجر بحسبه ولو عاد عادت
 ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم الحال والقول
 قول رب الثوب بيمينه في القميص والقباء والحرة والصفرة وكذلك في الاجر
 وعدمه وقال ابو يوسف ان كان الصانع معاملا له فله الاجر والا لا وقيل
 اي وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة كان القول قوله بشهادة
 الظاهر والا فلا وبه يفتي زيلعي وهذا بعد بالاجر وقيل حاله بها اي
 بهذه الصنعة كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا وبه يفتي زيلعي
 وهذا بعد العمل اما قبله فيتحالفان اختيار **فروع** فعل الاجير في كل
 الصناعات يضاف لاستاذة فما اتلفه يضمنه الاستاذ اختيار يعني ما لم يتعد
 فيضمنه هو عما ديه وفي الاشياء ادعى نازل الحان وداخل الحمام وساكن
 المعد للاستغلال العصب لم يصدق والاجر واجب **قلت** فكذا مال
 اليتيم على المفتي به فتنبه وفيها الاجرة للارض كالحراج على المعتمد فاذا استأجر
 للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده
قلت وهو ما اعتمد في الوالوجية لكن جزم في الخائنة برواية عدم سقوط
 شيء حيث قال اصاب الزرع افة فهلك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه
 قد زرع ولو غرقت قبل ان يزرع فلا اجر عليه **باب فسخ**
الاجارة تفسخ بالقضاء او الرضا بخيار الشرط والروية كالبيع خلافا لاشي
 وبخيار غيب حاصل قبل العقد او بعده بعد القبض او قبله يفوت النفع
 به صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ما الرخي وانقطاع ما الارض وكذا لو
 كانت تسقى بما السماء فانقطع المطر فلا اجر خائنه اي وان لم تفسخ على
 الاصح كما مرو في الجوهره لو جاز من الاما يزرع بعضها فالستاجر بالخيار
 ان شافسخ الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب ما روى منها وفي الوالوجية
 لو استأجرها بغير شرها فانقطع ما الزرع على وجه لا يرجي فله الخيار
 وان انقطع قليلا قليلا ويرجي منه للسقي فالاجر واجب وفي لسان
 الحكم استأجر حاما ما في قرية ففزعوا ورجلوا سقط الاجر عنه وان
 نفر بعض الناس لا يسقط الاجر او يخل عطف على يفوت به اي بالنفع
 بحيث ينتفع به في الجملة كرض العبد ودبر الدابة اي قرحتها وسقوط حايط
 دار وفي التبيين لو انقطع ما الرخي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه
 من الاجرة بحصته لبقا بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته

طلب
 فعل الاجير بيمينه واستاذ

طلب
 اصاب الزرع افة

طلب
 لو انقطع المطر

فان لم يخل العيب به او ازاله الموجر وانتفع بالخل سقط خياره لزوال
 السبب وعمارة الدار المستأجرة وتطيينها واصلاح الميزاب وما كان
 من البناء على رب الدار وكذا كل ما يخل بالسكنى فان ابى صاحبها ان يفعل كان
 للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون المستأجر استأجرها وهي كذلك وقد
 رآها الرضايه بالعيوب واصلاح بيوتها وباللوعة والمخرج على صاحب
 الدار لكن بلا جبر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله المستأجر
 فهو متبرع وله ان يخرج ان ابى ربها خائنه اي الا اذا رآها كما مر
 وفي الجوهره وله ان ينفرد بالفسخ بلا قضاء ولو استأجر دارين فسقطت
 او تعيبت احدهما فله تركها لو عقد عليها صنفقة **قلت** وفي حاشية
 الاشياء مغزى بالنهاية ان العذر ظاهر ان ينفرد وان مشتبها لا ينفرد وهو
 الاصح وبغذر عطف على بخيار شرط لزوم ضرر لم يستحق العقدان بقي
 العقد كما في سكون ضرر استوجر لقلعه وموت عرس او اختلاعا
 استوجر طباخ لطبخ وليمتها وبغذر لزوم دين سوا كان ثابتا بعيان
 من الناس او ببيان اي بينة او اقرار والحال لا مال له غيره اي المستأجر
 لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها اشياء
 وبغذر فلاس مستأجره كان ليخبر وبغذر فلاس خياط يعمل بماله لا بآثره
 استأجره عبد الخياط فتترك عمله وبغذر يدا مكرى دابة من سفر ولو في نصف
 طريقه فله نصف الاجر ان استويا صعوبة وسهولة ولا يفقد شرح وهبانية
 وخائنه بخلاف يدا المكاري فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال اجيره وفي الملتقى
 ولو مرض فهو عذر وفي رواية الكرخي دون رواية الاصل **قلت** وبالاولي يفتي
 ثم قال ولو استأجره كانا العمل الخياطة فتتركه لعمل آخر فعذر وكذا لو استأجر
 عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي التفتاني سفر مستأجره كان دار للسكنى
 عذر دون سفر موجرها ولو اختلفا فالقول للمستأجر فيخلف بانه عزم على السفر
 وفي الوالوجية تحوله عن صنعة الى غيرها عذر وان لم يفسخ حيث لم يمكنه
 ان يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم المكاري الذهاب معها ولا ارسال
 غلام وانما يجب الاجر بتخليتها وبخلاف ترك خياطة مستأجره عبد الخياط
 ليعمل متعلق بترك في الصرف لا مكان الجمع وبخلاف بيع ما اجرة فانه ايضا
 ليس بعذر بدون حقوق دين كما مر ويوقف بيعه الى نقصان مدتها هو
 المختار لكن لو قضى يحوازه نفذ وتامه في شرح الوهبانية وفيه مغزى
 للخائنة لو باع الاجر المستأجر فاراد المستأجر ان يفسخ بيعه لا يمكنه
 الصيحه ولو باع الراهن الرهن للمرتهن ففسخه وتنفخ بلا حاجة الى الفسخ
 بموت احد عاقلين عندنا لا يحنونه بطبقا عقدها لنفسه الا لفرور
 لموت في طريق ملكه ولا حاكم في الطريق فتبقى الى ملكه فيرفع الامر الى

القاضي ليفعل الاصل فيوجرها الوامينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجره
 الا ياب ان يرضى على دفعها وتقبل البيعة هنا بلا خصم لان يدريد الاخذ
 من ثمن ما في يده اشياء وفي الثانية استاجر دارا او حاما او ارضا شهرا
 فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان بعد الاستغلال نعم والا لا
 به يفتي **قلت** فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف اياه المالك وطالبه
 بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكناء بعده ولو سكن المستاجر بعد موت المجر
 هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لصحة على الاجارة وقيل هو كالمسئلة الاولى
 ويبدى ان لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يطالب الوارث بالتفريق او بالتزام اجر
 آخر ولو معه الاستغلال لانه فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى ام اجر المثل
 ظاهر القينة الثانية ونماه في شرح الوهبانية وفي المنية مات احد هما
 والزرع يقل بقي العقد بالمسعى حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل وفي جامع
 الفضولين لو رضى الوارث وهو كبير ببقاء الاجارة ورضى المستاجر بجزايتها
 اى فيجعل الرضا بالبقاء ان شأنا عقد اى لجوازها بالتعاطي فتأمل وفي حاشية
 الاشياء المتاجر والمرتين والمشتري احق بالعين من ساير الغرما للعقد
 صحيح ولو فاسدا فاسوة الغرما فيحفظ فان عقدها لغيره لا تنفسح كوكيل
 اى بالاجارة واما الوكيل بالاشجار اذا مات تبطل بشر المانع فصار
 كالوكيل بشر الاعيان فيصير مستاجرا لنفسه ثم يصير موجرا للموكل فهو معنى قولنا
 ان الوكيل بالاشجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة **قلت** وشله
 في شرح المجمع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف **قلت** هذا مستقيم على ما ذكره
 الكرخي من ان الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من
 انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكفر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم
 والله اعلم انتهى **قلت** وتعبه شيئا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي
 ايضا لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب
 للعتق والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لا تنفسح
 بموت المستاجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم ووصى اب وجد وقاض
 وتنولى الوقف الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف
 الاشياء مع يالوهبانية قال والطلاق المتون بخلافه **قلت** وبالطلاق
 المتون افتى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد قاله المصنف في حاشيته
 على الاشياء ولذا هو قال في الاشياء بعد اربع ورق لا تنفسح الاجارة بموت
 موجر الوقف الا في سبيلتين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لم يطل
 الوقف برده فيما اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسح وفي
 وقف فناوى ابن نجيم سئل اذا اجر الناظر ثم مات فاجاب لا تنفسح الاجارة
 في الوقف بموت الموجر والمستاجر كذا رايته في عدة نسخ لكنه مخالف لما

مطل
 المتاجر والمرتين والمشتري
 احق بالعين

في اجارة فناوى قارى الهداية فتنبه وفيها ايضا لا تنفسح بموت المتولى
 ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي الفينى الواقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات
 ففي الاستحسان لا تبطل لان اجر لغيره ومثل في البرازية وفي السراجية وحكم
 عند القاضي والمتولى كالموت فلا تنفسح وتنفسح ايضا بموت احد
 مستاجرين او موجرين في حصته اى حصته الميت لو عقدها لنفسه فقط
 وبقيت في حصته الحي **فرع** في وقف الاشياء تخليه البعيد باطلة فلو استاجر
 قرية وهو بالمصر لم تصح تخليتها على الاصح فينبغي للمتولى ان يذهب للقرية
 مع المستاجر او غيره فيخلى بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احيا
 لمال الوقف فيحفظ **قلت** لكن نقل محشيها ابن المصنف في زواهر
 الجواهر عن يسوع فناوى قارى الهداية انه متى مضى مدة لا يتمكن من الذهاب
 اليها والدخول فيها كان قابضا والا فلا فتنبه **مسائل شتى**
 احرق حصايد اى بقايا اصول قصب محصود في ارض مستاجرة او
 مستعارة وشله ارض بيت المال المعودة لمخطط القوافل والاحمال ومرعى
 الدواب وطرح الحصايد **قلت** وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع
 في الارض بضمن ما احرقته في مكان بنفس الوضوع لاما نقلته الزرع على ما
 عليه الفتوى قاله شيخنا فاخرق شئ من ارض غيره لم يضمن لانه تسبب لا
 مباشر ان لم تضرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر
 في ارضه فيكون مباشرا وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضوع فيه اى في
 ذلك الموضع لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شئ سوا تلف
 به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق
 الوضوع حيث يضمن الواضع اذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال
 الامر يل كوضوع جرة في الطريق ثم آخر اخرى فقد خرجت فانكرنا ضمن كل
 جرة صاحبه وان زال بمن سلكه كزرع وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل
 في هذه المسائل كما حققه في الحاشية ثم فرع عليه بقوله فلو وضع جرة في الطريق
 فاخرق بذلك شئ ضمن لتعديه بالوضع وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه
 حق المرور الا اذا هبت به اى بالوضوع الزرع فلا ضمان لتسببها فعلة وكذا لو
 دحرج السيل الحجر به يفتي خائيه ولو اخرج الحداد من الكبر في مكانه ثم
 ضربه بمطرقة فخرج الشرار الى الطريق واخرق شيئا ضمن ولو لم يضربه واخرجه
 الزرع لانه يلقى سقى ارضه سقيا لا تخمله فتعدي الماء الى ارض جاره فافد
 ضمن لانه مباشر لا متسبب اتعد خياط او صباغ في خانوته من يطرح عليه
 العمل بالنصف سوا اتحاد العمل ام لا ام اختلف كخياط مع قصاص صمغ الخنا
 لانه مشتركه الصنایع كما سيجي رجل يحمل عليه محلا والابن الى مكة وله
 الحمل المعتاد ورويته احب وكذا اذا لم ير الطراحة والخاف وفي الاول الحجة

مطل
 يضمن المباشر
 في التسبب

طلب
الاستيجار للمح

ولو تكادى الى ملكة ابلا سماء بغير عيانها جاز ويجعل العقود عليه جلا في
ذمة المكاري والابل آله وجهاتها لا تقسد **قلت** فما يفعله الحاج من
الاجارة للمحل والركوب الى ملكة بلا تعيين الابل صحيح والله اعلم استاجر محلا
لمحل بمقدارين الزاد فاكل منه رد عوضه من زاد ونحوه قال الغاصب داره
فرعها والا فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب على الغاصب المسمى لان
لان سكوت رضاء الا اذا انكر الغاصب ملكه وان اثبتته ببينة لانه اذا انكره لم يكن
راضيا بالاجارة او اقر عطف على انكره اي بملكه ولكن لم يرض المجر لانه
صرح بعدم الرضاء في الاشياء السكوت في الاجارة رضى وقبول فلو قال السكان
اسكن بكذا والافانقل او قال الراعي لا ارضى بالمسمى بل بكذا فسكت لزوم ماسي
بقي لو سكت ثم لا طالبته قال لم اسمع كلامك هل يصدق ان به صمم نعم والا
لا عملا بالظاهر المستاجر ان يوجر المجر بعد قبضه قيل وقبله من غير
موجره واما من موجره فلا يجوز وان تخلل ثالث به يفتي للزوم تملك
المالك وهل تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية **قلت** وصحة
قاضي خان وغيره وفي المضمرات وعليه الفتوى وقد مناعني البحر معزيا للجوهري
الاصح نعم واقره المصنعة ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد انه ان قبضه منه
بعدهما استاجر بطلت والا فلا فيكون التوفيق فتأمل وهل تسقط الاجرة ما
دام في يد المجر خلاف بسوط في شرح الوهبانية وكله باستيجار عقار ففعل
الوكيل وقبض ولم يسلمها اي لم يسلم الوكيل العين الموجرة اليه اي الى الموكل حتى
مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على
الامر لنيابته عنه في القبض فصار قابضا حكما وكذا الحكم ان شرط الوكيل تعجيل
الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب الامر الدار منه فانه يرجع
ايضا للصيرورة الامر قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع وان طلب الامر الدار
وابي الوكيل ليحجز الاجرة لا يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم يتبق يده يد
نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر يستحق القاضي الاجر على
كتب الوثائق والمحاضر والسجلات قدر ما يجوز لغيره كالمفتي فانه يستحق
اجر المثل على كتابته الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة
بالبيان ومع هذا الكف اولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لما الوجه
عن الابتذال بزازيه وتعامه في قضائ الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب
الجره ليكتب شهادته جاز وكذا المفتي لو في البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابته
ليست بواجبة عليه وفيها استاجر ليكتب له تعويذ للجل السحر جاز ان
بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب المستاجر لا يكون خصما لدعي الاجارة
والرهن والشر لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري
والموهوب له للملكها العين وهل يشترط حضور الاجر مع المشتري قولان

طلب
للمستاجر ان يوجر

طلب
وكله باستيجار عقار

طلب
للقاضي الاجر كالمفتي

طلب
المستاجر اليك ودخما

ونصح

ونصح الاجارة ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة
والا ايضا والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعقاق والعطف حال كون
كل واحد ما ذكر مضانا فالى الزمان المستقبل كاجر تك او فاستحك راس الشهر
صح بالاجماع لا يصح مضانا فاللاستقبال كل ما كان تملك للمحال مثل البيع
واجازته ونسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلى
عن مال وابرا الدين وقد مر في متفرقات البيوع زاد اجر المثل في نفسه
من غير ان يذير احد فلم يمتد في نسخها وما لم يفسخ كان على المستاجر
المسمى به يفتي فسخ العقد بعد تعجيل البدل فلم يعجل حبس البدل حتى يتوفى
مال البدل صحيح كان العقد او فاسدا لوالعين في يد المستاجر فليحفظ استاجر
شغولا وفارغا صح في الفارغ فقط لا المشغول كما مر لكن حذر محشي الاشياء
ان الرجح صحة اجارة المشغول ويومر بالتقريع والتسليم ما لم يكن فيه ضرر
فله نسخها فتنبه استاجر شاة لا رضاع ولده او جدي لم يحجز لعدم العرف
المستاجر فاسدا اذا اجر صحيحا جازت لو بعد قبضه في الاصح منية
وقيل لا وتقدم الكل والكل في الاشياء **فروع** اعلم ان المقاطعة اذا
وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مرناه في الجهاد
صح استيجار قلم ببيان الاجر والمدة استاجر شيئا لينتفع به خارج المص
فانتفع به في المص فان كان ثوبا لزم الاجر وان كان دابة لاساقها ولم
يركبها لزم الاجر الا عذر بها احتضا الكاتب في البعض ان الخطا في كل ورقة
حين ان شاة اخذه واعطى اجر مثله او تركه عليه واخذ منه القيمة وان في
البعض اعطاه بحسابه من المسمى الصير في باجر اذا ظهرت الزيادة في الكل
استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان دلني على كذا فله كذا فله فله اجر
مثله ان مشى لاجله من دلني على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله
الا اذا عين الموضع استاجر حفرة حوض عشرة في عشرة وبين الحق
حفرة خمسة في خمسة كان له ربع الاجر الكل من الاشياء وفيها جاز
استيجار طريق للمرور ان بين المدة **قلت** وفي حاشيتها هذا
قولها وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا فله كذا
جاز لان الاجر يتعين بدلالة وفي الغاية داري لك اجارة هبة صحت
غير لازمة فلكل نسخها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة
تصححان وايد عدم لزومها بان عليه الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة
البناء وعن محمد تجوز لو شفعها به كجدار وسقف وبه يفتي ومنه
اجارة بناء ملكه وكرة اجارة ارضها وفي الوهبانية . . .
وفي وفي الكلب والباري قولان والبناء . . . كام القرى وارضها ليس تجر
ولو دفع الدال ثوبا لشاجر . . . بقلبه لوراح ليس يجسر . . .

طلب
زاد اجر المثل في نفسه

طلب
استاجر شغولا

طلب
المستاجر فاسدا

طلب
الصير في باجر

طلب
الاجارة المضافة

طلب
اجارة بناء ملكه وارضها

قال قاضي السمر

المستاجر حبس المأجور

- ومن قال قصدي ان اسافر فافسني • خلفه او فاسال رفاقا ليدكروا •
- ويفسخ من ترك التجارة ما التري • ولو كان في بعض الطريق وموجر •
- له فسخرها لومات منها معين • واطلق يعقوب وبالضعف يذكر •
- واجار ذي ضعف من الكل جائز • ولو ان اجر المثل من ذاك اكثر •
- ومن مات مديونا واجر عقاره • توفاه للمستاجر الحبس اجدر •

كتاب المكاتب مناسبتة للاجارة ان في كل منهما ملك الرقبة لشخص ومنفعة لغيره الكتابة لغة من الكتب وهو جمع الحروف سمي به لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشرعا تحرير المملوك يد اي من جهة اليد حالا ورقبة ما لا يعني عند اداء البدل حتى لو اداه حالا اعتق حالا وركنها الايجاب والقول بلفظ الكتابة او ما يودي معناه وشرطها كون البدل المذكور فيها معلوما قدره وجنسه قدره وجنسه وكون الرق في المحل قايما لا كونه مجزأ او موجلا لصحتها بالحال وحكمها في جانب العبد انتفا المجز في الحال وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة الا بالآداء وفي جانب المولى ثبوت ولاية مطالبة البدل في الحال ان كانت حالة والملك في البدل اذا قبضه وعوده لملكه اذا عجز كاتب عنه ولو القن صغيرا يعقل بمال حال اي نفذ كله او مؤجل كله او منجم اي مقسط على اشهر معلومة او قال جملت عليك الفاتوء ديه بخوما اولها كذا واخرها كذا فان ادته فانت حر وان عجزت فقتن وقبل العبد ذلك صح وصار مكاتبنا لاطلاق قوله تعالى فكا بتوهم والامر للندب على الصحيح والمراد بالخيران لا يضر بالمسلمين بعد العتق فلو يضر فالافضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الاخر ما ذون له في التجارة ولو اراد منعه ليس له ذلك كيلا يبطل على العبد حق العتق وتامه في التناثر خاينه واذا صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى يودي كل البدل لحديث ابي داود المكاتب عبدا بقي عليه درهم ثم فرع عليه بقوله وغرم المولى العقران وطى مكاتبته لحرمة عليه او جنى عليها فانه يغرم ارشها او جنى على ولدها او اتلف المولى مالها لانه بعقد الكتابة صار كل منهما كالاجنبي نعم لاحد ولا تورد على المولى للشبهة شتمني ولو اعتقه عتق مجانا لا اسقاط حقه وفسدان كاتبه على خمر او خمر لغيره ماله في حق المسلم فلو كانا ذميين جاز او على قيمته اي قيمة نفس العبد لجهالة القدر او على عين معينة لغيره لعجزه عن تسليم ملك الغير او على مائة دينا وليرد سيده عليه وصيفا غير معين لجهالة القدر فهو اي عقد الكتابة فاسد في الكل لما ذكرنا فان ادى المكاتب الخمر عتق بالآداء وكذا الخنزير لما ليتها في الجملة وسعي في قيمته بالغة ما بلغت يعني

قبل

قبل ان يترا فعا للقاضي ابن كمال واعلم انه متى سمي مالا وفسدت الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص من السمي بل يزد عليه ولو كاتبه على ميتة ونحوها كالم بطل العقد لعدم ما ليتها اصلا عند احد فلا يعتق بالآداء الا اذا علقه بالشرط صرحا فيعتق للشرط لا للعقد وصرح العقد على حيوان بين جنسه فقط اي لا نوعه وصفته ويودي الوسط او قيمته ويجبر على قبولها وصرح ايضا من كافر كاتب قنا كافر مثله على خمر لالهية عندهم معلومة اي مقدرة لعلم البدل واي من المولى والعبد اسلم فله قيمة الخمر وعتق بقبضها لتقليق عتقه بآداء الخمر لكن مع ذلك يسعي في قيمته كما مر وصرح ايضا على خدمته شهر له اي للمولى او لغيره او حفرا بي او بنا دارا اذا بين قدر الممول والا جبر بما يرفع النزاع لحصول الركن والشرط لا تفسد الكتابة بشرط لشبهها بالنكاح ابتداء لانها مبادلة بغير مال وهو التصرف الا ان يكون الشرط صلب العقد فتفسد لشبهها بالبيع انتهى لانه في البدل هذا هو الاصل والبدل علم

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز للمكاتب البيع والشر ولو بحاباة سيرة والسفر وان شرط المولى عدمه وتزوج امته وكتابة عبده والولاء ان ادى للشان بعد عتقه بان اداه قبله او اديا معا فليسيده لا التزويج بغير اذن مولاه ولا الهبة ولو بم عوض ولا التصديق الا بيسير منهما ولا التكفل مطلقا ولو باذن بنفس لا انه تبرع ولا الاقراض واعتاق عبده ولو بمال وبيع نفسه منه وتزوج عبده لنقصه بالمهر والنفقة واب ووصى وقاض وامينه في رقيق صغير تحت حجرهم ككاتب فيما ذكر بخلاف مضارب وما ذون وشريك ولو مفاوضة على الاشبه لاختصاص تصرفهم بالتجارة ولو اشترى اياه او ابنه تكاتب عليه تبعاله والمراد قرابة الولاد ولو اشترى محرما غير الولاد كالاخ والعلم لا يكاتب عليه خلا فاهما ولو اشترى ام ولد له مع ولده منها وكذا لو شرها ثم شره جوهره لم يجوز بيعها لتبعيتها لولدها ولكن لا تدخل في كتابته ثم فرع عليه بقوله فلا تعتق بعتقه ولا يفسخ نكاحه لانه لم يملكها فجاز له ان يطاها بملك النكاح وكذا المكاتب اذا اشترت بعلمها غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت من جهتها ولو ملكها بدونه اي بدون الولد جاز له بيعها خلافا لهما وان ولد له من امته ولد فادعاه تكاتب عليه تبعاله وكان كسبه له لانه كسب كسبه زوج المكاتب انته من عبده فكا بتها فولد دخل في كتابتها وكسبه وقيمتها لو قتل لها لان تبعيتها ازجج مكاتب او ما ذون نكح امه زعمت انها حرة باذن مولاه متعلق بنكح فولدت منه

اب ووصى وقاض

ثم استحققت فالولد رقيق فليس له اخذه بالقيمة خلافا للمحمد لانه ولد
المزور وحضا المزور بالحر باجماع الصحابة واستشكل الزيلعي ولا شري
المكاتب امة شرا فاسدا فوطيها ثم رد لها للفساد لشرها او شرها صحاحا
فاستحققت وجب عليه العقر في كل حالة الكتابة قبل عتقه لدخوله
في كتابته لان الاذن بالشر اذن بالوطي ولو وطئها بنكاح بلا اذنه اخذ
به بالعقر منذ عتق اي بعد عتقه لعدم دخوله فيها كالمس والماذون
كالمكاتب فيهما في الفصلين واذا ولدت مكاتبه من سيدتها فلها
الخيار ان شاءت مضت على كتابتها وتأخذ العقر منه او ان شاءت عجزت
نفسها وهي ام ولده ويثبت نسبه بلا تصديقها لانها ملكة رقية
ولو كانت شخص ام ولده او مدبره صح وعتقت ام الولد مجانا بموته
بالاستيلاد وسعى المدبر في ثلثي قيمته ان شاء او سعى في كل البذل
بموت سيده فقير لم يترك غيره ولو دبر مكاتبه صح فان عجزت بقي
مدبرا والاسعى في ثلثي قيمته ان شاء او في ثلثي البذل بموته اي المولى
معه لم يترك غيره وان كان مات موصرا بحيث يخرج المدبر من
الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتق المولى
مكاتبه فانه يعتق مجانا لقيام ملكه كاتبة على الف مخرج ثم صاحبه على نصفه
حالا صح استحسانا مريض كاتبة عبده على الفين الى سنة فمات المريض
والحال ان قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز الورثة التاجيل ولم يترك غيره
ادى المكاتب ثلثي البذل وعند محمد ثلثي القيمة حالا والباقي الى اجله
اورد رقيقا لقيام البذل مقام الرقية فتنفذ في ثلثه وان كاتبة
على الف الى سنة والحال ان قيمته الفان ولم يجيز واذا ثلثي القيمة
حالا وسقط الباقي اورد رقيقا اتفا قال وقوع المحاباة في القدر
والتأخير فتنفذ بالثلث حر قال لمولى عبد كاتبة عبدك فلانا الغائب
على الف درهم على ان ادبت اليك الفاهو حر فكاتبته المولى على هذا
الشرط وقبل المولى ثم ادى الحر الف اعتق العبد بحكم الشرط وكذلك
لم يقل ان ادبت فادى يعتق استحسانا لنفوذ تصرف الفضولي في كل
مال ليس بضر ولا يرجع الحر على العبد لانه متبرع فاذا بلغ العبد هذا
الامر فقبل صار مكاتبنا اما يحتاج لقبوله لاجل لزوم البذل عليه قال عبد
حاضر لسيده كاتبة على نفسي وعن فلان الغائب فكاتبتهما فقبل العبد الحاضر
صح العقد استحسانا في الحاضر ضالة والغائب تبعها وايها ادى بدل
الكتابة عتقا جميعا بلا رجوع ويجبر المولى على القبول للبذل من احدهما
ولا يطالب العبد الغائب بشئ لعدم التزامه وقبوله للكتابة لغو لا
يعتبر كرده اياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر او

مات ادى الغائب حصته حالا والارد قنا ولو ابر الحاضر او وهبه له عتقا
جميعا ولم يكن كاتبة الاثمة عن نفسها وعن ابنتين صغيرين لها وقيل صح
استحسانا لامر وادى من ذكر لم يرجع على الآخر لانه متبرع ويجبر
على القبول الى آخر ما من **فرع** كاتبة نصف عبده فادى الكتابة عتق نصفه
وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه ناخذ حاوي قد
باب كتابة العبد المشترك عبد لشريكين اذن احدهما
لصاحبه ان يكاتب حظه بالف ويقض بدل الكتابة فكاتب الشريك
الماذون له نفذ في حظه فقط عند الامام لتجزى الكتابة عنده وليس
لشريكه فسححه لاذنه واذا قبض بعضه بعض الف تجزى بالمقبوض كله
للقابض لاذنه له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق حظه القابض
امة بين شريكين كاتباها فوطيها احدهما فولدت فادعاه الواطي
ثم وطئها الشريك الآخر فولدت فادعاه الواطي الثاني صحت دعوته
لقيام ملكه ظاهرا خلافا لهما فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة
كان لم تكن وحينئذ فهي في الحقيقة ام ولد للاول لزال المانع من
الانتقال ووطئه سابق وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف
عقرها وضمن شريكه عقرها كاملا لو طئ ام ولد الغير حقيقة
وقيمة الولد ايضا وهو ابنه لانه بمنزلة المزور وادى من الشريكين
دفع العقر الى المكاتبه صح اي قبل العجز لا اختصاصها بمنافعتها فاذا
عجزت ترد للمولى وان دبر الثاني ولم يطاها والمسئلة بحالها فجزت
بطل التدبير وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد
للاول وهي ام ولده وان كاتباها فحررها موصرا فجزت ضمن
المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقررات
السالك اذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عندهما **فرع** عبد لرجلين
دبره احدهما ثم حرره الآخر غنيا او عكسا اعتق المدبر ان شاء واستسعى
في الصورتين او ضمن شريكه في الاول فقط **باب موت**
المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن اداء نجم ان كان له
مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام لانها مدة ضربت لاجراء
الا عذار ولا عجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولاه او نسخ مولاه
برضاه ولو كانت الكتابة فاسدة فالمولى له الفسخ بغير رضاه ويملك
المكاتب فسخها مطلقا في الجائزة والفايدة وان لم يرص المولى وعاد
رقه ففسخها وما في يده لمولاه والمكاتب اذا مات وله مال يفي بالبذل
لم تفسخ وتودي كتابته من ماله وحكم بعثته في آخر جزء من اجزائاته
كما يحكم بعثت اولاده المولودين في كتابته لا قبلها والباقي من ماله ميراث

لورثته ولو لم يترك مالا وترك ولدا ولد في كتابته ولا وفاقية
كتابته وسعى الابن في كتابته ابية على نجومة المقسطة فاذا ادى حكم
بعتق ابية قبل موته وبعتقه تبعا ولو ترك ولدا اشتراه في كتابته
اوى البدل حالا ورد الى حاله رقيقا وسويا بينهما واما الابوان فيردان
للرق كما مات ولا قالان اديا حالا اعتقا والا اشترى المكاتب ابية
فمات عن وفاقية ابية لموته حرا عن ابن حرمه وكذا بئرته لو كان
هو اى المكاتب وابنه الكبير مكاتبين كتابته واحدة لصيرورتها كخمس
واحد ضرورة اتحاد العقد فان ترك المكاتب ولدا من حرة اى معتقة
وترك دينيا في يدها فحني الولد قضى به بما حني على عاقلة امه
ضرورة ان الاب لم يعتق بعد لم يكن ذلك القضا تجيز لابي له عدم المناقاة
ولا رجوع قيد بالدين لان في العين لا يتاقي القضا بالالحاق بالام لان كان
الوقا في الحال ولو قضى به بالولا لقوم امه بعد حضورهم مع قوم الاب
في ولايه فهو اى القضا بما ذكر تجيز لانه في فصل مجتهد فيه وطاب
لسيده وان لم يكن مصرفا للصدقة ما ادى اليه من الصدقات فعجز
لتبدل الملك واصله حديث بويه هي لك صدقة ولنا هدية كما في
وارث شخص فقير مات عن صدقة اخذها وارثه الغني وكافي ابن
سبيل اخذها ثم وصل الى ماله وهي في يده اى الزكاة وكفقر استغنى
وهي في يده فانها تطيب له بخلاف فقير باح لغنى او هاشمي عيب
زكاة اخذها لا يحل لان الملك لم يتبدل فان جنى عبد وكاتبه سيدا هلا
بجنايته ارجى جنى كاتب فلم يقض به بما جنى فعجز فان شا المولى دفع العبد
او فدى لزوال المانع بالعجز وان قضى به عليه حال كونه مكاتباً فعجز
بيعه فيه لانتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضا قيد بالعجز لان
جنايات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش
وان تكررت قبل القضا فعليه قيمة واحدة ولو بعده فقيم ولو اقر بجناية
خطا لزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان
مات السيد لم تنسخ الكتابة كالتدبير وامومية الولد وكما جل الدين اذا
مات الطالب ويورث المال الى ورثته على نجومه كما جل الدين بخلاف
موت المطلوب لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه
لا يصح تاجيله الا من الثلث وان حرروه اى كل الورثة في مجلس
واحد عتق مجانا استقانا ويجعل الابرا ابرا اقتضا فان حرره بعضهم
في مجلس والاخر في آخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز
بعد موت المولى عا د رقه مكاتب تحت امته طلقها ثنتين فلكها لا يحل
لده ان يطاها حتى تنكح زوجها غيره وكذا الحر كما تقرر في محله كاتبا عدا

كتابته واحدة اى بعقد واحد وعجز المكاتب لا يحجزه القاضي حتى يجتمعا
لانها كواحد بخلاف الورثة فان القاضي يعجزه بطلب احدهم مجتبي
وقيته كاتب عبديه بمرة فعجز احدهما نرده المولى في الرق والقاضي
ولم يعلم بكتابته الاخر لم يصح فان غاب هذا المردود وجا الاخر ثم
عجز فليس للاخر نرده في الرق **فروع** اختلفت المولى والمكاتب في
قدر البدل فالقول للمكاتب عندنا ولا يجبس المكاتب في دين مولاه في الكفاية
وفيما سوى دين الكثانة قولان سراجيه **قلت** وفي عتاق الوهبانية
وفي غير جنس الحق يجبس سيدا مكاتبه والعبد فيها مخير
ولا لاولاد الزوجين حرا لمولى ابهم ليس للام معبر
توفي وما وفي فاما لميت من الولد يع والحى تسعي وتخص
اى لم يكن معها ولد بيعت وان كان استسعت على نجومه صغيرا كان
ولدها او كبيرا وعندهما تسعي مطلقا **كتاب الولاء**
هو لغة النقة والمجبة مشتق من المولى وهو القرب وشرعا عبارة عن التناصر
بولا المتفقة او بولا المولاة زيلعي ومن اثاره الارث والعقل ولا ية
الانكاح وبهذا علم ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمه تصلح سببا
للارث وسببه العتق على ملكه لا الاعتاق لان باستيلاء وارث القريب
يحصل العتق بلا اعتاق واما حديث الولاء لمن اعتق فحري على الغالب
من عتق اى حصل له عتق باعتاق ولو من وصية او يفرع له ككتابته
وتدبير واستيلاء او بملك قريب فولاه لسيدته ولو امرأة او ذمية او
ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتنقضى ديونه منه ولو شرط عدمه لمخالفة
للمشرع فيبطل ومن اعتق امته والحال ان زوجها من الغير فولدت لاقل
من نصف حول مدعتقت لا ينتقل ولا الحمل الموجود عند العتق عن مولى
الام ابدا وكذا فولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر منه
وبينهما اقل من نصف حول ضرورة كونها تؤميين فاذا ولدت بعد عتقها
لاكثر من نصف حول فولاه لمولى الام ايضا لتعذر تبعيته للاب لرقه
فان عتق القن وهو الاب قبل موت المولى لا بعده جردا ابنة الى مواليه
لزوال المانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لاكثر من نصف حول
من العتق ولدون حولين من الفراق لا ينتقل لمولى الاب عجمي له مولى
موالاة او لم يكن له ذلك وقيد بالعجمي لان ولا الموالاة لا يكون في العرب
لقوة انسابهم يلزم معتقة ولو لعربي فولدت منه فولاه لموالاه القوة ولا
المعتاقة حتى اعتبر فيه الكفارة لافي العجم ولا الموالاة والمعتق مقدم على
الود ومقدم على ذوى الارحام موخر عن العصبة النسبية لانه عصبة سببية
فان مات المولى ثم العتق ولا وارث له نسبي فيرثه لا قرب عصبة المولى

المذكور ومحققه في بابه وليس للنساء من الولاء ما اعتقن كما في الحديث المذكور
في الدرر وغيرها لكن قال العيني وغيره انه حديث منكر لا اصل له وسيجي الجواب
عنه في الفرائض ثم فرع على الاصل المذكور بقوله فلو مات المعتقد ولم يترك
الا ابنة معتقة فلا شيء لها اي لابنة المعتقد ويوضع ماله في بيت المال هذا
ظاهر الرواية وذكر الريلي معزيا للنهاية ان بنت المعتقد تترك في زماننا
لفساد بيت المال وكذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال
يكون للابن او البنت رضاعا كذا في فرائض الاشياء واقره المص وغيره
واذا ملك الذمي عبدا ولو مسلما واعتقه فوالاه له لان الولاء كالنفس
فيوارثون به عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو سلما لا يرثه ولا يعقل عنه
وبهذا اتضح فساد القول بان الولاء هو الميراث حق الانضاح ولو اعتق حربي
في دار الحرب عبدا حربيا لا يعتق بمجرد اعتناقه الا ان يخلى سبيله فاذا
خلاه عتق حينئذ ولا ولا له حتى لو خرج اليه مسلمين لا يرثه خلافا
لثاني وكان له ان يوالي من شاء لا لانه لا ولا لاحد عليه ولو دخل مسلم في دار
الحرب فاشترى عبدا ثمة واعتقه بالقول عتق بلا تحلية ولو كان العبد
مسلم فاعتقه مسلم او حربي في دار الاسلام فوالاه له اي لمعتقه **فروع**
ادعيا ولا ميت وبرهن كل انه اعتقه يقضي بالولاء والميراث لهما المولى
يستحق الولاء او لا حتى تنفذ منه وصاياه وتقضي عنه ديونه الكفاة
تعتبر في ولاء العتاقة فعتقة التاجر كفؤ لمعتق العطار دون الدباغ
الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها
والاب اذا كان كذلك فلو عربيا لا ولا عليه مطلقا ولو عجميا لا ولا
عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلافا لثاني
فصل في ولا الموالاة اسلم رجل مكلف على يد آخر ووالاه
او ولى غيره الشرط كونه عجميا لا مسلما على ما مر وسيجي على انه يرثه
اذا مات ويعقل عنه اذا جنى صح هذا العقد وعقله عليه وارثه له
وكذا لو شرط الارث من الجانبين ولو ولى صبي عاقل باذن ابيه او وصيه
صح لعدم المانع كما لو ولى العبد باذن سيده آخر فانه يصح ويكون
وكيلا عن سيده بعقد الموالاة واخر ارثه عن الذي ارحم لضعفه وله
النقل عنه بمحضه الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده وان عقل عنه او
عن ولده لا ينتقل لتاكيد ولا يوالي معتق احدا للزوم ولا العتاقة امرأة
والتثم ولدت مجهول النسب تتبعها الولود فيما عقدت وكذا لو اقرت
بعقد الموالاة وانشأته والولد معها لانه تقع محض في حق صغير لم يدر
له اب وعقد الموالاة شرطه ان يكون حرا مجهول النسب بان لا ينسب
الى غيره اما نسبه غيره اليه فغير مانع عنائه والثاني ان لا يكون عربيا

والثالث ان لا يكون له ولا عتاقة ولا ولا موالاة مع احد وقد عقل عنه
والرابع ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما
الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه والذمي وان اسلم الاقل
لان الموالاة كالوصية كما بسط في البدايع وفي الوهبانية **باب**
ومعتق عبده عن ابيه ولا واه له وابوه بالمسبة **يوحس**
يعني اعتق عبده عن ابيه الميت فالولاء والاجر للاب ان شاء الله من غير
ان ينقص من اجر الابن وكذا الصدقات والدعوات لا بويه وكل يؤمن يكون
الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن **كتاب** **الاكراه**
هو لغة حمل الانسان على شئ يكرهه وشرعا فعل يوجد من المكروه فيحدث في
الحمل يعني يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو نوعان تام وهو
الملجي يتلف نفس او عضو او ضرب بجرح والا فناقض وهو غير الملجي بشرطه
اربعة امور قدرة المكروه على ايقاع ما يهدد به سلطانا او لصا او نحوه
والثاني خوف المكروه بالفتح ايقاعه اي ايقاع ما يهدد به في الحال بغلبة
ظنه ليصير ملجئا والثالث كون الشئ للمكروه به متلقا نفسا او عضوا
او موجبا غما يعدم الرضا وهذا ادنى مراتبه وهو يختلف باختلاف
الاشخاص فان الاشراف يخشون بكلام خشن والارذال ربما لا يخشون الا بالضرر
المبرح ابن كمال والرابع كون المكروه متمصا عما الكره عليه قبله اما لحقه كبيع
ماله او لحق شخص آخر كاتلاف مال الغير او لحق الشرع كشراب الخمر والزنا
فلو اكره يقتل او ضرب شديد متلف لا بسوط او سوطين الا على المذاكر
والعين بزازية او حبس او قيد مديد بخلاف حبس يوم او قيده او
ضرب غير شديد الا الذي جاءه درر حتى باع او اشترى او اقر او اجر
فسخ ما عقد ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري
ولا بالزيادة المفصلة وقضن بالتعدي وسيجي انه يسترد وان تداولته
الا يدرى او مضى لان الاكراه الملجي وغير الملجي يعدمان الرضا والرضا
شرط لصحة هذه العقود وكذا لصحة الاقرار فلذا صار له حق الفسخ والانقضاء
ثم ان تلك العقود نافذة عندنا وحينئذ يملكه المشتري ان قبض فيصح
اعتناقه وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه ولزمه قيمته وقت الاعتاق ولو
معترا زاهدي لا تلافه بعقد فاسد فان قبض ثمنه او سلم المبيع طوعا
قيد للمذكورين نفذ يعني لزم لما امر ان عقود المكروه نافذة عندنا
والعلق على الرضا والاجازة لزومه لانفاذه اذ اللزوم امر ورأى النقاد
كما حققه ابن الكمال **قلت** والضابط ان ما لا يصح مع الهزل ينعقد
فاسدا فله ابطاله وما يصح يصح فيضمن الحامل كما سيجي وان قبض الثمن
مكروها لا يلزم ورده ان بقي في يده لفساد العقد لكنه يخالف البيع الفاسد

فأربع صور يجوز بالأجارة القولية والفعلية والثاني أنه ينقض تصرف المشتري
منه وإن تداولته الأيدي والثالث تعتبر القيمة وقت الاعتناق دون وقت
القبض والرابع الثمن والتمن إمانة في يد المكره لاخذها بذن المشتري فلا ضمان
بلا تعد بخلافها في الفاسد بزازية أمر السلطان إكراه وإن لم يتوعد وأمر
غيره لا إلا أن يعلم المأمور بدلالة الحال أنه لو لم يمثل أمره يقتله أو يقطع يده
أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه شبه المفقى وبه يفق وفي الزانية
الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الإكراه إكراه المحرم على قتل صيد فابي
حتى قتل كان ماجورا عند الله تعالى أشباه ولو أكره البائع على البيع لا المشتري
وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع بقبضه بعقد فاسد والبائع المكره
له أن يضمن أيا شأنه المكره بالكسر والمشتري فإن ضمن المكره رجع على المشتري
بقيمتة وإن ضمن المشتري نفذ يعني جاز لما سكر كل شراء بعده ولا ينفذ ما
قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلا لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده إلا ما قبله
فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه بخلاف ما إذا أجاز المالك أحد
البياعات حيث يجوز للجميع ويأخذ الثمن من المشتري الأول لزوال المانع
بالأجارة فإن أكره على أكل ميتة أودم أو لحم خنزير أو شرب خمر باكره غير ملجئ
يحبس أو يضرب أو قيد لم يحل إذا لضرورة في إكراه غير ملجئ نعم لا يجحد للشر
للمشبهة وإن أكره على ملجئ يقتل أو يقطع عضوا أو ضرب مبرح ابن كمال حل
الفعل بل فرض فإن صبر فقتل أشم إلا إذا أراد به مغايطة الكفار فلا
باسريه وكذا لو لم يعلم إباحة بالإكراه لا ياشم لحفاه فيحذر بالجهل كالجمل
بالخطاب في أول الإسلام أو في دار الحرب كما في النخصة كما قدمناه في الحج
وإن أكره على الكفر بالله أو بسبب النبي عليه السلام تجمع وقد وري بقطع
أو قتل رخص له أن يظهر ما أمر به على لسانه ويورى قلبه مطمئن بالإيمان
ثم إن وري لا يكفر وبانت أمراته قصا لا ديانة وإن خطر بباله التورية ولم
يوركف وبانت ديانة وقصا نوازله وجلالية ويوجر لو صبر لتركة الاجرا
المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم وصلاة وقتل صيد
حرم أو في أحرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اختيار ولم يرخص إلا الجمل
بغيرها بغير القطع والقتل يعني بغير الملجئ ابن كمال إذا التزم بكلمة الكفر
لا يحل أبدا ورخص له اتلاف مال مسلم أو ذمي اختيار بقتل أو قطع
ويوجر لو صبر ابن ملك وضمن رب المال المكره بالكسر لأن المكره بالفتح
كالالة لا يرخص قتله أو سبه أو قطع عضوه وما لا يستباح بحال اختيار
ويقاد في القتل العمد المكره بالكسر لو مكلفا على ما في البسوط خلافا لما في النهاية
فقط لأن القاتل كالالة واجبه الشاق على غيرها ونفاه أبو يوسف عنهما
للمشبهة ولو أكره على الزنا لا يرخص له لأن فيه قتل النفس بضيا عنها لكنه

لا يجحد استخسانا بل يغرم المهر ولو طاعة لانهما لا يسقطان جميعا شرح
وهبائية وفي جانب المرأة يرخص لها لها الزنا بالأكراه الملجئ لأن نسب الولد
لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل لا بغيره لكنه يسقط
الحديث زناها لأن ناه لأنه لا ملجئ الملجئ رخصة له لم يكن غير الملجئ شبهة
له **فروع** ظاهر تعليمهم أن حكم اللواط حكم المرأة لعدم الولد فتخرج بالملجئ
إلا أن يفرق بكونها أشد حرمة من الزنا لأنها لم تنج بطريق ما ولكن
فتجها عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المصنوع وصح نكاحه
وطلاقه وعقده لو بالقول لا بالفعل لشرأ قريبه ابن كمال ورجع بقيمة
العبد ونصف المسمى إن لم يطا ونذره ويمينه وظهاره ورجعته وأبلاوه
و فينة فيه أي في الأيلا بقول أو فعل وأسلامه ولو ذميا كما هو إطلاق
كثير من الشايخ وما في الخائنة من التفصيل فقياس والاستحسان صحة مطلقا
فليحفظ بلا قتل لورجع للمشبهة كما مر في باب المرتد وتوكيله بطلاق وعناق
وما في الأشباه من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه والأصل عندنا أن
كل ما يصح مع الهزل يصح مع الأكراه لا ما يصح مع الهزل لا يجمل الفسخ
يوثر فيه الأكراه وعدوها أبو الليث في خزانة الفقه ثمانية عشر عدونا لها
في باب الطلاق نظا عشرين لا يصح مع الأكراه أبراه مدبونه أو أبراه
كفيله بنفس أو مال لأن البراة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره الشفع على أن
يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفيعته ولا ردت بلسانه وقلبه
مطمئن بالإيمان فلا تبين زوجته لأنه لا يكفر به والقول استخسانا **قلت**
وقدمنا عن النوازله خلافة فلعله قياس فتأمله أكره القاضي رجلا
ليقر بسرقة أو قتل رجل بعدا وليقر بقطع رجل بعد فاقرب ذلك
فقطعت يده أو قتل على ما ذكر أن كان المقر موصوفا بالصلاح اقتصر
من القاضي وإن تمها بالسرقة معوقا بها وبالقتل لا يقتصر من
القاضي استخسانا للمشبهة خائنه قيل له ألا تشرب هذا الشراب أو تبيع
كرمك فهو إكراه أن كان شرابا لا يحل كالحمر والأفلاقية قال وكذا
الزنا وسائر المحرمات صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه
صح لعدم تعيينه والحيلة أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فإذا قال الظالم
بيع كذا فقد صار بكرها فيه بزازية خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت
نهرها لم تصح الهبة أن قدر الزوج على الضرب وإن هدرها بطلاق
أو تزوج عليها أو تسرا فليس باكره خائنه وفي جمع الفتاوى منع أمرته
المريضة عن السير إلى أبيها إلا أن تهبط مهرها فوهبت بعض المهر
فالهيئة بالطله لأنها كالمكرهة **قلت** ويؤخذ منه جواب حادثة
الفتوى وهي زوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت الزفاف منعها الأب

طلب
ما يصح مع الهزل
يصح مع الأكراه

الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميراث امها فاقوت ثم اذن لها
 بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى الكرهة وبه افتى ابو السعود
 مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة
 المكره باخذ المال لا يضمن ما اخذه اذا نوى الاخذ وقت الاخذ انه
 يردده على صاحبه والا فيضمن واذا اختلفا اي المالك والمكره في النية
 فالقول للمكره مع يمينه ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الاخذ والدفع
 انما يسعه مادام حاضرا عند المكره والالم يحل لوال القدرة والاحيا
 بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظلمة في الاخذ عند غيبة الامر
 اورسوله فليحفظ **فروع** الكره على اكل طعام نفسه ان جابعا لاجوع
 وان شبعنا فارجع بقيمته على المكره لحصول منفعة الاكل له في الاول لا
 الثاني قال اهل الحرب لنبى اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك والا
 قتلناك لا يسعه قول ذلك وان قيل لغير نبى ان قلت هذا ليس بنبي
 تركنا نبىك وان قلت نبى قتلناه وسعه لا تمناع الكذب على
 الانبياء قال حربي لرجل ان دفعت جارتك لاذنى بها دفعت لك
 الف اسير لم يحل اقر بعقوبته مكرها لم يعتق في الاصح وهل الاكره
 باخذ المال معتبر شرعا ظاهرا القينة نعم وفي الوهبانية **١٠**
١١ وان يقل المديون انى مراقب **١٢** لتبرأ كالاكره معنى مصور **١٣**
١٤ وصح في الاستحسان اسلام مكره **١٥** ولا قتل ان يرتد بعد ويجبر **١٦**
كتاب الحجر هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من
 نفاذ تصرف قولى لا فعلى لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يتصور
 الحجر عنه **قلت** يشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال بل
 بعد العتق كما صرح به في البدايع اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك
 لكنه اخر لعقده لقيام المانع فتأمل وسببه صغر وجنون يعم
 القوى والضعيف كما في المعتوه وحكمه كمينر كما سيحى في الماذون ورق
 فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب اى لا يفريق بحال واما الذى
 يحن ويفيق فحكمه كمينر نهائيه ولا اعتنا قهما واقرارهما نظرهما وصح
 طلاق عبد واقراره في حق نفسه فقط لا سيده فلو اقر بما لا اخر الى
 عتقه لو غير مولاه ولوله هدر ويجد وقود اقيم في الحال لبقا يه
 على اصل الحرية في حقهما ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرر كما
 سيحى في الماذون منهم من هو لا المجورين وهو يعقده يعرفات
 البيع سالب للملك والشر اجاب اجاز وليه اورد وان لم يعقده باطل
 نهائيه فان اتلفوا اى هو لا المجورين سوا عقلا اولاد درر شيئا
 مقوما من مال او نفس ضمنوا اذا حجر في الفعل لكن ضمان العبد

مظل
 لو اتلفوا شيئا ضمنوا

280
 بعد العتق على ما مر وفي الاشياء الصبي المجور مواخذ بافعاله فيضمن ما
 اتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في سبيل لو اتلف
 ما اقرضه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا
 اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي مجور مثله وطلى ملك غيرهما
 فلما لك قضين الدافع او الاخذ ولا يحجر حر مكلف بسفه هو تبذير
 المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع او العقل درر ولو في الخير كان
 يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك فيحجر عليه عندها ونماه في فايد شتى
 من الاشياء وقسود دين وغفلة بل يمنع مفت ما جن يعلم الحيل الباطلة
 كتعليم الردة لتبين من زوجه او تسقط عنها الزكاة وطبيب جاهل ومكار
 مفلس وعندهما يحجر على الحر بالسفه والغفلة به اى بقولها يفتى صيانة
 لماله وعلى قولها المفتى به فيكون في احكامه كصغير ثم هذا الخلاف في تصرفات
 تحتل الفسخ ويبطلها الهزل واما ما لا تحتله ولا يبطله الهزل فلا يحجر
 عليه بالاجماع فلذا قال الا في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاء وتديبير
 وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال ولاية ابيه وحده وفي
 صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحته وصايا به بالقرب من
 الثلث فهو في هذه كباغ وفي كفارة كعبد اشباه والحاصل ان كل ما
 يستوى فيه الهزل والجدر ينفذ من المجور وما لا فلا الا باذن القاضي
 خائيه فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا
 وعشرين سنة فصح تصرفه قبله اى قبل القدر المذكور من المدة وبعد
 يسلم اليه وجوبا حتى لو منعه منه بعد طلبه ضمن وقيل طلبه لا ضمان
 كما يفيد كلام المجتبي وغيره قاله شيخنا وان لم يكن رشيدا وقال لا
 يدفع حتى يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور
 في قوله تعالى فان انستم منهم رشدا هو لونه مصلحا في ماله فقط ولو
 فاسقا قاله ابن عباس والقاضي بحسب الحر المديون لبيع ماله لدينه
 وقضى دراهم دينه من دراهمه يعنى بلا امره وكذا لو كان دنانير
 وباع دنانيره لدراهم دينه وبالعكس استحسانا لاتخاذها في الثمنية
 لا يبيع القاضي عرضه ولا عقاره للدين خلا فالهما وبه اى بقولهما
 يبيعها للدين يفتى اختيار وصحة في تصحيح القدورى ويبيع كل ما
 لا يحتاجه في الحال ولو اقر بما يلزمه بعد الديون مالم يكن ثابتا بينية
 او علم قاض فيزاحم الغرما كالاستملاك اذا لا حجر في الفعل كما مر افلس
 ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن من بايعه ولم يود ثمنه فبايعه اسوة
 للغرما في ثمنه وان افلس قبل قبضه او بعده لكن بغير اذن بايعه كان له استرداد
 وحسبه بالثمن وقال الشافعي للبايع الفسخ حجر القاضي عليه ثم رفع الح

قاض آخر فاطلقه واجاز ما صنع المحجور كذا في الحائنة وهو ساقط
من الدرر والمنح جاز اطلاقه وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء
قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لان محجورا الاول مجتهد فيه فيستوفق
على امضا قاض آخر **فروع** يصح الحجر على الغائب لكن لا ينجر ما لم يعلم
خائنه ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاض ولو ادعى الرشد وادعى
خصمه بقاءه على السفة وبرهنا ينبغي تقديم بينة بقاء السفة اشباه وفي الوهبانية
ومن يدعى اقراره قبل الحجر **ف** من يدعى في وقته فهو اقرار
ولو باع والقاضي اجاز وقال لا **ف** تودي فماداه من بعد نجس
فصل بلوغ الغلام بالاختلام والاحمال والانزال والاصل هو
الانزال والحادية بالاختلام والحيض والجلد لم يذكر الانزال صريحا لانه قل
ما يعلم منها فان لم يوجد فيها شئ مخفى يتم لكل منها خمس عشرة سنة به يفتى لقصر
اعمار اهل زماننا وادق مدته له اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين هو المختار
كما في احكام الصغار فان راقها بان بلغا هذا السن فقا لا بلغنا صدقا ان
لم يكن لها الظاهر كذا قيده في العادة وغيرها فبعد ثنتي عشرة سنة يشترط شرط
آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتلم مثله والا لا يقبل قوله شرح
وهبانية وهما حينئذ كبالغ حكم فلا يقبل محجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال
حاله فلا ينقض قسمته ولا بيعه وفي الشربلية يقبل قول المراهقين قد بلغنا
مع تفسير كل بما ذابغ بلا يمين وفي الخزنة اقرار بالبلوغ فقبل اثني عشر سنة لا
تصح البينة وبعده تصح **كتاب الماذون** الاذن لغة
الاعلام وشرعا فك الحجر اي في التجارة لانه الحجر لا ينفك عن العبد الماذون
في غير باب التجارة ابن كمال واسقاط الحق المسقط هو المولى لو الماذون رفيقا
والولى لوصيا وعند زفر الشافعي هو توكيل واناية ثم يتصرف العبد
لنفسه باهليته فلا يتوقف بوقت ولا يتخصص بنوع تقربح على كونه
استقاطا ولا يرجع بالعهد على سيده لفكه الحجر فلو اذن لعبده تقربح
على فك الحجر يوما او شهرا صار ماذونا مطلقا حتى حجر عليه لان الاسقاطات
لا تتوقف ولم يتخصص بنوع فاذا اذن في نوع عم اذنه في الانواع كلها
لانه فك الحجر لا توكيل ثم اعلم ان الاذن بالفرق النوعي اذن بالتجارة والشخصي
استخدام ويثبت الاذن دلالة فعبد راه سيده يبيع ملك اجنبي فلو ملك
مولا لم يجز حتى ياذن بالنطق بنزاهه ودرر عن الحائنة لكن سوى
بينهما الزيلعي وغيره وجزم بالتسوية ابن الكمال وصاحب الملتقى ورجحه
في الشربلية بان ما في المتن والشرح اولى مما في كتب الفتاوى فيلحفظ
ويشتري ما اراد وسلكت السيد ماذون جبر المبتدأ الا اذا كان المولى قاضيا
اشباه ولكن لا يكون ماذونا في بيع ذلك الشئ او شرايه فلا ينفذ على المولى

بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير ماذونا قبل ان يصير ماذونا وهو
باطل **قلت** لكن قيده القهستاني معزيا للذخيرة بالبيع دون
الشرايين مال مولا اي فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الفرق والله الموفق
ويثبت صريحا فلو اذن مطلقا لا قيد صح كل تجارة منه اجماعا اما
لو قيد فعندنا يعم خلافا للشافعي فيبيع ويشترى ولو بغين فاحش
خلافا لهما ويؤكل بهما ويرهن ويرهن ويعير الثوب والدابة لانه من عادة
التجار ويصالح من قصاص وجب على عبده ويبيع من مولا بمثل القيمة
واما باقل منها فلا ويبيع مولا منه بمثل القيمة او اقل والمولى حبس المبيع
لقبض ثمنه من العبد ويبطل الثمن خلافا لما صححه شارح الجمع معزيا
للحيط لو سلم المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده دين فخرج مجانا
حتى لو كان الثمن عرضا لم يبطل لتعيينه بالعقد وهذا كله لو الماذون
مديونا والام يحجز بينهما يبيع نهائية ولو باع المولى منه بالشرط الزايد
او فسخ العقد اي يؤمر السيد بان يفعل واحدا منها الحق الغرما كان من
التجارة وتقبل الشهادة عليه اي على العبد الماذون بحق ما وان لم يحضر مولا
ولو محجورا لا تقبل يعني لا تقبل على مولا بل عليه فيواخذ به بعد العتق ولو
حضر معا فان الدعوى باستهلاك مال او غضب قضى على المولى وان باستهلاك
وديعة او بضاعة على المحجور تسمع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على
اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا وتامه في العادة وبأخذ الارض
اجارة ومساقاة ومزارعة ويشترى بذرا يزرعه ويواجر ويزارع
ويشارك غنانا لامفا وضه ويستاجر ويؤجر ولو نفسه ويقتر
بوديعه وعصب ودين ولو عليه دين لغير زوج وولد والد وسيد
فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهما درر ولو بعين صح
ان لم يكن مديونا وهبانية ويهدى طعاما يسيرا بما لا يعد سرقا ونفاد
انه لا يهدى من غير الماكول اصلا ابن كمال وجزم ابن الشحنة والمحجور
لا يهدى شيئا وعن الثاني اذا دفع للمحجور قوت يومه فدعا بعض رفقا به
للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان
تتصدق من بيت سيدها اوزوجها باليسر كغيف ونحوه ملتقى ولو
علم منه عدم الرضى لم يحجز ويضيف من يطعمه ويتخذ الضيافة اليسر
بقدر ماله ويحيط من الثمن بعيب قدر ما يحيط التجار ويجابى ويوجب
مجتبى ولا يتزوج الا باذن ولا يتسرى وان اذنه المولى ولا يتزوج رفيقا
وقال ابو يوسف تزوج الامة ولا يكاتبه الا ان يحجزه المولى ولا دين
عليه ولاية القبض للمولى ولا يعتق بمال الا ان يحجزه المولى الى اخر ما
من ولا يغير ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يلفظ مطلقا بنفس او

مال ولا يصالح عن قضاص وجب عليه ولا يعفو عن القضاص ويصالح
عن قضاص وجب على عبده خيانة الفقه وكل دين وجب عليه تجارته او
بما هو في معناها امثلة الاول كبيع وشرا واجارة واستيجار وامثلة الثاني
غرم ووديعة وغصب وامانة مجردها عبارة الدرر وغيرها مجردها
بلايم فتنبه وعقر وجب بوطى مشريه بعد الاستحقاق كل ذلك يتعلق
برقبته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه ولم يسم
استعاهه ايضا زيجلي ومفاده ان زوجته لو اختارت استعاهه
لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا بحجر من النفقة بحجرة مولا
او نايه لاحتمال ان يفديه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى
لان العبد خصم فيه ويقسم ثمنه بالخصم ويتعلق بكسب حصل قبل
الدين او بعده ويتعلق بما وهب له وان لم يحضر مولا هذا قيد للكسب
والا تهاب لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يبدى بالكسب
وعند عدمه يستوفى من الرقبة **قلت** واما الكسب الحاصل قبل
الاذن لحق المولى فله اخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو اكتسب
المحور شيئا وادعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى تضمينه لانه كودع
الغاصب فتاحله لا يتعلق الدين بما اخذه مولا منه قبل الدين وطوبى
لما دون بما بقي من الدين زيدا عن كسبه وثمرته بعد عتقه ولا يباع ثانيا
ولمولا اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرماء يعني لو كان المولى
ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحق الدين كان له ان
ياخذها بعد لحوقه استحسانا لانه لو منع منها يحجر عليه فيفسد باب الاكتساب
ويحجز بحجره ان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه والثر اهل سوقه ان كان
الاذن شايعا اما اذا لم يعلم به اي بالاذن الا العبد وحده كفى في حجره
علمه به فقط ولا يشترط مع ذلك علم الثر اهل سوقه لانتفا الضرر
وفي البرازية باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا علم اهل
سوقه ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال يقبضه المشتري ففساد
البيع وعلى الغرماء فسخه ان ديونهم حاله نعم الا اذا كان بالثمن وفا او اوى
والعبد اودى للمولى وتماته في السراحية وبموت سيده وجنونه مطبقا
وحقوقه وكذا يحنون الماذون وحقوقه ايضا بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم
احد به لانه موت حكم وينحجر حكما باقاه وان لم يعلم احد جنونه ولو عاد
منه او افاق من جنونه لم يعد الاذن في الصحيح زيلعي ومهتاكى وبالنيلاد
بان ولدت منه فادعاه كان حجر دالة مالم يصح بخلافه لا تنحجر بالتدبير
وضمن بها قيمتها فقط للغرماء لو علموا دين محبط اقراره مبتدا بعد حجره ان
مامعه امانة او غصبا او دين عليه لاخر صحيح خبر فيقضي منه وقال لا يصح

احاط دينه بماله ورقبته لم يملك سيده مامعه فلم يعتق عبد من كسبه
يحتج بمولا وقال لا يملكه فيعتق وعليه قيمته مولا ولو مفسرا فلم ان
يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابن كمال ولو اشترى ذارحم محرم
من المولى لم يعتق ولو ملكه لعتق ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن
ولو ملكه لم يضمن خلافا لما بنا على ثبوت الملك وعدمه وان لم يحط دينه
بماله ورقبته صح تحريمه اجماعا وصح اعتاقه حال كون الماذون مديونا
ولو يحبط وضمن المولى للغرماء الاقل من دينه وقيمته وان شاوا اتبعوا
العبد بكل ديونهم وباتباع احدهما الا يبرأ الاخر فاما كغفل مع مكفول عنه
وطوبى بما بقي من دينهم اذ لم تق به قيمته بعد عتقه لتقرر في ذمته وصح
تدبيره ولا ينحجر ويخير الغرماء لعتقه الا ان من اختار احد الشيين
ليس له الرجوع شرح تكلمه وفي الهداية ولو كان الماذون مديرا او ام
ولد لم يضمن قيمتها لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما ولو اعتقه المولى
باذن الغرماء فلم يضمن مولا زيلعي والماذون ان باعه سيده باقل من
الديون وغيبه المشتري قتيبه لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم
فسخ البيع كما مر ضمن الغرماء البايع قيمته لتعديه فان رد العبد عليه
بعيب قبل القبض مطلقا او بخيار روية او بشرط او بعده بقضا رجوع
السيد بقيمته على الغرماء وعاد خصمهم في العبد لزوال المانع وان رد
بعد القبض لا يقضى فلا يسيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد
بالتراضى اقالة وهي بيع في حق غيرهما وان فضل من دينهم شي رجوعه
على العبد بعد الحوية كما مر او ضمنوا مشريه عطف على البايع اي ان شاور
ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البايع او اجازوا البيع واخذوا
الثمن لا قيمة العبد وان باعه السيد مالا بدنه يعني مقاربة لا منكر كما يحكي
لتحقق الخاصة ويسقط خيار المشتري لا الغرماء فللغرماء رد البيع ان لم يصل
ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة فاما ان
ترفع او ينقص البيع ابن كمال وقال المص هذا اذا كان الدين حالا وكانت
البيع بلا طلب الغرماء والثمن لا يفي بدينهم والا فالبيع نافذ لزوال المانع
وان غاب البايع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس خصم لهم لو منكر ادبته خلافا
للثاني ولو مقر الخصم كما مر ولو قبله بان غاب المشتري والبايع حاضر فالحكم
كذلك اي لا خصومة اجماعا حتى يحضر المشتري لكن لم تضمن البايع قيمته
او اجازة البيع واخذ الثمن عبد قدم مصر وقال انا عبد فلان ما دون في
التجارة فباع واشترى فهو ما دون وحينئذ لزمه كل شيء من التجارة وكذا
الحكم لو اشترى العبد وباع ساكتا عن اذنه وحجره كان ما دون استحسانا
لزوم التماسه وامر المسلم بحول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع

ومفاده تقييد المسيلة بالمسلم ابن كمال ولكن لا يباع له منه اذ لم يفسد كسبه
 الا اذا اقر مولاه به اى بالاذن او اثبتته الغريم بالبينة ونصرف الصبي والمعتوه
 الذى يعقل البيع والشرا ان كان نافعا محضاً كالاسلام والالتزام صح بلا
 اذن وان ضاراً كالطلاق والعتاق والصدقة والقرض لا وان اذن به ولهما
 وما تردد من العقود بين نفع وضر كالبيع والشرا توقف على الاذن حتى لو
 بلغ فاجازه نفذ فان اذن لهما المولى فهما في شرا وبيع كعبد ماذون في كل
 احكامه والشرط لصحة الاذن ان يعقلا البيع سالباً للملك عن البايع
 والشرا جالباً له زاد الزيلعي وان يقصد الرجوع ويعرف الغبن اليسير
 من الفاحش وهو ظاهر وولي له ابوه ثم وصيه بعد موته ثم وصي وصيه
 كما في القهستاني عن العبادية ثم بعد لهم جده الصحيح وان علا ثم وصيه ثم
 وصي وصيه فهستاقى زاد الزيلعي والقهستاني ثم الوالى بالطريق الاولى
 ثم القاضى او وصيه ايهما تصرف يصح ولذا لم يقل ثم دون الام او وصيهما هذا
 في المال بخلاف النكاح كما مر في باب راي القاضى الصبي والمعتوه او عبدا
 او عبدا نفسه كما مر يبيع ويشترى فسكت لا يكون سكوتة اذنا في التجارة و
 القاضى له ان ياذن للبيعة والمعتوه اذ لم يكن له ولى ولعبدهما اذا كان لكل
 واحد منهما من الصبي والمعتوه ولى واستنع الولى من الاذن عند طلب ذلك
 منه اى من القاضى زيلعي **قلت** وفي البرجندى عن الخزانة لوالى
 ابوه او وصيه صح اذن القاضى له زاد شارح الوهبانية ولا يتجسس
 بعد ذلك اصلاً لانه حكم الاكحى قاض آخر فتدبر **فروع** لو اقر الانسان
 بما معهما نكح او اقر صح على الظاهر كما دون درر الماذون لا يكون
 ماذوناً قبل العلم به الا في مسيلة ما اذا قال بايعوا عبدي فاني اذنت
 له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار ماذوناً بخلاف قوله بايعوا ابني
 الصغير لا يصح الاذن للابق والمعتوب المحجود ولا بيعة ولا بيع محرراً
 بهما على الصبي اشياء وفي الوهبانية **باب** **باب** **باب** **باب**
 ولو اذن القاضى لطفل وقد ابي **باب** ابوه يصح الاذن منه فيتجسس
 وضمن يعقوب الصغير وديعة **باب** وتخليفه يفتى به حيث ينكر
 ولو رهن المحجور او باع او شري **باب** وجوزه المولى فهما يتغير
 لتوقف تصرف المحجور على الاجازة فلم يجز بل اذن له بالتجارة فاجازها
 العبد جازاً استخانا ولو لم ياذن له فاعتقه فاجازها لم تصح اجازته
 قال وكذا الصبي المميز **قلت** ولا يخفى ان ما هو تباع ابتداء ضار فلا
 يصح بان ولى الصغير كالقرض **كتاب الغصب هو**
 لغة اخذ الشيء مالا او غيره كالحر على وجه التغلب وشرعا ازالة يد محقة
 ولو حكا كجوده لما احتد قبل ان يحوله باثبات يد مبطله واعتبر الشافعي

نصرف الصبي والمعتوه

ولى الصغير

العبدة عند ازالة
يد واثبات يد

اثبات

اثبات اليد فقط والتمرة في الزوايد ثمرة بستان مغصوب لا تضمن عندنا
 خلا قاله درر في مال فلا يتحقق في ميتة وحرق تقوم فلا يتحقق في خمر مسلم
 محتزم فلا يتحقق في مال حرقى قابل للنقل فلا يتحقق في العقار خلا فالمجدي غير
 اذن مالكة اخترت به عن الوديعة واعلم ان الموقوف مضمون بالاتفاق مع
 انه ليس بمملوك اصلاً صرح به في البدايع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما
 فعل ابن كمال لكان اولى لا بخفية اخترت به عن السرقة وفيه لابن الكمال كلام
 فاستخدام العبد وتحميل الدابة غصب لازالة اليد المالك لاجلوسه على
 بساط لعدم ازالته فلا يضمن مالم يهلك بفعله وكذا لو دخل دار انسان واخذ
 متاعاً وحجده فهو ضامن وان لم يحوله ولم يجد لم يضمن مالم يهلك بفعله او
 يخرب من الدار خائنه وحكمه الاثم لمن علم انه مال الغير ورد العين قائمة
 والغرم هالكه ولغير من علم الاخران فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث
 المغصوب منه مخفى بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان
 في الوقف المغصوب بان غصبه وقيمه اكثر وكان الثاني اولى من الاول فان
 الضمان على الثاني كذا في وقف الخائنة وفي غصبها غصب عجل فاستهلكه وليس
 لبن امه ضمن قيمة العجل ونقصان الام وفي كراهيتها من هدم حائط غيره
 ضمن نقصانه ولم يورم بعمارة الا في حائط المسجد وفي القينة تصرف في ملك
 غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فانت
 وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج ويجب رد عين المغصوب
 مالم يتغير تغيراً فاحشاً يجتنب في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف
 الاحاكن ويبرأ بردها ولو غير علم المالك في البرازية غصب دراهم انسان
 من كيسه ثم ردها فيه بلا علمه برأ وكذا لو سلمه اليه جهة اخرى كهيئة او ابدع
 او شرا وكذا لو اطعمه فاكله خلا فالشافعي زيلعي او يجب رد مثله ان هلك
 وهو مثلي وان انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد
 في البيوت ابن كمال فقيمه يوم الخصومة اى وقت القضا وعند ابي يوسف يوم
 الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورجح القهستاني وجب القيمة في القيمي
 يوم غصبه اجماعاً والمثلي المخلوط بخلاف جسه كبر مخلوط بشعير وشعر مخلوط
 بنريت ونحو ذلك كدهن بخمس قيمي فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون
 يختلف بالصنعة كققم وقدر درر ودرر ذكره في الجواهر زاد المصنف
 ورب وفطر لان كلاهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت
 ديناً في الزمة **قلت** وفي الزخيرة والجين قيمي في الضمان مثلي في غيره
 كالمسلم وفي الجني السويقي قيمي لتفاوتة بالقي وقيل مثلي وفي الاشياء الغم والحم
 ولونيا والاجر قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هنا وفيما يجلب التيسر معزيا
 للفصول وغيرها وكذا الصابون والسرقي والورق والابرة والعصفر والصم

والجلد والدهن المتنجس وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون مشرف على الهلاك
مضمون بقيته في ذلك الوقت كسفينة موقورة اخذت في الغرق والقي
الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتها ساعة كما في المجتبى وفي الصيرفة
صب ما في حنطة فانسرها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه لئلا يشلها
هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها المكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف
ما لو صب الماء في الموضع الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى والحاصل كما في
الدرر وغيرها ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به
فهو مثلي وليس كذلك فقيمي فليحفظ فان ادعى هلاكه مرتبطة بوجود
رد العين لانه الموجب الاصل ورد المثل والقيمة مخلص على الراعي حبس
حتى يعلم الحاكم انه لو بقي لظهر اي لظهر ثم قضى الحاكم عليه بالبدل من
مثل وقيمة ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك
اي ادعى الهلاك عند الغاصب واقام البرهان فبرهان الغاصب انه رده
وهلك عند المالك اولى خلافا للثاني ملتقى ولو اختلفا في القيمة وبرهنا
فالبينة للمالك وسجى ولو في نفس المصوب فالقول للغاصب والغصب
انما يتحقق فيما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك في يده بافة سماوية لغسلته
سبل لم يضمن خلافا للمحد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتى في الوقف ذكره
العيني وذكر ظهير الدين في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة
بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان وفي فوايد صاحب المحيط
اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لزمه اجر المثل صيانة
لمال الوقف والصغير وفي اجارة الفيض انما لا يتحقق الغصب عندهما في
العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيتحقق الا ترى انه يتحقق في
الورد فكذا في استحقات الاجرة انتهى فليحفظ قيل قايله الاستروشي
وعاد الدين في فصولها والاصح انه اي العقار يضمن بالبيع والتسليم و
كذا بالحوادث في العقار وجود دعيه وبالرجوع عن الشهادة بعد القضا
وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل وعد هذه الثلاث واذا
نقص العقار بسكناء وزراعته ضمن النقصان بالاجماع فيعطى ما زاد
البذر وصححه في المجتبى وعن الثاني مثل بذره وفي الصيرفة هو المختار
ولو بنت له قلعه وتما في المجتبى كما يضمن اتفاقا في النقلي ما نقص بفعله
كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر اهدم البناء ضمن هو لا الغاصب
كما لو غصب عبدا واجرته ينقص في هذه الاجارة بالاستعمال وهذا ساقط
من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله وان استعمله فنقصه الاستغلال او
اجر المستعار ونقص ضمن النقصان وتصديق بما بقي من الغلة
والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرازية ان

مطل
اشترى دارا وسكنها

مطل
العقار لا يضمن

الغنى يتصدق بكل الغلة في الصحيح كالوقوف في المصوب والوديعة بات
باعه وزج فيه اذا كان ذلك متعينا بالاشارة او بالشراب درهم الوديعة
او الغصب ونقدتها يعني يتصدق بها حصل فيها اذا كانا متعينين بها
بالاشارة وان كانا متعينين فعلى اربعة اوجه فان اشار اليها ونقدتها فكل
يتصدق فان اشار اليها ونقدتها غيرها او اشار اليها ونقدتها او اطلق
ولم يشتر ونقدتها لا يتصدق في الصور الثلاثة عند الكرخي قيل وبه يفتى
والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل
واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا الكثرة الحرام وهذا كله على
قولهما وعند ابي يوسف لا يتصدق بشئ منه كالمختلف الجنس ذكره الزيلعي
فليحفظ فان غصب وغير المصوب فزال اسمه واعظم منافع ما في اكثر
مقاصده اختار عن درهم فسبها بلا ضرب فانه زال اسمه لكن يبقى اعظم
منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم
معنى عن اعظم منافعه كظنه سلاخه وغيره او اختلط المصوب بملك
الغاصب بحيث يمتنع اختياره كاختلاط بريجه او يمكن بحجج كبره بشيء
ضمنه وملكه بلا حل انتفاع قبل اداء ضمانه اي رضانا ملكه باءا او ابر او تضمن
قاض والقياس حله وهو رواية فلو غصب طعاما فضعفه حتى صار مستهلكا
يبتلعه حلالا في رواية وحراما على المعتمد حسما للمادة الفساد كذبح شاة
التنوين بدل الاضافة اي شاة غيره ذكره ابن سلطان وطبخها او شيها
وطحن جوا وزرعه وجعل حديد سيفا وصغرا نية والبناء على ساجدة بالجيم
خشبة عظيمة تبيت بالهند وقيمة اي البناء اكثر منها اي من قيمة الساجدة بملكها
الباقى بالقيمة وكذا لو غصب ارضا فبنى عليها او غرس او ابتلعت دجاجة
لولوة او ادخل البقر راسه في قدر او ادع فصيلا فبكر في بيت المودع ولم
يمكن اخراجه الا بهدم الجدار او سقط ديناره في مجرة غيره ولم يخرج الا
بكسرهما ونحو ذلك يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد
يزال بالاخف كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لولة فأت
الايشق بطنه لان حرمة الادمى اعظم من حرمة المال وقيمتها في تركه وجوز
الشافعية قياسا على الشق لاخراج الولد قلت وقد مناه في الحناين
عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير البصائر انه الاصح فليحفظ
بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء سوفا فان اصطلى على شئ جاز وان تنازعا
بياع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما شربلا ليه عن البرازية
بقي لو اراد الغاصب نقض البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى عليه
بالقيمة لا يحل وقيله قولان لتقسيم المال بلا فائدة وتما في المجتبى وان
ضرب الحجي بن درهم او دينار او ان لم يملكه وهو لما ملكه بجائنا خلافا لهما

فان ذبح شاة غيره ونحوها مما يولد كل طرحها المالك عليه واخذ قيمتها واخذها
 وضمنه نقصانها وكذا الحكم لو قطع يدها او قطع طرف دابة غير مأكولة
 كذا في المتن قبل ولقط غير سديد هنا **قلت** قوله غير سديد
 غير سديد لثبوت الخيار في غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربها
 اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العادة فيلحق
 بخلاف طرف العبد فان فيه الارش او خرق ثوبا خرقا فاحشا وهو
 ما فوت بعض العين وبعض نفعه لا كله فلو كله ضمن كلها وفي خرق
 يسير نقصه ولم يفوت شيئا من النفع ضمنه النقصان مع اخذ عينه
 ليس غير لقيام العين من كل وجه ما لم يجدد فيه صنعة او يكون ربويا
 كما بسطه الزيلعي **قلت** ومنه يعلم جواب حادثة الفتوى وهي غصب
 حيصة فضة موهبة بالذهب فزال تمويهها فتخير ما لكها لكنه بين
 تضمينها موهبة واخذها بلا شيء لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب
 شرا بوزنها فضة فلا رد لتغيرها والارجوع بالنقصان للزوم الربا
 فاغتنمه فقل من صرح به قاله شيخنا ومن بني او عرس في ارض غيره
 بغير اذنه امر بالقلع والرد لوقية الساحة اكثر كما مر وللمالك ان يضمن
 له قيمة بنا او شجرة امر بقلعه اي مستحق القلع فتقوم بدونهما مع احدهما
 مستحق القلع فيضمن الفضل ان نقصت الارض به اي بالقلع ولو زرعهما
 يعتبر العرق فان اقتسما الغلة انصافا او ارباعا اعتبر والا فالخارج للزراع
 وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فيجب الحصة والاجر بكل حال
 فتصولي غصب ثوبا فصنعه لا عبرة للالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان
 او سويقا فلتدب من فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل
 السويق غير في البسوط بالقيمة لتغيره بالقليل فلم يبق مثليا وسماه هنا
 مثلا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار وقد مرنا قولين عن المجتبي
 وان شا اخذ المصبوغ او الملتوت وغرم ما زاد الصبغ وغرم السمن لانه
 مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لا متراجحه
 بالما مجتبي رد غاصب الغاصب المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن
 ضمانه كما لو هلك المغصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب
 فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام العين اذا كان قبضه القيمة معروفا
 نقصا او بينة او تصديق المالك لا يقرر الغاصب الا في حق نفسه او
 غاصبه عمادية غصب شيئا ثم غصبه اخر منه فاراد المالك ان ياخذ بعض
 الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك سراحيه والمالك بالخيار في
 تضمين ايها شيئا واذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمين الآخر
 وقيل يملك عمادية الاجازة لا تلحق الائتلاف فلو اتلف بالغير تغديا

فقال المالك اجرت اورضيت لم يبرأ من الضمان اشباه معنى بالبرازيه
 لكن نقل المصنف عن العادة ان الاجازة تلحق الافعال هو الصحيح قال
 وعليه فتلحق الائتلاف لانه من جملة الافعال فيلحق كسر الغاصب الخشب
 كسرا فاحشا لا يملكه ولو كسره الوهوب له لم ينقطع الرجوع اشباه وفيها
 اجرها الغاصب ورد اجرها الى المالك تطيب له لان اخذ الاجرة اجازة
فروع استعمار منشارا فانقطع في النشر فوصله بلا اذن ماله انقطع
 حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية ركب دار غيره لا طفاء
 حريق وقع في البلد فانهدم شيء بر كوبة لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان
 لكل دفعه جوهره لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو
 وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذه حفر قبره
 فدفن فيه اخر ميتا فهو على ثلاثة اوجه ان الارض الحافر فله نبشه
 وله تسويته وان مباحة فله قيمة حفرة وان وقفا فذلك ولا يكره لو
 الارض متسعة لان الحافر لا يدري باي ارض يموت لا يجوز التصرف
 في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في مسائل مذكورة في الاشياء غصب
 حمارة فتبعها بحشها فاكله الذيب ضمنه كما في معاينة الوهبانية
 ، وغاصب شيء كيف يضمن غيره ، وليس له فعل بما يتغير ،
 ، وغاصب نهر هل له منه شربة ، وهل ثم نهر طاهر لا مطهر ،
فصل غيب بمجعة ما غصبه وضمن قيمته للمالك ملكه
 عند نالكا مستندا الى وقت الغصب فتسلم له الاكساب الا الاولاد ملتقي
 والقول له يمينه لو اختلفا في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة
 فان برهن او برهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي
 الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن البحر والجواهر لو قال الغاصب
 او المودع المتعدي لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول
 للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان
 نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المغصوب
 فللغاصب اخذه ودفع قيمته او رده واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا
 فلتحفظ فان ظهر المغصوب وهي اي قيمته اكثر مما ضمن او مثله او دونه
 على الاصح عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر وقد ضمن بقوله اخذه
 المالك ورد عوضه او مضى الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل
 للزومه باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالضمان فله خيار غيب وروية
 مجتبي ولو ضمن بقول المالك او يبرهنا او نكل الغاصب فهو له ولا
 خيار للمالك لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط وان باع الغاصب
 المغصوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرر اي الغاصب لان تحريم

المشترى من الغاصب نافذة في الاصح عنائه ثم ضمنه لان الملك الناقص
يكفي لنفاذ البيع لا العتق وزوايد الغصب مطلقا متصلة كسكن وحسن
او منفصلة كدر وتمر امانه لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد طلب المالك
لانها امانة ولو طلب المتصلة لا تضمن وما نقصته الجارية بالولادة مضمون
وتجبر بولدها بغيره او بغيرته ان وفاهه والا فيسقط بحسابه ولو ماتت
وبالولد وفاكفي هو الصحيح اختيار رضى بامه مفضولة اي غصبها فردها
حاملات بالولادة ضمن قيمتها يوم عقلت بخلاف الحرة لانها لا تضمن
بالغصب لبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها محبوبة فماتت
لا تضمن وكذا لو زنت عنده فردها فجلدت فماتت به ملققة ولو زنى بها
واستولدها يثبت النسب والولد رقيق درر وبخلاف منافع الغصب
استوفاه او عطلها فانها لا تضمن عندنا ويوجد في بعض المتنون
ومنافع الغصب غير مضمونة الى اخره لكن لا يلازم ما ياتي من عطف خمر المسلم الى اخره
مع انه اخضر فتدبر الا في ثلاث فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين ان
يكون الغصب وقفا للسكنى او للاستغلال او مال يتيم الا في مسيلة سكت
امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في الاشياء
معزيا لوصايا القنية قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك اليتيم فقد
فقل المص وغيره عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبى بلا عقد وقيل
دار اليتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على قول المتقدمين
بعد اجرتهم واما على القول المعتمد انها كالوقف فتجب الاجرة على الشريك
والزوج لكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة
وبه افتى ابن نجيم وما في الصيرفية من التفصيل لو اليتيم يقدر على المنع فلا اجر
والا فعليها غير طاهر وعليه فهو عليه لاجلها كما افاده في تنوير البصائر
ثم نقل عن الحائنة ان مسيلة الدار مسيلة الارض وان الحاضر اذا سكن
فيما اذا كان لا يضرها فللغائب ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى
او معدا اي اعدده صاحبه للاستغلال بان بناءه لذلك واشتراه لذلك
قيل او اجره ثلاث سنين على الاول وفي الاشياء لا تقصير الدار معدة له
باجارتها بل بناها او شرها له ولا باعداد البايع بالنسبة للمشترى
ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى تجب الاجر وان لا يكون المستعمل
شهورا بالغصب قلت ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له
بيمينه لانه منكر والاخر مدع قاله شيخنا وموت رب الدار ويبيع بطل
الاعداد ولو بنى لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه وتجبر الناس
صار ذكره المصنف الا في المعد للاستغلال فلا ضمان فيه اذا سكن بناه وقيل
ملك كبيت سكنه احد الشركاء في الملك ولو لیتيم على ما مر عن القنية فتنبه

طلب
منافع الغصب غير
مضمونة

طلب
تجرا لاجرة على الشريك

اما في الوقف اذا سكنه احدها بالقبلة بلا اذن لزم الاجر او عقد كبيت الرهن
اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدا للاجارة فلا شيء عليه بقى لواجر
الغاصب احدهما فعلى المستاجر السعى لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر
بل يرد ما قبضه المالك اشياء وقنيه وفي الشربلالية وينظر ما لو
عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن وبخلاف خمر المسلم وخنزيره
بان اسلم رها في يده اذا تلفها مسلم او ذمي فلا ضمان وضمن المتلف
المسلم قيمتها لان الخمر في حقنا قيمى حكم لو كانا ذمي والمتلف غير الامام
او ما مره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلا فالجحد محتى ولا ضمان
في ميتة ودم اصلا بخلاف ما لو اشترها الى اخر منه الى الذمي وشربها فلا
ضمان ولا تمن لانه فعله بتسليط بايعه بخلاف غصبها محتى وفيه اتلف
ذمي خمر ذمي ثم اسلم او احدها الاشياء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر
غصب خمر مسلم فخللها بما لا قيمة له كمنظلة ولم يسير لا قيمة له او تيسر
او غصب جلد ميتة فربعه به بما لا قيمة له كتراب وشمس اخذها المالك
بجائنا ولكن لو تلفها ضمن لا لتلفا وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته بدو غا
واعتمده في الملتقى ولو خللها بذي قيمة كالمخ الكشر والخل ملكه ولا شيء عليه
لما لك خلا فالهما ولو دبع به بذي قيمة كقرط وعصفر الجلد اخذه المالك
ورده ما زاد الدبع وللغاصب حبسه حتى ياخذ حقه ولو تلفه لا يضمن
كما لو تلف ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لزمى ولا باتلاف شروك النسيئة عدا
ولو لمن يبيعه ملققة لان ولاية الحاجة ثابتة وضمن بكسر معزف بكسر الهمزة
الهمزة ولو لكا فر ابن كمال قيمته خشيا منحوتا صالحا غير اللهو وضمن القيمة
لا المثل باراقة سكر ونصف سيجى بيانه في الاشرية وصح بيعها كلها
وقالا لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ملققة ودرر وزيلجى وغيرها
واقره المص واما طبل القراءة زاد في حظر الخلاصة والصيداين والدف
الذي يباح ضربه في العرس فمضمون اتفاقا كالامة المغنية ونحوها كلبش
نطوح وحمامة طيارة وديك مقاتل وعبد خصى حيث تجب قيمتها غير
صالحة لهذه الامور ولو غصب ام ولد فماتت لا يضمن بخلاف موت
المدرس لتقوم المدرسون ام الولد وقالوا لا يضمنها لتقومها حل قيد عبد
غير او لمسا ط دابة او فتح باب اصطبلها او فقص طائره فذهبت هذه
المذكورات او سعى الى سلطان بمن يوذيه والحال انه لا يدفع بلا رفع
الى السلطان او سعى بمن يياشر الفسق ولا يمتنع بهيه او قال لسلطان قد
يغرم وقد لا يغرم فقال انه وجد كثيرا فغرمه السلطان شيئا لا يضمن
في هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا

طلب
ضمان الساعي

يضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجره الى الساعي وبه يفتي وعزر ولو الساعي
عبد اطول بعد عتقه ولومات الساعي فللساعي به ان ياخذ قدر الخمر ان
من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المص ان لومات الشك عليه سقوطه
من سطح الحرفه غرم الشاكى دية لا لومات بالضرب لذوره وقد مر في
باب السرقة امر شخص عبد غيره بالابق او قال له اقتل نفسك ففعل
ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له اتلف مال مولاك فأتلف لا يضمن
الامر والفرق ان بامر بالابق والقتل صار غاصبا لانه استعمله في
ذلك الفعل وبامر بالاتلاف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد وهو قائم
لم يتلف وانما التلف بفعل العبد واعلم ان الامر ضمان عليه بالامر الا في
سنة اذا كان الامر سلطانا او ابا او سيدا او المأمور صديدا او عبدا
امره بالتلاف مال غير سيده واذا امره بحرق باب في حايطة الغير غرم الحافر
ورجع على الامر اشياء استعمل عبد الغير لنفسه بان ارسله في حاجته
وان لم يعلم انه عبدا وقال ذلك العبد الذي استعمله اني حر ضمن قيمته
ان هلك العبد عمدا به وفيها جازع الى اخره وقال اني حر فاستعملني في
عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم يعلم هذا اذا استعمله
في عمل نفسه ولو استعمله لغيره اي في عمل غيره لا ضمان لانه لا يصير به غاصبا
كقوله لعبد ارق الشجرة وانثر المشي لنا كله انت فسقط لم يضمن الامر
ولو قال لتناكله انت وانا ضمن قيمة كله لانه استعمله كله في نفعه غلام جانا
الى فساد وقال افصدني فقصده فصد معتادا فغيره بالاولى فمات من ذلك
ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد وكذلك الحكم في الصبي يجب دية على
عاقلة الفصاد عمدا به **فروع** غصب عبدا ومعه مال المولى صار غاصبا
للمال ايضا بل قالوا يضمن ثيابه تبع الضمان عينه بخلاف الحر عمدا به وفي الوهب
ولوشى الحرفات يضمن نقصها **•** ولوشى القران او شاخ يذكر **•**
• ولو علم الدال قيمة سلعة **•** فقوم للسلطان انقص بخس **•**
• ومتلف احدى فردتين ليس له **•** بقية والمجوع منه كخص **•**
قلت وعن ابى يوسف لا يضمن الا الحقة التي اتلفها وفي البرازية هو
المختار واخره المصنف الشربل الى وذكر ما يفيد ان السلطان ليس بقيد وانه
ينبغي القول بضمن القاضى ايضا سيما في استبدال وقف وما لا يتجيم
فليحفظ **كتاب الشفعة** مناسبة تملك ملا الغير
بغير رضاه هي لغة الضم وشرعا تملك البقعة جبرا على المشتري بما قام
عليه بمثله لو مثليا والابقيمته وسببها اتصال ملك الشفع بالمشترى
بشركة او جوار وشرطها ان يكون المحل عقارا سفلا كان او علوا وان
لم يكن طريقه في السفل لانه التحق بالعقار بما له من حق القرار ودر

قلت وامام اجزم به ان الحال في اول باب ما هي فيه من ان البناء
اذا بيع مع حق القرار يلحق بالعقار فدره شيخنا الرملى وافق بعد ما
تبع البرازية ويعر لها فليحفظ وركتها اخذ الشفع من احد المتنا قد بين
عند وجود سببها وشرطها وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب ولو
بعد سنين وصفتها ان الاخذ بها بمنزلة شراء متدا فيثبت بها ما ثبتت
بالشرا كالرد بخيار روية وعيب يجب له لا عليه بعد البيع ولو فاسد انقطع
فيه حق المالك كما ياتي او بخيار للمشتري وتستقر بالاشهاد في مجلسه اي طلب
المواثبة فلا تبطل بعده وتلك بالاخذ بالتراضي او بقضاء القاضى عطف
على الاخذ لثبوت ملك الشفع بمجرد الحكم قبل الاخذ كما حرره من لا خسر
بقدر روى الشفعة لا الملك خلا فاللشافى للخليط متعلق يجب في نفس
المبيع ثم ان لم يكن او سلم له في حق المبيع وهو الذى قاسم وبقيت له شركة
في حق العقار كالشرب والطريق خاصين ثم فسر ذلك بقوله كشر بئس
صغير لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينقذ فلو عاين لاشفعة بها يانه
شرب نهر مشترك بين قوم تسقى اراضيهم منه بيعت ارض منها فملك
اهل الشرب الشفعة فلو الزرع عاما والمسيلة بحالها فالشفعة للمجار
الملاصق فقط ثم جار ملاصق ولو ذميا او ما ذونا او مكاتبيا به في سكة
اخرى وظهروا له لظهرها فلو باب في تلك السكة فهو خليط كما مر وارضع
جذع على حايطة وشريك في حشبة عليه جار ولو في نفس الجدار فشرىك
ملتقى **قلت** لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران شريكا في الجدار
لا يتقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البناء مجرد بدون الارض لا
يستحق بها الشفعة وفي شرح الجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير
النافذة الشفعة بخلاف النافذة اسقط بعضهم حقه من الشفعة بعد
القضا فلو قبله فلم يبق اخذ الكل وال المزا حمة ليس لمن بقى اخذ نصيب
التارك لانه بالقضا قطع قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر فيلحق
ولو كان بعضهم غايبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجمع لاحتمال عدم
طلبه فلا يؤخر بالشك وكذا لو كان الشريك غايبا فطلب الحاضر يقضى له
بالشفعة كلها ثم اذا حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه
ولو فرقه فبكله ولو دونه منعه خلاصه اسقط الشفع الشفعة قبل
الشرا لم يصح لعقد شرطه وهو البيع اراد الشفع اخذ البعض وترك
الباقى لم يملك ذلك جبرا على المشتري لضرر تفريق الصفة ولو جعل
بعض الشفعة نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به لاعراضه ويقسم بين
البقية بل لو طلب احدا الشريكين النصف بنا انه يستحقه فقط بطلت
شفعته اذا شرط صحتها ان يطلب الكل كما بسطه الرملى فليحفظ وصح بيع

دور مكة فوجب الشفعة فيها وعليه الفتوى **اشباه قلت** ومفاده صحة اجارتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكره وسنحققه في الحظر وفيها ويصح الطلب من وكيل الشرائع ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا وبطلت هو ولا شفعة في الوقف ولا له نوازل ولا يجوز شرح مجمع وضائنه خلافا للمخالصة والبرازية ولعل لاسا فظة قاله المصنف **قلت** وحمل شيخنا الرملي الاول على الاخذ به والثاني على اخذه بنفسه اذا بيع ففي الفيض حق الشفعة يبنى على صحة البيع انتهى فمفاده ان ما لا يملك من الوقف بحال لا شفعة فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة اذا بيع وما اذا بيع بحواره او كان بعض البيع ملكا وبعضه وقفا وبيع الملك فلا شفعة للوقف والله اعلم

باب طلب الشفعة ويطلبها الشفيع في مجلس علمه من مشتر او رسوله او عدل او عدد بالبيع وان امتد المجلس كالخبرة هو الاصح ورر وعليه المتون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه كاتالها او اطلبها وهو يسمى طلب المواثبة اي المبادرة والاشهاد فيه ليس بلازم بل لخافة الجور ثم يشهد على البائع لو العقار في يده او على المشتري وان لم يكن ذا يد لانه مالك او عند العقار فيقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهد وعليه وهو طلب اشهاد ويسمى طلب تقرير وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن ولو بكتاب او رسول ولم يشهد بطلت شفעתه وان لم يتمكن منه لا تبطل ولو اشهد في طلب المواثبة عند احد هو لا كفاه وقام مقام الطلبين ثم بعد هذين الطلبين يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفيعها بدار كذا الى لو قال بسبب كذا كافي للمتق للتم الشريك في نفس البيع فمره يسلم الدار الى هذا الوقبضا المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف عليه وهو يسمى طلب تملك وخصومة ويتاخره مطلقا بعذر وبغيره شهرا او اكثر لا تبطل الشفعة حتى يسقطها بلسانه به يقضى وهو ظاهر المذهب وقيل يقضى بقول محمد ان اخره شهرا بلا عذر وبطلت كذا في المتق يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برقعه للقاضي ليأمره بالاخذ او الترك واذا طلب الشفيع سال القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما شفيع به فان اقر بها اي بملكه ما شفيع به او نكل عن الحلف على العلم او برهن الشفيع انها ملكه ساله عن الشرائع اشترى ام لا فان اقر به او نكل عن اليمين على الحاصل في شفعة الخليل او على السبب في شفعة الجوار خلاف الشافعي كما مر في كتاب الدعوى او برهن الشفيع قضى له بها هذا اذا لم يفكر المشتري طلب الشفيع الشفعة فان انكر فالقول له بيمينه ابن كمال وان لم يحضر

التمن وقت الدعوى واذا قضى لزمه احضاره والمشتري جسر الدار لقبض ثمنه فلو قيل للشفيع اد التمن فاخر لم تبطل شفעתه والخصم للشفيع المشتري مطلقا والبائع قبل التسليم الاول بملكه والثاني بيده ابن كمال ولكن لا تنفع البيعة عليه حتى يحضر المشتري لانه المالك ويفسخ بحضوره ولو سلم للمشتري لا يشترط حضور البائع لزوال الملك واليد عنه ابن كمال ويقضى القاضي بالشفعة والعهد لزمان التمن عند الاستحقاق على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري والعهد على المشتري لو بعده لامر للشفيع خيار الروية والعيبة وان شرط المشتري البراءة منه دون خيار الشرط والاجل اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان الغرور والخير وان اختلف الشفيع والمشتري في التمن والدار مقبوضة والتمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه منكر ولا يتحالفان وان برهنا فالشفيع احق لان بينته بلزمة ادعى المشتري ثمنا وادعى بايعه اقل منه بلا قبضة فالقول له اي البائع ومع قبضة المشتري ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان واي نكل اعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وياخذ الشفيع بما قال البائع يلتقي وحط البعض يظهر في حق الشفيع في اخذ الباقي وكذا هبة البعض الا اذا كانت بعد القبض اشياء وحط الكل والزيادة لا في اخذه بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخير ولو علم انه شراه بالف فسلم ثم حط البائع مائة فله الشفعة كما لو باعه بالف فسلم ثم زاد البائع له جارية او متاعا فتيه وفي الشرائع مثلي ولو حكا كالحز في حق المسلم ابن كمال ياخذ بمثله وفي الشرائع القيمي بالقيمة ففي بيع عقار بعقار ياخذ الشفيع كلا من العقارين بقيمة الآخر وفي الشرائع ثمن مؤجل ياخذ بحال او طلب الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ بحال ولو سكت عنه فلم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت شفעתه خلافا لابي يوسف وياخذ بمثل الخمر وقيمة الخنزير وان كان البائع والمشتري والشفيع ذميا لا بد ان يكون البائع ايضا ذميا ولا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة ابن كمال مغزيا للمبسوط وياخذ بقيمة الماخر لو كان الشفيع مسلما لمنعه عن تملكها وتملكها ثم قيمة الخنزير يرهنها قايمة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يحرم تملكها بخلاف المرور على العاشر وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير بالرجوع الى ذمى اسلم او فاسق ناب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري عناية وياخذ الشفيع بالتمن وقيمة البناء والغرس مستحق القلع كما مر في الغصب **قلت** واما لودهنها بالوان كثيرة او طلاها بحصن كثير خير الشفيع بين تركها واخذها واعطا ما زاد

الصبيغ فيها التعذر نقصه ولا قيمة لنقصه بخلاف البناء حاوي الزاهدي
وسيجي لو بنى المشتري او غرس او كلف الشفيع المشتري قلعهما وعن
الثاني ان شا اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس او ترك وبه قال الثاني
وما لك قلنا بنى فيما غيره فيه حق اقوى ولذا تقدم عليه فينقصه
كما ينقص الشفيع جميع تصرفاته اي المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة
والهبة ويكفي وزاهدي واما الزرع فلا يقلع استحسانا لان له نهاية
معلومة ويبقى بالاجر ورجع الشفيع بالثمن فقط ان اخذ بالشفعة
ثم بنى او غرس ثم استحققت ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على احد
لانه ليس بمغور بخلاف المشتري وياخذ بكل الثمن ان خربت او
جف الشجر بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف
وهذا اذا لم يبق شيء من نقص او خشب فلو بقي واخذه المشتري
لانقصا له من الارض حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته من الثمن
فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ
زيك **قلت** فلو لم ياخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله لم يسقط
شي من الثمن لعدم جسه اذ هو من التوابع والتوابع لا يقابلها شيء من
الثمن وبالاخذ بالشفعة تحولت الصفقة الى الشفيع فقد هلك
ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بمثله شيء من الثمن قاله شيخنا بخلاف
ما اذا تلف بعض الارض بغرق حيث يسقط من الثمن بحصته لان الغاية
بعض الاصل زيكي وياخذ بحصة العروة من الثمن ان نقص المشتري
البناء لانه قصد الاتلاف وفي الاول الافته سماوية ويقسم الثمن على
قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف انه دامه كما مر لتقومه بالحس
ونقص الاجنبي لنقصه اي المشتري والنقص بالكرس المنقوض له اي
المشتري وليس للشفيع اخذه لزال التبعية بانفصاله وياخذ بثمرها
استحسانا لانفصاله ان ابتاع ارضا وتخلل وثمر او اثمر بعد الشرائي
يده وان جده المشتري فليس للشفيع اخذه لما مر وهلك باقية
سماوية وقد اشتراها بثمرها سقطت حصته من الثمن في الاول اي شراها
بثمرها وبكل الثمن في الثاني لحدوثه بعد القبض قضى بالشفعة للشفيع
ليس له تركها شرح وهبانية لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضا
الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البايع اتفاقا وفي هبة بعوض
مشروط ولا شيوخ فيها وقت التقابض وفي بيع فضولي او بخيار
بايع وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار مشتري
وقت البيع اتفاقا محبتي من لم ير الشفعة بالجواز كالشافعي مثلا طلبها
عند حالم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم

له بها والا يقله لا يحكم منيه وبزايه **فروع** اخر الشفيع ايجاد الطلب
لكون القاضي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فانتع
بخلاف سبت اليهودي كما ياتي شري ارضا بناية فرفع ترابها وباعه
ثم اخذها الشفيع بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة
الارض يوم الشرائ قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما
سواء ولو كيسها كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع
ما لك سبت فيها فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شري دارا الى الحصاد
فليس للشفيع ان يجعل الثمن وياخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع
فاسد انتهى **قلت** وسيجي انه لا شفعة فيما يبيع فاسدا ولو
بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بينا ونحوه وجبت
وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما تثبت الملك للموهوب له اذا قبض
الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض احد العوضين دون
الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض والاخر
كان له ان ياخذ الدار بالشفعة **باب ما تثبت له فيه اولا**
تثبت لا تثبت قصد الاخذ عقار ملك بعوض خرج الهبة هو مال خرج
المهر وان لم يكن يقسم خلافا للشافعي كرحي اي بيت الرحي مع الرحي نهاية
وحام ويبر ونهر وبيت صغير لا يمكن قسمه لاني عرض بالسكون ما
ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام وفلك خلافا
لمالك وبنواخل اذا بيعا قصدا ولومع حق القرار خلافا لما فهمه
ابن الكمال لمخالفة المنقول كما افاده شيخنا الرمي ولا في ارث وصدقة وهبة
لا بعوض مشروط ودار قسمت او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق او صلح
عن دم عمد او مهر وان قبل بيعها اي الدار مال لان معنى البيع تابع
فيه واوجبها في حصة المال او دار بيعت بخيار البايع ولم يسقط
خياره فان سقطت وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح وقيل عند
البيع او بيعت الدار بيعا فاسدا ولم يسقط فسخه فان سقط حق فسخه
كان بنى المشتري فيها تثبت الشفعة كما مر او رد بخيار روية او شرط
او عيب بقضا متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعا للدرر
بعد ما سلمت اي اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع بخيار روية او
شرط كيف ما كان او عيب فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد
يعيب بعد القبض بلا قضا او باقالة فان له الشفعة لان الرد يعيب
بلا قضا والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ وتثبت الشفعة للعبد الماذون
المستغرق بالدين احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ان كان يبيع
سيده وتثبت لسيده في مبيعه بنا على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء

احدهما الآخر يجوز وثبت لمن شري اصالته او وكالة او اشري له
بالوكالة وفايده انه لو كان المشتري الموكل بالشراء شريكا وللدار شريك
آخر فلها الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده
لا شفعة لمن باع اصالته او وكالة او بيع له اى وكل بالبيع اوضح الدرك
والاصل ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لا فيها **باب ما يبطلها**
يبطلها ترك طلب المواتية تركه بان لا يطلب في مجلس اجرة فيه بالبيع
ابن كمال وتقدم ترجيحه او ترك طلب الاشهاد عند عقار او ذي يد
لا الاشهاد عند طلب المواتية لانه غير لازم مع القدرة كما مر ويبطلها
تسليمها بعد البيع علم بالسقوط او لا فقط لا قبله كما مر وتسليمها
من اب ووصى خلافا لمحمد فيما بيع بقيمتها او اقل ملتقى الوكيل بطلبها
اذا سلم الشفعة او اقر على الموكل بتسليم الشفعة صح لو كان التسليم
او الاقرار عند القاضي والالم يصح لكنه يخرج من المحضومة وسكوت
من يملك التسليم تسليم ويبطلها صلحها منها على عوض اى غير المشفوع
لما ياتي وعليه رده لانه رشوة ويبطلها بيع شفعته بمال ولا يلزم
المال وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض
التمن صح ولو صالح على اخذ بيت بخصته من التمن لالجهالة التمن عند
الاخذ ولا تسقط شفعته ويبطلها موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب وقبله
ولا تورث خلافا للشافعي ولو مات بعد القضا لم تبطل لا يبطلها موت
المشتري لبقا المستحق ويبطلها بيع ما يشفع به قبل القضا بالشفعة مطلقا
علم ببيعها ام لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا او مقبرة او وقفاسحلا
درر ولو باع بشرط الخيار لنفسه لا تبطل لبقا السبب ويبطلها شراء
الشفيع من المشتري فلمن دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقد
الاول والثاني بخلاف ما لو اشترىها ابتداء حيث لا شفعة لمن دونه
وكذا يبطلها ان استاجرها او ساومها ببيع او اجارة ملتقى او طلب منه
ان يولى عقد الشراء اوضح الدرك مستدرك بما مر انفا فتبطل في الكل
لدليل الاعراض ريلعي قيل للشفيع انها بيعت بالف فسلم ثم علم انها
بيعت باقل او بغير او شعير او عددى متقارب قيمته الف او اكثر
فله الشفعة ولو بان انها بيعت بدنانير او بغير ورض قيمتها الف فلا
شفعة والفرق بينهما ان هذا قيمى وذاك مثلى فربما يسهل عليه وان كثر
ولو علم ان المشتري زيد فسلم ثم باع ن انه يكر فله الشفعة ولو علم ان
المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في حقه ولو
بلغه شرا النصف فسلم ثم بلغه شرا الكل فله الشفعة في الكل وفي
عكسه بان اجبر بشرا الكل فسلم ثم ظهر شرا النصف لا شفعة له على

الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في التحيل
فقال وان باع رجل عقارا الاذراعا ثلاثة جابت حد الشفيع فلا شفعة
لعدم الاتصال والقول بان نصب ذراعا سهو سهو وكذا لا شفعة لو هب
هذا القدر للمشتري وقبضه وان ابتاع سهما منه بثمن ثم ابتاع بقيمتها فالشفعة
للجار في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة كله ان يشتري
الذراع او السهم بكل الثمن الادرهما ثم الباقي بالباقي وليس له تخليفه بالله
ما اردت به ابطال شفعتي وله تخليفه بالله ان البيع الاول ما كان لحيلة
مؤيد زاده معزى اللوجيز وان ابتاعه بثمن كثير ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة
بالتمن لا بالتوب فلا يرغب فيه وهذه حيلة نعم الشريك والجار لكنها
تضر بالبايع اذ يلزمه كل التمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع دراهم التمن
بدنانير ليطلب العرق اذا استحق وحيلة اخرى احسن واسهل وهي المتعاقبة
في الامصار ذكرها بقوله وكذا لو اشترى بدراهم معلومة بوزن او اشارة
مع قبضه فلوس اشترى اليها وجهل قدرها وضيع الفلوس بعد القبض في
المجلس لان جهالة التمن تمنع الشفعة **درر قلت** ونحوه في المضرات
وينبغي ان الشفيع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان ياخذ بالدراهم وقيمتها
كما لو اشترى دارا بعرض او عقارا للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم
نقل عن مقطعات الظهيرية ما يوافق **قلت** ووافقه في تنوير الصافي
واقره شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواهر الجواهر بان مخالف للاول وما في
المتون والشرح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا انتهى وقد منا انه لا شفعة
فيما بيع فاسدا ولو بعد قبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبتا
ونحوه وجبت والله اعلم تكرر الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا
لقوله للشفيع اشتره متى ذكره النزاي واما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء
فغن ابى يوسف لا تكره وعند محمد تكره ويفتى بقول ابى يوسف في الشفعة
فيه في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه محشى الاشياء وبصحة
وهو الكراهة في الزكاة والحج واية السجدة جوهره ولا حيلة موجودة في كلامهم
لاسقاط الحيلة بزايه قال وطلبناها كثيرا فلم نجدها اذا اشترى جماعة عقارا
والبايع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة بتعدد لم للشفيع ان اخذ نصيب
بعضهم ويترك الباقي وبعبارة وهو ما اذا اخذ البايع واخذ المشتري
يتعدد الاخذ بها بل ياخذ الكل او يترك لان فيه تفرق الصفقة على المشتري
بخلاف الاول لقيام الشفيع مقام احدهم فلم تتفرق الصفقة بلافق بين
كونه قبل القبض او بعده سمي لكل بعض التمن ثمنا او سمي لكل حيلة لان
العبرة بالاتحاد الصفقة للاتحاد التمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو على
شفعته ولو اشترى دارين او فريتين بمصرين صفقة اخذها شفعهما

معا وتركها لا احدها ولو احدها بالشرق والاخرى بالمغرب شرح مجمع وياتي
 والمعتبر في هذا العدد والاتحاد العاقد لتعلق حقوق العقدة به دون
 المالك فلو وكل واحد جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم اشترى نصف
 دار غير مقسوم فقام المشتري البائع اخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل
 له بالقسمة وان وقع في غير جانب على الاصح وليس له اي للشفيع نقضها
 مطلقا سواء قسم بكم او رضاعا على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قسم
 الشريك كان للشفيع النقض كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع احد
 الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقام المشتري الشريك الذي لم
 يبع حيث يكون للشفيع نقضه كنقضه ببعه وهبته كما لو اشترى اثنان
 دارا وهما شفيعان ثم جاس شفيع ثالث بعدما اقتسما بقضا او غيره فله
 اي للشفيع ان ينقض القسمة ضرورة النصف ثلثا شرح وهبانه اختلف
 الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الشفيع الذي هو الجار فالقول
 للمشتري لانه ينكر استحقاق الشفعة والجار تخليفه المشتري اي تخليف المشتري
 على العلم عند ابي يوسف وبه يفتي كما لو انكر المشتري طلب المواتية فانه يحلف
 على العلم وان انكر المشتري طلب الاشهاد عند لقائه حلف المشتري على البناء
 لانه يحيط علما دون الاول حاوي الزاهدي ولو برهننا ببينة الشفيع احق
 وقال ابو يوسف ببينة المشتري **فروع** باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها
 فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطلت الاجارة وان ردها شري لطفه
 والاب شفيع له الشفعة والوصي كالأب **قلت** لكن في شرح المجمع ما يخالفه
 فننبه لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما
 لا صفة فقط ولو فيه تفرق الصفقة الا بالعام من الشفيع يبطلها قضا
 مطلقا لاديانته ان لم يعلم بها اذا صبح المشتري البناء فجا الشفيع خير ان
 شا اعطاه ما زاد لصبح او ترك اخر اجاز طلبه لكون القاضى لا يراها
 فهو معذور يهودى سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا
قلت لو خذ منه ان اليهودى اذا طلب خصمه من القاضي احضاره
 يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته عذرا وهي واقعة الفتوى
 قاله المص وهو في واقعات الحسامى ادعى الشفيع على المشتري انه
 احتال لابطالها يحلف وفي الوهبانية خلافة **قلت** وسنذكره لان
 ابن المصنف في حاشيته للاشياء ابره بما لا مزيد عليه فليحفظ تعليق
 ابطالها بالشرط جائز له دعوى في رتبة الدار وشفعته فيها يقول
 هذه الدار داي وانا ادعها فان وصلت الى والا فانا على شفعتي
 فيها استولى الشفيع عليها بلا قضا ان اعتمد على قول عالم لا يكون
 ظاهرا والا كان ظاهرا لاشياء على عدد الروس والعقل والشفعة واجبة

مطل
 سبت اليهودى ليس بعذر

القسام والطريق اذا اختلفوا فيه فيه الكل في الاشياء لا شفعة لمن لا
 عناية صبي شفيع لاولى له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي فيما يطلبها
 جاز جواز شري كرم او له شفيع غائب فاشترى الاشجار فكلها المشتري
 ثم اتى الشفيع واخذه ان الاشجار وقت القبض ثمرة سقط بقدره والا لا
 حصته له من الثمر حينئذ يوجب زاده معزيا للواقعات الجاهل وفي الوهبانية
 وياخذ فيما يشترى لصغيره **اب** ووصى للبطلوخ يؤخر
 وليس له تفرق دارين بيعتا **اب** ولو غير جار والتفرق احدر
 وماض اسقاط التحيل سقطا **اب** وتخليفه في النكر لا شك انكر
كتاب القسمة مناسبتة ان احدا الشريكين اذا اراد الاقراض
 باع فنجب الشفعة او قسم هي لغتاسم للاقتسام كالقدرة للاقتدار وشرعا
 جمع نصيب شائع له في كل مكان معين وسببها طلب الشريك او بعضهم الانتفاع
 بملكه على وجه الخصوص فلو لم يوجد طلبهم لا تصح القسمة وركنها هو الفعل الذي
 يحصل به الاقراض والتميز بين الانصبا كليل وذرع وشرطها عدم فوت
 المنفعة بالقسمة ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام وحملها لغيرين نصيب كل
 من الشريك على حدة وتشتمل مطلقا على معنى الاقراض وهو اخذ عين حقه وعلى
 معنى البادلة وهي اخذ عوض حقه والاقراض هو الغالب في المثلي وما في حكمه
 وهو العددي المتقارب فان معنى الاقراض غالب فيه ايضا ابن كمال عن الكافي
 والمبادلة غالبية في غيره ان غير المثلي وهو القيمي اذا تقرر هذا الاصل فباخذ
 الشريك حصته بغيبة صاحبه في الاول اي المثلي لعدم التفاوت لا الثاني
 اي القيمي لتفاوته في الحانية مكيل او موزون بين حاضر وغائب او بالغ
 وصغير فاخذ الحاضر والبالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ
 الاخيرين والا لا كصبرة بين دهقان وزراع امره الدهقان بقسمها ان
 ذهب بما افترزه الدهقان او لا فلهلاك الباقي عليهما وان يحظ نفسه او لا
 فالهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا وان
 اجبر عليها اي على قسمة غير المثلي في متحد الجنس منه فقط سوى رقيق
 غير المغنم عند طلب الخصم فيجب لما فيها من معنى الاقراض على ان المبادلة
 قد يجري فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة وبيع ملك المديون
 لو فاء دينه وينصب قاسم يوزن من بيت المال ليقسم بلا اخذ اجر منهم
 وهو واجب وما في بعض النسخ واجب غلط وان نصب باجر المثل صح لانها
 ليست بقضا حقيقة فجاز لها اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضا ذكره
 اخي زاده وهو على عدد الروس مطلقا لا الانصبا خلا فاهما قيد بالقاسم
 لان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصبا اجماعا وكذا سائر المؤن كاجرة
 الراعي والحمل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاده في الملتقى ان لم يكن للقسمة

وان كان لها فعلي للخلاف لكن ذكره في الهداية بلفظ قيل وقامه فيما علقته
عليه والقاسم يجب كونه عدلا امينا عالما بها ولا يتعيب واحد لها لئلا
يتحكم بالزيادة ولا يشترك القسام خوف طواظهم وصحت برضا الشراكا
اذا كان فيهم صغير او مجنون لا ناب عنه او غايب لا وكيل له عنه لعدم لزومها
حينئذ الا باجازة القاضى او الغايب او الصبي اذا بلغ او وليه هذا الورثة
ولو شركا بطلت مبنية الفتى وغيرها وقسم نقل يدعون ارثه بينهم او ملكه
مطلقا او شراء صدر شرعية فلا فرق في التقتلى بين شرا وارث وملك مطلق
قلت ومن النقلى البناء والاستجار حيث لم يتبدل المنفعة بالقسمة
وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا وعقار يدعون شراء او ملكه مطلقا فان
ادعوا انه ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته
وقالا لا يقسم باعترافهم كما في الصور الاخر ولان برهنا ان العقار معها
حتى يبرهنوا انه لها اتفاقا في الاصح لانه يحتمل انه معها باجارة او اعاره
فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه ولو برهنوا على الموت وعدد
الورثة وهو اى العقار **قلت** قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى معها
وفيهم صغير او غايب قسم بينهم ونصب قابض لهما نظر للغايب والصغير
ولا بد من البينة على اصل الميراث عنده ايضا خلا فالهما كما مر فان برهن
وارث واحد لا يقسم اذ لا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغير او موصى
له او كفو اى الشراكا متولين اى شركا بغير الارث وغاب احدهم لان
في الشر لا يصلح الحاضر خصما عن الغايب بخلاف الارث او كان في صورة
الارث العقار او بعضه مع الوارث الطفل او الغايب او كان شئ منه
لا يقسم للزوم القضا على الطفل او الغايب بلا خصم حاضر منها وقسم المال
المشترك بطلب احدهم ان انتفع كل بحصة بعد القسمة وبطلب ذى اللب
ان لم ينتفع الاخر لقله حصته وفي الحائية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى
لكن المتون على الاول فعليها المصول وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم
ليلا يعود على موضوعه بالنقص في المجتبى حانوت لهما يعملان فيه طلب
احدهما القسمة ان امكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه قبلها
قسم والا لا وقسم عرض اتخذ جنسها لا الجنس ان بعضها في بعض لوقوعها
معاوضة لا تمييزا فتعتمد التراضي دون جبر القاضى ولا الرقيق وحده
لنحش التفاوت في الادمى وقال لا يقسم لو ذكورا فقط واناثا فقط
كما يقسم الابل ورقيق المغم ولا الجواهر لنحش تفاوتها والحمام والبي
والرحى والكتب وكلها في قسمه ضرر الا برضاهم لما مر ولو اراد احدهما البيع
وابى الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلا لما لك وفي الجواهر لا تقسم الكتب
بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا يقسم بالاوراق ولو برضاهم

طلب
الاجر الشريك على بيع
نصيبه

وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراصنا ان تقوم الكتب وياخذ
كل بعضها بالقيمة بالتراضي جاز والا لا وفي التاتر خاينه دار او حانوت
بين اثنين لا يمكن قسمتها تشاجرا فيه فقال احدهما لا اكري ولا انتفع
وقال الآخر اريد ذلك امر القاضى بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد
الاتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فاغلق الباب دور مشتركة
او دار وصنيعة او دار وحانوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا
ولو متلازمة او في محلتين او مصرين مسكين اذا كانت كلها في مصر
واحد او لا وقالوا ان الكل في مصر واحد فالراى فيه للقاضى وان في
مصرين فقوله كقولهم كقوله ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس ليرفعه
للقاضى ويعد له على سهام القسمة ويذره ويقوم البناء ويقر كل نصيب
بطريقه وشريه ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث وهلم جرا
ويلقب اسماهم ويقرع لتطبيب القلوب فمن خرج اسمه او افله السهم
الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى الآخر واعلم
ان الدراهم لا تدخل في القسمة كعقار او منقول الا برضاهم فلو كانت
ارض وبنيا قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العروة بمقابلة
البنيا فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنة
في الاختيار قسم ولا احدهم مسيل ما او طريق في ملك الآخر والحال انه
لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن ولا فسخت القسمة اجما عا
واستوفت ولو اختلفوا فقال بعضهم ابقيناها مشتركا كما كان ان امكن
اخر ان كل فعل كما بسطه الزيلعي اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل
عرضها قدر عرض باب الدار بطوله اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد
منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب لا فيما دونه لان قدر طول الباب
من الهوا مشترك والبناء على الهوا المشترك لا يجوز الا برضا الشراكا
جلالية ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمة الدار على التفاوت جاز
وان وصلية كان سهامهم في الدار متساوية وذلك لان القسمة على
التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جائزة فجاز قسمة البنين
بالاكرار لانه ليس بوزنى لا العيب بالسريجة على الصحيح بل بالقبان
او الميزان لانه وزنى سفلى له اى فوقه علو مشترك وسفلى مجرد
مشترك والعلو لآخر وعلو مجرد مشترك والسفلى لآخر قوم كل واحد
من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند محمد وبه يفتى انكر بعض الشراكا بعد
القسمة استيفا نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء لحقه يقبل وان
قسما باجرة الاصح ابن ملك ولو شهد قاسم واحد لا لانه فرد ولو
ادعى احدهم ان من نصيبه شيا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان

اقر بالاستيفاء لم يقرب ذكره الرجدي لم يصدق الابن هان او اقر الخضم
او تكوله فلو قال الابن لعمت ولا تناقض لاننا ائتمد على فعل الامين ثم ظهر
غلطه وان قال قبضته فاخذ شريكه بعضه وانكر شريكه ذلك حلف لانه
منكر وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصابني ذلك كذا الى كذا ولم يسلمه الى
وكذبه شريكه مخالفا وتفسخ القسمة باختلاف في قدر المبيع ولو اقتصما
دارا واصاب كلا طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الآخر ان من نصيبه وانكر
الآخر فعليه البينة لانه مدع وان اقامها فالعبرة ببينة المدعي لانه
خارج وان كان قبل الاشهاد على الفبض مخالفا وتفسخ وكذا لو اختلفا
في الحدود وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا
على الصحيح وفي استحقاق بعض شايع في الكل تفسخ اتفاقا وفي استحقاق
بعض شايع من نصيبه لا تفسخ جبر خلا فاللثاني بل المستحق منه يرجع
بخصه ذلك في نصيب شريكه ان شاؤا ونقض القسمة دفعا للضرر
التقصيص **قلت** بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من
نصيب كل واحد فان كان شايعا ففسخت وان كان معيناً فان تساوى
فظاهر والا فالعبرة لذلك الزايد كما مر فلزام يفردوها بالذكر ظهر دين
في التركة المقسومة تفسخ القسمة الا اذا قضوه اي الدين او ابرا الغرما
ذم الورثة او يبقى منها اي من التركة ما يفي به لزوال المانع ولو ظهر
غبين فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضا بطلت
اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي
تبطل ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب
نقضها خلا فالصحيح الخلاصة **قلت** فلو قال كالكتر تفسخ لكان
اولى وتسمع دعواه ذلك اي ما ذكر من الغبن الفاحش ان لم يقرب بالاستيفاء
وان اقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب
فتسمع دعواه وتماه في الخائنة ادعى احد المتقاسمين للتركة ديناً في
التركة صح دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة
ولو ادعى عينا باي سبب كان لا تسمع للتناقض اذا الاقدام على القسمة
اعتراف بالشركة وفي الخائنة اقتسموا دارا وارضا ثم ادعى احدهم في
قسم الآخر بنا او خلا زعم انه بناء او غرسه لم تقبل بينته وتعت شجرة
في نصيب احدها اعضانها متدلية في نصيب الآخر ليس له ان يحبره
على قطعها به يفتي لانه استحق الشجرة باعضائها اختياراً وبني احدها
اي احد الشريكين بغير اذن الآخر في عقار مشترك بينهما فيطلب شريكه
رفع بناءه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت
بالاهدم البناء وحكم الغرس كذلك بنزاهة القسمة تقبل النقص

تفسخ بظهور الدين

تسمع دعواه الغبن

فلو اقتسموا واخذوا حصتهم ثم تراصوا على الاشتراك بينهم صح وعادت
الشركة في عقار وغيره لان قسمة التراضي مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها
بالتراضي بنزاهة المقبوض بالقسمة الفاسدة لقسمة على شرط هبة او صدقة
او بيع من المقسوم او غيره يثبت الملك فيه ويفيد جواز التصرف فيه لقابضه
ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشر الفاسد فانه يفيد الملك كما مر في بابه
وقيل لا يثبت جزم بالقبول في الاشياء وبالأول في النزاهة والقينة ولو نهايا
في سكنى دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا شهرا وهذا شهرا
او دارين يسكن كل دارا او في خدمة عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما او عبد
يخدم هذا وهذا والاخر الاخر او في غلة دار او دارين كذلك صح الهيا يوم في
الوجوه الستة استحقاقا اتفاقا والاصح ان القاضي يهاى بينهما جبرا
بطلب احدهما ولا تبطل بموت احدهما ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة
فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحقاقا
بمخلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشترك لاني
الدارين وتجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلفي المنفعة
ملتقى وتماه فيما علقته عليه ولو نهايا في غلة عبد او في غلة عشرين
او نهايا في غلة بغل او بغلين او في ركوب بغل او بغلين او في ثمرة شجرة
او في لبن شاة لا يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار وخوها ان يشترى
حظ شريكه ثم يبيع كلها بعد معنى نوبته او ينتفع باللبن بمقدار معلوم
استقرار النصيب صاحبه او فرض المشاع جائز **فروع** الغرامات
ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان لحفظ الانفس فعلى عدد
الروس ولا يدخل صبيان ونساء فلو غرم السلطان قريبه تقسم على
هذا ولو خيف الفرق فانفقوا على القاسمة فالفهم بعدد الروس
لانها لحفظ الانفس المشترك اذا انهدم فابى احدهما العمارة ان احتل
القسمة لاجبر وقسم والا بنى ثم اجره ليرجع بما اتفق لوبا مر قاض والا
فبقية البناء وقت البناء التصرف في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية
الكل في الاشياء وفي المجتبى وبه يفتي وفي السراجية الفتوى على المنع قال المص
فقد اختلف الاثنا ويبلغ ان يقول على ظاهر الرواية انتهى **قلت** وسر
في متفرقات القصص وفي الوهبانية وشرحها **١١** **١٢**
• ولو زرع الانسان ارضا بداره • فليس لجار منعه لو يضره •
• وحيط له اهل فحل واحد • ولا حمل فيه قبل ليس بغير •
• وما لشريك ان يعلى حيطه • وقيل القلي جائز فيعبر •
• ومنوع قسم عند منع مشترك • من الرم قاض موحى فيهم •
• وينفق في المختار قاض باذنه • ويمنع دفعا من ابي قيل سحر •

القاضي يهاى بينها

وخذ سنقا بالاذن من الحكماء وخذ قيمة ان لا وهذا المحرر
كتاب الزراعة مناسبتها ظاهرة هي لغة معاولة
 من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج واركانها اربعة ارض
 وبذر وعمل وبقر ولا تصح عند الامام لانها كفقير الطمان وعندها يصح
 فيه يفتي للحاجة وقياسا على المضاربة بشرط ثمانية صلاحية الارض
 للزرع واهلية العاقدين وذكر المدة اى مدة متعارفة فتفسد بما لا يتكهن
 فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان
 مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى مجتبي وبلا زية واقره
 المص وذكروا رب البذر وقيل يحكم العرف وذكر جنسه لا قدره لعلمه
 باعلام الارض وشرطه في الاختيار وذكر قسط العامل الاخر ولو بينا
 حظ رب البذر وسكتا عن حظ العامل جازا استحسانا وبشرط التحلية بين
 الارض ولومع البذر والعامل وبشرط الشركة في الخارج ثم فرع على الاخير
 بقوله قبطل ان شرط لاحدهما قفزان سماء او ما يخرج من موضع معين
 او رفع رب البذر بذره او رفع الخراج الموطف وتنصيف الباقي بعد
 رفعه بخلاف شرط رفع خراج المقاسمة كثلث او ربع او شرط رفع
 العشر للارض او لاحدهما لانه مشاع فلا يردى الى قطع الشركة او شرط
 التبن لاحدهما والحب للآخر اى تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود او
 شرط تنصيف الحب والتبن لغير رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد
 او شرط تنصيف التبن والحب لاحدهما لقطع الشركة في المقصود وان شرط
 تنصيف الحب والتبن لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد او لم يتعرض
 للتبن صحت وجيزا التبن لرب البذر وقيل بينهما يتبع الحب كذا قال المص
 تبعا للصدر وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثاني حيث قدمه فقالت
 والتبن بينهما وقيل لرب البذر **قلت** وفي شرح الوهبانية عن الفقيه
 المزارع بالربع لا يستحق من التبن شيئا وبالثلث يستحق النصف وكذا
 صحت لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للاخى والارض له والباقي
 للآخر والعمل له والباقي للآخر فهذه الثلاثة جائزة وبطلت في اربعة
 اوجه لو كان الارض والبقر لزيد او البقر والبذر له والاخران للآخر والبقر
 والبذر له والباقي للآخر فهى بالتقسيم العقلي سبعة اوجه لانه اذا كان
 من احدهما احدها والثلاثة من الاخر فهى اربعة واذا كان من احدهما
 اثنان واثنان من الآخر فهى ثلاثة ومتى دخل ثالث فالنظر خاصة
 فسدت واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شئ للعامل ان لم يخرج
 شئ في الصحبة ويجوز من ابي عن المصنئ الارب البذر فلا يجبر قبل القايه
 وبعده يجبر ورر ومتى فسدت فالخارج لرب البذر لانه تمام ملكه ويكون

لا تبن المزارع بالربع

يجبر من ابي

للاخر

للآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على الشرط وبالغاما بلغ عند محمد
 وان لم يخرج شئ في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر
 مثل الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل
 حاوى ولو امتنع رب الارض من المصنئ فيها وقد لرب العامل في الارض
 فلا شئ له لكرابه حكما اى في القضاء اذ لا قيمة للمنافع ويسترضى ديانة
 فيفتي بان يوفيه اجر مثله لغرضه وتقضي المزارعة بدین محجج الى
 بيعها اذ لم يثبت الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع ديانة اذا عمل
 كما مر اما اذا ثبت ولم يستحصل لم تبع الارض لتعلق حق المزارع حتى لو
 اجاز جاز فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل
 نصيبه من الارض الى ادراكه اى الزرع كما في الاجارة بخلاف مالومات
 احدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء
 العقد استحسانا كما سيحى دفع رجل ارضه الى اخر على ان يزرعها
 بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما لذلك فعلا على
 هذا فالزراعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على
 رب الارض اجر لشركته فيه والعامل يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها
 لفساد العقد وكذا لو كان البذر ثلثاه من احدهما وثلثه من الآخر
 والربع بينهما نصفين او على قدر بذرها فهو فاسد ايضا لاشتراط الاعارة
 في المزارعة عمادية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضي مدة المزارعة
 عليها بقدر المحصص واما قبل مضيتها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة
 بذر ومونة حفظ وكري نهر على العامل ولو بلا شرط فاذا انتهت بقي
 ما لا مشترك بينهما فتجب عليها مونة كحصاد ودياس كذا قرره المص وعمل
 عليه اصل صدر الشريعة فيلحفظ فان شرطاه على العامل فسدت كما لو
 شرطاه على رب الارض بخلاف مالومات رب الارض والزرع بقيل
 فان العمل فيه جميعا على العامل او وارثه لبقا مدة العقد والعقد
 يوجب على العمل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما مر ولومات قبل
 البذر بطلت ولا شئ لكرابه كما مر وكذا لو فسدت بدین محجج وصح
 شرط اشتراط العمل كحصاد ودياس ونسف على العامل عند الثاني للتعامل
 وهو الاصح وعليه الفتوى ملتقى الغلة في المزارعة مطلقا ولو فاسدة امانة
 في يد المزارع ثم فرع عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده
 بلا صنعة فلا تصح بها الكفالة نعم لو كفه بحصته ان استهلكها صحى المزارعة
 والكفالة ان لم تكن على وجه الشرط والافسدة المزارعة حاتية ومثله
 في الحكم المعاملة اى المساقاة فان حصته الدهقان في يد العامل امانة واذا
 فسر المزارع في سقى الارض هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في المزارعة

في يد الزارع ثم فرع عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده بلا
صنع الفاسدة ويضمن في الصحيحة لوجوب العمل عليه فيها كما مر وظي
في يده امانة فيضمن بالتقصير في المراجعة كما ترك السقي عمدا حتى يبس
ضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة
توت الارض من زروعة وغير زروعة فيضمن فضل ما بينهما **فروع**
اخر الا كما السقي ان تاخير معتاد الا يضمن والاضمن شرط عليه الحصاد
فتعا فل حتى هلك ضمن الا ان يؤخر تاخيرا معتادا ترك حفظ الزرع
حتى اكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى اكل كله ان امكن طرده
ضمن والا لا يرازيه زرع ارض رجل بلا امره طال به كسرة الارض فان
كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب
ذلك حرث بين رجلين ابي احدهما ان يسقيه اجير فلو فسد قبل رفعه
للحالم وامره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى شرط البذر على المزارع
ثم زرعها ب الارض ان على وجه الاعانة فزراعة والا ففقد لها دفع الارض
المتاجرة من الاجر مزارعة جاز ان البذر من المتاجر ومعاملة لم
يجز استاجرا رضا ثم استاجر صاحبها ليحل فيها جاز الكل من منح المص
قلت وفيه في اخر باب خباية البهيمية مغزيا للخلاصة بتاني صيغ
امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم والحيطان قال يضمن
الكروم لا الحيطان ولو فيه حصص ضمن الحصص لا العنب لهائيه فصار حفظه عليها
قلت قال ق ويضمن العنب في عرفنا انتهى اتفق بلا اذن الاخر ولا امر
قاضي فهو متبرع كرمته دار شركة مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان
يتحصده فله ذلك وان ابي رب الارض ملتي وفي الوهبانية **٤٠ ٤١**
• وباخذ ارضا لليتيم وصيه **٤٢** مزارعة ان كان ما هو يبذر
• ولو قال بذر الارض مني مزارع **٤٣** له القول بعد الحصد والخم يذكر
كتاب المساقاة لا تخفى مناسبتها هي المعاملة بلغة اهل
المدنية فهو لغة وشرعا معاقدة دفع الشجر والكروم وهل المراد بالشجر ما يع
غير الثمر كالحور والصفصاف لم اره الى من يصلحه يجوز معلوم من ثمره
وهي كالمزارعة حكما وخلافا وكذا شروطا تمكن هنا يخرج بيان البذر
ونحوه الا في اربعة اشياء فلا تشترط هنا اذا امتنع احدهما يجبر عليه اذا لا
ضرر بخلاف المزارعة كما مر واذا انقضت المدة تنترك بلا اجر ويجعل بلا اجر
وفي المزارعة باجر واذا استحق الخيل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة
بقية الزرع والرابع بيان المدة ليس بشرط هنا استحانا للعالم بوقته
عادة وجنبه يقع على اول ثمر يخرج في اول السنة وفي الرطبة على ادراك
بزررها ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة ففسدت ولو

على ان لا يضمن
الامر الى القاضي

مطل
اتفق بلا اذن الاخر

ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ الثمرة فيها اول ان تبلغ صح
لعدم التيقن بفوات المقصود فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط لصحة
العقد والافسدت فللعامل اجر المثل ليدوم عمله الى ادراك الثمر ولو
دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما خرج كان بينهما نقد
هذه المساقاة ان لم يذكر اعيانا معلومة وان ذكر اذ لك صح وكذا لو
دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه
يجوز وان لم يسم المدة ويقع على اول جز يكون ولو دفع رطبة انتهى
جزا زها على ان يقوم عليها حتى يخرج بزررها ويكون بينهما نصفين
جاز بلا بيان مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط الشركة فيها اي في الرطبة
فسدت لشرطها الشركة فيما لا ينوب عمله ونصح في الكرم والشجر والرباط
المراد منها جميع البقول واصول البادجنان والنخل وحضرها الشافعي بالكرم
والنخل لوفيه اي الشجر المذكور ثمرة غير مدركة يعني تزيد بالعمل وان
مدركة قد انتهت لا تصح كالمزارعة لعدم الحاجة دفع ارضا يبصيا
مدة معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح لاشتراط الشركة
فيما هو موجود قبل الشركة فكان كقفيز الطمان ففسد والثمر والغرس
لرب الارض ببعالارضه وللآخر قيمة غرسه يوم الغرس واجر مثل عمله
وحيلة الجواز ان يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستاجر رب
الارض العامل ثلاث سنين مثلا بشئ قليل ليحل في نصيبه صدر شرعيه
ذهبت الريج بنوعه رجل والقتها في كرم فبنت منها شجرة فهي لصاحب الكرم
اذ لا قيمة للنواة وكذا لو دفعت خوخة في ارض غيره فبنت لان الخوخة
لا تنبت الا بعد ذهاب لحما وتبطل المساقاة كالمزارعة بموت احدهما
ومعنى مدتها والثمر في هذا قيد لصوري الموت ومعنى المدة فان مات
العامل تقوم ورثته عليه ان شاأ وحتى يدرك الثمر وان كره الدافع
اي رب الارض وان اراد القلع لم يجبر وعلى العمل وان مات الدافع
يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع دفعا للضرر وان ماتا فالخيار
في ذلك لورثة العامل كما مر وان لم يمت احدهما بل انقضت مدتها اي
المساقاة فالخيار للعامل ان شاأ عمل على ما كان وتفسخ بالعذر كالمزارعة
كما في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل ولو نه سارقا يخاف
على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر **فروع** ما قبل الادراك كسقي وتلقيح
وحفظ فعلى العامل وما بعده كذا وحفظ فعلها ولو شرط على العامل
فسدت اتفاقا ملتقى والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقي فعلى
العامل وبعده كحصاد عليها كما بعد القسمة فليحفظ دفع كرمه معاملة
بالنصف ثم زاد احدهما على النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة

شاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشريكه ساقاة
لم يجز فلا أجر له لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية **ما**
وما للمساقي ان يساقى غيره **ما** وان اذن المولى له ليس يتكسر وفي
معاينتها **ما** واي شياه دون ذبح يحلها **ما** واين المساقي والمزارع يكفر
كتاب الذبايح مناسبتها للمزارعة كونها اتلافًا
في الحال للانتفاع بالنبات واللحم في المال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح
بالكسر واما الفتح فقطع الاداج حرم حيوان من شاته الذبح خرج السمك
والجواد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتردية والنطيحة وكل ما لم يذك ذكاشريعا
اختياريا كان او اضطراريا وذكاة الضرورة جرح وطعن وانهار دم
في اى موضع وقع من البدن وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق واللبه
بالفتح المخزن الصدر وعروقه الحلقوم كله وبسطه او اعلاه او
اسفله وهو مجرى النفس على الصحيح والمرى هو مجرى الطعام والشراب
والودجان مجرى الدم وحل المذبح بقطع اى ثلاث منها اذ لاكثر
حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر كل منها خلاف وصح البرازي قطع كل حلقوم
ومرى واكثر ووج **ما** يعني انه يكفي من الحياة قدر ما يبقى في المذبح
وحل الذبح بكل ما افرى الاوداج اراد بالاوداج كل الاربعة تغليا وانهر
الدم اى اساله ولو بنا را وبليطة اى قشر قصب او مروة هي حجر ابيض
كالسكين يذبح بها الاسنا وظفر ايمين ولو كانا من عيين حل
عندنا مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحيوان كذبحه بشفرة كليل وندب
احداد شفرته قبل الاضطجاع وكره بعده كالجرب جلها الى المذبح وذبحها
من قفاها ان بقيت حية حتى تقطع العروق والام تحل لموتها بلا ذكاة
والفتح بفتح فسكون بلوغ السكين التحاع وهو عرق ابيض في جوف
عظم الرقبة وكره كل تغذيب بلا فائدة مثل قطع الراس والسنان قبل
ان تبرد اى تسكن عن الاضطراب وهو تفسير باللازم كما لا يخفى وكسر
ذكره ترك التوجه الى القبلة لمخالفة السنة وشرط كون الذابح مسلما حلالا لخارج
الحرم ان كان صيدا فصيد الحرم لا تحل الذكاة في الحرم مطلقا او كتابيا ذبيبا او حريا
الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح فتحل ذبحها ولو الذابح مجنون او امراة
او صيبا يعقل التسمية والذبح ويقدر او اقل او اخرس لا تحل ذبيحة غيره
كتابي من وثني ومجوسي ومزدجى وجبرى لو ابوه سنيا ولو ابوه جبريا
حلت اشياه لانه صار كمرتد قنينة بخلاف يهودى او مجوسى تنصر لانه يقصر
على ما انتقل اليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تنجس يهودى لا تحل ذكاته
والموتد بين شرك وكتابي كتابي لانه اخف وتارك تسمية عمدا
خلا فالشافى فان تركها ناسيا حل خلا فالملك وان ذكر مع اسمه تعالى

غيره فان وصل بلا عطف كره لقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان او منى ومنه
بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكره للوصل صورة
ولو بالجرا والنصب حرم ذكر قيل هذا اذا عرف النحو والوجه ان لا يعتبر الاعراب
بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف فيلغى كما افاده بقوله وان عطف حرم مت
نحو بسم الله واسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله قال عليه السلام موطنان
لا اذكر فيها عند العطاس وعند الذبح فان فصل صورة ومعنى كالدعاء
قبل الاضجاع والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا باس به لعدم القرات
اصلا والشرط في التسمية هو الذكر الخاص عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل
بقوله اللهم اغفر لي لانه دعا وسؤال بخلاف الحمد لله او سبحان الله مريدا
به التسمية فانه يحل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح
لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يجوز **قلت** ينبغي حمله على
ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في الجمعة فتأمله والسحب
ان يقول بسم الله الله اكبر بلا واو وكره بها لانه يقطع فور التسمية
كما عزاه الزيلعي للحلواني وقال قبله والمتداول المنقول عن النبي عليه
الصلوة والسلام بالواو وهو سمي ولم تخضره النية صح بخلاف ما لو قصد
بها التبرك في ابتداء الفعل او نوى بها امرا آخر فانه لا يصح فلا تحل
كما لو قال الله اكبر واراد به متابعة المودن فانه لا يصير شارعا في الصلاة
بنازلة وفيها وتشرط التسمية من الذابح حال الذبح او الرمي لصيد
او الارسال او حال وضع الحديد لحمار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه كما سيجي
والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو اضع شاتين احدهما
فوق الاخرى قد يجها ذبحة واحدة بتسمية واحدة خلا بخلاف ما لو ذبحهما
على التعاقب لان الفعل يتعدد فتتعدد التسمية ذكره الزيلعي في الصيد
ولوسى الذابح ثم اشتغل باكل واشرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور
حرم والا لا وحده الطول ما يستكره الناظر واذا حد الشفرة ينقطع الفور
بنازلة وحسب بالحق احر الابل في اسفل العنق وكره ذبحها والحكم في غنم
وبقر عكسه فندب ذبحها وكره خرها ترك السنة ومنعه مالك ولا بد
من ذبح صيد متناس لان ذكاة الاضطرارا اما يصار اليها عند العجز
عن ذكاة الاختيار وكفى جرح نغم كبقر وغنم توحش فيجرح كصيد
او تغرد ذبحة كان تردى في بئر او نذا وصال حتى لو قتله المصول عليه
مريدا ذكاة حل وفي النهاية بقره تعسر ولا دنها فادخل ربها يده
وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان
قدر **لا قلت** ونقل المص ان من التغير ما لو ادرك صيد حيا او
اشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح او لم يجد آلة الذبح

ذبح حيوان مخصوص بذي القعدة في وقت مخصوص وشرايطها الاسلام
 والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر لا الذكورة
 فتجب على الاتني خايته وسببها الوقت وهو ايام النحر وقيل الراس وقدمه
 في التاتر خايته وركبها ذبح ما يجوز ذبحه من النعم الا غير فيكره ذبح
 دجاجة ودبلك لانه تشبه بالمجوس بزاريه وحكمها الخروج عن عهده
 الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله في العقبى مع صحة النية
 اذ لا ثواب بدونها فتجب التضحية اى اراقة الدم من النعم عملا لا اعتقادا
 بقدره ممكنة لا ميسرة كما مر في الفطرة بدليل وجوب تصدقه بعينها او قيمتها
 لو مضت ايامها على حر مسلم مقيم بمصر او قرية او بادية عتيق فلا تجب على
 حاج مسافر فاما اهل مكة فتلتزمهم وان حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج
 موسر يسار الفطرة عن نفسه لا الله على الظاهر بخلاف الفطرة شاة
 بالرفع بدل من ضمير تجب او فاعله او سبع بدنة هي الابل والبقر سميت
 به لضخامتها ولو لاحد من سبع لم يجز عن احد ويجزى عما دون
 سبعة بالاولى فجر يصب على الظرفية يوم النحر الى اخر ايامه وهي ثلاثة
 افضلها اولها ويضحى عن ولده الصغير من ماله صححه في الهداية وقيل لا
 صححه في الكافي قال وليس للاب ان يفعل من مال طفله ورجحه ابن الشحنة
قلت وهو المعتمد لما في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يقتضى به
 وعمله في البرهان بانه ان كان المقصود الاتلاف فلا بلى لا يملكه في مال
 ولده كالعق أو الصدق بالحم فالصبي لا يحتمل صدقة التطوع وعراه
 للبسوط فالحفظ ثم فرع على القول الاول بقوله واكثر منه الطفل
 وادخله قدر حاجته وما بقي يبذل بما ينتفع الصغير بعينه كثوب
 وحف لا بما يستهلك كخز ونحوه ابن كمال ولذا الجذ والوصى وصح
 اشراك ستة في بدنة شربت الاضحية استحسانا وذاى الاشراك
 قيل الشراىب ويقسم اللحم وزنا الاجزا فالاداضم معه من الاكارع او
 الجذ صرفا للجنس بخلاف جنسه واول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في مصر
 اى بعد اسبق صلاة عيد ولو قبل الخطبة لكن بعدها احب وبعد مضى
 وقتها لم يصلو العذر ويجوز في الخد وبعده قبل الصلاة لانه الصلاة
 في الغد تقع قضا لا اذا زيلعى وغيره وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح
 في غيره واخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزه الشافعى في الرابع
 والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصرى اراد التجيل ان
 يخرجها لخارج المصر فيضى بها اذا طلع الفجر مجتنب والمعتبر آخر وقتها
 للفقير وحده والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها
 لا تجب عليه وان لم ولد في اليوم الاخير تجب عليه وان مات فيه لا

صلاة العيد في الخد
 تقع قضا لا اذا

تجب عليه تبين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلاة ودون التضحية
 لان من العلم ان قال لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان للاجتهاد
 فيه مساغار يلجى وفي المجتبى انما تعاد قبل التفرق لابعده وفي النزائية
 بلدة فيها فتنة فلم يصلوا وضجوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار وقيل
 لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام **قلت**
 وقد منا انه مختار الزيلعى وغيره وبه جزم في المواهب فتنبه كالوهد
 انه يوم العيد عند الامام فضلى ثم ضجوا ثم بان انه يوم عرفة اجزاهم
 الصلوة والتضحية لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز
 صيانة لجميع المسلمين زيلعى وكه تنزيها للذبح ليلا لا احتمال الغلط
 ولو ترك التضحية ومضت ايامها تصدق بها حية ناذر فاعل تصدق
 لمعينة ولو فقيرا ولو ذبحها تصدق بلحمها ولو نقصها تصدق بقيمة نقصان
 ايضا ولا ياكل الناذر منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل وفقير عطف عليه
 شراها لها لوجوبها عليه بذلك حتى يمنع عليه بيعها وتصديق قيمتها
 غنى شراها او لا لتعلقها بذمته شراها او لا فالمراد بالقيمة قيمة شاة
 تجزى فيها وصح الجذع ذو ستة اشهر من الضان ان كان بحيث لو خلط
 بالثنايا لا يمكن التمييز من بعد وصح الثنى فصاعدا من الثلاثة
 والثنى هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر والجاموس وحول
 من الشاة والمعز والمتولد بين الاهل والوحش يتبع الام قاله
 المص ويصحى بالجم والحصى والثولا اى المجنونة اذ امر بمنعها من
 السوم والرمح وان منعها لا تجوز التضحية بها والجرى بالتمينة ولو
 مر من ولته لم يجز لان الجرب في اللحم نقص لا بالعيا والعور والعجفا
 المهنزولة التى لا نخ في عظامها والعرجا التى لا تمشى الى المنسل اى
 المذبح والمرضة البين مرضها ومقطوع الثرا لاذن او الذنب او
 العين اى التى ذهب اكثر نور عينها فاطلق القطع على الذهاب مجازا
 وانما يعرف بتقريب الحلف او اكثر الالية لان لاكثر حكم الكل بقا ذهابا
 فيكفى بقا الاكثر وعليه الفتوى مجتبى ولا يالهما التى لا اسنان لها
 ويكفى بقا الاكثر وقيل ما تعتلف به والسكا التى لا اذن لها خلقة فلو
 لها اذن صغيرة خلقة اجزات زيلعى والجذ مقطوعة روس وروعا
 او يابسها ولا الجذعا مقطوعة الانف ولا المرممة اظباوها وهى
 التى عولجت حتى انقطع لبنها ولا التى لا الية لها خلقة مجتبى ولا المجتبى
 لان لحمها لا ينضج شرح وهبانية وتامه فيه ولا الجلالة التى تاكل العذر
 ولا تاكل غيرها ولو اشترها سليمة ثم تعيبت بعيب مانع كما مر فعليه
 اقامته غيرهما مقامها ان كان غنيا وان فقيرا اجزاء ذلك وكذا لو كانت

معينة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغني ولا يضر تعييبها من
اضطرابها عند الذبح وكذا لو كانت فعلى الغني غيرها لا الفقير ولو ضلت
او سرت فشري اخرى فظهرت فعلى الغني احدها وعلى الفقير كلاهما شتمني وان
ماتت احد السبعة المشتركين في البدنة وقال الورثة اذ بجوا عنه وعنكم صح
عن الكل استحسانا لقصد القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يحرم
لان بعضها لم يقع قرينة وان كان شريك الستة نصراينا او مريدا اللحم لم يحرم
عن واحد منهم لما مر وياكل من لحم الاضحية ويؤكل غنيا ويدخر وندب
ان لا ينقص الصدقة من الثلث وندب تركه لذي عيال توسعة عليهم
وان يذبح بيده ان علم ذلك والا يعلمه شهدها بنفسه ويا مرغيه
بالذبح كيلا يجعلها ميتة وكره ذبح الكتافي ويتصدق بجلدها او
يعمل منه نحو غرابي وجراب وقربة وسفرة ودلو ويبدله بما ينتفع
به باقيا كما مر لا يستهلك لحل ولحم ونحوه كدراهم فانه بيع اللحم او
الجلد به اي يستهلك او بدراهم تصدق بثمنه ومفاد صحة البيع مع الكراهة
وعن الثاني باطل لانه كالوقف مجتبي ولا يعطى اجر الجزاء منها لانه
كبيع ويكره جز صوفها قبل الذبح لينتفع به لانه التزم اقامة القرية
بجميع اجزائها بخلاف ما بعده حصول المقصود مجتبي ويكره الانتفاع
بليتها قبله كما في الصوف ومنهم من اجازها للغني لوجوبها في الذمة فلا
تتعين زيلعي ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه يعني عن نفسه على
ما دل عليه قوله غلط قاله ابن كمال صح استحسانا بلا غرم ويتحالفان
وان تشاحا ضمن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها **قلت** وفي اوائل
القاعدة الاولى من الاشياء لو شراها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه
فان اخذها مذبوحة ولم يضمه اجزائه وان ضمنه لا تجزئيه وهذا اذا ذبحها
عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالها فلا ضمان عليه انتهى فراجع كما يصح
لوضعي بشاة الغصب ان ضمنه قيمتها حية لظهور ان ملكها بال ضمان من
وقت الغصب لا الوديعة وان ضمنها لان سبب ضمانه هنا بالذبح والملك
يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه **قلت** ويظهر
ان العارية كالوديعة والمرهونة كالعضوية لكونها مضمونة بالدين وكذا
المشرك فليراجع **فروع** لو ناضحية عليه السلام سودا نذر عشر
اضحيات لزمه ثنتان للحج الامر بها حائنه والا صح وجوب الكل لاجابه
ماله من جنسه ايجاب شرح وهبانية **قلت** ومفاده لزوم النذر
بما من جنسه واجب اعتقادي واصطلاحه قاله المصنف ليحفظ غنمين
رجلين ضحيا بها جاز بخلاف العتق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق صح ثنتين
فالاضحية كلاهما وقيل الزايد لحم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر

لحما فان استويا فاطيبهما ولو ضحي بالكل فالكل فرض كاركان الصلاة
فان الفرض منها ما ينطلق عليه الاسم فاذا طولها يقع الكل فرضا مجتبي
امر رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عند الزمة قيمتها يشترى الامر بها
اخرى ويضحي ويتصدق ولا ياكل لوايام النحر باقية والا تصدق بقيتها
على الفقير حائنه وفيها اراد التضحية فوضع يده مع يد القصاب في
الذبح واعانه على الذبح سمي كل وجوبا فلو تركها احدها او ظن ان تسمية
احدها تكتفي حرمت وهي تصلح لغزا فيقال اي شاة لا تخل بالتسمية مرة
بل لا بد ان يسمى عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الحنبري الرعلي فقال
اي ذبح لا بد للحل فيه ان يثنى بذكر ذي التزويه
فاجب عند القرين فاننا لانراه نثرا ولا نرتضيه

فقلت في الجواب

خذ جوابا نظما كما تنبغيه من فقيه مرويه عن فقيه
هي شاة في ذبحها اشرك اثنان فنكرارا لذكر شرط كما سروييه

وفي الوهبانية وشرحها قال

ولو ذبحا شاة معا ثم واحد اخل بيسم الله فاشاة لا يحس
وان يشترى منها ثلاثا ثلاثة واشكل فالتوكيل بالذبح يذكر
وكيل شرا الشاة للغير ان شري يصح خلاف العكس والعود بخمس
ولو قال سولا فغير صح لا اذا كان في قرنا عينا يغير
بثنتين ممن يندر العشر الزموا وتصحيح ايجاب الجميع محرم
وعن ميت بالامر الزم تصدقا والا فكل منها وهذا المحرم
ومن مال طفل فالصحيح سقوطها وعن ابنه في حقه وهو اظهر
واهب شاة راجع بعد ذبحها فيجزئ من ضحي عليها ويؤجر

كتاب المحظر والاباحه مناسبتة ظاهرة
والمحظر لغة المنع والحبس وشرعا ما منع من استعماله شرعا والمحظور
صند المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق
ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه حسبا ليس اختيار كل مكروه اي
كراهة تحريم حرام اي كالحرام في العقوبة بالنار عند محمد واما المكروه
كراهة تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا وعندهما وهو الصحيح المختار
ومثله البدعة والشبهة الى الحرام اقرب فالكروه تحريما نسبتة
الى الحرام لنسبة الواجب الى الفرض فيثبت بما يثبت به الواجب يعني بظن
الثبوت وياثم بارتكابه كما ياثم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفي
الربيع في بحث حرمة الحيل القريب من الحرام ما تعلق به محذورون استحقاق
العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار

ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته البني المختار الحديث من ترك سنتي لم ينل
 شفاعتي فتترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس بحرام انتهى الاكل
للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه فرضي
 يثاب عليه بحكم الحديث ولكن مقدار ما يدفع الانسان الهلاك عن نفسه
 وما جور عليه وهو مقدار ما يتمكن به من الصلاة قايما ومن صومه مفاده
 جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجز كما في الملتقي وغيره
قلت وفي المنتقى بالغين الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكن
 معه الصلاة قايما انتهى فتنبه وبيح الى الشبع لتزيد قوته وحرام
 عسر في الحايطة ببيكره وهو ما فوقه اي الشبع وهو اكل طعام غلب على ظنه
 ان افسد معدته وكذا في الشرب فتساقى الا ان يقصد قوة صوم الغدا وليلا
 يستحي ضيفه او نحو ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن
 اداء العبادة ولا باس بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة سرف
 وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل البسلة اوله والحمد لله آخره وغسل
 اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيخوخ بعده ملكتي وكره لم الاثان
 اي الحمار الاهلية خلافا لما لك ولبنها ولبن الجلالة التي تاكل العذرة ولبن
 الرمكة اي الفرس وبول الابل واجازه ابو يوسف للتداوى وكره لحمها
 اي لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب نتن لحمها وقدر ثلاثة
 ايام لدجاجة واربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت النجاسة
 وغيرها بحيث لم ينتن لحمها حلت كاحل اكل جدي غذي بلبن خنزير
 لان لحمه لا يتغير وما غذي به يصير متناكلا لا يبقى له اثر ولو سقي ما يؤكل لحمه
 خمر فذبح من ساعته حل اكله ويكره زيلعي وصيد شرح الوهبانية وكره الاكل
 والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب وفضة للرجل والمرأة لالطلاق
 الحديث وكذا يكره الاكل بملعقة الفضة والذهب والاكتحال بملها وما
 اشبه ذلك من الاستعمال للمحلاة ومراة وقلم ودواة ونحوها يعني اذا
 استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب تغارف الناس والافلاكرا هت حتى
 لو نقل الطعام من انا الذهب الى موضع آخر او صب الماء او الدهن في كفته
 لا على راسه ابتداء ثم استعماله لا باس به تجتبي وغيره وهو ما حرره في الدرر
 فيلحفظ واستثنى الفستائي وغيره استعمال البيضة والجوشن والسعادان
 منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن ولما اعز به تجللا باوات
 متخذة من ذهب وفضة وسري كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه
 فلا باس به بل فعله السلف خلاصة حتى اباح ابو حنيفة توسد الديباج
 والنوم عليه كما ياتي ويكره الاكل في نحاس او صفر والا فضل الخنزير قاص
 صلى الله عليه وسلم من اتخذوا في بيته خرفا زارته الملائكة اختيار لا يكره

طلب
 اكل الفواكه واتخاذ
 الاطعمة

ما ذكر من آثار خاص وزجاج وبلور وعقيق خلافا للشافعي وحل الشرب
 من انا مفضض اي مزوق بفضة والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي
 مفضض ولكن بشرط ان يبقى اي يجتنب موضع الفضة بغير قيل ويد وجلوس
 سرج ونحوه وكذا الانا المصنوب بذهب او فضة والكرسي المصنوب بها وحلته
 مراة ومصحف بها كالرجل اي التفضيض في نعل سيف وسليق او في
 قبضتها او لجام او ركاب ولم يضع يده موضع الذهب والفضة وكذا كتابة
 الثوب بذهب او فضة وفي المجتبى لا باس بالسكين المفضض والمجاور والركاب
 وعن الثاني يكره الكل والخلاف في المفضض اما المطلق فلا باس به بالاجماع بلا
 فرق بين لجام وركاب وغيرهما لان الطلا مستهلك لا يخلص فلا عبرة للونه
 عيني وغيره ويقبل قول كافر ولو جوسيا قال اشتريت اللحم من كذا في فجل
 او قال اشتريته من مجوسي يحرم ولا يبرده بقول الواحد واصله ان خير
 الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لان الديانات وعليه يحمل قول الكفر
 ويقبل قول الكافر في الحل والحرمه يعني الحاصلين في ضمن المعاملات
 لا مطلق الحل والحرمه كما توهمه الزيلعي ويقبل قول الملوك ولو انتمى والصبي
 في الهدية سوا اجر باهرا المولى غيره او نفسه والاذن سوا كات
 بالتجارة او بدخول الدار مثلا وقيد في السراج بما اذا غلب على رايه
 صدقهم فلو شري صغير نحو صبايون واشنان لا باس ببيعه ولو نحو زبيب
 وحلوى لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وتماه فيه ويقبل قول الفاسق
 والكافر والعبد في المعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اجرانه وكيل فلان في
 بيع كذا يجوز الشراء منه ان غلب على الراي صدقه كما مروى في آخر
 الحظر وشرط العدالة في الديانات هي التي بين العبد والرب كالخبر
 عن نجاسة الماء فيقيم ولا يتوضا ان اجر بها مسلم عدل مترجم عما
 يعتقد حرمته ولو عبدا او امة ويتجوز في خبر الفاسق بنجاسة الماء
 وخبر المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق الماء فيقيم فيما اذا غلب على
 رايه صدقه وتوضا فيقيم فيما اذا غلب على رايه كذبه كان احوط وفي
 الجوهرة وتيمم بعد الوضوء احوط **قلت** واما الكافر اذا غلب
 صدقه فاراقته احب فمتساقى وخلاصة وخاتمة **قلت** لكن لو
 تيمم قبل اراقته لم يجز تيممه بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته ملزما في
 الجملة بخلاف الكافر ولو اجر عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته
 بخلاف الذبيحة وتعتبر الغلبة في اوان طاهرة ونجسة وذكية وميتة
 فان الاغلب طاهر تجزى وبالعكس والسوال الا لعطش وفي الثياب تجزى
 مطلقا دعوى وليمة وثمة لعب او غنا فعدواكل لو المتك في المنزل ولو
 على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد

الذكرى مع القوم الظالمين فان قدر على المنع فعل والاي قدر صبر ان لم
يلكن ممن يقتدى به فان كان مقتدا ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد
لان فيه شين الدين والملكى عن الامام كان قبل ان يصير مقتدا به وان
علم اولا باللعيب لا يحضر اصلا سوا كان ممن يقتدى به اولا لان حق
الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت
المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذنه لانكار المنكر
قال ابن مسعود صوت اللهو والغنا ينبت النفاق في القلب كما ينبت
الما النبات **قلت** وفي النزاهة استماع صوت الملاهي كضرب
قصب ونحوه حرام لقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي معصية
والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنوعة فصرف الجوارح الى
غير ما خلق لاجله كفر بالنوعة لا لشكر فالواجب كل الواجب ان يحتجب
كيلا يسمع لما روى انه عليه السلام ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه
واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق تكرر انتهى او لتعليق الذنب كما في الاختيار
او للاستحلال كما في النهاية **فائدة** ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو
للتنبية فلا باس به كما اذا ضرب في ثلاث اوقات لتذكير ثلاث فحقات من
الصور لمناسبة بينهما فبعد العصر للاشارة الى نفخة الفزع وبعد العشاء
الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وغمامه فيما علقته
على الملتقى **فصل في اللبس** يحرم لبس الحرير ولو بجاييل
بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا صير
الجلد قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عم به البلوى او في الحرب
فانه يحرم ايضا عنده وقال لا يحل في الحرب على الرجل لا المرأة الا قدر
اربعة اصابع كعلام الثوب مضومة وقيل منشورة وقيل بين بين
وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عمامة كما بسط في القنية
وفيها عمامة طررها قدر اربع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رضي
الله عنه وذلك قيس شربايرخص فيه وكذا الثوب المنسوج بذهب
يحل اذا كان هذا المقدار اربع اصابع والا لا يحل للرجل زيلعي وفي
المجتبي العلم في العمامة في موضعين او اكثر تجمع وقيل لا وفيه وعن ابى
حنيفة عمامة عليها علم من قصب فضة قدر ثلاث اصابع لا باس ومن
ذهب بغيره وقيل لا يكره وفيه يكره الحبة المكفوفة بحري **قلت**
وبهذا ثبت كراهة ما اعتاده اهل زماننا من الغصن البصري وفيه المرحض العلم
في عرض الثوب **قلت** ونفاده ان القليل في طوله يكره انتهى قال المص
وبه جزم من لا خسر وصدور الشريعة لكن اطلاق الهداية وغيرها مخالفه
وفي الرابع عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المص

وهو مخالف لما مر من القيد باربعة اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى
به في زماننا انتهى **قلت** قال شيخنا واظن انه الراية وما يعقد على الرمح
فانه حلال ولو كبير لا يكره ليس وبه يحصل التوفيق والاباس بكثرة ديباج
هو ماسداه ولحمته ابريسم شرح وهبانية للرجال الكلة بالكر الشخانة
والناموسية لا يكره ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية فقال
• وفي كلة الديباج فالنوم جائز **•** وفي قنية والمنتقى ذا بسط
وتكره التكة منه اي من الديباج هو الصحيح وقيل لا باس بها وكذا تركه القنسية
وان كانت تحت العمامة واللبس الذي يعلق قنية واختلف في عصب الخراطة
اي بالحري كذا في المجتبى وفيه له ان يزين بيته بالديباج ويحمل يا والى ذهب
وفضة بلا تفاخر وفي القنية يحسن للفقهاء لف عمامة طويلة ولبس ثياب
واسعة وفيها لا باس بشد خمار اسود على عينه من ابريسم لعذر **قلت** ومنه
الرمود وفي شرح الوهبانية عن المنتقى لا باس بعروة القيص وزره من الحرير
لان تبع وفي التاتارخانية عن السير الكبير لا باس بازار الديباج والذهب وفيها
عن مختصر الطحاوي لا يكره علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا وهذا
مشكل فقد حصر الشرع في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى ويحل
توسده واقتراشه والنوم عليه وقالوا والشافعي وما لك حرام وهو
الصحيح كما في المواهب **قلت** فليحفظ هذا لكنه خلاف المشهور واما جعل
دثارا او ازارا فانه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس على الفضة فحرام بالاجماع
شرح مجمع ويحل لبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره ككتان وقطن وخز
لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج بالحمية فكانت هي المعبرة دون
السدا **قلت** وفي الشرع بلاية عن المواهب يكره ماسداه ظاهر كالعقاب
وقيل لا يكره ونحوه في الاختيار **قلت** ولا يخفى ان المرحح اعتبار
الحمية كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى ان اكثر المشايخ اختلفوا بخلافه
وفي شرح المجمع الخز صوف غنم البحر انتهى **قلت** وهذا كان في
زمانهم واما الان فن الحرير وحنيد فيجزم برجندى وناتر خانية فليحفظ
وحل عكسه في الحرب فقط لو صغيقا يحصل به اتقا العدو ولور قيقا
حرم بالاجماع لعدم الفائدة سراج واما خالصه فيكره فيها عنده
خلافا لما ملتنقى **قلت** ولم ار ما خلطت الحمية بابريسم وغيره والظاهر
اعتبار الغالب وفي حاوي الزاهدي يكره ما كان ظاهره قز او خط منه
خز وخط منه قز وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خط
منه قز وخط منه غيره بحيث يسرى كذا قزا فاما اذا كان كل واحد
مستبينا كالحراز في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقره
شيخنا **قلت** وقد علمت ان العبرة بالحمية لا بالظاهر على الظاهر

فأفهم وكره لبس المعصفر والمزعفر الأحمر والأصفر للرجال مفاده أنه لا
يكراه للنساء ولا لباس بسائر الألوان وفي المجتبى والقهستاني وشرح النقاية
لابي الحارث لا لباس بلبس الثوب الأحمر انتهى ومفاده الكراهة
تفريهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فأفاد أنها تحريمية وهي المحل عند
الأخلاق قاله المصنف **قلت** وللشربلا في فيه رسالة نقل فيها ثمانية
أقوال منها أنه مستحب ولا يتحل الرجل بذهب وفضة مطلقا إلا بخاتم
ونطقة وحلية سيف منها أي الفضة إذا لم يرد به التزين وشرح
المجتبى لا يحل استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل يحل إذا لم يبلغ
عرضها أربع أصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة
حديد ونحاس وعظم وسبيح حكم لبس اللؤلؤ ولا يتختم إلا بالفضة لحصول
الاستغناء بها فيحرم بغيرها الحجر وصح السرخسي جواز الشين والعقيق وعم
من لا خسر وذهب وحديد وصفر ورصاص وزجاج وغيرها لما مر فإذا
ثبت كراهة لبسها للتختم ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه من الإعانة على
مال لا يجوز وكل ما أدى إلى ما لا يجوز لا يجوز وتامه في شرح الوهبانية والعبرة
بالحلقة من الفضة لا بالقص فيجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها
وحل سمار الذهب في حجر القص ويجعله لبطن كفه في يده اليسرى وقيل
اليمنى إلا أنه من شعار الروافض فيجب التمزع عنه قهستاني وغيره **قلت**
ولعله كان وبيان فنصر وينقشه اسم الله تعالى لا تمثال إنسان أو طير
ولا محمد رسول الله ولا يزيد على مثقال وترك التختم لغير السلطان
والقاضي وذو حاجة إليه مكتولى أفضل ولا يشد سنة للتمرك بذهب
بل بفضة وجوزها محمد ويتخذانفاسها لأن الفضة تنقشه وكراهة لباس
الصبي ذهبيا أو حريرا فإن ما حرم لبسه وشربه حرم الباسه واشترابه
لا يكره **الرقعة** لوضوء بالفتح بقية بلله أو مخاط أو عرق لو الحاجة ولو
للتكبر تكراه ولا الرتبة هي خيط يربط بأصبع أو خاتم لتذكر الشيء
والحاصل أن كل ما فعل نجس كره وما فعل الحاجة لا عناية **فرع** في المجتبى
التيممة المكروهة ما كان بغير العربية **فصل في النظر**
والنظر ينظر الرجل من الرجل ومن غلام بلغ حد الشهوة مجتبى ولو
امرئ صبيح الوجه وقدم في الصلاة والأولى تنكير الرجل ليلا يتوهم
أن الثاني عين الأول وكذا الكلام فيما بعد قهستاني **قلت** وقريته
المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الزاهدي أنه لو نظر لعورة غيره بأذنه
لم ياشهر **قلت** وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدي نظر لعورة غيره
وهي غير ردية لم ياشهر انتهى فليحفظ سوى ما بين سريته إلى تحت
ركبته فأوامة عورة لا السرة ومن عرسه وأمنه الحلال له وطبها

فخرج المجوسية والمكاتبية والمشرقة ومنكوحته الغير ومحرمته برضاع أو مصاهرة
فحكمها كالأجنبية مجتبى ويشكل بالفضة فإنه لا يحل وطبها وينظر إليها قهستاني
قلت وقد يجاب بأنه أغلبي إلى فرجها بشهوة وغيرها والأولى
تركه فإنه يورث النسيان ومن محرمه هي من لا يحل له نكاحها أبدا
بنسب أو سبب ولو بزنا إلى الرأس والوجه والصدر والساق والعضد
إن أمن شهوته وشهوتها أيضا ذكره في الهداية فمن قصر على الأول فقد
قصر ابن كمال والألا لا إلى الظهر والبطن خلافا للشافعي والفخذ وأصله
قوله تعالى ولا يبدن زينةهن إلا ببعولتهن الآية وتلك المذكورات
مواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه وحكم أمة غيره ولو مدبرة أوام ولد
كذلك فينظر إليها كحرمة وما حل نظره مما مر من ذكر أو أنثى حل لمسها إذا
أمن الشهوة على نفسه وعليها لأنه عليه السلام كان يقبل راس فاطمة وقال
عليه السلام من قبل رجل أمة فكا غا قبل عبثة الجنة وإن لم يامن ذلك أو
مشك فلا يحل له المس والنظر كشف الحقائق لابن سلطان والمجتبى الأجنبي
فلا يحل مس وجهها وكفها وإن أمن الشهوة لأنه أغلظ ولذا ثبت به حرمة
المصاهرة وهذا في الشابة أما العجوز التي لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس
يدها إن أمن ومتى جاز المس والنظر جاز سفره بها ويجلو إذا أمن عليه
وعليها والألا في الأشياء الخلوة بالأجنبية حرام إلا ملازمة مديونة هربت
ودخلت خربة أو كانت عجوزا شوها أو جايلا والخلوة بالحرم مباحة
الألا اخت رضاءا والصهرة الشابة وفي الشربلاية معزيا الجوهرة ولا
يكلم الأجنبيبة إلا عجوزا عطست أو سلمت فيشتمها ويرد السلام عليها والألا
انتهى وبه بان أن لفظة لا في نقل القهستاني ويحكمها بما لا يحتاج إليه
زايدة قنبيه وله مس ذلك أي ما حل نظره أن أراد الشرا وان خاف
شهوته للضرورة وقيل لا في زماننا وبه جزم في الاختيار وأمة بلغت
حد الشهوة لا تعرض على البيع في أزار واحد يستر ما بين السرة والركبة
لأن ظهرها وبطنها عورة وينظر من الأجنبيبة ولو كافرة مجتبى إلى وجهها
وكيفها فقط للضرورة قيل والقدم وقيل والذراع إذا أجزت نفسها
للخبر تأخر خاينه وعبدتها كالأجنبي معها فينظر لوجهها وكيفها فقط
نعم يدخل عليها بلا أذنها أجماعا ولا يسافر بها أجماعا خلاصه وعند
الشافعي وما لك ينظر كحرمة فإن خاف الشهوة أو شك امتنع نظره
إلى وجهها فحل النظر بعيد عدم الشهوة والاحترام وهذا في زمانهم
أما في زماننا فمنع من الشابة قهستاني وغيره إلا النظر لا المس الحاجة
كقاضي وشاهد يحكم ويشهد عليها الف ونشر مرتب لا التحمل الشهادة في
الأصح وكذا أمر يدنكها ولو عن شهوة بنية السنة لأقضا الشهوة

وشرائها ومداواتها فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة اذ الفرق
تتقدر بقدرها وكذا نظر قابلة وختان ويبلغى ان تعلم امراة تداء بها
لان نظر اجنسي الى اجنسي اخفا وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل
وقيل كالرجل كحرمة والاوصح سراج وكذا تنظر المرأة من الرجل كنظر
الرجل للرجل ان امنت شهرتها فلم تامن او خافت او شكت حرم
استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين تاثر خائنه معزيا للمضمرات
والزنية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة محتبي وكل عضو
لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده ولو بعد الموت كشرعائه
وشعر اسها وعظم ذراع حرة ميتة وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يديها
محتبي وفيه النظر الى ملاء الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر
بشعر الآدمي حرام سوا كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم
لمن الله الواصلة والمتوصلة والواشمة والمتوشمة والواشرة والمتوشرة
والناصصة والمتنصصة الناصصة التي تنتف الشعر من الوجه والتنصصة التي
يفعل بها ذلك والحضي والمجبوب والمختث في النظر الى الاجنبية كالحمل وقيل
لاباس بمجبوب جف ماؤه لكن في اللبري ان من جوزة فمن قلة التجربة
والديانة وجاز عزله عن امته بغير اذنها وعرضه به اي باذن حرة
او مولى امة وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان
باب الاستبراء وغيره من ملك استمتاع امته بنوع
من انواع الملك كشر او ارض وسبي ودفع بجناية وفسخ بيع بعد القبض
ونحوها وقيدت بالاستمتاع لينجى شر الزوجة كما سيحى ولو بكرة او
مشرية من امراة او عبد ولو عبده ككاتبه وما ذونه لو مستغرا لدين والا
لا استبراء او من محرما غير رجمها كعقل عليه او من مال صبي ولو
طفله حرم عليه وطئها وكذا دواعيه في الاصح لاحتمال وقوعها
في غير ملكه بظهورها حبلي حتى يستبرأ بها بحیضة فيمن تحيض وبشر
في ذات اشهر وهي صغيرة وايسه ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه
بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهي
من تحيض استبرأها بشهرين وخمسة ايام عند محدوبه يفتي والمختاضة
يدعها من اول الشهر عشرة ايام برجدي وغيره فلحفظ وبوضع الحمل
في الحامل ولا يعتد بحصة ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضها
ولا بولادة حصلت كذلك اي بعد ملكها قبل قبضها ولا بولادة حصلت
كذلك اي بعد ملكها قبل قبضها كما لا يعتد بالحاصل من ذلك اي من حيضة
ونحوها بعد البيع قبل اجازة بيع فضولي وان كانت في يد المشتري ولا
يعتد ايضا بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها شراء

صحيحا لا انتقا الملك ويجب بشر انصيب شريكه من امة مشتركة
بينهما لتام ملكه الآن ويجتزى بحیضة حاضتها وهي مجوسية او كاتبة
بان اشترى امة مجوسية او مسلمة وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء
في اصبحت ثم اسلمت المجوسية او عجزت الكاتبة لوجودها بعد الملك
ولا يجب عند عود الابقية اي في دار الاسلام خائنه ورد المغصوبة
اي اذ لم يبيعها الغاصب خائنه والمستاجرة وفك المهرهنة لعدم
استحداث الملك ولو اقال البيع قبل القبض لا استبراء على البائع كما لو
باعها بخيار وقبضت ثم ابطله بخياره لعدم خر وجهها عن ملكه وكذا
لو باع مدبرته او ام ولده وقبضت ان لم يطاها المشتري وكذا لو طلقها
الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالحجارت وجوبه
زيلي **قلت** وفي الجلاية شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها
لم يستبرأ بها لعدم حل وطئها للبائع وقت وجود السبب ولا باس بحيلة اسفا
الاستبراء اذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتي وهي
اذا لم تكن تحت حرة او اربع اما ان ينكحها ويقبضها ثم يشتريها فتقل له
للحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا ونقل
في الدرر عن ظهير الدين اشتراط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه وان
كانت تحت حرة فالحيلة ان ينكحها البائع اي يزوجه ممن يثق به
كما سيحى قبل الشراء وان ينكحها المشتري قبل قبضه لها فلو بعده لم يسقط
من موثوق به ليس تحت حرة او يزوجه بشرط ان يكون امرها بيدها او بيده
يطلقها متى شا ان خاف ان لا يطلقها ثم يشتري الامة ويقبض او يقبض
فيطلق الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل
المسيلة التي اخذ ابو يوسف عليها مائة الف درهم ان زبيدة حلفت الرشيد
ان لا يشتري عليها جارية ولا يستوهبها فقال يشتري نصفها ويوهب
له نصفها ملتقطا ويكاتبها المشتري بعد الشراء والقبض كما يفيد اطلاقهم
وعليه فيطلب الفرق بين الكاتبة والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن
شيخه بحثا كما سذكره لكن في الشربلية عن المواهب النصيح بتقييد
الكاتبة بكونها قبل القبض فلجرح **قلت** ثم وقفت على البرهان شرح
مواهب الرحمن فلم ار القيد المذكور فتدبر ثم يفسخ بوضاها فيجوز له الوطئ
بلا استبراء والملك بالكتابة ثم تجدره بالتعجيل لكن لم يحدث ملك حقيقة
فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه اسهل الحمل تاثر خائنه له اتمان لا يجتمعان
نكاحا اختان ام لا قبلها فلو قبل او وطئ احدهما قبل له وطئها وتقبلها
دون الاخرى بشهوة الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والظر ابن كمال
حرمتا عليه وكذلك يحرم عليه الرواعي كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج

أحد لها عليه ولو بغير فعله كاستيلا كفار عليها ابن كمال بملك ولو لبعضها باي
سبب كان أو نكاح صحيح لا فاسد إلا بالدخول أو عتق ولو لبعضها أو كتابا
لأنها تحرم فرجها بخلاف تدبير ورهن وأجارة **قلت** والمستحب
أن لا يمسها حتى تمضي حيضة على الحرمة كما بسطته في شرح الملتقى وكره
تخريما فتأتي تقبيل الرجل فم الرجل أو يده أو شيء منه وكذا تقبيل
المرأة المرأة عند لقاء أو وداع فنيته وهذا لو عن شهوة وأما على وجه
البر فجاز عند الكل خائنه وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به إذا قصد
البر وأمن الشهوة كتقبيل وجه فقيهه ونحوه وكذا معا نقتنه في أزار
واحد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل وللمعاينة في أزار واحد ولو
كان عليه قميص أوجبة جاز بلا كراهة بالإجماع وصححه في الهداية وعليه
المتون وفي الحقايق لو القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز بالإجماع
كالصافحة أي كما يجوز المصافحة لأنها سنة قديمة متوارثة لقوله عليه
السلام من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناثر ذنوبه وإطلاق المص
تعا للذرر والكنز والوقاية والنقاية والمجمع والملتقى وغيرها يفيد
جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقولهم أنه بدعة أي مباحة حسنة كما أفاد
النووي في أذكاره وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عنه بشارح المجمع من
أنها بعد الفجر والعصر ليس بشيء توفيقا فتأمل وفي الفتية السنة
في المصافحة بكتا يديه وتماحه فيما علقته على الملتقى ولا يجوز للرجل
مصافحة الرجل وإن كان كل واحد منهما في جانب من الفراش قال عليه السلام
لا يفصلي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تقض المرأة إلى المرأة في الثوب
الواحد وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما بين
أخيه وأخته وأمه وأبيه في المضجع لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم
في المضجع وهم أبناء عشر وفي التنزيل إذا بلغوا ستا كذا في المجتبى وفيه
الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة لصاحب
الحمام أن ينظر إلى العورة وحجته الختان وقيل في ختان الكبير إذا أمكنه أن
يختن نفسه فعل والام يفعل إلا أن لا يمكنه النكاح أو شراء الجارية والظاهر
في الكبير أنه يختن ويكفي قطع الأكثر ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم
والتورع على سبيل التبرك ذكره ونقل المصنف عن الجامع لا بأس
بتقبيل يد الحاكم المتدين والسلطان العادل وقيل سنة مجتبي
وتقبيل رأسه أي العالم أجود كما في النزائية ولا رخصة فيه أي في
تقبيل اليد لغيرهما أي لغير عالم وعادل هو المختار مجتبي وفي المحيطان
لتعظيم أسلامه وأكرامه جاز وإن نيل الدنيا كرهه طلبه من عالم أو
زاهد أن يدفع إليه قدمه ويمكنه من قدمه ليقبله أجابه وقيل لا

برخص فيه كما يكره تقبيل المرأة ثم أخرى أو خداه عند اللقاء أو الوداع كما في الفتية
مقدما للقبيل قال وما يفعله الجهال من تقبيل يده نفسه إذا التقى غيره فهو مكروه فلا
رخصة فيه وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه بالإجماع وكذا ما يفعله من
تقبيل الأرض بين يدي العلماء والعظماء فمكروه والفاعل والراعي به آثمان لأنه
يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة أو التعظيم كقوله وان على وجه
الحية لا وصار آثار تكبا للكثرة وفي الملتقى التواضع لغير الله حرام وفي الزهراء
يجوز بل يندب القيام تعظيما للقادم كما يجوز القيام ولو للقاري بين يدي العالم
وسيجي نظما **فائدة** قيل التقبيل على خمسة أوجه قبلة المودة للولد على الخد
وقبلة الرحمة لو أدي على الرأس وقبلة الشفقة لأخيه على الحية وقبلة الشهوة
لأمرأته أو أمته على الفم وقبلة المحبة للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبلة
الديانة الحجر الأسود جوهره **قلت** وتقدم في الحج تقبيل غبنة الكعبة وفي
الفتية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قبل بدعة لكن روى عن
عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي
ومنشور ربي عز وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويسمحه
على وجهه وأما تقبيل الخنزير الشافعية أنه بدعة مباحة وقيل حسنة
وقالوا يكره دوسه لابوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن
حجر في بحث الوليمة وقواعدنا لا نأباه وجاز لا تقطعوا الخنزير بالسكين
وأكرمه فإن الله أكرمه **فصل في البيع** كره بيع العذرة
رجيع الأدمى خالصة لا يكره بل يصح بيع السرفين أي الزبل خلافا للشافعي
وصح بيعها مخلوطة بثراب أو رماد غلب عليها في الصحيح كما صح الانتفاع
بمخلوطها أي العذرة بل بها خالصة على ما صححه الزيلعي وغيره خلافا للشافعي
الهداية فقد اختلف الصحيح وفي الملتقى إذا الانتفاع كالبيع أي في الحكم
فأفهم وجاز أخذ دين على كافر من ثمن حمر لصفة بيعه بخلاف دين على المسلم
لبطلانه إلا إذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلافا لها وعلى هذا لو مات
مسلم وترك ثمن حمر يباعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزيلعي وفي
الاشباه الحرمة تنتقل مع العلم إلا للورث إلا إذا علم ربه **قلت**
وحذر في البيع الفاسد لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمراث حلال
ثم روى وقال لا تأخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة
فتنبه وجاز تخليته مصحف لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد
وتعشيره ونقطة أي إظهار أعرابه وبه يحصل الفرق جدا خصوصا للجمع
فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامي السور وعدا أي وعلامات
الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة ذكره وقنيه وفيها لا بأس بكونها
أخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفقه وتكره في كتب نجوم وأدب ويكره

تصغير مصحف وكتابة بقلم دقيق يعني تنزيها ولا يجوز لف شيء في كادفقه
 ونحوه وفي كتب الطب يجوز وجاز دخول الذمي سجدا مطلقا وكرهه مالك
 مطلقا وكرهه محمد والشافعي واحمد في المسجد الحرام **قلت** الهني تكوني للتكليف
 وقد جوزوا عبور عابر السيل جنبا وجنيزا فعني لا يقربوا الا بحجوا ولا يقربوا
 عراة بعد حج عامهم عام تسع حين امر الصديق ونادي على بهذه السورة
 براه وقال الا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريان رواه الشيخان
 وغيرها فليحفظ **قلت** ولا تنس ما مر في فصل الجزية وجاز عيادته
 بالاجماع وفي عيادة المجوس قولان وجاز عيادة فاسق على الاصح لانه
 مسلم والعيادة من حقوق المسلمين وجاز خصا الهياكل حتى الهرة واما
 خصا الادمي فحرام قيل والفرس وقيدوه بالمنفعة والافرام وانزاع
 الحبر على الخيل لعكسه فتساقى والحقنة للتداوي ولو للرجل بطاهر لا نجس
 وكذا كل تداء ولا يجوز الا بطاهر وجوزه في النهاية محرم اذا اجزاه طبيب
 مسلم ان فيه شفا ولم يجد ما يقوم مقامه **قلت** وفي البرازية ومعنى
 قوله عليه السلام ان الله لم يجعل سفاكر فيما حرم عليكم نفى الحرمة عند العلم
 بالشفا دل عليه جواز اساعة اللقمة بالخمر وجواز شربه لا ازالة العطش
 انتهى وقد مناه وجاز رزق القاضي من بيت المال لو بيت المال حلالا
 جمع بحق والالم يحل وعبر بالرزق ليفيد تقديره بقدر ما يكفيه واهله
 في كل زمان ولو غنيا في الاصح وهذا لو بلا شرط ولو به كالاجرة فحرام لان
 القضا طاعة فلم تجز كسائر الطاعات **قلت** وهل يجزى فيه كلام
 المتأخرين يحرم وجاز سفر الامنة وام الولد والمكاتبه والبعضة بلا محرم
 هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يفتي ابن كمال
 وجاز شرا ما لا بد للصغير منه وبيعه اي بيع ما لا بد للصغير منه لا اخ
 وعم وام وملتقط هرة محرم اي كفهم والا لا وجاز اجارته لانه
 فقط لو في حجرها وكذا الملتقط على الاصح كذا عزاه المص لشرح المجمع ولم اراه
 فيه وياتي متنا ما ينافيه فتنبه وكذا المعه عند الثاني خلافا للثالث
 ولو اجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لتحضنه نفعا فيجب المسمى
 وصح اجارة اب وجد وقاض ولو بدون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من
 الدرر فتبصر وجاز بيع عصير عنب بمن يعلم انه يتخذة خمر لان
 المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغييره وقيل يكره لاعانتته على المعصية
 ونقل المص عن السراج والمشكلات ان قوله ممن اي من كافر اما بيعه
 من المسلم فيكره ومثله في الجوهره والباقي وغيرهما زاد القهستاني
 مغزيا لثانيه انه يكره بالاتفاق بخلاف بيع ممن يلو ط به وبيع سلاح
 من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسألة الامرد

مصحح بها في سبوع الثانية وغيرها واعتمده المص على خلاف ما في الزيلعي
 والعيني وان اقره المص في باب البغاة **قلت** وقد مناه معن بالهني
 ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والا فتخريها فليحفظ وفيها
 وجاز تغيير كنيته وحمل خمر ذي بنفسه او دابته باجر لا عمرها القيام
 المعصية بعينه وجاز اجارة بيت بسواد الكوفة اي قرا بها لا بغيره على
 الاصح واما الاصار وقرى غير الكوفة فلا يكتنون لظهور شعار الاسلام
 فيها وخص سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة لينتخذ بيت نار او
 كنيسة او بيعة او بيعا فيه الخمر وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة على
 المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي وجاز بيع بنايوت مكة وارضاها
 بلا كراهة وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني وقد مر في الشفعة وفي البرهان في باب
 العشر ولا يكره بيع ارضها كسائر ارضها وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية
 لا باس ببيع بنايها واجارتها لكن في الزيلعي وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل
 الخامس من التاترخاينه واجارة الوهبانية قال ابو حنيفة كره اجارة بيوت
 مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا
 المعاكف فيه والباد ورخص فيها في غير ايام الموسم انتهى **قلت** وبهذا يظهر
 الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ايام الموسم
 ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا لينزل البادي حيث شئتم
 ينزلوا لانه فليحفظ وجاز قيد العبد تحريزا عن التمر والاباق وهو سنة
 المسلمين في الفساق وقبول هديته تاجرا واجابة دعوته واستعارة دابة
 استحسانا وكره كسوة اي قبول هدية العبد ثوبا واهداوه النقدين
 لعدم الضرورة واستخدام الحضي ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله
 على الحرم لوسنة خمسة عشر وكره اقراض اي اعطاء يقال كجناز وغيره درهم
 او بر الخوف هلكه لو بقي بيده يشترط لياخذ متفرقا منه بذلك ماشا لانه
 فرض جرنفعا وهو بقا ما له فلو اودعه لم يكره لانه لو هلك لم يضمنه وكذا
 لو شرط ذلك قبل الاقراض ثم اقضه يكره اتفاقا قهستاني وشربلايه و
 كره تخريما للعب بالنرد وكذا الشطرنج بكساوله ويهمل ولا يفتح الا نادرا
 واباحه الشافعي وابو يوسف في رواية ونظمها شارح الوهبانية فقال
 • ولا باس بالشطرنج وهي رواية • عن الحبر قاضي الشرق والغرب ثور •
 وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يجل بواجب والافرام بالاجماع وكره كل
 لهو لقوله عليه السلام كل لهو المؤمن حرام الا ثلاثة ملاعبته اهله وتاديبه
 لفرسه ومناضلة لقوسه وكره جعل الغل طوق له راية في عتق العبد
 يعلم باباقه وفي زماننا لا باس به لغلبة الاباق خصوصا في السودان وهو
 المختار كما في شرح المجمع للعيني بخلاف القيد فانه حلال كما مر وكره قوله

قد عاينه بمقدار العزم عرشك ولو بتقديم العين وعن ابي يوسف الاباس
به وبه اخذ ابو الليث للاثر والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيما خالف
القطعي اذ المتشابه انما يثبت بالقطعي هداية وفي التاخر خاتمه مغربا للمتنقي
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعو الله الاب والدة المازون
فيه المامورية ما استفيد من قوله تعالى والله الاسما الحني فادعوه بها
قال وكذا لا يصلي احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم وكره قوله بحق
رسلك وابنيك واوليائك او بحق البيت لانه لاحق للخلق على الخالف
ولو قال لا يخرج الله او بالله ان يفعل كذا لا يلزمه ذلك وان كان الاولى
فعله درر وفي المختارات قال ابن المبارك سال بوجه الله او بحق الله
يعني ان لا يعطيه شيئا لانه عظم ما حقر الله وفيها قراءة القرآن ولا يعمل
بوجهه يثاب بقراءته لمن يصلي ويعصى **فرع** هل يكره رفع الصوت
بالذكر والدعاء قيل نعم وتامة قيل جنيات البرازية وكره اختراق قوت
البشر كثنين وعنب ولوز والبهائم كثنين وقت في بلد يضرب اهلها لحدث
الجالب مرزوق والمحتكر ملعون فان لم يضرب يكره ومثله تلقى الجلب ويجب
ان يامر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع بل خالف
امر القاضي عزره بما يراه وادعاه وباع القاضي عليه طعامه وفاقا
على الصحيح وفي السراج لو خاف الامام على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام
من المحتكرين وقرق عليهم فاذا وجد واسعة رد واشتله وهذا ليس
بحرج بل للضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلارضاه
ونقله الزيلعي عن الاختيار وافر ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه
بلا خلاف ويجلو به من بلد اخر خلا فاللثاني وعند محمد ان كان يجلب
منه عادة كره وهو المختار ملتنقي ولا يسع حاكم لقوله عليه السلام لا تسعوا
فان الله هو السعر القابض الباسط الرازي الا اذا تعدى الارباب عن
القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمشورة اهل الراي وقال مالك على الوالي
التسجير عام الغلا وفي الاختيار ثم اذا سعر وخاف البايع ضرب الامام
لو نقص لا يحل للمشتري وجيلته ان يقول له بعني بما تحب ولو اصطالحوا
على سعر الخبز واللحم وزان ناقصا رجع المشتري بالنقصان في الخبز
لا اللحم لشهرة سعره عادة بخلاف اللحم **قلت** واذا ان التسجير
في القوتين لا غير وبه صرح الغتاي وغيره لكنه اذا تعدى ارباب
غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر عليهم الحاكم بنا على ما قال ابو
يوسف ينبغي ان يجوز ذكره القهستاني فان ابا يوسف يعتبر حقيقة الضرر
كما تقرر فتدبر يكره امساك الحمامات ولو في برجلها ان كان يضرب بالناس
ينظر وجلب والاحتياط ان يتصدق بها ثم يشتريها او توهب له محبتي

فان كان يطيرها فوق السطح بطلعا على عورات المسلمين ويكره زجاجات الناس
بوميه تلك الحمامات غرر ومنع اشدد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها اي
الحمامات المحتسب وصرح في الوهبانية بوجوب التغرير وبذبح الحمامات ولم يقيد
بما مر ولعله اعتمد عادتهم واما الاستيناس فيباح كشر عصافير ليعتقها ان قال
من اخذها منى له ولا يخرج عن ملكه باعقافة وقيل يكره لانه تضييع المال جامع
الفتاوى وفي المختارات سبب دابته وقال هي لمن اخذها لم ياخذها ممن اخذها
ومر في الحج وجاز ركوب الثور وتحميله والكراب على الحمار بلا جهد وضرب اذ
ظلم الدابة اشدد من الذي وظلم الذي اشدد من السلم ولا باس بالمسابقة في الرمي
والفرس والبغل والجمار كذا في المتنقي والجمع واقره المصنف هنا خلافا لما ذكره
في سائل شتى فتنبه والابل وعلى الاقدام لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا
وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اي بالجعل اما بدونه فيباح في كل الملاعب
كما ياتي حل الجعل وطاب لانه يصير مستحقا ذكره البرجندى وغيره وعمله
البرازي فانه لا يستحق بالشرط شي لعدم العقد والقضي انتهى ومفاده
لزومه بالعقد كما يقول الشافعية فتبصر ان شرط المال في المسابقة من
جانب واحد وحرم لو شرط من الجانبين لانه يصير قمارا الا
اذا دخل ثالثا محلا لا ينزها بقرس كقولهم ان يسبقها والا
لم يجز ثم اذا سبقها اخذ منها وان سبقها لم يعطها وفيما بينهما ايها سبق
اخذ من صاحبه وكذا الحكم في التفقيرة فاذا شرط لمن معه الصواب صح
وان شرطاه لكل على صاحبه لا درر ومحبتي والمصارعة ليست ببدعة
الا للتلهي فتكره برجندى واما السباق بلا جعل فيجوز في كل شيء كما ياتي
وعند الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر والسفن والسباحة والظفر
في البندق ورمي الحجر واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة
ما بيده من زوج او فرد واللعب بالخاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاذق
تغلب سلامته كرمي لرام وصيد الحية وحمل التفرج عليهم حينئذ وحديث
حدثنا عن بني اسرائيل فيفند حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل
ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة لا الحجة بل ومما يتيقن كذبه لكن بقصد
ضرب الامثال والمواعظ وتعلم نحو الشجاعة على الستة اديين او حيوانات
ذكره ابن حجر ويستحب قلم الظايفه الا للجماعه في دار الحرب فيستحب توفير
شاربه والظفاره يوم الجمعة وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا اخره اليه
تاخيرا فاحشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث
من قلم الظايفه يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة
ثلاثة ايام درر وعنه عليه السلام من قلم الظفاره مخا لفا لم ترد
عينه ابدأ يعني بقوله على رضى الله تعالى عنه نظما

قلموا الظفار كرسنة وادب **•** يمينها خوا بيس يسارها او خشب **•**
 وبيانها وتعامده في مفتاح السعادة وفي شرح الغزونية روى انه صلى الله
 عليه وسلم بداء بمسحة اليمنى الى المختصر ثم بخنصر اليسرى الى الابهام وختم
 بابهام اليمنى وذكر له الغزالي في الاحياء وجها وجيها ولم يثبت في اصابع
 الرجل نقل والاولى تقليمها كتحليلها **قلت** وفي المواهب اللدنية
 قال الحافظ ابن حجر انه يستحب كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في كفيته
 شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي عليه الصلاة والسلام وما يعزى من
 النظم في ذلك للامام علي ثم لابن حجر قال شيخنا انه باطل ويستحب
 حلق عانته وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة
 وجاز في كل خمسة عشر وكره تركه ورا الاربعين مجتبي وفيه خلق الشارب
 بدعة وقيل سنة ولا بأس بنشف الشيب واخذ اطراف اللحية والسنة
 فيها القصة وفيه قطعت شعر راسها اثنت ولعنت زاد في البرازية وان
 باذن الزوج لانه لا طاعة لخلق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل
 قطع لحيته والمعنى الموشر التشبيه بالرجال انتهى **قلت** واما خلق راسه
 في الوهبانية **•** وقد قيل خلق الرأس في كل جمعة **•** يجب وبعض الجواز يعبر **•**
 رجل تعلم علم الصلاة او يحرمه ليعلم الناس وآخر ليعلم به فالاول افضل
 لانه متعدى وروى مذاكره العلم ساعة خير من احياء ليلة وله الخروج لطلب
 العلم الشرعي بلا اذن والديه لو ملتحيا وتعامه في الدرر واذا كان الرجل يصوم
 ويصلي ويصبر الناس بيده ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو اخبر
 السلطان بذلك ليرجوه لاشتم عليه وقالوا ان علم ان اباه يقدر على صنعه
 اعلمه ولو بكتابة والا لا يكلا تقع العداوة وتعامه في الدرر وكذا لا اثر عليه
 لو ذكر مساوي اخيه على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه
 الغضب يريد السب ولو اغتاب اهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم
 بل بعضهم وهو مجهول خائنه فتباح غيبة مجهول ومتظاهر بقبيل ولصاحبه
 لسوء اعتقاد تحذير منه ولشكوى ظلامته للحاكم شرح وهبانية وكما تكون
 الغيبة باللسان صريحا تكون ايضا بالفعل وبالتعريض وبالكتاب وبالحركة
 وبالرمز وبغير العين والاشارة باليد وكلما يفهم منه المقصود فهو داخل
 في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله عنها دخلت
 علينا امرأة فلما ولت اومات بيدي اى قصيرة فقال عليه السلام اغتبتها
 ومن ذلك المحاكاة كان يمشى متعارجا او كما يمشى فهو غيبة بل اقبح لانه اعظم
 في التصوير والتفهيم ومن الغيبة ان يقول بعض من مر بنا اليوم او بعض من
 رايته اذا كان المخاطب يفهم شخصا معينا لان المحذور تفهيمه دون ما به
 التفهيم واما اذا لم يفهم عينه جاز وتعامه في شرح الشرعة وفيها الغيبة ان يصف

اخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذا سمعه عن ابي هريرة قال قال عليه
 السلام اقدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كذا اخاك بما يكره
 قيل افرايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبتته وان لم
 يكن فيه فقد بهتته واذا لم تبلغه بكفيه الندم والاشريط بيان كل ما اغتتابه به
 وصلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام ونحية وهدية ومعاونة ومجالسة
 ومكالمة وتلطف واحسان ويزورهم غبا ليزيد حبا بل يزور اقرباه كل جمعة
 او شهر ولا يرد حاجتهم لانه من القطيعة في الحديث ان الله يصل من وصل
 رحمه ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وتعامه في الدرر
 ويسلم المسلم على اهل الذمة لوله حاجة اليه والاكره هو الصحيح كما كره
 للمسلم مصافحة الذمي كذا نسخ الشرح واكثر المتون بلفظ ويسلم فاولها
 هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلام فافهم وفي شرح
 البخاري للمعنى في حديث اى الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام
 على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا تسلم
 ابتداء على كافر لحديث لا تبذروا اليهود ولا النصارى بالسلام وكذا يخص
 منه الفاسق بدليل آخر واما من تشكك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم
 حتى يثبت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام
 لمصلحة التاليف ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودى او نصرانى
 او مجوسى على مسلم فلا بأس بالرد ولكن لا يزيد على قوله وعليك كما في
 الخائنة ولو سلم على الذمي تبجيلا يلف لا تبجيل الكافر كقول المجوسى
 يا استاذ تبجيلا كافر كما في الاشياء وفيها لو قال لذي اطال الله بقاءك ان نوى
 بقلبه لعله يسلم او يودى الجزية ذليلا لا بأس به ولا يجب رد سلام
 السائل لانه ليس للنحية ولا من يسلم وقت الخطبة خائنه وفيها واذا
 اتى دار انسان يجب ان يتأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم اولا ثم
 يتكلم ولو في فصا يسلم اولا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط
 برده غيره ولو قال يا فلان او اشار لمعين سقط وشرط في الرد وجوب
 العطاس اسماعه فلو اصم يريه تحريك شففيه انتهى **قلت**
 وفي المتنغى ويسقط عن الباقيين برده صبي يعقل لانه من اهل اقامة
 الفرض في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبى ويسقط برده
 العجوز وفي رد الشابة والصبي والمجنون ثلثان وظاهر التاجية ترجيح
 عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يزيد الرد
 على وبركانه ورد السلام وتشميت العاطس على الفور ويجب رد جواب
 كتاب النحية كرد السلام ولو قال لا خرا قى فلانا السلام يجب عليه
 ذلك ويكره السلام على الفاسق لو معلننا والا لا يكره على عاجز عن

الرد حقيقة كاكل او شرعا لمصلي وقارى ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى
وقد منا في باب ما يفسد الصلاة كرهته في نيف وعشرين موضعا وانه
لا يجب رد سلام عليكم بحزم الميم ولو دخل ولم يبرأ احد يقول السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين **فروع** يكره اعطاء سائل المسجد الا
اذا لم يتخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار ومتن مواهب الرحمن
لان عليا تصدق بخاتمه في الصلاة فدرج الله بقوله ويوتون الزكاة
وهم راعون احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن وجاز
التسمية بعلي ورشيد وغيرهما من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير
ما يراد في حق الله لكن التسمية بغير ذلك في زماننا اولى لان العوام يصغرونها
عند النداء في السراية وفيها ومن كان اسمه محمدا لا باس بان يكتفى
ابا القاسم لان قوله عليه السلام سموا باسمي ولا تكونوا بكيتي قد نسخ لان
علي رضي الله عنه كنى ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم ويكره ان يدعى
الرجل ابا وان تدعى المرأة زوجها باسمه انتهى بلفظه وفيها يكره
الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي الخلا وفي حالة الجماع وزاد ابو الليث في
البيان وعند قراءة القرآن وزاد في الملتقى تبعا للمختار وعند التذكرة فما
ظنك به عند الغنا الذي يسمونه وجدا للمربية فضل على سائر الاسماء وهو
لسان اهل الجنة تعلمها او علم غيره فهو ماجور وفي الحديث احبوا العرب
لثلاث لانى عربي والقران عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي وفيها
تطيين القبور لا يكره في المختار وقيل يكره وقال البردوي لو احتيج للكتابة
كما لا يذهب الاثر ولا يمتنع لا باس به ذكره المصنف في ارباب الوصية للاقرار
وقد مناه في الجنائز يكره تمني الموت لعصب او ضيق عيش الا خوف الوقوع في
العصية اي فيكره خوف الدنيا لا الدين الحديث فبطن الارض خير لكم من ظهرها
خلاصة لا باس بلبس الصبي اللولو وكذا البالغ كذا في شرح الوهبانية معزيا
للمنية وقاس عليه الطرسوسي ببقية الاحجار كما قوت وزمرد ونازع
ابن وهبان بانه يحتاج الى نقل صريح وحزم في الجوهرة بحرمة اللولو
قلت وحمل المصنف في المنية على قوله وما في الجوهرة على قولها قال
وقدر رجوا قولها ففي الكافي قولها اقرب الى عرف ديارنا فيفتي به ثم
قال المصنف وعليه فالمعتمد في المذهب حرمة لبس اللولو ونحوه على الرجال
لانه من حل النساء ويكره للولي لباس الخنخال والسوار للصبي ولا باس بثقب
اذن البنت والطفل استحانا ملتقط **قلت** وهل يجوز الخزام في
الانف لم اره ويكره للذكر والانتى الكتابة بالقلم المتخذ من الذهب والفضة
او من دواة كذلك سراجيه ثم قال لا باس بتمويه السلاح بذهب وفضة
ولا باس بسرج ولجام وتغرم من الذهب عند الحنيفة خلافا لابي يوسف

جارية لزيد قال بكر وكفى زيد ببيعها حل لعمرو وشراؤها ووطئها القبول قول
بكر ان الكبر رايه صدقه كما مروا ان الكبر رايه كذبه لا يقبل قوله ولا يشتري منه
ولم يخبره ان ذلك الشيء لغيره فلا باس بشرائه منه كما حل وطئ من زفت
اليه وقال النساء هي امرأتك وحل نكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت
عدي اولنت امة لفلان واعتقني ان وقع في قلبه صدقها وتامه في الحانية
قلت وحاصله انه متى اخبرت بامر محتمل فان ثقة او وقع في قلبه
صدقها لا باس بتزوجها وان بامر مستنكر لا مالم يستفسرها **فروع** كتب
ما قول الشافعي يكتب جواب الى حنيفة واذا كتب المفتي يدين يكتب
ولا يصدق قضا اليقضي القاضي بخنثة الترجيع بالقران والاذان بالصوت
المطيب طيب ان لم يكن يزد فيه كحروف وان زاد كره له ولم يستنعه وقول
احسنت ان لسكوته فحسن وان لتلك القراءة بخنثي عليه الكفر المناظرة
في العلم لفرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر مسلم واظهار علمه ونيل
دينا او مال او قبول التذكير على المناظر للوعظ والاعتاظ سنة الانبياء
والرسلين ولو باسنة ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والنصارى
قراءة القران بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكرهة كما في الحاوي القدسي
يستحب الرجل خضاب شعره وحجته ولو في غير حرب في الاصح والاصح انه عليه السلام
لم يفعل له ويكره بالسواد وقيل لا يجمع القنأوى والكل من مخرج المص الكتب التي لا
يبتغى بها محي عنها اسم الله وعلايكته ورسله ويجوز الباقي ولا باس بان تلقى
في اما جار كما هي او تدفن وهو احسن كما في الانبياء القصص المكروه
ان يحدثهم باليس له اصل معروف او يعظم بما لا يتعظم به او يزيد
وينقص يعني في اصله اما التزيين بالعبارات اللطيفة المرفقة والشرح
لفوايده فذاك حسن الافضل مشاركة اهل محلة في اعطاء النايبة لكن
في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان اعطى
فليعط من عجن ليس لذي الحق ان ياخذ غير جنس حقه وجوز الشافعي
وهو الاوسع يعلم طلب من الصبيان اثمان الحصر فجمعها وشري ببعضها واخذ
بعضها له ذلك لانه تمليك له من الابا لا باس بوطئ المنكحة بمعانية الامة
دون عكسه وجد ما لا قيمة له لا باس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غنى تصدق
به لا باس بالجماع في بيت فيه مصحف لليلوى لا تترك مسلمة على سرج الحديث
هذا ولو للشهي ولو الحاجة غز وادح او مقصد ديني او دينوي لا بد لها منه
فلا باس به تغني بالقران ولم يخرج بالحانة عن قدر هو صحيح في العربية يستحسن
ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة القران وتحت القراءة عند
الطلوع والغروب لا باس للامام عقيب الصلاة بقراءة اية الكرسي وخواتيم
البقرة والاخفا افضل قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهل المهمات بدعة قال

استاذنا لكنها مستحقة للعادة والاثار الرشوة لا تملك بالقض لا بأس
بالرشوة اذا خاف على دينه والبنى عليه السلام كان يعطي الشرا ولن يخاف
لسانه وكفى بسهم المولفة من الصدقات دليلا على امثاله جمع اهل
المحلة للامام فحسن ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كلح وكلا وما
ومعادن وما ياخذ غاز لغزو وشاعر لشعر وسخرة وحكواتي قال
تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب جميع المعازف
وتواد وكاهن ومقامر واسمة وفروعه كثيرة قيل له يا خبيث
وخوه جازله الرد في كل شئمة لا توجب الحد وتركه افضل كره قول الصيام
المنطوع اذا سئل اصحابه حتى انظر فانه اتفاقا وحيث من له اطفال
وما ل قليل لا يوصى بفعل من صلى او تصدق برأى به الناس لا يعاقب
بتلك الصلاة ولا يثاب بها قيل هذا في الفرائض وعمه الزاهد في النوافل
لقولهم الريا لا يدخل الفرائض غزل الرجل على هيئة غزل المرأة يكره
بكره للمرأة سور الرجل وسورها له ضرب زوجته على ترك الصلاة
على الاظهر لا يجب على الزوج تطليق العاجرة لا يجوز الوضوء من الحيض
المعدة للشرب في الصحيح وينع من الوضوء منه وفيه وحمله لا اهل له
ان ما ذونا به جاز والا لا الكذب بباح لاحيا حقه ودفع الظلم عن
نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال
تعالى قتل الخراصون الكل في المحبتي وفي الوهبانية قال
والصلح جاز الكذب او دفع ظالم واهل الرضى والقتال ليظفر
ويكره في الحمام تعبير خادم ومن شاتو برافقا لوابنور
ويبقى معناد المرور بجامع ومن علم الاطفال فيه ويوزر
ومن قام لجلال الشخص فجايز وفي غير اهل العلم بعض يقرر
وجوز نقل الميت البعض مطلقا وعن بعضهم بافوت ميلين يحظر
وللزوجة التسمين لافوق شبعها ومن ذكره التوحيد للحب يحظر
ويكره ان تسقى اسقاط حملها وجاز لعذر حيث لا يتصور
وان استقطت ميتا في السقط غرة لوالده عن عاقل الام يحضر
وفي يوم عاشورا يكره كلهم ولا بأس بالمعتا دخلطا ويوجر
وبعضهم المختار في الكل جايز لفعل رسول الله فهو المقرر
وضرب عبيد الغير جاز بامرهم وما جاز في الاحرار والاب يامر
واثوب من ذكر القرآن استماعه وقالوا ثواب الطفل للطفل يحصر
ودرسك باقي الذكر اولى من الصلاة نقل ودرس العلم اولى وانظر
وقد كرهوا والله اعلم ونحوه لاعلام ختم الدرس حين يقرر
كتاب احيا الموات لعل مناسبتة ان فيه ما

يكره وما لا يكره والحيوة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية وسمى
مواتا لبطان الانتفاع به واحياؤه بينا او غرس او كرب او سقى اذا احيا
سلم اذ موى ارضا غير منتفع بها وليست بمملوكة لمسلم ولا لذي مملوكة
لم تكن مواتا فلم يعرف مالكها فهي لعقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالكها نرد
اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع وهي بعيدة من القرية اذا صاح
من اقصى العامر وهو جهوى الصوت برأيه لا يسمع بها صوته ملكها
عند ابى يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد عدم اتفاق
اهل القرية به وبه قالت الثلاثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه
يفق كافي زكاة الكبرى ذكره القهستاني وكذا في البرجندى عن المنصور
عن قاضي خان ان الفتوى على قول محمد فالعجب من الشرب لا كيف لم يذكر ذلك
فليحفظ ان اذن له الامام في ذلك وقال لا يملكها بلا اذنه وهذا لو مسلما فلو
ذميا شرط الاذن اتفاقا ولو مستامنا لم يملكها اصلا اتفاقا قهستاني ولو
تركها بعد الاحيا وزرعها غيره فالاول احق بها في الاصح ولو احيا ارضا
ميتة ثم احاط الاحيا بجوانبها الاربعة من اربعة نفر على التعاقب تعين
طريق الاول في الارض الربعة ومن حجر ارضا اى منع غيره منها بوضع
علامة من حجر او غيره ثم اهلها ثلاث سنين دفعت الى غيره وقبلها هو
ا حق بها وان لم يملكها لانه انما يملكها بالاحيا والتعير لا بمجرد التحجر ولو
كر بها او ضرب عليها المسناة او شق لها نهرا او بذر بها فمواتا ولا يجوز
احيا ما قرب من العامر بل يترك مرغى لهم ومطرحا لخصايدهم لتعلق حقهم
به فلم يكن مواتا وكذا لو كان مختطبا واعلم انه ليس للامام ان يقطع ما لا غنى
للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودعه الله في
جواهر الارض بارز كالمعادن الملح والكحل والقار والنقط والابار التي يستقى
منها الماء يلغى يعنى التي لم تملك بالاستنباط والسعى فلو قطع هذه المعادن
الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطع وغيره سوا فلو منعهم المقطع كان
بمنعه متعديا وكان لما اخذه مالا لانه متعد بالمتع لا بالخذ وكفى عن
المنع وصرف عن مداومة العمل لئلا يشتهب اقطاعه بالصحة او يصير
معه في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة
اقطاع الجندى وحين يبرئ الناضح وهي التي ينزع المأمنها بالبيع كثير
العطن وهي التي ينزع المأمنها باليد والعطن مناخ الابل حول البئر
اربعون ذراعا من كل جانب وقالوا ان الناضح فستون وفي الشرب لئلا
عن شرح المجمع لو عمق البئر فوق اربعين يزداد عليها انتهى لكن نسبة
القهستاني لمحمد ثم قال ويقتى بقول الامام وعزاه للثمة ثم قال وقيل
التقدير في بئر وعين بما ذكر في اراضيهم لصلايتها وفي اراضيها رخواة

فيراد لئلا ينتقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندى للكافي
 فليحفظ اذا حفرها في موات باذن الامام فلو في غير موات اوفيه بلا
 اذن امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المص وعبارة القسستاني وفيه
 روي انه لو حفرت في ملك الغير لا يستحق الحرث ولو حفرت في ملكه فله
 من الحرث ما شاء وان الماء يغلب على ارض تركها الملاك او ماتوا
 او انقرضوا لم يجز احياؤها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن
 حريما لعاس جاز احياؤها وعزاه للمضمرات وحرث العيين حتمية
 ذراع من كل جانب كافي الحديث والذراع هو المسكوة وهو ست قضبات
 وكان ذراع الملك اي ملك الاكاسرة سبع قضبات فكس منه قبضة ويمنع
 غيره من الحفر وغيره فيه لانه ملكه فلو حفرت فلا ولد منه او قضمينه
 وتامه في الدرر ولو حفرت الثاني بئر في موات حرث البئر الاولى باذن الامام
 فذهب ما للبئر الاولى ونحوه الى الثانية فلا شيء عليه لانه غير متعدي الماء تحت الارض
 لا يملك فلا مخاصمة لكن بني حانوتا يجنب حانوت غيره فليست الحانوت
 الاولى بسببه فانه لا شيء عليه درر وزيلعي وفيه لو هدم جدار غيره فله
 ان يواخذه بقيمة الابنية الجدار هو الصحيح وللخاف الثاني الحرث من
 الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى لسبق ملك الاول فيه وللقناة هي مجرى
 الماء تحت الارض حرث بقدر ما يصلح لالتقاء الطرفين ونحوه وعن محمد كالبير
 ولو ظهر الماء فكل عين وفي الاختيار فوضه لراي الامام اي لو باذنه والا فلا
 شيء له ذكره البرجندى وحرث بحجر يغرس في الارض الموات خمسة اذرع
 من كل جانب فليس لغيره ان يغرس فيه ويلحق ما امتنع عوده جلة والغرة
 اليه بالموات اذ لم يكن ذلك حريما لعامة وان كان حريما او جاز عوده
 لم يجز احياؤه لانه ليس بموات والنهر في ملك الغير لا حرث له الا بمرهان
 وقال له سنة النهر لشيء ولقي طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر
 من كل جانب وهو ارفق ملتقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر
 وعليه الفتوى فتستأني معزيا للكرمان وفيه معزيا للاختيار والوض
 على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكفاية ولو كان النهر صغيرا يحتاج الي
 كرية في كل حين فله حرث بالاتفاق وفيه معزيا للكرمان ان الخلاف في نهر مملوكة
 له سنة فارغة يلزقها ارض لغير صاحب النهر فالمسنة له عندها ولصاحب
 الارض عنده وفيه معزيا للتمتة الصحيح انه له حرث بالاتفاق يقدر ما يحتاج
 اليه لالتقاء الطرفين ونحوه انتهى **قلت** ومن نقل الاتفاق ايضا الشراي عن
 الاختيار وشرح الجمع **فصل** الشرب لغت نصيب الماء وشرعا نوبة الانتفاع
 بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفة شرب بني آدم والبهائم بالشفاه ولكل حقها
 في كل ما مالم يحجز بانا اوجب ولكل سقي ارضه من بحر ونهر عظيم كرجلة والغرة

ونحوها لان الملك بالاحراز ولا احراز لان قهرا لا يمنع قهر غيره ولكل شق نهر
 لسقي ارضه منها او لنصب الرعي ان لم يضر بالعمامة لان الانتفاع بالمباح انما يجوز
 اذ لم يضر باحد كما لا انتفاع بشمس وقمر وهو الاسقي دوابه ان حيفت
 النهر بكسر ثها ولا سقي ارضه وشجره وزرعه ونصب دواب ونحوها
 من نهر غيره وقناته ويؤثره الاباذه لانه الحق له فينوقف على اذنه
 ولا سقي شجرة او خضر زرع في داره حملا اليه بجراره واوانه في الاصح
 وقيل لا الاباذه والمحزر في كوز وحسب بمحلة مضمومة الخائنة لا انتفع
 به الاباذه صاحب الملك باحرازه ولو كانت البئر او الحوض او النهر في ملك
 رجل فله ان يمنع مرير الشفة من الدخول في ملكه اذ كان يحدهما بقربه
 فان لم يجد يقال له اي لصاحب البئر ونحوه اما ان يخرج الماء اليه او تركه
 لياخذ الماء بشرط ان لا يكسر صفته اي جانب النهر ونحوه لان له حينئذ حق
 الشفة لحديث احمد المسلمون شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار وحكم
 الكلا حكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفع اليه والانتزاع لياخذ
 قدر ما يريد زيلعي ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش
 كان له ان يقاتله بالسلاح لا شرع رضى الله عنه وان كان محزرا في
 الاواني قاتله بغير سلاح اذ كان فيه فصل عن حاجته لملكه بالاحراز
 فصارت نظير الطعام وقيل في البئر ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح
 لان ارتكبه معصية فكان كالنهر كافي وكري نهر اي حفرة غير مملوكة
 من بيت المال فان لم يكن ثمة اي في بيت المال شيء يجبر الناس على كرية
 ان امتنعوا عنه دفعا للضرر وكري النهر المملوك على الله ويجبر من اتي
 منهم على ذلك وقيل في الخاص لا يجبر وهل يرجعون ان بامر القاضي
 نعم ومونة كرى النهر المشترك عليهم من اعلاه فاذا جاؤوا ارض
 رجل منهم برى من مونة الكرى وقالوا عليهم كرية من اوله الى اخره
 بالخصص كما يستوون في استحقاق الشفعة ولا كرى على اهل الشقة
 وتصح دعوى الشرب بغير ارض اسحانا واذا كان لرجل ارض والاخر
 فيها نهر فاراد رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك
 ويتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها اي في الارض
 فعليه البيان ان هذا النهر له وانه قد كان له مجراه في هذا النهر
 يسوقه لسقي ارضيه وعلى هذا للنصب في نهر او على سطح او الجراب
 او المشا كل ذلك في دار غيره فحلم الاختلاف فيه نظيره في الشرب زيلعي
 فله بين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم لانه
 المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم ليستوون في ملك رقبته
 بلا اعتبار سعة الارر وضيقةها لان المقصود الاستطراق وليس

لاحد من الشركاء في النهر ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحي الارحى وضع
في ملكه ولا يضرب نهر ولا تجا وقاية او دالية كناعورة او جسر او قطرة او
يوسع فم النهر او يقسم بالايام والحال انه قد كانت الفتنة بالكوى بكسر
الكاف جمع كوه بفتحها الثقب لان القديم يترك على قدمه لظهور
الحق فيه او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه اى من النهر
شرب بلا رضاهم يتعلق بالجميع ولهم نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من
بعدهم وليس للاعلى سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه
ملكى لطريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها
غير ساكن هذه الدار التي يفتحها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان
ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع لان المارة لا تزداد ويورث الشرب
ويوصى بالانتفاع به اما الايصا ببيعه فباطل ولا يباع الشرب
ولا يوهب ولا يوجر ولا يتصدق به لانه ليس بمال مقوم في ظاهر
الرواية وعليه الفتوى كما سيجي ولا يوصى بذلك اى ببيعه واخويه
ولا يصلح الا بديل خلع وصلح عن دم عمد ومهر نكاح وان صحت هذه
العقود لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان الشرب لا يملك بسبب
ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له ارض
قبل يجمع المال في كل نوبة في حوض فيباع المال الى ان ينقضى دينه وقيل
ينظر الامام في الارض لا شرب لها فيضمها اليها فيبيعهها بضرار بها فينظر
لقيمة الارض بلا شرب ولقيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما لدين
الميت وتماشه في الزيلعي ولا يصح من ملاء ارضه ما فنزت ارض جاره
او غرقت لانه مشيب غير متعدد وهذا اذا سقاها سقيا معتادا
تحملة ارضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا
سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه
فيضمن على ما قال اسماعيل الراهد قهستانى ولا يضمن من سقى ارضه
او زرعه من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح
وهبانية وابن كمال عن الخلاصة لما مر انه غير مقوم ولو تصدق بئر له
فحسن لبقا لما الحرام فيه بخلاف العلف المخصوب فان الدابة اذا سمن
به انعدم وصار شيئا اخر قهستانى فان تكرر ذلك منه لاصمان وادبه
الامام بالضرب والحبس ان راي الامام ذلك خائنه وتماشه في شرح
الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقيما
يترك بالتعامل ونوقض بانه تعامل اهل بلدة واحدة وافق لنا صحي
بضمانه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم ببيعه فليحفظ
قلت وفي الهداية وشروحها من البيع الفاسد ان يضمن بالاثلاف

فلوسقى ارض نفسه بما غيره ضمنه وبه جرم في النقاية ههنا فافهم قلت
وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية قال قلت
وساق يشرب الغير ليس بضامن وفيه بعض ومما راطه
وما جوز واخذ الزايد الذي على جواب نهر دون اذن يقرر
ولو حفر وانهر والقوا نرايه فلو في حرم ليس بالنقل يوم
كتاب الاشربة هي جمع شراب والشراب لغة كل
ما يع يشرب واصطلاحا ما يسكر والمحرّم منها اربعة انواع الاول الخمر وهي
التي يسكر فتشديد من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف اى رمى بالزبد
اى الرغوة ولم يشترط قذفه وبه قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حفص
الكبير وهو الاظهر كما في الشرب لانه من الواهب ويأتى ما يفيد وقد تطلق
الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها العشرة فقال وحرم قليلها
وكثيرها بالاجماع لعينها اى لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر الابنة
عشره لا يليل على حرمتها بسوطة في المجتبى وغيره وهي نجسة نجاسة غليظة
كالبول ويلغز مستحلهما وسقط تقومها في حق المسلم لاما ليتها في الاصح
وحرم الانتفاع بها ولوسقى دواب او لطين او نظر للتلمي اوفى دواء
او دهن او طعام او غيره ذلك الا التخليل او خوف عطش بقدر الضرورة
فلو زاد فسكر حد مجتبى ولا يجوز بيعها لحديث مسلم ان الذي حرم
شربها حرم بيعها ويجوز شربها وان لم يسكر منها ويجوز شرب غيرها ان
سكر ولا يوشرفها الطبخ الا انه لا يحرقه مالم يسكر منه لاختصاص احد
بالتى ذكره الزيلعي واستظهره المص وضعف ما في القينة والمجتبى ثم نقل عن
ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القينة مخالفا للقواعد مالم يعضده نقل
من غيره انتهى وفيه كلام لابن الشحنة ولا يجوز بها التداوى على المعتقد قاله
المص قلت ولو باع ثقتان او اقطار في احليل نهابة وجوز تخليصها
ولو بطرح شئ فيها خلافا للشافعي والثاني الطلاب بالسكر وهو العصير
يطبخ حتى يذهب اقل من ثلثيه ويصير مسكرا وصبوب المص ان هذا يسمى
الباذق واما الطلاب فاذا ذكره بقوله وقيل ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب
ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب كما جرى عليه صاحب المحيط
وغيره يعنى في التسمية لاني الحكم لان حل هذا المثلث المسمى بالطلا على ما
في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كافي الشرب لانه
قال وسمى بالطلا لقول عمر رضي الله عنه ما شبه هذا بطلا البعير
وهو القطران الذي يطلا به البعير الجربان ونجاسته اى الطلاء على القمير
الاول لذا قاله المص كالحمر وبه يفتى والثالث السكر بفتح السين وهو التي
من ماء الرطب اذا اشتد وقذف بالزبد والرابع نقيع الزبيب وهو التي

من ما الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان والكل اى الثلاثة
المذكورة حرام اذا غلا واشتد والالم يحرم اتفاقا وان قذف حم اتفاقا
وظاهر كلامه كبقية المتون انه اختار ههنا قولهما قاله البرجندى نعم قال
التهستافى وترك القيد هنا لانه اعتمد على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم
نجاسة السكر والتقيع ومفاد كلامه انها خفيفة وهو مختار السرخسى واختار
في الهداية انها غليظة وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها لان حرمتها
بالاجتهاد والحلال منها اربعة انواع الاول نبيذ التمر والزبيب ان طبخ ادى
طبخة يحل شربه وان اشتد وهذا اذا شرب منه بلا هو وطرب فلو
شرب للهو فقليله وكثيره حرام وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب على ظنه
انه يسكر فيجوز والثاني الخليلجان من الزبيب والتمر اذا طبخ ادى في طبخه
وان اشتد يحل بلا هو والثالث نبيذ العسل والتين والبر والشعر والذرة
يحل سوا طبخ اول بلا هو وطرب والرابع التلث العنبى وان اشتد وهو
ما طبخ من ما العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به استمرار
الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله ولولم هو لا يحل اجماعا حقايق
وصح بيع غير الخمر كما مرد مفاده صحة بيع الحشيشة والافيون **قلت**
وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز فكتب لا يجوز فيجوز على
ان مراده بعدم الجواز عدم الحل قال المص وتضمن هذه الاشربة بالقيمة لا بالمثل
لمنعنا عن تملك عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمة صليبا
لانه مال متقوم في حقه وقد امرنا بتكره وما يدينون زيلعي وحرمتها محمد اى
الاشربة المتخذة من العسل والتين ونحوهما قاله المص مطلقا قليلا وكثيرا
وبه يفتى ذكره الزيلعي وغيره واختاره شارح الوهبانية وذكر انه مروى
عن الكل ونظمه فقال **وفي عهنا فاختير جدوا وقعوا** طلاقا لمن سكر الحب يسكر
وعن كلام يروى وافتي محمد **بتمخرم** ما قد قيل وهو المحرر
قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد ما سكر كثيره فقليله حرام وهو نجس
ايضا ولو سكر منها المختار في زماننا انه يجد زاد في الملتقى ووقع طلاق من
سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف انما هو عند
قصد التقوى اما عند قصد التلهي فحرام اجماعا انتهى وتامه فيما
علقته عليه زاد القسطنطين ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد خلافا
لها والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا لبن الراك
اى الفرس اذا اشتد لم يحل وصح في الهداية حله وفي الخرافة انه يسكره
تحرما عند عامة المشايخ على قوله وحل الانبعاذ انما هو التبيذ في الدبا
جمع دباه وهو القرع والحنتم جرة خضرا والزفت المطلى بالزفت اى القير
والقير الحشيشة المنقورة وما ورد من النهي نسخ وكفه شرب دردى الخمر

اى عكره والامتشاط بالدردى لان فيه اجزا الخمر وقليله لكثيره كما مر ولكن لا يجد
شاربه عندنا بلا سكر وبه يجد اجماعا ويجوز اكل البنج والحشيشة هوى
ورق القنب والافيون لانه يفسد العقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة
لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك لاحد عليه وان سكر منه بل
يعز ربما دون الحد كذا في الجوهرة وكذا تحرم جوزة الطيب لكن دون
حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال بجل البنج
والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد انه يكفر ويباح
قتله **قلت** ونقل شيخنا النجم الغزى الشافعى في شرحه على منظومة
اييه البدر المتعلقة بالكياير والصغاير عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم
جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم
والثنتى الذى حدث وكان حدوده مدمشق في سنة خمس عشرة بعد
الالف يدعى شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر وهو حرام الحديث
احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر
ومفتر قال وليس من الكياير تناولا مرة والمريتين ومع نهى الى الامر
عنه حرم قطعها على ان استعماله مثله ربما اضر بالبدن نعم الامر ار عليه
كبير كساير الصغاير انتهى بحروفه وفي الاشياء في قاعدة الاصل
الاباحة او التوقف ويظهر اثره فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره
والنبات المجهول انتهى **قلت** فيفهم منه حكم النبات الذى
شاع في زماننا السمي بالثنتى فتنبه وقد ذكره شيخنا العامدى في هديته
الحا قاله بالشوم والبصل بالاولى فتدبر ومن جزم بحرمة الحشيشة
شارح الوهبانية في الحظر ونظمه فقال **وافتوا بتحريم الحشيش وحرره**
لبايعة التاديب والفسق اثبتوا **وزندقة** للمتحل وحرروا
كتاب الصيد لعل مناسبة ان كلا منهما ما يورث
السرور وهو مباح بخمسة عشر شرط مبسوطة في العناية وسنقررها في
اثنا المسائل الا المحرم في غير الحرم او للتلهي كما هو ظاهر او حرقة على ما
في الاشياء قاله المص وانما اوردته تبعا له والا فالتحقيق عندى اباحة
اتخاذ حرفة لانه نوع من الاكتساب وكل انواع الكسب في الاباحة سوا
على المذهب الصحيح كما في البرازية وغيرها نصب شبكة لصيد ملك ما
تعقل بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف فانه لا يملك ما تعقل بها وان
وجد المقلش او غيره خاتما او دينا راضيا وباصري الاسلام لا يملكه ويجب
تعريفه اعلم ان اسباب الملك ثلاثة ناقلة كبيع وهبة وخلافة كارت
واصاله وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكما بالتمسك كصيد شبكة

لصيد لا يجزى على الباح الخالي عن مالك فلا استولى في مفازة على حطب
غيره لم يملكه ولم يحل للمقلش ما يحرقه بلا تعريف وتام التبرع في المطولات
وحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب تقدم ما في الذبايح من كلب وباز ونحوها
بشرط قابلية التعليم وبشرط كونه ليس بنجس العين ثم فرع على ما مهد
من الاصل بقوله فلا يجوز الصيد بدب واسد لعدم قابليتهما التعليم فانهما
لا يعلنان للغير الاسد لعلو همته والذئب لخساسته والحق بعضهم بالذئب
الحدة لخساستها ولا تخنزير لخساسة عينه وعليه فلا يجوز بالكلب
على القول بخساسة عينه الا ان يقال ان النص ورد فيه فتنبه به يندفع
قول القهستاني ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير ليس بنجس العين
عند ابي حنيفة على ما في التجريد وغيره فتأمل بشرط علمها علم ذي ناب ومخلب
وذا بترك الاكل اما الشرب من الصيد فلا يضر قهستاني وياقني ثلاثا في
الكلب ونحوه وبالرجوع اذا دعوت في البازي ونحوه وبشرط جرحهما
في اى موضع منه على الظاهر وبه يفتي وعن الثاني يحل بلا جرح
وبه قال الشافعي وبشرط ارسال مسلم او كتابي وبشرط التسمية عند ارسال
ولو حكا فالشرط عدم تركها عمدا على حيوان ممتنع اى قادر على الانتفاع بقوائمه
او جناحيه متوحش فالذى وقع في الشبكة او سقط في البئر واستأنس
لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قال يؤكل لان الكلام في صيد الاكل وان حل
صيد غيره كما سيجي او اعم لحل الانتفاع بالجلد مثلا كما ياتي فتأمل وبشرط
ان لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده كلب غير معلم وكلب مجوسى
او لم يرسل او لم يسم عليه وبشرط ان لا تطول وقتته بعد ارساله ليكون
الاصطيد مضافا للارسال بخلاف ما اذا لمداستخفي كالقهد اى كما
يكمن القهد على وجه الحيلة لا الاستراحة والقهد خصال حسنة ينبغي
لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف فان اكل منه البازي اكل لان تعليمه
ليس بترك اكله وان اكل الكلب ونحوه لا يؤكل مطلقا عندنا كما كلف
منه اى كما لا يؤكل الصيد الذى اكل الكلب منه بعد تركه للاكل ثلاث
مرات لانه علامة الجهل وكذا لا يؤكل ما صاد بعده حتى يتعلم ثانيا
بترك الاكل ثلاثا او ما صاده قبله لو بقي في ملكه فان ما اقلقه من
الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لغوات المحاور فيه اشكال ذكره القهستاني
لصغر فر من صاحبه قلت حينئذ رجع اليه فارسله فصاد لم يؤكل لتركه
ما صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل ولو اخذ الصياد الصيد من
الكلب وقطع منه بضعة والقها اليه فاكلها او خطف الكلب منه
واكله اكل ما بقي كما لو شرب الكلب من دمه لانه من غايته علمه ولو
نهش الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه

لا يؤكل لانه حالة الاصطيد ولو لقي ما نهشه وابتاع الصيد فقتله ولم ياكل
منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل ما لقي حل لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد
لم يضر كما مر واذا ادرك المرسل او الرامي الصيد حيا حياة فوق ما في الذبايح
ذكاه وجوبا وبشرط لحله بالرعى التسمية ولو حكا كما مر وبشرط الجرح ليحقق
حتى الذكاة وبشرط ان لا يقعد عن طلبه لو غاب الصيد متحاشيا لاسهمه
فما دام في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا احتمال موته
بسبب آخر وبشرط في الحائية لحله ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام بسبب
في الزيلعي وغيره فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركها
حرم وسيجيى والحياة المعبرة ههنا ما يكون فوق ذكاة المذبوح بان
يعيش يوما وروى اكثره بجمع اما مقدارها وهو ما لا يتوهم بقاؤه
كما في الملتقى فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في ما لم يحرم والمعتبر في المردية
واخواتها النطحة وموقودة وما اكل السبع والمرصنة مطلق الحياة وان
قلت كما اشرنا اليه وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح فان تركها اى الذكاة
عمدا مع القدرة عليها فاحرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية في ظاهر
الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف يحل وهو قول الشافعي قال المحسن
وفي متني ومتن الوفاية اشارة الى حله والظاهر ما سمعته انتهى قلت
ووجد الظاهر ان القهز عن التذكية في مثل هذا لا يحل الحرام او ارسل
مجوسى كلبا فنزجه مسلم فانزجوا وقتله معارض بعرضه وهو سهم لاريش
له سمي به لاصابته بعرضه ولو لراسه حدة فاصاب بجده حل او ببندقة
ثقيلة ذات حدة لقتلها بالثقل لا بالحد ولو كانت خفيفة بها حدة حل
لقتلها بالجرح ولو لم يجزحه لا يؤكل مطلقا وبشرط في الجرح الادما وقيل لا
ملتقى وتامه فيما علقته عليه او رمى صيدا فوقع في ما لا احتمال قتله بالقاء
فيحرم ولو الطير ما يبا فوقع فيه فان انخس جرحه فيه حرم والا حل ملتقى
او وقع على سطح او جبل فتودي منه الى الارض حرم في المسائل كلها
لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض ابتداء الاحتراز
عنه غير ممكن فيحل او ارسل مسلم كلبه فنزجه اى اغراه بصياحه مجوسى
فانزج اذا الزجر دون الارسال والفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كنسخ
الحديث او لم يرسله احد فنزجه مسلم فانزجوا الزجر ارسال حكا
واخذ غير ما ارسل اليه لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله
على صيود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل اكل في الوجوه المذكورة
لما ذكرنا لصيد رمى فقطع عضو منه فانه يؤكل لا العضو خلا فالشافعي ولنا
قوله عليه السلام ما بين من الحى فهو ميت ولو قطعه ولم يبينه فان احتل
التيامة اكل العضو ايضا والا لملتقى وان قطعه الرامي اثلاثا والثر

مع عجزه أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قد نصفين الكل كله لأن في
هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة الذبوح فلم يتناول الحديث
المذكور بخلاف ما لو أكثره مع رأسه للأمكن المذكور وحرم صيد بحري
ووثني ومرتد ومحم بخلاف كتابي لأن ذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار وإن
رمى صيدا فلم يتخنه فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل وإن اتخنه الأول وإن
أخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة ما يعيش فالصيد للأول وحرم
لقد رتبه على ذكاة الاختيار فصار قاتلا له فيحرم وضمن الثاني للأول
قيمته كلها وقت اتلافه غير ما تنقصه جراحتة وحل اصطيد ما يؤكل
لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلده أو شعره أو ريشه أو لدفع شره وكله
مشروع لإطلاق النص وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ما والأولى
ذبح الكلب إذا أخذته مرارة الموت وبه يطهر لحم غير لحم العين كخنزير
فلا يطهر أصلا وجلده وقيل يطهر جلده للحمة وهذا أصح ما يفتي به كافي
الشرع بل لا يله عن المواهب هنا ومر في الطهارة أخذ الطير ليلا مباح والأولى
عدم فعله خائنه بكرة تعليم البازي بالطير الحى لتعذيبه سمع الصايد حسن
إنسان أو غيره من الاهليات كفرس وشاة فرمها ليه فأصاب صيدا لم يحل بخلاف
ما إذا سمع حس أسد أو خنزير فرمى اليه أو أرسل كلبه فإذا هو صيد حل
الكل حل ولو لم يعلم أن الحس حس صيد أو غيره لم يحل جوهره لأنه إذا اجتمع
المبيح والمحرّم غلب المحرم رمى ظبيا فأصاب قرينه أو طفله فمات إن دام
أكل لوجود الجرح والألا والعبرة بحالة الرمي محل الصيد برودة إذا رمى مسلما
لأبأسلامه ووجب الجزاء عليه إذا رمى محرما لأبأجرمه وسيجي قبل كتاب
الديات **فروع** لو أن بازيا معلما أخذ صيدا فقتله ولا يدري أرسله
إنسان أو لا لا يؤكل لوقوع الشك في الإرسال ولا أباحة بدونه وإن
كان مرسلا فهو مال الغير فلا يجوز تناوله إلا بأذن صاحبه زيلجي
قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهي أن رجلا وجد شاة
مذبوحة بيستانه هل يحل له أكلها أم لا ومقتضى ما ذكرناه أنه لا يحل لوقوع
الشك في أن الذابح ممن تحل ذكاته أم لا وهل سمي الله تعالى عليها أم لا
لكن في الخلاصة من اللقطة قوم أصابوا بغير مذبوحا في طريق البادية
أن لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب أن صاحبه فعل ذلك أباحة للناس
لأبأس بالآخذ والاكل لأن الثابت بالدلالة كالثابت بالصريح انتهى فقد
أباح أكلها بالشرط المذكور فعلم أن العلم بكون الذابح أهلا للذكاة ليس
بشرط قاله المص **قلت** قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة
بأن الذابح في الأول غير المالك قطعاً وفي الثاني يحتمل ورايت بخط
ثقة سرق شاة فدبحها بنسبية فوجدها صاحبها هل توكل الأصح لا الكفر

بنسبته على الحرام القطعي بلا تملك ولا إذن شرعي انتهى فيجوز في الوهبانية
ومامات لا تطعمه كلها فإنه **•** حيث حرام نفعه متعذر **•**
• وتعليك عصفور لواجده اجز **•** واعتاقه بعض الأئمة ينكر **•**
• وإن يلقه مع غيره جاز أخذه **•** كقتل لرمات رماه المقشور **•**
وفي معاياتها **•** وإي جلال لا يحل اصطيداه **•** صيودا وما صيدت لاهي تنفر **•**
كتاب الرهن مناسبتة أن كلام الرهن والصيد
سبب لتخصيل المال هو لغة حبس الشيء وشرعا حبس شيء مالى أى جعله محبوسا
لأن الحابس هو الرهن يمكن استيفاءه أى أخذه منه كالأوبعضا كأن كان قيمة
الرهنون أقل من الدين كالدين كاف الاستقصا لأن العين لا يمكن استيفاءه
من الرهن إلا إذا صار ديناً حكماً كما سيجي حقيقة وهو دين واجب ظاهر
وباطن أو ظاهر فقط كتمن عبداً وخل وجد حراً أو حراً أو حراً كالأعيان
المضمونة بالمثل والقيمة كما سيجي وينعقد بإيجاب وقبول حال كونه غير
لازم وحينئذ فللرهن تسليمه والرجوع عنه كافي الهبة فإذا سلمه وقبضه
المرتهن حال كونه محوزاً لا متفرقاً كتمن على شجر مفرغاً لا مشغولاً بحق الرهن
كشجر بدون الثمر مميّزاً لا مشاعاً ولو حكماً بأن اتصل المرهون بغير المرهون
خلقه كالشجر ويستضعف لزم إذا دان القبض بشرط اللزوم كافي الهبة وصح في
المجتبى أنه شرط الجواز والتخيلة بين الرهن والمرتهن قبض حكماً على الظاهر
كالبيع فإنها فيه أيضاً قبض وهو مضمون إذا هلك بالاقبل من قيمته ومن الدين
وعند الشافعي هو أمانة والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك كما توهمه
في الاشباه لمخالفتة للمنقول كما حرره المص المقبوض على سوم الرهن إذا لم
يبين المقدار أى مقدار ما يريد أخذه من الدين ليس بمضمون في الأصح
كذا في القنية والاشباه فإن هلك وسأوت قيمته الدين صار مستوفياً
دينه حكماً أو زادت كان الفضل أمانة يضمن بالتعدي أو نقصت سقط
بقدره ورجع المرتهن بالفضل لأن الاستيفاء بقدر المألية وضمن المرتهن
بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقاً سواء كان من أموال ظاهرة أو باطنة
وخصه مالك بالباطنة وله طلب دينه من رهنه وله حبسه به وقت
كان الرهن في يده لأن الحبس جزأ مطلق وله حبس رهنه بعد الفسخ للعقد
حتى يقبض دينه أو يبرأه لأن الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى هنا
ما بقى القبض والدين معا فإذا فات أحدهما لم يبق رهنه زيلجي ودرر
وعزها لا الانتفاع به مطلقاً لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة
أو اجارة سواء كان من مرتين أو رهن الأباذن كل للأخر وقيل لا يحل
للمرتهن لأنه ربا وقيل إن شرطه كان ربا والألا وفي الاشباه والجواهر
أباح الراهن للمرتهن أكل الثمار وسكنى الدار وألبس الشاة المرهونة

فأكلها لم يضمن ولو منعها وافاد في الاشياء انه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك
وسمي آخر الرهن فلو فعل الانتفاع قبل اذ نه صار متعديا ولم يبطل الرهن
به واذا طلب المرتهن دينه امر باحضار رهنه ليلا يصير متوفيا مرتين
الا اذا كان له حمل او عند العود لانه لم ياتمه شرح مجمع فان احضر سلم له
كل دينه ولا ثم سلم المرتهن رهنه تحقيقا للتسوية وان طلب دينه في غير
بلد العقد للرهن فذلك الحكم ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان له مؤنة
سلم دينه وان لم يحضره لان الواجب عليه التسليم بمعنى التحلية لا النقل من مكان
الى مكان ونقل القهستاني عن الذخيرة انه لو لم يقدر على احضاره اصلا
مع قيامه لم يورثه انتهى فليحفظ ولكن للراهن ان يحلف بالله ما هلك
وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره
وكذا الحكم عند كل نجم كالحرق وراى الشحنة فقال نظاما **• • • • •**
• ولا دفع ما لم يحضر الرهن او يكن **•** بغير مكان العقد والحمل بعسر **•**
• كذا النجم اولادون دعوى دينه **•** هلاكا وهذا في النهاية بذكر **•**
ولا يكلف مرتهن قد طلب دينه احضار رهن قد وضع عند العود بامر
الراهن ولا احضار ثمن رهن باعه المرتهن بامر اى بامر الراهن حتى
يقبضه لانه بذلك وجب له فاذا قبضه اى الثمن يكلف احضاره لقيام
البدل مقام البدل ولا يكلف مرتهن معه رهنه فكلين الراهن من بيعه ليقضى
دينه بثمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف من قضى
بعض دينه او ابرا بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين
او يرهنا اعتبارا بحبس المبيع ويجب على المرتهن ان يحفظه بنفسه وعياله
كما في الوديعة وضمن ان يحفظ بعينهم كما مر فيها وضمن بايداعه واعارته
واجارته واستخدامه وتعدية كل قيمته فيسقط الدين بقدره وكذا يضمن
كل قيمته يجعل خاتم الرهن 2 خنصره سوا حمل قصه لبطن كفه اولابه
يفتى برجندى اليسرى او اليمنى على ما اختاره الرضى لكن قد مرنا في الحظر
عن البرجندى هنا انه شعار الروافض وانه يجب التمسك عنه فتنبه
قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم الامان
قياسا على مسئلة السيف الاتية فليحذر لا يجعله في اصبع اخرى الا اذا كان
المرتهن امرأة فتضمن لان النساء يلبسن كذلك فيكون استعماله لاحفظا
ابن كمال معزى الزيلعي وشله تقلد سيفي الرهن لا الثلاثة فان الشجعان
ينقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة وفي لبس خاتمة اى خاتم الرهن
فوق اخر يرجع الى العادة فان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا
كان حافظا فلا يضمن ثم ان قضى بها اى بالقيمة المذكورة من جنس الدين
يلتقيان قصاصا بمجرد اى بمجرد القضا بالقيمة اذا كان الدين حالا وطالب

المرتهن الراهن بالفضل ان كان ثمة فضل وان كان الدين موجلا يضمن
المرتهن قيمته وتكون رهنا عنده فاذا حل الاجل اخذه بدينه وان قضى
بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده الى قضا دينه لانه بدل
الرهن فاخذ حكمه واجرة بيت حفظه وحافظه وماوى الغنم على المرتهن
واجرة راعيه لو حيوانا ونفقة الرهن والخراج والعشر على الراهن والاصل
فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن
لانه ملكه وكلما كان لحفظه فعلى المرتهن لان جنسه له واعلم انه لا
يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن قهستاني عن الذخيرة واما مؤنة
رده كجعل آبق او رد جزء منه كداواة جرح الى يده اى الى يد المرتهن
فتنقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة مضمونة
على الراهن لو قيمته اكثر من الدين والا فعلى المرتهن وكذا معالجة امراض
وقروح وقد اجنبية وكل ما وجب على احدها فاداه الاخر كان متبرعا
الا ان يامر القاضى به ويجعله دينيا على الآخر فينبذ يرجع عليه وتجرد
امر القاضى بلا ترضح يحمله دينيا عليه لا يرجع كما في المتقطوع وعن الامام
لا يرجع لو صاحبه حاضر مطلقا خلافا للثاني وهو فرع سيلة الحجر
زيلعي قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي
رهنته عندي فالقول للمرتهن لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتهن
رده على الراهن بعد قبضه فان القول للراهن لانه المنكر فان برهنا
فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة ولو قبل قبضه فالقول
للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فللراهن لاثباته الضمان
بما اذنه يجوز له السفر به بالرهن اذا كان الطريق امنا كما في الوديعة
وان كان له حمل ومؤنة وكذا الانتقال عن البلد وكذا العود الذي الرهن
في يده كما في العادية معزى للعدة على خلاف ما في فتاوى القاصيين
ولعل ما في العدة قول الامام وما في الفتاوى قولها كما يعينه كلام الفقيه
فايدة في الحديث اذا عمى الرهن فهو بما فيه قالوا معناه اذا اشتبهت
قيمته بعد هلكه بان قال كل لا ادري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين
كذا ذكره المص اول الباب **باب** ما يجوز ارتهاؤه
وما لا يجوز لا يصح رهن مشاع لعدم كونه مميزا كما مر مطلقا فتاونا
اوطاريا من شريك او غيره يقسم ولا ثم الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض
وجوزه الشافعي وفي الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة الاشياء
والشغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده غير المدبر
فيجوز بيعها لارهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيعه
النصف بالخياري ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المص وفيه نظر ولعله

مفرع على الضعيف في الشيوع الطاري **قلت** بل ولا عليه لانه بالخيار
لا يخلو ما يبقى في ملكه او يعود للملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كالمسط
في تنوير البصائر فتنبيهه **قلت** والحيلة الصحيحة ما في حيل منية
المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض
منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم يقبض البيع بحكم الخيار فتبقى
في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر وفيها الشيوع
الثابت ضرورة لا يضر لما في الولوجية ولو جاء بثوبين وقال خذ احدهما
رهنا والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لان
احدهما ليس باوحدى من الآخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر ولا
رهن ثمرة على نخل دونه ولا زرع ارض او نخل او بناء بدونها وكذا
عسلها كرهن الشجر لا الثمر والارض لا النخل والاصل ان المرهون متى
اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز لامتناع قبض المرهون وحده
دور وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولورهن الشجر بمواضعها
او الدار بما فيها جاز ملحق لانه اتصال مجاورة وفي القنية رهنت
دارا والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة ولا يضر
اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعا ولا رهن الحر والمدبر
والمكاتب وام الولد والوقف ثم لما ذكر مال يجوز رهنه ذكر مال لا يجوز
الرهن به فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالدرك خوف
استحقاق البيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا بعين
مضمونة بغيرها اي بغير مثل او قيمة مثل البيع في يد البائع فانه مضمون
بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص
مطلقا في نفس وما دونها بخلاف الجناية خطأ لا مكان استيفاء الارش
من الرهن ولا بالشفعة وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد الجاني او
الديون واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللرهن اخذه فله هلك
عند المرتهن قبل الطلب هلك مجانا اذ لا حكم للمباطل فبقى القبض باذن
المالك صدق شرعيه وابن كمال ولا رهن خمر وادنها منها من مسلم او ذمي
للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهنت خمر او يرهنتها من مسلم او ذمي
ولا يضمن له اي للمسلم مرتنتها حال كونه ذميا وفي عكسه الضمان لتقومها
عند لم لا عندنا وصح الرهن بعين مضمونة بنفسها اي بالمثل او بالقيمة
كالغصوب وبدل الخلع والمرر وبدل الصلح عن دم عمد اعلم ان الاعيان
ثلاثة عين غير مضمونة اصلا كالامانات وعين غير مضمونة ولكنها
تشبه المضمونة كببيع في يد البائع وعين مضمونة بنفسها كالغصوب
وخوه وتماه في الدرر وصح بالدين ولو موعود بان رهن ليقضه كذا

كالف مثلا فلو دفع له البعض وامتنع الجير اشباه فاذا هلك هذا الرهن
في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد من الدين فيسلم الالف للراهن جبرا
اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة
هذا اذا سمي قدر الدين فان لم يسمه بان رهنه على ان يعطيه شيئا فهلك
في يده هلك يضمن خلاف بين الامامين مذكور في النزائية وغيرها والاصح
انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سؤم الرهن اذا لم يبين المقدار
غير مضمون في الاصح وصح براس مال السلم وعن الصرف والمسلم فيه
فان هلك الرهن في المجلس ثم الصرف والسلم وصار المرتهن مستوفيا
حكما خلافا للثلاثة وان افترقا قبل نقد وهلاك بطلا اي السلم
والصرف واما المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن ثم العقد وصار
عوضا للمسلم فيه ولو لم يهلك ولكن تفا سحا السلم وبالمسلم فيه رهن
فهو رهن براس المال استحسانا لانه بدله فقام مقامه وان هلك
الرهن بعد الفسخ المذكور هلك به اي بالمسلم فيه فيلزم رب
السلم دفع مثل المسلم فيه لبقا للرهن حكما الى ان يهلك وللأب
ان يرهن بدين كايين عليه عبد الطفلة لانه ايداعه فهذا اولى
لهلاكه مضمونا والوديعة امانة والوصي كذلك وقال ابو يوسف
لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك ضمانا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه
امانة وقال التمر تاشي يضمن الوصي القيمة لان للاب ان ينتفع بمال
الصبي بخلاف الوصي لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما
وله اي للاب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له اي للصغير
عليه اي على الاب ويحسبه لاجله اي لاجل الصغير بخلاف الوصي
فانه لا يملك ذلك سراحيه وكذا عكسه فللاب رهن متاع طفله
من نفسه لانه لو فور شفقتة جعل كشيخير وعبارتي كشرابه مال
طفله بخلاف الوصي لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن
ولا بيع وتماه في الزيلعي وصح بتمن عبد او خله او ذليه ان ظهر
العبد حرا والخل خيرا والذلية ميتة وصح يبدل صلح عن انكار ان اقر بعد
ذلك ان لا دين عليه والاصل ما مر ان وجوب الدين ظاهرا يكتفي لصحة
الرهن والكفيل وصح رهن الحجرين والمكيل والموزون فان رهن
المذكور بخلاف جنسه هلك بقيمته وهو ظاهر وان يحنسه وهلك
هلك بمثله وزنا او كيلا لقيمة خلافا لهما من الدين ولا عبرة بالجودة
عند المقابلة بالجنس ثم ان تساويا فظاهر وان الدين ازيد فالزايد
في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزايد امانة درر وصد شرعيه
باع عبدا على ان يرهنت المشتري بالثمن شيئا بعينه او يعطى كفيلا

كذلك بعينه صح ولا يجبر المشتري على الوفاء لما مر أنه غير لازم وللبايع صحة
لفوات الوصف المرغوب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن
المشروط رهنا لحصول المقصود وان قال المشتري لبايعه وقد اعطاه
شيا غير مبيعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن لتلفظه
بما يفيد الرهن والعبرة للمعاني خلافا للثاني والثالثة ولو كانت
ذلك الشيء الذي قال له المشتري امسكه هو المبيع الذي اشتراه بعينه
لو بعد قبضه لانه حينئذ يصلح ان يكون رهنا بثمنه ولو قبله لا يكون
رهنا لانه محبوس بالثمن كما مر فلو كان المبيع مما يفسد بملكه كالحكم
وجرد فابطا المشتري وخاف البايع تلفه جاز بيعه وشرأوه ولو باعه
باز يد تصدق به لان فيه شبهة رهن رجل عينا عند رجلين بدين
لكل منهما صح وكله رهن من كل منهما ولو غير شرطين فاتهايئا فكل
واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر هذا لو مما لا يتجزى وان مما
يتجزى فعلى كل جنس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلافا لهما
واصله مسئلة الوديعة زيلعي ولو هلك ضمن كل حصته لتجزى الاستيفاء
فان قضى دين احدهما فكله رهن للآخر لما مر ان كل العين رهن في يد
كل منهما بلا تفرق وان رهنا رجلا رهنا واحد ابدن عليهما صح بكل الدين
ويسكه الى استيفاء كل الدين اذا لا شيوخ ولو رهن عبيدين بالف لا ياخذ
احدهما بقضا حصته لجس الكل بكل الدين كالمبيع في يد البايع فان سمي
لكل واحد منهما شيئا من الدين له ان يقبض احدهما اذا دى ماسمى له بخلاف
المبيع لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن لا المبيع هو الاصح وبطل بينة
كل منهما اي من رجلين على رجل انه اي ان كل واحد رهنه هذا الشيء كعبد مثلا
عنده وقبضه لانه لو كان كل واحد رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في آن واحد
ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع فتها تترناوح فيه ملك امانه اذا الباطل
لاحكم له هذا اذا لم يورخا فان ارخا كان صاحب التارخ الا قدم اولى
وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان ذواليد احق لقربة سبقة
ولو مات رهنه اي رهن العبد مثلا والحال ان الرهن معهما اي في ايديهما
اولا اي اوليس العبد معهما فان الحكم واحد زيلعي فبرهن كل كذلك كما وصفتنا
كان في يد كل واحد منهما نصفه اي العبد رهنا بحقه استحالة انقلابه
بالموت استيفا والشايع يقبله اخذ عمامة المديون لتكون رهنا عنده
لم تكن رهنا واذا هلك تملك هلاك المرهون قال وهذا ظاهر اذا رضى
المطلوب بتركه رهنا عاديه ومفاده ان رضى بتركه كان رهنا والا
لا وعليه يحل الحلاق السراجية وغيرها كما افاده المصروف المجتبى لرب
المال مسك مال المديون رهنا بلا اذنه وقيل اذا ليس فله اخذه

مكان حقه قصدا عن دينه واقتره المص دفع ثمين فقال خذ ايمائيت
رهنا بلذا فاذها لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يختار احدهما سراحيه
فروع غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتبه باذن
راهن امره بدفعه للدلال فدفعه فهلك لم يضمن حماي وضع المصحف الرهن
في صندوقه ووضع عليه قفصعة مما للشرب فانصب الما على المصحف فهلك
ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا قبله الاجل في الرهن ينفذ
سلطه ببيع الرهن ومات المرتهن يبيعه بلا محصر وارثه غاب الراهن غيبة
منقطعة فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه بدنيه ينبغي ان يجوز ولو مات
ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كذا في تفرقات يسوع الهن وفي
الذخيرة ليس المرتهن يبيع ثمرة الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس
لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي
او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه **باب الرهن**
يوضع على يد عدل سمي به لعدالة في زعم الراهن والمرتهن اذا وصفا
الرهن على يد عدل صح ويتم بقبضه ولا ياخذ احدهما منه وضمن لودفعه الى
احدهما لتعلق حقهما به فلو دفعه فتلغ ضمن لتعديه واخذ منه قيمته وجعلها
عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يده ليلا يصير قاضيا ومقضيا
وهل للعدل الرجوع مبسوط في المطولات واذا هلك يهلك من ضمان المرتهن
فان وكل الراهن المرتهن او وكل العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح
توكيله لو الوكيل اهلا لذلك اي المبيع عند التوكيل والا لكان اهلا لذلك عند
التوكيل لا تصح الوكالة وحينئذ فلو وكل ببيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد
بلوغه لم يصح خلافا لهما فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل
بغيره ولا بموت الراهن ولا المرتهن للزومها بالزوم العقد فهي تخالف
الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا والثاني ان الوكيل هنا يجبر
على البيع عند الامتناع ولذا لو شرطت بعد الرهن في الاصح زيلعي على خلاف
ظاهر الرواية وان صححها قاضي خان وغيره على ما نقله القسستاني وغيره
فتنبه بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارض والرابع
اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يهرقه الى جنسه اي الدين بخلاف
الوكالة المفردة والخامس اذا كان عبدا وقتله عبدا خطا فرفع بالجناية
كان له بيعه بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله بيعه بغيره ورثته
اي ورثة الراهن كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضره الراهن
وتبطل الوكالة بموت الوكيل مطلقا وعن الثاني ان وصية تخلقه لكنه
خلاف جواب الاصل ولو اوصى الى آخر ببيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا
له ذلك في الوكالة ولا يملك رهن ولا مرتهن ببيعه بغير رضا الآخر

فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل بالمحسومة
اذا غاب موكله ما وابطاها فانه يجبر عليها بان يحبسها ايا ما يبيع فان لم يبع
ذلك باع القاصح دفعا للضرورة وان باع العدل فالتمن رهن كالمتمن فيهلك
كتهلكه فان اوفى ثمنه بعد بيعه المرتن فاستحق الرهن وضمن فان كانت
المبيع هالكه يد المشتري ضمن المتيقن الراهن ان شأنا لانه غاصب وحق البيع
والقبض لملكه بضمانه او ضمن المتيقن العدل لتعديبه بالبيع ثم هو اى
العدل يضمن الراهن وصح ايضا او ضمن المرتن ثمنه الذي اداه اليه
وهو اى الثمن له اى العدل لانه بدل ملكه ويرجع المرتن على رهنه بدنيه
ضرورة بطلان قبضه وان كان الرهن قايما في يد مشتريه اخذه المتيقن
من مشتريه ويرجع هو اى المشتري على العدل بثمنه لانه العاقد ثم يرجع هو
اى العدل على الراهن به اى بثمنه واذا رجع عليه صح القبض وسلم الثمن
للمرتن او رجع العدل على المرتن بثمنه ثم رجع هو اى المرتن على
الراهن به اى بدنيه زادها في الدرر والوقاية وان شرطت الوكالة
بعد الرهن رجع العدل على الراهن فقط سواء قبض المرتن ثمنه اولا فان
هلك الرهن عند المرتن فاستحق الرهن وضمن الراهن قيمته هلك
الرهن بدنيه وان ضمن المرتن القيمة يرجع على الراهن بقيمته التي
ضمنها لغرضه وبدنيه لا انتقاض قبضه **فروع** في الوالوجية ذهبت عين
دابة المرتن يسقط ربح الدين وسيجيء **باب الترف**
في الرهن والجناية عليه وجنائه اى الرهن على غيره توقف بيع الراهن
رهنه على اجازة مرتنه او قضا دينه فان وجدا حدها نفذت وصار
ثمنه رهنا في صورة الاجازة وان لم يجز المرتن البيع وفسخ بيعه
لا يفسخ بفسخه في الاصح واذا بقي موقوفا فالمشتري بالخيار ان شاء
صبر الى ذلك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا اشتراه
ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الراهن ايضا
من رجل اخر قبل ان يجيز المرتن البيع فالثاني موقوف ايضا على اجازة
اذ الموقوف لا يمنع توقف الثاني فايهاما اجاز لزم ذلك وبطل الاخرى
ولو باعه الراهن ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتن الاجازة
او الرهن او الهبة جاز البيع الاول لحصول النفع بتحول حقه للتمن على
ما تقر في محله كحرر دون غيره من هذه العقود المذكورة اذ لا منفعة
للمرتن فيها فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فنفذ البيع وفي
الاشباه باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انفسه الاول وصح
اعتاقه وتدريبه واستيلاؤه اى نقذا اعتاق الراهن رهنه فان كان غنيا
وكان دينه اى المرتن حالا اخذ المرتن دينه من الراهن وان موجلا

اخذ قيمته للرهن بدله الى زمان حلوله فاذا حل استوفى حقه ولو جسيه
ورد الفضل وان كان الراهن معسرا ففي العتق سعي العبد في الاقل
من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي التدريب والاستيلاء
سعي كل في كل الدين بلا رجوع لان كسب المدبر وام الولد ملك المولى واذا
اتلف الراهن الرهن فحله حكم ما اذا اعتقه غنيا كما مر والرهن ان
اتلفه اجنبى اى غير الراهن فالمرتن يضمنه اى المتلف قيمته يوم هلك
وتكون القيمة رهنا عنده كما مر وما ضمانه على المرتن فتعتبر قيمته يوم القبض
لانه مضمون بالقبض السابق ويكفي وباعارته اى المرتن الرهن من رهنه
يخرج من ضمانه تسميتها عارية مجاز فلو هلك الرهن في يد الراهن هلك
مجانا حتى لو كان اعطاه به كفيلة لم يلزم الكفيل شئ لخروجه من الرهن نعم لو
كان الراهن اخذه بغير رهن المرتن جاز ضمان الكفيل تأثر خائنه فان
عاد قبضه عاد ضمانه وللمرتن استرداد منه الى يده فلو مات الراهن
قبل ذلك اى قبل الاسترداد فالمرتن احق به من سائر الغرماء لبقا حكم
الرهن ولو اعاره او اودعه احد هما اجنبيا باذن الاخر سقط ضمانه ولكل
واحد منهما ان يعيده رهنا كما كان بخلاف الاجارة والبيع والهبة والرهن من
المرتن او من اجنبى اذا باشرها احدهما باذن الاخر حيث يخرج عن الرهن
ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع
المرتن من الراهن لعدم لزومها بقى لومات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرتن
اسوة الغرماء ولو اذن الراهن للمرتن في استعماله او اعاره للعمل فهلك
الرهن قبل ان يشرع في العمل او بعد الفراغ منه هلك بالدين لبقا عقد الرهن
ولو هلك في حالة العمل والاستعمال هلك امانة لتبوت يد العارية حينئذ
ولو اختلفا في رفته اى وقت هلاكه فقال المرتن هلك في حالة العمل وقار
الراهن الراهن في غيرها فالقول للمرتن لانه منكر والبينة للراهن لانها اتفقا
على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن في عوده الا بحجة بزيائه وفيها اذ ن
للمرتن في لبس ثوب الرهن يوما فجابه المرتن متحرقا وقال تخرق
في لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه ولا تخرق فيه فالقول للراهن
وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل لبسه او بعده فالقول
للمرتن في قدر ما عادم الضمان **فروع** رهن الاب من مال طفله شيا
بدن على نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فهلك ضمن الاب
قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصى فانه يضمن قيمته والفرق ان
للاب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصى ولو ادرك الابن
ومات الاب ليس للابن اخذه قبل قبض الدين ويرجع الابن في مال الاب
ان كان رهنه لنفسه لانه معطر كغير الرهن ولورهن شيا ثم اقر الراهن

لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويومر بقضا الدين ورده الى المقر له
ولورهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز دينه الراهن على قيمة الرهن
اولى وصح استعارة شئ ليرهنه فيرهن بما شا اذا اطلق ولم يقيد بشئ
وان قيده بقدر او جنس او مرتهن او بلد تقيد به وحينئذ فان خالف
ما قيده به المعير ضمن المعير المستعير والمرتهن لتعودى كل منهما الا اذا اختلف
الى غير بان غير له الثمن فقيمة رهنه باقل من ذلك لم يضمن الخالفة الى غير
فان ضمن المعير المستعير ثم عقد الرهن لملكه بالضمان وان ضمن المرتهن يرجع
بما ضمن وبالدين على الراهن كما مر في الاستحقاق فان وافق وهلك عند المرتهن
صار المرتهن مستوفيا لدينه ووجب مثله اي مثل الدين للمعير على المستعير
وهو الراهن لقضا دينه به ان كان كله مضمونا والا يكن كله مضمونا ضمن قدر
المضمون والباقي امانة وكذا لو تعيب فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله
للمعير ولو اقله اي الرهن المعير اجر المرتهن على القبول ثم يرجع المعير
على الراهن لانه غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف الاجنبي بما ادى ان ساوى الدين
القيمة وان الدين ازيد فالراي يبرع وان اقل فلا جبر ودرر لكن استشكل
الزبيلجي وغيره واقره المصنف فلما لم يعرج عليه في مثنه مع كالتابعه للدرر فتدبر
ولو هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد فكم لم يضمن وان استخدمه
او ركبته ونحو ذلك من قبل لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن بخلاف
للتنافي لكن في الشربلاية عن العمادية المستاجر والمستعير اذا اختلفا ثم
عادا الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقي لوان اختلفا
فالقول للراهن لانه ينكر الايقاع له ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن
به فالقول للمعير هداية اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتحن
في قدر الدين وقيمة الرهن شرح تنكله ولو مات مستعير مفلسا مديونا
فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه ولو اراد المعير بيعه
وابى الراهن البيع بيع غير رضاه ان كان به اي بالرهن وفا والا لا يباع الا
برضاه اي المرتهن ولو مات المعير مفلسا وعليه دين امر الراهن بقضائه
دين نفسه ويرد الرهن ليصل لكل ذي حق حقه وان عجز لفقره فالرهن
على حاله كالوكان المعير حيا ولورثته اي ورثة المعير اخذه اي الرهن
بعد قضا دينه لمورث فان طلب غرضا المعير من ورثته ببيعة فان به
وقا بيع والا فلا يباع الا برضا المرتهن كما مر واعلم ان جناية الراهن
على الرهن كلا او بعضا مضمونة لجناية المرتهن عليه ويسقط منه دينه
اي دين المرتهن بقدرها اي الجناية لانه اتلف ملك غيره فله من ضمانه واذا
لزمه وقد حل الدين سقط بقدره ولزمه الباقي بالانلاف لا بالرهن وهذا
لو الدين من جنس الضمان واللام يسقط منه شئ والجناية على المرتهن والمرتهن

ان يستوفي دينه لكن لو اوعر عينه يسقط نصف دينه عنده فاستأنى ورجدى
وجناية الرهن عليها على الراهن او المرتهن وعلى مالها هدر اي باطل اذا
كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس دون الاطراف اذا لا قود
بين طرف حر وعبد وان كانت موجبة للقصاص فمعتبرة فيقتص منه
ويسقط الدين خاتمة وعبرة الفهستانى وشرح المجمع ويسقط الرهن
لجنايته اي الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتهن فانها معتبرة في
الصحيح حتى يدفع بها او يفدى وان كانت على المال فيباع كما لو
جنى على الاجنبي اذ هو اجنبي لتباين الاملاك زبيلجي ولورهن عبدا
يساوى الفا بالف مؤجل فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة
وحل الاجل فالمرتحن يقبضها اي المائة قضا لحقه ولا يرجع على الراهن بشئ
كموته بلا قتل والا صل ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف
نقصان العين فاذا كان الدين باقيا ويدا المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا
الكل من الابتداء ولو باعه اي العبد المذكور عاية بامر الراهن قبض المائة قضا
لحقه ورجع بتسعا مائة لانه لما كان الدين باقيا وقدا ذن يبيعه بمائة كان الباقي
في ذمته كانه استرده وباعه بنفسه ولو قتل عبدا قيمته مائة فدفع به اقله
الراهن وجوبا بكل الدين وهو الف لقيام الثاني مقام الاول لحما ودما
وقال محمد ان شأ افتك بكل دينه او تركه على المرتهن بدينه وهو المختار كما في
الشربلاية عن المواهب فان جنى ترك التفريع اولى الرهن خطاف راه
المرتحن لانه ملكه ولم يرجع على الراهن بشئ ولا يملك ان يدفعه الى ولي
الجناية لانه لا يملك التخليك فان ابنى المرتحن من الفداد دفعه الرهن ان
شأ او فداه وسقط الدين بكل منهما لو اقل من قيمة الرهن او ساويا ولو
الثر سقط قدر قيمة العبد فقط ولا يسقط الباقي من الدين ولو استهلك
ما لا مستغرق رقبته فداه المرتحن فان ابى باعه الراهن او فداه ولو قتل
ولدا الرهن انسانا او استهلك ما لا دفعه الراهن وخرج عن الرهن او
فداه وبقي رهنا مع امه واما جناية الدابة فهدر وبصير كانه هلك بافة
سماوية وتامة في الجناية مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتحنه
وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا
وامره ببيعه لان نظره عام وهذا لو ورثته صبغا را فلو كبرا خلفوا الميت
في المال فكان عليهم تخليصه جوهره **فروع** رهن الوصي بعض التركة
لدين على الميت عند غريم من غريمه توفى وعلى رضا البقية ولهم رد
فان قضى دينهم قبل الرد نفذ ولو اتخذا الغريم جاز وبيع في دينه واذا ارتهن
بدين للميت على اخر جاز ودرر وفي معين المفتى للمص لا يبطل الرهن
بموت الراهن ولا بموت المرتحن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا عند الورثة

فصل في مسائل متفرقة رهن عسيرا قيمته عشرة عشرة فخر
ثم تخلل وهو يساوي العشرة فهو رهن بعشرة كما كان ثم المعتبر فيه الرياسة
في الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاده ابن الكمال وعليه فان
انقص شيء من قدره سقط بقدره والا فلا ولو رهن شاة قيمتها عشرة
بعشرة هذا قيد لا بد منه لانه لو كانت قيمتها اكثر من الدين يكون الجلد
ايضا بعضه امانة بحسبه فتنبه فانت بلاذخ فدرج جلدك بما لا قيمة
له فلو لم قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن
فولان وهو اي الجلد يساوي درهما فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت
الشاة البيعة قبل القبض فدرج جلدك حيث لا يعود البيع بقدره على
المشهور والفرق ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به
ولو ابق عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الدين في الرهن
خلا للزفر وتما الرهن كالولد والثر والدين والصوف والوبر والاراش
وتحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعه بخلاف
ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها
غير داخل في الرهن وتكون للراهن الاصل ان كل ما يتولد من عين
الرهن يسري اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع القتاوي واذا هلك النما
المذكور هلك مجانا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا واذا بقي النما اي
ولو حكا بان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصته ما اكل منه فيرجع به على
الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما فتساوي
كما ذكره بقوله بعد هلاك الاصل فك بحصته من الدين لانه صار مقصودا
بالفكاك والبيع يقابل به شيء اذا كان مقصودا وحينئذ يقسم الدين
على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين
حصته الاصل وفك النما بحصته كالوكان الدين عشرة وقيمة الاصل
يوم القبض عشرة وقيمة النما يوم الفكاك خمسة ثلثا العشرة حصته
الاصل فيسقط وثلث العشرة حصته النما فيفك به ولو اذن الراهن
للمرتهن في اكل الزوايد اي كل زوايد الرهن بان قال له مهما زاد فكله
فاكلها ظاهرا يعم اكل ثمنها وبدا في المص قال الا ان يوجد ثقل
يخصص حقيقة الاكل فيتبع فلا ضمان عليه اي على المرتهن لانه ان تلفه
باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك ولا
يسقط شيء من الدين قال في الجواهر رجل رهن دارا واباح السكنى للمرتهن
فوقع بسكناءه خلل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين لانه لا اباح له
السكنى اخذ حكم العارية حتى لو اراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات ولو رهن
شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو اذن له

320
في ثمة البستان فصارا كاله كاكل الراهن ثم نقل عن التهذيب انه يكره للمرتهن
ان يتنفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المص وعليه يحمل ما عن محمد بن اسلم
من انه لا يحمل للمرتهن ذلك ولو بالاذن لانه ربا **قلت** وتقليل يفيدها
تخريجه فنامه وان لم يفتك الراهن الرهن بل بقي عند المرتهن على حاله حتى
هلك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمة النما اي الزيادة التي اكلها المرتهن
وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه المرتهن من
الراهن كما في الهداية والكافي والحاشية وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الاتفاق
باذن الراهن كالاتفاق الراهن بنفسه لتسليطه وفيها اباح للمرتهن تقعه
هل للمرتهن ان يوجره قال لا قيل فلو اجره ومضت المدة فالاجرة له ام للراهن
قال له ان اجره بلا اذن وان باذنه فللمالك وبطل الرهن وفيها رهن كرها
وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن
رهن كرها واباح ثمره ثرباع الكرم فقبض المرتهن الثمن اني ثمره حصل بعد
البيع فالمشترى وان قبله فللراهن ان قضى دين المرتهن والا يكون رهنا
ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة فانها تقبل الرجوع كما مر وفيها اذرع المرتهن
ارض الرهن ان ابيع له الانتفاع لا يجب شيء وان لم يبيع لم نقصان الارض
وضمان المالك من قناة مملوكة فليحفظ زرعه الراهن او غرسها باذن المرتهن
يلبغ ان يبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتنبه استحق الرهن ليس للمرتهن
طلب غيره لمقامه استحق بعضه ان شايعا يبطل الرهن فيما بقي وان
مفر وزا بقى فيما بقي ويجبس بكل الدين لكن هلكه بحصته اجر داره لغيره
ثم رهنا منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم اجره من رهنه فالاجارة
باطلة ابق الرهن سقط الدين كهلاكه فان عارض سقط بحسب قصده لا ب
الا باق عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال
والزيادة في الرهن تصح وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا وفي الدين لا تصح
خلا للثاني والا اصل ان الاتفاق باصل العقد امانا يتصور اذا كانت الزيادة
في معقوده او عليه والزيادة في الدين ليست منهما فان رهن تسليط
والشرح بالقامع انه منه في شرحه على انه انما عطفها بالواو لا بالفاء ليقيد
انها سيلة مستقلة لا فرع للاولى فتنبه عبد المالك فرفع عبد اخر رهنا
وكان الاول وقيمة كل من العبدان الف فالاول رهن حتى يرد الى الراهن
والمرتهن في الاخر امين حتى يجعله مكان الاول بالف يرد الاول الى الراهن
في بصير الثاني مضمونا ابراء المرتهن الراهن عن الدين او وهبه منه
ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء استحقاقا لسقوط الدين الا
اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا بالمنع ولو قبض المرتهن دينه كله او
بعضه من رهنه او غيره كقطوع او شري المرتهن بالدين عينا او صالحا

في البرازية حكم عليه بقود فجنى قبل دفعه للولي انقلب دية من يحن
 ويفيق قتل في افاقته قتل فان جنى بعده ان مطبقا سقط وان غير
 مطبق قتل عبد قتل مولاه عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل
 قتل عبد الوقف عمدا لا قود فيه قتل ختنه عمدا وينته في نكاحه سقط
 القود انتهى وبشرط انتفا الشبهة لولاد او ملك او اعم كقوله اقتلني
 فقتله بينهما كما سيحى فيقتل الحر بالحر وبالعبد غير الوقف كما مر خلافا
 للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله
 تعالى الحر بالحر الاية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن الخاس عن
 ابن عباس على انه تخصيص بالذكر فلا ينفي ما عراه كيف ولود لوجب
 ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا القليل به قتل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله
 بالاولى ولا في الفتح البستي نظما قوله **هـ هـ هـ**
 خذوا بدمي هذا الغزال فانه **هـ** رما في لبهمي بقلته على عمد
 ولا تقتلوه انثى انا عبده **هـ** ولم ارحا قط يقتل بالعبد
 فاجابه بعض الحنفية رادا عليه بقوله **هـ هـ هـ**
 خذوا بدمي من رام قتلي بالخطه **هـ** ولم يخش بطش الله في قاتل العمد
 وقود وابه جبر وان كنت عبده **هـ** ليعلم ان الحر يقبل بالعبد
 والمسلم بالذمي خلافا له لاهما بمقتضى بل هو بمثله قياسا للمساواة لا
 استحسانا لقيام المبيع هداية ومجتهى ودرر وغيرها قال المص وينبغي
 ان يعول على الاستحسان لتقر بحكم العمل به الا في مسائل مضبوطة ليست
 هذه منها وقد اقتصرت من لا خسر وفي متنه على القياس انتهى يعني فتبعه المص
 رحمه الله على عادته **قلت** وبعضه عامة المتون حتى للملتقى ويقتل
 العاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والصبي بالاعمى والزمن وناقض الاطراف
 والرجل بالمرأة بالاجماع والفرع باصله وان علا لا يعلسه خلافا لما لك
 فيما اذا ذبح ابنه ذبحا اى لا يقتص بالاصول وان علوا مطلقا ولو انانا
 من قبل الام في نفس او اطراف بغروهم وان سفلوا لقوله عليه السلام
 لا يقاتل والد بولده وهو وصف معال بالجزية فيتعدي لمن علا لانهم
 اسباب احيائه فلا يكون سببا لافئاهم وحينئذ فتجب الدية في مال
 الاب في ثلاث سنين لان هذا عمد والعاقلة لا تعقل العمد وقاد
 الشافعي تجب حالة كبدل الصلح زليعي وجوهه وسيحى في المعاقل
 وفي الملتقى واقتصاص على شريك الاب والمولى او الخطي او الصبي
 او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من عدم تجزى القصاص
 فلا يقتل العمد عندنا خلافا للشافعي برهان ولا سيد بعبد اى
 بعبد نفسه ومدبره ومكاتبه وعبد ولده هذا داخل تحت قولهم

ومن ملك قصاصا على ابيه سقط كما سيحى ولا بعبد يملك بعضه لان
 لا تجزى ولا بعبد الرهن حتى يجتمع العاقدان وقال محمد لا قود وان اجتمعا
 جوهه وعليه يحمل ما في الدرر معن يا لكافي كما في المنع لكن في الشربلية عن
 الظهيرية انه اقرب الى الفقه بقى لو اختلفا فلها القيمة تكون رهنا
 مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للموخر واما المبيع اذا قتل في يد بايعه
 قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان رده فللبايع القود وقيل
 القيمة جوهه ولا بمكاتب وكذا ابنه وعبد شربلية قتل عمدا لا حاجة
 لقيد العهد لان شرط في كل قود عن وفاء وارث وسيد وان اجتمعا لا اختلاف
 الصحابة في موته حوا او رقيقا فاشتباه الولي فارفع القود فان لم يدع وارثا
 غير سيده سوا شرك وفا او لا او ترك وارثا ولا وفاقاد سيده لتعينه
 وفي اولى الصور الاربع خلاف محمد وسقط قود قد ورثته على ابيه
 اى اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة المسئلة
 فيما اذا قتل الاب اب امراته مثلا ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة
 فان ابنها منه يورث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا واما تصوير
 صدر الشريعة فتبوت فيه للابن ابتداء لا ارثا عند ابي حنيفة
 وان اتحد الحكم كما لا يخفى وفي الجوهر لو عفى المجرع او وارثه قبل
 موته صح استحسانا لان عقاد السبيل لهما لا قود بقتل مسلم مسلما ظنه مشركا
 بين الصفتين لما مر من الخطا وانما اعاده ليدين موجه بقوله بل القاتل
 عليه كفارة ودية قالوا هذا اذا اختلفوا فان كان في صف المشركين
 لا يجب شئ لسقوط عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كثر سواد قوم فهو
 منهم **قلت** فاذا كان اكثر سوادهم منهم وان لم يتزى بزيرهم فليف
 بمن تزى قاله الزاهدى قال المصنف جنى بما يباح قتله كحية فينبغي
 الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا شئ على القاتل والله اعلم
 ولا يقاتل الاب بالسيف وان قتله بغيره خلافا للشافعي وفي الدرر عن الكافي
 المراد بالسيف السلاح **قلت** وبه صرح في حج المضرات حيث قال
 والتخصيص باسم العدو ولا يمنع الحاق غيره به الا ترى ان الحقنا الرمح
 والخنجر بالسيف في قوله عليه السلام لا قود الاب بالسيف فافى المراجعة
 من له قود قاد بالسيف فلو القاه في بئر او قتله بحجر او بنوع اخر
 عزر وكان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم
 ولا في المعنوه القود تشفيا للصدر واذا ملكه ملك الصلح بالاولى
 لا العفو مجانا بقطع يده اى يد المعنوه وقتل قريبه لانه ابطال حق
 ولا يملكه وتقيده صلح بقدر الدية او الثمنه وان وقع باقل منه لم يصح
 الصلح وتجب الدية كماله لانه انظر للمعنوه والقاضي كالأب في جميع

ما ذكرنا في الاصح كن قتل الاولى له لما كثر قتله والصالح لا العفو لانه ضرر
للعمامة والوصي كالاخ يصالح عن القتل فقط بقدر الدية ولو القود في
الاطراف استحسانا لانه يسلك بها مسلك الاموال والصبي كالمعتوه فيما
ذكر وللكبار القود قبل لبر الصغار خلافا لها والاصل ان كل ما لا يتجزى
اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على الكمال كولاية انكاح وامان الا اذا
كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا
زيلي فليحفظ ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في القتل العمد
لانه محقون الدم بالنظر لقاتله كما حر والدية على عاقلته اى القاتل
في الخطا ولو قال ولو القتل بعد القتل اى بعد قتل الاجنبى كنت امرته
بقتله ولا بينة له على مقالته لا يصدق ويقتل الاجنبى درر بخلاف من
حضر بيعة في دار رجل مات فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته
بالحضر صدق مجتبى يعنى لانه يملك استينافه الحال فيصدق بخلاف الاول
لفوات المحل بالقتل كما هو القاعدة وظاهره ان حق الولى يسقط راسا كالمو
مات القاتل حتف انقه ولو استوفاه بعض الاوليا لم يضمن شيئا وفي المجتبى
والدرر دم بين اثنين فعفى احدهما وقتله الآخر ان علم ان عفوه بعضهم
يسقط حقه يقاد والا فلا والدية في ماله بخلاف مسك رجل ليقول
عمدا فقتل ولو القاتل للممسك فعليه القود لانه مما لا يشك على الناس
جرح انسانا ومات الجرح فاقام اوليا المقتول بينة انه مات بسبب
الجرح واقام الضارب بينة انه برى من الجراحة ومات بعد مدة فبينة
على المقتول اولى كذا في معين الحكم مغريا للحاوى اقام اوليا المقتول البينة
على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البينة على ان المقتول قال ان زيدا
لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولى كذا في المشتغل مغريا لجمع الفتاوى قال
الجرح لم يجرحني فلان ثم مات الجرح ليس لورثته الدعوى على الجرح بهذا
السبب مطلقا وقيل ان الجرح معروف عند القاضي او الناس قبلت قتيته
وفي الدرر عن المسعودية لو عفى الجرح او الاوليا بعد الجرح قبل الموت جاز
العفو استحسانا وفي الوهبانية جرح قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه
على آخرانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اذنبهم ولو قال جرحني فلان
ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه جرحه خطا قبلت لقيامها على حرمانه
الارث سقاه سباحتي مات ان دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لاقتصاص
ولا دية لكنه يحبس ويعزر ولو اوجره السم ايجارا نجب الدية على عاقلته
وان دفعه له في شربة فشرب ومات منه فكا لاول لانه شرب باختياره الا
ان دفعه خدعه فلا يلزم الا التعزير والاستغفار حائنه وان قتله بغير فتح
الميم ما يعمل به في الطين يقتص ان اصابه حد الحديد او ظهره وجرحه اجماعا

كما نقله المص عن المجتبى والا يصيبه حده بل قتله بظهوره ولم يجرحه لا يقتص
في رواية الطحاوى وظاهر الرواية انه يقتص بلا جرح في حديد ونحاس
وذهب ونحوها وعزاه في الدرر لقاضي خان لكن نقل المص عن الخلافة
ان الاصح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال
وفي المجتبى ضرب بسيف في غده فخرق السيف العمد وقتله فلا قود عند
ابن حنيفة كالحنق والتغريق خلافا لها والشافعي ولو ادخله بيتا مات
فيه جو عالم يضمن شيئا ولا نجس الدية ولو دفنه حيا مات عن محرقا
به مجتبى بخلاف قتله بمولات ضرب السيوط كما سيجي وفيه لوا اعتداد
الحنق قتل سياسة ولا تقبل ثوبته لو بعد مسكه كالساحر فيه فمطر رجلا
وطرحه قدام اسد او سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويعزر ويضرب
ويحبس الى ان يموت زاد في النزائية وعن الامام عليه الدية ولو قطص صبيبا
والقاء في الشئ او البرد حتى مات فعلى عاقلته الدية وفي الحائنة قط
رجلا والقاء في البحر فربس وغرق كما القاه فعلى عاقلته الدية عند
ابن حنيفة ولو سب ساعه ثم غرق فلا دية لانه غرق بحجره وفي الاول
غرق بطرحه في الماء قطع عنقه وبقي من الحلقوم قليل وفيه الروح
فقتله آخر فلا قود فيه عليه لانه في حكم الميت ولو قتله وهو في حالة
الترع قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الحائنة وفي
النزائية شق بطنه بجديدة وقطع آخر عنقه ان توفى بقاؤه حيا بعد
الشق قتل قاطع العنق والا قتل الشاق وعز القاطع ومن جرح رجلا
عمدا فصار ذا فراش ومات يقتص الا اذا وجد ما يقطعه كخ الرقبة
والبرص منه وقد منا انه لو عفى الجرح او الاوليا قبل موته صح استحسانا
وان مات شخص بفعل نفسه وزيد واسد وحية ضمن زيد ثلث
الدية في ماله ان كان القتل عمدا والا فعلى عاقلته لان فعل الاسد
والحية جنس واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر في الدارين
وفعل نفسه هدر في الدنيا لا العقبى حتى ياشم بالاجماع فصارت
ثلاثة اجناس ومفاده ان يعتبر في المقتول التكليف ليكون فعلا جنسا
اخر غير جنس فعل الاسد والحية وان لا يزيد على الثلث لو تعدد
قاتله لان فعل الكل جنس واحد ابن كمال ويجب قتل من شرب سيفا على المميز
يعنى في الحال كاضر عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوقاية فقال ويجب
دفع من شرب سيفا على المسلمين ولو بقتله ان لم يمكن دفع ضرره الا به
صرح به في الكفاية اى لانه من باب دفع الصائل صرح به الشافعي وغيره
وياق ما يؤيده ولا شئ بقتله بخلاف الحمل الصائل ولا يقتل من شرب
سلاحا على رجل ليلا او نهارا في مصر وغيره او شرب عليه عصي ليلا

في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه وان شرب الخمر على غيره سلاحا
فقتله المشهور عليه عدا تجب الدية في ماله ومثله الصبي والدة الصبيلة
وقال الشافعي لا ضمان في الكل لانه دفع الشر ولو ضرب الشاهر فانصرف وكف
عنه على وجه لا يريد ضربه ثانيا فقتله الاخرى المشهور عليه او غيره كذا
عمه ابن الكمال تبع الكافي والكفاية قتل القاتل لانه بالانصراف عادت عصمة
قلت فتحرر انه مادام شاهر السيف له ضربه والا فلا يلفظ ومن
دخل عليه غيره ليلا فاخرج السرقة من بيته فابتعد به البيت فقتله
فلا شيء عليه لقوله عليه السلام قاتل دوت مالك وكذا لو قتله قبل الاخذ
اذا قصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدر شرعيه وفي الصغرى
قصد ماله ان عشرة او اكثر له قتله وان اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل
قوله انه كاهن ان بينته نعم والا فان المقتول معروف بالسرقه والشر لا يقتض
استحسانا والدية في ماله لورثة المقتول بزازيه هذا اذا لم يعلم انه لو صاح
عليه طرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص لقتله
بغير حق كالغصب منه اذا قتل الغاصب فانه يجب القود لقدرته
على دفعه بالاستغاثة بالمسلمين والقاضي مباح الدم التجا الى الحرم
لم يقتل فيه خلافا للشافعي ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام
والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فحينئذ يقتل خارجا واما فيما دون
النفس فيقتص منه في الحرم اجماعا ولو انشا القتل في الحرم قتل فيه اجماعا
سراجيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المصنف في الحج ولو قال اقتلني
فقتله بسيف فلا قصاص وتجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة
لا تجرى في النفس وسقط القود لشبهة الاذن وكذا لو قال اقتل اخي او ابني او ابني
قتله الدية استحسانا كافي البرازية عن الكفاية وفيها عن الواقعات لو ابني
صغيرا يقتص وفي الخائنة بعثك دمي بفلس او بالف فقتله يقتص وفي
اقتل ابني عليه دية لابنه وفي اقطع يده فقطع يده يقتص وفي سح ابني شجحه
لا شيء عليه فان مات فعليه الدية وقيل لا تجب الدية ايضا وصححه ركن الاسلام
كافي العمادية واستظهره الطرسوسي لكن رده ابن وهبان كالمو قال اقتل
عبيدي او اقطع يده ففعل فلا ضمان عليه اجماعا لقوله اقطع يدي او رجل
وان سرك لقتله ومات لان الاطراف كالانوال فصحة الامر ولو قال اقطع علي
ان تعطيني هذا الثوب او هذه الدراهم فقطع يجب ارش اليد لا القود وبطل
الصلح بزازيه **فروع** هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التمليك
عفو الولي عن القاتل افضل من الصلح والصلح افضل من القصاص وكذا عفو المجرم
لا يصح ثوبه القاتل لا تصح حتى يسلم نفسه للقود وهبانيه الامام شرط
استيفاء القصاص كالحرد وعند الاصوليين وقرئ الفقهاء اشباه وفيها

في قاعدة الحدود تدبر بالشبهات القصاص كالحرد والا في سبع تجوز القصاص
بعلمه في القصاص دون احد القصاص يورث والحد لا يصح عفو القصاص
لا الحد التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف احد سوى حد القذف وثبت
بإشارة الخرس وكتابه بخلاف الحد تجوز الشفاعة في القصاص لا الحد السابعة
لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف انتهى وفي القنية
نظر في باب دار رجل ففقا الرجل عينه لا يضمن ان لم يمكن تنحيته من غير فقها
وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو ادخل راسه فرماه كحرق قفاها
لا يضمن اجماعا انما الخلاف فيمن نظر من خارجها **باب**
القود فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه رعاية وحفظ المماثلة
وحينئذ فيقاد قاطع اليد عدا من المفصل ولو اقطع من نصف ساعد او
ساق او من قضبة انف لم يقدر الانتفاع بحفظ المماثلة وهي الاصل في جريان القصاص
وان كانت يده البرية لا اتحاد المنفعة وكذا الحكم في الرجل والمارن والا ذن
وكذا عين ضربت من اذنوها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه فطن
رطب وتقابل عينه بمراة محماة ولو قاتعت لا قصاص لتعد المماثلة في المجتبى
فقا اليمنى ويسرى الفاق ذاهبة اقتص منه وترك اعى وعن الثاني لا قود
في فقي عين حولا وكذا هو ايضا في كل شجة يراعى ويتحقق فيها المماثلة
كموضحة ولا قود في عظم الا السن وان تفاوتا طولا او كبرا لما مر فتقلع
ان قلعت وقيل ترد الى اللحم موضع اصل السن ويسقط ما سواه لتعذر
المماثلة اذ ربما تفسد رهاقه وبما اخذ صاحب الكافي قال المصنف في المجتبى
وبه يفتى كما ترد الى ان يتساويا ما ان كسرت وفي المجتبى ويوجب حولا فان لم
تثبت يقتص وقيل يوجب الصبي فلو مات في الحول براء وقال ابو يوسف
فيه حكومة عدل وكذا الخلاف اذا اجل في تحريكه فلم يسقط فعند ابى يوسف
تجب حكومة عدل الا لم اى اجر القلاع والطبيب انتهى وسحقه وتوخذ
الثنية بالثنية والنايب بالنايب ولا يؤخذ الاعلا بالاسفل ولا الاسفل
بالاعلا مجتبى والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثله ولا قود عندنا في طرفي
رجل وامرأة وطرفي حر وعبد وطرفي عبيدين لتعذر المماثلة بدليل اختلاف
ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال **قلت** هذا هو المشهور لكن في
الواقعات لان الناقص يستوفى بالكمال اذا رضى صاحب الحق فلا فرق
بين جزؤ عبد ولا بين عبيدين واقره القهستاني والرجندي وطرف الكافر
والمسلم بيان للتساوي في الارش وقال الشافعي كل من يقتل به يقطع به
ومن لا فلا ولا في قطع يده من نصف الساعد لما مر ولا في جافية برية
فلو لم تبزوا فان سارية يقتص والا ينتظر البر او السارية ابن كمال ولسان
وذكر ولو من اصلها به يفتى شرح وهبانيه واقره المصنف لانه يقتض وييسر

قلت لكن جزم قاضي خان بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام
ونضه قال ابو حنيفة ان قطع الذكر ذكره من اصله او من الحشفة اقتص
منه اذ له حد معلوم واقره في الشربلاية فيلحفظ الا ان يقطع كل الحشفة
فيقتص ولو بعضها لا ينبغي ما لو قطع بعض اللسان ويجب القصاص في
الثقة ان استقصاها بالقطع لا مكان المائلة والاستقصا لا يقتص مجتبي
وجوهره وفي لسان اخرس وصبي لا يتكلم حكومة عدل وان كان القاطع اشل
او ناقص الاصابع او كان راس الشاج اكبر من المشجوج خير المجتبي عليه بين
القود واخذ الارش وعلى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان
طرف الضارب والقاطع معينا يتخير المجتبي عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا
قال برهان الدين هذا الوشلا ينتفع بها فلم ينتفع بها لم تكن محلا للقود
فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع الصحيحة بالثلا
ويسقط القود بموت القاتل لفوات المحل ويعقوا الاوليا وبصلحهم عن
مال ولو قليلا ويجب حالا عند الاطلاق وبصلح احدهم وعفوه ولم يبق
من الورثة حصته من الدية ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل
على العاقلة ملتقى امر الحرق القاتل وسيد العبد القاتل رجلا بالصلح عن
دمها الذي اشتركا فيه على الف ففعل المأمور الصلح عن دهما فالالف على الحر
والسيد الامرين نصفان لانه مقابل بالقود وهو عليها سوية فبذلك
ويقتل جمع بفرد ان جرح كل واحد جرحا مهلكا لان زهوق الروح يتحقق
بالمشركة لانه غير متجزي بخلاف الاطراف كما سيحى والا لا كما في تصحيح العلامة
قاسم وفي المجتبي انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح
فاما اذا كانوا نظارة او مغربين او معينين باسماك واحد فلا قود عليهم
والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فرد اجمع احدهم ابوه او جنود
سقط القود فاستثنى ويقتل فرد بجمع اكتفا به للباقيين خلافا للشافعي
ان حضر ولهم فان حضروا واحد قتل له وسقط عندنا حتى البقية لموت
القاتل خفف انفة لفوات المحل كما مر قطع رجلان فاكثريد رجل او رجله
او قلعا سنه ونحو ذلك مادون النفس جوهره بان اخذ اسكينا ومارها على يده
حتى انفصلت فلا قصاص عندنا على واحد منهما او منهم لانعدام المائلة لان
الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط
فيها المساواة في العصمة فقط درر وضمنا او ضمنوا ديتها على عدد هم
بالسوية وان قطع واحد يميني رجلين فلم يقطع يمينه ودية يديهما
ان حضرا معا وان حضرا احدهما وقطع له فلا اخر عليه اي على القاطع
نصف الدية لما مر ان الاطراف ليست كالنفس ولو قضى بالقصاص
بينهما ثم عفى احدهما قبل استيفاء الدية فلا اخر القود وعند محمد لا ارش

ويقتل عيدا فقتل عمد خلا فالذفر ولو اقر بخطا او بمال لم ينفذ اقراره
على مولا بل يكون في رقبة الى ان يعتق كما نقله المص عن الجوهرة قال
وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطا اصلا يعني لا في حقه ولا في
حق سيده ونحوه في احكام العبيد من الاشياء معللا بان موجبه الدفع
او الفداء انتهى فتأمل لكن علله القهستاني بانه اقرار بالدية على العاقلة
انتهى فتدبره اذ قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام
لا تعقل العواقل عيدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو اقر الحر بالقتل
خطا لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة اي الا ان يصدقوه وكذا قرره
القهستاني في المعامل فتنبه رضى رجلا عمدا فنفذ السهم منه الى
اخر فمات يقتص للاول لانه عمد ولثاني الدية على عاقلة لانه خطا
وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على اخر فدفعها عن نفسه
فوقعت على ثالث فلسعته اي الثالث فهلك فعلى من الدية هكذا سئل ابو
حنيفة بحفرة جماعة فقال لا يضمن الاول لان الحية لم تضر الثاني وكذلك
لا يضمن الثاني والثالث لو كثر وااما الاخير فان لسعته مع سقوطها
فورا من غير مهلة فعلى الدافع الدية لورثة الهاالك والا تلسعه
فورا لا يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه من مناقبه
رضي الله عنه صيرفيه وجمع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل اجبت
في حادثة الفتوى وهي ان كلبا عفورا وقع على آخر فالقاء على الثاني والثاني
على الثالث والله اعلم **فروع** الفحيرة او عفريا في الطريق فلذعت رجلا
ضمن الا اذا تحولت ثم لذعته وصنع سيفا في الطريق فعثر به اللسان
ومات وكسر السيف فدينه على رب السيف وقيمته على العاشر ثور نطوح
سيرة للمرعى فنطخ ثور غيره فمات ان اشهد عليه ضمن والا لا وقال البديع
لا ضمان لان الشهاد انما يكون في الحايطة لا في الحيوان فاحية واعلم انه اذا
اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كما جنى شارك الاب في قتل
ابنه وكما جنى شارك الزوج في قتل زوجته وله منها ولد وكما مد مع خطي
وعاقل مع مجنون وبالع مع صغير وشريك حية وسبع كما في الحائنة فلا
قود على احدهما اي لا قصاص على واحد منهما فيما ذكره رجل بيته فرأى
رجلا مع امراته او جارية فقتله حل له ذلك ولا قصاص عليه هذا ساقط
من نسخ المتن ثابت في نسخ الشرح معزيا للشرح الوهبانية وقد حققناه
في باب التعزير **فروع** صبي مجبور قال له رجل شدي فرسى فاراد شديها
فرسته فمات فدينه على عاقلة الامر وكذا لو اعطى صبيا عصا او سلاحا
او امره بمحمل شئ او كسر حطب ونحو ذلك بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه السلاح
ولم يقل اسكه فقولان صبي على حايط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح

به فقال لا تقع فوق لا يضمن ولو قال وقع فوق ضمن به فبقي وقيل لا
يضمن مطلقا تأجيله **قصة** في الفعليين قطع يد رجل ثم قتله
أخذ بالاربعين أي بالقطع والقتل ولو كانا عمدين أو كانا خطاين
أو كانا مختلفين أي أحدهما عمد والآخر تخلل بينهما برء أو لا فيؤخذ
بالأمرين في الكل بل لا تدخل إلا في خطاين لم يتخلل بينهما برء فانهما يتداخلان
فتجب فيها دية واحدة وإن تخلل برء لم يتداخل كما علمت فالحاصل أن القطع
أما عمد أو خطأ والقتل كذلك صار أربعة ثم إما أن يكون بينهما برء أو لا
صار ثمانية وقد علم حكم كل منها لكن ضرب به مائة سوط فبرء من تسعين
ولم يبق أثرها أي أثر الجراحة ومات من عشرة ففيه دية واحدة لأنه
لما برء من تسعين لم يبق معتبرة إلا في حق التعزير وكذا كل جراحة
اندمت ولم يبق لها أثر عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف في مثله
حكومة عدل وعن محمد بن نجيب أجرة الطبيب وثمان الادوية **درر** وصد
شريعته وهديته وغيرها وتجب حكومة عدل مع دية النفس في مائة
سوط جرحته وبقي أثرها بالاجماع لبقاء الأثر وجوب الارش باعتبار
الأثر هديته وغيرها في جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا فعجز المجرع
عن الكسب يجب على الجراح النفقة والمداواة وفيها رجل جاء بغداد إلى
رجل فضر به العنان وعجز عن الكسب فداواة المضروب ونفقته على الذي
جاء بالعدان انتهى قال المصنف الظاهر أنه مفرع على قول محمد **قلت**
وقد منا عزي بالمجتبي عن أبي يوسف نحوه ونحققه في الشجاج ومن
قطع أي عمدا أو خطأ بدليل ما يأتي وبه صرح في البرهان كما في الشربلية
لكن في القهستاني عز شرح الطحاوي أن الدية على العاقلة في الخطأ
ومن ظن أنها على القاطع في الخطأ فقد أخطأ وكذا لو شجج أو جرح فعقا
عن قطعه أو شجته أو جرحته فمات منه ضمن قاطعه الدية في ماله
خلاف لما قلنا أنه عفى عن القطع وهو غير القتل ولو عفا عن الجنائية
أو عن القطع وما يحدث منه عفو عن النفس فلا يضمن شيئا وحديث
فالحطأ يعتبر من ثلث ماله فإن خرج من الثلث فيها والأفعلى العاقلة
ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن أنها على القاطع فقد أخطأ
قطعا ومفاده أن عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني والعمد
من كلة لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لأنه ليس بمال والشجة مثله
أي مثل القطع حكما وخلافه قطعت امرأة يد رجل عمدا أي **أو خطأ** لما
يأتي فلو أطلق كما سبق وكما للفتي وغيره كان أولى فتأمل فتلكها المقطوع
يده على يده ثم مات فلو لم يموت من السراية فنهرا الارش ولو عمدا
اجمعا يجب عند أبي حنيفة مهر مثلها والدية في مالها أن تعمد وتقع

المقاصة بين المهر والدية أن تساويا والارتداد الفضل وعلى عاقبتها أن
أخطأت في قطع يده ولا يتقاصان لأن الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف
العمد فإن الدية عليها والمهر على الزوج فيتقاصان **قلت** وقال صاحب
الدرر ينبغي أن تقع المقاصة في الخطأ أيضا لأنها عليها دون العاقلة
على القول المختار في الدية لكنه ليس على إطلاقه بل في العجم ولعله أطلقه
لأحالة محلله فيلحفظ وأن تلحقها على اليد وما يحدث منها أو على الجنائية ثم
مات منه وجب لها في العمد مهر المثل ولا شيء عليها الرضا بالسقوط ولو
خطأ دفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم أي للعاقلة فإن خرج
من الثلث سقط والاسقط ثلث المال فقط ولو قطعت يده فاقترض له
فمات المقطوع الأول قبل الثاني قتل الثاني به لسرايته وعن أبي يوسف
لا قود لأنه لما أقدم على القطع فقد أبرأه عما وراءه وظاهر أشكال ابن الكمال
يفيد تقوية قول أبي يوسف قال المصنف ولو مات المقتض منه فدية على
عاقلة المقتض له خلافا لها **قلت** لهذا إذا استوفاه بنفسه بلا حكم
الحاكم وأما الحاكم والمحام والمختار والفصاد والبراغ فلا يتقيد فعلهم بشرط إلا
كالأجير وتامه في الدرر والأصل أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة
والمباح يتقيد به ومنه ضرب الأب ابنه تاديبا أو الأم أو الوصي ومن الأول
ضرب الأب أو الوصي والمعلم باذن الأب تعليمات لضمان فضرر التاديب
مقيد لأنه مباح وضرب التعليم لأنه واجب ومحلله في الضرب المعتاد أما
غيره فهو جوب لضمان في الكل وتامه في الأشباه وأن قطع ولي القاتل القاتل
وبعد ذلك عفا عن القتل ضمن القاطع دية اليد لأنه استوفى في غير حقه لكن
لا يقتضى للثمة وقال لا شيء عليه وضمان الصبي إذا مات من ضرب أبيه أو وصيه
تاديبا أي للتاديب عليها أي على الأب والوصي لأن التاديب يحصل بالزجر
والتفريق وقال لا يضمن لو معتادا وأما غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقا
كضرب معلم صبيا أو عبدا بغير إذن أبيه وبولاه لف ولشر مرتب فالضمان
على المعلم إجماعا وأن الضرب باذنهما لضمان على المعلم إجماعا قيل هذا رجوع
من أبي حنيفة إلى قولهما وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تاديبا لأن
تاديبها للولي كذا عزاه المصنف لشرح المجمع للمعيني **قلت** وهو في الأشباه
وغيرها كما قدمناه وفي ديات المجتبي الزوج والوصي كالأب تفصيلا
وخلافه فعليه الدية والكفارة وقيل رجوع الإمام إلى قولهما وتامه ثمة
فروع ضرب امرأة فافضاها فإن كانت تمسك بولها ففيه ثلث
الدية والأفكل الدية وإن افتض بكرها فإنها فافضاها فإن مطاوعة
حدا ولا غرم وإن مكرهه فعليه الحد وارش الأفضا لا العقر حاوي
قدسي قطع الحجام لحما من عينه وكان غير جاذق فميت فعليه نصف

الدية اشباه وفي القنية سئل محمد عن وصيية سقطت من سطح فانفتح
راسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم راسها تموت وقال واحد منهم
ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقه وابريها تشقه فماتت بعد يوم
او يومين هل يضمن قتلا مليليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان
الشق معتادا ولم يكن فاحتيا خارج الرسم قيل له فلو قال ان ماتت فانا
ضامن هل يضمن قال لا انتهى **قلت** انما يعتبر شرط الضمان لما
تقرر ان شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى والله اعلم
باب الشهادة في القتل واعتبار حالته اي حالة القتل
القول يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة من غير سبق ملك المورث
لان شرعية القود لتشفى الصدور ودرك الثار والميت ليس باهل له
وقوله تعالى فقد جعلنا لولييه سلطانا نص فيه وقال بطريق الارث
كما لو اقلب ما لا وثمة الخلاف ما افاده بقوله فلا يصير احدهم اي احد
الورثة خصما عن البقية في استيفاء القصاص خلافا لها والاصل ان
كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة فاحدهم خصم عن الباقيين وقايم مقام
الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الوراثة لا يصير احدهم خصما
عن الباقيين ثم فرع عليه بقوله فلو اقام حجة بقتل ابيه عمدا مع غيبة اخيه
يريد القود لا يعيد اجماعا حتى يحضر الغائب لكنه يجس لان صارتهما
فان حضر الغائب يعيدها ثانيا ليقتل القاتل وقال لا يعيد وفي القتل
الخطا والدين لا يحتاج الى إعادة البينة بالاجماع لما مر فلو برهن القاتل
على عفو الغائب فال حاضر خصم لا نقلا به مالا وسقط القود وكذا لو قتل غيره
عمدا او خطأ والحال ان السيدين احدهما غائب فهو على التفصيل السابق
ولو اخبر وليا قود بعضوا خيما الثالث فهو اي اخبارهما عفو القصاص منهما
عملا بزمعهما وهي رابعة فالاول ان صدقهما اي المخبرين القاتل والاخ الشريك
فلا شيء له اي للشريك عملا بتصديقه ولهما ثلثا الدية والثاني ان كذبا
فلا شيء للمخبرين ولا خيما ثلث الدية والثالث ان صدقهما القاتل
وحده فلكل منهما ثلثها والرابع ان صدقهما الاخ فقط فله ثلثها
لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدية ولكنه
يصرف ذلك الى المخبرين استحسانا وهو الاصح زيلعي لان صار مقرا
لها بما اقر له به القاتل وان شهدا انه ضربه بشئ جارح فلم يزل صاحب
فراس حتى مات فيقتض لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة ولا يحتاج
الشاهدان يقول انه مات من جراحتة بزاره وان اختلف شاهدا
قتل في الزمان او في المكان او في الله او قال احدهما قتله بعضا وقال
الاخر لم ادر بماذا قتله او شهد احدهما على معاينة القتل والاخر على

اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا تبطل الشهادة لو
كمل النصاب في كل واحد منها ليتيق القاضى بكذب احدا الفريقين ولا
اولوية ولو كمل احدا الفريقين دون الآخر قبل الكمال منها لعدم المعارض
وان شهدا بقتله وقال اجهلنا الله نجب الدية في ماله في ثلاث سنين
شربلا ليه استحسانا خلا على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لات
الاصل في الفعل العمد وان اقر كل واحد منهما اي من الرجلين انه قتله
وقال الولي قتلناه جميعا له قتلها عملا باقرارهما ولو كان مكان الاقرار
والمسيلة بجاليها شهادة لغت الشهادة ثان لان التكذيب نفسيق وفسق
الشاهد يبطل شهادته اما فسق المفز لا يبطل الاقرار ولو قال الولي
في صورة الاقرار السابقة صدقما ليس له ان يقتل واحدا منها لان
تصديقه باقرار كل بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله
قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلها باقرارهما زيلعي ولو اقر
رجل بانه قتله وقامت البينة على آخراته قتله وقال الولي قتله
كلاهما كان له للولي قتل المقر دون المشهود عليه لان فيه تكذيبا لبعض
موجبه كما مر ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت انت قتلته وحده
كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده كما لو قال ذلك
لاحد المشهود عليهما كان له قتله لعدم تكذيبه شهوده عليه وانما
كذب الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكر ذكره الزيلعي شهدا
على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية على العاقلة فجاء المشهود بقتله
حيضا ضمن العاقلة الولي لقبضه الدية بلا حق او الشهود ورجعوا
اي الشهود عليه على الولي لتملكهم المضمون الذي في يد الولي والشهادة على القتل
العمد في هذا الحكم كالخطا فاذا جاحيا بخير الورثة بين تضمين الولي
الدية او الشهود الا الرجوع فلا رجوع للشهود على الولي لانهم اوجبوا
له القود وهو ليس بمال ولا يرجعون كالخطا ولو شهدا على اقراره
اي اقرار القاتل بالخطا او العمد ثم جاحيا او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدية
على العاقلة ثم جاحيا لم يضمن اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما وضمن الولي
الدية في الصورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق والمعتبر حالة الرمي
في حق الحل والضمان لا الوصول وحينئذ فتجب الدية في ماله وسقط القود
للمشبهة برودة الرمي اليه قبل الوصول وقال لا شيء عليه لا تجب دية الرمي اليه
باسلامه بالاجماع وتجب القيمة بعقده بعد الرمي قبل الاصابة وتجب الجزاء
على محرم رمي صيدا محل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من
رمي بقضياع عليه برجم فرجع شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فمجي
فوصل لا يحل مارماه مجوسي فاسلم فوصل لما عرفت ان المعبر حالة الرمي

لفز اي جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل
 ختان قطع الحشفة باذن ابيه اي انسان يقطع اذنه بحب نصف الدية
 ويقطع راسه نصف عشرها فقل جبين خرج راسه فقيه العرة اي شئ
 يجب بثلاثة دية وثلاثة اخماسها فقل دية الاسنان اشباه والله اعلم
كتاب الديات الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل
 النفس لاسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية والارش
 اسم للواجب فيما دون النفس دية شبه العمد من الابل ارباعا من بنت مخاض
 وبنت لبون وحقة الى جذعة باذخال الغاية وهي الدية المخلطة لا غير
 والدية في الخطاء اخماس منها ومن ابن مخاض او الف دينار من الذهب
 او عشرة آلاف درهم من الورق وقال الشافعي اثنا عشر الفا وقال امامها
 ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الحبل ما تاحله كل حلة ثوبان
 ازار وردها المختار وكفارتها اي الخطاء وشبه العمد عتق قرن مومن
 فان عجز عنه صام شهرين ولا ولا اطعام فيها اذ لم يرد به النص والمقادير
 توقيفية وصح اعتاق رضيع احدا بويه مسلم لانه مسلم تبعه لا الجنين
 ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روي ذلك عن
 علي موقوف ومرفوعا والذي والمستامن والمسلم في الدية سوا خلافا للشافعي
 وصح في الجوهرة انه لادية في المستامن واقره في الشربلية لكن بالتقوية جزم
 في الاختيار وصححه الزيلعي وفي النفس جزا مبتدا وهو قوله الا في الدية والانقب
 ومارنه وارنبته وقيل في ارنبته حكومة على الصحيح والذكر والحشفة والعقل
 والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق افاد ان في لسان
 الاخرس حكومة جوهره وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه او منع اذا اكثر
 الحروف والاقامت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف
 اللسان الستة عشر تصحيحا فان اصاب الفأيت يلزمه وتامه في شرح
 الوهبانية وغيرها ولحيت حلفت فلم يثبت ويؤجل سنة فان مات فيها
 برا وفي نصفها نصف الدية وفيما دونه حكومة عدل كشارب ولحيت
 عيدر في الصحيح ولا شئ في لحية كوسج على ذقنه شعرات معدودة ولو
 على خده ايضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل ولو مقصلا فكل الدية
 وشعر الراس كذلك اي اذا حلق ولم يثبت كذا روي عن علي وعند الشافعي
 منها حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولومات قبل تمام السنة
 ولم يثبت فلا شئ عليه كشر صدر وساعد وساق والعينين والشفيتين
 والحاجبين والرجلين والاذنين والانتين اي الخصيتين وثدي المرأة وحليتها
 والالبتين اذا استاصلها والا فحكومة عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين
 الدية وفي ثدي الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة

نصف الدية وفي اشقار العين الاربعة جمع شفره بضم الشين وتفتح الجفن
 او الهدب الدية اذا قلعه ولم تنبت وفي احدها ربعها ولو قطع جفون
 اشقارها فدية واحدة لانهما كشي واحد وفي جفن لا شعر عليه حكومة عدل
 لكن المعتمدان في كل دية كاملة جفنا او شعره وفي كل اصبع من اصابع اليدين
 والرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع ونصفها
 اي نصف دية الاصبع لو فيها مفصلان كالا بهام وفي كل سن يعني سن
 الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الابل او
 خمسون دينار او خمسمية درهم لقوله عليه السلام في كل سن خمس من الابل
 يعني نصف عشر دية لوجرا ونصف عشر قيمته لو عبدا **فان قلت** تزيد
 حينئذ دية الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة اخماسها **قلت**
 نعم ولا باس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس كما في الغاية
 وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتقوية اكثر من قدر الدية
 سوى الاسنان وقد توجد نواجز اربعة فتكون اسنانه ستا
 وثلاثين ذكره القهستاني **قلت** وحينئذ فللكوسج دية وخمسة دية
 واخره اما دية ونصف او وثلاثة اخماس او اربعة اخماس وعلمت
 ان المرأة على النصف فتبصر وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب
 نفعه بضرب ضارب كيد شلت وعين ذهب صنوها واصلب انقطع
 ماؤه وكذا الوسلس بوله او احديه ولو زالت الحدودية فلا شئ عليه ولو
 بقي اثر الضربة فحكومة عدل وتجب حكومة عدل باتلاف عضو ذهب
 نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلا او ارثه كاملا ان كان فيه
 جمال كالاذن الشاخصة هو الطرش وسيجي ما لو الصقة فالتم في اواخر
 هذا الفصل **فصل في الشجاج** وتختص الشجة بما يكون
 بالوجه والراس لغة وما يكون بغيرها فحراطة اي تسمى جراحة وفيها حكومة
 عدل مجتبي ومسكين وهي اي الشجاج عشرة الحارصة بمهمات وهي التي
 تخرص الجلد اي تخدشه والرامعة بمهمات التي تظهر الدم كالدمع
 ولا تسيله والدامية التي تسيله والباضعة التي تبضع الجلد اي
 تقطعه والمتلاخمة التي تاخذ في اللحم والسماق التي تقصل الى السمحاق اي
 جلدة رفيقة بين اللحم والعظم الراس والموضحة التي توضح العظم اي تظهره
 والهاشمة التي تشم العظم اي تكسره والمنقلة التي تنقله بعد الكسر والامة
 التي تقصل الى ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الرامضة بعين
 معجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون
 قتلا لا شجا فعلم بالاستقلال بحسب الاثار انها لا تزيد على العشر ويجب
 في الموضحة نصف عشر الدية اي لو غير اصلع والا فبها حكومة لان جلده

انقص دية من غيره تستأني عن الذخيرة وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة
عشر ونصف عشر و2 الامة والجافية ثلثها فان نفذت الجافية ثلثها
لانها اذا نفذت صارت جافيتين فيجب في كل ثلثها وفي الحارصة والرابعة
والرامية والباضعة والملاحمة والسمحاق حكومة عدل اذ ليس فيه ارش مقدر
من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل وهي اى حكومة
العدل ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف
عشر الدية قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام وقيل قايلا الطحاوي يقوم المشجوع
عبد بلا هذا الاثر ثم معه فقد رالتفاوت بين القيمتين في الحرز الدية
وفي العبد من القيمة فان نقص الحر عشر قيمته اخذ عشر دية وكذا في النصف
والثلث هو اى هذا التفاوت هي اى حكومة العدل به يفتى كما في الوقاية
والنقاية والملتقى والدرر والحانية وغيرها وجزم به في المجمع وفي الخلاصة
انما يستقيم قول الكرخي لولجناية في وجهه ورأسه فحينئذ يفتى به ولو في
غيرها او تعرض على المفتي يفتى بقول الطحاوي مطلقا لانه ليس انتهى ونحوه
في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة
الطبيب والادوية الى ان يبرأ ولاقتصاص في جميع الشجاج الا في الموضحة
عمدا وما لا قود فيه يستوى العمد والخطا فيه لكن ظاهر المذهب وجوب
القتصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح درر ونجني
وابن كمال وغيرها الامكان المساواة بان يسير غورها بمسبار ثم يتخذ حديدة
بقدره فيقطع واستثنى في الشربلية السحاق فلا تقاد اجماعا كما لا قود
فيما بعدها كالهاشمة والمنقلة بالاجماع وعزاه للجوهرة فيلحفظ ثم قال
في المجتبى ولا قود في جلد راس وبدن ولحم خد ويطن وظهر ولا في لطفة
ووكرة ووجاة وفي سلع جلد الوجه كمال الدية وفي كل اصابع اليد الواحدة
نصف دية ولو مع الكف لانه تبع للاصابع ومع نصف ساعد ونصف
دية للكف وحكومة عدل لنصف الساعد وكذا الساق وفي قطع كف
وفيهما اصبع او اصبعان عشرها او خمسها لف ونشر مرتب ولا شيء في الكف
عند ابي حنيفة كما لو كان في الكف ثلاث اصابع فانه لا شيء في الكف بالاجماع
اذ لاكثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب يدرجل ويرى الا انه لا انفصل
يده الى قفاه فيقدر النقصان يوخذ من جملة الدية ان نقص الثلثان
ثلثا الدية وهكذا واقره المص ولو قطع مفصلا من اصبع فمثل الباقي
او قطع الاصابع فمثل الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص
فانهم وان خالف الدرر ذكره الشربلا الى وسبحي متنا وفي الاصبع الزايد
وعين الصبي ذكره ولسانه ان لم تقلم صحته بنظر في العين وحركة في
الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل فان علمت الصحة فكبالغ في خطا او

عمدا ثابت ببينة او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة
العدل جوهرة ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او شعر راسه في الدية
لدخول الجزء في الكل لكن قطع اصبعها فمثلت اليد وان ذهب سمعه
او بصره او نطقه لا تدخل لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود
نفعه للكل ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية فيها خلا فالهما ولا
بقطع اصبع مثل جاره خلا فالهما ولا اصبع قطع مفصلا الا على فمثل
ما بقي من الاصابع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا قود بلس نصف
سن اسود او اصفر او احمر باقيا بل كل دية السن اذا فات منفعة
المضغ والافلوما يرى فالدية ايضا والا فحكومة عدل زيلعي فقول الدرر
والافلاشي فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان الجناية متى وقعت على محلين
متباينين حقيقة فارش احدهما لا يمنع قود الآخر متى وقعت على
محل واتلفت شيئين فارش احدهما يمنع القود ويجب الارش على من
اقاد سنه بعد معنى حول ثم ثبت بعد ذلك لتبين الخطا حينئذ
وسقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستأني في اقتصاص السن والموضحة حولا وكذا
لو ضرب سنة فتمركت لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرجح نباته لا يوجب به يفتى
قلت وقد يوفق بما نقله المص وغيره عن النهاية الصحيح تاجيل البالغ
ليبر الاستئذان نباته نادر او قلعه فردت اى ردها صاحبها الى مكانها
وثبت عليها اللحم لاجد عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام
ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو ثبتت وكذا
الاذن اذا الصقها فالتحت يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه
درر الا ان قلعت السن فثبتت اخرى فانه ليسقط الارش عنده كسن الصغير
خلا فالهما ولو ثبتت معوجة فحكومة عدل ولو ثبتت الى النصف فعليه نصف
الارش ولا شيء في ظفر ثبت كما كان او التهم شجة او التهم جرح حاصل ذلك
بضرب ولم يبق له اثر فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف عليه ارس الامر
وهي حكومة عدل وقال محمد قدر ما لحقه من النفقة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب
وتمن دوا وفي شرح الطحاوي فسر قول ابي يوسف ارش الامر باجرة الطبيب
والمدواة فعليه لاختلاف سهل قاله المصنف وغيره **قلت** وقد قدمنا
نحوه عن المجتبى وذكر هنا عنده روايتين فتنبه ولا يقاد جرح الابع
ببريه خلافا للشافعي وعمر الصبي والمجنون والمعنوه خطأ بخلاف
السكران والغني عليه وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم
يكن من العجم والافني ماله درر ولا كفارة ولا حرمان اذ خلافا
للمشافعي ولو جن بعد القتل قتل وقيل لا وتامه فيما علقته على الملتقى
صبي ضرب سن صبي فانزعها ينتظر بلوغ المضروب ان بلغ ولم يثبت

فعلى عاقلة الدية ولو من العجم ففي ماله ددر وسحقه في المعاقلة **همة**
حكومة العدل لا تتعلمها العاقلة مطلقا على الصحيح كافي تنوير البصائر
معزيا للتاريخانية **فصل** في الجنين ضرب بطن امرأة حرة
حامل خرج الامة والبهيمة وسجى حكمهما **قلت** بل الشرط حرية
الجنين دون امه كامة علق من سيدها ومن الغرور ففيه الغرة
على العاقلة كافي الدرر عن الزيلعي فالجيب من المصنف كيف لم يذكره
ولو كانت المرأة كتابية او مجوسية او زوجته فالقت جنينا ميتا حيا
وجب على العاقلة غرة غرة الشهر اول وهذه اول مقادير الديات
نصف عشر الدية اي دية الرجل لو الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو انثى
وكل منهما خمسية درهم في سنة وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية
وقال مالك في ماله ولنا فعله عليه الصلاة والسلام فان القته حيا فأت
فدية كاملة وان القته ميتا فأتت الام فدية في الام وغرة في الجنين
لما تقرر ان الفعل يتعدد بتعدد دأته وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة
لوميتين فاكثرت **قلت** وظاهره تعدد الدية ولم اره فليراجع
وان ماتت فالقت ميتا فدية فقط وقال الشافعي غرة ودية وان القته
حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا القته حيا وماتت **وما يجب**
فيه من غرة او دية يورث عنه وترث منه امه ولا يرث منارسه
منها فلو ضرب بطن امراته فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث
منها لانها قاتل وفي جنين الامة الرقيق الذكر نصف عشر قيمته لو حيا
وعشر قيمته لو انثى لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الانثى
لزيادة قيمة الذكر غالبا وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه
ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما اذا القى بلاراس لانا نأجب القيمة اذا
نفخ فيه الروح ولا تنفخ من غير راس ذخيره في مال الضارب حالا
ولو القته حيا وقد نقصها الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها
لوقيمة وقابه والا فعليه اتمام ذلك مجتبي وقال ابو يوسف فيه نقصانها
كالبهيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر شريعه ولا يخفى انها
للمولى فان حرره اي الجنين سيده بعد ضربه ضرب بطن الامة فالقتة
حيا فأت ففيه قيمته حيا للمولى لاديتته وان مات بعد العتق لان
المعتبر حالة الضرب وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عناد ولا
كفارة في الجنين عندنا وجوبا بل ندباً يلغى ان وقع ميتا وان خرج حيا
ثم مات ففيه الكفارة كذا صرح به في الحاوي القدسي وهو مفهوم من كلامهم
لتصريحهم بوجوب الدية حينئذ فتجب الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ
وما استبان بعض خلفه لظفر وشعر كتمام فيما ذكر من الاحكام وعدة ونفاك

كما مر في بابه وضمن الغرة عاقلة امرأة حرة في سنة واحدة وان لم يكن
لها عاقلة ففي ماله في سنة ايضا صدر شريعه ولم تأثم ما لم يتبين بعض
خلقه ومرت الحظر نظا اسقطته ميتا عمدا بدوا او فعل كضربها بطنها
بلا اذن زوجها فان اذن او لم تتعد لا غرة لعدم التعدى ولو امرت
امراة ففعلت لا تضمن المأمورة وامام الولد اذا فعلته بنفسها حتى
اسقطته فلا شيء عليها الاستحالة الدين على مملوكه ما لم تنسحق فخ
تجب للمولى الغرة لانه مغرور وفي الواقعات مذبذبة والسقط عمدا
فان القته حيا فأت فعليه الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا ترث
في الحالين وتجب في جنين البهيمة ما نقصت الام ان نقصت وان لم
تنقص الام لا يجب فيه شيء سراجيه **فرع** في النزازية ضرب بطن
امراة بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين حيا مجروحا بالسيف
والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت ايضا يقتص لاجل الزوجة
لانه عمد وعلى عاقلة دية الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت
لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ والله اعلم
باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره لما ذكر
القتل مباشرة شرع فيه تسببا فقال اخرج الى طريق العامة كنيفا
هو بيت الخلا او ميلا او جرشنا كبرج وجذع وممر علو وحوض
طاقة ونحوها عتيق او دكانا جازا حادثه ان لم يضرب العامة ولم
يمنع منه فان ضربه يحل كما سيحى ولكل احد من اهل الحضومة ولو
ذميا منعه ابتداء ومطالبته بنقضه ورفع بعد اي بعد البتة
سواء كان فيه ضرر او لا وقيل انما ينقض بخصومته اذا لم يكن له
مثل ذلك والا كان لغتنا زيلعي هذا كله اذا بنى لنفسه بغير اذن
الامام زاد الصفار ولم يكن للمطالب مثله وان بنى للمسلمين لمسجد
ونحوه او بنى باذن الامام لا ينقض وان كان يضرب العامة لا يجوز
احداثه لقوله عليه السلام لا ضرر ولا اضرار في الاسلام والقعود
في الطريق لبيع وشرا يجوز ان لم يضرب احد والا على هذا التفصيل
السابق وهذا في النافذ وفي غير النافذ لا يجوز ان يتصرف باحداث
مطلقا اضر بهم او لا اباذنه لانه كالمالك الخاص بهم ثم الاصل فيما
جهل حاله ان يجعل حديثا لو في طريق العامة وقد مالو في طريق
الخاصة برجندى فان مات احد من الناس بسقوطها عليه فدية
على عاقلة اي عاقلة المخرج لتسببه كما تدرى العاقلة لو حفر بيرا
في طريق او صنع حجرا او ثوبا او طينا ملثقي فتلف به انسان لانه
سبب فان تلف به اي بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم

بإذن به الامام فان اذن الامام في ذلك اومات واقع في بير طريق جوعا
او عطشا او غما لا ضمان به يقتل خلافا لمحمد ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان
في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان أصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا
وان اصابه الخارج او وسطه بزازيه فالضمان على واصعه لتعديه ولو
مستاجرا او مستعيرا او غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقا فعلة
وهو الموجب للضمان بخلاف الحايط المائل كما بسطه الزيلعي ولو اصابه
الطرفان من الميزاب وعلم ذلك وجب على واصعه النصف وهو النصف
ولو لم يعلم أي طرف منهما اصابه ضمن النصف استحسانا زيلعي ومن
سحق حجر وضعه آخر فعطب به رجل ضمن لان فعل الاول انتسخ بفعل
الثاني كن حمل على رأسه او ظهره شيئا في الطريق فسقط منه
على آخر او دخل بحصير او فتيل او حصاة في مسجد غيره أي جعل فيه حصي
او بوارى ابن كمال أو جلس فيه للصلاة ولولقران أو تعليم فعطب به
أحد كأمي ضمن خلافا لهما لا يضمن من سقط منه رد البسه عليه
أو أدخل هذه الاشياء المذكورات في مسجد حيه أي محله لان تدبير
المسجد لأهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فيستقيد بالسلامة أو جلس
فيه للصلاة الحاصل ان الجالس للصلاة في مسجد حيه أو غيره لا يضمن
ولغير الصلاة يضمن مطلقا خلافا لهما واستظهر في الشربلالية مغريا
للزيلعي وغيره قولهما وقد حققته في شرح الملتقى وفيه لو استأجرة ليبسني
أو ليحفر له في قنطرة أو نوتة أو داره فتلف به شيء ان قبل فراغه فعل الاجير
وان بعده فعله الأمر كما لو كان في غير قنطرة ولم يعلم به الاجير فان علمه فعليه
كما لو أمره بالتبني في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر هو فتناى وليس
لحق الحفر فعل الاجير قياسا أي لعلمه بفساد الامر فما أغره وعلى المتأجر
استحسانا انتهى **قلت** وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره
ترجيحه سيما على داب صاحب الملتقى من تقديمه الأقوى قتابل ومن
حفر بالوعة في طريق بامر السلطان أو في ملكه أو وضع خبثه فيها
أي الطريق أو قنطرة بلا إذن الامام وكذا كل ما فعل في طريق العامة فتعد
رجل المرور عليها لم يضمن لان الاضاقاة للباشرا ولو من التنسب وبهذا
تبين ان التنسب انما يضمن في حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يتعد الواقع
المرور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق ملكة أو غيره من الفيا في لم يضمن
بخلاف الامصار **قلت** وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب
الطرف في الامصار دون الفيا في الصحارى لانه لا يمكن العدول عنه في
الامصار غالبا دون الصحارى ولو استأجر رجل أربعة لحفر بئر له فوكت
البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم فعلى كل من الثلاثة الباقي ربع

ربع الدية ويسقط ريعها لان البئر وقع بفعلهم فتقدمت من جنائته
وجناية اهابه فيسقط ما قابل فعله خائنه وغيرها زاد في الجوهرة
وهذا الواجب في الطريق فلو في ملك المتأجر فينبغي ان لا يجب شيء
لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون انتهى **قلت** ويؤخذ منه جواب
حادثه هي ان رجلا له كرم وارضه تارة تكون مملوكة وعليها الخراج كما را
في بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يده مدة طويلة يؤدي
خراجها ويملك الانتفاع بها بغرس وغيره فيستأجر هذا الرجل جماعة
يحفرون له بيرا ليغرس فيه اشجار العنب وغيره فتسقط على احدهم هل
لورثته مطالبته بديته قال المص والحكم فيها وشبهها عدم وجوب
شيء على المتأجر وكذا على الآخر كما يفيد كلام الجوهرة ويحمل الحلاق
القتاوى على ما وقع مفيدا للاتحاد الحكم والحادثه والله اعلم بالصواب
فصل في الحايط المائل مال حايط الطريق العامة ضمن ربه
أي صاحبه ما تلف به من نفس انسان او حيوان او مال ان طالب ربه
حقيقته او حكا كالواقف والقيم ولو حايط المسجد فتضمن عاقلة الواقف
وكالقيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا احد الشركاء
ولو الورثة استحسانا نعم في الظهيرة لومات ربه عن ابن فقط ودين
مستغرق صح الشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندى وغيره ينقضه
مكلف مسلم او ذمي يعني من اهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه
ومولاه بالخصومة زيلعي حرا ومكاتب وان لم يشهد ولا يصح الطلب قبل
الميل لعدم التعدي والحال انه لم ينقضه وهو يملك نقضه في مدة يقدر على
نقضه فيها لانه دفع الضرر العام واجب ثم ما تلف به من النفوس فعلى العاقلة
ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا بالاشهاد على
ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار
ملكه أي من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال ولو تقدم الى من لا
يملك نقضه ممن يسكنها باجارة او اعارة او الى المرتهن او المودع لا يقيد به
لعدم قدرتهم على التصرف وحينئذ فلو سقط بعد التقدم لمن ذكره وتلف
شيئا فلا ضمان أصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحايط عن ملكه
ببيع أو غيره كهبته حاوى قدسى وكذا لو جبن مطبقا او ارتد ولحق وحكم
بالحاقة ثم عاد او افاق خائنه بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزوال ولايته
بالبيع وان عاد ملكه بعده حاوى وخائنه بخلاف نخل الجراح لبقا فصله
كما مروا مال الى دار انسان من مالك او ساكن باجارة أو غيرها فالأصل
لا دني ملائمة ثم ساقى فالطلب اليه لان الحق له فيصير تاجيله وابراؤه منها
أي من الجنانية وان مال الى الطريق فاجله القاضى او من طلب النقض لا يبرأ

لأنه حق العامة ونصرف القاضي في حق العامة نأخذ فيما ينفعهم لا فيما
يضرهم ذخيره بخلاف تاجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه
لدار فأي طلب صحيح الطلب لأنه إذا صح الشهاد في البعض صح في الكل
برجدي فإن بنى ما يلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراع الجناح ونحوه
كيزاب لعندي به حايط بين خمسة اشهد على احدهم فقط على رجل
ضمن عاقلة خسر الدية أي خسر ما تلف به من نفس او مال لتكنه من
اصلاحه بمرافعة للحكام دار بين ثلاثة حفر احدهم فيها يرا او بنى
حايط فغضب به رجل ضمن ثلثي الدية لعندي في الثلثين وقد حصل
التلف بجلة واحدة فيعتبر بالحصة وقالوا ايضا فان لان التلف ثمان معتبر
وهذا الشهاد على الحايط اشهاد على النقص بالكسر ما ينقص من الجدار وجنيد
فلو وقع الحايط على الطريق بعد الاشهاد فغضب انسان بنقصه مات ضمن
لان النقص ملكه فتفرغ عليه وان عثر رجل بقتيل مات بسقوطها أي
الحايط لا يضمنه لان تفرغ عليه ولا وليا الا اليه بخلاف الجناح حيث يضمن
ربه القاتل الثاني ايضا لبقا جنايته فيلزم تفرغ الطريق عن القاتل
ايضا يؤيده انه لو باع الحايط او النقص بربى ولو باع الجناح لا يلقى
ولا يصح الشهاد قبل ان يهيى الحايط لانعدام التعدي ابتداء وانها وتقبل
فيه شهادة رجل وامرأتين لانه شهادة على التقدم لا على القتل **فروع** حايط
بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون
الحايط طويلا فيضمن ما اصاب الواهي فقط لانه جنيد كما يطين فالاشهاد يصح
في الواهي لا في الصحيح حايط ان احدها ماييل والاخر صحيح فاشهد على الماييل
فسقط الصحيح فاتلف شيئا كان هدرًا حايته مسجد مال حايطه فالاشهاد
عن من بناه والدية على عاقلة من بناه وحايط الوقف على المساكين
على عاقلة الواقف وحايط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استنجا
قال ولي القاتل اذا جاعد عفوت عن القصاص لا يصح لانه عليك دل عليه
مسئلة الاصل جارية قتلت رجلا عمدا فزنا بها ولي القاتل قبل ان
يقتص لا يجد لانها صادرة مملوكة ولما جبه **باب**

جناية البهيمية والجناية عليها الاصل ان المروء في طريق المسلمين مباح
بشرط السلامة فيما يمكن الاختراز عنه ضمن الرأب في طريق العامة ما
وطيت دابته وما اصابت يديها او رجلها وراسها او كدمت بقمها
او خبطت يديها او صدمت فلو حدثت الذكورات في السير فملكه لم
يضمن ربها الا في الوطى وهو رآبها لانه مباشرة لقتله بنقله فيحرم
الميراث ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو لملكه فلا يضمن كما اذا لم
يكن صاحبها معها فتساقى والا يضمن باذنه ضمن ما تلف مطلقا

للعندي لا يضمن الرأب ما نطحت برجلها او ذنبها سايرة خلا فاللشافعي
او عطب انسان بما راثت او بالث في الطريق سايرة او واقفة لاجل ذلك
لان بعض الدواب لا يفعل الا واقفا فلو واقفها غيره فبالت ضمن لعندي
بايقافه الا في موضع اذن الامام بايقافها فلا يضمن ومنه سوق
الدواب واما باب المسجد فكالمطريق الا اذا اعد الامام لها موضعا فان اصابته
بيدها او رجلها حصاة او نواة او اثار غبار او حجر صغيرا ففقا عينا
او افسد ثوبا لم يضمن لعدم امكان الاختراز عنه ولو الحجر كبير ضمن لامكانه
وضمن السائق والقايد ما ضمنه الرأب وصح في الدرر انه مطرد ومنعكس
والراكب عليه الكفارة في الوطى كما مر اعلمها اي لا على سائق وقايد ولو كان
سائق وراكب لم يضمن السائق على الصحيح خلا لما جزم به القهستاني وغيره
لان الاضافة الى المباشر او الى من التسبب كما مر اي اذا كان سببا لا يعمل
بانفردة اتلافها كما هنا اما في سبب يعمل بانفردة فيشتركان كما يأتي في مسئلة
نخس الدابة باذن رآبها فيلحفظ وضمن عاقلة كل فارس او راجل دية الاخرات
اصطدما وما تاسد فوقع على القفا ولو كانا حرين ليسا من العجم ولا عامدين
ولا وقعوا على وجههما ولو كانا عبيدين او وقعوا على الوجه ابن كمال يهدر
دمهما في العمد والخطا شربلا ليه وغيرهما ولو كانا من العجم فالدية في مالهم كما مر
مرارا ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدهما على وجهه هدر
دمه فقط ولو احدهما حرا والاخر عبيدا فعلى عاقلة الحرقمة العبد في الخطا
ونصفها في العمد كما لو تجاذب رجلان جبلا فانقطع الجبل فسقطا وما تاسا على
القفا هدر دمهما لموت كل بقوة نفسه فان وقعوا على الوجه وجب دية
كل واحد منهما على عاقلة الاخر لموت كل بقوة صاحبه فان تعاكسا فوقع
احدهما على القفا والاخر على الوجه فدية الواقع على الوجه على عاقلة الاخر
لموته بقوة صاحبه وهدر دم من وقع على القفا لموته بقوة نفسه ولو
قطع انسان الجبل بينهما فوقع كل منهما على القفا فماتا فدية ما على عاقلة
القاطع لتسببه بالقطع وعلى سائق دابة وقع اداتها اي انها كسرت
ونحوه على رجل مات وقايد قطار بالكسر قطار الابل وطي بعير منه رجلا
الدية وان كان معه سائق ضمنا لاستوايهما في التسبب لكن ضمان النفس
على العاقلة وضمان المال في حاله هذا هو السابق من جانب من الابل فلو توسطها
واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمانا ما قدماه وراكب وسطها يضمنه
فقط مالم ياخذ بزمام ما خلفه فان قتل بعير ربط على قطار بلا علم يربلا
علم قايد رجلا مفعول قتل ضمن عاقلة القايد الدية ورجعوا بها على
عاقلة الدواب لانه دية لا خسران كما توهه صدر الشريعة فلو ربطوا القطار
واقف ضمنا عاقلة القايد بلار جوع لقوده بلا اذن ومن ارسل بهيمة

اوكلها ملتقى وكان خلفها سايقا لها فاصابت في فورها ضمن لانه الحامل لها
وان لم يمشي خلفها فادامت في فورها فسايق حكا وان تراخي انقطع السوق
فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد بالدابة الكلب زيلعي وان ارسل طيرا
ساقه او لاودابة او كلبا ولم يكن سايقا له وانقلبت دابة بنفسها فاصابت
مالا او ادميا نهارا او ليلا لا ضمان في الكل لقوله عليه السلام العجا حبار
اي المنفلة هدر كما لو حجت الدابة به اي بالراكب ولو سكران ولم يقدر
الراكب على ردها فانه لا يضمن كالمنفلة لانه جنيده ليس بمسير لها فلا
يضاف سيرها اليه حتى لو انفلت انسانا فدمه هدر عما دونه ومن ضرب
دابة عليها ركب او تحسها بعود بلا اذن الراكب فنفت او ضربت بيدها
شخصا آخر غير الطليعن او نفرت فصدته وقتلته ضمن هو اي الناحس
لا الراكب وقال ابو يوسف يضمنان نصفين كالوكان موقفا دابة على الطريق
لتعديده في الايقاف ايضا وكالوكان باذنه ووطيت احدا في فورها فدمه
عليها ولو نفحت الناحس فدمه هدر ولو اوقت الراكب فقتلته فدينه على عاقلة
الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطي فور الناحس والا فالضمان على الراكب
لانقطاع اثر الناحس درر وبزازيه وضمن في فقي عين دجاجة او شاة
نصاب او غيره ما نقصها لانها للحكم وفي عينها يخسر ربها ان شأتركها على
الفاقي وضمنه قيمتها او اسكرها وضمنه النقصان زيلعي وفي عين بقرة جزار
وجزوره اي ابله فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد للحكم في الحكم الآتي
ابن كمال وحمار وبغل وفرس ربع القيمة لان اقامة العمل بها انما يمكن
باربع اعين عينها وعينا مستعملها فصارت كأنها ذات اعين اربع
وقال الشافعي كالشاة والفرق ما قدرناه لكن يرد عليه انه لو قفا عيني حمار
مثلا انه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك بما روى
انه عليه السلام قضى في عين الدابة بربع القيمة والتقييد بالعين لانه
لو قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار وقيل
جميع القيمة كالوقطع احدي قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اي
لو غير ما كولد وان ما كولا خير كما مر في العينين لكن في القرن ان اسكه
لا يضمن شيئا عند ابي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها **فروع** نقل
المصنف عن الدرر له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه
حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني
آدم كالحايطة المايل ونطح الثور وعقر كلب عقوق فيضمن اذا لم يحفظه
انتهى قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول الزيلعي وان اتلف الكلب
فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا كالحايطة
المايل انتهى على الادمى فيحصل التوفيق **قلت** وقد وقع الاستفتاء

عن له نخل يضعه في بستانه فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن
رب النخل ما اتلفه النخل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان
اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشهد واعليه ام لا اخذ امرسيلة
الكلب بل اولى وكذا ذكره المصنف في معينه لكن رايت في فتاويه انه اذ افتى بالضمان
في مسيلة النخل فراجع عند الفتوى واما تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما
هو ظاهر المذهب واما جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان الضرر
يبين على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حمار ياكل حنطة انسان فلم يمنع حتى
اكل الصبيح فمات اذ دخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا في زرع او كرم ان سايقا
ضمن ما اتلف والا لا وقيل يضمن وتامه في البرازية **باب**
جناية المملوك والجناية عليه اعلم ان جنایات المملوك لا توجب الادفعاء
واحد والمحملا والا فقيمة واحدة ولو فدا الفتي ثم جنى فكا الاول ثم وثم بخلاف الدبر
واختيه فانه لا تجب الاقيمة واحدة ويستصح جنى عبد خطأ التقييد بالخطأ
هنا انما يفيد في النفس لان بعده يقتص واما فيما دونها فلا يفيد لاستواخطابه
وعده فيما دونها ثم انما ثبت الخطأ بالبينة وقرار مولاه وعلم القاضي لا
باقراره اصلا براج **قلت** لكن قوله او علم القاضي على غير المفتي به فانه لا
يعمل بعلم القاضي في زماننا شرين لانه عن الاشياء وتقدم دفعه مولاه ان شأ
بها فيملكه ولها وان شأفداه بارشها حالا لكن الواجب الاصل هو الدفع على
الصحيح ولذا سقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن
في الشرين لانه عن السراج والجوهر من البردوى ان الصحيح انه الفدا لو
اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ به ملاك العبد وعلمه الزيلعي
وغيره بانه اختار اصل حقهم فبطل حقهم في العمد عند ابي حنيفة انتهى وفداه
ان الاصل عنده الفدا لا الدفع وافاد شارح المجمع في تعليل الامام ان الواجب
احدها وانه من اختار احدهما فعين لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه
ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فداه مجنى بعده فمضى كالأولى حكما
فان جنى جنائيتين دفعه بهما الى ولها او فداه بارشها فان وهبه المولى
او باعه او اعتقه او دبره او استولدها غير عالم بها بالجناية ضمن من
قيمتها والاقل من الارش وان علم بها غرم الارش فقط اجماعا كيبوعه
عالمها بها ولتعلق عتقه بقتل زيد او رميه او شجعه ففعل العبد ذلك
كما بصير فارا بقوله ان مرضت فانت طالق ثلاثا فان قطع عبد يد حر
عمدا ودفع اليه فاعتقه فمات سر السراية فالعبد صلح بها اي بالجناية
لان عتقه دليل تصحيح الصلح وان لم يعتقه وقد سري يرد على سيرة
فيقتل او يعفى لبطان الصلح فان جنى ما دون مديون خطأ فاعتقه
سيده بلا علم ما غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغرم

لوليها الاقل منها الى القيمة ومن الارش ولو اتلفه اي العبد الجاني اجنبي
 فقيمة واحدة لمولاه لا غير فان ولدت ماذ ونه مديونة بيعت مع ولدها في
 الدين ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق
 حق الغرما بالولد بخلاف اكسائها فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اي لولي
 الجناية لتعلقها بذمة المولى لاذن منها بخلاف الدين عبد لرجل زعم رجل ان
 سيده حرره فقتل فقتل العبد المعتق وليه اي ولي الزاعم عتقه خطأ فلا
 شئ للمر عليه لانه بزعمه عتقه اقزانه لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق
 على العاقلة الا بحجة فان قال معتق رقه معروف لرجل قتل اخطاك يخاطب
 به مولاه الذي اعنته خطأ قبل عتقي فقال الاخ الذي هو المولى لا بل بعده
 صدق الاول لانه منكر للضمان وان قال لها ففقطت يدك وانت امتي وقالت
 هي لا بل فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبر به
 فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما اخذه المولى منها من المال لما ذكرنا
 استحسانا لا للجماع والغلة فالقول له لانه اسناده لحالة معهودة منافية
 للضمان عبد مجبور او صبي امر صبياً بقتل رجل فقتله فديته على عاقلة
 القاتل لان عمداً صبي خطأ ورجعوا على العبد بعد عتقه وقيل لا اعلى
 الصبي الامر اجد القصور اهليته وان كان ما مور العبد عبداً مثله دفع السيد
 القاتل او فراه في الخطا ولا رجوع له على الامر في الحال ويرجع بعد العتق
 بالاقل من الفدا وقيمة العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وكذا الحكم
 في العمدان كان القاتل صغيراً لان عمده خطأ فان كبر اقتضى منه عبد
 حفر بيرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان او اكثر فهلك فلا شئ عليه لان
 جناية العبد لا توجب عليه شياً ويجب على المولى قيمة واحدة ولو اوقع الفا
 زيلجي فان قتل عبداً رجلين حرين لكل منهما وليان فعفى احد وليي كل منهما
 دفع السيد نصفه الى الحرين الذين لم يعفوا او فراه بدية كاملة لانه
 بذلك العفو سقط القود وانقلب مالا وهو ديتان وقد سقط دية نصيب
 العاقين وبقي دية نصيب الساكيتين او يدفع نصفه لهما فان قتل العبد
 احدهما عمداً والاخر خطأ وعفى احد وليي العمد فدى بدية لولي الخطاء
 ونصفها للاحد وليي العمد الذي لم يعف او دفع اليهما وقسم اثلاثاً عولا
 عنده وارباعاً منازعة عندها فان قتل عبداً قريهما وعفى احدهما بطل
 كله وقال يدفع الذي عفا نصف نصيبه للآخر او يفديه بربع الدية
 وقيل محمد مع الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا والمولى لا يستوجب
 على عبده ديناً فلا تخلف الورثة فيه **فصل** في الجناية على
 العبد دية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر وبلغت قيمة الامة دية
 الحرة نقص من كل من دية عبد وامة عشرة دراهم اطهارا لا خطاط رتبة

الرقيق عن الحر وتعيين العشرة باثراً من سعد رضي الله عنه وعنه من الامة
 خمسة ويكون جنيذ على العاقلة في ثلاث سنين خلافاً لابي يوسف وفي
 الغصب تجب القيمة بالغلة ما بلغت بالايجاع وما قدر من دية الحر قدر من
 قيمته وجنيذ في يده نصف قيمته بالغلة ما بلغت في الصحيح ددر وقيل
 لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة وجزم به في الملتقى وتجيب حلومة عدل
 في لحيته في الصحيح وقيل كل قيمته قطع يد عبد فحرره سيده فسرى فمات
 منه وله للعبد ورثة غيره غير المولى لا يقتضى لاشتباه من له الحق والا
 يكن له غير المولى اقتضى منه خلافاً لمحمد قال لعبدية احداً حر فشحافين
 المولى العتق في احدهما بعد الشح فارشها للسيد لان البيان كالانثاء ولو
 قتل ادفية حر وقيمة عبد لو القايكل واحداً معاً وقيمتها سوا وان قتل كلا
 واحد معاً او على التعاقب ولم يدبر الاول فقيمة العبدتين زيلجي فقار رجل
 عيني عبد خير مولاه ان شاء دفع عمده مولاه عمده المفقو للفاقي واخذ
 منه قيمته كاملة او اسلكه ولا ياخذ منه النقصان وقال له اخذ النقصان
 وقال الشافعي ضمنه القيمة واسك الجثة العميا ولو جنى مدبر او ام ولد
 ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش لقيام قيمتها مقامها فان دفع
 القيمة بقضا فجنى المدبر او ام الولد جناية اخرى يشارك الثاني الاول
 اذ ليس في جناياته كلها الا قيمة واحدة ولا شئ على المولى لانه مجبور على
 الدفع ولو دفع القيمة لولي الاول بغير قضا اتبع السيد حصته من القيمة
 ورجع بها على الاول او اتبع ولي الجناية الاول وقال الا شئ على المولى وان
 اعتق المولى المدبر وقدر جنى جنايات لم تلزمه اي المولى الا قيمة واحدة
 علم بالجناية قبل العتق او لا لان حق الولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفوتاً
 بالا اعتاق وام الولد كالمدبر فيما مر اقر المدبر او ام الولد بجناية توجب
 المال لم يجز اقراره لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمداً
 فانه يصح اقراره على نفسه فيقتل به ولو جنى المدبر خطأ فمات لم تسقط
 قيمته عن مولاه ولو قتل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته ولو عمداً قتله
 الوارث او استسعاها قيمته ثم قتله ددر **فصل** في غصب
 القن وغيره قطع يد عبده فغصبه رجل وسرى فمات منه ضمن الغاصب
 قيمته اقطع وان قطع يده وهو يد غاصبه فمات منه برى الغاصب
 لعير ورثة متلفاً فيصير ستر داغصب عبد مجبور مثله فمات في يده ضمن
 لان المجبور باخذ بافعاله لا باقواله لا بعد عتقه مدبر جنى عند غاصبه
 فرد ثم جنى عند سيده اخرى ضمن السيد قيمته لهما نصفين ورجع المولى
 بنصف قيمته على الغاصب ودفعه اي دفع المولى بنصف قيمته الى ولي
 الجناية الاول لان حقه لم يجب الا والمزاحم قائم ثم رجع المولى به على الغاصب

لانه اخذته بسبب كان عند الغاصب وبعبارة بان حتى عند مولاه ثم
عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب به ثانيا لان الجناية الاولى كانت
في يد مالكه والقتل في الفصلين كالمدير غير ان المولى يدفع العبد نفسه
هنا وثمة اى في المدير القيمة كما مديري حتى عند غاصبه فردة غصب
ثانيا فحتى عنده كان على سيده قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب
لكونها عنده ودفع المولى نصفها اى القيمة الماخوذة ثانيا الى ولى
الجناية الاولى ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب وام الولد كلها
كدبر غصب رجل صبي احرالا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا اذن
وليته فأت هذا الحر في يده فحياة او كحى لم يضمن وان مات بصاعقة او نكس
حية فديته على عاقلة الغاصب استحقا النسب بنقله لكان الصواعق والحيات
حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحي والامراض ضمن فتجب الدية على العاقلة لكونه
قتلا تسببا هديته وغيرها **قلت** بقی لو نقل الحر الكبير لهذه الاماكن تقديرا
ان مفيدا ولم يمكن التحرر عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لالانه
تقصيره فحكم صغير كبير مقيد عنايه ولو غصب صبيبا فغاب عن يده حبس
عنايه حتى يحى به او يعلم موته خائنه كما لو خدع امرأة رجل حتى وقعت
الفرقة بينهما فانه يحبس حتى يرد لها او يموت خلاصه امرختانا ليختن
صبيبا ففعل الختان ذلك فقطع حشفته ومات الصبي من ذلك فعلى عاقلة
الختان نصف دية وان لم يمت فعلى عاقلة كلهما وقد تقدمت في باب
ضمان الاجير وفي معايات الوهبانية **نظاما**
ومن ذا الذي ان مات مجنيه فما عليه اذ اقامات بالموت يشطر
كن حمل صبيبا على دابة وقال امسكها الى فسقط الصبي ولم يكن منه تسبير
فأت كان على عاقلة من حمله دية اى دية الصبي كان الصبي ممن يركب
مثله او لا يركب وتامه في الخيانة كصبي او دعي عبدا فقتله اى قتل
الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته فان اودع طعاما بلا
اذن وليه وليس ماذ وناله في التجارة فأكله لم يضمن لانه سلطه عليه
وقال ابو يوسف والشافعي يضمن وكذا لو اودع عبدا محجورا لا فاستهلكه
ضمنه بعد عتقه وعند ابو يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاق لو
اعير او اقترض ولو كان باذن او ماذ ونا ضمن بالاجماع كالواستهلك
الصبي مال الغير بلا ودية ضمنه الحال **قلت** وهذا كله لو الصبي عاقلا
والا فلا يضمن بالاجماع وتامه في العناية والشرنبلالية والشلبى ومسكين
على خلاف ما في الملتقى والهداية والزيلعي فليحفظ **باب**
القسامة هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله
تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص

سجى بيا نه ميت حر ولو ذميا او مجنونا شرنبلالية به جرح او اضر ضرب او
خنق او خروج دم مراد ذم او عينه وجد في محلة او وجد بدنه او الشره
من اى جانب كان او نصفه مع راسه والنص وان ورد في البدن لكن لاكثر
حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع راسه لا يلا يزدى لتكرار القسامة
في قتيلا واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو الخصم وسقطت
القسامة وادعى وليه القتل على اهلها اى المحلة كلهم او ادعى على بعضهم حلف
حسنون رجلا منهم يختارهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا بان يحلف
كل منهم ما قتلته ولا علمت له قاتلا لا يحلف المولى وقال الشافعي ان كان ثمة
لوث استخلف الا وليا خسين يمينان اهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية
على المدعى عليه وقضى مالك بالقود لو الدعوى بالعمد ثم قضى على اهلها
بالدية لا مطلقا بل ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان وقعت الدعوى
بخطا فعلى اى فيقضى بالدية على عواقلهم كما في شرح المجمع معزيا للذخيرة
والخاتمة ونقل ابن الكمال عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على
اهل المحلة والدية على عواقلهم اى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن تؤخذ
في ثلاث سنين شرنبلالية وان لم يتم العدد كره الحلف عليهم ليقم خمسين
يمينا وان تم العدد واراد المولى تكراره لا ومن نكل منهم حبس حتى يحلف
على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد اما في الخطا فيقضى بالدية
على عاقلهم ولا يحبسون ابن كمال معزيا للخاتمة ولو اقر على نفسه او عبده قتل
اقراره ولو على غيره فصدقه المولى سقط التحليف على اهل المحلة ولا قسامة على
صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر له لانه ليس بقتيل
لان القتيلا عرفا هو فايت الحياة بسبب مباشرة الحي وانه مات حتفا فقه
والغرامة تتبع فعل العمد او يسيل دم من فمه او انفه او دبره او ذكره
لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد بخلاف الاذن والعين او نصف
منه اى ولا قسامة في نصف ميت شق طولا او اقل منه اى من نصفه
ولو مع الرأس لما مر او على رقبته اى الميت حية ملتوية لان الظاهر انه
مات بها برأيه وما تم خلقه لكبير اى وجد سقط تام الخلق به اثر القرب
وجبت القسامة والدية وفي الظهيرية ما يخالفه فان ادعى المولى على
واحد من غيرهم كان آثما لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى
المولى على معين منهم لا تسقط وقيل تسقط قتل على دابة معها سائق
او قايده او راكب فديته على عاقلة دون اهل المحلة لانه في يده فصار كانه
في داره ولو اجتمع فيها سائق وقايده وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم
تكن ملكا لهم عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار
وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها محتفيا وبه جزم في الجوهر

وان لم يكن معها احد فالدية والقسامة على اهل المحلة التي فيها القتل على الدابة
وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين او قبيلتين فعلى اقربها لما روى انه
عليه السلام امر في قتل وجدين قريتين بان يذرع فوجد الى احدهما اثرب
بشر ففقه عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيد الدابة اتفاقا فتستأني
بشرط سماع الصوت منهم هكذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه
وعبارة البرجدي نقلا عن الكافي لا يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه الفوت
فينسبون الى التقصير في النصرة والابان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا
تلتزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديرا وسراغ حال
المكان الذي وجد فيه القتل فان مملوكا تجب القسامة على المالك والدية
على عاقلته وكذا لو موقفا على ارباب معلومين لان العبرة للملك والولاية كما اذا
المص مستند للولوية والبرازية قلت وسيجيء التفرع به في المتن تبعا
لدرر وغيرها وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك
لاحد ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليد والمراد بالولاية واليد الحصوص ولو
لجماعة يحصون فلو لعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بدائع لكن
سيجيء وجوبها في بيت المال فتأمل والمراد باليد ايضا اليد المحقة واما الاراضي
التي لها مالك اخذها وال ظلم فينبغي ان القتل فيها هدر لانه ليس على الغاصب
دية فتستأني عن الكرماني فيلزم وان مباحا لكنه في ايدي المسلمين تجب الدية
في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسمع منه الصوت تجب عليه الفوت
كذا في الولوية وفيها ولو وجد قتل في ارض رجل الى جانب قرية ليس
صاحب الارض منها اى من اهل القرية فهي عليه على رب الارض لا على اهلها اى
القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى قلت فهذا صرح في ان القرب
انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة لان تدبيره لاربابه
وسيجيى متناقضا فيه وان وجد في دار انسان فعليه القسامة ولو عاقلته حضور
دخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف ملتقى والدية على عاقلته ان
ثبت انها له بالحق كما سيجيى وكان له عاقلته والا فعليه وهي اى الدية والقسامة
على اهل الخطة الذين خط لهم الامام اول الفتح ولو بقي منهم واحد دون
السكان والمشتريين وقال ابو يوسف كلهم مشتركون فان باع كلهم فعلى
المشتريين بالاجماع وان وجد في دار بين قوم لبعض الكثر فهي على عدد الروس
كالشفعة وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها قتل فعلى عاقلته البايع
وفي البيع خيار على عاقلته ذى اليد خلافا لهما ولا تعقل عاقلته حتى يشهد
الشهود انها اى الدار الذي فيها قتل لذى اليد ولو هو القتل كما سيجيى ولا
يكفى مجرد اليد حتى لو كان به لمرتد عاقلته ولا نفسه درر معللا بانه لا يمكن
الاجاب على الورثة للورثة لكن فيه بحث لما تقر ان الدية للمقتول حتى

بقضى منها ديونه وان لم ٢ ثم الورثة يخلفونه فيكون الاجاب
على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو لنفسه
لا يدى فغير بالاولى لقوة الشبهة فتأمل وان وجد في الفلك فالقسامة والدية
درر على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا
المحلاة حكمها كفلك وفي مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن
الكال مستند البديع وقد حققه من لا خسر ووافره المص على اهلها وسوق
مملوك على الملاك وعند ابي يوسف على السكان ملتقى وفي غيره اى غير المملوك
والشارع الاعظم هو النافذ والسجن والجامع وكل مكان يكون التصرف فيه
لعامة المسلمين لا الواحد منهم ولا لجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد ان كان
وانما الدية على بيت المال لان الغرم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على
بيت المال اذا كان نائيبا اى بعيدا عن المحلات والا يمكن نائيبا بل قريبا
منها فعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة
فتكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا السوق الناي اذا كان من يسكنها
في اليا الى او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه
صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه وجوب التقصير كما في الغنابة
معنى بالنهاية قلت وبه افق المرحوم ابو السعود مفتي الروم واعتقده
المص وان خلا عنه المتون لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح فلحفظ
ويهدر لو وجد في برية او وسط القرية اذا كان يمر به المالا محتسبا كما سيجيى
اذ لا يد لاحد وقيل اذا كان موضع ابيعات ما به في دار الاسلام تجب الدية
في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال وفي نه صغير هو ما يستحق به
الشفعة على اهلها لاختصاصهم به ولو كانت البرية مملوكة او وقفا لاحد
كما مروى سيجيى او كانت قريبة من القرية او الاخبية او الفسطاط بحيث يسمع
منه الصوت تجب على المالك او ذى اليد او على اهل القرية او اقرب الاخبية
زيكعي ولو محتسبا بالشط او بالجزيرة او مربوطا او ملقى على الشط فعلى
اقرب المواضع اليه من القرى والامصار مراد في الخانية والاراضي وافر المص
اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا كما مر وان التقى قوم
بالسيوف فاجلوا اى تفرقوا عن قتل فعلى اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان
يدعى لولى على اوليك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شئ
ولا على اوليك حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبها اهل المحلة
لان قوله حجة عليه ويستخلف على صيغة اسم المفعول قال قتله زيد
حلف بالله ما قتله ولا عرفته قاتلا غير زيد ولا يقبل قوله في حق من
يزعم انه قتله وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم خلافا لهما او
بقتل واحد منهم بعينه للمهمة ومن جرح في فنقل منه فبقي ذافرا ش

حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الحى خلا فالابى يوسف فلو مع جرح
به رفق فحمله آخر لاهله فلك مدة فمات لم يضمن الحامل عند ابى يوسف
وفي قياس قول ابى حنيفة يضمن وفي رجلين بلا ثالث وجد احدهما
قتيلا ضمن الآخر لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه دية عند
ابى يوسف خلا فالمجد وفي قتل قرية لامرأة كثر الحلق عليها وتدى
عاقبتها وعند ابى يوسف القسامة على العاقلة ايضا قال المتأخرون
والمرأة تدخل في التخلع مع العاقلة في هذه المسئلة كذا في الملتقى وهو
الاصح ذكره الزيلعي وان وجد قتيلا في دار نفسه فالدية على عاقلة
ورثته عند ابى حنيفة وعندهما وزفر لاشئ فيه اي في القتل المذكور
وبه يفتى كذا ذكره من لا خسر وتبعهما رجح صدر الشريعة وتبعهما
المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما ان الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل
كانه قتل نفسه فيكون هدر اوله ان القسامة انما تجب بظهور القتل
وحال ظهوره لدار لورثته فدية على عاقلة لا يقال العاقلة انما يتحملون
ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة
لان الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى منه ديونه وتنفذ
وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان قتل اباه تجب
الدية على عاقلة وتكون ميراثا له فتنبه ولو وجد في ارض موقوفة او دار
كذلك يعني موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان
تدبيره اليهم وان كانت الارض او الدار موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد فيه
اي في المسجد يلقى ودرر وسراجيه وغيرها وقد قدمناه **قلت** والتقييد
بكون الارباب الموقوف عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كالوكات
وقفا على الفقرا والمساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه
حينئذ يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه الجامع قاله المصنف
بحثا ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الحيمة والفسطاط على من
يسكنها وفي خارجها اي الحيمة والفسطاط ان كانوا اي ساكنوا خارجها
قبايل فعلى قبيلة وجد فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما مر بين
القبيلتين ولو نزلوا جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا
عدوا فلا قسامة ولا دية ملتقى ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر
سماوكة فعلى المالك بالاجماع لانهم سكان ولا يراحمون المالك في القسامة
والدية درر لكن في الملتقى خلا فالابى يوسف فتنبه وفيها لو
وجد في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وهي على عاقلة لانهم ليسوا
من اهل اليمن ولو كان فيهم مدرك فعليه لانه من اهل اليمن ولو اجمعه
فروع لو وجد في دار صبي او معتوه فعلى عاقلة ولو في دار ذي حلف

خمسون ويدي من ماله ولو تعاقلوا فعلى العاقلة ولو مر رجل في محلة فاصابه
سهم او جرح ولم يدر من اين ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية
سراجيه وفي الخائنة وجد بهيمة او دابة مقتولة فلا شئ فيها وان وجد
مكاتب او مدبرا وام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم
في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر الامد بونا فقيمته
على مولاه لغرمائه حالة وانه كاتب فقيمته على مولاه موجهة ولو وجد المولى قتيلا
في دار ماذونه مد يونا او لا فعلى عاقلة المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار ابيه
او امه او المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث
كتاب العاقل هي جمع معقله بفتح فسكون فضم وهي الدية
وتسمى عقلا لانها تعقل الدما من ان تسفك اي تمسكه ومنه العقل لانه يمنع
القبائح والعاقل اهل الديوان وهم العسكر وعند الشافعي اهل العشير وهم
العصبات لمن هو منهم فتجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل خرج ما
انقلب ما لا يصلح او بشبهة كقتل الاب ابنه عمدا فديته في ماله كما مر في
الجنائيات فتؤخذ من عطاياهم او من ارضهم والفرق بين العطية والرزق
ان الرزق ما يقرض في بيت المال بقدر الحاجة مشاهرة او مياومة والعطا
ما يقرض كل سنة لا يقدر الحاجة بل لصبره وعنايته في امر الدين في ثلاث
سنين من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القاتل عمدا بان قتل الاب
انه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا فان خرج
العطايا في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه لحصول المقصود وان لم يكن
القاتل من اهل الديوان فعاقلة قبيلته واقاربه وكل من يتناصر
هوبه تنوير البصائر وتقسيم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في
كل سنة الا درهم او درهم وثلث ولم ترد على كل واحد من كل الدية في
ثلاث سنين على اربعة على الاصح ثم السنين بمعنى العطايات فمستأني
فليحفظ فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نساعا على
ترتيب العصبات والقاتل عندنا كما حرم ولو القاتل امرأة او صبيا
او مجنونا فيشاركهم على الصحيح زيلعي وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عن
مولى المولاة مولاه وقبيلة مولاه واعلم انه لا تعقل عاقلة جنابة عبد ولا عبد
وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا كما مر ولا ما لزم بصلح او اعتراف
ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمدا ولا
عبدا ولا اصحا ولا اعترافا ولا ما دون ارشى الموضحة بل الجاني الا ان يصدقوه
في اقراره او تقوم حجة وانما قبلت البيعة هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر
لانها تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقلة
ولو تصادق القاتل واوكيا المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على

عاقلة بالبينه وكذاهما العاقلة فلا شيء عليها أي على العاقلة لان تصادقها
ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادقها حجة في حقها زيلعي
واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبيا فالخصم ابيه
خاتمة **قلت** يوخد من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة
الفتوى وهي ان صبيا فقاه عينا صببية فانت فاراد وليها تخليف العاقلة
على نفق فعل الصبي والجواب انه لا تخلف لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير
متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقر وبفعل الجاني
هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم بالدية ام لا فان قلنا نعم ينبغي
ان يجري الحلف في حقهم لظهور فائدة قوله المص بحثا فيجوز وان جنى
حر على نفس عبد خطا فري على عاقلة يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل
اطراف العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس ايضا ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون
في العاقلة اذا لم يتناصروا يعني لو القاتل غيرهم والا فيدخلون على الصحيح
كما مر ولا يعقل كافر عن مسلم ولا يعلسه لعدم التناصر والكفار يتعاقلون
فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كله ملة واحدة يعني ان تناصروا
والا ففي ماله في ثلاث سنين كالمسلم كما بسط في المجتبى واذا لم يكن للقاتل
عاقلة كلقيط وحري اسلم فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه
الفتوى درر وبرازيه وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية
شاذة **قلت** وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصروهم قد
انعدم وبيت المال قد انهدم يرجح وجوبها في ماله فيودي في كل سنة
ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا
يذكر حفظه واقره المص فيحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انها في ثلاث
سنين فانهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو ذميا ففي ماله اجماعا برآيه
ومن له وارث معروف مطلقا ولو بعيدا او محروما بقر او كفر لا يعوله بيت
المال وهو الصحيح كما بسط في الخاتمة ولا عاقلة للعجم وبه جزم في الدرر قاله
المص لعدم تناصرهم وقيل لهم عواقل لانهم يتناصرون كالاساكفة واليهما
والرافين والرافين فاهل محلة القاتل وصنعتهم عاقلة وكذلك
طلبة العلم **قلت** وبه افتى الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى والحاصل
ان التناصر اصل في هذا الباب ومعنى التناصر انه اذا ضرب امرقا موا
معه في كفائته وتماه فيه وفي تنوير البصائر معزيا للمحافظة والحق ان
التناصر فيهم بالحرف ففهم عاقلة الخ فيحفظ واقره القسطنطيني لكنه
حور شيخ شيخنا الحانوتي ان التناصر منتف الان لغلبة الحسد
والبغض وتمنى كل واحد المكروه لمصاحبه فتنبه **قلت**
وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال والله

اعلم **كتاب الوصايا** يع الوصية والا يصا يقال اوصى
الى فلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي في باب مستقل
واوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فحينئذ هي تملك مضاف الى
ما بعد الموت عينا كان او دينا **قلت** يعني بطريق التبرع ليخرج
نحو الاقرار بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيجي ولا ينافيه وجوبها لحقه
تعالى فتأمله وهي على ما في المجتبى اربعة اقسام واجبة بالزكاة والكفارات
وقدنية الصيام والصلاة التي فرض فيها ومباحة لغنى ومكروهة لاهل
فسوق والافسحة ولا تجب للوالدين والاقر بين لان اية البقرة منسوخة
بآية النساء سببها هو سبب التبرعات وشرايطها كون الموصى اهل للتملك
فلم تجز من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف لعنقه كما سيجي
وعدم استغراقه بالدين لتقدمه على الوصية كما سيجي وكون الموصى
له حيا وقتها تحقيقا او تقدير ليشمل الحمل الموصى له فانهم فان به
يسقط ايراد الشر بنبلانية وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل
وهل يشترط كونه معلوما **قلت** نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره
في الباب الا في كون الموصى به قابلا للتملك بعد موت الموصى بعقد
من العقود ما لا او نفعا موجود الحال ام معدوما وان يكون بمقدار
الثالث وركنها قوله اوصيت بكذا الفلان وما يجزى مجراه من الالفاظ
المتعلقة فيها وفي البدايع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر الايجاب فقط
قلت والمراد بالقول ما يعي الصريح والدلالة بان يموت الموصى له بعد
موت الموصى بلا قبول كما سيجي وحكمها كون الموصى به ملكا جديرا للموصى
له كما في الهبة فيلزمه استبرأ الجارية الموصى بها ويجوز بالثالث للاجنبي
عند عدم المانع وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا ان يجز ورثته
بعد موته فلا تعتبر اجازتهم حال حياته اصلا بل بعد وفاته وهم كبار
يعني يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية على
عكس اقوال المريضي للوارث ونذبت باقل منه ولو عند غنى ورثته او
استغنايهم بحصتهم لتركها اي كما نذبت تركها بلا احدهما اي غنا واستغنا
لانه حينئذ صلة وصدقة وتوخر عن الدين لتقدم حق العبد وصحت
بالكل عند عدم ورثته ولو حكم كاستان لعدم المزاحم ولملوكه بثالث
حاله اتفاقا وتكون وصية بالعنق فان خرج من الثلث فيها والا
سعي في بقية قيمته وان فضل من الثلث شيء فهو له او بدنا يبر او دراهم
مرسلة لا تصح في الاصح كما لا تصح بعين من اعيان ماله له وصحت
لما تب نفسه او لمدبره او لام ولده استحانا لا لمكاتب وارثه وصحت
للحمل وبه كقول اوصيت بحمل جاريته ودايتي هذه لفلان ثم انما تصح

ان ولد الحمل لاقل من ستة اشهر لو زوج الحامل حيا ولو ميتا وهي معتدة حين
الوصية فلاقل من سنتين بدليل ثبوت نسبة اختيار وجوهه ولا فرق
بين الادامى وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما فى بطن دابة فلان لينفق
عليها صح ومدة الحمل للادمى ستة اشهر وللنمل احد عشر سنة وللابل
والخيل والحمار سنة وللبق تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللسمور
سهران وللكلب اربعون يوما وللطيور احد وعشرون يوما فتستأفى مزايا
للاستيفان وقتها اى وقت الوصية وعليه المتون وفى النهاية من وقت
موت الموصى وفى الكافى ما يفيد انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان
به زاد فى الكفر ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض
عنه زيلعى وغيره فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية
للاب على الجنين ولو احيته **قلت** وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي
انه ليس للموصى ولو مختارا التصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلى
ولا يولى عليه وصحت بالامة الاحملها لما تقرران كل ما صح افراده بالعقد
صح استثنائه منه وما لا فلا ومن المسلم للذى وبالعكس لا حرجى داره
فيدداره لان المستامن كالذى كما افاده المصنف **قلت** وبه صرح
الحداوى والزيلعى وغيرهما وسيجيئ مستأفا وصايا الذمى ولا لوارثه وقاله
بإشارة لانتسابها كما مر الا باجازه ورثته لقوله عليه السلام لا وصية
لوارث الا ان يجيزها الورثة يعنى عند وجود وارث آخر كما يفيد
آخر الحديث وسحقه وهم كبار عقلا فلم تجز اجازة صغير ومجنون
واجازة المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض جاز
على المجيز بقدر حصته او يكون القاتل صبيا او مجنونا فتجوز بلا اجازة
لانها ليست اهلا للعقوبة او لم يكن له وارث سواء كان الخائنة اى سوى
الموصى له القاتل او الوارث حتى لو اوصى لزوجته او هلى له ولم يكن ثمة
وارث آخر تصح الوصية ابن الكمال زاد فى المحببة اوصت لزوجها بالنصف
كان له الكل **قلت** وانما قيدوا بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى
الوصية لانه يرث الكل بحد او رحم وقد قدمناه فى الاقرار معزى بالشريعة
وفى الفتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امراته
فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصى له لان له الثلث بلا اجازة فبقى
الثلثان فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم
يجز فله الثلث والباقي للموصى له ولا من صبي غير مسمى اصلا ولو فى
وجوه اخرى خلافا للشافعى وكذا لا تصح من مسمى الا فى تجهيزه وامر
دفنه فتجوز استحسانا وعليه تحمل اجازة عمر رضى الله عنه لوصية
يا فاع يعنى المراهق وان وصيلة مات بعد الادراك او اضافها كان

ادركت فتلقى فلان لم يجز لقصور ولايته فلا يملكه تجيزا او تعليقا كما فى
الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من عبد ومكاتب وان ترك المكاتب
وفاء وقيل عندهما تصح فى صورة ترك الوفاة الا اذا اضافها كل منهما
وعبارة الدرر اضافها الى العتق فتصح لزوال المانع وهو حق المولى والامن
معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة معهوده
فهو كآخرى وقد مر الامتداد سنة وقيل ان امتدت لموته جاز اقراره بالاشارة
والاشهاد عليه وكان كآخرى قالوا وعليه الفتوى درر وسيجيئ فى مسائل شتى
وانما يصح قبولها بعد موته لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت فبطل قبولها
وردها قبله وانما تملك بالقبول الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو اى
المال الموصى به لورثته بلا قبول استحسانا كما مر وكذا لو اوصى للجنين يدخل
فى ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلى عليه ليقبل عنه كما مر وله اى للموصى
الرجوع عنها بقوله صرح او فعل يقطع حق المالك عن الموصوب بان يزيل
اسمه واعظم منافعه كما عرف فى الغصب او فعل يزيل يد الموصى به مما
يمنع تسليمه الابه كالتسويق الموصى به بسمن والبناء فى الدار الموصى بها
بخلاف تخصيصها وهدم بنايها لانه تصرف فى البايع وتصرف عطف على قبول
صرح وعطف ابن الكمال تبع للدرر باو وعليه فهو اصل ثالث فى كون فعله
يفيد رجوعه عنها كما يفيد متى الدرر فتدبر يزيل ملكه فانه رجوع عاد
ملكه ثانيا ام لا كالبيع والهبة وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه
لا يكون راجعا بغسل ثوب اوصى به لانه تصرف فى النفع واعلم ان التغير
بعد موت الموصى لا يضر اصلا ولا يحجوها درر وكثر وقاياه وسيف
المجمع به يفتى ومثله فى العيني ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع
وفى السراجية وعليه الفتوى واقره المص وكذا لا يكون راجعا بقوله كل
وصية اوصيت بها فخرام او ربا او اخرتها بخلاف قوله تركتها بخلاف
قوله كل وصية اوصيتها فمى باطله والذى اوصيت به لزيد فهو لمعرو او
لفلان وارث فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون لوارثه بالاجازة كما مر ولو
كان فلان الاخر ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها لبطالان الثانية
ولو حيا وقتها مات قبل الموصى بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت وتبطل
هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها اى بعد الهبة والوصية لما تقرر
انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت
لا وقت الوصية بخلاف الاقرار لانه يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث
يوم الاقرار فلو اقر لها فتكفها مات جاز ويبطل اقراره ووصيته وهبته لابنه
كافرا او عبدا او مكاتبيا ان اسلم او عتق بعد ذلك لقيام النبوة وقت الاقرار
فيورث تهمة الايثار وهبة مقعد ومفلوج واشل ومسلول به علة السل

وهو قرح في الرية من كماله ان طالت مدته سنة ولم يخف موته منه والا
بطل وخيف موته فمن ثلثه لانها امراض من منة لا قاتلة قيل وصى الموت
ان لا يخرج لخواج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزازيه والمختار انه ما كان
الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش فتهتاني عن هبة الذخيرة واذا
اجتمع الوصايا قدم الفرض وان اخرج وان تساوت قوة قدم ما قدم اذا
صفاق الثلث عنها قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وتعيين مقدمة على الفطرة
لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والفطرة على الاضحية لوجوبها اجماعا ودون
الاضحية وفي القهستاني عن الظهيرية عن الامام الطواوسي ببدا بكفارة
قتل ثم يعين ثم ظهار ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم
العشر على الخراج وفي البرجندي من ذهب ابن حنيفة اخر ان حج النقل افضل
من الصدقة اوصى حج اى حجة الاسلام اجمع عنه راجعا فلم تبلغ النفقة من
بلدة فقال رجل انا اجمع عنه بهذا المال ماشيا لا يجزيه فتهتاني معزيا
للتمة من بلدة ان لقي نفقته ذلك والا فمن حيث تلقى وان مات حاج في
طريقه واوصى بالحج عنه حج من بلده راجعا وقال من حيث مات استخانا
هداية ومجتنبي وملتقى قلت ومفاده ان قوله قياس وعليه المتون فكان
القياس هنا هو المعتمد فانهم ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث تبلغ
ومن لا وطن له من حيث مات اجماعا اوصى بان يشتري بكل ماله عبد فيعتق
عنه عن الموصى ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا اوصى بان يشتري له عبد
بالف درهم وزاد الالف على الثلث وقال لا يشتري بكل الثلث في المسئلتين
تجمع مريض اوصى بوصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنتين ثم مرض
فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا فقد اوصيت بكذا كذا
في الخائنة اوصى بوصية ثم جن ان اطبق المجنون حتى بلغ ستة اشهر بطلت
والالا وكذا لو اوصى ثم اخذ بالوسواس فصار معنوها حتى مات بطلت
خائنة اوصى بان يعار بيته من فلان او بان يسقى عنه الماء شهرا في الموسم او في
سبيل الله فهو باطل في قول ابن حنيفة خائنة كالأوصى بهذا التبن لدواب
فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بهاد واب فلان جاز ولو اوصى بان
ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز وتبطل ببيعها ولو اوصى بسكنى داره
لرجل ولا مال له سواها جاز وله سكنها مادام حيا وليس للوارث بيع ثلثها
وقال ابو يوسف له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويفر الثلث للوصية
خائنة ولو اوصى بقطعة لرجل ويحبه لآخر اوصى بكم شاة معينة لرجل
ويجدها لآخر اوصى بجنطة في سبيلها لرجل وبالتبن لآخر جازت الوصية
لها وعلى الموصى لها ان يدوس ويسلخ الشاة اوصى بثلث ماله لبيت المقدس
جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجة ونحوه قالوا وهذا

يعيد جواز النفقة من وقف المسجد على قناديله وسرجه وان يشتري بذلك
الزيت والقطر للقناديل في رمضان خائنة وفي المجتبى اوصى بثلث ماله
للمكعبة جاز ويصرف لفقرا الكعبة لا غير وكذا للمسجد وللقدرس وفي الوصية
لفقرا الكوفة جاز لغيرهم وفي الخائنة اوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه
جاز ويكون كسبه لوارث الموصى ولو اوصى بثلث ماله لأعمال البر لا يصرف
ثلثه لبناء السجن لان اصلاحه على السلطان اوصى بان يتخذ الطعام
بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة كما في الخائنة عن ابى بكر
البلخي وفيها عن ابى جعفر اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته ويطعم الذين يجفون
التغذية جاز من الثلث ويحمل لمن طال مقامه او ساقته لاني يطول ولو فصل
طعام ان كثير يضمن والا لا انتهى قلت رجل المص الاول على طعام
تجتمع له الناحيات بقيد ثلاثة ايام فتكون وصية لمن فبطت والثاني
على ما كان لغيره من فروع اوصى بان يصلي عليه فلان او يحمل بعد موته
الى بلدة اخرى او يكفن في ثوب كذا او يطحن قبره او يضرب على قبره قبة او لمن
يقرا عند قبره بشئ معين فهي باطلة سراجية ونحوه اوصى بثلث ماله
لله فهي باطلة وقال محمد تعرف لوجوه البر قال اوصيت لفلان بالالف
وهو عشر مالى لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو
الف فاذا فيه الفان ودنايت وجواهر فطه له ان خرج من الثلث مجتبي قال
لمد يونه اذا مت فانت برى من ديني عليك صحت وصيته ولو قال ان مت
لا يبر المخاطرة يدخل المجنون في الوصية للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل
المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء يصرف للعلماء
الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصى
او ورثته بمنزلة الوديعة سراج باب الوصية بثلث ماله
اذا اوصى بثلث ماله لزيد والاخر بثلث ماله ولم تجز ثلث لهما نصيبين
اتفاقا وان اوصى بثلث ماله لزيد والاخر بسدس ماله فالثلث بينهما
اثلاثا اتفاقا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله ولم
تجز الورثة ذلك فثلثه بينهما نصفان لان الوصية باكثر من الثلث
اذا لم تجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث فينصف
وقالا ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثلثين
يحصل اربعة تجعل ثلث المال ولا يضرب الموصى له بالثلث من الثلث
عند ابن حنيفة المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فعنده سهام الوصية
اثنان فاضرب نصف كل في الثلث يكن سدسا فلكل سدس المال
وعندها اربعة كما قدمنا الا في ثلاث مسائل وهي الحياطة والسعاية والارام
المرسلة اى المطلقة غير الحفيدة بثلث او نصف او نحوها ومن صور

ذلك ان يوصي لرجل بالف درهم مثلا او بحاييه في بيع بالف درهم او يوصي
بعق عبد قيمته الف درهم وهي ثلثا ماله ولاخر ثلث ماله ولم تجز
فالثلث بينهما اثلاثا اجاعا او بمثل نصيب ابنه صحت له ابن اولاد نصيب
ابنه لا لوله ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهه زاد
في شرح التكملة وصار كالواوصي بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى
ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المصنف
عن السراج ما يخالفه فتنبه وله في الصورة الاولى ثلث ان اوصى
مع اثنين ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل
انه متى اوصى بمثل نصيب الورثة يزاد مثله على سهام الورثة
مجتبى ويجزى اوسهم من ماله فالبيان الى الورثة يقال لهم اعطوه
ما شئتم ثم التسوية بين الجز والسهم عرفنا واما اصل الرواية فمخلة
وان قال سدس مالى له ثم قال ثلثه له واجاز واله ثلث اى حصة
الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مقدما كان
او موخرا اخذ بالتيقن وبهذا اندفع سوال صدر الشريعة وشكالى ابن الكمال
وفي سدس مالى مكررا له سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة وثلث دراهمه
او غنمه او ثيابه متفاوتة فلو اتخذت فكالدرهم او عبده ان هلك ثلثاه
فله جميع ما بقى في الاولين اى الدراهم والغنم ان خرج من ثلث باقى جميع
اصناف ماله اخي جلي وثلث الباقي في الآخرين اى الثياب والعبيد وان
خرج الباقي من ثلث كل المال وكالاول كل متحد جنس كليل وموزون وثياب
متحدة وضابطة ما يقسم جبرا وكالثاني كل مختلف الجنس وضابطة
ما لا يقسم جبرا وبالف وله دين من جنس الالف وعين فان خرج الالف
من ثلث العين دفع اليه والا يخرج ثلث العين يدفع له وكلما خرج
شيء من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الالف وثلثه
لزيد وعمر وهو اى عمرو ميت لزيد كله اى كل الثلث والاصل ان
الميت او المردوم لا يستحق شيئا فلا يراحم غيره وصار كالواوصي لزيد
وجدا وهذا اذا خرج المرام من الاصل اما اذا خرج المرام بعد صحة
الايجاب بخير بخصته ولا يسلم للآخر كل الثلث لثبوت الشركة كما لو
قال ثلث مالى لفلان وفلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير مات الوصى
وفلان ابن عبد الله عني كان لفلان نصف الثلث وكذا الوفات احدهما
قبل الوصى وفروعه كثيرة واصله العول عليه انه متى دخل في الوصية
ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومتى لم يدخل في
الوصية لفقد الاهلية كان الكل للاخر ذكره الزيلعي وقيل العبرة لوقت موت
الوصى واليه يشير كلام الدرر تبعه للكا في حيث قال اوله ولولد بكر فمات

ولده قبل موت الوصى الى اخره لكن قول الزيلعي فيما مر اما اذا خرج المرام
بعد صحة الايجاب الى اخره صرح في اعتبار حالة الايجاب وقيل فيه
روايتان ولو قال بين زيد وعمر وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة
بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه
ايضا وثلثه وهو اى الوصى فقير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته
سواء اكتسبه بعد الوصية او قبلها لما تقر بان الوصية ايجاب بعد الموت
اذا لم يكن الوصى به عينا او نوعا معيننا اما اذا اوصى بعين او نوع
من ماله كثلث غنم فهلك قبل موته لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب
غيرها ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها اى الغنم ثم مات صحت في
الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ولو قال له شاة خرمالى وليس له
غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف قوله له شاة من غنم ولا غنم له يعنى لاشيائه
له فانها تبطل وكذا لو نصفها لماله ولا غنم له وقيل تصح وكذا الحكم في كل نوع من
انواع المال كالبقرة والثوب ونحوهما زيلعي وثلثه لامهات اولاده وهن
ثلاث وللفقراء والمساكين لمن اى امهات الاولاد ثلاثة اسهم من خمسة
وسهم للفقراء وسهم للمساكين وعند محمد يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين
جمع واقله اثنان قلنا الى الخمسة تبطل الجمعية وثلثه لزيد وللمساكين لزيد
نصفه ولهم نصفه وعند محمد اثلاثا كما مر ولو اوصى بثلثه لزيد وللفقراء
والمساكين قسم اثلاثا عند الامام وانصافا عند ابى يوسف واخماسا عند
محمد اختيار ولو اوصى للمساكين كان له الصرف الى سلكين واحد وقال محمد
لاثنين على ما مر فلا يجوز صرف مال المساكين لاقبل من اثنين عنده والخلاف فيما اذا
لم يشر الى المساكين فلو اشار الجماعة وقال ثلث مالى لهذه المساكين لم يجز صرفه
لواحد اتفاقا ولو اوصى لفقرا بلخ فاعطى غيرهم جاز عند ابى يوسف وعليه الفتوى
خلاصة وشر بنى ليه وبماية لرجل وبماية لآخر فقال لآخر اشركتك معهما له ثلث كل
ماية لتساوي نصيبهما فامكنت المساواة فكل ثلثا المائة ولو باربعماية مثلا
له وبمايتين لآخر فقال لآخر اشركتك معهما له نصف مال كل منهما لتفاوت
نصيبهما فيساوي كلاهما وثلث ماله لرجل ثم قال لآخر اشركتك او دخلتك
معك فالثلث بينهما لما ذكرنا وان قال لورثته لفلان على دين فصدقه فانه
يصدق وجوبه الى الثلث استحسانا بخلاف قوله كل من ادعى على شيئا فاعطوه
لانه خلاف الشرع الا ان يقول ان راى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث
ويصير وصيته ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى
في شئ معلوم فهو له والا لا يجتبى فان اوصى بوصايا مع ذلك اى مع قوله
لورثته لفلان على دين فصدقه عزى الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان
لورثة وقيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقه فيما شئتم وما بقى

من الثلث فللوصايا والدين وان كان مقدما على الحقين الا انه مجهول وطريق
تعيينه ما ذكر في اخذ الورثة بثلاثي ما اقربا به والموصي لهم بثلاث ما اقربا
به وما بقي فلمهم ويجلف كل على العلم لو ادعى الزيادة **قلت** بقي لو كان كانت
الوصايا دون الثلث هل يغزل الثلث كله ام بقدر الوصايا ام ارضه وبقي ايضا
هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث يراجع ابن الكمال به ولا جنبي ووارثة
او قاتله له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل لانها من اهل
الوصية على ما مر ولذا نص في اجازة الورثة بخلاف ما اذا اقر بعين او دين
لوارثه ولا جنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي ايضا لانه اقرار بعقد سابق
بينهما فاذا لم يعضه لغى باقية ضرورة قيل هذا اذا تضاد قان انكر احدهما
شركة الآخر صح اقراره في حصته الاجنبي عند محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا
زيليقي ولو اوصى بثياب متفاوتة جيد ووسط وودي لثلاثة انفس لكل
منهم ثوب فضاء منها ثوب ولم يدري اي هو الوارث يقول لكل منهم هلك
حقك بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصيته لاحد هذين الرجلين الا ان
سأحو او سئلوا ما بقي منها فتعود صحيحة لزال المانع وهو الحجب فتقسم لذي
الجيد ولذي الودي ثلثان ولذي الوسط ثلث كل واحد منهما لان التسوية بقدر
الامكان ولو اوصى احد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة وقسم ووقع
في حظه فهو للموصي له والا يقع في حظه فله مثل ذرعه صرح صدر الشريعة
وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الخ لكان اولى والاقرار ببيت
معين من دار مشتركة مثلها اي مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف عين اي معين
بان كانت ودیعة عند الموصي من مال آخر فاجاز رب المال الوصية بعد موت
الموصي ودفعه اليه صح وله المنع بعد الاجازة لان اجازته تبرع فله ان
يمنع من التسليم واما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكلم بخلاف ما اذا
اوصى بالزيادة على الثلث او لقاتله او لوارثه فاجازتها الورثة حيث
لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل كسروا على التسليم لما تقرر ان المجاز له
يملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبل المخير ولو اقر احد الابنين
بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في ثلث نصيبه لانصفه
استحسانا لانه اقر له بثلاث شايع في كل التركة وهي معها فيكون مقصرا
بثلث ماسعه وبثلث ماسع اخيه بخلاف ما لو اقر احدهما بدين على ابيهما
حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث وبما تقرر في موت الموصي
ولدا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له والا يخرج احدهما من الثلث
منها ثم منه لان التسليم لا يلزم الاصل وقالوا لا يأخذ منها على السوا هذا اذا
ولدت قبل القسمة وقبل الموصي له فلو بعد لهما فهو للموصي له لانه عما
ملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكرنا القدر وري ولو قبل موت

الموصي فللورثة والكسب كالولد فيما ذكر **باب** **العقود في**
المرض يعتبر حال العقد في تصرف منجز هو الذي اوجب حكمه في الحالات
كان في الصحة فمن كل ماله والا فمن ثلثه والمراد بالتصرف الذي هو انشاء ويكون
فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والنكاح
فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال والمضاف الى موته وهو ما اوجب
حكمه بعد موته كانت حر بعد موتى او هذا الزيد بعد موتى من الثلث وان
كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تناول
ولم يقعه في الفراش كالصحيح محبتي ثم من جرد التناول سنة وفي المرض
المعتبر المبيع لصلاته قاعدا اعتاقه ومحاباته وهيبته ووقفه وضمانه
كل ذلك حكمه حكم وصيته فيعتبر من الثلث قد منا في الوقت ان وقف المربي
المديون بحيط باطل فليحفظ وليجوز ويلاحم اصحاب الوصايا في الضرب
ولم يسع العبد ان ايجز عتقه لان المنع لحظهم فيسقط بالاجازة فان
حاجي حتى روضا فالثالث عنهما فهي اي المحابات احق وبعلسه بان حر
فحاجي استويا وقالوا لا عتقه اولى فيها ووصيته بان يعتق عنه بهذه
المائة عبد لا تنفذ الوصية بما بقي ان هلك درهم لان القرية تتفاوت
بتفاوت قيمة العبد بخلاف الخ وقالوا لها سوا وتبطل الوصية بعق
عبد بان اوصى بان يعتق الورثة عبده بعد موته ان جنبي بعد موته
قد رفع بالجناية كما لو بيع بعد موته بالدين وان فدى الورثة العبد لا تبطل وكان
الفداء في اموالهم بالتزامهم ولو اوصى بثلاثة امثلة ماله ليكر وثرك عبدا
فاقر كل من الوارث وبكر ان الميت اعتق هذا العبد فادعى بكر عتقه في الصحة
لينفذ من كل المال وادعى الوارث عتقه في المرض لينفذ من الثلث ويقدم
على بكر فالقول للوارث مع اليمين لانه ينكر استحقاق بكر ولا شيء لزيد
كذا نسخ المتن والشرح **قلت** صوابه ليكر لانه المذكور او لا غاية الامر
ان القوم مثلوا بزيد فقير المص او لا ونسبه ثانيا والله اعلم الا ان
يفضل من ثلثه شيء من قيمة العبد او تقدم حجة على دعواه فان الموصي
له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد ولو ادعى رجل ديناً على الميت وادعى
العبد عتقا في الصحة ولا مال له غيره فصدقهما الوارث سعى في قيمة وتقدم
الى الغريم وقالوا يعتق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا
والف درهم فادعاهما رجل ديناً وآخر ودیعة وصدقهما الابن فالالف
بينهما مضافان عنده وقالوا الودیعة اقوى **قلت** وعكس في الهداية
فقال عنده الودیعة اقوى وعندهما سوا والا صح ما ذكرنا كافي الكافي وتمامه
في الشربلالية فليحفظ **باب** **الوصية للاقارب وغيرهم**
جاءه من لصيق به وقالوا لا يمكن في محلة ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسان

وقال الشافعي الجار الى اربعين دار من كل جانب وصهرة كل ذي رحم
محرم من عرسه كابا بها واعماها واخوالها واخواتها وغيرهم بشرط موته
وهي تنكحته او عتده من رجعي فلو من يابن لا يستحقها وان ورثت
منه قال الحلواني هذا في عرسهم واما في عرفنا فيختص بابوها عتايه
وغيرها واقره الهنائي **قلت** لكن جزم في البرهان وغيره بالاول
واقره في الشربلاية ثم نقل عن العيني ان قول الهداية وغيرها انه عليه
السلام لما تزوج صفيه صوابه جوهر بنت الحارث **قلت** فلتحفظ
هذه الفايده وختنه زوج كل ذي كذا النسخ **قلت** الموقوف لعائنه
الكتب ذات رحم محرم منه كازواج بناته وعماته وكذا كل ذي رحم
من ازواجهن قيل هذا في عرسهم وفي عرفنا الصهر ابوالمرأة وامها
والختن زوج المحرم فقط زيلعي وغيره زاد الهنائي وينبغي في
ديارنا ان يختص الصهر بابي المرأة الزوجية والختن بزواج البنت
لانه المشهور واهله زوجته وقالوا كل من في عياله ونفقته غير
مما يليه وقولها استحان شرح تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنهي
قال تعالى فجنبناه واهله الامارة انتهى **قلت** وجوابه في المطولات واله
اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها وحينئذ يدخل فيه كل من ينسب اليه من
قبل ابايه الى اقصى اب له في الاسلام سوى الاب الاقصى لانه مضاف اليه
تمستاني عن الكرماء في الاقرب والابعد والذكر والانثى والسلم والكافر والصغير
والكبير فيه سواء ويدخل فيه الغني والفقير ان كانوا لا يحصون كما في الاختيار
ويدخل فيه ابوه وجده وابنه وزوجته كما في شرح التكملة يعني اذا كانوا
لا يرثونه ولا تدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة
امه لان الولد انما ينسب لابيه لا لأمه وجنسه اهل بيت ابيه لان الانسان
يتجنس بابيه لا بأمه وكذا اهل بيته واهل نسبه كاله وجنسه فحكمه
حكمه ولو اوصت المرأة لجنسها واهل بيتها لا يدخل ولدها اي وليد
المرأة لانه ينسب الى ابيه لا اليها الا ان يكون ابوه اي الولد من قوم ابيها
فحينئذ يدخل لانه من جنسها ذكر وذكاة وغيرها **قلت** ومفاده
ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اخر فتاوى ابن نجيم وبه افق شيخنا
الرملي نعم له منزلة في الجملة وان اوصى لا قاربه او لذي قرابته كذا النسخ
قلت صوابه لذوي اولاد حامه والانسابه فهي للاقرب فالاقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان قيل من قال للوالد قريب فهو
عاق وللولد ولو ممنوعين يكفر اوراق كما يفيد عموم قوله والوارث واما
الجد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار
ويكون للابنتين فصا عدا يعني اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث

فان كان له للموصي عمان وخالان فهي لعميه كالارث وقالوا ارباعا ولوله
عم وخالان كان له النصف ولها النصف وقالوا اثلاثا ولو عم واحد لا غير
فله نصفها ويرد النصف الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه ولو عم وعمه استويا
لاستواقر بينهما ولو انعدم المحرم بطلت خلافا لهما ولولد فلان فهي للذكر و
الانثى سوا لان اسم الولد يعم الكل حتى الحل ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب
فلوله بنات لصلبه وبنو ابن فهي للبنات عملا بالحقيقة فلو تعذر تصرف
المحارم تحذف عن التعطيل ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد يدخلون اختيار
ولورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين لانها غير الورثة بشرط صحتها اي الوصية
هنا اي في الوصية لورثة فلان وما في معناها لعقب فلان موت الموصي
لورثته او لعقبه قبل موت الموصي لان الورثة والعقب انما يكون بعد
الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس
ثم ما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر كاثنتين كما مر فلو مات الموصي قبل
موته اي الموصي لورثته او لعقبه بطلت الوصية لورثته او لعقبه ثم
ان كان معهم موصى له آخر كقوله اوصيت لفلان ولورثته او لعقبه
كانت الوصية كلها لفلان الموصى له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم
الا بعد الموت وتامه في السراج وفيه عقبه ولده من الذكور والاناث فان
ماتوا فولد ولده كذلك ولا يدخل ولدا الاناث لانهم عقب ابايهم لاله وفي
ايتام بنيه اي بني فلان واليتيم اسم لمن مات ابوه قبل الحلم قال عليه السلام
لا يتم بعد البلوغ وعيائهم وزمنائهم واراملهم الارمل الذي لا يقدر
على شئ رجلا كان او امرأة ويؤيده قوله دخل في الوصية فقيرهم
وغنيهم وذكرهم وانثاهم وقسم سوية ان احصوا بغير كتاب وحساب
فانه حينئذ يكون تملكك لهم والافقراهم يعطي الوصى من شأنهم شرح
التكملة لتعذر التملك حينئذ فيراد به القرابة وفي بني فلان يختص
بذكرهم ولو اغنيا الا اذا كانت فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم فخذ
فيتناول الاناث لان المراد حينئذ مجرد الانتساب كما في بني ادم ولهذا
يدخل فيه ايضا مولى العتاقة ومولى المولات وحلفاء وهم يعني وهم
يحصون والا فالوصية باطلة والاصل ان الوصية متى وقعت باسم
ينبئ عن الحاجة كايتم بني فلان نصح وان لم يحصوا على ما مر لوقوعها
لله تعالى وهو معلوم وان كان لا يبيى عن الحاجة فان احصوا صحت ويجعل
تملكا والابطال وتامه في الاختيار اوصى من له معتقون ومعتقون
لما فيه بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على
احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النقي والابنات واختار
شمس الائمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النقي وحينئذ فقولهم لو

حلف لا يكلم مولى فلان يعم الاعلا والاسفل لا الوقوع في النفي بل لا
الحامل على اليقين بفضده وهو غير مختلف عن كونه واقره المص الا اذا عينه اى
الاعلا او الاسفل قبل موته فحينئذ تصح لزوال المانع ويدخل فيه اى فى
المولى من اعتقه في صحته ومرضه لا يدخل فيه مدبره وامهات اولاده
وعن ابي يوسف يدخلون اوصى بثلث ماله الى الفقهاء دخل فيها من
يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها كذا في
القنية قال حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية
اوصى بان يطبخ قهره او يضرب عليه قبة ففى باطله كما في الخائنة وغيرها
وقد مناه عن السراجية لكن قد مناه عنها في الكراهية انه لا يكره تطييب
القبور في المختار فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبنى على القول
بالكراهية لانها حينئذ وصية بالكره قاله المص **قلت** وكذا ينبغي ان يكون
القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بقا على القول بكراهية القراءة على
القبور او بعدم جواز الاجارة على الطاعات اما على المفتى به من جوازها فينبغي
جوازها مطلقا وتامه في حواشي الاشياء من الوقف وحرره في تنوير البصائر
انه يتعين المكان الذي عينه الواقف لقراءة القران وللتدريس فلو لم يباشر
فيه لا يستحق المشروط له لما في شرح المنظومة يجب اتباع شرط الواقف و
بالمباشرة في غير المكان الذي عينه الواقف يفوت غرضه من احيا تلك البقعة
قال وتحقيقه في الدرة السنية في سئلة استحقاق الجاهلية والله اعلم
باب الوصية بالخدمة والسكنى والثر وصحت
الوصية بخدمته عبده وسكنى داره مدة معلومة وابد او يكون مجوسا على
ملك الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما بسط في الدرر وبغلة ما فان
خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه اى الى الموصى له لها اى لاجل الوصية
والا تخرج من الثلث تقسم الدار اثلاثا اى في سئلة الوصية بالسكنى
اما في الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر كما في وتهايا العبد فيخدمهم
اثلاثا هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والا فخدمته العبد وقسمته
الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة وليس للورثة
بيع ما في ايديهم من ثلثها على الظاهر لثبوت حقه في سكنى كل ما يظهر
مال اخر او تجراب ما في يده فحيز احصاه في باقها والبيع ينافيه فنوعوا
عنه وعن ابي يوسف لهم ذلك وليس للموصى له بالخدمة والسكنى ان
يوجر العبد والدار لان المنفعة ليست بمال على اصلنا فاذا ملكها بعوض
كان مملوكا اكثر مما ملكه يعنى وهو لا يجوز ولا للموصى له بالغلة استخدام
اى العبد او سكنى ها اى الدار في الاصح ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه
الفتوى شرح وهبانية لان حقهم في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق

بينهما ولا يخرج الموصى له العبد الموصى بخدمته من الكوفة مثلا الا اذا
كان ذلك مكانه واهله في موضع اخر ان خرج من الثلث والا فلا يخرج
الا باذن الورثة لبقا حقهم فيه وموته اى الموصى له في حياة الموصى
بطلت الوصية وبعد موته يعود العبد والدار الى الورثة اى ورثة
الموصى بحكم الملك ولوا تعلق الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عدا يقوم
مقام الاول ولهذا يمنع المريض من التبرع بالكثر من الثلث كذا ذكره المص
في الرهن ولوا وصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لآخر وهو يخرج من
الثلث صح وتامه في الدرر وفي الشربلالية ونفقته اذا لم يطوق الخدمة
على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة فيصير كال كبير ونفقة الكبير على
من له الخدمة وان ابا الاتفاق عليه رده الى من هو له كالمستعير مع المعير
فان جنى الفدا على من له الخدمة ولو افاده صاحب الرقبة او يدفعه
و بطلت الوصية بثمره بستانه فوات والحال ان فيه ثمرة له هذه له ثمرة
فقط وان زاد ابداله هذه الثمرة وما يستقبل كما في الوصية بغلة
بستانه فان له هذه وما يحدث ضم ابداء او لا وان لم يكن فيه اى البستان
والمسئلة بحالها ثمرة حيث الوصية ففى كالوصية بالغلة في تساؤلها الثمرة
المعدومة ما عاش الموصى له في يلقى وفي العناية السقي والخراج وما فيه
اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المتفجع به فصار كالنفقة في
فصل الخدمة **تنبيه** الغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرايتها واجرة
الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة **قلت** وظاهره دخول ثمن
الحور ونحوه في الغلة فيجوز وبصوف عنده وولدها ولبنها له ما بقى
في وقت موته سوا قال ابداء او لا لان المعدوم منها لا يستحق بشئ من
العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة اوصى بجعل
داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا بجعل مسجدا لزوال المانع
باجازتهم فان لم يجيزوا يجعل ثلثها مسجدا رعاية لجانب الوارث
والوصية وبظهر مركبة في سبيل الله بطلت لان وقف المنقول باطل
عنده قلنا الوصية وعندهما يجوز ان يدر قال المص وفيه نظر لان الوصية
تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو
ذلك كما مر اوصى بشئ للمسجد لم يخرج الوصية لانه لا يملك وجوزها
محمد قال المص ويقول محمد انى مولانا صاحب البحر الا ان يقول الموصى
ينفق عليه فيجوز اتفاقا قال اوصيت بثلثى مالي لفلان او فلان بطلت
عند ابي حنيفة لجهاالة الموصى له وعند ابي يوسف لهما ان يطبطن على
اخذ الثلث وعند محمد يخرج الورثة فايها شاءوا **فصل**
في وصايا الذمى وغيره ذي حول داره بيعة اوليسة او بيت نارية صح

فمات فزى ميراث لانه كوقف لم يسجل واما عندها فلانه معصية وليس هو
كالسجد لانهم يسكنون ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث
قطعا قاله المص وغيره لانه لم يصير محوزا خالصا لله تعالى وان
اوصى الذمي ان يبني داره بيعة او كنيسة لمعينين فهو جائز من الثلث
ويجعل تمليكاً وان اوصى بداره ان تبني كنيسة او بيعة في القرى
فلو في مصر لم تجز اتفاقا لقوم غير مسلمين صحت عنده لا عندها لما مر
انه معصية ولو انهم يتكلمون وما يدعون فتصح كوصية حربي مستامن
لاوارث له ههنا بكل ماله لمسلم او ذمي كذا في الوفاة ولا عبرة بمن ثمة
لانهم اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلاً نفذ ورد باقيه لورثته
لا ارثا بل لانه لا مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى لمستامن مثله ولو
اعتق عبده عند الموت او دبره نفذ من الكل لما قلنا ولو اوصى له مسلم
او ذمي جاز على الاظهر في بيع وصاحب الهوى اذا كان لا يكره فهو بمنزلة
المسلم في الوصية لانا امرنا بينا الاحكام على ظاهر الاسلام وان كانت
يلقى فهو بمنزلة المرتد فتكون موقوفة عندنا وناقذة عندهما
شرح المجمع وللردة في الوصية كذمية في الاصح لانها لا تقتل الوصية
المطلقة لقوله هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية لا تحل للغني لانها
صدقة وهي على الغني حرام وان عممت لقوله باكل منها الفقير والغني لان
اكل الغني منها انما يصح بطريق التملك والتمليك انما يصح لعين والغني
لا معين ولا يحصى ولو خصت الوصية به اى بالغني لقوله هذا القدر
من مالي وصية لزيد وهو غني او يقوم اغنيا محصورين حلت لهم
لصحة تملكهم وكذا الحكم في الوقف كاحرره سلاخرو وفي جامع الفصولين
المتولى على الوقف كالوصى **فروع** اوصى بثلث ماله للصلوات جاز
لوصى صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الاولاد ممن يجوز صرف
الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثة
والاحد هم يعني لو محتاجين حاضرين بالغنيين راضين فلومهم صغير
او غائب او حاضر غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلاته لرجل معين
لم يجز لغيره به يفتى لفساد الزمان اوصى لصلواته وثلث ماله
ديون على العشرين فتركها للوصى لهم عن الغدنية لم تجزه ولا بد
من القبض ثم التصديق عليهم ولو امر ان يتصدق بالثلث فمات فغضب
غاصب ثلثها مثلاً واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر تجزى به الحصول
قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية وفي الجواهر اوصى لرجل
بعقار ومات فقسمت التركة والوصى له في البلد وقد علم بالقسمة
ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسع ولا يتبطل بالتأخير ان لم يكن رد

الوصية اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح لجواز التصرف
في الوصى به قبل قبضه وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد
متوليا وللولد اب فالمتولى اولى من الاب شري دارا ووصى بهما الرجل
فاخذها الشقيق من زيد الوصى له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار
لا يرجع الوصى له على الورثة بشئ لانه ظهر انه اوصى بمال الغير
باب الوصى وهو الوصى اليه اوصى الى زيدا
جعله وصيا وقيل عنده صح فان رد عنده اى بعلمه يرتد والا لا
يصح الرد بغيره لئلا يصير مغرورا من جهته ويصح اخراجه منها
ولو في غيبته عند الامام خلافا للشافعي بزايه فان سكت الوصى اليه
فمات موصيه فله الرد والقبول ولزم عقد الوصية ببيع شئ من التركة
وان جهل به اى بكونه وصيا فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط في صحة
نصرته بخلاف الوكيل فان علم بالوكالة شرط فان سكت ثم رد بعد موته
ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رده فلا يصح قبوله بعد ذلك ولو اوصى
الى صبي وعبد غيره وكافر وفاسق بدل اى بدلهم القاضى بغيرهم انما
للمنظر ولقبط بدل يفيد صحة الوصية فلونصر فوا قبل الاخراج جاز
سراجه فلو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر او المرتد طاب
الفاسق محبى وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا لم يخرجهم
القاضى عنها اى عن الوصايا الزوال الموجب للعزل الا ان يكون غير
امين اختيار والى عبده والحال ان ورثته صغار صح كايصا به الى
مكاتبه او مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان رد في الرق فكالعبد والا لا
وقالا لا يصح مطلقا رد ومن عجز عن القيام بها حقيقة لا بمجرد اجاز
ضم القاضى اليه غيره رعاية لحق الوصى والورثة ولو ظهر للقاضى عجزه
اصلا استبدل غيره ولو عزل اى الوصى المختار القاضى مع اهليته لها
نفذ عزله وان جار القاضى واشترى الاشياء اختلغا في صحة عزله والاكثر
على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الا فتا بعدم الصحة كما في الفصولين
واما عزل الخائن فواجب انتهى **قلت** وعبرة جامع الفصولين
من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميت لو عدلا كافيا لا ينبغي للقاضى
ان يعزله فلو عزله قيل ينعزل **اقول** الصحيح عندي انه لا ينعزل
لان الوصى اشفق بنفسه من القاضى فكيف يعزله وينبغي ان يفتى به
لفساد قضاة الزمان انتهى قال المص قال شيخنا فقد تنجح عدم
صحة العزل للوصى فكيف بالوظائف في الاوقاف وبطل فعل احد
الوصيين كالمتولين فانها في الحكم كالوصيين اشياء ووقف القنية
ومفاده انه لو اجر احد لها ارض الوقف لم تجز بل اى الآخر وقد صارت

واقعة الفتوى ولو وصلية كان ايضاه لكل منهما على الافراد وقيل ينفر
قال ابو الليث وهو الاصح وبه نأخذ لكن الاول صححه في المبسوط وجزم
به في الدرر وفي الفتاوى انه اقرب الى الصواب **قلت** وهذا اذا
كانا وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او قاض واحد اما لو
كانا من جهة قاضيين من بلدتين فينفرد احدهما بالتصرف لان كلاهما قاضي
لو تصرف جاز تصرفه فكذا نأيه ولو اراد كل من القاضيين عزل منصوب
القاضي الاخر جاز ان راي فيه مصلحة والا لا وتامه في وكالة تنوير البصائر
مغريا للملقطات وغيرها فيلحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضي
ان الميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي فاراد الدخول في الوصية
فله ذلك ونصب القاضي الاخر لا يخرج الاول الا بشرافه وبجهره و
الخصومة في حقوقه وشرا حاجة الطفل والايهاب له واعتاق عبد معين
وردد بعة وتنفيذ وصية معينتين زاد في شرح الوهبانية عشرة اخرى
منها رد مغضوب ومشترا فاسدا وقسمه كيلي او وزني وطلب دين وقضا
دين بجنس حقه وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضائعة وقال ابو يوسف
ينفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نوى على الافراد والاجتماع اتبع
اتفاقا شرح وهبانية وان مات احدهما فان الوصي الى الحي والى اخره التفرد
في التركة وحده ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا والا يوصي ضم القاضي
اليه غيره دكر وفي الاشياء مات احدهما اقام القاضي الاخر مقامه اوصم اليه
اخر ولا تبطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصدقا بثلثة حيث شاء انتهى
وتامه في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف ابى يوسف ثولان وعنه ان المشرق
ينفرد دون الوصي كما قررت فيما علقته على الملتقى وياتي ووصي الوصي سرا
اوصى اليه في ماله او في مال موصيه وقاية وصبي في الترتين خلافا للشافعي
وتصح قسمته اى الوصي حال كونه نائبا عنه ورثته كما رغب اوصغار
مع الوصي له بالثلث ولا رجوع للورثة عليه اى الوصي له ان ضاع قطره
معه اى الوصي لصحة قسمته ح واما قسمته عن الوصي له الغائب او الحاضر بلا
اذنه معهم اى الورثة ولو صغار اذ يلغى فلا تصح وح فيرجع الوصي له بثلث
ما بقى من المال ان ضاع قسطه لانه كالشريك معه اى مع الوصي ولا يضمن الوصي
لانه امين وصح قسمته القاضي واخذه قسط الوصي له ان غاب الوصي له فلا
شئ له ان هلك في يد القاضي او امينه وهذا في الكيل والموزون لانه افرز وفي
غيرهما لا يجوز لانه يبادله كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة وان قاسمهم
الوصي في الوصية يحج عن الميت بثلث ما بقى ان هلك المال في يده او في
يد من دفع اليه يحج خلافا لهما وقد تقررت في المناسك ولو افرز الميت شيئا
من ماله للمح فضاغ بعد موته لا يحج عنه بثلث باق لانه عينه فاذا هلك

بطلت وصح بيع الوصي عبد من التركة بغيبته الغرماء للغرماء لتعلق خلفهم بالمالية
وضمن وصي باع ما اوصى ببيعه وتصديق بتمنه فاستحق العبد بعد هلاك غنمه
اى ضياعه عنده لانه العاقد فالعهدة عليه ورجع الوصي في التركة كلها
وقال محمد في الثلث قلنا انه يفرض فكان دينه حتى لو هلك التركة لم ينف فلا
رجوع وفي الملتقى انه يرجع على من تصدق عليهم لان غنمه لهم فغرمه عليهم لا يرجع
في مال الطفل وصي باع ما اصابه اى الطفل من التركة وهلك غنمه معه فاستحق
المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصته لا انتقاض القسمة باستحقاق ما
اصابه وضع احتياله بمال اليتيم لو جزا بان يكون الثاني املي ولو مثله لم يحجز منه
وصح بيعه وشراؤه من اجنبي بما يتغابن الناس لا بما لا يتغابن وهو الفا حش
لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض فتستأنى
وهذا اذا تباع الوصي للصغير مع الاجنبي وان باع الوصي او اشترى مال اليتيم
من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيله وان كان
وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير وهي قدر النصف زيادة او
نقصا وقال لا يجوز مطلقا وبيع الاب مال صغير من نفسه جاز بمثل القيمة وبما
يتغابن فيه وهو اليسير والا لا وهذا كله في المنقول اما العقار فيسبحى ولو
زاد الوصي على ثلثه في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له
وحينئذ ضمن ما دفعه من مال الميت ولو اخرجته وفيها لو دفع المال الى اليتيم قبل
ظهور ريشه بعد الادراك فضاغ ضمن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع
اليه وجاز بيعه اى الوصي على الكبير الغائب في غير العقار الا لدين او خوف
هلاكه ذكره غزالي زاده معزى بالخمانية **قلت** وفي الزيلعي والفتاوى
الاصح لا لانه نادر وجاز بيعه عقار صغير من اجنبي لمن نفسه بضعف
قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او وصيه مسئلة لانقاذ لها الا منه
او لكون غلته لا تزيده على مؤنته او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد
متغلب دكر واشباه لمخصا **قلت** وهذا لو البائع وصيا لا من قبل
ام اذا خ فانه لا يملك ان يبيع العقار مطلقا ولا شرا غير طعام وكسوة ولو البائع
ابا فان محمودا عند الناس او مستورا الحال يجوز ابن الكمال ولا يتجر الوصي
في ماله اى اليتيم لنفسه فان فعل تصدق بالزح وجاز لو اتجر من مال
اليتيم لليتيم وتامه في الدرر **قلت** وفي الاشياء لا يملك الوصي بيع
شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية ببيع عبده من فلان وفيها
في الكلام في اجر المثل للمتولى اجر مثل عمله فلو لم يعمل لا اجر له واما وصي
الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضي للمتولى اجرا فان لم عين
وسعى فيه سنة فلا شئ وعزاه للقنية في الوقف ثم ذكر ما يخالفه فافهم
واما وصي القاضي فان نصبه باجر مثله جاز ان انتهى وفي الفتاوى معزى

للزخيرة لو كانا صغارا وكبارا باع حصته الصغار كما مروكذا الكبار على ما
حرر من التفصيل ونقل عن العمادية ان في بيعه للعقار وقا اختلاف المشايخ
وجوزه صاحب الهداية لان فيه استيقا ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصي
التصرف لحوف متغلب وعليه الفتوى وتامه فيما علقته على الملتقى ولا يجوز
اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا
فيصح في حصته ولو اقر الوصي بعين الاخر ثم ادعى انه للصغير لا تسع درر
ووصي اب الطفل احق بما له من جرده وان لم يكن وصيه فالجد كما تقرر في الحجر
وفي الميتة ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا
بخلاف الوصي فان له ذلك والله اعلم **فصل** في شهادة الاوصيا
وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال مطلقا او كبير بمال الميت وصحت
شهادتهما بغيره اي بغير مال الميت لا لقطع ولا لانهما عنه فلا تهمه حينئذ كشهادة
رجلين لآخرين بدين الف على ميت وشهادة الآخرين للاولين بمثلها بخلاف
شهادة كل فريق بوصية الف وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد
تقدم في الشهادات او شهادة الاولين بعبد والآخرين بثلاث ماله او الدراهم
الرسالة لا ثباتها للشركة فتبطل ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية
بعين اخر كالعبد وشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين اخر لانه
لا شركة فلا تهمه ذيلكي شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لفت
لا ثباتها لانفسهما معينا وحيث فيضم القاضي لهما ثالثا وجوبا لاقرارها باخر
فيتمتع تصرفهما بدون كما تقرر الا ان يدعى زيدا ذلك اي يدعى انه وصي معهما
فحينئذ تقبل شهادتهما استحسانا لانهما اسقطا مؤنة التقيين عنه وكذا انبا
الميت اذا شهد ان اباها اوصى الى رجل لحيها نفعا للنصب حافظ للشركة
وهذا لو هو يتكرو لو يدعى تقبل استحسانا بخلاف شهادتهما بان اباها وكل
زيدا بقبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيد الوكالة ام لا لان
القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلبها ذلك بخلاف الوصية وشهادة
الوصي تصح على الميت لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم بكتفي وصي انفذ
الوصية من مال نفسه رجع مطلقا وعليه الفتوى **درر** كوكيل ادى الثمن
من ماله فان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى مسا
ينفق عليه من مال نفسه فانه يرجع اذا شهد على ذلك في الزاوية
وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في حق الاتفاق يقبل لافي حق الرجوع
بلا اشهاد انتهى فليحفظ **قلت** لكن في القينة والخلاصة والحمانية
له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجي ما يفيد فتنبه
او قضى دين الميت الثابت شرعا او كفته او ادى خراج اليتيم او عشرة
من مال نفسه واشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير او كفن الوارث

الميت او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا ولو كفن
الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فنه قبل هو مستدرك بقوله او
كفته ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه بالكثر مما باعه يرجع
القاضي فيه الى اهل البصيرة والامانة ان اخبر اثنا منهم انه باع بقمته
وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي الى من يزيد وان كان في الزيادة
ليشترى بالكثر وفي السوق باقل لا ينتقض بيع الوصي لذلك اي لاجل تلك
الزيادة بل يرجع الى اهل البصيرة فان اجتمع رجلان منهم على شئ يوخذ
بقوله عند محمد وكفي قول واحد في ذلك عندهما كما في التركة وعلى
هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء اخر يزيد في الاجر الكل
في الدرر يعزى بالخانية **فروع** يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق
بلا يئنه الا في ثنتي عشرة مسيلة على ما في الاشياء **١** ادعى قضاء دين الميت
٢ او ادعى قضاء من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها **٣** او ان
اليتيم استهلك مالا اخر فرفع ضمانه **٤** او اذن له بتجارة فركبه
ديون فقضاها عنه **٥** او ادى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة
٦ او جعل عبده الايق **٧** او فدا عبده الجاني **٨** او للاتفاق على محرمه
٩ او على رقيقه الذين ماتوا **١٠** او للاتفاق عليه مما في ذمته وكذا
من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع **١١** او انه زوج اليتيم
امراة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة **١٢** انجر ورج ثم ادعى انه كان
مضاربا والاصل ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا
ينصب القاضي وصيا في سبعة مواضع مبسوطة في الاشياء منها اذا
كان له دين او عليه او لتنفيذ وصيته وزاد في الزواهر موضعين آخرين
اشترى الاب من طفله شيئا فوجده معيبا ينصب القاضي وصيا ليرده عليه
واذا احتيج لاثبات حتى صغير ابوه غايب غيبة منقطعة ينصب والا
فلا وعزاهما لمجمع الفتاوى وصي القاضي كوصي الميت الا في ثمان ليس
لوصي القاضي الشرا لنفسه ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له ولا ان
يقبض الا باذن غيبته من القاضي ولا ان يوخر الصغير لعمل ما ولا ان
يجعل وصيا عند عدمه ولو خصصه القاضي تخصص ولو نهاه عن بعض
التصرفات صح نهيه وله عزله ولو عدل بخلاف وصي الميت في ذلك
كله وفي الخيانة وصي وصي القاضي كوصيه الوصية عامة انتهى وبه يحصل
التوفيق وفي الفتاوى الصغرى تبرعه في مرضه انما ينفذ من الثلث عند
عدم الاجازة الا في تبرعه في المنافع فينفذ من الكل بان اجر باقل من
اجر المثل لانها تبطل بموته فلا اضرار على الورثة في حياته لا ملك لهم
لكن في العمادية انها من الثلث فلعله روايتان باع مال اليتيم او ضيعته

والمشترى مفلس يؤجل ثلاثة أيام فان نقد والا فسخ فلو انكر الشرا وقد
قبض يرفع الوصي الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما بيع فقد فسخته
قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لم يحجز الا عند الحاكم دفع لليتيم ماله بعد بلوغه
واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبق له من تركته والده الا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في
يد الوصي انه من تركته ابى وبرهن سمع للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى
ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان تاهل
لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الوافية في الصلاة مجتهد وفيه
جعل للوصي مشرقا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرق ان يتصرف وفيه للاب اعارة
طفله اتفاقا لا ماله على الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه
الوصي يملك الاب قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي يملك
الاب والجد بيع مال احد طفليه للآخر بخلاف الوصي ولو باع الاب والجد
مال الصغير من اجني بمثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسدا لراى ولو فاسده فان
باع عقاره لم يحجز وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهد
انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا وجوبها عليه حينئذ وبمثل لو
اشترى له دارا او عبدا يرجع سوا كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع
كذا عن ابى يوسف وهو حسن يجب حفظه **كتاب الخنثى**
لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود هو ذو فرج وذكر اوسن عوى
عن الاثنين جميعا فان بال من الذكر فعلام وان بال من الفرج فان خنثى
وان بال منها فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة خلافا
لها قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم
الرجل فرجل وان ظهر له ثدى او لبن او حاض او حبل او مكن وطئه فامراة وان لم
يظهر له علامة اصلا او تعارضت العلامات فمشكل لعدم المرح وعن الحسن
ان عقد اضلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي
وحينئذ فيؤخذ في امره بما هو الاحوط في كل الاحكام **قلت** لكن قد مرنا
انه لا يجب الغسل بالابلاج فيه وانه لا يتعلق الخنزير بلبنه فتنبه فيقف
بين صف الرجال والنساء اذا بلغ حد الشهوة بتنازع له امة تختنه من
ماله لتكون امة او مثله ويكره ان يختنه رجل او امرأة احتياطا ولا ضرورة
لان الختان عندنا سنة وان لم يكن له مال فن بيت المال ثم تباع او
ينزوج امرأة ختانة لتختنه لانه ان ذكر اصح النكاح وان انثى فنظر
الخنثى اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها احتياطا ويكره له لبس
الحريم والحلى ولا يخلو به غير محرم وان قبله رجل ثبتت حرمة المصاهرة
ولا يسافر بغير محرم لاحتمال انه امرأة وان قال ان انا رجل او امرأة لا عرق به في الصحيح
لان دعوى بلا دليل وقيل يعتبر لانه لا يقف عليه غيره لكن في المتن بعد تقرير

اشكاله لا يقبل وقبله يقبل **قلت** وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله
الفتاوى عن شرح الفرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه ولومات
قبل ظهور حاله لم يغسل ويديم بالصعيد لتعذر الغسل ولا يحضر حال كونه مراهقا
غسل ميت ذكر وانثى ونذب شجيرة قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هوى
ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحق الترتيب وتام فر وعده في احكامه من الاشياء
بل عندى فيه تاليف مجلد منيف وله في الميراث اقل النصيبين يعني استواء الخالين
بدنيقتي كما سخرقه وقال ان نصف النصيبين فلو مات ابوه وترك معه ابنا واحدا
له سهران وللخنثى سهم وعند ابى يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد
له خمسة من اثنا عشر وعند ابى حنيفة له سهم من ثلاثة لانه الاقل وهو
متيقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب بالشك حتى لو كان الاقل تقدير
ذكر اقدرا ابنا كزوج وام وشقيقه هي خنثى فله السدس على انه عصبية
لانه اقل ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان محرما
على احد التقديرين فلا شئ له كزوج وام وولديها وشقيق خنثى فلا شئ
له لانه عصبية ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولومات عمه
وولديته خنثى قدر انثى وكان المال للعم **سائل شتى**
جمع شتيت بمعنى متفرقة وهو من داب المصنفين لتذكر ما لا يذكر فيما
كان يحق ذكره فيه **قلت** وقد الحق غالبها بحالها والله اعلم عرق
مد من الخمر خارج نجس هذه مقدمة صغرى في تسليمها كلام قد وعدتك
به في اول نواقض الوضوء وكل خارج نجس ينقض الوضوء هذه مقدمة
كبرى وهي ملة عندنا فينتج ان عرق مد من الخمر ينقض الوضوء لكنه
يحتاج لابنات الصغرى وحاصله ما في الذخاير الاشرقية لابن الشحنة مغريا
للمجتبى عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مد من الخمر نجس بل
اولى ثم قال وما السبع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العز
فحينئذ ينقض الوضوء وهو فرج غريب ونحوه كظاهرة قال المصنف وظهوره
عولنا عليه **قلت** قال شيخنا الرولى حفظه الله تعالى كيف يعول عليه
وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا ديانة اما الاولى فظاهر اذ لم يرو
عن احد من يعتمد عليه واما الثانية فلم يرو تسليم المقدمة الاولى
ويشهد لبطلانها مسئلة الجدى اذا غذى بلبن الخنزير فقد علوا
حل اكله بصير ورته مستهلكا لا يبقى له اثر فذلك نقول في عرق مد من
الخمر ويكفي في ضعفه غرابته وخروجه عن الحادة فيجب طرحه عن السرح
من متن وشرح خبز وجد في خلاه خرو فارة فان كان الخمر وصلبا
رمى به واكل الخنزير ولا يفسد خرو الفارة الدهن والماء والخسطة للفرو
الا اذا طهر طعمه او لونه في الدهن ونحوه لمحشه وامكان الخمر زعنه

حينئذ خائنه في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستفتح تقدم في باب الوتر
الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا
اشباه وقد مناه في الجمعة عن التاخر خائنه الخروج من الصلاة لا يتوقف
على قوله عليكم وحينئذ فلو دخل رجل في صلاته بعده لا يصبر داخلها
قد مناه في صفة الصلاة لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت
رطوبته على ثوب طاهر كذا النسخ وعبارة الكثر على الثوب الطاهر لكن
لا يسيل لو عصر لا يتنجس قد مناه قبيل كتاب الصلاة كما لو نشر الثوب
المبلول على جبل نجس يابس أو غسل رجله ومشى على أرض نجسة أو نام
على فراش نجس فغرق ولم يظهر أثره لا ينس خائنه نوى الزكاة إلا أنه
سماه قرضا جاز في الأصح لأن العبرة للقلب لا اللسان من له حظ في بيت المال
كالعلماء ظفر بما وجه لبيت المال فله أخذه ديانة قد مناه قبيل باب
الصرف أفطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى أفطر في يوم آخر فعليه كفارة
واحدة ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم ولو نوى قضاء رمضان
ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضانين لقضاء الصلاة صح أيضا وإن لم ينو
في الصلاة أول صلاة عليه أو آخر صلاة عليه كذا في الكثر قال المص
قال الزيلعي والأصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضانين إلى آخره
قلت وهكذا قدمته في باب قضا الفوائت بتعالل الدرر وغيرها ثم
رايت في البحر قبيل باب اللعان ما مضى ونية التعيين لم تشرط باعتبار
أن الواجب مختلف متعدد بل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجبة عليه
ولا يمكن مراعاته إلا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت
يلفيه نية الظاهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي
حفظه انتهى بلغظه ثم رايت نقله عنه في الاشباه في بحث تعيين
النوى ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضي خان وغيره خلاف
وهو المعتمد كذا في التبيين انتهى بحروقه فليكن منه لذلك رأس شاة
متلطي بدم أحرق الرأس وزال عنه الدم فأتخذ منه مرقعة جاز استعمالها
والحرق كالغسل وقد مناه من المطهرات سلطان جعل الخراج لرب
الأرض جاز وإن جاز له العشر لا لأنه زكاة **قلت** وقد قدمه في الجهاد
وقدمته في الزكاة أيضا عن اصحاب الخراج عن زراعة الأرض وإذا الخراج
ودفع الامام الأرض إلى غيرهم بالأجرة ليعطوا الخراج من أجزائها المستحقة
جاز فإن فصل شيء من أجزائها دفعه للملاكها رعاية للحقين فإن لم يجد
الامام من يستأجرها باعها للقادر وأخذ الخراج الماضى من الثمن لو
عليهم خراج ورد الفضل لأربابها بل **قلت** وقد مناه في الجهاد
ترجيح سقوطه بالتأخر فحمل على الرجوع أو على أن لماده أخذ

خراج السنة الماضية فقط غنم مذبوحة وميتة فإن كانت المذبوحة الشتر
تخرى واكل والا بان كانت الميتة أكثر أو استويا لا يتخرى لو في حالة الاختيار
بان يجد ذكته ولا يتخرى واكل مطلقا ومر في أيما الأخرس وكتابته كالبيان
باللسان بخلاف معتقل اللسان وقال الشافعي لها سوا في وصية ونكاح
وطلاق وبيع وشرا وقود وغيرها من الأحكام أي أيما الأخرس فيما ذكر
معتبر ومثله معتقل اللسان إن علمت اشارته وامتدت عقلته إلى موته
به يعني **قلت** ومر في الوصايا وذكره هنا الاكل وابن الكمال والزيلعي
وغيرهم ثم مفاد كلامهم أنه لو أقر بالاشارة أو طلق مثلا توقف فان مات
على عقلته نفذ مستندا أو لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطئها
لعدم نفاذه لكنه إذا مات بحال حال لها المهر من تركته قال المص
لكن ذكر ابنه في الزواهر عند ذكر الاشباه الأحكام الأربعة أن قولهم
والضابط للمقتصر والمستند أن ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتضا وما
لا يصح تعليقه يقع مستندا كما في البحر من باب التعليل بخالف ذلك إذ
مقتضاه وقوع الطلاق والعناق ونحوهما ما يصح تعليقه بالشرط مقتضا
فتنبه لا تكون اشارته وكتابته كالبيان في حد لا نها تدري بالشبهة
لكونها حتى الله تعالى ولا في شهادة مأمنية وهل يصح اسلامه بالاشارة
ظاهر كلامهم نعم ولم اره صريحا الاشباه ابتلع الصائم بضاف محبوبه يقضي
ويكفر ولا يمكن محبوبه لا يكفر ومر في الصوم قتل بعض الحجاج عذرة
ترك الحج مرة في الحج منعها زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها
في بيتها نشوز حكا كما حررناه في باب النفقة ولو كان النفع لينقلها
إلى مترله فليست ناشرة لوجوب السكنى عليه أو كان يسكن في بيت
الغصب فامتنعت منه لا تكون ناشرة لأنها محقة إذا السكنى فيه حرام بخلاف
ما لو كان فيه شبهة قالت لا سكن مع امك وأريد بيتنا على حدة ليس لها ذلك
وكذا مع ام ولده وكل مرة النفقة قال لعبد ياما لكى أو قال لامته أنا عبدك
لا يعتق لأنه ليس بصرح ولا كناية بخلاف قوله لعبد يامولاي لأنه كناية
على ما مر في محله العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم
يسرهن المدعى على وفق دعواه بخلاف النقول أو يعلم به القاضى ولا
يلفى تصديق المدعى عليه أنه في يده في الصحيح لاحتمال المواضعة
قلت قد مناه مرق آخرها في باب جنابة المملوك أن المفتي به في
زماننا أنه لا يعمل بعلم القاضى فتأمل وهذا إذا ادعاه ملكا مطلقا
أما إذا ادعى الشرا من ذى اليد وأقر به بانه في يده فأنكر الشراء
وأقر بكونه في يده لم يجز لبرهان على كونه في يده لأن دعوى الفعل
كما تقع على ذى اليد تقع على غيره أيضا كما بسط في البرازية عقار لا في

ولاية القاضي يصح قضاؤه فيه كقول هو الصحيح وتقدم في القضاات
المصر ليس بشرط فيه به يفتى ويكتب بالحكم لقاضي تلك الناحية ليامره
بالسليم وقيل لا يصح ومشي عليه في الكثر والملتقى قضى القاضي يدينه
في حادثة ثم قال رجعت عن قضاي او بدلي غير ذلك او وقعت في
تلبيس الشهود او ابطلت حلي ونحو ذلك لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك
لنقل حق الغير به وهو المدعي والقضا ما ضان ان كان بعد دعوى صحيحة
وشهادة مستقيمة الا في ثلاث مرات في القضا لو بعلمه او بخلاف مذهبه
او ظهر خطأه اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي فالقول له به
يفتي قاله ابن الفرس في الفواكه البدرية زاد في البرازية خلا فالجهد زاد
في البحر ما لم ينفذه قاض اخر فيجوز ذلك لا يكون القول قوله في انه لم يقبض
لوجود قضا الثاني به قال المص وهو قيد حسن لم اقف عليه لغير صاحب
البحر شرط نفاذ القضا في المجتهدين من حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة
بان يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن
بحق على اخر عند قاض فقضى به ببرهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية
وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التداعي بخصوصية شرعية
وكان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير كما قدمناه في القضا وافاده بقوله فلو رفع اليه
الى الحقني قضا ما لكي يلا دعوى لم يلتفت اليه وعمل الحقني بمقتضى مذهبه
لعدم تقدم ما يمنعه من ذلك لخروج قضا المالك من خارج الفتوى لعدم
تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضا في حقوق العباد
اذا ارناب القاضي في حكم القاضي الاول له طلب شهود الاصل من مخرج
القضا قيد بارتيا به في حكم الاول فافاده انه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال
في الفواكه البدرية قالوا قضا العدل العالم لا ينقض ويجعل على السداد بخلاف
قضا غيره يعني اذا تبين وجه فساد به بطريقة فللثاني نقضه اذا ترتب
بيع التعاطي على بيع باطل او فاسد لا يتعقد في اول البيع عن الخلاصة
والبرازية والبحر خبا فوما ثم سال رجلا عن شيء فاقربه ولم يرويه وسموه
كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا
كلامه ولم يرويه لا يجوز شهادتهم لان النعمة تشبهه فتقع الشبهة الا
اذا علموا انه ليس فيه غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على باب
ولا ملك له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يرويه وقته باع عقارا
او حيوانا او ثوبا وابنه وامرته او غيرها من اقاربه حاضر يعلم به ثم
ادعي الابن مثلا انه ملله لا تسمع دعواه كذا الطلقة في الكثر والملتقى
وجعل سكوتة كالا فصاح قطعا للتزوير والحيل وكذا الوضع الدرك
او تقاضى الثمن وقالوا فيمن زوجه بلا جهاز ان سكوتة عن طلب

350
الجهاز عند الزفاف رضيا فلا يملك طلب الجهاز بعد سكوتة كما مر في
باب المهر بخلاف الاجنبى فان سكوتة ولو جارا لا يكون رضيا الا اذا
سكت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع او بنا فحينئذ
لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسدة بخلاف ما اذا باع
الفضولى ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضيا عندنا
خلافا لابن ابي ليلى بن ازيه اخر الفصل الخامس عشر وغيره باع ضيعة ثم ادعى
انها وقف عليه او على مسجد كذا او كنت وقفها واراد تخليف المدعى عليه ليس
له ذلك اتفاقا للتناقض وان اقام بينه تقبل على الاصح لا الصحة الدعوى
بل لقبول البيينة في الوقف بلا دعوى خلافا لما صوبه الزيلعي وقد حققنا
في الوقف وباب الاستحقاق وهبت مهرها لزوجها فانت وطالت ورثتها
بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة
هذا ما اعتمد في الخاتمة تبعا لرواية الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى
النسفي ان القول للزوج فقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا
على وجوب المهر واختلفوا في السقوط فالقول لمنكره الى آخره قلت
واقره في تنوير البصائر واعتمده شيخنا على خلاف ما جزم به في الملتقى
كالكثر من ان القول للزوج وان جزم به شراجه كالزيلعي وابن سلطان
بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الرهام في آخر المهر
فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعون لانفسهم
والزوج ينكر فالقول له وكلها بطلانها لا يملك عز لها لانه يمين من
جهته وكلتلك بلذا على انى عز لتلك فانت وكيل فطريقه ان يقول في عزله
عز لتلك ثم عز لتلك لان متى لعموم الاوقات واما كلما فعموم الافعال
فلو قال كلما عز لتلك فانت وكيل يقول في عزله رجعت عن الوكالة
المعلقة وعز لتلك عن الوكالة المجزئة الحاصلة من لفظ كلما فحينئذ
ينعزل قبض بدل الصلح بشرط ان كان ديننا بدين بان صالح على دراهم
عن دنايتم او عن شيء آخر في الذمة والا ليكن ديننا بدين لا يشترط قبض
لان الصلح اذا وقع على عين تتعين لا يبقى دين في الذمة فجاز الافتراق
عنه قال المدعى لا بينة لي فبرهن ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى
وكذا لو قال عند طلبه ليمينه اذا حلفت فانت برى من المال الذي لي
عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خائنه او قال السأ
لا شهادة لي فشهد تقبل لا مكان التوفيق بالنسيان ثم التذكر كالمو
قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جابه فشهد او قال لا حجة لي على
فلان ثم اتى بها بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس
لي حق وادعى حقا لم تسمع للتناقض الامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع

من الاقطاع انسانا من طريق الحادة ان لم يصير بالمارة لان للامام ولاية ذلك
قلنا ناييه صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فله الا ان
ياخذ الثمن طوعا فباع ماله بسبب المصادرة صح بيعه لانه غير
ملكه كما مر في الاكراه كالدين اذا حبس بالدين فباع ماله لقضايه صح
اجماعا خوفها زوجه او غيره بالضرب حتى وهبت مهرها لم يصح ان
تدر على الضرب لانها ملكة عليه وان الرهها على الخلع وقع الطلاق
ولا يسقط المال لان طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا ولو
احالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح قالوا وهو الحيلة
قلت انما يتم بقبوله فيعلم حيلتها الا ان يقال انه يتمكن للمحال من طائفة
برفعه الى من لا يشترط قبوله اتخذ بيرا في ملكه او بالوعة فنزها حايط
جاره وطلب جاره تحويله لم يجز ومفاده انه يؤمر بالرفق دفعا لا اذا
وان سقط الحايط منه لم يضمن لعدم تعديبه اذ حفره في ملكه فكان تسببا
ومر في آخر الاجارة انه لو سقى ارضه سقيا لا تختمه تعدي لجاره ضمن عمر
دار زوجته بماله باذنها فالعارة لها والتقعة دين عليها لصحة امرها ولو عمر
لنفسه بلا اذنها فالعارة له ويكون غاصبا للعرضة فيومر بالتفريق بطلها
ذلك ولها بلا اذنها فالعارة لها وهو متطوع في البنا فلا رجوع له ولو
اختلفا في الاذن وعدمه ولا بينة فالقول لمنكره بيمينه وفي ان العارة
لها اوله فالقول له لانه هو الملك كما افاده شيخنا وتقدم في الغصب قال
هذه رضى عتي ثم اعترف بالخطا وصدقته في خطايه فله ان يترزوجه
اذا لم يثبت عليه بان قال افاد انه لا يثبت الا بالقول كقوله هو حق او
صدق او كما قلت واشهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك من
الثبات اللفظي الدال على الثبات النفسي وهل يكون تكرار اقراره بذلك
ثباتا خلافا مبسوطا في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به
الاصرار ولو اخذ رجل عريته فترعه انسان من يده لم يضمن لانه
تسبب وكذا اذا دل السارق على مال غيره او اسك هاربا من عدوه حتى
قتله عدوه لما قلنا في يده مال الانسان فقال له سلطان ارفع الى هذا
المال ولا تدفعه الى اقطن يدك او اضربك خمسين فدفعه لم يضمن
الدافع لانه مكره قال تركت دعوى على فلان وفوضت امرى الى الاخرة
لا تسمع دعواه بعده اى بعد هذا القول ذكره في القينة الاجازة تلحق
الافعال على الصحيح فلو غصب عينا الانسان فاجاز المالك غصبه صح اجازته
وحينئذ فيبطل الغاصب عن الضمان ولو انتفع به فامره بالحفظ لا ببراء
عن الضمان ما لم يحفظ وتعامه في العمادية وصنع منجلا في الصحر ليصيده
به حمار وحش وسمى عليه فجا في العلم الثاني فيدا اتفاقا اذ لو جره ميتا

من ساعته لم يجز زليجي ووجد الحمار مجر وحاميتا لم يוכל لان الشرط ان يذبحه
انسان او يجرحه والا فهو كالنطيحة كره تخريما وقيل تنزيها والا ولا وجه
من الشاة سبع الحيا والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح
والذكر لا اثر الوارد في كراهة ذلك وجمعها بعضهم في بيت فقاس
فقل ذكر والاثنيان مثانة كذا كدم ثم المرارة والغدة
وقاس غيره
اذا ما ذكيت شاة فكلها سوى سبع فقهن الوبال
فقا ثم خا ثم غيت ودال ثم يمان وذا ل
للقاضي ان يقرض مال الغايب والطفل والفقطة بشرط تقدمت في القضا
بخلاف الاب والوصى والمثقف الا اذا انشدها حتى شاع تصدقه فافرا منه
اولى زليجي قال ان كان الله يعذب المشركين فامرته طالق لا تطلق امراته لان من
المشركين من لا يعذب كذا في الخائنة وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض
من يصدق عليه المشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم يختم له بالحنى
او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذ ثبت ان البعض لا يعذب وهي
سالة جزئية لم يثبت تصديق الموجبة الكلية القايلة كل مشرك يعذب قاله
المصنف وقد اورد هذا الفرع على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال
وهل قاييل لا يدخل النار كافر ولكنها بالمؤمنين تعمر
قال ومعناه ان الكفار لا يرون النار يومنون بالله ورسوله ولا يفهمهم قال
تعالى فلم يك ينفهم ايمانهم لما راوا باسنا ولعجز البيت معنى آخر وهو
ان عمارها خنتها القايمون بامرها وهم مؤمنون ففي البيت سوالان قال
ابن السخنة وعندي ان هذا ما ينكر ذكره والنلفظ به ولا ينبغي ان يدون
ويسطر ولا يقبل تاويل قاييله انتهى **قلت** هذا مع وضوح وجهه تكلم
فيه فكيف الاول فلا تعقل ثم رايت شيخنا قال قد قضى بنقله على نفسه بالانكار
وانه ما كان ينبغي ان يدونه وبالله التوفيق صبي حشفته ظاهرة بحيث لو
راه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلدة ذكره الا بشديد المله ترك على حاله
كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الختان ترك ايضا ولو ختن ولم تقطع
الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف فما
دونه لا يكون ختانا يعتد به لعدم الختان حقيقة وحكما والاصل ان الختان
سنة كما جافى الخبر وهو من شعائر الاسلام وخصايصه فلو اجتمع اهل بلدة
على تركه حاربهم الامام فلا يترك العذر وعذر شيخ لا يطبقه ظاهر ووقته
غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في الملتقى وقيل عشر وقيل اقصاه اثنا عشر وقيل
البرة لطافته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم لي بوقته ولم يرد عنهما فيه شيء
فلذا اختلف الشايخ وختان المرأة ليس سنة بل مكرمة للرجال وقيل سنة وقد

وقد جمع الاسيوطي من ولد محتوف من الانبياء فقال —
وفي الرسل محتون لعرك خلقة ثمان وتسع طيبون اكارم
وهم ذكر يا شيت ادريس يوسف وحظلة عيسى وموسى وادم
ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى هود نيس خاتم
ويجوز لي الصغير وبط فرخته وغيره من الداواة المصلحة ويجوز فصد الهائم
وليها دكل علاج فيه سقعة لها وجاز قتل ما يضر منها كطبع عقور وهرقة نضر
ويذبحها في البحر اي الهرة ذبحا ولا يضر بها لانه لا يفيد ولا يجرقها وسيف
المبتغي يكره احراق جراد وقلة وعقرب ولا يابس باحراق حطب فيها عمل
والقا القملة ليس يادب وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي
ليزناض للجهاد وحرم شرط الجعل من الجانبين الا اذا دخل محلل بشرطه
كما مر في الحظر لا يحرم من احد الجانبين استحاننا ولا يجوز الاستباق في غير
هذه الاربعة كالبلل بالجعل واما بلا جعل فيجوز في كل شئ وتامة في الزيلعي
ولا يصلي على غير الانبياء ولا على غير الملايكة الا بطريق التبع وهل يجوز
الترحم على النبي قولان زيلعي **قلت** وفي الذخيرة انه يكره وجوزه السيوطي
تبعالا استقلا لا فيمكن التوفيق وبالله التوفيق ويستحب الترضي للصحابة
وكذا من اختلف في نبوته كذي القرنين ولحقان وقيل يقال صلى الله عليه
الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني والترحم للتابعين ومن
بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاحبار ولذا يجوز عكسه وهو الترحم
للمصحابة والترضي للتابعين ومن بعدهم على الراجح ذكره القرماني وقال
الزيلعي الاولى ان يدعو للمصحابة بالترضي والتتابعين بالرحمة ولم يرد
بالعفة والتجاوز والاعطاء باسم النور والمهرجان لا يجوز اي الهدايا
باسم هذين اليومين حرام وان قصد تعظيمه كما يعظمه المشركون يكفر
قال ابو حفص الكبير لعان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدى لمشرك يوم
النور بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم
ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر ويلبغى ان يفعله قبله
او بعده نفي التشبه ولو شري فيه ما لم يشتره ان اراد تعظيمه كفر وان
اراد الاكل والشرب والتعظيم لا يكفر زيلعي ولا يابس بلبس القلائد غير
حرم ذكر يابس عليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجيه وصح انه حرم لبسها
ونذب لبس السواد وارسال ذنب العائمة بين كفيه الى وسط الظهر
وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر ويكره اي ليس جال كما مر في باب الكراهية
لبس المعصفر والمزعفر لقول ابن عمر نهانا رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن لبس المعصفر وقال واياكم والاحمر فانها زى الشيطان ويستحب
التخلل واباح الله الزينة بقوله قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباد

وخرج عليه السلام وعليه ردا قيمته الف دينار زيلعي وللشباب العالم ان
يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرئ شيئا قال تعالى والذين اوتوا العلم درجات
فالرافع هو الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على الاصح
ورثة الانبياء بلا خلاف اختضب لاجل التزين للنساء والجواري جاز
في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا ومرت الحظر كما يجوز ان ياكل متكيا في
الصحح لما روي انه عليه السلام اكل متكيا جمع الفتاوى اخذته الزلزلة في
بيته ففر الى القضا لا يكره بل يستحب لفرار النبي صلى الله عليه وسلم
عن الحايط المائل واذا خرج من بلدة بها الطاعون فان علم ان كل شئ
بقدر الله تعالى فلا يابس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه اذا خرج
نجا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده
وعليه حمل النهي في الحديث مجمع الفتاوى فقيه في بلدة ليس فيها غيره افقه
منه يريد ان يغزو ليس له ذلك بزازيه وغيرها قضى المديون الدين
الموجبل قبل الحلول او مات فحل بموته فاخذ من تركته لا ياخذ من المراجعة
التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين قينه
وبه افق المرحوم ابو السعود افندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للمجانين
وقد قدمته قيل فصل القرص **فروع** في اخر اللزني ينبغي لحافظ القرآن في كل
اربعين يوما ان يختم **كتاب الفرائض** هي علم باصول
من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستقراء
لان الحق اما الميت او عليه او لاولا الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق
بالذمة وهو الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري
وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث وسمى فرائض لان الله تعالى قسمه
بنفسه واوضحه وضوح النهار بشمسه **قلت** ولذا سماه عليه السلام
نصف العلم للنبوة بالنص لا غير واما غيره فبالنص تارة وبالقيا سر اخرى
وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضروري وغيره بالاختياري وهل
ارث الحي من الحي ام من الميت المعتقد الثاني شرح وهبانية يبدأ من تركه
الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني والمأذون
والمديون والمبيع المحبوس بالثمن والدار المستأجرة وانما قرئت على
التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه بتجهيزه بعم التكفين من
غير تكفين ولا بتدبير كفن السنة او قدر ما كان يلبسه في حياته
ولو هلك كفنه فلو قبل تقسحه كفن مرة بعد اخرى وكله من كل ماله ثم
تقدم ديونه التي لها مطاب من جهة العباد ويقدم دين الصحة على
دين المرض ان جهل سببه والافسيان كما بسطة السيد واما دين
الله فان اوصى به وجب تنفيذه من تلك الباقي والا لا ثم تقدم وصيته

ولو مطلق على الصحيح خلافا لما اختاره في الاختيار من قلت ما بقي بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الآية اهتماما لكونها مظنة التقريط ثم رابعا بل خامسا يقسم الباقي بين ورثة اى الذين ثبتت اربتهم بالكتاب او السنة كقوله عليه السلام الطه والجدات السدس او الاجماع لجعل الجد كالأب وابن الابن كالابن وليستحق الارث ولو لمصحف به يفتى وقيل لا يورث وانما هو للقارى من ولديه صير فيه باحد ثلاثة برحمه ونكاح صحيح ولا توارث بفاسد ولا باطل اجماعا ولا المستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما افاده بقوله فيبدأ بذكر الفروض اى السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنتان من السبب وهما الزوجان ثم بالعصبات الى الجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجمعه للارث واج النسبية لانها اقوى ثم بالمعتق ولو انثى وهو العصبية السببية ثم عصبة الذكور لانه ليس للنساء من الاولاد اما اعتقن ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم بعدهم مولى الموالاة كما مر في كتاب الاولاد الباقى بعد فرض احد الزوجين ذكره السيد ثم المقر له بنسب على غيره لم يثبت فلو ثبت بان صدقة المقر عليه او اقرب بمثل اقراه او شهد رجل آخر ثبت نسبة حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا لو صدقة المقر له قبل رجوعه وتماه في شروح السراجية سيما روح الشروح وقد خصته فيما علقته عليها ثم بعدهم الموصى له بما زاد على الثلث ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له ثم يوضع في بيت المال لارثا بل فيما للمسلمين وموانعه على ما هنا اربعة الرق ولونا فضا المكاتب وكذا ببعض عند ابي ح ومالك وقالاهو حريث ونجيب وقال الشافعي لا يورث بل يورث وقال احمد يورث ويورث ونجيب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية سيلة يورث فيها الرقيق مع رق كله صورتها مستان جنى عليه فالحق بدار الحرب فاسترق ومات رقيقا بسرية تلك الحماية فدينه لورثته ولم اره لا يمتنا فيجرر والقتل الموجب للثبوت والكفارة وان سقطت بجرم الابوة على ما مر وعند الشافعية لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا واختلاف الملتين اسلاما وكفرا وقال احمد اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعي قلت وذكر الشافعية سيلة يورث فيها الكافر صورتها كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا لا يمتنا والرابع اختلاف الدارين فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعي حقيقة كحري وسمى او حكما كمتنا وسمى وكحريين من

بعد ذلك

دارين مختلفين كترى وهندى لانقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت وبقي من الموانع جهالة تاريخ الموقى كالغرقى والحرقى والهدمى والقتلى كما سيجى ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل او اكثر مبسطة في المجتبى منها ارضعت صبيا مع ولدها وماتت وجهل ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه ولد مسلم من ولد نصراني عند النظر وكبراهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في المنية الا ان يصطلى فلها ان ياخذ الميراث بينهما ثم بين ذوى الفروض مقدم ما للزوجة لانها اصل الاولاد اذ منها تنولد الاولاد فقال فيفرض للزوجة فصاعدا الثمن مع ولد او ولد ابن وان سفل والربع لها عند عدمها فللزوجة حالتان الربع بلا ولد والثمن مع الولد والربع للزوج فالكثر كالوادعى رجلان فالكثر نكاح ميتة وبرهنا ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فانهم يقتسمون ميراث زوج واحد لعدم الاولوية مع احدهما اى الولد او ولد الابن والنصف له عند عدمهما فللزوج حالتان النصف والربع وللأب والجد ثلاث احوال الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع ولد او ولد ابن والتعصيب المطلق عند عدمهما والفرض والتعصيب مع البنت او بنت الابن قلت وفي الاشياء الجد كالأب الا في ثلاثة عشر سيلة خمس في الفرائض وباقيها في غيرها وزاد ابن المص في زواجه اخرى من الفضول ضمن الاب مهر صبوية ناوى رجوع لو شرط والا لولو وليا غيره او وصيا رجوع مطلقا انتهى فقوله او وليا غيره يعنى الجد فيرجع كالوصى بخلاف الاب وللأم ثلاثة احوال السدس مع احدها او مع اثنتين من الاخوة او من الاخوات فصاعدا من اى جهة كانا ولو مختلفين والثلث عند عدمهم وثلث الباقي مع الاب واحد الزوجين والسدس للجد مطلقا كام او ام اب فصاعدا يشتركن فيه اذا كانت ثابتات اى صحبات كالمذكورتين فان الفاسدة من ذوى الارحام كما سيجى متخا ذيات في الدرجة لان القرى تحجب البعدى مطلقا كما سيجى والسدس لبنت الابن فالكثر مع البنت الواحدة فتجوز للثلثين والسدس للاخت لاب الواحدة مع الاخت لابوين فتجوز للثلثين والسدس للواحد من ولد الام والثلث لاثنتين فصاعدا من ولد الام ذكرهم كانا ثم والثلث للام عند عدم من لها معه السدس كما مر ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين كما قدمنا وذلك في زوجة وابوين وام فلها حينئذ الربع او زوج وابوين وام فلها حينئذ السدس وسمى ثلثا تادبا مع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث والثلثان لكل اثنتين فصاعدا من فرضه النصف وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب والزوج الا الزوج لانه لا يتعد فصلا في العصبات

اي ابو حنيفة وابو يوسف انصافا باعتبار الابدان وبه قال مالك والشافعي
وبه جزم في الكفر فقال وذات جهتين كذات جهة واذا استحل البنات
والاخوات لابوين فرضهن وهو الثلثان سقط بنات الابن وسقط
الاخوات لاب ايضا الابتعصيب ابن ابن في الصورة الاولى او اخ في
الثانية مواز اي مسا او نازل اي مسافل في يعصبن ويكون الباقي
لذكر كائنين قاله المصنف في شرحه **قلت** وفي اطلاقه نظر ظاهر
لتصريحهم بان ابن الاخ لا يعصب اخته كالعصبة اخته وابن
العم لا يعصب اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل المال للذكر دون
الانثى لانها من ذوى الارحام قال في السراجية **٥٥** **٥٦**
وليس ابن الاخ بالمعصب **٥٧** من مثله او فرقه في النسب
بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من مثله او فرقه ممن لم تكن ذات
سهم ويستقط من دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث
بنات ابن آخر كذلك وثلاث بنات ابن ابن كذلك بهذه الصورة ميت
فالعليان من الفريق الاول لا يوازيها احد
فلها النصف والوسطى من الفريق الاول
توازيها العليان من الفريق الثاني فيكون
لها السدس كحصة الثلثين ولاشي للسفليات
الا ان يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها
ومن يوازيها ومن فوقها من لا تكون صاحبة فرض وسقط
السفليات ويأخذ ابن سهم كذا في نسخ المتن والشرح وبعبارة السيد وبأخذ
احد ابني عم هو اخ لام السدس بالفرض وكذا لو كان الاخر زوجا فله
النصف ويقتسمان الباقي بينهما نصفين بالعصوية حيث لا مانع من ارثه
بها بنيت بجهتي فرض وتقصيب واما بفرض وتقصيب معا بجهة
واحدة فليس الا الاب وابوه **قلت** وقد يجتمع جهتا تعصيب كابن
هو ابن ابن عم بان تنكح ابن عمها فتلد ابنا وكابن هو معتق وقد
يجتمع جهتا فرض وانما يتصور في المجوس لنكاحهم المحارم ويتوارثون
بها جميعا عندنا وعند الشافعي باقوى الجهتين وتامه في كتب الفرائض
وتاتي الاشارة اليه في الغرقى ولو ترك زوجا واما اوجدة واخوة
لام واخوة لابوين اخذ الزوج النصف والام او اجددة السدس وولد
الام الثلث ولاشي للاخوة لابوين لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء
وعند مالك والشافعي يشرك بين الصنفين الاخيرين كان الكل او لا
دام وكذلك يقرض مالك والشافعي للاخت لابوين اولاب النصف
وللمجد السدس مع زوج وام فتعول الى تسعة وعند ابى حنيفة واحمد

سقط

تسقط الاخت **قلت** وحاصله انه ليس عند الحنفية مسيلة المشتركة اتفاقا
ولا مسيلة الاكدرية على المفتي به كما مر **باب** المعول **عنده**
الرد كما سيحى هو زيادة السهام اذا كثرت الفروض على مخرج الفريضة
ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون بالمحاصة
واول من حكم بالمعول عمر رضي الله عنه ثم المخارج سبعة اربعة لا تقول
الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة قد تقول بالاختلاط
كما سيحى في باب المخارج فستة تقول اربع عولات الى عشرة وتزاد
شفعا فتعول لسبعة كزوج وشقيقين ولثمانية كهم وام ولتسعة
كهم واخ لام ولعشرة كهم واخ آخر لام واثناعشر تقول ثلاثا الى سبعة
عشر وتزاد لاشفعا فتعول لثلاثة عشر كزوجة وشقيقين وام لخمس
عشر كهم واخ لام ولسبعة عشر كهم واخ لام واربعة وعشرون
تقول الى سبعة وعشرين فقط كامراة وبنيتين وابوين وتسمى المنبرية
والرد عنده كما مر وحينئذ فان فضل عنها اي عن الفروض والحال انه لا
عصبة ثمة يرد ذلك الفاضل عليهم بقدر سهامهم اجماعا لفساد
بيت المال الاعلى الزوجين فلا يرد عليهم وقال عثمان رضي الله عنه
يرد عليها ايضا قاله المصنف وغيره **قلت** وجزم في الاختيار بان هذا
وهو من الراوي فراجع **قلت** وفي الاشباه انه يرد عليها في زماننا
لفساد بيت المال وقد مناه في الولا ثم مسائل الرد اربعة اقسام لان
المردود عليه اما نصف او اكثر وعلى كل اما ان يكون من لا يرد عليه او لا
يكون فالاول ان اتخذ جنس المردود عليهم كبنيتين او اختين او جدتين
فسمت المسئلة من عدد رؤسهم انما تقطعا للتطويل والثاني ان كان
المردود عليه جنسين او ثلاثة لا اكثر بالاستقرار فمن عدد رؤسها سهم
فمن اثنين لوسدسان وثلاثة لوثلاث وسدس واربعة لوثصاف
وسدس وخمسة كثلثين وسدس تقصير المسافة والثالث ان كان
مع الاول اي الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجان اعطى من
لا يرد عليه فرضه من اقل مخارجه وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه
كزوج وثلاث بنات فهي من اربعة للزوج واحد ببقى ثلاثة وهي
تستقيم عليهم فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقم فان وافق رؤسهم اي
رؤس من يرد عليهم كزوج وست بنات ضرب وفقها وهو هنا
اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو هنا اربعة بتبلغ ثمانية
فللزوجة اثنان وللبنات ستة والايوافق بل باين ضرب كل عدد
رؤسهم فيه اي المخرج المذكور كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا اربعة
للزوجة واحد ببقى ثلاثة تباين الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة

تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضر به في المضروب يكن خمسة فهي له
والباقي ثلاثة اضر بها في المضروب تبلغ خمسة عشر فلكل بنت ثلاثة
والرابع لو كان مع الثاني اي الجنين فقط لا اكثر هنا حكم الاستقرا اذ لا يرد
مع اربع طوايف اصلا بالاستقرا ولعل هذا نكتة اقتضاه فيما مر من
على الجنين والا فرد بالثاني بعضه لاكله فتامله من لا يرد عليه فاقسم
الباقى من يخرج فرض من لا يرد عليه على سبيلة من يرد عليه ان استقام
لزوجة واربع جدات وست اخوات لام فخرج من لا يرد عليه اربعة
للزوجة واحد بقى ثلاثة اسهم تستقيم على سهم الجرات وسهمي الاخوات
لكنه منكسر على احاد كل فريق كما سيجي وان لم يستقم ضرب جميع سبيلة
من يرد عليه في يخرج من لا يرد عليه فالبلغ الحاصل بهذا الضرب
مخرج فروض الفريقين كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات
فخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد بقى سبعة لا يستقيم
على سبيلة من يرد عليه وهي هنا خمسة لان الفرضين ثلثان وسدس
فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي يخرج فروض الفريقين
ثم ضربت سهام من لا يرد عليه وهو سهم للزوجات في خمسة سبيلة
من يرد عليه يكن خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين واضرب سهام
كل فريق من من يرد عليه وهي اربع للبنات وسهم للجرات فيما بقى
اي في السبعة الباقية من يخرج فرض من لا يرد عليه يكن للبنات ثمانية
وعشرين وللجرات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على احاد
كل فريق فصحه بالاصول السبعة الالية في باب الخارج تصح جز الف
واربعية واربعين وتصح الاولى من ثمانية واربعين ولو لا خشية الاطالة
لاوسعت الكلام والله اعلم **باب توريث ذوي الارحام**
هو كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبته فهو قسم ثالث جنيذ ولا يرث
مع ذى سهم ولا عصبته سوى الزوجين لعدم الرد عليهما في اخذ المنفرد
جميع المال بالقرابة وتجب اقربهم الا بعد كترتيب العصبات فهم
اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جدية او جدتيه
وجنيذ يقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان
سفلوا ثم اصله وهم الجد الفاسد والجرات الفاسدات وان علوا ثم جزء
ابويه وهم اولاد الاخوات لابوين اولاب واولاد الاخوة والاخوات كما مر
وبنات الاخوة لابوين اولاب وان نزلوا ويقدم الجد عليهم خلا قالها
ثم جزء جدية او جدتيه وهم الاخوال والخالات والعمات والاعمام لام
وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الابا والامهات واخوالهم وخالاتهم
واعمام الابا لام واعمام الامهات كلهم واولاد هؤلاء وان بعدوا بالعلو

او السفول ويقدم الاقرب في كل صنف واذا استووا في درجة واتحدت الجهة
قدم ولد الوارث فلو اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث
وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة او الانوثة اعتبر
ابن الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع والاصول لبنت ابن بنت
وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم المال على اول بطن اختلف
بالذكورة والانوثة وهو هذا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر
صفة الاصول في البطن الثاني في مسيلتنا فقسم عليهم اثلاثا واعطى كل من
الفروع نصيب اصله فيكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب ابيها وثلثه
لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتامه في السراجية وشرورها واعتبرا
الفروع فقط لكن قول محمد اشهر الروايتين عن ابي حنيفة في جميع ذوي الارحام
وعليه الفتوى كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي الملتقى بقول محمد يفتي
سيكت عن ترك بنت شقيقة وابن وبنت شقيقة كيف تقسم فاجبت
بانهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول في نصير الشقيقة كشقيقتي فيقسم
المال بينهم نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اثلاثا
فصل في الغرق والحرق وغيرهم ولا توارث بين الغرق
والحرق الا اذا علم ترتيب الموتي فيرث المتأخر فلو جهل عينه اعطى
كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين او يصطالحوا شرح مجمع قلت
واقره المصلي لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج مغريا لمحمد انه لو مات احدهما
ولم يدرا ايها هو يجعل كانهما ماتا معا التحق التعارض بينهما وهو مخالف
لما سرفقد بر واذا لم يعلم ترتيبهم يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء
اذ لا توارث بالشك والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم ولو اجتمع له
قرايبان لو تفرقتا في شخصين حجب احدهما الآخر فانه يرث بالحاجب
وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرايبين عندنا كما قدمناه ولا يرثون
بانحة مستحقة عندهم اي يتحلونها كزوج محوسامة لان النكاح الفاسد
لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المحوس كذا في الجوهرية
قال وكل نكاح لو اسلما بقران عليه ينوارثان وما لا فلا انتهى وصحة في
الظهيرية ويرث ولدا الزنا واللعان بحجة الام فقط لما قدمنا في العصبية
انه لا اب لهما ووقف للحمل حظ ابن واحد وبنت واحدة ايها كان اكثر
وعليه الفتوى لانه الغالب ويكفلوا احتياطا كما لو ترك ابوين وبنت
وزوجه حبلى فان المسيلة من اربعة وعشرين ان فرض الحمل ذكر او تقول
لسبعة وعشرين ان فرض انثى لان للبنين الثلثان **قلت**
هذا على كون الحمل من الميت والا فمثله كثير كما لو ترك زوجا واما حبلى
فللزوجة النصف وللام الثلث والحمل ان قدر ذكر السدس لانه عصبية

فيقد رانثي ليفرض له النصف وتقول لثمانية كما لا يخفى **قلت** ولم ارأوا
 كان على احد التقديرين يرث وعلى الآخر لا لهم واخوين لام فان قدر ذكرنا
 لم يبق له شيء فينبغي ان يقدر رانثي ولقول لتسعة احتياطا وفي الوهبانية
 وحامله ان تات بابن فلم ترث **و** وان ولدت بنتا لها الثلث يقدر
فصل في المناسخة مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة
 صححت المسئلة الاولى واعطيت سهام كل وارث ثم الثانية الا اذا انحدر
 كان مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم فان استقام نصيب الميت
 الثاني على تركته فيها ونعت وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومسئلة
 موافقة ضربت وفق التصحيح في كل التصحيح الاول والا يكن بينهما موافقة
 بل بمباينة ضربت كل الثاني في كل الاول يحصل مخرج المسلتين فنضرب سهام
 ورثة الميت الثاني في كل ما في يده او في وفقه من التصحيح الاول وان
 كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني او
 وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني او وفقه ولو مات
 ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام الاول وجعل الثالثة مقام
 الثانية في العمل وهكذا كلما مات واحد تقيم مقام الثانية والمبلغ الذي
 قبله مقام الاول الى ما لا يتناهي وهذا علم العمل فلا تغفل والله اعلم
باب الخارج الفروض المذكورة في القرآن نوعان الاول
 النصف ومخرج كل كسريه كالربع من اربعة الا النصف فانه من اثنين والربع
 من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث والثلثان كلاهما من ثلاثة والسدس
 من ستة على التضعيف والتتصيف فتقول مثلا الثلث وضعفه ضعفه
 او تقول النصف وضعفه وضعفه نصفه **قلت** واحضر الكل ان تقول
 الربع والثلث وضعفه وضعفه فاذ اجاب في المسئلة من هذه الفروض
 احاد فخرج كل فرض منفرد سمي الا النصف كما مر واذ اجاب مثني او ثلاث
 وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجا لجزء فذلك العدد ايضا يكون
 مخرجا لضعفه واضعافه كالسنة هي مخرج للسدس وضعفه وضعفه
 ضعفه فاذا اخلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اي الثلاثة
 الاخر او بعضها فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس
 كزوج وشقيقتين واختين لام وام فمن ستة لتركيها من ضرب اثنين
 في ثلاثة واخطلط الربع من النوع الاول بكل الثاني ويبعضه فاذا
 كان في المسئلة زوجة ومن ذكر من اثني عشر لتركيها من ضرب الاربعة
 في ثلاثة لموافقة السنة بالنصف واخطلط الثلث من النوع الاول
 ببعض الثاني واما بعله فغير متصور الا على راي ابن مسعود او في
 الرصايا فيلحفظ من اربعة وعشرين كزوجة وبنتين وام لتركيها من

الاول في المصروب
 اي في النصيب الثاني
 في وفقه وسهام ورثة
 الميت

عرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع
 اكثر من اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف
 ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في اصل
 المسئلة وعولها ان كانت عايلة كامرأة واخوين للمرأة الربع يبقى لهما
 ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة فتصح من ثمانية وان
 وافق سهامهم عددهم وفق عددهم في اصل المسئلة وعولها كامرأة وست
 اخوة فلم يبق ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في اربعة فتصح من ثمانية
 ايضا فان انكسر سهام فريقين او اكثر وعددهم متماثلة ضربت احد
 الاعداد في اصل المسئلة وعولها كثلاث بنات وثلاثة اعمام فتكتفي
 باحد التماثلين فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح
 وان انكسر على ثلاث فرق او اربع فاطلب المشاركة او لا بين السهام
 والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين
 في المداخلة والمماثلة والموافقة والمباينة فما حصل يسمى جزء السهم
 فاضربه في اصل المسئلة اشر اليه بقوله فان دخل بعض الاعداد في
 بعض كاربعة زوجات وثلاث جدات واشني عشر عما ضربت اكثر
 الاعداد لتدخلها في اصل المسئلة وهو اثنا عشر تكن مائة واربعة
 واربعين منها تصح وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة
 عشر جده وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها اي احد
 الاعداد في جميع الاخر والخارج في الثالث ان وافق والا في جميعه
 ثم الرابع كذلك ثم المجمع وهو جزء السهم وهو في مسيلتنا مائة وثمانون
 في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف وثلثمائة
 وعشرون منها تصح وان تماينت اعداد روس من انكسر عليهم سهامهم كما رايت
 وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها احد الاعداد في
 جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل
 جزء السهم وهو هنا مائتان وعشرة لتوافق رؤس البنات والجرات لسهامهم
 بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة
 الاف واربعون ومنها تستقيم واذا اردت معرفة التماثل والتداخل
 والتوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم
 التركة فتماثل العددين كون احدهما مساويا لآخر كثلاثة وثلاثة وتداخل
 العددين المختلفين باحدا من علي ما هنا اما بان يعد اقلها الاكثر اي فيه
 او يكون اكثر العددين منقسما على الاقل فسمية صحيحة بلا كسر كقسمة الستة
 على ثلاثة او اثنين وتوافق العددين ان لا يعد اي لا يفنى اقلها الاكثر
 لكن يعدها عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يعدها اربعة فتوافقان بالربع

وبين العديدين ان لا يعد العديدين المختلفين معا عدد ثالث اصلا
 كالسبعة مع العشرة واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين العديدين
 المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبيين مرارا حتى اتفقا في درجة
 واحدة فان توافقا في واحد تباينا ولا وفق وانما توافقا في اثنين بالتضاد
 او ثلاثة بالتثنية هكذا الى العشرة وتسمى الكسور المنقطعة او احد عشر
 بنحو من احد عشر وهكذا ويسمى الاصم واذا اردت معرفة نصيب كل
 فريق كالبنات والحجرات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل
 فاضرب ما كان له اي لكل فريق من اصل المسئلة فيما اى في جزء السهم
 الذي ضربته في اصل المسئلة يخرج نصيبه اى ذلك الفريق ثم اذا
 اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق ضربت سهام
 كل وارث في جزء السهم المضروب يخرج نصيبه والاضح طريق النسبة
 وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم وحدهم ثم
 تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق واذا
 اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء يعني كل وحده لا بما تقدم
 الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية لحيدر فان كان بين التركة
 والتصحيح مماثلة فظاهر او موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح
 في جميع التركة كذا نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية وغيرها في
 وفق التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباشرة وهذا لمعرفة نصيب
 كل فرد وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم واما قضا الديون
 فان وفي فيها وان لم يبق وتعدد الغرماء يترك مجموع الديون كالنصيب للمسئلة
 ويترك كل دين عن سهمه وارث وتعمل كما مر ثم شرح في مسئلة التخرج
 فقال ومن صالح من الورثة والغرماء على شئ معلوم منها طرح اى طرح سهمه
 من التصحيح وجعل كذا استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح او الديون على
 سهام من بقي منهم فتصح منه كزوج وام وعم فصال الزوج على ما في ذمته
 عن المهر وخارج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم
 باقى التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما من
 التصحيح قبل التخرج وح يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل
 الزوج كان لم يكن ليلا ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث
 الباقي لانه يكون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد
 وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب
 المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عدى من النسخ فانها قسما
 الباقي للام سهم وللعم سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال العلامة
 قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكنز وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظر

ثم ذكر نحو ما تخور فتدبر **قال مولفه** العبد الفقير العاجز الحقير محمد علا الدين
 ابن الشيخ على الامام الحنفى العباسى بجامع بنى امية ثم المقتى بد مشق المحمديه
 قد فرغت من تاليفه في اواخر شهر المحرم الحرام سنة احدى وسبعين و الف
 هجرية على صاحبها افضل الصلاة واكثر التحية وقد بالغت في تلخيصه وتخريجه
 وتنقيحه وتبعته فيه المصنف رحمه الله تعالى في تغييره لمواضع كثيرة
 وتصحيحه ونهت عليها غالبا وعلى مواضع سها خروا بالجملة فالسلامة من هذا
 الخطر امر يعجز على البشر فستر الله تعالى على من ستر وغفر لمن غفر **شعر**
 وان تجد عيبا فسد الخلالا جل من لا عيب فيه وعلا كيف لا وقد
 بيضته وفي قلبي من نار البعاد عن البلاد والا اولاد والاخوان والا احفاد
 ما يفتت الاجساد فرحم الله التفتنا زانى حيث اعتذر واجاد حيث قال **شعر**
 يوما بخيوى ويوما بالعقيق وبالد عذيب يوما ويوما بالخليصا لكن
 لله الحمد اولا واخرا ظاهرا وباطنا فلقد من بابتدا ببيضنه تجاه وجهه حاجد
 الرسالة والقدر المنيق وبختمه تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف فلعله
 علامة القبول منهم والتشريف **قال مولفه**
 فيا شرفي ان كنت ربي قبله وان كان كل الناس رده عن حسد
 فتقبلني مع مائتين واساتذ وتحتسبنا جميعا مع المصطفى احمد
 واخواننا المسد لنا الخير دايما ووالد ناداع لنا طالب الرشده
 وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة نهار الاثنين قبيل الظهر
 رابع عشر ربيع الثاني سنة خمس وتسعين والف
 على يد العبد الفقير عبد المحسن بن عبد الغنى العنوسى
 غفر الله له ولوالديه ولمولف هذا الكتاب
 ولمن كتب برسمه ولجميع المسلمين
 والمسلمات والوسيز والمونات
 اجمعين آمين آمين
 آمين